

صحيحة	
٩٣	باب الجزية
٩٤	باب المرتدين
١٠٠	كتاب اللقطة
١٠٠	كتاب المفقود
١٠١	كتاب الشركة
١٠٢	كتاب الوقف
٢٠١	كتاب البيوع
٢١٦	باب البيع الفاسد
٢٢١	باب الاقالة
٢٢٢	باب الربا
٢٢٣	باب الاستحقاق
٢٢٤	باب السلم
٢٢٧	كتاب الكفالة
٢٣٠	كتاب الجوار

هـ _____ ذ

الجزء الاول من كتاب الفتاوى
الطيرية لنفع البرية على مذهب
الامام الاعظم ابى حنيفة
النعمان نفع الله
بها جميع الانام
امين

ع

سليمان بن محمد

الحمد لله الذي وفق من أراد به الخير للتمقه في الدين * وهدى من شاء الى سبيل المهتدين * والصلاة

والسلام على سيد الاولين والاخرين * محمد ساتم النبيين والمرسلين * وعلى آله الطيبين وأصحابه
الطاهرين (وبعد) فيقول العبد الفقير ابراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد العزيز قد وجدت شيخنا
العلامة الرحلة العظامه الشيخ محي الدين طاب تراه * وكانت قراديس الجئان مأواه * قد شرع في جمع
فتاوى والده شيخنا وأستاذنا وكتب لها دساجة صورتها * وبعد فيقول العبد الفقير * محي الدين
هذا من ريسير * من جمع عظيم * من أجوبة عن أسئلة سئل عنها سيدنا ومولانا شيخ الاسلام
والمسلمين * شامة الفقهاء المحققين * أوحد الزمان * في فقه أبي حنيفة النعمان * وحيد الدهر * وفريد
العصر * سيدى ووالدى الخير الدين المنيف * ومن * وخير محض كاسمه الشريف * ألا وهو خير الدين *
متع الله بطول حياته المسلمين * فأجاب عنها بما هو الصحيح المفقى به من مذهب أبي حنيفة * أوجها
صحة كبار أهل المذهب لاختلاف العصر أو لغير أحوال الناس رفقا بعماد الله طاب ثابته رضى الله
تعالى عنه يوم الحيقه * غفعتا وكتبنا * وعلى طريق الهداية رتبنا * ليحصل التسهيل
والتقريب * للسائل والمجيب * ولم أر سم غلبا الا ما قل * وجوده في الاستار * وكثر وقوعه
في غالب الديار * ولم يصرح به في الابواب * وان فهم من كتب الاصحاب (وسميتها بالقناوى الخيرية)
لضع البرية * وبالله المستعان * وعليه التكلان * هذا وقد أخبرني والذى المشار اليه * متعنى
الله تعالى بطول حياته وأسمنع نعمة على * وعليه * أنه لا يبي نفسه الا في تعلم القرآن وحفظه والاخذ
في تجويده * ثم الاعتناء بالفقه ونحشده ونهيمده * وأنه رحل من بلدته التي هي الرملة البيضاء
سنة سبع بعد الالف الى مصر ولازم العلماء بالجامع الازهر وأخذ الفقه عن جماعة من فقهاء
الحنفية كالشيخ عبد الله الحريرى والسراج الحافوى والشيخ احمد بن الشيخ محمد أمين الدين بن
عبد العال وغيرهم وقرأ الاصول على الحنفى وجماعة والحو على العلامة الشيخ أبي بكر الشنوائى

وغيره وقرأ الفرائض واكثر التردد على الشيخ فائد الولي المشهور ورجع من مصر الى بلده واسط
 ذى القعدة الحرام سنة ثلاث عشرة وألف انتهى ما كتبه فجمع منها الى باب المهر واختتمته المنية
 ثم اني استجيزت شيخنا العلامة والدة المذكور في الكمالها على حسب ترتيبهم فأجازني فاستخرت الله
 تعالى في ذلك وأكلمته والله سبحانه وتعالى اسأل وبنييه أو سأل أن يجعل سعيي خيرا مشكورا
 وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم موصلا الى الفوز بدار النعيم انه على ذلك قدير وبالإجابة جدير

*(كتاب الطهارة) *

مطلب الماء النجس الذي
 لم يتغير طعمه وفيه أقوال

(سئل) هل يجوز استعمال الماء النجس الذي لم يتغير طعمه وريحه في غير الشرب والتطهير
 كبل الطين وسقي الدواب *(أجاب)* نعم يجوز ذلك قال في جامع الفتاوى وغسالة الثوب
 النجس ان يتغير طعمه هارويحها يحرم الاستعمال كالبول ولا يجوز الاستعمال في غير الشرب والتطهير
 كبل الطين وسقي الدواب اهـ وقال في البرازية والنجس يتنفع به في سقي الدواب وبل الطين ونحوه
 انتهى وفي البحر نقلا عن التجنيس اذا نزع الماء النجس من البئر يكره أن يبل به الطين وطين المسجد
 أو أرضه لنجاسته بخلاف السرقين اذا جعل في الطين لان في ذلك ضرورة لانه لا يتهما الا بذلك
 انتهى وفيه نقلا عن الذخيرة ولا بأس برش الماء النجس في الطريق ولا يسقي للبهائم وفي خزائن
 الفتاوى لا بأس بأن يسقي الماء النجس للبقرة والأبل والغنم انتهى وفي النهر وهل يسقي للدواب
 قال في الذخيرة لا وفي الخزانة لا بأس بذلك وأقول ما في الذخيرة وافق ما في البدائع وما في الخزانة
 ما في الاسيبياني فهم ما قولان متقابلان لا تقلان متنافيان انتهى والله أعلم *(سئل)*

مطلب في شحال الشارب
 والحاجب وفيه أقوال
 والمفتي به التخليل

في الشارب اذا طال هل يجب تخليله أم لا *(أجاب)* لا يجب تخليله وان طال قال في اعلام
 الاختيار وفي شرح القدوري قال عزو الى الرواية المحيطة لا يجب اصال الماء الى ماتحت الحاجبين
 والشارب بافقاء الروايات قال الحلواني وتفقهوا على أن عيس الماء شعر حاجبيه وفي صلاة النصاب
 اذا قس الشارب لا يجب تخليله وايصال الماء الى الشفتين وفي النوازل لا يجب وان طال اهـ وقال
 الشيخ علي المقدسي في شرح الكنز المنظوم والشارب اذا طال يجب تخليله اهـ وصرح في
 البحر بأنه لا يجب اصال الماء الى ماتحت شعر الحاجبين والشارب ثم قال وعلى هذا ينبغي أن يحمل
 قول من قال انه يجب اصال الماء الى ماتحت شعر الشارب على ما اذا كان بحيث يدوم نبات الشعر
 وقد جعله في التجنيس من الاداب وصرح الوالو الجي في باب الكراهية بان المفتي به انه لا يجب

مطلب في فارة وقعت في غسل
 والمفتي به واضح

ايصال الماء الى ماتحت الشعر كالحاجبين اهـ والله أعلم *(سئل)* العلامة شيخ الاسلام
 الشيخ أمين الدين بن عبد العال الحنفي مفتي الديار المصرية رحمه الله تعالى في الغسل اذا وقعت
 فيه فارة فاصفة طهارته *(أجاب)* المذكور في كتب الحنفية أن يوضع الماء على الغسل
 الى أن يغمره ثم يغلى على النار حتى يذهب الماء ثم يفعل به كذلك مرة ثانية وقد ظهر اهـ كذا
 في فتاواه *(سئل)* في فارة وقعت في زيت فهل اذا وضع في اناء مخروق السفلى وصب عليه
 الماء ثم أخذ الماء من أسفل ثلاث مرات بطهر كما نقله الامام ناصر الدين ابو القاسم في الملتقط عن ابي
 يوسف أم لا يظهر وهل اذا طبخ صابونا وصار مستحيلا يظهر أم لا *(أجاب)* نعم يظهر

مطلب في فارة اذا وقعت
 في زيت وفيه أقوال والمفتي
 به واضح

الزيت بهذا الصنع وكذلك لو صب عليه الماء قطعا فرفع ثلاث مرات كما ورد عن الثاني وقطع به
 في الظهيرية وعليه الفتوى كما في الجمع وغيره وظاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط التثليث وهو معنى على
 أن غلبة الظن حمزية عن التثليث وفيه اختلاف صحيح وفتوى وهي من المسائل المشهورة قيل غلبة
 الظن يعني وقيل لا بد من التثليث وصحح كل فاعل صاحب الخلاصة بخنخ الى الاول وبه صرح
 في مسألة الثوب فانه قال ووقته سكون قلبه اليه ووقع في بعض الكتب في هذه المسألة فيغلى فيغلى
 الدهن الماء فيرفع هكذا يفعل ثلاث مرات والظاهر أن لفظة فيغلى من زيادة النساخ فان لم نر من شرط

للتطهير الثمان مع كثرة النفل في المسألة والتسعة لها اللهم الان براد بالعلی التصريح بحجازة فقد
صرح في مجمع الرواية شرح القندوري انه يصب عليه مثله ماء ويجعل قناتل ومثله طهارة الزيت
التبص باختناؤه صابوناً صرح به في المجتبى والميزانية قال في المجتبى جعل الدهن النجس في صابون يفتي
بطهارته لانه تغير والغير مطهر عند محمد ويقتى به لبلوى اه وصرح به في فني القدير ورواه السناوي
وسامع السناوي رأيت صاحب منق العنقاوي في منته تنوير الابصار وهو منقول عن اجناس السناطني
وغیره والله أعلم * (سئل) * فيما لو نزل لجل الغنم لبن حل هو طاهر يحل شربه أم لا * (اجاب) *
لا شك في طهارته لما في البلورة من ان سوراً كحل اللحم طاهر كبشته واظهاره منه حل شربه ولم أر من
صرح به والله أعلم * (سئل) * في صاحب سلس البول اذا كان يتقطع ساعة وساعة ويطر ساعة كيف
يكون وضوءه وحل له المسح على الخفي وحل يقدم الفاشته على الوقتية كالصحيح * (اجاب) *
صاحب السلس ونحوه يتوصاً لو ت كل فرض ويصلي بوضوءه فرضاً وتغلا مشاء ويصل وضوءه
بجروج الوقت فقط وهذا اذا لم يفيض عليه وقت الاوذلك الحدث بوجده فيه وأما مسحه على الخفي
فتعريض ذلك على وجه الاختصار أن أصحاب الاعذار اذا وضوا العذر غير موجود وقت الوضوء
والسلس يحكمهم حكم الاصحاء يحضون في الاقامة يوماً وليس له في السفر ثلاثة أيام ولياليها من وقت
الحدث العارض له بعد اللبس بخلاف ما اذا لبس بطهارة العذر بأن وجد العذر مقداراً للوضوء
او اللبس أو كليهما أو فيما بينهما واستمر حتى لبس فانه حينئذ لا يصح في الوقت كلما نوضاً لحدث
غيره ما ابتلى به ولا يصح خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه
حكم الصحيح فيقدم الفاشته على الوقتية حتماً بحيث لو عكس لا يصح اذا كان صاحب ترتيب ويكره
اذا لم يكن صاحب ترتيب والله أعلم * (سئل) * هل الايلاج في فرج البهيمة ينقض الوضوء
ولو لم يخرج منه شيء أم لا ينقض ما لم يخرج منه شيء * (اجاب) * يجوز الايلاج في البهيمة لا يوجب
الغسل ولا ينقض الوضوء ما لم يخرج منه شيء صرح به ابن ملك في شرح الجمع في كتاب الصوم في فصل
ما يجب وما لا يجب وكذلك صرح به في توفيق العناية في الصوم أيضاً والله أعلم * (سئل) *
هل الانبياء عليهم الصلاة والسلام يحتلون أم لا * (اجاب) * قال ابن حجر الهيتمي في كتاب له سماه
القول المختصر في علامات المهدي المنتظر قبل مآد فاحتمل فامتزجت نطفته بالتراب فخلق الله
فعالي منها يا جوج ومأجوج واعترض بأن النبي لا يحتل ورد بأن النبي احتلام عن رؤية جماع لا يجوز
دفع الماء اه ذكره عند ذكر يا جوج ومأجوج قال وانما من ولد آدم من حواء للسعد بن المرفوع
انهم من ذرية نوح وهو من ذريتهما قطعاً وبه أقول لعدم رؤية ثقل عن أحد من السلف ما عدا كعب
بخلافه وبه اعترض قول النووي في فتاويه انه من ولد لاسن حواء عند جاهير العلماء والله أعلم
* (سئل) * في الحصة التي توضع على الكي تم ربط بما يمنع السيلان هل يكون صاحبها صاحب
عذر أم لا * (اجاب) * لا يكون صاحب عذر كما هو صريح كلام الخلاصة وغيره وصاحب الجرح
السائل لو منع الجرح من السيلان يخرج من أن يكون صاحب الجرح السائل فأفاد أن كل صاحب
عذر اذا منع نزوله بدواء أو غيره خرج عن كونه صاحب عذر بخلاف الحائض والله أعلم * (سئل) *
هل يكره الاشتراك في المشط والميل والسواك كما هو شائع بين العوام يقولون
ثلاثة ليس بهم اشتراك * المشط والمروء والسواك
* (اجاب) * اما السواك والسواك غيره فقد صرح في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزنوي
انه لا بأس به باذن صاحبه ومثله المشط والميل وأما قول الناس فاعمال ذلك لكرهه نفوسهم
الاشتراف في هذه الثلاثة لثلاث يحصل النفرة باعتبار أنهم يعاقبون منه فربما وقعت الكراهة بينهم بسببه

مطلب في سوراً كحل اللحم
وليه طاهر بالاتفاق

مطلب في صاحب العذر
وسلس البول

مطلب في الايلاج في البهيمة
هل يحكم ينقض الوضوء أم لا

مطلب في الانبياء هل يحتلون
وفيه أقوال

مطلب في الحصة التي توضع
على الكي بوضعهما يفتي
تحكمه حكم الصحيح أم لا

مطلب في كراهة السواك
والمشط والميل اذا كان
باذن صاحبه

لانه ورد فيه نص خاص من جانب الشرح الشريف يوجب محظوريته والله أعلم ورأيت في شرح
الروض للشيخ الاسلام زكريا الشافعي وبسوالك غير باذن كره الاستيلاء وهذا من تصرفه وبعبارة
الروضة وغيرهما ولا بأس بأن يستألك بسوالك غيره باذنه بل زاد في المجموع وقد جاء ذلك في الحديث
الصحيح فالتكراهية لا أصل لها والله أعلم * (سئل) * هل يجوز في المنسوخ أن يمسه المحدث
أو يتلوه الجنب * (أجاب) * فيه تردد والاشبهه جوازه فيما نسخ تلاوته وأقر حكمه لانه ليس
بقرآن اجماعا كذا في شرح مختصر أصول ابن الحاجب للعضد وإذا كان هذا فيما أقر حكمه في باب
اولي الجواز فيما نسخ تلاوته وحكمه والله أعلم * (سئل) * عن كيفية الاستنجاء بالماء ما صورتها
* (أجاب) * اما الاستنجاء بالماء فلم أر من صرح من علماءنا بكيفية أخذه وصبه وقد رأيت في كتب
الشافعية ويسن أن لا يستعين بيمنه في شيء من الاستنجاء بغير عذر فبدأ خذ الحجر بيساره بخلاف الماء
فانه يصبه بيمنه ويغسل بيساره ولا مانع منه عندنا فالظاهر أن مذهبا كذلك وهذا هو المعهود للناس
فأعلمهم اغتار كونه لظهوره والله أعلم ثم رأيت في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوي وبفيض
الماء بيده اليمنى على فرجه وعلى الأناغ ويغسل فرجه بيده اليسرى إذا لم يكن عذرا فإن كان بيده
اليسرى عذرا يمنع من الاستنجاء بها جازا الاستنجاء باليمن من غير كراهة فهو بحمد الله كما بحثته والله أعلم
* (باب التيمم) *

* (سئل) * في التيمم لمس المصحف أو تلاوة القرآن مع وجود الماء والقدرة على استعماله هل
يجوز أم لا أو ضحوا الجواب مفصلا ولكم الثواب من الله جل وعلا * (أجاب) * المصريح
به عندنا أن ما ليست الطهارة شرطاً في فعله وحله يجوز التيمم له مع وجود الماء كدخول المسجد
للمسجد وأما المطهارة شرط في فعله وحله فلا يجوز التيمم له مع وجود الماء إلا في موضع يخشى
الفوات لا إلى خلف كصلاة الجنائز والعيد فالتيمم لمس المصحف من قبيل الثاني فلا يجوز مع وجود
الماء وأما التيمم لقراءة القرآن العظيم بنظران كان محدثاً فهو من قبيل الأول لجوازه ما بدون ذلك
وان كان جنباً فهو من قبيل الثاني فلا يجوز التيمم مع وجود الماء والقدرة على استعماله وصريحنا
بأنه لو تيمم لدخول المسجد أو للقراءة ولو من المصحف أو مسه أو كآبسه أو لزيارة القبور أو لعيادة
المريض أو لتعليم القرآن ولا يريد به الصلاة أو تيمم لدفن الميت أو الأذان أو الأقامة أو السلام أو رده
أو الاسلام لا يجوز الصلاة بذلك التيمم عند عامة المشايخ ولو تيمم لصلاة الجنائز أو سجدة التلاوة جاز له
أن يصلي سائر الصلوات بذلك التيمم وتمام ذلك مذکور في كتب العلماء رحمهم الله تعالى
* (سئل) * في رجل مسافر بمفاضة بأرض وحل ليس به ماء ولا حجر وتضايق وقت الصلاة فهل
له أن يتيمم على الطين ويصلي أو يؤخر الصلاة عن وقتها إلى أن يجد الماء أم كيف الحال
* (أجاب) * الصحيح من مذهب الحنفية جواز التيمم بالطين لانه من جنس الأرض وصرت
المتون يجوز التيمم بكل طاهر من جنس الأرض حتى على الحجر الصلد الذي ليس عليه غبار قال
في البحر الرائق وإذا لم يجد الا الطين يلطخه بثوبه أو عضوه فإذا جف تيمم به وقيل عند أبي حنيفة
تيمم بالطين وهو الصحيح لان الواجب عنده وضع اليد على الأرض لا استعمال جزء منه والطين
من جنس الأرض الا اذا صار مغلو بالماء فلا يجوز التيمم به كذا في المحيط اهـ لكن قالوا الاولى
اذا لم يخف فوت الوقت أن يلطخ ثوبه بالطين ويتيمم اذا جف كي لا يصير بمعنى المنه المنهى عنها
في الحديث الشريف والله أعلم * (سئل) * من دهمش عن عبارة صاحب الاشباه حيث
قال فيما افترق فيه المسح والغسل لا تنقضه الجنابة بخلاف المسح * (أجاب) * قوله لا تنقضه
الجنابة بخلاف المسح أي لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح وقد تقرر أن الجنب لا يمسح قال
في الكنز لا جنباً أي لا يجوز للجنب المسح على الخفين قال في البحر والمحققون على أن الموضع

مطلب في المنسوخ حل يمسسه
المحدث أو يتلوه الجنب

مطلب في كيفية الاستنجاء
والتيمم

مطلب في التيمم لمس المصحف
أو القربة مع وجود الماء

مطلب في مسافر بمفاضة وحل
هل يتيمم أو يلطخ والصحيح
ظاهر

مطلب في اغتسل ومسح
ومن يتيمم هل يمسح كمن
اغتسل والصحيح ظاهر

موضع النبي فلا حاجة الى التوضيح وقد تكلف علماءنا الى التصوير بأشياء يطول ذكرها والحاصل
أن معنى قوله في الأشياء لا تنقض الجناية القتل وتنقض المسح يعني السابق عليها فاحتج اليه
ولا سبيل اليه الا برفعها عنه ونزعه يسرى الحدث الى الرجل ومعناه لا تنقض الجناية غسل
الرجل السابق على الجناية الكائنة بعد اللبس لأن الخلق جعل مانعا عن سرية الحدث الى
الرجل والمسح اعماره على طاهرهما فتبطل الجناية والجنب ممنوع عن المسح فلا يحدل اليه معها
فاضل الى نزاع خفيه للقتل ويندرجها يسرى الحدث فيجب القتل بذلك لا بسبب أن الجناية تنقضه
فتأمل والله أعلم

• (كتاب الصلاة) •

• (سئل) • من نابلس في أهل مدينة قديمة من مدن المسلمين قد بلغ اجماعهم بالتواضع عن آياتهم
وأجدادهم يصلون على القبلة الى جهة مستدين عليها بمحارب المسلمين بمساجدهم التي بلغ نواترهم
واجماعهم من قديم الزمان والى الآن أن هذه المحارب الكائنة بالمساجد من زمن سيدنا الامام عمر
ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه وان الملك صلاح الدين قد فتح بالمدينة المذكورة مسجدا ووافق محرابه
المحارب المذكورة والآن جاء شخص فلكي يقول ان هذه الجهة التي بها المحارب ليست جهة القبلة
وانها منحرفة وان هذه المحارب مطعون فيها مستند بالآلة والاعداء الفلكية وأدلتها والحال ان هذه
التسمية بلغت الى قاضي البلد فظهر عنده وتبين وتحقق أن الجهة المذكورة التي بها المحارب المرقومة
جهة القبلة عملا بأقوال العلماء رضي الله تعالى عنهم حيث اعتمدوا محارب المسلمين وعولوا عليها
وحكم بأن القبلة والمحارب القديمة الموضوعات باجتهاد لا تبدل ولا تغير عن مصتها التي اجمع عليها
علماء المسلمين وأهل المدينة المتقدمون والمتأخرون وبإبقاء القديم على قدمه وبالإكتمال بالجهة حيث
ان التوجه الى عين الكعبة امر عسر وغيب لا يطلع عليه والعلكي المذكور يقول حيث طعنت
في المحارب التي بالجهة المذكورة فلا تكون القبلة ويجب العدول عنها ولا يعمل بها ولا تنقل
ولا يعمل بالتواضع ولا يقول القاضي في هذه المسألة فهل والحالة هذه يعمل بما قاله القاضي وحكم به على
الوجه المزبور أم لا أو يعمل بما قاله العلكي المزبور أم لا • (اجاب) • اعلم أولا ان فرض
غير المبكي أصابة جهة الكعبة عندنا كما كانت عليه المتون وصحة اصحاب الفتاوى والشروح
مستدين بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبله ولأن التكليف بحسب الواسع ولهذا
قال بعضهم البيت قبله لمن صلى بمكة في بيته أو في البطحاء ومكة قبله أهل الحرم والحرم قبله الاتفاقي
وعن أبي حنيفة المشرق قبله أهل المغرب والمغرب قبله أهل المشرق والجنوب قبله أهل الشمال
والشمال قبله أهل الجنوب وعليه فالانحراف قليلا لا يضر وجهتها والباب الذي اذا توجه اليه
الشخص يكون مسامتا للكعبة أو لها أو لها ما تحقيقا بمعنى انه لو فرض خط من تلقاء وجهه على زاوية
قائمة الى الاتقي يكون ما على الكعبة أو هو أو لها ما تقريرا بمعنى أن يكون ذلك منحرفا عن الكعبة
وهو انما انحرافا لا تزل به المقابلة بالكعبة بأمر شيء من سطح الوجه مسامتا لها لان المقابلة اذا
وقعت في مسافة بعيدة لا تزل بما تزل به من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة وتفاوت ذلك بحسب
تفاوت البعد وتبقى المسامطة مع انتقال مناسب لذلك البعد ولو فرض مثلا خط من تلقاء وجه المستقبل
للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب بين المستقبل
أو شماله لا تزل تلك المقابلة والتوجه بالاتقال الى البين والشمال على ذلك الخط بفرامح كثيرة ولهذا
وضع العلماء قبله بلد وبلدين وبلاد على سمت واحد قال في الفتاوى الانحراف المقصد أن يجاوز
المشارك الى المغارب فاذا علمت ذلك فنهاية الفلكي المذكور أن يطعن بالانحراف اليسير الذي لا يجاوز
الحل المذكور وهو على تقدير صدقه لا يمنع الجواز ولهذا قال الشارح ان يلحق ولا يجوز التحيز مع

مطلب في الصلاة على القبلة
القديمة المتواترة عن الصحابة
بوصعهم

المحارِب وقال في فتاوى قاضي خان وجهة السكبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقري
 المحارِب التي نصها الصحابة والتابعون رضي الله تعالى عنهم اجمعين فعلمنا تبعاهم في استتبال المحارِب
 المنسوبة فان لم تكن فالسؤال من الاهل اه فقد جعل السؤال من الاهل مؤخرًا عن المحارِب
 وذكر بعضهم أن أقوى الأدلة القطب فيجعله من بالشام وراءه الرملة ونابلس وبيت المقدس من جهة
 الشام كدمشق وحلب وجوزلا كل الاعتماد على القطب وجعله خلفه ولا بد في ذلك من نوع انحراف
 لاهل ناحية منها امكنه لا يضر كما قررناه وهذا على قول من اعتبر الجهة وهو المختار كما في أكثر الكتب
 أما من اشترط اصابة العين فجعل الانحراف القليل مفسدًا لكن لا يتحقق الخطأ بالانحراف يمنة ويسرة مع
 البعد عن مكة وانما يظن وبناء على اشتراط الشافعية ذلك جواز الاجتهاد في المحارِب يمنة ويسرة
 ما عدا محرابه ومساجده صلى الله عليه وسلم وأما الاجتهاد فيما أرى في محارِب المسلمين بالنسبة إلى
 الجهة فلا يجوز حيث سلمت من الطعن لانهم لم تنصب الا بحضرة ججع من المسلمين أهل معرفته بسمت
 الكواكب والأدلة تجري ذلك مجرى الخبر فتقلد تلك المحارِب وفي الخادم لهم كما نقله في حاشية ابن
 قاسم وهذا كله إذا لم يجتهد وأما لو اجتهد فظهر له الخطأ ظنا أو قطعًا فلا يسوغ له التقليل قطعًا أي
 تقليد تلك المحارِب اه والحاصل المفهوم من كلامهم انه يجوز الاجتهاد في المحارِب يمنة ويسرة
 ولا يجب وأنه يجوز تقليد ما قبل الاجتهاد وبعده لا يجوز له إذا ظهر خطأها وأما الاجتهاد في الجهة
 فلا يجوز قبل الطعن أما بعده فيجوز وعندهم المحراب بمنزلة الخبر فلو اختلفوا في خلافه هل يتعارضان
 أو يقدم الخبر أو المحراب قال في حاشية ابن قاسم ويدل على تقديمه أي تقديم الخبر أنهم جازوا فيها
 يعني المحارِب الاجتهاد يمنة ويسرة ولم يجزوا معه يعني الخبر اخذوا من قول السبكي يجب
 الاجتهاد يمنة ويسرة على المحراب المعتمد لان المحراب في الجهة بمنزلة الخبر يدل انهم يجوزون الاجتهاد
 فيها بخلافه والمجتهد لا يقلد مجتهدا اه الا ترى الى قوله بمنزلة الخبر الخ فانه كالصريح في امتناع
 الاجتهاد يمنة أو يسرة مع الخبر وذلك يدل على انه أعلى من المحراب نعم نوزع فيما ذكره في وجوب
 الاجتهاد يمنة أو يسرة وفيما استدلل به على ذلك وان ذلك جائز فقط كما نقل ذلك شيخنا ابن حجر
 رحمه الله تعالى فليست أمثل اه فظهر به هذا ان الشافعية يقدمون خبر العالم على المحراب وقد صرحوا
 بأن المحارِب التي وضعها الصحابة يجوز فيها الاجتهاد يمنة ويسرة فيجوز الاجتهاد عندهم في المحراب
 الذي وضعه الملك صلاح الدين على موافقة المحارِب القديمة التي وضعها الصحابة والتابعون
 بالاولى وأما عندنا فعلمنا اتباعهم في استتباعها كما ذكره في الحاشية وغيرها ولا يجوز العمل
 بقول الفلكي المذكور ما علمته ولولم يوجد ما ذكر من علم القاضي وحكمه بل وجود حكمه وعدمه
 سيان لعدم دخول المسألة تحت الحكم لانهم من الحقوق الدينية المحضة وليست من حقوق
 العباد حتى تدخل تحت الحكم فلن حكمهم وعلى من حكمهم وهذا كما صرح حوايه في هلال رمضان
 والحاصل انهم مسألة خلافية فذهب الحنفية يعمل بالمحارِب المذكورة ولا يلتفت للطعن
 المذكور ومذهب الشافعية يلتفت اليه ويعمل به اذا كان من عالم بصير ثقة ولا خفاء أن مذهبنا
 سيجر سهل حنفي ميسر غير معسر فان الطاعة بحسب الطائفة وفي تعيين عين الكعبة حرج وهو
 مدفوع عنا بالنص الشريف وهذا ما ظهر في هذه المسألة للعبد الضعيف والله أعلم * (وسئل) *
 أيضا عن هذا السؤال بصورة اخرى هي ما قولكم رضي الله تعالى عنكم فيما اذا وجد في بلدة
 محارِب متخلفة من غير وضع الصحابة والتابعين وبعضها موافق منطبق على طبق الأدلة الظاهريّة
 الهندسية العقلية التي هي عند أهلها يقينية وعند فقهاء الشافعية بمنزلة اليقين لان المعتمد عندهم
 وجوب اتباع هذه الأدلة من غير شبهة وبعضها يخالف لهذه الأدلة فهل يجب على الامام الحنفي اذا
 صلى وراءه شافعيون أن ينحرف في المحراب المخالف الى مقتضى هذه الأدلة لاجل صحة صلاة الشافعية

مطلب في البلدة التي وجد
 فيها محارِب من غير وضع
 الصحابة والتابعين

وراءه ونظروا خلاف من أوجب اصحابه العين من أئمة الحنفية ويكون قد زاد خبرا بإصابته عين
الكعبة أم لا وإذا قلتم لا يجب فهل الأفضل له ذلك أم لا وهل يجوز له ذلك أم لا وإذا قلتم بوجوب اتباع
محراب المسلمين مثلنا فيلزم حينئذ أنه إذا وجد محراب مخالفا لجهة أن يبيع ويصلي عليه فهل الأمر
كذلك أم لا وقد وقع هذا الأمر في بعض محاريب مصر وقتل المحراب إلى الجهة الأخرى كما أخبرني به
أئمة من أهل العلم وهل إذا كان حنفي يفتقره في معرفة جهة القبلة وعنده من يعرف هذه
الأدلة فهل يجب عليه أن يأخذ بقوله أو يعلم هذه الأدلة أم لا وهل إذا حلف حنفي بالطلاق الثلاث
أه لا بد أن يستقبل بصدرة عين الكعبة في جميع صلاته فمضى في محراب مخالفا لهذه الأدلة يتبع عليه
الطلاق وإذا مضى في محراب موافقا لهذه الأدلة لا يقع عليه الطلاق أم لا وما نعرف الجهة التي إذا
استقبلها الشخص صحت صلاته وإذا انحرف عنها لم تقع صلاته وإذا انحرف ساقى أو حنفي
أرجس إلى مقتضى هذه الأدلة بعد اثباتها بالبراهين القطعية فهل بغير ثباني أن يتعرض لاحد
منهم وأن يقول له قد أسلمت ثم نب إلى الله تعالى من هذا الفعل وأرجع إلى ما كنت عليه سابقا
أم لا وإذا فعل هذا الثاني ذلك يكون مثلنا أم لا والحال أنه لا يعرف شيئا من هذا العلم
(أجاب) إذا لم يكن المحراب من وضع الصحابة والتابعين ولا من وضع ذوي العلم الموثوق بهم في
معرفة القبلة ولا على صحت وضعهم فلا عبرة به إجماعا وأما موافقة الشافعية وبعض الحنفية للشارطين
الاصابة في الترجمة لعين الكعبة فهو أفضل بالأرب ولا من تتبع الصلاة على كلا القولين أكن الكلام
في تحقيق ذلك ولا يقع على وجه اليقين مع البعد باختلاف المقتضى كما لا يخفى عند الفقهاء لأنه يجوز خبر
ومع ذلك يعمل به بلا شبهة إذا اختلفت المعارضة بما هو مثله وأفرقه لأنه ملزم وقد كتبنا في الجواب
سابقا أن محاريب الصحابة والتابعين أعلى من خبره كما اقتضاه قولهم فإن لم يكن فالقول من الأهل
وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشافعية فإن مقتضى كلامهم العكس وهذا المحراب المتنازع فيه حيث
كان خارجا عن الجهة بالكعبة بأن تجاوز المشارق إلى المغارب كما شبه في فتح القدير لا يعتمد عليه ولا ينفرد
لما نشه بل يجمع المذهب حينئذ إذا المحراب المخالف للجهة لا عبرة به وإذا اشتهت عليه القبلة وعنده عالم
بالقبلة يجب عليه العمل بقوله ولا يتحرى والطلاق لا يقع على المخالف المذكور ولما أسلفناه من عدم
التبين وجهتها أن يصل الخط الخارج من جيب المصلى إلى الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث
يحصل قائمان أو تقول حو أن تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الدماغ فيخرجان إلى العينين
كساقى مثلث كذا قال الصوري التفتازاني في شرح الكشف فيعلم منه أنه لو انحرف عن القبلة انحرافا
لا تزل به المقابلة بالكعبة بآزويده ما قال في الظهيرة إذا تباين أو تباين يجوز لأن وجه الإنسان
مقوس فعند التباين أو التباين يكون احد جوابه إلى القبلة كذا قاله مثلا وفي دور الاحكام وقد
كتبنا ما في معناه في الجواب سابقا ولا يجوز للتأني أن يقول لاحد ممن يريد البحث عن حقيقة القبلة
مثل هذا القول معتقد ازالوا اسلامه وأثبتت معصيته ولا أن يتعرض له بكرهه لأن المقصود اصابة
الجواب وإظهار الحق ونحو الماطرة لأجل أن تزل قدم من ناطل لئلا يظهر جهل من ما نالك
أو ناطل ويجب أن يقصد بذلك وجه الله تبارك وتعالى إذا العلم صفة من صفاته فإذا كنت متصفا به
فلا تعد ما أباحه لك كيف وربنا تعالى علما كيف تخاطب الجاهل بقوله عز من قائل وإذا خاطبهم
الجاهلون قالوا سلما فعلمنا اتباع الحق والتكامل به وليس علينا حدى العالم والمسئلة واضحة وحاصلها
إذا تحقق ثرو وجه عن الجهة بالكعبة لا يجوز اعتناء إجماعا وإذا لم يخرج عنها بإزاء اعتقاده وإن كان
فيه انحراف قليل يجوز عند الحنفية ولا يجوز عند الشافعية ومعرفة ذلك من هذا العلم لا يكره أحد
ونحن على علم بأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أعلم من غيرهم فإذا علمنا أنهم وضعوا محرابا لا يرضهم
من هود ونهم وإذا علمنا أن محرابا وضع من غيرهم بغير علم لا نعقدوه وإذا لم نعرف شيئا وعلمنا كثرة

المسارين وتوافق المصلحين على مرور المسير من باب ظاهر وهو النجاسة وقد شققتنا باختلافنا في استنباطها
في اختلاف الجاهلية بحيث يكون متبادرا المتسارقي الى المعارب وقد علمت الايجابية كلها على كمال
منها حين والله اعلم * (وسئل) * عنه ايضا ما صورته فيها اذا وجد في بلدة شارب من متفلسفة من غير
وضع النجاسة والتابعين ولا على من وضعهم ولا على من وضع ذوي العلم الموقوف بهم في معرفة النجاسة
وقد علم من فهم ما وجد بها ثم انه قد شقرت ان بعضهم متصرف بنجاسة عن مقتضى الدلالة فحسبوا وسبوا
درجته وبمذهبه انما هو سبعين درجة ومن الشراعة الذليكية اذا كان الاشراف عن مقتضى
الدلالة اكثر من خمس واربعين درجة فبئس يكون ذلك الاشراف شاربين من جهة الربع الذي
فيه مكة المكرمة من غير اشكال على ان البليات بالنسبة الى المسلسل اربعة فاول هذه الشاربين
المزبورة الاشرافها كثير فاشترى يجب الاشراف فيها يسيرة الى جهة مقتضى الدلالة والنجاسة ما ذكر
ام لا اراد انهم يجب قول اذا علمت شخص وصل في هذه الشاربين بعد اثبات ما ذكرناه من صلواته فالدلالة
ويحرم عليه ذلك ويلزمه التفتاء أم لا وهل اذا وجد في كلام الله تعالى في هذه المسألة أدلة خاصة
وأدلة عامة يجب العمل بالدلالة الخاصة وتعمل العامة عليها أم لا * (أجاب) * حيث زالت
بالاشراف المتكبر والمنابر بالكلية بحيث لم يبق شيء من سطح الرب ساماته كعبه عدم الاستقبال
المشروط للنجاسة المسلمة بالايجاب واذا عدم الشرط عدم المشروط واذا ثبت ذلك فلا كلام في عدم
حجية الدلالة الى هذه الشاربين الموصوفة بما ذكرناه او وجوب قضاء المؤذي بعد العلم والنبوت
ولا يجوز التعادل في مثل ذلك بل يحرم وينقض مرتكبه ويعزى لارتكابه المصيبة عدم وصافي مثل
هذا الشأن العظيم المتعلق بالدلالة التي هي حماد الدين ولا شك ان ذلك من فاعله بعد ظهور
دلالته بجزءه من وعاد فسق وفساد فعله ان يتوب ويرجع والى التعامل بالعباد الالهي الموجه
وأما بحث النجاسات والعامة فمن مشهور مسائل أصول الاسكاف والانسب ذكر المطلق والمقتضى في هذا
المقام يظهر ذلك ان علم اصطلاح العلماء الاعلام وحيث علم ذلك فليعلم ان المطلق يعمل على المقيد
حيث التحدث بالحادثة والخاصكم عندنا كما هو مقرر في الاصول فاذا وجد في هذه المسألة اطلاق
وتقييد في عباراتهم فليكن المطلق محمولا على المقيد لا اتحاد الحكم وعند الشافعي محمول عليه وان لم
يحدد الحكم فالمل في مثل ما نحن فيه جميع عليه والله اعلم * (سئل) * في الامام اذا كان النسخ
يبدل الزاء المهملة بالغين المججمة فاذا اراد أن ينطق بالرحمن الرحيم يقول الغنم الغنم واذا اراد أن
ينطق برب يقول غب فهل يكون اقتداء النسخ الذي يخرج الحروف من مخارجها به باطلا فلا يجوز
امامتة لمنسج وحل يحرم عليه ان يؤتم فمجا وحل يكره له أن يؤتم منه وهل يجب على الحاكم منه
من ان يؤتم في المسجد الجامع أم لا * (أجاب) *

مطلب فيما اذا وجد في بلدة
شاربين من متفلسفة من غير
وضع النجاسة ولا على من
وضعهم ولا على من وضع
ذوي العلم الموقوف بهم في معرفة
النجاسة وقد علم من فهم ما
وجد بها

مطلب في الامام اذا كان
النسخ يبدل الزاء المهملة
بالغين المججمة

مطلب فيما اذا اقتدى غير
الائتباع بالائتباع هل تنسخ على
الائتباع المقتضى به ام تنسخ عند
البعين

مسألة الايتع قد تكررت * مؤالها عن حكمها واستخبرت
ونظم الناس بها كلاما * يقتضى لكل سائل مراما
ومنهج الغزى في تحفته * فتمايز بين القول من جهة
امامة الايتع للسفاير * تجوز عند البعض من اكابر
وقد أباه أكثر الأصحاب * لما لغيره من الدواب
وقلت قلما غابا زمان * يرى بتنظيم الدر والبلان
امامة الايتع بالنسخ * فاسدة في الراجح النسخ
قال في البحر بعد كلام كثير والخاص ان امامة الانسان لمائة مائة امامة المستحاضة والنجاسة
والنسخ المشكل لمنه وان دونه صحيحة وان فوزه لا تنسخ مطلقا اه والله اعلم * (سئل) *
فما اذا اقتدى غير الايتع بالائتاع هل تنسخ على الاصح المقتضى به ام تنسخ عند
البعين

وغيره سواء كان المطلق بالحروف غير خالص في الجملة ليس منها لائحة ولا عرفا كما هو المقتضى
 وإذا أدركت الصلاة بين العصة والصاد هل تحمّل على الفساد اهتما بما بشأن العبادات أم على
 العصة • (أجاب) • الرابع المفتي به عدم صحة إمامة الائتلاف لعدم من ليس به ثقة وصريح
 فاضلي خان في فتاواه فتلا عن الشيخ الإمام محمد بن الفضل أن إمامة الائتلاف غير الائتلاف فتح لأن ما يقوله
 صار له في مثله في الطهارة وغيره وأما الائتلاف البسيرة فلم أر من صرح به من علماء سائر أئمة
 في كتب الشافعية للشيخ الإسلام ذكر يارحه الله تعالى في شرح الروض ما نصه لو كانت ثقة بسيرة
 بأن يأتي بالحرف غير صاف لم تؤثر مثله لابن حجر والرملي • رحمه الله تعالى عليهما في شرحهما على
 المهاج وقواعدنا لا تأباه وإذا دار الأمر بين العصة والفساد يحتمل على العصة بلا شبهة قال جمل
 من قائل وما بهل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث الشريف الدين يسر وإن يغالب الدين
 أحد الاغلبة ورواه الضاري • بلقط أن الدين يسر والله أعلم • (سئل) • في البهي هل يصح
 أن يكون إماما للبايعين أم لا • (أجاب) • اقتداء بالبايع بالنبي • فاسد لأن صلاته تذل وصلاة
 البايع فرض فلا يجوز للبايع عليه كما في سائر الملوك والنسب والعتاوي وقد أطلقوا في ذلك فتا
 اقتداء به في العرض والسنة كما هو المختار كما في الهداية وقول العامة كما في المحيط وطاهر الرواية
 كما ذكره الاستيعابي لأن فضل البايع مضمون دون حل المصطفى والله أعلم • (سئل) •
 في إمامة الاعيان إذا لم يكن ممن هو أفضل منه هل يكره أم لا • (أجاب) • نعم إذا كان أفضل
 عن كان بركة لا تتركه إمامته فإن إمامة عتيان بن مالك الاعيان بهومه منه وروية في الحديثين واستخلاف
 ابن أم مكتوم الاعيان على المدينة كذلك في صحيح ابن حبان كما نقله صاحب البصر عن المحيط هذا مذهب
 المحقة وأما مذهب الشافعية فتا في المهاج والاعيان والبصر سواء على النص قال شارحه الشيخ
 جلال الدين وقيل الاعيان أولى لأنه أخشع وقيل المصير أولى لأنه عن الجباسة أحفظ ولتعارض
 المعنيين سوى الأول يوم ما اه والله أعلم • (سئل) • في رجل على يده وشم هل تصح صلاته
 وإمامته معه أم لا • (أجاب) • نعم تصح صلاته وإمامته معه بلا شبهة والله أعلم • (سئل) •
 في الرجل إذا كان في الصلاة ونحو من بين أسنانه شيء من فضله الأكل هل يليقه أم يثقله وهل يؤذن
 المصلي ويقيم للعوائت أم لا وهل الأفضل للمسافر قصر أم الاتمام وهل بالاتمام يكون مرتبا كحرمة
 أم لا وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة • (أجاب) • يكره أن يتلع المصلي ما بين أسنانه أن كان
 قليلا دون قدر الحصة وإن كان كثيرا زاد على قدر الحصة تصد صلاته وكذا إذا كان قدر الحصة
 في الصحيح والشاؤه في المسجد مكروه كالصاق والذي يقتضيه الطرالمقهسي عدم التعرض له إلى أن
 يفرغ المصلي من صلاته فيأقيه في محل يساح ولا يأكله وقد ورد كوا الوغم والطرحو العلم وهو ما يتعلق
 بين الأسنان منه أي أرموا ما يخرج من الللال وكذلك ما يتخلل بين الأسنان ويخرج بنفسه خروصا
 مكث كثيرا للغير وإن أكله مع ذلك كره خارجا أيضا قال بعض المتأخرين من شراح الكفر في قوله ولو
 نظر إلى مكتوب وفيه أو أكل ما بين أسنانه أو مزماري موضع سجوده لا تسد وإن أم أي فاعل ذلك
 أعنى الساطر والاكمل والماز وأنت علمت الكراهة في الساطر والاكمل بل قدمتم عن الحلبي أنه أفيه
 تحريمه ويؤذن المصلي للفتنة ويقيم وكذا الأولى للعوائت ويخبر في الأذان للباقي فإن شاء أدن
 لكل وإن شاء أقصر على الإقامة هذا إذا فاتته صلوات فقصاها في مجلس وإن قضاها في مجالس
 يؤذن لكل ويقيم لكل كما صرح به ابن ملك فتلا عن الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو أتم يكون
 أتماعا صا لأنه عزيمة لا رخصة قال يعلى بن أمية قلت لعمرانما قال الله تعالى إن خفتم وقد أتم
 الناس فقال بجبت مما عمت منه فالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها
 عليكم فاقبلوا منه صدقة رواء مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها

مطلب في إمامة النبي
 للبايعين

مطلب في إمامة الاعيان إذا لم
 يكن من هو أفضل منه هل
 يكره أم لا

مطلب فيما إذا كان على يده وشم
 هل تصح صلاته وإمامته
 معه أم لا
 • مطلب في الرجل إذا كان
 في الصلاة ونحو من بين
 أسنانه شيء من فضله الأكل
 وهل يؤذن المصلي ويقيم
 للعوائت وهل الأفضل
 للمسافر القصير أم الاتمام
 وما حكم صلاة الظهر بعد
 صلاة الجمعة

أكثر الشراح وصرحوا بأن الاحتياط في تركها وذلك مبنى على جواز التعدد وعدم جوازه
لكن ذكر في التتارخانية اختلاف المشايخ في القرى الكبيرة أذا لم يعمل بالحكم والقضاء فيها قال بعضهم
يصلى الفرض ويصلى الجمعة معها احتياطاً وقال بعضهم يصلى الاربع بنية الظهر في بيته أو في المسجد
أو لا ثم يسعى ويشرع في الجمعة فان كانت الجمعة جائزة صارت الظهر تطوعاً والجمعة صحيحة وقال بعضهم
يصلى الجمعة أو لا ثم يصلى السنة اربعاً وركعتين ثم يصلى الظهر فان كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نقلاً
وان لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرضه وقال في الجمعة هذا في القرى الكبيرة وأما في البلاد فلا شك في
الجواز ولا تعداد الفريضة والاحتياط في القرى ان يصلى السنة اربعاً ثم الجمعة ثم ينوي اربعاً سنة الجمعة
ثم يصلى الظهر ثم يصلى ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فان كان اداء الجمعة صحيحاً فقد أداها
وسنّها وان لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والاربع سنة والاربع فريضة وركعتان بعد هذا سنة
قال الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت الامام ابا جعفر الهندواني صلى الجمعة بريدة ثم قام فصل ركعتين ثم
صلى اربعاً فقلت ما هاتان الركعتان والاربع أعدت صلاة الظهر ولم تر الجمعة بريدة فقال لا ولكني صليت
الجمعة ثم صليت ركعتين ثم اربعاً على مذهب علي وقول الناس يصلى اربعاً بنية الظهر أو بنية أقرب صلاة
علي ليس له أصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقصبات وفي شرح الجمع في قوله
ويجعلها أي أبو يوسف السنة بعدها سنة الخ ثم اختلفوا في نية تلك الاربع قيل ينوي السنة والاحسن
الاحوط في موضع الشك في جواز الجمعة وثبوت شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر ظهر أدركت
وقته ولم أصلي بعد وقيل المختار أن يصلى الظهر بهذه النية ثم يصلى اربعاً بنية السنة كذا في القنية
اه والمسألة افردت بالتصانيف * (سئل) * عن مسألة الاخفاء والجهر بالقراءة في الصلاة
واختلاف الاقوال فيها وما هو الارجح مع عزو كل الى موضعه * (اجاب) * قال في التبيين
اختلفوا في حد الجهر والاخفاء فقال الهندواني الجهر أن يسمع غيره والمخافتة أن يسمع نفسه وقال
الكرخي الجهر أن يسمع نفسه والمخافتة تصحيح الحروف لأن القراءة فعل اللسان دون الصماخ والاول
أصح لأن مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة بدون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق
كالسمية على الذبيحة ووجوب السجدة بالتلاوة والعتاق والطلاق والاستثناء اه وفي الجوهرة في
شرح قول القدوري وان كان منفرداً فهو مخير ان شاء جهر وأسمع نفسه قال قوله وأسمع نفسه
ظاهراً من حد الجهر أن يسمع نفسه ويصح كون حد المخافتة تصحيح الحروف وهذا قول أبي الحسن
الكرخي فان ادنى الجهر عنده أن يسمع نفسه وأقصاه أن يسمع غيره وحد المخافتة تصحيح الحروف
ووجهه أن القراءة فعل اللسان دون الصماخ وقال الهندواني الجهر أن يسمع غيره والمخافتة أن يسمع
نفسه وهو الصحيح لأن مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة دون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق
بالنطق كالطلاق والعتاق والاستثناء اه وفي البحر ولم يبين المصنف الجهر والاخفاء للاختلاف مع
اختلاف التصحيح فذهب الكرخي الى أن ادنى الجهر أن يسمع نفسه وان المخافتة تصحيح الحروف وفي
البدائع ما قال الكرخي اقبس وأصح وفي كتاب الصلاة لمحمد اشارة اليه فانه قال ان شاء قرأ في نفسه
وان شاء جهر وأسمع نفسه اه وأكثر المشايخ على أن الصحيح ان الجهر أن يسمع غيره والمخافتة أن
يسمع نفسه وهو قول الهندواني وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالسمية على الذبيحة ووجوب السجدة
بالتلاوة والعتاق والطلاق والاستثناء حتى لو طلق ولم يسمع نفسه لا يقع وان صحح الحروف وفي
الخلاصة الامام اذا قرأ في صلاة المخافتة بحيث يسمع رجل أو رجلان لا يكون جهر او الجهر أن يسمع
الكل اه وفي فتح القدير واعلم أن القراءة وان كانت فعل اللسان لكن فعله الذي هو كلام والسكلام
بالحروف والحروف كيفية تعرض للصوت وهو أخص من النفس فان النفس المعروض بالقرع
فالحرف عارض للصوت لا للنفس فمجرد تصحيحها بلا صوت ايماء الى الحروف بعضلات الخارج

مطلب في الاخفاء والجهر
في الصلاة وفيه اختلافات
والصحيح واضح

لا حروف فلا كلام بل ان هذا لا يقتضي أن يلزم في مفهوم القراءة أن يصل الى السمع بل كونه بحيث
يسمع وهو قول بشر المزي في ولعله المراد بقول الهندواني بناء على ان الظاهر جماعه بعد وجود
الصوت اذ لم يكن مانع اه فاختار أن يقول بشر قول الهندواني وهو خلاف الظاهر بل الظاهر
من عباراتهم ان المسألة ثلاثة أقوال قال الكرخي ان القراءة تصحح الحروف وان لم يكن الصوت
بحيث يسمع وقال بشر لا بد أن يكون بحيث يسمع وقال الهندواني لا بد أن يكون سمعاً له زاد
في المجتبى في النقل عن الهندواني انه لا يجزئ به ما لم يسمع أده وسبقه اه ونقل في المدخلة
أن الاسماع هذا لا ينبغي أن يجعل قولاً رابعاً بل هو قول الهندواني الاول وفي السادة ان ما كان
سموعاً له يسمعون سموعاً له هو سبقه أي ما كلام البحر وأقول لما كان أكثر المشايخ على
أن الصحيح قول الهندواني قول عليه في متى ويرى الا بصار بقوله والجمهور اسماع غيره والمحاسبة اسماع
نفسه وظاهر كلام القدوري اختيار قول الكرخي فقد اختلف التصحيح والمسألة ولكن ما قاله
الهندواني أصح وأرجح لاعتماد أكثر علماء سماعه هذا ودعوى خلاف الظاهر كما قاله الكمال بعيد
اداغلب الشراح لم يفتوا في المسألة قولاً ثالثاً بل اقتصر على ذكر قول الكرخي والهندواني
مع ظهور وجه ما قاله الكمال وكونه مسلماً اذ يعد اشتراط حقيقة السماع مع العلم بأنه يختلف
 باختلاف آفته وربما يختلف مع حقيقة المهر ولا بعد في ارادته تقليد الأقوال بل اذا دعي وجوب
المصير اليه فهو مقصود دليل أن من يسمع نفسه الا باستعمال ما هو جوهري حق غيره وقد لا يتبين
معه ذلك مع ما فيه من الرق وعدم الخرج فانه مع التعويل على قول الهندواني وعدم اعتبار
ما سواه من الأقوال لو أخذ فيه هذا الشرط لم يعدم صحة أكثر الصلوات من كل خاص وعام وتبين صحة
ما استظهره الكمال بن الهمام والمجل تحتل لزيادة البحث ولكن الاقتصار على ما ذكرنا أولى لأن
الاسماع نصرت عما به اطالة وان تعلقت بمحت السماع والحاصل أن يقال في المسألة قولان قول
الكرخي وقول الهندواني والاعتماد على قول الهندواني والله أعلم * (سئل) * في أصل
تلاوة السجدة هل يأتي بتكبيرتين واحدة في موضع واسرى الرفع أم لا وهل اذا اجتمع سجدة تلاوة
وقوت يأتي ما يبدأ * (أجاب) * بذكر تكبيرتين واحدة للموضع واخرى للرفع وروى الحسن عن أبي
حنيفة انه قال لا يكبر عند الموضع ويكبر عند الرفع والاول أصح كما في البحر وأما مسألة اجتماع سجدة
التلاوة والقوت فلا شبهة في تقديم سجدة التلاوة لما صرح حوايه من وجوب الصلاة على الفور ومن
أن الثلاث آيات تقطع القوت بعد لها أو يزيد عليها ولو فتته قوت الفور ولزمه الركوع
والسجود تلوه اذ هو الوارد فيهما بعد ذلك قصاصاً فيركب الاثم واذا بدأ به سلم من ذلك
هذا ما يبادر لله من كلامهم وان لم ادره صريحاً فاقنأتم والله أعلم

مطلب في أصل تلاوة السجدة
هل يأتي بتكبيرتين ام
بواحدة

* (باب الجنائز) *

* (سئل) * في مسلم قولي غسل ميت نصراني وتكفينه ودفعه فهل يلزمه بذلك اثم أو تعزير أو لا
* (أجاب) * حيث لم يرع في ذلك ما يراعى في غسل المسلم وتكفينه ودفعه لا يلزمه فيه اثم ولا تعزير
لكن ان كان له أقارب من المصارى فالاولى أن يترك لهم ومع هذا لو لم يترك فقد باشر خلاف الاولى
ولو لم يرتكب محظوراً رايه عاقب عليه ومن المصريح به أن الميت الكافر نفسه قربه المسلم لكن غسل
التوب الحس من غير وضوء ولا تيامس وليس المعنى انه يجب عليه بل لا بأس أن يفعل معه ويكفنه
في ثوب غير مرأع سنة في كفنه ويدفعه في حفرة من غير طرد ولا توسعة فان راعى ما نصت اليه الماء عليه
في غسل المسلم وتكفينه ودفعه فقد ارتكب محظوراً بلا شك لانه ممنوع عنه شرعاً والله أعلم * (سئل) *
عن مات جنياً بل بوضاء لا مضغضة ولا استنقاء أم لا * (أجاب) * نعم بوضاء لا مضغضة

مطلب في مسلم قولي غسل
ميت نصراني وتكفينه
ودفعه فهل يلزمه بذلك اثم
أو تعزير أو لا

مطلب فيمن مات جناً هل
يوضأ بلا مضغضة ولا
استنقاء

لا طلاق المتون والشروح والعلة في غسل الميت تقتضيه ولم أر من صرح به لكن الاطلاق يدخله
والله أعلم * (سئل) * ماذا ينوي بالتسليمين في الصلاة على الميت * (أجاب) * ينوي
بهما الحفظة والامام والميت اذا كانا محاذيين للمسلم وعن اليمين فقط ان كانا عن وعن اليسار كذلك
والله أعلم * (سئل) * في المرأة اذا ماتت هل كفنها فيما تركت أم على الزوج كفنها وتجهيزها
* (أجاب) * كفنها وتجهيزها على الزوج على ما عليه الفتوى كما ان كسوتها وسكناها حال حياتها
عليه ووجد بخط العلامة شيخ مشايخنا الشهاب الحلبي ما صورته قال في السراج الوهاج والمرأة
اذا ماتت ولا مال لها فعند أبي يوسف يجب كفنها على زوجها كما يجب كسوتها عليه في حياتها وعند
محمد لا يجب لان الزوجية قد انقطعت بالموت فصار الزوج كالاجنبى وأما اذا كان لها مال فكفنها
في ما لها بالاجماع ولا يجب على الزوج اه قال الشيخ قاسم في حواشيه على الجمع مانصه الظاهر
ان اصل الخلاف في الكفن قال الكرخي ومن لم يكن له مال فكفنه على من يجب عليه نفقته الا
المرأة عند محمد فان كفنها لا يجب على زوجها عنده لان ما بينهما انقطع قال في الايضاح وظاهر الرواية
قول محمد وقال في الكبرى فلو لم يكن لها مال فكفنها في بيت المال لا على زوجها بلا خلاف بين علمائنا
يعنى في ظاهر الرواية وروى خلف عن أبي يوسف انه يجب عليه تكفيتها وبه يفتى وفي التقرير قال
بعقوب يلزم الزوج كفن الزوجة وقال محمد لا يلزمه وقال في التبيين وعند أبي يوسف يجب الكفن
عليه وعليه الفتوى لانه لو لم يجب عليه لوجب على الاجانب وهو كان أولى باليجاب الكسوة عليه
حال حياتها فترجى على سائر الاجانب وفي مختارات النوازل كفن المرأة وتجهيزها على زوجها
هو المختار لانه لو لم يكن عليه لوجب عليها وهو أولى بالوجوب وفي الكافي وكفنها عليه ولو تركت مالا
خلافه لم يقتلخص ان اصل الخلاف في الكفن لان ما عداه من التجهيز كان يفعل حسبة فلم يقع
فيه الخلاف وان التجهيز ألحق به وكأنه لما صار لا يحتسب به اه ما قاله الشيخ قاسم وفي
الخلاصة في الفصل الرابع في الوصية بالدفن والكفن وما يتصل بهما امرأة أو وصت الى زوجها
ان يكفنها من مهرها الذي لها عليه قال وصيتها في تكفينها باطلة ولكنه في بيت المال اذا لم يكن
لها مال كذا أجب أبو بكر الاسكاف وقال الفقيه أبو البث هذا في ظاهر الرواية وقد روى عن
أبي يوسف أن الكفن على الزوج كالكسوة وعند محمد أن الكفن لا يجب على الزوج قال في العيون
وبقول أبي يوسف نأخذ اه قال في الجمع وبأمره تجهيزها معسرة وخالفه محمد وقال النسفي
في منطلومه في باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد وقول لابي حنيفة لو ماتت المرأة وهي
معسرة كان على الزوج جهاز المقبرة قال في شرحها المستصفى أى الكفن وغير ذلك مما يحتاج اليه الميت
اه وبه علم أن ما عدا الكفن من حنوط وأجرة غسل وحمل ودفن وغير ذلك من اجرة حفر قبره وسد على
الوجه المسنون فمكمله على الزوج على قول أبي يوسف لانه ملحق بالتجهيز لكونه لا يفعل حسبة والله أعلم
* (سئل) * في امرأة نصرانية تحت مسلم ماتت حاملا فهل تدفن في مقابر المسلمين أو في مقابر
المشركين * (أجاب) * صرح العلامة الحلبي في شرح منية المصلى بأن المسئلة اختلف الصحابة فيها
قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقال عتبة بن عامر وواثلة بن الاسقع يتخذ
لها قبر على حدة وهو أحوط وفي بعض كتب المالكية يجعل ظهرها الى القبلة لان وجه الجنين الى
ظهرها قال السروجي وهو حسن وقال في التاترخانية وفي فتاوى الحجة الكافرة اذا ماتت وفي بطنها
ولد مسلم قدم مات في بطنها لا يصلى عليها بالاجماع واختلفوا في الدفن وفي الينايع قال بعضهم تدفن
في مقابر المسلمين وقال بعضهم تدفن في مقابر الكفار وقيل تدفن وحدها والله أعلم * (سئل) *
هل الافضل المشي خلف الجنائز أم امامها * (أجاب) * قال في الاختيار والاحسن في زماننا
المشي امامها لما يتبعها من النساء والله أعلم * (سئل) * في المرأة اذا ماتت وليس لها محرم

مطلب ماذا ينوي بالتسليمين

مطلب في امرأة ماتت هل
كفنها فيما تركت أم على
زوجها وأما اذا كان لها
مال فكفنها في ما لها بالاجماع
وفيه أقوال

مطلب في امرأة نصرانية
ماتت تحت مسلم وهي حامل
منه هل تدفن في مقابر
المسلمين أو في مقابر المشركين

مطلب في المشي في الجنائز

مطلب في امرأة ماتت وليس
لها محرم من يلي دفنها

من يلى دفنها * (اجاب) * يلى دفنها جيرانها من أهل الصلاح ولا يدخل أحد من البساء القبر
 لأن من الاجنبى اياها فوق الثوب يجوز عند الضرورة في حال الحياة فكذلك بعد الوفاة صرح به
 في الولوالية وانه أعلم * (سئل) * في قبر رجل غلط فيه أهل ميتة قد فتوهابها طنائهم
 فما الحكم * (اجاب) * لا اله أن يكلفوا اهلها نفس القبر واخراجها منه بعدت المدة أو قصرت
 ولهم الترك ان رأوا ذلك وقد صرحوا بجرمة النش لغير ضرورة وحنا الضرورة حق الغير فاذا أسقطوا
 حقهم جاز وان كان فيه اختلاط الرجل بالمرأة لمعارضته بجرمة النش بعد اسقاط حقهم وهذا مستبط
 من تعظيمهم لموازا للنش في الارض المفصولة بحق الغير وهذا اذا كان القبر ملكا اما اذا كان في أرض
 وقف فلا ينش مطلقا والله أعلم * (سئل) * في رجل مات وعليه دين لا أثر فصرقت ورثته
 جميع تركته في كفته وكفن مثله يأتى بدسها أو ربعها أو أقل أو أكثر شيئا قليلا هل يضمن الورثة
 الزائد على كفن المثل أم لا * (اجاب) * نعم يضمن الورثة والحالة هذه قال في ضوء السراج
 وان كان عليه دين وأراد الورثة أن يكفوه كفن المثل قال الفقيه ابو جعفر ليس لهم ذلك بل يكفن
 بكفن الكفاية ويقضى بالباقي الدين وكفن الكفاية للرجل ثوبان جديدان كانا أو غسيلين ثم قال
 وهو الصحيح وفي بعض النسخ ليس للغير ما أن يمنعوا عن كفن المثل اه فعلم منه ضمان ما زاد على كفن
 المثل اجماعا والله أعلم * (سئل) * في مقبرة موقوفة لدفن المسلمين بنى بهار رجل قبرا ودفن به
 ولده في تابوت قبل أن يبنى جسده فحفر عليه جماعة القبر وأخرجوه من التابوت وكسروا التابوت
 وأنفقوه ودقوا فيه ميتاتهم فماذا يلزمهم شرعا * (اجاب) * يلزمهم ضمان ما أنفق على القبر
 ولا يحول ميتهم قال في التاترخانية تقلا عن الفتاوى أنفق مالا في اصلاح قبر فجاء رجل ودفن فيه ميتة
 ان كانت الارض موقوفة بضمن ما أنفق عليه ولا يحول ميتة من مكانه لانه في وقت اه ولا شك انهم
 يضمنون قيمة التابوت الذي أنفقوه ولا شك أيضا انهم حيث علموا بالميت السابق وفعلا ما فعلوا على
 وجه التعدي بمزورين لا ارتكابهم محترما لاحد فيه والتعزير واجب عند كسر حوايه فاطبة والله أعلم
 * (سئل) * عن قتل نفسه خطأ هل يغسل ويصلى عليه أم لا * (اجاب) * من قتل نفسه خطأ
 بأن أراد شرب العدو فأصاب نفسه بغسل ويصلى عليه وأما اذا قتل نفسه عمدا قال بعضهم لا يصلى
 عليه وقال الخواري الأصح عمدا انه يغسل ويصلى عليه وقال الامام أبو علي الغدى الأصح
 انه لا يصلى عليه لانه باع على نفسه والباقى لا يصلى عليه وفي فتاوى قاضي خان يغسل ويصلى عليه
 عندهما لانه من أهل الكفاية ولم يجارب المسلمين وعن أبي يوسف لا يصلى عليه لما روى أن رجلا شرب
 نفسه فلم يصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو محمول عند أبي حنيفة على انه أمر غيره بالصلاة عليه
 كذا في الجوهر والله أعلم * (سئل) * عن الشهيد اذا فعل ما يقع به الارتثاء والحرب فائمة هل
 يكون مرتثا أم لا يكون مرتثا الا اذا فعل ذلك بعد انقضائها * (اجاب) * لا يكون مرتثا
 الا اذا فعل افعال المرتثين بعد انقضاء الحرب وأما قبل انقضائها فلا يكون مرتثا بشئ مما ذكر كما
 في التبيين والله أعلم * (سئل من دمشق) * في شارب خمر قتل ظلما بجوارحه ولم يجب بنفس القتل
 مال هل يكون شهيدا ولو قتل حال سكره ام لا * (اجاب) * نعم يكون شهيدا لان شرب الخمر معصية
 وحى قطع لا تمنع الشهادة وهو ظاهر اطلاق المتن حيث عرفت والشهيد بأنه مكلف مسلم طاهر قتل ظلما
 بجوارحه ولم يجب بنفس القتل مال ولم يرتد وصرح في الجهر بقتل عن المجتبى والسداد أع أن شرائط
 الشهادة ست العقل والبلوغ والقتل ظلما وأنه لا يجب به عوض مالى والطهارة عن الجسابة وعدم
 الارتثاء اه فأفاد هذا بظاهره ان السكر لا يمنع الشهادة اذ لم يذكر أن من شرط الشهادة أن
 لا يكون سكران أو متلبسا بمعصية وقد صرح بذلك الشافعية في كتبهم كشرح الروض وغيره
 والله تعالى أعلم

مطلب في قبر رجل غلط فيه أهل
 ميتة قد فتوهابها طنائهم

مطلب في رجل مات وعليه
 دين لا أثر فصرقت ورثته
 جميع تركته في كفته

مطلب في مقبرة موقوفة لدفن
 المسلمين بنى بهار رجل قبرا
 ودفن به ولده في تابوت
 فأخرجوه من التابوت
 وكسروا التابوت

مطلب في قتل نفسه خطأ
 هل يغسل ويصلى عليه ام لا

مطلب عن الشهيد اذا فعل
 ما يقع به الارتثاء والحرب
 فائمة

مطلب في شارب خمر قتل
 ظلما بجوارحه ولم يجب
 بنفس القتل مال

* (كتاب الزكاة) *

* (سئل) * فيما اذا وجب الدائن الدين المديونه الفقير ونوى زكاة دين آخر على رجل آخر أو نوى زكاة عين له هل يجوز أم لا * (اجاب) * لا يجوز لان العين خير من الدين والدين يحتمل أن يصير عينا فيصير مؤديا ناقصا عن كامل فان أدى العين عن الدين جاز لانه أدى كامله لا عن ناقص والمسئلة بتفصيلها في الخلاصة والخاتمة وغيرهما والله اعلم * (سئل) * في نقل الزكاة الى بلد اخرى قبل حينها هل يكره أم لا * (اجاب) * انما يكره نقلها اذا كان في حينها بأن أخرجهما بعد الحول أما اذا كان الاخراج قبل حينها فلا بأس بالنقل كافي الجوهره والله اعلم

* (باب صدقة الفطر) *

* (سئل) * في الصغيرة اذا تزوجت وسالت الى الزوج ثم جاء يوم الفطر هل تجب على أبيها صدقة فطرها أم لا * (اجاب) * صرح في الخلاصة بأنها لا تجب على الاب لعدم المؤنة عليه لها وفي التاتر خاتمة لا تسقط عنه صدقة الفطر وفي النهر وفي الفنية تزوج صغيرة معسرة فان كانت تصلح لخدمة الزوج فلا صدقة على الاب والا فعليه صدقة فطرها اه والله اعلم * (سئل من دمشق) * عن اخراج زيادة عن القدر الواجب في زكاة الفطر هل قال احد بأن فاعله يكفر بذلك كما قرره بعض من يدعي العلم وهو يعظ الناس * (اجاب) * لا يكفر باجماع الانام والله تعالى اعلم

* (كتاب الصوم) *

* (سئل) * عن النذر المعين اذا نوى فيه واجبا آخر هل يكون عما نوى ويلزمه قضاء المندور المعين ام لا * (اجاب) * يقع عما نوى ويلزمه قضاء المندور المعين في الاصح كافي الظهيرية والله اعلم * (سئل) * عن قبول خبر العدل بالعدل لرمضان هل يستفسر ام لا * (اجاب) * يقبل بدون الاستفسار في ظاهر الرواية كافي الجوهره والله اعلم * (سئل) * هل يكره صوم يوم الشك عن واجب آخر أم لا * (اجاب) * ذكر الزياهي وغيره انه يكره وصحح القلانسي في تهذيبه انه لا يكره نقله حفيد الحلبي والله اعلم

* (فصل في النذر) *

* (سئل) * في رجلين يختلفان على وظيفة الدردارية بقلعة بيت المقدس المحمية فحجر أحدهما من مشقة فأنذر على نفسه نذرا صورته ان تعرضت لهذه الوظيفة بالاخذ لها بعد هذا اليوم مادمت في قيد الحياة فله تعالى على أن أتصدق على الفقراء بمائة غرش هل اذا تعرض للاخذ وجد ما هو المعاق عليه يلزمه التصديق بالمائة غرش ولا يخرج عن عهده النذر الا بذلك أم يخرج عن عهده بكفارة اليمين أم يفعل احدهما أمهما شاء وهل اذا امتنع عن الشئتين المذكورين ورفع الى قاضي الشرع الشريفة يتحكم عليه به ويحبسه عليه ام لا * (اجاب) * في المسئلة أقوال ثلاثة تظاهر الرواية لزوم التصديق بالقدر الذي سماه ويتعين الوفاء به وقيل ان اريد كون الشرط يتعين المسمى وان لم يرد يتخير بين التصديق به وبين كفارة اليمين وفي رواية النوادر هو تخير بينهما مطلقا قال في الخلاصة بعد ذكر هذا القول وبه يفتي وصحح ايضا كل من القوانين الاقراين وما اذا رفع الى القاضي بعد امتناعه هل يتحكم عليه أم لا فتد صرح في الخلاصة وكثير من الكتب انه لا يجبره قال فيها ولو لم يف بأثم ولكن لا يجبره القاضي والوجه في ذلك ان الفقراء مصرف له لا لاصحاب حق فلا تسمع دعواهم والله اعلم * (سئل) * في متول أدعى على من ارفع الوقف انه نذر على نفسه انه ان رحل يكن عنده للوقف ما تاد بنا رواه رحل ولزمته للوقف هل تسمع دعواه أم لا * (اجاب) * لا تسمع ولا يقضى

مطلب في متولي وقف ادعى على من ارفع الوقف انه نذر للوقف ان رحل ما تاد بنا رواه رحل هل يلزمه أم لا

الثاني بالذروان كان يحتمل مستوفيا للشرائط الشرعية وأيضاً صرحوا بأن الفتوى على أن المعلق
 يحرم المذروفيه بين الوفاء بعين المذرو وبين كفارة اليقين واقعه اعلم * (سئل) * في الذور المتعلقة
 بالانبياء والاولياء يقصمها قوم ويرون أن ما يتناولونه حق من حقوقهم بسبب نظارتهم أو نسبة
 قرابة للاولياء المذكورين وربما وقعت الخصومات فيه بين من يدعى أنه جده أو جده أبيه الأعلى وربما
 كتب بذلك الحجج يزعم فيها جهل القضاة انهاء عوى ضحيحة وربما حكموا بهم إلى أن ثبت نسبته
 وربما وقع الصلح بين المتداعين بتسوية ذلك فيما بينهم فالحكم في ذلك * (أجاب) * هذه المسألة
 جعل فيها شيخ الاسلام الشيخ محمد العزى رسالة خاصها ان الذور لا يصح الا اذا كان من جنسه
 واجب مقصود اذ ليس للعباد أن ينصب الاسباب ويشرع الاحكام وله ان يوجب على نفسه ما وجبه
 الله عليه قال اعلم بأن شرط لزوم الذور أن يكون في غير معصية وأن يكون من جنسه واجب وأن
 يكون الواجب مقصوداً المقصود المخرج بالاول الذور بالمعصية وبالتالي عيادة المريض وبالتالي ما كان
 مقصوداً الغيرة حتى لو نذر الوضوء لكل صلاة لا يلزم وكذا سجدة التلاوة وكذا الذور بتكسين الميت
 لانه ليس قرينة مقصودة قالوا لو أضاف الذور إلى سائر المعاصي كان يجبنا ولزمته الكفارة بالحنث ولو
 فعل المذور معصية وأخل المذور بالخلف بالمعصية بنقض الكفارة فلو فعل المعصية المحلوف عليها سقطت
 وأتم وصرح في الهاية ان الذور لا يصح الا بشرط ثلاثة احدها ان يكون الواجب من جنسه والثاني
 ان يكون مقصوداً والثالث ان لا يكون واجبا عليه في الحال اوقى ثانی الحال كالأذير صلاة الظهر
 وغيرهما من المفروضات فعلى هذا الشرائط أربعة الا ان يقال الذور بصلاة الظهر ونحوها خارج بالشرط
 الاول اذ قولهم من جنسه واجب يفيد أن المذور غير الواجب لكن لا بد من رابع وهو أن لا يكون
 مستحيل الكون بل ونذر صوم امس او اعتكاف شهر مضى لم يصح ثم قال وفي شرح الدرر للعلامة قاسم
 وأما الذور الذي ينذره أكثر العوام كأن يقول يا سيدي فلان يعني به ولياً من الاولياء او نبياً من
 الانبياء ان ردغائبي او عوفي مريضى أو قضيت حاجتي قلبك من الذهب او الفضة او الطعام او الشراب
 او الریت كذا فهذا باطل بالاجماع لانه نذر مخلوق وهو لا يجوز لانه اى الذور عبادة فلا تكون لمخلوق
 والمذور له ميت والميت لا يعلم وأنه ان طرأ ان الميت يتصرف في الامور كفر الان قال يا الله انى بدرت
 لك ان فعلت معي كذا أن اطعم الفقراء يا اب السيدة نفيسة او الامام الشافعى ونحوهما فيجوز حيث
 يكون فيه نفع للفقراء اذ الدورته عز وجل وذكر الشيخ لمحل المصير لمستحقه القاطنين برباطه
 أو مسجد فمجهوزهم هذا الاعتبار اذ مصرف المذور الفقراء وقد وجدوا المعنى غير محتاج فلا يجوز
 الصرف عليه ولو كان ذائب بذلك الولي ما لم يكن فقيراً ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغنياء
 للاجماع على حرمة النذر للمخلوق ولا لخدم الشئ ان كان غنياً فاذا اعلت هذا فابو بخدم الدراهم
 والسمع والزيت وغيرها فينقل الى ضرائح الاولياء تنقر بالهم لا الى الله فخرام باجماع المسلمين ما لم
 يقصدوا الفقراء الاحياء قولاً واحداً وقد علم بما نقلناه ان ما ينذره العوام للشيخ مروان وعلي بن
 عليل ورويل لا يصح ولا يلزم وليس للخدام أخذه على انه نذر صحيح الا اذا اخذه على وجه الصدقة
 المستداه وكان فقيراً وعلم أيضاً ان غير الخدام لو أخذوا على انه صدقة ذلك وليس للخدام نزع منه
 لانه لم يملكه الا أن يكون الناذر عبداً في نذره وكان فقيراً اه خلاصة كلام الشيخ محمد بن عبد الله
 العزى القمى الثاني الحنفى بتاريخ ذى القعدة الحرام من شهر ورملة ثمانية وسبعين وتسعمائة أقول
 قد استباح هذا المحرم المجمع على حرمة جماعة يزعمون انهم متصوفة يقال في حقهم قدوة المسلمين ومربي
 المريدين ويبالغون في أخذه وبطلان الناذر به فان امتنع قدموه الى قضاة هذا الزمن فيحكمون به
 وربما استعانوا بالشرطة وحكام السياسة بل يفعلون أبلغ من ذلك وهو أنهم يسوم منهم المتصدون
 لجمع النواحي التي تقع فيها هذه المدور فيقاطعونهم ويضربون على كل واحد ناحية بمبلغ من المال

لمطلب مهم في الذور المتعلقة
 بالانبياء والاولياء والناس
 عن ذلك غافلون

سئل
 في المذور الذي ينذره العوام

في الذمة يؤخذ منهم اذا انتهى الاجل المضروب فيدفع ما دونه مضروب عليه ويأكل ما بقي وبعد
الفاضل رجحا حصل له ببركة الشيخ ويرى أن من منع ذلك هلك وان سبب قضاء حاجته هذا النذر
وان الشيخ ردعاً به أو عافى مريضه أو قضي حاجته ويزعون انه لا يساح تناوله لغيرهم قائلين هو نذر
جدا فلان وهم أغنياء متولون ومن تناول شيئاً منه عاقبه وأدلوأ به الى الحكام معتقدين انه ارتكب
كبيرة في الدين وبأشر شنيعة بين أظهر المسلمين وربما حكم لهم به قضاة العهد وقد صرح في البحر انه لو رفع
الى القاضي لا يجبره القاضي على وفائه ولنا تمة على رسالة الشيخ محمد فيها ما يشفي الغليل والامر
الى الله تعالى العلي الجليل والله سبحانه وتعالى أعلم * (سئل) * أيضاً عن ناظر وقف السد
الخليل ونحوه اذا قاطع رجلا على اقليم النذور بقرى وأما كن معلومة بمال ثلاثة سنوات أو أقل
أو أكثر هل تصح المقاطعة ويلزم المبلغ الذي قاطع عليه أم لا * (أجاب) * لا تصح المقاطعة على
ذلك بالاجماع ولا يلزم الرجل المبلغ الذي قاطع عليه وللعلماء في ذلك كلام يطول ذكره فنقتصر على نزر
منه قال الشيخ قاسم في شرح الدرر النذر الذي ينذره اكثر العوام بنحو ان شفى الله تعالى مريضه
أو رد ضالتي ونحو ذلك فلك كذا فهذا النذر باطل بالاجماع اه فكيف يصح الترام ما هو باطل بالاجماع
وكيف يلزم المقاطع عليه المبلغ الذي قاطع عليه هذا لا قائل به وللعلماء رسائل في هذه المسئلة والله
سبحانه وتعالى أعلم

* (كتاب الحج) *

مطلب فيمن قدر على البغل
أو الحمار هل يجب عليه الحج
أم لا وفيه اختلاف

* (سئل) * عن لم يجد الرحلة وهي المركب من الابل ووجد البغل أو الحمار أو الفرس
هل يجب عليه الحج أم لا * (أجاب) * قال في البحر لو قدر على غير الرحلة من بغل أو حمار فانه
لا يجب عليه ولم أره صريحاً لا صحابياً وانما صرحوا بالكره اه وأقول النية يقتضي الوجوب
في البغل والحمار والفرس اذ هو منوط بالاستطاعة وهي أعم والله أعلم * (سئل) * عن قول
بعضهم وقيل انه لابن الوردي

مطلب فيمن قتل صيداً هل
يلزمه القيمة أم لا

عندي سؤال حسن مستطرف * فرع على اصلين قد تفرعا
قائل شيء برضى مالكه * ويضمن القيمة والمثل معا
(أجاب) *

هذا لحلال باع صيداً محرماً * فباحى احرامه وما رى
واتلف الصيد المبيع جانياً * فيضمن القيمة والمثل معا

مطلب فيمن لم يأت بالرمل
والسعي في طواف القدوم
والركن

* (سئل) * عن لم يأت بالرمل والسعي في طواف القدوم والركن هل يأتي بهما في طواف الصدر
* (أجاب) * نعم اذ لم يفعلهما في هذين الطوافين فعلمهما في طواف الصدر لان السعي غير مؤقت
كما صرح به في البحر وغيره وصرحوا بأن الرمل بعد كل طواف بعقبه سعي فبه علم انه يأتي بهما في الصدر
لو لم يفتهمهما ولم أره صريحاً وان علم من اطلاقهم والله أعلم * (سئل) * هل يجوز الرمي
بالحصى المتنجس أم لا * (أجاب) * يجوز والافضل غسلها وفي مناسك الشهاب الخليلي والسنة
غسلها التمكن طاهرة بيقين فان المقبول منها يقع في يد الملك والله أعلم

مطلب هل يجوز الرمي بالحصى
المتنجس أم لا

* (كتاب النكاح) *

مطلب فيمن قدم الجيم قبل
الزاي في النكاح

* (سئل) * في انعقاد النكاح بلفظ جوزتك بتقديم الجيم على الزاي هل يتعقد به النكاح عند
قوم نوارد واعليه أم لا * (أجاب) * هذه المسئلة اختلف فيها المتأخرون منهم من قال بعدم الانعقاد
ومنهم من قال بالانعقاد وقد أفتى شيخ الاسلام ابو السعود العمادى رحمه الله تعالى بالانعقاد بين قوم
اتفقت كلمتهم على هذه النقطة أقول ومما يدل على صحة ما أفتى به ابو السعود ما في الظهيرية وغيرها

رجل تزوج امرأة عربية أو بلفظ لا يعرف معناه أو زوجت المرأة نفسها ذلك ان عليا ان هذا اللفظ
 يعقده النكاح يكون نكاحا عند الكل وان لم يعلم معنى اللفظ وان لم يعلم ان هذا اللفظ يعقده
 النكاح فهذه مسألة مسائل الطلاق والعنق والتدبير والنكاح والخلع والابراء عن الحقوق
 والبيع والتخليك فالطلاق والعنق والتدبير واقع في الحكم ذكره في عنق الاصل فاذا عرف الجواب
 في الطلاق والعنق ينبغي أن يكون النكاح كذلك لان العلم بضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد
 فلا يشترط فيما يستوى فيه الحد والهزل بخلاف البيع ونحوه اه فتأمل في قوله واذا عرف الجواب
 في الطلاق والعنق ينبغي أن يكون النكاح كذلك وقد عرفنا الجواب في الطلاق انه واقع مع التعصيف
 فينبغي أن يكون النكاح نافذا مع التعصيف ولا شك ان معنى قوله ينبغي يجب لما في البرازية ان عليه
 المستوى ولما في الجبر ان ظاهر ما في التجسس ترجحه فقد ظهر لك بهذا صحة قياس النكاح على الطلاق
 فتأمل ولا شك ان الصادر من الجهلة الاغمار تعصيف لا دخل لبحث الحقيقة والمجاز ولا لثني الاستعارة
 المرتبة على عدم العلاقة فيه المصرح به في كلام الغزي رحمه الله تعالى اذ معناه الاصل وهو
 التسويغ أو جعله ما راعيه لا يحظره الا حظه ايم أصلا اذ العاين يعزل عن ادراك ذلك وحيث كان تعصيفا وغلطا
 في جميع ما جاء به لا يصلح لاثبات المدعى وحيث أن رأيه أنه تعصيف كيف يتجه له في العلاقة والاستدلال
 بما ذكره السعد وغايته اثبات عدم صحة الاستعمال ولا منكر له بل مسلم كونه تعصيفا بايد ال حرف مكان
 حرف فلم يعد الدليل صورة المسئلة نعم لو صدر من عارف تأتى في نفسه ما تأتى في الالفاظ المصرح بعدم
 الالفة اذ ادعى الله اعلم محل فتوى الشيخ زين بن نجيم ومعاصره فيقع الدليل في محله حينئذ ولهذا الوجه
 كان الحكم عند الشافعية كذلك فان المصرح به في عامة كتبهم انه لا يفسر من عاين ابدال الراي جيا
 مع انهم اُضيف منا بألفاظه اذ لا يصح عندهم الالفاظ الزوجية والنكاح ولم ترق مذهبنا ما يوجب
 المخالفة لهم والله اعلم * (سئل) في رجل خطب بنت آخر فقال هي لك بكذا فقال الخطاطب
 بمحضرة شهود قبلتها منك بذلك هل يعقد النكاح والحال هذه أم لا * (أجاب) نعم يعتقد
 النكاح بذلك والحال هذه والله اعلم * (سئل) في رجل خطب صغيرة من ايها بمحضرة الشهود
 فقال الاب هي لك عطية فقال قائم او عوضها مائة غرث هل يعقد النكاح بهذا اللفظ ام لا
 * (أجاب) نعم يعتقد كما يؤخذ من كلامهم والله اعلم * (سئل) في رجل قال لا تسرو هبتك
 بنتي فلانة فقال الا تسرو قبلت ثم توفي الاب فزوجها اخوها بعد ان بلغت لا تسرو هل الصادر من الاب
 نكاح حيث كان بحضور شاهدين فيبطل النكاح الثاني ام لا * (أجاب) نعم يعتقد النكاح
 بلفظ الهبة على وجهه فالصادر من الاب نكاح والحال هذه فيبطل ما صدر من الاخ على اي وجه كان
 ويجب فيه مهر المثل ان خلا عن التسمية والله اعلم * (سئل) في رجل خطب بكران والداها
 وفصل مهر واحدة من بمحضرة شهود وجرى بينهما في انشاء الخطبة ما يعقده النكاح كقوله جئتكم
 خاطبا ابتك فلانة فقال هي لك وكقوله قبلت نكاحها بكذا فقال هي لك به او صارت لك به او تزوجتها
 بكذا فقال بالسمع والطاعة هل يعقد النكاح ولا يملك الزوج ولا ابو الزوجة فضحه ام لا * (أجاب)
 نعم يعتقد النكاح بمثل هذه الالفاظ ويلزم ولا يملك الزوج ولا الاب فضحه والحال ما تقدم قال
 في الخاتمة لو قال رجل جئتكم خاطبا ابتك فقال الاب ملىكتك كان نكاحا وفي الخلاصة لو قالت
 صرت او صرت لك فانه نكاح عند القبول وفيها لو قال زوجي نفسك مني فقلت بالسمع والطاعة فهو
 نكاح وكثيرا ما يجري بين الخطاطب والخطوب منه ما يعقده النكاح من الالفاظ فيجب مراعاتها
 والحكم بموجبها خشية ان يقع نكاح آخر لغير الخطاطب وهي زوجة للخطاطب والله اعلم * (سئل)
 في رجل خطب بكر بالغة من اخوتها اولياها فوقع بينهم وبينه في محل الخطبة من الالفاظ ما يعقد
 به النكاح فهو كانت لك بكذا او صارت لك بكذا او هي لك بكذا فقال قبلتها بذلك وبلغها الخبر فسكتت
 راضية بما فعل اخوتها هل نفذ نكاحه عليها حتى لا يعقد عليها نكاح غيره ام لا * (أجاب)

مطلب رجل خطب بنت آخر
 فقال هي لك بكذا فقال
 الخطاطب قبلت منك بذلك
 انعقد النكاح
 مطلب قال لا تسرو هبتك
 ابنتي فلانة فقال الا تسرو
 قبلت انعقد النكاح وزوجها
 أخوها بعده لا يصح

مطلب في الالفاظ يعقدها
 النكاح

لمطلب جرى بين اوليا البالغة
 والخطاطب ما يعقده النكاح
 وبلغها ففكت نفذ النكاح

عند حيث علمت بذلك وسكتت اذ هذه الالفاظ بما ينبغي به عندنا النكاح كما صرح به اصحاب الفتاوى
 والشروح فلا ينعقد نكاح غيره عليها والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل قال لا تحرم باركة
 بنتك فقال له جاءك فقال له جزاؤها ما تتساغر شهل نكاحها ينعقد ام لا * (اجاب) * لا ينعقد لانه
 لم يأت بلفظ النكاح ولا التزويج ولا بما وضع لتلك العين حالا والنكاح انما ينعقد بذلك والله أعلم
 * (سئل) * في انعقاد النكاح بلفظ التجوين * (اجاب) * نعم ينعقد اذا كانوا ممن اتفقت كلمتهم على
 هذه الالفاظ وكانوا يطلبون بها حل الاستمتاع كما افق به ابو السعد العمادي مفتي الديار
 الرومية وهذا مما يجب القطع به والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل ولدن
 زوجته بنتا وعنده ضيف قال له مباركة فقال له جاءك فقال له جزاؤها ما تتساغر شهل نكاحها ينعقد ام لا
 في مقابلتها ما تاولم يقع بينهما سوى ما ذكره لورثة الضيف الرجوع في الفرس وتساجهما لعدم
 انعقاد النكاح بما ذكر ام لا * (اجاب) * نعم لورثته الرجوع بالفرس وتساجهما لعدم انعقاد
 النكاح بما ذكره قال في الظهيرية لوفات المرأة وهبت نفسي فقال الرجل اخذت قالوا لا يكون نكاحا
 اه فافهم صحة المأخذ والله أعلم * (سئل) * في رجل خطب لا تحرم صغيرة من ولها وجرى
 بينهما مقدمات النكاح المذكور فعند العقد قال الولي للخطاب زوجتك فلانة بكذا فقال قبلت
 فهل يقع النكاح للخطاب أو المخطوب له لانه قد تم النية والمقدمات أم كيف الحال واذا قلتم يقع
 للخطاب فهل اذا اطلقها قبل الدخول وزوجت للمخطوب له تلوه يجوز لكونها لا اعدة عليها وكيف
 الحكم * (اجاب) * وقع النكاح للخطاب ولا عبرة للمقدمات في البرازية خطب لابنه وقال
 أبوها لابن ابن زوجتك بنتي بكذا فقال أبو الابن قبلت صح للاب وان جرى مقدمات
 أن النكاح للابن في المختار ومثله الوكيل اه واذا اطلقها الزوج المذكور قبل الدخول وعقد
 للساني عليها تلوه جازا لا عدة والحال هذه والله أعلم * (سئل) * فيما اذا عقد أهل الذمة
 نكاحا فيما بينهم ثم رفعوا ذلك المينا فظهر فساد ذلك النكاح فهل يسوغ للعاكم ابطاله
 * (اجاب) * المسئلة ذات تفصيل ان الفساد لعدم الشهود أو في عدة كافر وهم يدونه لا تعرض
 لهم عند الامام ترافعوا أو لا وان في عدة مسلم ابطالناه ترافعوا أم لا وان للحرمة وترافع الزوج
 والزوجة فرق بينهما وان رفع احدهما لا يفرق بينهما عند الامام ابى حنيفة والله أعلم * (سئل) *
 في رجل خطب لابنه بنت أخيه فقال أبوها زوجتك بنتي فلانة بكذا الابن فقال أبو الابن تزوجت
 هل ينعقد أم لا * (اجاب) * لا ينعقد وجهه أن التزويج غير التزويج والله أعلم * (سئل) *
 عن رجل قال لا تحرم زوج ابنتك من ابني فقال أبو البنت وهبتها لك فما الحكم * (اجاب) * صح
 النكاح للابن ولو كان مكان مكان وهبتها لك زوجتها لك فقال قبلت صح النكاح للاب اذا صرح حواياها
 لو خطب لابنه فقال أبوها لابن زوجتك بنتي بكذا فقال أبو الابن قبلت صح للاب وان جرى
 مقدمات أن النكاح للابن في المختار اللهم إلا أن يقال ما صرح حوايه ليس فيه الا الخطبة وليس فيه
 زوج ابنتك من ابني الذي هو وكيل كما صرح حوايه في الفرق بين زوجتي بنتك وزوجتي بنتك حتى
 احتاج الاول الى القبول بعده دون الثاني فلما صار وكيلا عنه به صار قوله زوجتها لك معناه زوجتها
 لابنتك لا جلا لك كما في وهبتها لك اذ لا فرق في انعقاده عندنا بلفظ التزويج والهبة وهذه المسئلة كثر
 السؤال عنها وتكرر وقوعها ولم أر من صرح بها ولا عاينته بل به علم ما غير ما هنا من قوله وهبتها
 لك والذي يظهر أن زوجتها لك كوهبتها لك اذ ما جاز في هذه ماز في الاخرى وعليك أن تتأمل في المسئلة
 فانه قد يقال في وهبتها لك المتبادر منه لا جلا بك بخلاف زوجتها لك واذا نظرنا الى عرف رسلنا
 بلادنا كان زوجتها لك مثل وهبتها لك بلا فرق لانهم تعارفوه بمعنى لا جلا لك والله أعلم

مطلب لا ينعقد النكاح
 بقول الاب جاءك

مطلب ينعقد النكاح بلفظ
 التجوين ان اتفقوا عليه
 وطلبوا به حل الاستماع

مطلب لا ينعقد النكاح
 بقول الاب لضيفه جاءك
 في جواب قول الضيف مباركة
 فقال الضيف وجزاؤها ما

مطلب رجل خطب لا تحرم
 صغيرة من ولها وعند العقد
 قال الولي زوجتك اخ يرفع
 النكاح للخطاب

مطلب في نكاح أهل الذمة
 وفيه تفصيل وخلاف

مطلب خطب بنت أخيه
 لابنه فقال أبوها زوجت
 بنتي لابنتك فقال تزوجت
 لا ينعقد

مطلب قال رجل زوج ابنتك
 من ابني فقال الاب وهبتها
 لك صح النكاح للابن وفيه
 كلام

مطلب قال وكيل الولى

لو قيل انما طلب تزوجتك
فلا تارة او كلك فمال قبلت
يقع النكاح له وللخطاب
مع اب السراية ثم
زوجهما يقران على المسكاح
وفيه تفصيل

• مطلب لا يترخص للسراية
تزوج نسراية في العدة
حيث لم يترافعا لينا

• مطلب اذا قال رجل لا سخر
زوجتى امتك لابي فقال
زوجتك لا ينعقد المسكاح
اصلا

• مطلب سماع الشاهدين
شرط لصحة المسكاح
مطلب اذا زوج صغيره
في مرضه صحيح

• مطلب في امرأة اخبرها
ثقة ان زوجها مات وصدقت
آمنه ثم تزوج
• مطلب لو اخبرته ببارية ان
سيدھا اعتقه اھل ان يتزوجھا
ان ثقة او صدقھا
• مطلب الاتفاق على قدر
المهر ليس بعقد ولو فرض
القائى النفقة لا يلزم الخطاب

• مطلب لا يشترط لصحة النكاح
التعريف واعمال الحاجة
اليه عند التباحث

• (سئل) • في صغيرة وكل اخوها في نكاحه ثم زيد رجلا فوكل زيد عمارا في قبول نكاحه فقال
زوجتك فلا تارة لو كلك بكذا فقال قبلت فمات قبل الدخول وبعد ما دفع بعض المهر هل وقع النكاح
زيد أم لا ويرجع عمار دفع • (اجاب) • لم يقع لزيد وله استرداد ما دفع والله أعلم • (سئل) • في
نسراية أسلمت ففرضت الاسلام على زوجها النسراية فأسلم هل يقران على نكاحهما السابق أم لا
• (اجاب) • نعم يقران حيث لم يكن فاسدا أو كان فاسدا لا طرمة المحلل بل لنقد شرطه حيث
اعتقدوه والله أعلم • (سئل) • في نسراية تزوج نسراية متوفى عنها زوجها قبل انقضاء اربعة
أشهر وعشر ولم يترافعا الى قاض هل يتعزز لهما وينسخ المسكاح ويبرزان أم لا ينعزز لهما
ولا يفسخ النكاح وتتركهم وما يدينون • (اجاب) • سرح علما ونا فطية رجمهم الله انه لا يتعزز
لاهل الدمة اذا نساكوا فاسدا ولا يفرق القاضى بينهم اذا علم في مآثر الرواية لا نأمرنا بتركهم
وما يدينون فلا يفسخ المسكاح ولا يعرفان حيث كما راصين ولم يترافعا بالخصوصة لدى قاض من قضاة
الاسلام والله أعلم • (سئل) • عن رجل خطب لابنه بنت آخر فقال زوجتى بتك لا بنى فقال
زوجتك ولم يقل قبلت ما الحكم • (اجاب) • انما هو عدم انه تاده أصلا أم لا للاب فلا حاجة الى
القبول وأما للابن فلان الجيب خص الاب بقوله زوجتك وانما سميها بجيبا لان الايجاب حصل بقوله
زوجتك ولذلك يحتاج الى القول والله أعلم • (سئل) • فيما اذا لم يسمع الشهود وكلام المتعاقدين
في المسكاح هل يصح أم لا • (اجاب) • الاصح الذى عليه العامة ان سماع الشهود وكلام المتعاقدين
شرط لصحة النكاح والله أعلم • (سئل) • في رجل زوج صغيرة القاصرة في مرضه لرجل غيبر
معلوم بمحضرة شهود بمجلس الشرع ثم مات هل يقدح في المسكاح كون الاب في المرض وهل لاحد
الاولياء السالبة رتبتهن عن رتبة الاب أن يتعزز بالنكاح بابطال أو غيره أم لا • (اجاب) • ليس
لغيره ابطال المسكاح اذا الولاية لا تبطل بمجرد المرض مع سلامة العقل المترتب عليها صلاح التصرف
باجماع العلماء والله أعلم • (سئل) • في امرأة اخبرها ثقة أن زوجها الغائب مات ووقع
في قلبها صدقه هل لها أن تعتد وتزوج أم لا • (اجاب) • نعم لها ذلك كما في البرازية والجوهرية
وغيرهما والله أعلم • (سئل) • في الجارية لو قالت لرجل كنت أمة لفلان فاعتقني هل له
أن يتزوجها أم لا • (اجاب) • نعم له أن يتزوجها ان كانت ثقة عنده أو وقع في قلبه انها صادقة
لان الشاطع طاروا ولا منازع وأخبرت بأمر محتمل لم يعلم خلافه وصحة النكاح لا تمنع ما يطرأ صرح به
علمائنا في الكراهية والله أعلم • (سئل) • في رجل خطب بكر من أيها بمحض ورجع من المسلمين
وانفق على مقدار المهر وتفرق عن غير عقد نكاح شرعى فبعد مدة حضر ابوها لدى قاض وطلب منه
أن يفرض نفقته وأن يستدين وينفق ليرجع على الخطاب ففرض بعهده والخطاب ولم يسأله القاضي
هل حصل عقد شرعى عليها أم لا هل ما تقدم يسكون عقد شرعى أم لا حيث لم يجري بينهما عقد
• (اجاب) • لا يكون ما تقدم عقد حيث لم يجري بينهما عقد شرعى ولا رجوع للاب على الخطاب
لتبين عدم صحة العرض والامر بالاستدانة لكونها ليست زوجة بل هي والحالة هذه أخبية والله أعلم
• (سئل) • في بالغة وكلت شقيقتها في تزويجها بشمادة شاهدين عرفاها بتعريف والدها فقط فهل
لا يقبل تعريف الوالد وحده ولترثه بالشمادة منه لهرعه وهل العقد الصادر والحالة هذه صحيح أم لا
• (اجاب) • العقد الصادر والحالة هذه صحيح لا كلام في صحته وانما التعريف لاجل الحاجة عند
التباحث ويصح من ايها وابنها وزوجها ووراءه كان الاثم ادها أو عليها على الصحيح لكن يشترط في
حل اقدام الشاهد على الشمادة عليها عدلان كعديل العلانية وأما صحة النكاح من اصله فلا
يشترط فيها التعريف اصلا فافهم والله أعلم

* (فصل في المحرمات) *

مطلب لا يجوز الجمع بين
المرأة و بنت بنت اخت المكن
يثبت النسب ويجب مهر
المثل

* (سئل) * عن الجمع بين المرأة و بنت بنت اختها هل يجوز أم لا وإذا قلتم بعدم الجواز ودخل الزوج على بنت بنت اخت زوجته المدخول بها قبلها وأنت منه بنت طرح ثم أنت بابت منه حتى بلغ سنه سنة فأعلمه بعض الفقهاء بعدم جواز ادخالها على خالتهاتها فامتنع عنها خالها الحكم في ذلك النكاح وما يترتب عليه من الوطء جاحلا بجمرة الوطء ونسب الابن الحى - وجوب المهر المسمى * (أجاب) * أما الجواز فلا فائق له إلا لعثمان البنى - وداود الظاهري - ومن لا يبعأ به من الخوارج وأما الوطء فهو وطء بشبهة يندرى به حد الزنا عنه فلا يحد حد الزنا ولا يضرب حيث كان جاحلا بحكمه غير عالم بحرمته وأما الولد فيثبت نسبه منه ويحكم ببنوته له وأما المهر فالواجب فيه مهر المثل فإذا كان مثل المسمى فقد وجد قبض ذلك منه ومن الآن لا عذر له في وطء الطارئة فيؤخذ به ولا تحلل له حتى يطلق الأولى أو تموت فتحل بنكاح جديد فقد علمت ما في المسئلة من الاحكام والله سبحانه وتعالى الهادى البديع الباعث الشهيد اعلم * (سئل) * في زوجة ابن الزوجة هل تحل أم تحرم * (أجاب) * تحل قالوا لا يحرم على المرء زوجة من بنيانه لانه ليس بابن له ولا تحرم بنت زوج الام ولا امه ولا بنت زوج البنت ولا امه ولا ام زوجة الاب ولا بنتها ولا ام زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الريب ولا زوجة الرب والله تعالى اعلم

* (باب الاولياء والاكفاء) *

مطلب يصح نكاح المكفئة
بغير رضى الولي

مطلب تزوجها ابوها بغير
أمرها وهي بالغة فردت يرتد

* (سئل) * في حرة مكفئة بذكر زوجت نفسها من ابن عمها وهو كفولها هل يتقد النكاح ولو لم يرض عنها أم لا * (أجاب) * نعم يتقد نكاحها ولا يتوقف على رضى عمها والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في بكر بالغة تزوجها ابوها من رجل بغير اذنها فردت النكاح حين بلغها فهل والحالة هذه يرتد النكاح بردها أم لا وهل القول قولها في الرد يمينها أم لا * (أجاب) * نعم يرتد بردها والقول قولها في الرد يمينها والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في صغيرة تزوجها ابوها بالولاية عليه من الابن عمها الصغير وقبل عنه أبوه وقد أقدم أبوها على ذلك شارطا ضمانا ييه المهر للعجز عنه الصغير عن المهر فأبى الأب الضمان فهل يصح النكاح أم لا وهل ان صح النكاح ورفع الى قاض يرى عدم صحته مع العجز عن المهر أو التفريق بالا عسار فيه قبل الدخول فقتضى بطلان النكاح من اصله أو فترق بالا عسار يصح قضاؤه ويرتفع الخلاف ويضمنه الخفى أم لا * (أجاب) * ان كان صدر ذلك من ايها على وجه التعليق فالنكاح غير صحيح لان النكاح لا يصح تعليقه بالشروط كما صرح به قاضى خان وغيره وان كان صدر لاغلى وجه التعليق فهو صحيح ومع صحته لو حكم حاكم يرى عدم صحته مع العجز عن المهر أو يرى التفريق بالا عسار بعده قبل الدخول به انفذ حكمه وارفع الخلاف كما صرح به غير واحد من علماءنا والله اعلم * (سئل) * في الاب اذا علم منه سوء الاختيار وعدم النظر في العواقب اذا تزوج ابنته القابلة للتخلق بالخير والشر بغير كفؤ هل يصح أم لا * (أجاب) * قال ابن فرشته في شرح الجمع لو عرف من الاب سوء الاختيار لسفهه او لطمعه لا يجوز عقده انفاقا ومثله في الدرر والغرر وقال في البحر في شرح قول الكزوري تزوج طرفة غير كفؤ أو بغين فاحش صح ولم يجوز ذلك اغبر الاب والحد اطلق في الاب والحد وقيدته الشارحون وغيرهم بأن لا يكون الاب معروفا بسوء الاختيار حتى لو كان معروفا بذلك مجانة أو فسقا فالعقد باطل على الصحيح قال في فتح القدير ومن تزوج ابنته الصغيرة القابلة للتخلق بالخير والشر ممن يعلم انه شرير أو فاسق فهو ظاهر سوء اختياره ولان ترك النظر هنا مقطوع به فلا يعارضه ظهور ارادة مصلحة تفوق ذلك نظر الى شفقة الابوة اه فظاهر كلامهم ان الاب اذا كان معروفا بسوء الاختيار لم يصح عقده بأقل من مهر المثل ولا بأكثر في الصغير بغين فاحش ولا من غير الكفو فيها سواء كان عدم الكفاءة بسبب الفسق او لا حتى لو

مطلب صغيرة تزوجها
أبوها من ابن عمها وقبل
أنوه الخ

مطلب لا يصح النكاح ان
علق بالشروط

مطلب لو حكم بعدم صحة
النكاح للعجز عن المهر
أو بالتفريق قبل الدخول
للا عسار نفذ

مطلب لا يصح تزويج الاب
اذا عرف منه سوء الاختيار

زوجه من فقير أو محترف حرة دنية ولم يكن كفواً فالعقد باطل فقصر المحقق ابن الهمام كلامهم على
 الفاسق مما لا ينبغي وقد وقع في أكثر الصاوي في هذه المسئلة أن السكاح باطل فظاهره أنه لم ينفذ
 وفي الظهريه يفرق بينهما ولم يقل أنه باطل وهو الحق ولذا قال في الذخيرة في قولهم فالتسكاح باطل أي
 يبطل اه كلام البحر والمسئلة شهيرة والله أعلم * (سئل) * في رجل خطب من آخرته السالفة
 العاقله وسعى المهر وقبل الاب وركن قلبها الى الخطاب وأحضر المهر وما بقي الا العقد فراجع الاب
 لطرق الخطاب عالم بخطبة الأول فما الحكم الشرعي في ذلك * (أجاب) * المصريح به في كتب
 الحنفية وغيرهم حرمة الخطبة على خطبة الغير قال في الذخيرة كانهي النبي صلى الله عليه وسلم عن
 الاستيام على سوم الغير نهى عن الخطبة على خطبة الغير وأن من ارتكب محرماً لم يرد فيه حكم مقدر
 يعرود كما تحرم الخطبة تحرم اجابته لانه اعانة على المعصية فيعزز النجيب اليها القادر على المع واليه أعلم
 * (سئل) * في امرأة تزوجت انها الصغرى التيتم صغيرة سنها سبع سنوات أو دون ذلك بعد مهر
 معلوم مع وجوده عصبة وامكان من ابعثته خافت البت بعد شهرين أو ثلاثة قبل أن يجيرعه
 عصبته هل يلزم اليتم مهرها أم لا لطلان السكاح عوتها * (أجاب) * لا يلزم اليتم مهرها
 لان الامة لا تملك تزويج ابنها مع العلم المذكور فبطل السكاح عوت المعقود عليها قبل اجازته لانه نكاح
 فضولي وهو يبطل به واقه أعلم * (سئل) * في عم صغيرة تزوجها مع وجود أيها فلما علم ردة
 السكاح هل يرتد برة أم لا * (أجاب) * نعم يرتد برة الاب حيث لم يكن غائباً عتبة نفوت
 الكفو والخطاب بانتظاره والله أعلم * (سئل) * في صغيرة تزوجها حالها قبلت ورتت السكاح هل
 يرتد برة أم لا * (أجاب) * ان كان لها ولي عصبة فزوجها الحال معه يرتد برة أم لا يلفت
 وان لم يكن لها عصبة فلها خيار السبع بالقضاء والله أعلم * (سئل) * في صغيرة لها اخوان
 شقيقان بالعان عاقلان أحدهما أصغر سنهما من الآخر فهل اذا تزوجها الاصغر سنهما يجوز سواء اجاره
 الاكبر سنهما أو فسخته أم لا * (أجاب) * نعم يجوز نكاح الاصغر سنهما حيث اجتمعت فيه شروط الولاية
 ولا يرتد نكاحه برة الا سراً ذهما في الولاية سواء ولكل منهما أن يتقدم بالسكاح والحال فله والله أعلم
 * (سئل) * في بنت لها أربعة أبناء عم كلهم في القوة والدرجة سواء عقد واحد منهم عقد نكاحه
 عليها نفسه بمهر المثل بمحضرة شهود هل ينفذ نكاحه عليها وليس لبقيةهم ردة * (أجاب) * ليس
 لهم ردة وهي مسئلة تعدد الاولياء المتساوين قوة ودرجة والله أعلم * (سئل) * في صغير هو
 ابن عم صغيرة ولها جدة أم أب وهي وصية عليها حاضرة ولكل منهما أم حاضرة وابن عم عصبة غائب
 فولاية الانكاح لمن ذكر * (أجاب) * ان امكن استطلاع رأي ابن العم لا تملك واحدة منهما
 الانكاح بل الولاية له والافسد نقل في البحر عن القصة ان أم الاب أولى في الترويج والله أعلم
 * (سئل) * في بكر مشتهة لم تبلغ بعد لها أم عازبة وأم أم متروجة يجدها اب أمها وأم اب عازبة
 وعمه متروجة بأجنبي من يحضنها منهن ومن يزوجها منهن * (أجاب) * الحضانة والترويج للام
 حيث لا عصبة لها اما الترويج فلما صرح به أصحاب المتون فاطبة بقولهم وان لم يكن عصبة فالولاية
 للام وهو ظاهر في تقديم الام على أم الاب قال في المهر هذا الترتيب يعني ترتيب الكثرة والمقتضى به
 كما في الخلاصة وحكي عن خواهر زاده عن النبي تقديم الاخت على الام لان من قوم الاب أقول
 وبني أن يحترج ما مر عن القنية من تقديم أم الاب على الام على هذا القول اه فقد علمت به ضعف
 ما في القنية لانه مقابل لما عليه الفتوى وأما الحضانة فلان ظاهر الرواية ان الام والجدة أولى بها حتى
 تحبص ومحل الرواية المختارة المقابلة لهذه في المشتهة انها تدفع للاب فحله اذا كان اب أو عصبة
 والموضوع هنا أن لا عصبة فافهم والله أعلم * (سئل) * في صغيرة تزوجها اخوها قبلت فاختارت

مطلب تحرم الخطبة على
 خطبة الغير وكذا تحرم
 اجابته ويزر الجيب

مطلب لو تزوجت الام الصغير
 مع وجود المالح

• مطلب لو زوج الم مع عدم
 غيبة الاب فرده الاب يرتد
 • مطلب تزوجها حالها مع وجود
 العصبة فرده عند الملوغ الم
 • مطلب بيع تزويج الا صغر
 مع وجود الاكبر حيث
 استويا

مطلب زوج احد الاولياء
 المتساوين من نفسه ليس
 للبقية ردة

مطلب في صغير ابن عم صغيرة
 ولها جدة أم أب وابن عم
 ولكل أم فولاية السكاح الم

مطلب تزويج المشتهة
 وحضانتها للام حيث
 لا عصبة

مطلب تقبل بينة الزوج أن
أخاها زوجها بالوكالة عن
الاب وليس لها خيار بلوغ

مطلب زوج الاخ لغير كفؤ
مع وجود الاب المختار فساد

مطلب زوجها أخوها باذن
غير كفؤ ففسخ الخ

مطلب في بينة ناهزت البلوغ
ولا عصبه لها زوجها امها
ليس لشيخ البلد المعارضة

مطلب يصح تزويج الولي
الفاسق

الفسخ بخيار البلوغ فادعى الزوج ان أخاها زوجها بالوكالة عن أبيها فلا خيار لها وادعت انه زوجها
بالولاية غيبة مسافة القصر واهل الخيار فهل اذا أثبت الزوج دعواه يبطل خيارها أم لا وهل اذا
لم تكن له بينة وأراد تخليتها على ذلك تخلف أم لا * (أجاب) * نعم اذا أثبت الزوج دعواه يبطل
خيارها لانه يكون نائباً عن الاب فكان الاب هو المباشر للنكاح وقد نصوا على ان غير الاب والجد اذا
زوج الصغير أو الصغيرة مع وجود أحدهما ان كان بغيبته وثبوت الولاية له بالغيبة المجوزة لذلك
فلهما خيار البلوغ لانه زوج بالولاية وان لم يكن كذلك بل زوج بعد توكيل سابق فلا خيارهما ومثل
الوكالة السابقة الاجازة اللاحقة والحاصل انه اذا كان بطريق النيابة لا خيار وان كان بطريق الولاية
فلهما الخيار وعلى ما عليه الفتوى في المسائل الستة يجب أن تخلف لكن على نفي العلم لانه على فعل الغير
وهو توكيل الاب لا ادخ فافهم والله أعلم * (سئل) * في بالغة عاقله خطفها أخوها وزوجها لغير
كفؤ هل لا يها الاعتراض وفسخ النكاح بعدم الكفاءة أم لا * (أجاب) * نعم اذا طلب الاب ذلك
فرق القاضي بينها وبين الزوج في ظاهر الرواية سواء دخل بها الزوج أم لم يدخل مالم تلد أو يظهر
حملها ولا مهر لها قبل الدخول وروى الحسن عن الامام انه لا ينفذ النكاح من أصله قال في الخاتمة
وهو المختار في زماننا ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة وفي الخلق بين يدي القاضي
مذلة فسد الباب بالقول بعدم الاعتقاد أصلاً اهـ وهذا اذا زوجها أخوها باذن امها اذا كان بغير
اذنها فرتة يرتد بردها ولا حاجة الى التفريق والاعتراض من الاب لانه فضولي فيه وان أجازته
فهو كمباشرتها بنفسها فلا يها طلب الفسخ والتفريق من القاضي فيفترق بينهما على ظاهر الرواية
وعلى رواية الحسن لا حاجة الى ذلك لوقوع النكاح غير نافذ من أصله والله أعلم * (سئل) *
في بكر بالغة زوجها أخوها لا تمها من غير كفؤ باذنها ففسخ من له حق الاعتراض نكاحها منه ثم زوجها
من كفؤ باذنها ودخل بها هل يصح النكاح الثاني وليس للأول معارضتها * (أجاب) * تزويجها
باذنها كزوجها بنفسها وهي مسئلة من نكحت غير كفؤ بالرضاء أو وليها ما وفيه اختلاف الفتوى
فأفتى كثير بعدم انعقاده أصلاً وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة في المعراج معزيا الى قاضيخان
وغيره والمختار للفتوى في زماننا رواية الحسن وفي الكافي والخيرة وبقوله أخذ كثير من المشايخ
لانه ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة والخلق بين يدي القاضي مذلة فسد الباب
بالقول بعدم الاعتقاد أصلاً اهـ وقد أكرت علماءنا من النقل في هذه المسئلة فعلى هذا النكاح هو
الثاني لعدم انعقاده الأول وأما على ظاهر الرواية وان كان للولي الاعتراض ففسخ النكاح في ذلك
يحتاج الى قضاء القاضي فاذا لم يوجد ففسخ النكاح الاول باق الى أن يقضى القاضي بالتفريق بينهما بطلب
الولي فيفترق بينهما وبين الاول ويجتدع الثاني ان شاءت وحيمته أعلم أن الفتوى على رواية الحسن
فالعمل بها بابقاء الثاني أحسن والله أعلم * (سئل) * في بينة ناهزت البلوغ ولا عصبه لها
وها أم هل للام تزويجها بمهر المثل من كفؤ وهل لشيخ بلادها أن يحجر عليها ويمنعها من التزوج
ليزوجها وان أراد وبأكل مهرها أم ليس له ذلك ويمنع عنه شرعاً * (أجاب) * نعم للام أن تزوجها
وهي مقدمة على جميع ذوى الارحام عند أبي حنيفة رحمه الله وعلى الحاكم أيضاً وما شيخ البلاد فلا
فائل بولايته في النكاح من سائر العباد فان تجرأ على ذلك كان نكاحه باطلاً وأكاه المهر انما يأكل
في بطنه النار والسعير باجتماع ثلثة الشرع الشريف عن البشير النذير فيجب منعه عن ذلك فاذا لم ينه
عنه فهو بغير شك هالك والله أعلم * (سئل) * من طرف رجل من فضلاء الشافعية اسمه
حسن عن تزويج الاخ لاب اخته القاصرة حيث لا اب ولا جد ولا شقيق قائلاً الاخ المزوج فاسق
ولا ولاية للذائق عند الشافعي ولا يصح عندهم من غير الاب والجد تزويجها بدون مهر المثل وقد اشكت
المسئلة على ومرادى الاحتياط عندهم حيث لا سبيل اليه عندنا * (فاجابه نظماً بقوله) *

يا حسنى الاقوال والافعال * ومن له لطائف الاحوال
 ومن حوى خصائل الكمال * مع ورع يجلى عن مثالى
 قد وصل المكتوب باد الفصل * وفيه ماد اعقد غير العدل
 وعقد غير الاب والجد وما * يقول نعمان امام الملأ
 ان روح البت التي لم تبلغ * غيرهما هل ذلك مما يستقى
 وينفى به الكساح الحل * وعقدة الفرح بها تحصل
 خذ لما جئت اليه سائلا * جواب حق لم يصادف باطلا
 يتعقد الكساح بالقساق * في مذهب العممان بالتساق
 وغير جد وأب يليه * حتى النساء عندنا تليه
 كذا الجميع من ذوى الارحام * لكن بترتيب لدى الاعلام
 فالاح للاب اذا ما وجدنا * اولي بها منزلة ان يعقدا
 وعند نقص المهر منه يطل * ان كان نقصا فاحشا يظل
 فالخيلة الترويح مرة بلا * مهر واخرى بالدى قد ابدلا
 حتى يصح ما خلا بقاء * مهر مثل يوجب التيسر
 وهذه مذكورة مشهورة * وفي صحاح ككتاب مزبوره
 هذا وقد وسع ابن ثابت * امر الكساح للدليل الثابت
 فلذى قلده السلامه * من كل ما يعقبه الملامه
 ولم يصق امره على العباد * الا فى الوسع على المراد
 هذا ولولا مذهب العممان * لفاق حال الناس فى الاحصان
 قاله يسقيه محباب الرجمه * كما جلا عنهم شديد العسمه
 يارب خير الدين برحق الحاتم * بالخير فاعقر ذنبه ياراجم

قوله يعقد الكساح بالقساق اى يعقد الاولياء الصاق فسيه حذف الموصوف واقفاء الصفة وقوله
 فالاح الى آخره الاح مبتدأ خبره ان يعقد وما تاقبه وأولى نائب فاعل وجد وأق وجد الاطلاق
 كلف يعقد وقوله فالخيلة الى آخره معناه ما صرح به علما وتابان الاحتياط فى غير الاب والجد
 أن يعقد الكساح مرتين مرة بمهر ومرة بلا مهر فيصح الكساح يقيم لانه مع التسمية رعا يقع بدون
 مهر المثل فيكون باطلا ومع عدمها يقع مع مهر المثل لا لحالة فيصح قطعاً والله اعلم * (سئل)
 فى امرأة تيب وكنت وحلاً أجنبياتى تزويجهما من رجل فنقص الوكيل عن مهر مناهل
 لا خيم اشقيتها الاعتراض فيكمل الروح مهر المثل وان امتنع يفرق بينهما * (اجاب) * نعم للاخ
 أن يفرق بين اخننه وبين الروح ان لم يكمل مهر المثل لان له الاعتراض بسبب التقصيص عن مهر
 مثلها والمراد به حق الفرقة عند امتناع الزوج عن ذلك ثم ان حصل التفريق بعد الدخول فلها
 تمام المسمى وان كان قبل الدخول فلا شئ لها فالخامس اما يكمل مهر المثل فتستمر حليلته
 والا يفرق بينه وبينها ويبلى لها المسمى بالدخول وهذه الفرقة مما يحتاج الى قضاء القاضى والله اعلم
 * (سئل) * فيما اذا شهدت على خيار البلوغ فى نكاح غير الاب والجد وقت بلوغها ولم تتقدم الى
 القاضى هل تستمر على خيارها أم لا * (اجاب) * نعم تستمر ما لم تمسكه من نفسها كما فى الشفعة
 والله اعلم

فطلب تزويجها وكيها بدون
 مهر المثل فلولى الاعتراض

مطلب اشهدة على خيار
 السلوع ولم تتقدم الى
 القاضى الخ

مطلب قال كل امرأة
 أتزوجها طالق فزوجها
 فصولى فأجاز بالله لا يجزئ

* (فصل فى نكاح العضولى) *

* (سئل) * فى رجل قال كل امرأة أتزوجها فهى طالق ثم قال بمجلس لرجل لستك تزوجنى فلانة

هل اذا تزوجه بحيث أم لا * (اجاب) * لا بحيث لانه لم يتزوج بل تزوج والمزوج فضولي بلا شك
والحال هذه فاذا أجاز بالفعل لا بالقول لا بحيث والاجازة بالفعل كان يبعث اليها شيئا من المهر وان قل
أو قبلها أو يسهلها بشهوة قول واحد أو بلا شهوة في قول أو هناء الناس فسكت أو أخذ في تقييدها
كما نص عليه في المحيط فذلك كله اجازة بالفعل فلا يثبت والله اعلم * (سئل) * فيما اذا نصب زيد
عمرا وصيا في تزويج ابنته القاصرة من أخ الموصى له فقبل الموصى له الوصية بعد موت الموصى
وأثبت وصيته لدى حاكم شرعي حنبلي يرى صحتها وحكم بها ونفذها حاكم حنفي فهل حكم الحاكم
المنفذ صحيح رافع للخلاف أم لا وهل للموصى له تزويجها عن نص له الوصية عليه أم لا * (اجاب)
نعم هو صحيح رافع للخلاف اذا هو غير مخالف للكتاب والسنة والاجماع والموصى له تزويجها
والحال هذه والله اعلم * (سئل) * في رجل خطب من آخر أخته البكر البالغة وسمى لها مهرا
بعد أن أجابه الاخ الى خطبته وامتنع عن العقد حتى يدفع جميع المهر فعقده فضولي بغير اذنها واذنه
وغاب الاخ فقبل لها ان أخاك تزوجك منه فسكنت من نفسك ابنا عليه ثم تبين ان المزوج فضولي فما
الحكم * (اجاب) * ان أجازت نكاح الفضولي المذكور جاز وما ركو كالة منها سابقة وان ردت
النكاح ارتدت ولها الاقل من المسمى ومن مهر المثل وتجب العدة عليها ولا نفقة لها فيها والاصل عندنا
ان نكاح الفضولي موقوف لا باطل بل هو متوقف على الاجازة والاجازة لها لا لالاخيا واذ ردت
النكاح وجب التفريق بينهما وتقرر الاقل من المسمى ومن مهر المثل بذمة الزوج ويسقط عنه الحد
بالشبهة ولا يكثر المهر بشكر الوطء الصادر قبل التفريق والحال هذه والله اعلم

* (باب المهر) *

* (سئل) * في رجل تزوج بنته الصغيرة لرجل بشئ مشار اليه من البلوط وقيمته لا تساوي العشرة
الدراهم التي هي المهر الشرعي فهل صح النكاح أم لا واذا قلتم بصحة النكاح فما يجب لها من المهر
* (اجاب) * صح النكاح المذكور ويجب لها عشرة دراهم بالوطء أو بالموت فينظر الى قيمة البلوط
مهما كانت فتجب ثم يكمل لها على العدة ويجب تسليمها له اذا هو طلبها بعد دفع ذلك والحال هذه
والله اعلم * (سئل) * في رجل خطب من آخر أخته ودفع له شيئا يسمى حلاكا ودرهم أيضا من عادة
أهل الزوجة اتخذ طعاما به ولم يتم أمر النكاح هل للخطاب أن يرجع فيه أم لا * (اجاب) * نعم له
أن يرجع بذلك بشرط عدم الاذن منه فان أذن لهم باتخاذها وطعامه للناس صار كأنه أطمع الناس
بنفسه طعاما وفيه لا يرجع والله اعلم * (سئل) * في رجل خطب بكر بالغة وجرى بيته وبين
أهلها مقدّمات النكاح فعقد عها عليم بغير وكالة منها على مهر معين ويسمى ذلك صفحا في اصطلاحهم
لكنه مشغل على ما يحصل به الايجاب والقبول ثم ان أباه حلف انه ما تزوجها الا يكذأ يزيد مما وقع
عليه الرضى أو لا فوكت والمدها وزوجها بما حلف عليه هل يلزم المهر الاوّل أم المهر الثاني ولا عبرة
بتزويج عها الها بغير وكالة منها * (اجاب) * لا عبرة بتزويج عها الها بغير وكالة سابقة أو اجازة
لاحقة والنكاح هو الثاني ويجب ما سمي الاب فقط والحال هذه فان كان بلغها نكاح العم فسكنت
ثم وكلت الاب فالنكاح هو الاوّل وتثبت التسميتان في الاصح لانها مسئلة تحديد النكاح وفيها اقوال
قال الفقيه أبو الليث يجب كلا المهرين وذكر في المنية انه الاصح وذكر عصام انه يجب الثاني فقط ولم
يذكر خلافا وذكر القاضي انه لا يجب الثاني الا اذا قصد الزيادة على الاوّل فيجب الثاني فقط والحال
هذه بدلالة حلفه عملا بقول عصام والقاضي وهو مقصود الاب لاسيما وقد اقتصر عليه كثير من
الاصحاب في مصنفاتهم وفي ايجاب التسميتين اجماعا بالزوج والله اعلم * (سئل) * في بنية
تزوجها ابن ابن عمها العصبية بدون مهر مثلها وقبض أكثره وماتت وبلغت هل لها طلب مهر مثلها

مطلب نصب وصي في تزويج
ابنته القاصرة فحكم بصحة
الوصاية حنبلي الخ

مطلب خطب من آخر أخته
فأجاب وامتنع من العقد
لاجل المهر فعقد عليها فضولي
الخ

مطلب زواج ابنته بشئ مشار
اليه قيمته أقل من عشرة
صح النكاح ويتم لها عشرة
دراهم
مطلب خطب من آخر أخته
ودفع شيئا يسمى ملاكا ولم يتم
أمر النكاح له ان يرجع به
مطلب في رجل خطب بكر
بالغة وجرى بيته وبين أهلها
مقدّمات النكاح فعقد عليها
عها بغير اذن ثم تزوجها
ابوها الخ
مطلب تحديد النكاح وفيه
اقوال

مطلب زواجها ابن ابن عمها
بدون مهر المثل هل يصح
النكاح وبلى قبض المهر

والرجوع عما دفعه الروح لان ابن عمها حيث لم يكن وصيا عليها وهل يجب تجديد السكاح لزوجها
 أم لا * (أجاب) * اءلم انه ان كان يقين باحسن لا يسع ويجب تجديد السكاح وان كان يقين بسير
 بسع لسائل الناس فيه وليس لابن ابن العم قبض شيء من المهر وترجع به على الروح وهو أي الزوج
 يرجع بمادفعه في تركه ابن ابن العم ان كان له تركه والاتأخرت المطالبة الى يوم القيامة والله أعلم
 * (سئل) * في رجل خطب مصرية من أيها ودفع لها مالا على جهة الترويج ومات بعد أن استتم ذلك
 المال ولم يتفق الترويج ومات الخاطب وصحت مدة سنين والآن ولده يطالب المخطوبة بمادفعه لزوج
 الى أيها فهل يلزمها ذلك والمال انتم لم تنبض منه شيئا وأنه لم يترك مالا أم لا وما الحكم * (أجاب)
 ما دفعه الاب واستهلكه دين عليه بطالب به في ارثه فان لم يكن له ارث لا يلزم أحد من ورثته
 وقاؤه فلا يلزم المخطوبة والمال حقه والله أعلم * (سئل) * في امرأة أبي انفار بها أن يزوجه
 الا ان يدفع لهم الروح كذا فوعدهم به حل يلزم أم لا * (أجاب) * لا يلزم ولودفع فله ان يأخذه
 قائما اوها السكاح لانه رشوة كافي البرازية وغيرها والله أعلم * (سئل) * في رجل تزوج امرأة
 بمهر على ان منه كذا سمعة هل يجب ما جعله للسمعة أم لا * (أجاب) * لا يجب ما جعله للسمعة
 واعما يجب ما اتفق عليه انه هو المهر وأن ما عداه سمعة والله أعلم * (سئل) * في رجل تزوج
 زوجة بمائة وعشرين بمحضرة جماعة ينقذ السكاح بمحضرتهم ثم توأصع الروح مع الاب على أن يند خلا
 الى المحكمة بعقد السكاح ثانيا على سبعين خشية من كثرة المحصول فهل المهر هو الاول أم يطل بالتسمية
 الثانية * (أجاب) * المهر هو الاول وهو المائة والعشرون حيث ثبتت المواضعة بالينة
 أو باقرار الروح أو شكره عن الين والله أعلم * (سئل) * في رجل تزوج امرأة على خمسة
 وثمانين لا يساوي عشرين كسوة لها وجمعة لعمها هل الجميع لها أم لكل ما تسمى * (أجاب) *
 الكل لها والله أعلم * (سئل) * في رجل تزوج زوجة فتعرض له شخص يقول هذه فلا حتى
 وأطلب عليها خلعة هل يجوز أن يحكم بذلك أم لا وهل يحرم عليه ذلك أم لا * (أجاب) * يحرم
 عليه ذلك بإجماع المسلمين ومن حكم بذلك معتقدا حله كفر والمعرض على أحكام المسلمين وفقهم الله
 تعالى لصرة الذين كف يد المتعرض لمنزل ذلك والواقع الجميع في مهاوى المهالك والله أعلم
 * (سئل) * في بكرين تزوجتا من رجلين ودخل كل من زوجته فادعى أحدهما بعد الدخول انه
 وجد زوجته ثيبا وردها على أهلها واسترد ثلبيرتها فادعى زوجها بعد أن هجم بيت زوجها باللا
 بالقرية بجماعة من الفلاحين ويريد فسخ السكاح وزوجته تدعى انه اقتض بكارتها فهل له ذلك أم لا
 ويلزمه التعرير وهل اذا رماها بالربا يجب اللعان بطلها وهل على تقدير أنها وجدت ثيبا يحكم
 عليها بالرافلر مها قتل أو وحدة أو تعرير وهل القول قولا لها أمقونا * (أجاب) * لا عبرة بقوله
 وجدتها ثيبا لانه لو وجدها كذلك حقيقة فعليه كمال المهر على ما عليه القوي وليس له خيار الفسخ
 به ولا يلزم من الثبابة الزنا لان الكارة تزول بوثبة أو حيفة أو كبرسر ونحو ذلك فلا يلزم المرأة شيء
 ومن فعل بها شيئا مما ذكر فقد عصى الله تعالى والقول قول المرأة والمحال هذه والمهر حقه
 تقرير بالحلوة الصحيحة واذا رماها بالربا وطالبته وجب اللعان وعليه رد ثلبيرتها الى موضع غصبها
 منه وبحس الى أن يحضرها والله أعلم * (سئل) * في رجل دخل بزوجه البكر البالغة
 فادعى انه وجدها ثيبا فاقبل له كيف ذلك فقال قد جنتها مرارا فوجدتها ثيبا ما الحكم الشرعي
 في ذلك * (أجاب) * الحكم وجوب جميع المهر وتقريره عليه تمامه وكاله والقول قولا لها
 في البكارة لاني العار عنها واذا اتهمها بغيره يعرروا بقل قوله في حقها وان قدفها بصريح الرما وجب

مطلب دفع لابي المدة مرة مالا
 على جمعة الترويج ومات
 الاب والمطالب لا يرجع على
 العميرة بالمال
 مطلب ابي انفارها ان يزوجه
 الا ان يدفع لهم الروح كذا
 له ان يرجع فيه لانه رشوة
 مطلب عقد ابائة وعشرين
 بمحضرة جماعة ثم عقد الذي
 القاشي بسعين المهر هو
 الاول

مطلب تزوج امرأة على شيء
 لها وشيء لا يساوي شيء لعمها
 الكل لها
 مطلب تزوج امرأة فتعرض
 شخص يقول انها فلا حتى
 ولي كذا الخ
 مطلب في بكرين تزوجتا من
 رجلين فادعى أحدهما
 انه وجد زوجته ثيبا وردها
 واخذ زوجة الاخراج

مطلب دخل زوجته فادعى
 انها ثيب وادعت انها بكر
 القول لها وعليه جميع المهر

عليه اللعان بطلهم والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في كبيرة زوجها اخوها بالوكالة عنها
 وقبضت أتمها مهرها وصرفته في جهازها بلا اذنها ولا علمها ومات الزوج فأدعت على وصيه فقال
 دفع الزوج لأمك وصدقته الأم هل للبنت أخذ المهر من تركته أو ترجع على أتمها بما قبضته أم لا
 * (أجاب) * أعلم ان الدفع للأم كالدفع للأجنبي فليأخذ المهر من تركته لانه دين عليه وما
 قبضته الأم من مهرها وهو من جملته تركته فيوفي به بمهرها والوصي قائم مقام الميت في الدعوى
 عليه بالمهر والرجوع على الأم بما قبضته منه والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل تنازع
 مع زوجته في مهرها الزوجة تدعى مهرها عليه وهو يقول دفعت إلى أمك والأم تذكر هل لزوجته
 أن تطالبه بمهرها وهو أن ثبت على الأم شيئاً يرجع به عليها وما الحكم * (أجاب) * لا ولاية
 للأم في قبض المهر سواء كانت البنت كبيرة أو صغيرة ولا وصاية لها عليها فللبنت أخذ المهر من زوجها
 وهو يرجع على الأم أن أثبت أخذها والله أعلم * (سئل) * فين تزوجت في بلد ودخل بها زوجها
 في ذلك البلد هل تجبر على السفر معه إذا طلبها البلد آخر وكان بينهما مدة السفر أم لا وإذا طلبها ذلك
 فامتنعت نسقط نفقة ما وكسونه بابا متناعها أم لا * (أجاب) * اختلف الاقناء في ذلك فظاهر
 الرواية انه تجبر على أن يسافر معه إذا أوفاها المجل وذكر في جامع الفصولين ان الفتوى عليه فهو اقناء
 بنهار الرواية وأفقي أبو القاسم الصفا و تبعه الفقيه أبو الليث بأنه ليس له ذلك مطلقا بغير رضى
 وصرح في شرح المختار بذلك قال وعليه الفتوى وأفقي بعضهم بأنه إذا أوفاه المجل والمؤجل وكان
 مأمواله أن يسافر بها أو الأفل قال صاحب المجمع في شرحه وبه يفتى وقد أفقي شيخنا
 الشهاب الحلبي فاطعاه بصورة اقنائه حيث لم يكن للمرأة على زوجها مهر حال أو مؤجل وكان
 مأموالا عليها وكان الطريق أمنا فلا نقولها حيث أراد وليس لها الامتناع حينئذ فان امتنعت فلا نفقة
 لها ولا كسوة مدة امتناعها وتكررا فاقنائه بذلك كما هو مسطر بفتاواه وكذا أفقي غيره من أهل عصره
 ومن أهل عصرنا به وفحن نفقته بما وافقته اظاها الرواية واتقاء المضاربة مع كونه مأموالا عليها وكون
 الطريق أمنا مع انه عمل بقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم والله أعلم * (سئل) * فيما إذا
 بعث الخاطب إلى مخطوبته شيئا من جنس النقدين أو مما لا يتسارع اليه الفساد ثم اختلفا بعد
 العقد فقال الزوج انما بعثته ليحسب من المهر وقالت هو هدية هل القول قوله أم قولها
 * (أجاب) * القول قوله كما صرح به قاضي خان وغيره يعني يمينه معللا بأنه المالك وهو أعرف
 بجهة التملك والله أعلم * (سئل) * في عم قبض مهر بنت أخيه البالغة من زوجها بلا وكالة
 سابقة ولا اجازة لاحقة واستهلكه وماتت عن بنت وأم ومن ذكر من الزوج والعلم فما الحكم
 * (أجاب) * أعلم أن المهر بمنزلة الاجنبي والدفع اليه كالدفع إلى الاجنبي فإذا علمت
 ذلك فبالدفع اليه لم يبرأ الزوج فالمرء باق بذمته دينها وهو متباعد ما تركته ارتاعها لورثتها على
 فرائض الله تعالى يتقاضى به الزوج والزوج يرجع على المهر بما قبضه جميعه حيث استهلكه لانه قبض
 ما ليس له قبضه واستهلكه فيرجع به عليه مال كدعايته له المقاصصة بمثل ماله وان اشتبه عليك الامر
 فانظر في الفصل العشرين من دعوى المهر من جامع الفصولين يظهر لك هذا التحري والخاص
 ان الزوج له مطالبة المهر بما قبض ولورثتها مطالبة الزوج فللبنت النصف وللأم السدس وللزوج
 الربع وللمم ما بقي كما هو الحكم في سائر تركتها تدبر والله أعلم * (سئل) * هل للاب مطالبة الزوج
 بمهر ابنته أم لا * (أجاب) * له المطالبة به حيث كانت صغيرة سواء كانت بكر أم ثيبا وسواء دخل
 بها أم لا أو كانت بكر اباعة ولم يدخل بها زوجها ولم تنه عن قبضه وإذا كانت كبيرة ثيبا لا يملك المطالبة
 به الا بوكالة عنها دخل بها أم لا والله أعلم * (سئل) * في رجل تزوج صغيرة لا تطيق الجماع بمهر

مطلب زوجها اخوها وقبضت
 الام مهرها لها الرجوع به
 في تركه الزوج ويرجع به
 على الام

مطلب آدمى دفع المهر لانيها
 يلزمه أن يدفعه لها ويرجع
 على الام ان أثبت ذلك

مطلب اختلاف الاقناء
 في حكم السفر بالزوجة

مطلب بعث الى مخطوبته
 دراهم او ما لا يتسارع اليه
 الفساد القول في انه من
 المهر له

مطلب قبض المهر من
 اخيه البالغة من غير اذن
 لها ان ترجع على الزوج
 وهو يرجع على المهر

مطلب للاب مطالبة الزوج
 بمهر ابنته الصغيرة

معلوم على لايها المزوج المطالبة بهما وجب به أم لا * (اجاب) * نعم لادب مطالبة الروح
بهم الصغيرة التي لاوطا وان زوجت يوم ولدت ويجوز الزوج على دفع المهر اليه لانه يجب بنفس العقد
اذ هو بل البيع وقد ملكه فطالب به واذا كان كذلك فقبض فيه حتى يوفيه أو يظهر اعساره لقاضيه
هذا أصح ما يدل فيه والله أعلم * (سئل) * فيما تعرف في تزويج الابكار من ارساله مبلغا
معلومًا مسمى بالشرط يصرفه أهل الزوجة في سائر ما أو أجرة الماشطة وعن حنا وغير ذلك ومبلغ آخر
لتجديد ملحقها وفرشها وتبييض أو إياها الحام وارساله طعاما ميسرا إلى بيت العروس ليلة البناء بها
إذا استقر ذلك بين أهل بلدة قديما وحديثا بحيث إذا أراد الزوج ان لا يرسل شيئا من ذلك بشرط أن في
ذلك وقت العقد فهل يكون هذا إذا خلا تحت قواهم المعروف عرفا كالتسروط شرطًا فيكون لازما
شرعا أم لا * (اجاب) * انظر في الكتب من قولهم المعروف كالتسروط يوجب الحاق ما ذكر
بالشرط فيقول الأمر إلى أن ما ذكره يؤول مقتضاه إلى أنه كانه تزويجها على المبلغ الذي ساء من المقد
وعلى المبلغ المسمى بالشرط التي تصرف في الحام وأجرة الماشطة وعن الحنا وغير ذلك والمبلغ الذي
يخديه قرضه أو يبيض به أو إياها وارسال الطعام الميسر فان كل ذلك المبلغ الذي يرسل إلى بيت العروس
ليلة البناء معلوم القدر من الدراهم كان لأهل مالهم المهر لله لم به وعدم جهاته وان كان مجوه ولا لارادة
ما يصرف أجرة للعام والماشطة وعن الحنا وغير ذلك في رفته أو يجب فساد التسمية اذ لا يعلم كم أجرة
الحام وكذا وكذا في ذلك الوقت وإذا فسدت وجب مهر المثل كما هو مقر مشهور وهذا إذا ذكر على سبيل
انه من المهر وان ذكر على سبيل العدة فهو وغير لازم بالكلية الا أن يتبرع الزوج والذي يظهر أنه يذكر على
سبيل العدة لانه من مسمى المهر لانه يوجب فساد التسمية ووجوب مهر المثل وفي الحاشية ما هو
كالصريح في ذلك قال فيها رجل تزوج امرأته على عشرة دراهم ونوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة
دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا أن تكون متعتها اكثر فيكون لها ذلك اه
وقد جعل في البحر تسمية الثوب لغوا وقد زاع فهم صاحب البحر وأخيه صاحب المرقبة ولا حول
ولا قوة الا بالله وحده على العدة بوضع الكلام وبقي الملام والله أعلم * (سئل) * في صغيرة متناهية
تسعين سنين زوجها والدعا على زوجها قبل قبض جميع محل صداقها والا لا يريد استردادها اليه والمطالبة
بالمجل وهي تدعى البلوغ وتنسبها عن قبضه هل يقبل قولها في البلوغ حيث احتمل ويمنع الاب من
المطالبة أم لا * (اجاب) * نعم يقبل قولها في دعوى البلوغ فينع الاب من مطالبة الروح لانه لا قطع
ولا يثبت بالبلوغ والهوى والحال هذه والله أعلم * (سئل) * عن والد بكر صغيرة زوجها الصغيرة وقيل
له عقد السكاح عليها أبوه بغير معلوم وأقر أبوها بقبضه من أبيه المتوفى هل يصح اقراره بقبضه أم لا
يصح واذا قلتم يصح اقراره بذلك هل إذا ادعى الاب أن اقراره كان كاذبا تصح دعواه بذلك أم لا تصح
كيف الحكم في ذلك * (اجاب) * نعم يصح اقرار الاب بقبض المهر والحال هذه ولا يعتبر قوله
ان الاقرار كان كاذبا ولا تصح دعواه به عند الامام الاعظم ومحمد تساقضه واستحسن ابو يوسف تخليف
المتزلة فيحلف الروح على قوله انه ما يعلم ان اقراره كان كاذبا وعلى قوله الصواب كما هو موضح به في غالب
كتب المذهب والله أعلم * (سئل) * في اقرار الاب بقبض مهر امرأته من الزوج ما حكمه
* (اجاب) * قال في البحر واقرار الاب بقبض الصداق عند انكارها وعدم البينة غير مقبول ان
كانت وقته بالغة والافق بول وفي النزائية اقرار الاب بقبض الصداق ان بكر اصدق وان ثيبا لا وقد
صرحوا فاطية بأن الاب يملك قبض صداق البكر البالغة ومن ملك الانشاء ملك الاقرار
والذي يتقرر في هذه المسئلة ان الاب اذا أقر بقبض مهر الصغيرة يصح اجماعا وبصداق الثيب
البالغة لا يصح اجماعا وبصداق البكر البالغة فيه خلاف والاكثر على صحة ما لم يتقدم منها منى
فاغتنم هذا التحرير والله أعلم * (سئل) * في صغيرة زوجها أبوها وقبض مهرها وأخبرانه أن في

مطلب تعارفوا ارسال مبلغ
قبل الدخول لمساكنها ليس
لمزوج منه لكن ان كان
بغيره ولا وجب مهر الخ

مطلب سلم الله الصغيرة الى
زوجها قبل قبض المجل
والا لا يريد ان يستردّها الخ

مطلب تزوج ابنته الصغيرة
وأقر بتبضع مهرها صح
اقراره ولا يقبل منه قوله
كنت كاذبا

مطلب اقرار الاب بغير
الصغيرة مقبول وبغير الثيب
البالغة غير مقبول وبغير
البكر البالغة مقبول على
اصح

مطلب قبض مهر امرأته
الصغيرة وانفق عليه او صرف
على باب الثاني لا يثبت

عليه امنه وصرف على باب القاضى فهل يقبل قوله في ذلك ولا ضمان عليه ام لا * (اجاب) * نعم
يقبل قوله فيما لم يكذب به الظاهر وقد صرحوا بأنه يصرف على باب القاضى ما هو أجرة لا ما هو رشوة
وهذا اذا اعطى بنفسه للقاضى اما اذا اخذ بيده ولم يمكنه منعه لا ضمان عليه مطلقا سواء اخذ أجرة
منه أو أزيد وكل ذلك مصرح به في الكتب والله أعلم * (سئل) * في رجل عقد نكاحه على
صغيرة بمهر قدر ما تناغرش وأمره أبوها بدفع المائتين لغريم له عليه دين فأوفاه له ومات قبل
الدخول هل للزوج الرجوع بنصف المهر الذى استحققه أرنا نعم على الاب ان كان حيا وعلى تركته
ان كان ميتا أم لا * (اجاب) * للزوج ذلك في تركه الاب ان كان ميتا وان كان حيا يطالب به لانه
ضمن المهر لها فصارد يناله فيورث ويقسم على فرايض الله تعالى والزوج له مما تركت النصف
فيطالب به والله أعلم * (سئل) * في بكر غاب عنها زوجها قبل الدخول بها غيبة منقطعة
ففسخ القاضى الشافعى نكاحها على مذهبه القائل به ومات الزوج بعده هل لورثته الرجوع
بما قبضت أم لا * (اجاب) * نعم لورثته الرجوع به اذ ورثته تقوم مقامه في طلب ما هو واجب
له ورثته ما قبضت واجب له شرعا لو كان حيا فتقوم ورثته مقامه فيما حوله قطعا والحال هذه والله اعلم
(سئل) *

باسيدى افنى سائلا وافاكا * يرجو جوابا شافيا قريبا
هل يلزم الزوج بما لم يجبر * بذكره تسمية في المهر
من أبيض أو أزرق وغيره * تفضلوا دمت بمحض خيره
(اجاب) *

الحمد لله المجيد الصمد * الواحد الفرد الذى لم يلد
لا يلزم الزوج بما لم يذكر * من أبيض أو أزرق أو أسمر
والفرض ما سمى وقت العقد * أو زيد من عرض لها أو نقد
هذا جواب الحق بالتمكين * قد قاله الفقير خير الدين
مصليا وطامدا مسالما * مجيلا معظما مكرما

(سئل) * في امرأة ادعت على زوجها بمهرها المشروط تعجلا بعد الدخول بها صغيرة والآن
بلغت وتطلبه من الزوج وهو يدعى ايصاله للاب في الحكم في ذلك شرعا فيدونا الجواب بالنقل الصريح
والقول الصحيح * (اجاب) * هذه المسئلة كثر النقل فيها والكلام عليها وحاصل ما هو المرضي
فيها لعلمنا ما صاحب المذهب وهو الامام الاوجب وصاحبا فقد اتفقوا على انه لا يقبل قول
الزوج الابينة شرعية لانه دين بذمته يدعى انه وفاهه والبينة على المدعى والقول قول الزوجة لانها
منكرة والقول قول المنكر يمينه وقال الفقيه أبو الليث ان كان الزوج بنى بها أى دخل فانه يمنع منها
مقدار ما جرت العادة بتعجيله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجل فاذا طردت العادة بذلك
لزم بها العمل ولا يكون ذلك مدافعا لمذهب الأئمة الثلاثة بالبرهان بل اختلاف باختلاف عادة
الازمان فهو اختلاف عصر وأوان لا اختلاف حجة وبرهان والله أعلم * (سئل) * في رجلين
زوج كل واحد موليته للآخر واستوفى المهران واحداهما لا تطبق الجماع هل للآخر حبس
موليته حتى يسلمه لى الصغيرة الصغيرة أم لا * (اجاب) * يجبر لى التى تطبق الجماع على تسليمها
ولا يجبر الاخر بل يحرم عليه تسليمها وان سلمها يستردّها حتى تطيقه والله أعلم * (سئل) * فيما اذا
أراد الزوج الدخول بزوجه الصغيرة قائلا انها تطبق الوطء والاب يقول لا تطبق ما الحكم الشرعى
في ذلك * (اجاب) * ان كانت ضخمة سمينة تطبق الرجال وسلم المهر المشروط تعجلا يجبر الاب
على تسليمها للزوج على الاصح من الاقوال فينظر القاضى ان كانت ممن تخرج اخريها ونظر إليها

مطلب امر الاب زوج
الصغيرة أن يدفع المهر الغريمه
فانت قبل الدخول للزوج
أن يرجع بنفسه على الاب
بجهة كونه ارثا
مطلب غاب عن زوجته قبل
الدخول ففسخ القاضى
الشافعى ثم مات الزوج
لورثته الرجوع بما قبضت

مطلب لا يلزم الامامى وقت
العقد أو زيد عليه

مطلب طلبت مهرها المشروط
تعجلا وادعى الزوج ايصاله
الى الاب الخ

مطلب زوج كل منهما موليته
للاخر واحداهما لا تطبق
الوطء له جسها حتى تطيقه

مطلب اختلف الاب مع
الزوج في كونها تطبق
الوطء فان صحت ودفع المجل
أمر الاب بدفعها

ان صلت بالرجال امرأها بدفعها للروح والا لا وان كنت ممن لا تفرح امرئ من شق بين من السماء
 فان قلن انها تطبق الرجال وتعمل الجماع امر الابد بدفعها الى الروح وان قلن لا تتحمل لا بأمر بذلك
 والله اعلم * (سئل) * في صغيرة تتمم الوطأ خافت من زوجها فنهريت من بينته الى ميتة ايها
 فآوتها الله اهل يلزم انهما التعزير بذلك ام لا * (اجاب) * لا يلزم انهما التعزير بذلك بل حيث
 كانت لا تطبق الوطأ لا يصح تسليمها للروح وترد الى ايها حتى تطبق فيه لها واما الاخرى باسمها
 له بدعه والله اعلم * (سئل) * في رجل قال لاخته زوج ابنتي الصغيرة وترزوج بمهرها فزوجها
 باذن لرجل وسعى اليها مهرها وترزوج اخته وسعى اليها مهرها ودخل كل بزوجه قبل قبض المهر وبلغت
 الصغيرة ومات ابوها هل اذا وكت انما على او غيره في طلب مهرها من زوجها بغير الروح على الدفع
 وكذلك في باب اخت الروح اذا وكت في خلاص مهرها من زوجها بغير على دفعه ام لا * (اجاب)
 لكل واحدة منهما ان توكل في خلاص مهرها ولا يصح ان يهب ابو الصغيرة مهرها لعمها او غيره
 ادلا ملكا له فيه بل هو خلاص ملكها لا ملك ابوها به ولا الابراء منه وأجمعوا على ان هبة الدين من
 غير من عليه الدين لا تصح فلو قد ربا له دين على زوج ابنته فوهبه لاخته لانتفع الهبة فيه والحاصل
 ان المهر الثابت بدنة الزوج لا يبرأ عنه الابراء زوجته بالسابقة العاقلة أو هبتها أو دفعه اليها
 اولاً ذونها والله اعلم * (سئل) * في بكر بالغة زوجها الوها يمل مهر عمتها هل يجوز السكاح بتقدير
 مهرها شقوداً أو أمتة معلومة المثل أو القيمة وهل اذا تعوضت لهما كرماعن المهر يلزمها ام لا حيث
 لم تاذن صريحاً ولا دلالة * (اجاب) * نعم يجوز السكاح ولها مثل مهر عمتها من كل شيء علم انها
 امهرت به علم الزوج بتقديره اولم يعلم لكن اذا لم يكن علمه قلة الخبار وعند علمه به ان شاء قبل السكاح به
 وان شاء رده ولا خيار للزوجة كما صرح به في الذخيرة وبجمع الفتاوى وكثير من الكتب ولا يلزمها اخذ
 الكرم حيث لم يوجد منها اذن به صريحاً ولا دلالة والله اعلم * (سئل) * في المبانة اذا أجلت
 ما كان من المهر مؤجلاً الى اقرب الاجلين الى مدة معلومة هل يتأجل ولا تلك الرجوع عن التأجيل
 بعده ام لا * (اجاب) * نعم يتأجل ولا تلك الرجوع فيه اذ كل دين اجله صاحبه يلزم تأجيله
 الا في مسائل ذكرها صاحب الاشياء في كتاب المداينات والله اعلم * (سئل) * من غرة من
 مولانا الشيخ صالح ابن العلامة صاحب التنوير بما صورته * يقول الفقير اذا تزوج رجل بنت
 زيد ولم يسم لها مهر اهل لها مطالبة به غير مثلها أو يقال لها اصبري حتى يأتها أو يموت فالرجو
 تحرير هذه المسئلة والاطباء في الجواب في هذا المقام على ما يزيد عليه من الكلام * (اجاب) *
 هذه المسئلة صرح بها الزياهي والكمال وابن ملك وابن الساعاتي وصاحب كمال الرواية وغيرهم
 قال الزياهي في شرح قوله وان لم يسمه أو نفاه فلها مهر مثلها أي وان لم يسم لها المهر في العقد أو نفاه
 فلها مهر مثلها ان وطئ أو مات عنها وكذا اذا ماتت هي عنه لان الواجب بالعقد في مثل مهر المثل
 ولهذا كثر لها أن تطالب به قبل الدخول فيسأ كذا ويتقرر رجوع احدهما او بالدخول على ما مر في المهر
 المسمى في العقد وقال الشافعي لا يجب بنفس العقد شيء وكذا بالادخول والموت عندهم اه وفي فتح
 القدير في شرح قوله ولنا ان المتعة خلف عن مهر المثل قال ولا نسلم ان ما سلم للدخول به في مقابلة
 الصع بل يقبوا لها العقد على نفس المصالح به المال في قوله تعالى أن يتقوا بما اموالكم بحسين ولهذا
 كان لها المطالبة به قبل الدخول غير أن بالدخول يتقرر ما كان على شرف السقوط وفي شرح الجمع
 لان ملك وان لم يسم في العقد مهر أو شرط ان لا مهر وجب مهر المثل بالعقدان دخل بها ومات
 لا بالدخول وقال الشافعي ان دخل بها يجب مهر المثل وان مات لا يجب شيء اه فقد جعل العقد سبب
 الوجوب والدخول والموت انما هما مؤكدان له كما في صورة التسمية والعقد موجب وأحدهما مؤكد
 له اذ هو قبل غير متأكد ولذلك بالطلاق بسطة نصف المسمى في صورة التسمية ومهر المثل في عدمها

مطلب هربت من زوجها
 لسكونها لا تطبق الوطأ
 فآوتها الله لا شيء عليها

مطلب اذن لاخته أن يزوج
 اخته الصغيرة ويترزوج مهرها
 فقه في فاد ابلغت ترجع به على
 الروح

مطلب زوجها الوها يمل
 مثل عمتها جازولها مثل ما
 جعل مهر العمة

مطلب المبانة اذا اجلت
 المهر المؤجل الى البينة
 لم التأجيل
 مطلب زوجت من غير
 تسمية وجب لها مهر المثل
 واما المطالبة به قبل الدخول
 اكلمسى في العقد

مطلب يصح الرهن بمهر المثل

ولاشك ان اهسا في صورة التسمية المطالبة قبل وجود أحدهما كما هو مصرح به في كلامهم قاطبة وفي فتح القدير أيضا ويصح الرهن بمهر المثل لانه كالسبي في كونه دينيا اه وقد استعمل اصحاب المتون مثل هذه العبارة في صورة التسمية ففي الهداية قالها المسمى ان دخل بها أو مات وفي ملتقى الابجر لزم المسمى بالدخول أو موت أحدهما ونصفه بالطلاق قبل الدخول وفي متن الكنز وان سماها أو ودونها فلها عشرة بالوطء أو الموت وهكذا في بقية المتون والخاص ان اصحاب المتون ساووا في التعبير في لزوم المسمى وفي لزوم مهر المثل بأحدهما وذلك أن بأحدهما ينشأ كد لزوم البذل وكان قبل لازم لكن على شرف السقوط بالطلاق لان الطلاق قبل الدخول أو وجب فساد سبب الملك اما في الكل في صورة عدم التسمية أو في النصف في وجودها كما اشار اليه في فتح القدير فاذا لم يوجد طلاق فالسبب صحيح موجب لا شغل الذمة فلها المطالبة وذلك لان المهر واجب شرعا حكاه فلا يحتاج الى ذكره ان لم يسم ابانة اشرف المحل لاظهار خطره فلا يستهان به واذا فقدت كد شرعا باظهاره مرة باظهار الشهادة ومرة بالزام المال كما اشار اليه في الفتح فلزم مهرها تسليم نفسها قبل قبض مهر المثل لزم الاستماتة به وجرى ان البذل فيه وهو مما لا يجوز فالدخول أو الموت شرط في تقرر ربه وتأن كده لافي أصل وجوبه ولا يخفى ان قواهم يجب ان وطئ أو مات لا يفيد في الوجوب بعد مهما انما هو مسكوت عنه فقد تقرر في الاصول ان التعليق لا يوجب العدم وهي مسئلة مفهومة الشرط المقررة المحررة عندهم والحامل لهم على استعمال هذه العبارة ان الشافعي رحمه الله تعالى لا يقول بوجوب شيء للمفوضة بالموت على ما نقله علما وناعنه والا فني المناهج للنووي وان مات أحدهما قبلها معنى قبل انقراض والوطء لم يجب مهر المثل في الاظهار كاطلاق قلت الاظهر وجوبه والله اعلم قال المحلى في شرحه لان الموت كالوطء في تقرر المسمى فيكذافي ايجاب مهر المثل في التفويض اه وكذا ما لك رحمه الله تعالى في صورة نفى المهر فأرادوا بذلك تحقيق المخالفة كما هو دأبهم فيما يخالفون فيه فقد ظهر أمر هذا الفرع نقلا وتفقها والله أعلم * (سئل) في الرجل يتدعى عليه بمهر زوجته المجمل ويثبت باقراره أو بالبينه هل للقاضي أن يحبس مع دعواه الاعسار ام لا * (أجاب) هذه المسئلة اكثرت علما ونا الكلام عليهم وفيه اختلاف الفتوى اما المتون وهي غالب لا تثنى الاعلى ظاهرا والرواية فهي قاطبة على ان القاضي يحبس في المهر المجمل بطلب المدعي قالوا لان الاقدام على الالتزام دليل اليسار والخصاف ذكر في أدب القاضي ان القول قول المطلوب لان العسرة اصل في بني آدم فالمدعيون متمسك بالاصل والمطالب يتدعى أمرا عارضا فيكون القول قول المطلوب وذكر في المبسوط فيما اذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال كالمهر وبدل الخلع فالقول قول المطلب لو في ظاهر الرواية اه فقد نسب كل من القولين الى ظاهر الرواية وفي البحر لابن نجيم بعد كلام كثير في المسئلة وسوق ثلاثة أقوال وبه علم ان ما في المختصر يعني الكنز خلاف ظاهر الرواية والمفتي به ونقل الطرسوسي في المسئلة خمسة أقوال هذا ونحن نفق بحسبه في المهز المجمل بطلب المدعي منذ زيادة على ستين سنة أخذنا بما في المتون وما شاء الله كان وما لم يشأ لا يكون والله أعلم * (سئل) في صغيرة لا تحمل الوطء هل اهلانقة على زوجها ام لا وهل يحبس في مهرها ام لا * (أجاب) ليس اهلانقة على زوجها اذ هي جزء الاحتباس وليس له عليها احتباس والحال هذه وأما المهر فان كان موسرا طوب به وحبس فيه عندنا في ظاهر الرواية وفي البقالي قيل ليس للاب أن يطالب الزوج بمهر ابنته الصغيرة الى أن نصير بحال يتنفع بها وهو مذهب الشافعي البلدي الاصح هذا اذا كان موسرا فان كان معسرا يجب انظاره الى الميسرة باجتماع المسلمين قال الله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة والله أعلم * (سئل) في رجل تزوج آخر ابنته بخمسة وعشرين غر شامة قصا الهاعن مهر مثلها شارطا على الآخر أن تزوج ابنته من اخيه الخ البالغ بعشرين وعقد لابنته في غيبته بذلك فرد الابن النكاح فما الحكم * (أجاب) نكاح

مطلب التعليق لا يوجب العدم

مطلب في الحبس في المهر المجمل وفيه خلاف

مطلب لانقة لمن لا تطيق الوطء واما المهر فيطالب به الزوج ان موسرا

مطلب تزوج ابنته بدو مهر المثل شارطا على الزوج أن يزوج ابنته من اخيه الخ

الابن قد ارتد بركة وشرط الاب أن يروح اخاها الذي هو ابيه بعملة شرط ما لها فيه نفع وعند فواته
بعدم الرضى بالمسعى فيكمل مهر مثلها لها والله أعلم * (سئل) * عن رجل تزوج اخاه اليتيم
زوجة ودفع مهرها ومات وانقضت عدة زوجته وبلغ اليتيم بترتوجها ودخل بها وهي حالة الاولى
فتنازع دكاها قبل الدخول ولم يرض اقاضي بالفسخ بعد فاحكم نكاحيهما * (اجاب) *
اما الاولى فنكاحها صحيح وله خيار السخ بالبلوغ بشرط القضاء وما لم يتقض به فهو باق حتى يوارثا
بالموت قبله ونكاح الثانية غير صحيح لما فيه من الجمع بين الحالة ونكاحها اذا قضى بفسخ نكاح
الاولى يسترد المهر الذي دفعه الميت اذ السخ بخيار البلوغ ليس بطلاق ويجب التفريق بينه وبين
الثانية لتلايلهم ارتكاب المحذور واعترازا بصورة العقد ويجب لها بالوطء وان تكرز الا كترس
المسعى ومن مهر المثل وان أراد أن يحدد عليها قدس كاح بعد ان فسح القاضي نكاح الاول جاز وال
العلة وهي الجمع بين من يحرم الجمع بينهما وبثب السب والعدة بعد الوطء ومن وقت التفريق ولا نفقة
لها عليه فماله نكاح فاسد ولا نفقة في عدة السكاح السادس والله أعلم

* (باب القسم) *

* (سئل) * في البي صلى الله عليه وسلم هل كان عليه أن يساوى بين زوجاته في المأكل والمشرب
واليوم كما هو عليه * (اجاب) * المصوص عليه في كتب الفقه وكتب التفسير أن القسم هو
المساواة في البيوتة عليه صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا على الصحيح وقد ذكر الرازي أن القول
بوجوبه عليه صلى الله عليه وسلم ضعيف بالنسبة الى المعهوم من الآية الشريفة وأما المأكل
والمشرب والملبس العسر عسرها بالنفقة عندهم فلا تجب فيها التسوية على احد عندنا على المفتي به من
اعتبار حال الزوجين كما حرمه شرع الهداية والكنة في محله والله أعلم * (سئل) * في الرجل
اذا سافر من بلدته بهاروجة الى بلدة اخرى بينها وبين الاخرى زيادة عن مسافة القصر له بهاروجة
اخرى هل يجب عليه أن يقضى لها قسم بما قد اقام عند الاخرى أم لا * (اجاب) * لا يجب
عليه ذلك وما مضى فهو هدر قال في المبوط وان سافر الرجل مع احدى امرأتيه طبع أو غيره فلما قدم
طالبته الثانية أن يقيم عندها مثل المدة التي كان فيها مع الاخرى في السفر لم يكن لها ذلك ولم يحتسب
عليه بأيام سفره مع التي كانت معه ولكن يستقبل العدل بينهما ثم قال بعده ولو اقام عند احدهما
شهر ثم خاصمته الاخرى في ذلك قضى عليه أن يستقبل العدل بينهما وما مضى فهو هدر غير أنه هو
فيه أتم لأن القسمه تكون بعد الطلب من كل واحدة منهم فقامضى قبل الطلب ليس من القسمه في شيء
والواجب عليه العدل في القسمه ألا ترى أن ما مضى قبل نكاح احدهما لا يعتبر في حق التي جدد
نكاحها وكذلك ما مضى قبل طلبها اه والله أعلم

* (كتاب الرضاع) *

* (سئل) * بما اذا أرضعت الصغير الرضيع أم أمه أو أم أبيه هل تحرم أمه على أبيه أم لا
* (اجاب) * لا تحرم أمه على أبيه لأنها اخت ابنه من الرضاع وقد سرح كثير من اصحاب
المتون بذلك كالكنة والهداية والقندوري وتنوير الابصار وصدور الشريعة واكثر كتب المذهب شروحا
ومضوا وقتاوى كالحرانة والدرر والغرر وقاصحان والولو الجدية وعبرة قاصحان لا بأس للرجل ان
يتزوج عمة ولده وأخت ولده من الرضاع لأن نكاح اخت ولده من النسب جائز اذا لم يكن
ولد موطوءه فان الحارثة اذا كانت بين رجلين حثمت بولد واحد لكل واحد من الشر يمكن ابنة
من امرأة اخرى كان لكل واحد من المولدين ان يتزوج ابنة شريكه وان كانت اخت ولده من النسب
ونظائرهما كغير اه وفي الحماوى الراحدى اذا أرضعته أم أمه لا تحرم أمه على أبيه لأنها اخت

مطلب تزوج أمه اليتيم ثم
بعد بلوغه تزوج خالته
مريدا بذلك فسح نكاح
الاولى الخ

مطلب لم يجب على نساءه
السلام المساواة بغير نائه
في البيوتة وأما المأكل الخ

مطلب لو سافر الرجل واقام
في بلدة له فيها زوجة لا يجب
عليه أن يقسم لها بقدر
ما اقام عند الاخرى

مطلب لا تحرم أم الصغير
على الأب لو أرضعته أمها
وأم الأب

ابنه من الرضاع اه اقول وبذلك تبين عدم اعتبار ما نسب الى الواقعات الصبي اذا رضعته ام
 امه حرمت الله على ابيه اذ صارت اخت ابنه من الرضاع اه وكيف تحرم وليست بنته ولا ربيته
 وقد استثنوا فاطمة أم الاخ وأخت الابن من قولهم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فنالوا الام
 اخيه واخت ابنه فالقائل بجرمة ام الرضيع على ابيه غير معيب بل هو غارق في الوهم المحجب
 * (سئل) * في امرأة أرضعت صغيرة رضعة واحدة والمرضة اخ شقيق تزوجها هل اذا رفع
 أمره الى قاض شافعي بعد أن تزوجها وحكم له بفسخ التزويج حكما مستوفيا شرائطه ينفذ حكمه
 ويتضمنه القاضي الحنفى أم لا * (أجاب) * نعم ينفذ حكمه واذا رفع الى قاض حنفى يتضمنه
 قال في التاترخانية وما اختلف فيه الفقهاء وقضى فيه قاض بتفضية ثم رفع الى قاض آخر يرى بخلاف
 ذلك في القضية أمضى قضاء الاول ولا ينفذه ولو نفضه كان باطلا اه والله اعلم * (سئل) *
 في بكر بالعتق أو رد على خطبتها انما عدها فاشاعوا انهم ما ارتضعا من ثدى واحد
 هل يعمل باساعتهم أم لا * (أجاب) * لا يعمل باساعتهم ولا يؤخذ بقولهم الذى قالوه حسدا
 من عند انفسهم والله اعلم * (سئل) * في رجل اقرب بعد النكاح والدخول بزوجه انه رضع
 من امها وامها ايضا اخبرت بارضاعها امها كذبا انفسها وقالوا وهما مناهل يصح رجوعهما ام لا
 * (أجاب) * حيث لم يثبت الزوج على الاقرار لا يفرق بينهما ويصح الرجوع قال في التاترخانية
 نافلا عن المحيط لو تزوج امرأة ثم قال بعد النكاح هي اختي من الرضاع أو ما شبهه ثم قال او همت
 ليس الامر كما قلت لا يفرق بينهما استحسننا ولو ثبت على هذا المنطق وقال هو حق كما قلت فرق بينهما
 ولو جدد بعد ذلك لا ينفعه بخود والحاصل ان مثل هذا الاقرار انما يلزم بغيره بشرط الثبات
 عليه اه والله اعلم * (سئل) * في يقيم رضيع له ام وجد أب اب وليس لليتيم ولا لجدته مال
 هل يجبر الله على ارضاعه وهل تفرض على جدته اجرة ارضاعها ام لا * (أجاب) * نعم يجبر
 الام على ارضاعه ولا يفرض على جدته جميع اجرة ارضاعها في ظاهر الرواية ولو كان له أب معسر
 ولا مال للصغير يجبر الام على ارضاعه عند الكل كما صرح به في البحر نقلا عن الخانية فبالك بالجد
 المعسر والوجه في ذلك ان امه ذان يسار باللبين والمعسر حكمه الميت فتجبر وقد صرح الزيلعي
 بما في الخانية نقلا عن الخصاص وزاد عليه قوله وتجعل الاجرة ديناً على الاب والله أعلم

* (كتاب الطلاق) *

* (سئل) * في رجل قال لزوجه انت طالق لا يرذل قاض ولا وال ولا عالم هل يكون بائنا ام رجعيما
 * (أجاب) * هو رجعي ولا يملك اخراجه عن موضوعه الشرعي بذلك والله أعلم * (سئل) *
 في رجل قيل له انطلق زوجتك الغير المدخولة واحدة أو اثنين أو ثلاثا فقال الكل فقيل له مرة اخرى
 تلوحا هل تطلق واحدة أو اثنين أو ثلاثا فقال ثلاثين غير ناو الحال هل يقع الطلاق أم لا
 * (أجاب) * لا يقع حيث نوى الاستبعاد وقد صرحوا بأن السؤال معاد في الجواب فكانه قال
 اطلقها الكل اطلقها ثلاثين وصيغة المضارع حقيقة في الاستقبال كما صرح به صاحب المحيط فاذا
 نواه فقد نوى حقيقة كلامه ومع القول بانه حقيقة في الحال هو مجاز في الاستقبال فهو محتمل
 فيصدق على قصد الاستبعاد كما هو ظاهر ومما في البحر والكوكب الدرر اخذت هذه المسئلة فراجعها
 ان شئت * (سئل) * في رجل طلق زوجته المدخولة ثلاثا بكامة واحدة فاذا عليه شرعا
 * (أجاب) * اما الذي عليه في دينه فقد عصى ربه كما رواه الزيلعي عن مصنف ابى بكر بن ابى شيبة
 والدارقطني في حديث ابن عمر قال قلت يا رسول الله رأيت لوطا قال ثلاثا فقال اذا قد عصيت ربك
 وبانت منك امرأتك وقال ابن عباس لرجل طلق امرأته ثلاثا يطلق احداكم ثم يركب الخوذة ثم يقول

مطلب لو أرضعت صغيرة
 فتزوجها اخو المرضة وقضى
 الشافعي بتخصه ليس للحنفى
 نقضه

مطلب اذا عقد عليها ابن عمها
 فاشيع انهم ارتضعا من
 ثدى لا يعمل بالاشاعة
 مطلب لو اقرب بعد الدخول
 انه رضع من امها ولم يقل
 هو حق ثم رجع لا يفرق بينهما

مطلب له ام وجد اب واليتيم
 وجدته معسران تجبر الام
 على ارضاعه الخ

مطلب اذا قال لزوجه أنت
 طالق لا يرذل قاض ولا وال
 يكون رجعيما
 مطلب قيل له انطلق زوجتك
 واحدة الخ فقال اطلقها
 ثلاثين لا يقع حيث الخ

مطلب اذا طلق غير المدخول
 بها ثلاثا بكامة عصى ربه
 وبانت

يا ابن عباس قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا وامت لم يتق الله فلم يجد له مخرجا عصى ربه
وبانت ملك امرأته رواء انودادود والدارقطني عن مجاهد اه وهو روي في حق المطلق ثلاثا
بكلمة واحدة احاديث كثيرة غير ذلك وقد حرم المتون بأن الطلاق ثلاثا في طهر أو بكلمة بدعي وكل
بدعة صلالة وكل صلالة في السارما لم يعرف المهيمن العسار واما الذي عليه في دنياه فقد عدم اهله وحل
ما كان بدنته من المهر المؤجل الى حير العراق ووجب عليه اهما مادامت في العدة الا اتفاق والكسوة ان
طلقت والى الاحتاجت وحرم عليه التزوج باختها وأربع سواها مادامت في العدة وادا احلقت معها
في امته البيت فجميع ما يحلها بالصلاحية القول فيه قولها بما ييسر اليه غير ذلك مما نصت عليه علماءنا
وعبرهم رحمهم الله تعالى والله أعلم * (سئل) في رجل سئل عن حنطة كم مقدار امدادها
خلف بالطلاق الثلاث اياما ثم وعشرة امداد لا تزيد ولا نقص على طريق التلقا خطره في اثناء
كلامه على سبيل التيق اياما مائة وعشرون فقال متصلا من غير وصل أو وعشرون وفي نفس الامر هي
كل ردة وأخرى ثابته لا يهلك يكون قوله أو وعشرون مبطلا لكلامه الاول وملعبا له فلا يقع عليه
الطلاق * (اجاب) لا يقع عليه الطلاق والحال هذه ولا يكون لا يريد ولا يقص ما نعام
اتصال قوله أو وعشرون بقوله اياما مائة وعشرة امداد لانه للتأكيد وقد صرحوا بان التأكيد
لا يجمع الاتصال فكأنه خلف اياما مائة وعشرون مقتصر عليه ويقتصر لا يقع الطلاق اذا بلغت
مائة وعشرين ومن اراد ان يظهر له الوجه في ذلك فليست في البحر في شرح قوله أمت طالق واحدة
أو لا وفي شرح قوله أمت طالق ان شاء الله تعالى والله أعلم * (سئل) في رجل قال
لزوجته ان ارايتي من مهر لك فأنت طالق فأرأته فقال روي طالق روي طالق قاصدا
نكل طلقه حل طلق ثلاثا ثم واحدة وهل اذا قصد التأكيده وأراد واحدة وصديق ديانة له مراجعتها
جسرا عليها أم لا * (اجاب) حيث نوى التأسيس كما ذكره في الثلاث وكذا لو لم ينو تأسيسا
ولانا كيدا وان نوى التأكيده يقع طلقين واحدة بوجود الشرط وهو البراءة واخرى بالتجبر بعده
فتأمل وعلى الوجه الثاني ان وجد لا تجبر المرأة على نكاحه والحال هذه والله أعلم * (سئل)
في رجل قال لزوجته أمت على ما نويت هل يقع عليه الطلاق ام لا * (اجاب) لا يقع عليه الطلاق
اد هذا المصطلح من الصريح ولا من الكناية والله أعلم * (سئل) في امرأة ترقى بين يديها
زوجها قاض شافعي المذهب بعد الدخول بسبب جذام حدث به وتزوجت بعد انقضاء عتق اثم مات
زوجها الاول الذي مسح مكاحه معها ولها بدنته مهر هل يسقط عنه بسبب المسح المذكور ام لا
يسقط ولها اخذ من ميراثه * (اجاب) لا يسقط ولها اخذ من ميراثه وان كانت العرقه
بطلها التأكيده بالدخول والله أعلم * (سئل) في امرأة طلقت العرقه من قاض شافعي المذهب
بسبب عسر زوجها العائب عن المصته والمهر فصح القاضي السكاح بذلك السبب قبل الدخول على
قاعدة مذهبه هل لها مع ذلك نصف مهرها ام ليس لها شيء * (اجاب) لا مهر لها والله أعلم
* (سئل) فيما اذا كان يعمل افعال الجناين في الاحياء حتى صار الى حالة حكم الحاكم
الشرعي بحبه بالنار رستان ولم يشك به جوف فهل يكون بذلك معنوها فاذا طلق ثلاثا في خلال
ذلك يقع طلاقه ام لا يقع * (اجاب) ان كان حين يلزمه لا يستقيم كلامه وأفعاله الا نادرا
ويستمر وينسب فالدعي به جوف وان كان قليل الفهم محتاطا فاسد التدبير لكن لا يشرى ولا ينسب
فهو المعتوه وعلى كل فلا يقع طلاقه حالئذ المصريح به عدم وقوع طلاق المحنون والمعتوه والمبرسم
والدهوش والمعنى عليه والمصروع به في حالة رول ذلك ولوعرف به الجنون مرة فقال عاود في الجنون
فكلمت بذلك وأما الجنون فالقول قوله مع عيینه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقل قوله الا بدنته والله
اعلم * (سئل) في رجل عرف بالجنون مرة طلق زوجته ثلاثا واعترف لذي فاض وكتب عليه

مطلب سئل عن حنطة خلف
بالطلاق اياما مائة وعشرة
امداد لا يريد ولا يقص
او وعشرون لا يقع عليه

مطلب قال لها ان ارايتي
من مهر لك فأنت طالق فأرأته
فقال لها روي طالق الخ

مطلب قال لزوجته أمت
على ما نويت لا يقع عليه
الطلاق

مطلب مسح قاض شافعي
بين يديها بعد الدخول به لا يسقط
المهر ولو طلقت العرقه

مطلب فرق قاض شافعي
بينهما قبل الدخول
لعسر زوجها لا تستحق نصف
المهر

مطلب في طلاق من يعمل
بأفعال الجناين

لم يطلب لا يقع طلاق الجنون
والمعتوه والمبرسم الخ

ثم قال انما اعترفت لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تصكمت به في الجنون هل يصدق ام لا
 * (اجاب) * اعلم ان الجنون والمبرسم في عدم وقوع الطلاق سواء فاذا علمت ذلك فقد قال في
 الثانية لو طلق المبرسم امرأته فلما جفا قال قد طلقت امرأتى ان رزده الى حالة البرسام وقال قد طلقت
 امرأتى في حالة البرسام فالطلاق غير واقع وان لم يرده الى حالة البرسام يقع قضاء قال ابو الليث هذا اذا
 لم يكن اقراره بذلك في حالة تذكر الطلاق اهـ هكذا نقل في البحر ومثله في جامع الفصولين وفي البرازية
 طلق المبرسم فلما جفا قال قد طلقت امرأتى ثم قال انما قلت لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت
 به في البرسام ان كان في ذكره وحكاية صدق والا لم يذكر في عايتعلق بالصبي ثم قال بعده وأفتى الامام
 ظاهر الدين فيه وغيره في مسئلة البرسام انه لا يقع لانه بناء على غير الواقع اهـ فقد علم بهذه النقول
 انه لا يصدق قضاء في واقعة الحال لانه لم يرده الى تلك الحالة ولم يكن في ذكره وحكاية ولم يعلم انه بناء
 على غير الواقع وتقدمه الى القاضي واعترافه به لديه يؤكد ذلك هذا في القضاء وأما في الديانة فان كان
 في الواقع انه بناء على ما صدر منه في حال الجنون فلا يؤاخذ به والحال هذه والله أعلم * (سئل) *
 في رجل قال لزوجته ان لم تلبى بنتك وتحتفظ بها عن وجوه الناس تكوني طالق فلتها وحفظتها جهدها
 وصارت البنت تخرج الى المحلة احبا ناهل يقع عليه الطلاق أم لا * (اجاب) * لا يقع عليه الطلاق
 والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل حلف بالطلاق ان عند صهره سمناعيقا وصهره
 ينكر ذلك هل يقبل قوله في حقه ويقع التلاق أم القول قول الزوج ولا يصدق صهره عليه
 * (اجاب) * لا يصدق صهره في حقه كما يعلم من صريح كلام صاحب البحر فراجع ان شئت والله
 اعلم * (سئل) * في رجل قال لزوجته الغير المدخول بها هي طالق أو أنت طالق انت
 طالق هل يقع واحدة أو اثنتان * (اجاب) * تقع واحدة والله أعلم * (سئل) * في رجل قال
 لغلाम عنده خذ ثلاث حصيات من الارض وارمها الزوجي عني ولم يذكر الأمر والمأمور لفظ الطلاق
 هل يقع على زوجته به طلاق أم لا * (اجاب) * لا يقع به الطلاق اذا العدد انما يفيد العلم عرفا
 وشرا اذا اقترن بالاسم المبهم ولا طلاق هنا ملفوظ فكان لغوا والله أعلم * (سئل) * في رجل
 اشترى لصغيرته نعلان فضاغ فرأى نعلين لرجل صغير فقال هو نعل بنتي فأنكر أبوه خلف كل منهما
 بالطلاق ان النعل نعل ولده وتفرق من غير تحقق فهل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا * (اجاب) *
 لا يقع الطلاق على واحد منهما والحال هذه كما أفصح عنه علماءنا في كثير من الفروع المشابهة لهذا
 والله أعلم * (سئل) * في رجل علق طلاق زوجته الغير المدخولة على غيبته عن امدة ثلاثة أشهر
 بلا نفقة ولا منفق وغاب المدة المذكورة بلا نفقة ولا منفق فهل يقع عليها الطلاق أم لا
 * (اجاب) * ذكر البرازي والعمادي وصاحب الفيض وغيرهم انه لا يقع غايبا بالطلاق علوا
 بأنه قبل الدخول غائب عنها قال في جامع الفصولين والحق في مثل ان يعتبر العرف فلو كان عرفهم
 ان يراد به الغيبة المبتدأة لا يحنث قبل البناء ولو يراد به الغيبة المطلقة ينبغي أن يحنث ولو قبل البناء اهـ
 ولا شك فيما قاله وعرف بلادنا ارادة الغيبة المطلقة فيحنث والله أعلم * (سئل) * في رجل قال ان
 تزوج فلان فلانة فزوجتي طالق ثلاثا فهل اذا تزوج فزوجتي يحنث أم لا * (اجاب) * لا يحنث وهي
 مسئلة مألوفة لا يتزوج فزوجته فزوجتي والله أعلم * (سئل) * في رجل طلق زوجته المدخولة
 واحدة رجعية فسئل كيف طلقت زوجته فقال ثلاثا كاذبا فهل لا يقع عليه الا ما كان أو وقع من
 الواحدة الرجعية ديانة فيمالك من اجتمعت في العدة * (اجاب) * نعم لا يقع في الديانة الا ما كان أو وقع
 من الواحدة الرجعية فيمالك من اجتمعت في العدة والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل حلف
 بالطلاق على ابنه البالغ العاقل انه ما يحل به ان راح لمكان كذا في داره فمجز عن اخر اجبه بالقول والفعل

مطلب قال لامرأته ان لم
 تلبى بنتك تكوني طالق

مطلب حلف بالطلاق ان عند
 صهره سمناعيقا وصهره
 ينكر

مطلب قال لغير المدخول
 بها هي طالق أو أنت
 طالق

مطلب قال لغلाम خذ ثلاث
 حصيات وارم بها زوجتي
 ولم يذكر الطلاق

مطلب ضاع نعل صغيرته
 فرأى نعل لرجل غلام خلفه
 بالطلاق انه نعل ابنته وحلف
 أبوه انه نعل ابنته

مطلب علق طلاق زوجته
 على غيبته ثلاث اشهر بلا نفقة
 ولا منفق

مطلب علق طلاق زوجته
 بتزوج فلان فلانة فزوجته
 اياها فزوجتي

مطلب طلق زوجته واحدة
 رجعية فسئل عن ذلك
 فقال ثلاثا كاذبا

مطلب اذا عجز عن المنع
 بالغسل يبرأ بالقول ولو على
 ولده الكبير

هل يحنث ام لا * (اجاب) * لا يحنث كما يستفاد من كلام الخلاصة والبرازية وغيرهما والله اعلم * (سئل) * في رجل حلق بالطلاق الثلاث انه لا يحنث عند زوجته في البلد يعني بلده فهل اذا نكح في جامعها ولم يحنث عند زوجته يقع عليها الطلاق ام لا * (اجاب) * لا يقع عليها الطلاق والحال هذه لان الشرط كون التشية في البلد عند ما لم يوجد وعند العسرة الا ان يتوى ذلك واقعه اعلم * (سئل) * في رجل له امرأتان زينب وعمرة قالت له عمرة طلق زينب فقال طلاقها معلق على طلاقك ثم خالف عمرة فهل يطلاق زينب ام لا * (اجاب) * ان قصد الاخبار كذا يدين وان كان الواقع كما اخبره طلق زينب طلاقه رجعية فقد صرح في البحر في شرح قوله ان لم اطلقك الخ بأن بالمعلق بصورة التعليل ولا نه طلاق كما هو في السنة الشريفة كذلك فاذا وجد الشرط يقع الجزاء والجزاء هو الطلاق المعلق وهو رجعي فانهم والله اعلم * (سئل) * في رجل علق طلاق زوجته على عدم ايمانه لها فرضها في يوم معين ومضى فاذا في ايمانه فيه وأسكرت فهل القول قولها فتطلق أم قوله فلا تطلق * (اجاب) * هذه المسئلة ذكرها في الفصول العمادية وجامع المصولين والخلاصة والبرازية والفيض الكركي والبحر وتمخ العسقر وكثير من الكتب وفيها أقوال صحح في الخلاصة والبرازية ان القول قولها وفي المصنوع والفصول وجامعه وهو الاصح وقد رجع الاستاذ عن قوله أولا يقبل قوله لانه يشكر الحكم الى قبول قولها ويقع الطلاق وأنت على علم بأنه بعد التصيص على اصحته لا يعدل عنه الى غيره خصوصاً في هذا الرمان القاسد كما صرح جوابه في الاستفتاء والله اعلم * (سئل) * في رجل قال لزوجه تروحي ثمانين طالق ولا ينة له هل تطلق حالاً أو مالا أو لا تطلق لا حالاً ولا مالا * (اجاب) * بصيغة المضارع لا يقع بها الطلاق كما صرح به الكمال بن الهمام الا اذا غلب في الحال وصرح به فيهم بأنهم لا تطلق فيكون طالق حيث لا ينة له لا في الحال ولا في المال وأنت على علم فانه يدين على كل حال أي ولو غلب في الحال فانهم والله اعلم * (سئل) * في امرأة وكلت اباهما في طلاقها فقال للزوج خذ ذلك كذا وكذا وطلقاتها فطلقاتها بمنجزا هل يقع الطلاق ويلزم المال ام لا * (اجاب) * نعم يقع الطلاق ولا يلزم المال عند أبي حنيفة كما يعلم من كلام المحيط وغيره وعبارته لو قالت طلقني ولك ألف أو اخلعني ولك ألف ففعل فعنده وقع ولم يجب المال ولو قيل في ذلك كالأصيل والله اعلم * (سئل) * في رجل طلق زوجته بائناً وحل عليه مهرها الموجب فالزمه القاضي به فادعى انه فقير هل يجب أم لا يجب الا ان تثبت الروجة بساره بالبينة وهل اذا كان ذا سرة لا يقدر على الوفاء الا منها يقطع عليه بقدر ما يكتسب مما يفضل عما لا يملكه منه * (اجاب) * لا يجب اذا ادعى الفقر الا اذا قامت بينة على بساره فاذا لم تقم بينة على ذلك وكان محترفاً يقطع عليه بقدر ما يحصل من حرقته بعد أن ترك له كفايته من النفقة وان كان ذو عسرة فظرة الى مسرة والله اعلم * (سئل) * في رجل حلقه قاض من قصاة هذا الرمان بالطلاق من زوجته انه يأتيه عند ابكدا مال بسجونه محمولاً يأخذونه ظالماً وكان مدعى عليه حجب الشرطة ومنعوه حتى منى العذر هل يحنث ام لا * (اجاب) * لا يحنث في الخائبة والتارخاية والنسبة وغيرها قال لاصحابه ان لم اذهب بكم الليلة الى منزلي فامرأته طالق فذهب بهم بعض الطريق فأخذهم القسس حبسهم لا يحنث وفي القنية ان لم يعمل هذه السنة في المراجعة بتمامها حرص ولم يتم حنث ولو حبسه السلطان لا يحنث فهذا ان الفرعان سر يحنان في واقعة الحال واقعه اعلم * (سئل) * في طلاق المدهوش هل هو واقع ام لا وما تفسير المدهوش وهل القول قوله في الدهش أم لا * (اجاب) * صرح في التارخاية نقلاً عن شرح الطحاوي بعدم وقوع طلاق المدهوش وكذا الحق ابن الهمام في فتحه وكذلك المرحوم العلامة العزى في منه تنوير الابصار واعلم انهم اجمعوا على ان غير العاقل لا يقع طلاقه الا اذا كان روالاً علة بسبب السكر مما هو معصية فانه يقع طلاقه زجره عندنا ودخل

مطلب حلق بالثلاث لا يحنث
عند زوجته في البلدة متى
في جامعها
مطلب له امرأتان زينب
وعمرة قالت عمرة طلق زينب
فقال لها الخ

مطلب علق طلاقها على عدم
ايمانه فرضها في يوم معين

مطلب في الطلاق يتروحي
أو تكوني بصيغة المضارع

مطلب في امرأة وكلت اباهما
في طلاقها من زوجها

مطلب لا يجب في مهر امرأته
ان ادعى الفقر الا ان أثبت
بساره وان كان محترفاً يقطع
عليه

مطلب حلقه القاضي انه
يأتيه بالمحصول في غد فحبس

مطلب في طلاق المدهوش

في غير العاقل كل من زال عقله مجنون أو عته أو برسام أو انجاء أو دهن والجنون داه معروف والعتة
 قلة الفهم واختلاط الكلام ونسار التدبير وذلك بسبب اختلال العقل فيشبه مرة كلامه كلام المعتلة
 ومرة كلام المجانين والبرسام عليه مذي فيها العليل والدهش ذهاب العقل من ذهل أو وله وغلظ من
 فسر في هذا المحل بالتحير اذ لا يلزم من التحير وهو التردد في الامر أو الغشى ذهاب العقل قال
 في القساموس دهن ككفرح فهو دهن تحير أو ذهب عقل من ذهل أو وله اه فالمدهوش
 هنا الذاهب العقل بسبب أحدهما فاذا علمت ذلك علمت التسوية في الحكم بين طلاق المجنون
 وبين طلاق من ذكر والحكم في المجنون اذا عرف انه جنت مرة فطلق وقال عاود في الجنون
 فتكلمت بذلك وأنا مجنون ان القول قوله بيمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله كما في الخمانية
 والناظر خانية وغيرهما فظهر لك من هذا ان المدهوش ان عرف منه الدهش مرة فالقول قوله بيمينه
 وان لم يعرف لم يقبل قوله قضاء الا بيمينه اذ الثابت باليمين كالثابت عيانا أما ديانته فيقبل لانه اخبر
 بنفسه فاغتنم هذا التحير فانه مقدر والله اعلم * (سئل) * في غير مدخولة علق زوجها أو كبل
 شخص بطلاقها اذا غاب مدة كذا واغاب المدة المعينة هل يصير وكلا فيقع طلاقه عليها ولها التزوج من
 غير تربص * (اجاب) * نعم يصير وكلا عنه بالطلاق لصحة تعاقب الوكالة بالشرط فيقع طلاقه ولها
 التزوج متى شاءت والله اعلم * (سئل) * في رجلين حلف احدهما بالطلاق الثلاث على
 غلام انه ابن ابراهيم وحلف آخر بالطلاق الثلاث عليه انه ابن محمود فبين ان ابن محمود ومحمود ابن
 ابراهيم المذكور فهل يقع الطلاق على الحالف انه ابن ابراهيم حيث اراد بالابن ابن الابن
 ام لا * (اجاب) * لا يقع عليه الطلاق ويصدق ديانته كما لو حلف انه مولى فلان وهو مولى مولاه
 وقد نواه وكما اذا حلف ان هذه اخته ونوى الاختية في الاسلام كما نص على هذين الفرعين صاحب
 الناظر خانية وغيره من أئمتنا الاعلام وقد تقرر ان ابن الابن يسمى ابنا وهذا مما لا شك فيه ولا يهاجم
 عند ذوى الافهام وحيث نوى ما حمله الكلام صدق على ارادته ذلك المرام وانظر الى قول القائل
 بنو بنو ابنا لنا الخ وواقعة الحال أولى بالحكم من الفرعين المذكورين والله اعلم * (سئل) *
 في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته انه ما يحرث في مزرعة كذا فهل اذا حرث ابنه على بقره فيها
 وهو يذره ويعشب وبعينه الا في نفس الحرث يقع عليه الطلاق ام لا حيث نواه وكان حلفه على فعل
 نفسه اذ هو ممن ينشأ بنفسه * (اجاب) * حيث لم يباشر فعل الحرث الذي هو شق الارض
 بالحرث المعهود لا يقع عليه الطلاق والحال هذه لانه المعروف في زماننا بحيث لا يطلق عرفا الا عليه
 فلا يسمى البذر بانفراد حرثا وبقال ابذرتي وأنا حرث فهو في عرف اقليمنا خاص بما فسرناه وهو
 ظاهر والله اعلم * (سئل) * في رجل حلف بالطلاق انه ما يسكن في البيت الفلاني عقب النزول
 من الكروم الا كتي فلانه قنزل من الكروم وسكنت كته المذكورة فيه عقبه ثم خرجت منه في ثاني
 ليلة وسكنت كته الاخرى فيه فهل يحث أم لا * (اجاب) * لا يحث لان الحلال البين بسكنى
 الاولى فيه عقب النزول وذلك لان المحلوف عليه عدم سكنى غيرها عقب النزول فاذا وجد سكنا عقبه
 لم يصدق على الثانية انما سكت عقب النزول بل سكت عقب سكنى الاولى فاتفق شرط الحث
 كما هو ظاهر والله اعلم * (سئل) * في رجل عازب في ابواء زوج اخته وعياله له اصهار حلف
 زوج اخته المذكور بالطلاق الثلاث انه لا ينزلها مادام صهرا لهم ناويا بالمنازلة الا ابواء المعهود له
 فهل يحث بدخوله بغير اذنه اذا رآه وسكت ام لا يحث واذا لم تكن له نية أو نوى حقيقة المنازلة
 هل لا يحث بدخوله عليه كما شرح لكونه لا يعد منازلة له لاحقيقة ولا عرفا * (اجاب) * لا يحث
 على كل حال بدخول المحلوف عليه لان من تعهد بآخيه بالزيارة والا كل والشرب عندها لا يقال
 انه نازل صهره لاحقيقة ولا عرفا اذ المنازلة مفاعلة فيشترط للحث وجود فعل النزول من كل واحد

مطلب علق زوجها وكالة
 شخص بطلاقها على غيبته
 مدة كذا

مطلب اذا حلف بالثلاث انه
 ابن ابراهيم ينوي ابن ابنه
 يصدق ديانته كما اذا نوى الخ

مطلب لو حلف بالطلاق
 الثلاث انه ما يحرث في مزرعة
 كذا فحرث ابنه الخ

مطلب حلف بالطلاق انه
 لا يسكن في البيت عقب النزول
 من الكروم الا كته فلانه الخ

مطلب حلف بالثلاث انه
 لا ينزل اخ زوجته ناويا
 بالمنازلة الا ابواء

سبها وذلك معدوم وأما الوجه الأول فعلى تقدير صحة استعادة المارلة لا يوافق لا حث أيضا فقد
قال في التاترخانية مقلع المحيط دوى عن ابى يوسف اذا حلف لا يؤذى فلما بان كان المحلوف
عليه في عيال الحالف لم يبحث إلا أن يعيده الى مثل ما كان عليه وان لم يكن في عياله فهو وعلى ما عي
ولو دخل المحلوف عليه غير انه قرأه فحكت لم يبحث اه وهو ظاهر لانه لم يؤذوه وانما أوى اليه بعنه
واثقه أعلم * (مسئل) * في رجل طلق زوجته في مقابلة الاراء الصحيح طلاقا باثنا عشر طلقها
الروح في عدة سمعنا ثلاثا لحكم حاكم شامعى يرى عدم طوق الطلاق المدكور بالمبانية في عدة الياس
يوسمه الشرعى وهو الدعوى الصحيحة هل يذو برتفع الخلاف به ولا يجوز قصه أم لا * (أجاب) *
بم ينفذ حكم الحاكم الشامعى بذلك ولا يجوز فضه بعد وقوعه من خصم على خصم وذلك لدخوله
تحت قولهم اذا رجع اليه حكم قاص أم صاه أن لم يحالف الكتاب والسته المشهورة والاجماع وما روى
المختلعة يلحقها الطلاق ما دامت في العدة قال ابن الجوزى هو حديث موضوع فلهذا لم يستثنى
كما هو ظاهر بل نسب عدم وقوع الثلاث في صورة ما اذا طلق رجل امرأته باثنا عشر قال لها في العدة
أنت طالق ثلاثا لبعض علماء إمامان لم يعتبر والحاصل أنه حكم في محل الاختلاف وهو رفع الخلاف
والله أعلم * (مسئل) * في شامعى طلق زوجته التي عقد نكاحها لها بوكالة عنها ثلاثا مع وجود
ولى عتقة وقع الامر الى قاض شامعى فحكم بطلان النكاح والطلاق الثلاث بوجه هل
يسفد أم لا * (أجاب) * يشهد ولا ينقص بل يحصيه الحنفى فصرح به غالب اثنا عشر والله أعلم
* (مسئل) * في شامعى يؤذى زوجته ويصر بها بغير حق ويعررها بغير وجه ويكثر الخلق منها
بالطلاق حتى تحققت انه وقع عليها الطلاق ثلاثا ما دأب لمره * (أجاب) * يحرم عليه ذلك ويعرر
ويرسر عنها وادانته تحققت وقوع الطلاق الثلاث بإقرارها قله على قول كثير من علماء إمامان لم تقدر على
منعه الا بالقتل وقال كثير من علماء إمامان اذا رفته الى القاضى وحلفته حلف كان الاثم عليه لا عليها
ولا يجوز لها قتله وعليه القسوى كائن عليه في شرح الوهبانية مقلع التاترخانية عن الملقط والله
اعلم * (مسئل من بعض الفضلاء) *

مطلب اذا حكم الحاكم
الشامعى بان الطلاق الثلاث
لا يعلق الباقى بعد حكمه

مطلب عقد وكيلها مع وجود
العتقة ثم طلقها زوجها
ثلاثا لحكم الشامعى
مطلب الشرير الذى يؤذى
زوجته ويكثر من الخلق
بطلاقها يعرر وادانته تحققت
منه وقوع الطلاق الخ

يا خير دين الله أفنى سائلا * بحملى فصلك دست بالاحسان
يا عالما بالعلم يا من قد حوى * كل العلوم من العظم الشان
يا عالما يا فاضلا شهدته * كل الحلال فى انفسها والجان
يا أفضل العلماء يا من فصله * حرق به العادات فى الاكوان
أصل السؤال انى اشتكتى زوجتى * بالظلم والسيطان للانسان
لم يجزنى فى الحقيقة موجب * نكحها بها باتالى القرآن
لما سمعت القول منها والامنى * ازداد بي عيلى وزاد هواي
هضيت والعبط الشديدي روحى * والنفس غالبية مع الشيطان
وأنت للقاضى بعيط مصرط * مع دهشة ومعى به برهان
طلقت امرأتى ثلاثا حيث لا * أدري بدالك ولا أعنى ببيان
مطلاقها والحال ما قد قتله * منى عليها واقع مع شأن
مأفد وأوصح لى جوابا شابيا * لارائى مدد من الرحمن
وصلاة رب العرش ثم سلامه * دو ما على المبعوث من عدنان
والآل والاصحاب ابواب الولا * والجود والاحسان والايمان

* (أجاب) *

جدا لى الفضال والاحسان * وصيلانه ذو ما على العبدان

مطلب فى طلاق المدهوش

والآل والأصحاب كلهم كذا * لك التابعون وجملة الاعيان
وأقول تمتد بعون الله جل جلاله في عصمتي وأمان
هذا سؤال واضح وجوابه * ملائكة الدفاتر من ذوى العرفان
ولقد توافق صحبنا مع جمعهم * لم يختلف في أمره اثنان
ان الطلاق مع الجنون وجوده * عدم وفقدان بلا وجودان
انواعه جم ويدخل كلها * ففقد الحياء كدهشة الانسان
فاذا بها ما العقل زال فانه * في عصمة من فرقة وأمان
واذا ادعاه يقسم بينة به * ان لم يكن معتاده بعين
واذا تكرر له بذلك عادة * فصديق فيه بلا برهان
فاذا فهمت مقاتلي وبياتها * فخراب ما استفتيت في تبيان
هذا المحرم من كلام أئمة * هم عالمون بذهب النعمان
وبذلك خير الدين اتفق قاعته * تحريمه المسطور بالاتقان

(سئل) * في رجل طلق زوجته ومات قبل انقضاء عدتها وهي تطلق رجعي فترث
والورثة تدعي انه بائن فلا ترث * **(اجاب)** * القول قولها فترث لانهم يدعون الحرمان وهي
تتكبر فيكون القول قولها بيننا وعلى الورثة البينة والله اعلم * **(سئل)** * في جماعة يطلقون
الصابون وضع عندهم رجل زينا وامرهم ان يطلقوه ففعلوا عليه ببعض عال فطلق انهم
ان لم يطلقوا له بعد هذه الطخنة التي على النار ليقان زيتهم من عندهم ويشكوهم الى الباشا فهل اذا
طبخوا له بعد الطخنة التي على النار ولو جرة زيت يقع عليه الطلاق أم لا لا طلاق في يمينه * **(اجاب)**
لا يقع عليه الطلاق لدخول القليل تحت الاطلاق والله اعلم * **(سئل)** * في رجل قال لزوجته
روحي طالق وكثرها ثلاثا ويا بذاك جميعه واحدة هل يقع عليه واحدة تلك الربعة علمها ويدين
أم يقع ثلاثا * **(اجاب)** * نعم يقع عليه واحدة ذبانه حيث نواه فقط كما ذكره الزيلعي في الكتابات
وغيره والله اعلم * **(سئل)** * في رجل تشاجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق فقال لها ابرئني
فصالت ابرأك الله فقال لها روجي الى تخمين سوادا يريد دفعها عن وجهه لا طلاقها هل يقع الطلاق
عليه بذلك أم لا يقع * **(اجاب)** * لا يقع الطلاق عليه بذلك لان روجي كاذبي وهي من قسم ما يصلح
بنحو ابوابه ولا بد فيه من النية طلقا سواء كان في حالة مذكرة الطلاق أولا وسواء كان في حالة
الغضب أو الرضى هو محتاج الى النية والقول قوله في ذلك والله اعلم * **(سئل)** * في رجل
قال لزوجته المدخولة هي على من الثلاث المحرمة يعني المية أو الدم أو اللحم الخنزير ناويا الطلاق هل
اذا قلتم بوقوع الطلاق يكون طلاقا مالا ثلاثا حيث لم ينو هاوله التزوج بها ولا تحرم المحرمة
المغلظة أم لا * **(اجاب)** * نعم له التزوج بها وان قلنا بوقوع الطلاق البائن ولا تحرم المحرمة
المغلظة المغيرة بشكاح زوج آخر والله اعلم * **(سئل)** * في رجل اساءت زوجته خلقها عليه
فقال ثلاث ولم يزد على ذلك هل تطلق أم لا * **(اجاب)** * لا تطلق كالمات قال لها أنت الثلاث
أو أنت فقط أو أنت مني ثلاث ولم يكن في هذا الاخير ناويا له ولم يكن في هذا كرهه والله اعلم
* **(سئل)** * في رجل طلبت منه زوجته أن يشق عليها فقال لها أنت محرمة علي ما أنت
زوجتي ولا أنا زوجك شعث الله عرضك اخرجني من بيتي الى بيت ابيك فهل اطلاقك بذلك أم لا
* **(اجاب)** * نعم تطلق فتدصر حوا الله لو قال لها أنت علي حرام والحرام عنده طلاق يقع
الطلاق وان لم ينو وصرت حوا بان قوله أنت حرام مثل قوله أنت علي حرام وكذا أنت محرمة وأنا
عليك حرام أو محرمة أو حرمت نفسي عليك وبشترط قوله عليك في تحريم نفسه لانفسها والله اعلم

مطلب طلق زوجته ومات
قبل انقضاء عدتها وادعت
انه رجعي الخ

مطلب حلف بالطلاق انه
ان لم يطبخ زيتا صابونا بعد
هذه الطخنة التي على النار

مطلب قال لزوجته روجي
طالق ثلاث مرات ناويا بذلك
واحدة

مطلب طلبت من زوجها
الطلاق فقال لها روجي الى
تخمين سوادا

مطلب قال للمدخول بها
هي على من الثلاث يعني
المية الخ

مطلب قال لها ثلاث أو أنت
الثلاث أو أنت فقط أو أنت
منى ثلاث

مطلب قال لها أنت محرمة
علي الخ

مطلب قال لامرأه على
الطلاق ما تعبري على روجي
لا هلث لم ينوح

مطلب اذا طلقت منه الطلاق
فقال لها روجي لا يقع الا اذا
قوى
مطلب طلقتها ثلاثا بحضرة
شهود ثم ادعى الامتناء الم
مطلب اذا حكم حاكم بعدم
وقوع الثلاث بحكم ما لا ينفذ
حكمه ولو بعده حاكم آخر

(سئل) في رجل تشاجر مع زوجته المدخولة لكونهم سادفت بارودته لا خبها اتان لها
على الطلاق ما تعبري على روجي لا هلث ولم ينوح روجي لا هلث طلاقا وذهبت لاهلها هل اذا
دعاها للماعة يجب عليها الجأته واذا عيرت عليه يقع عليه الطلاق وله من اجعتها في عدتها ام لا
(اجاب) يجب عليها اطاعته وكذا على اولياتها ان يسارها روجها ويحرم منه ما عه
لاسهام يحرم عليه هذا القول واذا عيرت وقتا بان على الطلاق يقع به الطلاق كما اختاره ابن
الهمام وكثير من المتأخرين وله من اجعتها في عدتها من غير حاجة الى عقد جديد والله اعلم
(سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له طلقني فقال لها روجي على ما نويت هل يقع
بذلك عليها طلاق ام لا (اجاب) لا يقع عليها الطلاق الا اذا نوحا بقوله روجي الم لا روجي
مثل ادعي كما صرح به صاحب البحر والله اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا بحضرة
شهود ثم ادعى انه قال الا ان يشاء الله تعالى والماعة تقول طلقها ثلاثا ولم يستثن هل يقبل قوله ام لا
(اجاب) لا يقبل قوله على ما عليه الاعتماد والتمسك احتياطا في امر الروح في زمان غلب
فيه على الناس الفساد والله اعلم (سئل) في شخص طلق زوجته ثلاثا بجمعة في كلمة واحدة
هل يقع ام لا وهل اذا رفع الى حاكم حنفى المذهب يجوز له تنفيذ الحكم بعدم الوقوع أصلاً وبوقوع
واحدة او يجب عليه أن يطله وهل اذا هدمه يندام لا (اجاب) نعم يقع عن الثلاث في قول
عامة العلماء المشهورين من فقهاء الامصار ولا عبرة بين خالفهم في ذلك أو حكمه بقول مخالفهم واراد
على المخالف القائل بعدم وقوع شيء أو وقوع واحدة فقط مشهور واذ احكم حاكم بعدم وقوع الطلاق
المذكور لا ينفذ حكمه كما هو معتد في وسط وقتنا خلاصة وكثير من كتب علماءنا التي لا تعدد لوقوع
القصاص فيمن طلق امرأته ثلاثا بجملة اسم واحدة أو بان لا يقع شيء لا ينفذ وفي التبيين وغيره في كتاب
القضاء ان القضاء على ذلك لا ينفذ بتنفيذ قاض آخر ولو رفع الى ألف حاكم ونفذه لان القضاء وقع باطلا
لمخالفة الكتاب والسنة والاجماع فلا يعود صحيحا بالتفصيل اه قال الكيال ابن الهمام وقول بعض
الحائبة القائلين بهذا المذهب توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف عين رآه فهل يصح لكم
عن هؤلاء أو عن عشرة عشرهم القول بل يوم الثلاث بهم واحد لم يوجهتم له تم تبطيه وانقله عن
عشرين نفسا باطل اما أولاً فاجماعهم طاهر فانه لم ينقل عن واحد منهم انه خالف عمر حين أمضى
الثلاث وليس يلزم في نقل الحكم الاجماعي عن مائة ألف ان يسمى كل فيلزم في مجمل كبريكم
واحد على انه اجماع سكوتي وأما ثانياً فان العبرة في نقل الاجماع نقل ما عن المجتهدين لا العوام والمائة
ألف الذين توفي عنهم صلى الله عليه وسلم لا تبلغ عدته المجتهدين والفقهاء منهم أكثر من عشرين كالحلفاء
والعبادة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأنس وابي هريرة وقليل والباقيون يرجعون اليهم ويستفتون
منهم وقد أثبتنا النقل عن أكثرهم صريحاً بامتناع الثلاث ولم يطره لهم مخالفة فماذا نقول الا
القتال وعن هذا قلنا لو حكم حاكم بأن الثلاث بهم واحد طلقت واحدة لم ينفذ حكمه لانه لا يسوع فيه
الاجتهاد فهو خلاف الاختلاف اذ قد ظهر لك بذلك انه لا يجوز لأحد تنفيذه ولا العمل به وأنه لا ينفذ
بالتسديد بل يجب على كل من رفع اليه من الاحكام الحسية وغيرهم من يعتقد عدم جوازها أن يطله
كما في المجتبى وغيره وفيه ان احكامنا لم يجهلوا قول من نفي الوقوع خلافا لانهم أوجبوا الحسد على من
وطئها في العدة وقال الشريفي وحكي عن الجراح بن ارطاة وطائفة من الشيعة والظاهرية انه لا يقع
منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يبعثه فأنفي به واقدي به من أصله الله تعالى اه وقول
المحقق الكيال وقول بعض الحائبة القائلين بهذا المذهب صريح في انهم لم يجمعوا عليه وانما هو قول
البعض منهم وهو كذلك فقد أفنى من طهر الله فزاده منهم وفتح عن بصيرته بما وافق الاجماع من يهد الله
فهو الموتي ومن يضل قل تجده وليا مرشدا والله اعلم (وسئل مرة اخرى) في رجل طلق

مطلب لا عبرة بقسوى الحنبلي
ولا بقضائه بعدم وقوع الثلاث
مجتمعا

مطلب اذا كان الزوج مع
زوجته في عائلة ابيه خلف
بالطلاق انها مأتا كل في
عائلة له الخ

مطلب لا يقع الطلاق بقوله
لا حاجة لي فيك وان نواه

مطلب قال على الطلاق
لولا الخوف من كلام الناس
ان يقولوا الخ

مطلب ادعت انه علق
طلاقها على غيبته مدة كذا
بلا نفقة وفي هذا المطلب
فوائد

زوجته ثلاثا مجتمعا في كلمة واحدة فافتاه حنبلي المذهب بعدم الوقوع فاستمر معاشر الزوجه بسبب
القسوى المذكورة مدة سنين فهل يعمل بافتاء الحنبلي المذكور أم لا ولو اتصل به حكم منه كيف الحال
* (اجاب) * لا عبرة بالقسوى المذكورة ولا ينفذ قضاء القاضي بذلك ولو نفذ ألف قاض ويفرض
على حكام المسلمين أن يفترقوا بينهم قال بعض العلماء وحكى عن الخلاج بن ارطاة وطائفة من الشيعة
والظاهرية أنه لا يقع منها الا واحدة واختار من المتأخرين من لا يعبا به فأفتى به واقتدى به من أضله
الله تعالى والله اعلم * (سئل) * في رجل هو وزوجه المدخولة في عائلة ابيه تشاجر معها خلف
بالطلاق انها مأتا كل في عائلة له هل اذا استمرت هي تأكل في عائلة ابيه يقع عليها الطلاق أم لا لكونها
ليست في عائلة له وهل اذا نوى بذلك عائلة ابيه أو اضافها الى نفسه تجوز ايحنت بطلقة واحدة وله
مراجعتها في عدتها أم لا * (اجاب) * حيث لم تكن في عائلته بل هي وهو عائلة على ابيه ونوى
حقيقة كلامه ولم يكن له نية أصلا لا يقع عليه الطلاق فلا ينقص العدد وان نوى يمينه ما هو عليه
تجوز اتقع واحدة ترجعية لانه شدد على نفسه بالنية والله أعلم * (سئل) * في رجل قال لزوجته
لا حاجة لي فيك هل يكون ذلك طلاقا لها أم لا * (اجاب) * لا يكون طلاقا وان نواه فقد صرح
في البحر والخائصة والبرازية وكثير من الكتب انه لو قال لها لا حاجة لي فيك ونوى الطلاق لا يقع فهذا
أصريح بأن هذا اللفظ ليس بصريح ولا كناية والله أعلم * (سئل) * في رجل تشاجر زوجته
مع والدته فقال على الطلاق لولا الخوف من كلام الناس أن يقولوا ما هرب الامن الحصيدة ما قعدت
عندك والأتكن زوجته طالقا بالثلاث ان قعدت مع عدم الخوف المتقرر عنده عدمه هل تكون طالقا
* (اجاب) * لا تطلق والحال هذه والله اعلم * (سئل) * فيما اذا ادعت المرأة على زوجها
بعد حضوره من غيبة عام ولم يكن دخل بها انه علق على نفسه أنه متى غاب عنها مدة كذا وتركها بلا
نفقة ولا منفق فهي طالق وان الغيبة مع عدم النفقة والمنفق قد وجدت فأقر بالغيبة وأنكر التعليق
وعدم النفقة والمنفق فأظهرت حجة مكتوبة بدمشق مكتوب فيها ذلك فهل بمجرد اظهارها الحجة يثبت
الطلاق عليه أم لا وهل اذا قامت بينة على التعليق المذكور وادعى ايصال النفقة وتعين المنفق يكون
التول قوله أم قولها وهل تتصور غيبته عنها قبل الدخول بها فيصح التعليق المذكور أم لا تتصور
فلا يصح من أصله * (اجاب) * اما الثبوت بمجرد اظهار الحجة بلاينة شرعية فلا قائل به من أئمة
الحنفية المعتمدة على قولهم لان الخطر رسم مجرد خارج عن حيز الثلاث التي هي البينة والاقرار
والنكول وهذا لا توقف فيه لاحد وأما اذا ثبت التعليق بواحد من الحجج الشرعية المذكورة ولا بينة
له بايصال النفقة ولم تكن مدخولة فقد صرح في العمادية والبرازية وكثير من الفتاوى ان الغيبة عنها
لا تتحقق قبل بنائه بها وحضوره عندها فلا يصح التعليق من أصله حيث كانت بصيغة ان غبت عنها
وفي جامع الفصولين جعل امرها بيد ها ان غاب عنها فغاب قبل أن يبنى بها اقل لا يصير الامر بيد ها لانه
لم يغيب من مكان يسكنان فيه لانه لا يراد به مكان الازدواج وذلك بعد أن يبنى بها وعمل في الذخيرة بأنه
قبل البناء بها غائب عنها ثم بحث اي في جامع الفصولين بحثا يخالف كلام الفتاوى قاطبة وأما مسألة
قبول قول أحدهما الوجه التعليق بأن لم يقل عنها فقد اختلف علما وناهيها على ثلاثة أقوال قيل ان
القول قوله أي يمينه وقيل قولها بيمينها وقال في الذخيرة القول قوله في حق عدم وقوع الطلاق
وقولها في حق عدم الوصول اليها وهو تفصيل حسن لان كلامهما مدع ومنكر فالزوج يدعى دفع
النفقة وينكر وقوع الطلاق والزوجة تدعى الطلاق وتنكر وصول المال والقول قول المنكر فيما انكر
يمينه وفيما يدعيه البينة لازمة عليه وقد جزم صاحب القنية بما اقتضاه اطلاق المتن وهو قبول قوله
فقال قال ان لم تصل نفقتي اليك عشرة أيام فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعى الزوج الوصول
وأنكرت هي فالقول له اه وبه افتى الشيخ زين بن نجيم وهي في فتاواه وفي هذا القدر كفاية

مطلب اذا علق طلاقها على غيبته بلا حقة ثم غاب يقع ولو فرضها على القاضي في غيبته

مطلب فيما ادنوى بالاجابة الاجارة القولية وفي نية تخصيص العام

مطلب قال لها ان ابرأيتني اطلقك ففعلت فطلق له الرجعة

مطلب قال لها روجي طالق تحلي للخازير وتحريمي على ثم راجعها الخ

مطلب قبل له ان زوجتك فعلت كذا فقال ان صح عنها ذلك فهي طالق ثلاثا

مطلب لو قال لها ان كان مرادك الطلاق تكوني طالقاً يتوقف على ارادتها

والله اعلم * (سئل) في رجل علق طلاق زوجته المدخول بها على غيبته عن مدة معينة مع تركها بلا حقة ولا متفق شرعي فوجدت الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق هل تطلق أم لا وهل اذا كان القاضي فرص لها في المدة خفة وأذن لها بالاستدانة ترافع عنه فلا يقع عليها الطلاق أم لا يقع * (اجاب) لا شك اذا وجدت الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق انه يقع لوجود الشرط الموحد للجزاء وفرض القاضي لا يوجب ارتفاع اليقين لبقاء تصور البر معه من الخالف وقد ذكر علماء في الامر بالبدفرو عاتشه بذلك والقضاء من القاضي وقد أكد للوجوب عليه لارافعه ليعينه وقد وجد الشرط فكيف يتخلف الجراء وهذا ظاهر والله اعلم * (سئل) في رجل علق طلاق زوجته على صفة وهي انه متى تزوج عليها روجة غيرها بطريق ما يوجه ما اوجاز قول فضولي أو دخل في عصمته روجة غيرها أو تسرى عليها تسمى اذ ذلك المطلقا طلاق واحدة باقية تمامها افسها هل اذا نوى بالاجابة الاجارة القولية دون الفعلية يصح فلا يقع الطلاق بها وهل له حيلة في ذلك أم لا * (اجاب) لا شك انه اذا نوى بالاجارة احد نوعيها فهي نية تخصيص العام ونية تخصيص العام صحيحة بالاجماع مذكور ذلك في الكتب من مواضع منها الباب الخامس في أيمان الجامع الكبير كما صرح به في البحر وغيره في مسألة ان لبست أو أكلت أو شربت ونوى معيناً الخ وصرحوا بأنه اذا قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق ثلاثاً أنه لا يبحث بالاجارة الفعلية لأن دخولها في نكاحه لا يكون الا بالتزوج فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المختص به فكانه قال ان تزوجتها وتزوج القضي لا يصير متزوجاً بل من زوجها وقوله هنا بطريق ما متعلق بتزوج ومثله بوجه ما فلا بد من مراعاته وبه يخرج بالاجارة الفعلية عن أن يكون متزوجاً بل هو من تزوج فاذا علمت ذلك علمت انه اذا تزوج فضولي وأجاز فعلا لا قولاً لا يبحث حيث نوى الاجارة القولية في عينه دون الفعلية والله اعلم * (سئل) في رجل غضب من زوجته فقال لها ان ابرأيتني اطلقك فقالت ابرأيتك فقال انت طالق هل له أن يراجعها في عدتها أم لا * (اجاب) نعم له المراجعة لانه ليس بطلاق معاني على الراء بل الراء مستقل بنفسه والطلاق مستقل بنفسه فيقتصر كل على حكمه ولا فرق بين قوله ان ابرأيتني اطلقك وان ابرأيتني اطلقك لان معنى كل منهما الاستقبال فافهم والله اعلم * (سئل) في امرأة قال لها زوجها روجي طالق تحلي للخازير وتحريمي على ثم راجعها رجعيها هل ادانت اندراجها بالبنية الشرعية بحكم بعية مراجعتها والتزويج بينها وبين العاقد عليها أم لا * (اجاب) نعم اذا نيت ذلك وجب جميع ذلك اذ عقد الثاني عليها وقع باطلا لا يكونها منكوحة الغير ويلزمه الشرع بالوطء اذ الطلاق رجعي والحال هذه لان قوله تحلي للخازير لقوله وتحريمي على ان اراد به الحال فكذلك لانه خلاف الشرع اذ لا تحريم به الا بعد انقضاء عدتها عندنا وان اراد به الاستقبال فهو صحيح ولا ينافي المراجعة كما هو ظاهر والله اعلم * (سئل) في رجل طرده بخدومه من بابه قائلاً له ان زوجتك فعلت كذا فقال ان صح عنها ذلك فهي طالق ثلاثا هل تطلق أو لا تطلق حتى يصح عنها ذلك * (اجاب) لا تطلق حتى يصح وليس هذا من مسائل المجازاة لان المتكلم غيرها فافهم والله اعلم * (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت طلقني فقال ان كان مرادك الطلاق تكوني طالقاً هل يقع طلاقه أم لا حتى تسأل فتجيب بأنها ارادته وهل اذا أقر بأنه طلقها اثنتين وهذه الثالثة بناء على ظنه الوقوع بها تطلق ثلاثاً وتحرم الحرة الفلقة فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره أم لا * (اجاب) لا يقع الطلاق حتى تقول أردته بعد تعليقه بارادتها واذا أقر بما ذكر بناء على ظنه الوقوع له أن يعود اليها في الدنيا كما صرح به البرازي وعبارته طلق وقوع الثلاث عليها بافتاء من ليس بأهل فأمر الكاتب بكتبه صك بالطلاق وكتب ثم أفتاه عالم بعدم وقوع

المسلاق له أن يعود إليها في الديانة لكن القاضي لا يصدق له قيام الصك ٨١ ونمثل ما في البرازي
في الحواوي والقنية للراهدى ونقله في البحر عن القنية وصرح به كثير من المشايخ أصحاب الفناوى
والله أعلم * (سئل) ولده المرحوم شيخ الاسلام الشيخ محي الدين عما صورته * في رجل
تساجر مع زوجته المدخولة فقال لها أنت طالق على الثلاثة مذاهب هل يقع عليها بذلك طلاق واحدة
رجعية يملك معها المراجعة في العدة أم لا * (أجاب) * نعم يقع عليها طلاق واحدة رجعية
اذ المذاهب الثلاثة والأربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الرجعي في أنت طالق فله
مراجعته في العدة كما أفتى به شيخ الاسلام الوالد مع الله المسلمين بطول حياته والله أعلم
* (سئل) في رجل قال لزوجته المدخولة أنت طالق على الثلاثة مذاهب فهل تطلق طلاقاً
واحدة رجعية يملك مراجعتها أم لا الجواب منقولاً معللاً * (أجاب) * نعم تطلق طلاقاً
واحدة رجعية اذ المذاهب الثلاثة والأربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الواحد
الرجعي في أنت طالق والوجه في ذلك واضح قال في مخ الغفار أقول وقد كثر في زماننا قول الرجل
أنت طالق على الأربعة مذاهب يريد بذلك أن الطلاق يقع عليها باتفاقهم وينبغي الحزم بوقوع قضاء
وديانته كما لا يخفى اه أقول ولا شبهة في كونه رجعيًا لا بآثارنا قد مناهم ان المذاهب كلها قد
اتفقت على وقوع الطلاق الواحد الرجعي بقوله أنت طالق ولا فارق بين قوله على الأربعة مذاهب
وبين قوله على الثلاثة مذاهب اذ الوجه المذكور يشملهما وكذا يشمل المذهبين والخمسة وما زاد عليها
ولا خفاء في ذلك على ذي فهمهم ضعيف خلفه عن ذي فهم قوي في الفقه وقد ذكر في فتاوى الرمل
الكبير الشافعي في مسألة أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ما يستخرج منه الحكم المذكور
ونقل عن القاضي أبي الطيب عدم الوقوع في مسألة سائر المذاهب معللاً بقوله لا يهمل أن يكون وقوع
على المذاهب كلها وأوردته والله أعلم * (سئل) عن رجل قال لزوجته أنت طالق على مذهب
اليهود والنصارى وعن رجل قال لزوجته أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين * (أجاب) *
فيهما ما بأنه طلاق رجعي والله أعلم * (سئل) في رجل قال لوالد زوجته شعث الله عرضك
في ابنتك هل يقع عليها به طلاق أم لا * (أجاب) * لا يقع لأنه ليس بصريح ولا كناية والله أعلم
* (سئل) فيما اذا علق رجل طلاق كل من زوجته بتطبيق الاخرى فما الحيلة الشرعية
في ايقاع الطلاق على واحدة منهم مادون الاخرى * (أجاب) * الحيلة في ذلك أن يطلق التي يريد
بقاءها على مال فيقول طلقك على ألف مثلاً فتقول لا أقبل فإذا قالت لا أقبل لا تطلق وتطلق الاخرى
لوجود الشرط وهو التطبيق قال في الخمانية في باب التعليق ان لم اطلقك اليوم ثلاثاً فأنت طالق ثم
أراد أن لا تطلق امرأته ولا يصير حائناً قالوا الحيلة في هذا ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه
الفتوى أن يقول لامرأته في اليوم أنت طالق ثلاثاً على ألف درهم فإذا قال لها ذلك تقول المرأة
لا أقبل فإذا قالت ذلك ومضى اليوم كان الزوج باراً في عيونه ولا يقع الطلاق لأنه طلقها في اليوم ثلاثاً
وانما يقع عليها الطلاق لردّها وهذا لا يخرج كلام الزوج من أن يكون تطبيقاً لا ترى أن محمد رحمه
الله قال في الكتاب رجل قال لامرأته طلقك ثلاثاً على ألف درهم فلم تقبلي فقالت المرأة قبلت كان
القول قول الزوج ولا يقع الطلاق سمي كلام الزوج تطبيقاً من غير وقوع الطلاق وهذا لان التطبيق
نوعان تطبيق بمال وتطبيق بغير مال وقد تم ما كان من جهة الزوج وهو ايجاب الطلاق بخلاف
التعليق لان المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان الايجاب عدم ما قبل وجود الشرط
ونقله في الخلاصة والبرازية والذخائر الاشرفية قالوا وعليه الفتوى وللشيخ على المقدسي رسالة
في هذه المسئلة وفيها فتوى من أفتى بخلاف ذلك وأقام النكير عليه وحاصله ان الشرط المعلق عليه
طلاق الاخرى وجد وهو التطبيق فافهم والله أعلم * (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث

مطلب لو قال لها أنت طالق
على المذاهب الثلاثة يقع
طلاق رجعية

مطلب قال لها أنت طالق
على مذهب اليهود والنصارى
سائر الخ

مطلب شعث الله عرضك
ليس بصريح ولا كناية

مطلب الحيلة فيما اذا علق
طلاق كل من زوجته
بتطبيق الاخرى ان يطلق الخ

مطلب حلت بالطلاق
الثلاث واستثنى وشك في
الامتنان وقبه فوائد

لا يشرب كذا واستثنى وشك في الاستثناء ما هو حل هو يلقط الآن بأمرى ساكم بشر به أو هو الآن
يجزم على ساكم به حل إذا أمره ساكم بشر به فشر به بعد أمره يجزم أم لا * (أجاب) * لا يجزم
لأنك لما سرت به صاحب المحيط في مسألة أن كان لا عذاب لأبي في القبر فانت طالق لا يجزم لأنه
محتمل فلا يقع بالشك كما لو حلف بسبب طير غلب أحدهما الله غراب والأخر أنه حمام ولم يعلم ذلك
لا يصح أحدهما وفي الجامع الأصغر لمحمد بن وليد السمرقندي قال لهما إن كان رأيي أن تنسل من
رأسك فانت طالق ثلاثا لا يقع لأنه لا يعلم ولا شبهة أنه بالشرع بعد وجود أحد المنكوكين وقع الشك
ولا يقع الطلاق لوجود الشك لا احتمال أن التعليق على أنه لا تنوم من الما طردت كلمة علما عليه
أن الطلاق لا يقع بالشك وهذا ظاهر لا غبار عليه يشهد بصحته من شرائع الله تعالى لا بد والله
أعلم * (سئل) * في رجل رد لدى القاشي ما أقتر به حالة صحته من طلاق زوجته ثلاثا
إلى حالة البرسام ودهشته خامس عشر سنة كذا فلم يصدق في ذلك وطلب منه البينة ونجاب ثم عاد
وقال نسيت بل كان حالة البرسام ثاني عشر محترم السنة المذكورة وأقام بينة شرعية تشهد له بذلك
هل تقبل هذه البينة ولا يقع عليه شيء والقول قوله في القلط بتعريف الوقت المذكور ولا يكون إقرارا
بطلاق آثر أم لا * (أجاب) * نعم تقبل البينة ولا يقع طلاقه إذا البينة مينة والقول قوله في العلق
قال في الاشياء والظواهر إذا أقر بنية ثم ادعى العلق لم يقبل كما في الحاشية إذا أقر بالطلاق بناء على
ما أتى به المتهى ثم تبين عدم الوقوع فإنه لا يقع كما في جامع الفصولين والفتاوى اهـ فهذا في نفس الطلاق
فكيف في التار يخ قطعاً لا يكون إقراراً بطلاق آثر بإجماع أئمتنا رحمهم الله تعالى والله أعلم
* (سئل) * في رجل تزوج صغيرة بعد زواج خالته سابلو كالتهم فطلقها ثلاثاً بعد الدخول بها
هل إذا رفعت أمرها إلى مالكي أو شافعي حكم بطلان السكاح والطلاق لصداقته اجنية عنه
عنده يصح وبطلانها عليها ثانياً بعد استحصالها له وبطلانها لا * (أجاب) * نعم يصح لأنه فصل بجزم
فيه فينفذ الحكم فيه وهو قول أبي يوسف ومحمد ومالك والشافعي وكثير من أهل الاجتهاد ورواية
عن أبي حنيفة ونقل في البحر عن تهذيب القلائسي رواية ابن زياد عن أبي حنيفة أنه لا يليه أي
السكاح إلا العصابات وعليه الفتوى قال وهو غريب لثنا لفته المتون الموصوعة لبيان الشوى ومع
غرابه هو محل الاجتهاد فينفذ قضاء القاضي الذي يراه وإذا أبطله بطل ما أوقعه الزوج فيزوجها
ثانياً بعد صحيح والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل قال لخادمه الحر علي الطلاق
ما تقدر يريده ما تخدم في هذه الدار هل يلزم عليه الطلاق إذا خدم أم لا * (أجاب) * قد أتى
شيخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتح الديار الرومية بأنه يعني قول الشخص الطلاق يلزم
لا أقول كذا وعلى الطلاق لا أقول ليس بصريح ولا كتابة قال شيخ الاسلام محمد بن عبد الله في من
الفسار شرح تنوير الابصار وقد قرأه بخطه المعهود منه في حال حياته قال وهو مبني على عدم
استعماله في ديارهم في الطلاق أصلاً كما لا يخفى اهـ أقول ولا يخفى فساد قوله وهو مبني على بقوله ليس
بصريح ولا كتابة لأن ما ليس بصريح ولا كتابة لا يقع به طلاق إجماعاً فإذا أخذ الرجل بما أتى به
شيخ الاسلام أبو السعود لا بأس به ولا يؤاخذ به والله أعلم * (وسئل أيضاً مرة أخرى) *
عن رجل قال على الطلاق ثلاثاً لا أقول كذا هل إذا فعل يقع الطلاق على زوجته أم لا * (أجاب) *
هذه المسألة لم ينقل عن المتقدمين فيها أقل صريح والمتأخرون اختلفوا فيه وقد أتى شيخ الاسلام
أبو السعود العمادى مني الروم بعدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما أقول كذا وأنه ليس
بصريح ولا كتابة وصرح صاحب البرازية فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله طلاقك على واجب وأولاً
أو فرض أو ثابت قبل يقع واحدة رجعية نوى أولاً والمختار عدم الوقوع ولو قال طلاقك على لا اهـ
ورأيت بعض المتأخرين أتى بعدم الوقوع بقوله على الطلاق عازي البرازية مع اللاب أن ما في الذمة لا يلزم

مطلب أسند ما أقتر به من
الطلاق الثلاث إلى حالة
البرسام في شهر صفر ثم الخ

مطلب أقر بالطلاق بناء على
اقتسامت ثم تبين عدمه
لا يقع

مطلب زوجه زوج خالته
يوكتهم مع وجود العصة
وطلقها ثلاثاً بعدكم الشافعي
يعدم الخ

مطلب قال لخادمه الحر علي
الطلاق الثلاث ما تقدر
يعنى ما تخدم

مطلب على الطلاق الثلاث
لا أقول كذا

وجوده في الخارج وقال الكل ابن الهمام رحمه الله وقد تعورف في عرفنا في الحلف الطلاق يلزم
 لا أفعل كذا يريد ان فعلته لم الطلاق ووقع فيجب أن يجري عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت
 طالق وكذا تعارف أهل الارياق الحالف بقوله على الطلاق لا أفعل اه قال العلامة الغزى رحمه
 الله تعالى قلت وفي ديارنا صار العرف قاشيا في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره
 فيجب الاقتناء بوقوع الطلاق به من غيرية كما هو المحقق في الحرام يلزم على الحرام ومن صرح
 بوقوع الطلاق به للتعرف في ديارهم الشيخ قاسم في تحفته المختصر القدوري اه وأقول الحق
 الوقوع به في هذا الزمان لا شتهاره في معنى التطبيق ولما في القول بعدم الوقوع به من تجزئ غالب
 العوام بل وكثير من نصب نفسه للاقتناء من الجهلة الطغام الذين لا يخافون الميمن السلام فنسأل الله
 الحماية بحوله وقوته بما فيه الملام هذا وقد صرح الشافعية في كتبهم بأن على الطلاق كناية وقال
 الصميرى انه صريح وهو الوجه وقال الزركشى وغيره انه الحق في هذا الزمان لا شتهاره في معنى
 التطبيق وهو موافق لما قاله الغزى ونقله عن العلامة قاسم فيجب الرجوع اليه والتعويل عليه عملا
 بالاحتياط في أمر الفروج والله أعلم * (سئل) في رجل تنازع مع أخيه في ضم يقيم الى
 نفسه وترينه فقال على الطلاق ما خليه يروح عندك فجاء الاخ الثاني في غيبة الحالف وأخذ اليتيم
 هل يحنث الحالف في يمينه أم لا * (اجاب) لا يحنث والحال هذه لعدم وجود التولية بغيبته والله
 أعلم * (سئل) فيما اذ اطلق الرجل زوجته التي زوجها له غير أيها مع وجوده ثلاثا ثم تزوجها
 قبل المحلل فحكم شافعي بصحته وأن لا يقع طلاقه السابق هل يصح أم لا * (اجاب) نعم يصح قال
 في جامع الفصولين راجع للعدة وللأوزجندى للقاضي أن يبعث للشافعي أن يطل نكاحا عتقه بشهادة
 الفسقة وللحنفي أن يفعل ذلك وهي مسألة المصنف على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلاولي
 لو طلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل المحلل اذا حكم بصحته وأن لا يقع الطلاق أخذنا بقول محمد وقيل لم يجز
 ولكن لو بعث الى شافعي ليعقد بينهم ويحكم بالصحة جاز ولو لم يأخذ الأمر بالمأمور شيئا وبهذا الحكم
 لا يظهر أن النكاح الأول حرام أو فيه شبهة كذا في فتاوى النسق ومن صرح بالمشكلة صاحب
 الذخيرة وكثير من علماءنا وهي مسألة الحكم اذا وقع بشرطه يمضيه المخالف فيه ولا يجوز له نقضه
 والله أعلم * (سئل) في رجل قال لزوجته الغير المدخول بها بعد ما قبل له طلق زوجتك
 فقال فحنث النكاح ناويا به الطلاق ثم قبل له طلقها ثلاثا فقال تسمى طالق ثلاثا هل يحل له أن
 يتزوجها قبل أن تنكح زوجها غيره أم لا * (اجاب) نعم يحل له ذلك قبل أن تنكح زوجها غيره لانها
 بائنة بقوله فحنث النكاح ناويا به الطلاق لا الى عدة فلم يعمل قوله تكوئي طالق ثلاثا شيئا فافهم والله
 أعلم * (سئل) في رجل ساكن بزوجته في دار أبيه عزم أبوه على تزويج اخته برجل في أثناء
 سنة فقال على الطلاق بالثلاث ان صار هذا الا سأكنتك ولا أقعد معك في المدينة هذه السنة
 فصارت فرج لوقت وخرجت زوجته حينئذ شيئا لها الخروج ولم يتهيأ له نقل أمتعته لعدم تمكنه منه
 وخرج من المدينة ولم يمكث بها ومضت السنة المشار اليها قبل حنث بذلك أم لا وهل اذا رجع الى
 المدينة بعد انقضائها وقعد بها يحنث أم لا * (اجاب) لا حنث بذلك والحال هذه لعدم المساكنة
 والقعود معه ان قلنا بانقضاد البين بقوله على الطلاق وهو مذهب البعض وأما اذا قلنا بعدم انعقاده
 به من الأصل فالامر واضح اذا لابين فلا حنث وهو معتد كثير من علمائنا فافهم ومن المقتزى المعروف أن
 المعروف بالاشارة تنهى البين بضميه فلا حنث عليه بعد انتهائهم مدة البين اذا رجع الى المدينة وقعد معه
 وسأكنه والله أعلم * (سئل) في رجل هجم على اخته وهي في بيت زوجها شاهر أسكنه عليه
 طالبا أخذها قهرا ورغما فعسر عليه فقال ان أخذتها فهي طالق بالثلاث فغلب عليه وأخذها قهرا ولم
 يمكنه خلاصها من يده فهل اذا نوى عدم تمكينه منها ولم يمسكها تطلق ثلاثا أم لا حيث نوى ذلك

مطلب في اخوين تنازعا في
 يقيم فقال احدهما على
 الطلاق ما خليه يروح
 عندك

مطلب فيمن طلق زوجته
 التي زوجها له غير الاب مع
 وجوده ثم نكحها بعد الطلاق
 الثلاث بغير محلل وقد حكم
 الشافعي بصحته

مطلب قال فحنث النكاح
 ناويا بالطلاق ثم قال لها تكوئي
 طالق ثلاثا وذلك قبل
 الدخول

مطلب قال على الطلاق
 بالثلاث ان صار هذا
 الا سأكنتك ولا أقعد معك في
 المدينة هذه السنة وخرج
 ولم يتهيأ له نقل الامتعة

مطلب هجم على اخته
 ليأخذها من زوجها فقال
 الزوج ان أخذتها فهي طالق
 بالثلاث ناويا بذلك عدم
 التمسكين

(أجاب) • حيث نوى ذلك وقامت قرينة دالة على بینه لا تطلق سواء كانت القرينة قولية أو فعلية
 كما في الخلية وفي فتاوى صاحب التنوير مستند لا يخفى ماوى فإرى الهداية ما هو صريح فيما
 اقتبأ والله أعلم • (سئل) • في رجل وقع بينه وبين زوجته تشاجر فقال لها إن أرا تبنى ملقتك
 بالثلاث فقالت له أراك الله هل يقع بذلك عليها الطلاق الثلاث أم لا يقع عليها طلاق أصلا
 • (أجاب) • لا يقع عليها طلاق أصلا بل صرح بعض العلماء بأنه لو علق الطلاق على إبرائها فتألت
 له أراك الله لا يقع عليها الطلاق المعلق على إبرائها لعدم وجود الصفة لأن التعليق على اللفظ خاصة
 ولم يوجد ولا يقوم مقامه ما يؤدى معناه وقد تقرر أن ما أنت للضرورة يتقدر بقدرها وقد ثبت براءة
 الروح نصيحا لقولها فيقتصر على موضوعه وهو براءة الروح ولا يتعدى إلى الطلاق المعلق على
 رأيته لأنه لم يوجد منها حقيقة ولا عموم للمقتضى عندنا ومن يقول بعمومه لا يقع عليها الطلاق
 بهذا التعليق كما صرح به الولى العرائق الشافعي فكيف عند من لا يقول بعمومه وإن كان صريح
 إراء في العرف للضرورة ولا علة يختص بها الشافعي حتى يختلف المذهبان بسببها فافهم والله أعلم
 • (سئل) • في رجل قال لزوجته المدخول بها أنت مطلقة منذ ثلاث سنين وهما مجتمعان
 هل تطلق الآن أم من وقت أسنده اليه والحال أن المرأة تقول لا أدري قما الحكم في ذلك
 • (أجاب) • تطلق من وقت الافرار وتتقرب الأحكام على ذلك والله أعلم • (سئل) • في
 رجل حلف بالطلاق من زوجته أنه لا يؤويها هذه السنة فهل إذا أوتى المكان بنصها من غير أن
 يؤويها هو بنفسه يقع عليه الطلاق أم لا • (أجاب) • لا يقع عليه الطلاق حيث لم يكن
 قصده أن يتكهن من المؤدى والله أعلم • (سئل) • في رجل طلق زوجته واحدة وانقضت عدتها
 وسافر فسئل عن زوجته هذه فقال طلقها وانقضت عدتها فقبل له أنك لم تطلق بل قصدت مضارعتها
 وتركها معاقبة فقال هي طالق ثلاثا فهل له التزوج بها والحال هذه أم لا وهل إذا ادعى ذلك وصدقته
 بصدقه فإن وله التزوج بها أم لا • (أجاب) • حيث طلقها واحدة وانقضت عدتها صارت
 أجنبية لا يقع عليها شيء وإذا كان انقضاء العدة معلوما عند الناس يصدق أن ولما تزوج بها وإذا لم
 يكن معلوما وشهده به عدلان فكذلك كما قلنا في القبة والله أعلم • (سئل) • في رجل قال
 لزوجته في مشاجرة أبراىنى حتى اطلقك فقالت له الله يبرئك من الحق والمستحق فقال لها وحي طالق
 على مذاهب المسلمين فهل تطلق واحدة رجعية أو أكثر من ذلك • (أجاب) • يقع واحدة رجعية
 ولا يقع البراءة من شيء من حقوقها والله أعلم • (سئل) • في رجل تشاجر مع زوجته فطلب
 منه الطلاق فقال لها أنت مطلقة من شهرين ويقول نويت الاخبار في الماضي كذبا هل يقع عليه
 الطلاق أم لا وإذا قلتم يقع هل له أن يردّها أم لا • (أجاب) • يقع قضاء لادبائه وعلى حكم
 القضاء له مراجعتها في العدة بغير عقد وبعد ما بعد جدي حيث لم يصدر منه سوى ما ذكر والله أعلم
 • (سئل) • في رجل تحاسم مع جماعة فقال تكون بنت فلان يعني زوجته طالق لا بد
 ما أطلبكم من قدام الحاكم رائد ان لم اطلبكم فهي طالق هل يتعلق الطلاق بطلبهم حتى إذا طلبهم لا يقع
 الطلاق أم يتجرأ لم يقع مطلقا ولا يصح كون نجيها ولا تعليقا • (أجاب) • قياس ما قاله الكمال
 في فتح القدير وقد تعور في الحلف الطلاق يلزمي لأفعل كذا يريد أن فعلته لزم الطلاق ووقع فيجب
 أن يجزى عليهم لأنه صار بمنزلة قوله ان فعلت كذا فانت طالق وكذا تعارف اهل الارياض الحلف بقوله
 على الطلاق لأفعل أنه يكون تعليقا لانحصار الجامع وهو جريان العرف باستعمال مثله ومستوعب عمل
 النية فيه ومساعدة شاهد الحال عليه فانتل والله أعلم • (سئل) • في رجل قال في حال الغضب
 وسؤال الطلاق لزوجته نزلت عن امرئ ولا شرعيا هل تبين بذلك أم لا • (أجاب) • لم أومن تعرض
 لهذا في كلامهم لكن رأيت فروعا متعددة في الكتابات تقتضى انه يقع عند الطلاق الساقط إذا

• طلب قال لها ان ابراىنى
 طلقك بالثلاث فقالت أراك
 الله لا يقع الطلاق بذلك

• مطلب اقر بطلاق امرأته
 منذ ثلاث سنين الخ
 • مطلب حلف بالطلاق من
 زوجته انه لا يؤويها فآوت
 بنفسها
 • مطلب طلقها ثلاثا بعد ان
 اقر بطلاقها وانقضاء عدتها
 الخ

• مطلب قالت له أراك الله
 فقال لها وحي طالق على
 الخ
 • مطلب قال لها أنت مطلقة
 من شهرين بعد طلبها الطلاق
 منه ويقول الخ

• مطلب قال لجماعة تكون
 بس فلان يعني زوجته طالق
 لا بد الخ

• مطلب قال في حال الغضب
 وسؤال الطلاق نزلت عنها
 نزولا شرعيا الخ

وجدت النسبة أو دلالة الحال فيتعين الاقتناء بالوقوع في الحادثة وإذا علمت أن هذا يصلح جوابا بالردا
 وشبهة ونأملت في فروع ذكرها صاحب البحر والتا تاريخية وغيرها قطعت بما ذكرنا والله أعلم
 * (سئل) * في رجل حلف بالطلاق من زوجته على عريف أنه تبرطل من فلان بكذا حتى ترك
 تسميته والعريف منه كره هل يقع على الحالف الطلاق أم لا * (أجاب) * لا يقع لأنه محتمل
 ولا يسرى إنكاره عليه والله أعلم * (سئل) * في رجل قال لزوجته روي طالق تحلى لليهود
 وتحرى على وعن قال روي طالق تحلى للخنازير وتحرى على * (أجاب) * بأنه رجعي لأن
 قوله روي طالق صريح فيه وقوله تحلى لليهود أو للخنازير لغو لأنه خلاف المشروع وهو لا يملكه
 وقوله وتحرى أي حرمة تحصيل بانقضاء العدة أذهو ثبات شرعا بصريح الطلاق بعد الدخول
 والله أعلم * (سئل) * في رجل قال لزوجته روي طالق هل تطلق طلاقا رجعا أم بانساؤها إذا
 قلتم تطلق رجعا فما الفرق بينه وبين ما إذا اقتصر على قوله روي ناويابه طلاقا حيث أقيمت بأنه بائن
 * (أجاب) * بأنه في قوله روي طالق القامعناه روي بصفة الطلاق وقوعه بالصريح بخلاف روي
 فإن وقوعه بلفظ الكناية والله أعلم * (سئل) * في رجل أمر ابنه البالغ باتيان طعام
 للضيوف فتمنع فقال له أبوه زوجتك بنتين بدلا وتخاف امرئ طلق فقال طالق ولم يذكر
 الزوجتين بل قصد الاستخفاف به هل يقع عليه طلاقا أو طلاقا واحدة منهما بقوله هذا أم لا
 * (أجاب) * لا يقع قال في البحر وذكر اسمها أو اضافتها اليه كخطابها فلو قال طالق فليل له من
 عيت فقال امرأتى طلقت امرأتى ومقتضاه أنه لو قال ما عيت امرأتى لا يقع والقول قوله في ذلك
 أذهو أعلم بقصده والله أعلم * (سئل) * فيما إذا شرط وكيل الزوجة على وكيل الزوج أنه متى
 تزوج عليا أو تسرى عليها تكن طاقا هل إذا فعل ذلك بغير إذن الزوج يصح الشرط * (أجاب) *
 لا يصح الشرط إذ لم يذكر من أحد الزوجين والله أعلم * (سئل) * في رجل اختصم مع آخر
 في ادخال بنته على زوجها فقال أبو البنت تكرر زوجتي مجارة مثل ابنتي ما يصير لها دخول إلى
 شهر عاشورا ولا نية له في ذلك فهل إذا دخل عليها أو أدخلها عليه قبل عاشورا ثبت عليه شيء أم لا
 * (أجاب) * لا يثبت عليه شيء والمجارات المعاذ المنة فافهم والله أعلم * (سئل) * في
 رجل ضرب زوجته فلامه أهلها فقال أنت مجارة أني ما أقربك غير ناو وطلاقا هل تطلق بهذا القول
 أم لا * (أجاب) * لا تطلق في الخانية في قوله لا ملك لي عليك لا سبيل لي عليك خليت سبيلك ألحق
 بأهلك لو قال ذلك في حال مذاكرة الطلاق أو في الغضب وقال لم أنوبه الطلاق يصدق قضاء في قول أبي
 حنيفة وقال أبو يوسف لا يصدق ومعنى أنت مجارة أنت بمنة فمعاذة عما تكرر هينه وهو قريب
 من معنى هذه الالفاظ والله أعلم * (سئل) * في رجل قال إن رحلت من هذه القرية قامرأتى
 طالق متى يعتد راحلا * (أجاب) * إذا نقل عامة مناعه بحيث يقول الناس فلان قد ارتحل والله
 أعلم * (سئل) * في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها أنت طالق إلى سنتين ولا نية له في
 الحكم * (أجاب) * يقع عليها بعد السنتين طلقة واحدة رجعية صرح بالحكم المذكور
 صاحب البحر والبرازية والولولجية وغيرهم من كتب الحنفية قال في الولولجية لأن الطلاق لا يحتمل
 التآقت فتكون هذه إضافة الإيقاع إلى ما بعد السنة وفي البرازية تكون إلى بعني بعد لان تأجيل
 الوقوع غير ممكن فأجل الإيقاع فله والحال هذه أن يرجعها بعد ما في عتدها جبر عليها وعلى
 أولياتها والله أعلم * (سئل) * في رجل قال لزوجته أنت على حرام ونوى بذلك الطلاق ثم قال
 عقب ذلك في العدة أنت طالق ثلاثا فهل يلحق الثاني الأول ولا يلحقه ليكون الثاني بانساؤها الأول بانسا
 والبائن لا يلحق البائن * (أجاب) * تطلق ثلاثا كما صرح به غير واحد من علمائنا قال في فتح القدير
 الطلاق الثلاث من قبيل الصريح اللاحق بصريح وبائن ومثل في البحر والنهر ومنع الغفار وغيرهما من

مطلب حلف بالطلاق من
 زوجته على عريف أنه تبرطل
 الخ

مطلب قال لزوجته روي
 طالق تحلى لليهود الخ

مطلب في الفرق بين روي
 طالق وروي فقط

مطلب امر الاب ابنه فتمنع
 فقال له أبوه طلق فقال
 طالق طالق ولم يذكر الخ

مطلب قال وكيل الزوجة
 لو كبل الزوج أنه متى تزوج
 عليها الخ

مطلب امتنع الاب من ادخال
 بنته على زوجها وقال
 زوجتي الخ

مطلب ضرب زوجته فلامه
 أهلها فقال أنت مجارة أني
 الخ

مطلب قال إن رحلت من
 القرية قامرأتى

مطلب قال لها أنت طالق
 إلى سنتين يقع بعده السنتين

مطلب قال لها أنت على
 حرام ثم قال لها أنت طالق
 ثلاثا تطلق ثلاثا

الكتب وفي مشتمل الاحكام والبائ لا يلحق البائن بمعنى البائن السطحي لا يلحق البائن السطحي اما البائن
 المعنوي يلحق التسلي مشتمل الثلاثة من المبسوط انتهى قالوا هي حادثة وقعت في حلب رجل ابان
 زوجته ثم طلقها ثلاثا وقد اتفق بعضهم به عدم وقوع الثلاث لانه بائن في المعنى والبائن لا يلحق
 البائن فاعتبار المعنى اولى من اعتبار المعطى كذا في السؤال واتفق بعضهم بوقوع الثلاث قال في المغ
 الحق انه يلحقها مال ابن التلمذة في شرح الوجاية بعد كلام كثير ولا يخفى عليك بعد هذا الوجه في قول
 شيخنا يعني الكمال بن الهمام في صحة الحق في واقعة حلب وهي ان رجلا ابان زوجته ثم طلقها ثلاثا في
 العدة ووقع الثلاث اه وقد نسب بعض الناس كون عدم الوقوع دوالصح الذي عليه السري الى
 قاصحان وحزر عليه في فتاواه المشهورة ولم يوجد وكذلك حزر عليه في الكتب الكثيرة المعتمدة فلم
 يوجد فاندفع ذلك كيف لا وهو مخالف لما اتفق في مشتمل الاحكام عن المبسوط من قوله اما البائن
 المعنوي يلحق التسلي مثل الثلاث وانه اعلم * (سئل) * في رجل وكل آخر في طلاق زوجته
 فطلقها ثلاثا ولم ينو الموكل الثلاث هل يقعن ام لا * (اجاب) * لا يقع شيء فني كافي الحاكم من
 كتاب الوكالة لو وكله أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا نوى الروح الثلاث وقع الثلاث وان لم
 ينو الثلاث لم يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال لا يقع واحدة درجة ومثل في كثير من الكتب وانه
 اعلم * (سئل) * في رجل ادعى على زوج اخته بالوكالة عنها انه طلقها بعد الدخول بها وطالبه
 بمؤخر صداقها وسأل سؤاله فأجاب بأنه استثنى فطلب منه اثبات الاستثناء فذكر أن لا يثبت
 له هل يلزم بالطلاق الثلاث ام لا حيث لم تشهد عليه شهود بأنه أوقع الثلاث ويكون القول قوله لا سيما
 وهو رجل صالح * (اجاب) * طاهر الرواية ان القول قوله وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله الا
 بينة وبعضهم فصل بين كونه معروفا بالصالح فيقبل قوله والا لا يقبل الا بينة وحيث على المتأخرين
 بعلة فساد أهل الرمان ينبغي أن لا يعدل عن طاهر الرواية لما صرح حوايه ان ما خرج عن طاهر
 الرواية ليس مدحيا لابي حنيفة ولا لولا له في البحر الرائق في كتاب القضاء ما خرج عن طاهر الرواية
 فهو مرجوع عنه لما قرره في الاصول من عدم امكان صدور قولين مختلفين متساويين من مجتهد
 والمرجوع عنه لم يبق قول له اه وأقول كما غلب الصادق في الرجال غلب الصادق في النساء بل فيهم
 أبلغ ولربما تذكره الروح فيصدر عنه الاستثناء وتكره لتخلص منه فالتقييد بظاهر الرواية أحق
 وأولى وبقرينة باطن الامر الى الله العلي العليم والله اعلم * (سئل) * عن حادثة حدثت
 بدستق الشام فعرضت على علمائها فامتسعوا عن الجواب عنها الا رجل شافعي المذهب من علمائها
 أتى بوقوع الطلاق فيها على الخالف وهي رجل صالح من العوام تشاجر مع عريف على محلة يجي منها
 اموال لظلمة الشام بعد طلمه منه قدر افوق طاقته وضايقه في ادائه فقبال له على الطلاق بالثلاث
 انك من اهل السارق لعله الحاضر على هذا الحلف فقال سمعت من العلماء الكرام نقلا عنه عليه
 الصلاة والسلام ان العرفاء في النار هل وقع الطلاق على زوجته بذلك أم لا * (اجاب) * بعد
 الجملة وسؤال التوفيق لتسام التحرير والتدقيق بشؤله ما وقع بذلك عليها طلاق باجتماع من اتفقا
 واتفاق ووجهه الشك والاحتمال اذ لا يعلم ذلك الا الميمن المتعال كاصر حوايه في علة أنت طالق ان شاء
 الله تعالى بأنه لا يطالع على ذلك بحال ولو أراد ما أجرى على لسانه الاستثناء فني بسبب ذلك الحال
 قال ابن فرسته في شرح النجم بعد أن ذكر مذهب مالك في ان شاء الله وعلى له بأنه لو لم يشأ الله
 ما أجرى على لسانه التطلق ولسان مشيئة الله وقوعه عنه معلومة فلا يقع كالمعلق بمشيئة انسان
 غائب لا يوقف عليه اه ولا شك أن كونه من اهل النار أو لا لا يعلم بل العلم بواحد بعينه منهم ما الله
 الولي المتعال بخوار كونه من اهل النار عند العرزالجار بوجوب عدم الخلف في واقعة الحال
 اذ الحلف يكون بتحقيق شرطه وهو عدم كونه من اهل النار وهو خاف عنا وعن سائر الابرا والاشرار

مطلب وكتبه في طلاقها
 غلقتها ثلاثا

مطلب ادعى الاستثناء ولم
 يكن معه بينة في قبول قوله
 خلاف

مطلب قال لا أثر على
 الصلح الثلاث المنك من اهل
 النار لا يقع ومثله ان كان
 لا عذاب الخ وان كان رأسي
 الخ

ولا يعلم الا المومن المتهين العزيز الجبار هذا وفي الحواشي الزاهدي ما هو صريح برمز (بم) لبرهان صاحب المحيط ان كان لا عذاب لابي في القبر فانت طالق لا يحنث لانه محتمل فلا يقع بالنكاح كالمطلقة بسبب طهر خلف احدهما انه غراب والاخر انه حمام ولم يعلم ذلك لا يحنث احدهما ورمز تلوه للجامع الاصغر محمد بن وليد السمرقندي قال لها ان كان رأسي أثقل من رأسي فأنت طالق ثلاثا لا يقع لانه لا يعلم اه وهذه صرايح في واقعة الحمال اذ لا يعلم كون العون الذي هو العريف المذكور من ادل الطلبة دار القرار ومن أهل جهنم التي هي دار الفجار والفساق والكفار والله اعلم * (سئل) * في رجل وكل آخر في طلاق زوجته ناويا واحدة فطلقها ثلاثا متفرقة ما الحكم * (اجاب) * يقع طلاق واحدة وهي الاولى وتكون رجعية ويانغوا الزائد وله امر اجتمع في عتدها والحال هذه والله اعلم * (سئل) * في امرأة فقيرة غاب عنها زوجها غيبة منقطعة وتركها بلا نفقة ولا منفق شرعي وتضررت بذلك ضررا ينافي ادعت عليه بذلك وأنه غاب فقير امه مسرا الا قدر له على نفقتها تاركا لها في منزله ومحل طاعته ولا قدرة له اعلى أن تصبر على ذلك انقصرها وطلبت من الحاكم الشافعي فسخ النكاح فأمرها بحضور اربعة تشهد بما تدعى فأحضرت رجلين عدلين شهدا اعلى طبق ما ادعت فحكم بفسخ النكاح عليه مستوفيا ثم انظر الشرعية لديه ثم تزوجت بعد انقضاء عدتها منه بزواج آخر يسترها وحضر الزوج الاول ويريد ابطال الحكم هل له ذلك أم ليس له ذلك حيث كان عن ضرورة كلية مسوقة * (اجاب) * حيث ثبتت الضرورة واشتدت الحاجة الى ذلك صح الفسخ على الغائب كما أفتى به قارئ الهداية وغيره وليس للعنتي ولا غيره ابطاله هذا هو المفتي به عند المحققين من علمائنا والله اعلم * (سئل) * عن حيلة اثبات الطلاق على الغائب ما هي وهل صرح أحد بحيلة في ذلك نافعة مع ان الحمل جدير به لما يلحق النساء من الاضرار والمشقة والعذاب * (اجاب) * نقل في جامع النصولين عن الذخيرة حيلتين احدهما بدعوى كفالة المهر على حاضر واخرى ان تدعى على آخر ضمان نفقة العدة معلقا بوقوع الفقرة وتطالبه بالاداء وتبرهن على ما ذكر ويحكم بالفقرة والضمان قال هذان الوجهان قلما يوجدان في تصانيف المتقدمين ولكن ينبغي للقاضي أن يبحث في سماع مثل هذه الدعوى نظر الغائب ثم قال أقول يرد في هذه الحيلة يعني الثانية ما يرد في الحيلة الاولى من النظر ورمز (صه) للتلاصق فائلا ورد ذلك النظر فيه ايضا ثم قال ولكن مع هذا الحكم بالفرقة على الغائب نفذ حكمه لاختلاف المشايخ فيه وفي الجرحيل اثبات طلاق الغائب كلها على الضعيف من ان الشرط كالسبب اه وقدم في جامع الفصولين قبل هذا انه قد اضطرب في مسائل الحكم الغائب وعليه ولم يصح عنهم أصل قوى ظاهر تبني عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر أن يتأمل في الوقائع ويلاحظ الجرح والنزورات فيفتي بحسب ما جواز أو فساد ثم قال مثلا لو طلق امرأته عند العدول ثم غاب أو غاب المديون عن البلد وله نقد وبرهن على الغائب واطمأن قلب القاضي وغلب على ظنه انه حق لا تزوير ولا حيلة فيه ينبغي أن يحكم على الغائب وله وكذا ينبغي للمفتي الفتوى بجوازه دفعا للعرج وتماحه فيه والله اعلم * (سئل) * فيما ذكره شيخ الاسلام المرحوم الشيخ محمد بن عبد الله الغزالي التمرثاشي في منته تنوير الابصار في باب الطلاق الصريح بقوله بخلاف أكره بالتاء المثناة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا يدين في الواحدة بعد تصريحه بوقوع الواحدة البائنة ان لم ينو ثلاثا في قوله اكبره بالباء هل قوله فيه بالتاء المثناة من فوق ضبط صحيح أو غلط صريح أو سهو جرى به القلم وسبق اليه كناية القضاء والقدر حكم وعلى تقدير الثالث لو قدر وقوعه عن يقع طلاقه غير فارق بين المثناة والمثناة أو فارقا بينهما بما علمه الله هل يكون ثلاثا أم واحدة بانه أم رجعية أم يفتقر الحمال بين النية فيه وعدم النية وهل للاصحاب في هذه المسئلة بخصوصها أي مسئلة التاء المثناة من فوق نص ضعيف أو صحيح أو دلالة تقوم مقام الصريح الجواب متصلا على الوجهين والى الطريق

مطلب وكلمه في طلاق
زوجته فطلقها ثلاثا

مطلب حكم الحاكم الشافعي
بفسخ نكاح الزوج الغائب
ليس لغيره ابطاله

مطلب في حيلة اثبات الطلاق
على الغائب

مطلب فيما ذكره صاحب
التنوير بقوله الخ

الاحسن بما لا مزيد عليه * (اجاب) * قوله في المستر المذكور بالنساء المتأخر من مرق ذهول
 والمذكور في كلامهم بالنساء المثلثة في البحر الذي هو معترف منه قال وشاربني صاحب الكفر أخش
 الطلاق الى كل وصف كان على أدل لانه لتفاوت وهو يحصل بالينونه وهو أخش من الطلاق الرجعي
 فدخل أحب الطلاق وأسرأ وأسرأ وأخسه وأكره وأعظمه وأطول وأعرضه وأعظمه الا قوله
 أكثر بالنساء المثلثة فانه يقع به الثلاث ولا يدين اذا قال فويت واحدة اه ولم يرأ أحد ام يطله بالنساء
 المتأخر من فوق واما الكل فسطه بالمثلثة ووجهه في مقابلة اكبر بالموجودة فكانت عن سهو قطعنا الم الواقع
 بالنساء كما سبق اليه فلم هذا الفاصل فالذي يقتضيه نظر القضية انه يقع به الثلاث ولا يدين وبذلك
 ما سرح به فاصبحان في زلة القارئ في فروع كثيرة فالتا ما مر جمعه الى انه لو ذكر حرفا مكان حرف
 وان غير المعنى لا تضد صلاته حيث كان الفصل بين الحرفين لا يأتي الا بمتشقة كالطاء مع الصاد والصاد
 مع السين والفاء مع التاء عند أكثر المشايخ وذكر أيضا مع الخطأ في الاعراب اذا كان يفهم منه
 ما يفهم من الصواب لا تصد أيضا مستدلا بأنه لو قال لرجل زيت بالحفص او قال لامرأة زيت
 بنصب التاء يحد لأن الخطأ في الاعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فاذا كان هذا في مثل الصلاة
 ومثل الحد لا يؤثر فكيف في الطلاق وقد غلب على السنة الناس ذكر أكثر وكثير ولا يفهم منها
 الا ما يفهم من أكثر وكثير فيجب أن يقع به ما يقع بالآخرى وسر حوا فاطمة بوقوع الطلاق بالالفاظ
 المحصنة وهي تلاق وتلاغ وتلاخ وتلاو وتلاك ولم يعتبر واهيه ابدال الحروف ولولا عدم الفراغ
 للامالة لكتبنا في ذلك رسالة وفي هذا القدر كفاية والله اعلم * (سئل) * في رجل حلف بالطلاق
 لا يدخل دار فلان فأدخل محمولا هل يحنث ام لا واذا قلتم لا يحنث هل يعمل اليمين به حتى اذا دخل بعده
 نفسه لا يحنث ام لا * (اجاب) * لا يحنث ولا تعمل اليمين به على الصحيح وقال السيد ابن شجاع
 يعمل وهو أرفق بالناس ذكره في فتح القدير والبحر وغيرهما فعليه لا يحنث بالدخول بنفسه بعده وقد
 أفق به بعض الناس ميلالي ما هو الا ذوق بالناس مع كونه خلاف الصحيح والله اعلم * (سئل) *
 في رجل تزوج ابنة الصغرى زوجة وشروط انه متى تزوج ابنه المذكور أو تسرى عليها فهي طالق منه ببيع
 الصغرى وتزوج عليها امرأة هل تطلق أم لا تطلق لفساد الشرط * (اجاب) * لا تطلق لفساد الشرط
 المذكور وقد نفى زان السكاح لا يطل بالشروط المفسدة وأن طلاق الصغرى لا يقع سواء كان معلنا
 أو مبحرا والله اعلم * (سئل) * في رجل غضب من زوجته الحرة المدخولة فقال لها أريدني وأما
 أطلقك فتأملت له أبرأ الله فقال روي طالق هل يمنع عليه مراجعتها في عدتها أم لا وله مراجعتها
 ولو قال لها ذلك مرتين نوى التأكيد أو التأسيس أو لا ولا * (اجاب) * لا يمنع عليه مراجعتها
 في عدتها بذلك اذا اراد المدك كور مستقل بنفسه لم يعلق الطلاق عليه لان قوله وأنا أطلقك وعدي به
 وقوله روي طالق انشاء طلاق وسواء قال ذلك مرة أو مرتين لعدم استكمال العدد الموجب للبينونة
 في الحرة مع بية التأخير حيث لم يقع قسلا حتى فافهم والله اعلم * (سئل) * في رجل حصل له
 غضب من إحدى زوجتيه المدخولة فقال لها روي طالق مثل اختي شادا يلزمه * (اجاب) * هو
 طلاق بائن حيث نواه قوله المراجعة بعقد جديد والله اعلم * (سئل) * في رجل قال لامرأته
 في سال العصب روي طالق بالسكون هل يقع عليها طلاق واحدة بائنة بدون البينة نحو اذهبي
 طالق أم رجعية * (اجاب) * يقع واحدة رجعية وان نوى الاكثر أو الابانة أو لم ينو شيئا لانه مخرج
 ادالكية ما تم عمل الطلاق ولا يكون الطلاق مذكورا أيضا كما سرح به فاضيجان في الكليات واما
 الصريح مذكورا ولو اقتصر على لفظ روي عني اذهبي لكان من الكليات فتعمل فيه البينة كما هو
 من صريحه في كلام أئمتنا والله اعلم * (سئل) * في رجل طلق زوجته ثلاثا وتزوجت بعد
 انقضاء عدتها منه بصغير لا يعلق بقول ايه له بهم معلوم لدى شهود ودخل بها وطلقتها ابو الصغرى

مطلب حلف بالطلاق
لا يدخل دار فلان الخ

مطلب روي ابنة الصغرى
وشروطه متى تزوج عليها
الخ

مطلب اذا قالت له أبرأ الله
فقال لها روي طالق
لا تمنع عليه مراجعتها

مطلب اذا قال روي طالق
مثل اختي كان بائنا

مطلب اذا قال روي طالق
بالسكون كان رجعية

بعرض للصغير وتزوجها المطلق لها ثلاثا فورا ودخل بها ووطئها فقبل له انهما لم تحل فطلقها وتزوجها
 اخوه البالغ فورا وخطبها ولم يطأها وطلقها انما الحكم في ذلك كله الجواب مع بيان الوجه في ذلك
 * (اجاب) * نكاح الصبي صحيح بعقد أبيه له بمحضرة من ينعقد النكاح بمحضرة ثم وطلاقا ييه
 لا يقع سواء كان بمال أو غيره قال في جامع الفتاوى وفي شرح النافع للمصنف اذا جامعها المراهق
 قبل البلوغ فلا بد أن يطلقها بعد البلوغ لان الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع وقد صرحوا بأن المراد
 بالمراهق الذي يجامع مثله وتحتلك آلتة وبستهى الجماع وقد رد شمس الأئمة بعشر سنين وحيث
 تقر ذلك فالمرأة زوجة للصبي باقية على عصمته وعقد المحلل له غير صحيح ووطؤه لها وطء شبهة
 لوجود العقد وان كان فاسدا فيجب مهر المثل والعدة ويثبت النسب عند أبي خنيفة ان وارت للمدة
 المنصوص عاها في الكتب ولدا وهي ستة أشهر وانما لم نقل يثبت نسبه من الزوج لانه صبي والصبي
 الذي لا يعلق لا يثبت نسبه لعدم تصور الولد منه وقد أجمعت علماء فقهنا على انه لو جاءت امرأة الصبي بولد
 لا يثبت نسبه منه واذا علمت ان عقد المحلل له غير صحيح علمت ان طلاقه وعدم طلاقه سواء اذهى أجنبية
 عنه ولا يستبرأ من زوجته والحال هذه وكذلك عقد أخيه وقع باطلا وخلوته بها بغير وطء لا توجب مهرها
 ولا عدة لان الخلوة انما توجبها في النكاح الصحيح وقد علمت انه باطل وطلاقه لغوا لا طلاق من
 أجنبية هذا بناء على انه لم يجز قضاء قاض يرى وقوع طلاق الاب على ولده بعوض ولا قضاء قاض
 بعد وقوع طلاق الاب بعدم لزوم عدة من الصغير فان يرى العلماء مجال في الحكم المركب من
 مذهبين الصاد من حاكم أو حاكمين فلا نشير اليه حتى نطلع عليه والله أعلم * (سئل) * في رجل
 طلق زوجته طلاقا واحدة رجعية فاذت عليه لدى الحاكم الشرعي بمؤخر صدقها فقبل له طلاقها
 بواحدة فقال بالجسمين هل يصدق انه قالها كاذبا ويدين ام لا * (اجاب) * نعم يدين وقد صرحوا
 بأنه لو أقر كاذبا لا يقع ديانته الا ما كان وقوعه نقلا في البحر وغيره والله اعلم * (سئل) * في عاى
 تشاجر مع زوجته فقال له ابنه منها طلاقها فقال ان كان لك فيه اصالح تكون طالقة ناويا تعليمها هل تطلق
 أم لا * (اجاب) * لا تطلق والله أعلم * (سئل) * في رجل تشاجر مع ابى زوجته فطلقها
 ثلاثا وانشأ متصلا بحيث انه سمع وأسمع الحاضرين فهل اذا قالوا لم نسمع وأسمع هو نفسه يصح
 انشاؤه والقول قوله في ذلك ام لا * (اجاب) * هذه المسئلة وقع فيها اختلاف وكلام واسع لهم
 والذي ترجح عندي ان القول قوله لانه ظاهر الرواية وعلوا المقابلة بفساد الزمان وفيه نظر اذا الفساد
 كما يكون من جانب الزوج يكون من جانبها أيضا فبطل الاستدلال به ووجب اتباع ظاهر
 الرواية الذي هو قبول قول الزوج والله اعلم * (سئل) * في رجل قال لزوجته انت طالق الان شا
 الله تعالى بوصل الهمة هل يقع عليه الطلاق أم لا * (اجاب) * لا يقع عليه الطلاق اذا لواقصر
 على الاوان لا يقع لان هذا استثناء والايقاع اذا الحقة الاستثناء لا يبقى ايقاعا وكذا لو قال ثلاثا ان
 او قال ثلاثا ان لم يكن لان هذا كله شرط والايقاع اذا الحقة شرط لم يبق ايقاعا كذا صرح به علماءنا
 ومنهم صاحب التاترخانية فيها نقل عن الحاوى والواقعات للناطقي ونص في البحر انه قول أبي يوسف
 قال وعليه الفتوى اه * (سئل) * في رجل ولده حاكم قسم قرية فالتخذ كمالا ثم غضب منه لامر
 فقال على الطلاق ثلاثا ما نطلع تحت يدي كمالا ثم عزل الحاكم المولى على القسم ثم ولده بعد مدة قسم
 القرية ثانيا ونصب الحاكم الكيال بنفسه على الكيلة من جانبه فهل يحث الخائف المذكور بالكيل معه
 ام لا * (اجاب) * لا يحث الخائف ان نوى بكونه تحت يده تحت قدرته أو سلطانه أو ملكه
 أو جوره اذا والحالة هذه ليس تحت يده بل هو تحت يد الحاكم الذي نصبه فلا يحث لانتفاء شرط
 الخش وان نوى بكونه تحت يدي كونه كمالا فلما لم يملكه تكلم يحث كما هو ظاهر وان لم يكن لهنية يحث
 لانصراف الكلام الى المتعارف عند الاطلاق والله أعلم * (سئل) * وهو بيت المقدس عن

مطلب طلق زوجته ثلاثا
 وتزوجت بصغير بعقد أبيه
 وطلقها ابو الصغير بعوض
 الخ

مطلب طلق زوجته رجعية
 فقبل له طانها فقال بالجسمين
 يصدق الخ
 مطلب قال له ابنه طلاقها
 فقال ان كان لك الخ

مطلب طاقها ثلاثا وادعى
 الانشاء متصلا

مطلب قال لزوجته انت
 طالق الان شا الله بوصل
 الهمة أو الاوان لا يقع

مطلب ولده الحاكم قسم
 قرية فالتخذ كمالا خلف
 بالطلاق انه لا يتخذ كمالا
 ثم نصبه الحاكم كمالا الخ

الظاهر وفيه تخفيف على نفسه فلا يصدق اه وفي تلخيص الجامع الكبير لمحمد بن عباد بن مالك
داد الشهير بالخلاطى من باب الايلاء ولو قال ان قربت واحدة منكافوا واحدة منكافا طالق كان موليا
منهما تطلق بالبركتاهما وبالحنث احدهما لان النكرة في الشرط اتم وفي الجزاء تخص كهى في النفي
والاثبات ولو قال فهى طالق طلقنا بقر بانهم لانها كناية عن الدخلة تحت الشرط فعمت بعمومه اه
وفي مسئلتنا لفظ فهى طالق لا لفظ فواحدة منكنت طالق فهى كناية عن الدخلة تحت الشرط الذى
هو رواج واحدة فعمت بعمومه بخلاف قوله فواحدة منكنت طالق فان واحدة فيه نكرة وقعت
في الجزاء فتخص ولا يستفاد من افظ واحدة وصف التوحيد فقد نصوا على انه لو كان تحته اربع
نسوة وله عبيد فاقبال ان طلقت واحدة منهم فبعد من عبيدى حر أو طلقت اثنتين فبعد ان حران
أو طلقت ثلاثة فثلاثة عبيد أحرار أو طلقت اربعا فأربعة عبيد أحرار فطلقهن معا أو مفترقا أى مرتبا
في الكل أو البعض عتق عشرة من عبيده واحد بطلاق الاولى واثنان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق
الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة فلو اشترط وصف التوحيد في لفظ الواحدة لم يقع
العتق على الواحد في صورة طلاقهن معا لانه حينئذ لم يطلق واحدة حال كونها منفردة بل طلقها
في جملة نساؤه الاربع فذهاب الزوجتين معا لا يمنع وقوع الطلاق على كل واحدة كذلك وكلام تلخيص
الجامع صريح في ذلك هذا ما ظهر لى والله اعلم

(باب الايلاء) *

مطلب انت محترمة على
نخس سنين ايلاء

مطلب اذا وطئها في مدة
الايلاء يلزمه كفارة يمين
مطلب قال لزوجتيه كونا
محترمتين على من هذا الخ

مطلب علق طلاق زوجته
على وطئها قبل عشرة أشهر

مطلب دعا امرأته الى
الخروج معه فابت فقال ان
لم تخرجي معي فانت حرام الخ

مطلب غضب من امرأته
فقال لها انت محترمة من الخ

مطلب قال لامرأته تكوئي
على مثل اخواني الخ

(سئل) * في رجل قال لزوجته أنت محترمة على نخس سنين وقد مضت من غير جاع
فما الحكم (اجاب) * هذا ايلاء بقرينة ضرب المدة وقد بان بتبضي اربعة اشهر من وقت
اليمين وبانقضاء عدتها منه تحلل للازواج والله أعلم (سئل) * في رجل قال لامرأته انت
محترمة على اربعة اشهر ثم وطئها في الاربعة اشهر فماذا يلزمه (اجاب) * يلزمه كفارة يمين والله
اعلم (سئل) * عن رجل قال لزوجتيه كونا محترمتين على من هذا الوقت الى عويشرة
السنة الا تية بعد هذه الا تية وكان في شهر ردى القعدة فماذا يلزمه بوطئها (اجاب) * هذا
ايلاء منهما يلزمه بوطئ كل واحدة منهما قبل مضى اربعة اشهر كفارة مستقلة لتعدد
الايلاء كما ذكره في البحر واذا مضت اربعة اشهر من وقت الحلف بلا جاع وقعت طلاقه بائنة على كل
واحدة وببضي اربعة اشهر تقع اخرى ان كانت في العدة كفي الظهيرة أو بعد التزويج بها كإناص
عليه في الكتزوه كذا الى ان تقع الثلاث على كل واحدة منهما فليدرك امره بالوطئ قبل وقوع ذلك
والله أعلم (سئل) * في رجل علق طلاق زوجته الحرة المدخول بها على صفة هي انه اذا وطئها
قبل عشرة أشهر غضى فهى طالق فما الحكم (اجاب) * هذا ايلاء فان وطئها قبل اربعة اشهر
طلقت طلاقه رجعية يملك مراجعتها في عدتها الحنث قبل مضى مدة الايلاء وان لم يطأ حتى مضت
اربعة أشهر بانتهى لبقاء الايلاء لعدم الحنث بالوطئ قبلها وبالحنث بالوطئ قبل مضى الاربعة أشهر
انتهت يمينه بالطلاق الرجعي وبطل الايلاء فافهم والله أعلم (سئل) * في رجل دعا امرأته
الى الخروج من القرية معه فابت فقال لها ان لم تخرجي معي فانت حرام من الحول الى مثله ناويا مجرد
الحرمة لا الطلاق فلم تخرج معه (اجاب) * هو يمين ان حنث فيها بالوطئ قبل اربعة أشهر كفر
كفارة اليمين ومضى حكمها وان لم يحنث به لزمه ما يلزم المولى من الطلاق البائن وبقيت أحكام المولى
لازمة عليه حيث يحنث بالوطئ عندنا والله أعلم (سئل) * في رجل غضب من زوجته فقال
لها انت محترمة على من الجمعة الى الجمعة ناويا الحرمة المطلقة (اجاب) * لا يلزمه طلاق ولا كفارة
يمين لعدم وطئها في المدة المخوف عليها وهي من الجمعة الى الجمعة والله أعلم (سئل) * في رجل
قال لامرأته تكوئي على مثل اخواني من اليوم الى مثل اليوم ناويا عدم قربانها السموعا وتكوئي على

بالسبع المحرمات ويريد الحرمة المجردة بماذا يلزمه * (أجاب) * أما قوله تكون في على مثل أخواني فقد ارتفع بمعنى الأسبوع حكمه ونفي الحكم في قوله وتكون في على بالسبع المحرمات نافية للحرمة فهو عيب يلزمه بقرنها كسائر البين وهي أما الطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة أو غير ذلك واحدة من هذه الثلاثة وإن لم يقدر على واحد منها صام ثلاثة أيام متوالية والله أعلم * (سئل) * في رجل تشاجر مع زوجته فقال حرمها الله على مدة أربع سنين مثل أمي وأختي ونثي فاصد الإيجاب تحريرا لها المدة فقط فماذا يلزمه من هذا القول * (أجاب) * إذا وطئها قبل مضي أربعة أشهر من وقت القول بكفر كفارة عيب فيحرر رقبة أو يطعم عشرة مساكين أو يكسوهاهم وإن عجز عن التحرير أو الطعام والكسوة صام ثلاثة أيام متتابعة وإن مضت أربعة أشهر قبل الوطء وقعت عليه طلاق بائنة فيجوز دعه عليها ونيطأها ويكفر لأن هذا الإيلاء وحكمه ما ذكرنا والله أعلم

* (باب الخلع) *

* (سئل) * في صغيرة خالها عاها على ثور غير معين الترمه فقبل زوجها ذلك هل يلزم عاها ثور وسط ولا يسقط شيء من مهرها أم لا * (أجاب) * لا ينقطع شيء من مهرها ويلزم المهر ثور وسط بالتزامه لبدل الخلع المذكور والله أعلم * (سئل) * في رجل سأل زوج شته الصغيرة المدخول بها أن يخالها على كذا دراهم عليه وهو محتلمها على البدل المضاف إلى الأب هل يصح الخلع وبطلان الأب بالبدل الذي الترمه وجعله عليه والمرأة تطالب الزوج بما لها عليه بحيث كانت يعير أختها ولا يرجع الزوج بما أخذته منه على الأب وكيف الحكم * (أجاب) * حيث أضاف الأب البدل إلى نفسه صح ولزمه ولا يسقط من مهرها شيء فقط الأب الزوج عاها عليه ولا يرجع به على الأب إذا لم يضمن له ذلك وأما يلزمه البدل الذي الترمه في عقد الخلع والله أعلم * (سئل) * في امرأة استدانت من أخيها نفقتها التي فرضها القاضي بامر القاضي ثم خالها الزوج ووقع البراءة العاتية بينهما بعد الخلع هل يسقط دين الأخ وإذا قلتم لا يسقط فهل يطالب الزوج أم الزوجة * (أجاب) * لا يسقط دين الأخ وله مطالبة أي ما شاء والله أعلم * (سئل) * في رجل قال لزوج بنته البائنة المدخول بها طلقها والذ مستون غر شافوكل من طلقها ثلاثا هل يستحق الستين على الأب أم لا ولها مطالبة الزوج بما عليه من مهرها * (أجاب) * لا يستحق ذلك ولها مطالبة به مهرها وقد وقع عليها الطلاق الثلاث مجازا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما صرح به في الكافي وغيره فراجع إن شئت والله أعلم * (سئل) * في رجل خال زوجته بعد الدخول بها وقبض بمجل صداقها على مال معلوم ولم يذكر المهر هل له أن يرجع بالمقبوض أم لا * (أجاب) * لا يرجع به على الصحيح كما نقله صاحب الجبر عن المحيط وصرح به في جامع القسولين عن فتاوى قاضي طهرو وغيرهما والله أعلم * (سئل) * في بنتية زوجها جدها أبو أيها الرجل يهر معلوم ثم دعت المصلحة إلى الخلع وأراد البدل الأب صحة الخلع على وجه يسقط المهر عن الزوج فما الحيلة في ذلك * (أجاب) * ذكر البراءة في ذلك ثلاث حيل * أحدها أن يخال عاها مع زوجها على مال قدر المهر فيجب البدل على الأجنبية للزوج ثم يحيل الزوج بما عليه من الصداق إن له ولاية قبض صداقها على ذلك الأجنبية فبئرا الزوج عن المهر ويكون في ذمة ذلك الرجل * والثانية أن يحيل بالصداق على الأب يعني أن كان وان لم يكن فعلى الحدة كما في مسند نافع الزوجه منه وينقل إلى ذمته إذا كان أملا من الزوج أو مثله * قال وذكر الحاكم حيلة أخرى أن يقر الأب يعني أو الحدة بقبضه ثم يطلقها ويبرأ الزوج في الظاهر وتغيب هذا وقد صرحوا بأن الزوج إذا خالها عاها على صداقها على أنه ضامن له صح الخلع ويضمن البدل للزوج نصف الصداق الواجب بالطلاق قبل الدخول والله أعلم * (سئل) * في رجل سأله زوجته أن يطلقها

مطلب قال حرمها الله على مدة أربع سنين مثل أمي الخ

مطلب في صغيرة خالها عاها على ثور الخ
مطلب خالها أبوها على بدل الترمه له ولا يسقط من مهرها شيء

مطلب استدانت من أخيها بامر القاضي نفقتها المروسة ثم الخ
مطلب قال لزوجها طلقها ولك كذا فوكل من الخ

مطلب لو خالها بعد الدخول وقبضها المجل لا يرجع عليها
مطلب الحيلة لسقوط المهر عن الزوج فيما إذا دعت الخ

مطلب فطلقتها على رضاع
ولدها الذي هي حامل به
وعلى امساك الخ

مطلب قال لا تخرطلق
امرأتك على هذه البقرات
الاربع وعلى الخ

على ارضاع ولدها الذي هي حامل به وعلى امساك مدة سنتين معلومة فطلقتها على ذلك هل يلزمها ذلك
ويكون حكمه حكم الخلع * (اجاب) * نعم يلزمها شرعا فقد صرحوا بصفة الخلع على
امساك الولد مدة معلومة وعلى ارضاعه اذا كان رضيعا وان لم يبين المدة وترضعه حولين والطلاق
السكان على عوض بمنزلة الخلع وعن صريح بذلك صاحب الوجيز وغيره بل هو في هذه المسئلة من جملة
ما ينطلق عليه اسم الخلع فقد نص في الجوهر انه عبارة عن عقد بين الزوجين المال فيه من المرأة تملكه
له فيخلعها أو يطلقها وفيها ايضا ألفاظ الخلع خمسة ذكر من جملتها طلق نفسك على آلف ولان امساك
الولد وارضاعه مدة معينة منفعة معاوضة وهي تقوم بالعقد فصيح جعلها بدلا عن خروج البضع عن
مالكه بلفظ يقع به ذلك والله أعلم * (مسئل) * في رجل قال لا تخرطلق امرأتك على هذه
البقرات الاربع وعلى عشرين قرشا على تفعل حل يصح ذلك ويلزمه دفع البقرات الاربع والعشرين
من القروش أم لا يصح * (اجاب) * نعم يصح ذلك ويلزمه دفع ما التزمه كما صرح به صاحب
النهاية في باب العتق على جعل وغيره والله أعلم

* (باب الظهار) *

مطلب لو قال لامرأة انت
على محترمة فهو ظهار

* (مسئل) * في رجل غضب من زوجته فقال أنت على محترمة مثل اختي سنتين فما الحكم
* (اجاب) * هو ابراء على قول أبي يوسف وعلى قول محمد فظاهر وصحح أنه قول الكل فاذا عرفت
أنه ظهار فالأزيم به عليه ان كان غنيا عتق رقبة فان لم يجد أي بقدر فصيام شهرين متتابعين ليس
فيهما رمضان ولا الايام المنهية الخمسة المعروفة فان لم يقدر أطعم ستين فقيرا غداء وعشاء مشبع ولا يحل
اها الخروج ولا لا يوجبها الخراجها من بيت زوجها البقاء على عصمتها فان جامعها في اثناء الصوم
استأنفه واستغفر ربه فقط وهي زوجته من كل وجه وان ترتبت الاحكام المذكورة عليه فافهم
والله أعلم * (مسئل) * في رجل قال لزوجته انت مثل اختي في هذه الليلة ناويا الحرمة المجردة
فما الحكم * (اجاب) * موجب هذا على ما صحح أنه قول الكل انه ظهار موقت فيرتفع بغيره
الليلة ولا يلزمه شيء بالعود بعدها كما نص عليه في البحر وغيره والله أعلم * (مسئل) * في رجل
نشا جرم زوجته فقال اها روجي طالق محترمة مثل اختي ناويا مجرد الحرمة المطلقة هل له أن ينكحها
أم لا * (اجاب) * بقوله طالق وقع الطلاق الرجعي لانه صريح وبقوله محترمة الخ ناويا الحرمة
المجردة يكون ظهارا فتلزمه كفارة الظهار لقوله مثل اختي الذي هو تشبيه من كونه محترمة عليه
على التأييد وهي اخته والله أعلم * (مسئل) * في رجل قال لزوجته وقد خرجت من بيته ان لم
نعودي وتبقي فيه تكوني مثل اختي فلم تعد ما الحكم * (اجاب) * ان نوى براءا او ظهارة او طلاقا
فكما نوى وان لم تكن له نية لغا كلامه ولا شيء عليه وذلك ما خوذ مما ذكرنا في الظهار في مسئلة أنت
على مثل امي ولا فرق بين التعليق والتجيز فان الظهار بما يجوز تعلقه والله أعلم * (مسئل) * في
رجل غضب من أبي زوجته فقال هي مثل اختي فاذا يلزمه * (اجاب) * ان لم تكن له نية فيه
فهو باطل لا يلزمه به شيء والله أعلم * (مسئل) * في رجل قال لزوجته وهي بحضرة امه تكوني
مثل هذه ما تشئني وهذا هذه السنة هل يقع عليه بذلك طلاق أم لا * (اجاب) * لا يقع
عليه طلاق ويصير به مظاهرا ان دخلت في السنة وهذه الذي نواه ويلزمه كفارة الظهار وهي عتق
رقبة ان قدر عليها وان لم يقدر فعليه صوم شهرين متتابعين فان لم يستطع فعليه أن يطعم ستين فقيرا
والله أعلم * (مسئل) * في رجل تخاصم مع زوجته وقال انت مثل امي انت مثل اختي ناويا
الحرمة ماذا يلزمه * (اجاب) * في المسئلة خلاف وصحح كونه ظهارا فيلزم فيه تحرير رقبة
ان قدر وان لم يقدر صام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان ولا ايام منهيمة فان لم يقدر أطعم ستين
فقيرا والله أعلم

مطلب لو قال لها انت مثل
اختي هذه الليلة فهو ظهار

مطلب قال لهاروجي طالق
محترمة مثل اختي

مطلب خرجت من بيته
فقال لها ان لم تعودي الخ

مطلب اذا قال هي مثل اختي
لا يلزمه شيء

مطلب قال لزوجته بحضرة
امه تكوني مثل هذه الخ

مطلب قال لزوجته انت
مثل امي انت الخ

• (باب العنين) •

• (سئل) • في بكر أذعت على زوجها بعد الدخول سهالة غير لم يصل اليها فطلقها على مال
 فزوجها ابوها بعد عشرة أيام لغيره هل يصح تزويجه لها قبل انقضاء عدتها أم لا • (أجاب) •
 لا يصح قبل انقضاء عدتها لوجود الخلوة العحصية كما صرح به على أوقاف طيبة وأنه أعلم
 • (سئل) • في بكر صغيرة دخل بها زوجها ثم إن زوجها أخذها إلى قريبته ما ومنعها عن زوجها
 وابتغى فاذعت أن زوجها عنه هل يشرى بينهما بمجرد دعواها أم لا • (أجاب) • لا يشرى بينهما وبين
 زوجها بمجرد دعواها أنه عيب وعلى تقدير ثبوت عنه بإقراره أو يقول النساء أنهم يكرهون من وقت
 المرافعة سنة كاملة ولا تحب منها أيام مرضه ولا من ضها ولا أيام غيبته عنه ولو شجها وهو يومئذ
 فان وطئ والابانت منه بالفريقين ان ظلت والله أعلم • (سئل) • في عتي اجل سنة واذعت
 زوجها البكر البالغة أنه أزال بكارتها في أثناء السنة بأصبعه لا بآلته وهو يدعي أنه أزالها لآلته
 فعرضت عليه الخي بأنه ما زالها بأصبعه وأما أزالها لآلته فتشكل عن المي هل يفرق بينهما وبينه بكتوله
 عن المي بعد انتهاء السنة أم لا • (أجاب) • نعم يفرق بينهما ما يكتوله عن المي والحال هذه
 اذ هو مما يختلف عليه ويقضى فيه بالكول لأنه إذا أقرب لم يرم به فيختلف فان دوساقت والاقتضى عليه كما هو
 أظهر من أن يشكر والله أعلم • (سئل) • في رجل أسلم ونقته تسمانية بالعة أبوها يريد أن يفرق
 بينها وبين زوجها المسلم كراهة في الاسلام هل له ذلك أم لا وإذا أذعت أنه لم يصل اليها وأجله استأجر
 قرينه إلى دخول الجرن يصح تأجيله أم لا • (أجاب) • بقاء الكتابة في نكاح الكتابي إذا سلم مقرر
 في الكتب متونا وشروحا وقناوي ولا يصح التأجيل إلا من الحاكم الشرعي ولا عسرة تأجيل غيره
 قال في الحامية وتأجيل العنين لا يسكنون إلا عند قاضي مصر أو مدينة فلا يعتبر تأجيل المرأة
 ولا تأجيل غيرها اهـ والمصرح به في زوجة العنين إذا أجلها الحاكم سنة وظلت التبريق بأن
 أما بإبانة الروح وأما بفرق القاضى إذا أبى الروح ولا تثبت الفرقة بمجرد اختيارها كما هو مصرح
 به في كتب الحنفية قاطبة والله أعلم • (سئل) • في زوجة العنين المؤجل لها سنة إذا هربت
 أو أخذها والدوها وجلسها عنه هل تحسب تلك الأيام أم لا • (أجاب) • لا تحسب والله أعلم

• (باب العدة) •

• (سئل) • في امرأة شابة امتد طهرها هل تعد بالشهور أم لا بد من الحيض وليس قول ابن
 النخعة في شرح الوهبانية يتيسع شهوره تقضى عدة التي • غدا طهرها غدا فيمجرر بمجرر
 • (أجاب) • هو مخالف لجميع الروايات فلا يقضى به نعم لو قضى مالكي به نفذ ولا داعي إلى الافتاء
 بقول نعمتقد أنه خطأ يحتمل الصواب مع إمكان الترافع إلى مالكي يحكمهم به ونصت علما وبذلك
 قال في نكاح الخلاصة قبل ملئني ما مذهب الشافعي في كذا وجب عليه أن يقول قال أبو حنيفة
 كذا ذكره في المهر فمع محالته الروايات وغرابته يؤهم نظمته أنه المذهب الذي عنه لا يذهب والواجب
 طرد العرايب وحفظ المذهب عنها وإذا لم ذكر ذلك على سبيل الارشاد ودفع الضرر عنها يقال
 لو قضى بذلك مالكي نفذ وقد نظمت نظما سالما من التقديرات

لمستدة طهرا بتسعة أشهر • وقاعدة أن مالكي يقر

ومن بعده لا وجه للقض هكذا • يقال بلانقض عليه ينظر والله أعلم

• (سئل) • فيما إذا قضى مالكي المذهب في ممتدة الطهر بانقضاء العدة بتسعة أشهر ينضم لا
 • (أجاب) • لا شك أنه إذا قضى مالكي المذهب في ممتدة الطهر بانقضاء العدة
 بتسعة أشهر نفذ ولا يجوز نقضه لأنه لم يخالف الكتاب ولا السنة المشهورة ولا الإجماع وأنه أعلم

مطلب اختلى بها ثم طلقها
 لا يصح العدة عليها قبل
 انقضاء عدتها
 مطلب لا يفرق بينهما بمجرد
 دعواها له عيب

مطلب اجل العنين سنة
 فاذعت أنه أزال بكارتها الخ

مطلب لو سلم الزرع لا يفرق
 بينهم ما ولا يصح التأجيل إلا
 من الحاكم

مطلب إذا هربت زوجة
 العنين المؤجل سنة لا تحسب
 تلك الأيام

مطلب في عدة ممتدة الطهر

مطلب لو قضى مالكي
 بانقضاء عدة ممتدة الطهر
 بتسعة أشهر نفذ

مطلب ليس المعتدة الوفاة
أن تنقل الى بلد اخرى
مطلب ليس للطلقة ان
تخرج من بيت طلق فيه

(سئل) في امرأة توفي عنها زوجها بالذوبار لملة هل لها أن تخرج من بيتها وتنقل الى
القدس قبل انقضاء عدتها أم لا؟ *(اجاب)* ليس لها ذلك والله أعلم *(سئل)* في الحرة
المطابقة هل تخرج من بيت طلق وهي به أم لا وتجبر على العود اليه اذا هي خرجت قبل انقضاء عدتها
وتجب نفقة عليها وكذا كسوتها؟ *(اجاب)* لا تخرج منه ويحرم عليها ذلك لقوله تعالى
لا تخرجوهن من بيوتهن الا بهن الاية قال ابن عباس الفاحشة الزنا فتخرج لا قامة الحدة عليها وبه قال
الاكثرون وقال ابن عمر هي خروجها قبل انقضاء عدتها وتجبر على العود اليه اذا خرجت قبل انقضاءها
ولو باذن الزوج لان الحرمة لا تنقطع باذنه حتى الله تعالى فلا تخرج لا يسلا ولا ينهار حتى الى حين
دار فيها منازل لغيره بخلاف ما اذا كانت له وصرة حوا بأنه اذا كان المنزل مستأجرا وكان
الزوج غائبا وهي قادرة على دفع الاجرة ليس لها أن تخرج منه بل تمكث وتدفع الاجرة وترجع
بها عليه اذا كان باذن الحاكم ولا يحل لاهلها اخراجها ولو أمرها أبوها بذلك عليهم ان تعصيهما
وقد حشا على ملازمة النساء لبيوتهم مطلقا واكثر منه غير مطلقات فانه يحل لهن الخروج باذن
الازواج بخلاف المطلقات اذا اذن فيما فيه معصية الله تعالى ويجب عليه نفقة المعتدة ويدخل
في سمائها الكسوة اذا طالت بأن كانت حاملا أو ممتدة الطهر والله أعلم *(سئل)* في المتوفى
عنها زوجها اذا كانت تسكن معه في بيت يستحق الميث فيه السكنى بسبب شرط الواقف فأخرجها
المستحقة هل لها السكنى فيه رغم اعليم أم لا ولهم اخراجها؟ *(اجاب)* نعم لهم اخراجها
والله أعلم *(سئل)* في رجل غائب أقر بأنه طلق زوجته من مدة تزيد على سبعة أشهر
ثلاثا وأرسل بذلك كتابا اليها هل يصدق في اسقاط نفقتها أم لا ولها النفقة حتى تنتفي عدتها من
تاريخ علمها وعليه وفاء مهرها المشروط بحلوله بطلاقها أم لا؟ *(اجاب)* ان كذبه فله النفقة
والكسوة قال في البحر بعد كلام قدمه ان العدة تعتبر من وقت الطلاق في اقراره يعني الزوج
بالبطلاق من زمان مضى الا ان المتأخرين اختاروا وجوب العدة من وقت الاقرار حتى لا يحصل له
التزوج بأختها وأربع سوا اذا زجره سيث كم طلاقها لكن لا نفقة لها ولا كسوة ان صدقته في الاسناد
لان قواها مقبول على نفسها ثم قال بعد كلام كثير والحاصل انها ان كذبه في الاسناد أو قالت
لا أدري فمن وقت الاقرار وان صدقته في حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت الاقرار
اه والحاصل انه لا يقبل مجرد قوله في ابطال حقها اجماعا في النفقة والكسوة منها وعليه وفاء مهرها
المشروط بحلوله بطلاقها اجماعا والله أعلم *(سئل)* في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضية
معدة عدتها صالحة على دراهم مسماة هل يصح الصلح أم لا؟ *(اجاب)* لا يصح الصلح قال
في البحر واذا صالح الرجل امرأته على نفقة ما دامت في العدة على دراهم مسماة لا يزيد عليها حتى
تنتفي العدة ينظر ان كانت عدتها بالحيض فلا يجوز الصلح للجهالة وهذه عدتها بالحيض فلا يصح الصلح
للجهالة بالمدة ويجب عليه النفقة ما دامت تحيض والله أعلم

(باب ثبوت النسب)

مطلب هل يثبت الشرف
لابن الهاشمية

(سئل) في ابن الهاشمية هل هو هاشمي أم لا واذا قلتم لاهل يثبت له شرف ما أم لا واذا قلتم
نعم هل يتسلسل في أولاده أم لا؟ *(اجاب)* لا شبهة في أن له شرفا ما وكذا اولاده اما اصل النسب
فخصوص بالآباء والنسائل بهذا قد نهج المنهج الواضح واتبع الوجه اللاني اذ بدأ في نسبة اليه صلى
الله عليه وسلم يثبت الشرف والسيادة فاذا ثبت هذا القدر لابن الهاشمية ثبت لا ولادته وأولاده
أولاده الى آخر الدهر لوجود نسبة ما من النسب ولنا في ذلك رسالة تسمية بالفور والنعم في مسئلة
الشرف من الامم فن أراد زيادة في ذلك فليرجع اليها والله أعلم *(سئل)* في علي بن عبد الله

لغلب في علي بن عبد الله
الحل له ولأولاده شرف
وسجل العمامة المحصرا

الجواد ابن الامام الشهيد جعفر الطيار وابن سيدتنا زيب بنت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى
عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حل له ولأولاده وذريته وعترته شرف مثل شرف الحسينية
والحسينية وحل العمامة المحصرا على رؤسهم ام لا * (اجاب) * يطلق عليهم انهم اشراف
بلا شبهة اذ اسم الشريف يطلق على كل من كان من اهل البيت سواء كان حنبلياً أو حنبلياً أو علوياً
أو جعفرياً أو عقيليماً أو عاسيماً كما كان كذلك في الصدر الاول وان قصر الحلفاء الصاطميون اسم
الشريف على ذرية الحسن والحسين فقط لكن لهم شرف الال الذين تفرع عنهم الصدوق لا شرف
التسعة اليه صلى الله عليه وسلم فان العلماء وجههم الله تعالى ذكروا ان من خصائصه صلى الله عليه
وسلم ان ينسب اليه أولاد بناته ولم يذكروا مثل ذلك في أولاد بناته فالحصوصية للطبقة العليا
فقط فأولاد فاطمة الاربعة الحسن والحسين وأتم كلنوم وزينب ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم
وأولاد الحسن والحسين ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم وأولاد زينب وأتم
كلنوم الي ايهم عمر وعبد الله لا الي الائمة ولا الي أيهم صلى الله عليه وسلم لانهم أولاد بنت بنته لا أولاد
بنته يجري الامر فيهم على قاعدة الشرع الشريف في ان الولد ينسب اياه في السب لأمته وانما يخرج
أولاد فاطمة وحدها للخصوصية التي ورد الحديث بها وهي مقصورة على ذرية الحسن والحسين لكن
مطلق الشرف الذي لا دل يخلهم وأما الشرف الاخص وهو شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم
فلا فاهم والله اعلم وأما العمامة المحصرا او العلامة المحصرا فليس لها اصل في الشرع الشريف
ولا في السنة ولا كاتا في الرمن القديم ولكن لبها بدعة مباينة لا يمنع منها ولا يؤمر بها انفسى ماني
الباب انه اذا حدث التمييز في الجاهل ان يختص بها المتسبون اليه صلى الله عليه وسلم وهم ذرية
الحسن والحسين وأن يعمم في كل اهل البيت كل جاز شرعا والله اعلم * (يسئل) * في رجل مات
عن اخته لام معروفه عند الناس طلعت الاخته ماض بالارث فرسا ورذا فاذا عى جماعة انهم أبناء عم
عصبة له وليس لها سوى السدس هل يعطون بميرد دعواهم أم لا وهل اذا شهد جماعة بأنهم أبناء عم
يكتفي ذلك في شهادتهم أم لا بدم ذكر الجلة * (اجاب) * لا يعطون بدعواهم واذا شهد
الشهود ولم يذكروا الجلة الذي يجتمعون فيه مع الميت لا تصح شهادتهم لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون
ذكره صرح به في جامع الفصولي والله اعلم * (يسئل) * في رجل تزوج ام ولد من زيد بعد أن
استبرأها فدخل بها الروح ثم بعد مضي أشهر من وطئها طهر بها حمل وكل من السيد والروح
ينقي كونه منه ما الحكم الشرعي فيما اذا وضعت لاقل من ستة أشهر من وطئ الروح أو لا كثر منها
منه وعلى تقدير أنها كانت حاملا عند التزويج وكان السيد لم يعلم به حين ذلك أعليه جناح في ذلك
أم لا * (اجاب) * امانني المولى صحيح مطلقا اذ المصريح به في كتب علماء فاطمة صحة نقي
ولدت ام الولد من المولى وسواء ولدت لسته أشهر أو أقل أو اكثر من وقت السكاج وأمانني الروح فلا
يصح اذا امت به لسته أشهر أو اكثر واذا كان لاقل يصح فيه ومع صحة فيه لا يشت نسبهم من
المولى مع هبه ولا جناح على السيد في ذلك والله اعلم * (يسئل) * من ولد المرحوم الشيخ محي
الدين نظاما *

مطلب لا بد في الشهادة
للدعي الارث من ذكر الجدة

مطلب زوجه أم ولده فحاشا
بولد في المولى له صحيح مطلقا
ونقي الروح فيه تفصيل

مطلب في اثبات كل من سما
ينادي الآخر انا ابن عم
ابن خالي

يا من سما بعلوم * اصحى بها كاهلال
ما ثاب كل ينادي * انا ابن عم ابن خالي

(اجاب)

هذا أخو ابوي * مزقج بالجلال
اختاه هذا وهذا * كذا القافهم مقاتل
فان كل ينادي * انا ابن عم ابن خالي

• (وسئل منه نعمًا أيضًا) •

بأبيها الحب الذي * نثر الجواهر أودعا
أدبا وفتها والحديث مؤصلا ومنقرا
من ذاب زواج أمه * رجلا واخته معا
من نسب قد ابتنا * بالحق شرعا أشرعا

• (أجاب) •

امانت بآب وذى * لاثين فادعيامعا
وهم الكل منهما * بنت من الغير امعا

• (باب الحضنة) •

• (سئل) • في صغير يتيم له أم متزوجة بأجنبي واخت لاب كذلك فهل تحضنه أم اخته

• (أجاب) • حيث لم يكن للصغير عصبه محرم ولا ذورحم من غير العصبات كالأخ من أم وعم من أم وخال ولم يكن له غير الأم المذكورة والاخت المذكورة وقد قام بكل منهما مانع من استحقاق الحضنة فابشأه عند أمه أولى من ابقائه عند اخته لكمال شفقة الأم كما أفتى به شيخ الإسلام شهاب

الدين الحلبي رحمه الله تعالى والله أعلم • (سئل) • في امرأة اختلت من زوجها بارضاع ولده الذي هي حامل به وحضنته إذا ولدته سنة هل يجوز أم لا وهل إذا طلبت على ذلك اجرة بعد السنة والاب معسر وله اخت لا يسه ترضعه وتربيه مجانا وأبت أمه ذلك الابلا اجرة ينزع منها ويدفع للاخت أم لا • (أجاب) • يجوز الخلع على ذلك ويلزمها الوفاء به وإذا أبت أمه أمساكه وارضاعه الابلا اجرة واخته تقبله مجانا يدفع إليها صرح به في الخيرية والبزاية والخلاصة والظهيرية وكثير من الكتب والله أعلم • (سئل) • في الأم تحضن الصغيرة إلى متى وهل يلزمها كفيل يكفلها خشية

أن تغيبهم أو تسافر أم لا • (أجاب) • الأم أولى بها حتى تحيض كما هو ظاهر الرواية وعليه المتون وفي رواية محمد حتى تنسئ وعليه الفتوى لفساد الزمان ولا يلزمها كفيل يكفلها فيما ذكر والله أعلم • (سئل) • في الأم الحضنة المبتوتة المنقضية عدتها إذا طلبت اجرة لحضنتها ولولدها الصغار هل تجب إلى ذلك وأيضا إذا احتاجوا إلى خادم يلزمه ويلزم يسكنها أيضا أم لا • (أجاب) • نعم تجب إلى ذلك كله أذهو واجب على الأب ككسوتهم ونفقة طعامهم كما صرح به سراج الدين في فتاواه ولزوم سكن الحضنة على الظاهر صرح به غير واحد والله أعلم • (سئل) • في بكر بالغة عاتلة لها رأي يريد عهها أن ينعمها وهي تأبى ولا تريد إلا الانضمام إلى أمها الصالحة العازبة هل يتقدر على أن ينعمها إليه جبر أم لا • (أجاب) • لا يتقدر عهها على ذلك ولا ينعمها عن المكث

عند أمها والله أعلم • (سئل) • في مراقة نصرانية تنازع في ضمها أخوتها المسلمون وأخوتها النصرانيون كل يريد ضمها لنفسه فعند من تكون • (أجاب) • تكون عند من اختارت الكون عنده إذا مراقة حكمها حكم البالغة في ذلك والله أعلم • (سئل) • في صغيرة لها أم وبمعة أم أم وأخت شقيقة ساقطات الحق من الحضنة لكونهن متزوجات بأجانب ولها أخ لاب هل له أن يحضنها أم لا • (أجاب) • نعم ساقطات الحضنة بالتزوج بالأجانب كالميتات كما في البحر وغيره

حق الحضنة للأخ والحالة هذه وفي التارخانية بعد أن رمز العبط وإذا اجتمعت النساء ولهن أزواج أجانب يضعه القاضي حيث يشاء والله أعلم • (سئل) • في صغيرة لها عم عصبه وأم تزوجت بالأجنبي وخال فن يلى انكاحها وحضنتها • (أجاب) • الأم هو الذي يلى الانكاح وأما

مطلب في يتيم ليس له سوى أمه واخته وكل منهما متزوجة بأجنبي

مطلب خالعت على ارضاع ولدها الحامل به وحضنته سنة

مطلب لا يلزم الام بالكفيل في مدة الحضنة خشية أن تغيب

مطلب في الام المنقضية العدة إذا طلبت اجرة الحضنة

مطلب في بكر بالغة لها رأي يريد عهها إليه

مطلب ساقطة الحضنة بالتزويج بالأجنبي كالميتة

مطلب في صغيرة لها أم أم وأخت شقيقة ساقطات الحق من الحضنة لكونهن متزوجات بأجانب ولها أخ لاب هل له أن يحضنها أم لا

مطلب في صغيرة لها عم عصبه وأم تزوجت بالأجنبي وخال فن يلى انكاحها وحضنتها

الحفانة حيث لم يوجد من يتقدم على المثل الجدة والاخت والحالة والعمة ونحوها فلم أخذها
والله اعلم * (سئل) * في اب معسر له من مبانة صغيرة سنه ازيد من سنتين آبت أمها ان تربها
وتحتمها الابيرة وقالت جدتها آية انا اربى ولد ولدى القسير بلاجر هل تسقط حفانة الام
وتكون الجدة أولى بها ام لا * (اجاب) * نعم تكون أولى بها في الصحيح كما صرح به في البحر
وغيره والله اعلم * (سئل) * في غلام صبيح بالغ هل لا يسهه اليه ومنعه من السفر واذا وقع
منه شيء له أن يؤذبه * (اجاب) * نعم له منه ومنعه من السفر وتأذيه اذا وقع منه شيء قال في البحر
نقل عن الظهيرية والعلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس للاب أن يضمه الى نفسه الا
اذا كان غير مأمون على نفسه فلا يسهه أن يضمه الى نفسه وليس عليه نفقته الا أن يتبرع وفيه نقلا عن
الولوية اذا كان يحشى عليه شيء فالاب أولى من الام وفيه نقلا عن الاسيحاوي ان للاب أن يؤذبه
ولده المانع اذا وقع منه شيء وفي التاترينية والامرء اذا كان صبيحا ان أراد أن يخرج الى طلب العلم
فلا يسهه أن يجمعه وفي كراهية الحانية وكان محمد بن الحسن صبيحا فكان ابو حنيفة رحمه الله تعالى يحمله
في درمه خلف ظهره أو خلف سارية مخافة خياطة العين مع كمال نقواه اه وفيه نقلا عن العتابة
الصبي اذا بلغ مبلغ الرجال اذا لم يكن صبيحا حكمه حكم الرجال فان كان صبيحا فهو في حكم النساء وهو
عورة الى قدمه وفي الملتقط يعني لا يحل للرجال المطر اليه يعني عن شبهة قاما المطر لا عن شبهة فلا
بأس به ولهدا لا يؤمر بالغاب وفي حكم الصلاة كالرجال وفي الملتقط الناصري قاما السلام والمطر لا
عن شبهة فلا بأس به وفي استحسان كفاية الشعبي حكى ان واحدا من العباد رؤى في المنام فقبل له
ما فعل الله بك قال كل ذنب استغفرت منه غفر لي الا ذنبا استحييت ان استغفر الله تعالى فعذبت
بذلك الذنب فقبل له ما هو قال نظرت الى غلام بشهوة قال القاضي سمعت الامام يقول ان مع كل
امرأة شيطانين ومع العلام ثمانية عشر شيطانا اه وفي البحر في كتاب الحج نقلا عن النوازل ان
كان الابن امرء صبيح الوجه للاب أن يجمعه عن الخروج حتى يلتصق اه والماصل ان طاعة الوالد من
واجبة بالنس وهو حكم ظاهر في الشرع الشريف والآيات والاحاديث في ذلك أكثر من أن
تخصر والله اعلم * (سئل) * في غلام عاقل الا انه غير مأمون على نفسه فمن يضمه اليه
* (اجاب) * قال في الظهيرية والعلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس للاب أن يضمه
الى نفسه الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه فكان له أن يضمه الى نفسه اه وقال في منهاج الحنفية
للعقيلي وان لم يكن للصبي اب وانقضت الحضانة فمن سواه من العصابة أولى الاقرب فالاقرب اه
فهذا مفيد لكونه لا يستقل بنفسه الا اذا كان مأمونا عليه ولتقديم الاقرب فالاقرب من العصابة
ولاشك في اشتراط كون العصابة غير فاعق يحشى عليه المعصية لديه والضباع عنده والله اعلم
* (سئل) * في الصبي اذا انتقض مدة حضانه هل لعلمه عصيته أن يأخذ من أمه أم لا
* (اجاب) * نعم يضمه الم قال في المهاج لجلال الدين ابى حنص عمر بن محمد بن عمر الانصاري
العقيلي من الحنفية ان لم يكن للصبي اب وانقضت الحضانة فمن سواه من العصابة أولى الاقرب
فالاقرب والله اعلم * (سئل) * في المبانة المنقضية عدتها اذا طلبت اجرة الحضانة لانهما
الصغير من الاب هل تجاب الى ذلك واذا وجد الاب من غير محارمه من يحضنه مجابا يكون
أولى من الام أم لا * (اجاب) * نعم تجاب الى ذلك ويفرض لها اجرة المثل ولا يدفع لمن لاحق
لها في الحضانة ولو تبرعت في حالة ما من الحالات كالأجنبية كما صرح به في البحر وغيره والله اعلم
* (سئل) * في بكر بالغة عاقلة مستقلة رأيها الهام وأب يريد أن يضمها مع ضرورة أمها
ويفرق بينهما ويراهما هل له ذلك أم لا * (اجاب) * حيث كان لها رأي وعقل ودخلت
في السن ليس لا يسهه أن يكرها على أن تسكن معه لاسيما مع ضرورة أمها ولها أن تبرل حيث أحببت

مطلب في اب معسر له ابنة
صغيرة تبرعت ام ايها الخ

مطلب للاب ضم العلام
الصبي اليه اذا كان غير
مأمون على نفسه

مطلب الصبي اذا كان غير
مأمون عليه للاب ان يضمه
اليه وان لم الخ

مطلب اذا لم يكن للصبي اب
فمن سواه من العصابة ان
يضمه اليه

مطلب اذا انتقضت عدتها
وطلبت اجرة الحضانة تجاب
لذلك

مطلب اذا بلغت أمه ليس له
ان يجبرها على السكنى معه

حيث لا يتخوف عليها صرح بذلك في الظهيرة والله اعلم * (سئل) * في يتيمة ادعى زوج عمها ان اباها قبل موته تزوجها الابن الصغير وقبل النكاح له لتزعمها العمة من اتمها دل على تقدير ثبوت ذلك باليمين العادلة تسقط حضانة الام لا * (اجاب) * لا تسقط حضانة الام مادامت الصغيرة لا تصلح للرجال صرح به في البحر والمخنفلا عن الفتية والله اعلم * (سئل) * في الغلام اذا استغنى عن امه تصارياً كل ويشرب ويلبس ويستغني وحده هل لاته عليه حضانة أم لا وبصير ابوه أحق بضمه اليد لتأديه ليتخاى باآداب الرجال واخلاقهم * (اجاب) * نعم اذا كان بهذه الصفة انتهت عنه حضانة امه وصار ابوه أحق بضمه وقد اطبقت على هذا المتون والشروح والفتاوى والله أعلم * (سئل) * في صغيرة سنه اريد على ثلاث سنين ولها زوج وام متزوجة باجنبي لا غير ذلك من العصبات وغيرها وزوجها يخشى عليها من الام وزوجها أن يغيبها فيضيع حقها لكونهم ما غريبين ويخشى أيضا من هماً أن يأكل مهرها بالباطل هل للقاضي أن يضعها حيث شاء أي من على نفسها وما لها وما امر الزوج بالانفاق عليها من مهرها حتى تطيق الرجال فيأمر عدلا بقبض بقية مهرها من الزوج ودفعه لها اذا بلغت وآس رشدها أم لا * (اجاب) * نعم للقاضي ذلك فقد صرحوا في باب الحضانة بأنه حيث لم يكن للصغيرة عصبه ولا من له حق حضانة يضعها القاضي حيث شاء وساقطات الحضانة كالأجنبيات وقد نقل ذلك في مجمع الفتاوى عن المحيط فكيف لا يكون له ذلك مع الخشية المذكورة هذا لا يخاف فيه احد والله اعلم * (سئل) * في يتيمة لا مال لها تريد عتقها حضانتها مجانا وامتياز يد أن تفرض اجرة حضانتها هل لها ذلك أم لا * (اجاب) * حيث ايت الام أن تحضنها الا بالاجرة تدفع الى العمة ولا يصح للام أن تفرض لها عليها شيئا ترجع به عليها بعد بلوغها باجاء العلماء والله اعلم * (سئل) * في صغيرة لها ام متزوجة باجنبي ولها خالة ام واب هل تدفع للاب أم لخالة الام * (اجاب) * تدفع لخالة الام لان النساء أقدر على الحضانة من الرجال فقد دفع لخالة الام الى انقضاء مدة الحضانة والله أعلم * (سئل) * في رجل معسر له ابن رضيع من مباتته وبنت سنه است سنين وامه تريد حضانتها مجانا وامتيازها تأبى ذلك الابا جرح هل يدفعان للجدّة أم لا * (اجاب) * الم صرح به في الزبالي وغيره ان الاجنية اذا تبرعت بارضاعه والام تطلب الاجرة ولا ترضعه الا به افا لا جنية أولى واما الحضانة فالصحيح أن يقال للام اما ان تمسكي الولد بغير اجر واما ان تدفعه للجدّة أو لمن لها حق ما في الحضانة كما في الخيانة والبرازية والخلاصة والظهيرية وكثير من الكتب والله اعلم * (سئل) * في رجل له اخ قاصر يريد أن يضعه اليه اذ قضاء عرضة وجدته تريد أن تضعه اليها وسنه منها بالبلوغ ويخشى عليه عندها فمن الاولى منهم ما يضعه اليه * (اجاب) * حيث عقل واستغنى برأيه انتهت حضانة جدته ولم يبق لها عليه حضانة وان خشي عليه لاختيه ضمه الى نفسه كما يستفاد من كلامهم والله أعلم * (سئل) * في رجل مات عن زوجة وبنت منها وعن اخوة يريدون انتزاعها من اتمها هل لهم ذلك أم الام أحق بحضانتها مادامت عازبه واذا طابت لحضانتها اجرا هل تجب الى ذلك أم لا * (اجاب) * ليس لاحد انتزاعها من اتمها وابطال حضانتها والام أحق به من كل أحد مادامت عازبه وفي السراجية ان الام تستحق اجرة على الحضانة اذا لم تكن منكوجة ولا معتدة لايه وهو باطلا فله يعم أي في مال المحضون أو مال الاب ان كان لا مال له وان لم يكن له مال ولا أب وجب عليها حضانتها ديانة والله أعلم * (سئل) * في يتيمة رضيع سنه دون سنة وآخر سنه دون خمس سنين وآخر سنه دون سبع سنين فرض القاضي حضانتهم لهم سبع قطع مصرية كل يوم وهو غني فاحش هل يصح ذلك أم لا * (اجاب) * أما الغني الفاحش في مال الايتام فلا قائل به أصلا من العلماء الكرام ويسترد منها الزائد بلا كلام واما استحقاقها الاجرة ففيه خلاف قيل لا تستحق فقد

مطلب لا تسقط حضانة الام مادامت الصغيرة لا تصلح للرجال

مطلب اذا صار الغلام يأكل ويلبس وحده فلا باحق به من الام

مطلب الصغيرة اذا كان لها زوج وام متزوجة باجنبي للقاضي أن يضعها حيث شاء حتى تطيق الوطء

مطلب يتيمة لا مال لها تبرعت عتقها بحضانتها فهي أولى من اتمها باجر

مطلب تزوجت ام الصغيرة باجنبي فخالتا أولى به من ابيها

مطلب له ابن وبنت من مباتته وتبرعت للجدّة الخ

مطلب اذا استغنى القاصر برأيه فأخوه أولى به من جدته

مطلب لا تنزع البنت من اتمها مادامت عازبه

مطلب حاصله ان القاضي لو فرض اجرة الحضانة في مال الايتام لا تمهم وكانت زائدة تسترد الزيادة منها وأن المبتوتة أو المتوفى عنها زوجها لا تستحق اجرة الحضانة

سئل قاضي الدمام عن الردين خان عن المستونة هل لها احره الحضانة بعد نظام الولد قال لا وموضوعه
 اذا كل هناك والوجه فيه انها حق لها والنقص لا يستحق احره على استيفاء حقه فكيف
 تستحق مع عدم الاب نعم ايها اذا كانت محتاجة أن تأكل من مال أولادها بالمعروف لا على وجه أنه
 احره حضانتها وقبل تستحق على الاب ولا اب حنا والحضانة واجبة عليها لتقدمتها عليها ولا تستحق
 الاحره على اداء الواجب علم او حداثته بهذه المسئلة والناس عندنا الجون وقد كتبت على حاشية
 سمح بجواهر الفتاوى على قوله فيها سئل قاضي القضاة الخ ما يعلم منه ان المتوفى عنها زوجها الا احره
 لمحاضتها من باب اولى لكن اذا كانت محتاجة ولولا مال لها ان تأكل منه بالمعروف وهي كثيرة
 الوقوع فلتحفظ والله اعلم * (سئل) * في رضيع يتيم لا مال له وله اح لاب معسر وامه ذات لن
 حل اذا طلقت من القاضي أن يرض لها احره لا رصاعه وحضاته عليه يجيبها أم لا وتجبر على
 ارضاعه وحضاته مجانا * (اجاب) * لا يجيبها القاضي الى ذلك بل لو كان للرضيع اب معسر
 تحضاته على ارضاعه كما صرح به في الآخر بقلا عن الحاشية فكيف الاح والحضانة بهذا الحكم
 أولوبه والله اعلم * (سئل) * من البتة أم الام اذا كان لها حق الحضانة وطلت من الاب
 احره حل لها ذلك أم لا * (اجاب) * نعم له ذلك والله اعلم * (سئل) * في صغير يتيم بلغ
 من السن سمع سنوات وامه متروكة بأحدى طلب ابن عمه المراهق ضمه اليه حل يجاب الى ذلك
 أم لا * (اجاب) * ان ادعى المراهق المدكور اللوع دفع اليه قال في المباح للعقبلى وان لم يكن
 للعقبلى اب وانقضت الحضانة من سواء من العدة أولى الاقرب فالأقرب غير ان الاخي لا تدفع الا الى
 محرم ومثله في الخلاصة والتاريخية وغيرهما واعاقد بادعوى البسوخ لان الصغير لا حق له
 في الحضانة لانه من باب الولاية كما في شرح الجمع لابن مالك وليس هو من أهل الولايات كما صرح به
 في الاشياء والبطائر والله اعلم * (سئل) * في محضونة لها أم وأم اب واب موسر هل يفرض
 لأم الام احره الحضانة ولو طلعت أم الاب مجانا أم لا * (اجاب) * أم الام أحق في باب الحضانة
 من أم الاب كما صرح حوايه قاطبة واما أولوبتها به وان طلعت أم الاب مجانا فانه هو من كلام الحاشية
 والخلاصة والظهيرية والمرازية وكثير من كتب المذهب المعتدة انه مع يسار الاب أم الام أولى مهاتها
 لتفنيدهم الدفع الى العمة مجانا بكون الاب معسرا فمهم منه عدم الدفع اليها اذا كان موسرا
 وقد ذكر في البحر العمة ليست بغيره بل المراد بها كل من كان له حق الحضانة في الجملة وقد تقرر ان
 مفهوم التصانيف حجة بعمل به فعلم بما نقلناه أولوبه أم الام على أم الاب حيث لم تطلب زيادة على احره
 المثل والله اعلم * (سئل) * في مستونة طلعت احره الحضانة ولدها مع بقاء عتقها هل تستحق احره
 للحضانة مادامت في عتة الاب أم لا * (اجاب) * لا تستحق احره بسبب حضنة ولدها مادامت
 في العدة والله اعلم * (سئل) * في بكر بلغت مبلغ الساء واختارت أن تكون عند اخيها
 لا تهادون عما تهل لها ذلك وان ابنت العمت حيث لم يكن فاسقا يحضن عليها عده * (اجاب) *
 لها ذلك في التاريخية عن الدخيرة في البكر اذا بلغت للاولياء ضمها وان لم يحض عليها الساء اذا
 كانت حديثة السن فكيف وقد انضم الى ذلك اخيها رها له والله اعلم * (سئل) * في صغير
 له ماجدة أم أم عاجرة عن حضنتهما وأم اب قادرة عليها هل يدفعان لام الاب القدرة لا لام الام
 العاجرة ولا لالحالات ما وان كن قادرات * (اجاب) * من شروط الحضانة القدرة على الحضانة
 فان شرطها ان تكون حرة بالغة عاقله امينة قادرة وأم الاب مقدمة على الخالات والله اعلم

مطلب اذا كان لليتيم اح
 معسر تحرا الام على ارضاعه
 وحضاته مجانا

مطلب ان طلبت ام الام احره
 الحضانة تنجأ بذلك
 مطلب للراج المراهق ان ادعى
 اللوع أن يسم الله عنده
 انقضاء مدة الحضانة أو
 سقوطها

مطلب ام الام باحره أولى
 في الحضانة من ام الاب
 المتبرعة عند يسار الاب

مطلب المستونة لا تستحق احره
 الحضانة مادامت في العدة
 مطلب الكر السالعة اذا
 اختارت احاهادون عما تهل
 لها ذلك

مطلب ام الاب القادرة على
 الحضانة أولى من ام الام
 العاجرة عنها

(باب العدة)

(سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بلا نفقة ولا مسقى شرعى ففرض لها القاضي

مطلب اذا فرض القاضى
النفقة على الغائب وامرها
بالاستدانة قال قول لها
في الاستدانة ما لم يت
الزوج

مطلب لا تسقط النفقة
المفروضة بالطلاق
مطلب المبتوتة اذا خرجت
من الاعتماد تسقط نفقتها

مطلب على الزوج أن يسكن
امراة في دار ليس فيها احد
من اهله

مطلب لو فرض القاضى
النفقة على الزوج لامرأته
مع غيبته لا ينفذ حيث تيسر
احضاره

مطلب شرط صحة فرض
القاضى النفقة على الغائب
ان تكون غيبته مدة السفر

مطلب على الزوج السكنى
والنفقة وايضا المعجل حيث
كانت الزوجة مشتهية

على الغائب برسم نفقة او كسوتها عن كل يوم قدر اسمى وأذن لها القاضى في الاستدانة لذلك اترجع
بيد له على الزوج وقد استندت ذلك وانفقت به نية الرجوع المذكور على الزوج المزبور فهل ان قال
الزوج أو وكيله انهم لم تستدن وقالت هي استدنت يكون القول قولها في الاستدانة والانفاق
* (اجاب) * حيث فرض القاضى لها النفقة فلها الرجوع بها عليه لما مضى من المدة المذكورة
سواء استدنت أو لم تستدن لانها واجبة لها عليه مع قدرتها بخلاف نفقة الاقارب لكن اذا قدر
سقوطها امثلا بالموت وادعت الاستدانة والمطالبة بعد الموت لا يقبل مجرد قولها وتحتاج الى بينة
فان مجرد الامر بالاستدانة لا يكفي لعدم السقوط بل لابد من الاستدانة حقيقة وقد غلط بعضهم
في هذه المسألة وزعم ان مجرد الامر يكفي لعدم السقوط وانما قلت بالموت لان الطلاق باقسامه
فيه خلاف قال في البحر والذى يتعين المصير اليه على كل مفت وقاض اعطاء عدم السقوط لما في ضده
من الاضرار بالنساء ووجه تكليفها البينة فيما قدرناه انها تدعى امر اعارض وهو الاستدانة والزوج
ينكره وهذا ظاهر ومصرح به والله أعلم * (سئل) * في مبتوتة خرجت من البيت الذى
وجب عليها الاعتماد فيه وعصت في ذلك أمر زوجها حتى صارت ناشزة هل تجب لها نفقة أم لا
* (اجاب) * نفقة العدة كنفقة النكاح تسقط بالنشوز وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق والله
اعلم * (سئل) * في الزوج هل عليه أن يسكنها دار مفردة ليس فيها احد من اهله وتكون بين قوم
صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها ويعينون الزوج عن ظلمها ان ارادده وليس له أن يشرك
معها غيرهما أم لا وهل يكفيها بيت واحد من دار ذات بيوت من غير مرافق * (اجاب) * نعم على
الزوج اسكانها في دار مفردة ليس فيها احد من اهله وعليه ايضا أن يسكنها بين قوم صالحين يعينونها
على مصالح دينها ودنياها ويعينون الزوج عن ظلمها اذا اراد ظلمها وليس له أن يشرك معها غيرهما
ولا يكتفى بيت واحد من دار ذات بيوت الا أن يكون بجميع مرافقه من مطبخ وبيت خلاء وما
لا بد لها منه في السكن كما صرح به كاه علماءنا والله اعلم * (سئل) * فيما لو فرض القاضى
على الزوج الحاضر ببلدته الغائب عن مجلس الحكم لزوجته وأولاده الصغار نفقة بغير حضرة الزوج
مع تيسرها بلا مشقة هل يجوز أم لا * (اجاب) * لا يجوز ذلك والحال هذه فقد صرح في البحر
في أول باب النفقة انه يشترط لوجوب الفرض على القاضى وجوازه منه شرطان احدهما طلب
المرأة والثاني حضرة الزوج وانما عمل بقول زفر في الغائب لا يحتاج الناس اليه وذلك في الغيبة مدة
السفر وحيث كان حاضر في البلد متيسر الحضاره للقاضى لا يجوز الفرض في غيبته ولا يلزم كما هو
صريح كلامهم والله أعلم * (سئل) * في رجل رمل تزوج غزيرة ولم توجد النقلة بعد وهو يتعهد
بارسال النفقة من الرملة الى غزيرة فرضت عليه دراهم لى قاضى غزيرة وهو في الرملة من غير مرافقه
واحضاره مع امكان ذلك كون المسافة بينهما دون مدة السفر هل يصح هذا الفرض أم لا يصح
* (اجاب) * فرض النفقة من القاضى قضاء كما صرحوا به وقد جوزوه لزوجة الغائب على
قول زفر لحاجة الناس رفقا لهم وقد صرح في البحر ناقلا عن الصيرفية ان شرط صحة ايجاب النفقة
في غيبة الزوج ان تكون المسافة مدة السفر قال وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونها يسهل
احضاره ومرافقته اه فقد انتفت العلة التي لاجلها خالفنا ظاهر الرواية وعلمنا بقول زفر وهي
الحاجة والاضطرار الى القضاء على الغائب فلا يصح القضاء في غيبة الزوج مع سهولة احضاره
ومرافقته والله أعلم * (سئل) * في رجل تزوج صغيرة يتيمة مشتهية من امها ودخل بها قبل
أن يوفيهما المعجل والا أن تركها عند أمها وامتنع من الانفاق عليها هل لها مطالبته بالنفقة
والكسوة والسكنى والمهر المعجل حيث كان معترفا به أم لا * (اجاب) * على الزوج رزقها

وكسوتها واسكانها حيث سكن وايضا ما بذنته من مجمل صداقها واذا استنع من ذلك يجبر بسبق عليها ويجبر ليوفيهما ما اعترف به من مجمل صداقها والله اعلم * (سئل) * في رجل غاب وترك زوجته بلا نفقة هل اذا رفعت امرها الى القاضي يفرض لها النفقة الواجبة عليه شرعا وبأمرها بالاستدانة لترجع عليه أم لا * (اجاب) * نعم يفرض لها النفقة رفقا بما حيث كان عالما بالنكاح أو برهت عليه أن لم يكن عالما به قال في ملتقى الابحر وهو المختار وفي كثير من الكتب وبه يفتي صرح به في المهر وعمل القضاء عليه اليوم للحاجة فيقضي به واستحسنه أكثر المشايخ حيث لم يكن حضوره متيسرا والله اعلم * (سئل) * في المرأة اذا سلت نفسها قبل استكمال ما شرط تعجيله لها من المهر هل لها بعد ذلك منع نفهاعته وهل يجبر على أن تسكن مع ضرتها في محل واحد أم لا * (اجاب) * لها منع نفسها حتى تستكمل ذلك عند الامام وان كانت سلت نفسها به صرحت المتون فأطية ولا تجبر على السكنى مع ضرتها في بيت بل ولا في دار حيث لم يتوفر حقها لمافيها من الاضرار والله اعلم * (سئل) * في رجل فرض على نفسه زوجته نفقة ومضى زمان هل تلزمه النفقة التي وقع عليها الرضى كما تلزمه بالقضاء ولا تستطع بغير الزمان ولا بعبية الروح * (اجاب) * نعم النفقة تصريحا على الزوج بالرضى كما نصرد ينال عليه بالقضاء ولا تستطع بغير الزمان والعبية والله اعلم * (سئل) * في امرأتين تزوجها أن يعيب عنها وتشتكى من عدم النفقة وتريد أن تأخذ منه كفيلا بالنفقة هل يجيبها القاضي الى ذلك أم لا * (اجاب) * نعم يجيبها القاضي في اخذ الكفيل الى شهر وهو قول ابي يوسف استحسانا منه وعليه الفتوى كما في الولو الجلية والظهير وغيرهما والله اعلم * (سئل) * في امرأة تحققت السفر من زوجها فطلبت منه كفيلا بالنفقة ففكه له والده فيها وفيما يترب لها عليه شرعا فاسافر الزوج فرفعت امرها الى القاضي ففرض لها ما يكفيلها وابنتها مقدارا معلوما لكل يوم وأذن لها في الاستدانة والرجوع على زوجها أو على والده الكفيل فهل هذه الكفالة صحيحة فله أن يطالب اياها ما شاء بنية فتمت ما ام لا فلا تطالب بها الا زوجها * (اجاب) * نقل في البحر عن الذخيرة جواز اخذ الكفيل في مسئلة مريد السفر سواء كانت النفقة مفروضة أو لا فراجع ان شئت ولا شك انه مبني على قول ابي يوسف وعليه الفتوى كما صرح به في الولو الجلية فعليه لها مطالبة اياها ما شاء بنية فتمت ما ام لا * (سئل) * في النفقة المستدانة بأمر القاضي بعد موت الزوجة هل للدائن مطالبة الزوج أو مطالبة ورثتها ليؤدوا من تركته أو هو مخير * (اجاب) * هو مخير لما صرح به صاحب البحران فائدة أمرها بالاستدانة دون امر الزوج بها أن يصير له المطالبة على شخصين الزوج والمرأة فان طالب الزوج فلا كلام انه وفي دينه لزمه في ماله وان اتسع التركة فاخذ منها ترجع الورثة على الزوج بحصصهم منها والله اعلم * (سئل) * في صغيرة ممتزجة لرجل دفعها ابوها لرجل وأمره أن ينفق عليها ويربها الى أن تدخل زوجها وله ثلاثون قرشاً من مهرها وكفل الزوج ذلك فدفع منها عشرين ثم ماتت بعد ثلاث سنين وبطلت العشرة السابقة هل له ذلك حيث كانت قيمة النفقة التي اتفقتا في هذه المدة تبلغ الثلاثين وروعا يزيد أم لا * (اجاب) * نعم له ذلك فيطالب اياها ما شاء ويحسب من المهر والله اعلم * (سئل) * في قيمة لامل لها الهام وخال وأبناء عم موسرون فعلى من تجب نفقتها * (اجاب) * تجب على اتمها لا على خالها ولا على أبناء عمها اما الخال فلما صرحوا به من تأخير أب الام عن الام فكيف يابسه الذي بدى به وقد خص في المهاج الخنق مشاركة الام بالعصبة المحرم يخرج غير العصبة كالحال ونفهم مشاركته للام في غاية البعد والله اعلم * (سئل) * فيما لو أمر أبو الصغيرة اتمها التي هي منكوحة الغير بالاتفاق على الصغيرة من مالها وترجع عليه ففعلت ثم مات هل ترجع في تركته أم لا * (اجاب) * نعم ترجع في تركته كما أوفعت ذلك في حاشيتي على البحر الرائق والله اعلم * (سئل) * في رجل صالح مطلقته

مطلب رفعت أمرها الى القاضي ليفرض النفقة لها على زوجها العائب

مطلب لها منع نفسها ولو سلت نفسها قبل استكمال مجمل مهرها

مطلب النفقة المترتبة عليها لا تستطع بغير الزمان كالمقضى بها

مطلب اذا طلقت كفلا عند غيبة زوجها يجيبها القاضي لذلك

مطلب اذا طلقت من الزوج كفلا بالنفقة عند ارادته السفر فكفل والده وصحت

مطلب اذا استدانته بأمر القاضي ثم ماتت لصاحب الدين أن يطالب ورثتها أو الزوج

مطلب زوجها ابوها من رجل وأمر الاب آثر أن ينفق عليها الى أن الخ

مطلب نفقة البتية على اتمها دون خالها الخ

مطلب اذا اتفقت ام الصغيرة عليها بأمر ابيها الى الرجوع عليه

مطلب الصلح على نفقة العدة
غير جائز

مطلب اذا انفق الاب من
مهر صغيرته حال كونه معسرا
لا يرجع عليه

مطلب نفقة الكبيرة على ايها
دون امها
مطلب نفقة اليتيم على امه
دون ابنه

مطلب المطلقة اذا خرجت
من البيت المعد لسكناها حال
النكاح تسقط نفقتها

مطلب أسلمت زوجة النصراني
فطلقها يلزمه مؤخر صداقتها
ونفقة الصغير وهي الحق
بخصاته

مطلب مات عن أولاد صغار
لا مال لهم وعن بنات بالغات
يدين الفقر نفقة الصغار
على عمتهم

مطلب حلف عليها ان ذهبت
الى دار والدها لا تعود الا بعد
سنة اهل النفقة ان رضى
باقامتها في دار والدها

عن نفقة عدها بالحيض بسبعة قروش فهل يصح ذلك أم لا واذا قلتم بعدم الحجة هل يلزمه رد الزائد
على نفقة مثلها تلك المدة أم لا * (اجاب) * لا يصح هذا الصلح كما جزم به في البحر نقلا عن الذخيرة
وجزم به في التاترخانية نقلا عن التستوي الكبير وجزم به في الولوالجية وكثير من الكتب
وعن بعض مشايخ بلخ جوازها كما نص عليه في الخلاصة وعلى ما هو الراجح اذا دفع بناء على انه لازم له
يرجع فيما زاد على نفقة مثلها كما ان الوطأت عدها ولم يكفها المصالح عليه تطالب بكفاتها كما هو ظاهر
والله أعلم * (سئل) * في رجل قبض بعض مهر بنته الصغيرة وأنفقه عليها وعلى نفسه معسرا
ومات هل ما بقي موروث على فرائض الله تعالى ولا يرجع عليه بشئ مما أنفق أم لا * (اجاب) *
نعم ما بقي بذمته موروث على فرائض الله تعالى ولا شيء على الاب مما قبضه وأنفقه حال كونه معسرا
اذله ذلك حال اعساره نص عليه كثير من علماءنا والله أعلم * (سئل) * في كبيرة فقيرة لها اب
وام هل تجب اهل النفقة عليهم الاثلاث أم تجب على الاب * (اجاب) * تجب على الاب وحده
على الظاهر والله أعلم * (سئل) * في یتيم لا مال له وله ابن عم فقير وام هل تجب نفقته على ابن
العم وحده أم على الام وحدها أم على ما ام لا ولا * (اجاب) * تجب نفقته على امه لا على ابن عمه
لانه ليس بمعمر وان كان وارثا وشرط النفقة على القريب ان يكون محرم او الله أعلم * (سئل) *
في رجل طلق زوجته فخرجت بلا مسوغ شرعي من البيت الذي كان اعده لسكناها حال بقاء النكاح
فسكنت في دار أخرى نعتا منها هل تكون ناشرة بذلك فتسقط نفقة عدها أم لا * (اجاب) * نعم تكون
ناشرة فتسقط نفقتها ولو متعصيا به بالعدم موجبها وهو الاحتباس في البحر نقلا عن الذخيرة المعتمدة
اذا خرجت من بيت العدة تسقط نفقتها مادامت على النشور وفي الزيلعي شرط وجوب النفقة
ان تكون محبوسة في بيته قاله جوابا عن حديث فاطمة بنت قيس المبانة ولم يختلف احد من أئمتنا
في سقوط نفقة المعتمدة بالخروج من بيت وجب عليها أن تعتد فيه بغير وجه شرعي والله أعلم
* (سئل) * في امرأة أسلمت ولها زوج نصراني أبي أن يسلم فطلقها ولها منه فطيم هل يلزم الزوج
مؤخر صداقتها ونفقة عدها ونفقة الطفل وهي الطعام والشراب وكسوة الثياب وهي أحق بمحضاته
مادامت أئمة والله أعلم * (سئل) * في رجل مات عن اربعة أولاد ذكور وانثى كلهم قاصرون
وعن ثلاث بنات بالغات وایس للقاصرين مال ينفق عليهم والاخوات الثلاث البالغات يتدعون
الفقر ولهم عمة شقيقة موسرة هل تجب نفقة الايام القاصرين على العمة الموسرة أم لا * (اجاب)
نعم تجب نفقتهم على عمتهم الموسرة والقول قول الاخوات انهن معسرات بأيمانهن وعلى مدعي اليسار
عليهن البينة وقد صرح علماءنا بأن المعسر كليت والمسئلة صرح به في البحر والذخيرة والولوالجية
وكثير من الكتب قال في الذخيرة وهذه النفقة لا تجب الا على الموسرين فلا تجب على الفقراء
لا قليل ولا كثير لان هذه النفقة تجب بطريق الصلة والصلات تجب على الاغنياء دون الفقراء والله أعلم
* (سئل) * في رجل تشاجر مع زوجته فأرادت الذهاب الى دار والدها خلف بالطلاق
ان ذهبت الى دار والدها لا تعود الى داره الا بعد ختام السنة وذهبت الى دار والدها بغير اذن
زوجها ثم ان زوجها أذن لو الدها أن تبقى عنده الى ختام السنة المحلوف عليها هل يلزم زوجها نفقتها
مدة اقامتها عند والدها أم لا * (اجاب) * نعم يلزم زوجها نفقتها الرضا باقامتها عند والدها فقد
صرح في فتح القدير أن النشور المستط للنفقة عدم موافقة الزوج سواء كان بعد خروجها أو امتناعها
عن ان تنجي الى منزله وهما موافقة الزوج على اقامتها عند والدها خشية الحث موجودة فلا وجه
لسقوط نفقتها والله أعلم * (سئل) * في رجل غاب عن زوجته هل يجب على ابيه نفقتها أم لا

مطلب لا تجب الفقة على
الان اذا غاب الروح
مطلب اذا غاب الروح والام
فقيرة فالفقرة على الم
مطلب اذا كان كل من الام
والم معسرا فالفقرة على الام

مطلب اذا امر القاضى الام
المعسرة بالاستدانة لتفقد
على التيم وله عم على ترجع
بما استدانت على الم
مطلب غاب عن روجه وأولاد
قصر وعليه ديون وله املاك
فما يتحصل من املاكه الخ

مطلب فرض القاضى الفقة
للبيم وأمر رجلا أن يتفق
عليه من ماله ان لم يكن له مال
فجعل له الرجوع

مطلب للمرأة أن تطلب
روجهها بكاهن في دار غير
الدار التي تسكنها منتهيا

مطلب لها أن تطلب يكف
ومطبخ خاصين

مطلب اذا أسكنها في بيت
وتف يخصصه ليس لها طلب
غيره

مطلب المسكن الواجب على
الروح ما كان له مرافق وعلق
على حدة

مطلب ان لم ترض الروجة
بأن تأكل مع زوجها تفرض
لها الفقة وهي الطعام الخ

• (اجاب) • لا تجب كما صرح به في الاملاصة وتؤمر بالاستدانة والرجوع عليه اذا حضر
والله أعلم • (سئل) • في صغير من له مال فقيرة عاجزة وعم على • وأب غائب غيبة منقطعة هل يلزم
عهما نفقة أم لا • (اجاب) • نعم يلزم عهما نفقة ما اذيجز الابد اذا غاب الاقرب وباتوته
الام وفقرها وغنى الم وجبت عليه نفقة ما احيا لم يجبهما والله أعلم • (سئل) • في صغير
له ام وعم معسران فعلى من تجب نفقة منهما • (اجاب) • تجب على الام لا على الم لانه اصل
والنفقة على الاصل ولو كان معسرا وغير الاصل اذا كان معسرا فكيف حكم الميت والله أعلم
• (سئل) • في المرأة اذا كانت فقيرة ولها بيتان لهما عم غنى • امرها القاضي بالاستدانة
والنفقة عليهما فاستدانت هل الاستدانة تكون على من تجب عليه الفقة فتكون على الم حيث
كان غنيا وكانت فقيرة وترجع عما استدانت عليه ام لا • (اجاب) • نعم تكون على الم ان كان
غنيا وكانت فقيرة وترجع بما استدانت عليه والله أعلم • (سئل) • في رجل غاب وله زوجة
وبنت قصر وابن اخ يتيم فامرو ووجه ما يتحصل من املاكه لنفقة زوجته وبنته القصر وابن اخيه
اليتيم القاصر والغائب عليه دين وبعد مدة وجه ما يتحصل من الاملاك لبعض اصحاب الديون
فهل يدفع ما يتحصل من الاملاك المذكورة اعياله لنفقتهم ووجه معيشتهم أم لا لصحاب الديون وابن
الاح المذكور له نصف الاملاك ما الحكم • (اجاب) • المقتصر عندنا والمعارف كتب علمنا
ان الغائب اذا كان له عقار له غلة للقاضي أن يتفق على زوجته وأطفاله من غلته وليس له أن يقتضي
دينه وان كان الذي بيده مقرابه لانه انما يأمر في حق الغائب بما يكون نظرا له وحفظا للملكه وفي
الانفاق على زوجته وأطفاله من ماله حفظ ملكه وفي وقادينه قضاء عليه بقول الغير وهو لا يجوز
واما ابن اخيه اليتيم فنفقة في ماله فينتفق عليه من غلة نصف املاكه كذا في البحر وغيره والله أعلم
• (سئل) • فيما اذا فرض القاضي لليتيم قدرا من النفقة وأمر رجلا أن يتفق ذلك عليه من ماله
وان احتاج اليتيم الى نفقة ولم يكن له مال حاضر يتفق من ماله ويرجع في مال اليتيم به فعمل هل يرجع
به في ماله ام لا • (اجاب) • نعم يرجع في ماله اذا أثبت ذلك وانما احتج الى الاثبات لانه يتدعى ديناً
ومتدعى الدين يقتضي الى البينة والله أعلم • (سئل) • في رجل جمع بين امرأته في دار واحدة
وأسكن كلا في بيت له علق على حدة هل لواحدة أن تطلب الزوج بيت في دار على حدة أم ليس لها ذلك
• (اجاب) • نعم لها أن تطلبه بذلك كما صرح به صدر الاسلام في ملقطه معلل بأن المتأخرة في
الضرة اثرأ وفرو هو مشاهد وفي منعه أعنى طلب ذلك مضارة بالسوء ولا شيء في قواعدها تأباه والله أعلم
• (سئل) • في امرأة أسكنها الزوج في بيت له علق على حدة لكن الكيف والمطبخ مشترك
بينها وبين ضرتها هل لها أن تطلبه بيت له كيف ومطبخ خاص أم لا • (اجاب) • نعم لها ذلك
كما حتره في البحر أخذ من شرح المختار والله أعلم • (وسئل ايضا) • في رجل ساكن بروجه
في بيت وقف يخصصه له علق على حدة ومطبخ ومرفق مشترك هل لزوجه طلب ما يخص غيره ام لا
• (اجاب) • ليس لها طلب غيره ولا يضر في ذلك كون المرفق مشتركين غير الاجانب كما صرح
به في البحر أخذ من كلام الهداية والله أعلم • (سئل) • في المسكن الواجب على الزوج شرعا
ما هو أو حصوا الجواب • (اجاب) • المسكن الواجب عليه شرعا على الصحيح بيت له مرافق
وعلق على حدة فلا بد له من بيت خلاص ومطبخ ويشترط أن لا يكون في الدار أحد من احواله ما يؤذيها
كما صرح به في الحاشية وتكون بين جيران صالحين ويشترط أن يكون مأمونا عليها به وتتمكن فيه من
الاستمتاع بها كما صرح حوايه فاطمة والله أعلم • (سئل) • في رجل فقير وله زوجة فقيرة تطلب
منه النفقة فهل يلزمه تمهينها أم يقر والقاضي اها شيئا من الدراهم واذا قلتم بتوبنها ما التجرى

وما صفتها * (اجاب) * النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى قال في الخلاصة قال هشام سألت
محمد عن النفقة قال هي الطعام والكسوة والسكنى اه فان رضى أن تأكل معه فيها ونعمت
وان خاصته في فرض النفقة يفرض لها بالمعروف مما ياتدمون به في عاداتهم وليس في ذلك تقدير لازم
لانه مما يختلف فيه طباع الناس واحوالهم ويختلف باختلاف الاوقات واذا فرض فرض من جنس
الطعام والكسوة فان طلبت أن يتقدر ذلك بالدرهم ولم يكن الزوج صاحب مائة جاز للقاضي أن يتقدر
بها ويفرض عليه ذلك وينبغي للقاضي أن يأمرها ألا يجسن العشرة معه وبأمره أيضا يجسن العشرة
معها وذلك بأن تأكل معه وبأكل معها تكون نفقته ونفقة مساواة فان اتفرقا والافرض عليه فاذا
كانا معسرين فرض ما هو اللائق بالمعسرين والمفروض على القاضي أن ينظر بتقوى الله تعالى
في ذلك والله بما تعملون بصير فله في عبادة الله والتدبير وهو على كل شيء قدير والله اعلم
* (سئل) * في رجل خطب امرأة وصار يتفق عليها التزوجه وتحقق انه اغما يتفق عليها التزوجه
ثم امتنعت عن التزوجه وترجعت بغيره هل يرجع بما اتفق أم لا * (اجاب) * نعم يرجع قال
في الخاتمة بعد أن ذكر القولين في المسئلة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يرجع لانه اذا علم انه
لوم يتزوجها لا يتفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا للفقا وفي النفقة سئل والذى عن
بعث الى ابي الخطيب سكر اولوا وجوزا وتمرا ثم ترك الاب المعاقدة هل لهذا الخطيب أن يرجع
بأسبغ ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناصر باذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم يأذن له في
ذلك فله ذلك اه وهو مرجع لما علة في الخاتمة وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه والله اعلم
* (سئل) * في رجل معسر تزوج بكرا بائنة ولم يدفع لها مهرها المشروط تعجيله ولم يتفق عليها
ولم يكسها وقد أضر ذلك بها جدا هل يجب عليه احد الامرين الذين أمر الله تعالى بهما لقوله
تعالى فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان وهل اذا فسخ النكاح حاكم يرى الفسخ بذلك ينسخ لشدّة
الضرورة الا لا حقيقة بهما واضطرارها اليه أم لا * (اجاب) * نعم يجب على الزوج احد الامرين
الذين أنزلهما الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم بقوله عز وجل فامساك بمعروف أو تسريح
بإحسان وفي صدر الشريعة وأصحابنا ما شاهدوا الضرورة في التفريق لان دفع الحاجة الدائمة
لا يتيسر بالاستئذان والظاهر أن لا يتجدد من يقرضها وغنى الزوج في المال أمر متوهم استحسنوا
أن ينصب القاضي نايبا شافعي المذهب يفرق بينهم ما وجدوا اختار كثير من علماءنا ذلك عند شدة
الضرورة وهو مما ينشرح صدر الفقيه له لما فيه من دفع الحرج والاضرار بالنساء والله اعلم
* (سئل) * ما نفقة الزوجة الفقيرة على زوجها الفقير * (اجاب) * نفقتها ما تأتدم به
الفقراء من الطعام فان اكلت معه مما يأكل فيها والاي دفع لها طعاما من جنس طعام الفقراء فان لم
ترض وطلبت فرض الدراهم يقوم ذلك ويفرضه دراهم ما دام على حاله وان اختلف بغيره سعرها
أو رخصه يقوم بحسبه كما هو المتيقن به والله أعلم * (سئل) * في رجل قزرت عليه زوجته نفقة
وكسوة فطلقاتها طلاقا رجعا فهل بهذه الطلقة تسقط نفقتها وكسوتها التي مضى عليها شهر فأزبد أم لا
* (اجاب) * نعم تسقطان وان كانتا مقررتين كما في البرازية والذخيرة ومذكور في فاضل خان
ومقتضى كلام الخصاص وافق به صاحب البحر والقنوي بخلافه مخالف للمشهور والله أعلم
* (سئل) * في رجل طلق زوجته باناء وكان القاضي فرض لها عليه نفقة في غيبته هل يسقط عنه
المفروض بالطلاق المذكور أم لا * (اجاب) * نعم يسقط وقد سئل صاحب البحر عن شخص عليه
نفقة مقدرة لزوجته وكذا كسوة ومضت المدة ولم يدفع لها ذلك ثم انه طلقها طلاقا رجعا هل يسقطان
به أم لا اجاب نعم تسقط النفقة المذكورة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي اه وذكر في بجره نقلا

مطلب خطب امرأة وصار
ينفق عليها ثم امتنعت عن
التزوج به له الرجوع عليها

مطلب اذا كان الزوج معسرا
وحكم حاكم بفسخ النكاح
بنسخ

مطلب نفقة الفقيرة على
زوجها الفقير ما تأتدم به
الفقراء

مطلب اذا طلق امرأته طلاقا
رجعا تسقط النفقة المقررة
بعضي شهر

مطلب النفقة المفروضة
تسقط بالطلاق البائن

عن الحبتي لوطلقها الزوج في حذو الوجوه فانه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاشي
قال فقد طهر من هذا ان الرابع عندهم سقوطها بالطلاق كالوث خصوصاً وقد أفتى به الشيخان
كما في الذخيرة وفيه في الشيعين الصدر والشهد والشيخ الامام ظهير الدين المرعشياني ثم قال فظاهر
كلامهم انه لا فرق فيه بين الطلاق الرجعي والسائ لان في عبارة الخمانية والطهيرية قد عطف البائن
على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي وقدم قبله عن الذخيرة ما صورته ولوطلقها الزوج في حذو الوجوه
يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاشي كذا حكى عن القاضي الامام ابي علي التقي
وكان يقول وجدنا رواية هذه المسئلة في كتاب الطلاق وبه كان يفتي الصدر والشهد والامام ظهير الدين
المرعشياني اه وقدّم قبله عن الباقية انه جرم يسقطها بالطلاق كالوث مسؤوباً به او كذا في الجوهره
وكثير من الكتب وهذا اذا لم تكن مستدانة باذن القاضي كما هو الصحيح والله أعلم * (سئل)
في الطلاق هل هو مسقط لفرض النفقة التي قررها القاشي للزوجة أم لا * (اجاب) * نعم هو
مسقط للنفقة المقتضى بها مطلقاً ولو كان الطلاق رجعياً كما سرح به في الخلاصة والبرازية وغيرهما
من الكتب وأفتى به الشيخ زين بن نجيم وولد شيخنا امين الدين وهي فتاويه ما سرح به
في الخمانية والطهيرية وقد عطف البائن على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي والمسئلة شهيرة وقد بحث
فيها بعض المتأخرين بحثاً لا ينعض مع صريح النقل بالسقوط وقد أفتينا بما امر ارا كما أفتى الصدر
الشهد والامام ظهير الدين وتوارد النقل به واستفاض والله أعلم * (سئل) في رجل يجذب
منسفرق غائب عن وجوده بحيث انه يطرح نفسه في الاحوال ولا يعقل أصلاً ما يقال * ولا يرذ
على سائل جواباً * واذا اشتبه الجوع أكل ميتاً وتراباً ولا يعلم الذي به ما يكون * غير انه أشد حالاً
عن هو محقق الحنفون * لا مال له ولا نوال * وله زوجة اضربها هذا الحال * لانها بسببه عادمة
المعاش * وفاقة الفرائس * وله أب موسر هل تفرض نفقته ونفقة زوجته عليه أم لا * (اجاب) *
حاصل القول فيه باختصار * انه حيث ثبت العجز فيه والاعسار * بسبب ما سرح في السؤال * من
سوء المزاج وعدم الاعتدال * وجبت نفقته على ابيه الموسر * وكذلك نفقة زوجته اذا احتاج الى
خادم يقوم بأمره ويدير * كما هو المحزوف في المذهب * واليه الفقيه النديم يذهب * ففي البحر تنقل عن
الخلاصة يجبر الابن على نفقة زوجته أياه ولا يجبر الاب على نفقة زوجة أخته وفي نفقات الحلواني
قال فيه روايتان في رواية كما قلنا وفي رواية انما تجب نفقة زوجة الأب اذا كان الاب مريضاً
أو به زمانة يحتاج الى الخدمة اما اذا كان صحيحاً فلا قال في المحيط فعلى هذا لا فرق بين الاب
والابن فان الابن اذا كان بهذه المثابة يجبر الاب على نفقة خادمه اه وطاهر ما في الذخيرة ان
المذهب عدم وجوب نفقة امرأه الاب أو جاريتيه أم ولده حيث لم يكن بالاب علة وإن القول
بالوجوب مطلقاً كما هو رواية عن ابي يوسف اه ما في البحر وقد علمت به ان المذهب عند الحاجة الى
الخادم تجب نفقة الزوجة أيضاً لانه لا حياجه الى الخادم صارت من جملة نفقته فتجب عليه فقصر رأه
اذا ثبت ما سرح فيه تفرض نفقته ونفقة زوجته عليه فافهم والله أعلم * (سئل) في رجل يته
مأواه بالطعام الكثير ويمكن له زوجته تناوله ولا يجبر عليها في تناول ما يكفيها منه هل اذا ثبت ذلك يفرض
القاشي عليه لها نفقة من الدراهم أم لا وفي الكسوة ما هي وما قدرها وما اعتبارها هل هو بحاله ام
بحالها أم باعتبار حالها معا * (اجاب) * النفقة نوعان تمكين وتمليك فالتمكين متعين في صاحب
الطعام الكثير والذي له مائدة فتمكن المرأة من تناول مقدار كفايتها وليس لها ان تطالبه بفرض
النفقة كذا سرحوا فاذا ثبت ان الزوج بهذا الوصف لا يجوز فرض نفقة عليه لانها والحال هذه
متعسفة في طلب الفرض وان لم يكن بهذا الوصف فان رضيت ان تأكل معه فيها ونعمت وان خاصمت
يفرض لها بالمعروف على قدر حالها مسوة أمثالها حيث ظهر للقاضي أن يفرض بها ولا يتفق عليها

مطلب الطلاق ولورجعا
مسقط للنفقة المفروضة

مطلب نفقة المجدوب الذي
لا يعقل وكذلك نفقة زوجته
على ابيه الموسر

مطلب لا يصح فرض القاضي
النفقة على الزوج حيث كان
غنيا ولا يمنعها من تناول
ما يكفيها

وأما الكسوة فذكر في التمهيدية أن محمدًا ذكر درعين وخارين وملحفة في كل سنة أراد بهما ضيفا
وشتمويا اه والدرع والقميص يعني قميصا وخارا للصيف وقيصا وخارا للشتاء وفي المجتبى أن في ذلك
يختلف باختلاف الأماكن والعمادات فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت
ومكان اه ولا شك أنها باعتبار حالهما كالنفقة والله أعلم * (سئل) * في رجل عقد لابنه
الصغيرة عقد نكاح على صغيرة مناهست سنون ففرض القاضي على الصغير في غيبته لهذه الصغيرة
نفقة قبل الدخول بها بطلب والدها هل يصح الفرض المذكور أم لا ولا يلزم الوالد ولا الولد
* (أجاب) * لا يصح الفرض من وجوه منها أنه لا نفقة لصغيرة لا تطبق الجماع ومنها أنه لا يجب
على الأب نفقة زوجته ابنة خصوصاً غير المحتاج إلى خادم يتخدمه ومنها أنه غائب وهو حكم والحكم
لا يصح عليه فلا يلزم الوالد ولا الولد والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في امرأة أرسلت إلى
زوجها وهو في موضع تعيشه أن يرسل لها النفقة المقررة لها عليها والحال أنه كان دعاها للانتقال إلى
موضع الذي بينه وبين موضعها دون مسافة القصير فأبت هل لها ذلك أم لا لسقوطها بالامتناع من
أن تسكن من حيث سكن * (أجاب) * ليس لها ذلك حيث وفاء المجل على ما هو المذهب خصوصاً
فيما دون مدة السفر لأنها مبطلة في ذلك فشرحت ولا نفقة للناشرة ولو كانت محكوماً بها إذا الحكم
بالنفقة للناشرة باطل والله أعلم * (سئل) * عن نفقة المعسر * (أجاب) * ظاهر الرواية
اعتبار حاله فقط وهو قول الكرخي رحمه الله تعالى وقال به جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمد وقال
في الحنفية والبدائع أنه الصحيح نقل إلى قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق
بما آتاه الله لا يكاف الله نفساً إلا ما آتاهها وفي غاية البيان أنه إذا كان معسراً وهي موسرة وأوجبنا
الوسط فقد كفناه بما ليس في وسعه فلا يجوز لكن قال بعضهم هو مخاطب بما في وسعه فينفقه والباقي دين
إلى الميسرة فليس تكليفاً بما ليس في وسعه نص عليه في البحر وفيه يعتبر في الفرض الأصلح والأيسر
الحاصل أنه لا يكاف فوق طاقته ولا يجبس في شيء لا يتقدر عليه لعسره والله أعلم * (سئل) *
في زوجين معسرين تطلب الزوجة من زوجها ما فوق نفقة المعسرين بما لا قدرة له عليه فما نفقة
المعسرين المفروضة عليه * (أجاب) * ليس لها ما فوق نفقة المعسرين وكسوتهم وقد
صرحوا بأن نفقة المعسرين ما اعتاده المعسرون وقد اعترفوا ببلادنا كل خبر الشيعير والذرة
والزيت وليس الدراربع التي من القطن ونحو ذلك فإذا طلبت فوق ذلك لا تجاب إليه ولا يجوز للقاضي
فرضه والله أعلم * (سئل) * في الزوجين إذا كانا غنيين هل يجب عليه نفقة الأغنياء وما حدة
الغنى في باب النفقة * (أجاب) * نعم يجب نفقة الأغنياء قال في البحر اختلافه في حدة اليسار على
أربعة أقوال أصحها قولان أحدهما أنه مقدر بنصاب الركة قال في الخلاصة وبه يفتى واختاره
الولوالجلى معلاً لأن النفقة تجب على الموسر ونهاية اليسار لاحد لها وبدايته النصاب فيقدر به والثاني
أنه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى وصححه
في الذخيرة اه والذي يظهر للفقهاء البارع في الفقه أن الأول أولى بالقبول لأن ما ليس بنام سريع
التفاذ إذا تواردت عليه النفقات كما هو ظاهر والله أعلم * (سئل) * في رجل فقير له زوجة فقيرة
فما تكون كسوتها * (أجاب) * لها من جنس كسوة المعسرين في كل سنة درعان أي قيصان
واحد لثاء واحد للصيف وخاران كذلك وملحفة مما يكون مثله للفقراء أهل الأعراس والمتوسطين
ولا ذوى اليسار والمرجع في ذلك للعرف ويختلف باختلاف الناس والأوقات هذا خلاصة
ما قاله علماؤنا في ذلك والله أعلم * (سئل) * فيما إذا غاب عن زوجته من بلدها إلى مصر من
الأموار وتركها بالنفقة ولا منفق ففرض القاضي لها بطلبها مبلغاً رسم نفقتها وكسوتها فافرض
صحيحاً شرعياً وأذن لها بالاستدانة للفرض المذكور فاستدانت لذلك وانفقت مدة غيابه غيبة

مطلب عقد لابنه على صغيرة
سنه است سنون لا يصح
فرض نفقتها على واحد منهما

مطلب إذا أراد الزوج أن
ينقلها إلى مادون مسافة
القصر وامتنعت تسقط نفقتها

مطلب في النفقة الواجبة
على المعسر

مطلب ليس لزوجة المعسر ما
فوق نفقة المعسرين حيث
كانت معسرة

مطلب في نفقة الزوجين إذا
كانا غنيين وفي حدة الغنى

مطلب في كسوة الفقيرة إذا
كان زوجها فقيراً
مطلب غاب عن زوجته
وتركها بالنفقة ففرض
القاضي لها مبلغاً وأمرها
بالاستدانة وظلقتها الزوج
في أثناء غيبته الخ

طويلة وقد طلقها الزوج في أثناء غيبته في ذلك المصرومضى على طلاقه مدة ولم تعلم به ثم بلغها أنه طلق
فلم تصدق والى الآن لم يثبت الطلاق فهل لها الرجوع بنظر ما استدانته وأفقته الى ثبوت الطلاق
أم ليس لها ذلك * (أجاب) * نعم لها الرجوع بذلك ولا تنقطع النفقة المستدانة بالطلاق
مطلقا بانها أوجعيا وإذا كذبت في استناد الطلاق ولم يثبت بينة يجعل في حقها كأنه طلقها في الحال
وكانت العدة باقية في حق النفقة والسكنى والله أعلم * (سئل) * في رجل فرض عليه القاضي
نفقة وكسوة وزوجته وصمت مدة فأدعى طلاقها وانقضاء عدتها منذ زمان هل يصدر وتسدق
النفقة والكسوة المقررتان والعدة وصدقة العدة أم لا * (أجاب) * ان كذبه في الاستناد
ولم يقيم بينة كان عليها العدة من وقت الدعوى ولها فيه النفقة والسكنى وان صدقته فلا نفقة لها ولا
سكنى وأما النفقة والكسوة المقررتان فيسقطان على كل حال بالطلاق ولورجعه اعلى الصحيح والله أعلم
* (سئل) * فيما إذا فرض القاضي لمخضونة الام اليتمية قدرا للنفقة ثم باذن لها في انفاقه
وبالاستدانة كذلك لترجع عما انفقته في مال اليتمية فأنفقت الام مدة والحال ان ليس لليتمية مال
ظاهر ولها عم لا يورث غنى وتريد الام ان ترجع بدل ما انفقته في المدة على الم من غير ان يفرض
القاضي عليه نفقة اليتمية فهل لها ذلك أم لا * (أجاب) * نفقة ذى الرحم المحرم لا تجب
بدون القضاء والقضاء لا بد له من الطلب والحصول كما صرح به في الجردة لاعتناء البدائع فإذا علمت
ذلك علمت ان الام لا ترجع عما أنفقت في المدة المذكورة على الم اولا ~~لأنه~~ كونه غير مقضى عليه
وثانيا على تقدير انه مقضى عليه باجتماع شرائط القضاء من الخصومة وحضرة المقتضى عليه وغيرها
وامرت بالاستدانة ليس لها الرجوع ايضا اذا شرط الانفاق مما استدانته لاس مالها في الجرد
لا بد في الرجوع من الاستدانة والانفاق مما استدانته كما قيد في المبسوط والهاية وغيرهما حتى
قال الطرسوسى ولقد عطل بعض الفقهاء هنا في مفهوم كلام صاحب الهداية وقال اذا اذن القاضي
في الاستدانة ولم يستند فانها لا تنقطع وهذا غلط بل معنى الكلام اذن القاضي في الاستدانة
واستدان انتهى وايضا المذكور الرجوع عما انفقته على مال اليتمية لا على الم واذا لم يكن
اليتمية مال لا يصح اصل الفرض المذكور لتقيده بالرجوع في مالها والحالة انه لا مال لها كما
صرح في البرازية وغيره او به علمت ايضا ان ما يكتب في الوثائق امر ان يستدين ويرجع على من تجب
نفقته عليه شرعا غير صحيح لعدم حضور المقتضى عليه وعدم تعيينه وغير ذلك من شرائط القضاء
وكثيرا ما يقع العطل في هذه المسئلة لعدم التأمل في كلام الفقهاء وقلة التمييز بين المروع مع كثرة
الابتلاء بكثرة وقوع مثل هذه الحادثة والله أعلم * (سئل) * في امرأة تسكن مع زوجها
بقريه لظلم اخوها المحضر عرس اختها بنابلس فأرسلها معه بشرط أن تعود في شهرها وان مضى
الشهر ولم تحضر فهي طالق ~~سكت~~ سنة بنابلس واستمرت بها وكان قد قرأها نائب الحكم
بنابلس نفقة على زوجها المذكور وحضر اخوها لظلمها وهي مقيمة بنابلس هل لها النفقة فيما عدا
الشهر المضروب لها اجلا في الغيبة أم لا * (أجاب) * حيث عصت امره وصارت ناشزة فلا
تستحق نفقة واذا ادعت انه أطلق لها الامانة بنابلس وأنكر فالقول قوله لان الاذن يستفاد
منه والله أعلم * (سئل) * في شخص ضمن ما يترتب بذمة بكر من كسوة امرأته
المقررة عليه أبدا هل يصح هذا الصمان وبطال بالضم من مما يترتب على الزوج بعد النكاح أم لا
* (أجاب) * يصح هذا الصمان كما صرح به في نفقات البحر والناظر ثمانية وغيرهما والله أعلم
* (سئل) * في اب كسوب هل تجب نفقته على ابنه المعسر * (أجاب) * اذا كان
الابن معسرا لا كسبه له أو له كسب لا يفضل عن فوته شي لا تجب نفقته عليه كما أفهمه كلام البرازية
وعبرها والله أعلم * (سئل) * في كسوب لا يفضل من كسبه شي عن نفقته هل يفرض

مطلب فرض القاضي عليه
النفقة فإذا طلقها منذ
زمان

مطلب اذا فرض النفقة
لمخضونة الام اليتمية قدرا
لنفقته وامرهابا لاستدانة
لترجع في مال اليتمية ولم يكن
اليتمية مال فظهر لها عم الخ

مطلب قال ان مضى الشهر
ولم تحضر فهي طالق فمضى
لا تستحق عليه سوى نفقة
الشهر

مطلب ضمن شخص ما يترتب
سنة بكر من كسوة امرأته
الخ

مطلب هل تجب نفقة الاب
الكسوب على ابنه المعسر

مطلب في ابن كسوة
يكتب بقدر نفقته هل
يفرض القاضى عليه نفقة
لامته الفقيرة

مطلب اذا غاب وترك امرأته
بلا نفقة فحكم الشافعى بفسخ
النكاح هل للحنفى تزويجها

مطلب اختلف فيما لو طلبت
المعتدة اجرة الحضنة
أو الارضاع

مطلب اذا امتنعت من التحول
مع زوجها من تالمس الى لا
لا تجب اها نفقة ولو قضى بها

مطلب طلب اخ الزوجة من
القاضى أن يفرض لها النفقة
على زوجها الغائب ففعل
من غير طلبها الخ

عليه القاضى نفقة لامته الفقيرة ام لا * (اجاب) * لا يفرض اها نفقة على حدة بلا شبهة
واما اذا كان كسوبا وله عيال ينضمها الى عياله وينفق على الكل حيث قدر على ذلك قال في البحر ناقل
عن شرح الطحاوى ولا يجبر الابن على نفقة ابويه المعسرين اذا كان معسرا الا اذا كان بهما زمانة
أو فقر فقط فانهم ما يدخلان مع الابن ويأكلان معه ولا يفرض لهما نفقة على حدة ونقل عن الخانية
ما هو قريب منه فراجع ان شئت والله اعلم * (سئل) * في امرأة غاب عنها زوجها وتركها
بلا نفقة فحكم بفسخ نكاحها القاضى الشافعى ونفقة القاضى الحنفى وانقضت العدة هل
لها تزويج نفسها لدى القاضى الحنفى أو يشترط أن يقع نكاحها على مذهب الشافعى بولى وما
يشترطه لكونها خلية عنده غير خلية عند الحنفى * (اجاب) * لكل أن يزوجه اذ هي حيث
قلنا بماذا الفسخ خلية عند الحنفى ايضا وقد سئل قارئ الهدي عن امرأة ادعت عند قاض
ان زوجها سافر عنها ولم يترك اها نفقة وطلبت فسخ نكاحها بذلك واقامت بينة على ذلك وحكم به
سأكم يرى ذلك وفسخ عنها فهل يجوز للحنفى أن يزوجه اوا اذا حضر الاول ما حكمه فاجاب بقوله
اذا اقامت بينة عند القاضى ان الزوج غاب عنها ولم يترك اها نفقة وطلبت من القاضى فسخ النكاح
وهو يرى ذلك ففسخ نفذ الفسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب عندنا روايتان منهم
من رآه نافذا ومنهم من لم يره نافذا فعلى القول بنفاذه يسوغ للحنفى ان يزوجه من الغير بعد انقضاء
عدتها واذا حضر الزوج واقام بينة على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بينته والمينة
الاولى ترجح بانقضاء فلا تبطل بالثانية انتهى والله اعلم * (سئل) * في رجل طلق زوجته
طلاقا تاما ووجبت العدة هل اذا طلبت اجرة الحضنة ولدها منه او لارضاعه تجاب ام لا ولا يفرض
لها عليه مادامت في العدة الا نفقة العدة * (اجاب) * اما نفقة المبانة في العدة فواجبة لها
عندنا واما نفقة الارضاع والحضنة ففي الكنز لا أنه لو منسكوحة أو معتدة اطلقه فمطل وضيع
صاحب الهدي يدل على اختياره وفي النهر وهو الاولى الحاصل ان لها طلب نفقة عدتها عندنا
حتى تنقضى وليس لها طلب اجرة الارضاع والحضنة مادامت في العدة حتى تنقضى في الرواية التي
اطلق المتنون فيها عدم الجواز اها والله اعلم * (سئل) * في امرأة أبت أن تتحول مع زوجها
من تالمس الى اهل تكون ناشرة فتنقطع نفقة الاسماء وقد دخل بها بالده وما يلزمها اذا فعلت
ذلك * (اجاب) * نعم تكون ناشرة بما تنسأ عنها عن التحول معه وتسقط نفقة تالمس ويلزمها التعزير
لا تسكها المعصية ولو قضى القاضى بها لا يجوز فقد نصوا جميعا بان من القضاء الباطل القضاء
بنفقة الناشرة والله اعلم * (سئل) * في رجل بعصر له زوجة بالرملة اها اخ بالقدس حضر
لدى قاضها وطلب ان يفرض لاخته التي في الرملة نفقة على زوجها الذي بعصر فأجابه ولم يطلب بينة
على النكاح ولا على الوكالة ولا اخذ منها كفيها ولا حضرت بنفسها ولا حلفت أنه مات ترك عندنا نفقة
ولاسأل على حالهما أفقران هما ام غنيان ام احدهما غنى والاخر فقير ليراعى الفرض بحسبه بل
فرض على الغائب للغائبة دراهم غير منكشف عن حاله وكتب صكا مضمونه فرض برسم نفقة فلانة
وولديها ولما يجتاجون اليه من ثمن لحم وخبز وزيت ودخول حمام وصابون وغسيل اثواب وما لا بد
لهم منه وقدره كل يوم ثمانية قطع مصريه ما هو برسم الزوجة اربع قطع وما هو نفقة ولديها اربع قطع
على زوجها الغائب واذن اها الحاكم بانفاق ذلك عايلها وعلى ولديها سوية بينهم والاستدانة عند
الحاجة والرجوع بذلك على زوجها الغائب فرضا واذنا مقبولاين لهما من وكيلها شقية هما فلان
والحال ان ولديها غلام استغنى عن امه وبنت فطمية فهل يصح هذا الفرض ام لا * (اجاب) *
لا يصح لترك ما هو شرط صحته وهو طلبها الذي لا بد منه عند انتماسها بهم ومنهم زفر رحمه الله تعالى
ولا ينوب طلب اخيها عن طلبها وطلب المينة على النكاح لازم على القاضى لاسيما الذي لا يعلم به

وكذا أخذ الكفيل كائن عليه شمس الأمانة الرخسي وكذلك تحليفها له لم يترك عند هاشيا
 وعلى القاضي أيضا ان يحلفها انهم بالبيت ناشرة قال في الحامية بحلفها القاضي بانه تعالى
 ما استوفيت النفقة ولم يكن يسكب بسبب يمنع النفقة كالتشور وغيره وبأخذتها كفيلا ويحلفها انشرا
 لغائب ومن ان لازم ايضا قبل ان يفرض النفقة السؤال عن حال الزوجين فقر او غنى ليس يندى الى
 طريق العمل بالحال فيقرض بحسبه فانه اذا فرض اكثر من حاله الامتناع عن الزيادة ولا يشغذ
 قضاؤه كما هو في البحر وغيره والحاصل ان مواعيد صحة الفرض المذكور متعددة ولو لم يكن منها
 الا عدم ثبوت التوكيل لكني وليت شعري متى سأل المحكم للمحكوم له على المحكوم عليه بدعوى
 الغير على العيريقية كل منهم ما يمتد دعواه الوكالة هذا الا قائل به حكمه كالعدم باجتماع كل من النقص
 والتدوى مسئلة الله والتمه أعلم * (سئل) في قيمة لامل لها والى الام وعمل طلبت الام ان
 يفرض القاضي لها النفقة تفعل بقيمة الدم ولم يعين الفروض عليه هل يصح ذلك أم لا * (اجاب) *
 لا يصح اذ شرط وجوب نفقة القريب غير ذي الولاء الطلب والنقصومة بين يدي القاضي فلا يصح
 على غائب ولو معينا فكيف مع عدم تعيينه وبه يعلم عدم صحة ما يفعله كثير من القواب في
 فرض النفقة لمثل هؤلاء والله أعلم * (سئل) في امرأة ادعت على زوجها انها تستحق
 بدمته كسوة ست سنين اثنين واربعين غرثا ثمن دراهم اثنين وقيصين وصمادتين وزنار وشنبر ولباس
 وبابو جين هل تسع دعواها من اصلها أم لا * (اجاب) * لا تسع دعواها والحال هذه
 باجتماع علمنا على سقوط النفقة الماضية الخالية عن القضاة والرضى في الزمان الذي قدمنى
 واتقضى وايضا هذا القدر المدعى به وهو الدراعتان والقيصان والصمادتان والزنار والشنبر
 واللباس والبابو جان زائد ان عن الواجب لها من عاقباتها اعنى الكسوة الواجبة درعان وشنبرات
 وملحفة كما صرح به في الجوهر وغيره فكيف تسع دعواها بذلك هذه المدة هذا الا قائل به والله أعلم
 * (سئل) في صغير سنه ثلاث سنوات هل لاهه المباشرة ان تمنع ابيه عنه احيانا أم لا وهل اذا
 اتى له بطعام وكسوة يليقان بها ليتعين فرض الدراهم عليه أم لا * (اجاب) * ليس لادم منعه
 عن ابيه احيانا ولا يتعين الدراهم للنفقة فقد صرح علماءنا قاطبة بأن النفقة هي الطعام والشراب
 والكسوة فاذا اتى لولده بذلك لا يجبر على دفع الدراهم وانما المتعين كتابته لادفع الدراهم لاهه حتى
 تشتري بها نفقته وفي الذخيرة والتاترخاية والبحر وغيرهما من الكتب ومن مشايخنا من قال
 اذا وقعت المنازعة بين الزوجين في هذا الباب فالقاضي بالتخييار ان شاء دفعها الى نفقة يدفعها صاحبها
 وما ولا يدفع البهاج له وان شاء أمر غيرهما أن يتفق على ولده يعنى الطعام والشراب والكسوة والله
 اعلم * (سئل) في رجل اصابه مرض حار فترزق ما عليه من الثياب وخرج من بيته هائما لا يدري
 مكانه وله والدة شريفة فقيرة واخت شقيقة واخ لأم واخ لاب وابن اخ شقيق صغير وله مال من
 جنس النفقة كالخطة والدراهم عنده من يقربه هل يفرض لوالدته فيها نفقتهم دون من ذكرهم لا
 * (اجاب) * يفرض لوالدته لا لغيرها من ذكر في الكسوة وغيره وفرض لزوجته الغائب
 وطفله وابويه في ماله يعنى الذى من جنس النفقة عنده من يقربه فالتقييد بالزوجة والطفل والابوين
 احتراز عن غيرهم والله اعلم * (سئل) عن امرأة لها بدنة احدا بينهما ستة عشر غرثا
 وتطلب فرض النفقة عليه وعلى اخيه هل لها ذلك أم لا وهل اذا وجبت نفقتها عليهم وهما يطلبان
 ضمها الى عيالها تاكل مما يأكلون وتشرب مما يشربون وتكسى مما يكسون وهى تريد فرض
 النفقة دراهم يجبرهما القاضي على ذلك أم لا * (اجاب) * لا يفرض القاضي عليهما نفقتها
 ولها مال تنفق منه دراهم أو دنائرا أو عقارا أو مواش أو غير ذلك مما يمكن بيعه والاتفاق منه وان لم
 يكن لها ذلك فعليهما ضمها الى عيالهما وتاكل مما يأكلون وتشرب مما يشربون اذ عليهما دفع

مطلب في قيمة لها الام وعمل
 يفرض القاضي لها النفقة
 بطلب الام الخ

مطلب ادعت على زوجها
 بدم كسوة لدة ماضية من
 غير تراض ولا قضاء

مطلب ليس للام منع الصغير
 عن ابيه ولا يتعين على الاب
 للصغير الا الطعام والكسوة
 دون الدراهم

مطلب اذا غاب الرجل وله
 مال من جنس النفقة تفرض
 في مال الزوجة وطفله وابويه

مطلب اذا طلبت فرض
 النفقة على ولدها دراهم
 وطلبا ضمها الى عيالها
 لا يجاب بذلك

حاجتها وهو حاصل بما ذكرنا وما فرض الدراهم فلا قائل بتعيينه اهـ وان كانت ذات كسب لا يجوز
أن يفرض لها عليهم ما نفقة إلا ان الواجب ديانة عليهم ما أن لا يجوز جاهد الى مثقة الكسب والله اعلم
* (سئل) * في زعيم أرسل غلاما له بخيله ورجله ليجمع له غلات زعاسته ويحفظها له لبعده عن مكان
الرعاة فقتل الغلام واضطر الامر الى من يجمعها ويحفظها له خشية ضياعها ان انتظرت مراجعته
فتضرب الحاكم من يجمعها ويحفظها ويشفق عليها وعلى خيله ومن يحتاج اليه في جمعها وحفظها من
ماله ويرجع عليه ففعل ذلك مصلحة لغائب وحفظا لماله عن الضياع هل له الرجوع عليه بذلك ام لا
* (اجاب) * حيث تعينت المصلحة في ذلك وأذن الحاكم بالنفقة رجع المأجور بما أنفق في ذلك
بالانفاق لانه نصب لمصالح من عجز عن النظر في مصالحه وهذا كذلك والله اعلم * (سئل) * في
رجل تزوج امرأة وتركها وسافر الى الشام بالنفقة من دراهم أو طعام وأضرته وآلها غاية الايلام
هل يكون مرتكباً معصية توجب الاتام فيعاقب على هذه المعصية بشديد الانتقام لما ورد عن المصطفى
الرسول كفي بالمرء اثماً أن يضيع من يعول * (اجاب) * لا ريب في ارتكابه الحرام * باجماع
علماء الاسلام * فمعاقب في الدنيا بالاهانة والاذلال * وفي الاخرى بالخزي والنعكس * الحديث
المذكور في السؤال * وغيره من الاحاديث الواردة عن رسول الملك المتعال * منها ان الله سائل كل
راع عما استرعاه حفظ أم ضيع حتى يسأل الرجل عن أهل بيته فليت شعري ما جوابه عن مثل هذا
عند السؤال وقد أهر بالمعاشرة بالمعروف فبذلك بالضد فيلزمه التعزير والاهانة والتخيير لخالفته
لما امر به الشارع والله ولي التوفيق ففسأله الهداية الى سواء الطريق والله أعلم * (سئل) *
في الرجل هل يجب عليه سكنى زوجته في بيت له غلق على حدة واذا امتنع يحبس حتى يسكنه اذ هو
من جله مسمى النفقة * (اجاب) * نعم يجب عليه اسكانها في بيت له غلق على حدة يكون له ملك
أو اجارة أو عارية أجماعاً ويحبس اذا امتنع عنه لانه من جله النفقة فقد ذكر في الخلاصة وكثير من
الكتب قال هشام سألت محمداً عن النفقة فقال النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى فاذا امتنع عنها
أو عن أحد أنواعها يحبس في ذلك والله اعلم * (سئل) * في امرأة لها زوج حاضر وإنسان من
غيره هل للقاتلي أن يفرض نفقة على أحد ابنيها ام لا واذا فرض هل يصح فرضه أم لا * (اجاب) *
ليس للقاتلي أن يفرض نفقة على ابنيها مع وجود زوجها اذ نفقة عليه مطلقاً غنياً كان أو فقيراً حاضراً
كان أو غائباً حتى لو تعذرت النفقة عليها بالعجز أو غيبته فنفقة تها مع ذلك على زوجها وان جاز أن يؤمر
الابن بالانفاق عليها يرجع عليه بما أنفق اذ لا يشارك الزوج في نفقة على زوجته احد قال جل من
قائل وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف والله اعلم * (سئل) * في رجل طلق امرأته
وبينهما صغير وصغيرة وللصغيرين عمة تريد أن تربيهما بغير شيء والام تأبى ذلك وتطالب الاب بالاجر
ونفقة الصغيرين والاب معسر هل تجب الام الى ذلك أم يدفعان للعمة * (اجاب) * الصحيح في المسئلة
أن يقال للام اما ان تمسكي الولد بغير أجر واما ان تدفعيه للعمة صريح بذلك في البحر نقلا عن الولوالجية
والمسئلة مصرح بها في الخانية والبرزاية والخلاصة والظهيرية والله اعلم * (سئل) * في صغيرتين
محضوتين للجدّة أم الام باجرة قدرها قطعة مصرية في كل يوم وأبوهما معسر وتريد أن تحكم في أجر
الحضانة باكثر منها ولهما جدّة أم اب تريد أن تحضنهما مجتاهل يدفعان لهما ام لا * (اجاب) *
الصحيح أن يقال لام الام اما ان تمسكهما مجتاهل او اما ان تدفعيهما لام الاب كما في الخلاصة والولوالجية
وغيرهما من كتب المذهب والله اعلم * (سئل) * في صغيرة فقيرة لها اخ لاب فقير هل تجب نفقتها
عليه ام لا * (اجاب) * لا تجب اذ شرطها اليسار وهو يسار الفطرة على اصح الاقوال وعليه الفتوى
والله اعلم * (سئل) * في القريب المحرم كابن الاخ اذا كان قادراً على الكسب هل تجب نفقته على
عمه ام لا * (اجاب) * لا تجب فانها لا تجب على ابيه اذا كان قادراً على الكسب فكيف تجب على عمه

مطلب في زعيم أرسل غلاما
له اجمع غلات زعاسته فقتل
الغلام فذهب الحاكم من
يجمعها وينفق الخ

مطلب لا ريب في الحرمة على
من ترك زوجته بالنفقة

مطلب يجب عليه اسكان
زوجته في بيت له غلق على
حدة واذا امتنع يحبس

مطلب لا تفرض النفقة على
غير الزوج مع وجوده

مطلب طلق امرأته وبينهما
صغير وصغيرة وهو معسر
ولهما عمة تطالب الام الخ

مطلب اذا كان للصغير ام ام
وام اب والاب معسر

مطلب لا تجب نفقة الصغيرة
على اخيها الفقير

مطلب لا تجب نفقة ابن الاخ
على عمه اذا كان قادراً على
الكسب

مع قدرته على الكسب صرح بذلك في الأب صاحب البحر والهروا التارضية متلاصحا والاهر
فيه طاهر والله اعلم * (سئل) في يتيم له مال وام وابن عم لاب الترمث اتمه الاتفاق عليه خمس عشرة
سنة متبرعة والترم ابن العم لانه لا يأخذها منها وان هي تزوجت هل يلزمها ما الترم ام لا ولا تم أن تسع
عن الاتفاق عليه متبرعة خصوصا مع بحر هاعنه وتنسحق عليه من ماله * (اجاب) * لا يلزمها
ما الترم اذ هو الترم ما لا يلزم ونفقته واجبة في ماله والله اعلم * (سئل) في رجل من طلبة العلم
الشريف له اخوة من ابيه تطالبه اتمهم نفقتهم وهو معسر فهل تلمه نفقة اخوته مع اعساره ام لا
* (اجاب) * لا تلمه نفقتهم اذ نفقة القريب العاجز عن الكسب لا تجب على قريبه الا اذا كان
موسرا وأخلطوا في هذا اليسار على أربعة أقوال الاصح منها قولان احدهما انه مقدور بخصاب الركة
فلو انتقص درهم لا تجب قال في الخلاصة وبه يفتى واختاره الولوالجي وثانيهما انه انصاب حرمان
الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الصئوي وصححه في الذخيرة والقولان
الآخر ان تركه ذكرهما المرحوجين ما والله اعلم * (سئل) في ايتام لهم شقيق معسر وشقيقة
كذلك وعم اب لأم يدعي الاعسار ايضا هل تجب نفقتهم على احد من ذكر ام لا والقول قول مدعي
الاعسار * (اجاب) * لا تجب نفقتهم على احد من ذكر لتسريح علمائنا بان المعسر منزل منزلة الميت
والقول قول مدعي الاعسار الا اذا قامت لدعي اليسار بينة عادلة فيحكم الحاكم بها على من
قامت عليه به واذا لم تقم بينة وطلب من القاضي أن يسأل عن حاله لا يجب على القاضي السؤال
وان سأل كان حسنا وان اخبره عدل انه موسر لا يقبل القاضي ذلك حتى يخبره عدلان انه موسر
فبقصدي القاضي بالنفقة عليه والحاصل انه ادعوى كفية الدعاوى فيجب الاحتياط والله اعلم

* * (كتاب العتاق) * *

* (سئل) في مريض ملك اخاه شقيقته جميع ما يملكه في مرضه الذي قدم مات فيه عنه وعن
نت فاقتر الاخ بان اخاه اعتق جاريته الموجودة وتدعيه وصدة فيها الاخ وأجازه وكذبتهما البنت فالحكم
* (اجاب) * لا يصح عليه كفه في مرضه الذي قدم مات فيه واماعتق الجارية الذي اقتر به الاخ
واجازه فهو نافذ في نصيبه الموروث له عن اخيه واماضيب البنت وهو الصف في الجارية وهي مخيرة
فيه ان شاءت حررت أو استعتت والولاء لهما وان شاءت ضمت المنزلة كان موسرا ويرجع به على
الجارية والولاء له وهذا عند ابى حنيفة واماعندهما ليس للنت الا اليسار والسعاية مع
الاعسار والله اعلم * (سئل) في رقيق ثمة لامرأة وبقيته لابنها اعتقته المرأة وماتت عن
الابن فقط فالحكم * (اجاب) * الابن مخير ان شاء اعتق بقيته وان شاء استعاده في قيمة ذلك
هذا اذا لم يجزعهما الكله اما اذا أجازه فيه جاز وعق جميعه مجتانا لان العتق مما يتوقف على الاجازة
اذا صدر من الفضولي وهي فضولية في حصة الابن فيتوقف فيما على الاجازة فاذا أجازه جاز ومن
صرح بتوقف العتق على الاجازة الكمال بن الهمام في شرح الهداية في الكلام على بيع الفضولي
وراجعه ان شئت والله اعلم

* (باب الاستيلاء) *

* (سئل) في ام ولد استعارت من حرة حليما طلب منها فأنكرته فاقم عليها بينة فادعت انه
سرق منها هل تصدق في دعواها ام لا وهل للقاضي حبسها مدة بظهره فيها انما لو كانت العبد
المستعارة باقية لاطهرتها وهل قالت أئمة الحنفية ان الرق من موانع لزوم الحبس بحق العيرام لا
* (اجاب) * المتقران اقرار أم الولد لا يجوز في حق المولى لانه المالك لها والماني يدها ملكا كاملا
فيرجع الاقرار على سيد هافلا ينفذ عليه والدعوى عليها بعير حصرت لا تصح لانها وماني يدها ملك

مطلب في قيم له مال وان عم
وام الترمث اتمه الاتفاق
تبرعا والترم ابن عمه انه
لا يأخذ منها
مطلب لا تجب نفقة الاخوة
من الاب على اخيهم المعسر
مطلب انتفى في اليسار
الذي يجب معه النفقة

مطلب اذا كان للايتام شقيق
وشقيقة وعم اب معسرون
لا تجب نفقتهم على احد

مطلب اذا ملك اخاه شقيقته
ما يملكه في مرضه الذي مات
فيه عنه وعن بنت لا ينص
واد اقتر الاخ الخ

مطلب في رقيق بين امرأة
وابنها اعتقته الام وماتت
عن الابن فقط

مطلب استعارت ام الولد
حليما طلب منها فأنكرته فاقم
عليها بينة فادعت انه سرق
لها

طلق السيد ها فترجع الدعوى عليه فلا تسمع بغيره وان سمعت بحضوره وثبت عليها الاقرار بعد
الانكار طوبت بعد الحرية ولا يطالب السيد وليس للقاضي حبسها المرافقة من ضياع حق السيد
ولا يصح الاطلاق بأن الرق يمنع لزوم الحبس بحق الغير مطلقا بل يفرق بين القول والفعل بسبب أن
الجري يقع في القول لا في الفعل فاختارنا فافهم والله تعالى اعلم

* * (كتاب الايمان) * *

* (سئل) * في رجل غضب من زوجته فخاف بالطلاق ثلاثا من أن لا يشتغل في حرفته القلانية
مادامت معه ومقصوده بالزوجة فهل اذا ابانها ثم اشتغل في الحرفة بعد التزوج او قبله بحث بالطلاق
الثلاث ام لا * (اجاب) * لا يبحث لما تقرر ان كلمة مادام غاية تنتهي اليمين بها وبالطلاق البائن
زالت الزوجية كما علم من كلامهم والله اعلم * (سئل) * في رجل حلف لا يدخل الرملة وله فيها
نساء وليس له فيها الا زوجة واحدة فدخلها هل يبحث ام لا * (اجاب) * يبحث لارادته
الواحدة بهذا الجمع وهي صحيحة كما صرحوا به في الايمان وغيرها ولو نوى الجمع لا يبحث لانه نوى
حقيقة كلامه فافهم والله اعلم * (سئل) * في رجل حلف انه لم يزرع في هذه السنة في هذه
القرية هل اذا بذر رجل وحرث الحالف فقط يبحث ام لا * (اجاب) * لا يبحث ما لم ينو
به الحرث اذ حقيقة الزرع طرح البذر قال في القاموس الزرع طرح البذر والله أعلم * (سئل) *
في رجل حلف انه لا يدخل هذه الدار الا أن يحكم عليه الدهر فخرض ابوه فيها واحتاج لبره فدخلها
هل يبحث ام لا * (اجاب) * لا يبحث وهذا مجاز اصدوره من الموحد والحكم القضاء واذا
دخلها افتقد حكمه اي قضى عليه رب الدهر بدخولها وهو مستثنى من يمينه فلا بحث عليه بذلك والله
أعلم * (سئل) * في رجل حلف لا يدخل على فلان مادام فلان يتردد عليه في الحيلة في ان يتردد
عليه ولا يبحث * (اجاب) * اذا انقطع فلان الذي جعل الحالف دوام تروده شرطاً لبقاء
اليمين عن التردد انتهت اليمين فلا يبحث الحالف بالدخول على المحلوف عليه بعده وان عاد فلان الى
التردد بعد ذلك اذ كلمة مادام غاية تنتهي اليمين بها كما صرحوا به فاطبة والانقطاع عن التردد يحصل
بالترك مدة ثبتت به عند الناس أنه انقطع عن التردد فاذا كان له عادة في التردد معلومة وانقطع عن
عادته فقد انتهت اليمين والوجه في ذلك ان الحالف قيد يمينه بدوام التردد لا بنفس التردد والتردد شيء
وداومه شيء آخر قال في العمدانية والفاظ الساقية مادام وما لم وحتى والى فلو قال أن فعلت كذا
مادمت بخياري فأمر أنه كذا فخرج من بخاري ثم عاد وفعل لا يبحث وفي فتاوى الفضلي وعلى هذا
اذا حلف لا يصطاد مادام فلان في هذه البلدة وفلان أمير هذه البلدة فخرج الامير الى بلدة اخرى
لامر فاصطاد الحالف قبل رجوعه وبعده رجوعه لا يبحث في يمينه لان اليمين تنتهي بخروج الامير
اتتهى والفرع في مثل هذه كثيرة هذا ومن عادة الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى فيما لم يرد فيه
تقدير ان يحمله الى العادة ويفوضه الى رأى المبسلي والتردد الاختلاف وفيهما من زيادة المبالغة
وحصول أصل الفعل مرة بعد مرة كائن عليه اهل الصرغ لا يلحق فاذا ترك ذلك حكيم بانقطاع
دوام التردد فانهت اليمين ولا تعود بعوده لعدم تصور عود الديومة بعد انقطاعها فافهم والله اعلم
* (سئل) * في رجل حلف لا يشرب الخمر فأوجر في حلقه هل يبحث ام لا * (اجاب) * لا
لا يبحث كما في الخبر نقله عن فتح القدير في الكلام على قوله في الكفر لا يخرج فأخرج والله اعلم
* (سئل) * في رجل حلف بالطلاق ثلاثا من زوجته قلانية انه يحضر في غدا لمجلس الشرع بعد
ان أمره الحاكم الشرعي بالحضور لم يحضر هل يبحث بالثلاث ام لا * (اجاب) * نعم
يبحث بالثلاث ما لم ينو مجلس الشرع مجلسا تصح اضافة الشرع اليه وحضره فيصدق ديانته ولا يبحث
والله اعلم * (سئل) * في رجل حلف لا يشارك اباه في الفلاحة فهل اذا باع الاب ما يتعلق

مطلب اذا فعل المحلوف عليه
بعد أن ابانها لا يبحث

مطلب حلف لا يدخل الرملة
وله فيها نساء وليس له الخ

مطلب حلف انه لا يزرع فحرث
وبذر غيره

مطلب حلف انه لا يدخل هذه
الدار الا أن يحكم عليه الدهر
فخرض ابوه الخ

مطلب حلف لا يدخل على
فلان مادام فلان يتردد عليه
فاذا انقطع تردد فلان انتهت
اليمين

مطلب اذا أوجر على شرب
الخمر لا يبحث في حلقه

مطلب حلف بالطلاق انه يحضر
في غدا لمجلس الشرع

مطلب حلف لا يشارك اباه
في الفلاحة فباع الاب الخ

بالفلاحة من تروبدرو غير ذلك لابنه الصغير وشارل الحلق اخاه يبحث ام لا يبحث * (اجاب) *
 نعم لا يبحث كما صرح به في البحر ففلا عن الطهيرة حيث قال ولو حلف لا يشارك فلا يشاركه بحال
 ابنه الصغير لا يبحث والله اعلم * (سئل) * في رجل قال لزوجه على الطلاق بالثلاث لا تطعني
 بكرة مذلعة وتجبني وتجبني بكرة ولم تفعل هل تطلق ثلاثا ام لا * (اجاب) * لا تطلق
 اذ اليمين المذكورة للثلاث لا للابتن كما صرح به العلماء اذ هو في الابتن لتفعل باللام والمون عند
 البصريين وقال الكوفيون والفاصري يجوز الاقتصار على احدهما ولم يأتوا احدهما فكان نصيبا
 وقد وجد الشيء وكرا غلب علمنا المسئلة وحى في البحر في موضعين الاول في شرح قوله وقد تضرع
 والذاني في شرح قوله لا يفعله كذا تركه ايدا وكيف يبحث وقد اتى بلا السافية بالاجماع ولا يختلف الحلال
 بين كونه باهلا او عالما لعدم صلاحية لفظه للانسان بطريق من الطرق فافهم والله اعلم
 * (سئل) * في شاب طلب منه شيان ان يتخذ لهما مائة فاجابهم الى ذلك فقالوا ان صدقك
 الا ان تحلف لسبب الطلاق الثلاث فقال على الطلاق الثلاث تكفونوا الليلة عندي فلم يأتوا اليه هل
 يبحث ام لا * (اجاب) * صرح علماء ايمان الحلف بالابتن لا بد وان يقرن باتا كيد وهم اللام
 والمون قال في البحر لا بد من ذكرهما كما في الخط والحلف بالعربية ان يقول في الابتن والله لا تفعل
 كذا والله لقد فعلت كذا مقر ونا بالما كيد ثم قال في حركاب الايمان قد مضى انه لو قال والله
 افعل كذا انها يمين التي وتكون لا مقدرة وليست للابتن اذ لا يجوز حذف نون التاكيد ولا م
 في الابتن فليحفظ هذا اه وقال الشيخ على المتقدم في شرح الكثر المتطوع اقول على هذا
 اكثر ما يقع من العوام لا يكون عينا لعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم فيها ثم بحث بخارده بعض
 الناس بانه بحث بصادم المقول فلا يعتبر فاذا علمت ذلك علمت عدم حنث الشاب المذكور اذ يمينه
 للثلاث لا للابتن وقد اكثر علماءنا من ذكر هذه المسئلة وذكرها الاستاذ من الشافعية في الكوكب
 قال وان كان يعني جواب القسم مضارعا مستباحا وجبت اللام والنون ثم قال من فيترجعه عليه اذا قال
 والله اقوم فقياسه انه ان قام حنث وان ترك القيام فلا لان الحلف عليه هو في القيام اذ لو حلف على
 اثباته لا قرن باللام والنون على ما سبق والله اعلم * (سئل) * عن رجل حلف انه لا بد ان
 يروح بكرة النهار الى فلان فذهب اليه في مكانه المعهود فوجده غائبا عن المدينة التي بها سكنه
 هل يبحث ام لا * (اجاب) * لا يبحث والله اعلم * (سئل) * في رجل حلف بالطلاق انه
 طول ما هو في الشام يعني مادام لا يسكن هذا البيت مشيرا الى بيت معين هل له سبيل الى سكاه ولا يبحث
 ام لا * (اجاب) * سبيله ان يرحل من الشام الى غيبها ولو الى قرية قريبة منها ثم يعود فيسكنه
 ولا يبحث اذ الاصل ان الحلف اذا جرد له غاية وفات بطل اليمين عند ابي حنيفة ومحمد وخرجوا على
 ذلك فروعاهما ان فعلت كذا مادمت بخاري فكذا اخرج منها ثم رجع وقول ذلك لا يبحث لانه
 جعل اليمين موقته بوقت فتنهى باسمه مادام او كان او استقر او استقر او طول ما الامر كذا
 او ما زال ونحو ذلك من كل ما يوجب التوقيت يقتضي الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليمين فاذا رالت
 الديومة وفعل ذلك الفعل فعلة واليمين منتبهة فلا يبحث مرسى بذلك في فتاوى القاسمي طهير الدين
 وجامع الفتاوى وفتاوى الذهلي وفتاوى ابي الليث والعمون والحركي كثير من الكتب وعبارة البحر
 لا يفعله كذا مادام بخاري تخرج تنتهي عنه بالخروج فاذا عاد عاد واليمين منتبهة فاذا فعل ذلك
 الفعل لا يبحث في يمينه انتهى والحاصل ان النقل مستفيض في المسئلة والله اعلم * (سئل) *
 في رجل تشاجر مع ابن خاله حلف بالطلاق الثلاث لا اكل من اللحم الذي يبيعه ابوك ما وباه اللحم فقط
 هل يبحث بغيره ام لا وهل نفس اللحم اذا اتى به غيره وطبخه غيره يبحث باكله ام لا * (اجاب) *
 هذا يخصص للعام ونية تخصيص العام صحيحة بالاجماع كما صرح به في البحر وغيره فتصيح لاسما

مطلب حلف بالطلاق الثلاث
من زوجته لا تطعني بكرة
ولم تفعل

مطلب حلف بالطلاق الثلاث
تكونوا عندي الليلة بغير
تاكيد

مطلب حلف لا بد ان يروح
الى فلان بكرة النهار
فذهب اليه فوجده الخ
مطلب حلف لا يسكن هذا
البيت مادام في الشام فالحيلة
ان يرحل منها الخ

مطلب تشاجر مع ابن خاله
حلف لا اكل من اللحم
الذي يبيعه ابوك ما وباه اللحم

يما بينه وبين الله تعالى فلا يبحث بغيره واذا اتى به غيره وطبجه غيره لا يبحث لعدم وجود شرط البحث والله اعلم * (سئل) *

الحمد لله جميل الصور * ومنبت الاشجار في الروض عبر
ثم الصلاة والسلام دائما * على الذي جرد حتما صارما
والله وحده * ثم الذين اتبعوا من بعده
وبعد فالمرجو من التحرير * وناظم النثر مع التقدير
هو الذي قد فاق انشاء الزمن * في قوله الصحيح ايضا والحسن
ومن رقى أوجا عليا شائحا * بعلمه وفضله وبأذنا
هو الخليل اعني خير الدين * وهو الجليل في الذكاء واللين
ايضاح قولي عن سؤال هدا * مبينا طرقا غدت سدادا
في مقسم على الذي يدعوه * لاجل فعل أول ما يتلوه
كبابي اقسام عليك تفعل * وبفلان قل كذا لا تفعل
يلزمه سرعاه الاجابه * فاقتنا باوجه الاصابه
وما الذي يلزمه ان لم يجب * وما عليه بخلاف قديجب
اجب سريعا سائلا قد جاكا * نرجو جوابا شافيا قريبا
لازلت ترقى في سما المعالي * كنهها عليا عالي المآلى
ودمت في عزها وسرور * ما اهتزت الاغصان في شاطئ النور
قد قاله الديري وهو الشمسي * ابن ابي البقاء أعنى القدسي
محمد وهو الملقب بالكمال * الراجي عفو جليل ذى الجلال

* (اجاب) *

جدا لمن آله من الصوابا * علمنا السؤال والجوابا
وهو الذي بذاته قد اقسما * ومن لارزاق الوري قد قسمنا
وأفضل التسليم والصلاة * على الذي قد خص بالصلوات
والله وحده الكرام * وجنده بالفضل والانعام
وبعد من يقسم بغير الصمد * فقيل مكره لما في السند
وقيل لا والله المعتمد * قالوه حتى فيه لا يشدد
واللهي محمول على من لم يكن * مقصوده التوفيق فافهم واستبين
اما اذا قال بحق طه * وسورة الليل وما طعاهما
فهو كما نصوا عليه مكره * بالاتفاق كذا ذكره
وان يقل يا صاح بالاله * أو بالنبي أو بوجه الله
لا يلزم الاثبات فيه سرعا * ولم يكن اتى بذلك بدعا
والاحسن الاولى اذا ما قبل له * بالله أو بحقه أن يفعله
قد قاله الرملي خير الدين * من تجللا مبادراني الحين
معترف للخل ذى الكمال * محمد الديري بالا فضال

والله ربي عالم الصواب * وبالحسن القول من جوابي والله أعلم

* (سئل) * في رجل حلف بالطلاق من زوجته انها لا تروح في هذه السنة لاهلها فذهبت بقصد
الجسم أو الجبانة أو بقصد ما غير الروح الى اهلها ثم انت اهلها بعد خروجها بقصد ما ذكره هل يقع

مطلب قال لغيره بالنبي
أو بفلان تفعل أو لا تفعل

مطلب حلف بالطلاق من
زوجته انها لا تروح لاهلها
فخرجت لامر ثم انت اهلها

عليها الطلاق بذلك حيث لا ينفك عنه * (أجاب) * لا يقع الطلاق عليه أبداً والحال هذه لان الروح
بمعنى الذهاب والخروج والاعتبار لا قصد عند الخروج فإذا خرجت نفسه أو أكلها أنت أهلها لا يحنث
والله أعلم * (سئل) * في جماعة يجتمعون أخبازهم وقت غداً لهم لأكل أحضر واحد منهم خبزاً
ردياً جذاً يأكلاً أن لا يؤكل فامتنعوا عن أكله مرة بعد مرة وصاحبه يدعوهم إلى أكله فحلف واحد
منهم بالطلاق أنه لا يؤكل نأويها الاكل الكامل للأمرجة المعتدلة هل يصدق ولا يقع عليه الطلاق
* (أجاب) * نعم يصدق ولا يقع عليه الطلاق والحال هذه لان اللفظ المذكور كناية عن ردائه
واحتقاره والعرف قاض بغيره فلا حنث بغيره وبما يعلم كثير مما يقع للناس مما يشبه هذا وقد رأينا من
العلماء من أمضى فحين حلف بالطلاق الثلاث ما لا على الطلاق نفقته بعد العشاء بقيمة هذا ثلاثاً بطريق
مشير إلى رجل أنه لا يقع عليه الطلاق * (للإبان الطلاق المذكور كناية عن احتقار المشار إليه والله أعلم
* (سئل) * في رجل تشاجر مع أخيه وحلف بالطلاق أنه ما يصالحه فما الحيلة في إيقاع الصلح بينهما
من غير حنث * (أجاب) * إذا حلف المدعي أن لا يصالح عن هذه الدعوى أو عن هذا المال فوكل فيه
وكل لا يحنث مطلقاً وإذا حلف المدعي عليه بذلك ثم وكل به فإن كان عن إقرار لا يحنث وإن كان عن
انكار أو سكوت يحنث والحيلة فيه أن يصالح فضولي وتقع الإجازة بالعمل وكذلك إذا كان الحلف في
الصلح عن دم فالحيلة صلح الفضولي وإن كان المراد الصلح للغوى الدافع للأعداء والفيض يترك التكلم
بما يفيد الصلح المعروف ولا يفسر التكلم معه بحديث غيره إذا حدثت بغير الفاظ الصلح المأخوذة لا يلزم
منه الصلح ولا حنث إلا به وليراجع البحر من باب البين في البيع والشراء في شرح قوله ما يحنث بالمباشرة
لا بالأمر لينظر لمن يطلب الوقوف على صحة أكثر ما أبدت والله أعلم * (سئل) * في أخوين
أرادا الخروج من دمشق إلى بيت المقدس فحلف أحدهما أنه لا يرافقه من الشام إلى بيت المقدس
نأويها أنه لا يستغرق معه الطريق هل تصح نيته فلا يحنث حيث فارقه قبل الدخول إلى بيت المقدس
أم لا * (أجاب) * نعم تصح نيته فلا يحنث لان ذلك مما يحتمل اللفظ فافهم والله أعلم * (سئل) *
في رجل صاق صدره من الإقامة في قرية فحلف أنه لا يرضى سكاها هل إذا سكاها غير راض بل لعناد في
زوجته يحنث أم لا * (أجاب) * لا يحنث لان حلفه على الرضى ولم يوجد حيث سكاها غير راض
بسكاها لله المذكورة والله أعلم * (سئل) * في أخوين بينهما ما قس ينسج منه الحصر حلف
أحدهما بالطلاق من زوجته أنها ما تنسج من قس أخيه فاصدا من قس له فيه شركه هل إذا باع الآخر
حصته وانقطعت منه نسبه لا يقع الطلاق أم يقع * (أجاب) * لا يقع الطلاق والله أعلم
* (سئل) * في رجلين حلف أحدهما بالطلاق أنه أعار الآخر كذا وحلف الآخر بالطلاق أنه
ما استعار منه ولا يعلم باطن الأمر ما هو هل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا * (أجاب) * لا يقع
على واحد منهما للجهالة والله أعلم * (سئل) * في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنها
ما تنفصل هذا الطهر لنفسها فدفعته لجارتها وفصلته لها هل يقع الطلاق أم لا * (أجاب) * أن كان
من عادة الزوجة أنها تنفصل بنفسها لا غير لا يقع طلاق وإن كان من عادتها أنها لا تنفصل وإنما يفصل لها
غيرها وعلم الزوج ذلك يقع وإن كانت تارة تنفصل بنفسها وتارة بغيرها لا يقع إلا إذا عني الزوج الأمر
بالفصل لا يقع وقد أخذت الحكم من مسئلة ذكرها في البحر فقلنا عن النوازل في شرح قوله وما
يحنث به ما فن وقع عنده شبهة في ذلك فليراجعها ويتأمل والله أعلم * (سئل) * في رجل حلف
بالطلاق الثلاث من زوجته أنها ما تنفصل هذا الطهر لنفسها فدفعته لجارتها وفصلت كية وبدنه لا غير
هل يقع عليه الطلاق أم لا * (أجاب) * لا يقع والله أعلم * (سئل) * في رجل تشاجر مع زوجته
بحضرة أيتها فقال لها بالركية ما معناه أذهبي مع أمك فقالت أمها بالركية ما معناه لا تسكلم به هذا
الكلام فيكن شرراً على نكاحك فقال بالركية ما معناه الذي تكلمتي به يكون ثلاثاً فهل يقع عليه

مطلب حلف بالطلاق أنه
لا يؤكل نأويها الاكل الكامل

مطلب في حيلة من حلف
أنه لا يصالح أخاه

مطلب حلف أنه لا يرافقه
من الشام إلى بيت المقدس
نأويها الخ

مطلب صاق صدره من قرية
فحلف لا يسكنها فسكنها غير
راض يل الخ

مطلب حلف على امرأته
بالطلاق أنها ما تنسج من قس
أخيه فاصدا الخ

مطلب رجلين حلف أحدهما
أنه أعار الآخر كذا وعكس
الآخر

مطلب حلف بالطلاق من
زوجته أنها ما تنفصل هذا
لنفسها فدفعته لجارتها

مطلب حلف على زوجته
بالطلاق الثلاث أنها لا تنفصل
الطهر لنفسها فدفعته لجارتها
وفصلت البدن والكلم لا يقع
عليه شيء

الطلاق الثلاث أم الواحد أم لا يقع الطلاق أصلاً وهل يفتقر إلى النية حتى يقع أم لا * (أجاب) *
 إذا لم تكن الحال حال مذكورة الطلاق ولم يشو له لا يقع شيء والواقع الثلاث والذي يوقفك على الصواب
 في هذا الجواب ما قاله الأصحاب من أن الأصل الذي عليه الفتوى في الطلاق بالفارسية أنه إن كان
 فيه لفظ لا يستعمل إلا في الطلاق فهو صريح يقع بلا نية إذا اضيف إلى المرأة وما يستعمل
 استعمال الطلاق وغيره فهو من كليات الفارسية فحكمه حكم كليات العربية في جميع
 الأحكام والمراد بالفارسية خلاف العربية كما صرحوا به في كتاب الصلاة فإذا علمت هذا فاعلم أن
 أصحاب الفتاوى وبعض الشروح صرحوا بأربعة فروع في الإيقاع بطريق الأضمار لو قال أنت
 الثلاث ونوى لا يقع لأنه جعل الثلاث صفة للمرأة لا صفة للطلاق المنصرف قد نوى ما لا يحتمله لفظه فلم
 يصح ولو قال أنت مني بثلاث ونوى الطلاق طلقت لأنه نوى ما يحتمل وإن قال لم أنو الطلاق لم يصدق أن
 كان في حال مذكورة الطلاق أنه لا يحتمل الرد ولو قال أنت بثلاث واضمير الطلاق يقع كأنه قال أنت طالق
 بثلاث كما صرح في المحيط وظاهره أن أنت مني بثلاث وأنت بثلاث يحذف مني سواء في كونه كناية وما
 أنت الثلاث فليس بكناية وفي التاترخانية وفي فتاوى الفضلي إذا قال لها أنت مني ثلاثاً نوى الطلاق
 طلقت وإن قال لم أنو الطلاق لا يصدق إذا كان في حال مذكورة الطلاق لكن في الخاتمة جعله صريحاً
 لا يفتقر إلى النية فصيدها اختلاف وجواب الفضلي - أوفق كما يشهد به نظراً لفقهاء وفي التاترخانية عن
 اللجنة ترأسه المختار أن يقع الثلاث إذا نوى وفيها عن الفضلي - إذا قال لها أنت مني ونوى الطلاق يقع فقوله
 ترا بضم المنساة من فوق وبالراء المقصورة معناه لك وقوله بضم التاء وسكون الواو معناه
 أنت وسه معناه ثلاث فتحصل أن اللفظ إذا احتمل الطلاق وغيره وخلع النية وعن مذكورة عربياً
 كان اللفظ أو غيره لا يقع واحتمال اللفظ المسؤل عنه ظاهر إذ يحتمل أذهبي منع أمك فأنى طاقته وقوله
 الذي تكلمت به أي من الضرر المعنى به الطلاق يكون ثلاثاً فهو من إطلاق الكل وإرادة البعض وهو
 سائغ ويحتمل أذهبي مع أمك حتى يسكن غضبي وقوله الذي تكلمت به الخ أي بجملة المنهي عنه إجماله
 الشرير يكون ثلاثاً فهو أراد الحقيقة وبه لا يقع فتأمل والله أعلم * (سئل) * في رجل له بنت أخ
 خطبها منه ابن خاله خاف بالطلاق ثلاثاً أنه لا يأخذها رجل غير أولاده فهل إذا نوى به الخطاب
 بخصوصه وأن لا يمكنها من التزوج فزوجت نفسها قهر عليه من غير الخطاب الأول هل يقع عليه
 الطلاق أم لا * (أجاب) * لا يقع والحالة هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل حلف
 بالطلاق أنه لا يشرب التنفصاريضع اليانسون في الدواة ويشرب من دخانه هل يحنث أم لا
 * (أجاب) * لا يحنث لا يعرف كفاي لا يأكل لحمًا إذا أكل لحم السمك والله أعلم * (سئل) * في
 رجل من قرية من قرى فلسطين تشاجر مع زوجته خلف بالطلاق ثلاثاً أنه ما يأتي مثل هذا اليوم من
 العام القابل وأنا في مثل هذه البلاد فهل إذا سافر عن مسمى فلسطين كما إذا كان في عيون التجار وعكا
 مثلاً في ذلك اليوم يبر في يمينه أم لا * (أجاب) * نعم يبر به وبكل قرية أو بلدة عن داه بعبء بعدا
 لا تطلق الإشارة معه فانت على علم بأن هذا التقريب والله أعلم * (سئل) * في رجل حلف على
 صهره أنه لا يرسل من هذه القرية تغلب عليه ورجل قهر أهل يحنث أم لا * (أجاب) * مقتضى
 ما أفتى شيخ الإسلام الشيخ محمد الغزالي مستدلاً بما في فتاوى قارئ الهداية أنه إذا نوى لا يمكنه فرحل
 قهر إلا يحنث والله أعلم * (سئل) * في رجل حلف على زوجته أنه ما يخلعها تروح إلى عرس أخيها
 هل إذا استغيبته وراحت له يحنث أم لا * (أجاب) * لا يحنث لأنه ما خلاها وهو في معنى لا أدعها
 والمصرح به في مثله عدم الحنث بالذهاب في الغيبة بغير الإذن منه والله أعلم * (سئل) * في رجل
 عجز عن الفعل المخاوف عليه ويمينه موقته صورته حلف لا يبيت هذه الليلة في هذه البلدة فغفلت
 أبوابها ولم يتمكن الخروج إلا بتسور السور وفيه اهلال النفس غالباً هل يحنث أم لا * (أجاب) *

مطلب لفظ غير العربية إذا
 كان يحتمل الطلاق وغيره
 يسكون من الكليات كلفظ
 العربية
 مطلب لو قال لها أنت مني
 بثلاث أو قال أنت بثلاث
 يحذف مني الخ

مطلب فيما إذا خطب رجل
 من امرأة أخيه خاف
 لا يأخذها غير أولاده ونوى
 خصوص الخطاب
 مطلب إذا حلف لا يشرب
 الدخان فوضع غيره وشرب
 لا يحنث
 مطلب حلف بالطلاق
 الثلاث أنه ما يأتي مثل هذا
 اليوم من العام القابل وهو
 في هذه البلاد
 مطلب حلف على صهره لا
 يرسل من هذه القرية فرحل
 قهر راعنه
 مطلب حلف على زوجته أنه
 لا يخلعها تروح لعرس أخيها
 فراحت في غيبته لا يحنث
 مطلب حلف أنه لا يبيت هذه
 الليلة في هذه البلدة فغفلت
 أبوابها عليه ولم يتمكن الخروج
 إلا مع هلاله نفسه لا يحنث

لا يثبت قال في المتن حلف لا يثبت هذه الدار فلو تنق فم يثبت على الخروح الا يطلع ح نفسه من الحائض لا يثبت وفي النسخ حلف لا يثبت الخروح فوجبها بما علقا بحيث لم يثبت ح نفسه فحقه قصيل يثبت وقيل لا يثبت وبه أنقأ ابو اليت والصدور الشهد والمحال ان الحالف متى يجز عن الله ح المحلوف عليه واليمين موقفة بطلت عند أبي حنيفة ومحمد قال نعيم الدين العلامة في الاسرار الفتوى على قولهما اه والدين بسر والله اعلم * (سئل) * في رجل حلف بالطلاق انه لا يركب هذه المهره وقد دعت الحاجة الى ركوبها فله حيلة في ركوبها مثل لا ألبس هذا القميص ام لا * (اجاب) * لا حيلة له في ركوبها الا أن يتوى بيمينه مادامت مهره ولا يقاسم بلا ألبس هذا القميص لانه عندنا يثبت باب بهد نزعه شيئا من خيطانه لبقا الاسم فيه والله اعلم

• • (كتاب الحدود) • •

* (سئل) * في فلاح اختطف بنت ابن ابن عمه وهي نكاح الغير وازال بكارتها كرها فماذا يجب عليه * (اجاب) * ان لم يدع شبهة سقطت الحد الزنا وبث عليه بوجهه الشرعي يقام عليه حد الزنا وان ادعى شبهة يندرى الحد عنه بها ويجب لها مهر المثل لانه لا يتخلو وطء في دار الاسلام من مهر أو عقروا الله اعلم * (سئل) * فيما لو اقتر بالسرقه ثم رجع أو انكر الاقرار هل يقطع ام لا * (اجاب) * لا يقطع فقد سرح في البحر والنهر ومخ الغفار ان الرجوع عن الاقرار في السر والسرقة يخرج كل رجوع في الزنا وسر حوا ايضا بان انكار الاقرار رجوع وان منكر الاقرار لا تقبل الشهادة عليه بالاقرار لكون انكاره له رجوعا عنه ومن سرح بان الشهادة لا تقبل على الاقرار الزبلي وأكدر الشراح والفتاوى والله اعلم * (سئل) * في شق حطف بكر صغيرة ووصل اليها وأدخلها عند من هو أشق منه فاحضر ابن عم لها مع وجود أبيها فعقد له عقد ها ولم يلحقه من ايها اجازة ولا منها بعد بلوغها ودخل بها بعده وبلغت فرجعت الى أبيها واصلاب الزوج جذام وهو يطلب من أبيها ان يسلمها له هل لذلك أم هو حرام * (اجاب) * لا يجب عليه ذلك بل يحرم عليه حيث لا وكالة سابقة ولا اجازة لاحقة وعليه مهر المثل بوطئها بعد العقد المزبور لا سقوط الحد بصورته فوجب العقر بالنظم والله اعلم * (سئل) * في محسن شق حطف بكر وازال بكارتها وهربت منه الى اهلهما فقبها يريد أن يغصبها في نفسه اهل يجب منعه عنها وماذا يلزمه * (اجاب) * نعم يجب منعه عنها وإذا ادعى شبهة لاحد عليه ويلزمه مهر مثلها وان لم يدع شبهة وبث عليه باحد وجهيه الاقرار واليمينه وجب الحد باحد نوعيه ان كان محصنا يرجم والا يجازد اكل موضع سقط فيه الحد يجب فيه المهر الا في مواضع ليس هذا منها والله اعلم * (سئل) * في رجل قذف محصنا بالزنا بعض وورمن له اقامة الحدود فقدمه بطلب المقتذوف فهل اذا طلب من القاضي اقامة الحد عليه ثانيا ليس له ذلك وما الحكم بشهادة هذا القاذف واخبار الناسق في البيانات * (اجاب) * ليس له اقامة الحد على القاذف مرتين في قذف واحد بالاجماع والحكم في شهادته عدم القبول ولو تاب عندنا لانه من تمام الحد فلا تقبل له شهادة ابا ولا يقبل قول الناسق في البيانات سرحته به علما وان في المتن والشرع والفتاوى والله اعلم * (سئل) * في رجل وطئ رخصة كريمة في فرجها وهي ملك الغير فبيلزمه شرعا * (اجاب) * يعزروا بشهر قال في الخانية لصاحبها أن يدفعها اليه بغيرها بالغة ما بلغت وفي التبيين بطلب صاحبها أن يدفعها اليه بالقيمة ثم تدفع هكذا ذكره ولا يعرف ذلك الا بما عايناهم عليه اه قال في البحر والظاهر انه لا يجبر على دفعها اه يعني ان شاء صاحبها دفعها بشتمها ثم اذا دفعها له بغيرها تدفع او قول ذلك لقطع التصدي بذلك ككلامها شخص بحدوث بكايها والله اعلم * (فصل في التعزير) *

مطلب فيها اذا جازع من الفعل
المرتب عليه واليمين موقفة
مطلب حلف لا يركب هذه
المهره ودعت الحاجة الى
ركوبها بحيث يركوبها
الان توى مادامت مهره

مطلب لا يتخلو وطء في دار
الاسلام من مهر أو عقروا

مطلب اذا أقر بالسرقه
ثم رجع أو أنكر الاقرار بها
لا يقطع

مطلب حطف بكر صغيرة
ووصل اليها ثم عقد عليها من
ابن عمها ودخل بها بعد
البلوغ فهربت لا ينهاها
منه يحرم عليه أن يدفعها له
وعليه مهر المثل لها

مطلب حطف بكر وازال
بكارتها وهربت منه ويريد
غصبها يجب منه وعليه مهر
المثل ان ادعى شبهة والا حد
مطلب مذف محسن حده
ليس له أن يجده ثانيا لهذا
القذف

مطلب لا تقبل شهادة الحدود
في قذف وان تاب ولا يقبل
خبر الناسق في البيانات
مطلب وطئ رخصة كريمة
يعزروا بشهر ولصاحبها دفعها
اليه بالقيمة ثم تدفع

*** (سئل) *** في مؤمن تفرس بفراسته الايمانية في بيان سرقة فلامه رجل وأذاه وهدده بالفاظ فاحشة موجبة للتعزير فاذ ابتد عليه وهل يلزمه بالفراصة الايمانية الصادقة اثم اخروى أو حرم دينوى أم لا *** (اجاب) *** يترتب على الاثم المذكور بايذائه وتمديد التعزير الشديد كراهيته الحق وبغضه المصدق اذا الفراصة الايمانية والنظر بالانوار البانية لاشين فيها ولا عار ولا حرمة فيها توجب النار فكيف يلحقه بذلك اثم وعقاب وهي تجاب لربها الثواب فالمعترض عليه غير مصيب والله أعلم *** (سئل) *** في شرير يضرب الناس بيده ولسانه *** بسعيه في الارض المقدسة وعوانه *** وبأخذ منهم لنفسه مالا *** وجعل ذلك له وظيفة استتال بها وعيها عمالا *** هل يسمع من أهل المدينة الاخبار عنه بذلك لدى الحكام العاديين والائمة المنصفين واذا سمع قولهم فيه فمذا يجب عليه *** (اجاب) *** نعم يسمع الاخبار بكونه شريرا بيده ولسانه سواء كان حاضرا أو غائبا لان الامور الموجبة للتعزير ولو بالقتل المتعمدة حقائقه تعالى التي لم يقصد بها شخص معين لا تحتاج الى الدعوى المحتاجة الى حضور المدعى عليه وليس هذا من قبيل الجرح المجرد الذي لا يقبل لانه لا يكون الا فيما هو حق العبد خاصة وهذا من حق الله لقصده وجهه الكريم ولذا انص علماء ائبا بان الخبرين بذلك لهم الاجر والثواب الجزيل حيث كانوا مخلصين لقصدهم دفع كلمة المتعدى لعامة المسلمين ولما حكم طلبه وتعزيره ولو بالقتل حيث تفرس فيه بانه لا يرجح الا بالقتل واما السعاية والعوان فقص عبارة علماء مذهب ابي حنيفة النعمان انه يثاب قاتله لما فيه من دفع شره عن عباد الله تعالى وقد ذكر البزازی المسئلة في ثلاث مواضع من جامع المشهور اسمه بالبزازیة الاول في السير والثاني في الكراهة والثالث في آخر الجنائيات وقال في جواهر الفتاوى في الباب السادس قال القاضي الامام مالك المولود ابو العلاء انما صحى لما سئل عن مفسدي سعى في الارض بالفساد ووقع بين الناس الشر رافعا الى السلطان ماذا يجب عليه

القتل مشروع عليه واجب *** لفساده والقتل فيه مقنع**

شاهان شاه مالك المولود ابو العلا *** نظم الجواب لكل من هو بيرع**

اه وفي المجتبى رأى مسلمانى يحل له قتل و على هذا القياس المكابرة بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة بادى شئ له قية وجميع الشعاعة فيباح قتل الكل وثياب قاتلهم والمقصود بهذا كله حسم مادة الظلم فانه يجب اعداؤه فان الظلم ظلمات والله اعلم *** (سئل) *** في ساع في الارض بالفساد وجب عليه تعزير لا تقي بحاله رادع لامثاله أرادولى الامر اقامة ذلك الواجب عليه دفعا لضرره عن الاسلام والمسلمين حسبا نصت عليه علماء الدين وافق به جل المفتين فمعترض له بجماعة باستخلاصه من يده وترك اقامة الواجب عليه وتسلمه منه وتكفله واطلقوه من حبسه بشفاعتهم فما الذى يستحقونه بذلك ويستوجبونه عند مالك الممالك *** (اجاب) *** اللهم توفيقا للصواب لاشك انهم يستوجبون بذلك ما يستوجبونه من يشفع شفاعته سيئة قال جل من قائل ومن يشفع شفاعته سيئة يكن له كفل منها قال اهل التفسير الكفل النصيب أى عليه من وزرها نصيب مسالوها في القدر قال القاضي ابو السعود والشفاعة السيئة التي لم يقصد بها امر اعاق حق المسلم ولا دفع الشر عنه ولا جاب الخبير اليه ولا ابتغاء وجه الله تعالى وكانت في أمر غير جائز وكانت في دفع حد من حدود الله تعالى ودفع حق من الحقوق وقد ورد عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حالت شفاعته دون حد من حدود الله تعالى فقد ضاد الله عز وجل وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل الذى يعين قومه على غير الحق كمثل بعير تردى في بئر فهو ينزع منها بذنبه رواه ابو داود وابن حبان في صحيحه قال الحافظ معناه انه قد وقع في الاثم وهلك كالبعير اذ تردى في بئر فصار ينزع بذنبه ولا يقدر على الخلاص وعن ابي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ايمار جل حالت شفاعته دون حد من

مطلب اذا رأى مسلمانى يحل له قتل وكذا المكابرة بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة
مطلب اذا وجب على أحد تعزير أو أراد الامام اقامة ذلك عليه فشفع به اناس وخلصوه من ذلك عليهم الاثم بقدر ما تشفعوا

مطلب في بيان الشفاعة السيئة
مطلب فيما أعده من الوعيد لمن أعان قومه على غير الحق

مطلب في الوعيد الذى أتى عن حالت شفاعته دون حد من حدود الله تعالى

حدود الله تعالى لم يزل في غيب الله حتى ينزع وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سالت شئنا عنه دون حدود الله فقد ضاذا الله في ملكه ومن اعان على خصومة لا يعلم الحق أم باطل فهو في خطئ الله حتى ينزع وعن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعان ظالميا طلل ليد حصى به حقا فتدبري من ذمة الله وذمة رسوله رواه الطبراني والاصمعياني وعن اوس بن شر جبيل انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من شئ مع ظالم ليعينه وهو يعلم انه ظالم فتخرج من الاسلام رواه الطبراني في الكبير وفي الترغيب والترهيب من جنس ذلك الحب الجيب والحاصل ان سعى الجماعة المذكورين على خلاص الشئ المذكور سعى في سبيل الشيطان وكيفية عند المهين الديان يستحقون بهن في الدنيا الالهة والتعزير وفي الاخرة عذاب الله ودخول جهنم وبئس المصير والله اعلم * (سئل) * في ذى صلاح وعلم ودين سرفت كسبه من حجرة الكائنة بمجده جار من المتهمين فقلب على ظنه انه السارق اها فاخبر قاضي بلده بها ثم اخبر حاكم العرف الذي لم يعهد منه اخذ بعنف عساه أن يبين له الحال بالقراسة الصادقة المطابقة للواقعة هل عليه بذلك جناح أو عتاب * (اجاب) * ليس عليه بذلك جناح ولا عتاب لاسيما اذا كان حاكم العرف ليس بذي عنف وكان من ذوى الالباب والسياسة نوعان سياسة عادلة فتخرج الحق من الظالم الناجر فهي من الشريعة علمها من علمها ووجهها من وجهها او قيد صنف الناس في السياسة الشرعية كتب متعددة وقد صرح في البحر تقيلا على التجنيس في المعروف بالسرقة اذا وجد رجل يذهب في حاجة غير مشغول بالسرقة ليس له أن يقتله وله أن يأخذه وللإمام أن يجبره حتى يتوب لان الحبس للزجر اتوبته مشروع اه والله اعلم * (سئل) * فيما اذا ثبت على رجل انه اغرى ذاسيا على قتل رجل طلبا لشيء عاود دول فحازا يلزمه شرعا * (اجاب) * قد تقرر عند العلماء ان التعزير في كل معصية ليس فيها حد مقدور والاغراء على قتل النفس المعدومة معصية من مامسى الله تعالى يجب فيها التعزير فيجب على المنزى المذكور ويجوز الترتي فيه الى القتل قال في البحر الرائق شرح كرامة فائق وقد ذكرنا رابعي العلماء التعزير بالقتل في اشياء ذكر من جعلها جميع الكسائر والاعونة والسعاة والثلاثة بادى شئ له قيمة فكيف الساعى على قتل نفس معصومة طلبا لنفسه يجوز قتله تعزيرا زجر الغير عن ارتكاب المعاصي والسعى فيها والله اعلم * (سئل) * في شئ سعى بالتحرالى حاكم السياسة سعاية كاذبة قاصدا لتفريجه واذا ما يلزمه شرعا * (اجاب) * هذه المسئلة اكثر علماءنا ايرادها في كتبهم وسورها مسئلة السعاة والاعونة واقوا بوجوب قتل الساعى فيها وقال القاضى الامام ابو العلا الناصحي فيها ثلثا

هو القتل مشروع عليه واجب * لفساده والقتل فيه مقتضع
شاهدان شاه ملك الملوك ابو العلا * تقلم الجواب لكل من هو يبرع

وقد ذكر البرازى المسئلة في فتاواه في ثلاثة مواضع في السير وفي الكراهة وفي الجبايات وذكر خافى منح الغمار شرح تنوير الابصار وغيره من معصيات الخفية رحمة الله تعالى عليهم اجمعين وحسنر فاني زمرتهم امين فتولهم القتل مشروع عليه واجب الخ يوجب على الحكام ايقاع القتل عليه وتركهم له معصية من معاصي الله تعالى والله اعلم * (سئل) * في رجل سعى بنفسه الى اعراب البادية المارقين وجعل نفسه قلا حالهم والفلاح يستعبده من استغله حتى يبيع فيه ويشترى ويستحل امواله بل ونفسه وعياله وما كفاه ذلك حتى سعى بآب عمه ايضا لهم وقال لهم هذا ايضا فلا حكم وسلطهم عليه فحازا يلزمه شرعا * (اجاب) * اعلم ان هذا الشئ البعيد الطريد من رحمة الله تعالى الساعى في اضرار نفسه واضرار عباد الله مستحق لاشد التعزير وباطع التصغير ولا شبهة في جواز الترتي في تعزيره الى القتل لان الساعى لهؤلاء الكفرة والاشقياء العبرة بمثل ذلك ساع في الارض بالفساد فجزاؤه

مطلب اذا سرق من رجل صالح دين وله بار منهم فقلب على ظنه انه هو السارق فاعلم حاكم العرف الذي لم يعرف بالاخذ عفا بذلك لا سرج عليه
مطلب اذا وجد الرجل رجلا معروفا بالسرقة ذاهبا في حاجة غير مشغول في السرقة ليس له أن يقتله
مطلب التعزير في كل معصية ليس فيها حد مقدور
مطلب اذا اغرى ذاسيا على قتل معصوم فلما يعزرو ولو بالقتل لجر غيره عن ارتكاب المعاصي
مطلب فيمن سعى الى الحاكم السياسي في تفريجه غيره واذا انه يجب قتله وعدم قتله معصية

مطلب فيما اذا سعى رجل بنفسه الى عرب البادية وجعل نفسه فلاحا مسترقا تستحل لهم امواله وعياله وسعى بذلك ايضا في ابن عمه ماذا يلزمه

ما في الذكر الحكيم من قوله عز من قائل انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية ومن شاهد افعال
الاعراب المارقين قطع بكفرهم يقين وبان السكوت عنهم مع القدرة عليهم من اكبر معاصي الله تعالى
لاستحلالهم اموال المسلمين ونفوس المعصومين بل ذنب من سكت عنهم مع القدرة عليهم اعظم منهم عند
الله تعالى رب العالمين ذنباً اذا هو اذن قادر على ازالة المنكر ولم ير له من بلاد الله فعلية من الوزر والخطيئة
ما وردت به الاحاديث التي لا تعد ولا تحصى ومن جملتها قوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يكون بين
اظهرهم رجل يعمل بالمعاصي هم امنع منه واعز لا يغيبون عليه الاصابهم الله بعقاب فلا حول ولا
قوة الا بالله العلي العظيم والله اعلم بالصواب * (سئل) * في رجل عقد على منكوبة الغيرة
ووطئها عالماً بكونها منكوبة الغيرة فماذا يلزمه * (اجاب) * يوجب بالضرب الشديد اشد
ما يكون من التعزير سياسة وعليه المهر ما وعليه عادة وهي باقية على عصمة زوجها الاول اذا النكاح
الثاني باطل والحال هذه والله اعلم * (سئل) * في رجل عمد الى بكر بالغة في نكاح غيره
نخطفها في شهر رمضان وجعلها الى قرية قرب قريتها وأدخلها على شيخ القرية فتلقاه بالقبول وكرمه
وأواه وأدخله عليها والحال ان خالته في نكاحه قائلاً بيني وبينها عصوبة وهذه طريقة الفلاحين
فاجزأوه هو والذي تلقاه وكرمه وأواه وأدخله عليها وارثك بمعصية الله تعالى وهمل
يجب على حكام المسلمين زجر طائفة الفلاحين عن مثل ذلك ولو بالقتل والقتال * (اجاب) *
جزاء الخاطف ومن اكرمه وأواه وأعانه على هذه المعصية المعظمة الضرب الشديد والحبس المديد
والمبالغة في العقوبة الى أن تظهر منهما التوبة ويجوز أن يترقى في عقوبتهما الى القتل لغلظ ما ارتكبا
من معصية الله وهذه طريقة يخشى على اهل الاقليم الذي نشيخ بين اظهرهم فيه ولا يتركرونه
ولا يتهاون عنه أن ينزل الله عليهم عذاباً من عنده ومخطا فان من تكب ذلك والسأكت عنه كمن ينقر
السفينة ليغرق اهلها وهم عنه مضربون فالمقروض على حكام المسلمين التقيد في قلع هذه الطريقة
القبيحة وحسم هذه الفعلة الفضيحة ولو بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فتسأله
سبحانه اصلاح الاحوال والله اعلم * (سئل) * في رجل فارق صديقاً له فقال لم فارقتني
فقال وجدتك على غير الطريقة فاصد انعمه هل يلزمه تعزير ام لا والقول قوله في قصده النصيحة
* (اجاب) * لا يلزمه تعزير والقول قوله في قصده النصيحة لانه اعرف بجهلهم كلامه المحتمل ولا
شبهة ان ال في الطريقة بدل عن الاضافة والمضاف محتمل اي لغير طريقي او لغير طريقة القوم او لغير
طريقة الناس وغير ذلك كما هو أوضح من أن يشرح واظهر من أن يذكر والله اعلم * (سئل) *
في شقي يسعي دائماً في عقوق ابيه ويأثي له بكل ما يشوش عليه ويؤذيه ساكناً معه بداره مسيئاً في حقه
قائماً في اضرامه يأمره لسوء عشرته بالخروج من ملكه فيهدده بالقتل ويوحى اليه بالضرب ويشترع في
سببه وشتمه واتلاف عرضه وهتكه وقد كان زوجه امرأتة فعلاه الدين بهذا السبب وسأله الاغاثة عليه
فزاد في الشتم والسبب وهو عفريت نفريت صفتت عفتت وقد كبر الان وضعف بمقاساة اخلاقه
وعجز عن الاكساب وابنه اندكور في عنفوان الشباب فهل يلزمه بفقته ونفقة والدته ويجب عليه أن
يحسن عشرته معه ويضمه الى عائلته وما يلزمه بارتكاب هذه الاخلاق افتونا ولكم الثواب من المهين
الخلاص * (اجاب) * يلزم هذا الشقي العاق بافعاله التعزير البليغ باجتماع من الأئمة واتفاق
لا ارتكابه كبيرة لم يقع فيها خلاف بين اثنين وقد قال صلى الله عليه وسلم ويحب وعظم وكرم رغم انفه ثم
رغم انفه قيل من يارسل الله قال من ادرك والداه عند الكبر احدهما أو كلاهما ثم لم يدخل
الجنة وعن عبد الله بن عمر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكافر شتم الرجل والداه قالوا
يارسل الله وهل يشتم الرجل والداه فقال نعم يسب اباه ويسب امه فيسب الله ويلزمه
بطلبه خروجه من داره وامتناعه من ذلك التعزير الذي يجهة بمحاله الزجر لانه لا لها معصية اخرى

مطلب اذا عقد على منكوبة
الغير ووطئها عالماً بذلك يوجب
بالضرب سياسة ويلزمه مهر
المثل
مطلب اذا خطف بكراً في
نكاح الغير وادخلها على
شيخ قرية فأكرمه
وأدخله عليها وكان ذلك طريقة
الفلاحين الخ

مطلب فيما اذا قال لصديقه
وجدتك على غير الطريقة
فاصد انعمه لا يعزروا صدق
في انه قصد ما ذكر

مطلب في عقوق الاب

مطلب اذا امتنع الابن من
الخروج من ملك الاب بعد
طلب ذلك منه يعزروا بطلبه

مطلب فقد من يتيه بعض
امتعة زوجة ابنه فاتهم امرأة
تدخله لا يقبل قوله المجرد عن
البيئة ولا تعذب
مطلب فيما اذا اتهم بسرقة
أو غيرها لا يحبس بمجرد
الاتهام بل لابد من شهادة
عدل أو مستورين

هل اذا ادعى عليه بسرقة الامة يتسبل مجزّد قوله وتحبس وتبس بعد ادب بمجزّد عواه ام لا
* (اجاب) * لا يقبل قوله المجزّد عن البيئة العادلة وهي رجلان عاقلان مسلمان عدلان من كان
لان السرقة من جملة موجبات الحدود التي يحتاط فيها غاية الاحتياط وتدرأ بأدنى شبهة وقد ورد
في الحديث الشريف ادرؤا الحدود بالشبهات ولا تحبس ولا تمس بعذاب قال في البحر في التجنيس
لا يفتى بعقوبة السارق لانه جور فلا يفتى به والله اعلم * (سئل) * في رجل يتهم بسرقة أو غيرها
مما يجب فيه الحد أو الاقصاص هل يحبس بمجزّد الاتهام ام لابد من شاهد عدل أو اثنين مستورين
* (اجاب) * لا يحبس شرعا الا اذا شهد رجلان مستوران أو رجل عدل لان التهمة لا تثبت
الا بذلك وأيسر للعاكم حبسه بغير ذلك صرح علماؤنا به وعن صرح به صاحب البحر في كتاب الكفالة
والله أعلم

** (كتاب السير) **

مطلب ليس لاهل الذمة
الزيادة في الكنيسة سعة وبنائها

* (سئل) * في كنيسة ببلدة غربيها مسجد للجماعة المسلمين وشرقيها مسجد للجماعة المسلمين ايضا
يقام بكل منهما شعائر الاسلام وبين الثاني وبينها بقعة ينتفع بها اهل المسجدين في التوصل ومباشرة
الوضوء ومقتدات الصلوات وبها اشجار ينتفع بها عباد الله تعالى عند نصارى البلدة الى الشجر الذي بها
تقطعوه واقاموا بها جدارا و اضافوه الى الكنيسة رافعين اصواتهم يباينون المسيح على وجه
الاطهار ناقلين انواع اطعمة لعملائهم بالتجبيج والتخاليط مظهرين انواع الفرح والسرور والاستبشار
لاضافتها لكنيسة تهم واتصارهم على اهل الاسلام بمنع المسجدين عن الانتفاع بها وقد حصل للمسلمين
بذلك غاية الضرر والايلام فهل يمكن من ذلك منع ان لم يعهد لهم ذلك قديما سلف من الزمان وفيه كسر
شوكة المسلمين والاسلام والاضرار بهم والارغام لهم لا لما فيه من المذلة والاهانة باهل الايمان
* (اجاب) * المصريح به في كتب الحنفية وغيرهم انه لا تجوز الزيادة في الكنائس القديمة على النمط
الاول لا في البناء ولا في الارض واطافة البقعة الى الكنيسة زيادة في الارض والجدار زيادة في البناء
فلا يجوز واحد منهم ما بل يجب ان يمنع واذا وقع يرفع وخصوصا في بقعة لم يثبت كونها فيما سلف منها
ويستفاد المسلمون بها ملاصقة لمساجدهم فلا يحل للعاكم الاذن لهم في ذلك ولا يجوز اسلم اعانتهم عليه
ولا ايجاز نفسه للعمل فيه بل اختار السبكي لنفسه المنع من تمكينهم من كل ترميم واعادة مطلقا وانصر
له ولده والجمهور وان قالوا بترك التعرض لهم في اعادة المنهدم وترميمه كما كان من غير زيادة بنقش
أو تزئين أو ارتفاع أو اتساع اتساعا لا لذلك لانه مجزّد تأخير المعاقبة الى الادارة الاخرة لانه مجزّد
معصية حتى في حقهم أيضا على القول بأنهم مكفوفون بالفروع واما اعانتهم على ذلك بالقول أو بالفعل
فهو حرام بلا شبهة وقد وقع ان بعضهم قام بدعوتهم والتزم بذلك في تصرّهم فرأى على رأسه في عالم
الرؤية عمامة نصراني أجازنا الله تعالى والمسلمين من أن نكون اعوانا في مثل ذلك وانقدنا بجمته وكرمه
من هذه المهادي والمهالك والواجب على كل مسلم أن لا يعطى الدنية في دينه وأن لا يكسر شوكة
الاسلام وقد ذكر في الاشهاد والنظائر في آخر الفن الثالث ان السبكي نقل الاجماع على ان الكنيسة
اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادة بناء كره السيوطي في حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة
عند ذكر الامراء قال قلت يستنبط من ذلك انها اذا اقبلت لا تفتح ولو بغير اذن شرعي كما وقع ذلك
بعضرنا بالقاهرة في كنيسة بحارة زويلة قفلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تفتح الى الآن
حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يتجرأ حاكم بفتحها الخ ووجهه ان في اعادتها بعد هدم المسلمين
لها استخفافا بهم وبلاسلام واتحاد الهم وكسر الشوكتهم وانتصار الكفرة وهو لا يجوز والكلام في ذلك
للعلماء رحمهم الله تعالى رجة واسعة والله اعلم * (سئل) * هل يجوز للذمتي تعلية بناءه ام لا
* (اجاب) * بما اجاب به قارئ الهداية بقوله ان اهل الذمة في المعاملات كالمسلمين ما جاز للمسلم

مطلب يجوز عند الجمهور
اعادة المنهدم من الكنائس
من غير زيادة على ما كان
ولا يجوز اعانتهم

مطلب اذا هدمت الكنيسة
ولو بغير وجه لا يجوز اعادة بناء
بالاجماع واذا اغلقت لا تفتح

مطلب يمنع الذمي من تعلية
البناء اذا حصل منه ضرر
ليجازه في ظاهر المذهب

ان يعلو في ملكهم بآزاهم وما لم يجوز لهم وانما يمنع من تعلية بنائه اذا حصل ضرر لجاره من منع
 صوره وهذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي ابو يوسف في كتاب الخراج القاضى له ان يمنع اهل الذمة
 ان يسكنوا بين المسلمين بل يسكنوا منعزلين وهو الذي افتى به انا انتهى وقوله وذكر القاضي ابو يوسف
 الخ يفهم منه انه يقتضى عدم تعلية بنائه وهو ظاهر لانه اذا منع عن السكنى بينهم فلان يمنع من تعلية
 بنائه على بنائهم كان ذلك أولى وسئل قوله هل يجوز لاهل الذمة ان يعلوا بنائهم على بناء المسلمين ويسكنون
 دارا عالية البناء بين الجيران المسلمين فاجاب لا يجوز لاهل الذمة ذلك بل يمنعون ان يسكنوا محلات
 المسلمين ويؤمرون بالاعتزال في اماكن مفردة عن المسلمين اهـ وأقول قوله لا يجوز لاهل الذمة ذلك
 مخالف لقوله وانما يمنع من تعلية بنائه اذا حصل ضرر لجاره لكنه على ما ذكره القاضى ابو
 يوسف لقوله وهو الذي افتى به انا وفي النظم الوهباني واپس له رفع البناء ويقصر قال في شرحه بعد كلام
 قلت وفي الكلام اشعار بظاهره يمنع من انشاء البناء على بناء المسلمين اهـ وهذا وان اتى به قارى
 الهداية لكن الاول مع كونه ظاهر المذهب وافتى به أيضا اقوى مد وكالحديث الشريف الموجب
 اكونهم اهم مالنا وعليهم ما علينا والله اعلم * (سئل) * في دير معدل كن رهبان طائفة الافرنج
 القاطنين بالقدس الشريف ويدهم دور حارية في ملكهم وتصرفهم ملاصقة بخراج الدير وقد تشعت
 غالب بنائه والدور قد انهدم غالب بنائهم وقد ورد الامر السلطاني بتعمير الدير والمعدل سكهم وملكهم
 فهل لهم تعمير ما تشعت من بناء الدير واعادة ما انهدم من الدور الحارية في ملكهم وفتح ابواب الدور
 من داخل جبر ديرهم ليسكنواهم او تحفظوا برفع بنائهم ليكون البناء مانعا من دخول الاصوص اليهم
 ليأمنوا بذلك على مالهم وانفسهم ام لا * (اجاب) * نعم لهم اعادة ما انهدم كما تظاهرت عليه المتون
 الموصوعة للشيخ من مذهب الامام الاعظم لافرق في ذلك بين الدير والصومعة والكنيسة وبين
 السار وتعمير ما تشعت منها واعادة ما انهدم من السيوت والدور الحارية في ملكهم المعدل للسكن جازمة
 بلا خلاف لا لالتحذ لا لاجتماع فيها العبادة واطهار شعائرهم واذا أحكموا اناء بيوتهم ودورهم للتحفظ
 من الاصوص ليأمنوا على أموالهم وانفسهم لا شتر من اهم في ذلك وان كانوا قد نصوا على انهم ليس
 لهم رفع بنائهم على المسلمين لان علة منعهم عنه مفيدة بالتعلي على المسلمين فاذا لم يكن ذلك ولكن للتحفظ
 ليأمنوا على أموالهم وانفسهم كما شرح لا يمنعون كما هو ظاهر والله اعلم * (سئل) * في يهودى
 يملك طبقة من بركة دار تلتقاها اربعة ارباع ابيه اليهودى راكبة على بيت من بركة دار للمسلم تلتقاها ايضا ارباعا
 عن ابيه وكل منهما ساكن في الدار التي له كما كان يسكن ابوه من قبله ويريد المسلم الات ان يمنع اليهودى
 من سكنى طبقة والتعلي عليه قائلا الاسلام يعلو ولا يعلى عليه هل له ذلك ام ليس له ذلك لان الملك
 مطلق للتصرف * (اجاب) * ليس للمسلم ذلك فقد جوزوا ابقاء دار الدير العالية على دار المسلم
 وسكناها اذا ملكها ما لم تهدم فانه لا يعيد لها عالية كما كانت ومن صرح بذلك ابن الشخصية في
 شرح النظم الوهباني وكثير من علماءنا والله اعلم * (سئل) * في ارض قراح مجاورة لثربة اهل
 الذمة باعها مالكها ثمن معلوم لشخص وسلمها له بالتخلية هل يجوز بيعها ولشترها ان يضفيها لثربة
 المذكورة لنفسه او ان الصارى ام لا * (اجاب) * صرح علماء الدين وفقهاء المسلمين ان الملك
 مطلق لتصرف المالكين فلهم بيعه لمن شاء واوله شترى التصرف في ملكها بالتخاذم متبرة وقد صرح في
 التاترخانية بذلك قال فيها وسئل شيخ الاسلام عن قوم من اليهود اشترى دارا أو بستانا من دور
 المسلمين في مصر واتخذوها مقبرة لهم هل يمنعون عن ذلك فقال لا لانهم ملكوها فافعلوا بها ما شاءوا
 كالمسلمين اهـ والله اعلم * (سئل) * في رجل يدعو الشوق الى زيارة المقدس والتحليل تقربا
 الى الله الملك الجليل فيخرج في بعض السنين من بلده فيلحق به جماعة من المسلمين وطائفة من اهل الذمة
 فيعجبونه للاس على انفسهم وأموالهم ويلجئون اليه عند خوفهم من طالم أو قاطع طريق ليسب
 من اهل الذمة الخ

مطلب لا يجوز لاهل الذمة
 ان يعلوا بنائهم على بناء
 المسلمين
 مطلب لا يجوز لاهل الذمة
 أن يسكنوا محلات المسلمين
 ويؤمرون بالاعتزال عنهم
 مطلب دير لطائفة من الرهان
 تشعت غالب بنائهم مع الدور
 التي لهم يجوز اعادة وارتفاع
 ذلك الخ
 مطلب طبقة لذي فوق دار
 مسلم تلتقاها بالارث لا يجاب
 المسلم يمنع من السكنى لكن
 لو هدمت يمنع من اعادةها
 مطلب أرض قراح في جوار
 قرية اهل الذمة اشترى اهل
 من مالكها وأراد الماخترى
 جعلها الخ
 مطلب رجل يخرج في بعض
 السنين لزيارة القدس فيلحقه
 طائفة من المسلمين وطائفة
 من اهل الذمة الخ

عنهم هل يشكر عليه ذلك أم لا * (أجاب) * لا يشكر عليه ذلك إذ حكمهم حكم المسلمين فيمنع عما يمنع عنه المسلم كالزنا والزح واللعب بالجمام وغير ذلك مما يمنع عنه المسلم كالملاهي والفواحش ولا يمنع من الخروج مع قافلة المسلمين الخارجة لزيارة القدس والخليل وفي الأشعياء والنظائر تعلقا عن الملتقط كل شيء امتنع منه المسلم امتنع منه الذي لا الخمر والخنزير ولا يكره عبادة جاره الذي ولا ضيافته اه ولم يزل اهل الذمة يخرجون مع قوافل المسلمين في اسفارهم من غير تكبير على من يأويهم ويد لهم على الطريق أو يطعمهم أو يقيمهم أو يستخدمهم أو يحسن اليهم أو يمنع عنهم اليد العادية ويسلمهم من الظلمة والفتنة الطاغية الباغية العاتية بل في ذلك الاجر العظيم والثواب الجسيم وقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات اصل اصيل في الجواب عن مثل هذه القضايا والله اعلم * (سئل) * في ذي مطهر الاستعلاء على المسلمين واتخذ لولده عرسا وضربت خلفه الطبول والزمر وطيف به في شوارع المدينة وأسواقها وبين يديه الشموع الكثيرة ويقف به مشيعوه متحلقين به على وجه التعظيم فهل يمنع الذي من مثل ذلك ويحرم على المسلمين تعظيمه ويعزرون على ذلك أم لا * (أجاب) * المصريح به في كتب علماءنا انه يجب على اهل الذمة اظهار الذلة والصغار مع المسلمين ويحرم على المسلمين تعظيمهم واختار في فتح القدير رحمه الله ان الاستعلاء على المسلمين حل للامام قتله وصرح فيه بمنعهم من الثياب الفاخرة حريرا وغيره كالصوف المربع والجوخ الرفيع والابرار الرقيقة ولا شك ان هذه الاشياء المذكورة أولى بالمنع مما صرح حوايه وبغير مغلطتهم لا تركاب الحرمة وكذلك هم حيث ارتكبوا الممنوع عليهم فله بالارباب وفي الاشعياء والنظائر تحييل الكافر ظلم كفر فلو سلم على الذي تحيلا كفره والله اعلم

مطلب أظهر الذي الاستعلاء على المسلمين واتخذ لابنه عرسا بالطبول وغيرها يمنع منه ويجب على اهل الذمة اظهار الخ

مطلب تحييل الكافر كفر

* (باب العشر والخراج) *

* (سئل) * في العطاء الديواني المعبر عنه لدى اهل بالتسمار اذا عزل السلطان نصره الله تعالى التيماري المقاطع عليه بخراج المقاسمة من قري بيت المال وقتر وفيه غيره ولم تكن الغلة حينئذ أدركت فهل تكون لمن عزله السلطان أو لمن ولده أم تكون بينهما أم توضع في بيت المال حتى يتصرف فيها السلطان برأيه أو نائبه المفوض اليه ذلك من قبله * (أجاب) * المصريح به في كتب علماءنا ان من مات أو عزل من اهل العطاء في أثناء الحول حرم العطا أي منع العطا فلا يعطى له شيء لا وجوبا ولا استحبابا لانه نوع صله وليس بدين ولهذا يسمى عطا فلا يملك الا بالقبض ويسقط بالموت وعن صرح بانه صله لا يملك قبل القبض صاحب الدرر والغرر في كتابه المذكور فاذا تقرر ذلك علم ان الغلة المقاطع عليها توضع في بيت المال ولا يستحقة لها واحد منهم ما حتى يرى من له امر بيت المال وهو السلطان أو من انابه منابه في ذلك رأيه فيه فيصرفه في مصارفه بما يرضيه ويراضيه والميسئلة في غالب كتب المذهب ذكرت في السير في باب الرضا تف والجزية والله اعلم * (سئل) * في ذي عطاء خاص بارض معلومة من السلطان تساؤل مأذونه بعض الخراج منها فباعه له بأذنه بعد قبضه له بثمن معلوم ثم عزل عن العطاء وولى آخر هل يصح بيعه له لكونه ملكا بالقبض أم لا * (أجاب) * صرح علماءنا رحمه الله تعالى ان صاحب العطاء يملك المتبوض قبل بيعه لاسيما بعد قبضه وايقاف مشيئة ومن ذلك شيئا ملك التصرف فيه بالبيع والهبة وسائر التصرفات السانعة للمال شرعا وليس للذي ولى بعده أن يطله والله اعلم * (سئل) * في أرض سلطانية بيد من ارعيت يتعاقبون عليها بالزرع جديلا بعد جيل ضاق بهم الحال فزادوها لاهل القرية على مبلغ معلوم قبضوه منهم شارطين عليهم ردها لديهم عند ردة المبلغ فردوا المبلغ بعد سنين وردوا الارض عليهم وصارت في أيديهم كما كانت ومضى على ذلك مدة ثلاث سنين والآن يدعون انها لهم وأنكر والاربعان هل اذابت عليهم ما شرع أعلاه يندفعون عنها أم لا * (أجاب) * نعم يندفعون عنها لعدم بطلان قدميتهم بما ذكر اذ لا ترك لهم به اعنى بالارهن وان لم يصح وانما تبطل قدميتهم بالتراخي او لم يوجد فاذا ثبت عليهم

مطلب عزل السلطان بعض التيمارين قبل ادراك الغلة وولى غيره توضع الغلة اذا أدركت في بيت المال ومن مات أو عزل من اهل العطاء منه

مطلب باع ما دون صاحب العطاء بانه بعض الخراج بعد قبضه له ثم عزل صح البيع وليس لمن ولى بعده أن يطله

مطلب اذارهن المزارعون الارض السلطانية سنين لا تبطل قدميتهم

مطلب ارض سلطانية في
ايدى الرعا عن آياتهم أراد
بعضهم قسمتها الخ

مطلب ابر ارض بيت المال
المراعى فزوع المستأجر
وأكل الرعي الجراد لا يملك
المزراع الاجرة

مطلب ارض سلطانية بجز
من هي في يده عن عمارتها
قدفعها لا تستر ليس له الرجوع

مطلب ارض بيت المال
لا ملك للناس فيها فلا يجوز
بيعها الخ

مطلب ارض لبيت المال
فيها بتره ندم رغب انسان
في شرائها بضعف قيمتها يبيع
وان لم يكن للمسلمين حاجة

مطلب ارض خراج المقاسمة
اذا جعل على صاحبها في كل
سنة مبلغا معلوما لا جمل
الفرس ومضت مدة ولم
يفرس لا يلزمه ما التزمه

ما شرح اسلامه يندفعون عنها والله أعلم • (سئل) • في ارض سلطانية يتوارد عليها
الزراع ابا عن جد استقلوا قبضهم يريدون قسمها وبعضهم يريد بقاءها على ما كانت قد يماهل بين
التقديم على قدمه ام لا • (الجواب) • يتروك القديم على قدمه نص على ذلك علماءنا والله اعلم
• (سئل) • في ارض سلطانية لبيت المال جارية في تيمار شخص اجرها من ارضها بدرهم لرجل
فزرعها المستأجر وأكل زرعها الجراد هل يملك المزارع الاجارة المذكورة أم لا يملك الاجارة لكونه
لا ملك له فيها • (الجواب) • قد فترت ان اراضي بيت المال يملكها ملكها من ارض الوقف وان
اجارة غير ماطرة لا تنفذ والاراضي الآن التي في ايدى المزارعين لبيت ملكهاهم وانما هم من ارضون
فيها لا انقطاع مالكها كما حذر الكمال بن الهمام وليس لهم فيها حق الا حق المزارعة التي هي تجرد
منفعة بمنزلة السكنى في دار الوقف لها وفي فتاوى شيخنا الحنفى من له من اهل الوقف حق السكنى
ليس له أن يسكن غيره الا بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقا للمستعير لانه بمنزلة
ضيق اضافته بخلاف الاجارة فانها توجب حقا للمستأجر وهو لم يشترط له فلا يبيع هذا وفي الاشياء
والظواهر الاجرة لا لارض كالتراج على المعتمد فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه
لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده هذا بمن يملك الايارة فكيف من لا يملكها البتة والله اعلم
• (سئل) • في رجل كان يده ارض سلطانية بدسباهي جعل له السلطان قسمها فظفر عتائه
بجز من كانت بيده عن عمارتها لعدم الا أنه قد دفعها للشخص واستقرت بيده عشرين ودفعها
لثاني لثالث واستقرت بيده مئة ويريد من كانت بيده أولا أن يرجع في أخذها والحال انه لا يشاء ولا
عرس والثالث قد كرمها وهبها للزراع فهل له ذلك مع ما أتفق على عمارتها ام لا • (الجواب) •
الاراضي التي لبيت المال والناس تزعمها على الثلث أو الربع أو الخمس ونحو ذلك لا ملك للناس فيها
فلا يجوز بيعها ولا رهبها ولا هبتها الى غير ذلك من الاحكام التي تجرى في الملك فلا رجوع للادول فيها
وانما حق الاعطاء والمنع للسلطان او نائبه والله أعلم • (سئل) • في ارض لبيت المال بها
بتره ندم اذا رغب في شرائها انسان بضعف قيمتها هل يجوز شرائها له من ولاء السلطان فنظر بيت
المال أم لا • (الجواب) • نعم يجوز به هذا الشرط كما ذكره في البحر في شرح قوله والسود
وما فتح عنوة الخ قال فيه حاكبا عن الفخ كذب في تتوى رفعت الى في شراء السلطان الا شرف برساي
الارض عن ولاء فنظر بيت المال هل يجوز شرائها منه وهو الذي ولاء فكذلك اذا كان بالمسلمين حاجة
والعيا بالله تعالى جاز ذلك انتهى قال ابن نجيم فكانه اجاب لا يجوز كما لا يخفى وهو مبني على قول
المقدمين اما على قول المناخرين المقتضى به لا يتحصروا في بيع عقار اليتيم فيما ذكر بل فيه وفيما اذا كان
على الميت دين لا وفاء له الا منه أو رغب فيه بضعف قيمته فكذلك نقول للامام يبيع العقار لغير حاجة اذا
رغب فيه بضعف قيمته على المقتضى • وهذه مسألة مهمة وقع النزاع فيها في زماننا في نقشب
نائب مصر على الرزق في سنة ثمان وخمسين وسبعمائة حتى ادعى بعضهم بان المبيعات من بيت المال
غير صحيحة ليتوصل بذلك الى ابطال الاوقاف والخيرات وهو مردود بجماد كراهه اه ومثله في التمر
وأقول حيث نزل الامام الاعظم نصره الله في مال بيت المال منزلة وفي اليتيم وجاهلوا في اليتيم يبيع
عقاره بضعف قيمته جاز له ولو كلفه ذلك هذا ما نظر اليه صاحب البصر والحاصل انه يجب مراعاة
مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد فيه غير متوافق على فقيه والله أعلم • (سئل) •
في ارض خراج المقاسمة كاراتى بلاد نالوجعل على صاحب الارض في كل سنة مبلغا
معلوم اليفرس فيها فلم ييسر له الفرس ومضت مدة سنين ولم يفرس بها فزرعها نحو الخنطة والشعير
هل يلزمه المبلغ الذي جعل عليه أم لا يلزمه الاخراج المقاسمة • (الجواب) • لا يلزمه الاخراج
المقاسمة لفساد الجمل المذكور ولو التزم به صاحب الارض اذ هو التزم ما لا يلزم وفي الكافي لا يجوز

للامام أن يقول الخراج الموقوف الى خراج المقاسمة لان فيه نقض العهد وهو حرام ومقتضاه انه لا
يحول خراج المقاسمة الى الخراج الموقوف كما هو ظاهر لكن اذا ثبت في اراضي الشام ما ثبت في اراضي
مصر بانها مات اصحابها وصارت ابيت المال كان دفعها بالحصص من زراعة وبالدراهم وغيرها من الدنانير
والعروض وما يصلح اجرة اجارة فتلتزم فيه احكام الاجارة فيلزم في واقعة الحال المبلغ المعين لها اجرة
حيث وجدت التخلية وشرايط لزوم الاجرة من التكن من الغرس وغيره وترجع الى الاجارة في كل حكم
والله اعلم * (سئل) * فيما اذا ترك المزارع زرع الارض الخراجية الموقوفة الصالحة للزراعة
يلزمه الخراج ام لا * (اجاب) * يلزمه الخراج زرع ام لا والله اعلم * (سئل) * في غراس يبد
رجل ملكا وارضى الغراس جارية في تيمار الاسماحي وعلى الاشجار للملك كورة لصاحب التيمار قدر
معين ثم ان غالب الاشجار قنيت وبقي بعضها ويريد صاحب التيمار أن يأخذ عشر الاشجار القنانية
والبقية بالنظام كما كان يأخذها سابقا هل له اخذ جميع المبلغ الذي كان يأخذها على الاشجار كلها
ابداقية والقانية أم على ما بقي من الاشجار بقدرها أم كيف الحال وهل اذا طلب صاحب التيمار
أن يتسلم الارض المذكورة له ذلك وهل هي مملوكة بما بقي من الاشجار ام لا * (اجاب) * الواجب
اجرة المثل في الارض المذكورة ولا اعتبار بهد الاشجار شرعا اذ رغبة الارض ابيت المال وللتيماري
اجارتها باجرة المثل كما صرح به العلامة الشيخ تقاسم في فتاواه كارض الوقف وليس للتيماري رفع يدي
الغراس عن ذلك لكراداره القائم اذ هو احق بها باجرة المثل ولو أبقى التيماري ذلك اذ رغبة الارض لبيت
المال والخراج لمن اقطع له فلا ملك للمقطع له فيها فلا يصح بيعه ولا وقفه ولا اخراج الزيتون عن ملك
مالكه والله اعلم * (سئل) * في ارض لبيت المال بيد جماعة يتواردون على الزرع يمدد حيايتهم
واباؤهم من قبلهم كذلك من قديم الزمان والا ن تيماري ذو عطاء يريد رفع ايديهم عنها ودفعها لغيرهم
هل له ذلك شرعا ام لا * (اجاب) * ليس له ذلك شرعا بل يبقى في يد زراعتها المتقدمين اذ لا ملك له
فيها باناجاع العلماء وانما حقه فيما عليها من الخراج وليس له فيها ملك يوجب جواز اعطائهم ما اشتهت
نفسه وعملا بالقاعدة المشهورة الاصل ابتناء ما كان على ما كان والله اعلم * (سئل) * في رجل
تدعوه الناس محمد بن واسمه الحقيقي محمد وعليه تيمار براءة سلطانية والمكتوب فيها اسمه الحقيقي محمد
لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافا لبراءته ام لا * (اجاب) * لا يوجب خلافا لتعدد الاسماء امر
جائز شرعا وعرفا والمسمى واحد فاذا أتى متعنت مستدركا فيها هذا الامر ما هو نافذ هذا ولا يستدرك
بمثل ذلك في التعريف لان الغرض هو العلم وهو حاصل باحد الاسمين كما هو ظاهر والله اعلم
* (سئل) * فيما اذا مات احد الجند بعد ان أدركت الغلة والزيت من القرى التي في تيمارده هل
ذلك خقه ولورثته المطالبة به أم لا مين بيت المال أم لمن وجه السلطان نصره الله تعالى التيمار له
* (اجاب) * صرح علماء ونا في كتاب السير بان من مات من أهل العطاء في آخر السنة يستحب
الصرف الى قريبه لانه قد أوفى تعبته فيستحب العطاء له كذا في البحر وشرح تنوير الابصار وفيه نقلا
عن حاشية اخي زاده لومات في آخر السنة صرف الى قريبه لانه قد أوفى مشقته فيصرف اليه ليكون
اقرب الى الوفاء اما اذا مات بعد تمام السنة قبل أن يخرج عطاؤه فالصحيح من الجواب انه لا يصير حيرا
لان استحقاق العطاء بطريق الصلة والصلات لا تتم الا بالقبض وان ثبت الاستحقاق قبل القبض فاذا
مات لم يخلفه وارثه كذا في البيانية والله اعلم * (سئل) * في ارض وقف عليها عشر في علاها
من صيني وشتوي وشجر زيتون وغيره امر السلطان نصره الله تعالى بصرفه الى جهة صدقة معلومة
هل المتكلم عليها أن يمنع من دفعه محتجا بانها وقف ولا شيء عليه أم لا * (اجاب) * ليس له
أن يمنع من دفع العشر فان علماء نافذة صرحوا في بابه انه يجب في الاراضي الموقوفة والله اعلم
* (سئل) * في مسجد بقية له ارض لم يعرف عليها خراج قط من قديم الزمان الى الآن ويريد المتكلم

مطلب ارض الشام اذا ثبت
فيها ما ثبت في ارض مصر كان
المأخوذ منها اجرة

مطلب اذا ترك المزارع زرع
الارض الصالحة للزراعة
يلزمه الخراج الموقوف
مطلب ارض لبيت المال فيها
غراس لرجل فبني بعضها
وأراد التيماري أخذ عشر
الجميع ليس له ذلك

مطلب ارض لبيت المال
في أيدي المزارعين من قديم
الزمان أراد التيماري نزاعها
عنهم ليس له ذلك
مطلب ابيه في البراءة محمد
ويدعوه الناس محمد بن واسمه
الحقيقي محمد لا يوجب ذلك
خلافا

مطلب مات أحد الجند بعد
ادراك الغلة يستحب الصرف
الى قريبه

مطلب ارض عشرية موقوفة
أمر السلطان بصرف العشر
الى جهة ليس للمتكلم عليها
أن يمنع

على القرية وهو السباحي الا ان يأخذ عليها احرابا هل له ذلك أم لا * (اجاب) * ليس له ذلك
والقديم يبق على قدمه وحل احوال المسلمين على السلاح واجب ما أمكن لاسيما في مساجد المسلمين
المعتدة لاركوع والسجود فبقى ما كان على ما كان ومن أحدث على يوت الله حادنا فقد حارب الله
ورسوله ورجع بالذل والهوان والله اعلم * (مسئل) * في ما طر متكم على وقت يفصل على مزارعيه
اكذاس المظلة والشعر والقطن وغيره بائدا معلومة عليهم وقتا طبر عيرد الخدس والتخمين
رسوا أو غشبو اهل هذا بائنة شرعا لم غير جائز وهل اذا ادعى المزارع ان حصة الوقت ينقص على
القول يكون القول قوله بينه لا قول الساطر أم لا * (اجاب) * هذا غير جائز شرعا بل هو باطل
قطعا ولا يثبت في ذمة المزارع لانه رباح محض اذ هو يبيع بمجهول تعلم في ذمة المزارع اذ ما في الكدس
مجهول المقدار والجس بالجس لا يجوز مجازفة الا يرى الى ما يروى عن جابر انه عليه الصلاة والسلام
نهى عن بيع الصبرة من التمر لانه لا يعلم كدلا بالكيل المسمى من التمر وراه مسلم والنسائي واعا الشرع في مثله
التيمير والقسم بالكيل والمجازفة في ذلك مجازفة في الدين على الخصوص في الوقت الذي يقصده بالتقرب
الى الله وعمل هذه الاوضاع يكون تنقربا الى النار وقد نص سائر علماء ائمة القول والمزارع بينه وقد
شكا ابن ارملة خاتمة المزارعين فارسل اليه عمر رضي الله عنه دع امرهم الى الله الى ومن قولى طلت
فيه بالحياة خلفه وكل امره الى الله وهذا الشرع الشريف فن حاد عنه فالتقوى متين وقد ورد عنه
عليه الصلاة والسلام اهن الربا كاذب ينكح الله والله اعلم * (مسئل) * في اراضي القسم
التي يزرعها الناس بالحصة هل لقسامها أن يضر بها عليها شيئا معلوما في مقابلة حصتهم يسونه فصلا
وذلك على وجه الحرر والتخمين ولا يطابق ما ينقص حصتهم بل يريد تارة ويتقص اخرى أم ليس لهم
ذلك خصوصاً على وجه الجبر * (اجاب) * ما يفعله بعض القسام مع المزارعين ويسونه فصلا
أمر خارج عن الشرع الشريف بعيد عن الدين المتين ويرد اديعنا بقله جبراً وقهر الشوصل فاعليه
به الى الجور والظلم بأخذ الرائد عن حقهم من المزارعين كما هو مشاهد فالواجب منهم عن ذلك لما فيه
من الاضرار بالمسلمين ومجازفة الحق الميسر والامر لله رب العالمين * (مسئل) * في قرية تفصل
على اهلها قسما منها زرعها بائدا معلومة مختلف لما هو والشرع والحق وهو قسم غلبت بالاربع
حسب عاداتها فيما يتحصل واتفق اهل القرية على توزيع ما يفصله على قراريط اهل القرية وفيهم من
لو اعتبرت القراريط واعتبرت نفس الزرع والعدالة التي تقسم لما خصه ما جعله عليه منها هل يلزم بذلك
أم لا يلزم وتسكون الغرامة والتوزيع لهذه المظلة حيث لم يمكن رفعها بحسب المتحصل من الغلة لا على
وجه الجور والتعدي بحيث ان يجعل على ذى الزرع القليل كثيراً وعكسه * (اجاب) * لا يجوز
توزيعها على القراريط لان الفصل جعل على الزرع الخارج اذ هو الذي يقسمه القسام وبأخذ الحصة
منه لا القراريط والعرايات اذا كانت على الاملاك فهي بحسبها واذا كان على الانفس فهي بحسبها
كما نصوا عليه والله اعلم * (مسئل) * في رجل له غراس زيتون في قرية ملك وهم اشجار زيتون روماني
لبت المال وقدمت سنون وحري على ما عين عليه من الحراج وأهل القرية يحس في أيديهم الروماني
يريدون أن يأخذوا منه مثل ما يؤخذ من الروماني هل لهم ذلك أم لا * (اجاب) * لا يسلك بالغرس
المالك الروماني الذي لبت المال اذا الواجب في هذا غير الواجب في ذلك لان ما هو لبت المال
مقروض للامام او نائبه ان شاء عمره لبت المال من مال بيت المال ورد جميع الحراج في بيت المال وان
شاء عامل عليه بحصة من الحراج وامام ما هو ملك في ارض الحراج الموظف فلا يتجاوز فيه ما وظيفه عمر
رضي الله تعالى عنه وامام ما هو في ارض حراج المقاسمة كما في بلاد ما فيه ومتعلق بالحراج كالعشر لتعلقه
به وان كان مصرفه مصرف الموظف فهو كالوظف مصرفا كالعشر مأخذاً فافادته فاكيف يؤخذ منه
مثل ما يؤخذ من الروماني الذي لبت المال فاهم والله اعلم * (مسئل) * في فلاح رجل من قرية

مطلب ارض لم يجده قرية
لم يعلم عليها خراج اذ اراد التكاثر
على القرية أخذ الحراج منها
ليس له ذلك
مطلب فرض ما طر الوقت
على المزارعين اكذاس
المظلة والشعر امداد معلومة
وهو باطل لا يثبت في ذمتهم

مطلب ليس لقسام ارض
القسم وضع شئ عليها

مطلب لو لم تقسم ارض
القسم بوضع شئ عليها يوزع
على الحراج

مطلب غرس زيتون مملوك
في قرية وهم اهلها روماني
لا يؤخذ منه مثل الروماني

الى اخرى جارية في تيمار جنسدى فكث مدة سنين يزرع ولا يعطى خراج المقاسمة في ارض
خراج المقاسمة بنابلس وقد قتن بها واضر أهلها هل يؤخذ منه خراج المقاسمة ولتتبارى اخراجه منها
ام لا * (اجاب) * نعم يؤخذ منه خراج المقاسمة لان خراج المقاسمة متعلق بالخارج وقد حبه
واستقامت فكيف فيمن قطعها في خراج الوظيفة كذلك على الصحيح كما صرح به في التاترخانية عن
الذخيرة واما اخراجه من القرية لكونه مضرا لجمع عليه لاسيما مع كونه افاقيا نزىلا لملك له فيها
وقد نفى عمر رضى الله عنه رجلا كانت تفتق به الرجال والنساء مع ما كان له من الملك والاصالة في
المدينة فكيف بهذا النزول الا فاقى الذي لا ملك له بالقرية مع اضراجه والله اعلم * (سئل) *
في قرية لبيت المال يتصرف فيها السباهي نظير عطاءه فيه هل له أن يقطع غرس زيتون بها مباح لاهل
القرية سابقا ولا حقا ام لا * (اجاب) * ليس له ذلك اذ هو ليس بملك انما له تناول الجزاء
المعين له من جانب السلطان لا ائتلاف ما فيه ضرر على بيت المال والله اعلم * (سئل) * في
ضبعة موقوفة على جهات متعددة غرس زراعتها غرس شجر زيتون في ارضها فهل لاحد المتكلمين
على احدى الجهات الموقوفة الضبعة عاين ان يختص بها على شجر الزيتون من عدادها المقرر فيصرفه
المتكلم عليها دون بقية الجهات الموقوفة عليها ام لا * (اجاب) * ليس له ذلك باجماع المسلمين اذ
العداد المعروف بهذه البلاد في غراس الزيتون ونحوه انما يدفعه الغارسون في مقابلة الانتفاع
بالارض الموقوفة او السلطانية او المملوكة فيجوز على حسب ذلك ويدفع لكل جهة استحقاقها
الذى يخصها كما يجوز في الزرع الشورى والصبي وجميع ما يزرع بها من المقات وسائر الخضر اوات
واختصاص جهة بذلك من هذه الجهات لا يقبله شرع ولا عقل ولم يأت به نص ولا نقل والله اعلم
* (سئل) * في قريتين خربتا من الظلم وكثرة التسكالك من ياطيعة ومباشرة ووكالة وقهوجية
وقواسية وطباخة وسياسة وانواع من الظلم بطول تعدادها لا اصل لها في الشرع ولا العرف
القانوني ولا يمتنع ان قسم الربع مع تقدير عدم هذه الظلامات فنقل متوليها ما قسمهما من الربع الى الخمس
لما رأى من ان لا عمارة لهما بدون ذلك بفعل قسمهما الخمس ورفع تلك الوظائف البدعية بمعرفة حاكم
الشرع الشريف وكاتبه بذلك لما رأى من المنفعة العائدة على الوقف بذلك وأنه اذا رام قسم الربع
عليهما لا يعمران هل ما فعله المتولى واقره عليه قاضي الشرع الشريف موافق للشرع والصواب
واجب تقريره لانه اذا اعيد الربع امتنع الزراع عن زرع اراضيهم ما بالكلية ام لا * (اجاب) *
قد تقر لدى العلماء ان الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره واذا جلت الارض مالا تحصل كان ظلما
يجب اعدامه ولا شبهة ان خراج المقاسمة على حسب الطاقة فاذا لم تطق الربع ينقل الى الخمس بل
اذا لم تطق الخمس بأن كانت ارضا قليلة الربع كثيرة المئون بحيث لو قرر عاين الخمس تعطلت ولا يفضل
لربها شي بعد المئون او كان ينقص من ماله بنقص عن الخمس وقد صرح عن عمر رضى الله عنه انه قال
لعماله لعلكم اجلتا الارض مالا تطيق فقال لا بل جعلناها ما تطيق ولوزنا لطاقات وقد نص السكاكي
انه اذا جاز النقصان عند قيام الطاقة فعند عدم الطاقة بالطريق الاولى ذكره في البحر فظهر ان ما فعله
المتولى وقرره حاكم الشرع موافق للشرع الشريف فيجب تقريره ويحرم نقضه لانه ظلم والحال هذه
والله اعلم * (سئل) * في ارض وقف يؤدى متواليها كل سنة للعشار غرسين نظير ما عليها من العشر هل
للعشار ان يطلب العشر من زرع مستأجرها او مستحكرها ام ليس له عليهم سبيل * (اجاب) * صرح
في البحر نقلا عن البدائع وغيره ان العشر يجب على المؤجر عند اى حنيفة وعندهما على المستأجر
والقول ما قال الامام فليس على المستأجرين ولا على المستحكرين سبيل عنده والحال هذه والله
اعلم * (سئل) * في رجل يده اراضى بعضها وقف وبعضها لبيت المال يزرعها بالحصه هل يملكها
بذلك فيجوز بيعه موته على فراض الله تعالى ام لا واذا قلتم لاهل اذا وضع احد بنى المزارع يده عليها

مطلب رجل من قريته الى
اخرى وصار يزرع في ارض
الخراج ولم يعط الخراج مدة
يؤخذ منه المدة الماضية

مطلب السباهي ليس له قطع
غراس الزيتون المباح لاهل
القرية

مطلب غرس أهل القرية
الموقوفة على جهات شجر
زيتون بها لا يختص به بعض
الجهات دون بعض

مطلبه في قريتين خربتا من
كثرة المظالم المتولى القسم
نقل قسمهما من الربع الى الخمس

مطلب عشر الارض العشرية
على المؤجر لا على المستأجر

مطلب أرض بيت المال
لا تورث فليس للزوجة والبنات
فيها حق

من اربعة وتسرف في امدادهم مات كل لزوجاته وما ترشاته ان يحاصن فيه فيها ويقاسمهم فيها كسجة
املاكهم وتجري على القرائن الشرعية ام لاحق لهم فيها * (اجاب) * اراضي الوقف وارض
بيت المال لاسفل لاربعها فيها بالاجماع فلا تورث عنهم كما سرح به في البرازية وغيرها وليس لزوجات
الزراع ولا لبناته فيها حق ومن تسرف فيها بالمزادة اعماه حتى الاتضاع بها وليس له في وقتها ملك
بالاجماع السليم والاثاث ~~بكون~~ فيما تركه من المال وهذه الاراضي ليست بمترك والله اعلم
* (سئل) * في قرية نصف ارضها وقف والنصف سلطاني جلا كثير من اهلها من المقارم وكثرة
المسلم وطال عليهم الامد وهم قاطنون ببلاد الاسلام وقد نوالوا وتنازلوا وتركوا اوطانهم
واراضيهم المذكورة وبعد ما يزيد على ثلاثين سنة بقاءهم فاطر الوقف او وكيله يريد جبرهم على
العود او عرامتهم على اراضيهم المذكورة التي تركوها هل يلزمون بذلك شرعا ام لا * (اجاب) *
لا فائت من العلماء بالزامهم بواحدة منها لاسيما الناطر او وكيله فان الوقف حبس العين على ملك الوقف
والتصدق بالمنفعة وبالقضاء يزول ملكه لا الى مالك فاذا علمت ذلك فالزراع والحلال هذه في الارض
بالنسبة الى ارض الوقف عامل بالحصه وهو كالمتأجر وليس عليه خراج كما سرح به علما وانا قال
في الاسعاف واذا دفعها يعني دفع المثلوى الى ارض مزارة فالحراج والعشر من حصه اهل الوقف
لانه اجارة معنى انتهى وفي اوقاف دلال ارايت القائم بأمر هذه الصدقة اذا دفع الارض مزارة
بالنصف ولم يشترط العشر على من العشر قال العشر من النصف الذي لاهل الوقف فاذا كان المطلوب
لا يلزم المزارعين بالحصه كيف يطلبون للعود الى بلادهم جبر الاجله ما هذا الاضلال بعيد وعمله نقول
اذا كانت الارض لبيت المال وتنفق مزارة لاربعين قايما خوذتهم بدل اجارة لاخراج كما صرح به
الكمال بن الهمام وغيره وعماد وصرح به ان خراج المقاسمة لا يلزم بالتعطيل وان ارض بيت المال
لاخراج فيها والمأخوذ منها البرة فلا شيء على الفلاح لو عطلها وهو غير مستأجر لها ولا جبر عليه
بسبب ما به علم ان بعض المزارعين اذا ترك المزارة ~~وممكن~~ مصرافا فلا شيء عليه خافضه القلعة من
الاضرابه فخرام صرح به في البحر الرائق وفي المهر ما يفعل الا ان من الاخذ من الفلاح وان لم يزرع
ويسعى ذلك فلا حجة واجباره على السكن في بلدة معينة له مع رد ارضه ويزرع الارض حرام بلا شبهة
واجبه واعلى الاقتصار عند الجز أو الغيبة أو الهروب عن الارض الخراجية على انه اما ان يدفعها
السلطان مزارة لغيرهم وان لم يجد من يأخذها مزارة يؤجرها وان لم يجد من يستأجرها يبيعها
فكون الثمن لصاحب الارض وان لم يجد من يشتري يدفع الى المزارع مقدارا يتفق في عمارة الارض
قرضا قالوا وهذا قول الصحابين واما قول الامام لا يبيع ولا يؤجر لانه لا يرى الجبر بمثل وقيل انه قول
الكل فاقصارهم على ذلك يمنع تعرضهم لجبر المزارع والتعرض اليه بشئ مما ذكر في السؤال وبقي
بانه ظلم وضلال لا يحل بحال ولا حول ولا قوة الا بالله اليه المرجع والمآب * (سئل) * في
ارض خراجية ألقى عليها السيل حصبا وبهض اجبار فترك اربابها ازرعها مع امكان اصلاحهم لها
هل يجب عليهم خراجها الموقوف عليها ولا يعذرون بترك الزرع بسبب ذلك أم لا * (اجاب) * نعم
يجب عليهم الخراج ولا يعذرون بالتكلم مع امكان اصلاح قال في الحاشية وان كان في ارضه قصب
أو طرفاء أو صنوبر أو خلاب أو شجر لا يتم بظن ان امكنه أن يقطع ذلك ويجعلها مزارة فلم يفعل كان
عليه الخراج وفيما بعده بقليل وان كان في ارض الخراج قطعة ارض سبخة لا تصلح للزراعة ولا يصل
الماء اليها ان امكنه اصلاحها كان عليه خراجها وان لم يمكن فلا خراج عليه ومثله في غيرها
واقته أعلم * (سئل) * عن حاكم غرة اذا أخذ خراج المقاسمة من الزراع مدة سنين
فاستحققت الارض بان ظهرت وقتا او صا ديا هل يؤخذ من الزراع ثانيا أم لا ويخرجون من العهدة
* (اجاب) * قد خرجوا من العهدة ولا يلزمهم دفعه ثانيا صرح به في التاتريانية والله أعلم

مطلب قرية بعض ارضها
وقف والبعض سلطاني اذا
خرج اهلها منها اكثر المظالم
لا يجبرون على العود

مطلب في حكم المأخوذ من
زراع ارض الوقف وارض
بيت المال

مطلب لو احتل زراع ارض
الخراج ارضه لمضى القاء
السيل فيها يلزمهم الخراج

مطلب لو اخذ خراج المقاسمة
من الزراع ثم ظهر ان الارض
وقف خرجوا من العهدة

مطلب لو أصاب الزرع آفة
سقط الخراج بنوعيه ومثله
العشر ومثل الزرع الكرم
والرطوبة

(سئل) * فيما إذا أصاب الزرع آفة في أرض الخراج بنوعيه هل يسقط أم لا ومثل الزرع
السكرم والرطوبة ونحو ذلك وكذلك في أرض العشر أم لا **(أجاب) *** في المتون والشروح
والفتاوى إذا أصاب الزرع آفة سماوية لاخراج كالغرق والحرق وشدة البرد وألحق البراذي الجراد
بذلك حيث لم يمكن دفعه ولا شل أن الدودة والنارة والقردة والنمل كذلك وصرح كثير من علماءنا
بعد السقوط في القردة والسباع والأفاعي ونحوها حيث أمكن المنع إذا العلة عدم القدرة على الدفع
ولافرق بين خراج الوظيفة والمقاسمة والعشر بل بالأولى في الآخرين لتعلق ذلك بعين الخراج فيها
فكانا بهذا الحكم أولى ومثل الزرع الكرم والرطوبة ونحوها وهذا هو الصحيح والأقرب إلى العنبد
والأبعد عن الظلم وقد صرح علماءنا في هذا الباب أنه مما يحمد من سيرة الأكرمة أنهم إذا أصاب
الزرع آفة غرموا له ما أنفق من بيت مالهم وقالوا المزارع شريك في الخسران كما هو شريك في الربح
فإذا لم يعطه الامام شيئاً فلا أقل من أن لا يغترمه الخراج والله اعلم **(سئل) *** في أرض قرية
قسمها الربيع وهي وثق أراضي من حفرة السلطان غرس أهلها السابقون واللاحقون فيها زيتونا
بأذن المتولين قديماً وحديثاً غاب المتكلم عليها وان جدد زيتونها وخافوا عليه الهلاك فخذوه
لغيبته بغير إذنه والأمر يتشظط عليهم في حصص الوقف ولا بدصقهم في مقامهم فهل القول قولهم في ذلك
وهل عليهم عقوبة بخذهم في غيبته للفسورة أم لا **(أجاب) *** القول قولهم في ذلك لأن كل شخص
منهم أمين على ما في يده ولا يثبت ما يدعيه عليهم بمجرد قوله فإذا ادعى الزيادة فعليه البينة الشرعية
وإذا عجز عنها وطالب منهم البينة على ما ادعى به فله ذلك إذا البينة على من ادعى والبينة على من أنكر
لو أعطى الناس بدعواهم لا تدعى أناس دماء أناس وأموالهم ولا يلزمهم عقوبة بجمع مالهم وحفظه
خشية الهلاك والله أعلم

مطلب في أرض قرية وقعها
السلطان وغرس أهلها فيها
شجر زيتون فخذوا الزيتون
بغيبته المتكلم عليها فاقول
لهم في قدره

*** (باب الجزية) ***

مطلب إذا عاند أهل الذمة
وقالوا إن عادت أن لا نعطي
الجزية عن الاعزب إلى غير
ذلك لا يلتفت إلى قولهم

(سئل) * في أهل الذمة إذا امتنعوا من أداء الجزية وقت وجوبها وعاندوا وقالوا لما لنا عادة
أن نعطي عن الاعزب حتى يتزوج ولا نعطي عن المتروج منها غير ربع غرس وما شئنا ما عليهم شيء هل
يتبع قولهم شرعاً ولا يتبع ويأثم من يأخذ بقولهم وعلى حاكم الزرع والعرف أن يأمرهم بدفع
الواجب عليهم شرعاً ويرجهم عن الترفع عن دفعه ويلزمهم بما هو مقتضى الشرع عند أهل العلم وما
مقدار ما يؤخذ منهم شرعاً على من يجب الجزية **(أجاب) *** لا يلتفت إلى قولهم ولا يتبع بل كل
من امتنع عن أدائها يردع ويرجز وبصفع وتؤخذ قهر أو قسر أو جبراً إذا الجزية هي التي عصمت دماءهم
عن سبهم وقتلهم وأيدبنا عن قتالهم وقلمهم واسترقاقهم قال عزم من قائل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله
ولا باليوم الآخر ولا يحترمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اتوا الكتاب حتى
يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون وقال صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا
لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله تعالى كذا في
الصحيح وإذا قالوا هو اندعوهم إلى الجزية لا أمره صلى الله عليه وسلم بذلك في حديث طويل رواه أحمد
ومسلم والترمذي ولأنه يقول الجزية ينتهي القتال كما ينتهي بالاسلام وفي الحسان عن عتبة بن عامر
أنه قال قلت يا رسول الله أنا نمر بقوم فلاهم يضيفونا ولاهم يؤدون مالنا عليهم من الحق ولا تأخذ منهم
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أبوا إلا أن تأخذوا كرها فخذوا كذا في المصانيع وهي عند عدم
وقوع الصلح حين الفتح على شيء على الفتي في كل سنة اثنا عشر درهما وعلى الوسط ضعفه وعلى المكث
ضعفه بدرهم عمر رضى الله تعالى عنه وهو ما كان كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والمثقال
معلوم لم يتغير جاهلية ولا إسلاماً إلى الآن وتوضع على اليهود والسامرة والنصارى والمجوس والوثني
عندنا إذا كان عجمياً وتؤخذ من الصابئة عند أبي حنيفة رجه الله تعالى لا عندهما رجهما الله تعالى

ومن سئل بالغ سواء كان متزوجاً أو غير متزوج ومشايعهم مثلاً أو أخذ الجزية منهم وبهذا الاسم لا تقطع الجزية عنهم ولا تؤخذ من وثني عربي ومرد وصبي وامرأة وعبد وسكاتب وزمن واعشى وقنبر وغيرهم من رهاب لا يخاطم ويحمل العبد المدبر وابن أم الولد ومثل الزن والاعمى المقطوع والمقطوع المدين والرجلين والشيخ الكبير والعاجز وتسته بالاسلام والموت والتكوار ولا تقبل منه اذا ارسلها على يد نايه في اصح الروايات بل يكلف ان يؤذيها بنفسه تأثماً والقابض قاعد وفي رواية يأخذ بتلييه ويهره هراً ويقول اعط الجزية يا ذى كذا في الهداية لانهم مأسورون باعطائهم حال كونهم مساعرين وبجث الجزية طويل فقتصر على ما ذكرناه واقطاعه (سئل) في ذى مات لاعت تركه هل تطالب ورثته بجزية ام لا (اجاب) لا تطالب ورثته بجزية من ماله بل بالاجماع اما عندنا فله وطها بالموت واما عند القائل به عدم سقوطها به يقول انها كالمدين الا دمي ولا يلزم الوارث وفاؤه من ماله والقول قول الوارث بحسبه انه لم يترك ماله والله اعلم (سئل) في نسراني غائب وعليه جالية هل تلزم زوجته او اخاه ام لا (اجاب) لا تلزم الجالية الا من هي عليه فلا يطالب بها ابانته ولا ابن بآبيه فيها كالمدين الشرعي الثابت بذمة المدين لا يطالب به احد غيره والله اعلم

مطلب اذا مات الذي لاعت تركه لا تطالب ورثته بالجزية
مطلب غائب نسراني وعليه جالية لا يطالب بها احد

*(باب المرتدين) *

(سئل) في شقي لعن نبي الله تعالى سيدنا ابراهيم الخليل الذي اتى عليه الملك الجليل في القرآن الكريم بأنه اواه حليم فماذا يترتب عليه وهل اذا جاء تائباً من قبل نفسه راجعاً عما قال يدفع عنه موجب الردة الذي هو القتل وما الحكم فيه (اجاب) يقتل حدوا ولا توبة له اصلاً في الجزية وغيرها من كتب الفتاوى واللفظ لها الوارث والعاذ بالله تعالى تحريم امراته ويجدد السكاح بعد اسلامه ويعيد الحج وليس عليه اعادة الصلاة والصوم كل كافر الاصل والمولودينهم ما قبل تجديده السكاح بالوطء بعد التسكاح بكلمة الكفر ولدنا ثم ان اتى بكلمة الشهادة على العادة لا يجوز له ان يرجع عما قاله لان بانيه اعلى العادة لا يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد السكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل الا اذا سب الرسول صلى الله عليه وسلم او واجدا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فانه يقتل حداً ولا توبة له اصلاً سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة او جاء تائباً من قبل نفسه كمن تركه فانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لاحد لانه حق تعالى به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كذا في حقوق الادميين وكذا القذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي بشر والبشر جنس فلعنهم المعرفة الا من اكرمه الله تعالى والبارى منه عن جميع المعايير بخلاف الارتداد لانه معصية يستفرد به المرتد لا حق فيه لغيره من الادميين ولكونه بشراً قلنا اذا شتمه عليه الصلاة والسلام مكراناً لا يعنى ويقتل حداً وهذا مذهب ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه والامام الاعظم والبدوي واهل الصكوفة والمشهور من مذهب مالك واصحابه قال الخطابي لا علم احد من المسلمين باختلاف في وجوب قتله اذا كان مسلماً وقال سحنون المالكي اجمع العلماء على ان شتمه كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى ملعونين ايما ثقوا اخذوا وقتلوا تقتيلاً سنة الله الالية وروى عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن ابيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين عن علي بن ابي ابياته عن ابيه انه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبياً فاقتلوه ومن سب اصحابي فافسروا واهل البيت صلى الله عليه وسلم يقتل كعب بن الاشرف بلا اذار وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا امر يقتل ابي رافع اليهودي وكذا امر يقتل ابن خطل بهذا وكان متعلقاً باستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول انتهى وفي الاشياء كل كافر تاب قتوبته مقبولة في الدنيا والاخرة الاجماع

مطلب في حكم ساب سيدنا ابراهيم

الكافر بسب نبي وبسب الشيخين أو احدهما أو بالسحر والزندقة إلى آخر ما فيه والمسئلة مقررة
 مشهورة في الكتب غنية عن الاطّباب والحاصل فيها وجوب قتل مثل هذا الشقي الممتور في حق
 مثل هذا النبي الجليل وإن كان قد تاب وحدث الاسلام والله أعلم * (سئل) * في مسلم سب
 خير خلق الله تعالى أجمعين محمد رسول الله رب العالمين وشتمه في وسط السوق مرتكباً أعظم الفسوق
 فما حكم هذا الشقي اللعين أفتونا مأجورين * (أجاب) * حكمه حكم المرتدين وبه صرح في التتف
 حيث من قال سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه مرتد وحكمه حكم المرتدين ويفعل به ما يفعل
 بالمرتدين ومن صرح بذلك ابن افلاطون في كتابه المسمى بعين الحكام حيث قال ناقلنا عن شرح
 الطحاوي ما صورته ومن سب النبي أو باغضه كان ذلك منه ردّة وحكمه حكم المرتدين وفي الاشباه
 والنظائر كل كافر تاب فتابته مقبولة في الدنيا والآخرة الا جماعة الكافر بسب نبي وبسب الشيخين
 أو احدهما الخ وفي البرازية في المرتد يؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه
 موجب الكفر والارتداد وهو القتل الا اذا سب الرسول صلى الله عليه وسلم أو واحداً من الانبياء
 عليهم السلام فإنه يقتل حداً أو لا توبة له أصلاً سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة أو جاء تائباً من
 قبل نفسه كالمترد فإنه حد واجب فلا يستقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لأحد لانه حق يتعلق به حق
 العبد فلا يستقط بالتوبة كسائر حقوق الأدميين وكذا القذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله
 تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي صلى الله عليه وسلم بشر والبشر جنس تلحقهم المعزة الامن
 اكرمه الله تعالى والبارئ منزّه عن جميع المعايير بخلاف الارتداد لانه معنى يفرد به المرتد لاحق فيه
 لغيره من الأدميين ولكونه بشراً قلنا اذا شتمه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعنى ويقتل أيضاً
 حداً وهذا مذهب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه والامام الاعظم والبلدري وأهل الكوفة
 والمشيهور ومن مذهب مالك وأصحابه قال الخطابي لا أعلم أحداً من المسلمين اختلف في وجوب
 قتله اذا كان مسلماً وقال سحنون المالكي أجمع العلماء ان شتمه كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه
 وكفره كفر قال الله تعالى ملعونين ايماً ثقفوا اخذوا وقتلوا تفسيلاً سنة الله الآية وروى عبد الله
 ابن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن
 علي عن أبيه انه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبياً فاقتلوه ومن سب أصحابي فاضربوه وأمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن الاشرف بلا انذار وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا
 أمر بقتل أبي رافع اليهودي وكذا أمر بقتل ابن خطل هذا وكان دمه ملقاً باستار الكعبة ودلائل المسئلة
 تعرف في كتاب الصارم المأول على شاتم الرسول وتماه فيه وفي فتح القدير ما يقرب من هذا ونقله
 عنه صاحب البحر والله أعلم * (سئل) * في نصراني ذمى يتجرى على الجنب الرفيع الحمدي
 صلى الله عليه وسلم بالسب فماذا يلزمه شرعاً خصوصاً اذا كان قصده عيب المسلمين ومدح النصرانية
 ومدح الاسلام * (أجاب) * يباليغ في عقوبته ولو بالقتل فقد صرح علماء نابا به يجوز الترق
 في التعزير الى القتل اذا عظم موجباً وأي شيء من موجبات التعزير أعظم من سب الرسول صلى الله
 عليه وسلم وهذا الذي قيل اليه نفس المؤمن فينبغي لحكام المسلمين قتله كي لا يتجرى أعداء الدين
 الى احراق ائمة المسلمين بسب نبيهم من الكفرة المتزدين وعلى الله سبحانه وتعالى اصلاح الاحوال
 ولا حول ولا قوة الا بالله العظيم الكبير المتعال والله أعلم * (سئل) * عما نقله الزاهد في حاويه
 بقوله خج قيل له في الخروج الى دار الحرب متبرأ فقال الكافر ودار الحرب خير من دار الاسلام
 والمسلمين فان أراد به ان الرجوع أكل لا يضره وان أراد به ان دينهم خير كفر قال ولكلامه هذا وجه
 احسن منه ان الكفار خير من المسلمين في المعاملات والتجارات لقلة خيانتهم وغررهم وقلة الظلم على
 التجار وعدم اخذ ولا تم اموالهم بغير ثمن أو بغير جنس وهو اظاهر لا يكفر اه لم كانوا خيراً من المسلمين

مطلب في حكم سب سيدنا
 محمد صلى الله عليه وسلم

مطلب في نصراني سب
 سيدنا محمد عليه السلام

مطلب في قول الزاهد
 خج قيل له في الخروج الى دار
 الحرب الخ

في المعاملات الخ منع ان اساسهم على تقوى واساس الكفار على غير ذلك حل له حكمة طاهرة أو سبب
 جلي * (اجاب) * الطاهر ان السبب في ذلك كثرة تعرض الشيطان لهم خشية فواتهم من يده
 فوجد أثره المقرون بالارادة الالهية بخلاف الكفار فانه امن من فواتهم واستراح منهم وترك التعرض
 لهم وليغتر بهم من أضله الله تعالى عن سواء الطريق والله اعلم * (سئل) * في رجل سئل شيئاً فقال
 لو جاءني النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلت أو نحو ذلك حل بكفرام لا * (اجاب) * لا قال في جامع
 الفصولين راجحاً حص وقع بينه وبين صهره خلاف فقال لو يشرب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أغير
 بامر لا يكفر وقد اتي به من الشافعية السبكي والرملي معاً لانه يدل على التعظيم وبانه مستف بل وبانه
 لو قدر عجزه وشفاعته وعدم قبوله ما لا يكفر فقد شفع في قضايها ولم تقبل كما في قضية بريرة لماعة فت
 فقال زوجها وأبوه ولدك فقال اتأمرني قال لا ولكن أشفع قالت لا حاجة لي فيه فاجتمع المذهبان على
 عدم كفره والذي يظهر انهما الجماعية والله اعلم * (سئل) * في رجل يدعى العلم ويرى ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا نظر الى امرأة واجبته حلت له بمجرد نظره سواء كان لها زوج أو لم
 يكن ويدخل بها هل اذا تكلم بهذا الكلام بين العوام تنقيصا لمقام الرسول عليه أفضل الصلاة
 والسلام يترتب عليه بذلك حكم الردة فيقام عليه ما يقام على المرتد وهل اذا تاب تقبل توبته ام لا
 * (اجاب) * نعم يكون بذلك مرتداً فيترتب عليه احكام أهل الردة من وجوب قتله فقد صرح
 علماء ما في غالب كتبهم بان من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحداً من الانبياء عليهم الصلاة
 والسلام أو استخف بهم فانه يقتل حداً أو لا توبة له أصلاً سواء كان بعد القدرة عليه والثبوت هادة أو جاء
 تأييداً من قبل نفسه لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الا تدين ووقع في
 عبارة البرازية ولو عاب نبياً ككفر وقد ذكر المفسرون في قوله تعالى واذا تقول للذي أنعم الله عليه
 وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك الآية ما يكذب الراعي المذكور في ذلك قول القرطبي بعد كلام
 طويل قدمه وروى عن علي بن الحسن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قد أوحى الله تعالى اليه ان
 زيد يطلق زينب وأنت تتزوجها بترويج الله أياها فلما تشكى زيد للنبي صلى الله عليه وسلم خلق زينب
 وانهم الانطبعة واعلم بانه يريد طلاقها قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على جهة الادب والوصية اتق
 الله في قولك وأمسك عليك زوجك وهو يعلم انه يفارقها وهذا الذي اخفى في نفسه ولم يردانه بأمره
 بالطلاق لما علم أنه سيقربها وخشى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلحقه قول من الناس في ان يتروح
 بزيب بعد زيد وهو مولا وقد امره بطلاقها فعاتبه الله تعالى على هذا العذر من انه خشي الناس في
 شيء قد اباحه الله تعالى له بان قال أمسك عليك زوجك مع علمه بانه يطلق وأعلمه ان الله تعالى أحق
 بالخشية في كل حال ثم قال قال علماءنا وهذا القول احسن ما قيل في تأويل هذه الآية وهو الذي عليه
 اهل التحقيق من المفسرين والعلماء الراشدين كالزهري والقاضي بكر بن العلاء القشيري والقاضي أبو
 بكر ابن العربي وغيرهم ثم قال فاما ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم حوى زينب امرأة زيد ورجعا
 اطلق بعض الجاهل يعني الفسقة عشق وهذا انما يسد عن جاهل بعدمة النبي صلى الله عليه وسلم عن
 مثل هذا أو مستخف بجرمته صلى الله عليه وسلم اه وفي الكشف ما يكشف القاب عن وجه الخطأ
 والصواب في هذه المسئلة وفي أسباب النزول قوله تعالى ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله
 له أي ما كان عليه من اثم فيما اباحه الله تعالى فلا اعتراض لاحد عليه فيه سنة الله في الدين خلوا
 من قبل من الانبياء وابتلائه لهم عليهم السلام كداود وسليمان وهذا انما ليس فيه نقص لا ميل الطبيعي
 الذي لا يكاد يعلم الا دعى منه معصوماً كان أو غير معصوم فلما نظر النبي صلى الله عليه وسلم الى امرأة
 زيد تمنّاها بقلبه ان يطلقها زيد تزوجها والمباح لا يستحي منه والله تعالى اخبر انه ما كان عليه فيه من
 حرج ولا جناح لاسيما في الامور الجائزة الشرعية فكان جواباً للمصنفين وقد طلقها زيد وخطبها

مطلب لو قال لو جاءني النبي
 ما فعلت لا يكفر وكذلك الأمر
 بأمرة

مطلب من قال ان النبي كان
 اذا نظر الى امرأة واجبته
 حلت له تنقيصاً بمقامه
 الشريف كفر

مطلب في تفسير قوله تعالى
 واذا تقول للذي انعم الله عليه
 الآية

له النبي صلى الله عليه وسلم فقال إلهان الله تعالى بذلك خير أمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فمرحت
وقالت الأمر لله ورسوله من حجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اه باخنة ان خطبته صلى الله عليه وسلم
وتروجه إياها بعد ذلك يكذب القائل كان إذا انظر إلى امرأة وأعجبته حلت له بمجرّد نظره ويدخل بها
بخزاء القائل بنكاحه بين العواتم تنقيصا لمقام الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام بهذا الكلام أن يقتل
بعد أن يطاف به في الأسواق ولا تقبل له توبة عندنا كما نصت عليه علماءنا الأعلام والله أعلم * (سئل) *
في رجل دفع لآخر فتوى شريفة من شيخ الإسلام فرماها إلى الأرض ومنعها واستنزأ بها أخذاً يلزمه
شرعا * (أجاب) * صرح كثير من علماءنا بكفره قال في البحر في تعداد المكفرات وبالقائه الفتوى
على الأرض حين أتى بها خصمه أي يكفر بالقائه الفتوى الخ وقال أصحاب الفتاوى لو عرض عليه
خصمه فتوى الأئمة فردّها وقال به بازانة فتوى أورده قيل كفر لردّه حكم الشرع وبعبارة
البرازية يكفر بغير لفظ قيل ولو قال ليس كما أفقئ أو قال لا يعمل بهذا بعزرا إذا بشر المنكر وهذه عبارة
جامع الفصولين والتردد انما هو عند عدم ارادة الاستنزاء بالشرع واما لو كان ذلك مع الاستنزاء
بالشرع والدين يكفر باجماع المسلمين والكلام في المسئلة طويل ولا شبهة أن الويل ثابت لمن استنزأ
بالشرع الواضح الجليل الجليل اعاذنا الله تعالى من الموبقات وختم لنا وللمسلمين باصالحات والله أعلم
* (سئل) * في متول على أوفاف سيده ناخيل الرحمن على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام
مسك جماعة من الفلاحين وسجنهم ظلماً بغير طريق شرعي فوكوا جماعة من عشيرتهم ليأقوا الحاكم
العرف المولى من قبل مولانا السلطان نصره الرحيم ويسمعه ويأبه يحضرهم مع غريمهم لمجلس
الشرع الشريف فحضر واستغاثوا فأرسل الحاكم المذكور إليه فحضر وأحضر الجماعة فدعوه
لمجلس الشرع الشريف فقال لا اذهب للشرع وعاند فقال له الحاكم اذهب إلى الشرع الشريف
فقال انالنا انظر هذه الدعوى بالشرع بغلظة وتعاطم مستخفا بالشرع الشريف وثبت استخفافه
بالبينة المعدلة لدى الحاكم الشرعي وامتنع وتناول على الحاكم المذكور ورفع صوته مستخفا به
فانلله بالتركية بيانه سويله فحصل له بذلك اذاء وهو في مجلسه ومحل حكومته المولى فيها من قبل
السلطان فمأذا يترتب عليه حيث امتنع عن الذهاب للشرع الشريف مستخفا به وما يلزمه على
ما صدر منه من سوء أقواله وشنيع أفعاله * (أجاب) * قد تقرر عند علماء الإسلام وهداة الانام
أن من استخف بشرع النبي عليه الصلاة والسلام فقد ارتد باجماع المسلمين ولزمته احكام المرتدين
المقررة المبصرة في المتون والنمروح والفتاوى المستغنية عن الشرح والتبيين من وجه الاهانة
بالحبس وكشف الشبهة والقتل ان لم يجتدوا الاسلام وغير ذلك من الاحكام هذا مما يتعلق بالاستخفاف
بالشرع والدين واما ما يتعلق بإيذاء المسلمين وعباد الله تعالى اجعين فقد صرح الكثير من أئمتنا رحمهم
الله تعالى آمين ان من أذى غيره بقول أو فعل ولو بغمز العين عز رفس باب اولي ما يوجب وحشة
ويعقب اذية من الالفاظ الخشنة المستعملة للاستخفاف والاهانة المؤذنة بالاستهزاء خصوصاً
بذوى المناصب المتلقاة من الحضرة الخاقانية فان الله تعالى أوجب علينا طاعتهم وألزمنا اجابتهم وحرّم
علينا الاقبات عليهم والاستماتة بهم اذ هي مؤدية الى خلل الاحكام وفساد النظام فوضع الاهانة في
موضع التكريم مضرّ قبيح ذميم والحكام موضع الاكرام ومحل الاحتشام ومن لا ادب له مع الخلق
لا أدب له مع الحق ومن لا ادب له مع الحق فهو آثم مجرم ومن بين الله ناله من مكرم والله سبحانه وتعالى
ولى التوفيق والهادى الى سواء الطريق * (سئل) * في طائفة من الفلاحين دعوا الى الشرع
الواضح المبين في قضية تتعلق بالجنايات من قتل وجرحات فأبوا قائلين لا نعمل بالشرع وانما نعمل
بدعائم العرب والفلاحين ماذا يترتب عليهم شرعا * (أجاب) * ان قالوا ذلك لا اعتقادهم عدم
حقيقة الشرع أو استخفافاً فلا ريب في كفرهم باجماع المسلمين ويجب أن يجري عليهم احكام المرتدين

مطلب لورمى الفتوى على
الأرض ومنعها يكفر

مطلب لو قال المدعى الى
الشرع لا انظر هذه الدعوى
بغلظة وتعاطم مستخفا
كفر

مطلب من أذى غيره بقول
أو فعل ولو بغمز العين عزز

مطلب من قال لا اعلم بالشرع
بل اعلم بدعائم العرب

وان لم يكن واحد منهما قد اختلف في كفرهم قال في جامع الأصول قال تلحقه حكم الشرع كذا
 فتأمل ختمه من برسم كادى كتم بشرع في كفر وقيل لا ومعنى هذه الالفاظ اما اعمل بالعادة لا بالشرع
 وأيد القول الاول بشرع من عماد الدين ومثل ما في جامع الفوائد في كثير من كتب المذهب واما
 عدو به المذكورين وقريرهم واحسانهم فواجب على حكم المسلمين لان العرب والفلاحين غلب عليهم
 اهمال الشرع والرجوع الى الدعائم وربما نظر قوا الى هدم الشريعة بالكلية ان تركوا امرهم فلا
 يجوز ارتكابها في الضلال * واحمال امرهم فيما لا يجوز فيه الا مال * خصوصاً فيما يتعلق بهم
 الشأن الذي طالما شربت العصاة به دونة بسيرة ساحتهم استقام * وجدوا فيه النفوس حتى شد عليه
 وقام * فالتفتين على حكم المسلمين والاسلام * وسائر لولا الانام * تدارك هذا الامر انظر المشكل *
 وتلا في هذا الشأن الحبيب المذلل * واليقظ له برقمته هؤلاء الى الشرع المحمدي وترك ما عداه عالم
 ينزل الله به من سلطان ومن ابي وعنادي منهم في الضلال * يجب أن بهامل بالقتل والقتال * ولا حول
 ولا قوة الا بالله المهيمن المتعال * اليه مرجعنا ومردنا وعليه اعتمادنا في سائر الاحوال * اللهم قومتين
 سماء الشريعة وارفع عدوها وبث قوائمه يا عيسى السما * أن تقع على الارض امين اللهم اسبين
 * (سئل) * في رجل سكن دارا له ثلثها والثلث الاخر لا تخرق له ان شريكك يطلب قسمة
 الدار اما ان تتأجر حصة منه أو تهايشه فقال لا اقبل بذلك ولا أرضى به فقال له الحاكم ارض بالشرع
 فقال لا اقبل بذلك واجاب له مقت بأنه حيث خالف الشرع فقد كفر وبانت زوجته منه ويلزمه تجديد
 ايمانه ومراجعة زوجته وكتب عليه بذلك سجل فهل يثبت بذلك كفره أم لا * (اجاب) * اللهم
 اني اعوذ بك أن اشرك بك شيئاً وأنا اعلم واستغفر لك عما لا أعلم انك أنت علام الغيوب أعلم ان علماء
 صرحوا في كتبهم في هذا الباب بأنه لا ينبغي للعالم اذا رفع اليه مثل هذا أن يبادر بكفره أهل الاسلام
 مع القضاء بجملة اسلام المكروه والاسلام بعاد والكفر شئ عظيم ولا يخرج الرجل من الايمان الا بحدود
 ما أدخله فيه قال في جامع الأصول وكثير من الكتب كالجمل للشیخ زین بن نجيم روى الطحاوي عن
 اصحابنا لا يخرج الرجل من الايمان الا بحدود ما أدخله فيه ثم ما يتقن انه ردة فيحكم بها وما يشك انه ردة
 لا يحكم بها اذا الاسلام الثابت لا يزول بشك مع ان الاسلام يعاد فيبقى للعالم اذا رفع اليه هذا لا يبادر
 بكفره أهل الاسلام مع انه يقتضي بجملة اسلام المكروه أقول قدمت هذه لتصريحنا بما نقول في هذا
 الفصل من المسائل فانه قد ذكر في بعضها انه كفر مع انه لا يكفر على قياس هذه المقدمة فليست اه
 وفي الفتاوى الصغرى الكفر شئ عظيم فلا تجعل المؤمن كافراً متى وجدت رواية انه لا يكفر اه وفي
 الفتاوى اذا اطلق الرجل كلمة الكفر عند الكسبه لم يعتد الكفر قال بعض اصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق
 بالضمير ولم يعتد النكير على الكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندي لانه استخف بذنبه اه وفي
 الخلاصة اذا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع التكفير فعلى المفتي أن يميل الى
 الوجه الذي يمنع التكفير تحسباً للعلن بالمسلم راد في البرازية الا اذا اصرح بارادته موجب الكفر فلا
 ينفعه التأويل حيث قد وفي التارة خاتمة لا يكفر بالمثل لان الكفر نهية في العقوبة فيستدعي نهية
 في الجنابة ومع الاحتمال لانهاية اه قال في البحر والمحيا صل ان من تكلم بكلمة الكفر حاز لا ولاعبا
 كفر عند الكل ولا اعتبار باعتقاده كما صرح به قاضيان في فتاواه ومن تكلم بها خطأ أو مكرها
 لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عامداً عالماً كفر به عند الكل ومن تكلم بها اختياراً جاهلاً بانها
 كفر فيه اختلاف والذي تحرر انه لا يفتي بكفر مسلم أمكن حل كلامه على محل حسن أو كان في
 كفره اختلاف ولورواية ضعيفة فعلى هذا فأكثراً العاطا التكفير المذكور لا يفتي بالتكفير به اوافقه
 الزمت نفسي أن لا افتي بشئ منها اه والله اعلم * (سئل) * في نحو عرب السعادية وبني عليية
 وغيرهم من عرب الشام ومصر والحجاز وغيرهم من عرب البوادي الذي يطلقون نساءهم فيتزوج

مطلب قيل له ارض بالشرع
 فتأمل لا أقبل ذلك فاجاب
 مقت بأنه كفر وبانت زوجته

مطلب في حكم من تكلم
 بكلمة الكفر تفصيل بين كونه
 هازلاً أو لاعباً وغير ذلك

مطلب في نحو حكم عزب
السعدانة الذين يطلقون
نساءهم في تزوجها الرجل
منهم بعد جمعة ولا يعتدون
بعد الموت أيضا

الرجل منهم زوجة الا خرم المدخولة بعد طلاقه بجمعة أو اقل وكذلك بعد الموت لا يعتدون مطلقا
ويستحلون ذلك واذا تزوجوا في أحداهم عن عشر بنات مثلا وله ابن عم ونحو ذلك من العصمة وان بعد
لم يورثوا البنات مطلقا معه بل يعتدون بناتهن ميراثا ويورثون ذلك لعصبة فقط ويستحلون ذلك
ويصدقون بيعته صلى الله عليه وسلم ولكنهم ينكرون البعث والنشور اذا قيل لاحدهم ان ربنا سبحانه
يحيي الخلق بعد موتهم ويحاسبهم على اعمالهم فيقولون لا ندرى ذلك ولا يقيمون الصلاة ولا يؤتون
الزكاة ودأبهم الفساد في الارض وقطع المار بق و قتل النفس التي حرمها الله تعالى بغير حق ويبيعون
الحل ويقول بائعه هذا فلاحى ابيهم شئت كيف شئت واتصرف فيه بالهن كيف شئت مستحلين
ذلك ومن قبائحهم الواحد منهم اذا جاءته زوجة الغير مغضبة من زوجها وكان بينه وبينها ادنى قرابة
يذبح شاة ويطعمها لاهل حبه ويدخل عليهم في الحرام ويعد لها زوجة له معتقدا حل ذلك فاحكم الله
تعالى فيهم وما الذي يجب على الاحكام في حقهم شرعاً مع نهيهم لهم عن ذلك من اراد امرهم اهـ
بالاستسلام والانتقاد لا يحكم الله تعالى فلا يزدادون الا مخالفة وخروجاً عن امرهم * (اجاب) *
قد سئل عن هذه المسئلة شيخنا شيخنا الزاهد الورع العالم الشيخ امين الدين محمد بن عبد
العال الحنفى رحمه الله تعالى فاجاب بما حاصله المرقوم في فتاواه من استحلال حكماء علم امره وحرمة
في دين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وحيث نهوا ووعظوا امرار احل قتلهم وقتالهم واخذ
أموالهم ثم ينظر في حال نساءهم ان كن مؤمنات مكرهات معهن لا ذنب لهن لا يعرض لهن فيعلن
الاحكام وان لم يكن كذلك حل سيتهن ويجهن كالحرىات اهـ وحيث قطعوا الطريق وقتلوا النفس
وأخذوا الاموال فجزاؤهم ما ذكر الله تعالى في كتابه العزيز قال عز من قائل انما جزاء الذين يحاربون
الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف
أو ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم هذا حكمهم مع كونهم كفارا
وبه يعلم حل قتلهم مطلقا والحال هذه ويشاب قاتلهم واجرا المقاتل لهم كاجر المقاتل لاهل الحرب مع
خلوص النية لانه مجاهد في سبيل الله تعالى والله اعلم * (سئل) * في طائفة الدروز الفاتلين
بالوهية الحاكم بامر الله العبيدى بالتناح وبعدم نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وغير ذلك وهم
مع ذلك يستترون بين المسلمين بالصلاة والصوم وغير ذلك من شرائع الدين هل يقبل اسلامهم ويترب
عليهم احكام الاسلام أم لا لما اشتهر عنهم من اخفاء الكفر واطهار الاسلام واذا اغار المسلمون وسبواهم
فاشتري مسلم من تلك السبايا فاحكمها * (اجاب) * صرح العلامة الكمال بن الهمام في فتح القدير
بأن من يظن الكفر ويظهر الاسلام فهو المنافق ويجب أن يكون حكمه في عدم قبول التوبة كالزندق
لان ذلك في الزندق لعدم الاطمئنان الى ما يظهر من التوبة اذا كان يخفى كفره الذي هو عدم
اعتقاده ديناً والمنافق مثله في الاخفاء وعلى هذا فطريق العلم بحاله اما بان يعتز بعض الناس عليه
أو يستره الى من امن اليه والحق ان الذي يقتل ولا تقبل توبته هو المنافق والزندق ان كان حكمه ذلك
فيجب أن يكون مبطناً كفره الذي هو عدم التدين بدين ويظهر تدينه بالاسلام أو غيره الى ان ظفر نابه
وهو عربى والا فلو فرضناه مظهر ذلك حتى تاب يجب أن لا يقتل وتقبل توبته كسائر الكفار
المظهريين كفرهم اذا اظهروا التوبة اهـ وفي الخانية قالوا ان جاء الزندق فاقرانه زندق قتال عن
ذلك تقبل توبته وان اخذتم تاب لم تقبل توبته ويقتل اهـ واما حكم السبايا فقد قال في الخانية
بلدة يتدعى أهلها الاسلام يصومون ويصلون ويقرؤون القرآن ويعبدون الاوثان مع ذلك فاغار عليهم
المسلمون وسبواهم فاشترى منهم مسلم من تلك السبايا قالوا ان لم يكونوا مقرين بالعبودية والرق المكهم
يجوز شراء النساء والصغار منهم ولا يجوز شراء الذكور الكبار لانهم ان اقرؤا بالاسلام ثم عبدوا
الاوثان كانوا مرتدين فيجوز استرقاقهم نساء وصغارا ولا يجوز استرقاق الكبار كما لا يجوز من اهل

مطلب في حكم الدروز
القائلين بالوهية الحاكم بامر
الله وبعدم نبوة نبينا وغير
ذلك

الردة وان كانوا قرين بالرق والعبودية للملكهم فيجوز سبيهم واسترقاقهم فاذا ملكهم جازيهم انتهى
والله اعلم

(كتاب الاقطة) *

(سئل) في رجل التقط بجمعة فادعى المالك انه غاصب وادعى هو الاقطة ولا ائنه
فالتقوا اثنان منهما * (اجاب) * القول للمالك اجماعا حيث ادعى انه غاصب ولو صدقه في الالتقاط
وادعى انه لنفسه لانه اختلف ائتمنا فقال ابو حنيفة ومحمد القول قول المالك وقال ابو يوسف القول
قول الملتقط ارجع الى البحر تجد المسئلة والله اعلم * (سئل)* في رجل وضع يده على قرصين
بغير اذن مالكهما وخباهما في يته ولم يشهد حين وضع يده عليهما انه اخذهما ليردهما الى مالكهما ولم
يعرف علم سامع يسر التعريف بل حبسهما في يته حتى غصمهما متعلبا لا قدرة لهما الصكين على
خلاصهما من يده هل ينفي قيمتهما لعدم اشهادهما ام لا وهل يقبل قوله اشهدت بلا يته * (اجاب) *
نعم ينفي قيمتهما حيث لم يشهد عند اخذهما انه اخذهما ليردهما على مالكهما فان ادعى ذلك ولم يقم
على دعواه يته لا يقبل قوله وينفي عند ابى حنيفة ومحمد وابى يوسف اذا كذب المالك في ذلك وادعى
نعتيه عليهما وكذلك لو صدقه المالك انه التقطهما او كذبه في قوله التقطهما لاردهما وادعى انه التقطهما
لنفسه يكون ضامنا عند ابى حنيفة ومحمد وسهما الله تعالى والله اعلم * (سئل)* في قرية
سلاطية بها مغارة عادية لا يعرف لها مالك اتخذها من اربع من مرارعي القرية بدالات من عنده
هل يملكها ام لا * (اجاب) * لا يملكها بذلك واعمالها بملكها بملك السلطان له او من قوض له
السلطان ذلك واذا اتخذها المزارع بدالات من عنده لزمه اجرة مثلها لبيت المال حال كونها خالية
من الالات التي له كمال التيم اذا استعمل بغير اجارة على المعنى به والله اعلم

(كتاب المفقود) *

(سئل) في ناظر وقف قبض من متقبل اجرة مستغل ثم فقد الساطر ولم يمكن المتقبل من
الاستعلاء فلزم ان يرجع على الساطر والناظر مفقود وله استحقاق في غلة الوقف وقد قد كما شرح هل
للمتقبل ان يسأل استحقاقه في غلة الوقف ام لا * (اجاب) * ليس له ذلك وقد صرح علماؤنا
بانه ليس للقاضي ان يقضي في مال المفقود ولا عليه بشئ حتى قالوا لو غاب المقتضى عليه دين وله مال
عند الناس لا يدفع الى المقتضى له حتى يحضر والقضاء على الغائب عند ما ممنوع وهي مسئلة شهيرة
فلا يتعرض غريمه لاستحقاقه بشئ ولا يجوز للقاضي ان يوفي به شيئا من دينه لان بقاء حياته
بالاستصحاب وهو لا يصلح للاستحقاق والله اعلم * (سئل)* في امرأة ماتت عن ابن مفقود
فوضع امين بيت المال يده على عقار من تركتها وابعاه قبل القضاء بموته فحضر المفقود بعد موت البائع
فما الحكم * (اجاب) * المفقود ردة البيع واخذ العقار ويرجع المشتري على بائعه بالثمن وان تعذر
تأخرت مطالبته الى يوم القيامة والله اعلم * (سئل)* في مفقود ثبت موته بموت اقرانه لدى
حاكم شرعي شوتا شرعا وله ولد غائب غيبة منقطعة نصب الحاكم الشرعي قبياعه لجماع
الدعوى الشرعية وادعت عليه زوجة المتوفى المزبور بموت خسر صدقها بدمته واشتته بوجه القيم
المزبور الثبوت الشرعي والحال ان المتوفى لم يترك سوى حصة في دار فهل للقيم بيع الحصة المزبورة
لوفاء مؤخر صدق الزوجة ام لا * (اجاب) * نعم له بيع الحصة المذكورة لوفاء صدق الزوجة لانه
دين بدنة الميت في العمادية وكثير من الكتب والعبارة لها واذا كان للميت تركه حين توفي وورثته
في بلد آخر وادعى انسان عليه مالا والوارث غائب غيبة منقطعة جعل له القاضي وصيا لان الغيبة
المقطعة بجملة الموت وفي المستق اذا كان على الميت دين قبض العقار جائز كالمقول عند ابى حنيفة

مطلب ادى المالك العصب
والملتقط الاقطة

مطلب اذا ادعى الملتقط الاقطة
وانه اشهد لا يقبل منه الا
بينة

مطلب في قرية سلاطية بها
مغارة عادية اتخذها الخ
قوله بدالات الساء وتشديد
الدال من راءه والمكان الذي
يعصر فيه الزيت في عرف
الثام

مطلب قرض الساطر اجرة
مستغل ثم فقد الساطر ولم
يمكن المستأجر الخ

مطلب ماتت عن ابن مفقود
فباع امين بيت المال الخ

مطلب حكم موت المفقود
وعليه دين يساع عقاره
لاجابها

* * (كتاب الشركة) * *

مطلب بنى احد الشركاء في
المشترك بغير اذن البقية

* (سئل) * في دار مشتركة بالارث بنى احد الشركاء فيها بناء فحاكمه شرعا * (اجاب) *
صرح علماؤنا بأنه اذا بنى بغير اذن الشركاء وطلبت القسمة يقسم فاذا وقع بناؤه في نصيبه فيها والا هدم
وهذا اذا بنى باجبار وآلاته له وان بنى بنقص مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لا قيمة لما وضعه
من عنده لا يهدم ولا يرجع بشئ مما أنفق على العملة وان بناء من النقص المشترك من ماله فخاله ملك له
ينقصه والمشارك على حكم الشركة كما تقدم وان اختلفوا في ذلك فالقول قول الباني فيه بينه وبينه
على بقية الشركاء المتعين اذ هم خارجون عنه وهو ذويد والحال هذه والله اعلم * (سئل) *

مطلب حكمه كاذي قبله

في رجل بنى في دار مشتركة بينه وبين اخيه بغير اذنه منفقاً على العمارة من ماله فالحال حكم الشرع
* (اجاب) * ان بنى بأناقضها فالبناؤه مشترك ولا رجوع للباني بما لا قيمة اذا هدم فيمتنع هدمه
واذا طلب القسمة كلاهما أو احدهما تقسم ولكل واحد ما وقع في نصيبه وان بنى بغير انقاضها بماله
قيمة وطلبا القسمة أو احدهما قسمت ولكل ما وقع له من النصيب فان وقع في نصيب الباني فيها والا هدم
بناؤه واخذ أنقاضه التي بناها لانها ملكه ولا تخرج عن ملكه من غير رضاه فتبقى على ملكه ويكون
غاصبا حال البناء نصيب اخيه وشاغلا ملكه بملكه فيؤمر بالرفع ان طلب والله اعلم * (سئل) *

مطلب لا يجبر الشريك على
العمارة

في دار مشتركة يريد احد الشركاء فيها الزام بقية شركائه بعمارتها واما لاح حيطانها وممرتها وهم
متمنعون هل يجبرون على العمارة أم لا * (اجاب) * لا يجبرون على ذلك كما صرح به غير واحد
من علمائنا رحمهم الله تعالى والله اعلم * (سئل) * في دكان مشترك بين جماعة نصفها

مطلب دكان بعضها وقف
وبعضها ملك أبي الملاك عن
عمارتها

مشاعا وقف على جهة بر والباقى ملك آخرين استمرت بل آلت الى السقوط وتابى الملاك عمارتها
والمتولى يريد ها وبناهم بما واته في تعميرها وليست قابلة للقسمة ولا يتوصل المتولى الى تحصيل
مقصود الواقف مادامت كذلك فهل تجبر الملاك على مساواة المتولى في العمارة أو بعمر من ماله

مطلب تجوز الاستدانة على
الوقف اعماره

ويرجع على الملاك بما يخصهم * (اجاب) * صرح علماؤنا بان المشترك اذا انهدم فأبى احد
الشركاء يكتن أو احد الشركاء العمارة ان احتل القسمة لاجبر ويقسم والابن الشريك ثم يؤجره ليرجع
قال في الاشباه والنظائر في كتاب القسمة المشترك اذا انهدم فأبى احدهما العمارة فان احتل القسمة

لا جبر وقسم والابن ثم اجبره ليرجع وصرح علماؤنا أيضا بان الوقف اذا احتج الى تعميره جازت
الاستدانة عليه باذن القاضي حيث لم يتيسر اجارة عينه ولو بشر امتناع بكثر من قيمته ويبيعه

ويصرفه على العمارة كما حرره ابن وهبان وذلك كله للمبادرة الى منفعة الوقف والاهتمام به فانظر الى
هذا الامر الذي أوجب مراعاة الوقف ارتكابه ولو أمره القاضي فامتنع يكلف المتولى عمارته

ويرجع على الشريك بحصته وان شاء أمره باجارته واستيفاء حصة الشريك ثم بعد الاستيفاء يرجع
الى نصفه بالتصرف والحال هذه ويفق ويقضى بكل ما هو انفع للوقف وفي الخلاصة في الفصل الثاني

في الحائط وعمارة لو كانت الدارين صغيرين لكل واحد منهما وصى انهدم وأبى احدهما
العمارة فالوصى يرفع الامر الى القاضي حتى يجبر على العمارة طاحونة او حمام مشترك انهدم وأبى

الشريك العمارة يجب به هذا اذا بقي شئ اما اذا انهدم الكل وصار صحراء فان كان الشريك معسرا
يقال له أنفق حتى يكون ديناً على الشريك انتهى وفي الخاتمة حمام بين رجلين عاب قدره
او حوضه او شئ منه واحتاج الى المراجعة فارد احدهما المراجعة وامتنع الاخر اختلفوا فيه قال بعضهم
بواجرها القاضي ويرمها بالاجرة او يأذن لاحدهما في الاجارة والمراجعة من الاجرة قيل هذا قول أبي

يوسف ومحمد لان عندهما يجوز الحجر على الحجر والفتوى على قولهما في الحجر وقال بعضهم القاضي
يأذن لغيره اى الممتنع بالاتفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدي حصته والفتوى على

هذا القول وما عليه الفتوى هو الذي صدرنا في الجواب وما الحقنا هذا الا ليطهر ان الفتوى عليه
 أيضا فيجوز الحكم به والله اعلم * (سئل) * في رجل باع آخر حصة قرايط معلومة في فرس
 بغير معلوم ثم باع المشتري الحصة الثالث وسلمها له بغير اذن من الاول فهل يهلك عنده هل يضمن البائع
 الثاني للاول قيمة نصيبه أم لا واذا قلتم بالصحة هل تؤخذ القيمة من تركته اذا مات أم لا
 * (اجاب) * هو اعني البائع الاول مخير ان شاء ضمن المشتري منه لتعديده بتسليمها للثالث بغير اذن
 بائعه فاذا ضمن المشتري منه المذكور ليس له ان يضمن المشتري منه لانه ملكها لصحبهان فكان دفعه له
 دفع ملكه ولا ضمان عليه اي على المشتري الثاني لدفع المالك ملكه وان ضمن البائع الاول المشتري
 الثاني لا يرجع بما ضمن على بائعه هو لانه عامل في القبض لنفسه ومن مات من اختار تضمينه منهما
 يؤخذ الضمان من تركته والله اعلم * (سئل) * في فرس مشتركة بين اثنين احدهما له ربع فيها
 وللاخر الباقي باع ذوالربع وربعه فيها لرجل وسلمها له بغير اذن الشريك هل يضمن حصته ان
 هلكت ويجب عليه ردّها للشريك ان كانت باقية أم لا * (اجاب) * نعم الشريك بتسليمها
 للمشتري ضامن لحصة شريكه وان كانت قائمة يجب ردّها عليه وان شاء الشريك ضمن المشتري في
 صورة الهلاك والله اعلم * (سئل) * في فرس في يده احد الشريكين اتجعت ساجا كالمطلب
 الشريك شيئا من تاجها ليكون في يده ونوبته يمنعه منه حتى هلك بعضه عنده وبعضه عند مشتر
 منه بغير اذن شريكه وبعضه وبه لذي ولاية عليه لا يمكن خلاصه من يده فهل يضمن بالبيع والتسليم
 لاغير بغير اذنه أم لا * (اجاب) * نعم يضمن اذا الشريك حكمه في حصة شريكه يحكم المودع
 والمودع بائع ضامن لما هلك عنده بعد المنع ولما باعه وسلمه للمشتري بلا اذن شريكه او وبه وسلمه
 كذلك وهو ظالم متعد فيضمن والله اعلم * (سئل) * في فرس مشتركة بين ثلاثة اركبها
 احدهم الى آخر بغير اذن الثالث فهل يهلك تحته هل يضمنان أم لا * (اجاب) * نعم يضمنان ويجوز
 في اتباع احدهما حيث كان ذلك بغير اذنه اذا قد تقرر عند العلماء وجههم انه تعالى ان في شركة الملك كل
 واحد من الشركاء اجنبي في حصة الآخر وفي الهداية الدابة المشتركة لا يركبها الشريك بغير اذن شريكه
 يضمن فيضمن بالركوب لتعديده والله اعلم * (سئل) * في فرس بين ثلاثة لو احدى نصفها ولكل
 واحد من الاثنين ربعها وقع على احدهما جرمة لحاكم العرف فدفع الفرس بأمر شريكه وهلك
 عنده هل يضمن الشريكان حصة صاحب النصف أم لا * (اجاب) * نعم يضمن الشريكان
 اما المدافع ولا توقف فيه واما الآخر فاحصا امره فيما يملك فكأنهما باعها معا والله اعلم
 * (سئل) * في فرس اتفق الشركاء فيها على وضعها عند احدهم فجاء واحد منهم واخذها من عنده
 بغير اذن الغائب فهل يهلك عنده بدها خرجهم اهل اللغاب تضمينه أم لا * (اجاب) * نعم له ذلك اذا قد
 صرحوا في الدابة المشتركة بأنه يصير خاصا باستيعمالها فلا يبرأ عن الضمان الا بالاذن والله اعلم
 * (سئل) * في شريكين في فرس لا يجدهما الا لثلاثين باع صاحب الثلاثين باع صاحب الثلاثين ثلثا منها
 لاجنبي ولم يسلمه ولم يأذن له بأخذها فذهب اليها فوجدها في الصغراء فاخذها بغير اذن البائع وبغير
 اذن الشريك فهل يهلك عنده هل على البائع ضمان حصة الشريك الذي لم يبيع أم الضمان على المشتري
 * (اجاب) * حيث لم يسلم البائع الفرس للمشتري لا ضمان وانما الضمان على المشتري خاصة
 اذا البائع لم يتعد بمجرّد البيع على حصة الشريك وانما يثبت التعدي لو سلم وعما يثبت الحكم المذكور
 ما في اليرازية في الوديعة قال يعت الوديعة وقبضت ثم لا يضمن ما لم يقل دفعها الى المشتري وقد سئل
 فإرى الهداية عن جماعة مشتركين في فرس باع احدهم حصة من اجنبي وسلم الفرس للمشتري بغير
 اذن بقية الشركاء فهل يهلك عنده فاجاب الشركاء مخبرون ان شأوا ضمنوا الشريك وان شأوا ضمنوا
 المشتري منه انتهى وانما كان كذلك لوجود التسليم ولا تسليم من البائع في مسئلتنا والله اعلم

مطلب باع حصة معلومة في
 فرس فباعها المشتري لثالث
 وسلم فهلك فالبايع الاول
 بالخيار

مطلب باع احد الشريكين
 نصيبه من فرس وسلمها
 للمشتري فهل يهلك

مطلب يضمن احد الشريكين
 ما باعه او وبه من تاج
 المشترك بغير اذن وكذا بالمنع

مطلب اذن احد الشركاء
 لشريكه في ركوب الفرس
 فهل يهلك فللثالث الخيار

مطلب فرس مشتركة بين
 ثلاثة دفعها احدهم لحاكم
 باذن احدهم فهل يهلك

مطلب يضمن احد الشركاء
 باستعمال الدابة المشتركة
 بغير اذن

* (سئل) * في دار معدة للاستغلال بين بالغ ویتيم وامرأة سكنها الشريك البالغ بلا استئجار
 حصه الیتيم سنة هل يلزم البالغ اجرة مثل حصه الیتيم ام لا * (اجاب) * قد افتي كثير من
 المتأخرين بوجوب اجرة المثل في ذلك صيانة للمال الیتيم والله أعلم * (سئل) * في شجر
 قطن بين رجلين قسمه احدهما في غيبة الآخر وحرث على حصته وترك حصه الآخر فاخرج قطنها
 واخذها هل هو مخصوص به أم مشترك بينهما كشجره * (اجاب) * القطن مشترك بينهما
 ولا يختص به الشريك الحارث والله أعلم * (سئل) * في زوج امرأة وابنتها اجتمعا في دار
 واحدة واخذ كل منهما ما يكتسب على حدة ويجمعان كسبهما سواء فحصل لكسبهما الموالا ولا يعلم
 التفاوت ولا التساوي فيه ولا يمكن التمييز فهل والحال هذه يكون المال المجمع بانواعه بكسبهما
 سوية ام لا * (اجاب) * نعم هو بينهما سوية حيث لا يميز كسب هذا من كسب هذا ولا يختص
 احدهما به ولا بزيادة على الآخر اذا التفاوت ساقط كقوله تعالى السائل اذا خلط ما للتفاوت حيث كان كل
 منهما صاحب يد لا يكون القول قول واحد منهما في قدر حصه الآخر فلو كان احدهما صاحب يد
 والآخر خارج واختلفا القول لذی اليد واليمنة يئنة الخارج والله أعلم * (سئل) * في اخوة
 اربعة تلقوا عن ابيهم تركه فاخذوا في الاكتساب والعمل فيها جلة كل على قدر استطاعته هل
 تكون جميع التركة وما حصلوا بالاكتساب بينهم سوية وان اختلفوا في العمل والرأى كثرة وصوابا
 * (اجاب) * نعم يكون الجميع بينهم ارباعا لكل ربع وان اختلفوا في الرأى والقوة اذ كل واحد
 منهم يعمل لنفسه ولا خوته على وجه الشركة والله أعلم * (سئل) * في اخوين سعيهما واحد
 وعائلتهما واحدة حصل لبعيها موالا من مواش وغيرها والآخر يريد احدهما مفارقة الآخر
 ومقاسمة المال مناصفة ويأبى الآخر فهل والحالة هذه جميع ما حصله ببيعهما وكسبهما مشترك
 بينهما تجب قسمته بينهما مناصفة أم لا * (اجاب) * نعم ما حصله بكسبهما مشترك بينهما لا يجوز
 ان يختص به احدهما دون الآخر والله أعلم * (سئل) * في رجلين اشترى كل شركة وجوه
 واشترى ياد من جماعة بضاعة مناصفة والربح كذلك نفست تجارتهم ما فهل تكون الخسارة عليهم سوية
 ام لا * (اجاب) * نعم ما خسروا فهو عليهم ما بقدر ملكهم في المشتري وهذا الحكم ثابت عليهم
 سواء باسرا عقد الشراء او باسرا احدهما التفتيمها الوكالة والله أعلم * (سئل) * في رجلين
 لهما فدان اتفقا على ان كل ما يلقى في الارض من بذرها بينهما فصار كل منهما يطلب من شريكه البذر
 ليلقيه في الارض بينهما فيسلمه له بعد كيله حتى بذرا قدرا معلوما منهما فاتفق ان اخصب احد البذرين
 وضعف الآخر والآن احدهما يقول لشريكه بذري لي وبذرك لك فهل يكون مقترضا من الآخر
 والزرع كله بينهما ضعيفه وخصبه ام لا * (اجاب) * الخارج بينهما والحال هذه والله أعلم
 * (سئل) * في مغربلين اشترى كوا على ان يغربلوا للناس بقايا جروهم ويكون المتحصل بينهم
 سوية تفرض احدهم وتقيده واحد منهم بقرضه هل ما يتحصل بعمل بقيتهم يقسم بينهم على ما شرطوا
 ويكون للمريض قدر واحد منهم وكذلك للممرض ام لا * (اجاب) * المتحصل بينهم على
 ما شرطوا العامل وغيره فيه سواء كما هو مصرح به في كثير من المتون والشروح والفتاوى
 والله أعلم * (سئل) * في شريك اتمه شريكه بالخيانة هل يقبل كلام شريكه في حقه ام لا يقبل
 ولا يلزم المتهمة * (اجاب) * لا يقبل قول شريكه في حقه ولو اراد تخليفه على الخيانة المهمة
 لم يحلف كما في الاشباه والنظائر لكن في فتاوى قارئ الهداية ما يخالفه والله أعلم * (سئل) *
 في ثلاثة اشترى كوا شركة فاسدة وصحيحة مات احدهم فاذا في الذي بيده المال عند ارادة قسمه ان له كذا
 وصدقه شريكه وكذبه ورثة الميت هل يقبل قوله بيمينه أم لا * (اجاب) * نعم القول قول من
 بيده المال ان له فيه كذا وكذا اذ البذل فيه صدق في كل ما يقوله والله أعلم * (سئل) * في

مطلب ما حصله اشتركا
 في المال بالاكتساب يكون
 بينهم بالسوية

مطلب اذا كان الاخوان
 في معيشة فاحصله ببيعهما
 يكون بينهما

مطلب الخسارة على
 الشريكين بقدر المالك

مطلب بينهما فدان اتفقا
 على ان البذر مناصفة
 فاحصبا احد البذرين
 وضعف الخ

مطلب مغربلون اشترى كوا
 على ان ما يتحصل بينهم بالسوية
 فرض واحد الخ

مطلب اذا اتمهم احد
 الشريكين شريكه
 بالخيانة لا يقبل

مطلب اذا ادعى احد الشركاء
 الذي في يده المال ان له كذا
 بصدق

مطلب اذا اجر الوافي العاص
المشتركة بينهما طبع فالاجارة
فاسدة

مطلب اذا اشترى رجل شيئا
من احد الشركاء ودفع ثمنه
لغير البائع من الشركاء بغير
دفعه

مطلب اشتراء احد الشريكي
المفاوضة فهو بينهما

مطلب اشتراك الملاحون على
ان ما تحصل من كل سفينة
بينهم سوية

مطلب اذا اعلم احد الدباغين
المشتركين في جلود ليس
للاخر المطالبة بها
مطلب اشتراك رجل مع
اسكافي على ان يشتري له
جلودا وهو يصنعها

وجاءت لكل منهما اواني نحاس معدة للبلع المدبس انفق على ان يوزر اذ ذلك والا بر بينهما قطعت آية
اسددهما واعانه الا شرع على البلع في آيته فما الحكم في ذلك * (اجاب) * الشركة المذكورة
فاسدة وما طبع في آية احدهما فاجرت له صاحبه والاخر اجرة المثل له معه ومثله الذي تهملت
آيته ما طبع فيها قبل ان تهمل فاجرت له صاحبه والاخر اجرة المثل له معه كن دفع لاخر دابة
ليبيع برأ على فله ربحا على ان الربح بينهما الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالعرض فالربح للمالك البر
ولمالك الدابة اجرة ثلها وكرجلين لاحدهما بغل وللآخر بعير اشترى كاعلى انه يوزر اذ ذلك والا بر بينهما
فهو فاسد ويقسم على عمل البغل والبعير والفرع الناهضة لذلك كثيرة والله اعلم * (سئل) * في
ثلاثة شركاء متساوئين من المشترك بينهم قماش مصري باعه احدهم لرجل ذي قسلة منه ثم دفع الثمن
لاحد الشركاء فاذا دفع واحد من الشركاء المذكورين على الذي باموره ادعى فلان بن فلان على فلان
ان من المشترك بينهما وبين كل من فلان وفلان قماش مصري باعه للمدعى عليه بكذا من الثمن وتسلمه
منه وان المدعى عليه دفع ثمنه لفلان الذي هو احد شريكيه بغير اذنه وبطال به بذلك زاعما انه لا يلى
قبض الثمن الا المباشر للبيع وسأل سؤاله عن ذلك فاجاب بانى اشترى به بكذا من شريك فلان الذي
ادعت انى دفعت له الثمن بغير اذنه ودفعت له الثمن وبرئت بسبب ذلك فتدعى هل تسمع من المدعى هذه
الدعوى المذكورة أم لا تسمع لكون دفعه اشريكة المفاوض بغير اذنه موجب البراءة فدفعته وان لم ياذن
له بالدفع ويؤخذ باقراره في الدعوى وقوله دفع لفلان الشريك بغير اذنى وان كان هو المباشر لعقد
البيع ام لا * (اجاب) * المقتر في سائر الكتب متوناوشر وسارقاوى ان كل واحد من شركاء
المفاوضة وكيل عن الاخر وكفيل فكل دين لازم احدهما بشارة وغصب وكفالة لازم الا يخرج حتى ان
احدهم لو اجر عبدا فان للمستأجر مطالبة الاخر بتسليم العبد كما كان للاخر اخذ الا بر فان كل
واحد منهما وكيل عن صاحبه في قبض الديون الواجبة في التجارة وكفيل بما وجب عليه بسببها
فسار كل واحد منهما ما مطالب ومطالب اذا ذاعت ذلك ظهر له فساد دعوى الشريك المدعى بدين
قبضه شريكه وان توفه بسبب عدم اذنه له وان كان مباشرا لعقد البيع اذله الرجوع على المشتري
توهم باطل داحض لا يوقع له الدعوى بذلك وكيف والحكم بان الدفع لاحد شركاء المفاوضة
موجب لبراءة المدين لكونه وكيل عنه في ذلك كما هو مستفيض في كلام علماء فاطبة والله
اعلم * (سئل) * في اخوين شريكين شقيقين متساويين والكبير مقروض للضغير في
التصرفات المالية والعقود البيعية فهل كل شئ اشتراه الصغير يكون مشتركا بينهما وان كتب اسمه
فهو عارية أم لا * (اجاب) * نعم يكون مشتركا بينهما الاطعام اهله وكسوتهم كما هو مصرح بكلام
المؤن والشروح والصاوى والله اعلم * (سئل) * في ملاحين يعمل كل واحد منهم في سفينة
لغيره اشترى كوا على ان كل ما يحصل من كل سفينة بينهم سوية على عدد السفن قل ثلها او اكثر هل تصح
هذه الشركة أم لا تصح وتختص بكل سفينة باجرة حملها * (اجاب) * لا تصح هذه الشركة
فلا يقسم المحصل على عدد السفن بل اجرة كل حمل سفينة لربها ولا يشاركه غيره فيها والله اعلم
* (سئل) * في دباغين اشترى كفا سلفا احدهما رجلا في جلود هل للاخر المطالبة بها ان صاع السلم
او برأس مال السلم ان لم يصح وهي متصفة بشركة العنان أم لا * (اجاب) * الطلب للمسلم والمسلم
اليه الامتناع عن الدفع لشريكه والله اعلم * (سئل) * في اسكافي اشترى مع آخر على أن
يشتري له الجلود بماله وهو يصنعها فلما لا والربح بينهما انصافا لهذا النصف بعمله وللآخر النصف
بماله هل تصح هذه الشركة ام لا تصح واذا قلتم لا تصح فما الحكم في الحاصل من ذلك * (اجاب) *
لا تصح هذه الشركة والحاصل كله لصاحب الجلود وللعمال اجرة مثل عمله لانه عمل فيه ابادنه على أن
يكون له نصف ما زاد في ثمنها وهذا فاسد كما اذا دفع جارية مريضة الى طبيب وقال عالجها فان برئت

فما زاد في قيمتها بالحقبة ينساقه لا يصح ولا طيب اجرة المثل وقد رما انتساق في ثمن الادوية والله اعلم
 * (سئل) * في ستة نفر اشتركوا شركة وجود على أن يشتروا لبنان من رجل بوب وهو هم
 ويبيعوا بالربح بقدر المشئرى ففعلوا وادخل اثنان منهم رجلا ثالثا يبيعهم ما بغير اذن البقية هل
 يكون شريكا للستة أم لا اثنين أم لا ولا وان عمل مع الاثنين ماذا يستحق معهما * (اجاب) *
 لا يكون شريكا بل يأذن له بالاجماع اذ بالشرا من البائع يكون له الملك في سدس المبيع ولا يجوز
 اشريكه ببيع شئ من نصيبه بادخاله في شركته ومن اجتهد له فيه وان قال له ما اشتريته من اللبن من فلان
 فلك فيه ثلث ثلثا صرح وصار او كيلين عنه في ذلك وان لم يذكر ذلك أو ما هو في معناه لا يصح وان لحقته
 مشقة في العمل معهما طمعا فباع عيناه له فله اجر مثل عمله فافهم والله اعلم * (سئل) * في فرس
 مشتركة باع احد الشركاء حصته منها بغير معلوم لرجل بذمته واشترى منه كراما وفاصصة والا أن شركاؤه
 يقولون الكرم للشركة لا لشركاء كذا في الفرس وهو يقول ما بيعت الا حصتي وما اشتريت الا الى خاصة
 هل القول له أم لهم * (اجاب) * القول قوله انه ما باع الا حصته ولا اشترى الكرم الا له بيمينه
 ان صححت دعواهم بان قالوا بيعت للشركة واشتريت للشركة وان ادعوا ان الكرم مشترك لكون الفرس
 مشتركة لا يلزمه بيمين افساد الدعوى والحال هذه والله اعلم * (سئل) * في اخوين متفاوضين
 تزوج احدهما زوجة بمهر وزوج ابنه ايضا زوجة بمهر وقضى المهرين من مال الشركة هل للاخ
 الآخر أن يطالبه بنصف ما وفاه وله أن يجبره على ذلك أم لا * (اجاب) * نعم له أن يطالبه بنصف
 المهرين ويجبره لان ذلك ملحق بكسوته وكسوة اخيه فيضمن حصته اخيه واذا ترتب ذلك بذمته يجبر
 فيه ان لم يوفه والله اعلم * (سئل) * في فرس مشتركة بين اثنين تعدي عليها رجل فركبها بغير
 اذنها من سبلها الا احدهما فماتت عنده قبل ان تصل الى الآخر هل له أن يضمن المتعدي أم لا
 * (اجاب) * لا يخلص من الضمان في حصته بعد ان تعلق به الا بوصولها اليده أو باجازه فعل
 المتعدي على القول بان الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح صرح به في آخر الرابع والعشرين من جامع
 الفصولين وذلك لما تقر ان شريك الملك اجنبي عن حصته شريكه فكانه دفعها لاجنبي فيضمن كما اشار
 اليه في جامع الفصولين ايضا في او اخر الخامس بقوله (فتم) سئل. ولانا عن مواس لهما غاب احدهما
 فدفع الشريك الآخر كلها الى الراعي فهلك هل يضمن نصيب شريكه اجاب انه يضمن اذ يمكنه حفظهما
 بيد اجير فلا بصير مودعا غيره ولو تركها الشريك الغائب في الصحراء ولم يتركها يده يمكنه أن يرفع الامر
 الى القاضي فينصب قيميا لحفظ كذا اجاب والله اعلم * (سئل) * في رجلين اشترى باخسين
 قربة ليدعاهما في المزيرب على الحج فباع عشرين وكسد الباقي فسا فربه احدهما الى دمشق الشام
 وقابض به فرسا وركبهما الى بيت المقدس وهلك معه ولم يوجد من شريكه اذن بذلك فهل يضمن قيمة
 حصته الشريك من القرب ولا يتخذ عليه ما فعله شريكه أم يضمن قيمة حصته من الفرس * (اجاب) *
 نعم يضمن قيمة حصته شريكه في القرب ان كانت شركة ملك ولم يأذن له بالمبيع وان كان آذن له بالمبيع يضمن
 قيمة حصته في الفرس لتعدي به ركوبها اذ كل واحد من شريكي الملك اجنبي في حصته الاخر فيمتنع
 عليه ركوب الدابة المشتركة وذلك لما تقر من مذهب الامام ان وكيل البيع له البيع بما عزمه وان
 وبأى ثمن كان فينفذ بالفرس كما ينفذ بالنقد لما صرحوا به من جواز البيع بالعرض وان كان مقايضة
 واما ان كانت شركة عقد وعين له مكانا فتجاوزه ضمن فاذا عين له المزيرب وتجاوزته الى دمشق ضمن
 لخصيص الشركة بالمكان كما نصوا عليه فاطمة والله اعلم * (سئل) * في فرس بيد احد الشركاء باع
 منها حصته وسلمها المشتري ثم ردها المشتري ليد بائعه فماتت عنده قبل وصولها الى الآخر هل على واحد
 منهم ضمان أم لا * (اجاب) * لا ضمان على واحد منهما لانه بردها له زال التعدي فارتفع الضمان
 والله اعلم * (سئل) * في اربعة شركاء عتانا قال الذي بيده المال كنت استدفنت من فلان كذا

مطلب اشترك جماعة شركة
 وجوه فادخل اثنان منهم
 ثالثا يبيعهم

مطلب باع احد الشركاء
 حصته من آخر واشترى
 بالثمن كراما من البائع فادعى
 شركاؤه ان الكرم للشركة
 الخ

مطلب وفي احد المتفاوضين
 مهر وزوجته وزوجة ابنه
 من مال الشركة

مطلب اذا ركب رجل فرسا
 بغير اذن مالكها لا يبرأ عن
 الضمان بتسليمها لاحدهما

مطلب يبيع بعض عروض
 الشركة وكسد الباقي فسا فربه
 به احدهما الى الشام وقابض
 به فرسا الخ

مطلب باع من بيده الفرس
 المشتركة حصته وسلمها الخ

لنتركه ودفعته له دينه هل القول قوله بينه أم لا * (أجاب) * نعم القول قوله في ذلك بينه وقد صرحوا بان الشريك اذا اقال قد استقرضت مائة دينار واخذ عوضها ان كان المال في يد المقر فالأقرار صحيح وله أن يأخذ المائة صرح بذلك في شرح تنوير الابصار نقلنا عن جواهر الفتاوى والله أعلم .

• (كتاب الوقف) •

• (سئل) • في وقف صورته وقف على فريخ وصالح ولدى المرحوم حري بن مزاحم ثم من بعدهما على مصالح الجامع المعروف بجامع الساطون بشابلس يجري ذلك أبدأ بالبدن الخ مات فريخ فهل تسرف غلته لأخيه أم لمصالح الجامع أم لا ؟ (أجاب) * لا تسرف غلته لأخيه ولا لمصالح الجامع بل للفقراء إلى أن يموت الأخ الثاني فيصرف إلى مصالح الجامع جميع غلة الوقف لأن مصرفه لمصالحه مشروط بعدميتها ما صرف حصه الأخ بعد وفاته مسكوت عنه فلا تصرف لأخيه إلا اذا كان فقيرا بجهة كونه من الفقراء والله أعلم * (سئل) • في كتاب وقف على الأولاد فصل فيه الواقت أما هل الوقف يجعل منها أولادها ومخصوص بالاولاد الظهور ومنها ما هو مشترك مرتباً ثم أعقب ذلك بقوله وشرط في وقفه هذا شرطاً منها اذا مات أحد الموقوف عليهم ثم ولد أولاداً انتقل نصيبه له واذا مات عن غيره فإلى من في درجته ومنها ان الطبقة العليا تنجب السفلى فهل حصه من مات عن ولد أو ولد ولد فإلى من انتقل له عملاً بقوله المذكور أم تكون لذى الطبقة العليا عملاً بالترتيب السابق يتم واللاحق الظاهر المراد بقوله العليا تنجب السفلى ويكون حكمكم المخصوص بالاولاد الظهور والمشارك واحد في هذا المصالح اختلاف الاثنين فيه بهذا التفصيل أم كيف الحال * (أجاب) * قوله وشرط في وقفه هذا شرطاً راجع إلى المشترك والمخاص لانهما واحد باعتبار معنى الوقف والحكم فيهما باعتبار الانتقال إلى الولد أو ولد الولد واحد ولا ينافيه اشتراط الترتيب بين الطبقات لانه عام يخص بقوله على أن من مات عن ولد الخ وفيه أعمال الكلامين واللاحق مؤكد على عادة الواقفين من اتباعهم بالمزكيات كقوله طبقة بعد طبقة وبطابق بعد بطن ونسلاً بعد نسل والمراد ان الأصل يجب فروع نفسه لا فروع غيره والله أعلم * (سئل) • في حدود وقفه واقف وسمى حدوده الاربعة ودخلها مشتمل على فاخورة ومرة زيتون اعني بقا غير ان كتاب الوقف فيه اسم الفاخورة وليس فيه اسم البذر فهل يشمل الوقف جميع ما هو داخل الحدود وعملاً بالتحديد أم يخص الفاخورة دون البذر عملاً بالتسمية وما الحكم * (أجاب) * يشمل الوقف ما احاط به الحد وداد الحدود وقع عليه الوقف وهو اسم لما بداخل الحد ونغايته انه ترك شيئاً لا يشترط ذكره اجماعاً وايضا قد تقررت ان العنابر تقع المعرفة به بحدوده لا باسمه حتى اشترط ذكره في الدعوى والشهادة وهذا ظاهر والله أعلم * (سئل) • فيما اذا ولي السلطان ناظر اعلى وقف هل له عزله بغير جحفة ولا مصلحة أم لا * (أجاب) * منصوب السلطان ومنصوب القاضي سيان وقد صرح في الخياصة ان منصوب الثاني لا ينزل بغير جحفة ولا مصلحة فكذلك منصوب السلطان اذا القاضي كلكل عنه كما افاده في البحر وغيره والله أعلم * (سئل) • في وقف اشتمت مصارفه كيف يفعل في غلته * (أجاب) * ان لم يوقف على شرط واقفه يعمل فيه بما كانت نفقه له انقوام سابقاً فان لم يعلم فعل القوام ايضاً وعلم اصل المصروف على الذرية يصرّف إلى الكل من غير تمييز ذكر على انثى ولا تقديم بطن على بطن اسفل والله أعلم * (سئل) • اذا كانت القوام فيما سبق تصرف إلى كاتب الوقف معلوماً هل يصرّف عليه * (أجاب) * نعم يصرّف له ويقت في وظيفة الكاتب * (سئل) • في وقف فقد شرط واقفه واشتمت مصارفه فادعى شخص على المتكلم عليه استحقاقاً فيه فالحكم حيث اشتمت مصارفه ولا يعلم ما كانت تصرفه القوام * (أجاب) * لا بد للمدعى من أن يثبت دعواه بالبينه والا لا يصرّف له شيء والله أعلم * (سئل) • في رجل وقف وقفاً على

مطلب اذا اقال احد الشركاء استندت من قلائ ودفعته له لم يصدق بينه

مطلب وقف على ولديه ثم من بعدهما على مصالح جامع كذا ثم مات احد هما الخ

مطلب اذا وقف رجل محدوداً يشمل الوقف جميع ما هو داخل الحدود

مطلب ليس للسلطان او القاضي عزل من وليه ناظر بالجحفة

مطلب في وقف اشتمت مصارفه

مطلب يصرّف إلى كاتب الوقف ما كانت تصرفه الخ مطلب ادعى رجل استحقاقاً في وقف اشتمت مصارفه

نفسه ثم من بعده علي ولديه اصلبه الموجودين الا انهما انخوا جازين الدين عبد القادر والزي
استحقاق البالغ الرشيد الخالي العارفين وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور والاناث بينهم
على حكم الفريضة الشرعية مادامت البنات قاصرات عن درجة البلوغ ثم من بعد اولاده المذكور
على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على انسابهم واعقابهم يشترط فيه الانسان فافوقه ما بالسوية
وينفرد فيه الواحد عند عدم المشاركة لتجنب الطبقة العليا الطبقة السفلى على ان من توفي منهم عن ولد
أو ولد ولد أو اسفل منه فنصيبه لولده أو ولد ولده ونسله وعقبه على الترتيب المشروط وحين اعلاه
ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقة وذوي درجته من
مستحق الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه هذا الوقف او اشئ منه وترك ولدا أو ولد ولد أو اسفل
من ذلك قام في الاستحقاق مقام اصله واستحق ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حيا وبعد انقراض
ذرية الواقف المشار اليه ونسله وعقبه يكون ذلك وقفا على اولاد اخيه المرحوم شمس الدين ابي البسر
ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم أولاد المذكور دون اولاد الاناث
على الشرط والترتيب المنصوص عليهم ما اعلاه وشرط الواقف شروطها ان يصرف الناظر على وقفه
والماتولى عليه لبنتي الواقف الموجودتين آن الوقف وهما اصيل وعائشة في كل سنة ثمانين قطعة فضة
سليمانية ولكل بنت ستحدث للواقف المذكور في كل سنة ثمانين قطعة واذا توفت بنات الواقف
فلا استحقاق لاولادهن في الوقف المذكور ولا اولاد اولادهن سواء كانوا ذكورا واناثا فان اولاد
البطون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور هذا لفظ الواقف مات الواقف وولده المذكوران
وبناته اصلبه ولم يحدث له اولاد بعد الوقف وبقي ابناء ابنته وبنات ابنته واولاد بناته فهل لاولاد بناته
الذين آباؤهم من الاجانب استحقاق في الوقف أم لا وهل لبنات ابنته استحقاق أم لا واذا قلتم اهلن
استحقاق هل لاولادهن من الاجانب استحقاق أم لا وهل ينقطع استحقاقهن بالبلوغ اقول الواقف
على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه وقد ذكر فيه في حق البنات الصليات ماد من قاصرات وهل
استحقاقهن بعد البلوغ يصرف الى من ساواهن في الدرجة من اخوتهن وابناء اعمامهن واخواتهن
وبنات اعمامهن القاصرات حيث لا درجة فوقهن لعدم صرفه الى ابناهن وينزل نزعهن من الوقف
منزلة موتهن فيصرف الى ذوي درجتهن ام يختص به اخوتهن عملا بقول الواقف على ان من مات عن
ولد أو ولد ولد الخ فنصيبه لولده أو ولد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب
فنصيبه لمن يوجد في طبقة فيكون صرف نصيب الميت الى ذوي الطبقة مشروط بعدم الموت عن
الولد أو ولد الولد وهذا اعني والدة من ولد ولا يضركم تراخي الاستحقاق الى حين بلوغ الاخت
وكما هو اقرب الى غرض الواقف من صرف نصيب الميت الى ولده أو ولد ولده وكيف الحال
* (اجاب) * لا استحقاق لاولاد البنات الذين آباؤهم من الاجانب للشرط المصريح بعدم
استحقاقهم في قول الواقف ان اولاد البطون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور وما بنات
الابناء فلهن استحقاق لانهن من اولاد الظهور لكن ماد من قاصرات لقول الواقف بعد ذكر
الاولاد واولاد الاولاد على الشرط والترتيب المشروط وحين اعلاه وقد شرط في الصليات دوام القصور
عن درجة البلوغ اذا لاوصاف شرط فلزم غيرهن به واذا بلغن صرف استحقاقهن الى من ساواهن
في الدرجة ولا يختص به اخوتهن اذ صرف استحقاقهن بعد البلوغ مسكوت عنه لم يبين الواقف لمن
يصرف بعد البلوغ فعمل فيه بصدر العبارة المتقدمة ومؤداها انه اذا وجدت درجة أعلى من درجتهن
فهو مقسوم بين أهلها على الفريضة الشرعية والالوجدت درجة مساوية فهو مقسوم بين أهلها كذلك
واما التوهم المذكور في التوجه لاختصاص اخوتهن باستحقاقهن فغير ملته اليه لان ماد دخل
في استحقاقهن انقطع نسبة الميت عنه فلم يبق من نصيبه فلم يدخل في قول الواقف على ان من مات

مطلب في رجل وقف وقفا
على نفسه وولديه وعلى من
سيحدث له من الاولاد الذكور
والاناث ماد من قاصرات
الخ

عن ولد أو ولد وله نصيبه لولده الخ بل هذا استحقاق مستقل ارتفعت عن صاحبه صفة
 الاستحقاق بالبلوغ فبرز في الوقف على ما اقتضته عبارة الواقف المتقدمة ولو اعتبرنا هذا التوهم
 لما استحق شخص مع وجود من هو أعلى منه كما هو ظاهر فهذا هوهم ساطع الاعتبار فليست أم واقف
 اعلم • (سئل) • في رجل وقف وقفاً على نفسه مدة حياته ثم بعده على أولاده الموجودين
 الآن وهم عبد الكريم وشهاب الدين وآمنة وصالحه وأم الفرج وعلى من سيحدث له من الأولاد
 على العريضة الشرعية ثم من بعد ذلك كورين اعلاء على أولادهم ثم على أولاد أولادهم
 ونسلهم وعقبهم على العريضة الشرعية أما الإناث من بنات الواقف وبنات أولاده الذكور الموقوف
 عليهم إذا كن خاليات عن الأزواج يستحقن في الوقف على قدر نصيب كل واحدة منهن فإذا تزوجن
 سقط حقهن وإذا تزوجن عادهن على الشرط والترتيب المشروح اعلاء فإذا لم يكن ذكر من
 الموقوف عليهم وأولادهم ونسلهم يعود الوقف إلى الإناث متزوجات أو غير متزوجات فإذا انقرض
 الموقوف عليهم ولم يبق منهم ذل ولا عقب كان ذلك وقفاً على أقرب عصبات الواقف على الشرط
 والترتيب المشروح اعلاء هذه عبارة الواقف مات الواقف وأولاده الجميع ما عدا ابنه أم الفرج
 وبنت ابن ابنه عبد الكريم امرأة تدعى بجارية متزوجة ولها ابن فهل ينحصر ريع الوقف الآن
 في أم الفرج التي هي بنت الواقف أم يقسم بينها وبين ابن بجارية التي هي بنت ابن ابن الواقف وهل
 لجارية نصيب في الوقف أم الاستحقاق خاص بأم الفرج لكونها عازبة وكيف الحال • (أجاب) •
 ريع الوقف منحصراً الآن في أم الفرج ولا شيء لجارية ولا لابنها ما هي فلكونها متزوجة مع وجود ذكر
 من الموقوف عليهم وهو ابنها فانه منهم وإن لم يستحق من بعده إذا المراد من أهل الوقف من دخل باللفظ
 السابق من الواقف آن الوقفية وإن لم يستحق بعد وما ابنها فللشرط الترتيب المستفاد به بين الطبقات
 فالولاهة المستحق مع وجود بنت الواقف إذ لا ترتيب بين بنات الواقف وبين أولاد بنات الواقف لكونه
 أنذرهن بجهنم مستقل حيث قال أما الإناث الخ ولولاه لا يستحق لعدم وجود ذكر من الموقوف عليهم
 فكل منهن ما حجب بحجوب بالآخر فإن قلت كيف دخل ولد البنت الذي هو ابن بجارية في الوقف قلت
 بقوله على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم كما هو ظاهر لمن صبح أصبعاً من أصابعه في علم
 الفقه والله أعلم • (سئل) • في واقف وقف وقفاً وشرط في كتاب وقفه مانعه أنشاء الواقف أنابه
 الله تعالى وقفه هذا منجزاً على ولده الطفل المدعو حسن ومن سيحدث له من الأولاد الذكور خاصة
 دون الإناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولادهم ونسلهم وعقبهم
 وأقاربهم الذكور دون الإناث على أن من مات منهم ومن أولادهم ونسلهم وعقبهم عن ولد
 أو أسقل منه أسقل نصيبه إلى ولده أو الأسفل منه وعلى أن من مات من أولادهم وأولاد أولادهم عن
 غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه إلى من هو في درجته وذري طبقته يقدم في ذلك
 الأقرب فالأقرب لامتوتى وعلى أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم
 قبل استحقاقه لشيء من منافع هذا الوقف وترك ولداً أو أسقل منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه
 والده أن لو كان حياً وقام مقامه في الاستحقاق فإذا انقضى المذكور على هذا الترتيب المذكور عاد
 ذلك وقفاً على أولاد الإناث إن كن موجودات فإن لم يكن فعل الموجود من أولادهم وذرياتهم
 وتسلين وعقبهم على الشرط والترتيب المذكور اعلاء ثم إن ولد الواقف المذكور المدعو حسن مات
 صغيراً في حياة أبيه وحدث للواقف ولداً اسمه محمد وانحصر استحقاق الوقف فيه ثم مات واعتقب
 متساخات واعتقت ولداً ذكر اسمه محمد فهل يستحق محمد المذكور هذا الموقوف بجهة دخوله في
 عموم الذكور في قول الواقف ثم على أولاد أولادهم الذكور أم بجهة دخوله في ذكور النسل
 والعقب بقوله ثم على أنسألهم وأعقابهم المذكور أم بالجهتين أم لا يستحق بجهة ماء • (أجاب) • كل

مطلب وقف وقفاً على نفسه
 ثم على أولاده الموجودين ثم
 ونم شرط في استحقاق
 الإناث إن يكن خاليات عن
 الأزواج فإذا لم يكن ذكر
 يعود الوقف إلى الإناث
 متزوجات وأولاد الخ

مطلب وقف وقفاً منجزاً على
 ولده حسن وعلى من سيحدث
 له من الأولاد الذكور خاصة
 دون الإناث ثم من مات حسن
 في حياته وبخلف ولده الخ

من اشترطوا انفسهم لكفى علة في دخول محمد المذكور وقد تقرر انه لا مانع من تراحم العال والاضافة
هنا الى الاولاد لادلا الى الواف نفسه قال ثم على اولادهم الخ وكذلك الاضافة في الانسال والاعتقاب
انما هي اليهم لاله ولا شك انه ذكر من اولاد اولاد اولادهم كما انه ذكر من انسالهم واعتقابهم وان
كانت جدته محترزا عن ابيها الذكور فيستحق الموقوف بلا شبهة والحال هذه والله اعلم
* (سئل) * في وقف مسجل ابطاله نائب قاض مستند الى عدم لزومه عند الامام الاعظم فهل
لنائب ولاية ابطاله للمعنى المذكور أم ولاية ابطال خاصة بالقاضي الاصيل * (اجاب) *
قال في البحر الرائق وههنا تنبيه لا بد منه وهو ما المراد من القاضي الذي يملك نصب الوصى والمتولى
ويكون له النظر على الاوقاف قلت هو قاضي القضاة لا كل قاض ثم قال وعلى هذا فقوله في
الاستدانة بامر القاضي المراد به قاضي القضاة وفي كل موضع ذكره القاضي في امور الاوقاف اه
فهو صريح في ان نائب القاضي لا يملك ابطال الوقف وانما ذلك خاص بالاصل الذي ذكره السلطان
في منشوره نصب الولاة والوصياء وقوض له امور الاوقاف وينبغي الاعتماد عليه وان بحث فيه شيخنا
الشيخ محمد بن سراج الدين الحافوني لما في اطلاق مثله للتواب في هذا الزمان من الاختلاف والمسئلة
لاندس فيها بخصوصها فيما اطلعنا عليه وكذلك فيما اطلع عليه شيخنا المذكور والشيخ زين
صاحب البحر وانما استخرجها تنقها والله اعلم * (سئل) * فيما اذا وجد دفتر سلطانى جديد
ان الطاحونة الفلانية وقف على زيد ثم على اولاده واولاد اولاده ثم وثم واذا انقرضوا كان للحرمين
الشريفيين وكتاب وقف ان زيد اوقف ثلث الطاحونة على اولاد الظهور دون اولاد البطون
ولا تعرض فيه للثلث الثالث وهذه الخجة المصق بها هذا السؤال بحجة الصق به السؤال كتب عليه
الجواب فهل يثبت وقف الطاحونة المذكورة جميعها بموجب الدفتر السلطاني وتمنع اولاد البنات
بموجب قوله فيه ثم على اولاده الخ الموجب لخراج اولاد البنات كما صرحوا به أم يعمل بهذه الخجة
أم لا يعمل بشئ مما ذكر واذا قلتم بالاخير ولم يوجد في الثلث الثالث تمسك يعمل به شرعا واشتبهت
مصارفها بالحكم فيه * (اجاب) * لا يعمل بمجرد الدفتر ولا بمجرد الخجة لما صرح به علماؤنا من عدم
الاعتماد على الخط وعدم العمل به ككتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضيين وانما العمل
في ذلك بالبيئة الشرعية وكيف يعمل بهذه الخجة وهي باطلة من وجوه الاول ان اعتراف الناظر
المذكور على بقيمة المستحقين من اولاد الظهور ولا يجوز ولا يطل حقه الثاني انه جعل الذي يخص
عرفات المذعى المذكور مع من يشركه من اولاد بركة المذكور قيراطا واحدا ونصف قيراط والذي
يخص عبد القادر وبرايم المذكورين قيراط واحد ونصف قيراط وهذا لا يقول به احد بل هو مخالف
لاجماع المذاهب باسرها اذ ثبت دعوى المدعين المذكورين اللذين هم اعرفات وعبد القادر بالبيئة
الشرعية لوجب ان يقسم ريع هذا الثلث على عدد رؤس اولاد الظهور واولاد البطون سوية لا يفضل
فيه المذكور الاثنى وذلك يختلف بكثير ثم وقلتم من اين اخذ هذه القسمة التي قسمها حتى اعطى عرفات
ومن يشركه قليلين كانوا وكثيرين قيراطا ونصفا وعبد القادر وبرايم بانفرادهما قيراطا ونصفا وبقية
اولاد الظهور كثروا ام قلوا خمسة قيراط فهذه قسمة تخالف اجماع المسلمين فكيف يعمل بها شرعا
والحكم بما خالف الاجماع باطل وهذا الحكم لا يستند فيه الى دليل شرعى الثالث ان اصل دعوى
المدعين غير مسموعة شرعا لجهة المذعى بقوله وان استحقاق عرفات المذكور مع من يشركه الخ
وقد تقرر ان من جملة شروط صحة الدعوى معلومية المدعى ومذاعه لنفسه مجبول لا يدرى مقداره
وليس خصما عن غيره الى غير ذلك من الوجوه التي لا تحق على اهل العلم فاذا علمت ذلك فالاصل ان
من اثبت بالبيئة حقا فهو له فيجب على القاضي أن يطالب اولاد البنات بينة تشهد بمذاعهم لان
استحقاق اولاد الظهور في هذا الثلث محقق واستحقاقهم مقلنون فكانوا مدعين والبيئة على

مطلب ليس للمتولى ابطال
الوقف ونصب الوصياء
وتولية النظر والامر
بالاستدانة وانما ذلك كله
لقاضي القضاة

مطلب لا يعمل بمجرد الخط

من ادعى فاذا عجزوا عن اقامة البينة يطلب من الاستمينة فاذا عجزوا واشتبهت مصارف هذا الثلث
فقد صرح علما بانهم يتنظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه
والى من يصرفونه فيبقى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو
المتنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك واذا لم يعلم كيف كانوا يعملون لا يهمل ولا ولد البطون شيء
لشك في استحقاقهم ومع الشك لا يجوز الحكم لهم بشيء هذا وقد اطلقت على ما في ايدى الفريقين من الحجج
والنسبكات فلم اجد ما يسوق للقاضي الحكم بدخول اولاد البنات في هذا الثلث الا البينة الشرعية
فليشد القاضي نواجذه على طلب ما منهم فان لم يقموا حيا عنهم ولا بد برخصة الإقحام فيما لا يجوز
من الاحكام والله سبحانه وتعالى ولي العصمة والتوفيق نسأله الهداية الى سواء الطريق بمنه وكرمه

وسوانح نعمه والله أعلم * (سئل) * في عقار يريد جماعة تلقيه بالاوث عن ابيهم عن جدتهم
برزالا ن رجل يدعى انه وقف جده مستند ابائه موجود بالدقتر السلطاني في وقف جده هل يجوز
وجوده في الدقتر السلطاني كاف في ثبوت كونه وقصا ام لا * (اجاب) * جميع الشرع ثلاث البينة
والاقرار والنكول لا يجوز الخطا لانه علامة لا يبنى عليها الاحكام والله أعلم * (سئل) * في قسمة
اهل الوقف هل يجوز ام لا * (اجاب) * ان كانت قسمة تلك فهي باطله وان كانت قسمة تناوب تجوز

صرح به في الفتاوى الحلبية وفي الاسعاف ما يؤيده والله أعلم * (سئل) * في أرض وقف
على الذرية هل يجوز ان تقسم قسمة حفظ وعمارة ليعمر كل ما يميزه لنفسه لاقسمة تلك أم لا
* (اجاب) * صرح في الاسعاف ان اهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم ليزرع كل واحد نصيبه جاز
وقد ذكر استاذنا شهاب الدين الحلبي رحمه الله تعالى في فتاواه ان قسمة التناوب فيه جائزة

واستشهده بمسئلة الارض المذكورة وفي القضية ضيعة موقوفة على الموالي فلهم قسمتها قسمة حفظ
وعمارة لاقسمة تلك فيجمل ما في الخصاص والمتون والشروع من عدم جواز قسمة الوقف على قسمة
التلك لاقسمة الحفظ والعمارة توقيفا بين الكلامين والله أعلم * (سئل) * في ناظر وقف وكل رجلا
باجارة مستغل الوقف وقبض اجرته ودفعها له ففعل وعزل الناظر هل للناظر الجديده ان يدعى على

الوكيل بما قبض أم لا وهل اذا أنكر المعزول ايصال القسمة اليه يقبل قوله أم لا * (اجاب) *
قد تمتر رخصة توكيل ناظر الوقف مطلقا وناظر القاضى اذا اعمه وقبول قول الوكيل في دفع ما قبضه
لأوكاله مع عيبه فلا عبرة بانكار المعزول والقول قول الوكيل في الدفع يمينه لان الوكيل أمين وقد أخبر

عن ايصال الامانة فقبل قوله بيمينه والله أعلم * (سئل) * في اصل وقف منه دم جذرانه واستفتيته
سأله ناظر وقته رجل يعمر به ماله ويتنفع به سكا واسكنا باجرة معلومة في كل سنة فتسأله المستأجر وبني
فيه بناء حتى صار ذرا عتبة فزاد انسان عليه من غير زيادة الاجرة في نفسه هل تنقض الاجارة أم لا

* (اجاب) * قال في البحر نقلا عن المحيط وغيره حانوت وقف وعمارة ملك رجل ابى صاحب
العمارة ان يستأجره باجر مثله يتظر ان كانت العمارة لورفعت يستأجرها كثر مما يستأجر صاحب
العمارة كلف رفع العمارة ويؤجر من غيره لان القصصان عن اجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وأن كان

لا يستأجرها كثر مما يستأجره لا يكلف ويترك في يده بذلك الاجرة لان فيه ضرورة اه والله أعلم
* (سئل) * في أرض وقف يريد جماعة اتخذوها كروما ويؤدون على عدد الاشجار قدر ما من المال
والا ن فئت الاشجار وصارت الارض ملسا تزرع وتستغل في كل سنة والمتكلم عليها يطلب القسم

لكونه أنفع بلهة الوقف هل لذلك للضرر البين على الوقف أم لا * (اجاب) * نعم له طلب القسم اكونه
أنفع للوقف وقد ترادفت كلمة العلماء فاطبة على ذلك وصرحوا بانها يبقى بكل ما هو أنفع للوقف ولا قائل
بذلك وقد صارت الارض ملسا تزرع وتستغل في كل سنة لانه يؤدي الى الضرر الكلي على الوقف
ولا قائل به والله أعلم * (سئل) * في أرض وقف بأيدي مزارعين متعددة لكل قدر منها في يده من

مطلب ادعى رجل عتارا
يبد جماعة انه وقف جده
مستند الى دقتر سلطاني
مطلب لا يجوز قسمة الوقف
قسمة تلك

مطلب يجوز قسمة الوقف
للحفظ والزراعة

مطلب لو ادعى وكيل الداطر
باجارة مستغل الوقف دفع
الاجرة له فالقول له بيمينه

مطلب دفع الناظر اصطلح
وقف منه دم ليعمره ويسكن
فيه باجرة معلومة ففعل ثم
زاد انسان عليه

مطلب أرض وقف يريد
جماعة اتخذوها كروما
ويؤدون على عدد الاشجار
قدرا من المال ثم فئت
الاشجار والمتكلم يطلب
القسم

قديم الزمان ادعى احدهم على آخر أن مقدار ارضه دون ارض الآخر يريد أن يقاسمه في ذلك هل له ذلك أم لا ويقي القديم على قدمه * (اجاب) * ليس له ذلك ويقي القديم على قدمه ولا يعطى المتدعى شيئا مما في يد الآخر اذ ذلك وان كان زائدا فقد يكون معنى وآء المتكلم على الوقف والاصل الصحة والله اعلم * (سئل) * في رجل وقف وهو بحال الصحة منخزا وقفا على نفسه ثم من بعده على ولده محمد وعلى من سيحدث له من الذكور والانات على الفريضة الشرعية اما الاناث فلهن الاستحقاق بالوقف اذا كن خاليات من الازواج فاذا تزوجن سقط حقهن وكلتا تأمين عادهن وليس لاولاد البنات من هذا الوقف حق ثم من بعدهم على اولادهم واولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم ابداماتنا سلوا واداماتنا ما تعاقبوا طيبة بعد طيبة وشرط الواقف المذكور شروطا في وقفه هذا منها ان يكون النظر في وقفه هذا لنفسه مدة حياته ثم من بعدهم لا يرشد فالارشد من الموقوف عليهم الى ان قال واذا انقرض الموقوف عليهم عن آخرهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفا على اقرب عصبات الواقف واذا انقرضت عصبات الواقف ولم يبق منهم احد كان وقفا على مصالح حرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام مات محمد في حياة ابيه الواقف بعد ان احدث الله ثلاث بنات فتروجن واحدث الله لهن اولاد فهل يصرف ريع الوقف لهن ام لاولادهن ام لعصبة الواقف ام لحرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام ام لغير ذلك وهل يجري شرط القائم في النظر كما يجري في الصرف ام لا وهل لحل تناولهن من ريع الوقف وجه ما الحكم في ذلك او ضحو النالجواب مفصلا معلا * (اجاب) * اعلم انه قد قام بكل من المذكورين مانع من الصرف اما بنات الواقف فلسقوط حقهن بالازواج واما اولادهن فلسقوطهن من الوقف بقول الواقف وليس لاولاد البنات من هذا الوقف حق ولو قدرنا عدم هذه الجملة من كلامه والباقي على حاله فكذلك لا يصرف اهلهم مع وجود اهلهم لان مراعاة شرطه لازمة فيه وهو انما يجعل لاولادهم بعدهم فلا يصرف اهلهم مع وجودهم وكذلك نقول في عصبة الواقف وجهته محرم سيدنا الخليل فاذا كان كذلك فالصرف الى الفقراء كما صرحوا به في كثير من الفروع المساوية لهذه الواقعة قال في الاسعاف ولو قال على ولدي هذين فاذا انقرضا فعلى اولادهما ابداماتنا سلوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقرض احد الولدين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الآخر يصرف الى الفقراء فاذا مات الولد الآخر تصرف جميع الغلة الى اولاد اولاده لان مراعاة شرطه لازمة في الوقف وهو انما جعل لاولاد الاولاد بعد انقرض البطن الاول فاذا مات احدهما يصرف نصف الغلة الى الفقراء وفي فتاوى شيخنا العلامة الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوفي في مثل هذه الواقعة صرح بالصرف الى الفقراء مستدلا بما نقلناه عن الاسعاف قائلوا والمسؤل عنه مساو لهذا يعني فكان النص فيه نصافي مساويه فصح الاستنباط ومثل ما في الاسعاف في الخمانية والخلصة والبرازية والتارخانية وغالب كتب الفتاوى والشروح المطولة فاذا علمت ذلك وان الصرف امتنع بجهة الشرط وصار الحق فيه للفقراء وكن هن وازواجهن بصفة الفقراء علمت جواز الصرف اليهن والى ازواجهن واولادهن بجهة كونهن من الفقراء وخصوصا والوقف منجز في الصحة غير مضاف الى ما بعد الموت فليس من باب الوصية وقد صرحوا في مثله بجواز تناول اولاد الواقف الفقراء منه قد دبروا ما مسئلة النظر فلا شك انه لا يرشد منهن بلا شبهة اذ شرطه لا يرشد فالارشد من الموقوف عليهم ولا شبهة في كونهن من الموقوف عليهم وان قام بهن مانع عن الصرف وكذلك اذا زال المانع استحقيق بالشرط المتقدم وهذا ظاهر لا غبار عليه والله اعلم * (سئل) * في دكان وقف وضع رجل يده عليه مدعيها فيه الملك بالشرع من زيد وبني علي ظهره يتنا وفي جوفه بني براء وانتفع بالدكان وبظهره وجوفه مدة سنين ثم اثبت وقفه ناظره لدى الحاكم الشرعي بالبيعة الشرعية حسبا وجد في كتابه المسجل بالمسجل المحفوظ وحكم به الحاكم الشرعي ورفع يده واضع

مطلب ارض وقف بايدى
مزارعين ادعى احدهم ان
مقدار ارضه دون ارض
الآخر
مطلب وقف على نفسه ثم على
ولده وعلى من سيحدث له من
الذكور والانات اذا كن
خاليات من الازواج ثم على
سيدنا الخليل والان لم يوجد
الاناث ابن متزوجات ولهن
اولاد

اذا وضع رجل يده على دكان
وقف مدعيها الملك وبني علي
بظهره وفي جوفه ثم بنيت
وقفه تارخه الابرة

البد المذكور عنه هل تلزمه اجرة المثل لذلك في مدة وضع يده عليه ويهدم بناؤه أم لا * (اجاب) *
 نعم تلزمه اجرة المثل اذ منافع الوقف منتهية صيانة له عن ايدي التلثة ويهدم بناؤه لو لم يضر بالوقف
 فان شرمه فهو واعى الباني المضيع لماله فليترص الى اتهمه وعليه اجرة المثل للوقف على اختيار
 المتأخرين وفي بعض الكتب لناظره تلك البناء بادل القيمة للوقف منزوعا وغير منزع بحال الوقف بمثله
 صرح في الاشياء والبطون وكثير من الكتب والله اعلم * (سئل) * في تقرير الوظائف والعزل
 عنها هل ذلك للقاضي ام للمتولى الذي لم يشترط له الواقف ذلك * (اجاب) * تقرير الوظائف للقاضي
 لا للمتولى الذي لم يشترط له الواقف لانه تصرف في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز
 بخلاف ما اذا شرطه الواقف له كما صرح به في البحر اخذ اعمام في الفتاوى الصغرى والله اعلم
 * (سئل) * في رجل وقف عقارا على اولاده واولاد اولاده ثم وثم ومن بجلة الوقف دارود كان
 ادعى رجل بطريق الوكيلة عن ابيه ورجل آخر بالاصالة عن نفسه لدى نائب الحكم على وكيل احد
 المستحقين في اجارة دار الوقف بانه اجر الدار ونصف الدكان بمائة غروش وان الاصيل والموكل
 يستحقان في الغلة الربع وبطالبان وكيل الاجارة المذكورة برشين منها فاجاب الوكيل بان خليلا
 لرجل من ذرية الواقف كان قد منع الاصيل والموكل من ربيع الوقف بحكم نائب الحكم به بدعوى
 صحيحة ثم احضر المذمومين شاهدين شهدا ان الاصيل واخوته اولاد ابراهيم وان الموكل من ذرية
 الواقف فخكم نائب الحكم باستحقاقه ما ربح الوقف وامر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن
 بشر كهما من الاجرة المذكورة وهو قرشان فهل ذلك صحيح أم لا * (اجاب) * هو غير صحيح لان
 وكيل اجارة الدار والدكان لا يصلح ختمه لمن يدعى استحقاقا في الوقف لانه ليس مما وكل فيه ففي جامع
 الفصول وكيل اجارة الدار اذا ادعى الساكن انه يعمل الاجرة لموكله وبرهن بوقف ولا يحكم بقبض
 اجر حتى يحضر الغائب بل ولا المستحق يصلح ختمه لمن يدعى استحقاقا في الوقف لانه ليس مما وكل فيه ففي جامع
 للمدعى انما هي على ما طره لا على وكيله في اجارة أو قبض غلة أو عمل من اعمال الوقف فكيف تسبح
 الدعوى على وكيل احد المستحقين في اجارة دار الوقف ويقضى للمدعى وشرط صحة القضاء مقتود
 وهو الخصم المقضى عليه وايضا شهادة الشاهدين بان الاصيل واخوته والموكل من ذرية الواقف لا تنكفي
 حتى تبين اذ ابن البنت لا يدخل مع ابي الدرية لطلق النسل فلا يسبح حتى تبين بيا بالابتغال فانه اثني
 ولا تنكفي الشهادة بانه من ذريته كما لا تنكفي الشهادة بانه من قرابته حتى يفسر والقربة والعجب من
 امره بان يدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن بشر كهما والحال ان من بشر كهما لم يسأل الدفع ولم
 يدع الاستحقاق وهو مقضى له وايضا الوكيل عن ابيه لم يظهر من عبارة الحاكم هل هو وكيل بقبض
 استحقاقه أو بدعوى استحقاقه فان كان الاول وهو الظاهر من قوله وامر الوكيل بدفع ما يخص
 الاصيل والموكل ومن بشر كهما وهو قرشان لا يصح كونه مدعيا لاستحقاقه في الوقف لانه وكيل
 في مجرد القبض وهو خصم فيه لاني اثبات استحقاقه فافهم والله اعلم * (سئل) * في وقف أهلي
 وقفه ابو الوفا على نفسه ثم على اولاده الذكور والابنات تعاقبت عليه نظاره بصرفون ريعه بين اولاد
 الظهور والبطون للذكور مثل حظ الانثيين ناظر ابعدها مدة تزيد على مائة واربعين سنة الى أن تولى
 عليه الا ناظره صرف على اولاد الظهور والبطون كما جرت عليه النظارة من قبله مدة تزيد على عشر
 سنوات اتباعا لما هو في كتاب وقفه المسجل في السجل المحفوظ فخرج الا من الصرف على اولاد
 البطون منكر كون الوقف صادرا عن ابي الوفا المزبور ومذموم عيان الوقف من قبيل الشرفي يونس
 عم ابي الوفا المزبور وانه خاص بالذكور دون الاناث واولادهن وأبرز من يده لدى نائب الحكم حجة
 عليها تنافذ القضاء الماضي واحدا بعد واحد بهم امكوب أن الشرفي يونس وقف الاماكن المذكورة
 على نفسه ثم على ولدي اخيه ابي الوفا وشقيقة ابي البقا وولده ابي السعادات ثم على انسا لهم الذكور

مطلب تقرير الوظائف
 للقاضي لا لناظر الا اذا
 شرط الواقف ذلك

مطلب الوكيل في اجارة
 الوقف ليس خصما للمدعى
 الاستحقاق

مطلب وقف تعاقبت عليه
 نظاره واحدا بعد واحد
 وهم بصرفون لاولاد الظهور
 والبطون والا ن يدعى
 ناظره ان الوقف على الذكور
 بمجرد حجة

دون الاناث فقرئت بوجه وكيل شخص من اولاد البطون في قبض استحقاقه فسكت الوكيل
ولم يبدد دفعا فكتب نائب الحكم للنظار حجة بمنع اولاد الاناث بمجرّد الحجّة المقررة لديه ومن جعله
ما كتب به اعترف بعني نائب الحكم الوكيل أن وقف الشرفي يونس مختص بالذكور ولا شيء للاناث
ولا لاولادهن بموجب شرط الواقف المحكي والمشروح في الحجّة المذكورة ولم يكن بيد النظار كتاب
وقف ثابت بذلك ولا اقام بينة تشهد على ما ادّعاء فحكم نائب الحكم في وجه الوكيل المذكور بمجرّد
الخط بانه وقف يونس وانه خاص بالذكور دون الاناث واولادهن عملا بمجرّد الحجّة المقررة لديه وكتب
له بذلك حجة وانه سري حكمه الواقع على الوكيل المزبور على من يوجد من ذرية الاناث مع الاولاد بان
الواحد منهم خصم عن الباقيين فهل حكم القاضي عليهم جميعا بمجرّد هذه الحجّة صحيح ام غير صحيح ويعمل
بكتاب الوقف الماوجود المسجل بالسجل المحفوظ ويصرف النظر عليهم بموافقة ولا يعمل بمجرّد
الحجة التي تناقض ذلك * (اجاب) * الحكم بمجرّد الحجّة لا يصح لاسيما مع صرف النظر السابقين
الموافق الكتاب الوقف المسجل في السجل المحفوظ فقد صرح في الذخيرة بانه اذا اشتهت مصارف
الوقف ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا يعملون فيه والى من
يصرفونه فينبى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون
بعمال المسلمين فعمل على ذلك اه وفي كتاب الوقف للخصاف وهذه الاوقاف التي تقادم امرها ومات
الشهود عليها فاما كان لها رسوم في دواوين القضاة وهي في ايدي القضاة اجريت على رسومها الموجودة
في دواوينهم استحسنوا وقد سئل بعض العلماء عن هذه المسئلة فاجاب بقوله اذا وجد شرط الواقف
فلا سبيل الى مخالفته واذا فقد عمل بالاستيفاضة والاستيارات العادية المستمرة من تقادم الزمان
والى هذا الوقت اه وقد صرحوا بانهم يحمل حال المسلم على الصلاح ما يمكن فيجب ان يحمل حال من
سبق من النظر على انهم كانوا يفعلونه على موافقة شرط الواقف ولا يحمل فعلهم على المخالفة لانه
فسق فيه عد عن المؤمن وهذا ظاهرا ولا شبهة في خلل الحجّة التي كتبها نائب الحكم لانه جعل وكيل
المستحق في الوقف بقبض استحقاقه خصما فيما ليس وكيلا فيه وهو اثبات وقف عن الشرفي يونس
وابتال كونه عن ابي الوفاء واختلاف المصارف ومنع الاناث واولادهن فهو واشبهه بوكيل قبض
غلة الدار من ساكنها ازيد المستأجر اذا ادعى المستأجر انها ملكه واقام عليه بينة انها ملكه فانه
لا يكون خصما في ذلك اجماعا ولا ينفذ الحكم على الموكل لان الوكيل ليس خصما في ذلك فكيف يسرى
الحكم عليه وعلى سائر من يوجد من ذرية الاناث مع الاولاد بان الواحد منهم خصم عن الباقيين ما هذا
الاجهل عظيم نعوذ بالله تعالى من الزيف والضلال وتبرأ الى الله تعالى عن جهل الجهال والله اعلم
* (سئل) * في ارض وقف معدة للزراع بالحصّة مات من ارضها عن ابنين وبنات وابن ابن فاخذ
ابن الابن يزرعها بالحصّة كما كان جدّه يفعل مدة تبلغ أربعين سنة بعد ترك البنين لمرأته باختيارهم
والا تيريدون رفع يد ابن الابن عن مزارعها هل لهم ذلك مع تركهم الاختيارى هذه المدة أم لا
* (اجاب) * ليس لهم ذلك فقد صرحت علماء اوبان حتى المزارع يسقط بترك الارض اختيارا
في الارض التي هي بالحصّة سواء كانت ارض وقف أو ارض بيت المال ولا يجري فيها الارث
والله أعلم * (سئل) * في رجل استغلّ من مهر ابنته خمسة وأربعين قرشاً ثم فرغ لها عن نصف
ارض وقف مخزجة بيده نظير المبلغ المذكور هل يصح ان تكون ارض الوقف عوضا عما استهلكه
ام لا * (اجاب) * لا يصح ذلك والحال هذه اذا اعتياض بارض الوقف المحكوم به لا يجوز
لزواله بالحكم عن ملك الواقف لا الى مالك فلا يجوز أن يكون عوضا عما استهلكه من مهر ابنته والله أعلم
* (سئل) * في اما كن متعدّد تعددت الباعة فيها واحد بعد واحد ومضى على بيع البائع
الاخير منها مدة سنين والا تادى هذا البائع انها اوقفت على جماعة معلومين من قبل جدّه فلان

مطالب مات مزارع ارض
الوقف عن ابنين وبنات
وابن ابن فصار ابن الابن
يزرعها كما كان جدّه لا تنزع
من يده

مطالب فرض لابنته عن
أرض الوقف في مقابلة
ما استهلكه من مالها

ابن فلان هل تسمع دعواه بعد بيعه أم لا وهل يستوى الحال بين أن يكون البائع وكيلًا أو أصيلاً
(أجاب) • لا تسمع كما نص عليه أكثر علماءنا قال قاضي خان رجل باع عقاراً ثم ادعى أنه باع
ما هو وقف اختلف المتبايع فيه والصحح أنه لا تسمع وفي الزيلعي لا تقبل وهو أصوب وأوسط وفي
فتح القدير من باب الاستحقاق باع عقاراً ثم رهن أن ما باعه وقف لا يقبل لأن مجرد الوقف لا يزيل
المالك وفي التستر خاتبة ولو باع عقاراً ثم رهن أنه باع وهو وقف لا يقبل وفي المصنوع العمادية رجل باع
داراً ثم ادعى أنه أكلت وقفاً فإن أراد تخليف المتدعي عليه ليس له ذلك لأن التخليف يعتمد صحة الدعوى
ودعواه لا تسمع وإن أقام البيعة على ما ادعى اختلفوا فيه قيل لا تقبل لأنه تناقض وقيل تقبل ثم قال
وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل أن كان الوقف على قوم باعها منهم لا تقبل البيعة بدون الدعوى
عند الكل وإن كان على الفقراء أو المسجدين عندهما تقبل وعند أبي حنيفة لا تقبل وذكر رشيد الدين
هذا التفصيل وحكمه كذا فصل الإمام الفضلي وهو المختار وهو أقوى أبي الفضل الكرماني والمقل في
المسئلة متفقين ولا شبهة أن الوكيل في البيع أصيل في حقه فلا فرق في ذلك بين أن يكون وكيلًا
أو أصيلاً وإذا أطلقوا الجواب في المسئلة ولم يفرقوا بينهما وهذا لا يخار عليه والله أعلم • (سئل) •
فما إذا قرر المتولي في وظائف الأوقاف هل يسبح مع وجود القاضى أم لا • (أجاب) • بما في
الأشياء والنظائر القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وتفرع عليها
فروعاً ثم قال وعلى هذا لا يملك القاضى التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله • اهـ وقال في
البحر في الفتاوى الصغرى إذا مات المتولي والواقف حتى قال أى في نصب قيم آخر إلى الواقف لا إلى
القاضى فإن كان الواقف ميتاً فوصيه أولى من القاضى فإن لم يكن أوصى إلى أحد فالأى في ذلك
إلى القاضى • اهـ فافاد أن ولاية القاضى متأخرة عن المشروط له ووصيه ويستفاد منه عدم صحة تقرير
القاضى في وظائف الأوقاف إذا كان الواقف شرط التقرير للمتولى وهو خلاف الواقع في القاهرة
في زماننا وقبله بسير • اهـ كلام البحر في النهر وظاهره أنه لو كان يعنى المستحق للوقف ناظر أم لا الإجابة
والدعوى فإن أبى أجراها الحاشية بنى على له ولاية الإجابة مع عدم إباحة بحكم الولاية العامة بزم
في الأشياء والنظائر بأنه ليس له ذلك أخذاً بما أفتى به الشيخ قاسم من أنه لو شرط التقرير للناظر
ليس لغيره ولاية ذلك ولو كان قاضياً وبدل عليه ما في الفتية القاضى لا يملك التصرف في مال اليتيم مع
وجود وصيه ولو كان منصوبه • اهـ وفي البحر شوش الجواب في مثله الإجابة والحاصل أن المسئلة
بخصوصها لا نص فيها ولكن القاعدة المشهورة وهي الولاية الخاصة الخ تنطبق بأن الناظر المشروط
له التقرير لو قرر شخصاً فهو المعتبر دون تقرير القاضى إذا يملك ذلك معه أما لو لم يشترط له ذلك فلا ولاية
له في التقرير فلا تشبه القاعدة كما هو المعلوم من قولهم إذا كان الواقف شرط التقرير للمتولى ومقاهيم
التصايف معمول بها فإذا رفع للمدة حتى ذلك يجيب بأنه إن كان الواقف شرط له التقرير في الوظائف
فتقريره هو المعتبر لا تقرير القاضى فإن لم يشترط له فالمعتبر تقرير القاضى والله أعلم • (سئل) •
في واقف نص في كتاب وقفه على أن تقرير الوظائف للناظر بقوله يقتر الناظر فهل يكون التقرير
المذكور للناظر أم لا • (أجاب) • ولاية القاضى في تقرير الوظائف متأخرة عن الناظر
المشروط له التقرير من الواقف فلا يصح تقرير القاضى معه والله أعلم • (سئل) • في وقف
صورته إنشاء الواقف وقفه هذا على ولده الصغير حسن وعلى من سيحدث له من الأولاد المذكور خاصة
دون الإناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على نسائهم واعتبارهم المذكور دون
الاناث على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولادهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه إلى ولده أو
الأسفل منه وعلى أن من مات من أولادهم وأولاد أولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب
عاد نصيبه إلى من هو في درجته يقدمهم في ذلك الأقرب فالأقرب للمتولى وعلى أنه من مات منهم ومن

مطلب في رجل باع عقاراً
ثم ادعى أنه وقف

مطلب التقرير في وظائف
اوقف الى مالم يشترط
الوقف للمتولى ذلك

مطلب التقرير في الوظائف
للمتولى المشروط له ذلك
ثم للقاضى

مطلب في صورة وقف

أولادهم وأولاد أولادهم وأنسابهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولداً أو اسفل
منه استحق ذلك المترك لها كان يستحقه والده أن لو كان حياً وقام مقامه في الاستحقاق فإذا
انقضى المدة كور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفاً شرعياً على أولاد الأناث إن كن موجودات
فإن لم يكن فعلى الموجود من أولادهن وذرياتهن ونسلهن وعقبهن على الشرط والترتيب المذكور
اعلاه فإذا انقضى وعن آخرهم وخلت الأرض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفها على سماط
سيدنا خليل الرحمن صلى الله عليه وسلم فإن تعذر الصراف على السماط المذكور عاد ذلك
وقفاً على الفقراء والمساكين من امت محمد صلى الله عليه وسلم فحدث للواقف ولداً اسمه محمد ثم مات أخوه
حسن المذكور وتصرّف محمد المذكور في جميع الوقف ثم مات محمد عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن
اسمه محمود وعن بنت اسمها صفية ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد ووصفية ابن اسمه صالح في رتبة محمد
المذكور أدهم بهذه الصورة ابن ابن بنت ابن بنت وقد استقل محمد المذكور بالوقف ومنع عتمة
صفية وابنها عنه فهل لاستقلاله به ومنعه لها عنه وجه أم لا وجه لذلك وما وجه استحقاق بنت
محمد ابن الواقف الذي ترتب عليه استحقاق أولادها وأولاد أولادها مع قول الواقف واعقابهم
الذكور وقوله فإذا انقضى المذكور على هذا الترتيب وقد كنتم افدتم الحكم في ذلك وعللتم بما تتعاض
فهمه عن بعض الناس فالمسئول الآن ايضاح ذلك ليزول الوهم * (اجاب) * اما استقلال
محمد بن محمود بالوقف دون عتمة فلا يسبق اليه فهم فاهم خلفه عن هو بفروع الفقه المستنبطة من
اصوله عالم وإن سبق الى فهمه انه ذكر ابن ذكر فقد فاته ان جدته المدلى بها انثى وإذا اعتبرنا الذكورية
قيداً للأبناء والأبناء فلا استحقاق لها ولا لابنها ولا لبنتها ما هي فليكون انثى وكذا بنتها واما ابنتها
فليكونه ابن انثى وإذا لم تستحق هي ولا ابنتها ولا بنتها فن ابن يأتي استحقاق ابن ابنتها محمد والشرط
التقال نصيب من مات من أهل الوقف من ولداً أو اسفل منه له وليس على هذا الزعم الذي سنبين
فساده محمود وصفية واتهم ما من أهل الوقف وعلى هذا الزعم الفاسد يكون الوقف لجهة السماط
لانقطاع الذكور المنسوبين الى الواقف اذ محمود ليس منسوباً اليه وانما هو منسوب لابي له وابوه ليس
من ذرية الواقف بل هو اجنبي عنه ولو اعتبرنا هذا الزعم صرف الوقف الى السماط بموت محمد ابن
الواقف لكان نظراً لتأرا اصولياً موافقاً لغرض الواقف وهو ان العام نص في افرادة ويعارضه
الخاص فيمنع منه اذا كان متأخراً عنه فنظرنا الى قوله واعقابهم المذكور فربما رأينا مقتداً على قوله
على ان من مات منهم ومن أولادهم وأنسابهم عن ولداً أو اسفل منه انتقل نصيبه الى ولده أو الاسفل
منه فنسبناه به فاعطينا بنت محمد المذكور الواقف استحقاق ايها عملاً بهذا العام المتأخر
اذ لا يشك شاك في دخولها تحت قوله على ان من مات منهم الخ اذ محمد منهم وبنته داخله في سمي الولد
اذ هو اعم من الذكور والانثى ولولا هذا الاعتبار لم يكن لاستحقاقها وجه وبه كانت تنقطع هذه الجهة
لان الوقف والخصال هذه يكون على الذكور من أولاد الذكور وعوت محمد انقطع الذكور من أولاد
الذكور والجهة الثانية التي هي جهة أولاد الأناث ان لم تكن فعلى الموجود من أولادهن معدومة
فتمين للسماط على هذا الاعتبار كما نظرنا الى اعتبار المتأخر من الشروط كما صرح به الامام الخفاف
أولينا عنان الاعتبار بما تقدم خصوصاً وغرض الواقف اختصاص الوقف لمن ينسب اليه أو لمن
كل جهة فإذا تعذر فلن ينسب اليه بجهة ما يؤيده قوله في آخره فإذا انقضى وعن آخرهم وخلت
الأرض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفاً شرعياً على سماط سيدنا خليل وبقا بنت محمد بن
النسل فلا يصرف للسماط معها وإذا استحق أولادها وأولادهم ووصفية وانقسم عليها ما صفة
اعدم اشراط مزية الذكور وعوت محمود انصرف حصته لولده فقط عملاً بقوله على ان من مات منهم ومن
أولادهم الخ ولو اعتبرنا قيد الذكورية في الأبناء والأبناء شرطاً فيهم للاستحقاق لزم استحقاق ابن ابن
بنت بنت بنت ابن الواقف وان سفلت بنت البنت المتخللة وحرمان بنت ابن الواقف وهو لا يوافق

غرض الواقف وقد صرحوا بوجوب مراعاة غرضه حتى نص الاصوليون ان الغرض يصلح مخصصا
وقد كان عرض على هذا القول مرة وليس بصحية فيه ذكرنا ثبت بانحصار الوقف في محدد
لعدم المزاحم وكذا انتهى الشيخ حسن الشربلاني وتقدمه على جهة السقاط ولم يتعرض بلجهة صفية
لعدم ذكرها فلا يتوهم اختصا صه بالوقف وهو كذلك فكيف وهي اقرب للواقف منه وقد قال
يقدمهم الاقرب فالاقرب للمتوفى فاذا اعتبر الاقرب فالاقرب للمتوفى فاعتباره الاقرب فالاقرب
اليه اولى ولولا قوله على ان من مات منهم ومن اولادهم الخ لم يجلب ما واما قوله فاذا انقضى المذكور
على هذا الترتيب المذكور منه اذ انقضى واهم واولادهم وانما لهم واعتقائهم على ما سبق
من الترتيب المشروط وقد ذكر في شرطه ان من مات منهم ومن اولادهم وانما لهم عن ولد أو اسفل
منه اسفل نصيبه الى ولده أو الاسفل منه فهذه هو الترتيب المذكور فتأمل ترشد ومن تأمل فيما قلناه
وراعى الانصاف وباب الاعساف ظهر له الحق الذي لا يحد عنه والرجوع الى الحق خير من
التعادي في الباطل والحق احق أن يتبع والله أعلم * (سئل) في وقف حكمكم ما حكم حكمي
أو غيره بلزومه بعد استيفاء شرائط الحكم من وجود المذعي الشرعي والمذعي عليه كذلك هل لما حكم
آخر حكمي أو غيره أن يحكم بنقصه وجوازيه للواقف أو غيره أم لا وهل اذا كان في كتاب الوقف
ما يصح باعتباره الحكم بنقصه وكان الواقع في نفس الامر ما لا يصح معه النقص كما شرح ولم يكتب
ذلك فيه وقامت بينه شرعية عليه من بيع ونحوه * (اجاب) * بهد أن حكمكم بالزوم على وجهه
ما حكم شرعي لا سبيل الى ابطاله ونقصه لان ملك الواقف زال عنه بالقضاء لا الى مالك وهو بعده لازم
نافذ ماض لا يرد عليه استفاض بنقصه ما حكم بناء على انه لم يقع فيه حكمكم بالزوم ثم تبين انه وقع
فيه ذلك بالبرهان الواضح البيان لعنا الحكم فيه بالبطلان وعاد الوقف على ما كان كما كان وانتقض
جميع ما ترتب عليه من بيع ونحوه بالاجماع وقد صرحوا بان الاعتبار في الشروط لما هو واقع لما
كتب في مكنوب الوقف فلما اقيمت بينة بما لم يوجد في كتاب الوقف عمل به بالارباب وذلك لان المكتوب
خط مجتزأ ولا عبرة بمجترأ الخط ولا عمل به بل هو خارج عن حيز الشرع الشريف والاعتبار لما قامت
به البينة ومن المصريح به عند علمنا ان الدفع يصح بعد الحكم كما يصح قبله على الصحيح المقتضى به ودعوى
الواقف أو الشايطر الزوم بحكمكم ما حكم شرعي على وجهه بعد الحكم بالبطلان دفع وهو مقبول كما شرحنا
وهذا مما لا شبهة فيه والله أعلم * (سئل) في وقف لم يحكم بلزومه ما حكم اذا بيع وحكم بصحة
بيعه قاض يصح ويكون ابطاله أم لا * (اجاب) * نعم يصح ويطل الوقف كما في غالب كتب
المذهب وطريق القضاء بلزومه كما في الحاشية أن يلم الواقف ما وقفه للمتولى ثم يريد الرجوع فينازع
المتولى بعدم الزوم ويختصمان الى القاضي فيقضي بلزومه فاذا فعل كذلك فليس للقاضي ابطاله
واذا لم يكن كذلك ابطاله اذا الحكم بلزوم الوقف بلا منازع لا يوجب لزومه قال في البحر نقل عن
البرازية اما اذا بيع الوقف وحكم بصحته قاض كان حكما يبطلان الوقف اه ثم قال بعده قلت انه
في وقف لم يحكم بصحته ولزومه بدليل قوله في الخلاصة ان لم يكن منسجلا أي محكوما به وغبانه فيه
والله أعلم * (سئل) فيمن وقف عقارا كاملا ومشا عا صفة واحدة وكتب الموقوف في كتاب
الوقف وحكم الحاكم المشار اليه اعلاه بصحته ولزومه بعد تقدم دعوى صحة شرعية صدور ذلك
وردا الجواب عنها فهل هذا حكمكم بالصحة والزموم أم لا بد من بيان الدعوى والمذعي عليه والحادثة
والحكم الشرعي وهل اذا باع القاضي شيئا من عقار هذا الوقف يكون حكما يبطلان جميع الوقف أم
بما باعه * (اجاب) * الاصل الصحة واستيفاء الشروط مطلقا في الوقف والمذعي لا يحيط به الا علم الله
اعلى فاذا اوزع في صحته واستيفاء شرائطه فالقول لمذعيهما وبيع القاضي ان كان على وجه الاستبدال
المستوفى شرائطه يصح والا لا والاصل ايضا في الاستبدال استيفاء شرائطه على ما يجب من القن الذي
هو الاصل في المومن ولا يكون بيعه حكما يبطلان جميع الوقف اذ لا وجه له والله أعلم * (سئل) *

مطلب الحكم بلزوم الوقف
بعد استيفاء شرائطه لا سبيل
الى ابطاله

مطلب الدفع يصح بعد الحكم
كما يصح قبله
مطلب بيع الوقف قبل
الحكم بلزومه ابطاله

مطلب لوجوه في كتاب
الزوم وحكم بصحته ولزومه
بعد دعوى صحة كان حكما
ولا يشترط بيان الدعوى
والمذعي عليه والحادثة

في الوارث القاضى لو ارث الوقف بيع الوقف الذى لم يحكم بلزومه حكما على وجهه بان لم يقع بعد حادثة
من خدم شرعى على خدم شرعى فباع الوارث الوقف هل يصح أم لا * (اجاب) * نعم يبيع
قال في مجمع الفتاوى وفي فتاوى صدر الاسلام القاضى اذا أطلق يبيع وقف غير مسجل ان أطلق
لوارث الواقف يكون ذلك منه حكما بطلان الوقف ويجوز البيع وان أطلق لغير وارثه لان الوقف
لو بطل يعود الى ملك وارث الوقف ويباع مال الغير لا يجوز وفي الخلاصة واما اذا أطلق القاضى واجاز
بيع وقف غير مسجل هل يوجب نقض الوقف اجاب الشيخ الامام ظاهر الدين انه لو أطلق لوارث
الواقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا تنهى ومثله في كثير من كتب
علمائنا والمراد بقواهم اذا لم يكن مسجلا أى محكوما به على وجهه واصله فلا هو قضاء بقول
الامام فينفذ وكيف لا وقد جزم بقوله غالب اصحاب المتون والله اعلم * (سئل) * في رجل
وقف عقارا وشقه لمن عقار لى حاكم شرعى وكتب ما حاصله وقف على نفسه ثم على ولديه وابن اخيه
ثم على اولادهم الذكور دون الاناث ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم وهم جعل النظار لنفسه ثم لارشد
فلا ارشد الى ان كتب ورفع الواقف يد ملكه ووضع يد نظاره ثم ذكر وحكم بوجبه حكما شرعيا ولم يكن
الحكم بعد رجوع عنه ونزاع فيه مات الواقف فلحق ابنه الديون الفادحة فباع الشقص بعد ان
أطلق القاضى الشرعى له ببيعة فباعه وحكم بصحة البيع وتسليمه للمشتري فقبله فهل حيث لم يحكم
بلزوم الوقف جاكم به يدعى بصحة وكان على نفسه وكان مشاعا لم يتض حاكم بجزائه قضاء مستوفيا
للشروط يبيع البيع ويطل الوقف فيه أم لا * (اجاب) * نعم يصح البيع ويبطل الوقف حيث
لم يمكن محكوما بلزومه حكما مستوفيا لشروطه ففي الخلاصة اذا كتب يعنى القاضى شهد بذلك
وفي الصك باع بعبارة صحيح كان حكما بصحة البيع وبطلان الوقف وأصل هذا في بيعو الجامع
الصغير واما اذا أطلق القاضى واجاز بيع وقف غير مسجل يعنى غير محكوم بلزومه هل يوجب نقض
الوقف اجاب الامام ظاهر الدين انه لو أطلق يعنى القاضى لوارث الواقف يجوز البيع ويكون
حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا اما اذا بيع الوقف وقضى القاضى بصحة البيع كان حكما
ببطلان الوقف اه وقد سئل شيخ الاسلام مفتي الانام ابو السعود العمادى مفتى الروم عن واقف
باع شبرا من وقفه الصحيح وسلمه الى المشتري ومضى سنون هل يبطل الوقف ببيع ذلك الشبر أم لا
فاجاب ان لم يكن مسجلا يعنى محكوما بلزومه وقد باعه برأى القاضى تبطل وقفه ما باعه والباقي
على ما كان نقضه في من الغفار وفي فتاوى صاحب المنح سئل عن وقف لم يسجل هل اذا حكم
قاض ببيعه يصح حكمه ويبطل الوقف اجاب نعم يصح الحكم ويبطل الوقف قال في البرازية
اذا بيع الوقف وحكم بصحته فاض كان حكما ببطلان الوقف قال وذكر شمس الاسلام اقرار الواقف
واحتاج الى الوقف يرجع الى الحاكم حتى يتسبح ان لم يكن مسجلا وهذا ظاهر على مذهب الامام
واما على مذهبهما فيصح ايضا وقوعه في فصل مجتهد فيه ونحوه في خلاصة الفتاوى والمسئلة شهيرة
والنقول فيها كثيرة والله اعلم * (سئل) * فيما اذا وقف شخص وقفا وحكم به القاضى ثم
ألحق الواقف به عقارا ومات الواقف فباع ابنه الوقف الملق وحكم القاضى بصحة بيعه هل ينفذ بيعه
ولا يكون حكمه حكمكم الاول أم لا ينفذ بيعه ويكون حكم القاضى في الوقف السابق حكما
في اللاحق * (اجاب) * لا يكون الحكم في الوقف السابق حكما في اللاحق باجماع العلماء فيثبت
له أى اللاحق احكام المال عن الحكم فاذا باعه الواقف أو وارثه وحكم القاضى بصحة بيعه نفذ
اذا الوقف لا يزول عن ملك الواقف الا بقضاء القاضى والقضاء في المدة لم لا يكون في التأخر فينفذ
بيعه حيث قضى بصحة القاضى لانه فصل مجتهد فيه والله اعلم * (سئل) * عن حاكم حنبلى حكم
بصحة بيع حصة معينة موقوفة على جهة برّ لجهة وقف آخر اشتراه ناظره الشرعى لهما على قاعدة

مطلب لو أطلق القاضى
لوارث يبيع الوقف الذى
لم يحكم بلزومه صح

مطلب لو باع الوارث الوقف
وحكم بصحة بيعه حاكم صح
حيث لم يتقدم حكم بلزومه
مستوفيا للشرائط

مطلب وقف عقارا وحكم
بلزومه ثم ألحق الواقف به
عقارا ومات الواقف فباع
ابنه الملق صح

مطلب اشترى ناطرو وقف
لجهة وقفه حصه وقف معينة
من ناطره وحكم به حنبلي
ثم امضاء حنفي فاذا ادعى
البائع فساد البيع بعد
ذلك لاتسمع دعواه
مطلب اكراه الواقف على
بيع وقفه المحكوم بلرومه
قابليع غير جائز

مطلب باع ثم ادعى انه وقف
واقام البيئته فالاصح قبولها

مطلب اذا المهدم المسجد
يساع وقفه لعمارة ان لم
يتمكن من غلته

مطلب تجوز اجارة جانب
من الحان لمرته بل جميعه
وكذا يجوز اجارة بقعة من
المسجد لاداء

مذهب الشريفة بسوق له فيه ثم رفع الى حنفي فأمناء في وجهه ناطره البائع الموقوف بعد المرافعة
واستيفاء شرائط حصه الحكم المقررة والا أن البائع يدعى فساد البيع ويطلب الصلح به هل لذلك
مدحكم الحنبلي وامضاء الحنفي وتنفيذه لحكمه على وجهه الشرعي أم لا * (أجاب) * الذي
يجب ان يقول عليه في ذلك انه لا تسمع دعواه بعد ما ذكرناه هو فصل مجتهد فيه والاصح يرجع
الخلافاً فيه حيث كان الحنبلي يراه وقد قال علماءنا في مسئلة الاستبدال اذا كان القاشي قيم من
ادل الجنة فالنفس به مطمئنة والله اعلم * (سئل) * في واقف اكراه على بيع وقفه المحكوم به هل
يتخذ بيعه ام لا وعلى تقدير عدم الاكراه بان باع طاعة ما هل يتفديعه أم لا وهل تقبل بيئته بالوقف بعد
بيعه أم لا * (أجاب) * بيع المكره غير نافذ مطلقا وبيع الوقف المحكوم به غير جائز فاذا ثبت
احد الامرين اعنى الاكراه او الوقف المسجل بوجهه الشرعي رد الوقف الى جهته ورفض يد المشتري
عه باجماع من العلماء رحمهم الله تعالى وقد تقدم منا الاقناع في مسئلة البيع ثم دعوى الوقف بعده
واجبنا بما عليه المعول في الاقناع والقضاء وهو التفصيل بين دعوى الوقف المحكوم به وبين غير
المحكوم به فتقبل بيئته البائع في المحكوم به دون غيره قال في فتح القدير من باب الاستحقاق باع عقاراً
ثم برهن انه وقف محكوم بلرومه تقبل اه قال في منح الغفار به ونقله لما في فتح التذير وهذا التفصيل حكاه
عن بعضهم وعزاه الى فتاوى رشيد الدين فينبغي ان يقول عليه في الاقناع والقضاء اه فالحاصل انه
اذا ثبت الاكراه في البيع وحده فهو كاف في رفع البيع واذا ثبت الوقف المحكوم به وحده فهو كاف
في رفعه فافهم والله اعلم * (سئل) * في عقار موقوف من قبل زيد على اولاده وذريته ثم على
جهة بر لا يتقطع اكل الوقف الى زيد من اولاده نظر واستحقاقا فباع خمسة منه من رجل والا أن يريد
الدعوى بذلك فهل تسمع دعواه ويتقضى البيع وله المطالبة بالاجرة في المدة الماضية أم لا
* (أجاب) * لاتسمع دعواه ولكن اذا قام البيئته اختلعه وان قبواها والاصح القبول نص عليه
في الخلاصة وكثير من الكتب وعلوه بان الوقف من الله تعالى فتسمع فيه البيئته بدون الدعوى فترق
بوضعهم بين الوقف المسجل المحكوم به تقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قلناه الاصح واذا ثبت
كونه وقفاً وجبت الاجرة له في تلك المدة لان منافع الوقف منصوبة على الخلق به والله اعلم
* (سئل) * في مدرسة احتاجت الى نفقة له مارة ما خرب منها وليس هناك ما يعمر به من الوقف
هل يجوز أن تؤجر قطعة منها بقدر ما ينق على أم لا * (أجاب) * مقتضى ما في الخلاصة جواز
ذلك فانه قال ولا يؤجر من السبل الا اذا احتج الى نفقته فبؤجر بقدر ما ينشئ عليه وهذه المسئلة
دليل على ان المسجد المحتاج الى النفقة يؤجر قطعة منه بقدر ما ينق على أم لا * (أجاب) * وبه يعلم الحكم في
المدرسة بالاولى وقد بحث فيه الطرسوسى بجنايلوح رده ولا اعتبار بحسنه وقد قال المحقق ابن الزم
ان الطرسوسى لم يكن من اهل الوقف وقد نقل كثير من علماءنا عن الناطق الاستدلال المذكور
وساواه بتحريجه ومعلوم ان الفرق بين الناطق والطرسوسى كما بين السماء والارض وحيث كان
الناظر مصلحاً لا يحشى الفساد والله يعلم المفسد من المصلح والله اعلم * (سئل) * في مسجد انهدم
من جانب وليس له مال يعمر به هذا المهدم وان تركه انهدم جميع المسجد وله قاعة وقفها الواقف لا غلة
لها في السنة الا ما قل وليس هناك من يرغب في استئجارها مائة هل تباع لاجل بناء هذا المهدم ام لا
* (أجاب) * ان امكن عمارة المسجد به المتأشياً فشيئاً ولا يحشى انهدام المسجد يجب عمارة منها
وان لم يمكن تباع ويعمر المسجد من غيرها قال في التارخانية نقلاً عن فتاوى النسي سئل عن اهل محلة
باعوا وقف المسجد لاجل عمارة المسجد قال يجوز باهر القاشي وغيره اه وهو موافق للقاعدة
المشهوره اذا اجتمع ضرر ان قدم اختفها ما ولا تعلم ان احداً من علماءنا خالف في هذه المسئلة لاسيما
والواقف لهما متحد والله اعلم * (سئل) * في خان مسجل احتاج الى المربعة هل تجوز اجارة جانب

منه لينفق على عمارته من اجرة أم لا * (اجاب) * نعم تجوز اجارة جانب بل تجوز اجارة جميعه
لذلك اتعين المصلحة في ذلك بل سرح في الخلاصة وكثير من الكتب ان مثل ذلك اى اجارة بقعة من
المسجد لعمارته جائزة فبالا بالانحان وفي المجتبى قال محمد في الدار سكنى الغزاة والمرابطين والرباط
والانحان اذا احتاج الى المرمية يواجر منها بيتاً أو بيتين أو ناحية فينفق من غلته في عمارته وعنه انه ينزله
الناس سنة ويرم من اجرة اه وفي جامع الفصولين في آخر الفصل الثالث عشر لو لم يكن للمسجد
اوقاف واحتاج الى العمارة لا بأس بان يؤجر جانب منه اه برمز المحيط وفي المجتبى ايضا قال
الناطقي وقياسه يعنى في الفرس الحليس حيث جازت اجارته بقدر نفقته في المسجد أن تجوز اجارة
سطحه لمرتمه والنقل في المسجد مستفيض وهو مما يجب احترامه فكيف في الخان المسبل للمسافرين
والمارين وجواز ذلك مما لا يشك فيه فقيه والله اعلم * (سئل) * في سفل موقوف على
جهة بر من واقف معلوم وعلم موقوف على جهة بر آخر من وقف آخر انهدم السفل فانهدم العلو
بانهدامه فعهده بعمارته ناظر العلو من ماله متبرعاً ثم عزل قبل أن يعده به بالفراغ عن النظر لولده
ثم ان ولده عمره باذن القاضي ليصل الى عمارة العلو لما رأى في ذلك من المصلحة هل يكون متبرعاً
بتعهد والده المذكور أن يبنيه متبرعاً ام لا يكون متبرعاً بتعهد والده ويرجع بما اتفق
* (اجاب) * قد تقرر ان ولاية القاضي عامة وان له ولاية الامر بالانفاق في كل موضع له ولاية
الجبر وهنالك ولاية الجبر قال في البحر نقل عن الخصاص اذا امتنع يعنى الناظر من العمارة وله أى
الوقف غلة اجبر عليه ان فعل فيها والاخرجه من يده اه واذن القاضي موجب الرجوع
في مسئلة الحائط المشترك والحق والزرع المشترك وفي الجرادن الشريك كاذن القاضي فيرجع بما
اتفق كما حزره ابن الشحنة في شرح الوهبانية والفروع الدالة على الرجوع في مثل هذه المسائل اذا
كان الانفاق باذن القاضي اكثر من ان تعدوا الله اعلم * (سئل) * في دار وقف اجر بعض
المستحقين حصته فيها للناظر عليه هل تصح اجارته أم لا * (اجاب) * لا تصح لامور ثلاثة الاول
المستحق من غلة الوقف لا تصح اجارته الثاني ان ناظر الوقف لا يملك استئجار دار الوقف لنفسه الثالث
انها اجارة مشاع وهى لا تصح كما جرت عليه متون المذهب والله اعلم * (سئل) * في ناظر وقف اهل
جعل طاحونة للوقف مصبنة وادعى انه انفق عليها مالا من مال نفسه بغير اذن القاضي ويريد الرجوع
بما اتفق من غلته اهل له ذلك ام لا وهل يقبل بمجرد قوله انه فعل ذلك باذن القاضي أم لا * (اجاب) *
ليس له ذلك لانه يدعى ديناً على الوقف لا وجه للزومه بغير اذن القاضي قال في البحر لو كان الواقع انه
لم يستأذن القاضي يحرم عليه ان يأخذ من الغلة لما انه بغير اذن متبرع اه والله اعلم * (سئل) *
في متول على وقف من جانب السلطنة العلية باشر بنفسه وباتباعه وتعاطى ما فيه نفع للوقف مدة ثم
عزل وتولى غيره وفي ربيع الوقف عوائد قديمة معهودة يتناولها النظار بسعيهم هل له طلب تناولها
كما جرت به العادة القديمة أم لا * (اجاب) * نعم له طلبها وتناولها اذا المعهود كالمشروط قال
في البحر في شرح قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه الخ القيم يستحق اجر سعيه سواء شرطه
له القاضي أو اهل المحلة اجرا اولاً لانه لا يقبل القوامة ظاهراً الا بالجر والمعهود كالمشروط وقال في
الاشباه والنظائر نقل عن اجارة الظهيرية والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً اه فهو غير صريح
في استحقاقه لما جرت به العادة والله اعلم * (سئل) * في شخص وقف عقار على جهة بر
وشرط في كتاب الوقف النظر والتولية لنفسه مدة حياته ثم من بعده الى زوجته ثم الى اولاده ثم
الارشد من عتقائه ثم الى اولادهم ثم ثم آل الوقف الى عتقائه وتولى النظار والتولية عليه ارشدهم
حسبة فالتدب له شخص اجنبى وطلب من القاضي ان ينصبه ناظراً ثانياً والحال ان الناظر
المشروط بنص الواقف عدل كاف هل يجيبه القاضي الى ذلك أم لا وعلى تقدير نصب القاضي له هل

مطلب علو وسفل موقوفان
على جهتين من واقفين
انهدم السفل فعهده ناظر
العلو بامر القاضي ليتوصل
الى علوه لا يكون متبرعاً

مطلب لا تجوز اجارة
المستحق للناظر

مطلب اذا جعل الناظر
طاحونة للوقف مصبنة بغير
اذن القاضي وانفق من
مال نفسه كان متبرعاً
مطلب للناظر الاجر وان لم
يشرط له لان المعسوف
كالمشروط

مطلب لا يصح تولية القاضي
غير المشروط له النظر من
جهة الواقف

لقاضى ان يرفع ويبقى الناطق الذى شرطه الواقف حيث كان عبدا كائنا أم لا * (أجاب) *
 ليس له نصيبه قال فى البرازية وفى الاصل الحاكم لا يجهل القسيم من الاجانب مادام فى اهل بيت
 الواقف من يصلح لذلك فاذا لم يجد فيهم من يصلح ونصب من غيرهم ثم وجد فيهم من يصلح صرفه عنه
 الى اهل بيت الواقف ومثله فى جامع الفصولين وفى البحر نفق لا عن جامع الفصولين معزيا الى فوائد
 شيخ الاسلام برهان الدين شرط الواقف بان يكون المتولى من اولاده وأولاد اولاده هل للقاضى
 ان يولى غيره بلا خيانة ولو لولد له هل يصير متوليا قال لا اهـ فقد افاد سمة تولية غيره وعدم جحيتها
 لو فعل اهـ قال الحاكم ان تصرف القاضى فى الاوقاف مقيدا بالمصلحة لانه يتصرف كيف شاء فلو فعل
 ما يخالف شرط الواقف فانه لا يصح الا لمصلحة ظاهرة والنقل فى المسئلة مستفيض والله اعلم
 * (سئل) * فيما اذا صرف المتولى على المستحقين وأخر العمارة العير الضرورية هل ينهى ولا
 يرجع على المستحقين أم لا * (أجاب) * لا يلزم المتولى بذلك حيث لم يمتنع ضررين قال فى الحاشية
 اذا اجتمع من غلة الارض فى يد القسيم فظهر له وجه من وجود البر والوقف محتاج الى الاصلاح والعمارة
 ايضا ويحاف القسيم انه لو صرف الغلة الى العمارة يفتقر ذلك البر فانه يتقرب ان لم يكن فى تأخير
 اصلاح الارض ومهمته الى الغلة الثانية ضررين يحاف شراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر
 وبؤخر المدة الى الغلة الثانية وان كان فى تأخير المدة ضررين فانه يصرف الغلة الى المدة فان فضل
 شئ يصرف الى ذلك البر قال فى البحر وظاهره انه يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى الغلة
 الثانية اذ لم يحق ضررين فاذا تقرر هذا علم عدم جواز الزام المتولى المعزول بمادفع للمستحقين
 والحال هذه ومعه وقعت الاستراحة من بحث الرجوع عليهم وعدمه قال قد وقعت المساطرة بين العلماء
 من اهل التصنيف فى ذلك فمن قائل بعدم الرجوع مطلقا وهذا لا يصح على اطلاقه ومن قائل يصح
 الرجوع عليهم مادام المدفوع قائما لاهل الكا واستهلكا ومنهم من قال انه يرجع به قائما ويضمن بدله
 مستهلكا لانه مادفعه على وجه الهبة وانما دفعه على ايه حق المدفوع اليه وهذا الصحح الوجه فى شرح
 النظم الوهبانى لشيخ الاسلام عبد البر من دفع شيئا ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه على وجه
 الهبة واستهلكه القابض اهـ وقد صرحوا بان من طعن ان عليه دينان فبان خلافه يرجع بما ادى ولو كان
 قد استهلكه رجع ببذله والله اعلم * (سئل) * فيما اذا استدان متولى الوقف باذن قاضى الشرع
 الشريف فى عمارة الوقف ولو ازمه ومه مانه حيث لم يكن فيه غلة حين الاستدانة هل يجوز له ذلك
 والمستدان منه المطالبة أم لا * (أجاب) * الصحيح من المذهب انه ان شرط الواقف فى وقفه
 جاز ذلك لناطره وان لم يأذن القاضى لان شرط الواقف كذا الشارع وان لم يشرطه الواقف يجوز
 بامر القاضى أو اذنه وان لم يوجد احد الامرين فالاستحسان جواز للضرورة اذ القياس يترك فيما فيه
 ضرورة هذا هو المذهب فى المذهب كما صرح به فى البحر وغيره وامام المطالبة الدائى لناطره بدنه فلم يمنع
 منها احد من العلماء والله اعلم * (سئل) * فيما اذا صرف متولى الوقف فى عمارة مبلعاه او ما
 باذن الحاكم الشرعى هل له أن يأخذ جميع غلة الوقف التى حصلت فى السنة التى عرف فيها الوقف ولم
 يدفع مستحق الوقف شيئا حتى يستوفى جميع ما صرفه وهل الوقف الاهلى كغيره فى تقديم العمارة
 أم لا * (أجاب) * العمارة مقدمة فى الوقف الاهلى وغيره الا فى الامام والخليفة فى المسجد ومن
 لا يمكن تركه الا بضررين والوقف الاهلى كغيره والله اعلم * (سئل) * فى متولى على وقف
 استدان بامر القاضى مبلغا للصرف على مستحقه الذين ليسوا من ارباب الشعائر كبدنسى المسجد
 وشيوخهم وبلغ زيا موقفا على التنوير بحدوده وفى بنه ذلك الذين حل هذه الاستدانة جائرة لهم أم لا
 ويضمن ما باعه من الزيت واذا قلتم ينهى حل له الرجوع على المستحقين المذكورين أم لا * (أجاب)
 المعتمد فى المذهب ان الاستدانة على الوقف ان كانت لما عنه بد لا يجوز له ان يستدين مطلقا وان كان

مطلب فى المتولى اذا صرف
 ابله للمستحقين او بجهة بر
 واصر العمارة الضرورية
 او غيرها وفى الرجوع على
 المستحقين

مطلب لناطران يستدين
 لعمارة الوقف مطلقا

مطلب لو صرف المتولى فى
 عمارة الوقف من ماله بامر
 القاضى له اخذه لان العمارة
 مقدمة على غيرها فى
 الاهلى وغيره
 مطلب الاستدانة لما عنه بد
 كالصرف للمستحقين لا يجوز
 وان لم يمس عنه بد يجوز

لما لا بد له منه فان كان باهر القاضى جازوا الا والا عماره مالا بد منه فاستبدى بها باذن القاضى
واما غير العماره كالصرف على المستحقين فانه يجوز ولو كان باذن القاضى لان له عنه بدا كذا
في البحر واستفيد من قوله عنه بدا ان مالا بد له منه كالامام ومن يتعطى المسجد بسببه لمحق بالعمارة
واما مسئلة بيع الزيت الموقوف للتزوير لوفاء دين صرفه على المستحقين المذكورين فهو غير جائز
اجماعا ويضمن لمخالفة شرط الواقف وهو كنص الشارع وله الرجوع بما دفعه على المستحقين
المذكورين يمكن دفع مالا لا سخر زعماء الله له فظهر انه لغيره فانه يرجع به عليه بلا شبهة والله اعلم
* (سئل) * في متولى وقف طلب منه ارباب شعائر الوقف معلوما ثم بعد تمام الحول فادعى انه
لا شيء تحت يده من غلات الوقف فاستأذن القاضى في الاقتراض للصرف المعلومات فاذن له فاقترض
وصرف ثم عزل هذا المتولى قبل دفعه بدل القرض الى المقرض فهل هذا الاقتراض صحيح شرعا بحيث
يثبت اخذ بدله من غلة الوقف بالاجرة ولو من غلة سنة اخرى أم لا واذا قلتم لا فهل اذا دفع المتولى
الجديد شيئا من غلة الوقف الى المقرض ظنا منه لزوم ذلك في غلة الوقف يرجع عليه بما دفع اليه أم لا
كيف الحال * (اجاب) * حيث اذن له القاضى بالاستدانة لارباب الشعائر وقعت الاستدانة
صححة فيرجع في غلة الوقف وارباب الشعائر الامام والخطيب والمؤذن والمدرس للمدرسة وما لا بد
عنه للمسجد فلا رجوع عليه ولا على المتولى الجديد والله اعلم * (سئل) * فيما لو اذن متولى
الوقف المستأجر مستعمل من مستغلات الوقف في الصرف على مرته ليكون ما يصرفه دينيا على
جهة الوقف فصرف مالا معلوما واستقر له ذلك الدين اجر المتولى ذلك المستعمل من زيد بعد انقضاء
مدة المستأجر الاول فطالب دينه من المتولى فاعتذر بان لا مال للوقف تحت يده وفي منه فاذن للمستأجر
الثاني أن يدفع اليه دينه ليكون دينه على جهة الوقف كما كان الاول فدفع اليه بدل ذلك الدين وكتب
له بذلك صل عند القاضى مات المتولى ويريد زيد الرجوع بمثل ما دفع الى الدائن الذي هو المستأجر
الاول فهل له الرجوع على المتولى الجديد في مال الوقف الذي تحت يده أو في تركه المتولى الاول وترجع
الورثة على المتولى الجديد في مال الوقف أم كيف الحال * (اجاب) * المصريح بان الوقف لا ذمة له
وان الاستدانة من القيم للوقف لا تثبت الدين في الوقف اذ لا ذمة له ولا يثبت الدين الاعليه ويرجع به
على الوقف وورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه الميت ثم يرجعون في غلة الوقف بالدين من
ولى الوقف بعده قال الفقهاء ابو جعفر ان القياس يترك فيما فيه ضرورة والاحوط ان تكون
الاستدانة باهر الحاكم لان ولايته اعم في مصالح المسلمين من ولاية الناظر الا ان يكون بعيدا عن الحاكم
فلا بأس أن يستدين بنفسه وفي المسئلة كلام طويل واختلاف كثير والفتوى على ان الاستدانة
فيما لا بد منه كعمارته تجوز والاولى ان تصح باذن القاضى وقيل الاولى خلافه لما علم من تغيير
الاحوال والحاصل ان الرجوع في تركه المتولى الاول وترجع ورثته على مال الوقف بطالبة المتولى
الجديد والحال ما ذكر والله اعلم * (سئل) * في ناظر على وقف اذن لرجل أن يصرف في عمارة
مكان من اما كن الوقف فاستقرض الرجل من اناس العشرة بربح وعقد في الربح عقد اشريا وزعم
انه صرف هذا القدر على العمارة فهل تلزم تلك الزيادة الوقف أم لا تلزمه بل يضمها من مال نفسه
* (اجاب) * اعلم اولان الاستدانة على الوقف لا تجوز الا بثلاثة شروط الاول ان تكون
اضرورة كنه عمير وشرا عبد الرشاني الثالث ان لا يتيسر اجارة العين والصرف من اجرتها
وبدون هذه لا تجوز ويضمن الناظر ويستحق العزل واذا وجدت الشروط فاستدان العشرة
مثلا باثني عشر أو ثلاثة عشر وعقد في الزيادة عند اشريا بان اشترى من المقرض شيئا يسير اياها
فتدبر في التاتر خائفة والقيمة انه يرجع بالعشرة الاصلية في غلة الوقف ويضمن الزيادة من
مال نفسه والله اعلم * (سئل) * في رجل وقف مئة قولا فيه تعامل على اولاده الصغار ثم من

مطلب اقتراض للصرف
لارباب الشعائر باذن القاضى
صح ويكون في غلة الوقف

مطلب اذن المتولى للمستأجر
في الصرف على مرته
ليكون دينه ثمة المتولى
فالمستأجر أن يرجع في
تركته وورثته يرجعون في
غلة الوقف

بعدهم بلهية بر غير متقطعة ثم اقام وصيا على اولاده المذكورين وامره بتعهد الموقوف وحفظه الى
 اناس الرشدي احد هم ثم مات الواقف وقام الوصي بما ترضى اليه ثم مات تجهيلا وضاع الموقوف
 واولئ الرشدي احد هم فقول بنين بموته تجهيلا ويؤخذ ختماته من تركته ام لا وهل اذا اختلف مع
 ورثة الوصي فادعى انه مات تجهيلا وادعوا انه بين ولم يمت عن تجهيل يقبل قوله ام قولهم * (الجواب)
 اعلم انهم صرحوا بان ولاية الوقف الى وصي الواقف اذا انفسه عند موته وصيا ولم يذكر من امر الوقف
 شيئا ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل آخر وصيه يكون شر يكامله في امر الوقف الا ان يقول
 وقت ارضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها للفلان وجعلت فلانا وصيا في تركته وجميع اموري
 فغنى ذلك فكل منها عاقل ومن اليه كذا في الاسعاف فاذا علمت ذلك علمت ان هذا الوصي متول على
 الوقف المذكور وقد نذر على ان المتولي اذا مات تجهيلا فلات الوقف لابن بن واذا مات تجهيلا لمال
 البديل بنين وقد استفيد من ضمانه مال البديل ضمانا لدمان الموقوفة وهو يشادى في مسئلتنا
 بالتميز فنقول انه ضامن بالموت عن تجهيل للمنفوق الموقوف فان قلت مانع يقولهم الوصي اذا
 مات تجهيلا لا ينجن وهي في الفصول العمادية وبجامع الفصول وكثير من الكتب قلت وهو مع
 كونه احد القواين لا يعكر عليه لان القياس التسعين بالموت عن تجهيل مطلقا لكن استثنى بعض
 المسائل واخرج من هذا الاصل فاذا لم يكن باعبار كونه وصيا بنين باعبار كونه متوليا وترج
 الثاني بقيام السبب الموجب للتميز وهو صيرورته مستمرا لكافة بالتجهيل وايضا هو داخل في عموم
 قولهم بنين المتولي مال البديل بالموت عن تجهيل فانه متول مات تجهيلا لعين الموقوف ولا يضرنا
 في ذلك كونه مع ذلك وصيا ولئن قلنا بالتعارض الموجب للتسايط فارجوع عنده الى الاصل وهو قولهم
 الاما مات متقلب منه ونة بالموت عن تجهيل متعين وهذه امانة وقد مات الامين فيها عن تجهيل فيضمن
 والاعرفه للمتصلح من الفقه متكشف طاهر وانما اتيت بهذا الكلام لتلايق بعض الافهام الى
 ما ذكر من الابهام بخصوص مسئلة الوصي المسطرة في كتب التتمة الاعلام واذا انقضى هذا فاعلم انه
 اذا وقع الاختلاف بين المدعي والوارث فقال المدعي مات عن تجهيل وقال الوارث بين ولم يمت عن
 تجهيل وادعى انها كانت قائمة يوم موته ومعرفة ثم هلكت او انه قد مات في حياته لمستحقة ما قاله
 لطالب بيمينه وعلى الوارث البيعة كما صرح به في الاشياء وغيره ووجهه ان الوارث بدعواه البيان
 يدعى امرا عارضا سقطا للتميز بعد نقره بالموت والاصل عدمه فهو يدعى خلاف الظاهر
 وخدعه بتسك بالظاهر والقول قول من يدعى الظاهر والبيعة على من يدعى خلافه والله اعلم
 * (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم من بعده على اولاده الموجودين يومئذ والمساكين من
 تاريخه المذكور والانات للذكر مثل حظ الانثيين ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده
 ونسبهم وعقبهم ابدامنا سواها ابد بطن نجيب الطبقة او لياهم الطبقة السفلى اولاد الظهور
 دون اولاد الباطن ومن توفي من المستحقين وله ولد او ولد له ولد او ولد له ولد او ولد له ولد مع وجود
 بقية الطبقة العليا واستحق ما كان يستحقه والده او جده هذه عبارة الواقف مات واحدا من الطبقة
 الثانية عن ابن وابني ابن مات في حياة والده هل يأخذ نصيب الميت ابنة ولا استحقاق لولدى ابنة معه
 او يستحقان معه وجود طبقة هي اعلى منها ام لا واذا قلتم لا فكيف القسمة * (الجواب)
 يأخذ نصيب الميت ابنة ولا شيء لولدى من مات قبل ابنة مادام واحدا من الطبقة التي هي اعلى
 من طبقته ما فاذا انقضت استحقاق لم يعمل باشرط انتقال نصيب الميت الى ولده حيث لا يكون
 الواقف قال على اولاده ثم على اولاد اولاده فيلزم دخول اولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقف
 فيلزم تقسيم القسمة كما هو صريح كلام الخصاص حسبما قلناه عنه في الاشياء والظاهر واقفه اعلم
 * (سئل) في رجل حصل بينه وبين اخته شقيقته منازعة في وقف شرط واقفه موهم لسواها واتاه

مطلب وقف متول على
 اولاده ثم اقام وصيا وامره
 بتعهد الوقف ثم مات الوصي
 تجهيلا

مطلب المتولي اذا مات مجهلا
 لومات الوقف لابن بن ولاعين
 بنين بخلاف الوصي

مطلب ادعى على ورثة المتولي
 انه مات مجهلا للمعين فادعوا
 البيان

مطلب قال الواقف الطبقة
 العليا نجيب السفلى ومن
 سوى من المستحقين وله ولد
 او ولد له ولد الخ ثم مات واحد
 عن ابن وابني ابن

في الاستحقاق وقد كان استهلاك ما يخصه امة سنين فوق المسلمون واجروا الصلح بينهما وكتب الصلح
بالمساواة بموجب الشرط وكتب فيه ابراء الاخت للاخ وقرارها بالوصول ثم ظهر فساد
الصلح بفتوى الائمة بان موجب شرط الواقف ان يكون للذكر مثل حظ الانثيين هل يبطل ابراء
والاقرار الجاريين في ضمن عقد الصلح ولها الدعوى ام لا * (اجاب) * ابراء والاقرار
في ضمن الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوى قال في البرازية في كتاب الدعوى في التاسع في دعوى الصلح
بين المتداعيين وكتب الصلح وفيه ابراء كل منهما الاخر عن دعواه أو كتب وأقر المدعى ان العين للمدعى
عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الائمة واراد المدعى العود الى دعواه قيل لا يصح ابراء السابق
والختم اذ ان تصح الدعوى والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن
يدل على بطلان المتضمن ولدفع هذا الاختار ائمة خو ازم أن يرسم ابراء العاتق في وثيقة الصلح بلفظ
يدل على الاستئناف بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول ابراءه ابراءاً عاماً غير داخل تحت الصلح أو يقر بان
العين له اقراراً غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان حاكما لو حكم ببطلان هذا الصلح لا يتمكن
المدعى من اعادة دعواه والحيلة لقطع الخصام واطفاء نائرة النزاع حسنة فانه ما شرعت المعاملات
والمناكحات الا لقطع الخصام واطفاء نيران الدفاع اه فقير علم انه حيث لم يوجد ما يدل على استئناف
الابراء والاقرار ببطلان الصلح والحال هذه والله اعلم * (سئل) * في رجل بنى في الوقف بغير
مسوغ شرعي فما حكمه * (اجاب) * ان كان الباني هو المتولي فان كان من مال الوقف فهو وقف
وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان انفسه فهو له ويكون متعبداً في وضعه فيجب رفعه لولم
يضر فان اضر فهو المضيع لماله لانه لا يملك رفعه لما فيه من ضرر الوقف ولا الانتفاع لما فيه من
التصرف معه بارض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة ينسحق المتولى ويستحق العزل لتعديبه
بهذا التصرف وافق كثير بانه يملك للوقف باقل القيمة من ماله من ماله الوقف في ضرورة
الضرر وان كان الباني غير المتولى فان كان باذن المتولى لم يكن باذن المتولى فان بنى
للووقف فهو وقف وان انفسه أو أطلق رفعه لولم يضر بارض الوقف فان اضر الحكم ما تقدم ذكره
فقد علمت الاحكام كلها في هذه المسئلة والله اعلم * (سئل) * فيما اذا بنى احد المستحقين
في الوقف عليه على سطح بيت من بيوت الوقف لنفسه بغير اذن ناظره بجماعة من نقض الوقف بحيث
لو هدمت لا يكون لغيره فاقية هل للناظر منعه من الانتفاع بها وتجري في حله الوقف على شرائطه أم لا
* (اجاب) * نعم للناظر منعه منه والحاقه بجمعة الوقف واجراؤه على ما شرط الواقف وليس
للباني الرجوع بما انفق على العملة ولا على الجص والطين كما هو صريح كلامهم في الاستحقاق
والله اعلم * (سئل) * في عملة جارية في وقف تهدمت فاذا ناظر الوقف لرجل أن يعمرها من ماله
فعمرها من ماله بعد الاذن واشهد أن العمارة للوقف بعد منازعة الناظر له فما الحكم في ماله الذي صرفه
بأذنه على عمارتها * (اجاب) * اعلم ان عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع بما انفق وجب الرجوع
بانتفاع اصحابها بما انفق واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولين
وعمارة مأذونه كعمارته فيقع الخلاف فيها وقد جزم في الفتية والحاوي الزاهدي بالرجوع وان لم
يشترطه اذا كان يرجع بجمع معظم منفعة العمارة الى الوقف والله اعلم * (سئل) * في جماعة وضعوا حائطا
على بناء وقف تعديا هل يؤمرون بهدمه * (اجاب) * نعم يؤمرون برفعه ان لم يضر بالوقف فان
اضر فهو المضيع لماله فليتربص الى زواله وقد صرح علماءنا ان الناظر كذلك للوقف منزوعا وغير منزوع
بمال الوقف وقد انفق علماءنا على انه يفي بكل ما هو أنفع للوقف وافق علماءنا المتأخرون باجرة المثل
في منافع الوقف اذا غصب فيقتضى بهما في هذه المسئلة والله اعلم * (سئل) * في رجل اشترى
من آخر بيتا بمائة ابا القمامة بمن معلوم فاشتغل به عزيلها منه ولم يسكن به لعدم صلاحية للسكن وباعه

مطلب الصلح الفاسد لا يمنع
صحة الدعوى ولو حصل
بعده الأبراء

مطلب في رجل بنى في ارض
الوقف بغير مسوغ

مطلب لو بنى احد المستحقين
فوق بيت الوقف من نقض
الوقف يكون لجهة الوقف

مطلب عمارة الوقف باذن
متوليه توجب الرجوع وكذا
عمارته بنفسه

مطلب اذا وضع جماعة
حائطا على بناء وقف تعديا
يؤمرون بالرفع ان لم يضر

مطلب اذا اشترى بيتا واشتغل
باصلاحه ولم يسكنه ثم اشتحق
لجهة الوقف فلا اجر عليه

راستقن بجهة وقت فهل يلزمه اجرة أم لا لعدم تصور الاستفاد به مع ما ذكره (أجاب) لا يلزمه
 له اجرة والحال هذه لان قواهم قد من منافع العصب سترجى في اشتراط تصور المنافع ومع ما ذكر
 لا تصور واقعه أعلم (مسئله) في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من بعد وفاته يبدأ الناطر على ذلك
 والمتولى عليه بعمارة ثم يجهات عين لكل واحد من اصحابها قدر ادمه لوما وما فضل من الربح لبقته
 فلانة ومن وجد من اولاد الواقف حينئذ ثم لا اولادهم وأولاد اولادهم وقيلهم ولد الطهر دون ولد
 البطن ثم لبر لا ينقطع شارطا النظر لفسه وبعده لشقيقه وبعده لبقته المذكورة ثم لا يرشد من ذوى
 الاستحقاق آل التار ريلين من ذريته لا يرشدية هم اقتررا القاضى معهم ما من الذرية متوليا غير الناطر
 بعلاقة قلنا الى ان قول الواقف بيد الناطر على ذلك والمتولى عليه بعمارة تقتضى ناطرا واقتضى
 متوليا غيره فهل يصح تقريره متوليا غير الناطر بعلاقة بناء على ذلك أم لا ويرجع عليه بما تناوله من
 الوقف بناء عليه لجعل الواقف الفاضل عن المسارف المعينة للأولاد والذرية ولم يصرح بمثل غير
 الناطر عليه بعلاقة وهل يستفاد من كلام الواقف المذكور جواز نصب متول غير الناطر أم لا
 (أجاب) لا يصح تقريره متول بعلاقة مع الناطرين المذكورين لانه احدات وظيفة في
 الوقف بدون شرط الواقف وهو لا يجوز ولا تقتضى عبارة الواقف مقابلة المتولى للناظر لان هذا من
 باب عطف التعت على التعت والمنعوت متحد كما لا يخفى ولذلك اقتصر على ذكر النظر في شرطه ولانه
 لا يجوز للقاضى التصرف في الاجنافية مصلحة للوقف ولا مصلحة في جعل متول بحال معلوم مع ناطر
 يقوم بمصالحه من غير مال وقد صرحوا بان منسوب القاضى لا يستحق ما قرره الاعلى بجهة الاجرة
 لعمله حتى لو لم يعمل لا يستحق شيئا ولو عمل لا يزاد على اجرة المثل هذا لو لم يعين الواقف ناطرا اما اذا
 عين لا يجوز للقاضى تعيين آخر معه بأجر بغير خيانة أو عجز منه فكيف مع ناطرين يستحقان النظر بشرط
 الواقف وبعده لان بلا اجرة ولكونهما من اهل الاستحقاق في الوقف يحصران على القيام بمصالحه
 من غير مقابلة بقررتولى بعلاقة هذا لا يقول به احد من العلماء فيجب رد ما تناوله من العاقبة على ذلك
 بجهة الوقف لعدم استحقاقه له شرعا والله أعلم (مسئله) في ارض قراح وقف على العمارة
 العامة بالقدس الشريف يزرعها رجل ويؤدى حصة الوقف من الخراج منها هكذا مدة ثمانين سنة
 عشر من سنة ومات المزارع وصار وارثه يفعل فيها كفعله والآن برز شخص يزعم انه كان مزارعا فيها
 فيما غير من الزمان ويريد انزعها من يده واعطاءها لغيره هل له ذلك بغير اذن متولى الوقف المذكور
 أم لا وهل تملك ارض الوقف بوضع اليد عليها مزارعة أم لا (أجاب) ارض الوقف لا تملك
 بمثل ذلك فلا تباع ولا يورث ودفعها الى المزارعين مفوض الى متولها وليس لمن زرعهامدة ثم رفع يده
 عنها أن يتصرف فيها بالدفع لمن شاء الا لاحق له فيها كما هو ظاهر واقعه أعلم (مسئله) في ارض وقفها
 مال كها على ذريته ثم على جهة بر لا ينقطع غلة واستغلا لا وسائر الانتفاعات الشرعية دفعها الناطر
 لمزارع يزرعها بالحصة هل يملك المزارع دفعها لمزارع آخر بحال يأخذ منه في مقابلتها أم لا ولناظر رفع
 يده عنها ولا يصح بيعه ولا فراغه ويرجع المزارع الثاني على المزارع الاول بما دفعه له من المال
 (أجاب) ارض الوقف لا يجوز بيعها ولا رهنها ولا يملكها المزارع ولا تصرف له فيها بالقراغ
 عن منفعتها باليدفعه له مزارع آخر ليرزعهما لنفسه لان انتفاعه بها الثابت باذن ناطرها يجوز حتى
 لا يجوز له الاعتياض عنه بحال فاذا اخذ مالا في مقابلة الاعتياض عنه يسترد منه صاحبه شرعا
 والوقف محرم بحرمات الله تعالى مصان عن ذلك والله أعلم (مسئله) في ارض وقف جاريا
 في حقل ذي بنى بئر او غرس اشجارا وصار يزرعها شتويا وصيفيا باذن ناطر الوقف وهي في تصرف
 زيادة عن عشرين سنة هل لاحد ان يرفع يده عنها اذعانه كان يزرعها قبله أم ليس له ذلك (أجاب)
 ليس له ذلك قال في الفتية (يجز) له حق الفرار في ارض وقف أو سلطانة وتصرف فيها غيره ليس

مطلب التار ريلين بحكم
 شرط الخراف لا يصح تقرير
 اخافى معهما اثر بعلاقة
 وبستر منه ما اخذه

مطلب منسوب القاضى
 لا يستحق ما قرره الاعلى
 بجهة كونه اجرة لا يراد على
 اجرة المثل ولا شئ له اذالم
 يعمل
 مطلب ارض الوقف لا تملك
 بوضع يد المزارعين عليها
 وليس لمن يزعم انه كان
 يزرعها ان ينزعها ممن هي
 في يده

مطلب لودفع الناطر ارض
 الوقف لمزارع ليس له أن
 يدفعها لغيره ولودفع المزارع
 الثانى للأول شيئا يسترد
 منه

مطلب بنى بئر او غرس ارض
 الوقف باذن الناطر وهي في
 تصرفه سنين لا تنزع من يده
 ولو ثبت تصرف غيره فيها
 سابقا

له الحق الاسترداد ثم قال قال رضى الله عنه قول (شيخ) احوط وقد ذكر انه يثبت حق القرار في الوقف
في ثلاث سنين فكيف لمن له التصرف باذن ناظر الوقف هذه المدة وله فيها كد ارضه والبناء والاشجار
فلا شبهة في منع الغير وان كان له فيها تصرف سابق وقد صرح فيها بطلان قدميته اذ اتركها اختيار
والحاصل انه احق بالاتفاق بهما من غيره والحال هذه والله اعلم * (سئل) * في وقف على
قربات له متول وكل وكيل يقوم مقامه في التقاضي ومباشرة قسم الغلال الصيفي والشتوي وفي كل شيء
يتعلق بالوقف من الوقف على الحكم رارسال القضاة ونصب المباشرين وخلاص الحقوق واعطاء
كل ذي حق حقه وجعل له الرأى فيما يحدث للوقف وعليه واطلاق له التصرف وكالة عامة مطلقة متدوئة
لأبيه وسافر الموكل وتصرف الوكيل كما هو موقوف الى ههنا فهل تكون يده امانة فلا ضمان عليه وهل
القول قوله فيما قبض وفيما صرف وهل اذا دفع مالا باذن حاكم الشرع الشريف لرجل قصد اخذ
الوقف والتصرف فيه ولم يمكن دفعه الا بئذ ذلك المال يكون ضامنا له أم لا * (اجاب) * صرح
الخصاف بأن للقيم أن يوكل وكيل يقوم مقامه وكذلك في الاسعاف كما نقله عنه في البحر وفي فتاوى
شيخ الاسلام الشيخ احمد الحلبي صرح به في موضعين وقال يكون المال في يده امانة ولا يلزمه الضمان
بالهلاك والقول قوله فيما قبض وفيما صرف كوكالة وفي دعوى الهلاك وحيث عزم له التوكيل وناب
الوقف نابعة ولم يمكنه دفعها الا بشئ من مال الوقف فدفع لا ضمان عليه قياسا على الوصي ومن المعلوم
ان الوقف يستحق من الوصية خصوصاً وقد اذن له حاكم الشرع الشريف ومبنى امر الحاكم على الصحة
فمنقول اذن لما رأى من المصلحة للوقف والمقتضى به في الوقف ما هو الاصلح في جميع اموره والنقول على
ما ذكرنا كثيرة مستفيضة في كتبهم والله اعلم * (سئل) * في رجل وقف وقفا على نفسه مدة
تحياته ثم على ولديه ثم على أولادهما ثم وفي الوقف اشجار وقف للسيد الخليل عليه وعلى نبيته وعلى
سائر الانبياء الصلاة والسلام افتقر الواقف واضطر الى بيع الوقف ولم يكن تقدم حكمكم حاكم
بلزومه بعد دعوى شرعية فباعه أو شيئا منه فهل اذا حكم قاض يرى بطلانه بسبب عدم جوازهم على
النفوس أو بسبب عدم جواز وقف الاشجار على غير جهة الارض أو بسبب عدم لزومه اصلا كما هو
مذهب الامام الاعظم ويجوز بيعه نفذ أم لا * (اجاب) * نعم اذا حكم حاكم يرى ذلك نفذ لان
هذه فصول اختلف العلماء فيها وايسر مخالفة الكتاب والاسنة مشهورة ولا اجماع كائنا عليه
علما وأنا قاطبة والله اعلم * (سئل) * في ناظر على ارض وقف جرت العادة بزعمها بالمصلحة
كالربع مثلا وهب لبعض من ارضها حصة الوقف منها هل يجوز ذلك أم لا * (اجاب) * لا
لا يجوز ذلك كما لا يجوز هبة الوصي والاب مال الصغير والله اعلم * (سئل) * في بيع انقراض
الوقف من حجر وطوب وخشب هل يجوز أم لا * (اجاب) * لا يجوز الا في موضعين عند تعذر
عوده لمحل وعند اخوف هلاكه صرح به في البحر عند قوله ويصرف نقضه الى عمارته فراجع ان ثبت
والله اعلم * (سئل) * من قاضي دمياط في حادثة اختلف فيها قضاة جماعة بمصر في واقف
وقف وقف على نفسه ثم على اولاده زيد وبكر وعمر ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم طبقة بعد
طبقة ونسلا بعد نسل تحجب العليا السفلى على ان من مات عن ولد أو ولد له ولد انتقل نصيبه اليه وان سفل
فان لم يكن له ولد ولا ولد له انتقل الى اخوته وأخواته المشار كين له في الاستحقاق ثم على برعيه مات
الواقف وتناقل الوقف ذرية بطنا بعد بطن وكان من جلة المستحقين هند فانت عن بنتين زينب وفاطمة
ماتت زينب عن ابن ثم مات عن غير ولد ولا ولد له ولا اخوات وكان من جلة المستحقين حالا
فاطمة خالة زيد وعمر وحفصة وطبقة ثم ما فوق طبقة فاطمة فتنازعت فاطمة معهما في حصة تدعى
فاطمة انها اقرب لزيد فهي احق وعمر وحفصة تدعيان عمو الطيبة وأنهما بسببه احق منها كما هو
مقتضى قول الواقف تحجب العليا السفلى وأفتاهما به عالم متمسكا بعالم الطيبة وأفتى عالم آخر بانقلها

مطلب وكل وكيل وكالة عامة
في كل ما يتعلق بالوقف
فالقول له فيما قبض وصرف
وفي دعوى الهلاك

مطلب اذا باع الواقف الوقف
من غير ان يحكم بلزومه وحكم
قاض بصحة البيع نقد

مطلب لا تصح هبة الناظر
للمزارع حصة الوقف وكذا
الاب والوصي مال الصغير
مطلب لا يجوز بيع انقراض
الوقف الا في موضعين
مطلب في حادثة اختلف فيها

الى فاطمة متصكبا بقرية ماله وكونهم مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونهم من اهل واحد وهو هند
وان ما ندعيه حصة وعمره من علق الطبقة ممنوع بأن حجب الطبقة العليا السفلى محمول على حجب
الاصل لفرعه دون فرع غيره فيما اذا شرط الواقف على ان من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه اليه كما في
العلامة ابن نجيم في الاشياء وان انتقل حصه زيد اليها دون حصة وعمره وان كانتا على طبقة لكون
ذلك اشبه بفرض الواقف من عدم خروج استحقاق احد من اهل الوقف عن فرعه ولعدم غنى حجب
حصة وعمره لها صك كما عرى للاشياء وكون كل من حصة وعمره وفاطمة مشاركا في زيد في
الاستحقاق غير ان مشاركة حصة وعمره عاتية ومشاركة فاطمة خاصة بفعل الحال كان زبيب والدة
زيد لم توجد وان حصة هند انتقلت الى فاطمة هكذا عبارة هذا العالم الثاني واقى بعض العلماء بنقض
القصة في هذه القضية ورجوع حصة زيد لاصل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين في الحال في هذه
الحادثة واختلاف هذه الاقوال * (اجاب) * لا يشك شك ولا يرتاب في ان نصيب زيد بموته
ينتقل الى اعلى الدرجات من اهل الوقف للترتيب المستفاد بهم المؤكدة بقول الواقف طبقة بعد
طبقة ونسلا بعد نسل ولم يستثن منه سوى من مات عن ولد أو ولد وان سفل ومن مات عن اخوة
وأخوات وقد صدق على زيد ذلك لانه لم يت من ولد ولا ولد وولد وصرح كثير في مثله بعوضه الى الطبقة
العليا لحجب البطن الاعلى للبطن الاسفل في غير ما استثناء الواقف فيستمر اليه ويقول عليه بصريح كلام
الواقف من غير تردد ولا توقف والواقف قد اشترط الترتيب في الطبقات واكد وهو عام خصه بقوله
على ان من مات منهم عن ولد أو ولد ولد الى اخوته وأخواته المشاركين له في الاستحقاق فبقى
ما وراءه حدين على العموم وهو استحقاق من لم يت عن ولد أو ولد ولد ولا عن اخوة وأخوات فيكون
معسروا وقالوا على الدرجات كأنهم من كان والعام نص في كل فرد من افراده فان كانت حصة وعمره
من اعلى الدرجات ولا شريك له ما في ذلك اختصاصه وان كان له ما شريك دخل معهم في الاستحقاق
وان كان هناك طبقة اعلى من طبقتهم فلا شيء له ما فيه للترتيب المشروح وقد صرح السبكي بأن ترتيب
الطبقات اصل وذكر انتقال نصيب الولد لولده فرع وتفصيل لذلك الاصل فكان التسلسل بالاصل اولى
من السريع فقول المنسقى الاول وانهم ما اى عمره وحصة اعلى منها فما احق منها كما هو مقتضى قول
الواقف تحجب العليا السفلى لا يجزى على اطلاقه بل يقيد بكون علق درجته ما على سائر المستحقين للوقف
وليس في الكلام ما يدل عليه وحده ان يقول ان انحصار علق الدرجة فيهما ما يقتضي كمالا في قولنا
فان كانت حصة وعمره من اعلى الدرجات ولا شريك له ما اختصاصه وان كان له ما في ذلك شريك دخل
معهما في استحقاق ما كان لزيد وان كان هناك طبقة اعلى من طبقتهم فلا شيء له ما من ذلك ويسرف
الى اعلى الطبقات فلا بالاصل وقول الثاني بانها لاي معنى حصة زيد الى فاطمة لا قرينة ماله وكونها
مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونهم من فرع واحد وهو هند وان ما ندعيه حصة وعمره من علق
الدرجة ممنوع بأن حجب الطبقة العليا السفلى محمول على حجب الاصل لفرعه دون فرع غيره الى آخر
كلامه غير مستقيم لان الواقف خص صنف حصه من علق لولده ان كان أو ولد ولده فان لم يكن
فلاخوة والاخوات وفاطمة ليست كذلك والشركة في الاستحقاق بمجرد دها لا واجب مطلقا صرف
حصه من مات لاهن ولد ولا ولد ولا عن اخوة ولا عن اخوات الاقرب اليه وهو خال عنهما أي عن
قراة الاولاد والاخوة والاخوات وقد عين الواقف الصنف فيهما وهما مستفيان عن فاطمة وما
دخل المشاركة المذكورة مع كونها مقيدة بالقراة الاخوية ولا دخل لكونهم من فرع واحد ولا
لقوله وان ما ندعيه عمره وحصة من علق الطبقة ممنوع الخ اذ الاصل ولا فرع يوجب استحقاق فاطمة
لاتقاء الوصفين المصريح بهما في كلام الواقف الولادة والاخوة فكانا شرطا لاستحقاق حصه من
مات لاهن ولد ولا ولد ولا اخوة ولا اخوات والاشياء ليس فيها ما يشهد بشئ مما ذكر ولا يظهر

كونه أشبه بغرض الواقف لأن اعتناءه بالدرجة التي هي أقرب إليه أكثر من الدرجة التي هي أبعد عنه وأعجب من ذلك كله جعل الحال كأن والدته زيد لم توجد أذهب الجعل لا اضطرار إليه ولا موجب لادعاء عدم وجود من أوجده واجب الوجود فمثل بدعي البطلان وقول الناس بقضاء القسمة ورجوع حصته زيد لاصل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين غير جار على إطلاقه بل على المستحقين من أعلى الطبقات فإن نقض القسمة لا يجوز إلا بانقراض الطبقة العليا بالكلية على أحد القوانين في نقض القسمة كلها انقضت طبقة تقسم على الأحياء والأموات فما أصاب الأحياء أخذوه وما أصاب الأموات كان لأولادهم وأولاد أولادهم واختاره كثير لما فيه من مراعاة العدل في الذرية والله اعلم * (سئل) * في رجل نصبه السلطان ليصلي بالناس عن الأئمة المنصورين للإمامة بالمسجد عند نزول ضرورة شرعية بأحدهم مائة من حضور الجماعة واختص هذا الإمام باسم المعين رقة من السلطان بأولئك الأئمة فإذا سافر أحدهم لتعاطي النيابة عن حكام الشرع في بعض البلدان لأجل التكسب بذلك وتحصيل الأموال أو سافر إلى مدينة اسطنبول ونحوها من البلاد القاصية لتحصيل الوظائف والتكدي من الناس استعكفنا من حطام الدنيا وربما طالت غيبته فبلغت الحول أو الحولين فهل يلزم ذلك الرجل الملقب بالمعين شرعا أن يقوم مقام ذلك الغائب في الإمامة بحيث إذا ترك ذلك يكون عاصيا شرعا فيستحق العقوبة وإخراج تلك الوظيفة عنه أم أنما يلزمه القيام عن شخص منهم عند مرض أو سفر واجب أم كيف الحال * (أجاب) * أنما يلزم المعين القيام عن نوات به ضرورة شرعية تمنعه عن حضور الجماعة بالكلية فإذا سافر أحدهم للضرورة حلت به لا يستحق المعلوم بل صرح ابن وهبان أنه إذا سافر للجمع أو لصله الرحم لا يستحق المعلوم مع أنهم ما فرضان عليه فكيف بماليس كذلك وحينئذ كونه لا يستحق المعلوم يستحق العزل لا تركابه الاضرار بما هو لازم عليه محتوم وبه يعلم أن المعين إذا ترك ذلك لا يكون عاصيا شرعا ولا يستحق العقوبة ولا إخراج الوظيفة عنه لعدم الموجب لذلك وهو المرض أو السفر الواجب ونحوهما مما يقع غلبة الظن بالرضي به من حضرة السلطان لقصد الشرف به التخفيف على العبد الضعيف ولا ينبغي ما يميز أحداهم عن الآخر وقد صرحوا بأنه لا يجوز عزل صاحب وظيفة ما بغير رخصة فلا يكون المعين ذا رخصة بالتخلف في غير نزول ضرورة موجهة له أي للإمام الأصلي ومثل ذلك لا يتوقف فيه فقيه والله اعلم * (سئل) * فما إذا وقف زيد وقفه منجزا على ولديه صلاح الدين يوسف وشقيقه محمد ثم من بعدهما على أولادهم ما وأولاد أولادهم ما ونسلهم ما وعقبهم ما على القرية الشرعية للذكور مثل حفظ الاثنين على أن من مات من أولادهم أو أولاد أولادهم ما وعقبهم ما وترك أولاد أو أولاد أولاد استحق ولده وولادته ما كان يستحقه والده لو كان حيا ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه إلى من هو في درجته وذوي طبقته على الشرط المذكور تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى فإذا انقضت ذرية الموقوف عليهم ما ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا على من سيحدث للواقف من أولاد الذكور والانات على الشرط المذكور ثم على جهة بر متصلة ثم مات صلاح الدين عن ابن وبنتين وهم محمد وستينة وروسا ثم مات محمد بن الواقف عن بنت تدعى مريم ثم ماتت ستمينة عن ابنتين وبنت وهم محمد وابراهيم وفاطمة ثم ماتت فاطمة عن ابن وبنتين وهم محمد وزينب وخاصكية ثم مات محمد بن ستمينة عن ابن وبنتين وهم محمد ومؤمنة وخاصكية ثم ماتت روسا عن بنت تدعى قضاء ثم ماتت ابراهيم بن ستمينة عن ابنتين وبنتين ثم مات محمد بن صلاح الدين عن بنت تدعى رقية ثم ماتت رقية عن غير ولد وفي درجتها قضاء ثم ماتت قضاء عن أولاد خلافة الموجودين من أهل الوقف المتساويين لربعه وعن ابن وبنت أخ مات أبوه ما قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف فكيف يقسم ربع الوقف بينهم على شرط الواقف وماذا يخص كل منهم * (أجاب) * هذا

مطلب نصب السلطان رجلا
ليصلي بالناس عند نزول
ضرورة شرعية بأحد الأئمة
بالمسجد لا يلزمه القيام بذلك
الا عند ذلك

مطلب في ترتيب المستحقين
الموقوف عليهم والشرط
الواقعة في عبارة الواقف

السؤال ورد عليها بما يقاس دمشق فأجيب بأنه يعطى لمرمى الحس منه ولمحمد بن محمد بن سنيته خمس الحس ولا ختة مؤنة نصف ذلك ولا ختة خاصة مثلاً ولا بن إبراهيم بن سنيته خمس الحس ولا ختة نصف ذلك ولا ختة مثله ولمحمد بن فاطمة خمس العشر ولا ختة زينة نصف ذلك ولا ختة خاصة مثلاً بخمسة ماذ كرتسان وقد اجتمع لثلاثة الخمس وبموتها لا يصرف لمن في درجتها بالشرط المذكور والذي يظهر من سؤال السائل ان الموجودها مريم بنت محمد لعدم ذكر موتها في السؤال ودرجتها الآن اعلى الدرجات ولا سبيل الى نقص القسمة مع وجودها فلا يصرف نصيب قضاء لها العتق ودرجتها عن اوقول السائل مانت قضاء عن اولاد خلاصا فاسد لان الموجود اولاد اولاد خلتها سنيته كما هو ظاهر من نص السؤال ان لم يكن خطأ من السائل في ترتيب الموتي وذكر عددهم على الخط المذكور وكذلك قوله في السؤال عن ابن ريت اخ مات ابوهما قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف فانه فاسد والحال هذه لانه ان اراد بالابن الابن الاكبر فلاح موجود حسب مقتضى العبارة السابقة وان كان موجودا كان يجب ذكره معها ليدفع لولديه ما كان يستحقه لو كان حيا عند استحقاقها وان اراد بالابن الابن لطلبها فلا يسبب ان يقول عن اولاد خلتها وبنت اخ لا تحصر استحقاقها فيه لو كان والظاهر موتها لا عن ولد واذا كان كذلك فلا مقاطع حاصل فيه كما هو حاصل بعد موت صلاح الدين ابن الواقف وكلا الاقطاعين داخل في مسمى منقطع الوسط والمنقطع الوسط فيه خلاف قبل يصرف الى المساكين وهو المشهور وعندنا والمتطاهر على السنة علمنا ومع ذلك لو كان اهل الوقف نصفه للمقر جازا لغيرهم بل هو الافضل لكونه بصير صدقة وصلة ونصفه للفقير تشملهم وقبل الى مستحق الزكاة وهو قول الشافعية والمشهور عندهم انه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف والحاصل انهم اذا كانوا فقراء لا خلاف في جواز الصرف لهم بل هم أولى من سائر الفقراء لان مقصود الواقف الثواب والتصدق على القرابة أكثر نوابا واليه اشار صلى الله عليه وسلم بقوله لامرأة ابن مسعود حين سألته عن التصديق على زوجها بالك اجران اجر التصديق وأجر الصلة ثم اعلم ان الانقطاع الاول الحاصل بموت صلاح الدين قد زال بموت ابنه محمد وهذا الانقطاع يزول بموت مريم سواء كان لها ولد أم لم يكن لا مانع من القسمة بموتها ونقص الغلة على الدرجة التي تليها من الاحياء والاموات فاعطى الى ما يخصه منها ونصيب الميت لولده أو ولد لولده كما شرط وهكذا فانهم والله اعلم * (سئل) في واقف وقف وقضاء على مصارف خيرية عينها في كتاب وقعه وما فضل عنها يصرف لاولاده المذكور والاث بالسوية ثم من بعدهم لاولادهم وذرياتهم ونسبهم وعقبهم ابدانا سلا وادعائا مائة اقوا وقال بصريح لطفه على ان من مات عن ولد أو ولد لولد أو أسفل من ذلك يصرف اليه غير أن الكاتب لم يكتب في كتاب الوقف فهل اد اشهد العدول بذلك يعمل به ويعطى نصيب من مات عن ولد أو ولد لولد أو أسفل من ذلك لاولاده أو ولده أو ولد لولد أو ولد لولد وادعائا الم شهداء والشهود فلن يصرف * (اجاب) العبرة بما تنطبق به الواقف لا ما كتب الكاتب من عبارات علماء العبرة لما هو الواقع في نص الامر فاذا ثبت ان الواقع في لفظ الواقف من مات عن ولد أو ولد لولد وغو ذلك صرف نصيب من مات لولد أو ولد لولد ومثله قوله من مات عن اولاد الخ وذلك يشب بشهادة العدول بوجه باظر الوقف لانه انحصر فيما يدعى عليه وان لم تشهد الشهود فنصيب من مات منهم منقطع الوسط لان الواقف لم يبين مصرفه مع من هو اعلى منه وقد قال ثم من بعدهم وذلك صريح في بعدية الكل في موت واحد منهم لم يبق جدي حتى ينقطع وابا جمعهم وفي منقطع الوسط الاصح مصرفه الى الفقراء وأما مذهب الشافعي فالمشهور أنه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف والله اعلم * (سئل) فيما اذا ادعى ناطر وقف على من كان ناطرا قبله ببيع معلوم للوقف من الثقود وسماه في دعواه بأنه استلمه كفتي في ذمته لجهة الوقف وطال له ما جاب بالانكار قائلا

مطلب العبرة بما تنطبق به
الواقف لا ما كتب الكاتب

مطلب ادعى المعزول ان
مال الوقف احده القاضي
الفلاي يصدق

كان للواقف تحت يدي ماثة قرش يدل عن بستان له وخمسة وسبعون سلطانيا كانت بذمة رجل
وقد أخذ القاضي الفلاني وجوز خداره جميع ذلك بغير حق وبغير وجه شرعي وما أمكن دفعهما
عن ذلك هل القول قوله بينه في ذلك ولا ضمان عليه أم لا * (أجاب) * نعم القول قوله بينه
في ذلك ولا ضمان عليه وقد صرح علما وناقاطبة بأن يد الناظر على الوقف يد أمانة لا يد عدوان قال
في الذخيرة وان باع الارض فقبض الثمن فهلك في يده فلا ضمان عليه ويكون الثمن عنده أمانة واخذ
القاضي وعوته المال كأخذ اللصوص وقد قال كثير من علما لنا المتأخرين عن قضاة زمانهم تسوا
باسم القضاة وهم باسم اللصوص احق فلا يضمن بحيث لم يمكنه دفعهما والله أعلم * (سئل) *
في ناظر الوقف اذا تضرع عليه خلاص الدين لعذر المتقرب يلزمه ضمان ذلك أم لا * (أجاب) *
لا يلزمه ضمان باجماع العلماء لانه فعل مأهون مقروض عليه شرعا فكيف يضمن والله أعلم * (سئل) *
في الناظر على الوقف الذي هو من جملة المستحقين فيه اذا ادعى عليه شخص انه من جملة المستحقين
فأقر بما ادعاه وأقيم فيما سلف انه ينقد اقراره عليه خاصة ويشاركه فيما يخصه هل اذا مات المقر
وانقطع استحقاقه منه بطل اقراره ويقسم على الباقي حسب ما شرطه الواقف ولا يدفع له من ريعه
شيء أم لا * (أجاب) * نعم يظل اقراره له ويعطى ما كان له والمقر له باقراره الى من يستحقه من
اهل الوقف المعلومين المستحقين كما صرح به الناصحي في مختصره ومثله في التارخانية عن المحيط وكذا
في الاستيعاف وغيره ويمنع المقر له لان المقر انما ينقد اقراره على نفسه فيما يستحقه في الوقف وبموته
ينقطع استحقاقه وينتقل الى غيره فيبطل اقراره به والله أعلم * (سئل) * في رجل وقف وقفا على
نفسه وزوجته بنت عم ثم من بعدهما على أولادهما الذكور والاناث للذكور مثل حظ الانثيين
ثم من بعدهم على أولادهم الذكور دون الاناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على
انسابهم وأغنياءهم الذكور دون الاناث ثم قال على أن من مات لا عن ولد ولا ولد له انتقل نصيبه الى
من في درجته فان انقرض أولاد الذكور عاد ذلك وقفا على أولاد الاناث من ذرية الواقف مات
الواقف وزوجته وآل الوقف الى ابن ابن ابنه ومات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن بنتين
وعن ابن اقر لجھول لا يعرف له استحقاق فيه بأن له في الوقف كذا اشاركه في حصته وبطل اقراره بموته
عن اختيه وعمته فهل يصرف ما كان يستحقه هو والمقر له الى عمته أم الى اختيه ام يستقر المقر له على
استحقاقه كيف الحال * (أجاب) * يصرف ما كان يتناوله المقر والمقر له للاختين لانهما في
درجته والعمه من درجة ابيهما فلا تستحق معهما للشرط المذكور فاستحقاقه مضافا لما كانتا
تستحقانه قبل موته ولا شيء للمقر له لان المقر انما ينقد اقراره على نفسه فيما يستحقه في الوقف وبموته
ينقطع استحقاقه وينتقل الى غيره فيبطل اقراره كما صرح به الناصحي في مختصره ومثله في التارخانية
عن المحيط وكذا في الاستيعاف وغيره والله أعلم * (سئل) * فيما اذا كان نصف الوقف
الاهلي مختصا بآلة الواقف المدعوة فرح وبذريتها والنصف الاخر مختصا بابن ابن الواقف المدعو
منصور وصدق جماعة من ذرية منصور وذرية فرح لرجل اجنبي منهم ما ومن ذريةهما بأن له من نصفها
المختص بها وبذريتها استحقاقا قدره كذا وكذا منقول اليه من اخته فاطمة والى فاطمة من ايتها خديجة
بنت فرح ابنة الواقف المزبور ثم مات المتصادقون جميعا عن أولاد وظهر كتاب وقف متصل
للمدعوة ام هاني بنت خديجة المزبورة متضمن لكون فاطمة المرقومة ليست ابنة خديجة وانما هي
ابنة زوجها من غير هاني فهل يعمل به وتكف أولاد الاجنبي الى اثبات نسبهم ولا عبرة بتصرفهم
وتصرف ابيهم بمجرد المصادقة المرقومة أم لا * (أجاب) * المقر انما ينقد اقراره على نفسه
خاصة قال في الاشياء والنظار اقر الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه كذا وأنه يستحق الربع دون
وصدته فلان صح في حق المقر دون غيره من أولاده وذريته ولو كان كتاب الوقف مخالفا لجملة على ان

مطلب لا ضمان على الناظر
اذا تضرع عليه خلاص الدين
مطلب اذا اقر الناظر المستحق
لا تشاركه خاصة مدة
حياته

مطلب آل الوقف لابن وبنتين
وعمنهم اقر الابن لا تشاركه
بالاستحقاق

مطلب اذا اقر المستحق لا تشاركه
بالاستحقاق شاركه ولو
كتاب الوقف بخلافه

الواقف رجع عما شرط وشرط ما أقربه المقتضى وقال الناصبي في مختصره قال الحنفى الوهم
 ان ابي يروى ذلك عن محمد بن الحسن رجل وقف وقصا على زيد وولده ونسله فأقر زيد بأنه وقف عليه
 وعلى نسله وعلى فلان فان ما يحدث من الغلة يقدم فما اصاب زيد ايشا ركة المقتضى فيه ولا يصتق زيد
 فيما يصيب ولده ونسله واذا مات زيد بطل اقراره وكات الغلة لولد زيد ونسله ولم يكن للمقتضى شيء اه
 وبذلك يعلم الحكم فيما رقع البناء والله اعلم * (سئل) * فيما اذا شرط الواقف في كتاب رقفه
 الثابت المضمون المحكوم بحجته ما صورته انشا الواقف وقفه هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده
 على اولاده لصلبه الموجودين حالوا هم حبة الله وداود وامة الله ومن سب رزقه الله تعالى من الاولاد
 ذكورا واناثا بينهم على القرينة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم واولاد
 اولادهم وانسابهم واعقابهم ابدا ما عاشوا وادائما ما بقوا الطبقة العليا تتجيب الطبقة السفلى على انه
 من مات منهم عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عاد نصيبه الى ولده وولد ولده ونسله وعقبه ومن مات
 منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوى طبقاته من اهل
 الرقب يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ومن مات منهم اجمعين قبل استحقاقه شيئا من الواقف
 وعقب ولد المستحق ولده ما كان يستحقه ابوه لو كان حيا ثم من بعدهم على جهة بر متصلة ثم ان
 الواقف انتقل الى رحمة الله تعالى ولم يترك سوى حبة الله وداود وما عداهم من الاولاد مات حال
 حياة الواقف من غير نسل فاقسم كل من حبة الله وداود غلة الواقف مناصفة ثم مات داود عن بنتين
 دخري ومريم فانتقل نصيبه لهما ثم مات حبة الله عن ولدين محمد وكريمة فانتقل نصيبه لهما ثم تزوج
 محمد بدخري ثم ماتت عن ولدين منه هما حبة الله ومصلح الدين فانتقل نصيبهما لهما ثم ماتت كريمة عن
 ولدين فقال له على فانتقل نصيبها له ثم مات محمد عن اربعة بنين حبة الله ومصلح الدين ولدى دخري
 وفصل الله واحدا من امرأته اخرى فانتقل نصيبه لهما ثم ماتت مريم عن ولدين فقال له مصلح فانتقل
 نصيبها له ثم مات مصلح الدين عن غير نسل وفي درجته من اهل الوقف اخ شقيق هو حبة الله
 المذكور وفضل الله واحدا وهو ما اخوان لاب وابن خالته وهو مصلح بن مريم وابن عمته
 وهو على ابن كريمة فهل يكون نصيب مصلح الدين من ابيه واته مقسوما بين هؤلاء الخمسة
 لكونهم كلهم في درجته وهم كلهم في القرب الى الواقف سواء لان كلا منهم يدلى الى الواقف
 بواسطة فان الاخوة اولاد محمد بن حبة الله ابن الواقف وعلى ابن كريمة بنت حبة الله ابن الواقف
 ومصلح بن مريم بنت داود بن الواقف او يختص به الاخوة لكونهم اقرب الى الميت ويكون القرب
 الى الميت كالقرب الى الواقف او يختص به الاخ الشقيق لكونه اخا شقيقا تكون القوة بمنزلة القرب
 ويكون القرب الى الميت كالقرب الى الواقف او لكونه يدلى الى الواقف بجهة بين الابوة والامومة
 فيكون اقرب الى الواقف فان الاخ الشقيق هو حبة الله بن محمد بن حبة الله بن الواقف وهو
 أيضا ابن دخري بنت داود بن الواقف وما عداهم ليس كذلك * (اجاب) * اما صرف نصيبه فهو لمن
 في درجته بالاجماع لان قوته ولان تحت بشرط الواقف لكن هل يقدم ذو جهتين على ذى جهة بقول
 الواقف يقدم الاقرب فالاقرب فيه اختلاف منهم من قال يستوى الكل لان زيادة الجهة قوة لا اقرية
 وبعضهم يقدم صاحب الجهتين على صاحب الجهة لان الاقرب تارة يكون بقرب الدرجة وتارة بزيادة
 القرابة وبعضهم يقدم الاخ من الابوين على الاخ لاب والاخ لام وعند عدم الاخ لابوين يستوى بين
 الاخ لاب والاخ لام فان لان الذى من قبل الاب ارتكض معه في صلب الرجل والذى من قبل الام
 ارتكض معه في رحم الام فليس احدهما باقرب من صاحبه ولا يكون هذا على الموازاة قال ابن
 الصباغ في حديثين احدهما من جهة والاخرى من جهتين فيه وجهان اصحهما انما يستويان وقال
 بعضهم في تعارض الدرجة ومعنى القرية توقف المسئلة ولا تجدد من بخافا شككت المسئلة عايدا

مطلب اختلافوا في تقديم
 ذى الجهتين على ذى الجهة
 وفي التقديم بقوة القرابة

فرجعنا الى المعنى فראينا ان تقديم الاقرب الى الميت اقرب الى مقاصد الواقفين والى مقاصد أهل
 العرف وبعضهم قال الاولى أن يصطلحوا الآن اقرب افعول تفضيل من القرب ضد البعد فأصل معناه
 يساعدهم من قال بالمساواة والذي يظهر ترجيحه من أقوالهم في قرابة الولد المساواة عملا بحقيقة المعنى
 في الاقرب لاسيما في جهة قرابة الولاد قال في مختصر الناصح في باب الوقف على الاقرب ما يبدأ بالاقرب
 فالاقرب قال أبو يوسف في قوله ارضى صدقة موقوفة على قرابتي الاقرب فالاقرب بعد نقله من ذهب
 محمد واليه ذهب هلال تكون الغلة لا قربهم وأبعدهم الى الواقف بينهم بالسوية قال هلال وهذا
 القول عندى ليس بشئ والقول هو الاول من قولنا وقول محمد **هـ** والذي يظهر أرجحته حيث
 رجعت الى الاقرب فالاقرب الى الواقف وهى قرابة الولادة لا قرابة الاخوة المتفرقين مساواة الجميع
 بمن يدلى من قبل ابويه أو أبايه لانه يلزم من اعتبار أرجحية ذى الجهتين على ذى جهة في ابن هو
 ابن ابن عم وآخ من اجنبي كما مرأة تزوجت بابن عمها وله من ابن ومن اجنبي ابن آخر ووقفت على
 الاقرب فالاقرب اليها من أولادها ونسلها وذريتها بترجى احدا بنها وهو الذى من جهة ابن عمها
 على الآخر وهذا بعيد جدا عن اغراض الواقفين وأما من أدلى بالآتم فقط فقيمته تردد ولو قضى
 القاضى به عن اجتهاد نفذ قضاؤه لانه محل اجتهاد وموضع نظر كما قد قررته لك وفي شرح المنهاج للرملى
 في شرح قوله كما ان مصرفه اقرب الناس رجلا لا رثا فيقدم وجوب ابن بنت على ابن عم ويؤخذ منه صحة
 ما أفتى به العراقى ان المراد بهى في كتب الاوقاف ثم الاقرب الى الواقف أو المتوفى قرب الدرجة
 والرحم لا قرب الارث والعصوبة فلا ترجيح بها في مستويين في القرب من حيث الرحم والدرجة
 ومن ثم قال لا يرجع عم على خال بل هما مستويان ومثله في شرح المنهاج لابن حجر والله اعلم
*** (مسئل)** * في ارض موقوفة من قبل زيد بها اشجار زيتون وقف من قبل عمرو على جهة بر
 معينة وأن القيم على الوقف عمرو يؤدى ما عليها من المعين في كل سنة لجهة وقف زيد المعين بدقتر زيد
 المزبور وأن القيم على وقف زيد تعدى وزرع زراعا بين اشجار الزيتون الجارية في وقف عمرو وبغير طريق
 شرعى وحصل للاشجار المزبورة ائلاف وضرر بسبب ذلك وصارت غلتها اقل مما يتحصل منها سابقا
 فهل على قيم وقف زيد المزارع بين الاشجار الجارية في وقف عمرو وأرض الاشجار المزبورة وهل له زرع
 الارض المزبورة وهل قسم الزرع المزبور يكون لوقف زيد أو لجهة وقف عمرو أم وكيف الحال
*** (الجواب)** * نعم يضمن القيم الزرع على وقف زيد المتعدى لما ليس من الاشجار الجارية في وقف عمرو
 بغير طريق شرعى حيث ثبت انه بسبب زرعه والقيم على الشجر بأحد الخيارين ان شاء اخذ الحطب
 لجهة الوقف واستكمل قيمته قبل يسه وان شاء دفعه له وضمنه جميع قيمته قبل يسه لانه متعدى بالزرع
 اذ ليس للقيم أن يزرع في ارض الوقف كما صرح به في جامع الفصولين وغيره ويضمن ما نقص من قيمة
 الارض ايضا ان انقصت بذلك وقد صرحوا بذلك في غير المتكررة فما بالك بالمتكررة وما قابل ضمان
 الاشجار فهو راجع الى وقفها فيصرف الى ما يعود الى غوها واصلاحها حتى تعود لما كانت لا الى
 الصرف على المستحقين لانه ضمان عين الوقف ولا يصر فى شئ من عين الوقف المستحقى غلته وما قابل
 ضمان نقصان الارض مصرف الى اصلاح الارض الى المستحقين للغلة لما قلنا صرح بذلك هلال
 وغيره ولا بأس بايراد ما يوضح الوجه فيما اقتنينا به فنذكر مسألة الاحتمكار وقد نص عليها الخصاف
 والراهدى في قنيتة وحاويه وهى ايضا في فتاوى شيخ شيوخنا العلامة شهاب الدين بن الحلبي
 قال فيها جرى عرف الديار المصرية به وتحتكم القضاة بصحته ولزومه ومنهم شيخ الاسلام السعد
 الدبرى وأطال في ذلك اطالة حسنة وينكفى في ذلك كلام الخصاف وقد صرحوا بأن للمتكر
 الاستبقاء وان أبى الموقوف عاينهم الا القلع حيث كان ذلك باجرة المثل وفي الاسعاف في فصل انكار
 المتولى الوقف وفي غصب الغير اياه لو استغل الغاصب الارض سمين بالزراعة فالغلة له وعليه قيمة

مطلب ارض موقوفة من
 قبل زيد وبها اشجار موقوفة
 من قبل عمرو زرع قيم الارض
 بين الاشجار فيليس بعضها
 فعله ضمان ما ليس عليه
 ضمان ما نقص من الارض
 ان انقصت

ما نقص من الارض ولا يلزمه اجر مثلها وهذا قول المتقدمين وقال المتأخرون يلزم اجر مثلها وأجر
مثل مال اليتيم وما اعتدلا مستغلا ومنه يعلم مسئلة قسم الاربع وفيه قبل هذا يسير وينسب
العاصب المقتان ويصرف بدله في عمارته ولا يصرف لاهل الوقت آكونه بدل العين التي وقع عليها
صحة الوقف وليس لوسم فيها شيء فكذلك فيما قام مقامها وانما حقه في الثلثة خاصة اهـ فهو صريح
فيما قلنا ومثله في حلال وكثير من الكتب وما اذا صار غلها اقل فلا قائل بنصفه لانه لم يقع
العصب على عيها ولو وقع العاصب على الانحياز وقد أغلت فأنكست نعتهم الوقوع الغضب عليها مع
الاصل بخلاف ما اذا أغلت في يده فافهم والله اعلم (سئل) • فيما حل بوقف ابي الانبياء
الكرام السيد الخليل على بنينا وعليه وعلى سائر الانبياء الصلاة والسلام من احداث المرتبات فيه
فلم من ذلك اختلاف سوا طه الشريف وما هو المشروط فيه واتباعه حق السنة فيه والفراسين
وأئمة ومؤيديه لغير مستحقه فهل يجب على ولاية الامور ارجل الله تعالى لهم الاجور منع تلك
المرتبات المحدثه وقطعها وحسم مادتها لا • (اجاب) • نعم يجب على الولاية اصلهم الله تعالى
حسم مادة تلك المرتبات المحدثات وقطع تلك المرتبات فقد صرحوا بجرهتها وعدم حل تناسلها
فيكون قضاها من باب ازالة المنكر وهو واجب خصوصا على من كان له بسوطة يد وقدره على ذلك
قال في البحر تصرف القضاة بالاوقاف مقيد بالصلحة لانه يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف شرط
الواقف لا يصح ولذا قال في الذخيرة وغيره القاشي اذا اقر فزاشافي المسجد بغير شرط الواقف وجعل
له معلوما لا يتحل للقاشي ذلك ولا يتحل للقراش تناول المعلوم ثم قال استفيد منه عدم صحة تقرير
القاشي في بقية الوظائف بغير شرط الواقف كشمادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المرتبات
بالاولى وفي الاشياء والظواهر به مسئلة الفرائض وبه علم حرمة احداث الوظائف بالاولى
وبه علم ايضا حرمة المرتبات بالاولى وقدر ذكر المسئلة في القشاعة الاولى من النوع الثاني
وفي القشاعة الخامسة من النوع الثاني ايضا وفي كتاب الوقف وفي الدعوى اعتناء بشأها وفي
من المسائل الشهيرة والبقول فيها كثيرة هذا اول وقف السيد الخليل عليه وعلى بنينا الصلاة والسلام
زيادة الاعطاء لرفعة شأنه منسبة الى هذا النبي العظيم وعلى قدر شرفه يشرف ما نسب اليه
على ما نسب لغيره من اوقاف الاولياء والعلماء والفضلاء والامراء فالواجب زيادة الاهتمام به
والاعتناء بشأه ببقية ذلك من كان له قوة في ايمانه واعتقاده صحيح في اسلامه واحسانه وقضااته لما يحبه
ويرضاه بفضله العظيم وفيضه العظيم والله اعلم (سئل) • فيما حل بوقف المسجد الاقصي الذي
نطق القرآن بفضله وبوروك حوله ووردت الاحاديث الشريفة بأمر اوجه تعظيم شأنه وتوقيره من
احداث الوظائف بكثرة الفرائض بغير شرط من واقف وغيرهم من المحدثين والواقدين والعينين
للأئمة والعلما بغير حاجة اليهم وكذلك من البوابين والكتبة والسدنة والمؤذنين والشحنه وغيرهم من
الاحداثات التي لم ينص عليها الواقفون فهل يجب على ولاية الامور اصلهم الله تعالى ووفر لهم
الاجور حسم مادة تلك المحدثات وقطع تلك المبتدعات لاسيما مع احتياج المسجد المذكور لعمارة
ما نهى دم وترميم ما استمر وعمارة مستحقته وتلافي ما اشرف على الخراب من مستغلانه وهمل مع
احتياجه الى ما ذكره يجوز صرف بعض غلاته الى تقشها بالخاص وشرقة بماء الذهب والفضة
واللآذ وورد ونحوها من الألوان أم لا • (اجاب) • نعم يجب على الولاية حسم مادة تلك المحدثات
وقطع تلك المرتبات فقد صرح العلماء بجرهتها وعدم تناول علوفها فيكون قطعها من باب ازالة
المسكرو وهو فرض على من له بسوطة يد وقدره على ذلك قال في البحر تصرف القاشي بالاولى
• قسيد بالصلحة وليس له أن يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف شرط الواقف لا يصح ولذا قال
في الذخيرة وغيره القاشي اذا اقر فزاشافي المسجد بغير شرط الواقف وجعل له معلوما لا يتحل

ذلك لا يجوز احداث
المرتبات في الاوقاف ولا
التقرير في الوظائف بغير
شرط الواقف ولا نقض المسجد
من مال الوقف وان فعل
القش من الادخاف عليه
الصياح

• مطلب اذا لم بشرط الواقف
لما طر شيئا ولا فرض له
القاشي فلا شيء له الا اذا سعى
فيه على بقدر رسمه

للقاضي ذلك ولا يحل للفرش تناول المعلوم ثم قال استنفيد منه عدم صحة تقرير القباذي في بقية
الوظائف بغير شرط الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المراتبات بالادفاف بالاولى
وفي الاشياء والنظائر ايضا في القاعدة الخامسة بعدم مسئلة الفرش وبه علم حرمة احداث
الوظائف في الاوقاف بالاولى وبه علم ايضا حرمة المراتبات بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة
الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة من النوع الثاني ايضا وفي كتاب الوقف والدعوى
اعتناء بشأنها وهي من المسائل الشهيرة والنقول فيها كثيرة فلا يخفى على من له بالفقه ادنى المام بل
اظن ولا اعوام وسواء كان المسجد مستغنيا عن العمارة أو محتاجا لها فكيف مع احتياجه الى
العمارة والترميم وتلافي ما هو مشرف على الوقوع من بنائه الحادث والقديم أو بناء مسقفاته وترميم
مستغلاته والمتون قاطبة قد تردفت على أنه يبدأ من غلته بعمارته بلا شرط لان قصد الواقف صرف
الغلة مؤبدا ولا تبقى دائمة الاباء العمارة وكذا الشروح والتفاوتى فلا يترك ذلك الا من اضله الله تعالى
وأبعده وأقصاه عن رحمة وطرده فلا يحتاج الى الاطنا بن يادة على هذا الجواب وأما نقشه وزخرفته
بما ذكر من مال الوقف فخرام مطلقا كما صرح به علماءنا ويضمن الناظر المال الذي صرفه فيه قال
في السكا في وهذا أى نبي الكراهة في نقشه اذا فعل من مال نفسه اما المتولى فيفعل من مال الوقف
ما يحكم البناء دون النقش فلو فعل ضمن لما فيه من تضيق المال فان اجتمعت أموال المسجد وخاف
الضياع بطمع الظلمة فيها فلا بأس به حينئذ اه وقوله فان اجتمعت أموال المسجد وخاف الضياع الخ يعنى
وهو مستغن عن العمارة وقوله لا بأس الخ يعنى ولا يضمن وبدون ذلك يضمن لعدم الجواز والحال هذه
والله أعلم * (سئل) * في رجل بنى مسجد الله تعالى وأذن للمسلمين بالصلاة فيه فصلاوا وأنشأ مدرسة
أيضا وقفها على المشغلين باقران العظم والاحاديث النبوية والعلم الشريف وعلى شيخ يقرأ بها
القران ويوردهم الاحاديث النبوية ومسائل العلم الشريف وشرط أن يكون الامام بالمسجد المذكور
وجميع المستحقين في وقف المسجد والمدرسة من اهل مذهب الامام المجلل احمد بن حنبل يقسم القيم
ربيع الوقف بينهم على ما يراه وان تعذرا الصريف على بعضهم يصرف الى بقيتهم وما له لفقراء المسلمين
وشرط النظر في ذلك لنفسه ايام حياته ثم من بعده لابن اخيه ثم للارشد فالارشد من ذرية ابن اخيه فان
عدموا ولم يكن فيهم من يصلح للنظر فانظر فيه لشيخ الحنابلة القلانية ولم يقدر الواقف للناظر شيئا
من الغلة فهل يعطى له شئ من ذلك أم يعطى الجميع للمذكورين بعد العمارة عملا بشرط الواقف وهل
اذا تعذر الصريف الى بعضهم يصرف الى بقيتهم كما شرط وهل اذا ادعى رجل انه من ذرية ابن اخي
الواقف وأنه يصلح للنظر يعمل بمجرد قوله وهل يجوز تغلق باب المسجد دائما ومنع المصلين فيه وفتحته في
كل يوم جمعة للنساء بضر بن فيه بالدخول ويرفعن اصواتهن فيسمن كل من رعى باب المسجد أم لا
واذا قلتم لا فما يترتب عليه بالطريق الشرعى وهل اذا ثبت اختلاسه في الوقف ترفع يده عنه ويقام شيخ
الحنابلة ناظر او يولى حاكم المسلمين من شاء * (اجاب) * حيث لم يشرط له الواقف شيئا ولا فرض له
القاضي لا يستحق شيئا واذا نصب القاضي ناظر او لم يعين له شيئا فعمل فيه وسعى سنة مثلا قيل لاشئ له
لان المنافع لا تنتقم الا بالعقد ولم يوجد وقيل يستحق اجر سعيه لانه لا يقبل ذلك ظاهرا الا باجر
والعهود كالمشروط فيحمل الاقل على ما اذا لم يكن معه ودا جعابين القولين فعمل بذلك انه بدون العمل
لا يستحق شيئا بدون شرط الواقف واذا لم يعط شيئا يعطى الجميع للمستحقين المنصوص عليهم ويصرف
ما تعذر صرفه على بعضهم ابقيتهم على ما يراه القيم بعد العمارة واذا لم يكن نسب الرجل المدعى
انه من ذرية ابن اخ الواقف معروفا به لا بد له من بيعة تشهد له بدعاه ولا يعطى بمجرد دعواه ويحرم
عليه قتل باب المسجد في اوقات الصلاة قولا واحدا ويدخل بذلك في عموم قوله تعالى ومن أظلم ممن منع
مساجد الله أن يذكر فيها اسمه الآية ويؤذ ب على ذلك لاسيما وقدمكن النساء من ضرب الدخول

مطلب يبدأ من غلة الوقف
بعمارته والتدول للناظر
في الصريف للمستحقين واذا
وهب احد هم من متعينه
للناظر شيئا ليس له الرجوع

ووقع أصواتهم وإذا ثبتت خبايته وجب على القاضي عزله وإن شرط الواقف أن لا يعزله القاضي
 والسلطان لانه شرط مخالف لحكم الشرع فيطل قال في الحر ومقتضاه أي مقتضى ما صرح به
 البراري بقوله أن عزل القاضي للثاني واجب عليه وعليه الاثم بتركه فإذا عزله القاضي ولم يوجد أحد
 من ذرية ابن أخيه أو وجد وكان ممن لا يصلح بالنظر فيه لشيخ الحنابلة الذي شرطه الواقف إذا شرط
 الواقف كص الشارح وكل ما أثبتناه نص عليه علماءنا والله أعلم * (سئل) في أحد المستحقين
 في الوقف إذا ساقى على كرم موقوف أو أجرة عقار الوقف وكتب في ملك المساقاة أو الإجارة أنه ساقى
 أو أجرة له من الولاية الشرعية على ذلك والحال أن الناطر على الوقف غيره بشرط الواقف أنه
 لا يرشد فالأرشد هل تصح مساقاته أو إجارته مع كونه ليس ناطرا على الوقف ولا ولاية له عليه أنما هو
 من أحد المستحقين أم لا وإذا قلتم لا تصح فما الحكم في ربيع الوقف * (أجاب) لا تصح مساقاة
 المستحق في الوقف ولا إجارته أنما ذلك لناظره لا للمستحق في غلته بإجماع علماءنا ولو كتب في ملك
 المساقاة والإجارة أنه ساقى أو أجرة له من الولاية توهم أن استحقاقه في الوقف يوجب له ولاية على
 الوقف إذ العبرة لما في نفس الأمر لا لما كتب في الصك وإذا قلنا بقساد المساقاة فالربيع كله يوضع في
 الوقف ولا شيء للعامل لانه غاصب عمل في الوقف بغير إجارة نافذة بل ترتيب ناطره فكيف إذا لم يعمل
 كما ذكر في السائل بلسانه فاستأوله والحال هذه من ربيع الوقف حرام سحت يجب رده إلى مصارف
 الوقف والله أعلم * (سئل) فيما إذا وجهت مشيخة على قراء كتاب الله تعالى لرجل جاهل لا يحسن
 القراءة مع وجود من هو أهل لذلك هل يجب على الحاكم إخراجها عنه وتوجيهها للمستحق أم لا
 * (أجاب) نعم يجب على الحاكم ذلك وقد صرحوا بأن الحاكم إذا أعطى غير المستحق فقد ظلم
 مرتين مرة بإعطاء غير المستحق ومرة بمنع الحق عن المستحق والله أعلم * (سئل) في قرية
 خراجية يصرف تسعة أعشار خراجها المدرسة ومخصوصة والعشر العاشر لبيت المال مصروف
 للجنحة هل إذا تناول المتكلم على المدرسة تسعة الأعشار وبقي العشر بذمة من أرباعها يطالب المتكلم
 على المدرسة بحصة بيت المال مما قبض أم لا * (أجاب) لا يطالب بذلك وإنما المطالب به المزارع
 الذي الخراج لازمه شرعا وليس ذلك شركة بوجه من الوجوه حتى يقال مال مشترك قبض على سبيل
 الشركة بل المقبوض نصيب المدرسة ولا شركة للجندي فيه فلم يكن المتكلم على المدرسة متعديا في
 قبضه وصرفه مستحقه فلا ضمان عليه لعدم تعديه بقبض ماله قبضه شرعا وصرفه مستحقه
 كما لا يخفى على فقيهه والله أعلم * (سئل) في الوقف هل يبدأ الناطر من غلته بعمارة أم لا
 وهل القول قوله في الصرف إلى المستحقين أم لا وإذا ذهب كل فرد منهم شيئا من متعينة المقبوض
 بيده للناظر هل لهم الرجوع فيه أم لا وإذا أخذ كل واحد من المرتزقة بعوقبه قرية يتحصل من غلثها
 أضعاف ما يستحقه هل لهم ذلك أم لا * (أجاب) نعم بدأ من غلته بعمارة بلا شرط لأن قصد
 الواقف صرف العلة مؤبدا ولا يتقيد بذلك إلا بالعمارة والقول قول الناطر في الصرف على الموقوف
 عليهم لانه أمين يتدعى اتصال الأمانة إلى مستحقها واختلف في تحليفه واعتمد الشيخ زين في فوائده أنه
 لا يخلف وقيل يخلف في هذا الزمان وعليه الفتوى ولا رجوع للمستحقين فيما وهبوا له وقبضه
 واستهلكه وليس للمستحقين أخذ القرى بما لهم من المعين إذ حقتهم ليس في عين الوقف لا سيما مع كونه
 أضعاف أضعافه والله أعلم * (سئل) في دار الوقف المعتة للاستغلال إذا خرب صهر يجبر
 المعتل على الأثنية هل تجب عمارة من أجرته أم لا * (أجاب) نعم تجب عمارة من أجرته
 فقد صرحوا بوجوب العمارة في الأوقاف على الصفة التي كانت عليه زمن الواقف حتى قالوا البياض
 والحجرة في الحيطان أن لم يكن على زمنه لا يبدل ولا يغير ولا يعلو ولا يعمق * (سئل) في رجل وقف
 وقفا على ولديه أمين الدين ومحمود وعلى من سيحدث له من ذكور وأماث على القرية الشرعية ثم وم

مطلب إذا خرب صهر يجبر
 الدار الموقوفة به من
 أجرته

على أن من مات عن ولد أو ولد ولد فنصيبه له مات الواقف عن ابنه المذكورين ثم مات أمين الدين عن بنت فأكل جميع الغلة أخوه محمود ثم مات محمود عن ابنتين فالأحكام فيما أكل وفي قسمة الوقف بعد موته * (أجاب) * أما ما أكله محمود من حصة بنت أخيه وهو النصف فمضمون عليه ويؤخذ من ماله من تركته ويدفع لها وأما قسمة غلة الوقف بعد موت محمود فهي على رؤسهن اثلاثاً فأما انتزاع القسمة بموته كإتصافه عليه التمسك ونعطى كل واحدة ثلثاً ولا ننظر إلى قول الواقف من مات عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه له وقد غلط من أفتى بعدم انتزاع القسمة لما فيه من مخالفة غرض الواقف فافهم والله أعلم * (سئل من دمشق) * فيما إذا أنشأ رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده المذكورين والناث بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين يستقل به الواحد منهم إذا انفرد وبشتر له فيه الاثنان فما فوقهما ثم من بعدهم على أولادهم كذلك ثم على أولادهم نظير ذلك ثم على أنسائهم وأعتابهم مثل ذلك على أن من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسائهم وأعتابهم عن ولد أو عن ولد ولد أو نسل أو عقب انتقل نصيبه من ذلك إلى ولده ثم إلى ولد ولده ثم إلى نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وعلى أنه من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأعتابهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب انتقل نصيبه من ذلك إلى من هو في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف المستحقين له المتناولين لريسه وأجوره يشترط في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفي منهم زيادة عما بيده من ذلك ثم على والده من انتقل إليه ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وعلى أنه من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسائهم وأعتابهم قبل استحقاقه لشيء من منافع هذا الوقف وترك ولداً أو ولد ولد أو نسل أو عقباً يستحق ذلك المثل ولو كان يستحقه المتوفي أن لو كان حياً وقام في الاستحقاق مقامه كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين أعلاه ثم مات الواقف المذكور عن ابن يسمى عمر وعن أولاد ابن مات في حياة الواقف ثم مات عمر عن ابنتين ثم مات ابن عمر واحد بنصيبه عن غير ولد والموجود الآن اختتم وأولاد ابن الواقف الذي مات في حياة الواقف فهل ينتقل نصيب الميتين الذين ماتوا عن غير ولد إلى اختتم المذكور كونه بمفردها ولا يشاركها فيه أولاد عمها المذكورين أم لا * (أجاب) * نعم ينتقل نصيبهم إلى اختتم وأولادهم المذكورين لاستوائهم في الدرجة وهم من أهل الاستحقاق المتناولين لريسه قطعاً للذكر مثل حظ الأنثيين زيادة عما بيده وهذا مما لا يشك فيه ولا يتوقف والحال هذه والله أعلم وفي ذيل السؤال ماصورته وفي هذه الصورة إذا مات أحد مستحق الوقف عن ولد وأولاد أولاد ماتوا في حياة أبيهم قبل استحقاقهم لشيء من منافع هذا الوقف فهل ينتقل استحقاقه إلى واده دون أولاد أولاده الذين ماتوا في حياة أبيهم أم لا * (أجاب) * يتقسم استحقاق الميت على ولده الحى وعلى أولاده الذين ماتوا في حياته فما أصاب الحى أخذ وما أصاب الميتين دفع لأولادهم عملاً بقوله على أن من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم قبل استحقاقه لشيء من منافع هذا الوقف وترك ولداً أو ولد ولد استحق ما كان يستحقه لو كان حياً والخ وهذا أيضاً مما لا شبهة فيه والحال هذه والله أعلم * (سئل) * فيما إذا وقف زيد حصته من بيتان في مرض مات فيه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ابنته صادقة وعلى من سجدت له من الأولاد ثم على أولاد أولاده ثم على ذرية ثم على أنسائهم وأعتابهم ثم على جهة بر متصلة وسبله إلى عرو بعد ان جمعه معه شر يكافي النظر على وقفه المسطور وبعد ارادته الرجوع عنه حكم الحاكم الحنفى غيب الترافع إليه بلزومه ونفوذ ثم مات زيد بعد التمسك عن بنته المذكورة وزوجته وأخت فادعت الأخت عديم لزوم الوقف المزبور وأدوره في مرض الموت وعلى تقدير نفوذه من ثلث المال فغلبه تقسيم ميراثاً مدة حياة صادقة بنت الواقف المذكورة فهل إذا خرج ذلك من ثلث مال التركة يكون الوقف لازماً ويختص

مطلب وقف على نفسه ثم على ولديه وعلى من سجدت من ذكور وناث ثم مات أحدهما عن بنت فأكل الموجود جميع الغلة ثم مات عن بنتين الخ مطلب في وقفية محتوية على ترتيب المستحقين وعلى شروط ذكرها الواقف

مطلب الوقف في مرض الموت وصية فلو جمع الواقف بين الوارث وغيره لا يمحى بالنسبة للوارث ولو خرج من الثلث

تحت الواقف المذكورة بطلته لكون الواقف نجوا الوقف وسلمه في حياته وليس في حكم الوصية بعد وفاته
 أم لا * (أجاب) * المتصور من عليه في كتبنا ان الوقف في المرض وصية ولا فرق بين أن يشهره المريض
 بأن يقول يقول وقفت على كذا أو يوصي به فقد صرح هلال في أو فافه بأن قوله أرضي صدقة
 موقوفة على ولدي الخ وصية والوصية للوارث لا تجوز إلا بإجازة بقية الورثة ولو خربت من الثلث
 ونفس الوارث تجوز من الثلث وقد جمع الواقف المذكور بين الوارث وغيره بقوله ثم على غنم ثم على
 أولاد أولاده الخ فجاز على أولاد أولاده من الثلث ولم يجز على البنت مطلقا فإذا لم تجز بقية الورثة
 ذلك خرج القدر الموقوف المحكوم بحسنه من ثلث المال أو لم يخرج تقسم غنمه جميعا على فرائض
 الله تعالى ما عاشت صادقة فإذا ماتت صرفت غنمه كلها إلى أولاد أولاده ان خرج من الثلث والا
 فبحسابه بل وار الوقف عليهم والذي يوقفك على ذلك صريح ما ذكره في الحاشية وغيره امرأة وقفت
 منزلا في مرضه على بناتها ثم من بعدهن على أولادهن وأولادهن وأولادهن أبا ما تناسلوها فإذا انقضوا
 على مصالح المسجد ثم ماتت من مرضه اذ لك وخلفت ابنتين وأختا والأخت لا ترشي بهذا الوقف
 ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام جبار الوقف بقدر الثلث ويظل فيما زاد على الثلث وما زاد
 على الثلث يصير ملكا للورثة جميعا على فرائض الله تعالى ما عاشت الا بئان فإذا ماتت صرفت غلة
 الثلث كلها إلى أولادهم وأولادهم وأولادهم لا شيء للاخت من ذلك قال لان الوقف في المرض وصية
 واد لم تجز الاخت بطلت الوصية للورثة وتجوز لأولادهم وأولادهم غير أن الواقف إنما وصي
 لأولاد الأولاد بعد موت الورثة كأنه قال أو وصيت لأولاد أولاد أولاد أولاد أولاد أولاد
 وذلك جائز والوصية بالعلل ثلاثين وان بطلت فالمنزل وقف على حاله فإذا اجابت نوبة أولاد الورثة
 صرفت العلة إليهم والله علم * (سئل) * في قطعة أرض بقرية موقوفة من جانب السلطة على
 مصالح راوية منسوبة لولي وقفا ارصاد ياهل إلى ولاه السلطان على تلك القرية أن يتعزز له بطلب شيء
 على تلك الارض مع ان غيره ممن تقدم من الولاة لم يتعزز بطلب ذلك من متول من المتولية السابقة
 أم لا * (أجاب) * ليس له أن يتعزز له بطلب شيء اذا السلطان نصره الله تعالى إنما اطلق له فيما هو
 خارج عن أوقاف المساجد والزوايا والرباطات والمقابر وأما أوقاف هذه المواضع الخيرية فهي
 مستثناة مما صرح به أود لالة في رسائل ابن نجيم فان قلت هل لم يعنى السلطان نصره الله تعالى أن يجعل
 أرضا وقفنا على مسجد قلت نعم ذكر قاضي خان ان له مصارف الخراج بناء المساجد والنفقة منه على
 تعميرها وفيه ما لو وقف السلطان أرضا من ثلث المال على مصلحة المسلمين جاز الوقف وفي منظومة ابن
 وهبان ولو وقف السلطان من بيت مالنا لمصلحة عت يجوز وبشر وحاشا السلطان الاسلام الحافظ
 لدين الملك العلامة أن يطلق لاحد من الامام أن يتناول ذلك السحت الحرام والله اعلم * (سئل) *
 فيما اذا أمكن ناطر الوقف أو أحد مستحقه رجلا عقار الوقف بلا استئجار وسكبه مدة هل يجب عليه
 اجرة مثله ولا يصح ابراء الناطر ولا ابراء المستحق له أم لا * (أجاب) * نعم يجب عليه اجرة مثله
 ولا يصح ابراء الناطر ولا المستحق منها اذ هي ثابتة في ذمته ولا يملك واحد منهما ما في ذمته حتى
 يصح اراؤه ولان الوقف قد بطر أعليه ما هو مقدم عليه كالعامة مارة فابراؤه باطل والله أعلم
 * (سئل) * في رجل وقف وقفا على جهات برعنيهما ففضل من ربيع الوقف بعد مصارف
 البر التي عينها يقسم على اربعة أقسام يعطى لأولاد ابنه وهم زيد وبكر وفاطمة الربع من ذلك ثم
 لأولادهم ثم لأولاد أولادهم ونسلهم وعشهم أبدا ما تناسلوها واد إنما ما بقوا أولاد الظهور منهم دون
 أولاد البطون الطيبة العليا منهم تحجب الطيبة السفلى على ان من مات منهم عن ولد أو وولد ولد أو ولد
 نصيبه لولده أو وولد ولده فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد لا يتقل نصيبه إلى من هو في درجته وذوي طبقته
 فان لم يكن استقل لمن هو أقرب اليه للذكر مثل حظ الانثيين على الفريضة الشرعية وبقيته ذلك وقدره

مطالب ليس له ولاه السلطان
 أن يشترط لأوقاف يأخذ
 نبي منها

مطلب اسكن ناطر الوقف
 او احد مستحقه رجلا
 عقار الوقف بلا استئجار
 مطلب وقف وقفا على جهة
 بر شرط لأولاد ابنه وهم
 زيد وبكر وفاطمة ربع
 الناضل من ذلك ثم لأولادهم
 الى ان قال وهو لأولاد
 القدر ووردون أولاد البطون
 مات زيد وبكر ثم فاطمة
 عن اولاد

ثلاثة ارباع لبنات الواقف المشار اليه وعن عمة وبكرة وزينب بينهم سوية لكل منهم الربع ثم من
بعدهن لا ولد هن ثم لا ولاد هن وولادهن ونسلهن وعقبهن ابداماتنا سلوا واداءا ما بقوا والطبقة العليا منهم
تتجيب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده ومن مات
عن غير ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه وما كان يستحقه في ذلك من حوفي درجته وذوي طبقاته فان لم يوجد
له درجة ولا ذو طبقة ينتقل من هو أقرب اليه للذكر مثل حظ الانثيين على الفريضة الشرعية فاذا
انقرضوا باجمعهم كان وقفا على الفقراء والمساكين ثم ان زيدا وبكراماتا ولم يعقبها ثم ماتت فاطمة
وأعقت أولادا فهل ينتقل نصيبها لاولادها وان حوفي درجتها من الموقوف عليهم لكون أولادها
ليسوا من اولاد الفقه ورؤسها المراد بقوله ان هو أقرب اليه قرب النسب وان كان من غير الموقوف عليهم
أو يختص القريب بالموقوف عليهم * (اجاب) * ينتقل ما كان اناطمة وهو الربع مفضل من
الربع عن مصارف الوقف المعينة لاولادها لان حوفي درجتها ماعلا بقول الواقف على أن من مات
منهم عن ولد أو ولد ولد الخ فان مرجع الغمير في قوله منهم إلى أولاد الظهور ورفقا طمة من أولاد الظهور
وقد شرط ان من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه فينتقل نصيب فاطمة لاولادها للذكر
منهم مثل حظ الانثيين والوجه في استحقاقهم الربع كما ان زيدا وبكراماتا ولم يعقبها سرف ما كان لهما
لناطمة لقول الواقف فان لم يكن له ولد ولا ولد ينتقل نصيبه ان حوفي درجته فصار الربع باسره
نصيبا فيسرف لاولادها ولا دخل لاهل الثلاثة الارباع فيه بل هو وقف مستقل على أولاد ابن
الواقف المعينين فيه ثم لا ولادهم حتى ان من مات من اهل هذا الوقف ولم يكن له ولد ولا ولد ولم
يساوه في درجته من اهل واحد ينتقل نصيبه لمن هو أقرب اليه نسبيا فان قلت ما نفع في قوله أولاد
الظهور بينهم دون أولاد البطون قلت قد تقرر بأن الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين بعمل بالتأخير
منهما وقوله على ان من مات منهم عن ولد الخ متأخر عن قوله أولاد الظهور فقامت هذا ما ظهر لافهمي
القاسم ومن ظهريه خلاف ذلك فليقدمه وله الاجر الوافر وما برزت هذا الجواب الابعث النظر في كلام
الاصحاب والاختلاف المذكور من عباراتهم يفهم والله اعلم * (سئل) * في واقف وقف على نفسه
مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاده ونسله وعقبه للذكر مثل حظ
الانثيين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل كل من كان له استحقاق ودخول في الوقف يستحق في غلته
مع من يولد به بحيث لم يشترط الترتيب أم لا * (اجاب) * نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب
قاتهم وكثرتهم فيستحق الابن مع وجود والده والحال هذه والله اعلم * (سئل) *
في الوقف على الاولاد وأولاد الاولاد وأولاد الاولاد وهل يدخل ولد ابنت في ذلك أم لا
* (اجاب) * لا يدخل ولد ابنت في الوقف على الولد مفردا أو جمعا في ظاهر الرواية وهو الصحيح
المفتى به كما في البحر وفيه بعد هذا وصح فاضحان دخول أولاد البنات فيما اذا وقف على أولاده
وأولاد أولاده وصح عدمه في ولدي اه فقد فرق فاضحان بين الجمع كافي واقعة الحال فصح دخول
أولاد البنات فيها والمفرد وصح عدمه في المسئلة اختلاف تصحيح وترجيح القول بعدم الدخول
لكونه ظاهر الرواية وهو لا يعدل عنه لكونه اصل المذهب خصوصا في اكثر الكتب أن المفتي به
بعدم الدخول والله اعلم * (سئل) * في رجل وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على
أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه الذكور والاناث
بينهم على الفريضة الشرعية طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل الخ وحكم بحقه ولزومه حكمكم
شرعي هل يدخل في الوقف المذكور أولاد البنات أم لا يدخلون واذا افدتهم في المسئلة
روايتين وقضى القاضي برواية الدخول مختار الرواية هلال والخلاف ينفع ويرتفع بخلاف أم لا
* (اجاب) * هذه المسئلة مشهورة في غالب كتب الاوقاف مذكورة وفيها روايتان

مطلب اذا لم يشترط الواقف
الترتيب يدخل الولد مع
وجود والده

مطلب دخول ولد ابنت في
الوقف على الاولاد وأولاد
الاولاد فيه خلاف

مطلب في دخول ولد ابنت في
الاولاد وأولاد الاولاد
خلاف

فرواية هلال والحصاف ان اولاد البنات يدخلون وفي طاهر الرواية لا يدخلون وكثيرا فقي بطاهر
 الرواية وكثيرا أخذ برواية هلال والحصاف قال عبد البر في شرح الوهبانية في لعط الذرية وينبغي
 ان ترجح الرواية القائلة بالدخول في هذه الاعصار لان عرفهم عليه ولا يعرفون غيره ولا يبرى
 الى اذهانهم غالباً سواء وقال فيه في القتل الاولاد قلت نقل صاحب الذخيرة عن شمس الامعة اذا وقف
 على اولاد اولاد فلان يدخل تحت الوقت اولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن علي السقدي والسج
 الامام شيخ الاسلام هذه المسئلة على الروايتين وكذا ذكر الحصاف رواية الدخول عن اصحابنا
 ونقله عن محمد قال واحتج بذلك في كتاب حجه على مالك وهذا عندنا حسن والله أعلم قلت وبخفي
 ان تصح رواية الدخول قطعاً لان في انص الدخول عن اصحابنا والمراد بهم في مثل هذا الوصف
 وابويوسف ومحمد وقد انتم الى ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره
 وعليه علمهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللط كما قدمنا والله أعلم اه وفي فتاوى الشهاب الحلبي سئل
 قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي عن اولاد البنات هل يدخلون في اقط الاولاد فخرج الى ما اختاره
 انصاف من الدخول فقلت له ان العتري بخلاف ما اختاره كما نص عليه في اشع الوسائل وغيره
 وتقدت المحاوره بيننا فيه في الدروس فيقال لي ان عمل الناس في جميع مكانهم القديمة والحديثة
 على دخولهم كما اختاره الحصاف فيلحق الافناء بما اختاره مع النصيب على اختياره والله الموفق
 اه وفي فتاوى الشيخ زين التي التقطها اولد الشيخ احمد من خط والده المزبور ان اولاد البنات
 من الذرية على القول الرابع اه وقد جزم في الامعاف بان الدخول ولد الولد ابداماً شاملاً
 ذكره كانوا او اماناً فاذا علمت ذلك وتحقق قوة رواية هلال والحصاف فلا شبهة انه اذا قضى قاض
 برأه غير مقلد بدخول اولاد البنات نفذ وارفع الخلاف حيث توفرت شرائط القضاء وقد نص على
 ذلك الرازي في الحاوي والقنية وهو جار على اقراء عند قد صرحوا بان قضاء القاضى في المسائل
 الاختلافية الاجتهادية يرفع الخلاف ولا يجوز بعده نقضه والله اعلم * (سئل) * في واقف
 وقت على نفسه ثم من بعده على اولاده وهم مصطفى وعمر وحزرة وست انا وحسينة وعلى من
 سجد لله تعالى فمن الاولاد ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد
 اولادهم ثم على نسائهم وعقبهم للذكر مثل حظ الانثيين اولاد الطهر ورمهم دون اولاد البطون الطبقة
 العليا منهم بحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن غير ولد ولا ولد اتقل نصيبه لمن هو في
 درجته فاذا انقرضوا باجدهم عاد ذلك وقفاً على اولاد البطون على الحكم والترتيب المذكور رجعل
 آخره لجهة بر غنها مات الواقف عن اولاده المذكورين ثم مات من بعده مصطفى وله اولاد كور
 وامان هل لاولاده شئ في الوقت مع وجود اولاد الواقف المذكورين ام لا شئ اللهم مادام واحد
 منهم موجودا اسكونه لم يتعرض لذكر من مات عن ولد اتقل نصيبه اليه وما الحكم في ذلك
 * (اجاب) * لا شئ لاولاد اولاد الواقف مادام واحد من اولاد الواقف ذكراً كان او اناى لترتيب
 الاستحقاق ثم من بعده بقوله الطبقة العليا هم بحجب الطبقة السفلى ولا يشافيه قوله على ان من
 مات عن غير ولد كما لا يخفى بل هم مقرر له فان من مات عن غير ولد لا يكون له استحقاق الا اذا كان
 في درجة ليست بحجورية باعلى فيصير نصيبه لمن هو في درجته وهم اهل الدرجة العليا فان من ذلك
 ان لا شئ لاهل درجة سفلى مادام واحد من اهل درجة عليا يجري الحكم كذلك ابداماً واحد
 من اهل الاستحقاق موجودا والله اعلم * (سئل) * في رجل مقر في وطيفي خطابة
 وامامة عن سفر ضرورة فاستجاب رجل لا يقوم فيهما مقامه فباشر عنه مدة اشهر ثم اخذها عنه
 باعانة المتولى بغير جنحة فاسترد هماً مقرير من السلطان واعادها السلطان عليه كما كان فآخذها
 السائب ثانياً كآخذ الاول هل يصح اخذه ام لا لكونه بلا جنحة واذا قلتم لا فالحكم في

مطلب اذا شرط الواقف ان
 الطبقة العليا تحجب السفلى
 فلا شئ لاولاد الابن مع
 الاولاد

مطلب لا يجوز عزل صاحب
 وطيفة بغير جنحة واذا
 استجاب آخر لا يقوم بها تغلب
 عليها فله الاجرة ان شرطت
 والمعلوم للاول

معلوم ما * (أجاب) * صرح العلماء رضي الله عنهم بأنه لا يجوز ولا يصح عزل صاحب وظيفة بغير
 جحقة والمسئلة في البحر وغيره وقد اشتهرت اشتها را فلا تحتاج الى ان يزيد لها اظهرا وصرح في
 البحر أيضا بعد كلام كثير في مسئلة الاستنابة في الوظائف ان عمل الناس بالقاهرة على جواز الاستنابة
 في الوظائف وعدم اعتبارها شاعرة مع وجود النيابة قال ثم رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء ان
 الامام يجوز استخلافه بلا اذن بخلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفة شاعرة وتصح النيابة وقد
 رد على الطرسوسي في استنباطه عدم جواز الاستنابة فراجعه ان شئت والمسئلة وضع فيها اسائل
 ويجب العمل بما عليه الناس وخصوصا مع قيام العذر وعلى ذلك جميع المعلوم المستتب وبس
 للنايب الا الاجرة التي استأجره بها في مدة النيابة عنه لا غير واستحقاقه الاجرة لكونه وفي العمل
 الذي استأجره عليه فيها وذلك بناء على ما قاله المتأخرون وعليه الفتوى ان الاستئجار على
 الامامة والتدريس وتعليم القرآن جائز وقد ظهر بحمد الله ما في المسئلة من الكلام الواقع بين علماء
 الاسلام وما هو المختار عند ذوي الاختيار والله اعلم * (سئل) * في رجل يده وظيفة تولية
 على مكان موقوف يتصرف فيها بطريق شرعي ثم ان بكر اذ ذهب الى وكيل السلطان وذكر له ان اتولى
 المذكور الخرب الوقف الماز بور فاعطاه التولية بناء على ذلك ثم ان بكر اجاب ببراءة شريفة تتضمن
 الاعطاء بناء على ما ذكر وعرضها على قاضي الشرع فلم يصتفيه في ذلك اعيد ثموت ما انهاه وأبقى
 المتولى السابق على ما كان عليه من التولية ولم يسجل لبكر براءته ولا اذن له في التصرف
 ولا قرئت البراءة على المتولى السابق ولا احد من قضاة الشرع الشريف ممنعه عن التصرف فهل
 يجوز اخراج الوظائف عن اربابها بغير جحقة شرعية ثابتة بوجه صاحب الوظيفة أم لا وهل والحال
 ما ذكر اذا تصرف المتولى السابق في الوقف يكون متعديا أم لا بسطوا النالجواب * (أجاب) *
 قال في البحر الرائق وأما عزل القاضي له فشرطه ان يكون بجحقة واستدل عليه بما نقل في الاسعاف
 وجامع الفصاوين ثم قال فقد اذ حرمه تولية غيره بلا خيانة وعدم صحته لو فعل ثم قال واستفيد
 من عدم صحة عزل الناظر بغير جحقة عدمها لصاحب وظيفة في وقف واستدل بما نقله عن البزازی
 وغيره فاذا علم ذلك فقد ظهر عدم جواز العزل من السلطان بنفسه ومن وكيله وزيرا كان أو قاضيا
 لما ان القاضي وكيل عنه وولايته مستفادة منه كما هو أظهر من ان يبحث فيه وينقر عنه وان يوصف
 المتولى السابق بالتعدي في التصرف والحق له والوظيفة لم تخرج عنه ونصرفه صادر من الاهل
 واقع في المحل وعزل الاول واعطاء الثاني بناء على صحة ما ذكر وهو فاسد والمبنى عليه مثله وحيث
 بنى على ما نهى فانظروا والتعدي غير جائز للاخذ بالمنهى فيه ولا للمعطي اذ هو وقعة في عرض المسلم
 الشائبة حرمها بالكتاب والسنة خصوصا لدى الحكام وولادة الانام فهذه معصية عظيمة في الاسلام
 وخليفة ذميمة بين الخواص والعوام وحسبك في تهديد هذا الامر وتقرير شأنه ما ورد المسلم من سلم
 الناس من يده واسانه والله اعلم * (سئل) * في مسجد توات عليه ايدى النظارة من اهل الشام الذي
 المسجد به مدة تسنين متعددة انتهى رجل مغربي للسلطنة العلية ان نظره مشروط للمعاينة والحال
 ان النظر قديما وحديثا الى الان لا يعرف الا لاهل الولاية المذكورة فولاه السلطان بناء على
 ذلك هل اذا ظهر الامر بخلاف ما نهى ينزع الاول ام لا ينزع * (أجاب) * نعم اذا ظهر
 الامر بخلاف ما نهى لا ينزع الاول لان التولية الثانية معابقة بالشرط والمعلق بالشرط يقتضي
 باتقائه فالتنقي باتقائه فانتهى آخر للسلطنة العلية ان الوظيفة على شخص غير من نهى انه عليه
 في الواقع فعزله واعطى المنهى حسب انهاءه هل حيث كانت الوظيفة على شخص غير المنهى فيه لم
 يصادف كل من العزل والتولية محلا لا * (أجاب) * نعم لم يصادف كل من العزل والتولية

مطلب لا يجوز عزل صاحب
 وظيفة لا من السلطان ولا
 من وكيله وزيرا كان أو قاضيا
 بغير جحقة

مطلب ولي السلطان رجلا
 نظارة مسجد بناء على انه
 فاذا ظهر الامر بخلاف ما
 نهى لا ينزع الاول

مطلب اذا عزل السلطان
 صاحب وظيفة وولى غيره
 على حسب انهاءه والحال
 بخلافه لا ينزع الاول
 ولا تصح تولية الثاني

خلا داد اعطاء بناء على اسم الله وحيت كان اسمها وخراف الواقع فالاعطاء لم يصادف مخالفا والوطيفة
 باقية على من وجهت اليه اولاً والله اعلم * (سئل) * فيما اذا قرر السلطان رجلا في وطيفة كانت
 في يد رجل فرغ لغيره عنها بما حل تكون ان قرر السلطان اولاً من فرغ له عنها * (اجاب) * انما تكون
 ان قرر السلطان اذا الفراع لا يجمع فقره سواء قلنا بصفة المشارع فيها أو بعد منها المواهب للقواعد
 الفقهية كما حرره العلامة الشيخ علي ابن غانم المقدسي ثم رأيت مرسيم المسئلة في شرح منباح
 الشافعية لابن حجر في كتاب الوصف ما صورته لومات ذو وطيفة فقره لا طارح عرفان انه رل عن الاسر
 لم يقدح ذلك في اتقو بر كما اتقي به بعضهم وهو ظاهر بل لو قرر مع علمه بذلك فذلك لا يبيح الردول
 سب ضعيف لا يقتض الله عام تقر برناطار اليه ولم يوجد فتدتم المقرر اه والله أعلم * (سئل) *
 في رجل بده وطيفة نظار بتقرير قاض اخذ عنه رجل وطيفة التولية ببراءة شريفة فهل ينزل عن
 الطارة أم لا * (اجاب) * ان شرطها الواض وتلقب كل واحدة منهما وطيفة مستقلة
 بداتها بان عين الطار للخص والتولية لا شرأ وبعل لهذه معلوما ولهذه معلوما لا ينزل عن الطار
 لان المأخوذ ليس ماعليه والا كان الاخذ الماعليه فيعزل حيث اجتمعت شروط النزول لا طلاق
 المطين على الاسر كما يعلم ذلك من له ادنى المام بالقصة وقد تقر بأن احداث الوطاق لا يجوز فلا يجوز
 ان يجعل متول بعلاقة مستقلة مع باطرا الوقت بعلاقة مستقلة لانه احداث وطيفة في الوقت وهو
 لا يجوز والله أعلم * (سئل) * في رجل عزل عن التولية على مسجد بيحة وولى رجل غيره شهد
 أهل المسجد بعد الله وعنه ثم ولى الاول بانها ما هو غير الواقع وعزل المشهود له بغير بيحة هل
 ينزل أم لا والقاضي ايضا وعلى التولية * (اجاب) * قد صرح العلماء بان لا يجوز عزل الناظر
 ولا عزل صاحب وطيفة ما بعد بيحة ولا عزله الحاكم لا ينزل بغير بيحة وللقاضي ابقاءه على
 وطيفته والله اعلم * (سئل) * في رجل مات فقره القاضي في وطائفه جماعة ثم ان رجلا
 أسهى الى السلطان امر الميت فقره في وطائفه بناء على شغوره بما مات غير عالم بتقرر القاضي
 السابق فهل العبرة بتقرر القاضي ام بتقرر السلطان مع انه انما قرر بناء على ما أسهى غير عالم
 بما فعل القاضي * (اجاب) * العبرة بتقرر القاضي لا بتقرر السلطان بناء على ما أسهى
 اليه حكمه الوكيل اذا تجر ما وكل فيه ثم فعله الموكل خصوصا الى يوجد من السلطان تنصيص
 على عزل المقرر فالصادق منه متى على امر تبير خلافه فلا يصح والله أعلم * (سئل) *
 في باطروقف اراد السرفاودع كتاب الوقف لرجل والرجل أودعه لا سرف فعلق الاسر بهم في الوقف
 بغير اذن القاضي ويتناول الاجرة ويصرفها كذلك من غير اذن القاضي ومات الناظر هل يجوز
 تصرفه أم لا يجوز ورجع على من عليه العلة ويكون المتصرف متبرعا في ذلك * (اجاب) *
 تصرفه بغير اذن القاضي والمتولى لا يجوز فان كان في الوقف فهو وقف لكى يفرم ذلك من ماله
 ولا تبرا دته المستأجر عن الاجرة فالدفع له فلما طار الرجوع عليهم وهم عليه حيث استهلكه في ذلك
 أو غيره وان بنى اسمه أو أطلق رفته لم يبر والايتملكه القيم باقل القيمتين مروجاً وغير مروج عال
 الوقف فان أبى يتر بص الى انه يحصل ماله كما تقر في مسئلة تقسيم الاجر في الوقف فلا اذن
 والله أعلم * (سئل) * فيما لو وقف انسان على العلوية الساكنين بيت المقدس هل
 يجوز الوقف أم لا وادخله يجوز هل اذا انت رجل منهم انه علوى بوجه الواف بشهادة رجلين
 شهدا بانه علوى لشهرته عند جماعة ذلك ثبت نسبه ويدخل في الوقف أم لا * (اجاب) * نعم
 يجوز الوقف عليهم كما صرح به في الاسعار وكثير من الكتب قال في الحاشية وهو المختار فاذا اثبت
 رجل منهم انه علوى بوثبة الواف بشهادة رجلين أو رجل واحد اثبت نسبه ويدخل في الوقف
 والمسئلة مصرح بها في كثير من الكتب والله اعلم * (سئل) * في الوقف على الصوفية هل

مطلب اذا ورع صاحب
 الوطيفة عنها العبرة وفرد
 السلطان آخر فهي ان قرر
 السلطان

مطلب اذا قرر القاضي ناظرا
 ثم قرر السلطان متوليا يصح
 بما قرر السلطان ان لم شرط
 الواض الوطيفتين

مطلب عزل المتولى بحصة
 وولى غيره ولو عزله السلطان
 بغير بيحة وولى الاول لا يصح

مطلب قرر القاضي جماعة
 في وطائف رجل مات ثم قرر
 السلطان فيها رجلا بساء على
 شعورها

مطلب أودع ناظر الوقف
 كتاب الوقف لرجل
 والرجل أودعه لا سرف صار
 الاسر بهم ويتناول الاجرة
 من غير اذن القاضي

مطلب يجوز الوقف على
 العلوية ومن اثبت أنه منهم
 يدخل في الوقف

هو جائز أم لا وإذا قلتم غير جائز هل إذا وقف خانقاه على الصوفية ومات لآل عن وارث ورأى السلطان
 نصره الله تعالى أن يجعلها مدرسة ويقيم بها مدرّساً فأراد المدرس أن يدرس ويأخذ ذلك القدر
 المتعارف هل له ذلك ولا يجوز منعه عن التدريس وأخذ ذلك * (أجاب) * المصريح به في كتب
 أصحابنا أن الوقف على الصوفية وصوفي خانة لا يجوز كما هو الرواية المرجوح البهائم جانب الكل قال
 في الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب أخرج القاضي الامام علي السغدّي الرواية من وقف
 الخصاص أنه لا يجوز على الصوفية والعميان فرجع الكل إليه اه فاذا علم ذلك علم أن السلطان أن
 يجعلها مدرسة ويقيم بها مدرّساً ولا يباح منعه عن التدريس وله أخذ ما هو مذكور حيث لا مانع من
 موانع الشرع الشريف إذ ولايتها والحال هذه قطعاً للسلطان كما هو ظاهر والله اعلم * (سئل) *
 في متول على زاوية أدي حصّة في عقار يدير رجل أنها وقف على مصالح الزاوية من قبل عم المتدعي عليه
 واتى بكتاب وقف ينطق بذلك هل يعمل به أم لا * (أجاب) * لا يعمل بمجرّد كتاب الوقف
 ولا يلتفت إليه لأن الحجج الشرعية ثلاثة البينة والقرار والسكول فلا يقضى القاضي بغير واحدة
 منها والله اعلم * (سئل) * في وقف ضاق ربه عن الصرف إلى مستحقه من خطباء وأئمة
 ومؤذنين وشعائين وبوابين وتنوير وغير ذلك فهل يقدم أحدهم في الصرف أم هم فيه سواء
 * (أجاب) * الذي تحرّر من كلام صاحب البحر نقلاً عن الحاشي القديسي أن الذي يندأ به بعد
 العمارة ما هو أقرب إلى العمارة وأعم للمصلحة كإمام المسجد والمدرس للمدرسة وينبغي الخلق
 المؤذنين بالامام وكذا الميعات لكثرة الاحتياج إليه كما في الأشباه والخطيب ملحق بالامام بل هو امام
 الجمعة قال في البحر ثم المراج بكسر السين أي القناديل ومراده مع زيتها والبساط بكسر الباء أي
 الحصري ويطبق بها معلوم خادمها وهو الوقاد والقرّاش وتعميره يتم دون الوكيل على أنه مؤخران
 عن الامام والمدرس وفيه تقديم المدرس انما يكون بشرط ملازمته للمدرسة للتدريس الايام
 المشروطة في كل جمعة وإذا قال للمدرسة لأن مدرّسها إذا غاب تعطلت بخلاف مدرّس الجامع اه
 ومن رام الزيادة يرجع إلى البحر والله اعلم * (سئل) * في مسجد له امام وخطيب ومؤذنون
 هل يقدم في الصرف بعضهم على بعض أم هم متساوون * (أجاب) * الامام والخطيب والمؤذنون
 سواء في التقديم لا منزهة لأحد منهم على الآخر والله اعلم * (سئل) * في مسجد له خطيب وامام
 ومؤذنون وخادم أيهم يقدم في صرف العلوفة وإذا صرف الناظر إلى المؤذنين وحرم الامام
 والخطيب هل هو مخطئ أو مصيب * (أجاب) * ان لم يضرب ربيع الوقف فلكل ما شرط له وان
 ضاق يقدم الثلاثة الاول في الصرف على الخادم وانظر ما كتبه في الأشباه نقلاً عن الحاشي
 القديسي يزل عنك في ذلك الاشتباه ولا ريب ان الناظر في تخصيصه الدفع للمؤذنين وحرمان
 الامام والخطيب مخطئ غير مصيب والله اعلم * (سئل) * هل للقاضي ان يقرّر شخصاً في وظيفة
 كتابة في وقف مدرسة بغير شرط الواقف أم لا * (أجاب) * ليس للقاضي ان يقرّر وظيفة كتابة
 في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرّر الأخذ بالنظر على الوقف كما في الفوائد الزينية والله
 اعلم * (سئل) * في رجل وقف وقفاً وشاع في عقار ولم يفرزه ولم يسلمه إلى المتولى حتى
 مات هل للقاضي ابطال الوقف وجعله للورثة أم لا * (أجاب) * نعم للقاضي ابطال
 الوقف والحال هذه حيث لم يقع فيه حكم قاض بوجهه الشرعي من تقديم دعوى صحيحة شرعية
 على مآمال إليه بعض أصحابه او وجود مقضى عليه مع إقامة بينة ونحوها من الحجج كما هو الراجح
 لينصب القضاء عليه كما هو مشهور والله اعلم * (سئل) * في رجل وقف وقفه على نفسه مدة
 حياته ثم من بعده على اولاده لصلبه الموجودين الا ن وهبهم لويه وعبد الكريم وأحمد وسعد الدين
 جميع الوقف بينهم بالسوية لا منزهة لأحد منهم على الآخر ثم على أولادهم ثم على أولادهم

مطلب لا يجوز الوقف على
 الصوفية والعميان وإذا
 وقف عليهم خانقاه فلا سلطان
 أن يجعلها مدرسة

مطلب لا يثبت الوقف بمجرّد
 كتاب الوقف

مطلب إذا ضاق ربيع الوقف
 يبدأ بما هو أقرب إلى العمارة
 كالامام الخ

مطلب الامام والخطيب
 والمؤذنون سواء في التقديم

مطلب ليس للقاضي ان يقرّر
 في وظيفة الا النظر
 مطلب للقاضي ابطال الوقف
 المشاع حيث لم يحكم به

مطلب إذا وقف على اولاده
 واولاد اولادهم الخ يدخل
 اولاد البنات اما على اولادى
 واولاد اولادى او ولد ولى
 فقه خلاف

ثم على أولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم ابداد امواد ائمتنا ما بقوا فهل يدخل
 اولاد البنات في هذا الوقت ام لا * (اجاب) * نعم يدخلون حيث اضاف اليهم قال في الخلاصة
 والبرازية ولو قال على اولادهم رأولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت ام
 وهذا لا خلاف فيه اما اذا اضافته اليه بان قال على اولادى وأولاد اولادى وأولادى وولد لى
 بصيغة الجمع أو الافراد ففى دخولهم وعدمه انطلاق المشهور المعلوم فى كتب احتمائنا والله أعلم
 * (سئل) * فى امرأة وقفت مالا على القراء وجعلت ناطرا يصرف فى المال ويراجع ويصرف
 من الربح للقراء على موجب ما عرفت الواقعة فى شرط وقفها ثم بعد مدة صاع من مال الوقف
 شترى فى زمن بطار السابفة وصارت علوقات القراء على حكم التوزيع فهل الناطر الا ان له ان يأخذ
 علوقته غنما ما على حكم ما عرفت له الواقعة فى شرط وقفها ولا يدخل مع القراء فى التوزيع
 * (اجاب) * لا يدخل مع القراء فى التوزيع بل يقدم على القراء فيصرف اليه معينه غنما حيث
 كان فى مقابلة عمله وكان قد راجعته ثم ما فصل يوزع على القراء وقد نقل فى الاشياء عن الاسيوطى
 استواء المستحقين عند الضيق وأنه يخالف ملده هنا فارجع اليه يظهر ان صحة ما أفتيت به والله أعلم
 * (سئل) * فى واقف وقف على ولديه اجد وجمال الدين ثم على أولادها وأولاد أولادها
 تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى غير أن من كان له ولد من الآباء أو ولد ولدا انتقل نصيبه الى ولده أو ولد
 ولده والا كان نصيبه لمن هو فى درجته هذه عبارة الواقف ماتت واحدة من بنات ابنا الواقف
 ولها استحقاق فى الوقف فهل يصرف استحقاقها الاختصاص كانت هى الطبقة العليا ومن
 سواها من اهل الوقف ورثها ام لولدها * (اجاب) * لا يصرف استحقاق الميتة لولدها
 ولا لولده ولدها لقول الواقف من كان له ولد من الآباء الخ فالقيد بالآباء مخرج للاختصاص فلا ينتقل
 نصيب من مات من الامهات لولدها ولا لولدها بل يصرف لذوى الطبقة العليا الماس فى درجتها
 لعود النسيب فى قوله والا كان نصيبه لمن هو فى درجته الى من المقيد بكونه من الآباء وحاصله ان انتقال
 نصيب الى ولده أو ولد ولده مقيد بكون الميت من الآباء وكذلك صرف حصته الى من هو فى درجته
 مقيد به ايضا بقول الواقف تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على املافة فى حق الامهات
 فيصرف نصيب من مات من الامهات الى ذوى الطبقة العليا لا الى ولدها وولدها والى ذوى
 طبقتها والحال هذه والله أعلم * (سئل) * فى قول قبض العلة ووفى دينه بها وترك العمار مع
 الحاجة اليها هل تنت خباته بذلك ويجب اخراجه ام لا * (اجاب) * نعم ثبت خباته ويجب
 اخراجه فقد صرح فى البحر بان امتناعه من التعير خيانة وصرح فى البرازية بان عزل القاضى
 للعائن واجب عليه قال فى البحر ومقتضاه الاثم بتركه والا ثم بتولية الخاش ولا شك فيه والله أعلم
 * (سئل) * فى وقف وقفه زيد على نفسه ثم على أولاده ذكورا كانوا واناثا على القرينة
 الشرعية ثم من بعدهم الى أولادهم ثم أولاد أولادهم ثم انسا لهم واعقابهم على ان من توفى منهم
 ومن أولادهم وأولاد أولادهم وان سفلوا وترك ولدا أو ولد ولدا أو سفل منه فنصيبه الى ولده ثم الى
 ولد ولده وان سفل على ان من توفى منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم الخ عن غير ولد ولا ولد ولد
 ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن هو فى درجته من اهل الوقف الاقرب الاقرب الى المتوفى من اهل
 الوقف يستوى الاح الشقيق والاخ من الاب ومن يجرى مجراهم فان لم يكن احد فى درجته
 ينتقل نصيبه الى اقرب الطبقات اليه من اهل الوقف على ان من مات منهم قبل دخوله فى هذا الوقف
 واستحقاقه لثمنه وترك ولدا أو ولد ولدا أو سفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا
 يندولون ذلك طبقة بعد طبقة ينتقل الى الواحد منهم ذكرا كان أو انثى ويترك الانسان ما فوقها
 فيه ذكورا كانوا أو اناثا بينهم على الشرط والترتيب وبعد الانقراض الى جهة برمة صلة مات رجل

مطلب اذا وقتت مالا على
 القراء وجعلت ناطرا يصرف
 ربحه على القراء والناظر
 معيه وما فصل يوزع على
 القراء

مطلب وقع فى عبارة الواقف
 أن من كان له من الآباء ولد
 أو ولد ولدا انتقل نصيبه الى
 ولده أو ولد ولده ماتت
 واحدة من بنات ابنا الواقف
 الواجب لا يصرف نصيبها
 لولده ولا لاختها

مطلب تمت خيانة المتوفى
 يصرف العلة فى دينه ويجب
 اخراجه

مطلب فى صورة وقف

من اهل الوقف هو محمد بن خديجة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف عن غير نسل والموجود
من اهل طبقته ابن خالته احمد بن عائشة بنت تاج الدين ابن عبد الرحمن ابن الواقف وبنت خالته آمنه
بنت فاطمة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف وعن محمد بن احمد بن عبد الرحمن ابن الواقف فان
يقع نقل نصيب هذا المثل من اهل الوقف المزبور * (اجاب) * ينقل نصيب المثل المزبور لاجد
ولا آمنه ولمحمد لاذكر ضعف ما لا اثني بالنسبة المذكورة حيث كانوا من اهل الوقف وانظر لما قال السبكي
لو ان رجلا وقف عليه ثم على اولاده ثم على اولادهم ونسله وعقبه ذكر او انثى لاذكر مثل خط الانثيين
على ان من توفي عن ولد أو نسل عاد ما كان جاريا عليه على ولده ثم على نسله على القريضة
الشرعية وعلى أن من توفي عن غير نسل عاد ما كان جاريا عليه على من في درجته من الوقف يتقدم
الاقرب فالاقرب اليه ويستوى الاخ الشقيق والاخ من الاب الخ ما ذكر والمراد من اهل الوقف من
له حق مآحلا أو ما لا وقد احتزننا بقولنا من اهل الوقف عن الرواية التي لا تدخل أولاد البنات وان
صرح كثير بدخولهم اذ اذكروا بصيغة الجمع مضافين الى نفس الواقف لا الى الاولاد كما هنا ويدخل
البطن الرابع وان لم يذكر استحسانا ووجه الاستحسان فيه انه قال على أولادهم فقد ذكر أولادهم
على العموم بصيغة الجمع فيقع ذلك على البطون كلها فيدخل فيه أولاد البنات لانه قال على أولادهم
وأولاد البنات من أولادهم ذكره في انفع الوسائل في المسئلة الثلاثين عن ابن مازة وانما اطلقنا في ذلك
لكثرة الاشتباه في دخول أولاد البنات في الوقف على الاولاد وأولاد الاولاد والله اعلم
* (يسئل) * في راقف وقف وقفنا في صحته وعافيته على أولاده وأولاد أولادهم ثم وثم ماتنا سلوا
وما تعاقبوا وجعل آخره بجهة بر لا تنقطع هل يكون الوقف سوية بين الذكور والاناث أم لا
* (اجاب) * نعم يكون بينهم كما صرح به دلال ومن لا خسرو فراجعهما ان ثبت والله أعلم
* (يسئل) * في راقف شرط في رقبه المعين على مسجده الثلاثين النظر والولاية عليه انفسه مدة
حياته ثم من بعده لمعتوقة ارغون شاه ثم من بعده للارشاد فالارشاد من ذرية عتقائه الرجال دون
النساء فان لم يكن منهم رشيد أو انقرضوا كان النظر في ذلك والولاية عليه لمن يكون نائب السلطنة
الشريفة بغزة المحروسة وشرطه ان تعذر الصرف لخراب المكان كان مصرفه على الفقراء
والمساكين اينما كانوا اينما وجدوا وهذا حاصله انقرض الرجال من ذرية عتقائه دون النساء
وخرب المسجد وذر ونفترق الناس عنه فلا يصلي فيه وتعذر الصرف عليه لخراجه وتعلقت أوقافه
وتعذر استغلاله وصارت بحال يجوز فيها الاستبدال فمن الذي يتعين للاستبدال هل هو امين بيت
المال أم الارشد من النساء أو نائب غزة وما الخكم في نفس المسجد المذكور * (اجاب) *
النظر انائب السلطنة الشريفة بغزة المحروسة ولا نظر للنساء من ذرية المتقاة لقوله دون النساء فهو
صرح في المنع من النظر فيه لهسن ولو آل الصرف الى الفقراء والمساكين كما هو ظاهر فاذا علم
ذلك فنائب السلطنة بغزة هو الذي يلي التصرف في الوقف بالامر والنهي والتدبير والعقد وقبض
المال ونحو ذلك فان هذه الاشياء هي وظيفة الناظر واما الاستبدال فهو للقاضي أو نائبه لالناظر
ولا لامين بيت المال اذ لا يدخل لو كمل بيت المال في التصرف في الوقف بحال فاذا صار الموقوف
بصفة يجوز الاستبدال فالقاضي أو نائبه هو الذي يلي ذلك وقد صرحوا بأن ارض الوقف اذا قل
زناها لا قوة أو صارت بحال لا تصلح للزراعة ولا تفضل غلتها عن مؤنها وصلاح الوقف في الاستبدال
جاز الاستبدال للقاضي اللجنة المفسر بذى العلم والعدل ومسئلة الاستبدال شهيرة منذ كورة
في اغلب كتب المذهب والمعتمد للفتوى ما ذكرناه وأما حكم المسجد بعد خرابه ونفترق المصالح عنه فقد
اختلف الشيخان فيه فقال محمد اذا خرب وليس له ما يعمره وقد استغنى الناس عنه لبناء مسجد آخر
أو خراب القرية أو لم يخرب لكن خرب القرية بنقل اهلها واستغنوا عنه فانه يعود الى ملك الواقف

مطلب اذا وقف وقفنا على
أولاده وأولاد أولادهم يكون
بين الذكور والاناث
بالسوية

مطلب وقف وقفنا على مسجد
كذا وشرط النظر له ثم لمعتوقة
ثم لذرية عتقائه الرجال فان
لم يكن فلنائب السلطنة
الشريفة وان تعذر الصرف
كان ريعه للفقراء

مطلب استبدال الوقف يكون
للقاضي

مطلب اختلاف الشيخان
في حكم المسجد بعد خرابه

ان كان موجودا أو لم يكن ورثته ان لم يكن وقال ابو يوسف هو مسجد أبدا الى قيام الساعة لا يعو دمي رانا ولا يجوز نقله ولا نقل ماله الى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أولا ولا الفتوى على قول محمد في آيات المسجد كالمقابلة والحصر والبقاى وعلى قول ابي يوسف في ذات المسجد من سبعة التاسيد والمسئلة طويلة الذيل ولكن فيما ذكرنا الكفاية لانه زبدة كلامهم والله اعلم * (سئل) * في وقف على شعائر مدرسة لم يعلم بيته شرعية مقدار ما شرط الواقف للمتولى وأرباب الشعائر من العلو فان اتصّب على هذا الوقف ثلاثة متولين وكاتب وجايبان يقول كل منهم قد نص السلطان في برائه على ان لى من العلوقة ككل يوم كذا وكذا من الدراهم فاستمرقوا نصف غلة الوقف مع ان علمهم في الوقف عمل حقيق جدا فان مستقل الوقف ارض تؤجر بالمطاعة الشرعية وتؤخذ اجرتها من المقاطع دفعة واحدة ويكتب الكتاب دفتر الوقف في اقل من درجة رملية فهل يجابون الى ذلك بما فضل عنهم ولو اقل قليل يصرف الى المدرس وباقي ارباب الشعائر أم كيف الحال * (اجاب) * حيث لم يعلم قدر ما كان الوقف يصرف لهم يتنظر الى ما كان معه ودا من حاله فيما سبق من الزمان من قوامه كيف كانوا يعملون فيه فيبني على ذلك لان الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المطنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك وحيث لم يعلم ما كان يصرف لهم بشرط الواقف وكان المصروف باذن القاضي فالواجب اجرة مثلهم ويمنع عنهم الزوائد على اجرة المثل هذا ان عملوا وان لم يعملوا لا يستحقون اجرة وان نصهم القاضي ولم يعين لهم شيئا ينظر ان كان المعهود أنهم لا يعملون الا باجرة المثل فلهم اجرة المثل لان المعروف كالمشروط والافلاخى لهم والله اعلم * (سئل) * فيما اذا وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده على ولده اصبه البرهانى ابراهيم ثم من بعد ابراهيم على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على انسائه وأعقابها على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين يستعمل به الواحد منهم اذا انفرد وبشتر له فيه الاثنان فما فوقهما فان مات ابراهيم ولم يعقب وعقب وانقرضوا عاد ذلك وقفا شرعيا على من يوجد من اخوته لايه ذكرا كان أو انثى ذكورا كانوا واناثا بينهم على الفريضة الشرعية على الحكم المعين فيه اعلاه فاذا انقرضوا باجسادهم وأبادهم الموت عن آخرهم عاد ذلك وقفا على الراوية الكائنة بباطن دمشق المعروفة بانشاء الواقف وعلى سائر مصارفها الشرعية فاذا تعذر فعلى الفقراء والمساكين المسلمين فان أمكن العود عاد وشرط البطر لنفسه ثم من بعده لولده ابراهيم المذكور ثم للارشاد فالارشاد من ذرية ابراهيم ونسله وعقبه ثم لحاكم المسلمين وكتب بذلك وقفية ناطقة بذلك ثم مات الواقف ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب ووجد لابراهيم اخوة لاب قتنا ولوا الوقف ثم انقرضوا عن آخرهم واهم اولاد اولاد اولادهم هل ينتقل الوقف الى الراوية الزبورة باقراض اخوة ابراهيم بعده ولا يدخل في الوقف احد من اولاد الاخوة وذرية هم أم لا * (اجاب) * الاقرب الى غرض الواقف انتقاله الى اولاد اخوة ابراهيم لامر من الاول الاقربى الى غرض الواقف كما قدمناه والثاني قوله على الحكم المعين اعلاه فانه عرقه باللام وذلك للعوم والاعتبار لعموم اللفظ والعامة يبقى على عمومته حتى لا يعتبر معه خصوص السبب وقد ذكرنا الاكمل ذلك في العناية شرح الهداية في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح مع اقرار أو سكوت أو انكار وكل ذلك جائز لقوله تعالى قوله والصلح خير فانه باطلاقة يتناولها معنى الثلاثة وان كان في صلح الزوجين قال لان الاعتبار لعموم اللفظ لا لمخصوص السبب فهو منادى في مسئلتنا باستحقاق اولاد اخوة ابراهيم لهذين الامرين اللذين هما غرض الواقف وافادة المقتله والحق احق بالاتباع والله اعلم * (سئل) * في النزول عن الوظائف بما يعطى لصاحبها هل يجوز ولازم أم لا يجوز ولا يلزم * (اجاب) * قد صرح في الاشياء والنظائر ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وقرع عليه فروعاهم النزول عن الوظائف بما يعطى لصاحبها فعلى اعتباره ينبغي الجواز اقول قوله قبله المذهب

مطلب اذا لم يعلم ما شرط الواقف به صرف للمتولى وارباب الشعائر مثل ما كان يصرفه القوام السابقون وان لم يعلم فلا نقضى

مطلب وقف على ولده ابراهيم ثم على اولاد اولاده الخ ثم على اخوته لايه ثم على الراوية العلانية فانقرض الكل ولم يوجد الا اولاد اخوة لاب

مطلب الفتوى على عدم جواز الاهتياض عن الوطائى

عدم اعتبار العرف الخاص يفيد أن الصحيح خلافه وقد قال العلامة المقدسي الفتوى على عدم جواز الاعتياض عن الوظائف لأنه حق مجزئ فلا يجوز الاعتياض عن حق الشفعة اهـ والله أعلم **(سئل)** * في رجل فرغ لا سخر عن وظيفة وأعطاه مالاً بمجازاة على صنعه من باب المقابلة ثم بعد مدة أخذها شخص عنه بحكم السلطان بمجزئ أنها هل المفروغ له أن يرجع بالمال المدفوع والحال هذه أم لا **(أجاب)** * ليس له مفروغ له أن يرجع على الفارغ بالمال المدفوع والحال هذه إذا عقبه أي الفارغ أبراء عام أو خاص منه وهذا باتفاق وإذا جلا منه ما فلامتأخرين كلام في الرجوع بمأذنه من الحظ عوضاً عن الوظيفة منهم من منعه بناء على اعتبار العرف الخاص ومنهم من قال به معلاً بأنه حق مجزئ والحق المجزئ لا يجوز الاعتياض عنه وما إذا جعله من باب المجازاة على الصنيع أو طبقه أبراء عام أو أبراء منه خاص فلا فائز بالرجوع والحال هذه والله أعلم **(سئل)** * في رجل له وظيفة فرغ عنها لا سخر بعوض وقرره القاضى لاهيته ونذر المفروغ له للفارغ إذا ردت إليه نظير المدفوع ينهرغ له ثم فرغ المفروغ له لا سخر فقرره القاضى كذلك والآن ينارعه الفارغ الأول متعللاً بالنذر السابق فهل تقرر بالقاضى المفروغ له بعد الفارغ صحيح نافذ حيث كان اهلاً ولا يقتضى بالنذر المذكور ولا يلزم الوفاء به شرعاً أم لا **(أجاب)** * تقرر بالقاضى للمنزول له عن الوظيفة صحيح بلا شبهة فأنهم صرحوا بأن من فرغ عن وظيفة لشخص فقد عزل نفسه عنها وأفتى العلامة فاسم أن من فرغ لانساً عن وظيفة سقط حقه منها سواء قرر الناظر المنزل له أم لا قال في البحر فاقضى بالاولى ولا يلزم الوفاء بما نذر إذا نذر لا يلزم الوفاء به إلا بشرط وهي متخلفة في هذا ولو فرض اجتماع شرائطه فاقضى لا يقتضى به على الناظر كما صرحوا به فاطبة إذ وجوب الوفاء به في حال اجتماع شرائطه فيما بين الناذر وبين الله تعالى أما الحكم فمختلف فيه شرطه وهو وجود الحادثة بين مدع ومدعى عليه كما قرر في محله وأما حجة الفارغ من أصله بمعنى جواز الاعتياض عن هذا الحق فقد تكلم فيها بعض أهل البحر من المتأخرين وحاصل ما وقفوا عليه أنه لا يصح ولا يستحق به العوض وأنه حاصل أنه عزل نفسه عن ما وقفها غيره بعوض فصح العزل وبطل ما سواه وأما تقرير القاضى للمنزول له فمما لا مازعة في صحته وهذا هو المحترق في هذه المسئلة والله أعلم **(سئل)** * في رجل نزل لا سخر عن وظيفة معلومة فتبين أن ليس عليه تلك الوظيفة هل لا سخر أن يرجع بالمبلغ الذي دفعه له **(أجاب)** * له أن يرجع به بل ولولم يتبين ذلك لانه اعتياض عن حق مجزئ وهو لا يجوز صرحوا به فاطبة ومن أفتى بخلافه فقد أفتى بخلاف المذهب ابنائه على اعتبار العرف الخاص وهو خلاف المذهب والمسئلة شهيرة وقد وقع فيها للمتأخرين رسائل واتباع الحاشية الأولى والله أعلم **(سئل من دمشق)** * فيما إذا وقف رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم بعده على جهة بر مميّنة وما فضل بعد ذلك يصرف لزوجة الواقف إن كانت موجودة وإن لم يوجد حين ذلك من أولاد الواقف المذكور والاثاث بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين يستقل بذلك الواحد من الأولاد والزوجة المذكورة عند الانفراد ويشترك فيها الأكثر منهم عند الاجتماع أبا ما عاشوا وادعياً ما بقوا ثم بعدهم لا أولادهم ثم لا أولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم من أولاد الظهور خاصة للذكر مثل حظ الأنثيين طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل وعلى أنه إن توفيت الزوجة اتفقت نصيبها من يوجد من أولاد الواقف فإن لم يوجد ذلك فلن يوجد من أولاد أولاده وعلى أن من توفي منهم اتفقت نصيبه لمن يوجد من أولاده فإن لم يكن له ذلك فلا أولاد أولاده وذريتهم فإن لم يكن له ذلك فلن يوجد من إخوته وأخواته المشار كين في الوقف فإن لم يكن له ذلك فلا قرب الطبقات إلى الواقف وعلى أن من مات من أولاد الواقف ونسلهم من أولاد الظهور وقبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه شيء من منافعه وترك أولاداً أو ولدوا أو أسفل من ذلك من أولاد الظهور وروال الوقف

مطلب اعطى لا سخر ما لا في مقابلة وظيفته ثم أخذها شخص بحكم السلطان فان وقع الأبراء لا يرجع والافقيه خلاف

مطلب اذا فرغ لا سخر عن وظيفة بعوض ونذر المفروغ له للفارغ أن يردها إليه عند رد نظير العوض سقط حقه منها ولا يلزم الوفاء بالنذر

مطلب نزل لا سخر عن وظيفة بعوض له أن يرجع بمادفع مطلقاً

مطلب في وقفية

الى خال لو كان المتوفى باقيا لاستحق ذلك او بعضه قام من تركه من الظهور ومقامه واستحق
 ما كان اصله يستحقه لو كان حيا وعلى انه من مات من اهل طبقة مستوية وانتقل نصيبه لمن تركه
 من ظهوره وآل الوقت الى انقراض اهل تلك الطبقة المستوية وكان قد انتقل الى من هو اسفل منها
 استحقاق من مات قبله بالتفاضل واستحقاق نازل مع وجوده على منه تقففت القسمة السابقة على
 ذلك وقسم جميع الوقت لمن يوجد من اهل الطبقة التالية لتلك الطبقة المستوية بالسوية بينهم وهكذا
 في كل عصر وان كان لم يوجد أحد من أولاد الواقف وزوجته بعد صرف ذلك لمن يوجد من ذريته
 من البطون حين ذلك ثم من بعدهم لا ولادهم وذريتهم ونسلهم على الشرط والترتيب المشروح ذلك
 اعلاء فان لم يوجد أحد من نسله من البطون وانقرضوا كان ذلك منصرفا الى ما صرفه من جهة البر
 المتصلة فانحصر الوقت في الواقف ثم مات الواقف عن ابنته بنته وعن ابن ابنته بدر الدين ثم ماتت
 بنته المذكورة عن ابنتها محمود وانحصر الوقت في بدر الدين المذكور ولا شيء لمحمود لكونه من
 أولاد البطون ثم مات بدر الدين المذكور عن بنت اسمها عابدة وانحصر الوقت فيها ثم ماتت عابدة
 المعينة عن ابنتها سليمان وعن بنت ابنتها بنت زين الدين وانقرضت أولاد المذكور حين موت عابدة
 الزبورة ووجد أولاد البطون من اثنين من عابدة المذكورة ابنتها سليمان وبنتها باقية المزبورة
 ومن سنية المزبورة ابنتها محمود المذكور ثم مات محمود المذكور قبل استحقاقه عن ابنته خليل وعين بنته
 عائشة ثم مات خليل المزبور قبل استحقاقه عن اربعة أولاد ذكور وهم أحمد ومحمود وزين الدين وعبد
 الرحمن ثم مات عبد الرحمن المذكور قبل استحقاقه عن ابنته سليمان المذكورة فهل تستحق بنت محمود
 المذكور وهي عائشة المزبورة وأولاد أخيها خليل المذكور ابن محمود المذكور ابن سنية ما كان
 يستحقه محمود المذكور لقول الواقف على ان من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وانسأ لهم
 قبل استحقاقه شيء من منافع هذا الوقت وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك من ولد الولد يستحق
 ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق اولادهم وقدر رفع هذا
 السؤال بعينه ثانيا له ادام الله حياته وصورة الاستفهام فيه هل يكون جميع الموجودين
 المذكورين حين موت عابدة المذكورة أولاد بطون ويصرف الوقت عليهم جميعا على الفريضة
 الشرعية من غير مراعاة ترتيب بين الفرع وأصله وفرع غيره عملا بمحوم قول الواقف فان لم يوجد
 أحد من أولاد الواقف لم صرف ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذلك ولا ويجري
 الحكم في أولاد البطون كما يجري في أولاد الظهور واستحقاقا وحرمانا وجبا ونقضا واكل شرط شرط
 في أولاد الظهور وتجب مراعاته في أولاد البطون عملا بقول الواقف بعد ذكرهم وذكر
 أولادهم ونسأهم على الشرط والترتيب المشروح اعلاء * (اجاب) * لا وجه لقول بعدم
 مراعاة الترتيب مع قوله تلود ذكرهم وذكر أولادهم ونسلهم على الشرط والترتيب المشروح اعلاء بل
 ولا يتوهم ذلك فيجب ان يجري كل شرط شرط في أولاد الظهور وفي أولاد البطون فاذا علمت ذلك فاعلم
 انه بانقراض أولاد الظهور والموقوف عليهم صار وقف على أولاد البطون على حسب ما شرطه الواقف
 فيقسم أولا على خليل وعائشة ولدى محمود على الفريضة الشرعية فخاصا بخليل مصرف على أولاده
 الاربعة محمود وأحمد وزين الدين وعبد الرحمن ويصرف ما اصاب عبد الرحمن لولده سليمان وتصح
 من ستة لعائشة اثنان ولحمود واحد ولاخيه أحمد كذلك ولزين الدين مثل ذلك ولسليمان ما خص
 اياه عبد الرحمن ولا شيء لا ولادهم مع وجودهم طيبهم افسهم يوجب الترتيب المستفاد فيهم نص
 الواقف فقد اوجب فيهم ما اوجب في أولاد الظهور وفي أولاد الظهور ولا يسأل الفرع شيء من مال
 الوقف مع وجود أصله هذا واذا ماتت عائشة تنقض التهمة ويقسم الوقف على الدرجة التالية
 لدرجتها حسب ما شرطه الواقف وهذا مما يتعين في هذا الوقف اعني يجب الاصل فرعه ولا يجوز

خلاقه والحال هذه وقد يختلف الجواب باختلاف الموضوع المرفوع لادخل الفتوى فلا اعتراض
على الجيب في الجواب فلما وصل الجواب الى دمشق الشام روجع في ذلك بان اهل الوقف اختلفوا
في حصة خليل واخيه هل وصلت اليهم ما بالتالي من محمود بعد القسمة على محمود ومن في طبعته
أم بغير تلقى فكتب ما صورته لا يقسم على محمود لان قراض جميع طبعته واندراس اهل درجته
اذ بانقراضها انقطع النظر عنها وقسم على اهل الدرجة النازلة عنها لعدم انقراضها بوجود عائشة
وقد صرح العلماء في مثل هذا الوقف بالتفاضل القسمة بانقراض كل بطن وقسمة الوقف على
البطن الذي يليه على الاحياء والاموات منه فاصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الاموات
يصرف لاولادهم ان كانوا ولاولاد اولادهم أو الاسفل منهم ان لم يكونوا فكذلك قسم عليهم ما
انلانا لخليل ثلثان وعائشة ثلث عملا بالشرط الموجب لتفضيل الذكر على الانثى فاصاب عائشة
لها ما دامت حياتها وما اصاب اخاها خليل المذكر وصرف لاولاده الاربعة بالسوية فاصاب
عبد الرحمن صرف لولده سليمان ولم يحكم بالتقال نصيب عابدة لولدها سليمان وباقية لان الشرط المقرر
في استحقاق اولاد البطون ان من مات منهم أي من اولاد البطون عن ولد أو ولد ولد الخ فنصيبه له
وعابدة ليست من اولاد البطون فلم يشعها المقر ولم يصدق على ولدها المذكر كورين انهم ما ولد اولاد
بطن لها فلا يصح صرف مالها لولدها لان تطامع الحكم عن اولاد الظهور وبهتوا واسعة لقلال اولاد
البطون بالوقف بشرط مستقل فافهم والله أعلم * (سئل) في وقف أهلى له متول ومشارف
وآل أمر نظره بشرط الواقعة الى ابنتها وأرادت الناظرة أن توكل مشارف الوقف الايل اليها
في مصالح وقفها والدعاوى لدى السادة الحكام فيما اختلس منه والتصرف عنه في اموره فهل للمتولى
معارضة المشارف الذى هو وكيل الناظرة أو له التصرف بغير رضا المتولى اذ هو أنفع لجنه الوقف
* (أجاب) ليس له التصرف بغير اذن المتولى اذ ليس ابنت الواقعة الناظرة نفسها ذلك مع
المتولى وقد صرحوا بان لا يجوز تصرف الوصى الا بعلم المشرف فكيف المتولى واما اختلاس المتولى
فالتاكد ان ينظر في ذلك أو يفوض الامر الى من يثق به في النظر فان بين له اختلاسه وخياسته عزله
والله أعلم * (سئل) في ساقية مسجلة يتعاطى ادارتها ومصالحها رجل باذن ناظرها
يسمى يساريا دفع الناظر له مبالغاً بشرى به شعير يعلقه لبغالها فاشترى وصرفه كما امر به وعزل وتولى
ناظر غيره ومراه الرجوع بما دفع هل يرجع على البىارى ام على الناظر أم لا رجوع له بشئ
* (أجاب) ان كان المبلغ من مال الوقف فلا رجوع له على احد مطلقا وان كان من ماله ودفعه
لاباذن القاضي فكذلك لانه لا يملك الاستدانة على الوقف الا باذن القاضي وان كان باذن القاضي
ليرجع في الوقف فهو على الوقف لاعلى الناظر الجدي ولا على البىارى فينظر الى دخول مال الوقف
ويؤتي منه والله أعلم * (سئل) في مدرسة انتقل مدرستها بالوفاة الى رجة الله تعالى ويريد
متواها أن يتدى على ورثته بانه لم يباشر التدريس مدة حياته وبطلب ما هو مشروط له ومعين من
ورثته مما تركه ليعمر به ما يزعم انه محتاج الى العمارة منها والحال ان لها ريعا من القرى والمزارع
الموقوفة عليها هل له ذلك ويقبل مجزء قوله انه لم يدرس * (أجاب) اعلم أولا انه اذا ادعى
المتولى على ورثته المدرس انه لم يباشر وظيفة التدريس وادعت الورثة انه باشرها فالقول قول الورثة
في المباشرة مع اليقين على نفي العلم بعدم المباشرة لانهم قائمون مقام مورثهم والقول قوله في
المباشرة مع اليقين لانه امين فكذلك ورثته كما صرحوا به ومن جلة من صرح به العلامة الشيخ شهاب
الدين الحلبي في فتاواه فاذا علمت ذلك فاعلم ان العمارة انما تقدم اذا ضاق المحصول فلم يوجد سوى
ما يعمر به بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة التي وقفه الواقف عليه او كان في تأخير العمارة ضررين
اما اذا لم يبق بان كان هذا المحصول من ريع قرى الوقف ومزارعة فيؤخذ منه ويعمر وكذا اذا

مطلب آل امر نظر الوقف
بشرط الواقعة الى ابنتها
فوكلت مشارفه ليتصرف
في مصالحه ليس لبيذلك بغير
اذن متوليه

مطلب دفع ناظر الساقية
المسجلة مبلغا من الشعير
لو كيله في مصالحها ليعاقه
لبغالها ثم عزل الناظر فان
دفعه من ماله باذن القاضي
يرجع في مال الوقف والا فلا

مطلب اذا مات مدرس المدرسة
واراد الناظر أن يرجع على
ورثته فيما قبضه مدعيان
لم يدرس فالقول لهم

ضاق ولم يحسن ضررين يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العماره الى الغلة الثانية خصوصاً على
مدرس المدرسة لانهم قالوا الذي يبدأ به من ارتفاع الوقف عمارته شرط الواقف أم لا ثم ما هو أقرب
للعماره وأعم للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة ثم وثم وقد علم بذلك عدم جواز أخذ ما تناوله
المدرس من المعلوم المشروط له وأخذ العطية المعينة له من بيت المال لانه حق وصل الى مستحقه فلا
يؤخذ من ورثته والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في ارض محتكرة ففي اشجارها وذهب
كردارها ويريد محتكرها أن تستمر تحت يده بالحكر السابق وهو دون اجرة المثل وكانت قد عتقت
الاحتكار تدفع للمزارعين بالبيع على طريق المزارعة هل يحكم له ببقائها تحت يده بالحكر السابق
جبراً على الناطر أم لا والناظر أن تصرف فيها بما فيه المصلحة لجانِب الوقف من دفعها بالمصلحة
المذكورة على الطريقة المزبورة أو اجارتها بالدرهم والدنانير أو غيرهما بما يرى فيه من المصلحة والقبلة
لجانِب الوقف أم لا * (أجاب) * لا يحكم له بذلك والحال هذه بل الناطر يتصرف بما فيه المصلحة
لجانِب الوقف من اجارتها باجرة المثل أو دفعها بالمصلحة والحكم لا يوجب استبقاؤه ما في يده
ابداً على ما يريد ويشتهي وقد صرحوا بأنه يجب الاقناء في الوقف بكل ما هو الانفع له فيجب فعل
ما هو الانفع على الناطر من الاجارة أو الدفع بالمصلحة على طريق المزارعة والله أعلم * (سئل) *
في متولى الوقف اذا صرف حال ولايته عليه زيادة عما قبضه من ريعه بصيرته ذلك ديناً على الوقف
ويرجع به عليه أم لا يرجع ولو كان باذن القاضي حيث لم يصحك لشروعة عماره الوقف ونحوها
* (أجاب) * الذي تحزروا هذه المسئلة من كلام علماء ان الصحيح من المذهب انه لا يصير ذلك
ديناً على الوقف قال في البحر والمعتد في المذهب ان ماله منه بد لا يستدين مطلقاً
وان كان لا بد له فان كان بامر القاضي جازوا فلا والعماره لا بد منها فيستدين لها بامر القاضي
وأما غير العماره فان كان للصرف على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي لانه له منه بد
كما صرح به في الفتية بقوله لا لتقسيم ذلك على الموقوف عليهم فلو صرف من ماله لمالا بد منه بغير اذن
القاضي لا يرجع على الصحيح في مال يحدث للوقف بعد حيث لا مال حينئذ للوقف واذا صرف من ماله
في ماله بد عنه ولو باذن القاضي لا يرجع أبداً على ما هو الصحيح من المذهب والله أعلم * (سئل) *
في واقف شرط في وقفه ان تكون وظيفة الامامة والاذان بالمسجد الكائن بالبلد العلاني لواحده وأن
يعطى من المعلوم كل يوم درهمين رائجين فما اراد بالدرهم الرائج هل هو الدرهم الشرعي الذي اعتبر
فيه كل عشرة منه سبعة مثاقيل بوضع سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه أم الدرهم الذي اصطلح عليه اهل
زمان الواقف وانصرف اليه الهم عند الاطلاق ان كانوا قد اصطالحوا على درهم مخصوص في ذلك الزمان
وهل اذا اشكل الامر فلم يعلم واختلف المستحقون مع الناطر في ذلك فالقول ان منهما * (أجاب) *
يتصرف الى الدرهم المصطلح عليه في زمن الواقف ما لم يثبت بالبينة الشرعية انه اعنى الواقف عين
الدرهم الذي وضعه سيدنا عمر رضي الله عنه واذا اشكل ولم تكن بينة فالقول قول الناطر بلا عين لان
نكوله واقاره على الوقف لا يصح ولا ينظر الى ما تجدد بعد زمن الواقف والى ما كان قبل اصطلاح
اهل زمانه مما لا يسبق الفهم اليه لان الالفاظ المجمله في الوقف تحمل على العرف الجاري في المحاطبات
القولية وقد اشتهر من قواعدهم المعروف عرفاً كالشرط شرطاً وهذا لا ريب فيه والله أعلم
* (سئل) * في حمام وقف على الحجرة النبوية على الحال بها أفضل الصلاة وأتم التحية هل لقادى
ولاية ايجاره مع حضور المتولى عليه وعدم ابائه عن ايجاره أم لا * (أجاب) * صرح في البحر
انه مع حضور المتولى ليس للقاضي اجارة الوقف الا اذا أبى وغاب غيبة متقطعة لان الولاية الخاصة
اقوى من الولاية العامة هذا ما تحزروا كلامهم والله أعلم * (سئل) * في واقف أنشأ وقفه
على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ولده المسحى يا حدم من بعده على أولاده وأولاد أولاده

مطلب اذا فني اشجار الارض
المحتكرة وذهب كدارها
واراد محتكرها أن تستمر
تحت يده بالحكر السابق وهو
دون المثل لا يجاب لذلك

مطلب اذا صرف المتولى من
ماله زيادة على الربيع وله منه
بد لا يصير ديناً على الوقف
ولو بامر القاضي

مطلب يتصرف الدرهم
الرائج الى ما اصطلح عليه
الناس في زمن الواقف

مطلب ليس للقاضي اجارة
الوقف مع وجود المتولى
الا اذا أبى

ثم على أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم أولاد الذكور دون أولاد الإناث مات أحمد الذي هو ابن ابن الواقف عن ذكرين هما يحيى ومحمد وأنثى هي آمنة فهل تستحق آمنة المذكورة شيئا مع قول الواقف أولاد الذكور دون أولاد الإناث الذي هو يدل بعض من قوله ثم من بعده على أولاده أم لا * (أجاب) لا شك في استحقاق آمنة قوله أولاد الذكور وهي بهذا الوصف لأنها بنت ذكر وأما أولادها هي فلا استحقاق لهم لكونهم ليسوا من أولاد الذكور بل هم أولاد أنثى فخرجوا بهذا القيد فهي بالصفة الموجبة للاستحقاق وأولادها بالصفة الموجبة للحرمان وقوله أولاد الذكور قيد في جميع أولاد الذكور والأنثى التي هي بنت ذكر تستحق لكونها بنت ذكر وأولادها يحرمون بكونهم أولاد أنثى فالحرمان ابن الأنثى لا الأنثى التي هي بنت ذكر من أولاد أولاد الواقف المدكور وان بعدهم والامر ظاهر في ذلك والله اعلم * (سئل) في مدرسة لها مدرس حنفى فأنتم بشعائرهم ومدرس شافعى صغير بعد في المكتب وفي دفاتر الوقف التي هي بيد المتولين سابقا ولاحقا للتسوية بين المدرسين في العلوقة هل يعمل بما في الدفاتر ويستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون أو يصرف إلى ذلك المدرس الحنفى ما يكفيه من غلة الوقف ولا يدفع إلى المدرس الشافعى شيء لعدم أهليته ومباشرة وهل إذا علم شرط الواقف في قدر علوفة المدرس لكنه لا يقوم بكفايته يخالف ذلك الشرط ويعطى ما يكفيه وما المراد بما يكفيه * (أجاب) لا يعطى الصغير العارى عن العلم الذي بعد في المكتب ولوجود في دفاتر الوقف التسوية بينهما في العلوقة لأن ذلك يكون حال أهلية الاثنين للقاء المدرس وملازمة المدرسة بالقائم ما أتيا بهما ما شرط عليهما وقد انكر ابن نجيم في الأشباه على كثير من فقهاء زمانه باستباحته تناول المعالييم بغير مباشرة أو مع مخالفة الشروط وإذا علم أن علوفة المدرس لا تقوم بكفايته وكانت المدرسة تعطل بغيته عن المدرس وفي الوقف سعة يجوز زيادته بما يكفيه بلا إسراف ولا تقتير والله اعلم * (سئل) في مدرسة لها مدرسان حنفى وشافعى وثلاثة متولين وثلاثة نظار وكاتب ومشرف وثلاثة جباة ونائب ناظر وبواب ومؤذن ضاق ريع الوقف عن الوفاء بموفااتهم على وجه التمام هل يوزع ريع الوقف على جميعهم على قدر سهاهم في العلوقة المذكورة في الدفاتر التي بيد المتولين وعلى الدروس يستوى الرئيس والمدرس أو يصرف إلى المدرس القائم بشعائر المدرسة من أقرء الدروس في العلوم النافعة ما يقوم بكفايته ولو استغرق غلة الوقف بعد العمارة الواجبة ويحرم غيره من مدرس لم يباشر وظيفة أو غيره ممن ذكر آنفا * (أجاب) يقدم المدرس الملازم للدروس فيها إذا كان عالما بقتيد وكانت تعطل بغيته إذا غاب عنها فيدفع له المشروط بنص الواقف وإن كان لا يكفيه وكان غيره مثله في العلم والورع والدين يرضى بالمشروط ولا يرضى هو به وطلب هذا المساوى المدرس به قتر عليه وإن لم يوجد مثله يدفع إليه ما يكفيه ولو استغرق الغلة بعد العمارة لأنها تعطل وغرض الواقف إياها ولا يرضاه وليس إن لم يباشر وظيفته استحقاق المشروط بالعمل وهذا التقرير محض مما صرح به علماءنا وحاصل ما اختاره المحققون من فقهاءنا والله اعلم * (سئل) فيما إذا أنشأ الواقف وقفه على ولديه هما أحمد وعادة وعلى أولاد ولده ابن بكر وهشم شمس الدين محمد وزين العابدين وزينب بينهم على الفريضة الشرعية على أن من مات منهم ومن أولادهم وانسألهم عن ولداً وأسفل منه عانصيبه من ذلك إلى ولده ثم إلى الأسفل منه وعلى أن من مات منهم ومن انسألهم عن غير ولد ولا أسفل منه عانصيبه من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف وعلى أن من مات منهم ومن انسألهم واعتاقهم قبل استحقاقه شيء من منافع الوقف وترك ولداً وأسفل منه استحق ذلك المتركة ما كان للمتوفى إن لو كان حياً وقام مقامه في الاستحقاق كل ذلك على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وبعد الانقراض على جهة بر متصلة فإنا ولد الواقف أحمد وعادة عن غير ولد ولا أسفل منه وانحصر

مطلب تدخل بنت الابن دون أولادها في قول الواقف أولاد الذكور

مطلب لا يعطى المدرس الخالي عن العلم ولو نص الواقف عليه ومن قام بالتدريس يعطى بقدر كفايته ويخالف شرط الواقف

مطلب أن لم يف ريع الوقف بأرباب الوظائف يقدم المدرس فإن لم يرض بالمشروط ولم يوجد مساو له يرضى به يدفع له ما يكفيه ولو استغرق الغلة

مطلب أنشأ وقفه على ولديه وعلى أولاد ولده

الوقف في أولاد ولده شمس الدين محمد وزين العابدين ورينب المذكورين ثم مات شمس الدين محمد عن
ولدين عمرو ورقية ثم مات زين العابدين عن ابن وبنتين هم محمود وحبيبة وحديجة ثم مات كل
من محمود وحديجة عن غير ولد ولا أسفل منه ثم مات رقية عن بنت تسمى فاطمة ثم مات زينب
عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موتها عمر ابن ابيها شقيقها المذكور وحبيبة بنت اخيها
زين العابدين شقيقها المذكور ثم مات عمر عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موته حبيبة بنت
عمه المذكور وفاطمة بنت اخته المذكور وهما الباقيتان من أهل الوقف لا غير كيف تقسم غلة
الوقف بينهما * (أجاب) * لصاطمة بنت رقية نصيب اتمها وهو ثلاثة أرباع وخمس
قراط والباقي وهو عشرون قراطاً وأربعة أخماس قراطاً لحبيبة اذ بموت محمود وحديجة لا عن ولد
انتقل نصيبهما لحبيبة لكونهما في درجتهم اذ بموت زينب لا عن ولد انتقل نصيبها لحبيبة وعمر لا لانتقال
المصرح فيه بانه يصرف الى الاقرب للواقف لانه اقرب لعرضه على الاصح وبموت عمر لا عن ولد انتقل
نصيبه لحبيبة لكونها في درجته ولا شيء لصاطمة بنت رقية اخت عمر من نصيبه لبعدها درجتها عنه والله
أعلم * (سئل) * في جامع كبير انقطع اتصال عبارة المدينة به ودر * وانهم دمت سقوطه المعقودة
بالطين والخجر * وصارت تدخله السيول شتاء * وتستوعب الشمس جميع ارضه صيفاً * فتعطل فتترك
الداس لذلك * بحيث ان من دخله لا يأمن على نفسه مما هنالك * وتفرق الناس عنه ولا يتوقع عوده *
ولا يطعم في ان يتخضر بعد جفافه عوده * ومن داخل المدينة جامع معور وبالحوادث * وشعاره قائمة
في كل الاوقات * قد افله المصلون * ورغب فيه المتعبدون * الا ان ربيع وقفه قليل * ويحتاج الى
مصرف جتم بزيل * فهل يصرف ربيع الجامع المتعطل الخراب * الى مصالح الجامع المعمور به كراثة
تعالى العري الوهاب * حيث لم يتوقع عوده باعادة تلك المباني * أم يكون ميراثاً لورثة الباين * أم لا
ولا الجواب مفصلاً * (أجاب) * تحريراً هذا المقام بما لا مزيد عليه من الكلام * ان المسئلة فيها
خلاف * بين الأئمة الاسلاف * فقال ابو يوسف يبق مسجد ابدًا الى قيام الساعة لا يعود ميراثاً
ولا يجوز نقله ولا نقل ماله الى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أو لا وعند محمد يعود الى صاحبه ان كان
حيًا والى ورثته ان كان ميتًا وان كان لا يعرف بانيه أو عرف ومات ولا وارث له واجتمع اهل المذلة على
بيعه والاستعانة بئنه في المسجد الاخر فلا بأس به وتصرف اوقافه اليه وفي الاسعاف وكثير من الكتب
ان بعضهم ذكر ان قول ابي حنيفة كقول ابي يوسف وبعضهم ذكر ان قوله كقول محمد رحمه الله محمد
يقول ان الباين اخرج عن ملكه لجهة من المصالح فاذا بلل الانتفاع لذلك الجهة لا يمنع عوده الى ملكه
كالكنز اذا اقتصر الميت السبع عاد الى ملك الورثة وابو يوسف يقول انه اسقاط للملك فلا يعود اليه
كالا عتاق الا ترى أن المسجد الحرام استغنى عنه في زمن الفترة ولم يعد الى ورثة الباين والقنوى على
قول ابي يوسف كما في الحارثي القدسي وفي المجتبى واكثر المشايخ على قول ابي يوسف ورجحه في فتح
القدير بانه اذ وجد وصحح قزم قول محمد وفي الواقعات للصدر الثالث هذا المسجد اذ خرب وهو عتيق لا يعرف
بانيه وبني اهل المسجد مسجداً آخر فباع اهل المسجد المسجد الاول واستعانوا بئنه في بناء المسجد
الثاني على قول من يرى جواز هذا البيع وان كلاً لا تقى به جار وفي الخلاصة والبرازية عن الحيلواني
اذ خرب مسجد وتفرق الناس عنه تصرف اوقافه الى مسجد آخر وفي النوازل وكثير من الكتب انه
لا بأس به وهذا كله على قول محمد رحمه الله فتحتر من هذا المآثر ان المسئلة اجتهادية ولا اختلاف
فيها اجمال ولا اجتهاد فيها مساع فاذا توفرت شروط الحكم على قول الامام الثالث الذي رويت موافقة
فيه لقول الامام الاعظم بعد النظر في المصلحة للمصلين والاعانة للعامة بدين فلا شك في صحته ونفاذه
وارتفاع الخلاف فيه فانتظر الى قوله في الواقعات وان كلاً لا تقى به جاز وما ذلك الا انه قد يكون
المصلحة فيه متعينة فاذا علم الله سبحانه وتعالى خلوص النية * وصفا الطوية * وقصد الدار الآخرة *

مطلب اختلاف الصاحبان
في مصرف ربيع مسجد مخرب
الى غيره

والاجور والوافرة والاختصاص ما هو عسر وطرح ما هو عسر فهو خير محض ونفع صرف فان الدين كله يسروا ونخشي عاقبة سوء وانقلاب موضوع فالعمل بما عليه التقوى أولى والامور عايدة صاغة وكم من شيء واحد يكون طاعة بالنية الخيرية ويكون معصية بالنية الشريرة والله أعلم * (سئل) * في زاوية معطلة خربت ولها وقف هل ينقل ما يتحصل منه ويصرف لجهة جامع الخطبة الذي تقام فيه الصلوات الخمس أم لا يصرف احد الوقفين الى الآخر * (اجاب) * لا يصرف احد الوقفين الى الآخر صرح به في البحر وغيره والواجب صرف ما يتحصل منه للزاوية فيبدأ بعمارتها منه على الحالة التي كانت عليها سابقا والله أعلم * (سئل) * في وقفين اتحد واقفهما وجهتهما ما خرب احدهما هل يعمر من ربيع الآخر * (اجاب) * نعم اذ غرض الواقف احياء وقفه وفي منع ذلك امامته وقد صرح بذلك صاحب البرازية نقلا عن الفتاوى الخوارزمية والله أعلم * (سئل) * في وقفين اتحد واقفهما واختلفت جهتهما ولكل ناظر مستقل هل تصرف غلة احدهما للاخر أم لا ويضمن فاعل ذلك ويرد الى جهته ام يصرف عليهما * (اجاب) * لا تصرف غلة احدهما للاخر حيث اختلفت الجهة بل يراعى شرط الواقف في كل منهما ويضمن والله أعلم * (سئل) * في ناظر يستيج صرف غلة وقف الى وقف آخر من غير اتحد جهتهما واقفهما ما في الحكم في ذلك * (اجاب) * لا يجوز له ذلك لانه بمنزلة ما ليس باختلاف ما اكهما فيكون صرفه الى الآخر تعسفا محضا وفي البحر في شرح قوله ويبدأ من غلته بعمرته بعد ان قدم نقولا في المسئلة وقد علم منه انه لا يجوز له تولى الشيخوخة بالقاهرة صرف احد الوقفين للاخر وقال في شرح قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه وفي التنية قيم يخلط غلة الدهن بغلة البوارى فهو سارق خائن اه ومثله في الزاهدى له بر من علا التاجرى ولا ريب في انه للعاكم تأديبه على ذلك لا تركا به معصية لاحد فيها مقتدروا لله أعلم * (سئل) * في قيم المسجد هل القول قوله فيما لا يكذب الظاهر فيه كالعمارة والصرف على مصالح المسجد التي لا بد منها أم لا * (اجاب) * نعم يقبل قوله في ذلك وفيما حصل في يده من غلة الوقف وصرفها فيما لا بد منه كالصير والدहन واجر الخادم ونحوه وفيما صرفه على العمارة بما لا يكذب الظاهر فيه وجميع مصالح المسجد والله أعلم * (سئل) * في رجل وقف على نفسه وزوجته ابنة عمه ثم على أولادهما للذكر مثل حظ الانثيين ثم على أولاد الذكور ومن بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم وثم شارطان من مات لا عن نسل فنصيبه لمن في درجته وبعد انقراض أولاد الذكور على أولاد الاناث آل الوقف الى ابن ابن ابن ابنه ثم مات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن ابن وبنتين فاقر هذا الابن لمن لا يعرف له اسب تحقاق بان له فيه كذا فنقد عليه لا على عمته واخته ومات لا عن أولاد وبطل اقراره فمعه عنه فادعى المقتز له على الاختين بما كان أقر له به الميت واتى بجماعة شهد واعند نائب الحكم بما لفظه انه هو ووالده وجده متصرفون في اربعة قراريط من قديم الزمان الى الآن اكونهم من أولاد خبريص وزاد احداهما ان الاربعة قراريط المضرورة من السبعة عشر قراطا الموقوفة على أولاد الذكور وزاد شاهد آخر ان علوان بعنى ابا المدي ابن عطاء الله جبه المدي وهو ابن عمه لمحمد يعنى والد منصور المقتز فسأل نائب الحكم المذكور من حضر عن هذه الشهادة والاتصال فاجابوا انها حق وصدق واما ايصال الشهادة الى الواقف فمستحيل وان هذه الطائفة لا يكون الاجبريص هذا حاصل ما وقع فهل يكون ما وقع من الشهادة وسؤال الشهود والحاضرين والاعطاء والمنع واقعا موقعه أم لا * (اجاب) * كل ما ذكر فيه ليس واقعا موقعه الذي يوافق المنقول المتصوص عليه لان الشهادة بانه هو ووالده وجده متصرفون في اربعة قراريط لا يثبت به المدي اذ لا يلزم من التصريف الملك ولا الاستحقاق فيما يملك وفيما يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور او رقبة الطريق على آخر وبرهن انه كان يمر في هذه لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علماءنا وما

مطلب اذا اختلفت جهة الوقفين لا تصرف غلة احدهما للاخر
مطلب لا يجوز للناظر صرف غلة احد الوقفين المختلفين جهة الآخر

مطلب القول قول قيم الوقف فيما حصل من الغلة والصرف

مطلب الشهادة بان مدعى الاستحقاق ووالده وجده متصرفون في كذا من الوقف غير صحيحة ودعى الاستحقاق على المستحق غير صحيحة بل على الناظر

امثلة ثلاث يثبتون المدعى ان الشاهد اذا نفي له نفي ابيه بشهادة يمانية اليد لا تقبل شهادته وانواع
التصرف كثيرة ولا يجعل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة يمانية هو وابوه وبنته متصرفون
فمن يكون تصرفهم بولاية أو وكالة أو غصب أو نحو ذلك وبما تصرفوا به ان دعوى بنوة الممتنع
الى ذكر نسبة الاب والام الى الجد ليسير معلومان انتسابه به هذه النسبة ليس ثابتة عند القاضي
فيشرط البيان لعلمه لانه لا يجعل المدعى في غلة الوقف بالمدعى يدون ذكر الجد والمتصور ههنا المدعى بالنسبة الى الواقف
وكونه ابن عم لمحمد لا يتحقق به استحقاقه من وقف الجدة الاعلى لتحقيق العسوةمة بانواع منها المدعى
للأم والسؤال ممن حضر عن هذه الشهادة والانصال وجوابهم انما حق وصدق مع كونه الحق
لا يضر بالشهادة والله سبحانه وتعالى المفرد يعلم الحق ولا علم لهم بذلك خال في المحصر لا يسمع قولهم
ايصال الشهادة مستحيل وان هذه العسوةمة لا يكون الاجتزاف فانه أقوى دليل على اشتباه مسعى
خريف فأي خريف هو الواقف منهم هذا مع نصريح علماءنا بان المستحق لا يصلح خصما وهذه دعوى
على المستحق ولا تسمع الاعلى الساطرة وفي البرارية وكثير من الكتب الفتوى على انه لا تسمع الدعوى على
المستحق وهذه لم يذكر فيها ان المدعى عليه ناطر أو غير ناطر والحاصل ان خال المحضر المستحق على
ما ذكر طاهر والله أعلم (سئل) في وقف أحلى أقرب ناطر الذي هو من جهة المستحقين لجل يمانية
يستحق في الوقف المذكور اربعة قراريط فخذ اقراره على نفسه وطقن يتناول اربعة قراريط من
استحقاق الساطرة المترنم مان الساطرة المترنم بطل اقراره بقوى الملقى وخصائص الوقف جميعه لامرأة
ونتي شقيقها فاذا في المترنم انه متصرف في اربعة قراريط بالتالي عن والده فلان والده عن جده وان
الوقف الآن المحصر فيه وفي المدعى عليها التي هي الساطرة المذكورة وفي نتي شقيقها وان له ثمانية
قراريط ولهن ثمانية قراريط وبطالب الناطرة المدعى عليها بالثمانية قراريط فانكرت كونه من أولاد
الطهور وكونه من اهل الاستحقاق فاحضر شاهدا شهد أن الساطرة المذكورة المدعى عليها هي ميرة
بنت محمد بن حودة وعلى ان المدعى هو علي بن علوان بن عطاء الله بن عبد القادر وان حودة وعبد
القادر اخوان ولد اخليل بن خريف فهل تقبل شهادة هذا الشاهد ويثبت مدعى المدعى المذكور
أم لا (أجاب) لا يثبت بشهادة الشاهد المذكور المدعى حتى باجتماع العلماء لعدم صدور ما على
المدعى اذ لا يلزم من كونهما الآخرين الاستحقاق في غلة الوقف فلا اعتبار بهما فافهم والله أعلم
(سئل) في قدر ووقف معدة للاجارة استعملها رجل زاعما انه يعتد لها من ناطره
فنفقت قيمتها بالاستعمال ولم يثبت الاستبدال حال الحكم (أجاب) يلزمه اجرة مثاها
ما لم يكن نقصان قيمتها النفع للوقف فيجب والحاصل ان النفع منهما للوقف يجب (سئل) في حانوت وقف أحلى يوزر كل يوم بطعمه اجرة ناطره ستة بمائة غروش اسديله هل يكون غبا
فاحشا فلا يجوز اجارته أم لا فيجوز لا سيما اذا كان لمصلحة (أجاب) الاجارة المذكورة
صححة والحال حده والله أعلم (سئل) في وقف على مصالح مسجد بني مكتوب في شرط
واقعه انه يصرف على الواردين والجاردين له وولائه تصرف ريعه للواردين فقط لا للجاردين
اللاصقين له على هذامدة سنين وكاب الوقف منقطع الثبوت فهل يعمل بهما في كتاب
الوقف فيصرف على الجاردين ايضا أم يعمل بما كان تعمل به النظائر المتقدمون فلا (أجاب) حيث
كان له رسم في دواوين القضاة وهو محفوظ في ايديهم أجرى على ريعه الموجود في دواوينهم
استحسانا وبصرف ريعه على مقتضى ذلك عند التنازع والا ينظر الى المعهود من حاله فيما سئى
من الرمان من ان قوامه كيف كانوا يعمرون فيه والى من يصرفونه فيبقى على ذلك والله أعلم
(سئل) في وقف صورته انشا الواقف وقبه هذا على نفسه ثم على ولده احمد وعلى بنيه
عائشة ووجهه وعلى من سيحدث له من الاولاد ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم

مطلب اذا اقام مدعى
الاستحقاق بنية على
المستحق في الوقف بان جدها
وأباجده اخوان لا تسمع

مطلب استعمال قدر
الوقف المعدة للاجارة
فنفقت قيمتها
مطلب حانوت يوزر كل يوم
بقطعة اجرة ناطره ستة بمائة
غروش
مطلب عمل في غلة الوقف بما
هو مرسوم في دواوين القضاة
لما عهد من حال القوام
السابقين

مطلب انشا وقفه على نفسه
ثم على ولده احمد وعلى بنيه
عائشة ووجهه

لأن كرم مثل حظ الانبياء على أن من مات عن ولد أو ولد وولد أو أسفل منه انتقل نصيبه لمن هو في درجته
على أولاد الظهور منهم دون أولاد الباطن فإذا انقرض أولاد الظهور ولم يبق لهم تسلسل عادي على أقرب
عصابات الواقف ثم على أولادهم ثم على أولادهم ونسلهم على الشرط والترتيب المنصوص فإذا
انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقف على سبط سيدنا الخليل فإذا انقرض ذلك عاد وقفاً على فقراء المسلمين
وشرط شروطاً منها أن النظر على وقفه لنفسه مدة حياته ثم من بعده للارشد فالارشد من الموقوف عليهم
وإذا آل الوقف للسباط فلنظاره وإذا آل إلى الفقراء فإقاضى الشرع الشريف بمدينة السيد الخليل
على نبينا وعليه وعلى بقية الانبياء صلوات الملك الجليل ومنه ان من تزوجت من الاناث من
بنات الظهور سقط استحقاقها من الوقف فإذا تأتت عاد استحقاقها هذه الصورة مات الواقف عن
ذكر من اجدور حصة وعائشة ثم مات رتبة ثم مات اجدولم يعقبا وانحصر الوقف في عائشة وقام بها مانع
التزويج الموجب لحرماتها ولها أولادهم لا بواجب عصابات الواقف فهل يصرف ربيع الوقف
لها وأولادها وأولادها الواقف المذكور أو لسباط الخليل أو للفقراء ومن يسكون نظراً عليه
هل هو هي إذا ثبتت ارشديتها أو واحد أو أولادها أو أخو الواقف * (أجاب) * أعلم أنه قد قام
بكل مانع من الصرف ما عائشة بنت الواقف فلتزوجهما اذهى داخله في عموم قول الواقف من تزوجت
من الاناث من بنات الظهور كما هو ظاهر وإما أولادها فلا خراجهم من الوقف باشرطه لأولاد
الظهور دون أولاد الباطن وهم من قسم أولاد الباطن ولو قدرنا عدم هذه الجملة من كلام الواقف
والباقى على حاله فكذلك لا يصرف لهم مع وجود امهم بخلافهم كما هو مثل هذا نقول في جهة الم و سباط
الخليل فإذا علمت ذلك فاعلم ان علماءنا صرحوا بأنه إذا قام مانع من استحقاق الموقوف عليهم
يصرف الوقف إلى الفقراء حتى يزول المانع فيعود الاستحقاق وإذا علمت ذلك فاعلم أنه يجوز صرف
الربيع لعائشة وأولادها إذا كانت وكانوا فقراء بجهة كونهم من الفقراء وقد صرح علماءنا بان
الوقف حيث كان منجزاً في الصحة يجوز لأولاده الفقراء تناوله فلا قاضى أن يجعل ذلك فيها وفي أولادها
حيث كانوا فقراء وإما النظر فلا شك أنه للارشد من الموقوف عليهم وهي من الموقوف عليهم وإن قام
بها مانع ولذلك إذا زال المانع استحققت فإذا ثبت أنها ارشدة فهي النازرة بشرط الواقف كما هو
ظاهراً والله أعلم * (سئل) * في مدرسة جهل شرط واقفها قرا السلطان رجلا في النظر عليها وقوض
له السكن بيت معين منها معدة للشيخ وهو بيده وظيفة المشيخة وللغدرسة بواب يريد أن يسكن
بابيت المعدة للشيخ وقد جرى العرف ان البواب يسكن عند باب المدرسة في بيت معدة له فهل للبواب
السكن في بيت الشيخ أم لا وهل له التجاوز في السكن إلى غيره من المدرسة وهل له أن يسكن في بيت
راكب على المسجد الأقصى بتسائه أم لا * (أجاب) * صرح علماءنا بان الوقف إذا اشتملت
مصارفه بضماع كتابه ينظر إلى المعهود من الأقوام فيما سبق فينبى عليه فحيت جرى العرف ان البواب
يسكن في محل مخصوص ليس له أن يتجاوز إلى غيره وليس له منازعة في البيت المعدة للشيخ وليس
للرباب ولا غيره أن يسكن بنفسه ولا بتسائه في بيت راكب على المسجد الأقصى لأنه مسجد إلى
عنان السماء فلا يجوز اتخاذه مسكناً لأنه يؤدي إلى المنع فقال تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله
أن يذكر فيها اسمه وبه ثبت وجوب ازاله ما بنى في المسجد المذكور لغير المسجدية كما هو أظهر للفقهاء من
الشمس وحيث وافق تفويض السكن للمعهود فيه فيما سبق لا يجوز التعرض له بالمنع والله أعلم
* (سئل) * في مدرسة لها بواب يسكن في خلوة من خلواتها خارج منها المصلحة تسكنها نائب
المتولى فلما أراد البواب الرجوع إليها منعه منها واستقرسا كما فهل له ذلك أم لا * (أجاب) *
ان عرفها بشرط ثابت من الواقف فهي على ما شرط ولا يتطرق إلى المعهود فيما سبق فينبى على ذلك
وان لم يعرف المعهود فيها فلا سكني لهذا ولا لهذا البوابين من لوازم صاحب وظيفة من الوظيفة

مطلب إذا اشتبه مصارفه
الوقف ينظر إلى المعهود
من الأقوام فيما سبق وليس
للرباب أن يسكن في غيره
ما جرى العرف به

مطلب مدرسة لها بواب
يسكن خلوة تخرج المصلحة
فسكنها نائب المتولى ومنعه
من الرجوع إليها

ذلك وقد أخذت ذلك من الذخيرة فيما إذا اشتبه بمصارف الوقف فراجع به إن شئت والله أعلم
 • (سئل) • في امرأة وقفت ونشأ على بنتها فاطمة ثم على أولادها ثم على أولادها ثم على أولادها ثم على
 نسائها ثم بعد ما قرأه على ابن أخيها فلا ثم على أولاده ثم لطفة بنت فاطمة عن بنتها
 منى وليلى ثم ماتت منى عن أولادها أحمد وعلي وإبراهيم وسيتة وفاطمة ثم ماتت ليلي عن ولدها عبد
 الخواد وفاطمة ثم مات أحمد بن منى عن أولاده علاء الدين وإسماعيل وفاطمة ثم مات إبراهيم عن
 أولاده سليمان وخليل ورضية وعز ثم ماتت فاطمة بنت منى عن ولدها يوسف وآمنة ثم ماتت آمنة
 عن بنتها فاطمة ثم مات عبد الخواد عن أولاده أبي بكر وصالح وفاطمة وصفية فهبل يصرف ربيع
 الوقف على المذكورين جميعا بالسوية أم يختص به أعلاهم بطناً • (أجاب) • يختص به
 أعلاهم بطناً وهم على وفاطمة بنت ليلي وسيتة فيكون ربيع الوقف بينهم اثلاً لثالث كل منهم الثلث للترتيب
 بهم وعدم التصيص على التفضيل هذا وقد ذكرنا أن علياً المذكور أقر أنه مشترك بين الجميع وأنهم
 يستحقونه سوية هل بهذا إقراره على نفسه لا على فاطمة وسيتة فاجبت بأنه يتفقد على نفسه موازنة
 له بإقراره فيقسم ربيع الوقف اثلاً لثالثه لفاطمة وثلاثة لبيتة والثلث الثالث بين علي وبين المقر لهم
 سوية كما علم من باب الإقرار والله أعلم • (سئل) • في طاحونة ثلثاها وقف ثابت على ذرية
 وأقفاها من أولاد الطهور وثلثها تنازع معهم فيه أولاد الباطون فهم يدعونهم شركاء معهم فيه
 بالسوية ولا تغشك يقطع لاحدهما بل هناك حجج مع كل منهما لا يقوم بها حكم شرعي لما فيها من الخلل
 عند أهل العلم واشتبه الأمر في المصروف فما الحكم • (أجاب) • حيث لم يكن لهذا الثلث
 مرسوم في دواوين القضاة وتنازع فيه أهله فمن أثبت من الفريقين حقا بالبينّة الشرعية فهو له هذا
 إذا لم يعلم حاله فيما سبق أما إذا علم حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه وإلى من
 يصرفونه فيبقى على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا ينفقون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المقتنون
 بحال المسلمين فيعمل على ذلك قال في التنازعات في الأوقاف التي تقادم عهدا ومات الشهود
 الذين يشهدون عليها وتنازع فيها أهلها تجرى على الرسوم الموجودة في دواوينهم بمعنى القضاة
 وإن لم يكن لها رسوم فالقاضي يجعلها موقوفة فمن أثبت في ذلك حقا يقضي له به وفي واقعات الناطق
 فإن اصطح الفريقان على شيء فيما بينهم فالقاضي ينقض بالثلاثة بينهم اهـ وفي أنفع
 الوسائل ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الإسلام عن وقف مشهور واشتبهت مصارفه وقدر
 ما يصرف إلى مستحقه قلل ينظر إلى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف
 يعملون إلى آخر العمارة التي قد منادى بها ذكر على الحكم في المسئلة والله أعلم • (سئل) •
 فيما إذا سكن أحد مستحق الوقف في دار الوقف فعمد إلى كنيهها ورفعها وبني مكانه مما ماله من
 منفعتها ترجع إلى الساكن لا إلى الوقف وصادقه الناطق وبقيّة المستحقين هل يرجع إلى الباقي بما انفق
 على الناطق أو على المستحقين أو لا • (أجاب) • لا يرجع على أحد لما صرح به في البحر
 نقلا عن الفتية أنه إذا أذن الناطق للمستأجر بالعمارة أن كان معطاه منفعتها ترجع إلى الوقف يرجع
 على الناطق والأبواب كان ترجع إلى المستأجر وفيه ضرب بالدار كالبالوعة أو شغل بعضها كالشور لا يرجع
 مالم يشترط الرجوع والله أعلم • (سئل) • في حائطي وقف عليهم ما بناه لرجل منهم فغذوه
 ومات هل تطالب ورثته برفعه واجرة المنزل في تركته لمدة وضعه حيث لم يكن السفلى له وإنما هو حق
 الوقف • (أجاب) • نعم تطالب ورثته برفعه واجرة المنزل في تركته مدة وضعه حيث لم يكن السفلى له
 بل كان الوضع بارتق التعدي والرفع مشروط بما إذا لم ينسحب بالوقف وإذا أضرته والمضيق لما له
 فليترصص إلى خلاصه مع وجوب الاجرة عليه وقد صرح علما زمان الناطق عليك بأقل القيمتين للوقف
 منزوعا وغير منزوع بمال الوقف والله أعلم • (سئل) • في مدرسة موقوفة سكرها رجل بالغاب

مطلب ينفذ إقرار أحد
 المستحقين في حقه خاصة

مطلب إذا حصل التنازع
 في الوقف يعمل دواوين
 القضاة وما كان عليه القوام
 السابقون والأقباليّة

مطلب سكن أحد المستحقين
 دار الوقف فرفع الكنيه
 وبني مكانه مما ماله وأراد
 الرجوع بماله

مطلب إذا بنى على حائطي
 الوقف متعتا يطالب هو
 أو ورثته بالرفع إذا لم ينسحب
 بالوقف وعليه اجرة المنزل

مطلب إذا سكن مدرسة أو
 مسجد أوجب عليه اجرة المنزل

مدة من غير عقبة اجارة ومات هل الناظر الوقف المبالغة لورثة الساكن مدة سبكنه بها اجارة
 المنزل وتؤخذ الاجرة من تركته أم لا * (اجاب) * نعم للناظر ذلك فقد أفتى الشيخ على بن غانم
 المقدسي بذلك في مسجد تعدي عليه رجل وجعله بيت قهوة فقتل يارثه اجرة مثله مدة شغله بما فعله
 ويعاد كما كان والاصل ان منافع الوقف منه مودة عند نابا الغصب صيانة له والله أعلم * (سئل) *
 في مستأجر خان وقف استرم فعمره المستأجر باذن الناظر والقاضي من ماله ليكون ديناً على
 جهة الوقف فتمين الغبن في الاجرة فزاد عليه رجل آخر واستأجره لباية الاول عنه ودفع للناظر ماله
 من الدين باذن الحاكم ليدفعه الناظر ومات وولي عليه غيره وانقضت مدة اجارة الثاني
 فطلب دينه من ورثة الناظر المتوفي هل له ذلك أم لا * (اجاب) * ليس له ذلك والحال هذه
 اذا الناظر رسول عن المستأجر الثاني فلم يتعلق بذمة دين له لكن حيث أذن الحاكم الشرعي به يرجع
 على الوقف فيؤخذ من غلته لان القاضي يملك الاستدانة على الوقف فيملكه المتولي عليه اذا أذن
 له القاضي ويؤخذ من غلته بلا شبهة صرح به كثير من علماءنا والله أعلم * (سئل) * في وقف
 شرط واقفه مصرف فاضل وقفه لا ولادة فلان وفلان ومن عساه يحدث للذكر مثل حظ الانثيين
 خلا بنته لصابه فلانة فان اهلها مثل نصيب ذكر ثم لا ولادهم ثم لا ولاد أولادهم ثم لا نساهم واعقابهم
 على ان من توفي منهم عن ولد وان سفل عاد نصيبه لولده وان سفل ونسله وعقبه ومن مات لا عن ولاد ولا
 اسفل منه ولم يعقب عاد نصيبه من ذلك الى من هو في درجته وان لم يكن في درجته احد فلا قرب
 المورثون الى الواقف من اهل الوقف على أن من مات منهم اجمعين قبل أن يصل اليه شيء من منافع
 الوقف وترك ولداً او ولداً أو اسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفي أن لو بقي حياً أباً كان
 أو أماً او جديداً او جدة ويدخل فيه أولاد البنين والبنات وبعد الانقراض على جهة برية عينها
 مات احد المستحقين عن ابن ابن بنت ماتت أمه في حياة أمها المذكرة قبل وصول شيء من الوقف
 اليها هل ينقل نصيبها لابنها دون ابن بنتها المتوفية في حياتها قبل استحقاقها شيء من الوقف أم لا
 * (اجاب) * اعلم ان البنت التي ماتت في حياة أمها المذكرة لو كانت حية لشاركت اخاها
 بقية ثمنى قول الواقف ان من مات منهم قبل وصول شيء اليه من الوقف وترك ولداً أو اسفل منه
 استحق ما كان يستحقه المتوفي ان لو بقي حياً أباً كان أو أماً فابن البنت المذكرة يستحق ما كانت
 تستحقه أمه لو كانت حية اذ لو كانت موجودة لشاركت اخاها ولا ينافي هذا اشتراط الواقف بهم
 لان ذلك عام خصه قوله على ان من مات عن ولاد الخ فلو علمنا بعموم اشتراط الترتيب لزعم منه الغاء
 الكلام اعني كلام الواقف بخلاف ما اذا اعلمنا بخصصنا به عموم الترتيب فان فيه اعمال الكلامين
 والجمع بينهما وهذا أمر ينبغي أن يقطع به وقد اختلف افتاء السبكي في هذه المسئلة فتارة اجاب بعدم
 الدخول وتارة اجاب بالدخول وهو الذي جزم به السبكي وطى قال الشيخ زين بن نجيم في اشباهه
 اما حيا فتمت في أولاد المتوفي في حياة أبيه فواجبة لما ذكره فعلم به استحقاق ابن البنت التي ماتت
 في حياة أمها ما كانت تستحقه أمه لو كانت حية ولا يستقل به ابن المرأة المتوفية آخر والله أعلم
 * (سئل) * في وقف تقادم امرء ومات شيه وده ولد رسوم في دواوين القضاة وقد عرف
 من قوامه صرف غلته الى جماعة مخصوصين على وجه مخصوص جيب لا بعد جيب هل يجب اجراؤه
 على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون الى بيته في اتصال نسبهم والحال هذه أم لا * (اجاب) *
 نعم يجب اجراؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون الى بيته حيث كان في أيديهم جيب لا
 بعد جيب قال في انفع الوسائل وأما مسئلة اشتباه مصارف الوقف بحكم ضياع كابه كيف يعمل
 فيه ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف اشتبهت مصارفه وقدر ما يصرف الى
 مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه والى

مطلب استأجر خان وقف
 استرم فعمره باذن الناظر
 والقاضي من ماله فزاد عليه
 آخر واستأجره فدفع للاول
 ما صرفه على يد الناظر
 ثم مات الناظر فإراد الخ

مطلب شرط صرف فاضل
 وقفه لا ولادة الى أن قال
 على أن من مات منهم عن ولد
 أو ولداً استحق ما كان
 يستحقه الخ

مطلب اذا كان للوقف
 رسوم في دواوين القضاة
 وعرف من قوامه صرف
 غلته الى جماعة مخصوصين
 يجب اجراؤه عليهم ولا
 يكفون بيته في اتصال نسبهم

من بصره فبقي على ذلك لان الطاهرات هم كانوا يفتعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو
المقتنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه ومن القواعد الفقهية ان أقصى ما يستدل به على الملك
البدل ولا فرق في ذلك بين الملك والوقف والله اعلم * (سئل) * في ما طر وقف غرم لقضاء العهد
ما لا بد منه في اتراعه من يدها هل الشوكة محل له أخذ ذلك المال من ارتفاعه أم لا
* (أجاب) * نعم له ذلك والحالة هذه ففي البحر وكثير من الكتب للمسلم صرف شيء من مال الوقف
الى كتب الصنوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف من ايدي ذوي الشوكة والله اعلم
* (سئل) * في ما طر وقف لم الدعوى والسكون واستأجر اناسا من حربه للعمل الواجب عليه القيام
بنفسه فيه باجرة فاحشة وطلب اجراء على عمله ألف قرش احدث لكل ما طر ولم يكن له ذلك فيما سبق
هل يسوغ له ذلك أم لا يسوغ وماذا يلزمه * (أجاب) * اعلم أولان علماء ناصر حو ابان الماطر
اذا لم يشترط الواقف له شيئا لا يستحق شيئا ما لم يعمل لان ما يأخذه بطريق الاجرة ولا اجرة بدون
المعمل واذا شرط كان من جملة الموقوف عليهم فيدفع له ما شرط قال في البحر وقد تمسك بعض من
لاخبرته به بقول قاضيخان وجعل له عشر الغلة في الوقف على ان لا يقاضي أن يجعل للمتولى عشر الغلات
مع قطع النظر عن اجرة المثل وهو غلط ثم قال فقد افاد ان القاضى الثاني يحيط ما زاد على اجر المثل
قا فادع عدم صحة تقدير القاضى للماطر معلوما اكثر من اجرة المثل فالحق انه سمى شرط الواقف
له شيئا اخذه والا لا ما لم يعمل فبدفع له اجرة مثله فالجواب انه لا شيء له ما لم يعمل واذا عمل فله قدر اجرة
المثل لا زائد عليها وازا زائد سحرم لا قائل بجملة ويلزمه وقد اخذ زائد ان اجرة مثله والله اعلم
* (سئل) * في واقف وقف وقف على نفسه ايام حياته ثم من بعده على اولاده ثم على اولاد اولاده
وعلى نسله وعقبه وذريته ذكورا فاذا انقضى وان كان ذلك وقفا على الاناث الطبقة العليا تجيب
الطبقة السفلى فاذا انقضى وان كان ربيع ذلك على اولادهم ذكورا وانما فاذا انقضى وان كان ربيع
ذلك ممر وفا لجهة بر لا تقطع الخ فهل قوله الطبقة العليا تجيب الطبقة السفلى شرط خاص بالاناث
أم عام في الجميع * (أجاب) * وعامة في الجميع الذكور والامات بقول الواقف الطبقة العليا
تجيب الطبقة السفلى بعد ذكر الجهتين الذكور والامات والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فاذا
جاءت نوبة الاناث فالحكم فيهم حكم الذكور فاذا انقضى الوقت في الذكور انما سارين في الطبقة
ومات واحد منهم عن ذكر انقل نصيبه الى المساوين له في الدرجة لا الى ابن المتوفى حتى تنقطع
الدرجة ويعطى الى اهل الدرجة بالسوية وهكذا في كل درجة لا يستحق المازل عنها شيئا حتى
تنقطع الدرجة ولا خلاف لعلمنا في ذلك والله اعلم * (سئل) * في وقف اهلى قديم لم تصلم
شروط واقفه من ترتيب وتنصيب وضد هما ولم يعلم الا ان ما كانت تصنع قوامه آل الوقف الى شخص
اسمه عفيف والمتصرف فيه ثم مات عفيف عن بنتين هما ام كلثوم وعائشة فتصرف فيهما انصافا ثم ماتت
ام كلثوم عن ابنتين هما حافظ الدين ونفرا الدين فتصرف في النصف الذي تصرف فيه امهما انصافا
وماتت عائشة عن ابن اسمه زكريا فتصرف في النصف الذي تصرف فيه امه عائشة ثم مات حافظ الدين عن ابنتين
هما محمد و ابراهيم ومات نفرا الدين عن ابنتين هما عفيف وعبد الله فتصرف في النصف الذي تصرف فيه
في النصف ارباعا ثم مات عبد الله وزكريا عن غير ولد ولا ولد ولا ولد ولم يبق من نسل عفيف الا ولد سوى
محمد و ابراهيم وعفيف فكيف يقسم ربيع هذا الوقف عليهم * (أجاب) * يصرف نصيب
عبد الله لاختيه شقيقة لكونه مقدما على ابني الم وهو الطاهر مما تقدم من الصرف للاقرب
للميت فالاقرب ويصرف نصيب زكريا بعونه لاعتن ولد ولا ولد ولا ولد لابناء ابن خاله عفيف و ابراهيم
ومحمد سوية لتساويهم في الدرجة وقربهم من المتوفى قال في التتارخانية الاوقاف التي تتادم امرها
ومات الشهود الذين يشهدون علمنا نزاع فيها قوم فتسال فريق هي وقف علينا وقفها فلان لغير

مطالب اذا غرم الماطر
مالا بد منه لا تتراع الوقف
من يذو الشوكة له اخذه

مطالب اذا شرط الواقف
للماطر شيئا مستحقه مطلقا
والا له اجرة المثل ان عمل

مطالب قول الواقف الطبقة
العليا تجيب السفلى بعد
قوله ذكورا وانما شرط
عام في الجميع

مطالب في وقف لم تعلم شروطه
ولم يعلم ما كانت تصنع
قوامه

ذلك الرجل الذي ادعى الفريق الوقف من جهته فهذه المسئلة على وجهين احدهما اذا كان للواقف ورثة احياء ففي هذا الوجه يرجع الى الورثة سواء كان لها رسوم في دواوين القضاة يعملون عليها او لم يكن فاي فريق عينه الورثة فالقاضي يجعل الوقف له وان لم يكن للواقف ورثة احياء فهذا على وجهين ايضا ان كان لهذا الوقف رسوم في دواوين القضاة يعملون عليها فاذا تنازع فيها اهلها فانها تجري على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان لم يكن للقضاة رسوم يعملون عليها فالقاضي يجعلها موقوفة فمن أثبت في ذلك حقا يقضى له به اه وهو مصرح فيما اذا كان الوقف على الورثة واختلفوا فيه يقسم على ما كان من الورثة قباهم وفعل الورثة في هذه المسئلة بتقديم الاقرب فالاقرب من الميت فيجوز في الدرجات كلها ذلك فافهم والله اعلم * (سئل) * في ناظر وقف أهلى يتصرف فيه بالناظر حسبها شرط الواقف بتقرير القضاة الماضية وأحكام السلاطين المتقدمة مدة تزيد على عشرين سنة وتقسم الغلة بينه وبين بقية المستحقين ادعى بعض المستحقين عليه انه ليس من الذرية ويريد الرجوع عليه بما تناوله هذه المدة من غلة الوقف بالمقاسمة هل تسمع دعواه مع ما ذكر أم لا تسمع * (اجاب) * لا تسمع مع ما ذكر اذا المنازعة في الاستحقاق بينهم لاني نفس الوقف المستثنى بالسمع والتنى لا يحيط به الا علم الله تعالى والله اعلم * (سئل) * في دعوى مستحق في الوقف على مستحق فيه هل هي مسموعة أم غير مسموعة الجواب مصرح فيه بنقول الاصحاب * (اجاب) * المصرح به ان الدعوى من الموقوف عليه لا تصح قال في الجهر الدعوى من الموقوف عليه غير مسموعة على الصحيح وبه ينقضى كذا في جامع الفصولين قال في التتارخانية ولو ادعى انسان في الوقف لا تسمع الدعوى على ارباب الوقف وانما تسمع على القيم أو على الواقف اه وفي فتاوى شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي وأما الدعوى على المستحق فهي جائزة حيث كان واضعها يده لوضع يده فم الدعوى من المستحق قبل لا يتجاوز الحق ان الوقف اذا كان على معين تصح الدعوى منه اه اكن قال في جامع الفصولين في هذه المسئلة وينقضى بانه لا تصح لان حقه اخذ الغلة لا التصرف في الوقف اه وفيه ايضا ان مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى وفيه راجع الالعدة لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه * ثم روى نو لئواد ابن رستم تسمع قال وبالا قول يقتضى اه فقد علمت ان فيه روايتين وأن الاصح عدم الحجية بما خالفه يحصل على الرواية الثانية والله اعلم * (سئل) * فيما اذا كانت امرأة واضعة يدها على قدر استحقاق معين في وقف معلوم وتصرفت فيه مدة ثم ماتت المرأة المرقومة عن ابن فوضع الابن يده على الحصصة المرقومة مدة ثم مات الابن المزبور عن أولاد بجاء رجل وادعى على ناظر الوقف المزبور أن المرأة المرقومة جنته لاته وأثبت ذلك بالبيضة لدى القاضي والآن يطالب ناظر الوقف بقدر استحقاقه في الوقف من حين موت جنته لاته زاعم ان له ذلك فهل يمنع من ذلك وليس له الا من حين ثبوت نسبته ان المرأة جنته لاته أم لا * (اجاب) * نعم يستحق من حين موت جنته بلا شبهة وطالبه على من تناوله لاعلى الناظر اذا لاناظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه على ظن انه يستحق المدفوع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعدي بهدم عليه المستحق وله مطالبة به شرعا مع عدم الضمان فافهم والله اعلم * (سئل) * فيما اذا وقف على أولاده له له الموقوفون يومئذ وهم محمد وعمر وعبد الرحمن وعلى من سجدته الله له من الاولاد الذكور والاناث ثم على أولاد الذكور ثم أولادهم وأولاد بنينهم وبني بنينهم بطنا بعد بطن على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه وان لم يكن له ولد ولا ولد ولد عاد نصيبه الى من هو مستحق الوقف هذه عبارة الواقف انحصر الوقف في عبد الرحمن بعوت اخويه قبله لاعتق وعقب مات عبد الرحمن عن ابن يقال له عبد الله وعن ابن مات في حياة والده عبد الرحمن هل ينتقل جميع ما انحصر في عبد الرحمن لابنه ولا شيء لابن ابنته منه وكذا الحكم

مطلب اذا ادعى احد المستحقين على ناظر الوقف المقاسم لهم مدة انه ليس من الذرية لا تسمع

مطلب دعوى المستحق على مثله غير مسموعة

مطلب امرأة لها استحقاق في وقف فماتت ثم أثبت رجل انها جنته استحق من وقت الموت لا من وقت النبوت

مطلب انحصر الوقف في رجل من أولاد الواقف وقد شرط ان من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه ثم مات الرجل عن ابن مات ابوه في حياته وعن ابن

في بينهما مادامت طبقة تعلو عليهم من أولاد عبد الرحمن المستحقين له بالشرط لترتيب المذكور
 في الوقف أم لا * (أجاب) * بموت عبد الرحمن انتقل ما انحصر فيه في ولده عبد الله بقوله من مات
 منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه ولا نصيب للابن الذي مات في حياة والده حقيقة حتى ينتقل الى
 ولديه والحقيقة لا تنصرف عن مدلولها بمجرد غرض لم يساعده اللفظ فلا يحمل النصيب في كلام
 الواقف على ما هو بالقوة فلا شيء لأولاد الابن الذي مات في حياة والده ولا لأولاد أولادهم وان سفلوا
 ماداموا في الجلب بطبقة ما تحجبهم من المستحقين للانصبا بالفعول والحال هذه والله أعلم * (سئل)
 في رجل استأجر أرض وقف للبناء والغرس فيها فبنى بناء تبلغ قيمته اضعاف قيمة الأرض والمقزولة
 اجرة المثل هل اذا مضت مدة الاجارة أو مات المستأجر عن ورثة وأبى الموقوف عليهم الا القلع يقطع
 ام يبقى باجرة المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر ورعاية بجانب الوقف بدفع اجرة المثل وبجانب المستأجر
 أو ورثته بعدم انلاف البناء خصوصا وقد ابتلى الناس بمثل ذلك كثيرا * (أجاب) * قال في
 البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلعه ما يعنى البناء والغرس وسلمها يعنى الأرض فارغة وفي القنية
 استأجر أرضا وقفها وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فله مستأجر أن يستبقها باجر المثل
 اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك اهـ وبهذا يعلم مسئله الأرض
 المحسنة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص اهـ كلام البحر ومثله في شرح التنوير المسمى بفتح
 الغفار وفي الحاوي الزاهدى ذكر ما في القنية راجع للأسرار لجمع الدين العلاقي بخلاف ما اذا
 استأجر أرضا لمالك ليس للمستأجر أن يستبقها كذلك ان ابى المالك الا القلع بل يكفه على ذلك الا
 اذا كانت قيمة الاغراس اكثر من قيمة الأرض فاذا لا يكفه عليه بل يضمن المستأجر قيمة الأرض
 للمالك فتكون الاغراس والأرض للغراس وفي العكس يضمن المالك للغراس قيمة الاغراس فتكون
 الأرض والاشجار له وكذا الحكم في العمارة اهـ وأنت على علم بان الاجارة تنهى بمعنى المدة
 ولا يبقى لها اثر اجماعا وموت المستأجر تنفخ عندنا خلافا للشافعي فلا يظهر أثر الانقضاء معه كائن
 عليه فاضحان بقوله قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن لا يظهر أثر الانقضاء هنا الخ فالحكم
 في استبقائها باجر المثل في صورة الموت على ما نص عليه الخصاص والزاهدى أولوى دفع الضرر لاسيما
 ما ابتلى الناس به كثيرا مع رعاية جانب الوقف بدفع اجرة المثل خصوصا اذا كانت بحيث لو قرغت
 لا تؤثر باكثر من ذلك ورعاية جانب مالك البناء بعدم اضرارها بانلاف بنائه ولعمري انه شرع طاهر
 مستقيم وقد أفتى به من له قلب سليم والله أعلم * (سئل) * في ناظر وقف على ذرية شخص
 بنى في أرض الوقف بيتا بماله لنفسه هل يكون البناء ملكا له فيورث عنه اذا مات أم لا وهل اذا ادعى
 ناظر الوقف حلا على الورثة أو على بعضهم ان الباقي المذكور بناء بانقضاء الوقف يرجع الى الوقف
 يقبل قوله بلا يئنه أم لا وهل اذا اقام يئنه من الورثة المستحقين تقبل أم لا * (أجاب) * نعم
 يكون البناء له فيورث عنه ولا يقبل مجرد قول الناظر انه بناء من انقضاء الوقف بلا يئنه واذا اقام يئنه
 من الذرية المستحقين لا تقبل لان الوصف الثابت لهم الموجب للاستحقاق لا ينفك عنهم بخلاف فقهاء
 المدرسة والجار ومن له ولد في مكتب الوقف فان الوصف فيهم ينفك فافهم وأما مسئله تقضى هذا البناء
 فلم يسأل عنها وحكمه النقض لتخص منه أرض الوقف والله أعلم * (سئل) * في واقف وقف
 على نفسه ثم من بعده على أولاده وهم مصطفي وعمر وحزرة وست ابا وحسينية وعلى من سيحدثه الله له
 من أولاده ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولادهم ثم على نسائهم
 وعقبهم بالذكر مثل حظ الانثيين أولاد الطهور منهم دون أولاد البطون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة
 السفلى على أن من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد انتقل نصيبه الى حور في درجته فاذا انقرضوا باجمعهم

مطلب في رجل استأجر
 أرض وقف للبناء والغرس
 فيها مضت المدة أو مات
 المستأجر وأبى الموقوف
 عليهم الا القلع

مطلب اذا بنى الناظر في أرض
 الوقف بماله لنفسه يكون له
 ولا تقبل شهادة المستحقين
 بانه بناء بانقضاء الوقف
 بخلاف شهادة فقهاء المدرسة
 ومن له ولد في مكتب الوقف

مطلب اذا رتب الواقف
 الاستحقاق فلا شيء لأولاد
 أولاد الابن مع أولاد الابن

عاد ذلك وقفاً على أولاد البطون على الحكم والترتيب المذکور وجعل آخره لجهة بر عينها مات
الواقف عن أولاده المذکورين ثم مات من بعده مصطفى وله أولاد ذكور وبنات حل لأولاده شيء
في الوقف مع وجود أولاد الواقف المذکورين أم لا شيء لهم ما دام واحد منهم موجوداً
* (أجاب) * لا شيء لأولاد أولاد الواقف المذکورين ما دام واحد من أولاد الواقف ذكراً
كان أو أنثى لترتيب الاستحقاق بهم مؤكداً بقوله الطبقة العليا منهم تتجرب السفلى ولا ينافيه قوله
على أن من مات عن غير ولد كما لا يخفى وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ
المفتون الجنتيون بغزة جوابي كذلك هذا وقد أفق برهان الدين الطرابلسي الحنفى في مثله باستحقاق
أولاد الميت مع وجود من بقى من أولاد الواقف قال مفهوم القيد المسكوت عن تقيمه بمعدله ميتته
أو غفلة الكاتب عنه ضرورة انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقى منهم أحد اهـ ولا يخفى
ما في ذلك لما علم أن المفاهيم غير معمول بها عندنا على تقدير أن استحقاق أولاد الميت هو المفهوم
وإيس ذلك في الحقيقة هو المفهوم إذ مفهومه أن الاستحقاق عند وجود الأولاد لا يكون لمن
في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لأولاده والأصل عدم الغفلة وضرورة انحصار غلة
الوقف في ذرية الواقف ما بقى منهم أحد لا يلزم منها استحقاق أولاد ولد الواقف مع أولاده أصلاً كما هو
ظاهر ثم رأيت شيخ الإسلام ذكرياً الشافعي الانصاري أفق بما أقيمت في واقعيتين وأنه لا يرجع
استحقاق الميت إلى أولاده مع ما ذكره قال وإن أفق به أي بر جوع الاستحقاق لأولاد الميت
الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله عما لا يفهم الشرط إذ مفهومه أن الاستحقاق عند وجود
الأولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لأولاده بل يرجع استحقاق الميت لأخيه
لأن شرط الواقف بل لكون الوقف منقطع الوسط وأخوه أقرب الناس إلى الواقف اهـ وقد أفق
مولانا الشيخ أحمد شهاب الدين الرملي الانصاري الشافعي بمثل ما أفق به الشيخ ولي الدين العراقي
والله أعلم * (سئل) * في رجل وقف وقفاً على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده أصلاً
وهم عبد الرحمن وسليمان ورضوان وأم الاخوة وأم الخير وعلى من سيحدثه الله له من الأولاد
ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم يدخل في ذلك أولاد الظهور ودون أولاد
البطون للذكر مثل حظ الأنثيين على أن من مات من الآباء عن ولد أو ولدات انتقل نصيبه إليه ومن
مات عن غير ولد ولا ولدات انتقل نصيبه إلى من في درجته وذوي طبقته تتجرب فروع الطبقة العليا
دائماً منهم فروع الطبقة السفلى ويحبب الأصل فرعه لفرع غيره يجري الحال في ذلك أبداً ماداموا
فاذا انقرضوا باجمعهم عاد وقفاً على أقرب عصابات الواقف مرتباً على ما سبق هذه عبارة الواقف
مات عبد الرحمن في حال حياة أبيه الواقف عن ابن يدعى عبد الرحيم ثم مات رضوان في حياة أبيه أيضاً
ولم يعقب ثم مات الواقف عن ابنه سليمان المذکور وعن بنتيه أم الاخوة وأم الخير فهل يستحق عبد
الرحيم المذکور اعلام في ربيع الوقف شيئاً مع سليمان وأختيه أم لا * (أجاب) * لا يستحق
شيئاً معهم وقد أفق في نظره بذلك الشيخ زين بن نجيم ووالد شيخنا أمين الدين بن عبد العال وغيرهما
لأن والده لا يستحق شيئاً مع حياة والده حتى يصرف إليه لأنه إنما يقتل إليه نصيب أبيه ولا نصيب له
وقت موته لموته قبل الاستحقاق والله أعلم * (سئل) * في واقف وقفاً على نفسه ثم على ولديه محمود
ومحمد ومن سيحدث له من الأولاد الذكور والإناث للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على أولادهم ثم ثم
أولاد الظهور ودون أولاد البطون على أن من مات منهم عن ولد أو ولدات أو أسفل منه انتقل نصيبه
لولده أو ولد ولده ونسله وعقبه على الشرط والترتيب المشروح ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد
ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقته من مستحق الوقف المذکور ومن مات منهم قبل
استحقاقه لهذا الولد أو ولد أو ولد أو أسفل من ذلك قام في الاستحقاق مقام أصل

مطلب وقف على نفسه ثم على
أولاده الخ ثم مات أحد
الأولاد في حياة أبيه الواقف
عن ابن

مطلب إذا وقّع في لفظ
الواقف أن من مات عن غير
ولد ولا ولد ولا نسل
فنصيبه لمن يوجد في طبقته
من مستحق الوقف فقام
شخص عن أولاده وأعمامه
وعما فتنصيبه لأولاده

واستحق ما كان يستحقه أن لو كان حيا ثم على جهة بر لا تشفع مات الواف عن محمود ومحمد الزبورين
ثم مات محمود عن ستة أولاد احمد وصالح ومحمد الدين وأصيل وعز ونعمية وعن أولاد ابنه يحيى المتوفى
قبل ابيه وهم خليل وابراهيم وألفية ثم مات محمد عن ذكر ثم مات سعد الدين من بنت فاطمة
ونور الهدى ثم مات فاطمة عن اختها نور الهدى ثم مات نور الهدى عن أولادها يحيى لكونهم في طبقتها
وعن اعمامها وعماتها المذكورين هل ينتقل ما يخص نور الهدى لأولادها يحيى لكونهم في طبقتها
أم لأعمامها وعماتها المذكورين * (اجاب) * هو لأهل طبقتها المستحقين للأدعاء
والهات المذكورين لقوله من مات عن غير ولد الخ فتصبيه ان يوجد في طبقة من المستحقين فخرج
الأهل والأدق وغير المستحقين والله أعلم * (سئل) * في ارض وقف بقربة تغلب عليها تغلب
وغرس فيها شجر او أغر الشجر ومات المتغلب فوضع أهل القرية يدهم على الاشجار هل للمشكل على
الوقف الدعوى عليهم وأثبتت الارض للوقف وزعموا من يدهم ويلزمهم اجرة مثلها مدة التغلب في
تركته فتؤخذ منها ومدة الفلاحين فتؤخذ منهم وهل ينسحق الاشجار أم تقطع * (اجاب) * نعم
للمشكل على الوقف الدعوى على المدة حتى يوضع يده على ارض الوقف واقامة البرهان عليه ورفع
يده عن الارض ومطالبته باجرة المثل مدة وضع يده عليه بالغة ما بلغت وقطع الاشجار بالموضوعه بغير
حق مالم يضر ذلك بالارض فان ضرر فهو والمضيق لملكه وأفتى بعض علمائنا بتلكه الوقف باقل
القيمتين منزوعا وغير منزوع وهذا الذي ينبغي التعويل عليه وفي جامع الدولين ولواصله ما لم يوافق
يجعل للوقف بمن هو أقل القيمتين منزوعا أو مبنيا فيه صح والله أعلم * (سئل) * في ارض وقف
غرس فيها المتولى عليها غرسا لنفسه ثم ملكه لزوجه بماله اعليه وأجرها الارض ليستزلهما حق
بقا الغرس فيها ومات المتولى وهذا غالب الشجر ثم ماتت الزوجه ولها بنت زرع ابها الارض بغير
اذن المتولى على الارض زاعما ان امه لها حق الزرع وانها حق بالارض من غيرها المأبها من الشجر
فهل زعم صحيح أم غير صحيح واذا قلتم غير صحيح هل تكلف المرأة وابنها الى قلع الزرع وما بقي من الاشجار
ولا تلك ان تنزع عن المتولى بسبب ما بقي لها من الشجر أم لا * (اجاب) * يجب قلع الشجر والزرع
وتسليم الارض للمتولى فارغة عنه ما اذا ابتداء العمل وقع ظلما وهو واجب الاعداء لا التقرير قال عليه
الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق وعلى تقدير ان يكون اصل الغرس وضع بحق فهو المستأجر
تسل الاجارة ويجب رد الارض الى ما كانت له وهذا اذا لم يضر القلع بالارض فان ضرر فلا متولى أن
يملكه بقيته مقبولة على الوقف والله أعلم * (سئل) * في غراس وضع في ارض وقف وبدون اجر
المثل واستمر سنين عديدة وباعه واضعه لا تحرف في خلاله ارض قراح للوقف يزرع المشتري بها بولا
وينتفع بها هل يلزمه اجرة المثل في القراح والمشغول بالغراس أم لا * (اجاب) * صرح علمائنا بان
القيم لو أجرة الموقوف بدون اجر المثل قدر ما لا يتغابن فيه حتى لم يجز فقبضه المستأجر وانتفع به لزمه اجر
المثل بالعاما بان على ما اختاره المتأخرون والفتوى عليه وسواء في ذلك القراح والمشغول بالغراس
اذ منافع الوقف المقصوب منه ومنه على ما أفتى به علمائنا المتأخرون صيانة لمال الوقف وان امتنع من
اجرة المثل يكلف الى قلع غراسه ويسلم الارض للمتولى خالية عن غراسه ان لم يضر الوقف فان أضره
فهو واضع لملكه فليترص الى خلاصه مع ادائه اجرة المثل لانه مشغول بغراسه وعلى ما عليه الفتوى
يجب القضاء والافتاء فملى الفتى أن يبقى به وعلى القاضي أن يرضى به والله أعلم * (سئل) *
فيما اذا وقف بعض الورثة حصه في دار ليس للمتوفى تركه غيرها وعليه مهر زوجته المستغرق لها هل
يصح وقفه أم لا * (اجاب) * لا يصح لان استغراق التركة بالدين يمنع الوارث عن المأبها والوقف
لا يتخذ الا في الملك ولا ملك له والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في واقف وقف عقارا على نفسه
ثم بعده على أولاده محمد وعلى وموسى وأبي الخير ثم من بعد كل منهم على أولادهم ثم على أولاد

مطالب للمشكل على الوقف
الدعوى على المتعدى
ومطالبته باجر المثل وقطع
الاشجار مالم يضر

مطلب غرس المتولى غراسا
في ارض الوقف لنفسه ثم
ملكه زوجته واجرها الارض
ثم ماتت عن ابن منها فغرس
في الارض

مطالب استأجر ارض وقف
بدون اجر المثل وغرس فيها
وباعه لا تحرف

مطالب لا يصح وقف الوارث
عدا استغراق التركة بالدين

أولادهم ثم وثم المذكور دون الاناث ثم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف عن الاربعة تبين
 المذكورين ثم مات ابو الخير عن ولده نور الدين ومات موسى عن ابنه حسين وكرم ومات على عن ابنه
 خليل وحسين ومات محمد عن ابنه طه وعن ابن ابنه عوض مات ابو ه في حياة ابيه ثم مات طه عن ابن
 ابنه عوض ثم مات عوض لاهن ولد ومات كريم عن غير ولد ومات خليل بن علي ابن الواقف عن
 ابنائه الثلاثة شمس الدين ومحيي الدين وعلى ومات حسين اخو خليل عن ابنه محمد وعبد الباقي
 وعن ابن ابن اسمه نحر الدين ومات ابو ه في حياة ابيه ومات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين
 فالوجود الآن ماعين فكيف يقسم الآن الوقف * (اجاب) * يقسم الآن ربع الوقف
 على من سيد كرفنصيب نور الدين بن أبي الخير الربع ونصيب حسن بن موسى الثمن ونصيب شمس الدين
 وعلى ومحيي الدين ابناء خليل الثمن ونصيب محمد وعبد الباقي ابني حسين الثمن ولا شيء لغير الدين
 ابن ابن حسين ابني ابيه في حياة جده ومصطفى وحسين ابني محمد بن حسين حصة ابيه ما وهي نصف
 الثمن وما عدا ذلك وهو ثلاثة اثمان منقطع وحكم المنقطع مختلف فيه واصح الاقوال فيه انه يصرف الى
 اقرب الناس الى الواقف واستدلوا له بان الصدقة على الاقارب افضل لانها صدقة وصله واقربهم
 هنالى الواقف نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وحسن بن موسى ابن الواقف فهذا الصح ما قيل
 فيه والله أعلم * (سئل) * في متولى وقف ولاد السلطان قوله ذلك الوقف من ابتداء مارس سنة
 كذا الى مارس السنة التي بعدها واذن له أن يتصرف في جميع ما يتحصل بلجهة الوقف في تلك السنة
 و يصرفه في المصارف الواقعة بها فاستقر عند رعايا الوقف الزيت المتحصل في تلك السنة المشروط
 ما يتحصل منه لتزوير مسجد ذلك الوقف وكان صرف من ماله باذن الشرع الشريف زيتا في تنوير ذلك
 المسجد ليرجع بظهوره على ما استقر عند الرعايا من الزيت المترتب للوقف المشروط للتزوير وكتب
 دفتر محاسبة الوقف لدى قاضي الولاية وجعل جميع الزيت المذكور ايرادا وصرفا في الدفتر
 المذكور وعين دة داره من الزيت نظير الزيت الذي صرفه في تنوير المسجد وبقي الزيت للمتولى
 عند الرعايا بموجب دفتر المحاسبة ثم بعد ذلك عزل المتولى المذكور قبل قبض الزيت من الرعايا
 فقبض المتولى الجديد المنصوب الزيت المذكور من الرعايا وصرفه في مصارف الوقف التي في
 مدته فعرض المعزول امره على السلطان فبرز امره بتخليص الزيت المذكور ودفعه للمتولى المعزول
 نظير ما صرفه في التنوير ان كان عند الرعايا يؤخذ منهم وان كان قبضه المتولى الجديد وصرفه
 في زمنه فحين الوقف تبين الا ان المتولى الجديد قبضه وصرفه في مصارف الوقف في مدته فهل
 حيث نص السلطان أن كل متولى يقبض مال سنة ويصرفه في مصارف سنته وقد صرف المتولى
 المعزول باذن السلطان وقاضي الشرع الزيت من ماله في التنوير ليرجع بظهوره وجعل القاضي
 عند المحاسبة الزيت الذي عند الرعايا له نظير ما صرفه من الزيت وكتب في دفتر المحاسبة ليس
 للمتولى الجديد قبضه وصرفه في مصارف سنته لانه مأمور بقبض ما يتحصل في سنته ومنوع عن
 قبض ما يتحصل في سنة غيره بامر السلطان وهل اذا قبضه المتولى الجديد المذكور وروى صرفه
 في المصارف الواقعة في مدته وجعله ايرادا وصرفا في دفتره يكون للمتولى العتيق الرجوع بظهوره
 على مال الوقف لكونه صرفه في مصارف الوقف أم لا * (اجاب) * هذا السؤال يتوقف
 جوابه على إشياء تتقدمه وهو أن التولية على الوقف هل تخصص بالزمان أم لا والثاني اذا صرف
 المتولى باذن القاضي ليرجع هل له أن يرجع أم لا الثالث هل الزيت من جملة مصالح المسجد التي
 تجوز الاستدانة لها باذن القاضي أم لا الرابع هل للمتولى أن يصرف ربع سنة في سنة أخرى
 أم لا الجواب عن الاول انه يتخصص بلارب كسائر الولايات من القضاء والامارة وغيرهما وهذا بلا
 خلاف بين العلماء والجواب عن الثاني انه يرجع قال في البرازية قيم الوقف اشترى شيئا مؤونة المسجد

مطلب وقف على نفسه ثم على
 أولاده ثم مات احد الاولاد
 عن ابن وابن ابن مات ابو ه
 في حياة ابيه

مطلب ولي السلطان رجلا
 على الوقف من ابتداء
 كذا الى كذا وأذن له
 في الصرف فاستقر عند
 رعايا الوقف زيت للوقف
 فصرف من عنده ليرجع
 فتولى متولى آخر وأخذ ما
 استقر عند الرعايا قبل أن
 يرجع عليهم القديم

بلاذن الحاكم بما له لا يرجع في الوقت قال في البحر ومطاهره انه لا يرجع له مطلقا الا باذن القاضي سواء
كان أمضى ليرجع أولا وسواء دفع الى القاضي أولا وسواء برهن على ذلك أولا اه وفي الذخيرة
نقل في المسئلة قياسا واستحسانا وجعل الاستحسان الجواز باذن القاضي والعمل على الاستحسان
الافى سائل ليست هذه منها والجواب عن الثالث ان الاصح انه من جملة مصالح المسجد والجواب
عن الرابع انه لا يجوز صرفه ربع سنة في سنة الا اذا شرط الواقف أو نص عليه سلطان في توليته
صرح بالمسئلة شيخنا الحلبي في فتواه فاذا انقضى ذلك علم انه ليس له ان يتولى المسجد تساول
ما هو متصل في سنة العتيق لمنع السلطان له من تناوله ويضمن لتعديبه بالاخذ ما ليس له اخذه ويضمن
الدافع له أيضا والمتولى العتيق بالخيار في تضمين اي مما شاء لوجود التعدي من كل منهما كما هو ظاهر
واقته أعلم * (سئل) في كرم مشتعل على عنب وبعض من التين وأرضه وقف سيدنا الخليل عليه
وعلى نينا وعلى سائر الانبياء أفضل الصلاة وأتم التسليم من المالك الخليل تداوله الايدي بأشراء
ثم ادعى رجل هو أحد المستحقين على ذي اليد بانه وقف بجهته هل تسمع دعواه أم لا * (أجاب) *
المستوى على انها لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه قال في جامع العصولين راعى العدة لا تسمع
الدعوى من الموقوف عليه ثم رمز له وادرس رسم تسمع قال وبالأول ببق وقال قل راعى العتاي
رشيد الدين مستحق غلة وقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملكه المتولى ولو كان الوقف على رجل
معين قيل يجوز ان يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي اذا لم يرد له ويقتى بانه لا يصح لان حقه
اخذ الغلة لا التصرف في الوقف فغير روايتان والاصح انه لا تسمع دعواه بغير اذن القاضي هذا
ودعواه ان الكرم وقف بجهته لا تسمع اد الكرم اسم للارض والشجر في عرف بلادنا وفي اللغة أيضا
بطل الكرم على الارض المقناة كما صرح به في القاموس فان اريد به الشجر فوق الوقف الشجر على جهة
هي غير جهة الارض مختلف فيه وقد قال صاحب الذخيرة وقف البناء من غير وقف الارض لم يجز هو
الصحيح لانه منقول ولا فرق بين البناء والشجر من حيث القيام بالارض والبقعة بحكم الاتصال وان
اريد بكل من الارض والشجر فبطلانه بديهى التصور وان اريد الارض فديهية البطلان أولى وأيضا
عما صرح به الحاصف لو ادعى رجل على آخر ان هذه الارض التي في يده وقفها زيد بن عمرو وعليها وذو اليد
بمجدد الوقف ويقول هي ملكي وأقام المدعى بينة ان زيد اوقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وان شهدت
البينة انها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يقف ما لا يملكه وقد تكون في يده بفسد اجارة
أو اعادة ونحو ذلك وفي مسئلتنا ادعى انه وقف بجهته وقديف ما لا يملكه فلا تسمع الدعوى به ولا
الشهادة والله أعلم * (سئل) في اراض موقوفة على مصالح سيدنا الخليل صلى الله عليه وسلم
غرس بها رجل غرسا ثم وقعه على نفسه ثم على ولديه وعلى من سيحدث له ثم وثم بجميع حقوقه وطرقه
وبجدره وما يعرف به وينسب اليه وبكل حق حوله هل يصح وقعه الشامل للارض والاعراس أم لا
* (أجاب) * الحقوق الشرب والسبل والطرق جمع طريق وهو معلوم فكيف يصح الواقف
وقعه على نفسه وهي وقف الخليل عليه الصلاة والسلام فلا يصح الوقف منه على هذه الكيفية لاسيما
وقد قال قاصحان لوقال وقعت على نفسي ثم على فلان أو على فلان ثم على نفسي لا يصح اه فقد جزم
بقول محمد الذي هو أقرب الى موافقة الآثار وصرح في شرح المجمع ان اكثر فقههاء الامصار اخذوا
بقول محمد والله أعلم * (سئل) في رجل استأجر من المتولى على أوقاف الحرم الشريفين
جميع جهات وقف الحرمين بقرعة والقدس الشريف ولدا والرملة وبابلس بيوت الوقف ودكا كنيته
وجسماته وبساتينه والخصص التي له في الجهات المذكورة والمرارح المعلوم ذلك له سنة بسبع مائة
قرش تحل في رجب شارطا عليه انه ان زاد عليك احد وقبلت الزيادة يدفع لك من يريد عليك دينك
الذي لك على الوقف سابقا وهو كذا عدد مسمى وأن معلوم الوظائف المرساة على جهات الوقف

مطلب في دعوى أحد
المختصين على ذي اليد أنه
وقف بجهته وفي وقف البناء
أو التحريم دون الارض وفي
وقتها به وما

مطلب في اراض موقوفة
غرس بها رجل غرسا ثم وقعه
على نفسه ثم على ولديه الخ

مطلب في رجل استأجر من
المتولى جميع جهات وقف
الحرمين بقرعة والقدس
ولدا والرملة وبابلس الخ

في النواحي المذكورة أو لا لجماعة معلومين بموجب الدفترته فعهاتهم خارجا عن الاجرة المعينة من مالك وصلب حاله الى غير ذلك من الشروط هل يلزمه ما التزم بالشرط الذي شرطه المتولى عليه ام لا يلزمه وله الرجوع على المتولى أو على المدفوع لهم أم لا ولا * (اجاب) * لا يلزمه ما التزمه اذا الاجارة المذكورة مع الالتزام المذكور فيه فاسدة بلا ريب ولا شك والواجب في الاجارة المذكورة اذا باشرها المستأجر أجرة المثل وشرط الدفع خارجا فاسد وقد شرط الدفع لان تمام المنفعة بالمسمى والمسمى قد بطل بوجوب أجرة المثل فلم يتم للمستأجر المذكور غرضه بالاقتصار على المسمى وقد بطل والثى اذا بطل بطل ما في ضمنه اذ يطلان الاصل يطل ما تنفرغ عليه فيرجع به على المتولى لانه دفع باذنه وأمره له المشروط عليه فكان من جملة الاجرة بالشرط والواجب في الاجارة الفاسدة اجرة المثل لا المسمى واذا اختلفا فعلى المؤجر والمستأجر فيه ما قال قول قول المستأجر لا نكارة الزائد والله أعلم

* (سئل) * في رجل يريد أن يقف نصف دار له على نفسه فزوجته مدة حياتهما ثم من بعدهما على ولدهما الذي كروا ولدهما هل اذا قضى بجوازه يصح وينفذ أم لا * (اجاب) * نعم وقف المشاع اذا قضى القاضي بجوازه جاز وارتفع به الخلاف وسواء فيه قضاء الحنفى وقضاء الشافعى والمالكي والحنبلى لانه قضاء في فصل مجتهد فيه وصريحوا بان للقاضي الحنفى المقلد أن يحكم بصدقه وقف المشاع لا خلاف الترجيح في ذلك والمسئلة فيها قولان معتمدان فيجوز القضاء والافتاء باحدهما وينفذ القضاء بذلك والله أعلم * (سئل) * في مسجد احتاج الى العمارة ولناظره معلوم بشرط الواقف هل يصرف له اجرة عمله حال المباشرة لها أو لا وهل يستحق ما شرطه له الواقف في وقته عمل ارم يعمل - (اجاب) * لا ريب ولا شبهة ان الناظر حيث شرط له الواقف استحقاقا كان من جملة الموقوف عليهم قال السكال بن الهمام فاذا قطعوا قطع الا ان يعمل فيأخذ قدر أجرته وان لم يعمل لا يأخذ شيئا اه وفي البحر بعد نقله كلام السكال وظاهره أن من عمل من المستحقين زمن العمارة يأخذ قدر أجرته لكن اذا كان مما لا يمكن ترك عمله الا بضرر بين كالا مام والخطيب ولا راي المعالم المشروط زمن العمارة فعلى هذا اذا عمل المباشروا والشاذ زمن العمارة يعطيان بقدر اجرة عملهما فقط وأما ما ليس في قطعه ضرر بين فانه لا يعطى شيئا أصلا زمن العمارة قال في الاشبهاء والنظائر ومما هو في معنى الامام للمسجد والمدرس للمدرسة الناظر اه فالخاصل ان العلماء رجهم الله تعالى قدسوا العمارة على الكل حيث كان الاعطاء لغيرها يعطلها وان فعل ما هو خلاف المشروح ضمن لكونه فعل خلاف المشروح الذي هو في هذا الجواب مشروح والله أعلم * (سئل) * في مدرسة لها خلاوى متعدده هل للمتسكن عليها أن يستأجر باب خلوة من خلوايها التي بداخلها ويفتح لها بابا الى سكة غير نافذة بغير رضاء اهل السكة أم لا لما فيه من تغيير معالمها * (اجاب) * للمتسكن ذلك لما فيه من تغيير معالم الوقف وقد أتى بعض العلماء بعدم جواز فتح شباك التبرسية في جدار الجامع الا زهر اذا لمصلحة للجامع فيه فكيف يفتح باب الى سكة غير نافذة بغير رضاء اهلها هذا القائل به والله أعلم * (سئل) * في الرجل الصالح للنظر على وقف ما من هو هل صرح به علماء الحنفية ام لا * (اجاب) * نعم صرح به علماء الحنفية رجهم الله تعالى فقد صرح في البحر نقلا عن فتح القدير بقوله الصالح للنظر من لم يسأل الولاية لا وقف وليس فيه فسق يعرف قال وقد صرح بانه مما يخرج به الناظر ما اذا ظهر به فسق كشره بالخر ونحوه اه وفي الاسعاف لا يولى الامين قادر بنفسه أو نائبه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر بولاية الخائن لانها تحل بالمقصود وكذا قولية العاجز لان المقصود لا يحصل به ولا يشترط الحرية والاسلام للبحر قال في البحر والذي في الحكم كالعبد وعزاه الى الاسعاف ولا شبهة ان قوله مما يخرج به الناظر اذا ظهر به فسق كشره بالخر خاص بالمسلم اذا لم يترك وما يدين للعديت الشريف اتركوه وما يدينون والله أعلم * (سئل) *

مطلب اذا قضى القاضي بجوازه وقف المشاع نفذ

مطلب شرط الواقف للناظر معلوما ثم احتاج المسجد الى العمارة

مطلب ليس لامة تكلم على المدرسة أن يستأجر باب خلوة من خلوايها ويفتح لها بابا في سكة غير نافذة

مطلب في الصالح للنظر

من دمثق بامورته بالحرف اذا وقف رجل في حخته وسلامته وطواعيته واختياره ما هو جار في ملكه
 كروما على مساجد وغيرها وكتب بذلك كتاب وقف شاهد بجهة الوقف وجهة الواقف وحسن اختياره
 وسلمه الواقف حال حياته للجهة الموقوفة عليهم وانصرف المتولي بالوقف على مقتضى شرط الواقف
 ومضى على الوقف الموقوف مدة تزيد على ستين واستمض الوقف شهرة وللواقف الموقوف ورثة
 واستأجرت الورثة كروم الوقف التي وقفها مورثهم من المتولي والآن تدعى الورثة الموقوفون
 ان مورثهم وقف هذا الوقف في مرض موته وأقامت على ذلك البيعة بحكم الحاكم بإبطال الوقف
 والقائه ونفاذه من الثلث لكونه في مرض الموت فهل يصح كون الوقف المذكور صحيحا لمضى المدة
 المذكورة ولللاستفاضة والشهرة في ذلك ويكون اجارة الورثة لكروم الوقف تصديقا منهم على وقف
 مورثهم أم لا * (اجاب) حيث أقرت الورثة بالوقف واستأجرت من المتولي الموقوف بجهته لا تصح
 بعده دعواهم للشاقض واذا تعارضت البيعتان بينة كونه في الصحة وبينة كونه في المرض قدمت
 بينة الصحة صرح به غير واحد من علمائنا وفي جامع الفصولين الاقدام على الاشتراء والاستيلاء
 والاستيداع والاستخبار اقرارا به لا ملائمة فيه بانصاق الروايات حتى لو رهن المذمى عليه ان المذمى
 فعل معه شيئا من ذلك تدفع دعوى المذمى والورثة هنا مدعون ومتولي الوقف هو المذمى عليه
 ولا يحق ما في السؤال من الحشو ونشوبش العبارة كذلك الشهرة والاستفاضة والقطع في بدنه بقوله
 وقف في حخته وسلامته وطواعيته واختياره الى غير ذلك من العبارات وكان يكفي في ذلك رجل وقف
 وقعا محددا على جهة بر وسلمه للمتولي واستأجره الورثة منه ثم ادعوا انه كان في مرض الموت هل
 تسمع دعواهم أم لا والجواب لا تسمع لان اقدامهم على الاستخبار اقرارا به لا ملائمة لهم فيه لكا كتبنا
 عليه لو روده من مسافة بعيدة اجابة للسائل ورعاية للعامل واقه أعلم * (سئل) فيما اذا باع
 احد مستحق الوقف الاهلي المكموم به الثابت الذي جعل آخره للمسجد المحمدي على مشرقه أفضل
 الصلاة والسلام بصبح بعه أم لا ولو مكث في يد مشتر به مدة طويلة * (اجاب) لا يصح بيعه
 ويرد الى الوقف وتجب اجرة المثل كما هو المقتضى به صيانة للوقف فان الفتوى على وجوب اجرة المثل باي
 طريق سكن الوقف والله أعلم * (سئل) في الخلو الواقع في غالب الاوقاف المصرية والاوقاف
 الرومية في الحوايت وغيرها هل يصير حقا لازما لصاحب الخلو ويجوز بيع سكاه وشراؤه واذا حكم به
 حاكم شرعي يمنع على غيره من حكام الشرع الشريف نقضه * (اجاب) ذكر في الاشياء والنظائر
 في القاعدة السادسة في بحث العرف الخاص انه أفتى كثير باعتبار ما قاله في اعتباره يفتي بان
 ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلو الحوايت لازم ويصير الخلو في الحانوت حقا فلا يملك صاحب
 الحانوت اخراجه منها ولا اجارته الغير ولو كانت وقفا وقد وقع في حوايت الخلون بالقرية ان السلطان
 الغوري لما بنىها سكنها التجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدرا أخذ منهم وكتب ذلك بكتوب الوقف
 اه وقد صنف محمد بن محمد بن بلال الحنفي في جواز الخلو رسالة مستقلة واستدل بأشياء أوضحها
 في الدلالة ما نقله عن واقعات الضرري بقوله وفي واقعات الضرري رجل في يده دكان فغاب ووقع
 المتولي امره الى القاضي فامره القاضي بفنحه واجارته ففعل المتولي ذلك ثم حضر الغائب فهو أولى بذلك
 وان كان له خلوه هو أحق بخلوه أيضا وله الخيار في ذلك فان شاء فسح الاجارة وسكن في دكانه وان شاء
 اجاز الاجارة ورجع بخلوه على المستأجر ويؤمر المستأجر بادهاء ذلك ان رضى به والا يؤمر بالخروج
 من الدكان وتسليم الدكان اليه اه كلام صاحب واقعات الضرري قال صاحب منغ الغفار بعد نقله
 ما قاله في رسالة له والمسئلة نقلها شيخنا في قواعد لكن عبارة واقعات الضرري ربما تدل على المذمى
 والله أعلم هذا وقد صرح علمائنا بان صاحب الكردار حق القرار وهو ان يحدث المزارع والمناجر
 في الارض بناء أو غراسا أو كسبا بالتراب باذن الواقف أو باذن الساطر متبقي في يده وفي البحر ومنغ الغفار

مطلب استخبار الورثة من
 المتولي مانع من دعواهم
 المالك
 مطلب بنية كون الوقف في
 الصحة أولى من بنية كونه في
 المرض

مطلب لا يصح بيع الوقف
 ويجب على المشتري اجرة
 المثل

مطلب مسائل الخلو

تقلا عن القنية وهي في الحياوى الزاهدى أيضا استأجر أرضا وقفها وغرس فيها أربى ثم مضت مدة
الاجازة فلما استأجر أن يستبقيها بأجر المثل الذي لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الا القلغ ليس
لهم ذلك اه قال في البحر ومنع الفقهاء بهذا العلم مسئلة الارض المحركة وهي منقولة أيضا في أوقاف
الخصاف اه وصورة ما في أوقاف الخصاف حانوت اصله وقف وعبارته لرجل وهو لا يرضى أن
يستأجر أرضه بأجر المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث لو رفعت يستأجر الاصل باكثر مما يستأجر
صاحب البناء كاف رفعه ويؤجر من غيره والا يترك في يده بذلك الاجر اه وقد ذكر في الخاتمة مسئلة
بيع سكنى الحانوت في مواضع متعددة وذكرها في جامع الفصولين في الفصل السادس عشر تقلا عن
الذخيرة ونص عليها في الفتاوى الكبرى والخلاصة والبرازية وأغلب كتب الفتاوى وهي شري سكنى
دكان وقف وفي بعض النسخ شري سكنى في دكان وقف فقال المتولى ما اذنت له بالسكنى فاهمه بالدفع
فلو شراه بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه بئنه ولا بقصانه اه وفي جامع الفصولين
والقنية والخلاصة وغيرها بنى المستأجر أو غرس في أرض الوقف صار له فيها حق القرار وهو المسمى
بالسكنى دار له الاستبقاء بأجر المثل اه أقول ليس الغرض بآبار هذه الجبل القطع بالحكم بل ليقع
الدين بارتفاع الخلاف بالحكم حيث استوفى شرائطه باجتماع الاطراف الست التي هي الاركان
في كل حادث كان وهي المنظومة في هذا البيت

اطراف كل قضية حكومية * ست يلوح بعينها التحقيق

حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطريق

فاذا انصب الحكم بعد استيفاء شرائطه ابعثته وزومه من مالكي تراه أو غير ذلك ولزم وارفع الخلاف
كفي مثله علم لانه لم يكن مخالفا للكتاب ولا للسنة المشهورة ولا للاجماع خصوصا فيما للناس اليه
ضرورة لاسيما في المعامل والمدن المشهورة كمصر ومدينة الملك فائهم يتعاطونه واهم فيه نفع كلي
ويضرهم نقضه واعدامه فلهما بفعله تكثير الاوقاف الا ترى الى ما فعله الغورى باخذه من كل تاجر
قدرا معلوما بحسن الاختيار منهم وكتبه في مكتوب الوقف فهو دائر معه اينما دار بحيث لو اراد أن
يخله لتاجر آخر يدفع له ذلك المقدار وما باغنى ان بعض الملوك عمر مثل ذلك باموال التجار ولم يصرف
عليه من ماله الدرهم والدينار بل فاز بقربة الوقف وفاز بالمنفعة للتجار وكان صلى الله عليه وسلم يجب
ما خفف عن امتهم والدين يسرو ولا مفسدة في ذلك في الدين ولا عار به على الموحدين والله أعلم
(* يستعمل من طرابلس الشام) * سنة ٧٥٠ في وقف اهلى شرط واقفه ان يكون على نفسه مدة

حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه وهم فلان وفلانة وفلانة وعلى من سيحدثه الله تعالى له من
الاولاد الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على
أولادهم ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على أولاد أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولاد
أولادهم مثل ذلك ثم على أنساليهم واعقابهم وان سفلوا بطنا بعد بطن الطبقة العليا منهم بحسب الطبقة
السفلى على أن من توفي منهم عن ولد أو ولد أولاد أو نسيل أو عقب عاد ما كان جارا عليه من ذلك على
ولده ثم على ولده ثم على نسله وعقبه بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ومن
مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسيل ولا عقب عاد ما كان جارا على المتوفى من ذلك الى من هو
معه في درجته وذوى طبقته من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب الاقرب اليه ويستوى فيه الاخ
الشقيق والاخ لآب فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى اقرب الموجودين اليه من اهل
الوقف مات رجل من اهل الوقف ومستحقه وهو في الدرجة الخامسة عن غير ولد ولا ولد ولا
ولاد نسيل ولا عقب بل ترك ابن خاله وهو معه في درجته وترك أيضا أولاد أولاد خاله لانه وهم
في درجته ايضا لكن فيهم من اصله موجود يستحق في الوقف بغير تلك الدرجة فلن يعود نصيب ذلك

مطلب مشتمل على معنى
قول الواقف عاذا نصيبه لمن
هو في درجته وعلى معنى قوله
فان لم يكن في درجته من
يساويه فعلى اقرب الموجودين
اليه وعلى معنى الطبقة الخ

الميت واستحقاقه من المذكورين فهل يتفرد ابن خالته وحده في ذلك الاستحقاق أو يستترك هو
وأولاد أولاد خالته فيه على الفريضة الشرعية أو يتفرد أولاد أولاد خالته فيه دون ابن خالته
وهل إذا استحق أولاد أولاد خالته في ذلك يدخل فيه من أبوه موجود وهو مستحق في الوقت
المذكور أو لا يدخل وهل يحجب بآبيه أو لا يحجب وهل يسمى من أهل الوقف أو لا يسمى وما المراد بقول
الواقف عاد نصيبه إن هو معه في درجته وذوي طبقة من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب
وما المراد بقول الواقف أيضا فإن لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين إليه من
أهل الوقف أفيد والبالجواب وبسطه وينو ما الدرجة ما تكون والطبقة والنسل والعقب والقرب
والبعد كثر الله فوائدكم وفسح في مدرككم ونفع المسلمين بعلومكم اشفوا الجواب واوضحوه أيضا
بينا لأن هذه المسئلة موقوفة على فتواكم أحسن الله مقبلكم ومثواكم وجعل في أعلى الفردوس
مقركم وما أواكم * (أجاب) * اعلم أن شرط الواقف كنس الشارع وقد نص الواقف أن من مات
منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جاريا على المتوفى إلى من هو في درجته وذوي
طبقة من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب فوجب مراعاة ما شرط وهي في صرف
نصيب المتوفى المذكور إلى من هو الأقرب إليه وفي درجته وهو ابن خالته حيث كان من أهل الوقف
لأولاد أولاد خالته الدين هم أبعد قرابة وإن اتحد واسعه درجة لأن قرب القرابة أدعى
إلى غرض الواقف في الصرف بسببه وقد نص عليه بقوله يقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب وذلك
صريح في اعتبار القرابة التي هي الداعية إلى الشفقة ومزيد الرحمة وإلى بذل المال بلا اشكال مع
استواء الدرجة وكان أوفق لغرضه المعتبر عند العلماء حتى صرحوا بأنه يصلح لمخصصا قلده رعايته
أن أولاد أولاد خالته الأم المتوفى لا يستحقون مع ابن خالته شيئا في نصيبه وأما تسمية من لا يتناول شيئا
من أهل الوقف بخاتمة كما صرح به السيوطي واختاره في الأشباه والنظائر ومنع قول القائل بعدم
جوازهم وقوله في السؤال ما المراد بقول الواقف عاد نصيبه إن هو معه في درجته وذوي طبقة من أهل
الوقف يقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب أنه يستحق بالنسبة والشرط ولا يمنعه ما عوله معاصرا بعده موت
من كان يستحق لوجود سبب الاستحقاق بالشرط الذي شرطه الواقف والمراد بقوله فإن لم يكن
في درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين إليه من أهل الوقف إذ لو لم يوجد من يستحق
من أهل درجته يصرف لأقرب الموجودين من أهل الوقف له وتقدم شرحه وأما الطبقة فهي
الجماعة والدرجة في معناها قال في المغرب درج السلم رتبة الواحدة درجة واستعمله وقوف
عليهم والنسل والعقب بمعنى والقرب والبعد أحدهم خلاف الآخر قال في المغرب قرب خلاف بعد
وقال فيه وقيل القرب في المكان والقربة في المنزلة والقرابة والقرب في الرحم والله أعلم
* (سئل من بيت المقدس) * في رجل وقف على نفسه ثم على ولده زيد ثم على أولاده وأولاد
أولاده ونسله على الفريضة الشرعية الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى وشرط الظاهر لنفسه ثم
للأرشد فالأرشد من الموقوف عليهم فهل النظر للأرشد من الطبقة الحاجبة للمستحقين الآن أم
مطلقا وكل من وجد من الطبقتين موقوف عليه * (أجاب) * الظاهر للأرشد مطلقا وإن لم يدخل
في الاستحقاق بالكلية فهو بصد أن يصير إليه قال في الأشباه والنظائر وما ذكره السبكي في تأويل
قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر إلى الأفهام بل صريح كلام الواقف
أنه أراد بأهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ولكنه
يصدق أن يصير إليه اه أقول والسبكي قال في موضع آخر أن أولاد الأولاد موقوف عليهم في حياة
الأولاد يعني أن الوقف شامل لهم ومقتضى الصرف إليهم وله شرط إذا وجد عمل المقضي عمله وهذا
أقرب إلى قواعد الفقه والله أعلم * (سئل) * فيما إذا شرط الواقف في كتاب وقفه شروطا

مطلب إذا شرط الواقف
النظر لنفسه ثم للأرشد
فالأرشد كان النظر للأرشد
مطلقا وإن لم يدخل في
الاستحقاق

ومن جملة شروطه ان من مات من أولاد هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا شرعيا على من هو في درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومات واحدة من أولاد أولاد هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب ولها أولادهم وابن اخت من ابنيها من اهل الوقف فهل يتقبل نصيبها لابن اختها لكونه اقرب اليها أم لا * (اجاب) يتقبل نصيبها لابن اختها من ابنيها الذي هو من اهل الوقف حيث كان الوقف على الاولاد ثم على أولاد الاولاد ثم وشم على انه من مات منهم عن ولد أو ولد ولد أو واسفل منه فنصيبه له ومن مات منهم لاعتن ولد الخ عاد ذلك على من هو في درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومثل هذه الصورة تقع كثيرا في كتب الاوقاف وفيها تعارض اذ قوله عاد ذلك على من هو في درجته يقتضي اعتبار الدرجة مطلقا سواء كان من نخله أم لا وقوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى يقتضي عدم اعتبارها وصرفها الى الاقرب اليه وان كان انزل درجة لكن رأينا قوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى متأخرا عن قوله يصرف على من كان في درجته فينسخه أو نقول بتقييد الدرجة بالغنم ولا يكون ناسخا اعمالا للكلام مع ما أمكن هذا وقد ذكر ان صاحب الواقعة يطلب نقلا في المسئلة ولا يقتصر على مجرد الجواب وان كان معللا لشدة في خصمه فنقرت عن المسئلة فقرأت السبكي رحمه الله تعالى قال في مثلهما فاذا تعارض هذان الامران وتعارض معنى الاقرب مع معنى الدرجة نقف المسئلة ولا نجد مرجحا فاشكلت المسئلة علينا فرجعنا الى المعنى فقرأنا ان تقديم الاقرب الى الميت اقرب الى مقاصد الواقفين والى مقاصد اهل العرف ما لم يقصد الاقرب الى الواقف وهما هاهنا لم يقصد الاقرب الى الواقف فلذلك ترجع عندنا الاستحقاق هذا الاقرب الى المتوفى والله أعلم لكنه قد وقع خكم اذى الدرجة مبني على شهادة انه هو المستحق فخكم القاضي بوجوب ذلك من غير ان يحيط علمه بما ذكرناه وانما توقف في صحة هذا الحكم فان الشهادة على ما رام ليست بصحيحة وأيضا فشهادة الشهود بالاستحقاق في قبولها نظر لانه حكم شرعي وهم انما يتقبل شهادتهم بالاسباب فشهادتهم بانه في الدرجة صحيحة والاستحقاق ليس اليهم فخكم القاضي بوجوب ما شهدوا به عندي فيه نظر لكونه لم يتأهل اطراف الواقعة حتى يظهر له الصواب فيها وعندى في نقضه أيضا نظر لاجل الاحتمال وقرب المأخذ وانه لو نظر في ذلك ونالف ما قلناه وحكم بخلافه عن علم وترجح كنت أقول ان حكمه صحيح يمنع نقضه فهذا الذي عندى في هذه المسئلة ارى في هذه الواقعة لاجل الحكم أن يصطلحوا الى أن ينقض المحكوم له ويرجع الى ما قلناه وينبه لمثل ذلك في غيره من الاوقاف فان مثله يقع كثيرا في كتب الاوقاف ولا يتنبه الناس له بل يكتفون بما حصل في اول وهلة من ان من مات اتقبل نصيبه الى ولده ولا ينظرون الى قوله ثم الى ولد ولده ونسله وأنا أيضا ما كنت أنظر في ذلك الا في هذه الايام وهذه الامور بحسب ما يقذفه الله في القلب والله أعلم اه كلامه أقول والمصرح به في كتبنا متونا وشروحا وفتاوى انه لا يدخل في اسم القرابة الا ذوالرحم المحرم عندنا بى حنيفة فلا يدخل ابن العم في قوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى لانه رحمه غير محرم وابن الاخت رحمه محرم فدخل فيه وبصرف اليه بصريح كلام الواقف والله أعلم * (سئل) في قرية نصفها وقف لاربابه والنصف الاخر ملك لاهله فطلب صاحب الملك قسم حصته في جهة وتميز الملك من الوقف ليعمره وينفع به كيف شاء وكما شاء فامتنع الناظر على النصف الموقوف عن القسمة وأبى التميز المذكور فهل للقاضي أن يجبر الناظر على القسمة وعلى تميز الملك من الوقف لينفع صاحب الملك بملكه وكيف شاء وكما شاء أم لا * (اجاب) نعم يجبر على القسمة لتمييز الملك من الوقف فينتفع كل بما يخصه وقد صرح بالمسئلة في كثير من الكتب والله أعلم * (سئل) فيما اذني زيد مسجد اوسبيل ووقف على مصالحهما اللازمة لهما اراضي بها غراس زيتون مع الزيتون المذكور وشروط النظر لشخص مخصوص فقرر

مطلب في تعارض قول الواقف عاد ذلك وقفا شرعيا على من هو في درجته وذوى طبقته مع قوله يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى

مطلب اذا طالب صاحب الملك القسمة يجبر الناظر على ذلك

مطلب اذا اقرض السلطان بربا
لمسجد وصكايا لاث
الوقف ويجعل لكل معلوما
صح ويجبر الساطر على دفع
المال لهم
مطلب اذا وقف على ولد
امل وعلى من سيحدث له
قاله يرون له يرجع لواقف

السلطان كتابا لسلطان غلانه وبوابا له جند لثقة احتياح المسجد الى ذلك وعين لكل معلوما في كل سنة
فهو يعمل بتقرير السلطان حيث رأى المصلحة تعينه في ذلك ولولم ينص الواقف عليه بخصومه ويجعل
للمعين له تناول ما عين له وان استنح الساطر من دفعه أجبر عليه أم لا • (اجاب) • نعم يعمل بتقرير
السلطان ويجبر الساطر على صرفه من غلة الوقف ولولم ينص الواقف عليه بخصومه والحال هذه
واقفه أعلم • (سئل) • في وقف صورته أننا الواقف وقفه هذا منجزا على ولده الطفل المدعو
حسن وعلى من سيحدث له من الاولاد المذكور خاصة ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على
اولاد اولاد اولادهم ثم على انسابهم المذكور على أن من مات منهم ومن اولادهم
وانسابهم عن ولد أو اسفل منه استقل نصيبه الى ولده أو الاسفل منه وعلى ان من مات من اولادهم
وأولاد اولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته يقدم منهم
الا قرب فالأقرب وعلى ان من مات منهم ومن اولادهم وأولاد اولادهم وانسابهم قبل
استحقاقه لشي من هذا الوقف وترك ولدا أو اسفل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان حيا
فاذا انقرض المذكر على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفا على الموجودين من اولاده الاما
ثم على اولادهم على الشرط والترتيب فاذا انقرض الجميع عن آخرهم ولم يبق لهم نسل عاد وقفا على
سماط الخليل ثم انه حدث لواقف ولد اسمه محمد ثم مات اخوه حسن المذكور وتدفق في جميع
الوقف ثم مات عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد فتصرف
في الوقف مدة بحكم قول الواقف المتقدم ثم على اولاد اولادهم المذكور وبه الخوله في ذكر
السل ثم ان ساطر وقف الخليل الا ان ادعى على محمد بان الوقف آكل الى جهة وقف الخليل فاحتج بان اياه
محمد أخا حسن ابن الواقف لم يدخل في الوقف لان النعمير في قول الواقف على ولده الطفل حسن
وعلى من سيحدث له من الاولاد يرجع الى حسن لانه اقرب لابي الواقف ثم حكم القاضي برفع يد محمد
وتسليمه الى ساطر وقف الخليل فهل يتعين ذلك فتكون جهة وقف الخليل متقدمة على من سيحدث
لواقف من الاولاد أم يتعين ارجاعه للواقف القرائن الدالة على ذلك فتكون جهة وقف الخليل متأخرة
عن جميع من نسب الى الواقف واذا قلتم بتعين رجوعه الى الواقف ودخول ولده محمد فهل يتبع
دخول محمد ابن ابن بنته أم يدخل ويستحق بالجهتين المذكورتين وينقض حكم القاضي المتقدم
• (اجاب) • قد اجاب مفتي الحنفية بمسرة قولنا الشيخ حسن الشرنبلالي بقوله النعمير في قول
الواقف وعلى من سيحدث له راجع الى الواقف لا الى ولده حسن ولا يتوهم رجوعه الى حسن
احد من نوع المام بمسائل الفقه وحيث حدث محمد ابن الواقف بعد صدور الوقفية بان لم يكن
سابق الحدوث على انه حسن صار الاستحقاق الا ان خاصا بمحمد بن محمود مة ماعلى جهة سماط
الخليل والافهم مقدم عليه وقد استفتى في هذه الحادثة بما هو مختلف الموضوع في السؤال فاختلفت
الجواب بسبب ذلك فلا يتوهم معارضة الافناء فيه بين المشايخ وليست من له الامر في حقيقة الحدوث
والسبق بين محمد ابن الواقف وبين ابنه حسن فان كان محمد سابقا فالحق في الاستحقاق
الا ان لسماط الخليل وان كان حسن سابقا على محمد في الوجود فالحق لمحمد بن محمود مة ماعلى سماط
الخليل عليه الصلاة والسلام اه وأقول اما ارجاع النعمير الى الواقف فمما لا يشك احد في فهمه فيه
اذهوا الا قرب الى غرض الواقف مع صلاحية اللفظ له وقد تقررت في شروط الواقفين انه اذا كان لثقة
محمد لان يجب تعيين أحد تحتل به بالعرض وادار رجعتا النعمير الى حسن لزم حرمان ولد الواقف له له
واستحقاق اولاد اولاد اولاد بناته وفيه غاية البعد ولا غشك بكونه اقرب مذ كقولنا ذكر من المتأخر
وهذا العناية طه ورغنى عن الاستدلال له واذا كان حكم القاضي مبني على ذلك يجب نقضه
لكونه على خلاف الصواب اما اذا كان مبني على وجود محمد آن الوقت فهو صحيح لا يجوز ابطاله

اذا الوقف على من سجدت ومحمد لم يحدث بعد الوقف فلم يتناوله لفظ الواقف هذا وقول المجيب في جوابه وان كان حسن سابقا في الوجود فالحق لمحمد بن محمود مستدرل من حيث انه اناط الحكم بسابقة له في الوجود وليس كذلك اذ لو فرضنا سابقة حسن عليه في الوجود غير انه كان ان الوقف موجودا ليس له حق لما قلنا انه لم يتناوله لفظ الواقف لانه لم يحدث بعد الوقف والواقف انما وقف على حسن وعلى من سجدت فليتبناه لذلك وقت ومارمت ذمما للعيب وانما * خشيت اقتحاما في قضاء محرم وكيف واحكام الشرعة واجب * حياتها عن كل دخل مذم * والله اعلم * (سئل) * في اخوين وقفادوا مشتركة بينهما وكتب ماصورته انشاء الواقفان المذكوران وقفهما هذا على أنفسهما مائة حياتهما من بعدهما على أولادهما المذكورين الاناث بينهم على حكم الفريضة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولاد المذكورين أولاد الاناث وجعلنا بعد انقراض أهل الوقف بأسرهم عاد ذلك وقفا على مصالح المسجد القلاني بمدينة نابلس وسجل وحكم به مات أحد الواقفين عن ولد ذكر ثم مات الولد المذكور عن عمه الواقف الثاني وعن أولاده فله حصه الواقف الميت تصرف لاختيه أو أولاد اختيه أو للمسجد أو للفقراء (أجاب) لا تصرف الى الاخ لعدم اشتراط صرف حصه اختيه له بعدم موته ولا لأولاده ولا الى المسجد لانه مشروط بعد انقراض أهل الوقف فتعين صرفه الى الفقراء وقدر رفع شيخنا السراج الحانفي سؤال صورته ما قول سيدنا ومولانا شيخ الاسلام في اخوين شقيقين هما عاقرا سوية بينهما وقفهما على أنفسهما مائة حياتهما من بعدهما على أولادهما المذكورين والاناث بينهم على حكم الفريضة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولاد المذكورين أولاد الاناث كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على نسلهم وعقبهم كذلك فاذا انقضى وارث الارض منهم عاد وقفها على أولاد الاناث فاذا انقضى وارثهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفها على مصالح مسجد عينه الواقفان ثم مات أحد الاخوين الشقيقين عن ولده وعن اختيه الواقف فله يستحق الولد في حياة عمه من الوقف المذكور شيئا أم لا ثم اذا مات الولد أيضا ولم يكن له عقب ولا نسل حل يعود وقفها لعمه الواقف المذكور أو يستحق الوقف المذكور جميعه شقيق الواقف أحد الواقفين ليكون انهما وقفها على أنفسهما مائة حياتهما من بعدهما على ما شرطه فاجاب المصرح به أن الشخص لو وقف وقفه وقال وقفته على ولدي هذين فاذا انقضى فهو على أولادهما الى آخره قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقضى أحد الابوين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الاخر يصرف الى الفقراء فاذا مات الولد الاخر تصرف جميع الغلة الى أولاد أولاده الى آخر ما ذكره اقول والمسؤل عنه مساو لهذا الا ان قول الواقف وقتت على ولدي هذين ثم من بعدهما على أولادهما بمنزلة قول الواقفين وقفنا على أنفسنا ثم من بعدهما على أولادنا هذا ما ظهر والله اعلم اه كلام شيخنا فيه علم انه ما دام شقيق الواقف الذي هو أحد الواقفين فالنصف مصرف للفقراء والنصف له فاذا مات يصرف جميع الوقف الى أولاده لعدم المانع حينئذ وأقول قد عرض على هذا السؤال من نحو سنين واطلعت على اجوبة فيه اشايخ متعددين وكل واحد منهم شيئا فاجاب على قدر ما فهمه واتمه ما ذكر فانه المنبار والاقرب الى غرض الواقفين كما يظهر بالتأمل ثم ظهري بالتأمل عدم صحة قياس شيخنا المذكور على المصريح به لانه وقف واحد بخلاف المسؤل عنه فانه وقف اثنين في مسئلتنا فيعتبر كل واقفا ما يخصه على أولاده وقفا مستقلا لا مشاركة له مع الاخر فيستحق المسجد والله اعلم * (سئل) * في سلطان يجعل جزية الى مصالح مسجد واتى بعده سلطان آخر وجعلها الى أئتمته وخطبائه هل يتبع ما امر به شرعا وليس لغيرهم من ارباب الشعائر رضايقتهم في ذلك لكون الامر في ذلك للسلطان انفسه الله تعالى وما الحكم * (أجاب) * نعم للسلطان ان يخص به من يشاء بعد وجود صفة الاستحقاق اذ هو موقوف الىه والخيار له في المنع والاعطاء والحال هذه والله اعلم * (سئل) * من الشيخ

مطلب اخوان انشاء وقفهما
على أنفسهما ثم من بعدهما
على أولادهما المذكورين الاناث
وبعد ذلك على المسجد القلاني
مات أحد الواقفين عن ولد
ثم مات عن عمه وأولاده

ابراهيم الحارثي المدني في وقف معين باسم خطباء المسجد النبوي وأئمة وسال الوقف كان الخطباء
والائمة نحو خمسة مثلافعين السلطان خطباء وأئمة آخرين غير خمسة واشركهم معهم في المباشرة
في الخطابة والامامة فهل يدخلون في الوقف ويشاركونهم في العلة أم لا * (اجاب) * حيث
لم يعين الواقف جماعة معلومين ولا عددًا مخصوصًا بل اطلق وقال على خطباء المسجد النبوي وأئمة
يدخل من اتصف به ذا الوصف عن حدث بتولية السلطان كما يدل عليه كلام الساجي وعبارته لو قال
وقفت على ولد زيد وهم فلان وفلان وعدة خمسة لم يدخل فيه سائر اولاده ومن يحدث له فهو كما ترى
قدنق الدخول بالتعيين والعلة المتعينين في واقعة الحال وفي اوقاف هلال قلت أرايت ان كان له يوم
وقف الوقف موالى وحدث له بعد ذلك موالى قال فالعلة اهم جميعا والله اعلم * (سئل) * في وقف
صورته وقف على نفسه ثم على اولاده ومن سيحدث له للذ كرمثل حظ الاخيرين ثم على اولادهم ثم ومن
على ان من مات عن ولد أو اسفل منه عادت نصيبه له ومن مات لآخر ولد ولا اسفل منه عادت نصيبه لمن هو
في درجته يتقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشيء منه وترك ولدًا
أو اسفل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان حياته الواقف وانحصر وقفه في ابنيه
فاقسم ما مناصفة ثم مات كل منهما عن اولاد اولاد اولاده وانحصر الوقف في ستة اولاد ذكور
وايات من نسلهما متساوين في الدرجة فبات واحد من الستة عن اخ شقيق واخوين لاية
واين خالة من ذرية الواقف واين عمة كذلك فهل يكون نصيبه مقدومًا بين هؤلاء خمسة لكونهم
كاهم في درجة واحدة وفي القرب الى الواقف سواء غير انهم مختلفون في قوة القرابة للمتوفى أو يحتسب
به الاخ الشقيق دون القسبة * (اجاب) * نصيبه يكون مقدومًا على الخمسة المذكورين
للسد كرمثل حظ الاخيرين كما يكون في القرب الى الواقف سواء ولا يطرأ الى قوة القرابة وضعفها
اذ لا تظلم له مع قول الواقف يتقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ولم يقل للميت فقد اعتبر الواقف
الاقربية اليه لا القوة وهذا مما لا يشك فيه وقد تنظر عند العلماء تأخير القوة عن القرابة وان كان ضعفا
وجهة الاستحقاق في الوقف واحدة وقد شرط الواقف تقديم الاقرب ولم يتقدم فيه ذابجهتين على ذي
جهة في شرط وهذا واضح جدًا لا يحتاج فيه الى زيادة ابضاح ولا اطناب والله اعلم * (سئل) *
في ناطر وقف عزل بعد جمعه الفلات وقبضه التحصلات ووضعها في اماكن مكن معلومات فطلب
منه التساطر حالًا أن يسلمه ما جمعه من ذلك ليصرفه فيما شرطه الواقف من الجهات والمصارف
فابي قائل ان ذلك كله لا في ملتزم به وقد وقفت المصارف من مالى فالعلا لى حتى هل يكون ذلك
وقما شرعيا يمنع المتولى من الاذن العرض له أم لا يكون وبطال بتسليم جميع ذلك لكونه حق الوقف
بعينه ولا اعتبار بقوله اذ لا يصح الالزام * (اجاب) * لا يكون قوله هذا وقما شرعيا
ولا امر امرعيا بل خطأ جليًا * وشيأ فريًا * عن الشرع اجنبيا * اذ لا قائل من فقهاء الاسلام * بعبدة
الاتزام في اوقاف الامام * لانك ما اعتبرته كان باطلا * وكيف ما قومتها كان مائلا * فان قدرته بها
فهو بيع المعلوم او المجهول * وان قدرته باجارة فهي واقعة على استهلاك الاعيان المعدومة الآتية فيما
يؤول * وهي في المروجة لا تجوز * فكيف يستأجر منها ما سيجوز * وان اعتبرته واهبها لم يصرف
وسمها بالماسي يقتضى فالهبة في مال الوقف لا تجوز * ولو بعوض كهبه الاب مال ولده الصغير مع
تخلف جميع شرائط الهبة في ذلك وان اعتبرت ذلك صدقة منه على الواقف وقصد قاعليه فهو أحري
بالبطلان * لما سبق ولما انه يؤدي الى بطلان العمل بشرطه الذي هو كنه القرآن * وبقيّة الاعتبارات *
بدعية التصورات * فالحق الجمع على حقيقته * والحكم المتفق على شرعيته * الحكم للمتولى حالًا باخذ
الفلات * وقبض التحصلات * ليصرفها فيما شرط واقفها وان امتنع المعزول يؤخذ منه قهرا * وترفع يده
عنها جبرا * كما هو العدل المأمور به لاسيما في اموال الاوقاف * التي نص على وجوب صيانتها والاغتناء

مطلب اذا عين السلطان
خطباء وأئمة آخرين مع
الذين كانوا حال الوقف مع
حيث اطلق الواقف

مطلب لانظر لقوة القرابة مع
قول الواقف يتقدم الاقرب
فالاقرب الى الواقف

مطلب ادعى المتولى المعزول
أن ما جمعه من غلة الوقف له
في مقابلة ما صرفه من ماله
لا يكون وقفًا شرعيا

بشأنها كبر الاسلاف * والله أعلم * (سئل) * في رجل وقف دارا على اولاده ثم على اولادهم
ثم وثم وجعل آخره لجهة بر لا تنتفع هل تكون وقفاً عليهم يسكنونهم أو يستغلونها اولهم السكنى
او الاستغلال وهل اذا سكنها احدهم لم يقيمهم طابته باجرة المثل * (اجاب) * هي عند الاطلاق
للاستغلال وليس لهم سكناها في فتح القدير وليس للموقوف عليهم الدار سكناها بل لهم الاستغلال كما انه
ليس للموقوف عليهم السكنى بل الاستغلال وصرح في البحر بوجوب اجرة المثل للثري اذا سكن
من له الاستغلال وفعل ما لا يجوز والحاصل ان الواقف اذا أطلق أو عين الاستغلال كان
للاستغلال وان قيد بالسكنى قيد بهما وان صرح بهما كان للسكنى وللأستغلال جريا على كون
شرط الواقف كنص الشارع فمن له الاستغلال فقط لاحق له في السكنى ومن له السكنى لاحق له
في الاستغلال وإذا سكن الشريك بالغلبة وجب عليه اجرة المثل مطلقا سواء كانت الدار للسكنى
اولا لاستغلال وان سكن في دار السكنى والشريك الآخر لم يسكن المضيق لا يستحق لنصيبه اجرة
لان المتضيق ليس له الا السكنى ولو كان الى جنب الآخر وليس له طلب اجرة حصته وهو محل كلام
الخصاف بانه لا اجرة على الساكن يعني للذي امتنع عن السكنى للمضيق أو لغيره حيث لم يمنع
الشريك عنها فتدبر ذلك وافهمه فقد اختلط على البعض كلامهم في هذا المحل فلم يعلمه والله أعلم
* (سئل) * في دار موقوفة على اولاد الواقف الاربعة وسماهم سكا واسكانا ثم من بعد كل منهم
على اولاده ثم وثم على جهة بر لا تنتفع هل اذا سكنها احد الموقوف عليهم بماله من حق السكنى
المشروطة له بهذا الشرط يستحق عليه الباقيون اجرة أم لا يستحقون * (اجاب) * لا يستحق
الباقيون عليه اجرة اذ سكاه بماله من الحق المشروط له بنص الواقف الذي هو في وجوب العمل به كنص
الشارع قال في البحر نافلا عن فتح القدير ليس لاحد من الموقوف عليهم السكنى ان يكرها ولو زادت
على قدر حاجة سكناه نعم له الاعارة لا غير ولو كثر اولاد الواقف وولد له ونسله حتى ضاقت الدار
عليهم ليس لهم الاسكان انقسط على عيدهم ولو كانوا كورا وانما ان كان فيها جرح ومقاصير كان
لذلك كورا ان يسكنوا نساءهم معهم وللنساء ان يسكنن ازواجهن معهن وان لم يكن فيها جرح لا يستقيم
ان تقسم بينهم ولا تقع فيها مأياة انما سكناها لمن جعل الواقف له ذلك لا لغيرهم ومن هذا يعرف انه
لو سكن بعضهم فلم يجد الآخر موضعا يقيم لا يستوجب الا اجرة حصته على الساكنين بل ان
احب ان يقعد معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة أو زوج ان كان لاحدهم ذلك فعل والآخر المضيق
وخرج أو جلسوا معا كل في بقعة الى جنب الآخر والاصل المذکور في الشروح والفروع
في أوقاف الخصاف ولم يخالفه احد فيما عات وكيف يخالف وقد نزلوا اجماعهم على الاصل
المذكور اه واشتراط الاسكان لا يوجب استحقاق الاجرة على من يسكن منهم لانه قد استوفى حقه
المشروط له وهو السكنى فلم يكن غاصبا للمنافع الوقف حتى نقول بوجوب الاجرة عليه على قول من
قال بوجوب الاجرة على غاصب الوقف فتنبه لذلك والله أعلم * (سئل) * في دار موقوفة على
جهة شرط الواقف السكن فيها لمرأتين مدة حياتهما فسكنت احداهما وطلبت الاخرى السكن فلم
تمنعها وابت الا المأياة او القسمة وفتح باب آخر فهل للثانية ان تجبر اختها على القسمة وفتح باب آخر
او على المأياة ام ليس لها ذلك حيث ان الواقف بشرط لهما السكن والمحل قابل لسكنهما معا من
غير قسمة حيث لم توافقها الثانية على القسمة ولا على المأياة وهل اذا كان الواقف شرط السكن
للمرأتين بهذه الدار مدة حياتهما اهل لهما ان يسكنا ازواجهما معا من غير رضی المستحقين
في الوقف ام لا وهل اذا تراضيا على القسمة وفتح باب آخر لدار الموقوفة هل لهما ذلك من غير رضی
المستحقين ام لا * (اجاب) * ليس للثانية ان تجبر اختها على القسمة ولا على المأياة ولكل منهما
ان تسكن زوجها معها وتقتع القسمة وان تراضيا على الوجه المذكور وقد صرح بالمسئلة صاحب

مطلب اذا اطلق الواقف
او عين الاستغلال كان له
ولا يكون للسكنى الا اذا عينها

مطلب من له السكنى
لا يستحق الاستغلال
وبالعكس واذا سكن بالغلب
وجب عليه الاجر مطلقا

مطلب اذا سكن احد
الموقوف عليهم بماله من حق
السكنى لا اجرة عليه للبقية
مطلب ليس للموقوف عليه
السكنى ان يكرى وله الاعارة
وله ان يسكن زوجته معه
وبالعكس

مطلب لو طلب احد الموقوف
عليهم السكنى القسمة
أو المأياة لا يجاب لذلك

البحر نقلا عن فتح القدير في كتاب الوقف في قوله ولا يقسم وان وقف على اولاده والله أعلم
 * (سئل) * في احد الشركا في الوقف اذا سكن جميع دار الوقف بدون اذن البقية هل
 يجب لهم عليه الاجرة أم لا * (اجاب) * نعم يجب عليه قال في البحر نقلا عن الفتية احد الشركين
 اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الاخر فعليه اجر حصة الشرين سواء كانت وقفا على
 سكاها ما او موقوفة للاستغلال والله أعلم * (سئل) * في وقف صورته انشا الواقف
 وقفه هذا على نفسه ثم على بناته عمرة وزاهدة وشمسية وانسية ينهن بالسوية شارطا السكنى لهن
 عند حاجتهن اليها آل الوقف الى زاهدة وشمسية وانسية فيقلب زوجا زاهدة وشمسية على
 دارين من دور الوقف وسكاها مع زوجتهن ما مع الفتية عنهما وانسية قاسرة لزوج لها
 نحو احدى عشرة سنة فلما تزوجت انسية تغلب زوجها ما كذلك في دار من دور الوقف أيضا
 والدور متساوية فما الحكم الشرعي في ذلك اطلبوا الجواب حائرين الثواب * (اجاب) *
 اعلم اولاً ان من المذتر في المذهب ان من له سكنى دار ليس له ايجارها واخذ غلتها الا بتخصيص من
 الواقف ومن له ايجار دار واخذ غلتها ليس له سكاها الا بتخصيص من الواقف وحيث قصر الواقف
 السكنى على حالة الحاجة ليس لهم عند عدمها السكنى انما لهن الاستغلال فقط فاذا سكن مع
 عدمها فاجرة المثل لتلك الدور واجبة لكن على ازواجهن لعلهن لما تقرر انهن على التسبوع لاعلى
 التابع كما قررى القصب فياخذها الناطر منهم ويصرفها الى العمارة ان كانت هناك عمارة والا يورعها
 عليهن فان قلت ما فائدة الاخذ منهن والرد عليهن قلت حيث كانت الدور متساوية اعتبرت كل دار
 على حدة في اجرة مثلها لاجل اشركة الحاصلة في الوقف فاحص غير الساكن يؤخذ من الساكن
 في دفع له قال في البحر نقلا عن الفتية احد الشركين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن
 الاخر فعليه اجر حصة الشرين سواء كانت وقفا على سكاها ما او موقوفة للاستغلال اه وهذا صريح
 في ان السكنى بالغلبة مع الحاجة بدون اذن الشرين موجبة لاجرة المثل بحصة الشرين وقد علم
 الجواب بما تقررناه على كلا الحالين فتأمل ذلك واعتنه فقل من حذر الجواب في هذه المسئلة على هذا
 الوجه والله أعلم * (سئل) * في متولى وقف على ذرية شخص سكنه احد الواقف عليهم بالغلبة
 فصار يدفع عنه مغارم سلطانية كالعوارض ونحوها بغير اذن شريكه طلب منه اجرة المثل لحصته فإني
 وتعلل بدفع المغارم هل يجب عليه اجرة مثل حصته أم لا وهل تعلله مقبول أم لا * (اجاب) *
 عليه اجرة حصة الشرين سواء كان وقفا على السكنى او موقوفة للاستغلال كما صرح به في البحر نقلا عن
 الفتية وليس للساكن أن يتعلل بما ذكر اذا يلزم شريكه المذ كورشي مما دفع من المغارم حيث
 لم يأذن له بالدفع ليرجع عليه بحصته منها كما انه ليس للذي لم يسكن ان يقول لا بأساكن بقدر
 ما سكت لان المهاياة انما تكون بهد الخصومة والله أعلم * (سئل) * في ثلث عتار موقوف لم تأجره
 فيه عمارة زادت بسببها اجرة مثله وقضى عليه باجرة المثل لفساد الاجارة ونحو ذلك هل يقتضى عليه بها
 حالة كونه عامر ابعمارته التي هي ملكه أو حالة كونه خاليا عنها * (اجاب) * يقتضى عليه باجرة المثل
 حالة كونه خاليا عن عمارته التي هي ملكه اذا لا يجب على الانسان اجرة ملكه اذا استع به واقبه أعلم
 * (سئل) * في رجل وقف وقفا وجعل له متوليا وجعل له آخر ناطرا يعني مشرفا عليه هل يجوز
 أن يجمع رجل واحد بين الوظيفتين بحيث يكون متوليا وناظرا أم لا يجوز الجواب منقولاً مصرحاً
 مستنبطاً ومضمناً * (اجاب) * لا يجوز ان يجمع الوظيفتان في رجل واحد لاعلى ما ذكره
 الناطق ولا على ما ذكره الامام محمد بن الفضل والذي روى عنهما ما ذكره في باب الوصى
 فيما يكون قبولاً للوصية من قوله رجل أو وصى الى رجل وجعل غيره مشرفاً عليه ذكر الناطق
 انهما وصيانا كانه قال جعلت كيا وصيي فلا يتقرر احدهما بما لا يتقرر به احد الوصيين وقال الشيخ

مطلب احد الشركا في الوقف
 على السكنى أو الاستغلال
 لو سكن بالغلبة يجب عليه
 الاجرة للبقية
 مطلب المشروط له السكنى
 عند الحاجة ليس له السكنى
 عند عدمها فلو كانت امرأة
 وسكت مع زوجها فعليه
 الاجرة

مطلب اذا سكن احد
 الواقف عايم بالغلبة وصار
 يدفع عنه مغارم سلطانية بغير
 اذن شريكه يجب عليه اجرة
 حصة شريكه ولا يلزم شريكه
 مادفعه بغير امره
 مطلب اذا اذن اجرة الوقف
 بسبب عمارة المستأجر
 لا يجب عليه الاجرة خاليا
 عنها
 مطلب لو شرط الواقف أن
 يكون لوقفه ناطر ومشرف
 لا يجوز زوجهما في رجل

الامام ابو بكر محمد بن الفضل يكون الوصى اولى باسمه المال ولا يكون المشرف وصيا واثر كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصى الابلغة اه فهذا صريح في عدم جواز اجتماع الوظيفة في واحد لانه يلزم على ما ذكره الناظر في انفراد الواحد بالتصرف والواقف اعتمد على رأى اثنين ونظرهما تصرفا ولم يرض بواحد وأما على ما ذكره ابو بكر فانه يلزم منه جواز تصرف الوصى بلا علم مشرف عليه وأنت على عمل بان الوقف يستحق من الوصية وان مسائله تفرع منها وهذا ظاهرا لا غبار عليه ويظهر للفقهاء بآدنى امانة نظر اليه والله أعلم * (سئل) في وقف له ناظر ومتول هل يجوز لاحدهما ان يتصرف في الوقف بغير علم الآخر أم لا * (اجاب) لا يجوز لاحدهما ان يتصرف بغير علم الآخر ولا يجوز له ان يتصرف بالتصرف كما هو صريح كلام علماءنا في غير ما صنف والقيم والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما يشهد به فروعه المتعاقبة عليها تلك الافاظ يفهم ذلك من كان من أهل الفقه وعرف اصطلاحهم وشمله اسم الفقهاء والله أعلم * (سئل) فيما هو الواقع بالديار الشامية من الاوقاف المعروفة بالاوقاف المصرية من ان السلطان ينصب ناظرا عاماعليها والاوقاف التي بالقدس منها ناظر خاص متصرف منصوب من قبل السلطان أيضا هل للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المنصوب عن التصرف فيما يسوغ له شرعا أم لا واذا عزل السلطان المتولى العام ونصب غيره يتعزل بذلك المتولى الخاص بيت المقدس أم لا * (اجاب) ليس للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المتصرف المستفاد من نصب السلطان وكيف ذلك والولاية الخاصة أقوى كما هو المقرر عند أهل العلم واصحاب القضاء والقوى ولا يتعزل الناظر الخاص بعزل الناظر العام وكيف ذلك وكل ولاية منهم مستقلة بنفسها على الوجه التام ولا تلازم بينهما ما بوجه من الوجوه ومسألة لا يتعزل نائب المستنيب بعزله تكشف اقتناع من هذه بل هذه بالاولوية اولى باتفاق أهل الاستحسان والوجوه والامر فيها عن زيادة النبيين والله الموفق والمعين وهو أعلم العاملين * (سئل) في رجل يسهه وظيفة امامة على مسجد يؤتم أوقات الصلوات الخمس في كل يوم بعتماني وقد تناول جميع المعلومات من قيم الوقف والحال انه قد كان أم في بعض الاوقات دون بعض فهل لا يستحق المعلومات الابعة قدر ما يباشر والباقي يرجع عليه به ويكون موفر الجهة الوقف أم كيف الحال * (اجاب) الذي تحصل من كلام البحران مقتضى كلام الخصاص انه لا يستحق الابعة قدر ما يباشر وبه صرح ابن وهبان في المسافر للرجع أو صلة الرحم حيث قال لا يتعزل ولا يستحق المعلومات مدة سفره مع أنهم ما فرضان عليه وان مقتضى كلام صاحب المقننة وهو امام يترك الامامة لزيارة اقربائه في الرساتيق اسبوعا ونحوه أو لمصلحة أو لاستراحة لأسببه ومثله عفو في العادة والشرع انه يستحق اذا كان كذلك للعرف وأنت على علم ان كلام الخصاص لا يصادمه كلام صاحب القنية وقد نص في أنفع الوسائل ان مقتضى كلام الخصاص هو الفقه أقول ويؤيده ايضا نصهم على جواز الاجارة في هذه الطاعات فكان شبه الاجارة قويا فيها والله أعلم * (سئل) في كاتب وقف باشر الكتابة مدة ثم عزل في أثناء السنة هل ينسب معلوماته المقررة على الكتابة فيستحق بقدر ما عمل شرعا أم لا * (اجاب) نعم يستحق بحسب المدة التي عمل فيها بالكون معلوماته في مقابلة عمل الكتابة فاذا عمل نصف السنة استحق نصف المعلومات أو ثلثها استحق ثلث المعلومات وهكذا حتى لو عمل يوما واحدا استحق بحسبه وكذا كل صاحب وظيفة يكون معلوماتها في مقابلة العمل وقد صرح بذلك الطرسوسي في أنفع الوسائل ونص على ان المعلومات ينسب على المدرس والفقهاء وصاحب وظيفة ما وقد نقله في الاشباه وقرره وقال في أنفع الوسائل انه الاشبه بالفقهاء والاعدل معللا بانه في مقابلة العمل فيقسم بقدره وهو ظاهر في الكتابة لان الكتابة عمل بلا تردد غير واجب والله أعلم * (سئل) فيما اذا مات

مطلب ليس للمتولى أن يتفرد
بالتصرف بغير اذن الناظر
وبالعكس

مطلب اذاولى السلطان ناظرا
عاما وخصاصا على الاوقاف
ليس للعام رفع يد الخاص

مطلب اذا أم الامام بعض
الاقوات دون بعض فله من
المعلومات بقدر ما يباشر

مطلب اذا عزل الكاتب
في أثناء السنة استحق
بحسبه وكذا كل صاحب
وظيفة يكون معلوماتها
في مقابلة العمل

المدرس بعد تمام السنة مدرسا هل يستحق ما هو المشروط في وظيفة التدريس أم لا * (أجاب) *
نعم يستحق المشروط بعمله كما صرح به في أنفع الوسائل وتبعه في الاشياء والتلازم قال في أنفع الوسائل
بعد قول رضى بها صاحب الفقيه هذه الفروع التي ذكرها صاحب الفقيه فيها ما هو صريح وذلك ان
المدرس والامام والمؤذن لا يعتبر في حقهم وقت خروج الغلة وماذا لا الا ان لهذه الوظائف شوب
الاجارة وذلك لان المدرس يتردد الى مكان معين ويقرأ ويفيد الطلبة ويهدي ثواب قراءته الى الواقف
وكذا الفقيه والامام وهذا كله ليس بواجب عليه فله فكان القدر الذي يتناوله من الوقف الذي
هو في مقابلة هذا العمل في معنى الاجرة وقال في الاشياء فاذا مات المدرس في أثناء السنة
من قبل مجي الغلة وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات أو عزل ينبغي أن يتطرق قسمة الغلة
الى مدة مباشرته والى مباشرة من جاء بعده ويسيطر المعلوم على المدرسين ويتطرق كما يكون منه للمدرس
المنفصل والمتصل فيعطى بحساب مدته ولا يعتبر في حقه زمان مجي الغلة وأدراكها كما اعتبر في حق
الاولاد في الوقف بل يفترق الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه وصاحب وظيفة ما وهذا هو
الاشبه بالحق والاعدل كذا حزره الطرسوسي في أنفع الوسائل والله أعلم * (سئل) *
في مدرس بمدرسة مات وللمدرسة صرة معلومة واردة في كل سنة لمدرستها وقد كان يدرس فيها
مئذنين لكن الصرة المزبورة لم ترد في سنة من سنيه ثم ولي السلطان مدرسا بها فأتت
الصرة بعد سنة من موت المدرس المذكور أو لا تسارع وروثة الميت مع المدرس حالا فهل يحكم
في الصرة الواردة في زمان الحي لورثة الميت أو يحكم بهم بالمدرس حالا وإذا حكم بهم لورثة الميت
فهل الحكم المزبور باطل لخالفته الشرع الشريف أم لا * (أجاب) * يحكم بهم بالمدرس حالا
لان الاصل صرف ربيع كل سنة لمستحقه في ما وقد وردت في مدته فلا تنهداه وقد شهد لذلك
اصول كثيرة وفروع منها الحادث يضاف الى اقرب اوقاته ومنها ما صرح به شيخنا الشيخ محمد بن
سراج الدين الحانوتي في فتاواه انه لا يصرف ربيع سنة في سنة قبلها خصوصا اذا ضاق عن السنة
التي لم تصرف للمتوفى والصرف بمنزلة قطعها عن السنة التي وردت فيها بالاشبهة واذ حكم بها
لعبر المدرس حالا لا يجوز لخالفته الشرع بترك الحق لاجل الموهوم اذ هي لسنة محقق والحال
هذه واحتمال كونها عين لسنة المتوفى موهوم وهذا ظاهر والله أعلم * (سئل) * في امام
عرل أو مات في أثناء السنة هل يستحق بقدر ما عمل أم لا * (أجاب) * نعم يستحق بحسبه
كما حزره في أنفع الوسائل والله أعلم * (سئل) * في كرم موقوف على اولاد الواقف مات ولد
منهم بعد خروج زهرته وصيرورته حصصا ما هل حصته ميراث عنه أم ليس آل اليه الوقف بعده
* (أجاب) * بل ميراث عنه لان المراد بتلوع الغلة أو خروجها أو مجيها في كلامهم صيرورتها
ذات قيمة كما صرح به في أنفع الوسائل ولا شأن ان الحصرم له قيمة وقد صرحوا بأنه اذا مات بعد
خروج الغلة فخسسته ميراث عنه بل صريح كلامه في أنفع الوسائل انه ميراث ولو لم يبد صلاحه قال
بعد كلام كثير فعلى هذا يحمل كلام هلال يوم تجي الغلة وتأتي الغلة على ظهور الزرع من الارض
والرهو من الغصون لان له قيمة في الجلسة كما قالوا في جوابه ما لم يبد صلاحه اه والله أعلم
* (سئل) * في رجل سافر له ذر فاستتاب عنه نائب في وظيفة امامة وخطابة مقررتين عليه
يشترى رضى وجعل للنائب عنه اجرة معينة لمباشرته عنه فباشرته اشهر مدة اشهر وسعي النائب في اخذ
الوظيفتين عنه فوجهته اليه بانها له الذي هو غير مطابق للواقع وبأنهما شاغرتان فهل يخرج الوظيفتان
عن الثوب عنه بذلك أم لا يخرجان عنه وان كان النائب تشاؤل شأ من الوقف يؤخذ منه
ولا يستحق الا الاجرة التي جعلت له مدة مباشرته أم لا * (أجاب) * ألا يخرج الوظيفتان
عن الثوب عنه بذلك اذا لم تكن الوظيفة شاغرة والحال ككذلك وان أعطاه السلطان على ما انما

مطلب اذا مات المدرس بعد
مضى السنة استحق
المشروط كذا الفقيه
والامام وان في أثناءها
فحسابه ولا يعتبر مجي الغلة
بخلاف الاولاد الموقوف
عليهم فانه يعتبر فيهم مجي الغلة

مطلب مدرسة لمدرسا صرة
ترد في كل سنة فان لم ترد
سنة من سنيه ثم ولي السلطان
بها مدرسا فاذا أنت بعد
موته بسنة فهي للثاني ولو
حكم بها لاول

مطلب الامام يستحق بقدر
عمله اذا عزل او مات
مطلب اذا مات الموقوف
عليهم بعد خروج الغلة بان
صارها قيمة يورث عنه

مطلب رجل استتاب رجلا
باجرة معينة في وظيفة
امامة وخطابة فانها للنائب
الى السلطان بانها شاغرتان
فولاه عليهما ما شاء على ذلك

فكان وجوده شرط الصحة فتدفع بقده كما قالوا في السؤال معاد في الجواب اقتضاء ولا اري شأنا
في ذلك وكتب الاصول مترعة به وموضحة لتفاصيله وشعبه فاذا انتقز ذلك مع فقر رخصة الاستنباط
كما يشاهد في اقتضاء سابق فانتسوله النائب من ناظر الوقف من معلوم الجهتين يجب استرداده اذا لحق له
في جهة الوقف وانما له الاجرة المشروطة التي شرطها له المستنيب حيث وفي العمل المنسوط عليه
بماتسوله فان من اعطى شيئاً بناء على انه حق ثابت قسبين خلافة يسترد منه اظهروه بطلان يده
بالوضع عليه والحالة هذه والله أعلم * (سئل) * هل للقاضي اقامة قيم على الوقف بغيبة
ناظره المنصوب من جهة السلطان أو القاضي خشية ضياع غلة الوقف * (اجاب) * نعم تصح
اقامته له ويسوغ له التصرف المفوض اليه من قبل قاضي الشرع ولا خلاف في ذلك لاحد من
العلماء قال في الاسعاف ولو جعل الولاية لغائب اقام القاضي مقامه وجلا الى ان يقدم فاذا قدم ترد
اليه اه ومثله في مختصر الناصح لوقفي هلال والخصاف وهذا في منصوب الواقف فبالك يتمصوب
غيره وكيف لا تصح وقد تعين النظر فيه وصرحوا بأنه يجب الافتاء والقضاء بكل ما هو اتفق للوقف فاذا
علمت صحة اقامته مقامه علمت جواز جميع التصرفات السابقة للناظر المقام مقامه والله أعلم
* (سئل) * في محدودات موقوفات على الروضة الشريفة بفسطاطين استمرت والناظر عليها اغائب
عنها بد شق الشام هل للقاضي الشرع الشريف بالقدس المنيف أن ينصب باجرة مباشرة المرقتها
ببعض غلاتها لمصلحة الوقف ودفع ضرره ان لم يجعل بالمرتبة أم لا * (اجاب) * نعم للقاضي
الشرع ذلك لما فيه من المصلحة حتى صرح علماء ونايان للقاضي أن يستأجر قراشاً للمسجد بلا تقرير
لمصلحته وصرحوا بجواز الاستدانة على الوقف للتعمير اذا التعمير من اهم مصالح الوقف فتد
صرحوا بان الناظر اذا صرف للمستحقين مع الحاجة الى التعمير فانه يضمن اذا لحق اهم في الغلة
زمن التعمير بل لاحق لهم زمن الاحتياج اليه عمرأولا وهذا مما لا توقف فيه فاذا ان القاضي بالتعمير
في مسقفات الوقف واصلاح الاراضي صحيح نافذ رضى المتولي أم غضب باجرة المتولي وما قاربها مجمع
عليه والله أعلم * (سئل) * وقف جارية على مصالح المسجد الفلاني في مرض موته فاخذها
المتولي بعد موته وباعها بالغبين الفاحش فهل يجوز وقفها وبيعها أم لا * (اجاب) * وقفها
غير صحيح على الاصح المفتي به فلوارث الواقف انقراهم من يدمشترها ومشترها يرجع بثمنها على
المتولي الذي باعها ما لم يكن حكمه به حاكم شرعي يرى وقفها مستوفيا شرائط الحكم لارتفاع الخلاف
بحكمه في محل اجتهاد والله أعلم * (سئل) * في اربعة اخوة وقفوا عقارا مشتركا بينهم فانشأ كل
واقف ربه على نفسه ثم على اولاده الذكور ثم على الذكور من اولاد
اولاد اولاده كذلك ثم على نسله وان سفل لا دخل فيه الاناث الا أن تكون انثى فقيرة وزوجها فقيرا
فلهما نصف مال الذكور فلو مات ابوها ولا ذكرا ولا اخوته عن غير ولد استحققت مال والدها واخوتها باليام
فقرها وفقر زوجها على ان من توفي من اولاد كل واحد من الواقفين وأولاد اولاده ونسله المستحقين
لنفاقه عاد ما عليه لولده ثم على ولده ثم نسله بينهم على ما ذكرنا من مات من اولاد الواقفين ونسلكهم
المستحقين عن غير ولد ولا ولد ولد ونسل عاد ما كان جاريا عليه على اهل درجته ثم على ولد من انتقل اليه
من اهل الوقف ثم على نسله وان سفل بينهم على الشرط والترتيب المذكورين وان من توفي من اولاد
كل من الواقفين ونسلكهم وان سفل قبل استحقاقه ونسلكه أو ولد ولد استحق ما كان يستحقه والده
لو بقي حيا اباه دون اطفاله يجرى ذلك عليهم ابدا ومن انقطع نسله من الواقفين المذكورين من الذكور
بان توفي النسل كله ولا ولد ذكرا ولا ولد أنثى كان جاريا عليه على بناته ثم بنات بنيه ثم على بنات بنى بنيه
وان سفلوا ثم على اولادهم ثم على نسلكهم وان سفل ومقر انقرض نسل واحد من الواقفين من الاناث
أيضا عاد ما كان جاريا عليه يعني النسل على اخوته الثلاثة المذكورين ثم على اولادهم ثم على نسلكهم

مطلب للقاضي اقامة قيم
على الوقف بغيبة ناظره
المنصوب من جهة السلطان
بل ولو من جهة الوقف

مطلب للقاضي أن ينصب
مباشرا العمارة الوقف
باجرة حيث غاب الناظر

مطلب يجوز الاستدانة على
الوقف للتعمير ولا يجوز
الصرف للمستحقين مع
الحاجة الى التعمير

مطلب وقف رجل جارية على
مصالح المسجد فباعها المتولي
بعد موته

مطلب لا تنقض القسمة
بانقراض كل طبقة

وان سفل بينهم على ما ذكر في اولاد المتوفى من الذكور ويجرى ذلك كذلك عليهم ابدافا اذا انقرض نسل
الاخوة المذكورين باسره بان لم يبقوا بعد ذلك وقضا على اقرارهم من جهة ابيهم وعلى نسلهم بقديم
الافقر والا حوج على غيره وكذلك اولاد بنات الواقفين المذكورين وبنات بينهم يجرى ذلك عليهم
كذلك ابدافا اذا انقرضوا باسره عاد وقضا على الفقراء والمساكين المسلمين بالقدس الشريف بينهم على
على الغنى فاذا انقرضوا باسره عاد وقضا على الفقراء والمساكين المسلمين بالقدس الشريف بينهم على
ما راء الساطر فاذا لم يوجد بهما فقير ولا محتاج عاد ذلك وقضا على مصالح المارستان بهما وجهات
وقفه ومتى تعذر الصرف الى ذلك عاد وقضا للمصالح المسجد الاقصى وسائر جهات وقفه ومتى تعذر
الصرف له كان على الفقراء والمساكين حيث وجد ويجرى ذلك كذلك ابدافا هذه صورة كتاب
الوقف مات الواقفون الاربعة وانقطع نسل ثلاثة منهم وانحسر الوقف في ولد ذكر يدعى تقي الدين هو
ابن ابن ابن ابن احد الواقفين الاربعة ثم مات تقي الدين عن ابنين وبنات هم عفيف واجد وفاطمة مات
عفيف عن ابنتين كلثوم وعائشة ثم مات احمد عن بنتين ثم مات فاطمة عن ابن اسمه محمد ثم مات محمد
المذكور عن بنتين مؤمنة ورابعة ثم مات عائشة بنت عفيف عن ابن اسمه زكريا ثم مات كلثوم عن
ابنتين وبنات هم حافظ ونحر الدين وعابدة ثم مات واحدة من بنات احمد عن ابن اسمه محمد والاحرى عن
بنت ثم مات محمد المذكور عن بنتين ثم مات حافظ عن ابنتين وبنات ثم مات نحر الدين عن ابنتين فبطل
يستحق الوقف كل من نسل عفيف ونسل احمد ونسل فاطمة على حسب مباشرته الواقف أم يحرم منهم
نسل بنى اقتضته عبارة الواقف في وقفه هذا فاذا قلتم باستحقاق الكل فما يستحق كل من بنى محمد بن
بنت احمد وزكريا بن عائشة وأولاد حافظ وابني نحر الدين وعابدة وبنات بنت احمد وبنات محمد بن فاطمة
بنت تقي الدين وهل يراعى وصف الحاجة فيهم كما شرط في بناته وكذلك شرط تفضيل الذكور على الانثى
وشرط الترتيب أم لا يراعى فيهم شيء من ذلك (اجاب) * نعم يستحق كل واحد من نسل عفيف ونسل
احمد ونسل فاطمة ولا يحرم احد منهم ثم لا تنقطع نسل الواقفين الاربعة من الذكور وصيرورة الجميع
من نسل ابني وبنات ابن ابن ابن ابن الواقف بموت احمد بعد موت عفيف ابني تقي الدين فلهذا في قول
الواقف ومن انقطع نسله من الواقفين من الذكور الى قوله ثم على اولاده ثم على نسله وان سفل
وقد انقطع المذكور من نسلهم وما بقي الا الاناث ونسل الاناث والذكور والانثى داخل في مسجى
اولاده ونسله ان سفل قد خولهم تحت هذه العبارة مما لا يشك فيه وقد رتب بنهم وشرط من توفي عن
اولاد اولاد اولاد ما كان عليه على ولده الى آخره ومن لافعل اهل درجته فرجعت الى مسألة
السبكي المأخوذة من مسألة انصاف ونقض القسمة بانقرض كل طبقة فيهما والكلام فيه ما مقرر
مشهور اذا علمت ذلك فقد انقضت القسمة بانقرضت القسمة بانقرضت القسمة بانقرضت القسمة بانقرضت
وبنت احمد ومحمد بن فاطمة واجتمع في الطبقة التي تليها كل من حافظ ونحر الدين وزكريا وعابدة ومحمد
ابن بنت احمد وبنات بنت احمد ورابعة ومؤمنة بنتا محمد بن فاطمة يقسم ربع الوقف على اثني عشر
سهما للذكور الاربعة كل واحد سهمان ثمانية اسهم وللاناث الاربعة اسهم لكل واحدة
سهم سهم فهذه جملة الاثني عشر سهما ثم بموت حافظ انتقل نصيبه لابنيه وبناته اجناسا للذكر
منها خمسة وللانثى خمس وبموت نحر الدين انتقل نصيبه لابنيه وانصافا لكل واحد منهما نصفه
وبموت محمد بن بنت احمد انتقل نصيبه الى بناته انصافا كذلك والباقيون من اهل الطبقة وهم زكريا
وعابدة وبنات بنت احمد ورابعة ومؤمنة باقون على انصابتهم لذكر باسمهم من اثني عشر سهما ولعابدة
سهم منها وبنات بنت احمد سهم منها ومؤمنة سهم منها وراعى وصف الحاجة وكذلك تفضيل الذكر
واشترط الترتيب في الاصل مع فرعه واعطاء الفرع مما لا صلة بموته لصريح قوله يجرى احوال بذلك
عليهم كذلك في كل جملة من جملة واقفه أعلم * (سئل) * في وقف صورة كتابه الذي بيد ناظره الذي

هو أحد أولاد الظهور المستحقين لبعده المتصل بالقضاة واحد بعد واحد إلى الآن أنشأ الأخوان
 الشقيقان هما محمد و إبراهيم وقفهما مسوية على أنفسهما ثم من بعد كل منهما على أولاده وهم أحمد
 ولي ولي ومضى رحاب وست الروم أولاد محمد ويحيى بن إبراهيم وعلى من سيحدث لهم من الأولاد
 المذكورين الأناث ما عاشوا على الفريضة الشرعية ثم على أولادهم ثم على أنسألهم ذكورا وإناثا
 من أولاد الظهور خاصة دون أولاد البطون يشترط الاثنان فما فوقهما على الفريضة الشرعية هذه
 الصورة الأصلية وقد كان أولاد البطون يتناولون من ريع الوقف ويشاركون أولاد الظهور وفيه
 متمسكين بصورة ثقات من السجل بتاريخ بينه وبين الصورة الأصلية المذكورة زيادة عن سبعين سنة
 ليس فيها قوله من أولاد الظهور وبخاصة دون أولاد البطون حذفها الكاتب سهواً من عند قوله
 على الفريضة الشرعية الأولى إلى قوله على الفريضة الشرعية الثانية بسبق نظره إليها فحضر ناظر
 الوقف الذي هو أحد أولاد الظهور بالصورة الأصلية لدى الحاكم الشرعي وأدعى على رجل
 من أولاد البطون بأنه محجوب بالشرط المذكور بعد ثبوت ولديه منه شرعياً بعد اعتبار ما وجب
 اعتباره شرعاً ثم ادعى بعده ولد البطون المزبور الذي منعه الحاكم الشرعي لدى قاض آخر على الناظر
 المزبور استحقاقاً في الريع فغعه الحاكم الشرعي الثاني أيضاً وأمضى حكم الأول بعد ثبوت مضمون
 الوقف الأصلي المشروح أعلاه ولديه منه شرعياً بعد اعتبار ما وجب اعتباره فهل المعمول به شرعاً
 كتاب الوقف الأصلي المتصل بالقضاة واحد بعد واحد الثابت المضمون المحكوم به الخالي عن الشبهة
 أم الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الثبوت المترجح فيها سهواً الكاتب وسبق نظره على الوجه
 المشروح * (أجاب) * لاشبهة في أن المعمول به والذي يجب اتباعه الكتاب الأصلي المتصل
 بثبوتها بالقضاء المحكوم الخالي عن الشبهة لا الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الحكم والثبوت
 المترجح فيها سهواً الكاتب بسبق نظره المذكور كما يقع ذلك كثيراً للكتابة في متشابه السطور والعهد
 على ما ثبت لدى الحاكم الشرعي وقضى به لأعلى وجه الخط والكتابة وكل محتمل متشابه والله أعلم
 * (سئل) * فيما إذا كان كتاب وقف على ذرية مسجلاً في سجل القضاة المصون في مسند بق
 القضاة عن تداول الأيدي ثم طبع السجل صورة في يد رجل من الذرية وكتاب الوقف تحت يد زيد
 من الذرية بحكم كونه ناظر أعلى الوقف انتقل إليه من كان قبله من الناظر ولكن في هذا الكتاب ما يحاث
 السجل والصورة من تحوز زيادة كلمة أو نقصها أو تحريف كلمة ما بغير المعنى بالنسبة للسجل والصورة
 وكل مما ذكر عليه خط القاضي بثبوت عنده فهل ينبغي أن يقتسم العمل بالسجل وبالصورة التي
 تطابقه على العمل بالكتاب الموصوف بما ذكر أعلاه بعد أن يظهر مقتضى لذلك * (أجاب) *
 نقل في التتارخانية عن وقف الخصاص أن الاوقاف التي تقادم أمرها ومات الشهود الذين
 يشهدون عليها ما كان مرسوم في دواوين القضاة وهي في أيديهم اجريت على رسومها الموجودة
 في دواوينهم استحسنوا إذا تنازع أهلها فيها وما لم يكن لها رسوم في دواوين القضاة القياس فيها
 عند التنازع أن من أثبت حقاً حكمه له به اهـ فمقتضاه أن يعمل بالسجل المحفوظ في أيدي القضاة
 وما وافقه وطابقه لا بما خالفه وفي مثل ذلك القيام بعدم العمل بها أصلاً إلا بالبرهان الشرعي
 والله أعلم * (سئل) * في طاحونة موقوفة وقفاً شرعياً آخر ناظرها قراطين منها رجل تسعين
 سنة في عشرة عقود كل عقد تسعين سنة بن بركة قدرها ثلاثون سلطانياً لدى قاض حنبلي المذهب
 وكتب في ملك الاجارة ماصورته وحكمكم بموجب ذلك ومن موجه عدم انفساخ الاجارة بموت
 المتواجر بن أو أحدهما فوضع المستأجر يده عليهم مائة تسعين ومات الآخر ثم المستأجر عن ولديه
 محمد وعلاء فوضع أيديهم عليهم وركبهم جادين لرجل ومات هذا الرجل عن صغيرين هما اسماعيل
 واتي فاجر محمد بعد موت اخته علاءة وانحصار رثته فيه القراطين لاسماعيل وتبقى بعد ذلك وصليهما

مطلب المعمول به كتاب
 الوقف الأصلي المتصل
 بالقضاة لا بما في أيدي المستحقين

مطلب يعمل في الاوقاف
 المتقادم عهداً بما قيد بالسجل
 لا بكتاب الوقف

مطلب اجر ناظر الوقف
 قراطين في طاحونة لرجل
 تسعين سنة في عشرة عقود
 وحكمكم بذلك حنبلي وبعدم
 انفساخ الاجارة بموت
 المتواجرين

لها بقية حتى الاجارة فوضع الرضى يد عليه ما للتيين قسما ولا غنى البقية اطين مقدسة تبيعها الحكم
 في ذلك كله . (اجاب) . الاجارة المذكورة على الوجه المذكور غير عديمة لكونها اجارة
 طويلة وهي لا تنسخ في الوقت ولكونها في المشاع وهي لا تنسخ في الوقت ولا في الملك وتجب اجارة المثل
 على كل من وضع يده على المستأجر بمدة مدته وقد نفى عن الاجارة تنسخ بعوث العاقدين أو أحدهما
 حيث عقدها العاقد لنفسه فعلى تقدير صحة الاجارة فهي قد انقضت بعوث المستأجر لانه عدها
 لنفسه وحكم الخليل بعدم انفساخها بعد موت المتواجرين أو أحدهما لا يقد فائدة القضاء لأن
 الموجب المذكور لم يقع فيه الحكم على وجهه الشرعي بمصرحه ولا يتصور حال حياة المتواجرين
 فكيف يحكم بعدم الانقضاء بالموت ولم يكن والحكم لا بد أن يكون في حادثة بعد دعوى صحبة
 فينسب الحكم عليها المدفع المصومة بين المتداعين فيما أدى وحسن حكم الخليل بعدم الانقضاء
 بالموت لم يكن وقع الموت فهو حكم في غير حادثة فلا يرفع الخلاف بل هو افتاء لا قضاء ومن المقرر
 أن الاوقاف تجب فيها اجارة المثل بالغة ما بلغت ويجب الاقضاء بكل ما هو أرفع للوقف مسببة له حتى
 مخرجها بأن منافع القصب منقولة على غاصها وعليه الفتوى والله أعلم . (سئل) . فيما إذا
 اشترى اخوان من عروصا ما معينا بمن معلوم مقبوض وتصرف المشتريان في المكان المزبور مدة
 والآن يدعى المشتريان أن المكان المزبور وقف فهل نسمع دعواهما بذلك ونقتض البيع المذكور
 بعد ثبوت ذلك بالطريق الشرعي أم لا . (اجاب) . نعم تسمع دعواهما على منولى الوقف
 أن كان له منول وان لم يكن له منول فالقاضي ينصب متوليا يخاصمهم ويثبتان الوقفية فإذا أثبتتها
 ظهر بطلان البيع فيستردان الثمن من بائعه قال في التتارخانية ناقلا عن فتاوى التجنيس آدمي
 مشترى أرض على بائعه أن هذه الأرض موقوفة وقد بعتها في أيها البائع بفقرح قال ليس له هذه
 الخاصة يعني مع البائع انما ذلك للمتولى فان لم يكن هنالك منول فالقاضي ينصب متوليا يخاصم
 ويثبت الوقفية فإذا أثبت الوقفية طهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بائعه وقال فيه البائعا
 ناقلا عن التتارخانية سئل عن اشترى من آخر أرضا وقبضها ثم ادعى على البائع أن هذه الأرض وقف
 على كذا وقد بعت ما ليس له ببيع وقبض الثمن متى بفقرح فعليك أن ترد الثمن على . هل له الخاصة
 وهل له أن يحلفه بالله ما تعلم أن الأرض التي بعتها في أرض وقف كذا وليس عليك رد الثمن على .
 فقال لا ولا تنسخ المصومة الا للتمتولى والوجه في هذا أن يخاصم المتولى في ذلك وان لم يكن له منول
 ينصب القاضي رجلا يخاصم فإذا أثبت الوقفية طهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن المؤدى الى
 البائع اه وفي جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه ادعى المشتري
 على بائعه أن المبيع وقف تقبل في الاصح وينقض البيع اه يعني على بائعه أن مكان هو المتولى
 وفي الحاوي الراهدى وقع خج للقاضي عبد الجبار الخنذي اشترى أرضا وتصرف فيها مستعين ثم أقام
 يمينه على أن فيها كربة مسجلة له أن يسترد عن الكربة قال وفي ط للمصطفى الخاصة في المسئلة اليه
 يدعى الى المشتري مع البائع حيث لم يكن متوليا انما هي المتولى الوقف وان لم يكن له منول نصب القاضي
 متوليا حتى يخاصم فيثبت الوقفية وبطلان البيع ثم يسترد الثمن وجواب الخنذي مستقيم على
 قول البقية ابى جعفر وأبى الليث والصدور الشهيدان دعواه وان لم تقض أى على غير المتولى لتساوي
 لكن بقيت الشهادة على الوقفية وأنهم ما نقل على قول كثير من المشايخ بدون الدعوى اه وفي
 الخلاصة رجل باع أرضا ثم قال اني كنت وقفتهما ان قال هي وقف على لا تنسخ هذه الدعوى وليس له
 أن يحلفه اما لو أقام البيعة تقبل كالوشهدا على عنى الامة من غير دعوى الامة تقبل فكذلك هما
 تقبل وان لم تصح الدعوى هو المختار وكذا لو ادعى المشتري على بائعه أن هذه الأرض وقف على مسجد
 كذا وفي الحاوي قال تقبل البيعة وينقض البيع عند الفقيه ابى جعفر قال الفقيه ابو الليث وبه تأخذ

مطلب تسمع دعوى المشتري
 ان المبيع وقف والخصومة
 مع المتولى ان كان ولا ينصب
 المتداعى متوليا

مطلب رجل باع أرضا
 ثم ادعى اني كنت وقفتهما

١٠ والنقل في هذه المسئلة كثيرة فلتقتصر على ما ذكره الله أعلم * (سئل) * فيما اذا باع جماعة لاخوين مكان معلوم بناء على انه جاري ملك البائعين بمن معين مقبوض وعمر المشتريان في المكان المزبور عمارة جديدة ثم ظهر ان المكان المرقوم وقف وحكم به لجهة الوقف بموجب الشرع الشريف فهل يسوغ للمشتريين الرجوع على البائعين بالثمن المرقوم وبقيمة العمارة المرقومة مبنية أم لا * (اجاب) * لا شبهة في انه يسوغ للمشتريين الرجوع بالثمن المؤدى الى البائع مسح به غالب علمائنا واما الرجوع بقيمة العمارة فلهما أن يرجعا بقيمة ما يمكنه أن يهدمه ويسله اهما قال في المجتبى اشترى دارا وجسمها وأوطن سلطوحها ثم استحققت لا يرجع على البائع بقيمة الحصص والطين وانما يرجع بقيمة ما يمكنه أن يهدمه ويسله له اه وفي الاشياء والنظائر وفي بعض الكتب للناظر تلكه اي يرضى الباني كما صرح به في الجري في كتاب الاجارة باقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع قال الوقف فان لم يرض الباني فهو المضاعف لئلا يترتب بص الى خلاصه واذا ترتب عليه اجرة مثله للوقف على اختيار المتأخرين في ضمان منافع الوقف بغير عقد اجارة فيه والله أعلم * (سئل) * فيما اذا اشترى اخوان من جماعة جميع مكان معلوم بمن معين مقبوض لدى حاكم شرعي حتى بموجب حجة شرعية ثم نفذ الحجة المرقومة حاكم شرعي مالكي وحكم الحاكم المالكي باسقاط غلة المبيع ان ظهر مستحقا للغير بذلك أو وقف ما لم يكن المشتري عالما بالاسحقاق لاغير حين العقد على قاعدة مذهبه الشريف وكتب بذلك حجة والا ن ظهر ان المبيع وقف وحكم به لجهة الوقف وبطالب اهل الوقف المشتريين المزبورين باجرة مثل المبيع في مدة تصرفهما فيه فهل يسوغ للحاكم الخفي انفاذ حكم الحاكم المالكي باسقاط الغلة المرقومة أم لا * (اجاب) * لا يسوغ للحاكم الخفي انفاذ حكم الحاكم المالكي في ذلك لعدم وجود المحكوم عليه بعينه وليس الوقف كالجزية بل المقتضى به عندنا انه لا يكون قضاء على الناس كافة بخلاف الجزية فانه يكون على الناس كافة ولا متسككهم على الوقف أن يطالب المشتريين المزبورين باجرة المثل في مدة وضع ايديهم معا عليه على ما عليه الفتوى صيانة للوقف وليس هذا من باب الحكم على الغائب بل لو علمنا به صار حكما على سائر الناس كافة وقد اشترطوا النفاذ لحكم المجتمع فيه ان يصير الحكم حادثة فتجربى فيه خصومة صحيحة عند القاضى من خصم على خصم وما ذكر من حكم المالكي لم تجرب فيه خصومة صحيحة عند القاضى من خصم على خصم حتى ينفذ حكمه فيه وقد صرح في الحاوى القدسي بانه يفتى بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وكذا صرح غير ما واحد من علمائنا باختيار الانفع فالانفع للوقف في مسائل كثيرة والافتاء بذلك والله أعلم * (سئل) * في جهات معلومة يشتركون فيها اثنان غاب احدهما اربع سنوات والحاضر يباشرها وحده فقضى جميع معلومها وحضر الشريك بعد ذلك وطلب ما يخصه منها هل له ذلك حيث انه لم يباشر ولم ينصب نائباعنه يقوم مقامه أم لا * (اجاب) * ليس له ذلك والحالة هذه وقد ذكر ابن وهبان ان الحج وصلة الرحم بسقط المعلوم ولا يستحق بهما العزل فبالاث بغيرهما والله أعلم * (سئل) * في وقف صورته أنشأ الواقف المذكور وقفه هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه الموجودين الا أن وهم سراج الدين عمر وعبد الرحيم وابراهيم وأمة الرحمن وأمة الكريم المشلولون الا أن بجمرة ولولاية نظرها القاصرون عن درجة البلوغ وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الاولاد يقسم ربيع ذلك بينهم بالفريضة الشرعية قسمة الميراث للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولاد الذكور ثم على أولاد أولادهم ثم على أولادهم وذريتهم ونسبهم وعقبهم كذلك الى أن يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين تجب الطبقة العليا الطبقة السفلى دائما على ان من مات من مستحق الوقف المذكور عن ولده أو ولد ولد عاد نصيبه لولده أو ولده أو أسفل من ذلك ذكر كان أو أنثى ومن توفي من مستحق الوقف المذكور عن

مطلب اشترى مكانا عرفية
عمارة جديدة ثم ظهر ان
المكان وقف فاراد الرجوع
بالعمارة

مطلب اذا حكم مالكي بانه
لا يلزم المشتري شيء ان ظهر
استحقاق المبيع ولم يعلم بذلك
لا ينفذ حكمه لو ظهر انه وقف
وعلى المشتري اجرة المثل

مطلب اثنان يشتركان في
جهات معلومة فقضى
احدهما جميع معلومها
فحضر الشريك وطلب
ما يخصه
مطلب في نقض القسمة

غير ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك ذكر أو أنى عاد نسيبه الى من هو في درجته وذوي طبقة
 زن لم يوجد احد من مستحق الوقف المذكور وسار له في درجته وذوي طبقة عاد نسيبه الى الرب
 الموجودين الى الوقت المذكور وشروط الوقت في استحقاق الاتي ان تكون أيماناً كانت ذلت
 زوج فلا حق لها في الوقف بل يكون لها السكن لا الاسكان فان تأيت عاد استحقاقها فإذا انقرض
 المذكور من أولاده يرجع ذلك كله وقفاً على بناته الموجودات حية ذلة ان كن متزوجات أو غير متزوجات
 ثم من بعدهم على أولاد البطون ثم على أولادهم وأولاد أولادهم بطناً بعد بطن ابداً مادام وارداً لها
 ما نسبوا اليه أن يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين انقرضت الاناث من أولاد الوقت
 وانحصر هذا الوقف في خليل وشروين وشرف الدين وهم أبناء ابناؤ الواقف مات خليل من محمد
 جلي ثم مات شرف الدين عن القاضي محمد وفاطمة وصفيّة ثم مات شروين عن ابنته نور الهدى
 ثم مات القاضي محمد بن شرف الدين اخو فاطمة وصفيّة عن غير ولد ثم مات محمد جلي ابن خليل عن
 ثلاث بنات وهن عائشة ومؤمنة ورابعة ثم مات نور الهدى بنت شروين عن بنت ثم ماتت عائشة بنت
 محمد جلي ابن خليل عن غير ولد ثم ماتت فاطمة بنت شرف الدين عن ابنتين هما احد ومحمد وفتين بدة
 وصفيّة فكيف يقسم الوقف بين الموجودين • (أجاب) • لصفيّة بنت شرف الدين أربعة قرايط
 وأربعة أخماس قيراط وثلاث خمس قيراط ولدت نور الهدى بنت شروين خمسة قرايط وأربعة أخماس
 قيراط وثلاث خمس قيراط ورابعة بنت محمد أربعة قرايط وخمس قيراط وثلاث خمس قيراط ولانها
 مؤمنة مثلاً ولا احد ابن فاطمة قيراط وثلاثة أخماس قيراط ولاخيه محمد مثلاً ولا شتم ما لصفيّة أربعة
 أخماس قيراط ولا شتم بدة مثلاً وذلك لحقن القسمة بموت شروين لانقرضت درجته وقسمت على
 سبعة سهم لان فيه اذ كرين وثلاث اناث فموت القاضي محمد استحق سهمه جميع اهل طبقة الموجودين
 قسم لذكر مثل حظ الانثيين حسب العريضة الشرعية في ذلك وموت محمد جلي استحق سهمه بناته
 الثلاث وموت نور الهدى استحق سهمها بنتا وموت عائشة بنت محمد جلي استحق سهمها
 اثنتي عشرة رابعة ومؤمنة وبنت نور الهدى لانهم اهل درجتها وموت فاطمة استحق سهمها
 أولادها محمد واحد وصفيّة وبدة بقوله أولاد أولادهم بالميم وبدة تزاد الدخول ولم تنقص القسمة
 لعدم انقراض البطن الذي ولي البطن المنقرض وموت شروين لبقاء صفيّة فلما انقرضت بناته ما نسبنا
 القسمة وقسمنا الوقف على عدد البطن الذي يليه وأعطينا سهمهم من يموت لبنه الى أن ينقرض وهكذا
 على ما رجحه اهل التحقيق واذا تأملت وجدت القسمة المذكورة مطابقة لما ذكرناه من الحساب
 والله اعلم • (سئل) • في ارض الوقف القراح اذا استحكمت باجرة هي اجرة المثل
 لا تخاذها دارا بعد أن ثبت أنها اجرة المثل وقيمة العدل لدى حاكم الشرع واخذت دارا
 واتقلت من مالك الى مالك والا أن ناطر الوقف ينافع في كون الاجرة دون اجرة المثل ويدعى انها
 بفن فاحش ويريد نقض البناء هل يقبل بمجرد قوله أم لا وما حكم الارض المحتكرة
 • (أجاب) • لا يقبل بمجرد قول الساطران هذه الاجرة دون اجرة المثل والقول قول صاحب
 العمارة لانه ينكر الزيادة كما هو ظاهر وليس للساطر نقض البناء بمجرد دعواه انها دون اجرة المثل
 ومثله الاحتكار صرح به صاحب البحر ومخ العنار وهي في أوقاف الخصاص وكثير من الكتب
 المعتمدة قالوا ان كانت العمارة اذا رقت منها الاقسا بجا كتر مما تقدره تترك في يد صاحب العمارة
 الذي بناؤه مقدره وان كانت تستأجر بالاكتره ورثي به فهو أولى يدفع الضرر وان لم يرش به
 رفع ان لم يلق برفعه ضرر وان لحق الارض ضرر يترتب وقيل للساطر أن يأخذ له لوقف بأقل
 القيسير مقلوفاً وغير مقلوفاً والحاصل انه لا ضرر ولا ضرار وهو باطلاً في شمل مسئلة
 الاحتكاره فلو اجب في مثل ذلك على القضاة البظر من الجهتين • جميعا بين الجاهلين بما لا ضرر فيه

مطلب لا ينقض البناء من
 الارض المستحكرة بمجرد
 قول الساطرانها مستحكرة
 بفن فاحش

• مطلب الارض المستحكرة
 ان كان بحيث لو رفع البناء
 منها لا تضر بالاكتر تترك
 في يد صاحب البناء وان
 كانت الخ

مطلب في حكم الارض
المحتكرة اذا مات الناظر
والمحتكر واراد المستحقون
نقض البناء

مطلب الاحكار بالغبن
القاحش غير صحيح ولو امضاه
حاكم يراه

مطلب يصح دفع الدفع وما
زاد عليه قبل اقامة البيعة
وبعد ها وقبل الحكم وبعده

مطلب اذا مضت مدة اجارة
المحتكر فله أن يستبق الارض
باجرة المثل ولو أبى الموقوف
عليهم

ولاشين * والله أعلم * (سئل) * فيما اذا احكر الناظر الذي هو من جلة المستحقين بمعرفة
القاضي واذن لولده مكانا خرابا بالعمد باجرة حتى اجرة المثل حين ذلك وأمضاه قاض آخر وعمره وتكاف
عليه جلة اموال ومات الناظر والمستحكر فهل لبقية المستحقين في الوقت نقض بناءه أم ليس لهم
ذلك ولورثته المستحكر استبقاؤه باجرة المثل حيث لا ضرر على الوقف أم لا * (اجاب) * قد أفتى
كثير بالاستبقاء اذ فيه مراعاة الجانبين جانب الوقف بدفع اجرة المثل خصوصا اذا كانت
الارض بحيث لو فرغت من البناء لا تؤخر باكثر من ذلك وجانب مال البناء لعدم اضراره بنقض بناءه
وقد قال في القنية استأجر ارضا وقفا وغرس فيها فبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر ان
يستبقها باجرة المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال
في البحر وهذا يعلم مسألة الارض المحتكرة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاف اه والله أعلم
* (سئل) * في ناظر وقف احكر ابنه الكبير أرض بستان للوقف وبها شجرة جوز من غراس قديم
لوقف ولها شرب معلوم تسع سنين بأن تنقص من اجرة المثل نقصا فاحشا اذا جرة مثلها اضعاف ما عقد
عليه الاحتكار لدى قاض حنفي عزل الناظر بعد أن غرس المحتكر غراسا ورفع الغراس الامر الى
قاض شافعي المذهب فأمضاه شافعي المذهب في وجهه ايده المعزول بعد عزله فترافع الناظر الجديد مع
الغراس لدى قاض حنبلي فأمضاه ايضا لعدم اقامة البيعة على الغبن القاحش الذي ادعاه المتولى
الجديد هل اذا أقام بيعة شرعية لدى قاض شرعي ان الاحتكار وقع بالغبن القاحش الموجب
افساد الاجارة شرعا تقبل بيئته ويعمل بموجبها ويلزم المحتكر اجرة المثل في السنين الماضية ولا يمنع
من ذلك التفتيد الصادر من الشافعي والحنبلي لكون تنفيذ الاول في غير وجه الخصم الشرعي
والثاني كان للجزع عن اقامة البيعة على الغبن القاحش أم لا * (اجاب) * اعلم ان اجارة الوقف
بغير ما لا يتغيب الناس فيه لا يجوز وحكم ذلك حكم الاجارة الفاسدة وتجب اجرة المثل بالغة
ما بلغت نظرا للوقف بالتسليم وعليه الفتوى فقد قال علماؤنا رحمه الله تعالى يفتي بالضمن في غضب
عقار الوقف وغضب منافعه وكذا بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وصرحوا بان شرط
نفاذ الحكم تقدم الدعوى الصحيحة من الخصم الشرعي على الخصم الشرعي فان فقد هذا الشرط
لم يكن حكما قال في البحر بعد كلام طويل وبه علم ان الاتصالات والتنافيذ الواقعة في زمانها المجردة عن
الدعوى يعني الصحيحة ليست حكما وصرحوا ايضا بانها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع
دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البيعة يصح بعدها وكما يصح الدفع
قبل الحكم يصح بعد الحكم وصرح في جامع الفصولين بان المختار أن الدفع اذا برهن عليه بعد الحكم
يقبل ويطل الحكم وكتبنا مشحونة بذلك فاذا علمت ذلك وتقرر لديك لم يقع عندك شك ولا ارباب
في قبول بيئته المتولى الجديد بالغبن القاحش وجوب العمل بها وابطال ما تقدم اظهروا فساد
بسبب وقعه بالغبن القاحش الذي تأباه أقوال العلماء وشروط الواقفين وما فيه من الضرر الكلي
بالوقف وهجوم اهل الجرامة عليه بالظلم والعدوان وذلك مما يغضب الرحمن ويرضى الشيطان وما شاء
الله كان وبه التوفيق وعليه التكلان والله أعلم * (سئل) * فيما اذا مات المحتكر قتناول من له
التكلم على المكان المحتكر من وارثه ما عليه من الحكم وهل يمضي على الصحة ولا يفسخ العقد أم لا
* (اجاب) * اذا بنى أو غرس في الارض المحتكرة وكان المحتكر يدفع اجرة المثل لها قبل البناء
او الغراس ومضت مدة الاجارة فله أن يستبقها باجرة المثل ان لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف
عليهم الا القلع ليس لهم ذلك وقد صرح بذلك كثير من علماؤنا واذا مات المحتكر او المحتكر فلوارثه
الاستبقاء لظهور الوجه وهو عدم الفائدة في ذلك اذ لو قلع لا تؤخر باكثر منه ولو حصل ضرر مما من
أنواع الضرر بان كان المستأجر أو وارثه مفسدا أو سيئ المعاملة أو متغلبا يخشى منه أو غير ذلك من

[illegible]

مقابل وقت وقفا على جهة
بر وعينه له أسرار لا يجوز
تبديلهم ولا الزيادة عليهم
ولا اشتراك غيرهم معهم

• مطلب لو أراد رجل أن
يجعل بيت شعر مسجدا
لا يصير مسجدا

مطالب محدود فی بدنی بد
بدعیہ ارنا و آخر انت و قعیتہ
علی امتہ فاذا عی ذو البدانہ
مذرتہا

فثبت فلا قائل به شرعاً وأما اخذ الحصة فإن كان المتولى دفعها لذلك تعينت وليس له الا هي على وجه
المزارعة وان لم يكن دفعها اذ ذلك فالفتوى بما هو أنفع لجهة الوقف ان رأى اخذ الحصة أنفع أخذها
وان رأى اخذ أجرة مثلها دراهم أنفع أخذها وقد صرحوا بجواز دفع ارض الوقف من اربعة وفي
قاضيخان ارض موقوفة في قرية يزرعها اهل القرية بالنصف أو بالثلث وفيها حاكم من جهة قاضي
البلدة فاستأجر رجل من هذا الحاكم هذه الارض سنة بدراهم معلومة فلما ادرك الزرع جاء المتولى
وطالب حصة الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولى ان يأخذ حصة الوقف من الخارج على عرف
اهل القرية لان قاضي البلدة ان كان جعل المتولى متولياً قبل تقليد الحصة أو كان متولياً من جهة
الواقف لا تدخل ولاية الحاكم في تقليده وان كان قاضي البلدة جعل المتولى متولياً بعد ما قلده الحاكم
الحكومة فقد أخرج الحاكم عن الولاية على تلك الارض فلا تصح اجارتها ويجعل وجودها كعدمها
فتى زرعها المستأجر يصير كأن المتولى دفعها من اربعة على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان
للمتولى أن يأخذ ذلك من الخارج والله أعلم * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من متولى
وقف ارضاً وماء للوقف باجرة المثل وأذن المتولى المستأجر بالغراس في الارض والماء يسقي الغراس
على شرط أن يكون نصف الغراس تبعاً لارضه ومائه والنصف الثاني للغراس فمما ونشأ الغراس
وصار له غلال فاستخرج منه المستأجر واستأجر من المتولى اجارة جديدة وأذن له بالغراس مهماً
اراد واختار ووقف المستأجر حصة النصف من الغراس لاولاده وبلجة البر ومضى على ذلك مدة
تزيد على سبعين سنة وفي هذه المدة كلما تجدد للوقف المذكور متولى يستأجر منه
ويستأذن منه بالغراس باجرة المثل فانشئ غراس جديد ومستجدة بعد مستجدة فجاء عمرو وزاد زودا
فاحشا في نصف غراس الوقف وفي الارض والماء فآجره المتولى فهل يسوغ للمتولى أن يؤثر نصف
الغراس وأرض الوقف والماء لغريذي اليد ويلزمه الزود الفاحش عن اجرة المثل أم لا * (اجاب) *
كل من الاجارة الاولى وهي الاجارة من زيد على الوجه المشرع والاجارة الثانية وهي الاجارة من
عمرو فاسد اما الاولى فلعدم ضرب مدة معلومة لها وهو شرط في الخيانة رجل دفع الى رجل ارضاً
مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه فيها غراساً وعلى ان ما يحصل من الاغراس والتجارة يكون
بينهما جازاً ومثله في كثير من الكتب فتصرح بهم بضرب المدة صريح في فسادها بعدهم ووجه
فسادها بذلك انه ليس لادراك الثمار والحال هذه مدة معلومة كالأودع غراساً لم تبلغ الثمرة على ان
يصلحها فما خرج كان بينهما تفسدان لم يذكر أعواماً معلومة ولم يذكرا المدة في واقعة الحال كما هو ظاهر
في تلخيص السؤال وأما الثانية فانما الاجارة نصف الغراس لا كل الثمرة وقد صرحوا بان اجارة الشجر
والكرم باجر على ان يكون الثمر له لا يصح لانها وقعت على استهلاك العين قصداً كاستئجار بقرة لشرب
لبنها فاذا عرف ذلك عرف منه انه لا يجوز كل منهما ما ايرجس من يشك في ذلك الى كتب المذهب
كالخانية والتاريخانية وشرح الدرر ومخ الغفار وغيرهما من الكتب ومن يتأمل يظهر له ذلك والله أعلم
* (سئل) * في رجل اجتمع في يده كتاب وقف ورجعة كاتب ولاية ورجعة قاض بهامنازعة
في استحقاق بنت بنت ابن الواقف مع ابن ابن الواقف صورة الكتاب وقف على ولده ومن بعده على
أولاده وعلى أولاد أولاده وأنسأله الذكور دون الاناث وصورة الرجعة وقف على نفسه ثم على
أولاده وأولاد أولاده وذكوره بالواو وصورة ما كتب في الحجة بعد بيان الدعوى من وكيلها ان
الاناث ممنوعات بموجب شرط الواقف الدال عليه تذكرة كاتب الولاية التي صورتها وقف على
نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده ذكوره بحذف الواو فيها فوجب ذلك عرف الحاكم الوكيل
ان الاناث ممنوعات من الوقف بسبب ما ذكره في العمل بكتاب الوقف أم بالرجعة التي مكتوب فيها
وذكوره بالواو أم بتعريف القاضى ومنعه لها بسبب الكتاب الدال عليه الرجعة المذكورة التي

مطلب استأجر من متولى
الوقف ارضاً وماء ليسر
ويكون نصف الغراس لجهة
الوقف باجر المثل من غير
ضرب مدة فجاء آخر
واستأجر نصف غراس
الوقف والارض والماء
بزيادة فاحشة فشكل من
الاجارين فاسد

مطلب العبرة بما تقوم عليه
البينة لا بما يوجد من
الخطوط

حذف منها الكتاب الواقي الخلية وهي منبته بخط كاتب الولاية أم العبرة في جميع ذلك بما تقدم عليه
 البينة الشرعية لا يجوز هذه الكواغد والخطوط المرقومة * (أجاب) * العبرة بما تقدم البينة
 الشرعية عليه لا بما يوجد من الخطوط والكواغد فإذا قامت البينة على كتاب الوقف ثبتت منه وبها
 وبسبب الحكم يمنع بنت بنت ابن الواقف شرطه المذکور وكذلك لو قامت البينة على ما في التذكرة
 المذكور في الخلية السابقة الواو لكونه قيد الا زمانا فيختلف الاستحقة في بعده وأما مع الواو التي
 الاصل فيها العلف الذي الاصل فيه الأخيرة لو ثبت بالبينة وحكم بدخولها ليا حكم براءه نفذ أو بعده
 نفذ إذا توفرت شروط الحكم به يورثه في حادثة شرعية وإذا لم تقم على واحدة من الصور يورثه يرجع
 الى مجرد الطر الى المدعى والمدعى عليه كما يرجع في القضايا الحكمية في كل ما لا بد كان القول قوله بيمينه
 واثقه اعلم * (سئل) * في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده محمد وموسى وعلى وأبي الخير
 ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم
 أولادهم ونسبهم وعقبهم ومن بعدهم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف عن أولاده المذکورين
 ثم مات محمد عن ابن اسمه عوض مات ابوه في حياة جده وعن ابن اسمه طه ومات طه عن ابن اسمه
 حسن مات ابوه في حياة جده المذکور ثم مات حسن المذکور عن غير ولد وانفرد عوض نفذ
 منسوب الى محمد ابن الواقف ثم مات موسى عن ابنه حسن وكريم ثم مات علي عن ابنه حسين
 وحليل ثم مات خليل عن علي وشمس الدين ومحيي الدين ثم مات حسين عن ابنه محمد وعبد الباقي وعن
 ابن ابن اسمه نحر الدين مات ابوه في حياة جده ثم مات محمد هذا عن ابنه مصطفي وحسين ثم مات أبو الخير
 عن نور الدين فالمرجود الآن من نسل الواقف حسين وكريم ابنا موسى ابن الواقف ونور الدين
 ابن أبي الخير ابن الواقف وعوض ابن ابن ابن الواقف وعلي وشمس الدين ومحيي الدين أبناء ابن الواقف
 وعبد الباقي ابن ابن ابن الواقف ومصطفي وحسين ابني ابن ابن ابن الواقف ونحر الدين ابن ابن ابن ابن
 الواقف فكيف يتقسم ربع الوقف * (أجاب) * يقسم بعد كل على أولاده فيعطى عوض ابن ابن
 ابن الواقف ربعه ويحتص به من غير أن يشاركه فيه أحد من أولاد أخوة أبيه الثلاثة وبعلي
 حسن وكريم ابنا موسى ابن الواقف ربع أبيهما بينهما ماسوية ويعطى نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف
 ربع أبيه فيستقل به ويعطى علي وشمس الدين ومحيي الدين وعبد الباقي أبناء ابن ابن الواقف ربع
 جدهم يقسم بينهم ارباعا على قدر رؤوسهم ويحبسون نحر الدين ومصطفي وحسين أبناء ابن ابن ابن
 الواقف لتزول رتبهم عن ذكرناه من علي ومن ذكرناه معه من اهل الدرجة التي هي اعلى من درجتهم
 والعدل فيما ذكرنا من الحكم ما صرح به الاصوليون من ان كلمة كل للاحاطة على سبيل الافراد اعتبر
 كل واحد من الاربعة كأنه ليس معه غيره في أولاده من أخوة اذ كلمة كل اذا دخلت على المسكر
 أوجبت عموم افراده بخلاف كلمة الجمع قائم ما توجب عموم الاجتماع دون الافراد وهي مسئلة من
 دخل هذا الحصن المعروفة المشهورة بينهم فوجب بسبب ذلك صرف مال كل واحد من الاربعة بين
 لاولاده يستقل به الواحد والاثان فزيد ثم يقع الترتيب بين أولاد كل واحد منهم وأولاد أولاده
 لقوله ثم من بعدهم على أولادهم ثم ثم فيجب فيه الاصل فرعه وفرع غيره لعدم اشتراط صرف نصيب
 من مات لولده والامر في ذلك ظاهر بين لا غبار عليه واثقه اعلم * (سئل) * في امرأة امتقت
 حقها من وقف شرط للذرية وهي منها اهل يسقط أم لا * (أجاب) * لا يصح اسقاطها قال في البداية
 في كتاب الشهادة اما الوقف على المدرسة من كان فقيرا من اصحاب المدرستين يكون مستحقا للوقف
 استحقاقا لا يبطل بابطاله فانه لو قال ابطلت حتى كان له أن يطلب ويأخذ بعد ذلك اه هذا في وقف
 المدرسة فكيف في الوقف على الذرية المستحقين بشرط الواقف من غير توقف على تقرير الحكم وقد
 سرحوا بان شرط الواقف كنص الشارع فاشبه الارث في عدم قبوله الاسقاط وقد وقع له عنهم

مطلب وقف على نفسه ثم على
 أولاده وسماهم ثم من بعد
 صكل منهم على أولاده
 والمرجودون الآن
 متساوون في الدرجة

مطلب اذا امتقت
 الذرية الموقوف عليهم لا يبطل
 وكذا المستحق في المدرسة

مطلب دار موقوفه مع
حاكورة استأجر رجل
الحاكورة اجارة طويلة
تقبل تمام مدته استبدلت
الدار والحاكورة فاراد
ابطال الاستبدال

لعدم صلاحية احد من اقرباء الواقف ثم صار من ولده من يصلح صرفه اليه والله اعلم * (مسئل)
في دار موقوفة مع حاكورة ملاحقة لها استأجر الحاكورة رجل اجارة طويلة منى غالبها فاستبدلت
الدار والحاكورة بدار اخرى في بلدة اخرى استبدل الامر عيالي نائب الشرع الشريف فاذا عي مستأجر
الحاكورة في مستبدل الدار والحاكورة فساد الاستبدال هل تنصع دعواه الفساد مع انه ليس بناظر
على الوقف ولا مستحق له أم لا تنصع دعواه فساد الاستبدال وما الحكم في الاجارة الطويلة في الوقف
هل هي صحيحة أم لا وهل يشترط في الاستبدال اتحاد البلدة بحيث يكون البدل والمبدل في بلدة واحدة
أم لا * (اجاب) * لا تنصع دعواه فساد الاستبدال بسبب كونه مستأجرا للحاكورة المذكورة
لانه لا حق له في نفس الدار لا رغبة ولا منفعة انما حقه على تقدير صحة الاجارة في منفعة الحاكورة
فقط فكيف تنصع دعواه الفساد في استبدال الدار وهو اجنبي عنها وعلى تقدير ان الدار والحاكورة
معاني اجارة لا يملك فسخ البيع قال في الحائصة ولو اجر من غيره ثم باع من غيره لا يفسد بيعه في حق
المستأجر فان اراد المستأجر أن يفسخ البيع اختله وافية والصحيح انه لا يملك الفسخ اه وقال بعده
قبيل الكلام على الاجارة الطويلة الاجر اذا باع المستأجر فاراد المستأجر أن يفسخ البيع معه
اختلفت الروايات فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ اه هذا ولو قدرنا ان له الفسخ على غير الصحيح
من المذهب فهو لا يتأثر الا في الحاكورة لا غير اذا الحاكورة لا يؤثر الفساد فيها الفساد في الدار كن
جمع بين ملك وقف وبيع من قبيل الجمع بين الحر والعبد كما هو أظهر من ان يقرر ودعوى فساد
الاستبدال لا يكون الا من خصم شرعي على خصم شرعي والمستأجر لا حق له في الدار بتعبه
ولا نظره ولا ملك منفعة فظهر كونه لا يصلح خصما ياتى بطلان الاستبدال في الدار * ظهور الشمس
في رابعة النهار * وأما الحكم في الاجارة الطويلة في الاوقاف فهي من المسائل المشهورة ومن جملة
من نفس عليها صاحب جواهر الفتاوى قال في الباب الاول من كتاب الاجارة رجل اجر ضعة
ثلاثين سنة وكتب في الصك انه اجر ثلاثين عقدا كل عقد عقب الاخر والضعة وقف فانه لا تنصع
الاجارة هكذا ذكره وهو الصحيح وذكر في الدوازل اختلاف المشايخ وقول الهندواني واحترار الفقيه
ابو الليث انه لا تنصع الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى اه يعنى من دعوى المالك فيها خصوصا
في هذا الزمان الفاسد وذكر في الباب السادس عن القاضي الامام ملك السلوك ابي العلاء
الصاحبى لما سئل عن الاجارة الطويلة في الوقف قال

افترى بطلان الاجارة معشر * من زمرة الفقهاء قطعنا لازما

وبذلنا فترى للتدين حسبة * كي لا يكون عيال سحر طالما

ثم قال المختار انه لا يصح واقتى جماعة من الفقهاء بطلان الاجارة وأما فترى كذلك وأما اشتراط اتحاد
البلدة فلا فائل به وصريح كلام هلال والخصافي وقاضيان وغيرهم يجوز في أى بلد شاء حيث
كان أكثر غلة وابعد عن احتمال الخراب وقلة الرغبة وأما قولهم في صقع احسن وقولهم بما يجوز
اذا كان في محله واحدة او تكون المحلة المملوكة خيرا من المحلة الموقوفة بمعنى الاحسنة والخير به فيما
هو المقصود للوقف من تحصيل العلة ودوام المنفعة ألم ترهم عللوا المسئلة باحتمال الخراب في ادون
المحلين لقلة الرغبات فيهما فكيف يقاس البلدان اللذان لا يمتثلان الخراب على المحلين اللتين
احدهما القلة الرغبة تحتل الخراب كما هو مشاهد في الامصار الكبار كصر وغيرها وعلك أن تتامل
في قوله او تكون المحلة المملوكة خيرا من الموقوفة فهذا صريح في انه اذا كانت المملوكة خيرا من
الموقوفة فالاستبدال جائز والحال هذه وان اختلفت المحلة وان لم يكن كذلك كان كلام هلال
الذي هو العمدة في الوقف مرودا بكلام غيره وذلك غير مقبول وأتقأ علم * (مسئل)
في أرض موقوفة على ذرية شخص ماداموا ثم من بعدهم على جهة تبرع لا تنقطع وبها شجر زيتون قديم

مطلب الاجارة الطويلة
غير صحيحة ولو بعقود

مطلب لا يشترط لصحة
الاستبدال اتحاد البلد
والحالة

نصفه استحقى الوقف ونصفه بيد جماعة تتقدم العهد عليه فادعى بعض الجماعة الملك في الارض بقدر حصته في الشجر وأنكر الوقف في الارض وطالب المستحقين للوقف بأحضار كتاب الوقف فأعذروا هل يتوقف ثبوت وقف الارض على احضاره أم لا يتوقف الا على احضار البينة الشرعية ويكفي في ذلك قول الشاهد أشهد أنهم اوقف وأطلق أو قال بعد أن شهد به لم اعاين الوقف لكن اشتهر عندي أو أخبرني من اثق به وهل تشتترط تسمية الواقف أم لا حيث كان قديما وهل اذا ثبت وقف الارض بوجهه الشرعي يحكم في ارضه وشجره بكل ما هو أنفع للوقف من قلع أو ابقاء أم لا وهل اذا أقر أحد المستحقين للوقف بوضع يد لا حد على حصة مشاعة من الشجر يمنع اقراره دعوى ناظر الوقف وقف الارض المذكور أم لا * (اجاب) * لا يتوقف ثبوت الوقف على احضار كتابه لان حجج الشرع الشريف ثلاث البينة والاقرار والنكول وكتاب الوقف انما هو كغديه خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح به كثير من علمائنا والعبرة في ذلك بالبينة الشرعية وفي الوقف يسوغ للشاهد أن يشهد بالسماع ويطلق ولا يضتر في شهادته قوله بعد شهادته لم اعاين الوقف ولكن اشتهر عندي أو أخبرني به من اثق به وفي اشتراط تسمية الواقف خلاف بين أئمتنا مشهور وقد ذكر في جامع الفصولين راضا للعدة ينبغي أن تقبل لو كان قديما وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادعى المتولى انه وقف على كذا مشهور وروشه كذا فالحجت ان لا يجوز اه وقد صرح علمائنا بأنه يقتضى بالضممان في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه هكذا صرح به في الحاوى القدسي واقرار احد المستحقين بوضع يد لرجل على حصة من شجر لا يمنع المقتتر نفسه اذا كان هو الناظر المتكلم على الوقف من دعوى الوقف اذا اليد متوقعة الى يد حق ويدعدوان ويدالحق متوقعة الى يد اجارة واعارة وودبعة ومالك فلا تنفع المقتتر نفسه فكيف تنفع غيره هذا المنع بدعي البطلان وليس فيه ما يشبهه التناقض ولا الدفع وباب الدعوى في الوقف مفتوح غير مقفول * واليه قد دعا ونذب العلماء واكابر الفحول * وكل ما ذكر فيه مما هو عنه مسؤل * قد تظافرت وتظاهرت عليه النقول * فلا حاجة فيه الى الاسهاب وكثرة الاطناب والله أعلم * (سئل) * في واقف وقف وقفنا على زوجته زاهدة بنت مراد وعلى تابعه علي بن احمد سوية بينهم ثم من بعدهما علي أولادهما وأولاد أولادهما ونسلهما وعقبهم ما وذريةهما ابا داما عاشا واداما ما بقوا ثم بعد انقراض نسلهما وذريةهما يكون ذلك على مصالح العشرة المنرفة والمسيح الاقصى الشريف ماتت الزوجة المذكورة لآعن ولدها حل يصرف نصيب المصالح العشرة الشريفة أم لا * (اجاب) * لا يصرف نصيبها الى العشرة الشريفة لان الصرف لها مشروط بانقراض نسلهما ولم يوجد هذا الشرط فلذلك استنع والحال هذه وللقاضي صرفه للتابع وذرية لاسيما اذا كانوا فقرا لانه اقرب الى غرضه والله أعلم * (سئل) * من دمسق فيما اذا أنشأ واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده يعود ذلك وقفنا على أولاده لصلبه الموجودين يومئذ وهم محمد زين العابدين وصلاح الدين يوسف وأم هاني بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين وعلى من سجدت للواقف المشار اليه من الاولاد ان كور والانات بينهم على الفريضة الشرعية يستقل به الواحد منهم عند انقراضه ويشترط فيه الاثنان فافوقهما يجزى ذلك عليهم مدة حياتهم من غير شريك لهم في ذلك ثم من بعد أولاد الواقف المشار اليه يعود ذلك على أولاد كور ومنهم خاصة دون الاناث ثم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم من نسل ذلك ثم على أولاد أولادهم نظير ذلك ثم على انسابهم وأعقابهم وان سفلوا بينهم على الشرط والترتيب المذكور على ان من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسابهم وأعقابهم عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عاد نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده أو نسله أو عقبه ومن مات منهم عن غير

مطلب لا يتوقف ثبوت الوقف على كتابه بل البينة وبسوغ لشاهد الوقف أن يشهد بالسماع وفي اشتراط تسمية الواقف خلاف

مطلب اقرار احد المستحقين بوضع يد احد على شيء من الاشجار لا يمنع دعوى الناظر وقف الارض ولو المقتتر نفسه

مطلب وقف على زوجته وعلى تابعه ثم وثم الخ ثم على العشرة ماتت زوجته لآعن ولد

مطلب في نقض القسمة

ولدوا ولد وولد وولد ولا عقب عا د نصيبه من ذلك لمن هو معه في درجته وذوى طبقته من اهل الوقف
ومن مات منهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف المذكور وتولد اولاد اولاد اولاد من
ذلك استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حيا وقام في الاستحقاق مقامه ثم من
بعد انقراض اولاد الد كوروا اولاد اولادهم وانسالهم واعقابهم يعود ذلك وقفا على من يوجد
اولاد البنات من ذرية الواقف والموقوف عليهم بينهم على الفريضة الشرعية على الترتيب المعين اعلاء
وعند انقراض اولاد البنات اولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم يعود ذلك وقفا على من يوجد
من اولاد المرحوم القاضي ولي الدين محمد بن المرحوم الخواجا زين العابدين عبد القادر بن
فريوات سبط والد الواقف المشار اليه ومن اولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم بينهم على الفريضة
الشرعية على الترتيب المعين اعلاء وبعد الانقراض على جهة بر متصلة فانقرض اولاد الد كور
واكل الوقف الى اولاد البنات ثم انحد مر في بنت منهم ثم ماتت البنت المذكورة وآل الوقف الى ذرية
ولي الدين سبط والد الواقف المذكور والموجود الا ان جماعة من ذرية ولي الدين المذكور بعضهم
اعلى طبقة من بعض فهل يستحق غلة الوقف اهل الطبقة العليا دون اهل الطبقة السفلى علما بقول
الواقف على الترتيب المعين اعلاء ولا يستحق احد من اولاد اهل الطبقة السفلى شيئا مع وجود اهل
الطبقة العليا حيث لم يقل الواقف على الشرط والترتيب المعين اعلاء بل قال على الترتيب المعين اعلاء
نقط * (اجاب) * جميع ما راعى في اولاد الواقف من حجب الاصل فرعه دون فرع غيره راعى
في اولاد المرحوم القاضي ولي الدين لان ذلك داخل في مفهوم الترتيب قطعاً وان لم يذكر معه الشرط
وهذا بدعي التعقل لم يزمه قد قال فيهم منها على الاستواء في الحكم حكيم الفريضة الشرعية وترتيبه
شرط فان قلت شرطه اي الواقف الترتيب حيث بصحة فلا يستحق احد من اولاد الطبقة العليا شيئا مع
اصولهم لان استحقاقهم ذلك مرتب على موتهم ومن مات منهم كان نصيبه لولده او اولاده
ولا يجيب بن فوقه ومن مات لا عن ولد فنصيبه لمن في درجته ثم تنقضي القسمة بعد انقراض الدرجة
العليا والقسمة على التي تحتها هو القول الاصح عندنا لانه الاقرب الى العدل والابتعاد عن التفاوت
الساحش في الافضل فافهم واقفه اعلم * (مسئل منها ايضا) * فيما اذا كانت مدرسة لها مدرس
ومعيد وغير ذلك ولها اوقاف من مساقات وغيرها ومن جلة ذلك دارمات الساكن فيها فذهب زيد
فطلبها من حاكم البلدة فاسكه اياها مع ان للمدرسة متوليا خاصا فهل يكون ذلك العطاء والاذن لزيد
غير واقع موقعة وتلزيم الاجرة في جميع ما مضى واذا جنى فيها بناء يكون غير محترم أم لا * (اجاب) *
لا يكون واقعا موقعا مع المتولي الخاص فتقد ذكر العلماء من القواعد التي تنقزع عليها كغير من
القروع والفوائد الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة وقد تنزع عليها في الاشياء والنظر في رعا
من جعلت اياها موصري في المسئلة فائلا وعلى هذا الاصل القاضي المتصرف في الوقف مع وجود
ماطره ولو منصوبا من قبله وفي مصر في انباء شرحه للكثير في قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه
ولاية القاضي متأخرة عن الشروط له وعن وصيه وفيه وفي القيتاوي الصغرى اذا مات المتولي
والواقف حتى قال في اي نصيب قيم آخر الى الواقف لا الى القاضي فان كان الواقف ميتا فوصيه أولى
من القاضي وفيه شرط في الجسبي لجهة نصب القاضي أن لا يكون المتولي أوصى به الى رجل عند
موته فان كان أوصى لا ينصب القاضي وفيه نقلا عن التتارخانية الوقف اذا كان على ارباب معلومين
يحصي عددهم اذا نصبوا متوليا بدون استئذان على رأي القاضي يصح اذا كانوا من اهل الصلاح
ثم نقل عنها قائلان اهل المسجد اذا اتفقوا على نصب رجل متوليا لصالح المسجد فتولى ذلك باتفاقهم
اتفق المشايخ المتأخرون واستأذنا الافضل أن ينصبوا متوليا ولا يعلموا القاضي في زماننا لما عرفت
من طمع القضاة في أموال الاوقاف اه وأقول لعمري لقد انظر المتأخرون اليطير الصحيح ونحن متأخرون

مطلب اذا أمكن حاكم البلدة
شخصا في دار الوقف يجب
عليه الاجرويه دم ما يشاء
ان لم يشتر وان أضر ترين

مطالب ولاية نصب اقيم الى
الواقف ان كان والا لموصيه
والا فللقاضي ويجوز
للموقوف عايم اذا كان
يعدى عددهم أن ينصبوا
متوليا بدون استئذان على رأي
القاضي وكذا اهل المسجد

الماخرين قد نظرنا من مله هم ما هو خارج عن الحد وموجب للبعد عن الله تعالى والطرده والصد ومن
 المقتزرو في غاب الكتب مسطران منافع الوقف تضمن بالاستعمال على ساكن الادار المذكورة اجرة
 المثل لسكنه ويمد م ما بنى بها ويرفع لو لم ينسروا ان أضرت فقد ضيع ماله فليترتب على خلاصه بالاندمام
 وفي بعض الكتب المناظر تملكه بأقل القيمة من مزوعا وغير منزع بمال الوقف صرح به في الاشياء
 والنظار وكثير من الكتب المعتمدة والله أعلم * (سئل) * في وقف مشروط فيه ان من مات
 عن ولد أو ولد وولد أو أسفل منه فنصيبه له بعد أن ترتب بين الطبقات فهل اذا مات واحد من المستحقين
 للوقف ذكر كان أو أنثى عن ولد قبل انتقاص القسمة بانقرض درجته يصرف نصيبه لولده أم لا
 * (اجاب) * نعم يصرف نصيب من مات لولده ويكون قوله على ان من مات الخ مخصوصا لقوله
 الطبقة العليا تجب السفلى فيجب الاصل فرعه لا فرع غيره ويدعى نصيب كل من مات جميعه لفرعه
 ويسمى الحال كذلك الى أن تنقضى الطبقة الاولى بأسرها فتنتقض القسمة وتقسّم الغلة بين اهل
 الطبقة الثانية فمن مات من اهلها عن ولد انتقل نصيبه اليه الى أن تنقضى وهكذا يفعل في كل بطن
 كما تر في محله والله تعالى أعلم * (سئل) * في رجل التزم لجهة وقف بمارته واجراء طعامه
 المشروط وايصال علوفات مرتزقة وجميع لوازمه بمبلغ معلوم وان احتاج الى زيادة عنه يدفعه
 من ماله متبرعا هل يصح أم لا يصح وهل اذا غضب غاصب شيئا من مال الوقف الذي تحت يد وكيل
 متوايه يضمنه الوكيل أم يذهب على الوقف كيف الحال * (اجاب) * لا يصح الالتزام المذكور
 بل هو اجنبى خارج عن الشرع الواضح المشهور فلا يلزمه التبرع بالزيادة المحتاج اليها وان شرط
 على نفسه اذ هو التزام ما لا يلزم شرعا فيرتد على عكسه وما وقع عليه غضب الغاصب من مال الوقف
 لا يضمنه الوكيل حيث لم يجد دفعه عنه من سبيل * والمطالب به هو الغاصب تعست نفسه الفاجره *
 فان آذاه في الدنيا والاطواب به في الآخرة * والله أعلم * (سئل) * في وقف اهل مات احد
 مستحقه عن اخ وابن بنت ادعى ابن البنت ان استحقاق المتوفى انتقل اليه فهل لذلك أم لا
 * (اجاب) * ان كان للوقف كتاب (١) في ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في ايديهم
 اتبع ما فيه استحسننا اذا تنازع فيه اهل والاي نظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن
 قوامه كيف كانوا يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعنا الى القياس الشرعي وهو أن من اثبت
 بالبرهان حقا حكم له به فاذا علم ذلك فابن البنت ان ظهر للقاضي في الكتاب الموصوف بما ذكرنا
 ان حصته جده لامة تنقل اليه ظهورا بينا أو لم يظهر اركان عادة القوام فيما سبق كذلك اولم تعلم عادة
 القوام ولكن اقام بيته على مدعاه الشرعي بوجهها الشرعي حكم له به وان لم يوجد من ذلك شيء لا يحكم
 له به بمجرد دعواه والحاصل انه اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفته واذا فقد عمل بالاستفاضة
 والاستيارات العبادية المستمرة من تقادم الزمان الى هذا الاوان وان لم يوجد شيء من ذلك فن ادعى
 شيئا فعليه أن يثبت بالبرهان والله أعلم * (سئل) * في وقف بايدي جماعة تلتوه عن آباؤهم
 وآبائهم عن أجدادهم وعليه عشر لحساب بيت المال هل لو كمل بيت المال اجارته مع وجود المتكلمين
 عليه من اهل بسبب ان عليه عشرة أم لا وهل يكفون الى بيته تشهد لهم بالوقف مع كونهم اصحاب يد
 كما شرح * (اجاب) * ليس لو كمل بيت المال اجارته وكونه عليه عشر لا يجوز لو كمل بيت المال
 اجارته لان علماءنا صوا على وجوب العشر في الاراضي الموقوفة والعشر مجراه مجرى الصدقة وليس
 لاخذ الصدقة الاجارة وهذا مما لا يرتاب فيه ذوو الالباب ولا يكفون الى بيته تشهد لهم بالوقف اذ اليد
 أقصى ما يستدل به وكذا لو ادعى ذواليد الملك كان القول قوله بلا بيعة فكذا يقبل اقراره بان ما في يده
 وقف على جهة كذا ومما سرحوا به انه لا يجوز للسلطان أن يكاف الناس الى اثبات ما يابدهم بالبيعة
 فان اليد يجزئها كافية وهذا أيضا ظاهر لا مريية فيه والله أعلم * (سئل) * في وقف له متول وكاتب

مطلب الترام العمارة تبرعا
 غير لازم ولا يلزم وكيل
 المتولى ما غضب من يده

مطلب مات أحد المستحقين عن
 أخ وابن بنت ادعى ان استحقاق
 المتوفى له فان وجد في السجل
 شيء اتبع والا يعمل بالمعهود
 من حاله فيما سبق والا فالبيعة
 (١) انظر الجواب الثاني
 في صفحة ١٩٢ قاله نصر
 الهوري

مطلب وقف بايدي جماعة
 وعليه عشر ليس لو كمل بيت
 المال اجارته

كل من جامعة زرع على موجب شرط الواقف بمرأه سلطانية فاذا صرف المتولى شيئا على لوازم الوقف وقبض شيئا لا يجب عليه أن يشكك ويعرفه الكاتب أم لا واذا قلتم لا فان فائدة الكاتب واذا قلتم نعم فاعني قولهم القول قول المتولى فيما صرفه وقبضه * (اجاب) * لا يجب أن يكون ذلك بعرفة الكاتب الا اذا شرط الواقف ان المتولى لا يقبل ذلك الا بعرفة اذ عمل هذا غير عمل هذا فعمل المتولى الامر والمضى والتدبير والعقد وقبض المال ونحو ذلك وعمل الكاتب الضبط بالمكتبه لا غير هكذا صرحوا به وهي فائدة نصب الكاتب فاذا استقل المتولى بالتصرف يمكن الكاتب الضبط بالكتابة باملائه أو بغير ذلك من طرق الوصول الى معرفته كما هو ظاهر هذا ولبعض المتأخرين ما ينسب انقضاء هذه الاول لا اعتداده لكونه خلاف ظاهر الرواية وما خاف ظاهر الرواية ليس مذهبنا بما ينسب الحنفية والله أعلم * (سئل) * في وقف مورثه وقف على نفسه ثم من بعده على ولديه محمد وأخيه صالح وعلى من سيحدث له من الذكور والاناث على القريضة الشرعية ثم على أولاد الذكور ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم بطنيا بعد بطن وطبقا بعد طبقة العليا تحجب السفلى على أن من مات من الموقوف عليهم من غير ولد أو ولد ولد وان سفل كان نصيبه من هو في درجته من الموقوف عليهم ولم يتعرض لذكر من مات عن ولد أو ولد ولد مات صالح قبل والده عن ولده صالح من الدين ثم مات الواقف عن محمد المذكور وعن ولده صالح الدين هل لصالح الدين استحقاق مع عمه أم لا * (اجاب) * لا استحقاق لصالح الدين مع عمه ولو قيل ان الله قد صرح في الوقف بأن من مات من الموقوف عليهم عن ولد أو ولد ولد كان نصيبه له اذ لا نصيب له وقت موته كما صرح به والده شيخنا أمين الدين في فتاواه والشيخ زين في فتاواه في المسئلة وبين العلماء معتزلا عن تسليم واضطراب طويل معنى على ان المراد بالنصيب ما بهم الحاصل بالفعل وما هو بالقوة فكيف مع عدم التعرض لذكر من مات عن ولد أو ولد ولد والحاصل ان محمد لا يختص بالاستحقاق ولا ينبغي لابن أخيه صالح الدين ما دام عمه موجودا والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل وقف وقفه على أولاده الموجودين وسماهم للذكر مثل حظ الانثيين على ان من مات من الذكور عن ولد أو ولد ولد نصيبه له ومن مات عن غير ولد أو ولد ولد نصيبه لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ثم على أولادهم ثم وثم فاذا انقضى وقفه وعلى اقرب عصماته فاذا انقضى وانفعلي جهة بر عينها مات وانقضى الوقف في ابنيه ذيب وجلال مات جلال عن ابنيه عبد النبي ورعيان مات رعيان عن ابن اخيه جلال ثم مات ذيب لا عن ولد بل عن ابن أخيه عبد النبي وابن ابن أخيه جلال ثم مات عبد النبي عن ابن يسمى ابراهيم وكلاهما في درجة واحدة فكيف يقسم ربيع الوقف عليهما * (اجاب) * يقسم ربيع الوقف عليهما انصافا لهد انفسه وللاخر انفسه لانهما في الدرجة وقدر نص الخفاف في أولاده في مثله بذلك حيث قال فاذا انقضى البسطن الاعلى نقضت القسمة وجعلناهما على عدد البطن الثاني ولم يعمل باشتراط انتقال نصيبه الى ولده هسا وقد حقق العلامة الشيخ على المقدسي شيخنا ذلك ورد على من قال بعدم نقضها في صورة الواو وخمسة بصورة ثم بانه لا يوجب اختلاف الحكم وأقول والغرض بصلح مخصوص لا شك ان غرضه التساوي في ربيع الوقف عند تساوي الدرجة ولا غرض له في اعطاء واحد من المتساويين ربعا واعطاء الاخر ثلاثة ارباع بل هو بعيد عن ان يخطر بباله في أقواله فانهم والله أعلم * (سئل) * في ناظر على وقف بشرط واقفه عين له الواقف في شرطه السكن في قاعة معينة تساوي اجرتها نحو من ثلاثة قروش اتقل الناظر منها الى دار لاوقف تساوي اجرتها نحو من خمسة وعشرين غرشا وأسكن معه ولده بعائته فهل له ذلك أم لا واذا قلتم لا فهل يلزمه اجرة المثل أو يلزم ولده أو لا يلزمه ما * (اجاب) * نعم يلزمه اجرة المثل لتلك الدار التي سكنها والحال هذه كما صرحوا به في احد شريكي الوقف والاجنبي وأطلقوه في سكن الموقوف فعم الناظر والشريك تابع له

مطلب اذا صرف المتولى او قبض لا يجب أن يكون بعرفة الكاتب الا اذا شرط الواقف ذلك
مطلب في الفرق بين المتولى والكاتب

مطلب وقف على نفسه ثم على ولديه الخ ثم مات أحد الولدين عن ابن في حياة ابيه

مطلب تنقص القسمة بعد انقراض الطبقة

مطلب اذا عين الواضف لناظر محلا بصفة فمكن غيره فعليه اجرته دون من هو تابع له

والاجنبي بل والواقف بعد التسليم لنصير يحتمل بانه بعده كالأجنبي والفروع الشاهدة في ذلك كثيرة ولا يلزم ولده شيء لانهم على المتبوع لا على التابع كما صرح به في محله والله أعلم * (سئل) *
 في وقف اهلي من جملة ما كن معه لسكن الموقوف عليهم له ناظر بشرط واقفه عند الى بعض
 الا ما كن التي بها احد الموقوف عليهم وجسمه وفتح به كوى وجدد بيتا لم يكن في زمن الواقف
 وجدرا نا ومخوضات للزراعة وغيرها مما ليس ضروريا فهل يرجع بمناظره على الوقف أم ليس له
 الرجوع وهل اذا كان صرف ذلك من مال الوقف يضمه أم لا * (اجاب) * ليس له الرجوع
 على الوقف والحال هذه واذا كان الصرف من مال الوقف ضمنه والله أعلم * (سئل) * في محدود
 بيد رجل ثلثاه ولده عنه ومات واختاف ورثته منهم من يقول هو ملك موروث ومنهم من يقول وقف
 على كذا الجهة برضا الحكم * (اجاب) * من ادعى انه وقف فنصيبه وقف ومن ادعى الملك
 فنصيبه ملك يتصرف فيه ما شاء ما لم يشهد شاهدان على الوقف فيثبت وشهادة الوارثين في ذلك
 مقبولة كما نص عليه في التتارخانية وغيرها والله أعلم * (سئل) * في اشتراط بيان اسم
 الواقف في الدعوى والشهادة * (اجاب) * الصحيح انه يشترط مطلقا قدما كان أو وحيدا
 كما صرح به الامام ظهير الدين والله أعلم * (سئل) * فيما لو وقف زيدا دارا بشرط سكنها
 على بنات بكره وجعل آخره لجهة بر وكتب بذلك صل شرعى وترتجت كل واحدة منهم بر رجل وامتنع
 الامر أن يسكن معا هل اهت السكني على الانفراد وليس لاحداهن الامتناع عن المهاباة وهل
 اذا سكنت احدهن مدة معلومة للآخرى السكن نظير ذلك حيث تعذر سكنها معا * (اجاب) *
 ليس لواحدة منهم الاختصاص بالسكن دون غيرها بل حقهن في ذلك على التساوى فيسكنن في الدار
 كهن فان اتفقن في المهاباة فيها جازوا لا تسكن كل واحدة بقدر ما يخصها فيها بالمهاباة كما افاده
 في الخلاصة والبرزانية والتتارخانية وغيرها وتعذر سكنها معا غير مسلم وقد تقرر أن من له السكنى
 ليس له الاستغلال ومن له الاستغلال ليس له السكنى على الاصح والمهاباة في الوقف لا تجبر عليها
 لانها قسمة ولا تجوز قسمة الوقف على وجه الجبر وان كانت قسمة حلقا وعمارة فبه علم ان ليس للآخرى
 السكن نظير ما سكنت احدهن قال في فتح القدير بعد أن ذكر من الفروع الكثيرة ومن هذا يعرف
 ان لو سكن بعضهم فلم يجز الا آخر موضعا يكفي لا يستوجب اجرة حصته على الساكن بل ان أحب
 ان يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة أو زوج ان كان لاحدهم ذلك والترك المتضيق وخرج
 أو جلسوا معا كل في بقعة الى جنب الآخر وقد ذكر في القنية وغيرها ان المهاباة انما تكون بعد
 الخصومة فحين بعد أن حقتا وسترنا جواز المهاباة في الوقف باتفاق الموقوف عليهم كما هو صريح
 كلام الاسعاف وحمل ما في أوقاف الخلفاء على قسمة التملك فهي انما تكون فيما يستقبل لا فيما
 مضى فتدبر ولا تغتر بما وقع في بعض الشرع مما يفهم خلاف ذلك والله أعلم * (سئل) *
 فيما اذا وقف على نفسه ثم على من يوجد من أولاده عند موته ثم ذكر شروطا ومات الواقف عن ثلاث
 بنات اصلبه وعن بنتي ابن مات حال حياته هل لهما ما استحقا في الوقف أم لا * (اجاب) *
 لا استحقاقا لهما في الوقف لاختصاصه بأولاده الموجودين عند موته وأولاد أولادهم ليسوا كذلك
 والله أعلم * (سئل) * في وقف على ذرية خرب منه طائفة فاستدان ناظره مبلغا وعمر به
 الوقف اعدم ما يصرف في العمارة من جهة الوقف بغير اذن القاذي ثم باع جميع العقار ليؤدى الدين
 المذكور فهل يبعد غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الدين الوقف بل يثبت عليه نفسه
 * (اجاب) * الاصح في المذهب انه اذا لم يشترط الواقف الاستدانة لا متولى لاجل العمارة
 وقت الحاجة ولم يأذن القاذي ببيعها قبل الا يثبت الدين الا عليه ولا يملك قضاءه من غلة الوقف فضلا
 عن عينه والاجماع منعقد على انه لا يستقيم ايجاب دين يحتاج اليه الفقراء في مال ليس لهم ورقة

مطلب اذا جدد الناظر مال
 يكن في زمن الواقف فان
 صرف من مال نفسه
 فلا يرجع وان من مال
 الوقف يضمن

مطلب مات عن محدود
 واختلفت ورثته فمنهم من
 يقول وقف ومنهم من يقول
 موروث

مطلب يشترط بيان اسم
 الواقف في الدعوى والشهادة
 مطلب المهاباة في الوقف
 تكون بانفاقهم في المستقبل
 لا بالجبر

مطلب ليس لاحد الموقوف
 عليهم أن يسكن نظير ما سكن
 الآخر

مطلب وقف على نفسه ثم على
 أولاده فان عن بنات وبنتي
 ابن مات في حياته

مطلب اذا استدان الناظر
 من غير أن بشرطها الواقف
 ولا أن بها القاذي فهو
 لازمة له

الوقف ليست لفقرائه فيه غير صحيح وهو باق على التوقية ولا يلزم الوفاء على الوقف بل على الماسطر
نفسه وانظر الى البحر في شرح قوله ويدأمن غلته به امره والله أعلم * (سئل) • في مودة
كتاب وقف قرية مكتوب بها مائة دود وحول تلك القرية اراضي قري مائة مائة بايدي ولا يجرى من
قديم الزمان بحيث لا يحفظ احداً غير ما لوقف المذكور بل هي ليست المال بقطعة السلطان للتجارة
فليس على مالهم في بيت المال هل يقد على ما بها ويقضى به للوقف وترفع ايدي التجارة والفلاحين عنها
بمجرد هاس غيرته ودقته على خسم شرعى من جهة بيت المال يصح سماع الدعوى عليه شرعاً أم لا
• (اجاب) • لا يعتد على صورة الصورة المشروحة ولا يقضى بها شرعاً بلا شبهة ودقته على خسم
تصح الدعوى عليه شرعاً لانهم لا يجزئ دخل وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به شرعاً (١) قال في الاشياء بعد
ان ذكر عدم الاعتماد على الخط فلا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لان
القاضي لا يقضى الا بالحق وهي البينة أو الاقرار أو السكول كما في اقرار الخيانة اهـ ومنه في كثير
من كتب المذهب والله أعلم * (سئل) • في قرية موقوفة باراضها على الحرمين الشريفين
هل اراد عيال ان يقطعوها وها رقبة من الامام أو من ناظر الوقف بمال معلوم فيه غاية الغبن والغدر على
جهة الوقف وبصح ذلك شرعاً أم لا • (اجاب) • لا يصح ذلك والحال هذه وكيف يصح مع
كونه عملاً مخالفاً لشرط الوقف ولحكم الشرع الشريف اذا المقاطعة على متعطل الوقف باطل
ما بده لقانونه المنيف وهذا مما لا توقف فيه ولا يتردد في بطلانه فقيهه والله أعلم * (سئل) •
في شخص وقف تكية وشرط لكل ذى وطيفة قدر اموالهم الدراهم وغيرها هل له أن يتناول من
الوقف ازيد مما عيّن له الواقف أم لا وهل اذا تناوله يكون ضامناً أم لا وهل اذا اعتاد أخذ ذلك مدة
سنتين على الوجه المذكور وزعم انه بهذه العادة صار حقه مستحقاً لطيب له أم لا وهل اذا تناوله
الى السلطان فقرر له شيئاً من امواله شرطه الواقف يحمل له تناوله وبطلان تعيين الواقف أم لا وهل
العوائد المخالفة لشرع الشريف باطلة لا يعمل بها أم لا وهل يجوز احداث الوظائف في الاوقاف
أم لا وهل ينشئ المتساؤل اهما جميعاً ما تناوله رائد اعن حقه الذي شرطه له الواقف أم لا • (اجاب)
لا يحمل لصاحب وطيفة ما ان يذول زيادة عما عيّن له الواقف وينتفع اذا أخذ بغير حق لخبائثه
لشرط واقفه ولا يطيب بصيرورته عادة له كالسارق بعناد السرقة لا تحمل له السرقة بالتخاذل له عادة وقد
صرحوا بان من الحكم الباطل الحكم بخلاف شرط الواقف فلا يجوز له تناول ما ليس له شرعاً بانها
خلاف الواقع المخالف لما هو كنص الشارع الموجب لابطال شرط الواقف واصداً منه التصريح
قاطعة بانه ليس لاحد أن يقرر وطيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحمل للمقرر الاخذ الا بالسطر على
الوقف لشدة احتياجه اليه وليس لاحد أن يقرر خادماً لله سبحانه بغير شرط الواقف وصرح في الاشياء
والطائر في القواعد الحامسة تفلا عن الذخيرة والولو الحسية وغيرها بان القاضي اذا قرر قراًشاً
للمسجد بغير شرط الواقف لم يحمل للقاضي ذلك ولا يحمل للقراش تناوله شيء من ذلك وبه علم حرمة احداث
الوظائف بالاوقاف بالاولى لان المسجد مع احتياجه لفقراش لم يجوز تقريره لا مكان استخبار قرائش
بلا تقريره بغيره من الوظائف بالاولى ثم قال سئلت لوقراري القاضي من فانس وقف سكنت
الواقف عن مصرف قائضه هل يصح فاجبت لا يصح ايضاً في التارخانية ان قائض الوقف لا يصرف
لفقرائه وانما يشتري به المتولى مستغلاً وصرح في البرارية وتسعة في الغرور والدرر بانه لا يصرف قائض
وقف لوقف آخر اتحاد واقفه ما واختلف اهـ ومن المقرر المعلوم ان من تناول شيئاً ليس له تناوله
فهو ضامن له ان قيمته ببقية وان مثلياً بجله والله أعلم * (سئل) • في رجل وقف حصة داراً
على جهة برهني ان يتورمك امواله بالاقصى الشريف وان يتصدق برطل خبز لفقرائه في شهر رجب
وشعبان ورمضان وأن يطلع في كل ليلة من رمضان باطية طعام للفقرائه وأن يكون المتولى عليه

مطلب لا يثبت وقفية شيء
بذات الوقف

(١) انظر ما ترقى صفحة
١٨٩ قاله نصر الهوريني

مطلب المقاطعة على متعطلات
الوقف باطلة

مطلب اذا تناول صاحب
وطيفة أكثر مما عيّن له الواقف
يفسخ ولو بامر السلطان

مطلب ليس لاحد أن يقرر
وطيفة في الوقف بغير شرط
الواقف ولو سكنت الواقف
عن مصرف قائضه

مطلب اذا حكم الحاكم
بالوقف بمجرد قول الواقف
وقعت من غير تسجيل ونسليم
تفقد حكمه

شيخ المسجد كان من كان ومات الواقف من غير كتب صلح والا تنكر الورثة ذلك حل
 اذ ارفع الحاكم الشرعي وقامت بينه شرعية تشهد بذلك يكون للقاضي سماعها واذا قضى بها ينفذ
 قضاء وشرعاً أم لا * (اجاب) * قدر رفع لاستاذنا الحنفى في برد الله متبعه بما هو مثل هذا
 السؤال فاجاب بما صورته ذهب الامام ابو يوسف رحمه الله تعالى الى ان الوقف يصح بمجرد قوله
 وقتت من غير احتياج الى تسجيل ولا الى تسليم الى المولى وصحبه الكثيرون بحيث حكم بصدقة الوقف
 موافقاً لقول صحيح نفذ وانهم والله اعلم * (سئل) * في رجل باع زوجته غراساً في ارض
 وقف ومضى على ذلك مدة تسنين ومات البائع فادعى ابن ابنه على رجل اشترى من الزوج غراساً
 في ارض وقف أيضاً ان جده البائع له كان قد وقف داره وجميع ماله من الغراس هذا والاقل على
 اولاده ثم وثم وأقام على ذلك بينة هل يبطل شراء الزوجة من زوجها المذكور أم لا * (اجاب) *
 لا يبطل لامور منها أن المذمى عليه لا يصلح خصماً عن الزوجة ومنها جواز بيع الوقف حيث لم يكن
 محكوماً بلزومه بعد الدعوى الصحيحة أفتى به مفتي الروم أبو السعود وغيره بقوله ان لم يكن مسجلاً
 يعني محكوماً بلزومه بعد دعوى صحيحة شرعية يبطل الوقف فيما باع والباقي على حاله ومنها ان وقف
 الغراس بدون الارض مختلف فيه لاسيما مع اختلاف الجهة فيقبل النقض والله اعلم * (سئل) *
 في وقف السيد الخليل * المشروط على اجراء سماطه الجليل * للفقراء والارامل والايام * القاطنين
 بياده والمجاورين لمسجده عليه الصلاة والسلام * هل يحل لناظره المتكلم عليه أن يقطعه وبأكل ريعه *
 فتصير المستحقون له في غاية الجماعة والضيعة * مع ان فيه ما يقوم به أحسن قيام * وينظم به أحواله أتم
 انتظام * أو يحرم عليه ذلك لارتكابه محض الحرام * بتناوله متعدياً من محلاتها * وعدم صرفها على
 جهاتها * ويقول هذه عوائدي لاحق فيها أو يصرفها على لذات النفس وشهواتها * بينوا الجواب *
 فيما يلزم هذا الناظر ولكم الاجروا الثواب * (اجاب) * من كان بهذه الصفات الذميمة *
 والاخلاق القبيحة الضخيمة * يجب عزله * وتبديله بمن يرضى الله فعله * كيف لا والسماط المنسوب
 الى هذا النبي الجليل * يجب على كل احد صيانته من التبطل * اذ هو صلى الله عليه وسلم وعلى سائر
 أنبياء الرحمن * لما اشتهر من أخلاقه الكريمة مع الضيف أورثه الله سماطاً لا ينقطع على نوالى الا زمان *
 فكيف يفلح من يسعى في قطعه * أو يفوز من يتسبب في منعه * وفي حرمان مجاوريه الفقراء والمساكين *
 والارامل والايام والمنقطعين * وقوله هذه عوائدي بعيد عن الصواب اذا تناول ان كان من مال
 الوقف المستحق لجهة فاحذفه العادة القبيحة في اكل مال الوقف وانفاقه على شهوات النفس بلاموقع
 وان كان من مال المزارعين والمقربين فهو مال الغير يحرم عليه تناوله فعلى كلا الحالتين
 هو منطعم في الحرام * متصرف بالائتمام * فعلىحكام المسلمين اماطة اذاه * وتولية من يتقى الله * ويعمل
 لآخره * ولا حول ولا قوة الا بالله والله اعلم * (سئل) * في أرض وقف غرس بها رجل هو
 وولده أشجار زيتون وتين وغيرهما باذن شرعي ممن له ولاية الاذن شرعاً باجرة هي اجرة المنزل لكل
 سنة فكبر الشجر وعظم وصار له ريع ومات الرجل وغاب ولده ووراءهما ذرية ضعاف وأيتام
 يؤدون اجرة المنزل الموحى اليها هل لناظر الوقف أن يكلف الذرية قلع الأشجار أم لا والحال انهم
 يؤدون اجرة المنزل على الوجه المطلوب من غير نقصان * (اجاب) * قال في البحر في شرح
 قوله فان مضت المدة قلعها وسلمها فارغة وفي القنية استأجر أرضاً وقفاً وغرس فيها وبني ثم مضت
 مدة الاجارة فلامستأجر أن يستبقها باجر المنزل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم
 الا قلع ليس لهم ذلك اهـ وبهذا يعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة أيضاً في أوقاف
 النصارى اهـ ما في البحر ووجهه انه لا فائدة في قلع الأشجار واجارتها بمنزل الاجرة فيجب استبقاء
 الأشجار لتوفير الحظ للجهتين الذرية الضعاف بعدم الاتلاف والوقف المشار اليه بعدم ضرر في ذلك

مطلب باع الزوج لزوجته
 غراساً في ارض وقف فاذا
 ادعى ابن ابنه على رجل
 اشترى من الزوج غراساً
 كذلك ان جده وقف الغرس
 وأثبت ذلك يبطل بيعه
 ولا يبطل بيع الزوجة

مطلب اذا أكل الناظر
 ريع وقف سيدنا الخليل
 الموقوف على اجراء سماطه
 الجليل يجب عزله

مطلب استأجر ارض
 وقف باجرة المنزل وغرس فيها
 اشجاراً باذن ممن له ولاية
 الاذن ومات الغارس عن
 أيتام يؤدون اجرة المنزل
 المذكور فآراد الناظر
 أن يكلفهم قلع الاشجار

السفلى ثم من بعد انقراض أولاد الذكور وأولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على بنات
الواقف المزبور على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم الذكور والبنات ثم
من بعدهم على أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية طبقا للعلماء
منهم يتوجب الطبقة السفلى على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولدا وان سفل وآل الامر الى حال
لو صكان أصله حيا باقيا لاستحق في الوقف قام ولده أو ولدا ولده وان سفل مقامه في الاستحقاق
واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان أصله باقيا ومن مات عن غير ولد ولا ولدا وان سفل عاد استحقاقه
ان هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف ثم من بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقفا على من
يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون على حكم الشرط والترتيب المعينين أعلاه فاذا انقراضوا
باسرهم وبادهم الموت عن آخرهم ولم يبق للواقف ذرية مطلقا كان ذلك وقفا على اخ الواقف لايه
عبد القادر الى آخر ما ذكر من الجهة وقد مات الواقف ثم مات شمس الدين عن ثلاثة بنين وثلاث بنات
ثم مات احد البنين عن ابن ثم مات احدى البنات عن ابن واخرى عن بنتين فهل ينتقل نصيب كل منهم
الى ولده أم كيف الحكم * (اجاب) * نعم ينتقل نصيب كل منهم الى ولده عملا بقوله على أن
من مات منهم وترك ولدا الخ ويدخل ولد بنت شمس الدين في ذلك عملا بقوله ثم على أولادهم ثم على
أولاد أولادهم المذكور بعد قوله على ولده شمس الدين ومن سيحدث له اذا انقراض الاضافة اذا كانت
للأولاد دخل ولد البنت والخلاف انما هو في صورة الاضافة الى الواقف نفسه وأما قوله ثم من بعد
انقراض أولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون فلا يغير الحكم
المستفاد من الكلام السابق لما تقر في الاصول من عدم حمل المطلق على المقيد عندنا وان اتحدت
الحادثان لا يمكن العمل بمقتضى كل منهما اذا اطلاق من المطلق معنى معين معلوم يمكن العمل به مثل
التقييد ولان المقيد يوجب الحكم ابتداء فهو مثبت والاثبات لا يوجب نفيا لا صبغة ولا دالة
ولا اقتضاء فاذا علمت ذلك فقولنا ثم بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية
الواقف من أولاد البطون مثبت لاستحقاق أولاد البطون جميع الوقف بعد انقراض أولاد الظهور
لانا في مشاركتهم وجودهم وقد علمت المشاركة من قوله أو لأبهم على أولادهم فعملنا بكل منهما
وهذا معلوم لمن له المام بالاصول والله أعلم * (سئل) * في مكان موقوف على جهة بر ثبت
عندنا كم شرعى ان اجرة مثله قرشان ونصف في كل عام ثم ان انسانا زاد فيه زيادة ضرر وجعله في كل
عام بسنة قروش ثم انه ادعى مستأجر المكان عندنا كم شرعى بان هذه الزيادة زيادة ضرر وأقام بيينة
بذلك وأبطل الاجارة التي اشتملت على زيادة الضرر وحكم بنفسه ادها في وجه الخصم والاكن الناظر
يطلب أن يأخذ زيادة الضرر فهل والحالة ما ذكر ليس له ذلك أم لا * (اجاب) * لا تعتبر زيادة
الضرر والتعنت في البرازية وغيرها واللفظ اه او ان زاد من ينزع مع المستأجر في الاجرة تعنتا
لا تعتبر الزيادة ولذلك قيدنا بالزيادة عند الكل وذكر في المحيط ما يؤيد هذا التمسك بآجر المتولى حجام
الوقف باجر ثم زاد آخر فيه ليس للمتولى أن ينقض الاجارة اذا كانت الاجارة الاولى باجر المثل
أو بزيادة تغاير الناس فيها لانه في الزيادة على اجر المثل متعنت اه فاذا علمت ذلك وكان المستأجر
قد الزم بالزيادة على الوجه المذكور فالوجه غير صحيح فليس للناظر طلب الزيادة والحال هذه لعدم
صحة الارزام هذا ان تضمنت الزيادة على المستأجر جبرا أو أما اذا وجد عقد عن تراض أو زاد هو
في الاجرة برضاه وكان قبل مضي المدة فهو صحيح ويطلب بالزيادة والحال هذه وان كان العقد فاسدا
اعنى اخر كشرط فاسد او جهالة في المدة ونحو ذلك فالواجب اجرة المثل لا يجاوزها المسمى لما تقر
أن الاجارة الفاسدة يجب فيها اجر المثل بحقيقة الانتفاع بشرط أن يوجد التسليم الى المستأجر
من جهة الآخر وانما ذكرت هذا التفصيل لان السؤال غير منتظم والواقع محتمل والله أعلم

مطلب في دفع المناقاة بين
قول الواقف على ان من
مات عن ولد أو ولدا قام
ولده أو ولد ولده مقامه
المقتضى استحقاق بنت بنت
الابن وبين قوله ثم من بعد
انقراض أولاد الظهور
يكون وقفا على أولاد
البطون

مطلب في زيادة التعنت
في الاجرة

* (سئل) * في مكان موقوف آجره فاطمة كل سنة بكذا هل تصح هذه الاجارة في السنة
 الاولى وما راد عليها أم تصح في الاولى فقط * (اجاب) * العقد صحيح في السنة التي تليه
 فاسد فيما عداها واداسكن الثابتة لزمته الاجرة المبيعة وهكذا والله أعلم * (سئل) * في رجل
 وقف عقارا على أولاده ونسبه وعقبه المصكور والاثاث على حكم المريضة الشرعية ثم من
 بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم وسلبهم من ولد الظاهر وولد البطن وأولاد الكور
 وأولاد الاثاث على حكم آباءهم بطلب بعد بطن وسلب بعد نسل مد كور في شرط وقسم بهذا القسط فهل
 يدخل أولاد البنات في الوقف مع وجود أولاد الكور أم لا * (اجاب) * نعم يدخل أولاد
 البنات لقوله من ولد الظاهر والبطن مؤكدا بقوله أولاد الكور وأولاد الاثاث على حكم ما شرط
 والله أعلم * (سئل) * في رجل وقف وقفا على ابنه فلان ونسبه ثم من بعدهما على أولادهم
 وأولاد أولادهم ثم وجعل آخره بجهة تر لا تقطع هل يدخل ولد البنت في الوقف وولد ولدها
 وان سفل فكما يستحق الابن يستحق ابن الاس وان سفل مع الابن والابن والابن والكيفية سواء أم لا
 * (اجاب) * نعم يستحق الابن وابن الابن معه والابن وانها كذلك والله كرمها بصياها
 كما صرح به السامعي في جمعه بين كتابي هلال والحصاف ولم يسبق فيه خلافا والله أعلم
 * (سئل) * في الوقف على فقراء الخليل والقدس الشريف اذا صرفها من له ولاية صرفها
 الى بعض فقراء البلد بل يكون فقرائهم لا يحصون يسبح ولا يشترط الصرف للجميع حيث لم يشترط
 الواقف عددا محددا وصلا واستيعاب الجميع أم لا وهل اذا خصم باطري ولاية غير من له ولاية الصرف
 وكلف المصروف اليه الى احصاء شرط الواقف يلزمه احصاؤه أم لا * (اجاب) * نعم يسبح ولا يلزم
 الصرف للجميع والحال هذه كما صرح به في الظهيرية والبرازية وغيرهما ولا يكلف المصروف اليه
 من جهة من له ولاية الصرف الى احصاء شرط الواقف واعا هو فقير صرف له باصاؤه بالقر الذي
 هو شرط الواقف من له ولاية ذلك ولا يكلف الى احصاء شرط الواقف كما هو طاهر من عمن رأس
 اصعبه في الفقه والله أعلم * (سئل) * في وقف صورته وقف وقعه هذا على نفسه ثم من
 بعده لا ولادة وأولاد أولاده وأولاد أولاده وأولاد الظهور دون أولاد البطن وكل من اسفل
 من أولاد الكور ينقل نصيبه الى أولاده الكور وجعل للنساء والسنان الحاليات من الازواج
 المستحقين بالذور مدة حياتهم وبنات بنات الحاليات كذلك والآن الموجود من أهل الوقف
 المستحقين احد وعشرون شخصا ولا يدري ترتيب الموقوف فهل يقسم على رؤس الموجودين ذكورا
 واناثا بشرط حاو من المد كور سوية لا يحصل ذكر على انثى أم لا * (اجاب) * مقتضى ما ذكره
 من الشرط مساواة البطن الاعلى الاسفل في الاستحقاق والانثى المستحقة الذكرا لا تطلق غير أن
 من مات من أولاد الكور ينقل نصيبه لا ولادة الكور وقهر وقيد له والاصل المستعاد من صدره
 المساواة فيرجع اليها عند الاشتباه لان الكل بوصف الاستحقاق اذا صاحب مشروط بترتبة من
 الرتب فيقسم كذلك على الرؤس غير أن ما اصاب المتوفى منهم كان لا ولاد الكور مع سهامهم المفعولة
 لهم بالسوية واذا مات احد منهم لاس ولد قسم على الموجود منهم الطبقة العليا والسفلى في ذلك سواء
 قال الحصاف وقف على أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسبه ولم يرته بشرط أن من مات عن ولد
 نصيبه له وسكبه قسمته بين الولد وولد الولد بالسوية فما اصاب المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد
 سهمان سهمه المفعول له معهم بالسوية وما انقل اليه من والده اه والله أعلم * (سئل) *
 من صفة في قرية تصفها وقف على طائفة ونصفها وقف على طائفة اخرى ولكل نصف باطري مستقل
 استولى متعلبا عليها مع جملة قري غيرها واستأجر المتعاب من أحد الساطرين نصيبه المتكلم
 عليه ودفع له الاجرة التي سماها له فهل للباطر المتكلم على النصف الثاني أو مستحقه أن يطالبه

مطلب اذا أجز الساطر مكانا
 كل سنة بكذا سمح في التي
 تلي العقد
 مطلب يدخل أولاد البنات
 بقول الواقف من ولد الظاهر
 وولد البطن الخ

مطلب وص على ابنه ونسبه
 ثم على أولادهم وأولاد
 أولادهم يدخل ولد البنت
 وولدها ويدخل ابن الابن
 مع الابن والانثى كالكور
 مطلب اذا وقف على فقراء
 الخليل والقدس مثلا لا يلزم
 الصرف الى كلهم

مطلب وجد من مستحق
 الوقف حصة من المد كور
 والاثاث ولم يعلم ترتيب الموقوف
 حتى يعلم مال الكل

بنصف ما دفع له من الاجرة أم لا وهل اذا اكره المؤجر المذكور أو وارثه على أن يدفع له أو للمستحقين في النصف المتكامل عليه من ماله شيأ بسبب ذلك يصح أم لا وهل اذا استولى هذا المتغلب الباغي على ناحية بها القرية المذكورة مدة سنين وأخذ الخراج من أهلها أو تركه ولم يأخذه ثم زالت يده واستولى الحاكم العادل عليها يؤخذ الخراج من أهلها وهل يلزمه بسبب اجارته المتغلب نصفه المتكامل عليه ضمان منافعه النصف الثاني لمستحقه أم لا * (اجاب) * ليس للناظر الذي لم يؤثر على الناظر الذي اجر سبيل فيما قبضه من الاجرة ولا ضمان لمنافع نصفه المتكامل عليه ولا يصح الصلح مع الاكره فلا يلزم بدله ولا يؤخذ الخراج مع ما ذكر من استيلاء الباغي سواء أخذته المتولى أو تركه ولم يأخذه لا تنفاه عنه الجباية لعدم الحماية وهذه الاحكام ظاهرة ليس عليها غطاء فلا ينسب المتكامل بها ان شاء الله الى الخطأ والله أعلم * (وسئل منها أيضا) * في قرية موقوفة على جهتي بر لكل جهة نصفها وله ناظر مستقل يتكامل عليه بالولاية النظرية ولا حد المتكاملين شجرتون بارضها وعليه مال معلوم بله حتى الوقف نظير استبقائه بها تعتدي على القرية حاكم العرف ووضع يده عليها مدة سنين وأكل ما تحصل منها من غلال وغيره ولم يمنع صاحب الشجر من أكل ثمره هل يسقط عنه ما على الزيتون من المال المقر بلجهة الوقف أم لا يسقط وبطالب به مالكة المذكور * (اجاب) * لأوجه اسقوطه عنه فيطالب به شرعا والله أعلم * (سئل) * في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده شمس الدين ورجب ورهبة على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولاد المذكورين المذكورين دون الانثى ثم على أولاد أولادهم ثم ونم أبدا ما عاشوا فاذا انقرضوا فعلى الحرمين ثم على الفقراء مات رهبة لأعن ولد ثم مات رجب ابن الواقف في حياة أبيه الواقف عن ثلاث بنات عابدة وصفية وحبيبة وعن ابن اسمه على مات حال حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخواجه فكيف يقسم الوقف * (اجاب) * ان صح ان الوقف صدر من الواقف على الكيفية المذكورة فغلبته الا أن مخرصة في ابراهيم ولا شيء لاخته وللبنات رجب كما هو ظاهر لمن له أدنى فهم لقوله ثم من بعدهم على أولاد المذكورين المذكورين الذين فافهم والله أعلم * (ثم سئل عنه بما صورته) * في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده شمس الدين ورجب ورهبة على الفريضة الشرعية ثم على أولاد المذكورين المذكورين دون الانثى ثم على أولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم انقطاعهم بلجهة بر لا تنقطع ماتت رهبة لا عن ولد ثم مات رجب ابن الواقف في حياة أبيه الواقف عن ثلاث بنات عابدة وصفية وحبيبة وعن ابن اسمه على مات في حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخواجه فكيف يقسم الوقف * (اجاب) * ان صح ان شرط الواقف كما أنه يفي فيه يقسم على أولاد المذكورين المستوين في الدرجة ولا يفضل المذكورين فيهم اذ شرط التفاضل في أولاد الواقف لا غير ولم يشترطه في غيرهم فيبقى مطلقا وفيه يستوى المذكور والاثني والله أعلم * (سئل) * في علو لوقف وسفل لوقف أجزه ليجبر ناظر السفلى على عمارته من غلة الوقف أم لا وهل اذا عمره يملك منع ناظر الوقف العلوى من بناء علوه كما كان أم لا * (اجاب) * نعم يجبر ناظر السفلى على عمارته من غلة الوقف احياء للوقف فقد صرح علماؤنا ان الناظر اذا امتنع عن عماره الوقف وله غلة اجبر عليها وصرحوا بان امتناعه عنها والحال هذه خيانة يستحق بها العزل واذا عمر لا يملك منع ناظر الوقف العلوى من إعادة علوه لانه حق مستحق له فقد صرحوا جميعا بانه حق لا يسقط بسقوط السفلى بل يدوم بدوام اصله قال في الخاتمة رجل له علو وسفل فقال لرجل بعث منك علو هذا السفلى بكذا اجاز البيع ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى والمستحق حق القرار عليه واذا لم يهتم هذا العلو كان للمشتري

مطلب قرية تصدقها وقف على طائفة والاخر على طائفة ولكل ناظر تغلب عليها رجل فاجر أحد الناظرين النصف المتكامل عليه منه فاذا قبض الاجرة لا يشاركه الناظر الاخر فيها

مطلب قرية موقوفة وبارضها شجرتون وعليه مال معلوم بلجهة الوقف فاذا اعتدى على القرية رجل ولم يمنع صاحب الشجر من اكل ثمره لا يسقط عنه المعام

مطلب رجل وقف على نفسه ثم على ولديه وبنته ثم على أولادهم المذكور الخفات احد ولديه عن بنتين وابن والاخر عن بنات

مطلب وقف على نفسه ثم على أولاده على الفريضة الشرعية ثم على أولاد المذكورين المذكورين الاثنا فلا تفاضل بين المذكور والاثني من أولاد المذكور

مطلب يجبر ناظر السفلى على عمارته وليس له أن يمنع ناظر العلو من أعادته وصرحوا بان الناظر اذا امتنع عن العماره يستحق العزل

أن يبنى عليه علواً آخر مثل الأول وصرحوا أن ذلك السفل لو أراد هدم سفله يمنع لتعلق حق ذي العلوية متى كان ولا يطل بالانهدام وذلك كان له أن يبنيه ويمنعه عن ذي السفل حتى يؤذيه فيتمه وإن كان البناء بادن القاشي فله المنع حتى يؤذيه ما أتفق وإتاه أعلم * (سئل) * في مدرسة بجوار مسجد لسيدي بوزهر هاتولي وبصرف ما يتناوله من اجرتها على مصالح المسجد ويقيده في السجل المحفوظ فهل بذلك تصرفه على المسجد المزبور وبسوغ له ذلك شرعاً ولا لا ويجب ردعه عن ذلك وينبغي فيه منافعتها اذ منافع الوقف مضمونة بأجرة المثل لكونه قول ذلك بغير وجه شرعي وهل اذا نصب السلطان متولياً يقوم بشعائرها ويردها لما وضعت له ويسعى في اصلاح مصالحها ويستخلص من المؤخر ما أخذ من اجرتها يصنع حيث وافق اجرة المثل ليصرفه في مصالح المدرسة المشروطة وإن مات المؤجر له أن يرجع في تركته بذلك أو في وقف المسجد المصروف عليه كيف الحال * (أجاب) * لا ينبغي وقفه على المسجد بفعله الذي لا يسوغ له شرعاً ويجب منعه عن ذلك وينبغي منافعتها اذ منافع الوقف مضمونة على ما هو المسمى به عندنا وبؤخذ ضمان المنافع منه أو من تركته ويرد عليه ولا رجوع على المسجد بشئ اذ لا ذمة له صحيحة حتى يلزمها السمان وهذا عين الحق لاسيما على مذهب الامام أبي حنيفة السمان والله أعلم * (سئل) * في قرية بجبها وقف على مدرسة معينة وعلى بعض كرومها حراج لمدرسة اخرى يؤذيه أيامها بالطارها واحداً بعد واحد مدة مديدة هل لناظر المدرسة الاولى منع ناظر المدرسة الثانية عن تناوله وأخذها لجهة مدرسته محتجاً بكون جميع القرية وقفاً عليها فأنى بسوغ لغيره تناوله أم ليس له ذلك لعدم التنافي الجواب مع اظهار الوجه والاستدلال بصريح النقل عن الاصحاب * (أجاب) * ليس له ذلك بل يجب ابقاء ما كان في سالف الزمان على ما كان لان الظاهر انه وضع بحق لا بعدوان ولا يناقض ذلك كون القرية جميعها موقوفة على تلك المدرسة لان الحراج جهة اخرى منفكة عن جهة الوقف اذ يجوز أن تكون رقعة الارض موقوفة على جهة والحراج لغيرها لان ارض الحراج اذا وقفت ونجرت بالا يضاف لله تعالى فالحراج واجب على ماله كما سرح به في الخلاصة وغيرها مبصره الامام لما هو مفقوض اليه شرعاً فاذا علم ذلك علم جواز كون الحراج في القرية أو طائفة من ارضها لجهة هذه المدرسة والرقبة وخراج بقيتها للمدرسة الاخرى وقد صرحوا بان العشر والحراج لا يسقطان بوقف الارض لان الشارع عين له ما وجهه لا يتغير بالوقف وصرحوا بان ارض الحراج مملوكة لاهلها يجوز لهم ايقافها على غير من يستحق الحراج وبصرف خراجها على من يستحق الحراج فأنى يتوهم التنافي فالواجب استمرار الحال على ما كان إلا أن يثبت ما يمنع شرعاً بالبرهان من وجوه المنع والحرمان والله أعلم * (سئل) * في مستحق اجير الموقوف عليه وعلى غيره بالولاية النظرية وقبض جميع الابرة ومات هو والمستأجر في أثناء المدة فما الحكم في الابرة المقبوضة * (أجاب) * يرجع وروية المستأجر بما قبل المدة الباقية بعد موت المستأجر من الابرة على من صرفت عليه من المستحقين ان كانوا حيين وعلى تركتهم ان كانوا ميتين وان كان المؤجر اسماً لكها لنفسه فالرجوع في تركته ان كان له تركه والا تأخرت المطالبة الى يوم التماسا والله أعلم * (سئل) * فيما اذا وقف رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاد الموجودين يومئذ ومما هم وعلى من سيحدث له من الاولاد المذكورين الا ان يات بهم على العريف الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم أباؤا متأسلوا وبعد الانقراض على جهة بر مشهورة بشرط شروء من جللتها انه شرط لنفسه الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كتاباً الى الوفاة فنهاى ذلك منه وتسلل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك بحيث انه اذا اعتدى لواقفة الرجوع وما يترب عليه فيكون بخطا به الواقف المشار اليه ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة المحاكم الشرعية ويكتب في حجة ويقيده في سجلات دمشق ويحكم به حاكم شرعي في حصر الواقفة

مطلب مدرسة بجوار مسجد
اذا أمر هاتولي وبصرف
اجرتها على مصالح المسجد
فعله ضمان منافعتها

مطلب قرية جببها وقف
على مدرسة وعلى بعض كرومها
حراج لمدرسة اخرى ليس
لساظر المدرسة الاولى أن
يمنع الثاني من تناول الحراج

مطلب العشر والحراج
لا يسقطان بالوقف

مطلب اذا شرط لنفسه دون
غيره الادخال والاخراج
والزيادة والنقصان والتغيير
والتبديل صريح واما اشتراط
كون ذلك بحظ الواقف الى
انما قال بغير صحيح

المشار إليه ومتى فعل ذلك على لسان الواقف بشهادة بيته فهي كاذبة وإن شهدت وكتب بذلك حجة
 فهي داحضة ولا يعمل بها ولا يقول عليها ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه في مجلس الحكم أو يحفظ
 بيده لدى حاكم حنفى وحكم الحاكم الحنفى بحجة الوقف ولو زعمه بعد استيفاء شرائطه الشرعية ثم طرأ
 على الواقف المزبور ذهاب بصره وتعذرت الكتابة بيده وأخرج الواقف المزبور أحد أولاده وذرية
 الولد المزبور من الوقف المذكور بالنظر بحضور بيته شرعية عادلة فهل تقبل البيعة الشرعية العادلة
 على ذلك ويكون الأخراج صحيحا والحالة ما ذكر أم لا * (أجاب) * اعلم أولا أن شرطه الإدخال
 والأخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل ككتابته وإن تناسى ذلك أو تسلسل وليس لاحد
 من بعده فعل شيء من ذلك شرط صحيح معتبر فله الإدخال والأخراج وما ذكره فيه وأما اشتراط كونه
 يحفظ يد الواقف ويصدر من أنظله بلسانه في محكمة من المحاكم ويكتب في حجة ويقيده في سجلات دمشق
 الخ فليس بالآزم شرعا لأن العلماء نسحوها بأن كل شرط لا نائذة فيه ولا مصلحة لا يقبل وكونه يشترط
 في ادخاله وأخراجه كونه يحفظه وأنظله بلسانه في محكمة وكتب حجة وتقيده في سجلات دمشق
 الخ مخالف للموضوع الشرعى فقد شرط على نفسه ما لا يصح شرعا فإن اللفظ بأنفراده كافى في حصة
 ذلك شرعا والزيادة لا يحتاج اليها وقد سرح في الجرائد ليس كل شرط يجب اتباعه فقلوا هنا إن
 اشترط أن لا يعزله القاضي فهو باطل لخالفته الشرع الشريف وبهذا علم أن قواهم شرط الواقف
 كنص الشارع ليس على عمومهم قال العلامة قاسم في فتاواه اجتمعت الأمة أن من الشروط الباطلة
 لو شرط وقفه على العميان فالشرط باطل وتكون الغلة للمساكين لأن فيهم الغنى والفقير وهم
 لا يحصون وكذا على المورث والعرجان والزنى ولو وقف على محتاجي أهل العلم أن يشتري لهم المداد
 والكاغذ جاز الوقف ويجوز التصديق عليهم بعين الغلة وإن سردنا الصور التي لا يراعى فيها شرط الواقف
 لزمن ضيق الأوراق عنها فإذا علمت ذلك لم تنوقف في صحة الأخراج المزبور بالنظر الواقف على أن قوله ما لم
 يكن يصدر من الواقف بنفسه أو يحفظ بيده صريح في الاكتفاء بأحدهما وكيف لا تقبل البيعة والبيعة
 العادلة كما سمها سبيغة وهي من أقوى حجج الشرع الشريف وكيف يصح قوله متى فعل بشهادة
 بيته فهي كذا وهو تغيير للوضع الشرعى وإبطال للحكم الشرعى الثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة
 والله أعلم * (سئل) في مكان موقوف على جهة برتخرب وذر وشعث وتعذر غالب استغلاله وصار
 بحال لا ينفع به مدة تزيد على ثلاثين سنة وحصل الضرر للجار والمارة برفع متوليه الأمر إلى القاضي
 فأرسل من جانبه جمعا من المسلمين وثقات الموجددين وحصل الوقف على المكان المزبور فوجده
 بحال مسوغ للاستبدال وأخبر بذلك الحاكم الشرعى مع أناس من أهل المحلة فاذن للمتولى
 في استبداله بعد أن ظهر وشرط رآيه واقتضى الحال أشهره لانداء عليه مدة أيام وانتهت الرغبات فيه
 فاستبدله شخص بشئ معلوم بعد أن شهد جمع من المسلمين بأن قيمته في ذلك الوقت تساوى المستبدل به
 وأنه أزيد نفعا وأكثر ريعا وحكم القاضي بحصة الاستبدال على قول من جوزه من الأئمة الأسلاف
 وصيرورته ملكا للمستبدل يتصرف فيه كيف شاء وتصرف في ذلك زمانا طويلا وعمر بعضا منه
 ثم اشتراه شخص آخر وتصرف فيه وعمره كذلك ثم جاء متول آخر وزعم أن الاستبدال غير صحيح لكونه
 دون القيمة وأحضر جماعة وشهدوا له بالأغراض الفاسدة أن قيمته كذا زيادة على ما استبدل به
 وكتب بذلك وثيقة شرعية والحال أن البيعة الشرعية شهدت بأن المستبدل به أكثر ريعا وأوفر نفعا
 وحكم القاضي بحصة ذلك فهل لا يسوغ لاحد نقضه والمشتري التصرف في ذلك أم لا * (أجاب) *
 شهود الاستبدال أن كانوا معروفين بالعدل فلا ينقض الاستبدال الثابت بشهادتهم إذا القضاء
 يسان عن الأنعام ما أمكن والشهود الذين شهدوا بأن كانوا غير عدول فشهادتهم مردودة
 وإن كانوا عدولا فقد ترحت شهادة الأولين باتصال القضاء بهم أو يشهد لذلك فروع منها ما ذكر في المتن

مطلب قواهم شرط الواقف
 كنص الشارع ليس على
 عمومهم

مطلب اذا وجد المسوغ
 للاستبدال وشهدت البيعة
 العادلة ان المستبدل به أكثر
 ريعا صح فاذا جاء متول آخر
 وزعم ان الاستبدال غير
 صحيح لكونه الخ لا يلتفت اليه

لوشهدت بيعة يقتل زيد يوم الحر بمكة وحرى يقتله يوم الحر بالكوفة لم تقبل البيعتان لان احدهما كاذبة يبقى ولا ترجح لاحداهما فان حكم الحاكم بالبيعة الاولى لا تسمع البيعة الثانية لان الاولى ترجحت بانصال المصاهير وفي قاصيخان لو اقامت المرأة البيعة ان الميت تزوجها يوم الحر بمكة وحكم القاضي بشهادتهم ثم اقامت اخرى البيعة بانه تزوجها في ذلك اليوم محرسان لم تقبل بيعتها اه نعم لو كانت البيعة الشاهدة بمسوعات الاستبدال يكذبها الحس كالوشهدوا مثلا بان الدار ساعة للاستبدال لانتهادها وحكم القاضي بشهادتهم وايعت كاذ كرم شهدت اخرى لدى حاكم بامها عامرة ان الاستبدال الى هذا الزمان وكما الحس يقتضى بان عمارتها ان الاستبدال الى العمارة القائمة في هذا الزمان فالتصا بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل اذ هو مبني على بيعة يكذبها الحس فهو عملة من جاء حيا بعد الحكم عوته اما اذ لم تكن كذلك فلا وكذا في كل ما يسه تعارض البيعتين اذ اقصى باحداهما ولا بطلت الاخرى فلا يلغى الحكم الثاني الحكم الاول وانه اعلم

* (سئل) في استبدال العقار هل يشترط فيه ان يكون المدل عقارا او لا يشترط ذلك بل يجوز بالدرهم وهل ادا صدر بها وحكم حاكم بغيره ليس لاحدا بطلاله بسبب ذلك أم لا * (اجاب) * سرخ كلام قاضي خان وكثير من علماء ساجوازه بالدرهم والدناير بل قال قاصيخان قال ابو يوسف و هلال لا يملكه الا بالتقدي كالوكيل بالبيع وقد افني كثير من المعاصرين به اعتمادا على ما ذكره قاصيخان وان بحث فيه صاحب البحر عما لا يحصى من كون الطاريا كالونها وبكونه قال في فتاوى فاري الهداية ونم من يرعب ويعطى منه ارضا او دارا فقد عين اعقارا لئلا يبدل لان المستبدل حيث كان قاضي الجعة فالعس به مطمئنة فيؤمن على المدل به وان كان غير ذلك رب سلم ولا يؤمن عليه مطلقا ومهوم كلام فاري الهداية لا يقاوم سرخ كلام قاصيخان مع احتماله قال في الهز بعد نقله لما في البحر ورأيت بعض الموالى يميل الى هدايى الى ما في البحر ويعتد به وأما خبر بان المستبدل اذا كان حيا قاضي الجعة فالنفس به مطمئنة فلا يحصى الصباغ معه ولو بالدرهم والدناير والله الموفق وقد أوجها المسئلة باكثر من هدايى كالحاجة السائل باحتصار اربع الوسائل فعليك به مستغفرا لوزله ادا وحكم الحاكم بغيره ولا شبهة في عدم جواز ابطاله مع ثبوت بقية الشروط المخصوص عليها في جواره والله اعلم

* (سئل) فيما اذا رأى القاضي المصلحة في استبدال الوقف بالدرهم بانه خشي على الوقف الخراب في المال وعدم الانتفاع بالكلية وعدم تيسر عقارى يبدل به في الحال هل يجوز أم لا * (اجاب) * نعم اذا رأى القاضي المصلحة في استبدال الوقف يجوز استبداله ولو بالدرهم كاهو مقتضى كلام الحاشية والتاخرية وغيرها وان بحث فيه ابن نجيم فان مرجع كلام فقهاء في هذه المسئلة الى المصلحة وعدم المصلحة فاذا خشي على الوقف الخراب وعدم الانتفاع بالكلية ولم يحصل عقارا يبدل به فالمصلحة حينئذ متعينة في الاستبدال بالدرهم والدناير والذى يصرح بهذا ما نوارده عليهم به عن نوادر ان هشام اذا صار الوقف بحيث لا ينفع به المساكين فلا قاضي أن يبيعه ويشترى بغيره آخر ولا يجوز بيعه الا لقاضي وهذا صريح في جواز استبداله بالدرهم ومن حذر منه عاله بخوف الظلمة فاذا اتى هذا جاز و قد خلاصة كلامهم في هذا المثل و الله اعلم * (سئل) *

في دار وقف وهت حيطانها * وانقص شيئا منها * وأشرفت على الانقراض * وقربت أن تفير كوما من الرباب والاقاض * وتعينت المصلحة في الاستبدال * ونفرت المصلحة فيه بكل حال * فهل يجوز مع عدم شرط الرافق أو سمي الاستبدال * ولو باخذ المقتدين مع اتقاء العيب ووقوع المصلحة التامة مع نفسه أم لا * (اجاب) * نعم يجوز وقد صرح علماء المشاهير * بجوازه ولو بالدرهم والدناير * وقالوا اذا تعينت المصلحة فيه * بامحالة الشرط بما ينافيه * كهي مع شرط ان لا تكلم عليه للقاضي والسلطان * ان مراحته والجمال هذه تؤدى الى البطلان * خصوصا مع قاضي الجعة * اذ النفس به

مطلب لا يشترط في استبدال
عقار الوقف أن يكون المدل
عقارا

مطلب في استبدال الوقف
بالدرهم

مطلب يجوز استبدال الوقف
حيث تعينت المصلحة فيه ولو
محالها لشرط الواقف

مطمئنة * وقد اكثرت القول والابطال * من اراد مسئلة الاستبدال * وغاية المخط الموصل الى شرط السلامة * مراعاة الاصليحة وملازمة الاستقامة * وقد اتفق متأخروا علما شاعرا على الاتفاق بما هو أرفع للوقف فيما اختلفوا فيه وهذا منه فليكن المعول عليه والله أعلم * (مسئل) * في دار وقف استبدالها شخص من نفس الواقف بعد انهاء الواقف للحاكم الشرعي بأنها بالصفة المستوغة للاستبدال شرعا وطلبه له بما يقوم مقامها مما هو أصل منها وأكثرت ما ونحوها وأقام شهودا شهدوا بأنها بالوصف الذي شرطه الواقف فاجابه الحاكم الى ذلك وأذن له به ففعله ببلغ من النقد وأعقبه الحاكم الشرعي بالحكم بالصحة والازوم بعد الدعوى الشرعية المستوفية للشرائط الشرعية فهل ينتقض الاستبدال المذكور أم لا حيث لا حسم موجود يكذب الشهود * (اجاب) * لا ينتقض حكم الحاكم الشرعي بعد وقوعه على الوجه الشرعي والاستبدال حيث استوفيت شرائطه وتوفرت ضوابطه وحكم به حاكم يراه لا يقدر على نقضه سواء من لا يراه لان حكم الحاكم في كل مجتهد فيه يرفع الخلاف حيث لا حسم موجود يكذب الشهود والله أعلم * (مسئل) * في طاحونة بغل جارية في وقف أهلي خربت وتعطلت وانقطعت غلتها وعائدتها على المستحقين مدة سنتين وساغ بسبب ذلك استبدالها فاستبدلت بنصف دار عامرة لها غلة وعائد على المستحقين وعشرين من القروش الاسدية وحكم فأنهى الشرع الشريف بصحة الاستبدال بعد بدل الاجتهاد والنظر في ذلك حكما صحيحا شرعيا مستوفيا شرائطه الشرعية والا تترك يد المستحقين الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال مضر بين عن المستبدل لجأه هل لهم ذلك أم لا مع صحة الاستبدال والحكم بلزومه واستيفاء شرائطه الشرعية بعد تقدم دعوى شرعية صدرت في ذلك * (اجاب) * ليس لهم ذلك بل المهرج به أنه لا تسمع دعوى الموقوف عليه وبه يفتى أعني لا تسمع دعواه في شيء يذمه للوقف ولا في شيء يدعي عليه فيه اذ حقهم في الغلة لا في غير الوقف لخروجه عن الملك والتملك فافهم والله تعالى أعلم

* (كتاب البيوع) *

* (مسئل) * في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم وكتب صلح التبايع بما حصله اشترى فلان ابن فلان من فلان بن فلان الدار الفلانية بمدة كذا بمجمله كذا بثمن كذا ومات المشتري ثم مات ابوه فادعى ورثة الاب على ورثة الابن ان الابن قال بمحض من الناس اشهدوا على اني ما اشتريته الا من مال ابي هل اذا شهدوا ثبتت الدار لورثة الاب أم لا * (اجاب) * لا تثبت الدار للاب بقول الابن اشتريتها من مال ابي اذ لا يلزم من الشراء من مال الاب ان يكون المبيع للاب لانه يحتمل القرض والغصب وقد ورد أنت ومالك لا يملك فاضيف مال الابن للاب على طريقة التجوز ومنه قول الصديق للصديق مالي مالك ومالك مالي فكيف يحكم بالدار للاب بذلك مع هذه الاحتمالات * ما قال ذلك ذو روية وثبات * والله أعلم * (مسئل) * في رجلين تقابضا بقرة بثور ونسلم الثور ببيع البقرة وملك الثور بعد قبضه بفعله وملك البقرة قبل تسليمها للمشتري فما الحكم * (اجاب) * يضمن قيمة الثور لبائعه لا لتفاض البيع والحال هذه والله أعلم * (مسئل) * في عمرو بذنته لزيد بن أرسى له قاشا فالتان قبلت كل ثوب منه بكذا انقصه من دينك والافدعه امانة عندك فلم يقبله بجاعين له وبقي امانة في حوزة المعتبر بشرعنا وغاب زيد وامر غلامه بانه اذا دفع له عمر ونقد امسك ما في ذمته أن يقبضه وان دفع له قاشا لا يقبله منه فدفع له قاشا فقبضه منه على خلاف ما امر به فقدتر الله سبحانه ونعالي بوقوع حريق عام في المدينة فاحترق مع جله ما احترق بها وذلك فهل هلك من مال المديون أم من مال الدائن * (اجاب) * انما هلك من مال المديون لان مال الدائن اذ هو في يد غلامه والحال هذه امانة وان كان اشتراه له وهلك قبل اجازته حيث اضاف الشراء له لانه

مطلب اذا حكم الحاكم بجهة الاستبدال لا ينقض حكمه حيث توفرت شرائطه

مطلب استبدال الناظر الوقف وحكمه به حاكم حكما مستوفيا شرائطه فاراد الموقوف عليهم الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال

مطلب اذا اقتراني اشتريت من مال ابي لا يلزم منه كون المبيع للاب

مطلب هلك احد العوضين في المقايضة قبل القبض

مطلب لزيد على عمرو دين دفع عمرو لغلام زيد قاشا وقبله منه بغير اذن واجازة فاذا هلك في يد الغلام هلك امانة

مطلب بيان المذهب الساجس

مطلب اذ ارأى من المبيع ما يؤذن بالتقصود فاصدا الشراء ليس له خيار رؤية السابق

مطلب باعه صابوناً في عدول فاره صابوناً بياضاً من رؤسها له خيار الصبح اذ لم يجبه الداعي على تلك المقة

مطلب رؤية قالب من الصابون في عدلين كافية ما لم يتغير السابق

مطلب اشترى ثوباً فقصه ثم عدله فذبحه انسان فادا اطلع على عيب قديم يرجع بالتقصان

مثال اذا اشترى ما هو مودع عنده لا يكون قابضاً ولا يلزم المشتري دفع الثمن حتى يحضر الساع السلعة

مطلب قول المشتري للبائع صعد طلب الثمن ان طالت غيبته تلزمه الزيادة مفسد له عقد

مطلب دفع ثمنه ثم فائلا حذاه من دينك ولم يبين غما فأمته ان الداش البعس وذلك المعنى

امانة في يده اذ احدث قبل الاجازة لا يبيح لاجماع علماء ان يدفعه على ان يدفع له البائع المبيع قبل الاجازة به امانة اذ احدث ذلك من مال البائع فابهم والله أعلم * (سئل) * عن القبول الفاسد ما هو * (الجواب) * أسمع ما قيل انه الذي لا يدخل تحت تقويم المقومير وقال الجبندى الذي يتقارب الناس في مثله نصف العشر أو اقل منه فان كان اكثر من نصف العشرة وما لا يتعارف الناس فيه وقال نسرين يحيى قدر ما يتقارب فيه في العروش * دهيم * وهو نصف العشر في الحيوان * ده يارده * وهو العشر في العقار * ده وازده * وهو الجبس والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر سكر او رأى بعضه في البذل على المصالح أو في الباروقيسه وباع منه شيئاً وسلمه ويريد رد الباقي بخيار الرؤية راعاه انه تغير حل رؤية البعس منه كافي ولا خيار له والرد قول البائع في عدم التمييز وانه مثل المرق واذا أتى به المشتري فحتم لا حل يرد به بسبب التعلق مع المكان حدوث التعلق بعد القبض وما الحكم في ذلك * (الجواب) * حيث رأى ما يؤذن بالتقصود ولو به صلب لا مع امكان الرؤية أو نه باراً فاصداً منه الشراء فلا خيار له اذ ارأى السابق والقول قول الساع في ان غير المرقى كالمرفى ولا عبرة بالتعلق وعدمه والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر صابوناً في عدول ورأه الساع من رؤس العدول صابوناً بياضاً قديماً وعنقه السابق على هذه الصفة فلم يجبه على تلك الصفة بل رآه ليناجد يده اهل له خيار الصبح أم لا * (الجواب) * للمشتري الصبح حيث لم ير السابق على تلك الصفة والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر حل صابون في عدلين وكان اراه البائع منه قالباً أو قالبين هل يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري اذ افتح العدلين ما لم يكن أردأ مما رأى * (الجواب) * نعم لا يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري ما لم يكن السابق اودى مما رأى كافي جامع للصولين والبحر الزائق وغيرهما والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى صابوناً من آخر فقبل قصه فخطه البائع بصابون آخر بغير امر المشتري بحيث لا يميز المبيع عن غير المبيع هل ينسخ البيع أم لا * (الجواب) * لا * الخط على هذه الكيفية اتم لا وهو موجب لبطلان البيع والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى ثوباً وقصه ثم عدله فذبحه انسان فادرجع بالنقصان على قولهما قال في البرازية وعليه الفتوى وفي جامع الفصولين وبه أخذ المشايخ قال في الجعري في الواقعات الفتوى على قولهما في الاكل فكذاها اه والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر زيتاً عنده طاله بالثمن والمبيع في بلدة والمتبايعان في اخرى فهل ينوب قبض الامانة عن قبض الثمن أم لا وهل يلزم المشتري دفع الثمن قبل احضار المبيع أم لا * (الجواب) * المودع اذا اشترى ما هو مودع عنده لا يكون قابضاً فاضاله بقصص الوديعة ولا بد من قبض جديد وأما تسليم الثمن فلا بد من احضار السلعة ليعلم قيامها فاذا أحضرها اليافع أمر المشتري بتسليم الثمن وله أن يمنع عن دفعه اذا كان المبيع غائباً في مصر المتبايعين أو في غيره منهما والله أعلم * (سئل) * في رجل باع ثياباً بدينار معلوم واستعمله المشتري الى رجوعه من سفره فقال احشنى أن تطول غيبتي فقال ان طالت غيبتي يكن الثمن كل ثوب بكذا زيادة عن الاول فهل اذا طالت غيبته تلزم الزيادة وهل البيع صحيح أم فاسد * (الجواب) * هذا الشرط مفسد للبيع فلهذا المشتري الثياب بقيتها وقت القبض والقول قول المشتري في النجدة والله أعلم * (سئل) * في رجل أعطاه مديونته ثم قال حذاه من دينك ولم يبين لها انها مفسرة الداش في الياسم واسمها كذا بعد ذلك وجعل بعضهما بلا تعدياً للحكم * (الجواب) * ما تعذر احضاره بعينه بسبب فعل الداش يضمن بغيره ضمان نقدي المودع والقول قوله في مقدار القيمة واليعة بين المديون له عواه الزيادة وما ههنا من غير تعذر غير مشهور والقول قوله في اليلال لبطلان وقوعه من الدين فبقي القس بالتسليم له خالي عن

عقد يوجب الثمن والله أعلم * (سئل) * في رجل باع دابة فقبضها المشتري ومكثت عنده مدة ثم استأقاه المشتري فأقاله بغية الدابة فلما أحضرها المشتري وجد بها عيبا قد حدث عنده ففسخ البائع الأقاله هل تنفسخ أم لا * (أجاب) * نعم تنفسخ الأقاله ويعود البيع على حاله والله أعلم * (سئل) * في كفيل بدين مستغرق باع التركة للداش بغير إذن الورثة والقاضي وسلمها له هل للورثة استرداد المبيع ودفع الدين من ماله أم لا * (أجاب) * نعم لهم ذلك والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر ثورا المعطية إلى دائنه بدينه وإن لم يقبله عليه فأخذ الداش وباعه لا خرم وثم فرد على الباعة بعيب إلى أن وصل للمشتري الأول هل لردعه على بائعه أم لا * (أجاب) * ان ردعه عليه بقضاء رده على بائعه والا لا والله أعلم * (سئل) * إذا طاع المشتري على عيب في المبيع بغية البائع وطالب الأقاله فلم يقبل هل لردعه بالعيب ولا يمنع طلب الأقاله أم لا * (أجاب) * له الرد ولا يمنع طلب الأقاله لكونه ليس بعرض على البيع كما صرح به في التتارخانية والله أعلم * (سئل) * في بيع الثمر هل يصح أم لا * (أجاب) * بيبعه بعد ما صلح ولولعلف الدواب جائزا نفقا وقبل بدو صلاحه جائزا أيضا على الأصح والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر ثمرة كرم بثمن معلوم فأكله الغراب فما الحكم في ذلك * (أجاب) * يلزم المشتري دفع جميع الثمن إذا شرا الثمرة صحيح عندنا سواء بدا صلاحها أم لا على الأصح المقتضى به وتسليمه بالتخلية والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى دارا بما اشتملت عليه حدودها الأربع هل يدخل في شرائه عساووها وسفلها وأوحيشها السفلية والعلوية ومنازلها وأصعنها وكنفها وبئرها والأشجار التي بعينها وجميع ما احاطت به الحد ودعاؤها وسفلها وبصير كل ذلك من جلة المبيع أم لا * (أجاب) * نعم يدخل جميع ما ذكر في البيع فان الدار اسم لما أدير عليه الحد ومن الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مستقف فيدخل فيه من غير ذكر كل ما اشتملت عليه الحد وعند الإطلاق باجماع أهل العلم مما هو متصل اتصال قرار كإنص عليه العلماء الاختيار والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر قاشا فكش عنده سنة وأراد الرد بالعيب وجاء بتماش فقال البائع المبيع غير هذا فهل القول قول البائع بيمينه أنه ليس هو المبيع وعلى المشتري البينة أم الأمر على العكس * (أجاب) * القول قول البائع بيمينه كما في البرازية وغيرها وعلى المشتري البينة والله أعلم * (سئل) * في الأراضى التي لبنت المال ويدفعها أرباب التسميات من أمة للناس بالثلث والرابع مثلا هل تورث لأزواجهما ويحوزهاهم ببيعها أم لا * (أجاب) * لا تورث ولا يحوزهاهم ببيعها كما ذكرنا البرازي في الشفعة وغيره والله أعلم * (سئل) * في وكيل بيت المال هل له بيع عقار بيت المال لغير حاجة إذا رغب فيه بضعف قيمته أم لا * (أجاب) * نعم يجوز بيعه لغير حاجة إذا رغب فيه بضعف قيمته على المقتضى به كما صرح بذلك في البحر والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر قطعة أرض وقبضها وباعها وكيلا لا آخر فظهرت مستحقة للغير وأخذها بحكم ومات الموكل المذکور لا عن ارث ولا عن ورثة فرجع المشتري الثاني على الوكيل هل يرجع الوكيل على بائع موكله أم لا * (أجاب) * نعم له الرجوع على بائع موكله والمحال هذه والله أعلم * (سئل) * في امرأة وكنت زوجها ببيع صابون لها فباع وقبض منه فماتت وأدعى ابناها حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه أم لا * (أجاب) * القول قوله بيمينه حيث صدقه بيمينه الورثة في القبض وأنكر وإبناها حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه أم لا * (سئل) * في فرس مشتركة بين اثنين باع أحدهما باذن الآخر فباع الرجل حصته معلومة من بينهما وقبض الثمن وأقبض نصفه لشريكه وسلمها للمشتري باذنه ثم أقاله ويريد أخذ ما دفعه للشريك من الثمن هل له ذلك أم لا * (أجاب) * ليس له ذلك ويضمن للمشتري ويكون مشتريا منه تأبطل والله أعلم

مطلب تقايلا البيع فوجد
البائع بالمبيع عيبا له ففسخ
الأقاله ويعود البيع
مطلب للورثة استرداد التركة
التي باعها الكفيل بلا إذنهم
مطلب للبائع الثاني رد المبيع
على البائع الأول إن رده عليه
بعيب بقضاء
مطلب طلب الأقاله بعد الاطلاع
على العيب لا يمنع الرد به
مطلب بيع الثمرة صحيح مطلقا
مطلب أكل الغراب الثمرة
لا يسقط الثمن عن المشتري
مطلب يدخل في بيع الدار
ما اشتملت عليه حدودها
مطلب إذا اختلفا عند الرد
بالعيب في عين المبيع فالقول
للمشتري
مطلب أراضى بيت المال
لا تورث
مطلب لو كيل بيت المال
بيع عقاره بضعف القيمة
ولو غير حاجة
مطلب اشترى أرضا من آخر
فباعها وكيلا لا من آخر
فاستحققت ومات الموكل
لا عن ارث فلا وكيل أن يرجع
على بائع موكله لورجعه عليه
مطلب باع بالوكالة عن
أمر أنه فماتت وأدعى ابناها
الذين الباعا وأنكرت بيمينه
الورثة
مطلب باع أحد الشريكين
حصته من فرس مشتركة
باذن شريكه ثم أقال البيع
لا تنفذ على الشريك ويكون
مشتريا

مطلب اذا سرق المبيع من يد البائع قبل القبض يرجع المشتري عليه بما دفع

مطلب بيع الحصة من البناء والعرض لغير الشريك فاسد ولو اشترى غير الشريك حصة احد الشركاء في بعض الحيل المشتركة او كل ثمرة يبيع حصته من الحيل في ضمانه تفصيل

مطلب اشترى احد الشريكين حصة شريك من كرم مشترك بهم ما تم ادعى ان شريكه باع بعض حصته من ويد قبيل البيع له

مطلب اذا باع احد الشريكين في دار بينهما منها بغير اذن شريكه لا يصح

مطلب بينهما بقرة متنافسة اشترى احدهما نصف شريكه بمائة وعشرة ولم يتقد الثمن فاذا باع الكل من بائعه بمائة واربعين لا يصح البيع الثاني

مطلب اذا اقال المشتري للبائع قبل قبض المبيع بعه فباعه كان فسخا للاول مطلقا اما اذا قال بعه لي فانه لا يكون فسخا الا اذا قبل البائع

(سئل) في مشترط تسليم المبيع من البائع قبل نقد الثمن فقال عا هو عندى ودبعة سقى تدفع الى الثمن فسرقت من عنده بعد نقد بعض الثمن وتعدرا حظه فهل ينفسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن ولا يطالب بما بقى ولا يكون ودبعة بل هو مضمون بالثمن والحال هذه والله اعلم *(سئل)* في بستان نخل مشترك بين ثلاثة باع احدهم ثلثه بثلاث بغير اذنه الشريكين وغلب البائع وزعم المشتري انه اشترى ثلث البستان جميعه وصار يقاسم الشريكين بالثلث في جميع ثمرته فهل البيع جائز وما الحكم فيما كلفه من الزائد على ما خص الثلث في البستان *(اجاب)* البيع المذكور فاسد لما سرقوا به من ان يبيع الحصة في البناء والعرض لغير الشريك غير ما تزوج حيث قلنا يفساد والمقران مثل هذه الزيادة لا تمنع الصلح ويجب على المشتري رد البيع والثمرة الموجودة وضمان المستلمة ولا يضمن ما دلك فيها خص المبيع وبما خص غيره مضمون بالهلاله لتعديه عليه بالاخذ واذا اخطاه ما يجبث لا يتبرأ احدهما عن الآخر ضمن حصة المبيع به لصيرورته مشتمل كما بالمالا قتائل والله اعلم *(سئل)* في كرم بين شريكين اتصفا باع احدهما نصفه لشريكه الاخر بثن معلوم والاخر يدعى البائع انه باع زيد اقل ببعه النصف له خمس شجرات معينة هل تسمع دعواه او شهادته لزيد ام لا تسمع وهل على تقدير ان ثبت زيد انه اشترى جميع الشجرات بعينها ينفذ الشراء فيه على حصة الشريك ام لا يتخذ *(اجاب)* لا تسمع دعواه ولا تقبل شهادته له ولا يصح بعه له خمس شجرات معينة من كرم مشترك على شجر كما لا يصح بيع بيت معين من دار مشتركة بغير اذن الشريك عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لشراء الشريك بذلك عند القسمة والله اعلم *(سئل)* في شريكين في دار باع احدهما بيتا معيناً منها لاجنبي بثن معلوم هل للشريك أن يطل هذا البيع ام لا *(اجاب)* لا يجوز هذا البيع وللشريك ابطاله قال في البرازية دار بين اثنين باع احدهما بيتا معيناً من رجل لا يجوز عن الثاني انه يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوى ولو باع احد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين فلا بد من ان يطله اه ومثله في الخيانة والخلاصة وغالب كتب المذهب معلين بتسريح الشريك بذلك عند القسمة اذ لو صح في نصيبه لتعين نصيبه فيه فاذا وقعت القسمة لا دار مكان ذلك ضررا على الشريك اذ لا يبطل الى جمع نصيب الشريك فيه والحال هذه لان نصفه للمشتري ولا جمع نصيب البائع فيه لقوات ذلك يبيعه النصف واذا سلم الامر في ذلك اتقى ذلك وسهل طريق القسمة والله اعلم *(سئل)* في رجلين بينهما بقرة متنافسة باع احدهما نصفه من الاخر بمائة وعشرة ثم اشترى بثلث اعمائة واربعون قبل نقد الثمن هل يجوز شرأوه للنصف الذي باعه قبل نقد الثمن ام لا *(اجاب)* لا يجوز فقد صرح في العناية وفتح القدير وكثير من الكتب في مسئلة شراء ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن انه اذا ضم للجارية المبيعة والحال هذه اخرى او باعه ما بألف وخمسمائة فالبيع فاسد وذكر في العناية في وجه الفساد للبيع قوة والاولى ان يقال جهات الجواز تقتضيه وجهة الفساد تقتضيه والترجيح ههنا للمفسد ترجيح للمعزوم اه الحاصل ان الحكم لا كلام فيه لكن الكلام في وجهه وهو معترك انظار الشارح والميول عنه الحكم لا غير بطلت عليه والله اعلم *(سئل)* فيما لو اشترى رجل من آخر بيتا عام قال له قبل قبضه بعه فباعه هل ينفذ على المشتري ام لا ويكون فسخا *(اجاب)* حيث باعه بعد قول المشتري لبائعه انه كان يبيع البائع واقعا لنفسه وانقضى بيعه الاول قال في البحر فقلنا عن الخيانة لو اشترى ثوبا او حنطة فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فسخا وان لم يقل البائع ثم لان المشتري ينفذ بالصحة في خيار الرؤية وان قال بعه لي اى كن وكفى في البيع فالم يقبل البائع ولم يقل ثم لا يكون فسخا اه فلا يلزم المشتري الاول عنه الذي اشتراه لا يفسخ

عقدده والجمال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى خشبة بثمن معلوم فمطمعها فوجدها
مستوسمة لا تصلح الا حطباً فالحكم فيها * (اجاب) * يرجع المشتري بالنقص بأن تقوم مسالة
من العيب المذكور وغير مسالة فيرجع بقدره الا ان يأخذها البائع متطوعة فيرجع المشتري بكل الثمن
الذي قبضه منه والله أعلم * (سئل) * في رجل خاف من ظلام يعترقه على داره خراجاً فانفق
مع نسيبه أن يبيعه في الظاهر خوفاً من ذلك وليس يبيع حقيقة وانما هو يدفع المظلمة عنه وأشهد على
ذلك فباعه فظاهر الذي نائب الحكم الشرعي وكتب صك البيع وادعى المشتري انه يبيع حقيقة وأنه
لم يبيع بينهما فوضع على ذلك قهلاً اذا اقام البائع على ذلك بينة تقبل وبسكون البيع الظاهر باطلا
* (اجاب) * نعم تقبل بينته على ذلك ويثبت به باطلان البيع كما صرح به قاضيان ولو كتاب
الا كراهه وكذا في التارخانية والاختيار وغير ذلك من الكتب المعتمدة والله أعلم * (سئل) *
في رجل باع من آخر شجرة زيتون يبيع تجبة ويسمونه بقرى فلسطين يبيع خمسة فتصرف فيه المشتري
والا أن ينكر كونه يبيع تجبة ويدعي انه يبيع جده حقيقة هل اذا اقام هو أو وارثه البينة على انه يبيع
تجبة تقبل بينته وبسترده أم لا * (اجاب) * نعم اذا اقام البائع أو وارثه البينة على ذلك قبلت
وبسترده واذا لم يقدم بينة يحلف المشتري لانه منكر صريح به في الاختيار وغيره فاذا انكل عن البين ثبت
كونه تجبة واذا ثبت كونه تجبة ضمن جميع ما أكله من غرته وقد صرح قاضيان بأنه يبيع باطل
وانه يبيع الهازل والله سبحانه وتعالى أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر قطناً بقتشه
وافقه على أن يكون كل قطار بستة قروش الى اجل في السر وتبائعان في الظاهر بمائة الى اجل
هل المعتبر ما اتفق عليه في السر أو ما تبائع عليه في العلانية وهل اذا اقام المشتري بينة بما ادعاه تقبل
ويحكم بغير السر أم لا * (اجاب) * صرح قاضيان وصاحب الاختيار بمذهبه فقال قاضيان
قال محمد الثمن غن السر ولم يذكر فيه خلافاً وروى المعلى عن أبي حنيفة ان الثمن غن السر العلانية
وقال صاحب الاختيار روى المعلى عن أبي حنيفة وعن أبي يوسف ان الثمن غن السر العلانية وروى
محمد في الامالي ان الثمن غن السر من غير خلاف وهو قواهم وأنت على علم ان رواية محمد
لا يوافقها رواية المعلى كيف ذلك ومحمد استأذه الذي اخذ عنه الفقه وروى عنه الكتب والامالي
اذا علمت ذلك علمت ان المشتري اذا اقام بينة بما ادعاه تقبل بينته ويحكم بغير السر والله أعلم
* (سئل) * عمن اشترى حماراً فخرج عنده فأخبر أهل المعرفة انه بسبب عرج قديم به فالحكم
* (اجاب) * يرجع بالنقصان ولا يرد دكن اشترى عبداً وبه أثر قرحة برئت ولم يعلم به ثم عادت قرحة
وأخبر الجرحا حن ان عودها بالعيب القديم لم يردّه ويرجع بالنقصان ذكره في البحر بقلا عن القنية
ورأيتها في الحاوي اصحاب القنية والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر مكيلاً
وقبضه وبرئت ذمته من ثمنه ثم ان البائع ادعى على ذلك المبيع وأخذه من مكان المشتري بتدليس
على زوجته وانصرف فيه بالمبيع فعلم المشتري فأجاز ما فعله له له الثمن الذي باعه به أم مثل المكيّل
المذكور * (اجاب) * نعم يجوز البيع باجازه المالك المذكور وله الثمن لا مثل المكيّل المذكور
اذا بالاجازة صار كالوكيل سالف عليها والجمال هذه والله أعلم * (سئل) * في تركة مستغرقة
بالدين باع أحد الورثة منها شيئاً هل ينفذ بيعه أم لا ولا لقاضي يبيع ذلك الشيء ام يوفى بثمنه الدين أم لا
* (اجاب) * لا ينفذ بيع الوارث ويقسم بيع القاضي في جامع الفصولين في الباب الثامن
والعشرين والوارث لا ينفذ بيعه تركته مستغرقة بدين الارضاء غرمائه ويقدم بيع القاضي لعدم
ملكه وينفذ بيع القاضي والله أعلم * (سئل) * في رجل مات وعليه دين فباع بعض ورثته شيئاً
من عقاره في وفاء دينه هل لبقية ورثته نقضه أم لا * (اجاب) * ان لم تكن التركة مستغرقة بالدين
لا ينفذ بيعه الا في حصته أيضاً فلبقية الورثة نقضه في حصصهم وان كانت مستغرقة به لا ينفذ بيعه في

مطلب اذا اشترى خشبة
فقطعهما فوجدها مستوسمة
يرجع بالنقصان

مطلب اذا اقام البائع بينة
انه فوضع مع المشتري
على البيع ظاهر اخوفاً من
المظلمة تقبل ويظل البيع

مطلب اذا اقام البائع بينة
ان البيع تجبة يسترد المبيع
ويضمن المشتري جميع
ما اكله من الثمرة والا يحلف
المشتري

مطلب المعتبر بغير السر لاثن
العلانية على الراي واذا اقام
المشتري البينة على ذلك تقبل

مطلب اذا اشترى حماراً
فخرج عنده فأخبر أهل
المعرفة انه بسبب عرج قديم
يرجع بالنقصان

مطلب لا ينفذ بيع أحد
الورثة شيئاً من التركة
المستغرقة بالارضاء الغرماء
مطلب اذا باع أحد الورثة
عقاراً من التركة ان مستغرقة
لا ينفذ أصله ولا نفذ في
حصته

حصته اذا كان بغير اذن القرماء او بغير اذن القاضي فلا غرم له منه والمحال هذه والله أعلم
 * (سئل) * في رجل اشترى حانوتا من بئته لاته وتصرف فيه مدة سنين وبعها ما كانت يراه
 متصرفا فيه تلك المدة هل تسبغ دعواه فيه بعد تلك المدة والتصرف أم لا * (اجاب) * لا تسبغ
 دعواه لما تقر بأن من يرى غيره يبيع ارضا أو دارا فتصرف فيه المشتري زمانا والراي ساكت تسقط
 دعواه كما في جامع الفصولين والاشباه وغيرهما من كتب المذهب شروحه وقساواه والله أعلم
 * (سئل) * في رجل استقرض من آخر حنطة فلما طال به الم الم يقرض أخذ قيمتها يوم مطالبه بدراهم
 بدلها بدراهم حتى ترضى وتفترقا ورخصت الحنطة ويريد المقرض أخذ قيمتها يوم مطالبه بدراهم
 والمستقرض يريد دفع مثلها فما الحكم * (اجاب) * ليس للمستقرض المطالبة بالدراهم بل بمثل
 ما اقترض من الحنطة ولو لم يكن المستقرض اشترى بالدراهم الحنطة المستقرضة من المقرض
 ولم يقبض الدراهم قبل الافتراق بطل البيع لما في البرازية وغيرها ولو كان له على آخر طعام أو فاكهة
 فاشترى من عليه بدراهم وتفترقا قبل قبض الدراهم بطل وهذا مما يحفظ فان المستقرض للحنطة
 أو الشعير بطله ما لم يطله المالك بها ويجوز عن الاداء فيبيعها مقرضا منه بأحد القدين الى اجل
 ويسمونه كسدم كردني والله فاسد لانه افتراق عن دين دين اه والله أعلم * (سئل) * في رجل
 اشترى يتالم يد رآن عليه عوارض سلطانية وقت شرائه فظهر أن عليه عوارض سلطانية هل له أن يبيع
 البيع بهذا الامر أم لا * (اجاب) * نعم له الفسخ والحال هذه لدخوله في حد العيب فانه ما أوجب
 بقصان الثمن عند التجار وهذا كذلك وقد صرحوا بأنه لو اشترى دارا فوجد عليها حرجا بالفسخ وحدا
 نص فيه وقال في الحاوي الزاهدي راض الشرف الا أنه المكي اشترى ارضا فظهر أنها مشؤمة فبقي أن
 يتمكن من الرد لأن الساس لا يرغبون فيها ولا شهة ان يحمل العوارض لا يرغب فيه كما هو مظاهر وقد
 أفتيت بذلك مرارا والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى كراما باشتل عليه من الاشجار بين
 معلوم فظهر أن ارضه وقف محسنة وعلى الاشجار مال معلوم كل سنة فليس له ان يبيعه في الارض ولم
 يعلم المشتري بذلك وقت الشراء هل له أن يرد الاشجار على البائع ويرجع بجميع الثمن أم لا
 * (اجاب) * نعم له ذلك قال في جامع الفصولين شري كراما فاستحق اصل الميسر دون الشجر
 والقضبان والحيطان فلم يشتري أن يرد الاشجار على البائع ويستر الثمن جميعه ومثله في كثير من
 الكتب والاستحقاق يعم المالك والوقف والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر عددا من الدواب
 من الثياب كل ثوب ذرعه كذا فبين كذا فذرع بعضها بعد أن حرم غالبها في عدل فوجد ما هو اقل
 جميع الثياب التي حوزت ناقصة كهذه هل يلزم من نقص هذه نقص ما هو مخزوم أم لا * (اجاب)
 لا يلزم من نقص بعضها نقص كلها باجتماع العقلاء والذرع وصف في المذرع ولا يقابل ثمن فلا حيلة
 من الثمن ما لم يقبل كل ذراع كذا فليأخذ كل حين ذراعهم والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى
 زيتا وطبخه صابوا فاطلع بعد الطبخ على أنه كان معيبا بالتسفل والماء الصالح هل له أن يرجع
 بالقصان أم لا * (اجاب) * نعم له أن يرجع بقصانه كمثل ذلك السويق باليمن ولو باع الصابون
 بعد اطلاعه على العيب لا ممانع الرد بسبب الطبخ والله أعلم * (سئل) * في رجل مكه ماكم
 السياسة وطلب منه ما لا يباع عقاره لرجل وسلمه له وتصرف فيه سنين ويقول الآن ما بهت
 الا لاجل ذلك مكه ماكم هل يصح ولا يصح مكه ماكم لا * (اجاب) * يصح ولا يصح مكه ماكم قال
 في الكنز من صدره السلطان ولم يعين يبيع ماله فباع ماله صح قال شارحه لانه غير مكروه به وانما يباع
 باخباره غاية الامر أنه احتاج الى بيعه لا يفسد ما طلب منه وذلك لا يوجب الكره كالدائن اذا انس
 المدين بالدين فباع ماله ليقضي بئنه دينه فانه يجوز لانه باعه باختياره وانما وقع الكره في الايقاع
 لا في البيع قال من لا مسكين قبده لانه لو عين يبيع ماله فباعه مكه ماكم لا يصح الا أن يأخذ الثمن طوعا

مطلب من رأى غيره يبيع
 شيئا وتصرف فيه المشتري
 لا تسبغ دعواه بعد ذلك

مطلب اذا اشترى المستقرض
 الحنطة المستقرضة من
 المقرض فالشراء فاسد
 ولا يلزمه الا الحنطة

مطلب اذا اشترى يتالفطر
 عليه عوارض سلطانية
 له ان يبيع أو يظهر ان على
 الارض خراجا

مطلب اذا اشترى كراما فظهر
 ان ارضه وقف وعلى
 الاشجار مال معلوم له الرد
 والرجوع بجميع الثمن

مطلب الدراع وصف لا يقابله
 ثمن من الثمن ما لم يقبل كل
 دراع كذا

مطلب اذا اشترى زيتا فطبخه
 صابوا فاطلع بعده ان الزيت
 كان معيبا بالتسفل والماء
 الرجوع بالقصان

مطلب اذا طلب الحاكم
 منه ما لا ولم يعين يبيع ماله
 فباع يصح وكذا ان عين
 ولكن قبض الثمن طوعا

اه فهو صريح بأنه لو اكره على بيعه وقبض ثمنه طاعة ببيعها كالمبيع مكرها
 اذا قبض المكره الثمن طاعة كان قبضه اجازة للبيع كما اذا سلمه طاعة بعد أن باعه مكرها
 والله أعلم * (سئل) * في رجل استلم من آخر أثنى قرش دينه ووعده أن يعطيه بهاريتا
 باسعر الواقع يوم كذا فلما جاء اليوم الموعود وكان سعر الزيت معلوما فيه أرسل يطلبه منه فأرسل به
 زيتا هل يكون بيعا بالسعر المعلوم يومئذ أم لا يكون بيعا والمديون طلب الزيت * (أجاب) *
 نعم يكون بيعا نافذا والحال هذه كما صرح به في جميع الفتاوى والفتوية والمجتبي معزى إلى النصاب وقد
 أفق بذلك المرحوم صاحب مخ الغفار في فتاواه سئل عن رجل طلب دينه المعين من المدينين
 فأعطاه عشرة أمداد من الحنطة مثلا ولم يبعه منه سر يحا ولم يقل أنها من جهة الدين فهل يكون
 بيعا بالدين ايجاب نعم يكون بيعا بالدين قال في المجتبى معزى إلى النصاب عليه دين فطالبه رب الدين به
 فبعث إليه شعيرا قد راسعا معلوما وقال خذ بسعر البلد والسعر بينهما معلوم كان بيعا وان لم يعلم فلا
 وقال في التنية معاملة بعلامة فجح طاب دينه العشرة من المدينين فأعطاه ألف مد من الحنطة ولم يبعها
 صريحا ولم يقل أنها من جهة الدين فهو بيع بالدين وان كانت قيمته أقل من الدين فان كان السعر بينهما
 معلوما يكون بيعا بقرينة من الدين والا فلا يبيع بينهما اه كلام المرحوم والاصل في ذلك ان البيع
 عندنا بقصد بالتعاطى فانهم والله أعلم * (سئل) * في رجل استلم فرسا من آخر وتراضيا
 على أن يبعه معلوم وركن كل لالا آخر ولم يبق الا دفع الثمن فاستلمها رجل بعد هذا كله بأزيد منه فباعه
 فماذا يلزمهما * (أجاب) * يلزم كل واحد من البائع والمشتري التعزير لا ركن كل واحد
 منهما المعصية المنهي عنها والحال هذه والله أعلم * (سئل) * فيما اذا باع احد الشركاء حصته
 في الغراس في الارض المحتسكة من أجنبي وأعلمه بما على الحصة من الحصة هل يجوز بيعه لكونه
 لا مطالب له بالقلع فلا يتضرر أم لا يجوز وهل اذا وعد المشتري البائع انه يقبله في البيع
 اذا دفع له نظير الثمن يلزمه الوفاء بما وعد أم لا يلزمه أن يقبله بنفسه ولا يلزم أن يقبل ورثته بعد موته
 * (أجاب) * نعم يجوز بيعه والحال هذه لعدم الضرر بعدم التكليف بالقلع في فتاوى الشيخ زين
 ابن نجيم اذا باع احد الشريكين في البناء أو الغراس في الارض المحتسكة حصته من أجنبي هل يجوز
 البيع منه أم لا ايجاب نعم يجوز وكذا من الشريك والله أعلم اه ووجهه عدم المطالبة في الارض
 المحتسكة بالقلع كما هو ظاهر وأما لزوم الوفاء بما وعد فالفتوى على ان البيع اذا أطلق ولم يذكر فيه
 الوفاء الا ان المشتري وعد باقالة البيع فهو بيع بات حيث كان الثمن عن المنزل أو بغبن يسير نص عليه
 الزاهد في حوايه والله أعلم * (سئل) * في رجل باع رجلا آخر دارا يفتن معلوم الى اجل
 معلوم ببيع عامدا على انه في شهر كذا يحضر الثمن ويسترجع الدار ثم مضى الزمن المعين بينهما ولم يقدر
 البائع على الثمن المذكور الا بعد مضى مدة فوق الاجل المعين بينهما والحال ان الثمن المذكور الذي
 باعه البائع المذكور دون قيمة الدار فهل للبائع المذكور دفع الثمن المذكور واسترجاع الدار المذكورة
 أم لا وهل انعقد ذلك البيع المعاد من اصله أم يكون باطلا * (أجاب) * يجبر المشتري على قبول
 الثمن من البائع ورد الدار عليه والبيع فاسد انتهى صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط وقيل هو جائز
 ويجب الوفاء بالشرط والذي عليه الاكثر أنه رهن لا يقرق عن الرهن في حكم من الاحكام قال السيد
 الامام قلت للامام الحسن المازي قد فشا هذا البيع بين الناس وفيه مفسدة عظيمة فقولوا له
 رهن وأنا أيضا على ذلك فالصواب أن يجمع الأئمة وتتفق على هذا وانظروا بين الناس فقالا المعبر اليوم
 فتوانا وقد ظهر بين الناس ذلك فنحن خائفون فليبرز نفسه ولبقه دليله وفيه أقوال ثمانية وعلى كونه
 رهنا أكثر الناس والله سبحانه وتعالى أعلم * (سئل) * في رجل باع آخر كرا مبيع
 وفاء وأذن له بكل ثمرته فاكل ثمرته والا تباطأ به باكل ثمرته هل لذلك شرعا أم لا وهل له حبسه

مطلب لرجل على آخر دين
 فطلبه فأرسل به زيتا والسعر
 معلوم بينهما هل يكون بيعا
 وان لم يقل بالدين وذكر
 المؤمل لهذه المسئلة نظائر

مطلب تراضيا على ثمن
 معلوم ثم باعه بالغير

مطلب بيع الغراس والبناء
 في الارض المحتسكة جائز
 واذا وعد باقالة البيع عند
 دفعه له نظير الثمن ولم يذكر
 فيه الوفاء لا يلزمه الوفاء به

مطلب اذا باع داره على انه
 في شهر كذا يرد الثمن ويسترد
 الدار فتي رد الثمن يجبر
 المشتري على القبول ولو بعد
 مضى الاجل

مطلب باع آخر كرا مبيع وفاء
 وأذن له باكل ثمرته ثم أراد
 الرجوع ببقيتها

بذمه الذي عليه حتى يرد به أم لا * (أجاب) * حيث أدن له بكل ثمرته فكلها جارية بحسب
 السائع يدينه لان بيع الوفاء رهن ولا يمنع الرهن من حبه والله أعلم * (سئل) * في رجل
 باع من آخر دارا بنى معلوم وأطلق البيع ولم يذ كرفه الوفاء الا ان المشتري عهد الى السائع بعده
 انه ان أوفى مثل الثمن يسخ إليه معه وكان البيع عطل الثمن أربعين يستوفى يكون مائة مائة
 رها * (أجاب) * هذا المسئلة مختلف فيها ما شجعا على أقوال ونص في الحارارى الرافدى
 ان المتوفى قد ان البيع اذا أطلق ولم يذ كرفه الوفاء الا ان المشتري عهد الى السائع بعده البيع
 المعلق انه ان أوفى عطل فانه يسخ معه البيع ويكون بائنا حيث كان الثمن غنى التسلل أدبى يسير
 والله أعلم * (سئل) * في متبايعين اختلفا فقال المشتري اشترى به بانا وقال السائع بعته وفاء
 هل اذا أقام كى يئنه على ما ادعاء أى البنين أولى بالقول يئنه السائع أم يئنه المشتري الذى البات
 وما الحكم فيما اذا آخره المشتري وقام باده * (أجاب) * يئنه السائع أولى بالقول من يئنه المشتري
 اذا السائع يذعى خلافا للظاهر فى البياعات والبيعة لمذعى خلافا للظاهر مخرج به فى الظاينة
 والتتارخاينة وكثير من الكعب وهو المعتمد وأما اذا آخره المشتري وقام باده البائع فهو كاذن الراهن
 للمرتين بذلك وحكمه ان الاجرة للراهن وان كنى بعير اذنه يتصدق بها أو يرد هاعلى الراهن المذكر
 وهو أولى مخرج ذلك علما والله أعلم * (سئل) * في رجل باع مواصعا على بيع الوفاء فسل
 عقده فى دار وعقد البيع فى مجلس الحكم خالباعن الشرط واستأجر حيا البائع من المشتري فسل
 التقايب واستمرسا تكلم بامدة وتصادق بعد البيع على تلك المواصعة فسل اذا ثبت ذلك يكون
 البيع بيع وفاء فيجب رد المبيع الى بائعه عند احصائه الثمن أم لا وهل يجب الاجرة فيه أم لا وهل اذا
 أقام السائع يئنه على الوفاء والمشتري يئنه على البات تقدم يئنه السائع أم يئنه المشتري فما الحكم
 فى ذلك * (أجاب) * نعم اذا ثبت ذلك فهو بيع وفاء حكم المبيع فيه حكم الرهن يجب رده على
 السائع اذا استوفى المشتري الثمن ولا نسخ الا بارة المذكرة ولا تحب فيها الاجرة على المصنوع
 سواء كانت بعد قصص المشتري الدار أم قبله قال فى النهاية سئل القاضى الامام الحسن المار يذى
 عن باع دار من آخر من معلوم بيع الوفاء وتقابصا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة
 وقصصا او مضت المدة هل يلزمه الاجرة فقال لانه عند ناره والراهن اذا استأجر الرهن من المرتين
 لا يجب الاجرة وفى الدرارية وان أجر المبيع وفاء من السائع من اجاره جوار الاجارة من السائع وعيره وأوجب الاجرة وان
 آخره من البائع قبل القبض اجاب صاحب الهداية أنه لا يسخ واستدل بما لو آخره عند اشترائه قبل
 قبضه انه لا يجب الاجرة وهذا فى البات فاطل فى الجائزاه فعلم به ان الاجارة قبل التقايب
 لا يسخ على قول من الاقوال الثلاثة وأما مسئلة الاختلاف فى البات والوفاء ففيها اختلاف كثير
 والراجح منهما ما اقتصر عليه فى الظاينة فى أحكام البيع السائد بقوله وان ادعى احدهما بيع الوفاء
 والاخر ببعانا ما كان القول لم يذعى البات والبيعة على مدعى الرفاء اه وقد أوجها فى سؤال
 قبل هذا وأما مسئلة التصادق على المواصعة السابقة فقد صرح بها فى الخلاصة والقبض
 والتتارخاينة وغيرها وأما تجعيل البيع الصادر بعد المواصعة من غير ذكر الشرط على ما توامعا
 والله أعلم * (سئل) * في رجل باع آخر حصة فى دار ووعده المشتري انه متى وفاء الثمن
 يبيعه ما باعه فهل والحالة هذه يكون البيع حكم الرهن أم لا واذا كل كذلك فما الحكم فى العله
 * (أجاب) * البيع المذكور على الوجه المذكور يسخ وفاء وحكمه حكم الرهن وما استعله
 المشتري له سواء قلنا بأنه رهن أو بيع فاسد أو جائز اذ الشرط على وجه العدة يوجب الوفاء فى مثله وند
 مخرجوا طبة فى بيع الوفاء ان المشتري لو أجره لغير البائع فلا الا حرة مطلقا سواء قلنا بكونه فاسدا

مطلب باع ببعانا ما وعده
 المشتري بعده انه ان أوفى
 مثل الثمن يسخ إليه

مطلب اذا ادعى السائع
 ان البيع وفاء تقدم يئنه
 على يئنه المشتري وان أجاره
 المشتري وفاء بادن البائع
 فالاجرة للبائع كاذن الراهن
 للمرتين

مطلب اذا توامعا على بيع
 الوفاء ثم عسدا من غير
 اشتراطه كى بيع وفاء ان
 ثبت التواضع

مطلب فى استئجار البائع
 المبيع من مشتريه

مطلب اذا باع حصة فى دار
 ووعده المشتري السائع انه عند
 احصاء الثمن يبيعه ما باعه
 فهو بيع وفاء وما استعله
 المشتري فهو

كالغصب أو جازوا هو واضح أو قلنا بأنه رهن إذا المرث من لو آخر بغير إذن الراهن فالغلبة ويتصدق بها
وهذا ظاهر والله أعلم * (سئل) * في صغير ورث من أمه أتمعة دفعها أبو بكر زوجته قضاء عن
مهرها الذي علمه ومات الأب هل يؤخذ منها من تركته ويقدم على الإرث أم لا * (أجاب) *
نعم يؤخذ من تركته مقدما على إرثه قال في جامع الفصولين يجوز قضاء الأب دينه من مال الصبي لأنه
ممتاز ببيع مال الصبي من نفسه والأب يملكه بمثل القيمة وفيه صح للأب أو الوصي ببيع مال الصبي بدين
نفسه إذ فيه منفعة كتزويج الامة إذ لو لم يبيع يخاف عليه التلف إذ ضمنه فينتفع به الصبي ومثله
في كثير من الكتب والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى حمارا فوجده برقع عند السوق
اشرورته هل له ردّه أم لا * (أجاب) * له ردّه والحالة هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل
اشترى من آخر ثلاثة أوقار من السنخا ونقله من مكان العقد الى غيره ووجده عيبا فهل إذا أثبتته
بوجهه ورده تكون مؤنة الرد على المشتري أم على البائع * (أجاب) * مؤنة الرد على
المشتري كما في البزاية وغيرها والله أعلم * (سئل) * في رجل باع لا يخرج جميع ما يملكه هل يصح أم لا
* (أجاب) * يصح إذا علم المشتري بذلك ولا يضر جهل البائع كما في فتاوى قارئ الهداية والله أعلم
* (سئل) * في رجل اشترى من آخر حنطة في بر بنم معلوم هل يجوز للمشتري الخيار عند
رؤيتها ولا خيار للبائع * (أجاب) * يجوز البيع والمشتري الخيار عند رؤيتها ولا خيار للبائع
والحالة هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر برزقطن كل رطل ونصف من البرز
في رطل من القطن الذي يقشره حين دخوله وزرعه هل البيع صحيح أم لا * (أجاب) * هذا باطل
ويرد المشتري مثل البرز على البائع والله أعلم * (سئل) * في وصي باع بمطخة للآيتام بغبن فاحش
هل يصح البيع أم لا * (أجاب) * ببيع الوصي مال اليتيم فاحش الغبن وهو مالا يدخل تحت
تقويم المتقنين لا يصح والله أعلم * (سئل) * في رجل باع لا خربا من غير أن يوكله ثم دفع
البائع للمالك الثمن فقضه هل يكون اجازة منه وليس له طلب ذلك الشيء أم لا * (أجاب) * نعم
قبض الثمن اجازة والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى بهما وسافر به فرأى به عيبا في سفره
ولم يتقدّر على الرجوع قضى في سفره حتى تيسر له العود فعاد فهل له ردّه بالعيب إذا ثبت بوجهه أم لا
* (أجاب) * نعم له ردّه والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى ثورا فوجده
نطوا حمله له ردّه أم لا * (أجاب) * نعم له ردّه حيث كان عند بائعه كذلك والله أعلم * (سئل) *
في رجل يزرع من بر معينة ماء بالآلات الترع هل يملكه ويسوغ له بيعه وهل هو قبيح أو منلي *
* (أجاب) * نعم يملكه ويسوغ له بيعه وسائر التصرفات الجائزة في المملوكات وأما كونه قبيحا
أو منليا اختلف فيه رخص في جامع الفصولين لثوائده صاحب المحيط قائلا الماء قيمى عند أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمه الله تعالى وقال راضى المختلقات القاضى ابي القاسم العامرى ذكر أبو يوسف عن
أبي حنيفة أن الماء لا يكال ولا يوزن قال الطحاوى معناه لا يباع بعضه بعض وعن محمد رحمه الله الماء
مكيل ثم ذكر راضى الرشيد الدين الماء قيمى عند أبي حنيفة وأبي يوسف فعلم من ذلك أنه مضعون بالقيمة
لا بالمثل والله أعلم * (سئل) * في زيد باع عمارا خرابا لا يتقنع به لعمره بثن قبضه ادى حاكم
شرعى وحكم بعهدة البيع ثم صرف البائع الثمن على عمارة عقار له غيره ومات عمرو فاذا عي زيد البائع
على ورثته أن البائع وقف أهلى وأبرز من يده كتاب وقف غير محكوم بعهدة فهل يبطل البيع به
أم لا لاسيما مع الحكم بعهدة البيع * (أجاب) * لا يبطل البيع بمجرد ظهور الكتاب لأنه كاعده
خطوط وذلك ليس من جميع الشرع إذ صح الشرع البيعة أو الاقرار والشكول عن اليمين وليس الورق
والخط من جميع الشرع والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى بذرا بصل من آخر بشرط أنه يثبت فلم
يثبت هل يجوز عدم بانه يرجع على البائع بغيره أم لا * (أجاب) * لا لأنه يكون باسباب آخر مالم

مطلب إذا دفع الأب أتمعة
الصغير زوجته قضاء عن
مهرها ومات مؤخذ قيمتها
من تركته

مطلب اشترى حمارا فوجده
برقع

مطلب مؤنة الرد على المشتري

مطلب باع جميع ما يملكه

مطلب خيار الرؤية للمشتري
لا للبائع

مطلب باع كل رطل ونصف
من برز القطن برطل قطن

مطلب بيع الوصي بغبن
فاحش لا يصح

مطلب قبض المالك الثمن
اجازة للبيع

مطلب اشترى بهما وسافر
به فرأى به عيبا في سفره

ولم يتقدّر على الرجوع
مطلب نطع الثور عيب

مطلب إذا نزع الماء من البرز
المعينة يملكه واختلف

في كون الماء قيميا أو منليا

مطلب إذا أظهر البائع
كتاب وقف يريد بذلك إبطال

البيع لا يعمل به مجردا

مطلب اشترى بذرا بصل على
شرط أنه يثبت فلم يثبت

شرط أنه يثبت فلم يثبت

مطلب اشترى بذرا بصل على
شرط أنه يثبت فلم يثبت

مطلب اشترى بذرا بصل على
شرط أنه يثبت فلم يثبت

مطلب اشترى بذرا بصل على
شرط أنه يثبت فلم يثبت

مطلب اشترى بذرا بصل على
شرط أنه يثبت فلم يثبت

مطلب اشترى بذرا بصل على
شرط أنه يثبت فلم يثبت

مطلب اشترى بذرا بصل على
شرط أنه يثبت فلم يثبت

مطلب اشترى بذرا بصل على
شرط أنه يثبت فلم يثبت

مطلب اشترى بذرا بصل على
شرط أنه يثبت فلم يثبت

مطلب اشترى برز بطبخ اصفر
وزرعه فلم يثبت

مطلب اشترى حب قطن
وزرعه فلم يثبت

مطلب بيع المجدوم المذني
يجرح لقضاء حوائجه ولو
بعن فاحش وهبته صحيجان
من كل المال

مطلب للبائع فاسد افسخ
البيع ولو بعد موت المشتري

مطلب اذا اخذ المشتري
الصك القديم من البائع
يجبر على رده

مطلب يؤمر البائع باحضار
الصك القديم ولا يجبر على
ذبح الا اذا توقف احياء
الحق عليه

مطلب ادعى البائع منفي
ثلاثة أشهر ويريد قسطها
والمشتري شهرين فلو حكم
القاضي بين البائع لا ينفذ
حكمه

مطلب اذا اشترى بنتي وبعضه
في ملكه وبعضه في غير ملكه
لا يصح

ينبت انه فاسد عنده فان أثبت يرجع بما أدى حيث لا مال له وان كان له مال به يان صلح لشي آخر يستقل
بقدره ويرجع بما بقى وقيل لا يصح بز القطن اذا لم ينبت والله أعلم * (سئل) * في رجل
اشترى برز بطبخ اصفر وزرعه فلم يثبت هل للمشتري الرجوع بثمنه على بائعه أم لا * (اجاب) *
ليس له الرجوع بالثمن ولا بالتقص لانه قد استهلك المبيع ولا يرجع بعد الاتفاق كما صرح به الامام
طهير الدين في حب القطن والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر حب القطن فزرعه
فلم يثبت هل يرجع بثمنه أم لا * (اجاب) * ليس له الرجوع بثمنه بل ولا بتقصانه في قول صحيح وقيل
يرجع بتقصانه ان ثبت ان عدم ثباته لعيب به وبذونه لا يرجع الا بالاتفاق لاحتمال ان عدم ثباته لرداءة
حرثه أو جفاف أرضه أو لأمرا آخر والله أعلم * (سئل) * في رجل له أولاد أربعة وبه مرض
الجذام لا يمتعه الخروج لقضاء حوائجه وهب لاحدهم شيئا معيناً فتسلطه وباع لبقيتهم عتاراً واستقر لا
معلوم المهر بمثن قليل ورضوا به مع قلته وأقر وأيقضه وكتب به لدى قاضي الشرع الشريف صك
شرعي مشتمل على الإيجاب والقبول وشرايط الصحة والزوم ثم مات بعد سنين وابنه المذكور أو لا
يُدعى على اخوته بطلان بيع والدهم لهم أرضه وعدم غن المثل للمبيع المذكور هل تسع دَعْوَاهُ
عليهم أم لا * (اجاب) * حيث كان بالوصف المذكور وهو انه أي المرض لا يمتعه الخروج
لقضاء حوائجه فهبته لاحد أولاده وبينه لبقيتهم بالغبن مطلقاً صحيح نافذ باجتماع علمائنا من خواصه
في كل مرض بطول كالذوق والسئل وداء العالج والزمانة ومثله الداء المعروف بدهاء الجذام لانه نوع من
أنواع المائة المصرح به باقي غير ما كُتب فيعمل بالصك المذكور ولو افقته للمقتل المسطور والله أعلم
* (سئل) * في رجل أراد السفر وعنده مواش خاف عليها فباع نصفها للانسان بشرط ان عاد
من سفره فوجد هابطية أخذها وان وجد حماية أخذها الثمن المعين وقبضها فلما عاد وجد المشتري
قد مات هل يطل حق الصبح عونه أم لا * (اجاب) * لا يطل حق الفسخ عونه للمشتري والله أعلم
* (سئل) * في رجل باع حمة مشاعة من محدود لا آخر ويده صك قديم به المبيع وغيره أخذته
المشتري ليظهره عند العتد وطالب الا ان البائع منه أن رده عليه فامنع هل يجبر على رده أم لا
* (اجاب) * نعم يجبر على رده اليه والحالة هذه وقد نص في جواهر الفيتاوى بانه ليس للمشتري
الدار مطالبة البائع بتسليم القبالة القديمة والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر عقاراً
فهل يؤمر البائع باحضار الصك القديم حتى يفسخ المشتري منه ويكون في يده للاحتياج اليه واذا
امنع يجبر على ذلك أم لا * (اجاب) * نعم يؤمر بذلك كما صرح به في الخلاصة والرازيه ولسان
الحكام وكثير من الكتب ولا يعزب عن طالب العلم انه اذا لم يكن له صك قديم يتقي هذا الامر وانه
لو أبي احضاره لا يجبس عليه لان امره به ليس على سبيل الحكم وان الدول قوله في انه ليس له صك
قديم عنده بلايين فتأمل نعم لو توقف احياء الحق على عرصه كالأقبي به الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى صيانة لحق
الشهادة حتى يروا خطوطهم يجبر على عرصه كما أفتى به الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى
المشتري والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى بهيمان آخر بثن منسوط كل شهر كذا ومضت
مدة فادعى البائع منفي ثلاثة أشهر من وقت البيع وادعى المشتري منفي شهرين فقط خلف الثاني
البائع وأزعمه بدفع قسط ثلاثة أشهر جهلاً منه فهل ينفذ ذلك أم لا ويسترد الزائد * (اجاب) * لا ينفذ
ويسترد الزائد المشتري من البائع حيث دفعه بالزام القاضي لان البائع يدعى ايجاب الحق والمشتري
يشكره فكان قضاء بغير المذهب جهلاً ولا ينفذ والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر
بثناً بثلاثة ارطال اربعة منها في ملكه وبعضها ليس في ملكه ولم يسلمه الاخر الى الآن
هل يصح هذا البيع أم لا * (اجاب) * لا يصح البيع والحالة هذه لان الارز الباقي لا يثبت
في الدقة بمثل هذا القول فكان بيعاً بلائعاً والله أعلم * (سئل) * في دار بيعت وبها أعتاب غير

مطلب لا تدخل الاعتاب
الغير المركبة في بيع الدار
كلا جوار المكومة الا بالذکر
مطلب بيع المرض مرض
الموت صحيح مطاوعا الا انه
ان كان عليه دين مستغرق
وفيه غن يثم المشتري الخ

مطلب باع لزوجهها
فادعت الورثة انها باعته
في مرض موتها وادعى
الزوج انها باعته في صحتها
مطلب اذا اشترى ذى من
مسلم دارا في مصر المسلمين
ففى جبره على بيعها خلاف

مر كبة لم تذكروا في البيع هل تدخل في البيع تبعاً أم لا * (أجاب) * لا تدخل في البيع حيث
لم تكن مر كبة بالبناء كالأججار المكومة لا تدخل في البيع الا بصریح الذکر والله أعلم * (سئل) *
في مرضة باع لابن بنتها المحجوب عن ارضها بن عمها وبنتها قيراطا وسبعة اثمان قيراط بنمايسة
قروش ثم ماتت عن ذكركم فما الحكم * (أجاب) * لو لم يكن هنالك دين على المرضة وكان
الثن لا غن فيه فاحش صح البيع ولا شئ على المشتري وان كان عليه دين مستغرق لا تجوز المحابة
ويصح البيع سواء المحابة بغن فاحش أو يسير فالشترى يتم القيمة أو يفسخ البيع لان وفاء الدين مقدم
على الارث وان لم يكن الدين مستغرقا وخرجت المحابة من الثالث سلم له المبيع بغير شئ كك الوصية
للأجنبي والله أعلم * (سئل) * في رجل باع دارا بالدار أججارا موضوعا فهل تدخل الاجار
في البيع أم لا والحال انه لم ينص عليها وقت البيع * (أجاب) * لا تدخل الاجار المكومة
المنفصلة من البناء اذا اقبل أن ما كان في الدار من البناء أو متصلا بالبناء اتصال قرار يكون تابعاً له
وان كان منفصلاً لا يكون تابعاً له والجار المكومة ليست متصلة اتصال قرار فلا تدخل والله أعلم
* (سئل) * في امرأة أقرت لزوجهها أو باعته منه عقارا أو أقرت بقبض الثمن وأشهدت انها
لا تستحق ولا تستوجب قبله حقا ولا استحقاقا وماتت فادعت بقيمة الورثة ان ذلك في المرض الذي
ماتت فيه وادعى الزوج انه في العجة هل القول قول الورثة أو قول الزوج * (أجاب) * القول
في ذلك قول بقيمة الورثة والبينة بينة الزوج وان لم يقم البينة وأراد استخلاصهم فله ذلك فان حلفوا
كان الحلف على عدم العلم لانه فعل الغير والله أعلم * (سئل) * في ذى اشترى من مسلم
دارا بهاء لو وسئل في محلة من محلات المسلمين في مصر من الامصار فهل يجبر الذي على بيعها من المسلم
حيث لا يجوز للمسلم بيعها من الذي وهل لأهل الذمة أن يسكنوا محلات المسلمين بين الجيران المسلمين
وهل يجب على ولي الأمر أيده الله تعالى منهم من ذلك وأمرهم بالاعتزال في مساكن منفردة أم لا
* (أجاب) * قال في الحاشية الذي اذا اشترى دارا في المصر ذكر في العشر والخارج انه لا ينبغي
أن تباع منه وان اشتراها يجبر على بيعها من المسلم وذكر في الاجارات انه يجوز لانه لا يجبر على البيع اه
وفي الصغرى ذكر في الاجارات انه لا يجبر على البيع الا اذا كثرت فحينئذ يجبر وفي الذخيرة واذا تكاثر
اهل الذمة دورا فيما بين المسلمين ايسر اذ كانوا في الجوار شرط الحوائج قلة ما اذا كثروا بحيث تعطل
بسبب سكناهم بعض المسلمين أو يتقاتل عنعنون من السكني فيما بين المسلمين وفي المحيط يمكن أن يسكنوا
في أمصار المسلمين ويبيعون ويشترون في أسواقهم لان منفعة ذلك تعود الى المسلمين وقد نظم المسئلة
ابن وهبان فقال

وما ينبغي يتاع دار المسلم * فالو يشرى في المصر بالبيع يجبر
اذا ما اشترى من مسلم ورواية * اذا كان ذى المصر يفسد ويكثر

ومن نقلها صاحب البحر فيه وصاحب التتارخانية وغيرهما وقد علمت انها خلافية والذي يجب أن
يعول عليه التفصيل ولا نقول بالمنع مطلقا ولا بعدمه مطلقا بل يدور الامر على القلة والكثرة
والنصر والمنفعة وهذا هو الموافق للقياس الفقهين والله أعلم * (سئل) * في قنيط مشترك بين
رب الارض وثلاثة عمال باع أحدهم حظه لأجنبي قبل ادراكه وقارض على غنه رجلا هل يصح بيعه
وما رتب عليه من المقارضة أم لا يصح البيع ولا ما رتب عليه * (أجاب) * لا يصح البيع فلا
يصح ما رتب عليه والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر سلعة وباعها للبائع قبل القبض
فما الحكم * (أجاب) * ان كان البيع الثاني باذن المشتري أو بغير اذنه لكنه أجازة انفسخ البيع
الاول فان لم يكن باذنه ولا أجازة وهو قائم فحقه فيه قائم فان كان نقده الثمن أخذه ولا يجب عليه البائع
على ملك المشتري الى استيفائه وان كان المبيع قد هلك عند الثاني فالاول بالخيار ان شاء فسخ البيع

مطلب باع احد الشركاء
نصيبه في القنيط قبل
ادراكه وقارض على غنه
رجلا
مطلب اذا باع البائع السلعة
لا يخرق قبل أن يقبضها الا قول
ففى بيعه تفصيل

ورجع بالثمن ان كان قد دفعه وان شاء ضمن المشتري الثاني ثم يرجع الثاني على البائع بان
ان كان قد دفعه الثمن واللام يرجع والمثل بالمثل والقيس بالقية وهذه الاحكام من فتاوى فاضل
وفيهما والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى حليجا من رجل ثم دفعه له فاداه
بدين بائنه وذهب لياقي بائني فوجع فوجد الساتع قد مات فطلب الخلع من ابنه فقال قد بعته هل
يلزمه احصاؤه وان تعدر له المطالبة بمثله * (اجاب) * للمشتري رد بيع ابن البائع ومطالبته
ما حصار الخلع وان تعدر له المطالبة بمثله والله أعلم * (سئل) * في رجل باع آخر مستر
وطلا حليجا من معلوم ثم اشتراها منه قبل القبض وقبل النقد بأزيد من الثمن واستهلكها فما الحكم
في البيع * (اجاب) * اما البيع الثاني فقد وقع غير صحيح من اصله لانه بيع المستول قبل
قبضه وهو لا يجوز سواء كان من الساتع كما نص عليه في الجوز وغيره أو من غير البائع والطلاق المترون
يشملهما وأما الاول فقد بطل باستمالة الساتع له فليس لاحدهما أن يطالب الاخر بشئ والله أعلم
* (سئل) * في كرم به اشجار ملك مشوعة واشجار وقف كذلك مشوعة باع مالك الاشجار جميع
اشجاره ما عدا اشجار الوقف ولم يغيرها ولم يعلم المشتري اشجار الوقف من اشجار الملك هل يصح
البيع المذكور أم لا يصح لجهل المشتري بها * (اجاب) * لا يصح لجهل المشتري بالبيع والحال
هذه قد نصوا فاطمة على اشتراط معلومية المبيع وهذا البيع والحال هذه كبيع شاة من قطيع
وكبيع نصيبه من طعام لم يبينه لا يصح وان يبيع بعد ذلك ومثله بعتك جميع مالي في هذه القرية من
الدقيق والبر والياب ولا يملك المشتري به وغير جار والخاص ان عدم العلم بالمبيع موجب لصناد
البيع وقد ذكر في البحر معربا الى عدة الفتاوى رجل قال بعت منك مالي في هذه الدار من المتاع
ان كان معلوما جاز ولو قال بعت منك ما تجدد في هذا البيت أو في هذا الصمد أو في هذا الجوانق
ان كان معلوما للمشتري فهو جائز وان لم يكن معلوما والجهالة يسيرة جارية وأنت على علم
بالجهالة فما فاحشة وقت البيع من أي نوع المبيع من أنواع الشجر المختلفة فافهم - والله أعلم
* (سئل) * في رجل له كرم يزرع في كرم آخر ما عدا رجل الا المزرعة وهو هل للمشتري أن يزرع
أم لا * (اجاب) * ليس للمشتري المزرعة حيث استشاء الساتع من البيع فقد صرحوا بأنه
لو طهر في الدار المبيعة طريق أو مسيل ما لدار اخرى فان كانت تلك الدار البائع لم يكن للبائع
أن يزرع في الدار المبيعة لانه باعها من غير استمالة وان كانت تلك الدار غير البائع كان عيبا كذا صرح
به في شرح الجامع الصغير لتفاضلهم كما نقله عنه في البحر وهو دال على انه اذا امتنع الطريق استمر
حق المروءة لا للمشتري وهو ظاهر والله أعلم * (سئل) * في رجل له ربع فرس باعه لا سرقا ولا
له بعتك ربي في فرسي هذه بكذا فاشتراه منه بماعيه من الثمن وتقايضا فلقبه احد الشركاء
فقال اجعل المبيع يني ويملك فقال جعلته ودفع له نصف الثمن هل يصح الجعل المذكور أم لا
ويرجع عما دفع * (اجاب) * لا يصح الجعل المذكور بعد وقوع البيع على ربه الذي هو ملكه
ويرجع عما دفع اللهم الا ان يكون البائع اشترى من شريكه ثمن من الراس بتقيد ان نصف الثمن الذي باع
به اولا فيصير شرا منه ويبيع من شريكه مستداً فيصح ولا يرجع عما دفع والله أعلم * (سئل) * في
غراس في ارض وقف بين اثنين هل يجوز لاحدهما أن يبيع حصته فيه من اجنبي كما يجوز من الشريك
أم لا * (اجاب) * نعم يجوز ببيعة من اجنبي وكذا من الشريك كما اتفق به الشيخ زين بن نجيم وهي في
فتاواه وان كانت الارض يرض عليها مبلغ من الدراهم يؤدى في كل سنة بغير اجارة شرعية كما صرح
به في انفع الوسائل والله أعلم * (سئل) * في ذى ولاية أو وقع القبض على رجلين اثم ما يملك
فدفعه ما لا سرقا طعا عليه ما عشرين قرشا حريمه وسلمها له ما وعلى المسلم دين للمسلم لم يرد
ان يتقاضيه ما حل له ذلك أم لا * (اجاب) * ليس له ذلك اذا لا يقرب على الرجلين ما لم يقابل

مطلب باع حليجا لرجل ثم مات
فداه ابنه لآخر

مطلب باع رجلا حليجا ثم
اشتراه منه قبل القبض
واستهلكه

مطلب كرم به اشجار مشوعة
بعضها وقف وبعضها ملك
فاداه مالك الاشجار من
غير تغيير له يصح

مطلب باع كرم الا يزرع الذي
في كرم آخر باع دارا فيها
طريق أو مسيل لدار اخرى
فان الاخرى للساتع دخل
ما ذكر في البيع وان لعبه
كان هيبا

مطلب باع احد الشركاء
ربعه في فرس فقال له احد
شركائه اجعل المبيع من
نصيبى ونصيبك فقال جعلته
ودفع له نصف الثمن لا يصح
هذا الجعل ويرجع عما دفع
مطلب اشجار وقف بين
اثنين كل منهما باع
حصته لشريكه ولا يجنبى
مطلب رجل جعل على رجل
مبلغا جريما ومثله لآخر
لياحد المبلغ منه في مقابلة
واعلى المسلم

حتى تتصور المقاصصة بدين شرعي ثابت بذمته وعلى تقدير النجوت بذمتهم ما بوجه شرعي لا تنفع
 المقاصصة لانه يسع الدين من غير من عليه الدين وهو لا يصح والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى
 من آخر ثورا بثمن معلوم وتفرقا عن تقاض ثم ارسله بعد اربعة ايام الى بائعه مع رجل فرأى الرجل
 البائع غابا فادخله في داره ثم حضر البائع فلم يقبله صريحا وهاك هل ذلك من مال البائع أو من مال
 المشتري * (اجاب) * هلك من مال المشتري لان مال البائع لازوم البيع وعدم القالة والبيع
 الصحيح لا يشعنه مجزؤا المبيع على البائع مع عدم قبوله صريحا فاذا هلك عند البائع ولم يقبله
 صريحا كان هلاكه على المشتري لبقاء عقد البيع الصحيح وعدم انفساخه بمجرد ايصاله الى
 البائع كما هو صريح الحاشية وكثير من الكتب والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من
 آخر قطنا بثمنه فاذا نجا بعد قبضه انه وجدته ناقصا هل القول قوله بيمينه أم لا * (اجاب) * القول
 قول المشتري بيمينه حيث لم يتر وقت الشراء انه قبض جميع المبيع أو أنه استوفى جميع ما وقع عليه
 العقد وسواء كان قبيل التصرف أو بعده لا طلاق قولهم التوفى في قدر المقبوض للقابض بيمينه
 ضميننا كان أو أمينا ولا فرق في ذلك بين أن يتصرف فيه وبين أن لا يتصرف والله أعلم * (سئل) *
 في رجل اشترى من آخر قطنا حليجا فوزنه البائع بخصه ورا المشتري وتسلمه المشتري ثم ادعى المشتري
 انه نقص كذا هل نسمع دعواه أم لا * (اجاب) * نعم نسمع دعواه ويقبل قوله في مقدار ما قبض
 بيمينه اذا لم يمكن أكثر أنه قبض جميع المبيع او أنه استوفاه كما صرح به قارئ الهداية في فتاواه
 وصاحب البحر عند قوله وان نقص كيل وهو في كثير من الكتب والله أعلم * (سئل) *
 في جماعة استعماروا من آخر مزارع المقات وأعاروه مثله لزوع القطن وأكل كل ما زرعه وجاء
 الشتاء فزرع الكرايون بغير اذنه فلامهم فطلبوا بذرههم الذي بذروه في ارضهم وبأخذ الزرع فأعطاهم
 فلما استوفى حصدهم ولا نفسهم راجعين عما صار منهم هل لهم ذلك أم لا * (اجاب) * ليس
 لهم ذلك حيث اصطلموا على ذلك بعد طلوع الزرع لجهة بيعه والحال هذه والله أعلم * (سئل) *
 في رجل اشترى ربع سفينة في البحر بثمن معلوم وسافر بها البائع بغير اذن المشتري فاستولت عليها
 الا فرج هل يلزم المشتري الثمن أم لا * (اجاب) * لا يلزم المشتري الثمن والحال هذه لعدم
 صحة التسليم والتسليم حيث كانت في البحر كالفرس اذا باعده ولو في حظيرة وقال له البائع سلمته
 اليك ففتح الباب فذهب ولم يمكنه أخذه بغير عون لا يكون تسليمها والسفينة في البحر كذلك لا يمكنه
 اخذها بغير عون فافهم والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر ثلاث شوالا
 تنصافقة واحدة بثمن معلوم الى اجل معلوم فلما حل الاجل دفع له ثمن شوالين منها وادعى ان
 في الثالث عيبا هل له رده أم لا * (اجاب) * ليس له رده فقط بل يرد الكل أو يمسك الكل
 وان كان تصرف في الشوالين وتعذر ردهم ليس له رد الثالث بعيب يوجد فيه على الاصح المقتضى به
 والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى جبلين صفقة واحدة واطلع على عيب بأحدهما بعد
 القبض هل يردهما أو يرد العيب أم لا يرد واحد منهما * (اجاب) * يرد العيب وبأخذ التسليم
 بجمسته من الثمن ولا يردهما جميعا الا اذا تراضيا كما صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم
 * (سئل) * عن خيار الغبن الفاحش * (اجاب) * قال في البحر من باب المراجعة
 والتولية نقلا عن القنية من اشترى شيئا وغبن فيه غبنا فاحشا فله أن يردعه على البائع بحكم الغبن وفيه
 روايتان وينفى بالرد وفقا بالناس ثم رقم لا يتروك البيع بغبن فاحش ذكر الجصاص وهو أبو بكر
 الرازي في واقعاته ان للمشتري أن يرد والبائع أن يسترد وهو اختيار أبي بكر الزنجي والقاضي
 الجلال وأكثروا روايات كتاب المضاربة الرد بالغبن الفاحش وبه يقتضى ثم رقم خلافة وبه أفتى بعضهم
 وهو ظاهر الرواية ثم رقم لا تخران غز المشتري البائع فله أن يسترد وكذا ان غز البائع المشتري له ان

مطلب اذا اشترى ثورا
 وقبضه ثم رده لدار البائع
 وهلك ذلك من مال البائع

مطلب القول قول المشتري
 ان المبيع ناقص ولو بعد
 التصرف فيه مالم يترتب له
 استوفى جميع المبيع
 مطلب وزن البائع المبيع
 بخصه المشتري فاذا ادعى
 انه نقص كذا يقبل قوله
 بيمينه

مطلب استعار كل من رجلين
 مارس صاحبه الزراعة فلما
 جاء الشتاء زرع أحدهما
 الكرايين ثم اصطلم الخ
 مطلب اذا باع سفينة وسافر
 بها بغير اذن المشتري
 ثم اخذت منه لا يلزم المشتري
 الثمن

مطلب اشترى شوالا ثنتين
 فظهر يعضها عيب ليس له
 رده بل يرد الكل وان تعذر
 لا يرد شأ

مطلب له أن يرد أحد الجبلين
 بعيب وبأخذ الباقي بجمسته

مطلب في حكم الرد بالغبن
 الفاحش

يرد على هذا فتواتوا فتوى اكثر الناس والله اعلم * (سئل) * في رجل سأل آخر عن نفسه التي
عند شريكه بها اعلان حل ولدت او عشرت فقال له لا ولدت ولا عشرت فزهد فيها بضاعه حسنة فيها
بقيتها ثم تبين انها كانت ولدت مهرة حل تدخل المهره في البيع أم لا * (اجاب) * لا تدخل
واذا اختلفا فقال المشتري ولدت بعد البيع وقال البائع ولدت قبل البيع فالدول قول المشتري
بحينه ما لم يكن به الظاهر بان كان البيع منذ شهر مثلاً والمهره سنه ونصف عام أو عام اذا الحادث بفاق
الى اقرب الاوقات والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر اراراً وقص بعضه وبقى
عند البائع بعضه فعلا سعره بقاءه (رجل) يا كثر من الثمن الاول وطلبه له واستهلكه الحكيم في ذلك
* (اجاب) * ان شاء ضي المشتري مثله وقد مضى البيع الاول وبطل الثاني وان شاء ضي
البائع نفعه الاول وبطل البيع الاول ويصح الثاني ونفعه للبائع وليس له أن يسميه مثله لان البيع
قل القمض مضمون بالثمن فلا يتوالى عليه ضمانان ولا أن يجبر بيبعه لانه بيع ما لم يقبض وايضا ما دام
البيع شرطاً للاجازة والله أعلم * (سئل) * فيما لو باع زيد عراً وبكر احنطة في عقد واحد على
سبيل الاشتراك فهل لزيد طلب جميع الثمن من احد المشتريين أم ليس له ذلك * (اجاب) * ليس
لزيد طلب جميع الثمن من احد هما بل طلب حصته منه خاصة حيث لم يتكافلا والمسئلة مصرح بها
في مواضع لا تعدو عما يطهر رتبها ماد كره اصحاب المتون والشروح والعناوين فاطبقة في الكتاب
لرجلين دين عليهما وكل كل عن صاحبه الخ فلو لم يجمع الثمن كلا من المشتريين لبطل تصور الكفالة
في هذه المسئلة اذا الكفالة نتم دتمه الى ذمة في المطالبة واذا كانت المطالبة حاصلة في هذه المسئلة
فبها فأنى تصور الكفالة اذ هي حينئذ تحصيل الحاصل والجمال هذه وقد صوروا المسئلة بقوا هم
بان اشترى امانة عيدا وتكفل كل واحد منهما ببيع صاحبه وقد ذكر في البحر في شرح قوله يلزم البيع
باجتباب وقبول في معرفة اتحاد الصنعة بعد كلام كثير قوله ويتفرع ايضا ما لو حضر احد المشتريين
وعاب الآخر فقد الحاضر حصته لم يكن له قبض شيء من المبيع حتى ينقذ الغائب أو ينقذ هو الجميع
الخ فهو صريح بانه بالحصة وهذا بما لا يشك فيه الفقيه والله أعلم * (سئل) * في امر الخ
الشرىف اذا بيعت من ثوابه رجلا له خبرة بقيم المقومات الى تاجر عنده بضاعة باقى له بها بعد ان
يقومها قفعل وجعلها له ثم مات الامير والآن التاجر يطلب ثابعه الرسول المتقوم اه اهل له ذلك
أم لا وهل القول قول المقوم انه رسول فيه أم قول التاجر أنه وكيل مطالب بالثمن ما الحكم الشرعى
* (اجاب) * لا يطلب الرسول باجتماع العلماء العلما القول لان الرسول اما هو مبيع ومعبولا غير في
الخلاصة امرأة اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي اليك ولائى على لك وقال البائع اعمايت منك
والثمن عليك فالقول قولها وعلى البائع البينة ومثله في البرازية وجامع الفتاوى الكبرى وعبارة الحاشية
في آخر كتاب البيوع امرأة اشترت من رجل ثم اختلفا وقالت كنت رسول زوجي اليك وكان البيع
على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لا بل بعتهامك ولى عليك الثمن كن القول في ذلك قول
المرأة والبينة للبائع ومثله في كثير من كتب أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال اذا قال البائع
كنت رسول الامير اليك فلائى لك على وقال البائع بعتهامك والثمن عليك فالقول قول التاجر
بالتناء المشاة فوق والباء الموحدة وعلى البائع البينة ان الشراء كان لنفسك ولست رسولاً في ذلك والله
أعلم * (سئل) * في الرجل الصحيح الجسد الكامل العقل اذا باع بنية أو وقف جميع ما يملكه من عقار
ومنقول معلوم لهم بثمن معلوم هل ينفذ بيعه لهم ووقفه ولا يمنع من نفاذه دين مستغرق بذمته أم لا
وهل اذا أبرأهم والحال ما ذكر من جميع الثمن بصر ابرأوه وكذلك وقفه أم لا * (اجاب) * نعم
ينفذ بيعه وابرأوه ولا يمنع من ذلك الدين المستغرق كما مرحت به علما واثا طابطة معالين بان حق العرما
لم يتعلق ببيع ماله واعاها ومتعلق بذمته فيصح فيه سائر التصرفات الشرعية كالبيع والوقف وشهد

مطلب لا تدخل المهره في بيع
الدرس والقول للمشتري
في اسم ولدت بعد البيع
ما لم يكن به الظاهر

مطلب اشترى من آخر اراراً
ومضى بعضه بجاع البائع
باقية من آخر واستهلكه

مطلب لو باع من اثنين ليس له
طلب احدهما بجميع الثمن
الا اذا سكاكلا

مطلب لا يطلب الرسول
بائى والقول قوله بيمينه
انه رسول الا أن يقيم البائع
بينة انه اشترى لنفسه
أو وكيل

مطلب بيع الرجل في صحته
ووقفه وابرأوه صحيحة ولا يمنع
دين مستغرق وكذا سائر
التصرفات

ذلك وقد سئل الشيخ زين بن نجيم حسن وقف وقفنا في محبته وعليه ديون ولا مال له غيره هل يصح
 أم لا يصح فأجاب الوقف صحيح والغلبة لمن جعلت له خاصة اهـ والوقف داخل في قولنا سائر
 التصرفات الشرعية فيصح من المدينون الصحيح جميع ذلك والله أعلم * (سئل) * في رجل
 اشترى من آخر غرأ من معلومة من صبرة كبيرة هل يصح نراؤه ويلزمه وليس له الفسخ بتغير السعر الى
 النقصان أم لا * (أجاب) * نعم يصح ويلزم ولا جهالة مع تسمية الغرأ وليس له الفسخ بتغير
 السعر الى النقصان والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر فرسا فاطلع على عيب
 بعد عيبه بانهما فالحكم في ذلك * (أجاب) * يضعه القاضي عند عدل اذا
 برهن المشتري قال في البرازية اطلع على عيب بعد غيبة البائع ووضعه القاضي على يد عدل
 ومات وحضر البائع ان لم يقض بالرديل وضع عند عدل فقط لا يرجع بالثمن وان قضى بالرد يرجع
 لان القضاء على الغائب يتفدى الاظهر عندنا اهـ ولا شك انه يرجع بالنقصان في صورة عدم الرجوع
 بالثمن لان الموت لا يمنع الرجوع به والله أعلم * (سئل) * في مؤجر معصرة يرسل وعاءه
 للمستأجر ليضع فيه كذا من الشيرج فيضع هكذا مدة أشهر ولم يبرئ منها بيع فرخص الشيرج أو غلا
 فما الحكم * (أجاب) * ان لم يتفقا على ثمن الشيرج فعلى المستأجر أن يدفع ما عليه من اجرة
 المعصرة وله طلب مثل شيرجه لعدم البيع والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل له
 كرم ان استطارق احدهما من الاخر باع بته ذلك الاخر على أن يكون له حق المرور على حكمه
 فباعته لرجل فهل يملك الرجل منع الاب من الاستطرق أم لا وان تضر ربحه رده * (أجاب) *
 لا يملك منعه عنه وان تضرر والله أعلم * (سئل) * في مريضة مرض الموت باعت شيئا لها
 من بنتها التي هي من جملته ورثتها ولم تجز بقية الورثة هل يجوز بيعه أم لا * (أجاب) * لا يجوز
 البيع ما لم تجز بقية الورثة والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في امرأة ادعت بعد موت
 امها انها باعتها الحصة الفلانية في العقار الفلاني بكذا في حال صحته فانكر بقية الورثة كونه في الصحة
 وادعوا انه في مرض الموت فالقول لمن واليينة على من * (أجاب) * اليينة على مدعى البيع
 في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض بيمينه اذا الحادث يضاف الى أقرب أوقاته والله أعلم
 * (سئل) * في رجل مريض باع لابن زوجته دارا وأقر بقبض الثمن في مرضه والورثة تكذبه
 في القبض ولا تجوز البيع فما الحكم * (أجاب) * ينفذ به له فان كان فيه محاباة وعليه دين
 محيط لم تجز المحاباة قلت او كثرت فالمشترى يتم القيمة او يفسخ وان لم يكن عليه دين تنفذ المحاباة
 الفاحشة من الثلث واما البسيرة فتعقر منه واما الاقرار بالقبض فيصح اذا لم يكن عليه دين محيط
 واذا كان عليه دين محيط لا يصح والله أعلم * (سئل) * في رجل باع آخر نصف فدان على أن
 يحرث عليه شركة بينهما واذا اخرج من الحرث ساهما برده عليه وان مات يتقزر الثمن عليه
 ففعل وتغير احد الثورين تغيرا يوجب نقصه هل للمشتري رد ههما على البائع جبرامع أرش النقص
 وان أبى البائع ذلك أم لا * (أجاب) * نعم كما اشار اليه في جامع التصولين والتنازخانية والله أعلم
 * (سئل) * في اخوين ورثا عن ابيهما ما لامنهما تصح فيه شركة العقد ومنه ما لا تصح فصار
 كل منهما يتصرف فيه بالبيع والشراء على حدة حتى لحق كلا منهما ديون وتفرقا فاطلوب كل واحد
 بمالحقه بمباشرته من الدين نصاري في ما عليه وكان أحدهما زوج الاخر زوجة واشترى له جارية
 ودفع المهر والثمن باذنه فهل لـ كل منهما أن يرجع على الاخر بما وفي عنه من الدين أم لا وكذلك
 الاخر يرجع بما دفع من المهر والثمن ام كيف الحال * (أجاب) * اعلم ان الاثنين اذا ورثا ما لالا
 فشركتهم ما فيه شركة ملك وفي شركة الملك كل منهما اجنبي عن قسط صاحبه فلا يجوز له التصرف
 فيه الا باذن الاخر فاذا أذن له بالبيع والشراء صار حكمه حكم الوكيل فاذا علم ذلك ففعله اذا أذن

مطلب لو اشترى غرأ
 معلومة من صبرة صح

مطلب اذا وجد بالفرس
 عيبا بعد غيبته بانهما
 القاضي عند عدل فان مات
 ولم يقض بالرد يرجع بالنقصان
 والا بكل الثمن

مطلب اذا أخذ رجل شيرجا
 من آخر من غير أن يتفقا
 على الثمن

مطلب اذا باع كرم او فيه عثر
 لكرمه الاخر على أن يكون
 له حق المرور فباعه المشتري
 لا يخرس له منعه

مطلب لا يجوز البيع من
 الوارث الا باجازة بقية
 الورثة

مطلب ادعى احد الورثة انه
 اشترى من مورثه في الصحة
 وبقيته الورثة في المرض

مطلب في بيع المريض
 واقراره بقبض الثمن

مطلب اشترى ثورين لحرث
 عليهما على انهما ان خرجا من
 الحرث ساهلن يردهما فتغير
 احدهما

مطلب ورثا ما لالا وصار كل
 منهما يتصرف على حدة
 حتى لحق كلا منهما دين
 وكان أحدهما زوج الاخر
 زوجة واشترى له ودفع المهر
 والثمن باذنه

بأنشراء وقع الملك كما اذن على وجه الاشتراك لأن هذه شركة في الشراء والشركة في الشراء
 جائزة كما صرح به في الظهيرة وغيره من الرسوخ بحيث ان كان نقده من ماله خاصة وان من مال
 مشترك فلا رجوع اذا الشراء وقع لهما معا لهما واذا باع المشتري بالاذن ايضا فهو كالموكل بالبيع
 وحكمه معلوم وان لم يكن هنالك اذن فلا يقع الملك مشتركا كافي صورة الشراء ولا الثمن كذلك
 في صورة البيع فلا يرجع أحد فمعا في من الدين الذي لحقه بما شربه اذا دخل لا خيه فيه وأما
 اذا دفع دينا لحق الاخر باذنه فله الرجوع عليه به ولا يكون مشتركا للاذن حتى اذا لم يأذن له به كان
 مشتركا به يعلم انه اذا دفع مهر زوجته عنه باذنه أو بمن الخاضعة التي أمره بشرائها يرجع عليه بما
 دفع والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل وكله زوجته بشيء لهما من ثمنه حصصا
 في عقارات متعددة خمسة ذات قيمة عظيمة فباعها الاخر منها لهما بالوكلة عنهما بمن يحسن لا يبلغ نصف القيمة
 ولان ثلثها فظهر له الثمن الفاضل فهل له خيار الفسخ به حيث غره في ذلك أم لا * (أجاب) *
 نعم له فسخ البيع بذلك والحال هذه وقد ذكر المسئلة في تاروي قاري الهداية في ثلاثة مواضع
 منها وكذا ذكره الزيلعي في باب التولية والمرابحة وصاحب البحر وصاحب من العقار وكثير من
 الاسفار فاختر بعضهم الردم مطلقا وبعضهم عدمه مطلقا والعصم الذي يقضي به انه ان غره فسخ البيع
 والا فلا والله أعلم * (سئل) * في امرأه باعت لرجل دكان لهما ودارا مشتركة بينهما وبين زوجها
 بنصفه نصفه واحدة عن معلوم بحضرة زوجها واذنه لهما وأجازته بيعها هل يقبل البيع في الكل
 أم لا وهل اذا أنكرت البيع في الدار في حصتها وشهدت الشهود ببيعها على النصف المذكورة فصح
 شهادتهم وان لم يذكرها في شهادتهم ان النصف في الدار لهما والنصف لزوجها أم لا * (أجاب) *
 نعم يقبل البيع ويقسم الثمن على قيمة المبيع كله فآخذ كل ما خصه وهو النصف قال في الكافي لرجل
 لدار من بضاعه ولا تحرقها تخلف فباعها ثلثا من الارض باذن الاخر بالثمن وقبض كل واحد خمسة
 مائة الثمن بينهما فنفق كذا في البحر وكثير من الكتب ولا يمنع من صحة الشهادة بالبيع على الوجه
 المسطور عدم ذكر حصته كل من الزوجة والزوج لعدم الحاجة الى ذلك والحال هذه لا سيما وقد اتفقا
 على ان لكل نصف الدار والله أعلم

مطلب الموكل بالبيع فسخ
 البيع بالغير الفاضل حيث
 غره المشتري

مطلب اذا باعت دكان لهما
 ودارا مشتركة بينهما وبين
 زوجها بنصفه نصفه واحدة
 واحدة باذنه صح البيع
 ويقسم الثمن على قيمة المبيع

(باب البيع الفاسد)

* (سئل) * في رجل اشترى من آخر ثيابا سبعة عشر قطعا راغى أن يطلعه ما يوافق ما وان يأخذ
 عنه وأجرة طبعه أذرع من البلوخ كل ذراع منه يكذا وتسلم كل مشربة هل يصح أم لا * (أجاب) *
 لا يصح مع ما ذكرنا شرط الطبع بانقراده فاسد وكذا شرط أخذ البلوخ على الوجه المسطور بانقراده
 فاسد والفاسد يجب رفعه ويحرم ثمنه حتى قال في البرازية وكثير من الكتب اذا أصبر البائع
 والمشتري على امساك المشتري فاسدا وعل به الشاخي له فبعضه حقا للسرع فعلى كل منهما فسخه
 والله أعلم * (سئل) * في رجل ضمن من سباهي ثمره زيتون يجوز زيتون غيره وباعه الزيت الذي
 يستخرج منه باربعة وخمسين قرشا هل يصح ذلك أم لا * (أجاب) * لا يصح ذلك شرعا اذا الواجب
 ودعيته ان كان باقيا والاضمن مثله وان انقطع المثل ان شاء البائع أخذ قيمته وان شاء مضر الى خروج
 المثل والقول قول المشتري مع عبته والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر قطعا من
 القمح على ان عدده كذا وعلى ان كل شاة منه يكذا من الثمن بشرط أن يكون منه كذا من العدد بلا عن
 وقبضه المشتري على هذه الكيفية واستهلكه فهل البيع صحيح أم غير صحيح وماذا يلزم المشتري
 * (أجاب) * البيع المذكور فاسد وعلى المشتري قيمة الثمن يوم قبضها والله أعلم * (سئل) *
 في بيع الزيتون بازيت غير معين ما الحكم فيه بعد تصرف المشتري فيه بالعصر * (أجاب) *
 البيع فاسد والزيتون مثلي مكمل منه ثمنه فان انقطع ولم يصبر البائع الى اخذ ثمن المشتري قيمته

مطلب شراء الزيت على شرط
 طبعه صابونا مقسد وكذا
 اشتراط دفع بدل دراهم الثمن
 أذرع من البلوخ

مطلب في ثمن ثمر الزيتون
 بالزيت وفي بيع الزيت الذي
 يستخرج من الزيتون
 مطلب اذا اشترى من آخر
 قطعا من القمح بشرط أن
 يكون من كذا بلا ثمن فسد
 البيع
 مطلب بيع الزيتون بزيت
 غير معين بالزيتون مثلي

والقول للمشتري في مقدار المثل والقيمة بينهما والله أعلم * (سئل) * في رجل باع ثمرة زيتونة التي عليه باربع جرار زياتيناهل يجوز * (اجاب) * لا يجوز بازيت العين ان كان مقداره ما في الزيتون أو أقل فكيف بالدين والله أعلم * (سئل) * في رجل باع آخر ربع فرس بالقيام عليها مادامت عنده وسلمها له بائعها فاولدت عنده حصانين وباعهما وأخذ ربع عنهما وسلمها وهلكا وولدت أيضا ماهرة والا أن يريد اخذ الماهرة عنده والقيام عليها ودفع الكبيرة لبائعها يقوم عليها فما الحكم في ذلك * (اجاب) * للبائع استرداد الفرس مع الماهرة وفسخ البيع وتضمن المشتري قيمة الحصانين لعدم صحة البيع في الفرس والمشتري الرجوع بما اتفق فان اختلفا في مقداره فالقول للبائع باليمين واليمين على المشتري ادعوا الزيادة والله أعلم * (سئل) * في بيع اللبن في الضرع هل يجوز أم لا وإذا قلتم لا فما الحيلة حتى يحل تناول بدله * (اجاب) * لا يجوز والحيلة ان يقرض طالب اللبن دراهم بقدر ما يغلب على الظن انه يساوي اللبن أو يقاربه إذا وقعت فيه المبادلة ويقول مالك اللبن ما يأتي من دابتي الفلانية أو من دوابي من اللبن خذه قرضا فإذا استوفاه يجعل هذا بهذا فيحل لهذا المال ولا يختر اللبن لوقوع المقاصة بينهما بذلك والله أعلم * (سئل) * في رجل باع نصف كرم ومات المشتري بعد قبضه فادعى البائع على ابنه انه شرط في عقد التبايع مع ابيه حرث جميعه والابن ينكر هل القول قوله بينه وإذا اقام البائع بينه على الشرط المذكور يفسد البيع فيجب فسخه أم لا * (اجاب) * القول قول ابن المشتري على نفي العلم بالشرط المذكور وان اقام البائع بينة على ذلك حكم بفساد البيع ورفع ولا يلزم ابن المشتري حرثه على كل حال والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى زيتا من آخر بسعره الواقع يوم الطلب وقبضه فوعدت غارة على البلد فانهب مع ما انتهب منه ما خالف الحكم * (اجاب) * يلزم المشتري دفع مثله بفساد البيع بجهالة الثمن وتعد ردة بعينه على بائعه ومن المقر أن الزيت مثلي والمثلي متضمن بمثله في البيع الفاسد والله أعلم * (سئل) * في رجل استعار من خر فرسا ليركبها المسكان معين فسرقت منه فطالبه المعير بضمان قيمتها فباعه ثلثين في فرسين له من كل واحد ثلثا بئس معين ثم قال هو بدل الضمان بناء على لزومه له وذلك بعد أن اشترى المستعير منه الفرس المسروقة حال كونها مسروقة بئس معين قريب من ثمنها ولم يسلمها الى الا فالحكم * (اجاب) * شر المستعير الفرس المسروقة فاسد فلا يلزم منها وهي غير متضمنة عليه حيث لم يفرط في حفظها فلا يدل فبطل قوله هو بدل الضمان وصار عن الثلثين بدنة المعير بطالب به ويحبس عليه حيث خلا عن شرط مفسد فان وجد فيه شرط مفسد وجب رد البيع على البائع المستعير ولا يطالبه المعير بشيء والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر غنما على أن يدفع عنها على ثلاث دفعات في سنة ويكون تمام الثمن في آخر السنة وان لم يدفع تمام الثمن الى انتهاء السنة فلا بيع بينهما وقبض الغنم واكل زوائدها من ولد ووصوف ولبن وتفاخنا البيع بحكم فسادهما الحكم فيما اكله * (اجاب) * يضمن جميع ما اكله لانهم صرحوا بأن زوائد البيع فاسد الا تمنع الفسخ الا اذا كانت متصلة لم تتولد ولو كانت منفصلة متولدة كما في السؤال تضمن بالاستهلاك لا بالهلاك ولو هلك المتولدة لا المبيع برده المبيع ولا يضمن الزيادة ولو استهلك الزيادة المذكورة في ضمنها رد المبيع والمثله مذكورة في جامع الفصولين والبحر وكثير من الكتب والله أعلم * (سئل) * في أرض وقف محكوم به بها شجر ملك لرجلين باع أحدهما النصف من الأرض والشجر معا لغير شريكه هل يجوز أم لا * (اجاب) * لا يجوز لوجهين الاول ضم الملك الى الوقف المحكوم به وبه هما جملته والثاني بيع نصف الشجر المستحق للبقاء لغير الشريك وهو فاسد كما صرح به علما ونا قاطبة والله أعلم * (سئل) * في رجل باع فرسا

مطلب اذا باع ربع فرس بالقيام عليها مادامت عنده فالبيع غير صحيح والمشتري الرجوع بما اتفق والقول في مقداره للبائع

مطلب بيع اللبن في الضرع لا يجوز والحيلة الخ

مطلب اذا ادعى البائع شرطا يفسد البيع فاليمين عليه والقول للمشتري أو وارثه

مطلب البيع بالسعي يوم الطلب فاسد لجهالة الثمن

مطلب استعار فرسا فسرقت فاذا اشتراها من مالكها بعد سرقتها فالبيع فاسد ولا يلزمه الثمن

مطلب اذا تفاخنا ببيع الغنم لفساد يضمن المشتري ما استهلك من الزوائد بخلاف ما اذا هلك

مطلب في شجر مملوك لاثنتين في أرض وقف باع أحدهما النصف من الأرض والشجر

مطلب بيع الغرس الاجلها
فاسد جاحدها الساع مع
ولدها ان بقيت ولا يبيعها يوم
اله من

مطلب اذا ادعى على ورثته
المات به مائة قدرا من حطته
الى دخول الحبر والبيع فاسد

مطلب اشترى نورا شراء
فاسد الحكم بحكم بصره
واحدة النورم حذوا عدا
بدر معلوم من الدراهم
وبصرف عارة حطته لم يبيع
وصفها

مطلب بيع المكره فاسد
بدر المشتري ما اكل من
الرواق

مطلب اذا اشترى من
آخر نصف فدان على انه ان
خرج من العمل سالما وهو
له وان عطف فالحق عليه الخ
فالباع فاسد

مطلب بيع ما في الدمة الى
احل لا يجوز

مطلب اذا باعت شيئا على
انها ان رجعت من الخ
بعد ملكها فالبيع حاكم

مطلب من المشتري
المبيع يبيع فاسد ثم اصرد
الناس بعهده وملك البعض
الاخر في يد المشتري

عن معلوم مستسما اجلها وسلمها للمشتري فولدت عبده ومات في يده وقد دفع بعض النسي والمقص
لم يتقصص حال الحكم في ذلك * (اجاب) * البيع فاسد بسبب الاستثناء المذكور وللنابع أخذ
الولد والمطالبة ببيع المبيع الهالك لا بالثمن والقول قول المشتري وان ادعى النابع ان يذبح البسه
والاصل عندنا في البيع الفاسد انه اذا وصف المشتري المبيع في البيع الفاسد أسرار النابع وكل من
عروضه مال ملكه المشتري بقيمة يوم دعه وحده مثله واجبة وقد كثر النقل فيها وما قلناه مسجع
مع احتضاره والله أعلم * (سئل) * في رجل مات عن روحه وان سها فادعى شخص ان له عبده
ثلاثة عروش ثم مد حطته بانه له الى دخول الحبر هل يثبت ذلك فلا يثبت أم لا من يبيعه واذا مات بها
هل يكون البيع فاسدا لحياله الاحل وتكون للنابع مثل حطته أم لا * (اجاب) * البيع اذا
تب والحال هذه فهو فاسد لحياله الاحل وليس على المشتري الا مثل حطته النابع والقول قول
المشتري في المل لا تكره ما عداه فأى حطته بهالة القول قوله بحسبه انه المل وعلى النابع الباه
في المل الذي يتبعه والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى نورا بعشرة عروش على انه يبيع
مد حطته من حطته في أرضه للنابع وشان صدور بيع المشتري ولم يرض به النابع لبعده فتراها الى
محكم محكم بكم يصاد البيع وأجرة مثل عمل النور للنابع وحذوا عقد بيع على العشرة المقصورة
وبصرف عارة حطته غير مشارا لها بهل العقد الساق صحيح أم فاسد واذا قلتم بفساده في الحكم
* (اجاب) * هو فاسد كالبيع الاول بسبب عدم بيان كونهما حديده أو وسطا أو ردية وشراء
الحطه لا يبيع ما لم يمس ذلك حيث لم تكن مشارا اليها فإذ المشتري النور على بانه وبستر العشرة
المسومة من النابع ولا أثر لعمل النور إذ المنافع لا يضمن عندنا بالزرع الضعيف للمشتري ولا يلزمه
بصرف العارة لعدم صحة البيع والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل أكره على بيع حصه
من رثوس فباع وسلم مكرها ومات المكره والمكره والمشتري بعد ان اكل الرواق مدة تسين فما الحكم
* (اجاب) * الاصل ان بيع المكره فاسد وللنابع الفسخ ولا سطل بجمته ولا عوت الحامل
اي المكره والمشتري ورواقه يضمن بالمعذى فلو ارث النابع فسخ البيع وأخذ الحصة ويضمن
ما اكل منها من تركه المعذى في اكلها والله أعلم * (سئل) * في رجل باع آخر نصف فدان بشي
معلوم شارطا ان خرج من العمل سالما وهو له ولا يضمن على مشتريه وان عطف أو تعيب فالنسي
مصرف حرق نوره واسهل ملكه السارق فقهوس المشتري منه نوراقه وأجار النابع ذلك العويص
ويريد ان يرجع نصف حصة المستلك ويكون المعقوص مشتركا والمشتري يريد ارامه بالنور المعقوص
جميعه ولا يرجع عليه بالقيمة فما الحكم * (اجاب) * لا اعتبار بكلام المشتري رلة الرجوع
نصف حصة المستهلك لصاد البيع والمعقوص مشترك بينهما والله أعلم * (سئل) * في رجل له
بذمه آخر ما سار به ريشا بعهدها له بأربع مائة قرش ثم دفع له المشتري من غنما مائة وأربعين قرشا
هل بيع ما في الدمة الى أحل صحيح أم لا * (اجاب) * بيع ما في الدمة لا يجوز الى أحل لانه
اقتراى عن دين دين وهو بيع الكالئ بالكالئ وذهب ساعيه فيجب على المديون دفع الرتب وعلى
الذات رد مثل ما مضى من الدراهم والله أعلم * (سئل) * في امرأة عرفت على الخج السرف
فباع روحها نصف دار بشي معلوم وباعت اسيا من غيره كراما وحكرا كذلك وشهاه ثلثي يث
ونصف حكرا كذلك على انها ان رجعت سالمة بعد ملكها الباهل بعهدها مع هذا الشرط صحيح أم لا
* (اجاب) * البيع مع هذا الشرط لا يجوز فعلى كل من المباعين بعهده واذا اصرر والغلى امساك
المبيع بعهده السامى حقا لا مراع ومن مات ووارثه يقوم بمقامه في ذلك والله أعلم * (سئل) *
في رجل اشترى من آخر نصف بحول بشي معلوم بعهده مؤجلا الى دخول الجرون وبعهده
مقصور وبعهدها وذلك بعد ما عده واسترد النابع ما بقي وذلك بعهده فالحكم * (اجاب) *

ما هلك منها عند المشتري يضمن نصف قيمته لفساد العقد فيه بلهالة الاجل فيسترد من بائعه ما زاد عنها
 ثم يقبضه ان كان ازيد منها وما هلك عند البائع هلك من ماله لا رتفاع العقد بوصوله اليه والله
 أعلم * (سئل) * في رجل باع من آخر دارا بالقرش وقبض منه ثمانية قرش ومقدار
 معلوم من الصابون يبيع له وزنا باربع مائة قرش وقبل زنته باعه المشتري من البائع بمائتي قرش
 وقبضها منه وكتب بالبائع وثيقة شريفة بالقرش ووعد المشتري البائع بان يعيد المبيع له اذا دفع
 ذلك فاحكم يبيع الصابون للبائع قبل قبضه منه وهل اذا طلب البائع رد المبيع اليه فهل يعطى
 المشتري ألف قرش أو ألتسائة قرش المقبوضة لا غير * (اجاب) * صرح علماؤنا قاطبة
 بانه لا يبيع المتقول قبل قبضه ولو من بائعه وأن غمام التسليم في بيع المكمل والموزون مكايلة
 أو موازنة بالوزن والكيل والمسئلة في الخفائية والبرازية وغيرهما من الفتاوى والشروح فاذا علم
 ذلك فهل لالة الصابون أو استهلاكه له يطل البيع فيه ويرجع المشتري بالثمن الذي عينه له وهو
 الاربع مائة التي اشتراها بها لطلان بيعه بالمائتين قبل قبضه ولو لم يهلك بل باعه البائع الذي اشترا منه
 مشريه فلم يشريه فسخه واستباعه بالثمن الذي عينه وهو الاربع مائة وأما وعد المشتري أن يعيد البيع
 فقد صرح علماؤنا بانها لو ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع وزم الوفاء
 بالوعد قال في جامع الفصولين تباعا بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه يكون بيع الوفاء اذا شرط
 الا لاحق يلحق بأصل العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم ومن وقال الشرط الفساد اذا لحق
 بالعقد يلحق عند أبي حنيفة لا عندهما ثم من قال لا وهل يشترط الا لاحق في مجلس العقد لصحة
 الاتحاق اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يشترط اه فاذا علم ذلك فالذي يعطيه المشتري والحال
 هذه ثمانية عشر لا غير والله أعلم * (وسئل) * عنه ثانيا وفيه زيادة وهل اذا ادعى
 المشتري المداومة بينه وبين البائع بعد ذلك هل يكرن صحيحا أم لا * (فاجاب) * عن هذا السؤال
 وأما البراء في ضمن عقد فاسد فلا يمنع صحة الدعوى لان العقود الفاسدة مجراها مجرى الربا كما صرح به
 ابن زوي في غنى الفقهاء قال في الاشياء والبراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى
 البرازية وقد ذكرنا بعد هذا ان البراء عن الربا لا يصح فتسمع الدعوى به وتقبل البينة انتهى
 ومثله ما في البرازية في الخلاصة وكثير من الكتب والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى بغيره
 من آخر ثوبين معلوم وأجل مجهول وقبضه وأعاره لرجل فأخذه البائع من يد المستعير وهلك عنده
 فما الحكم * (اجاب) * الحكم فيه ان المشتري يبرأ من ضمانه وكذلك المستعير منه برأ منه
 اذ كل يبيع يبعه فاسد اذا استرده البائع ولو بغصب يبرأ المشتري من ضمانه والله أعلم * (سئل) *
 في رجل باع آخر جلابا ثنين وثلاثين غر شامو حله عليه اثنى ثلاث خيارات كل خيار ثلث الثمن فطلع
 الخيار ودفع له ثلثه ويطالبه بثلثيه قبل طلوع الخيارين من مديعنا ان الاجل المذكور غير صحيح
 وأنه يستوجب كل الثمن عاجلا فلما الحكم في ذلك * (اجاب) * البيع المذكور فاسد
 يجب فسخه ورد المبيع الذي هو الجبل على بائعه واسترداد ما قبضه من الثمن باجماع علماؤنا فلا يحل
 استبقاء البيع الفاسد بل يحرم ولو اتفق المتبايعان فاسدا على استبقائه يجب على القاضي
 الارسل خلفهما وفسخ البيع المذكور لان استبقائه معصية اذا علم به القاضي والله أعلم
 * (سئل) * في رجل اشترى من آخر دارا في اثناء الثلث الثاني من شهر رمضان بمائة وخمسين
 قرشاً مائة يكمها في رمضان والنجس مؤجلة الى دخول الحريد دفع المشتري منها للبائع في
 رمضان ستة وثلاثين قرشاً بعد أيام منه دفع واحد وعشرين الجلاء سبعة وخمسون قرشاً هل البيع
 صحيح أم لا لفساد الاجل فيجب اعدامه ويحرم نشره * (اجاب) * البيع فاسد بلهالة الاجل
 كقدوم الحاج والحصاد والدياس والقطاف ودخول الخيرات كلها من هذه الاشياء فلا يصح جعله

مطلب باع درامن آخر بالف ثمن
 ستمائة نقد او باعه مقدار
 معلوم من الصابون باربع مائة
 وقبل زنته باعه من البائع
 بمائتي قرش ووعد المشتري
 الدار بائعه بان يعيد هاله
 اذا دفع له ذلك

مطلب البراء العام في ضمن
 عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى

مطلب كل مبيع يبعه فاسد
 اذا استرده البائع ولو
 بغصب يبرأ المشتري

مطلب البيع الفاسد
 يجب فسخه واذا لم يتفاسدا
 على القاضي احضارهما
 وفسخه ان علم ذلك

مطلب تأجيل بعض الثمن
 الى دخول الحريد ففسد
 البيع

مطلب اشتراط بيع المبيع
من البائع عند احصائه
التي يفسد البيع

مطلب لا يجوز بيع بغير
التعلي

مطلب قال اشريكه ان لم
ادفع لك دراهم القرض
فقد بعتك حصتي بها

مطلب باع ثمرة كرم بثلاثين
قرشاً ان احوح المشتري
البائع الى الشكاية وان لم
يجوز به خمسة وعشرين

مطلب باع احد الشريكين
في مئبله نصيبه من شريكه
قبل ان يخرج جميع بطيخها
مطلب اشترى نصف ثلاثة
رؤس بقرش فاسد او حالك
واحد

مطلب في بيع اراضي يت
المال

مطلب في اختلاف المتبايعين
في الثمن

اجل للثمن لا فساد له الى المازعة والله تعالى أعلم * (سئل) * في رجل اشترى خمسة من دار
شارط ان رد البائع الثمن له بعد سنة يبيعها له به ثمن المشتري وصار وصيه يؤجرها ويصرف اجرتها
على ايتامه حال الحكم * (اجاب) * البيع فاسد للشرط وينسخ وجوبه ولا تنضم الاجرة لاسم
مترجوا بانه اذا مات أحد المتبايعين فاسد افلورثته القرض وان الرقابة الممهلة غير المتولدة من
المبيع فاسد لان بيع القرض ولا تنضم بالهلاك عند أبي حنيفة كما صرح به في الثلاثين من جامع
القصول وغيره والله أعلم * (سئل) * في بيع حق التعدي الذي ليس بشيء وانما هو مجرد هوا
هل يجوز أم لا * (اجاب) * لا يجوز وهي مسئلة الكفر وغيره الذي عبر عنها بلوسطة حيث
قال عطاء على ما لا يجوز بيده وعلاوة على أي لا يجوز بيعه على بعد ماسة لان له حق التعدي لا غير وهو
ليس مالاً ومحلل البيع المال وهو ما يمكن احراره وقبضه والهراء لا يمكن احراره والمثل في المسئلة
مستقيم والله أعلم * (سئل) * في رجل اقترض من شريكه في خيل دراهم معلومة
وقال ان لم ادفعه لك الى اربعين يوماً فقد بعتك حصتي بها هل يصح البيع بهذا الشرط أم لا
* (اجاب) * البيع المذكور غير صحيح وتنقصه واجب على كل من المتبايعين فان اصر اعلية وعلم
الشان في فسخه رعا عليهما والله أعلم * (سئل) * في رجل باع لا ثمرة كرم بثلاثين قرشاً
وانعقد البيع على هذه الصفة شارط ان احوح المشتري البائع الى شكايته الى القاضي
وذكر البائع له مشتري ان اعطيتني من غير شكاية اخذ منك خمسة وعشرين قرشاً واوضح
المشتري البائع الى الشكاية الى القاضي فهل له أن يأخذ الثلاثين التي انعقد البيع عليها أم لا
* (اجاب) * البيع بهذا الشرط فاسد فيك المشتري المشتري اذا قبضه بامر البائع فان كان
فائماً وجب الفسخ ورده وان كان قد هلك او افسد المشتري وجب رد مثله اذا الغيب مثلي كما في
عامة القضاة فاذا انعدم المثل بقيته يوم الخصومة والقول في المثل والقيمة قول المشتري بيمينه هذا
اذا كان الشرط المذكور مقارناً له قد أما اذا اختلفا بعد العقد لا يفسد على البائع والله تعالى
أعلم * (سئل) * في مبطعة بين اثنين باع أحدهما نصفها من الاخر قبل ان يخرج جميع بطيخها
وهي مما يثمر مرة بعد أخرى في عام واحد وان اخرج دون النصف هل يجوز أم لا * (اجاب) *
لا يجوز البيع المذكور والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر نصف ثلاثة
رؤس بقرش فاسد او حالك واحد وبقي اثنان حال الحكم * (اجاب) * رد الساقين
وبلده نصف قيمة الهالك يوم قبضه والله أعلم * (سئل) * في بيع اراضي يت المال هل يجوز أم لا
* (اجاب) * أما ما حازه السلطان لبيت المال ويدفعه مزارعة الى الناس بالربع أو الخمس مثلاً
بيعهم له باطل لكونهم لا يملكونه وأما ما بقي على أصله فهو ملكهم يجوز بيعه وايضاؤه ويكون
ميراناً والله أعلم * (سئل) * في رجل اختلف مع آخر في شراء ثمنه وهو يقول اشترتها
بثلاث حرا وزيتا والجزرة اسم لغير معلوم والربيع غير مشار اليه والبائع يقول بعكها بثمنه قروش
وثلاث قرش فكيف الحكم الشرعي * (اجاب) * يحاق المشتري أولاً انه اشتراها بالقروش
المدكورة فان تكل قضي عليه بها وان حلف يحلف البائع بعده انه ما باعه بالربيع فاذا حلف فسخ
العقد على قيمة المبيع المذكور ان تعذر المثل ولم يصير البائع الى خروج الحديث أو مثله ان لم يكن
كذلك لان الرميون مثلي كما أوجته في مثله وان تكل له دعوى المشتري وفي ضمن دعواه فساد
البيع فيلزم فيه ما يلزم في البيع العاصد وهو ضمان مثله ان وجد والا لم يصير البائع الى خروج
الحديث بقيته وقد تقرر الفساد في هذه الصورة بخلاف ما اذا حلف فانه يفسخ العقد الذي وقع بصفة
الفساد على قيمة المبيع أو مثله فيرتفع الفساد وقال محمد في الزامهما في مسئلة هلاك المبيع ان كل
واحد منهما ما يدعي غير العقد الذي يتدعيه صاحبه والا حريته وكره وأنه يفسد دفع زيادة الثمن

فيمتدحان كما إذا اختلفا في جنس الثمن بعد دلالك السابعة فهو هذا صريح بانهم ما يقولون إذا اختلفا في جنس الثمن بعد دلالك السابعة بأنه يفسخ العقد على قيمة المبيع ليصح الالتزام وهو باطلاقة يتناول واقعة الحال فافهم ذلك والله أعلم * (سئل) * في رجل باع آخر أطرا لامن القطن الخليج ولم يكن عنده هل يجوز البيع ويلزم أم لا * (أجاب) * لا يجوز البيع والحال هذه قال في الخاتمة رجل باع مائة من من حليج هذا القطن لا يجوز ومنه في كثير من الفتاوى ولو قال البائع لم يكن عندي يوم البيع حليج وقال المشتري كان عندك فالقول للبائع أنه حدث ولا يلزمه الخليج صريح به البرازي وغيره والله أعلم * (ثم سئل) * أفدت ثمن الرجل إذا باع حليج الشخص ثم ادعى أنه لم يكن عنده حليج يومئذ وأنه حدث في ملكه بعده يكون القول قوله بيمينه فلا يجوز بيعه فهل إذا أقام المشتري بينة أنه كان في ملكه يومئذ تقبل بينته وينفذ بيعه أم لا * (أجاب) * البينة كالحكماء مينة فإذا قامت عليه بأنه وقع عليه البيع موجودا جازا البيع وألزم البائع بتسليمه للمشتري والحالة هذه والله أعلم * (سئل) * فيما إذا اشترى واحد أو جماعة ثم رزيتون لم يجز تبرؤش معينة ومشرطا كل جرة أو صاعا المشتري تقام على البائع بقرشين هل يصح أم لا * (أجاب) * هو فاسد يلزم فيه ردعين الزيتون قائما ومنه هالكان وجد المثل والأقاليم بخير ان شاء الله تعالى وجودها وأخذ قيمته عاجلا والقول قول المشتري فيما يدعيه من القيمة والتقدير والله أعلم

* (باب الأقاليم) *

* (سئل) * في رجل اشترى من آخر ثوبا بثمان معلوم وتسلمه ثم رده على بائعه مدعي أنه يرد حالة العمل فقبله صريحا وقال فيها خيرة شينار جمع اليانثومات عنده بعد شهر وأيام هل حيث قبله صريحا لنفسه العقد السابق بينهما ومات على ذمته أم لا * (أجاب) * حيث قبله صريحا مرقبولة أقالة لعقد البيع السابق ومات على ذمته لا على ذمة المشتري والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى دارا بثمان معلوم فندم فسأل البائع الأقاليم قبل قبضها منه ودفع له رجل مبلغا يتيقن قبضه منه فأنلها ساجحت فقرأ الفاتحة مع الجماعة ونفرت قواهل يكون ذلك أقالة أم لا * (أجاب) * نعم يكون ذلك أقالة فتد صرح علما وأنهم ساجحت بتركت وتاركت ورفعت وساجحت يؤدى معنى تركت قال في التمهيد وصح له بكذا وسامح وافقه على المطلوب وصح وتصح فعل شيأ فهل فيه والمسامحة المساهلة وفيه صح جاد وفيه صح بكذا سماحة وهى الموافقة على ما طلب والناس تستعمل السماح في ترك ما يكرهه المسموح عنه فتدوله ساجحت المعنى تركت أى وافقتك على مطلوبك ومات لك وجدت لك بطوليك وأسرت لك به فهو أولى في المطلوب من تركت وتاركت لا سجامع إضافة الصلح بحال دفع له في ذلك فقبضه وهو مما لا يتوقف فيه والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في امرأه اشترت من زوجها دارا ماسا كان بها عيالها عليه من الدين ثم احتاجت للثمن فقاتلته لادفعه ألفا لأن وقد فسخت البيع وقبل الزوج ودفعه لمن أمرت هل يفسخ البيع أم لا * (أجاب) * نعم يفسخ والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى جلا ثم استقال فيه وهلك عند البائع بعد الأقاليم وأراد الرجوع بجميع الثمن هل لذلك أم لا * (أجاب) * ليس لذلك والأقاليم وقعت صحيحة ولو قدر حدوث العيب فيه باقرا المشتري به ليس للبائع أن يرجع بنقصان العيب وإن تعذر الرقابة لافهم والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى فرسا وقبضها فاعتيبت عنده فسأل الأقاليم من البائع فأقاله غير عالم بالعيب هل لرد الأقاليم بسبب ذلك أم لا * (أجاب) * لرد الأقاليم وله امضاؤها ولا يرجع بنقصان العيب والله أعلم * (سئل) * فيما إذا اشترى الكرم المبيع واستهلك المشتري ثم رده ثم تقابل أو تقاضا لعقد البيع هل تصح الأقاليم أم لا وما الحكم في الثمرة المستهلكة * (أجاب) * لا تصح قال في الخلاصة رجل باع من آخر كرمًا وساله إليه فاكل المشتري زل سنة ثم تقابل لا تصح وفي

مطلب بيع ما ليس عنده
غير جائز

مطلب إذا قال البائع لم يكن
المبيع عندي وقت البيع
وعكس المشتري فالقول
للبيع والبيئة للمشتري
مطلب اشترى غرة زيتون
بمبلغ معلوم على أنه كلما دفع
جرة زيت تقام على البائع
بكذا من الثمن

مطلب قبول البائع المبيع
عند رد المشتري له مدعي
العيب فيه أقالة
مطلب في أقالة البيع قبل
قبض المشتري المبيع وفي
الفاظ تبعه عقد بها الأقاليم

مطلب اشترت من زوجها
دارا ماسا كذا ثم أقالته
البيع
مطلب ادعى البائع بعد
قبضه المبيع بحكم الأقاليم أنه
هالك بعيب حدث عند
المشتري وأراد الرجوع
بجميع الثمن

مطلب أقال البائع المشتري
من غير علمه بتعيب المبيع في
يد المشتري

مطلب إذا اشترى الكرم
واكل المشتري ثم رده ثم
تقابل أو تقاضا

النجى والزياة المفصلة تمنع الاقالة اذا كانت بعد القبض لا قبله ومراعاة ما ولده من المبيع كالنمرة
ومنه في كثير من الكتب وفي الحامس والعشرين من جامع الفصولين والمفصلة المتولدة كولد وغير
ويجوز منع الرد وكذا تمنع البيع بغير اسباب البيع انتهى وادعيت عدم صحة التفاسيح علمت ان
النمرة كالمسألة المشتري والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في عبادة المشتري هل يصح اقالته
فيه أم لا * (اجاب) * نعم تصح وتطيل له العدة والله أعلم * (سئل) * في زينة أو فرض
بكر نصف نمرة كرم مشاع هل هذا قرص صحيح أم لا * (اجاب) * القرص صحيح ولا يجزعه الشيوع
وقد صرح في الحروم في العقار في كتاب الهمزة بقلا عن الهامة بأن قرص المشاع جائز بالاجماع وعليه
عدم توقفه على القبض اذا تصرف فيه قبله يجوز على الاصح كما قلناه في التنازل رخصة عن الفتاوى
والخلاصة والله أعلم * (سئل) * هل يلزم بأجل القرص أم لا * (اجاب) * لا يلزم الا اذا
أوصى به والله أعلم * (سئل) * في رسول قرض القرص اذا مات من يملكه هل يلزمه أم لا * (اجاب)
لا يلزمه لانه مجرد سفر ومعه وهذا بالاجماع فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم

* (باب الربا) *

* (سئل) * في رجل مات عن ورثة وبدنته مال بجهة وقف معاملة بالربح لم يعامل فيه بجديتهما
تدفع الربا المظهور وشعر عا والميتون عليه يطالب الورثة به هل له ذلك أم لا وهل اذا كان لأحدهم معلوم
وطبيعة فيه يسوع به أن يبيع مرفقه له ذلك أم لا * (اجاب) * ليس للميتي الوقت ذلك اذ هو ربا
محض محرم بالكتاب والسنة واجماع الامة سواء فيه الوقت والدين وغيرهما والوارث فيه من عظيم الان
وقبح الجرم لا يكاد يضبط بعده ولا يحد من جهة وفيه عن ابن عباس قال يقال لا كل الربا خد سلاحك
للحرب ولا عمرة بين اصد الله تعالى فتقاسه على منافع الوقت اذا كانت الدراهم دراهم الوقت على القول
بجواز وقفها فانه قياس فاسد في غاية المباهلة بحيث لا راحة فيه للمساواة لعدم صدق الخلق في الربا لها
ولهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى يشتمن ما في الملك أيضا ونحن امامتنا في الملك لكونها اعراضا
لا تتقوم الا بالعقد وأما أخذ العشرة باني عشر بلا وجه لثبوت النكاح على العوض في الربة فلا يصح
طريق القياس حتى يعلق بالمنازع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم * (سئل) *
في رجل اشترى حطة في سبيلها بغير محصور وبغير محصور وبغير محصور وبغير محصور هل يصح ذلك أم لا
(اجاب) * لا يصح كما سرح به في البحر باقلا عن الحارثي وعلى كل حال من احوال ثلاث جهل
مقدار الحطة التي في سبيلها أو علم انها مساوية للحطة الثمن أو أقل للربا الخاص على والحال هذه والله
أعلم * (سئل) * في ذمتي أخذ من ذمتي خمسة قروش وقصا وتطالبه الآن بقرشين وثمانتهما
لروم الربح هل يلزمه أم لا وعليه اذ ما راد على رأس ما لها * (اجاب) * ما زاد على ما أخذتها
ربا محض فعليه ارده باجماع الامة بل واجماع كل الامم والله أعلم * (سئل) *
في وصي على ايتام باشر عقد مراهجة مع ذمتين لهم ثم اعترف بقص ما باشره من الربح ثم قال
ما قبضت هل يصح اعترافه ويصل انكاره القبض أم لا وهل اذا دفع ربحا بغير معاملة يكون ربا
يملك الرجوع فيه وله ما أن يحسب به من أصل الدين أم لا * (اجاب) * نعم يصح اعترافه
بالقص ولا يملك الرجوع عنه والاصل ان الحقوقي مثل البيع والشراء تعلق بالعقد وقضى الثمن
منها سواء كان قبل الخروح عن الوصاية أو بعده كما سرح به في جامع الفصولين وغيره ويد المديون
بالدفع اليه مطلقا حيث وجب بعقده نعم على الرواية التي اختارها المتأخرون في جواز دعوى الاقرار
كذابا بحلف الدتبان ما كان كاذبا في اقراره كما هو ظاهر وأما دفع مال ربحا بغير معاملة فهو ربا محض
مطلقا سواء كان في مال يقيم أو غيره لا مطلقا في النصوص الواردة في تحريمه والوعيد لمعامله ولا عبرة من
شدخا خالف المصوص من ردود حقا ولو تعلق قاله بكاف السماء والله أعلم * (سئل) * في صرف

مطلب استعمل المشتري
العبد ثم تقايلا
مطلب قرص المشاع جائز
مطلب ناجيل القرص
عذر دم
مطلب القرص لا يلزم
الرسول

مطلب رجل مات وله ورثة
وبدنته مال بجهة وقف
معاملة بالربح من غير
مروع ويريد المتولي أن
يرجع عليهم بذلك أو يبيع
سرى معلوم أحد هم
في الوقت لذلك

مطلب اشترى حطة في
سبيلها بغير محصورة

مطلب اخذ منه دراهم
على ان ربحها في كل شهر كذا

مطلب في وصي على ايتام
باشر عقد مراهجة من غير
وجه شرعي ثم اقر بقبضه ثم
انكر

مطلب يرا المديون بالدفع
الى الوصي حيث وجب
بعقده

القطع بالقرش الاسدي * (اجاب) * هو رباح حيث لم يتعادلا وزنا فلزم وجهه من رد البدين
ووجوب التعزير لارتكاب المعصية التي اذن الله تعالى فيها بالحرب واذا اتفق أحدهما ما قبضه
وجب عليه ضمان مثله فيرده ويسترد ما دفع والقول قوله بيمينه لان القول قول التائب ضمانا كان
أو أمينا والله اعلم

* (باب الاستحقاق) *

مطلب اذا ثبت الوقت
و ادعى واضع اليد شراءه من
الموقوف عليهم لا يصح
البيع ويضمن ما كل من
الغلة ويرجع عليهم بما دفع
من الثمن

مطلب اذا اشترى كرمًا
وتصرف فيه مدة ثم ظهر
انه وقف يجب على المشتري
ضمان ما زاد على ما اتفق
في عمارة الكرم من الغلة
مطلب استحققت البغلة
من يد المشتري فاراد
الرجوع على البائع فادعى
البائع عليه تساجها عنده
مع غيبة المستحق

مطلب استحق حصان من
المشتري بتناج أو ملك مطلق
وحكمكم به ثم برهن بانه
على تساجه عنده أو عند بائعه

مطلب يبطل الحكم
للمستحق من المشتري
بدعوى التناج باثبات
البائع أو بائعه التناج عنده

مطلب اذا ولدت بقرة في
يد المشتري ثم استحق رجوع
على بائعه بالثمن وقيمة الولد
مطلب اذا زادت قيمة
المبيع في يد المشتري ثم
استحق لا يرجع على البائع
الا بالثمن

* (سئل) * في رجل وضع يده على حصص في حوا كرم موقوفة بأرضها وشجرها وقفا محكوما به
ياكل غلتها مدة سنين ادعى الموقوف عليهم بها و بما اكل من غلتها فاجاب بأنهم باعوه هاله فهل
على تقدير أنهم باعوه هاله يصح بيعهم أم لا حيث كان الوقت ثابتا محكوما بلزومه على الوجه الشرعي
ويضمن جميع ما اكلمه من الغلة أم لا * (اجاب) * لا يصح بيعهم وعليه أن يرد هاله للوقف فان أبي
حجبه التناخي حتى يرد وعليه رد الغلة التي استهلكها ويرجع عليهم عما دفعه من الثمن ان ثبت بالوجه
الشرعي والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى كرمًا قبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم ظهر لذي
قاض انه وقف بعد اقامة البيعة وأخذته تبائع بقضاء التناخي وطب الغلة التي انماها المشتري فما
الحكم في ذلك هل يجب ردها على البائع ان كانت قائمة أو قيمتها ان كانت هالكة وهل القول قول
المشتري في مقدارها أم قول البائع أم لا * (اجاب) * صرح في مجمع الفتاوى نقلا عن جامع
الفتاوى انه يوضع من الغلة مقدار ما اتفق في عمارة الكرم وما فضل من ذلك يأخذه المستحق من
المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول ان اقر أنه تناول وان انكره بالكلية فالقول قوله
بيمينه لانه المذعي عليه والاخر المذعي فيحتاج الى البيعة والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى
من آخر بغلة بثمن معلوم فاستحققت من يده ورجع ليطلب الثمن من البائع فادعى التناج عنده هل يكون
هذا دافعا عنه ولا يشترط حضور المستحق الغائب لبعده أم لا * (اجاب) * نعم تسمع الدعوى
وتقبل البيعة ولو كان المستحق غائبا على الاظهر والاشبه ويندفع المذعي بذلك والحال هذه والله أعلم
* (سئل) * في حصان تداونه الايدي فاستحق بدمشق الشام بالملك المطلق أو بالتناج فطلب من
بائعه ثمنه فبرهن بانه انه نفع عنده أو عند بائعه هل يبطل الحكم الصادر بدمشق الشام بالاستحقاق
* (اجاب) * نعم تسمع بيعة البائع انه نفع عنده أو عند بائعه ويبطل الحكم السابق بالاستحقاق لان
ذا الدخول البائع الاول وفي دعوى التناج من المتبايعين بيعة ذي اليد أولى بالقول بالحكم بها والله أعلم
* (سئل) * في رجل اشترى بهيمة من آخر فباعها للمشتري من آخر فاستحققت من يده بدعوى التناج
هل اذا اقام المستحق منه بيعة انها تساج بهيمة بائعه يبطل الحكم للمستحق ومثله اذا اقام بائعه بيعة
وكذلك اذا اقامها بائع بائعه أم لا * (اجاب) * نعم باقامة البيعة من كل منهم يبطل الحكم للمستحق
والله أعلم * (سئل) * في رجل باع بقرة فولدت عند المشتري ثم استحققت من يده بالوجه الشرعي
وأخذها المستحق هي وولدها هل للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن وقيمة الولد أم لا * (اجاب)
نعم للمشتري أن يرجع على بائعه بالثمن وقيمة الولد يوم التسليم للمستحق كما صرح به في جامع الفتاوى
والزيادات معللا بأنه مغرور من جهة البائع فترجع العهدة اليه بضمان لزمه في عقد المعاوضة والله
أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر بعلا بأربعة قرش فصار ثورا وزادت قيمته فظهر أنه
عجل الغير وأنه كان ودبعة عند البائع فهل اذا اخذه ماله للمشتري أن يرجع على بائعه بالثمن وبما زاد
في قيمته عنده ام ليس للمشتري ان يرجع على البائع الا بالثمن لا غير * (اجاب) * ليس للمشتري أن
يرجع على البائع الا بالثمن والحال هذه والله أعلم * (سئل) * في عمر واشترى من زيد بعيرا بثلاثة
وعشرين اسديا وباعه بعيرا بعشرين وتقابضا ومات بعير العشرين عند مشتريه زيد فادعى أخوه على
عمرو أن الجبل الذي باعه أخوه له ملكه وأنه لم يأذن له ببيعه الا بخمسة وثلاثين اسديا وأنه رده ببعه

مطلب عمر واشترى من
زيد بغير اذن على آخره على
عمر وأن الجمل الذي باعه
زيد ملكه ولم يأذن له ببيعه
الابز بآية عملها

مطلب اذا اشترى بئنا
وبني فيه ثم استحق يرجع
بالثمن وقيمة البناء

مطلب نقايضا في ثوبين
فاستحق أحدهما فافتك
المستحق الآخر ليرده على
المقايض لياخذ ثوبه فامتنع

مطلب السلم في المخلود من
غير استيفاء الشروط فاسد
فيجب على المسلم اليه رد رأس
المال ويجب على رب السلم
قيمة المقبوض

مطلب اذا مات المسلم اليه
يجل الاجل

مطلب دفع المسلم اليه
بعض السلم فية الى رب السلم
فقال لا قبله الا تاما وتركه
فسرق

مطلب لا يصح اسلام البن
في الزيت لان شرط صحته
عدم اشتغال البدلين على
أحد الوصفين

مطلب اذا سلم في حرير الى
نصب الميزان فالسلم فاسد
فالكفالة به غير صحيحة ولا
يتقبل دعوى التلجئة الا بينة

ويريد اخذه منه هل يعطى بمجرد دعواه أم لا وما الحكم اذا أقام بينة على دعواه * (أجاب) *
لا يعطى المدعي بمجرد دعواه بل لا بد له من بينة تثور مدعاه والاصل ان المنصرف بالبيع يكون مالكا
ولذا لا يصح اقراره بعسده بأنه قد شوى أو وكيل لانه ساع في قبض ماله من جهة غير دعيه وإذا أقام
المدعي المذكور بينة على دعواه استحق ان يعطى ويرجع عمر على زيد بمن البعير المستحق عليه وهو
الثلاثة والعشرون وقد تم البيع في البعير الذي مات وان كان عمر واستعمله أو كاري عليه لا طلب الحقيقة
بآجر عليه اذ منافع المصوب غير ممتصة عندنا والله أعلم * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد متباينين
معلوم من عمر وبني فيه بناء ثم بعد مدة ظهر له يستحق وأنته لدى قاض واستخلصه من زيد والآن يرجع
زيد له الرجوع بالثمن وقيمة البناء على عمر وهل له ذلك أم لا * (أجاب) * نعم له ان يرجع بالثمن
وقيمة البناء على البائع كما صرح به علماءنا فاطمة تكونه غره وله قيمته فأما يوم تسلمه والله أعلم
* (سئل) * في رجلين نقايضا في ثوبين فتمت زف يدوي على أحدهما وأقام عليه بينة وأخذه ولا
قضاء قاض فأتى من يده بائع بائعه بجمع وردّه على المقايض فامتنع من قبوله ويريد أخذ ثوبه الذي
قايض به هل له ذلك أم لا * (أجاب) * ليس له ذلك بل لو ثبت لدى قاض وحكم بالاستحقاق لا ينفسخ
البيع لان الاستحقاق يوجب توقف العقد لا ينقضه فالبيع لم ينفسخ به والله أعلم

(باب السلم)

* (سئل) * في رجل أسلم آخره بثلثمائة ما في جلود من جلود المعز عددا معلوما ولكنه لم يبين
الطول والعرض وما تنقي به الجاهالة ولا بينة شروط السلم من المحل وضرب المدة المعينة وقبض رب
السلم بعض الجلود وتصرف فيما بقي البعض * (أجاب) * السلم المذكور على الوجه المشطور فاسد
وحكمه وجوب رد مثل رأس ماله الى السلم المتبر ب السلم ووجوب قيمة المتبوض من الجلود على رب
السلم للمسلم اليه والقول قوله فيما بينه وعلى المسلم اليه البينة اذا ادعى زيادة على ما يقول رب السلم
اذا بقول قول المقايض ضميما كان أو أمينا والله أعلم * (سئل) * في المسلم اليه اذا مات هل يجمل
المسلم فيه ويؤخذ من تركته ولا يلزم رب السلم الصبر الى الاجل المشروط في عقد السلم أم لا
* (أجاب) * نعم يجمل المسلم فيه ويؤخذ من تركته المسلم اليه والله أعلم * (سئل) * في رجل
له على آخر قطن سلبا وزنه المسلم اليه الاشياء منه فقال رب السلم لا قبله الا تاما وتركه فسرق هل
يكون على الدائن أم على المدين * (أجاب) * يكون على المدين والحال هذه وهي انه لم
يقبله والله أعلم * (سئل) * فيما اذا سلم بئنا زيت هل يجوز ان لا يجوز لا شمال البدلين على
أحد وصفي على الباوهو الاتفاق في الوزن * (أجاب) * من شرائط صحة السلم عدم اشتغال
البدلين على أحد الوصفين الا الذين هما الله للربا وقد اشتغل عليه هائل كونه موزونين فان الزيت
موزون كما صرح به في الجروالن موزون أيضا كما هو مشاهد فلا يصح جل أخذهما رأس مال السلم
لحرمة النساء والله أعلم * (سئل) * في رجل أسلم أهل قرية ثلاثمائة وخمسين قرشاً على خمسة وثلاثين
رطلاً متراً كاجر برا ايض بل الدولاب يستحق في نصب الميزان بطرابلس الشام سنة اثنين وستين بعد
الالف وأسلمهم أيضا خمسين قرشاً سديّة قرشاً يستحق وفاؤها في الموسم المرقوم وذلك في كفالة فلان
أستاذ القرية مالا ودمته هذا صورة ما تسافر في مسطوره هل يصح السلم المذكور وكفالة الكفيل
المزبور أم لا يصح واحد منهما وهل اذا اتفق رب السلم والكفيل على أن يسطر مسطوره بأن المسلم اليه
في الحرير المذكور والمسطر من المبلغ المزبور وأستاذ القرية المذكور في الظاهر استعانة به على
خلاصته من ادل القرية التلجئة من غير أن يكون مسطر ضار مسلماً اليه في الحقيقة يلزمه ذلك أم لا
وهل يلزم اذا ادعى أستاذ القرية التلجئة في ذلك وأنكر الا سطر ذلك فأقام عليه بينة بذلك تقبل أم لا
وهل اذا جاز عن إقامة البينة يستخلف أم لا * (أجاب) * لا يصح السلم المذكور أو لا لعدم

استيفائه شروط الصحة بل هو فاسد واذا فسد فالكفالة في الحرير المسلم فيه لا تنجح اذ شرط
 صحة الكفالة الدين الصحيح وهذا غير صحيح حتى لا يطالب به أهل القرية فكيف يطالب به الكفيل
 وأما مسألة التلجئة فقد صرح بها قاضي خان في البيع والسلم نوع من البيع وكذا صرح بها
 في الاختيار كثير من علماءنا قال قاضي خان فان ادعى أحدهما ان البيع كان تلجئة وأنكر
 الآخر لا يقبل قول من يدعى التلجئة ويستخلف الآخر وان اقام مدعى التلجئة البيعة على ما ادعى
 قبلت بيئته انتهى وبذلك علم حكم واقعة الحال بصريح المقال والله أعلم * (سئل) * في جماعة
 وكواجر لابس السلم لهم مبلغا على زيت في ذم جماعة فأسلم وادعوا انه لم يذ كرفيه الاجل أو غيره
 من شروطه وادعى الوكيل استيفاء الشروط هل القول قولهم ولا يلزمهم المسلم فيه أم قوله
 ويلزمهم * (اجاب) * القول قوله بيمينه ويلزمهم المسلم فيه لانه يدعى الصحة وهم يدعون
 الفساد وفي مثله القول لم يدعى الصحة والله أعلم * (سئل) * في جماعة أذنوا لرجل أن يستلم
 لهم ذارهم على زيت من الناس تفعل غير آت بشرائطه هل يصح ويطالب المأذون له به وهو يطالب
 الجماعة أم لا * (اجاب) * لا يصح ولا يطالب أحد أما المأذون له فلفساد السلم بترك شرائطه
 وأما الذين أذنوا فله عدم جواز التوكيل من جانب المسلم اليه كما صرح به في البحر في التوكال
 نقلا عن الجوهرة فلا طلب عليهم فسد السلم أو صح والله أعلم * (سئل) * في رجل اسلم آخر
 عشرة قروش في قنطار وعشرة ارطال من الدبس الى نزول المدبسة هل يصح السلم ويؤمر المسلم اليه
 بدفع الدبس أم لا يصح واذا قلتم لا يصح السلم وكان قد دفع شيئا من الدبس يسترده ويدفع له رأس مال
 السلم أم لا * (اجاب) * صرح في منخ الغفار نقلا عن جواهر الفتاوى انه لا يصح السلم
 في الدبس يعني وان اجتمعت شرائطه قال لانه ليس من ذوات الامثال لان النار علت فيه فلا يجب
 في الذمة وليس على المسلم اليه الارتفاع رأس مال السلم ويسترد ديبه بيمينه ان كان باقيا والافقيته
 يوم قبضة والله أعلم * (سئل) * في زيد دفع له عمرو دراهم ليخرجها له على شعير فدفعها
 زيد لبيكر ليخرجها فأخرج البعض وأنفق البعض على نفسه والا أن يقول زيد لبيكر قد وفيت عنك
 الشعير لعمرو هل يلزمه أن يدفع له نظير الشعير أم لا * (اجاب) * لا يلزمه ذلك والحال هذه على
 أي حالة تكون وانما يلزمه رد مثل ما استهلكه من الدراهم والله أعلم * (سئل) * في رجل
 اشترى من آخر قدر من الزيت بمن معين ثم جعل الثمن في قدر أزيد من الزيت المبيع سلما وعند مجيء
 المحل دفع المسلم اليه للمسلم شيئا من الزيت هل يصح ذلك أم لا وبأخذ المسلم اليه ما دفعه من الزيت
 ويعطى الثمن الذي اشترى به القدر المذكور أو لا من الزيت أم كيف الحال * (اجاب) *
 لا يصح جعل الثمن الثابت في الذمة سلما فيطالب المشتري بالدراهم التي جعلت ثمنا لا غير ويرجع
 بمبادفعه للبائع من الزيت والله أعلم * (سئل) * في امرأة اسلمت رجلا مبلغا في قطن بثمنه
 وزنا معا سلما فاسد اخفى المحل لم يجد المسلم اليه قطنيا فاشترى منها ما بذمته من القطن بمن مؤجل
 وحين يجيئه باعها قطنيا ببعض المبلغ وسلمها لها وأبقت عليه البعض وقطالبه به هل لها ذلك أم ليس
 لها الا رأس مال سلما في الاصل وترد الزائد والحالة هذه * (اجاب) * ليس للمرأة الا رأس مال
 سلما وما اشترته من القطن يلزمها ثمنه فتقاصضه بتدريما لها من رأس مال السلم وترد الزائد والحالة
 هذه والله أعلم * (سئل) * في بيع المسلم فيه من المسلم اليه هل هو اقالة أم لا * (اجاب) *
 لا يكون اقالة سواء كان بقدر رأس المال أو بأقل أو بأكثر سواء قبض الثمن أو بعضه أو لا
 اما اذا استرد رب السلم رأس المال بعد أن قال انه قام على بمن غال ونحوه فرد المسلم اليه وقبضه
 فانه ينفسخ ويكون ذلك اقالة للمسلم كما اذا قال المشتري في البيع المطلق قام على بمن غال

مطلب القول لرب السلم
 في دعوى الاجل لا للمسلم
 اليه في انكاره
 مطلب لا يطالب الوكيل
 ولا المسلم اليه بالسلم فيه اذا
 فسد المسلم

مطلب لا يصح السلم في الدبس
 وان اجتمعت شرائطه فبرد
 المسلم اليه رأس المال
 ويسترد الدبس ان قائما
 والافقيته

مطلب دفع عمرو لزيد
 دراهم ليخرجها له على
 شعير فدفعها زيد لبيكر
 ليخرجها فانفق البعض
 واخرج البعض

مطلب جعل الثمن الثابت
 في الذمة سلما غير صحيح

مطلب اسلم لآخر في قطن
 سلما فاسدا ثم اشترى المسلم
 اليه ما بذمته من المسلم فيه
 ثم باع رب السلم بالثمن قطنيا

مطلب بيع المسلم فيه من
 المسلم اليه لا يكون اقالة
 مطلقا

فرد عليه البائع الثمن ورد عليه وهو المبيع فانه يكون اقالة على الصحيح فانهم والله أعلم
 (سئل) في رجل دفع لآخر خمسة قروش سلفا في ستة جرات زيت ولم يذ كر شيئا من شرائط
 السلم وروى السلم اليه على ذلك بندقية فادى رب السلم ضياعها احكام الحكم (اجاب) السلم والحال
 هذه فاسد لعدم استيفائه الشروط وفي السلم الفساد الواجب رد رأس مال السلم على رب السلم وعلى
 المسلم اليه رد مثل قروشه او عينها ان كانت قائمة لا دفع الزيت المسلم فيه لعدم ثبوته في ذمته وينضم
 المرتن الذي هو رب السلم قيمة البندقية بالغة ما بلغت ان لم يثبت الضياع بالبرهان اذ فاسد العقود
 كصحة ما في الاحكام وحكم الرهن الصحيح اذ لم يثبت ضياعه او حلاكه ضمان جميع القيمة والله أعلم
 (سئل) في رجل أسلم آخر خمسة وعشرين قرشاً في ثلاثين رطلاً نابلساً غزلاً ملاحياً الى ستة أشهر
 فلما مضت طالبه بالغزل فأعسر فاشترى المسلم اليه من وكيل رب السلم ثلاثة وثلاثين قرشاً ودفع له منها
 ثمانية أرطال غزلاً فأقامها بثمانية قروش وأربعة وعشرين قطعة مصرية والباقي من الغزل باعه
 الاصيل لرجل آخر بسبعة وعشرين قرشاً احكام الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) أما بيع الغزل
 المسلم فيه قبل قبضه فلا يصح سواء كان لاجنبي او للمسلم اليه اتصافاً او ائماناً نفس السلم الذي وقع أولاً
 في الغزل ان استجمع الشروط وهي سبعة عشر شرطاً مستندة في رأس المال وأخذ عشرين المسلم فيه
 فهو صحيح يثبت به المسلم فيه في ذمة المسلم اليه وما طرأ من استوفيت واذا لم توجد يلزم على المسلم اليه
 رد رأس المال وهو الخمسة والعشرون قرشاً الى رب السلم لا غير ويسترد ما سوى ذلك من العزل وغيره
 والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر قرشاً في مدحظة ولم يذ كر ما توقف عليه
 صحة السلم ولزم المسلم فيه حل له ان يسترده ويدفع له قرشه ان كان باقياً او مثله ان كان متعذراً رده بعينه
 (اجاب) نعم له استرداده اذ كل من دفع شيئاً على أنه ثابت في الذمة فبان أنه لم يكن نابلساً
 استرداده ويرد عليه رأس ماله والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر قنطار ثمن حمار رأس ماله
 خمسة قروش اشترى المسلم اليه من رب السلم نصف قنطار بعينه بثمانية قروش مؤجلة الى سنة وقبضه
 ودفع له عند حمله مما عليه وكل له في ثلثي عامه القنطار بدفع نصفه الباقى ثم طالبه بالثلث الذي هو الثمانية
 قروش فباعه نصف قنطار بعينه بخمسة قروش وقاصمه بثلاثها مما عليه من الثمانية فبطل له المطالبة
 بالثلاثة قروش أم لا وهل يصح جميع ما قيل أم لا اوضحوا النبا الجواب (اجاب) شراء المسلم اليه من
 رب السلم نصف قنطار معين صحيح لكن دفعه له بعينه بعد قبضه مما عليه من القنطار المسلم فيه غير صحيح لان
 فيه شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن وهو فاسد وبقبضه على هذا الوجه ملكه رب السلم بمثله لان قبض
 المبيع في البيع الفاسد باذن مالكة موجب للضمان ان قيمته ببقية وان مثله بمقبضه ونصف القنطار
 الثاني وقع عن المسلم فيه بالدفع على جهته فحق لرب السلم نصف قنطار وعليه النصف المتضمن بمثله
 فان تقاصصا صح ووقعت البراءة عن جميع المسلم فيه ولا يطالب كل بما في عهده ويبيع المسلم اليه
 النصف القنطار آخر البائن الذي هو الخمسة قروش صحيح فتدلم ذمته لرب السلم ثمانية عن النصف الذي
 اشتراه أولاً ولم ذمته رب السلم له خمسة عن النصف الذي اشتراه آخر الا هو فالتقاصصا صالحة الخمسة بالخمسة
 في حق لرب السلم ثلاثة يطالبه بها ووجه ما أخذ هذه الاحكام أن المسلم فيه يكون يباع عند القبض قال
 في الزبادات لو أسلم مائة في كرت ثم اشترى المسلم اليه من رب السلم كرت حنطة بمائة درهم الى سنة فقبضه فلما
 حل السلم أعطى ذلك البكر لم يجز لانه اشترى ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن كما قلنا في الجوع من نفع
 القدر مستدلاً به على ذلك وأما المقاصصة بالمسلم فيه فيقول في البصر عن الايضاح ان وجب على رب
 السلم دين مثل السلم بسبب متقدم على العقد أو بعده لم يميز قاصداً وان وجب بقبض مضمون
 كالصعب والفرض صار قاصداً ان كان قبل العقد وان كان بعده فجعله قاصداً جازاً انتهى وهنا وجب

مطلب يجب ضمان الرهن
 بالمسلم فيه بالغة ما بلغت
 ان لم يثبت ضياعه بالينة

مطلب بيع المسلم فيه قبل
 قبضه لا يصح مطلقاً

مطلب اذا فسد السلم يسترد
 المسلم اليه المسلم فيه ويرد
 رأس المال

مطلب اسلم آخر خمسة قروش
 في قنطار قطن ثم اشترى المسلم
 اليه من رب السلم نصف
 قنطار قطن بثمانية قروش
 وقبضه ودفع له مما عليه
 ثم باع المسلم اليه رب السلم
 نصف قنطار بخمسة قروش
 وقاصمه بخمسة من الثمانية
 وبطل له بالثلاثة

بعض مضمون فان جعله قصاصا جاز وأما شراء المسلم اليه من رب المسلم وعكسه فلا يشك شك
في جوازها والله أعلم

* (كتاب الكفالة) *

مطلب لا يصح التزام الدلال
الخسران للمشتري

مطلب قال لمحتش من الحاكم
أراد الخروج لا يخرج
فأخذ منك فعلى

مطلب اذا قال أحد
المدينين للدائن دينك
عندي يكون كفيلا به

مطلب استعار من آخر
زيتونا البرهنة بدين عليه من
آخر وبيع له أكل ثمرة فاعاره
شارطا عليه الرجوع
بأكله المرتين

مطلب في تعليق الكفالة
بالشرط

مطلب فيما تصح به الكفالة
وما لا تصح كالجبايات
والنواب وغيرها

(سئل) في دلال قال لا اشتر هذا بكذا وان خسرت فعلى فاشتره فلان تصح ويضمنه
الخسران أم لا (أجاب) لا تصح ولا يلزمه الخسران فقد صرح في البرازية بأنه لو قال بايع فلانا
على ما أصابك من خسرت فعلى لم يصح وقد ذكره في البحر في شرح قوله وما غصبك فلان فعلى ناقل
عنه ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل قال لمحتش من حاكم سياسة وقد أراد
الخروج من بلده لا يخرج فأتى أخذ منك فعلى ضمائه فأخذ منه ما لا ظلماهل يصح ويلزم القائل
أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم القائل وهي مسألة المتون المعبر عنها بقولهم وما غصبك فلان
فعلى والله أعلم (سئل) في رجل له على جماعة متكلمين على دين مبلغ قرضا طالبهم به فقال له
كبيرهم دينك عندي هل يكون كفيلا فطالب به أم لا (أجاب) نعم يكون كفيلا كما صرح به
في التتارخانية بقوله لفظه عندي للوديعة لكنه بقرينة الدين تكون كفالة وأشار إليه الزيلعي بقوله
معلقة يحتمل العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون ضمنا ما وقد صرح قاضي خان بأن عند اذا
اشتمعت في الدين براديه الوجوب فاذا علم ذلك علم أن له مطالبة وحسبه والله أعلم (سئل) في رجل
استعار من آخر زيتونا البرهنة بدين عليه لا يخرج وبيع له أكل ثمرة فاعاره اذلك شارطا الرجوع عليه
بهما أكله المرتين منها فأكله سنيين هل يرجع عليه أم لا (أجاب) نعم له ان يرجع عليه بما أكله
منها كما يعلم من مسائل الكفالة بالمجهول نحو ما ذاب لك على فلان فعلى وما غصبك فلان فعلى فافهم
والله أعلم (سئل) في قاض اقترض من آخر ذراهم وطلب المقرض منه كفيلا فأحضر
المقرض رجلا لديه وقال له هذا يكفلي فقال الرجل ان دخل القائي مدينة القدس الشريف
وقبض المحصول فأنا كفيلا عنه فيما اقترضه فمات القائي المستقرض في أثناء الطريق ولم يدخل
القدس الشريف ولم يقبض المحصول هل تصح الكفالة أم لا (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها
لشراح الهداية بحال عظيم بسبب تعقيد في العبارة يطول الكلام عليه فتجبس عنان القلم عنه ونذكر
ما صرح به قاضي خان في فتاواه وهو قوله ولو عاق الكفالة بما هو شرط محض نحو أن يقول اذا هبت
الريح اوجاء المار أثر اذا قدم فلان الاجنبي الدار فأنا كفيلا بنفسه لا يصير كفيلا وكذا لو عاق الكفالة
بالمال بهذه الشروط وان عاق الكفالة بما هو سبب الحق او سبب لا يمكن التسليم نحو أن يقول اذا قدم
المطلوب البلد فأنا كفيلا بنفسه فقدم فلان صار كفيلا بنفسه لانه متعارف انتهى فتدبره فلان
شرط الإلزام الكفالة وهذا شرط للزومها دخول القائي مدينة القدس الشريف وقبض المحصول
ولم يوجد فكيف يصح ان يلزمه المال هذا لا يكون بحال من الاحوال فافهم والله أعلم (سئل) في صك
حاصل استأجر وقبل والتزم وتعهده فلان بن فلان وفلان بن فلان من فلان بن فلان وفلان بن فلان بن فلان عما
هو مرتب على أخا في القرية الفلانية عن المال العتيق الباقى عليهم من سنة كذا وعن مال سنة كذا
وعن مال سلطان ومشاهدة وخلاعة وغريبة وحق حطب ومال طنطور ومجدة وعيدية وخيصة مبلغا
قدرد الفاقرش وثلاثمائة قرش يدفعان ختام شهر ربيع الاول ثلاثمائة والباقى وهو ألفان
يدفعان في ثمانية اشهر من غرة ربيع الثاني الى ختام ذي القعدة كل شهر مائتا قرش وخمسون
استأجرا وقبولا وتعهدا والتزاما صحيحات شرعية مشبوبات شرعا وصداها على ذلك فلان وفلان
وقبل كل التصديق لنفسه قبولا لشرعيته بعد تمام ذلك تسليم المتزامن المذكور وان من حبس فلان
وفلان المتزامن انما شئني القرية فلانا وفلانا المبيحونين على المال المذكور تسلما شرعيا وكفيل كل من

المتروكين صاحبه في أداء المبلغ المذكور يؤخذ منهما كصفة شرعية وثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي
 المرفوع خطه أعلاه وحكمه ووجبه حكماً شرعياً فهو ما تضمنه هذا الصك صحيح شرعاً ما لم ينخلخل بعمل
 به شرعاً يصح استخبار المستأجرين وقبولها ما والتمها مع المصدري الصك باستأجره والتمه وقبل
 تعهدها هو مرتب على أحالي القرية الغلانية عن المال العتيق وعن مال سنة كذا وعن مال
 السلطان ومشاهدة الخ أم لا (أجاب) لا شبهة في خلل الصك المذكور وعدم صحته اذ قوله
 استأجره وقبل والتمه وتعهد عما هو مرتب على أحالي القرية عن المال العتيق الخ أو مال واقعة على
 ما هو مرتب على أحالي القرية وما هو كذلك فاسد باجماع العقلاء اذ استخبار ما هو كذلك لا يتعلل
 وقوله كذلك وتعهد والتزامه اذ الكفالة بما لا يثبت له في الذمة غير صحيح في اصح القولين فكيف
 بما لا أصل له شرعاً من سجدة وعيدية وخيسية الخ قال في فتح القدير وأما الدوائ فان اريد بها ما يكون
 بحق ككسرى النهر المشترك للعائنة وأجرة الخارس للعملة الذي يسمى في ديار مصر الحفير والموظف
 لتجهيز الجيش في حق فداء الاسرى اذ لم يكن في بيت المال شيء وغيرهما مما هو بحق فالكفالة جائزة
 بالاتفاق لانها واجبة على كل مسلم موسر بايجاب طاعة ولي الامر فيما فيه مصلحة المسلمين ولم يلزم
 بيت المال اوله ولا ثلثي فيه وان اريد بها ما ليس بحق كالجبايات الموظفة على الناس في زمامات بلاد
 فارس على الحياط والطباخ وغيرهم للسلطان في كل يوم أشهر وأثلاثة أشهر فأنهم ساطم واختلف
 المشايخ في صحة الكفالة بهم اذ قيل تصح اذ العبرة في صحة الكفالة بوجود المطالبة اما بحق او باطل ولهذا
 قلنا ان من تولى قسمته بين المساكين فعديل فهو مأجور ويشتري ان كل من قال ان الكفالة تضم في الدين
 يمنع صحته اهنياء ومن قال في المطالبة يمكن أن يقول بصحته او يمكن منعها بناء على أنهم في المطالبة في الدين
 او معناه او مطلقاً ومن يميل الى الصحة الامام البرزوي يريد نحر الاسلام أما أخوه صدر الاسلام
 فأبى صحة الكفالة بهم انتهى وفي الخلاصة نقلاً عن مجموع السوازل طمع الوالي ان يأكل كل منهم شيئاً
 بغير حق فاخفى بعضهم ونظر الوالي ببعض فقال المختفون للذين وجددهم الوالي لا تظلموه علينا
 وما أمابكم فهو علينا بالخصص فلو أخذ الوالي منهم شيئاً فلهم الرجوع قال هذا مستقيم على قول
 من يجوز ضمان الجباية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح وفي البرازية ضمان الجبايات على قول
 عامة المشايخ لا يصح وقد ذكرنا ان خراسان في الخلاصة وبجماعة قالوا يصح وجعلوا المطالبة الحسية
 كالمطالبة الشرعية انتهى وفي فتح القدير في آخر التقرير في المسئلة قال والحكم بمعنى في القسمين
 ما يراه من الصحة في أحدهما والخلاف في الآخر من أئمة ائمتنا من قال الأفضل للإنسان ان يساوي
 أهل محله في إعطاء النامية قال شمس الأئمة هذا كان في ذلك الزمان لانه أعانة على الحاجة والجهاد
 وأما في زماننا فأكثر الواجب تؤخذ طلباً ومن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له وان أراد
 الاعطاء فليعط من هو عاجز عن دفع الظلم عن نفسه ليستعين به على الظلم وينال المعطى الثواب انتهى
 فان قلت فقد صرح ابن كمال باشا في كتابه الاصلاح والايضاح بأن الفتوى على الصحة وما عليه
 الفتوى اصح مما عليه العائنة قلت انه غير مسلم بل ابرحان فان قلت ان الشيخ زين بن نجيم في البحر قال
 وظاهر كلامهم ترجيح الصحة ولذا قال في ابيصاح الاصلاح والفتوى على الصحة فجعله عملاً لقوله
 وظاهر كلامهم والحال ان ظاهر كلامهم يخالفه لما صرح به في الخلاصة والبرازية أنه قول العائنة
 والعلة له أن الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بصحة تقريره قلت قال مؤيد زاده في مجموعه
 نقلاً عن العمادية والاسير اذ قال لغيره خلصني فدفع المأمور ما لا وخلصه منه اختلف فيه قال
 السرخسي يرجع في المسئلتين وقال صاحب المحيط لا يرجع هذا هو الاصح وعليه الفتوى وهو مدافع
 لما في الاصلاح فان قلت قال قاضي خان وان كفل عن رجل الجبايات اختلقوا فيه والصحیح
 أهمانح قلت قوله والصحیح لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه الفتوى وأما

الخراج فصرح علماؤنا بأنهم اتصموا الكفالة به قالوا المراد به الموظف وهو الذي يجب في الذمة بأن يوظف
الامام كل سنة من ماله على ما يراه لاخراج المقاسمة وهو الذي يقسمه الامام من غلة الارض لانه غير
واجب في الذمة كذا في العيني وغيره وظاهره ان المعتمد الاطلاق ومن ثم أطلقه صاحب الكنز فيه
وغیره قال في البحر أطلقه فشمع الخراج الموظف ونخراج المقاسمة وخصه بعضهم بالموظف وهو
ما يجب في الذمة ونفي صحة النعمان بخراج المقاسمة لانه لم يكن ديناً في الذمة والمسئلة كثيرة النقل
متونا وشروحا وفتاوى هذا وما الصك المذكور فأنواع الخلل فيه لا تحصي فلا يعابيه ولا يلتفت
اليه شرعا والله أعلم (سئل) في رجلين صادرهما الوالى وحبسهما فقال أحدهما لا آخر
خلصنا من مصادرتك بدفع المال الذي طلبه ونصفه على ونصفه عليك ففعل هل له الرجوع عليه أم لا
(اجاب) له الرجوع ولولم يقل له لترجع على ففى البرازية قال لرجل خلتني من مصادرة الوالى
او قال الاسير ذلك قيل لا يرجع فيه مما بالشرط الرجوع وقيل في الاسير يرجع بلا شرط لافي
المصادرة والامام السرخصى على أنه يرجع فيه مما بالشرط الرجوع وهو الصحيح انتهى ومثله
في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في كفيل النفس هل يبرأ بموت المكفول به أم لا
(اجاب) نعم يبرأ بموته والله أعلم (سئل) في قروي تزل به ضيف فغصب بهيمة جاره فاتهم
الضيف بهم فأقن الى المضيف وقال له ان فلانا ضيفك فغصب بهيمة القلاية فقال له ان كان غصب
بهيمة فأنا ضامن فظهر غصب فلان لها هل على المضيف ضمانها أم لا (اجاب) نعم عليه
ضمانها او هزرها ان كانت باقية او قيمتها ان كانت هالكة كما صرح به المتون والشروح والفتاوى
والله أعلم (سئل) في رجل اتهم آخر بسرقة بقره فأنكر فذهب فتجسس فرآه عند قوم لا يقدر
عليهم ليكنهم أخبروه بأن فلانا او صلها اليساو باع البعض لنا والبعض تركه عندنا وديعة فرجع اليه
وطالبه بقره لم يده فقال اذهب انت اليهم ومهما أخذوا منك فعلى ففعل وأخذوا منه ما لا يجبر
واكراماه هل يضمن ما أخذوا منه أم لا (اجاب) نعم يضمن جميع ما أخذوه والحال هذه
بقوله مهما أخذوه من مالك فعلى صرحوا به في الكتب والدلالات والله أعلم (سئل) في رجل
ادعى على آخرين أنهم ما ضمه له ما تعلق بذمة فلان باذنه بالكفالة الشرعية هل اذنب ذلك عليهم ما
بالوجه الشرعي يؤخذ ان به أم لا (اجاب) نعم يؤخذ ان به ويحبس ان فيه فقد صرح علماؤنا
بأن حكم كفيل الكفيل حكم الكفيل في الطلب والحبس والملازمة وجميع الاحكام والله أعلم
(سئل) في رجل قال لا تترك فلانا او ضمته او ضمته على هل الكفالة بهذه الصيغة كفالة
نفس او كفالة مال واذا كانت كفالة نفس هل يبرأ الكفيل بدفعه الى من كفله له حيث يمكنه مخاصمته
ولو في غير مجلس القضاة (اجاب) هي كفالة بالنفس ويبرأ بتسليمه له حيث يمكنه مخاصمته
ولو في غير مجلس القضاة ان لم يشترط تسليمه فيه والله أعلم (سئل) في رجل توفى عن زوجته
وخمسة بنين وثلاث بنات منها ثم ماتت احداهن عن زوج وعن ذكر والتركة مستغرقة بالدين فعوضت
الزوجة عن صداقتها ما وزوجة ابنة الكفالة تمهرها بغير ابنه كرها وقضى القضاة به هل لزوج
الميتة ابطال قضاء القضاة بذلك مع استيفاء الشرائط أم لا (اجاب) لا يقدر على ابطال ما نصب عليه
قضاء القضاة المستوفى شرائطه الشرعية وقد تقرر في الشرع الشريف تقديم الدين على الارث
وأن الكفيل بغير أمر المكفول عنه لا يرجع وأنه اذا مات يستوفى من تركته ولا رجوع للورثة على
المكفول عنه كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل كفل مهر زوجته ابنة ومات
الاب هل يؤخذ من تركته أم لا (اجاب) نعم يؤخذ المهر من جميع التركة بسبب ما ذكر من الكفالة
والله أعلم (سئل) في سفينة رئيسها نصراني تحمل بها نساء وأطفالا ورجالا من المسلمين والافرنج
وأقبل عليهم في البحر غليون به أهبل حربا من الافرنج فصاح المسلمون على الرئيس ان يلقمهم على البر

مطلب صاذا والوالى ورجلا
قتال لا آخر خلصنى من
مصادرتك صح ويرجع عليه
بمادفع

مطلب الكفيل بالنفس
يبرأ بموت المكفول به

مطلب ان كان غصب بهيمة
فأنا ضامن

مطلب مهما أخذ منك فعلى
مطلب اذا اذنبت أنهم ما ضمنا

له بذمة فلان يؤخذ ان به
مطلب في ألفاظ تصح الكفالة

بها ولا يبرأ الكفيل بالنفس
الا اذا سلم المكفول به في

مجلس يمكن مخاصمته فيه
مطلب مات عن ذكر

وانك وقد كفل مهر زوجته
أحد أولاده ثم ماتت إحدى

البنات عن زوجها وعن
ذكر ثم عوضوا زوجته لابن

المكفول لها كرها بمقتضى
الكفالة وقضى بذلك ثم أراد

زوج الميتة ابطال ذلك
مطلب اذا كفل مهر زوجته

ابنه ثم مات يؤخذ من تركته
مطلب قال رئيس المركب

وبعض من معه للباقيين مهما
أخذ لكم فعلن

وكل متيسر القرب من البر فقال هو ومن معه من الافرنج لا تخافوا مهما أخذ لكم هؤلاء فنعلمه
عليها فأسروهم وأخذوا أموالهم وأطلقوا الرئيس والادريج ولم تعرضوا الاموالهم هل يصح هذا
التمان يبيعون ما أخذوا من المسلمين أم لا (أجاب) نعم يصح هذا التمان إذا التفتون عنه معلوم
بالاشارة وكذا المتفتون له وهم المسلمون الذين في السفينة ولا خلاف صدنا في صحة هذا التمان
أعمال الخلاف فيما إذا كان المتفتون عنه مجهولا ومن فروع المذهب قال لا تحرام لك هذا الطريق
فان أخذ مالك فأماضاس وأخذ مالك صح التمان والمتفتون عنه مجهول كذا في جامع الفصول
رامن الموائد طهر الدين ثم قال ما ذكر من الجواب يخالف لما ذكره القدروري وأما مسئلتنا فلا كلام
في صحة التمان والله أعلم (مسئل) في رجل باع لا تحرقطة الى دخول الجرن يش كده آخر
تظهر فساد البيع بالاجل المجهول هل يبرأ الكفيل عن الكفالة أم لا (أجاب) بطله وفساد
البيع يظهر فساد الكفالة إذا لازم على الاصيل رد البيع نعم ان كان موجودا وورثته ان كان
هالكا ومستهلكا لا عنه فطهر به عدم الدين المكسول به على الاصيل فلا ضمان على الكفيل والله أعلم
(مسئل) في رجل دفع لجمال ثلاثة جمال يذهب به الى مصر يحملون لا تحرقطة باجرة معلومة عتبت
للمال على صاحب الجمال ودفع له حمارا يركبه عارية فلما حصل بمصر مرض الحمار وعجز عن السير
وسرجت القافلة وانزلت الطريق معها حصل ضرر لكلي للجمال والجمال فلما خرج اودعه عند ثفته
بعمطه ويقوم يأمره فلما وصل الى وطنه الاصيل أخبره فاستشاط غيظا فكده آخر فقيه هل الكفالة
صحبة أم غير صحبة (أجاب) الكفالة غير صحبة لان شرطها ضمان المكفول به على الاصيل
وهو مختلف حالان المتعار غير مضمون لهذا العذر الذي ذكر على الجمال والله أعلم (مسئل)
في ثلاثة أشبار كملوا دية قبيل على عاقلة القاتل هل تنفع كفالتهم ويطالبون به أم لا (أجاب)
لا تنفع الكفالة بالدية كما سرح به في الظهيرية والخلاصة والبرازية والتنازخاتية فتشاعن الظهيرية
فلا يطالبون به لعدم صحتها والله أعلم

مطلب اذا كفل ثم المبيع
يبيح فاسد الكفالة فاسدة

مطلب الكفالة بالمستعار
غير صحبة

مطلب الكفالة بالدينة غير
صحبة

* (كتاب الحوالة) *

(مسئل) في رجل لاخته الكبيرة مهر على زوجها وعلى الرجل المذكور مهر وزوجته البالبة فأحال
الاخ المذكور أبا رويته بمهرها على فزوج اخته ليستوفي الاب من مهر الاخت مهر بقية بغير
اذن من الزوجين فاستوفى الاب منه البعض وبقي البعض ومات الاخ وأخته عن يحمه ومات الاب
المحال أيضا هل الحوالة صحبة أم غير صحبة وما الحكم في المدفوع للاب هل للدافع الرجوع في تركه
الاب أم لا (أجاب) الحوالة المذكورة باطله وللمحتال عليه الدافع الرجوع فيما دفعه بعينه
ان كان قائما وبقية في القبي ومثله في المثلي ان كان مستهلكا في تركه القابض والحالة هذه والله أعلم
(مسئل) في رجل استأجر من ناظر وقف قرية وشرط تعجيل الاجرة وأحال بها مستحقا
الوقف فقبضها ثم نفقت الاجارة فهل يرجع على الناظر وعلى المستحق بما قبض (أجاب)
يرجع المحال عليه بما أدى للمحتال على المحيل لا على المحتال والحال هذه والله أعلم (مسئل)
في متول أذن له القاضي في الاستدانة للمعامرة اذا مال للوقف فقدر المستأجر باذن المتولي وأحال
على مستأجر حوائت الوقف ولم يسر حوا قبض الحوالة هل للمستأجر مطالبة المتولي بما صرفه
وحبه اذا امتنع عن الاداء أم لا (أجاب) للمستأجر ذلك في الجرع عن القضية ومثله في الحارث
الراهدى اذا قال اقيم او المالك لم يستأجرها اذنت لك في عمارتها فقدرها باذنه يرجع على القيم
والمالك والحوالة لا تلزم لانه لا يشب الى ساكت قول والله أعلم (مسئل) في المحتال اذا تولى
من احتال عليه المال هل له ان يرجع به على الاصيل أم لا (أجاب) نعم له

مطلب رجل على مهر
زوجته البالبة ولاخته
الكبيرة مهر على زوجها
فأحال أبا رويته بمهرها على
زوج اخته

مطلب يرجع المحال عليه
بما أدى للمحتال على المحيل

مطلب اذا عمر المستأجر
بأذن الناظر صرح ويرجع
عليه ولا يكون سكوت المحال
عليه قبولا للحوالة

مطلب اذا تولى المال على
المحال عليه يرجع به على
الاصيل

الرجوع على المحيل الذي هو في إبداء الدين أصيل لانه انما رضى بهذا النقل بشرط وصول الدين اليه
من جهة المحتال عليه بدلالة الحال وهي فوق دلالة المقتال وقد فاته ذلك ف يرجع عليه بما هنالك
والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين فأحاله به على رجل وقبل الحوالة ومات المحتال عليه
وعليه دينون لا يتي تركه بها فما الحكم في دين الحوالة (أجاب) المحتال اسوة لقراء المحتال
عليه فان بقي له شيء عليه يرجع به على المحيل لانه قد توى والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر
دين هو عن مبيع فأجابه بأنى احلته له على فلان الغائب فقال المدعى لم أقبل ذلك فأقام المدعى
عليه بيعة عليه بذلك فقبلها القاضى ومنعه من معارضة الى الاجتماع بالغائب ومخاضته هل يلزم
المدعى تعزير أو اهانة بذلك أم لا واذا حضر الغائب وجد الحوالة ولم يقم عليه البيعة هل له الرجوع
على المحيل أم لا (أجاب) لا يلزم المدعى اهانة ولا تعزير بذلك واذا حضر الغائب وجد الحوالة
ولا بيعة للمدعى عليه ولم يعد المدعى البيعة رجع المدعى على المدعى عليه لانه قد توى بسبب ذلك
على المحيل عليه والله أعلم (سئل) في قروي عليه دين لبدوى ألح عليه بطلبه فباع لرجل
بهماله وأحال البدوى عليه بثمنه فقبل الحوالة قائلا ان اعجب أبوى الحمار فلم يعجبهما وردّه على بائعه
هل للبدوى طلب عليه أم لا (أجاب) لا طلب للبدوى عليه والحال هذه لبطلان الحوالة
يفقد الشرط والله أعلم

وهذا آخر الجزء الاول من الفتاوى الخيرية وتم طبعه في منتصف

ذى العقدة سنة ١٢٧٢ ثلث وسبعين ومائتين وألف

وبليه الجزء الثانى اوله كتاب ادب القاضى

وقد صححه الفقير نصر ابو الوفاء

الهو ربى غفر الله له

ولو لديه ولسائر

المسلمين

امين

تم

منه الجزء الاول من الفتاوى الخيرية

٢١ ٢٤

هذا الجزء بلغت مصادره ثمانية مائة واحد وعشرين قرش وأربعة وعشرين نصف فضه

وخالص النكمر

مطلب المحتال اسوة لقراء

المحتال عليه

مطلب أقام المدعى عليه

بيعة على المدعى أنى احلته

بالدين على فلان الغائب

وهو منكرك لقاء الغائب

ولم يعد البيعة لاني في وجهه

مطلب اشترى حمارا بدين

فأحال البائع عليه آخر بثمنه

فقبل المشتري الحوالة ان

اعجب الحمارا بدين

* (فهرست الجزء الثاني من الصاوى الحيريه) *

تصنيف	
٠٢	كتاب ادب القاضي
١٥	باب الحكم
٢٢	كتاب الشهادات
٢٣	كتاب الوكالة
١٢	كتاب الدعوى
٨٥	كتاب الاقرار
٩٢	كتاب الصلح
٩٥	كتاب المصارعة
٩٥	كتاب الودعة
٩٩	كتاب العارية
١٠٠	كتاب الهبة
١٠٣	كتاب الاجارة
١٢٦	باب ضمان الاجير
١٢٩	كتاب الولاة
١٢٩	كتاب الاكراه
١٣١	كتاب الخمر
١٣٣	كتاب المأدون
١٣٣	كتاب العصب
١٣٨	فصل في السعاية والاعونة
١٤٠	كتاب الشفعة
١٤٢	كتاب القسمة
١٤٨	كتاب المزارعة
١٥٦	كتاب المساقاة
١٥٩	كتاب الديائع
١٦٠	كتاب الاضحية
١٦٠	كتاب الكراهة والاستحسان
١٦٨	كتاب احياء الموات
١٦٨	فصل في الشرب
١٧١	كتاب الصيد
١٧١	كتاب الرهن
١٧٦	كتاب الجبايات
١٧٩	كتاب الديات
١٨١	باب ما يحدثه الرجل في الطريق

وطبعت خطأ ٨٢

١٨٣	فصل في الحائظ المائل
١٨٣	فصل في الشيطان والطرق وما يضر ربه الجار
١٨٧	باب جنابة البهيمية والجنابة عليها
١٨٩	باب جنابة الملول
١٨٩	باب القسامة
١٩٥	كتاب المعاقلة
١٩٦	كتاب الوصايا
٢٠٥	كتاب الخنثى
٢٠٨	مسائل شتى
٢١٨	كتاب الفرائض

هـ _____ ذَا

الجزء الثاني من كتاب التناوي

الخيرية لنفع البرية على مذهب

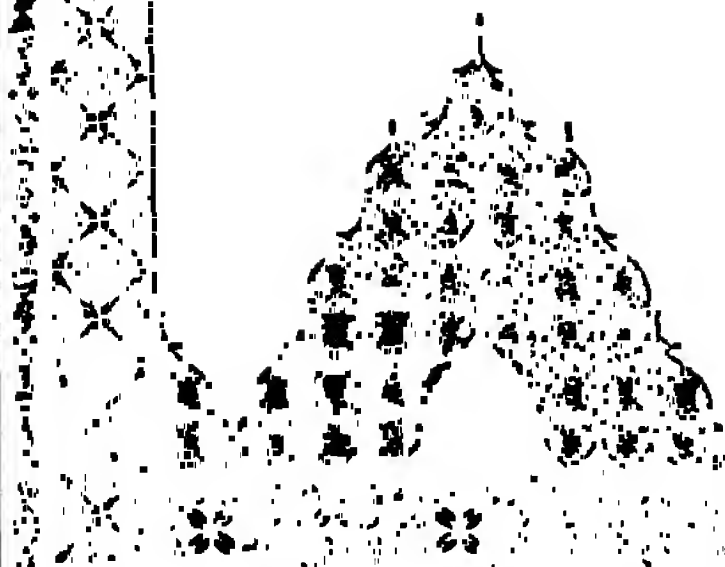
الامام الاعظم ابي حنيفة

النعمان نفع الله

بها جميع الانام

امين

٢٤



(سئل) في وقف ثبت لدى قاض حتى ريعه لامرأة وحكم به لها حكم مستوفيا شرائطه الشرعية ومع المدعى عنها معا شرعا ومات والآن انه يدعى دعوى آية نعيها فيه ولا وجه له شرعا لمخالفة شرط الوافق هل يجمع من معارضتها شرعا حيث لا وجه لدعواه شرعا (أجاب) نعم يجمع شرعا قال الحسام الشيعي في شرح أدب القاضي ويعني للقاضي أن ينفذ قضايا القضاة التي ترفع اليه ويحكم بها وقال اذا قضى بقول الله من وحكم بذلك ثم رفع الى قاض آخر يرى خلاف ذلك فانه ينفذ هذه القضية ويعيدها حتى لو قضى باطلها وينقضها ثم رفع الى قاض آخر فإن هذا القاضي الثالث ينفذ قضاء الأول ويبطال قضاء الثاني لأن قضاء الأول كان في موضع الاحتداد باعد بالاجماع وباطل ولا يجوز الاعتماد عليه فعلى القاضي الثالث أن يبطلها وينقضها وان كان رأيه بخلاف ذلك ويستقل الامر استقلالاً في الحوادث التي ترفع اليه انتهى أول هذا في المختلف فيه بما لا يجمع عليه والله أعلم (سئل) في حكم القاضي اذا كان بعد دعوى صحيحة شرعية وشهادة مستقيمة وانفصل الحال على ذلك المموال هل يلزم ولا يجوز رفضه ولا استئناف الدعوى أم لا (أجاب) لا يجوز رفضه بعد ابرامه واستيفاء شرائطه وأحكامه سواء كان متعاقبا عليه أو مختلفا فيه اختلافا في محل يسوع فيه الاجتهاد أما في المتفق عليه بظاهر لا تنصرف فيه الابهام وأما في المختلف فيه فلاه بالقضاء المستوفى للشرائط ارتفع الخلاف وانقطع الحسام وهذا مما احتجعت عليه الامة وانفقت عليه الامة ومع ارتضاع الخلاف كيف بوع الاستئناف والله أعلم (سئل) في رجل أكرم بدين شرعي ومكث في الحبس مدة وطهر للقاضي أنه يقبل ذلك شيئا هل للقاضي أن يقسط عليه ما أكرم به بغير حضور حصصه أم لا (أجاب) حيث طهر للقاضي أنه لا مال له يحل سيده بغير حضور حصصه

مطلب في وقف ثبت لدى قاض ريعه لامرأة فادعاه رجل ومع منه ثم ادعاه ابنه هل يجمع من ذلك مطلب اذا رفع اليه حكم قاض امضاء مطلب اذا قضى قاض حكم قاض قبله ورفع الى ثالث ينفذ الثالث قضاء الأول مطلب القضاء في موضع الاحتداد باعد بالاجماع مطلب حكم القاضي اذا كان بعد دعوى صحيحة لا يجوز رفضه سواء كان متعاقبا عليه أو مختلفا فيه مطلب اذا حبس بدين وطهر للقاضي انه لا مال له له اطلاقه من غير حضور حصصه بعد احده كقبلا

قال في الحامية واذا سأل القاضي عن المحبوس بعد مدة فأخبر أنه مفلس وصاحب الدين غائب فإن
القاضي يأخذ منه كفيلا بنفسه ويخرجه من الحبس وفي انفع الوسائل للقاضي أن لا يسأل احدا
أصلا وينفرد بالافراج عنه وقالوا هذا اذا لم تكن الحال حال منازعة أما اذا كانت بين الطالب
والمحبوس بأن قال الطالب انه موسر وقال المحبوس انه معسر لا بد من اقامة البينة وأما مسئلة
التقسيم اذا طلبه الخصم وكان معتملا وفضل عنه وعن نفقة عياله شيء يصرفه الى دينه حاصلان
الغريم يأخذ فضل كسبه والله اعلم (سئل) في المحبوس بدين هو ثمن مبيع اذا سأل عنه القاضي
فأخبر أهل المعرفة به أنه معسر هل للقاضي اطلاقه واذا اطلقه هل يحتاج الى كفيلا أم لا حيث لم يكن
رب الدين يتيما أو غائبا ولم يكن الدين من مال وفق (أجاب) نعم للقاضي اطلاقه بلا كفيلا والحال
هذه اذ رجحنا لا يتيسر له كفيلا خصوصا مع الاخبار بأعساره فيلزم عدم النظرة الى الميسرة مع كونه
ذاعسرة والله سبحانه وتعالى يقول وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة والله اعلم (سئل)
فما اذا كان فقرا المديون وافلاس له ظاهرا وكان دينه بدلا عما هو مال هل للقاضي أن يسأل عنه
عاجلا ويقبل البينة على افلاسه ويخلي سبيله بحضرة خصمه أم لا واذا قلتم لذلك فن يسأل عنه وهل
يشترط في هذا اللفظ الشهادة أم لا وهل يفترق الحال بين حال المنازعة وعدمها وهل يعد موسرا
بما لا بد له منه أم لا (أجاب) نعم للقاضي ذلك قال في انفع الوسائل بعد ذكر الحبس والاختلاف
في مدته هذا اذا كان أمره يعني المديون مشكلا أما اذا كان فقره ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا
ويقبل البينة على الافلاس ويخلي سبيله بحضرة خصمه وانما يسأل عن عسرته من جيرانه وأصدقائه
وأهل سوقه من الثقات دون الفساق فاذا قالوا لا نعرف له مالا كفي ولا يشترط في هذا اللفظ الشهادة
ثم قال هذا اذا لم يكن في الحال منازعة وأما اذا كانت منازعة بين الطالب والمديون بأن قال الطالب
انه موسر وقال المديون انه معسر لا بد من اقامة البينة فان شهد شاهدان انه معسر خلى سبيله
ولا تكون هذه شهادة على النفي فان الاعسار بعد اليسار أمر حادث فتكون شهادة بامر حادث
لا بالنفي به على هذا الشيخ حسام الدين السغناقي رحمه الله تعالى والمسئلة شهيرة ولا يعد موسرا
بما لا بد له منه وقد ينو ذلك في كتاب الجرفلا بعد ثبائه التي لا بد منها غنيا ويترك له دست وقيل
دستان وكذلك منزله الذي لا بد منه وقس على ذلك والله اعلم (سئل) فيما اذا امتنع المديون
عن وفاء الدين حتى حبس في حبس القاضي والحال هذه للدائن أن يسأل القاضي في تطمين باب
في بقاءه في الحبس وامتناعه من الوفاء فهل والحالة هذه للدائن أن يسأل القاضي في تطمين باب
الحبس عليه لضييق عليه الافرجة يتناول منها الطعام أم لا وهل للقاضي أن يبيع ماله في وفاء دينه
أم لا (أجاب) أما عند أبي حنيفة فيؤبد حبسه الى أن يبيع بنفسه وأما عندهما فيبيع القاضي
ذلك عليه ويوفي الدين وبقواهما يفتي كافي الاختيار وغيره ويبيع العقار كما يبيع المنقول على الصحيح
كما صححه الشيخ قاسم قالوا وعلى قولهما يترك له دست من ثياب بذلة ويبيع الباقي واذا امكنه
الاجتزاء بدون الثياب التي عليه والعقار الذي يسكنه يبيعه القاضي ويوفي بعض ثمنه الدين أو بعضه
ويشترى له ما هو دونه قالوا ويبيع مالا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع اللبدي الصيف والنطع في
الشتاء والحاصل أن القاضي نصب ناظرا فينبغي له أن ينظر للمدين كبا ينظر للدائن فيبيع ما كان
انظر له وأما تطمين الباب فقد ذكر في جواهر الفتاوى ان بعض القضاة فعلا قال رحمه الله تعالى لا يجوز
ذلك كما لا يجوز الضرب لانه زيادة على الحبس وفي البحر قال به الامام الارسايدى وقال القاضي
الرأي فيه الى القاضي والحاصل أنه ليس بمذهب اصحابنا والله اعلم (سئل) في رجل
ثبت عليه دين لا تخبر اقراره وهو معسر غير أن له مالا في بلاد الافرنج التي هي دار الحرب ولا وصول له
اليه هل يعد موسرا به فيؤبد حبسه أم لا فيخلي سبيله الى ميسرة ما بوصوله اليه أو بطرق مال آخر

مطلب اذا تنازع الطالب
والمحبوس في اليسار والاعسار
لا بد من اقامة البينة
مطلب الغريم يأخذ فضل
كسب المديون
مطلب اذا أخبر أهل
المعرفة أن المحبوس معسر
للقاضي أن يطلعه من غير
كفيلا

مطلب يقبل القاضي البينة
على الافلاس

مطلب يسأل عن المفلس
من جيرانه ولا يشترط لفظ
الشهادة اذا لم يكن في الحال
منازعة والا شترط

مطلب الشهادة على الاعسار
ليست شهادة على النفي فهي
مقبولة

مطلب لا يعد الفقير غنيا
بثبائه وكذلك بمنزله

مطلب في مديون حبسه
القاضي وله مال يمكن الوفاء
منه الا انه تمتعت بمقر دؤب
حبسه عند أبي حنيفة ويبيع
عندهما وبقولهما يفتي ولا
فرق بين العقار والمنقول

مطلب اذا امكن المديون
الاجتزاء بدون ثبائه التي
يلبسها يبيعه القاضي
وكذلك العقار ويبيع كل
مطلب تطمين اليه في الحال
مطلب تطمين الساب على
المحبوس لا يجوز كما لا يجوز
الضرب

مطلب اذا كان للمعبوس مال بلدة اخرى لا يعتد به موسرا ويحل القاضى سبيله

مطلب لا يجبس القاضى المديون ان علم ان له مالا غابا

مطلب اذا نصب القاضى أميا لضبط مال الميت للوارث العائب والقاصر لا يكون كالقاضى الا اذا قال له جعلتك أمينا الخ

مطلب اذا تزوجها وكيلها وهو غيرولى بدون مهر المثل ثم طلقها ثلثا بعد الدخول بها يطلب من الزوج مهر المثل عند قاض شافعي فتضى بذلك اعدم صحة السكاح عنده ليس لعنفى نقضه

مطلب اذا فسح قاض السكاح لعسيرة الزوج لا يقضى الخ

عليه (اجاب) لا يعتد موسرا بذلك ويحل سبيله في الخلاصة والزيادة وكثير من الكتب واقطع للكاتبين المذكورين فان كان للمعبوس مال بلدة اخرى بطلقه بكفيل وفي البصر وظاهر كلامهم ان القاضى لا يجبس المديون اذا علم ان له مالا غابا وفي اضع الوسائل ذكر في الهداية قال واذا ثبت الحق عند القاضى ومطلب صاحب الحق حبس غريمه لم يجعل بحسبه وامره يدفع ما عليه وهذا اذا ثبت الحق باقراره أما اذا ثبت بالبينه حسبه كما ثبت انتهى والله أعلم (سئل) في أمين القاضى الذى نصبه لضبط مال الميت للوارث العائب والقاصر هل حكمه حكم القاضى فيما عدا ما استثناء صاحب الاشياء حتى في ثنى اليمين عنه أم لا (اجاب) المراد بالأمين المذكور الذى لا تلحقه العهدة الذى قال له القاضى جعلتك أمينا في بيع هذا الشئ لا الذى نصه لضبط المال فقط فانه لا يملك البيع والمراد بالعهدة ما يلحق البائع في المبيع عند الاستحقاق والرد عند العيب وغير ذلك حكمه حكم القاضى في عدم لحوق العهدة وعلاو ذلك بأنه لو لم يمتنع الناس من تقلد القضاء وحكم أمينه حكمه في ذلك في الكبر وغيره لو باع القاضى أو أمينه عبد الغرماء وأخذ المال فضاغ وامتنع العبد لم يضمن انتهى قال في البحر أى البائع الثمن المشتري لان القاضى قائم مقام الخليفة وهو لا ضمان عليه فلا ضمان على القاضى وأمين القاضى كما للقاضى ثم قال وأشار المؤلف رحمه الله تعالى الى أن العبد لو ضاع قبل التسليم الى المشتري لم يضمن كما ذكره الشارح والى أن أمينه لو قال بعت وقبضت الثمن وقضيت الغريم صدق بلا يمين وعهدة الخافا بالقاضى كذا في شرح التلخيص ثم قال يقفل قوله في اليمين والشكول أى في تحليف المخدرة بعد قوله فعلى هذا المستحلف ليس بأمينه والاقفل قوله في اليمين والشكول وحده والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته اتى عقد له مكاحها وكيها ولم يكن وليا في النكاح بدون مهر المثل بعد الدخول بها والاصابة ثلاث طلاقات متفرقات فادعى وكيلها على الزوج المذكور بجهرا المثل وهو كذا زيادة على المسمى لدى حاكم شافعي المذهب لفساد السكاح بسبب كونه بغيرولى شرعى ويطلب به بذلك وسأل سؤاله عن ذلك فسئل فأجاب بالاعتراف بكونه بغيرولى وبدون مهر المثل وأنه صحيح على مذهب أبي حنيفة وأنه لا يلزمه سوى المسمى لصحته على المذهب المذكور ولم يكن حكم بحسبه حاكم شرعى يرى صحته وسأل كل من المتداعيين من الحاكم الشافعي أن يحكم بما رآه في ذلك فاستخار الله تعالى وحكم بطلان السكاح ووجوب مهر المثل بالوطء وبطلان الطلاقات الثلاث حكما مستوفيا شرائطه الشرعية فهل ينفذ حكم القاضى الشافعي بذلك ويلزمه مهر المثل ويحل له أن يعقد نكاحه عليها من غير تحليل واذا رفع ذلك الى حاكم حنفي يحضيه ولا يحل له نقضه أم لا (اجاب) نعم ينفذ حكمه بذلك ويجب على من رفع اليه من القضاة امضاؤه لانه مجتهد فيه في كثير من الكتب ومنها العدة ومجموع النوازل للقاضى أن يبعث للشافعي أن يطل نكاحا عقدت به شهادة التسقة وللحنفي أن يفعل ذلك وهي مسألة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلاولى لو طلقها ثلثا ثم تزوجها قبل المحلل اذا حكم صحته وأن لا يقع الطلاق اخذا بقول محمد وفيها الوبع الى شافعي ليعقد بينهما ويحكم بالهبة جاز وهذا الحكم لا يظهر أن السكاح الاول حرام أو فيه شبهة وفي صدر الشريعة اذا قضى القاضى ورفع حكمه الى قاض آخر يجيب عليه امضاؤه الا أن يكون مخالفا للكتاب أو السنة أو الاجماع وهذه المسئلة من المسائل الشهيرة والنقول بها كثيرة والله أعلم (سئل) في معسر لا يملك المهر عقد نكاحه على ارملة معسرة اهل ايتام بعبارتها وغاب عنها قبل الدخول بها من الاعسار وعدم القدرة واليسار هل اذا فسح الحاكم الشافعي نكاحه عنها بسبب ذلك ينفذ ولا يقدر قاض على ابطال فسحه والحال هذه أم لا (اجاب) نعم ينفذ ولا يقتض حكمه في فتاوى قارى الهداية سئل عن امرأة ادعت عند قاض أن زوجها سافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت ففسح

نكاحها بذلك وأقامت بينة على ذلك وحكم به الحاكم يرى ذلك وفسخ عنها فهل يجوز للعنف أن يزوجها
 وإذا حضر الأول ما حكمه أجاب إذا أقامت بينة عند القاضي أن الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة
 وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو يزي ذلك ففسخ نفذ الفسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء
 على الغائب عندنا روايتان منهم من رآه نافذا ومنهم من لم يره نافذا فعلى القول بنفاذه يسوغ للعنف
 أن يزوجها من الغير بعد انقضاء العدة وإذا حضر الزوج وأقام بينة على خلاف ما ادعت من تركها
 بلا نفقة لا تقبل بينته والبينة الأولى ترجح بالقضاء فلا تبطل بالثانية انتهى وقوله بعد انقضاء عتبتها
 في المدخول بها أما غير المدخول بها فلا عدة عليها ومثل هذا عمل بقوله تعالى واتقوا الله الذي
 تساءلون به الأرحام والله أعلم (سئل) فيما لو قضي شافعي المذهب على غائب فيمادت الضرورة
 اليه من نحو طلاق هل ينفذ أم لا (أجاب) نعم ينفذ في أظهر الروايتين عن أصحابنا وعليه الفتوى
 كما في الخلاصة وغيرها والله أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة تزيد على اثنين وعشرين
 سنة بلا نفقة ولا مال له حاضر في المصر رفعت أمرها إلى النائب الشافعي وطلبت منه فسخ نكاحها
 من زوجها حكم بفسخ نكاحها على الوجه المقرر في مذهبه فهل عليها عدة عند الشافعي وعلى
 تقديرها فهل هي عدة طلاق أو موت وهل للقاضي الحنفى تعرض لما صدر من النائب الشافعي
 بتنفيذ أو بوقف حيث لم يترافع اليه فيه خصمان (أجاب) قد اضطرب كلام علماءنا في مسألة
 الحكم على الغائب وله وآراؤهم وبيانهم ولم يصف ولم ينقل عنهم أصل قوى ظاهرتين عليه
 الذرع بلا اضطراب ولا اشكال فالذي ينبغي أن يحتاط ويتأمل ولا يحفظ الحرج والضرورات فانها
 تبطل المحظورات فبالك في الثابت باجتهاد مجتهد أجبت الناس على صحة اجتهاده وعلمه وزهده
 وورعه وعوضه بن ادريس الشافعي رضي الله عنه ومن قال في جواز الحكم على الغائب مثله فاذا علم
 ذلك وعلم ما لحق النساء من الضرر والمشقة بغيبته أزواجهن كمنسأة هذه المرأة فعلى الحنفى وإن كان
 حنفيا أن يفتي بجواز الفسخ الصادر من القاضي وإن كان نائباً بالان حكمه حكم الاصيل وعليه عدة
 الطلاق بلا شك لأنه حكم بفسخ النكاح وهو موجب لعدة الطلاق وليس بحكم بموت الغائب وليس
 لقاض من القضاة نقضه أى نقض حكم النائب الشافعي والله أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها
 زوجها وتركها خالصة من الفرائض والنفقة والكسوة والمعاش وأدت بها الضرورات والمحن لعدم
 النفقة والكسوة والسكن ولا يتبرأها الاستدانة ولا تستطيع مشقة الكسب والمهانة فرفعت
 أمرها إلى القاضي الشافعي وقضى بالفرقة على قاعدة مذهبه مستوفية الشرأله هل ينفذ قضاءه
 ولا يجوز نقضه وإبطاله لموافقته لمذهبه ووقوعه في محل الضرر ومواضعه أم لا (أجاب) نعم ينفذ
 لمكان الضرورة والحرج وقد أتى به من يعتد به من علماءنا ما رأى من واضح الحجج بما للحقها من
 المشقة والضرب وعدم تيسر الاستدانة في زمانها الذي قل فيه عمل الخير فلا يجوز والحال هذه التعرض
 له بإبطال ما في إبطاله من الأضرار وسوء الحال والله أعلم (سئل) فيما إذا حكم القاضي بمنع
 الشفيع عن الشفاعة بسقوطها بالتخلف شرط شرعى من شروطها الشرعية المقررة عند العلماء هل ينقض
 حكمه بلاموجب شرعى أم لا (أجاب) حيث استند الحكم إلى دليل شرعى ووافق قولاً
 صحيحاً في المذهب نفذ ولا ينقض ومسألة القضاء في الجتهاد فيه معلومة وهى أنه إذا كان مجتهداً نفذ
 وإن لم يكن مجتهداً أو علم بحمل الخلاف فكذلك في الأصح ما لم بشرط عليه السلطان أن يحكم بالصحیح
 من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإذا شرطه لا ينقض من أحكامه إلا ما وافق الصحیح لأنه معزول
 عما سواه وهذا هو المعتقد في المذهب والله تعالى أعلم (سئل) فما لو منع مولانا السلطان قضاءه
 عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى هل يستمر ذلك أبداً أم لا (أجاب) لا يستمر
 ذلك أبداً بل إذا أطلق السماع للمنع بعد المنع جاز وكذا لو لى غيره وأطلق له ذلك يجري على

مطلب ينفذ قضاء شافعي
 المذهب على غائب فيمادت
 اليه الضرورة من نحو طلاق
 ولا ينقض
 مطلب فيمن غاب عنها زوجها
 مدة طويلة فرفعت الأمر
 إلى نائب شافعي ففسخ
 النكاح ليس للقاضي الحنفى
 نقضه ولا للمنفى الحنفى
 أن يفتي بخلافه

مطلب في امرأة تركها
 زوجها خالصة من الفرائض
 والنفقة فرفعت أمرها إلى
 شافعي ففتى بالفرقة ليس
 الحنفى نقضه

مطلب إذا حكم القاضي
 بمنع الشفيع لتخلف شرط
 لا يجوز نقضه
 مطلب إذا شرط عليه
 السلطان أن يحكم بالصحیح
 من مذهب أبي حنيفة ليس له
 الحكم بخلافه

مطلب إذا منع السلطان
 قضائه عن سماع الدعوى
 بعد خمس عشرة سنة لا يستمر
 ذلك

مقلب اذا اتى السلطان
لنقضه ثم مات وولى غيره
واطلق جاز

مطلب القضاء يتخصص
بالزمان الخ

اذا اختلف المدعي والمدعى
عليه في منع القاضي عن
سماع هذه الدعوى فالمرجع
القاضي الا اذا اقام المدعي
عليه ية بعد الحكم عليه
بالمع فيستدركون الحكم
بانه لا الخ

اذا مطالب اذا اتى القاضي خبر
بامتنع من عدل الخ عمل به
مطلب في قاض ولى على اقليم
فاشترى منه رجل حكومة
بعض نواحى ذلك الاقليم هل
ينفذ قضاؤه أم لا

اطلاقه فيسمع كل دعوى وكذا الوصيات السلطان وولى سلطان غيره فولى قاضيا ولم يمنعه بل أطلق فائلا
وليتك لتقضى بين الناس جازله سماع كل دعوى اذا اتى المدعى بشرائط صحتها الشرعية المقررة عند
الفقهاء والحاصل أن القاضي وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله
فاذا خصص له تخصص واذا عظم نعمه والقضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص
واذا اختلف المدعي والمدعى عليه في المنع والاطلاق فالمرجع هو القاضي لان وجوب سماع الدعوى
وعدمه خاص به لا يتعلق للمتدعي عيب به فاذا قال مدعى السلطان عن سماعها لا ينشأ في ذلك
واذا قال أطلق لي سماعها كان القول قوله ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالبينة الشرعية بعد الحكم
عليه لنقصه فيثبت بطلان الحكم لانه ليس قاضيا فيما منع عنه فحكمه حكم الرعية في ذلك فاذا اتاه
خبر بالمع من عدل او كتاب او رسول عمل به كما يعمل بالمشافهة من السلطان ومن علم أنه وكيل عنه
وعلم أحكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا المبحث وهان عليه الامر وانكشف له
الحال والله أعلم (مسئل) في قاض ولاء السلطان ولا ية اقليم من بعض اقاليم ممالك الاسلام
فاشترى منه رجل حكومة بعض نواحى ذلك الاقليم في مدة معينة بمبلغ معين فهل تكون أحكام ذلك
الرجل في تلك النواحى أصالة ام نيابة أم لا تكون من هذا القبيل ولا من هذا القبيل لان هذا ليس
من جنس ما يباع ويشترى كيف لا وقد تضمن ذلك الترام وقائع غيره عهدية في ازمته غير معلومة على
ان ما سيحصل من الدراهم من الوقائع التي ستقع تكون محصولا للقاضي فهذا المحصول يكون
من قبيل الرشوة فلا تصح توليته والحال هذه ولا تنفذ قضاياه او يكون من قبيل الاجرة في قلبه كتابة
الوقائع والسجلات فيجوز أخذه ذلك المبلغ اذا كان أبر المثل حيث جوزه الفقهاء اذا لم يكن له مقرر
في بيت المال ولكن هذا لاخذ قبل العمل وعلى عمل الغير فان هذا الغير لا يتبرع للقاضي باجرة عمله
بل غرضه من نيابة القاضي التسلط على الناس وأخذ أموالهم بحكم الحكومة فلذلك رضى بدفع
مبلغ من ماله للقاضي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا والله لا تولى على هذا العمل من سألته
ولا من حرص عليه فاذا علم ذلك فهو لى يجب على ولى الامر المنع من تعطى تلك الامور ويرى مثل ذلك
المولى والسائب عنه وهل يجب على علماء تلك المملكة اذا خيل تحت قوله سبحانه وتعالى وادأخذ
الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب ليبيننه للناس ولا يكتمونه التنبية على حرمة ما ذكره والعرض
الى السلطان أيد الله تعالى به الذين فاه اذا حصل من بعض وكلاء السلطان مصادرة في أموال المسلمين
فانهم يقومون عليه ويرجونه ويعرضون فيه للسلطان فلا يفعل ذلك في حق من يسد رمته منقصة
في الدين ونهاون بالشرع الحمدي بانحاذه حكومة الشرع شر كالتحصيل حطام الدنيا وسبب التسلط
على الرعايا اولى فان سكك العلماء وخيار الناس وعاقبتهم عن مثل ذلك المسكر هل يكونون تاركين
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فباشرون كاهم أم لهم محاسن لوجه السكوت في مثل هذه الداهية
الكبرى والبليّة العظمى أم لا (أجاب) هذه المسئلة تحمل مجلدا اختصا وهما ان نشع
القول عليها ولكن هنا كلام مختصر الى العاية وفيه ان شاء الله تعالى في شأن هذه المسئلة
الكفاية اعلم أنه قد صرح في البرازية وكثير من الكتب بأن الكافر اذا شرب الخمر فتر عليه أقر بأوه
الدراهم كفر واوكذا لو قالوا مباركة باد وعلى هذا اذا أخذ أحد المكس والشرائب مقاطعة فقالوا
مبارك باد ووقعت يسراى الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على مال معلوم احتسابا سما أعنى
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضرّبوا على بابه طبولات وبوقات ونادوا بمبارك باد مقاطعة
الاحتساب وكان امام الجسام قائم متنعان الصلاة خلفه حتى عرس على نفسه الاسلام أخذ من
هذه المسئلة انتهى وأنت لا ترى فرق بين مقاطعة الاحتساب ومقاطعة القضاء لان كلاهما
في الاصل طاعة اقامتها واجبة على المسلمين فعلى المقاطع على القضاء ما على المقاطع على الاحتساب

ولا يسأل عن جواز بيعه بل يسأل عن كفر مستحله ومتعاطيه وان كان ظاهرا أيساغ غير خاف
الاعلى عاى ماشم للغة رائحة وشيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوى كلام فى المحصول
المجمل للنائب من كتابة الحج والسجلات فيه أن دعوى المستنيب عليه به لا تصح لأن الدعوى
لا بد وأن تكون بحق ثابت لمعلوم الجنس والقدر وهذا المدعى ليس حقا لأنه ان كان فى مقابلة
الحكم لا يجوز أخذه لامن النائب ولا من المستنيب وان كان على كتابة الصكوك والحج بقدر ما يلحقه
من المشقة فهو للنائب لا للمستنيب فطالبت به غير جائزة بوجه من الوجوه هذا حاصل كلامه رحمه الله
تعالى وما اخلصه من جهة قواعد الفقه ولا شبهة ان أخذ القضاء مقاطعة ان كان مستحلا فهو
كافر بلا شبهة فكيف تنفذ أحكام الكافروان كان غير مستحل له فهو ومن تولى القضاء بالرشوة
سواء وقد كثر نقل ذلك فقلوا قاطبة من أخذ القضاء برشوة فالصحيح أنه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ
حكمه قال فى الخلاصة وبه يفتى اذا الامام لوة البرشوة أخذها هو أو قومه وهو عالم به لم يجز تقليده
كقضاءه برشوة ولا شبهة أيضا فى أنه يجب على السلطان نصره الله تعالى منع متعاطى ذلك ومعاقبته
بأشد العقاب لأنه من الامور المخلة لهذا الدين المتين ويجب على كل من له قدرة على اعلامه ان يعلمه
بذلك لأنه من مهمات الدين ولا خلاص له فى السكوت واذا علم الامام أصله الله تعالى وأصلح به ذلك
جازله أن يترقى فى عقوبتهم الى القتل لينزجروا عن مثل هذه المصيبة المهلكة والنازلة الموبقة
وما أقرب هذه المسألة من مسألة السعاة والاعونة وقد قالوا فيها وفساد الملك بسبب السعاة
والاعونة اقتوا بأنه يثاب قاتلهم وأتقى السيد أبو شجاع بكفرهم وهؤلاء أشد فسادا منهم بلا شك
ولا ريب وقد أشد بعض عباد الله تعالى فى طائفة القضاة عند قول ائمتنا لا يكره التقليد لمن هو آمن
من الظلم

كيف السلامة منه وهو بعصرنا * يعطى مقاطعة بمال يؤخذ
ويقول آخذه على كذا كذا * من أين اجعته اذا لا آخذه
ويقول هذا شرع طه المصطفى * من ذا يقول لحكمنا لا ينفذ
قل لى أحا الفقه القويم حقيقة * فى كفرهم بالله يخفى المأخذ

مطلب اذاولى الحكم بذهب
أبى حنيفة فحكم بغيره يكون
مخالفا ولا ينفذ

والله سبحانه وتعالى يظهر الدين من كل دنس وبظهوره ويؤيده بأئمة العالمين العاملين أمين أمين
يارب العالمين (سئل) فيما اذاولى السلطان قاضيا حنفيا ليحكم فى بلدة معينة بذهب أبى حنيفة
رحمه الله تعالى فحكم بذهب ابن أبى ابيلى فى قضية مخالفة لمذهب أبى حنيفة وصاحبه أئنفذ
حكمه فيها أم لا (أجاب) لا ينفذ لأن السلطان انما ولاه ليحكم بذهب أبى حنيفة فلا يملك
المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم كما صرح به فى فتح القدير وغيره وسواء كان القاضى
علما او جاهلا مقلدا او مجتهدا ناسيا أو عامدا وقد صرحت العلماء قاطبة بأن القضاء يخص
بالزمان والمكان والحوادث والانتخاص فاذا خصه السلطان برمان او مكان أو واحدة او شخص
تخصص وذلك لأن ولاية القاضى انما هى مستفادة من السلطان فلا ينفذ قضاؤه فيما منعه عنه
وحكمه فيه فحكم ببقية الرعايا الذين لم يؤذن لهم من جانب السلطان بالقضاء وهذا يجمع عليه لا خلاف
فيه انما الخلاف فيما اذا طاق له وحكم بخلاف مذهبه وهى المسألة التى اكرت علما ونا من ذكرها
وساقت الخلاف والتفصيل واختلف فيها الاقناء والترحيج والاصح والتصحيح وقال

وأيضا السؤال بهذا النمط * ينادى هؤلاء هذا القلط
وان القيامة قامت على * يراع الى رقبته قد نشط
فان ذوى العلم قد اجعوا * على أن صاحبه قد خلط
فهل مؤمن يتواخى الجزا * وبعلم مفتى الورى بالسطط

ليدري ببعض الذي واقع * عليهم فيرفع هذا الضم
 وشرع الرسول مصان فلا * يمان بمن ان تولى خط
 والله في خلقه ما يشاء * وفي علمه عز ما لم يحيط

مطالب التاخير الواقعة
 لما ساء بشهادة رجلين
 يرمي معتبره

فانهم والله أعلم (سئل) في التاخير الواقعة في زمانا بشهادة شاهدين على ما في الصك بعينة
 الخصم هل هي معتبرة شرعاً أم لا (أجاب) قال في البحر في شرح قوله واذا رفع اليه حكم حاكم
 امضاء معني قوله امضاء حكم بمقتضاه بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم وكذا قال في البرازية
 وان أرادوا ان يثبتوا حكم الخليفة على الاصل لا بد من تقديم دعوى صحيحة على خصم حاضر واقامة
 البينة كما لو أرادوا اثبات قضاء قاض آخر انتهى فالاحاصل ان الحكم المرفوع لا بد ان يكون في حادثة
 وخصوصة صحيحة كما صرح به العماد في الفصول والبرازي في الفتاوى قالوا هن شرط لنفاذ القضاء
 في المجتندات وهو ان يصير حادثة تجري بين يدي القاضي من خصم على خصم حتى لو فات هذا الشرط
 لا يتنقض القضاء لانه فتوى انتهى قال ولا بد في امضاء الثاني للحكم الاول من دعوى أيضاً كما سمعت
 ثم نقل عن البرازية قاضي بلدة حكم على رجل بعمال ومجبل ثم مات القاضي ومثله عرله وأحضر المدعي
 المحكوم عليه عند قاض آخر ورهن على قضاء الاول أجبره الثاني على اداء المال ان كان الحكم الاول
 صحيحاً انتهى فانظر الى قوله وأحضر المدعي المحكوم عليه فيه اشتراط احضار المدعي عليه صحة القضاء
 عليه ثم قال ولو شهدوا أن قاضياً من قضاة البلدة قضى بهذا المال لا يحكم به ثم قال في البحر اذا علمت
 ذلك طهر أن التاخير الواقعة في زمانا غير معتبرة لعدم ورعها بلاد دعوى وحادثة واعيا يقيم صاحب
 الواقعة بينة تشهد على حكم القاضي الاول فلان ليكتب له القاضي الثاني أنه اتصل به حكم الاول
 ونفذ ولا شك أن دعوى القضاء حادثة من الحوادث فيشترط فيها ما يشترط في جميع الحوادث
 وهو أن تكون من خصم على خصم حاضر وقد نقل الشيخ قاسم في فتاواه الاجماع على أن حضور
 الخصم المدعي عليه شرط في نفاذ القضاء عليه وفي فتاوى قاضي خان اعيا يتنقض القضاء عند شرائطه
 من الخصوصية وغيرها فاذا لم توجد لم يتنقض انتهى وقد ذكر في الفواكه البدرية قد كنت ابتليت بشيء
 من الحكم قبل التصور وكدت لذلك أن أخذ بغيره واخر من الهذلول والتهور الى ان توجه العسكر
 بتوفيق الله سبحانه الى تحصيل بعض الغرض من هذا الباب ومن أجل الدم في المطريات الشرعية
 الهام الصواب فسلطت هذين البيتين ضبطاً لاطراف القضايا الحكمية وجعلاً لايواب الحوادث
 الشرعية البيتان هما

اطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعدها التحقيق
 حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطريق

ثم قرر في بحث الطريق فقال وبما قررناه يعلم قولهم ان شرط نفاذ القضاء أن يصير الحكم حادثة أي
 في حادثة والمراد بها الخصوصية وهي اعما تكون بالدعوى الصحيحة من خصم شرعي على خصم
 شرعي ويشترط لاعتقاده حضور الخصم المدعي عليه الى آخر ما ذكره عمال النزاع لاحد فقيه والله أعلم
 (سئل) فيما اذا مات القاضي المأذون له بالاستخلاف هل تنعزل نوابه أم لا (أجاب) قد قطع
 فقيه النفس قاضي خان في فتاواه بأنهم لا ينعزلون بموته وعبارته واذا مات الخليفة لا تنعزل قضاة
 وعما له وكذا لو كان القاضي مأذوناً بالاستخلاف فاستخلف غيره مات القاضي لا ينعزل خليفته
 انتهى وفي البرازية وفي المحيطات مات القاضي انعزل خلفاؤه وكذا امرأه الساجدة بخلاف موت الخليفة
 اذا عزل القاضي قبل ان يعزل نائبه واذا مات لا والفتوى على أنه لا ينعزل بعزل القاضي لانه نائب عن
 السلطان والاعانة وبعزل نائب القاضي لا ينعزل القاضي وفي الاشياء والبطائر بعد ذكره لجملة
 من المقول قال فتعز من ذلك اختلاف المشايخ في عزل النائب بعزل القاضي وموته وقول

البرزازي^١ الفتوى على انه لا ينزل بعزل القاضي يدل على ان الفتوى على أنه لا ينزل بموته بالا ولعله
 لم يكن على بأنه نائب السلطان فيدل على أن النواب الآن ينزلون بعزل القاضي وموته
 لانهم نواب القاضي من كل وجه فهو كلو كميل مع الموكل ولا يفهم أحد الا أن أنه نائب
 السلطان ولهذا قال العلامة ابن الغرس ونائب القاضي في زمانه ينزل بعزله وموته فانه نائبه من
 كل وجه انتهى فهو كلو كميل مع الموكل لكن جعل في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاة هو مذهب
 الشافعي وأحمد وعندنا أنه نائب السلطان وفي التتارخانية أن القاضي انما هو رسول من السلطان
 في نصب النواب انتهى وفي وقف القنية لومات القاضي أو عزل يبق من نصبه على حاله ثم رقم يبق قيا
 انتهى كلام الاشباه فتقوله لكن جعل في المعراج الخ رد الماء قاله ابن الغرس وكيف لا يرد كلامه
 وقد قال في انفع الوسائل نقلا عن البدائع ولو استخلف القاضي باذن الامام ثم مات القاضي
 لا ينزل خليفته لانه نائب الامام في الحقيقة لان نائب القاضي ولا ينزل بموت الخليفة ايضا كما
 لا ينزل القاضي ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا ينزل بعزله كلو كميل فانه لا يملك
 عزل الوكيل الثاني انتهى يعني بالوكيل الثاني الذي وكاه الاول باذن الموكل لانه صار في الحقيقة
 وكيلا عن الموكل لاعتن الوكيل الاول وقد علوا عدم عزل القاضي بموت الخليفة بأن الخليفة
 نائب عن المسلمين في تقليده للقضاء والمسلمون على حالهم فلا ينزل القاضي بموت النائب
 يعني السلطان الذي هو نائب عن المسلمين فأني يتجه قول ابن الغرس انهم نواب القاضي من كل
 وجه مع صريح كلامهم قاطبة بأنه في الحقيقة نائب عن السلطان حيث أذن له بالاستخلاف ومع
 قوله في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاة هو مذهب الشافعي وأحمد وعندنا انه نائب السلطان
 وما معني قول صاحب الاشباه ولا يفهم أحد الا أن انه نائب السلطان مع تصريح جهابذة
 العلماء بأنه اذا كان القاضي مأذونا له بالاستخلاف فهو في الحقيقة نائب السلطان اللهم الا
 اذا صرح السلطان بعزل النواب بموته أو عزله بأن قال في منشوره اذا مات أو عزلت فقد عزلت
 خلفاء فانهم ينزلون بعزله لان القضاء والعزل منه يقبلان التعليق ومحاسن جوابه ايضا ان
 القضاء يقبل التخصيص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص ولا يملك نصب القضاة وعزاهم
 الا السلطان او من اذن له السلطان اذ هو صاحب الولاية العظمى فلا يستفاد القضاء والعزل الا منه
 والله أعلم * (سئل) في مفت ينفع المسلمين بالفتوى وغيرها بالنقول الصحيحة من الكتب
 المعتمدة باجازات مشايخه الذين علموا العلم والعمل به ولم يعلم بوجه ما كونه ما جناه فهل للقاضي او غيره
 أن يجبر عليه ويمنعه عن نفع المسلمين بالفتوى ام لا يجوز له ذلك وهل فعل القاضي هذا شرع محمد بن
 عبد الله أم شرع الجهال باليمن وهل اذا كان ما جناه او ثبت عليه ذلك وجبر عليه القاضي وأفتى بعد
 الجبر تجوز فتواه ويعمل بها كما صرح به في الدرر والغرر نقلا عن البدائع ام لا والحال ان المفتي
 في بلاد خلت عن مثله علما وعلا وما يستحق من يسعي في الجبر عليه ومن يعينه على ذلك من الله تعالى
 دينه واخرى وهل يؤجر ويثاب من يعين ذلك المفتي على نفع المسلمين بالفتوى من الحكام وغيرهم
 ام لا بينوا لنا الجواب الواضح ليفهمه كل صالح وطالح وهل اذا خلت بلاد من عالم ترجع المسلمون
 في أمور دينهم وديارهم اليه تجوز المهاجرة منها الى بلاد فيها يوجد العلم ام لا (اجاب) لا يجوز
 منع المفتي الموفق به في دينه وعفافه وعقله وصلاته وعلمه وفهمه بالسنة والاثر ووجوه الفقه
 والتصحيح والاختيار لان فيه منع التكلم بما انزل الله تعالى العزيز الجبار ومن كتم علما ألقى الجحيم
 من نار وكفى في منع ذلك قول الله تعالى ان الذين يكتمون ما انزلنا من البينات الاية ومثلها كثير
 في افادة حرمة المنع من الآيات الزاجرة المانعة من اخفاء الحق والفتوى جعلت لاستيلاء ما خفي
 ودق عن افهام المكاتبين واذا تعين شخص لها صارت فرضا في حقه يبين فكيف يمنع عما هو

مطلب في جبر القاضي
 على الفتى ما جناه أو غير
 ما جناه وفي فتواه بعد الجبر

مطلب في بلاد خلت من
 عالم يرجع اليه المسلمون هل
 تجوز المهاجرة منها

فرض عليه لافائل به من السليم ولا جاءت به شريعة من الاقايين والاشترين وادأ افعى عمار
الصواب بعد الخرج ماروله التواب وادأ افعى قبل الخرج بالخطا لا يجوز وان تعدمه فعليه العقاب
وادأ كان المفق بالوصف المرقوم ولا شهية في حرمة الخرج عليه والاثبات الاثم ان يخرج من امان
وأوصل الاذية اليه ومن لم يكن موصوفاً بغيره وكان ما جازاً فالخرج عليه من باب الامر بالعرف
والهي عن المنكر والخرفه حتى وليس المراد المعنى الشرعى المانع من هوذا التصرف شرعا
وأما المهاجرة لتعلم العلم الواجب فهي واجبة وتعلم المسدوب مندوبة والا فانه على الطاعة
طاعة والقوى طاعة والاعانة عليها مثلها والكلام بطول على ذلك طاعة صر على ما هو المسؤول
واثقه أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر وكالة عامة عن زيد العائب توطأوا مماله ليتوصلوا
الى اكل ماله فأبكرها المذعى عليه فأقام المذعى بيته بذلك وحكمهم القاضي المذعى لديه فأخذ
المذعى في الدعوى على غرماء العائب وقضى ديونه والامر اراءه والامكار حتى اتلف العائب
من اموال العائب دل بقصد حكم القاضي في ذلك وينفذ تصرفات الوكيل على العائب ام لا
(اجاب) دعوى الوكالة على العائب مجزئة عن دعوى عبي أو دين على المذعى عليه لا تنفع
ومسئلة الدعوى على العائب مشهورة وفي غالب مكتب المذهب مذكرة واختلاف التعصيم
والا فانه فيها في مجمع الصاوى نقلا عن المتقى انه لو قضى على العائب لا ينفذ عليه القضى ومثله في
كثير من الكتب وفي الريلعي ان نقاذ القضاء على العائب يتوقف على امضاء قاض آخر وصحبه وتبعه
المحقق ابن الهمام في شرح الهداية وقال بعضهم لا ينفذ ولو امضاء ألف قاض لا ينفذ ولا الى عدم
مذهب أصحابنا ما دوى الخلاصة والبرازية والعبارة البرازية في السابع من كتاب أدب القاضي
ادعى أنه وكيل العائب بقص الدين أو العيب ان برهن على الوكالة والمال قبلت وان اقر بعنى المذعى
عليه بالوكالة وأبكر المالم لا يصير حصما ولا تنقل البيعة على المال لانه لم يثبت كونه حصما
ما قرار المطلوب لانه ليس بمحتم في حق الطالب وان اقر بالمال وأبكر الوكالة لا يستخلف على الوكالة
لان الخليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد لعدم ثبوت الوكالة وذكر الحيايف انه يحلف
على الوكالة والا قول اصح ولو أبكر الكل فهو كاستكار الوكالة وحدها انتهى وموله كاستكار الوكالة
وحدها أى في الاستحلاف وحريان الخلاف فان راى قوله لان الخليف يترتب على الدعوى الصحيحة
ولم توجد هذا مع دعوى قص دين أو عيب فكيف في مستثناة المجزئة عن دعوى احدهما
فالواجب على احل الديانة القضاء والا فانه بعدم نقاذ القضاء المذكور لكونه وسيلة الى اهلاك
مال العائب وقد صرح العلماء قاطبة بوجوب التقار الى العائب خشية التواطؤ على اهلاك
ماله بالاقتعالات والله اعلى الساطة والله أعلم (سئل) من اسلاصول دارالمالك بما صورته فيما
اذا وكل زيد عمرا وكالة مقيدة بمصومة قص دين في ذمة بكر وكفيله القاطنين يومئذ في بلدة أخرى
وكتب الوكالة في مكتوب قاضى بلدة الى قاضى بلدة بكر وكفيله وأمر زيد وكفيله أنه لا يدعى
بعبر الوكالة المقيدة بحالف عمرو أمر موكله وكتب مكتوب القاضي وأقام بيته وادعى بها وكالة عامة
عن زيد فأبكر بكر ذلك فثبت عمرو والوكالة العامة في وجه بكر وحكم بها القاضي فهل تكون
دعوى عمرو وبجسلاف أمر موكله زيد فوض ولا وحكم القاضي في ثبوت الوكالة العامة صحيحا وان ادا
في ذلك وفي هذه الصورة شاء على الوكالة العامة لو تعدى عمرو والوكيل وأخرج الكفيل من الكفالة
وأراد مة بكر من بعض الدين المرور لزيد وقضى من بكر مقدارا وقسط الباقي الى سنين عديدة وأقر
عمرو أنه لم يتأخر موكله زيد سوى الملغ المقسط على بكر لا غير وأراد مة وذمة كفيله من كل حق لزيد
قبلهما وحكم بها القاضي مع أن لزيد مالا على بكر غير الذي وكله به عمرو وقيل بين عمرو وما أتلفه وأراد
مه دم المدويين بتعديه بعد حكم القاضي في ذلك ام لا (اجاب) دعوى الوكالة المجزئة عن شخص

مطلب ادعى على آخر وكالة
عن زيد العائب

مطلب التقصا على العائب
لا ينفذ

مطلب ادعى انه وكيل
العائب يتقص الدين
او العيب الخ

مطلب الواجب القضا
والا فانه بعدم نقاذ القضا
على العائب

مطلب وكل زيد عمرا وكالة
مقيدة بمصومة في بلدة
أخرى الخ

غائب من غير خصم لا تصح فاقامة عمر والمذكور بينه وادعاء غيرها وكالة عامة عن زيد وانكار بكر
ذلك أي كونه وكيلًا وكالة عامة مما لا تدخل تحت الحكم فلا يصح الحكم المذكور وفي الخلاصة
والبازية واللفظ لها ادعى أنه وكيل الغائب بقبض الدين أو العين ان برهن على الوكالة والمال قبلت
وان اقتر بالوكالة وانكر المال لا يصير خصمًا ولا تقبل البيعة على المال لأنه لم يثبت كونه خصمًا باقرار
المطالب لأنه ليس بحجة في حق الطالب وان اقتر بالمال وانكره الوكالة لا يستخاف على الوكالة لان
التخلف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد لعدم ثبوت الوكالة وان انكر الكل فهو كاتسار الوكالة
وحدها انتهى فتقوله لان التخلف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد دليل على عدم صحة الدعوى
في مسئلةتنا بالاولى فافهم ومن صرح بأن التوكيل لا يدخل تحت الحكم صاحب جامع الفصولين
في الفصل الخامس في القضاء على الغائب راعى الفتاوى الصغرى وفي معين الحكم للطارىسى
في الفصل الاول من القسم الثالث من الركن السادس من الباب الخامس من القسم الاول
ثم الدعوى الصحيحة ان يدعى شيئًا معلومًا على خصم حاضر في مجلس الحكم دعوى تلزم الخصم أمرا
من الامور قال وانما شرطنا كون الدعوى ملزمة حتى ان من ادعى أنه وكيل فلان وانكر فلان
لا تسمع هذه الدعوى لأنه عقد غير لازم يمكن عزله في الحال فلا تنفيذ هذه الدعوى فانهما انتهى اقول
تعاله يعلم ذكر أمر أولًا وهو ظاهر في الموكل ولو كانت الدعوى على غير الموكل فالشرط ذكر أمر يتصور
الحكم فيه فافهم وحيث قلنا بأنه لا تصح الدعوى ولا الحكم لا يصح شيء مما فعله الوكيل لأنه قضاء على
الغائب بغير طريق شرعى يستند الى دليل اذ علماء ونارجههم الله تعالى لا يسمعون بالقول يجوز القضاء
على الغائب ولو أمضاه ألف قاض اذ لو سمعوا به لتوصل الناس الى اموال الغائبين بمثل هذه
الاحتمالات الباطلة وهذه الوجوه الفاسدة والتخذه ذريعة للباطل وطريقة موصلة الى أموال
الغائبين لا سيما في هذا الزمان الخفاف لزمان الاوائل فان السلف كانوا اقواما صالحين يؤمن معهم من
التزوير والتلبيس والافتعال والتدليس فالواجب على أهل القضاء والافتاء الآن الدفع في نحو هذه
الضلالات الموبقة والمحالات المضرة لعباد الله تعالى هذا واما السؤال عن ضمان عمره فالجواب
عنه ان كل شيء انقلبه مباشرة بفعله فهو ضامن له ومع الضمان يلزمه التعزير والهوان لا رتكابه
المعصية الموجبة الغضب الديان وأما ما تاف بسبب حكم القاضى فلا يلزمه الضمان ويكفيه عذاب
النيران وعند الله تعالى يجتمع الخصوم والله أعلم (سئل) في رجل اقام عند القاضى شاهدين شهدا
أنه وكيل عن فلانة الغائبة في بيع محدود وبعاه فانكرت الوكالة هل القول قولها يمينها ولا تمتنعها
الشهادة المذكورة ام لا (اجاب) القول قولها يمينها ولا تمتنعها الشهادة المذكورة لما تقر في
المذهب من أمر الشهادة على الغائب والحكم عليه وقد ذكر في الخامس من جامع الفصولين ما يشق
الغليل وينتفى الجهل عن هو به عليل والله أعلم (سئل) في رجل مات مديونًا لغرماء متعددين وقد
كان رهن بدين احدهم مشاعا لى نائب قاض شافعى واظهر المرتهن محضرا كتب ايديه وفيه الحكم
بصحته ولزومه هل اذا رفع لقاض حثني يحكم بمجرده ويحتص المرتهن به في وفاء دينه ام لا (اجاب)
المقرر عند علماء الحنفية أنه لا اعتبار بمجرد الخط ولا التمسك اليه اذ حجج الشرع ثلاثة وهى البيعة
أو الاقرار أو النكول كما صرح به في اقرار الخانية فلا اعتبار بمجرد المحضر المذكور ولا التمسك
اليه الا اذا ثبت مضمونه بالوجه الشرعى اعنى باحدى الحجج الشرعية المشار اليها وان حكم الشافعى
بعد دعوى صحيحة شرعية فان لم يكن كذلك فلا يعتد بحكمه وجعل العلامة قاسم الاجماع عليه وفي
الاشباه والنظائر في قاعدة الاجتهاد لا ينقض بثلاثة مائه الثالث لا فرق بين الصحة والحكم بالموجب
باعتبار الاستواء في الشرط بأن وقع التنازع بين خصمين في الصحة فحكم بها كان الحكم بها
صحيحا وان لم يقع تنازع بينهما فلا انتهى وقد ظهر بذلك أنه ان وقع التنازع في صحة الرهن المذكور

مطلب ادعى انه وكيل
الغائب بقبض الدين ان
برهن عليهما تقبل وان الخ

مطلب في الدعوى الصحيحة

مطلب علما ولا يسمعون
بالقول يجوز القضاء على
الغائب ولو أمضاه ألف
قاض

مطلب اقام شاهدين انه
وكيل عن الغائبة في بيع
محدود وبعاه فاذا انكرت
الوكالة القول قولها

مطلب في رجل مديون
رهن تحت يد احد الغرماء
مشاعا واظهر المرتهن الخ

مطلب حجج الشرع ثلاثة
مطلب حكم الشافعى
لا يعتد حكما الا اذا وقع بعد
دعوى صحيحة

بين يدي القاضي المتداعي اليه فحكم القاضي به بعده صح وارتفع الخلاف والا فلا يختص المرنين
 به اذ لم يوجد ذلك والله أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين وترك ثلث بيت لا غير فما الحكم
 (اجاب) يأمر القاضي ورثته ببيعه ووفاء الدين من ثمنه فان اشعوا من بيعه حبسهم لبيعوا واذا
 لم يبيعوا بيعه القاضي نفسه أو نصب وصا يبيعه وقيل يبيعهم القاضي على بيعه اذا طلبت بيعه
 ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من وكيل امرأه شقة من عقارات كلن أخذها لها
 وكيل آخر عنها بالشفعة وتصرف فيها مدة سنين فادعى المأخوذ منه بالشفعة على الوكيل الاخذ
 بالشفعة بطلانها لكون الارض وقفاً وليت المال فبمعترده عوا عليه بذلك حكم بطلان الشفعة
 من غير ينة تشهد له بمقتضاه ومن غير اصدار دعوى على المشتري المتصرف هل يصح هذا الحكم
 والحال هذه ام لا (اجاب) لا يصح هذا الحكم لانه حكم على غير الخصم اذ الخصم هو المشتري
 الذي بيده المبيع لا الوكيل المذكور فلا يصلح مدعى عليه كما هو واضح الظهور وهذا مع قطع النظر
 عما هو لازم الدعوى من اليقينة أو الاقرار أو النكول فان الحكم بغير واحد منها لا يجوز اذ هذه
 الثلاثة في كل حكم هي الاصول والله أعلم (سئل) في وارث لم يجد خلف مورثه سوى دار
 وزوجة الميت تطلب مهر خاتمه من الوارث والوارث يقول ابيع حصه في الدار واقضى ذلك
 هل يجزى ام لا (اجاب) لا يجزى والحال هذه والله أعلم (سئل) في كروم مشتركة بين
 جماعة فيهم يتيمة باع طائفة منهم حصصهم مشاعة أرضاً وعراً من شخص وكتب بذلك صلدي
 القاضي بلغت الصغيرة وطلبت الاخذ بالشفعة فورد بلوغها حكم القاضي لها بذلك مستوفى
 الشرائط ثم وكلت رجلاً في بيع ما أخذته بالشفعة لرجل فباعها وكتب به صلدي القاضي
 فادعى المشتري الاول المأخوذ منه بالشفعة على أحد المشتريين لدى فاض ان الاخذ بها باطل بسبب
 ان الارض خراجية وبها قيراط وقت خارج عن المبيع وذلك موجب لبطلان البيع الصادر
 بعد الاخذ بها وسأله الحكم تخكم بطلانها وبطلان البيع الصادر بعد ما عقدها على كون
 الارض خراجية وفيها قيراط واحد وموقوف فهل حيث كان اعتماد في الحكم على عدم صحة بيع
 الارض الخراجية وان فيها قيراطاً وقفاً يقتض شرعاً ام لا (اجاب) نعم ينقض والحال هذه
 باجماع علماءنا على ان الارض الخراجية مملوكة لا هبة يجوز بيعها ووقفها وتكون ميراثاً عن الميت
 وتؤخذ بالشفعة والموتون والشروح والصناري قاطبة قد صرحوا بصحة اخذها بالشفعة وكذلك
 صرحوا بأن العقار الذي بعضه ملك وبعضه وقف اذا بيع الملك ففيه الشفعة واذا بيع الوقف
 لاشفعة فيه بطلان بيعه واذا بيع بجوار ملك لاشفعة له بالجوار وانما الشفعة بالملك واذا كان بعض
 العقار وقفاً وبعضه ملكاً وبيع الملك يؤخذ بالشفعة اذا كان طالب الاخذ بالشفعة له ما يستفيع
 به كشركة في المبيع وفي حق المبيع او جواراً وأما الوقف فلا يؤخذ بها ولا يؤخذ بها وفي
 التنازعية في فصل احياء الموات من كباب الشرب وأرض المراح مملوكة وكذلك أرض العمر
 يجوز بيعها وايقافها وتكون ميراثاً كسائر املاكه كما في فتاوى العتامة انتهى وأما الاراضي التي
 لا يجوز بيعها ولا وقفها فهي أراضي بيت المال فافهم والله اعلم (وسئل) عنه أيضاً ما صورته
 في كروم هاقيراط وقف والباقي ملك بين جماعة فيهم يتيمة باع بعضهم ما يملكه أرضاً وعراً اسأل
 لدى فاض قبلت اليقينة وطلبت الاخذ بالشفعة فوراً لدى القاضي فحكم لها ثم باع ما أخذته
 بها من رجلين لدى فاض ثان وحكم بصحة بيعها الواقع بعد حكم القاضي الاول بالشفعة ثم ادعى
 المشتري المأخوذ منه بالشفعة على أحد المشتريين منها لدى فاض ثالث بطلان الاخذ بالشفعة بسبب
 ان أراضي الكروم خراجية وان قيراط الوقف يمنع صحة البيع في الملك والاخذ به بالشفعة لشيوخه
 فحكم القاضي المذكور بطلان الشفعة اعتماداً على ذلك ونقض الحكم السابق وورد المبيع

فمقلب اذا مات وعليه
 ديون وله ثلث بيت يأمر
 القاضي ببيعه فان امتنع
 الوارث ببيعه القاضي الخ
 مطلب في رجل اشترى
 من وكيل امرأه شقة
 من عقارات أخذها لها
 وكيل آخر بالشفعة فادعى
 المأخوذ منه بطلانها الخ
 مطلب في امرأة طلبت
 مهرها من وارث زوجها
 ولم يترك الادار الا يجزى
 لبيها
 مطلب اذا حكم حاكم
 بالشفعة فحكم آخر بعدم
 صحتها مستنداً الى ان
 الارض الخراجية لا تنفع
 الشفعة به الحكم الاخر غير
 صحيح والاول على حاله وسألت
 فانيا في سؤال آخر
 مطلب اذا كان بعض العقار
 وقفاً وبعضه ملكاً فان بيع
 الملك ففيه الشفعة

مطلب ارض المراح
 والعمر مملوكة يجوز بيعها
 ووقفها وتورث وأما أراضي
 بيت المال لا يجوز وقفها
 ولا بيعها

على المشتري الاول هل نقضه للحكم المتقدم بسبب ما ذكر صحيح واقع في محله ام لا (اجاب)
 حيث كان الحكم المزبور بسبب الاستناد الى كون الارض خراجية وان بها قراطا وقفا فهو غير
 صحيح اذ حق الشفعة ينبغي على صحة البيع والارض الخراجية ملك لا يحل بيعها بغير اذنهم بيعها
 ووقفها وتكون ميراثا وتؤخذ بالشفعة باجماع علماءنا وكذلك بيع الحصة الشائعة المملوكة
 مطلقا جائز سواء كان الباقي مملوكا او وقفا فتؤخذ بالشفعة باجماع الكل سواء قلنا بصحة وقف
 المشاع أم لا اذ البيع وقع على الحصة المملوكة لا على الوقف ولا فائز بعدم صحة بيع حصة المالك
 حتى تمنع الشفعة فيها ولو طلب المالك القسمة مع الواقف اوقفه يجب الى القسمة واذا باع المالك
 قبل القسمة ملكه جاز والشيوع باق كما كان ولا يضر ابتداء ولا بقاء في صحة بيعه على قول
 الكل أما على قول أبي يوسف فليكونه قائلا بصحة وقف المشاع وأما على قول محمد فليكونه يقول
 بعدم صحة وقف المشاع من أصله وأما بيعه فجمع على صحته والعجب من الحكم ينتقض الحكم
 السابق ورد البيع على المشتري الاول ولو ضرر الشيوع لما ردت عليه والحكم السابق لا ينتقض
 باللاحق مع توفر شروطه لاسيما مع بطلان الاستناد المذكور فالحكم السابق والحالة هذه ماض
 لا يرد عليه باللاحق اتقاض والامر فيه أوضح من ان يشرح والله أعلم (سئل) في امرأة حبسها
 القاضي بدين لرجل فهرست من السجن هل ضمن السجن ما عليه من الدين لرب الدين أم لا
 (اجاب) لا يضمن السجن لعدم موجب الضمان اذ ليس هنا ما يوجب من بدل عين مستهلكة أو عمل
 كاجرة او عقد كبيع وقول بعض علماءنا سجن القاضي خلى رجلا من المسجونين حبسه القاضي
 بدين عليه فرب الدين ان يطالب السجن باحضاره لارائحة فيه ثبت الضمان لما بذمتها لان ذلك عند
 التقصير في الحفظ والتخليه من غير حفظ ملزمة بطالبة الاحضار لا بما بذمته المحبس اذ لا وجه لضمانه
 له شرعا فافهم والله أعلم (سئل) في رجل مات في غير بلدته بشاحية معينة وله ابن قاصر في
 بلدته فنصب قاضي الداحية التي مات فيها الرجل المذكور وصيا على ابنه المزبور ونصب قاضي البلدة
 التي فيها القاصر وصيا أيضا فأى الوصيين يقدم على الآخر والحال أن كلا من القاضيين مولى من
 قبل السلطان في محل ولايته مختص بهادون الآخر (اجاب) أما نصب قاضي البلدة التي فيها
 القاصر وصيا فلا كلام في صحته وأما البلدة الاخرى فشرط صحة نصب القاضي وجود التركة
 أو بعضها فيها فان لم يكن به تركه لا يصح نصبه قال في التتارخانية رامن اللعيط واذا نصب القاضي
 وصيا في تركه الايتام والايام في ولايته ولم تكن التركة في ولايته او كانت التركة في ولايته والايام
 لم يكونوا في ولايته او كان بعض التركة في ولايته حكى عن الشيخ الامام شمس الائمة أنه قال يصح
 النصب على كل حال ويصير الوصي وصيا في جميع التركة انما كانت التركة وقال القاضي الامام
 ركن الاسلام على السغدي ما كان من التركة في ولايته يصير وصيا فيه وما لا فلا انتهى وشرط
 صحة نصب القاضي الوصي ان يكون ذلك منه وصا عليه في منشوره من السلطان كما صرح به في
 جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في بكر بالغه عاقلة وكنت رجلا أن يزوجه من رجل فزوجها
 مع وجود أبيها الصالح للولاية ودخل بها وطلقتها ثلاثا فزوجها الاب قبل المحلل فحكم الشافعي
 بفسخ النكاح الثاني هل ينفذ ويرتفع الخلاف ولا يجوز لاحد نقضه أم لا (اجاب) قد أجمع
 العلماء أن القضاء في المجتهدات اذا صدر من يراه نافذ وادفع الى من لا يراه لا يجوز أن يطله والمحل
 القابل للاجتهاد ما لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وهذه المسئلة مما هو محل
 الاجتهاد وصرح كثير من علماءنا في النكاح بلاولى لوطلقها ثلاثا وبعثه الخنفي الى الشافعي ليعقد
 بينهما قبل المحلل ويحكم بالحقه جاز لو لم يأخذ الامر والمأمور شيئا وبهذا الحكم لا يظهر أن النكاح
 الاول حرام أو فيه شبهة وقد صرح بذلك في جامع الفصولين رامن المختلفات القديمة لا مسايح

مطلب اذا طلب المالك
 القسمة مع الواقف يجب
 لذلك

مطلب لضمان على السجن
 اذا هرب المديون من الحبس

مطلب في رجل مات في غير
 بلدته وله ولد قاصر في بلدته
 وكل من قاضي البلدين
 نصب وصيا

مطلب ليس للقاضي نصب
 الوصي الا اذا نصر له على
 ذلك في منشوره

مطلب في بكر بالغه تزوجه
 وكيلها مع وجود أبيها
 فطلقتها ثلاثا فزوجها أبوها
 قبل المحلل فحكم الشافعي
 بفسخ النكاح نفذ حكمه
 وارفع الخلاف

مطلب في التقليد

وفتاوى السني والله أعلم (سئل) في العرب والتركان الذين يقتنون الكلاب لاجل الاصطياد وحراسة البيوت وحفظ المواشي قتل في اوائهم هل اذا قتلتم بانها عند الائمة الثلاثة ابي حنيفة والثاني واحد تجب ما اصابته بقمصها او بال اصاب جلدها وخجاسة سورها وعند الامام مالك كل ذلك طاهر وكذلك بنية ما اكلت او شربت طاهر واعمال يغسل الاناء سبعا تعبد يجوز لمن ذكر تقليد الامام مالك في ذلك حيث دعت الضرورة الى ذلك ولا مندوحة عنه ام لا وما حقيقة التقليد ان اراده في مسألة اضطر اليها على خلاف مذهبه (اجاب) نعم يجوز لمن ذكر تقليد الامام مالك لانه يجوز للمقلد تقليد غير امامه من الائمة الثلاثة رضي الله تعالى عنهم فيما تدعو اليه الضرورة بشرط ان يستوجب جميع ما يوجب ذلك الامام في مثل ذلك مثلاً اذا قلد الامام الثاني في الوضوء من التقليد فعله ان يراعي النية والترتيب في الوضوء والساتحة وتعديل الاركان في الصلاة بذلك الوضوء والا كانت الصلاة باطلة اجماعاً قل ذلك الشيخ عبد الرحمن العمادى الدمشقي في مقدمته المسماة بهدية ابن العماد لعباد العباد وكذلك يقال اذا قلد مالك في مسألة الماء الذي تلبغ فيه الكلاب اقله نظايرته وطهارة الكلاب فعليه ان يلتزم جميع ما يوجب الامام مالك في ذلك ومع هذا الاحتياط والتزهد عن ذلك ابلغ في الديانة واخرى وامثل في الصيانة والسلامة عن تتبع الرخص والكف وعدم الاختد في كل مسألة يقول بحتمه قوله اخف فان ذلك موجب القسق والوقوع في الاتهام كما نصت عليه الائمة الثقات الاعلام ووقع في الاصول والفروع في ذلك كثير المقاتل وحري بين الفعول من العلماء عظيم الخيال فلا نطيل بذلك وأما التقليد فهو الاختد بقول الغير من غير معرفة دليله كما صرح به أصحاب الاصول حنفية وشافعية والله أعلم (سئل) فيما اذا ثبت بالينة الشرعية ان غلة الوقف في رما معلوم سوية بين زيد وعمر وقضى القاضي الثاني بذلك بينهما النوبت القرابة الموجبة للمساواة في الاستحقاق وكان المحكوم عليه وهو زيد يتناول من حصة المحكوم له وهو عمرو زيادة على ما يخصه مدة سنين هل يرجع عليه بالرائد الذي تناوله من حصته ام يقتصر على ما بعد القضاء وليس له الرجوع به (اجاب) نعم يرجع عليه بما تناوله رائد اعن حقه مدة السنين الماضية والقضاء هنا مظهر ومعين لكونه كاشفاً فيستند لاثبت وعامل حتى نقول يقتصر كما قررته أصحاب الاصول والفروع ايضا فيطالبه به ويحبسه عليه اذا هو استع والله أعلم (سئل) عن بيع المدر اذا حكم بجوازه حاكم يراه هل ينفذ ام لا (اجاب) نعم ينفذ حكمه ويثبت بذلك ملك المشتري له قال في الطهيري فان باعه وقضى القاضي يجوز بيعه نفذ قضاءه ويكون ذلك قسماً للتدبير حتى لو عاد اليه يوم من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق انتهى ومثله في كثير من الكتب وقد صرح غالب علماء سابقا قضاء القاضي اذا قضى بجوازه حيث كان ممن يراه لانه فصل مجتهد فيه والقضاء في مثله يرفع اختلاف بخلاف القضاء ببيع ام الولد فان الفتوى على انه لا ينفذ والله أعلم (سئل) فيما اذا عزل مولانا السلطان قاضيا او ناظرا على الوقف او مدرسا او صاحب وظيفة يعزل بالعزل هل يعزل بوصول العلم اليه او بمجرد عزل السلطان له قبل وصول العلم اليه (اجاب) يعزل عند وصول العلم اليه كما صرح حوايه في عزل الوكيل والقاضي والوصي في مواضع متعددة قالوا ثبت العزل بالمشاهدة به او بكاتبه له كما يابعه له او بارساله رسولا عدلا او غيره عدل حراً او عبداً صغيراً او كبيراً اذا قال له الرسول ارسلي اليك لا بلغك عرله ولو اخبره فضولي لا بد من أحد شطري الشهادة اما العدد او العدالة وذلك لما في العزل قبل علمه من الاضرار وهو مدفوع مرفوع بالاختيار والله أعلم (سئل) في رجل غائب عن بيته لاجل مصالحه وشرويه ادعى عليه رجل لى قاض دينا او عينا او شيئا من الاشياء فأرسل القاضي له محضرا فاستن عليه فلم يجده هل يحل للقاضي ان يخرج امرأته وأولاده من داره ويحتجزها من غير طلب المذمى ذلك منه او يطلبه ما الحكم في ذلك ولو طلب المذمى ذلك

مطلب اذا اخذ احد المستحقين رائدا عما يستحقه ثم طهر أنه لا يستحق كل ما اخذ وحكم بذلك يرجع عليه بالرائد في المدة الماضية قبل الحكم
مطلب القضاء ببيع المدر فافد بخلاف ام الولد

مطلب اذا عزل السلطان قاضيا الخ لا ينزل الا بوصول العلم اليه
مطلب ان كان المحضر بالعزل رسولاً ثبت العزل مطلقاً وان فصولاً فلا بد من العدالة او العدد

مطلب في رجل ادعى على آخر فأرسل له القاضي محضرا فلم يجده لا يحل للقاضي ان يخرج امرأته من بيتها ولو طلب المذمى ذلك

(أجاب) ليس له ذلك بمجرد عدم وجوده مع التفتيش لاحتمال العذر ومع احتمال امتنع الاضرار به وسواء طلب المدعى ذلك من دأولا قال في الحاوى الزايدى وامن الفتاوى العنيد على السعدى ولعين الأئمة الكرابسى توارى المدعى عليه سبعة أيام او ثمانية فلم يجده المدعى فطلب من القاضى ان يخرج امرأته وأولادها من داره ويحتمها لايحييه القاضى الى ذلك انتهى وفي الخاتمة فان تعذر على القاضى استحضاره يكتب الى الوالى فى احضاره فان قال الوالى لا اظفر به وسأل المدعى من القاضى تسمير الباب والختم عليه فاقاضى لايحييه الى ذلك الا ان يأتى بشاهدين أنه فى منزله وكذا صرح فى مجموعته مؤيد زاده نقلا عن المحيط والمسئلة كثيرة الوجود فى كتب علمائنا ومحل السمر والختم ان ثبت امتناعه بلا عذر أما اذا كان امتناعه بعذر فلا فائدة من الختم والحال هذه والله أعلم

* (كتاب القاضى الى القاضى) * (سئل) هل لنائب قاضى القدس بالرمله ان يكتب لنائب القاضى بدمشق الشام نقل الشهادة ليحكم بها أم لا (أجاب) حيث ثبت أن السلطان نصره الله تعالى يفوض لقضائه الاستتابة ثبت صحة الكتابة بذلك اذ شرط كتاب القاضى من قاض مولى من قبل الامام يكال اقامة الجمعية وعند التفويض بذلك كانت ولاية النائب مستندة لاذن السلطان فوجد الشرط قال فى شرح تنوير الابصار فى بحث كتابة قاضى رستاق الى قاضى مصر أقول الظاهر أن الخلاف بينهم فى هذه المسئلة مبنى على الخلاف فى أن المهر هل هو شرط لنفاذ القضاء أم لا فحكوا عن ظاهر الرواية أنه شرط وعن رواية النوادر أنه ليس بشرط وبه يقتضى كفاي البرازية فبناء على هذا يقتضى بقوله من قاضى رستاق الى قاضى مصر أو رستاق انتهى على أنه فى الحقيقة كأنه كتب قاضى القدس الى قاضى دمشق اذ كل قائم مقام مستنابه كما صرح حوايه فى بحث الاستتابة فظهر جواز الكتاب من نائب القاضى المذكور الى نائب القاضى المزبور والله أعلم

* (باب التحكيم) *

(سئل) فى العنين اذا جعل بينهما وبين زوجته محكمين فأجلوه سنة ومضت هل لهم أن يفرقوا بينهما اذا طلبت أم لا (أجاب) نعم يصح التحكيم فى مسئلة العنين لأنه ليس بجدة ولا قود ولا دية على العاقلة ولهم ان يفرقوا بطلب الزوجة والله أعلم

* (باب خلل المحاضر والسجلات) * (سئل) فى محضر حاصله حضر فلان شيخ المغاربة وذكر للحاكم أنه تشاجرت المغاربة بسبب المشيخة وان شيخ المغاربة المذكور كان بالخلعة فجاءه فلان وفلان وفلان ثلاثة سماهم والعصى بأيديهم وضربوه وشجوه ورضوا أضلاعه وكشف عن رأسه فوجد به ثلاث شجبات ثم حضر فلان المغربى سماه وأخبر الحاكم بأنه رأى الجماعة المذكورين متشاجرين وفرق بينهم وطردهم وسطر ما هو الواقع بعد الطاب حل هذا المحضر بغير شرع او يلتفت اليه او بما ينبغى كتابته وهل يوجب على الثلاثة المنع عنهم عقوبة بدنية او غرامة مالية (أجاب) ليس به فى دين محمد صلى الله عليه وسلم اعتبار الاعداء والاعتبار بل تسميته محضرا يكاد أن يكون منكرا وهو من موجبات الاتقاد عند العوام خلفه عن العلماء النقاد فقد صرح العلامة خير وغيره فى تعريف المحضر أنه ما كتب فيه حضور الخطمين عند القاضى وما جرى بينهم من الاقرار والانتكار من المدعى عليه او النكول منه والحكم بالبينه للمدعى على وجه يرفع الاشتباه وأين الدعوى هناك من المدعى وأين الاقرار أو الانتكار أو النكول من المدعى عليه وأين الحكم بالبينه فكيف يسمى محضرا ولا طرف من اطراف القضية الحكمية موجود فيه وقد قال ابن الغرس فى الفواكه البدرية

اطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعدها التحقيق

مطلب كتاب القاضى الى القاضى

مطلب لنائب قاض ان يكتب لنائب قاض آخر نقل الشهادة ان فوض السلطان اقصائه الاستتابة

مطلب اذا حكم العنين وزوجته رجلا فأجل سنة

صح
مطلب خلل المحاضر والسجلات

مطلب المحضر اذا لم يستوفى الشروط لا يعتبر

مطلب فى المحضر المستوفى للشروط

حكمهم وتحكمهم به وله * وتحكمهم عليه وحاكم وطريق

فلاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انا لله وانا اليه راجعون والله أعلم (سئل) في مختصر
كشف حاصله حصر فلان ود كر لهما كم أن داره الدلائل انهم عدم جدارها وتكسرت الميازيب التي
كانت مركبة عليه وطلب الكشف لاعادة الميازيب على الاسلوب حصل الوقوف على الجدار
المهدم والميازيب الثلاثة المركبة على الجدار المسد كورقاذا هو بالصقة المشروحة فأذن الحاكم
المذكور له بعمارة داره وحيطانها واعادة الميازيب على الرقاق العبر النافذة على الاسلوب القديم اذا
صحها شرعا هذا حصل المختصر قبل عمر ذلك يثبت قدم الميازيب وجواز تسهيل ما فيها في الرقاق
الغير السافذ أم لا وهل يجوز الادن من الحاكم المذكور حكم على أهل الرقاق بغير مينة شرعية
بوجودهم او اقرارا وسكول منهم بل يجوز رؤية جدار منهم وميازيب منكسرة مطروحة عليه أم لا
(اجاب) لا يثبت بذلك قدم الميازيب وجواز تسهيل ما فيها في الرقاق المذكور ويجوز الادن
من غير شئ حتى التسهيل لاعتباره ولا بد لاثباته من بينة تقوم على أهل المحلة بوجوبهم او اقرارهم
او مكولهم عند طلب البين كسائر القضايا الشرعية والحوادث الحكيمة ولا قائل بنبؤة رؤية جدار
منهم وميازيب منكسرة بل ولا يعقل ذلك وحيث كان مختصر الكشف بهذه الصورة فوجوده وعدمه
سواء والله أعلم (سئل) في مختصر حاصله ادعى رجل على جاره حدود ميازيب مركبة على طبقة
ساحته يري ماؤها في الرقاق المشترك وطلب رفعها فأجاب بأنها كانت قد بعا على ايوان خدمه وجدد
بناؤه وأحدث على ظهره الطبقة ونقل الميازيب التي كانت قد بعا على الايوان ووضعها على الطبقة
وشهد له جماعة بقدوم الميازيب التي كانت على الايوان فسع نائب القاضى المدعى من التعرض له
لكونها كانت قد بعا على الايوان وأبقاها فحصل الميع والابقاء كل منهما صادف محله الميرعى
النصوص عليه في كتب الحنفية أم لا (اجاب) لم يصادف المصوص عليه في كتب الحنفية
بل هو مصادم لما فيها فقد صرح في الخلاصة ومثله في البرازية في كتاب الحيطان لو أراد أن يجعل ميازيبا
اطول من ميازيبه أو أعرض أو يسيل ماء سطح في ذلك الميزاب ليس له ذلك وكذلك لو أراد أن ينقله
عن موضعه أو يرفعه أو يسقه لم يكن له ذلك وفي الثانية ما هو صريح في منعه من ذلك وذلك لانه
تصرف في المشترك بغير اذن الشريك هذا مع كون الماء كلما كان شاهقا كان أشد وقعا وأبعد
رميا فيمتنع انتشاره ويكثر انتشاره ويحفر من الارض ما لا يحفر التسفل فيمنع عنها شرعا وليس له
أن يسيل ماء طبقته الساحته في الرقاق المشترك بإجماع علماء ساقهرا على شركائه وان ثبت قدم
ميازيب الايوان لأن سطح الايوان غير سطح الطبقة وقد علمت بصريح النقل عدم جواز النقل فكل
من المنع والابقاء لم يصادف محله بل يصادم ما صرح به هؤلاء الابطال وما بعد الحق الا الضلال
وما لا نذر الا أن زال وقد انكشف الحال والله أعلم (سئل) في مختصرين حاصلهما مختصر فلان
المتولى الخاص على جاب من الوقف الملا في وذكر لسائب الحكم أنه انعم عليه بتولية وقص غلته
وتساول وتطيفته منه وارسل ما بقى للمتولى عليه الكبر أو بعدم تعرض المتولى الكبير بآخرة معلومة
دفعتها وهي علوقته وبدفعها محالها للامر الشريف يضمن المدفوع فأمره الحاكم بدفع ذلك ثانيا
لفلان المذكور نظير علوقته المحول به على القرية قد دفعه اخذ وقد بالزام من الحاكم المذكور لكونه
وصكيلا وكفيل عنه في ذلك هذا حاصل ما في المختصرين قبل هو واقع موقعه الشرعى الموافق
لقواعد المذهب المحرر الميرعى أم لا (اجاب) ليس ماد كرو الحال هذه بواقع موقعه الشرعى
ولاموافق لقواعد المذهب المحرر الميرعى اذ لا يتخاوا ما ان تكون الاجارة من المتولى الكبير وقعت
صححة نافذة لكونها على كمالها أم لا فان كان الاول قد برئت ذمة زيد المستأجر بدفع الاجرة السمتة
في العقد فلا يصح تقسيمه وان كان الثاني فكيف يأمره الحاكم بدفعها ثانيا والواجب في غير

مطلب في مختصر مقصوده
أن داره فلان أنهدم جدارها
وله ميازيب مركبة عليه
تسيل على الرقاق فاذا اذن
له الحاكم بالعمارة على
الاسلوب المرسوم عمر ذلك
لا يعتبر اذنه

مطلب ليس لصاحب الميازيب
أن يرفع ميازيبه أو يسقه الخ

مطلب في مختصرين

الصحة النافذة أجرة المثل لا المسمى باجماع ائمتنا وان ألحقنا الناظر الكبير بالفضولي في عقد
الاجارة وجعلنا فلانا المتولى الخاص بطلبه الاجرة مجزاة فالاجارة اللاحقة كآلو كالة السابقة
وبه يصير المتولى الكبير كآلو كسل عنه والقبض للوكيل لا للموكل في بيع الاعيان والمنافع فبإثر
المستأجر بالدفع اليه باجماع اصحابنا وقد أجمعت المتون والشروح والفتاوى على أن الحقوق
فما يضيفه الوكيل الى نفسه كالباع والاجارة تتعلق بالوكيل كتسليم المبيع والمستأجر وقبض
الثمن والاجرة والرجوع عند الاستحقاق والخصومة في العيب وغير ذلك فكيف يضمن الاجرة وقد
أوصلها الى من له ولاية قبضها هذا ولا يتعلل كون المدفوع للمتولى الكبير علوقه بعينه لعدم تعيين
النقود في العقود وان عينت فكيف يضمنه ما لم يقع ملكه عليه ومثل هذا لا يقع عن تصور بل عن محض
تهور وحسبما كان المحض ان بهذه الصفة المشروحة فهم باطلاعنا احضان اذ لا وجه للضمان والله أعلم
(سئل) في صورة محضر مقيد في السجل ملخصه ثبت لدى متوليه خلافة مولانا القاضي فلان
بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان الذين عرفهم ما القاضي وقبل شهادتهم ما بعد التزكية
بمعرفتهم ما الفلانة بنت فلان وأنها تستحق في ربيع وقف جدتها لتهافلان بن فلان انتقل لها عن
والدتها فلانة بنت فلان الواقف وان الحرمة المذكورة والدة فلانة بنت فلان الواقف المزبور
ثبوتاً شرعياً وحكم بموجب ذلك حكما مستأجراً فيه بعد تقدم دعوى من فلان بوجه فلان
ابن فلان مستأجر المعصرة الفلانية بالمحلة الفلانية الجارية في الوقف وبطالته بقرش واحد
من اجرة المعصرة من استحقاقه في الوقف واعترف المستأجر بالاجرة وأنها في ذمته وانكاره
استحقاق المدعى المذكور وسؤال وجواب واعذار شرعى في ذلك واعتبار ماوجب اعتباره شرعاً
وذلك بعد اطلاع الحاكم المذكور على دفاتر الوقف المذكورة المقيدة في السجل فوجد بها اسم
الحرمة المذكورة جدته المدعى في ربيع وقف جدته لاته الواقف المذكور انتقل ذلك عن والدتها بنت
الواقف فلما كان الحال على هذا الموال وثبت مضمون ذلك بشهادة الشاهدين المذكورين
أمر مستأجر المعصرة بدفع الفرس المعترف به من الاجرة للمدعى المذكور فادّعى ذلك المستأجر
المدعى كورا مثلاً شرعياً جرى ذلك في تاريخ كذا فهل هذه الدعوى الصادرة على مستأجر المعصرة
المدعى كورة صحيحة أم لا فيكون المحضر المذكور صحيحاً أم لا فلا يكون صحيحاً وهل يثبت الاستحقاق
بمجرد الدفاتر التي هي خطوط منقوشة في السجل بغير برهان أم لا (الجواب) لا تصح الدعوى على
مستأجر المعصرة باجماع علماءنا رحمهم الله تعالى لاسيما مع اعترافه أنه مستأجر وهذه المسئلة من
مسائل خمسة كتاب الدعوى وأطباء المتون والشروح والفتاوى على أنه اذا اقر المدعى ان المدعى
عليه مستأجر لا نسمع عليه الدعوى ولا تقبل الشهادة عليه لعدم صلاحية خصما للدعوى ودعوى
الوقف واستحقاق الغلة انما هو على الناظر المنكح عليه لا على مستأجر الوقف فلا يكون المحضر
المذكور صحيحاً لانه حكم على غير خصم اذا استحقاقه الغلة موقوف على ثبوت نسبه بالواقف
ودعواه على المستأجر باطله لاجماع ائمتنا لعدم ثبوت نسبه بالشهادة على المستأجر لانه ليس
خصماً في ذلك بالاجماع على أنهم صرحوا بأن المستحق لدعوى له على متقبلي حوائث الوقف
باستحقاقه في غلة ما هو متقبله انما يكون ذلك للناظر أو ما ذونه ولا ناظر هناك ادعى عليه ولا ما ذونه
في نفس الغلة فما باله في عين الوقف فكيف يثبت يدعواه أنه مستحق عليه دفع الغلة ما ادعاه
من السهام فيما عليه والمتقبل لا يدخل له في اثبات النسب ولا علاقة بوجه من الوجود فالمحضر
بلا ريب باطل لم يثبت به حق للمدعى والحال هذه وانظر لا يعتمد عليه ولا يعمل به ولا يعمل بكذب
الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لان القضاة لا يقضى الا بالحق وهي البيئة والاقرار
او النكول كما في اقرار الخائنة وقد نقله الشيخ زين في اشباهه ونظائره في أول كتاب القضاء

مطلب في محضر

مطلب الخط لا يعتمد عليه
ولا يعمل به

والشهادات وأشهد

فما طمست مخمة الدعاوى * بل امتلأت بها كتب الفتاوى

كذلك في المتن مع الشروح * على الوجه الصحيح بلا جرح والله اعلم

مطلب جذا الكرم

(سئل) في محضر ورد من نائب الحكم بمدينة السيد الحليل عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين صلوات
 المهيمن الجليل ادعى ملان بن فلان على فلان بن فلان بأنه جذ كرمه وقطع اعصان دواليه بأرض كذا
 وقد أضر ذلك بحاله فسئل المدعى عليه فأكره فطلب من المدعى البيعة فاحضر رجلين من قرية خلحول
 شهدا بأنه أقر لهما بذلك فعرفه الحاكم أنه لزمه التعزير فهل المحضر المذكور صحيح سالم من الحل أم لا
 (أجاب) المحضر المذكور غير صحيح اذ حلقه ظاهر كالشمس لأن مجرد قوله فيه فعرفه الحاكم أنه
 لزمه التعزير ليس من قضاء القاضي بل هو مجرد اعلام عما أرم به الشرع في نفس الامر بدون
 القاضي فيرجع الى المعنى الذي هو خطاب الله تعالى بل قوله ثبت ذلك عندي جريان ذلك لا يكون
 حكما حدث وقع على مقدمات الحكم وبعضها بالاك بقوله فعرفه أنه لزمه التعزير الذي هو صريح
 في الذي أرم به الشرع فادان فقررتك ذلك وعرفته ظهرك أن احدا أطراف هذه القضية وهو الحكم
 مفتود ومما نظم ابن القواسم في الفواكه البدرية.

اطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعدها التحقيق

حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطريق

مطلب التحالف

وبقيد واحد من اطراف القضية يفقد الحكم وبذلك يعرف بطلان المحضر المذكور وقافهم والله اعلم
 (سئل) في محضر حاصله ادعى رشود بن رشيد ومرة فوق بن مهنا على مراد بن ابراهيم الحاشر
 معهما وذلك بحضور يونس المحتسب وقال في دعواهما ان مراد باعهما رطل بن يقرشين فوزنه
 باراد باشا فوجده عشر اواق ونصف اوقية وطالباه بالبقية فأكره خلف المدعيان أن مراد باعهما
 البن بالقرشين اليه الشرعي ثم حصر رجب بن الحاش وأقر أنه الذي باع لهما البن المذكور وصبرة
 بلا وزن فلما ظهر وتبين للعالم الشرعي أنهم باعا البن الرطل عشر اواق ونصف اواق وانكارهما والاقرار
 بعده عرفها أنه يلزمهما التعزير فطالب السوابني بتقدير ذلك بعد السعي اليه به بما قبل يلزم الساعي
 التعزير المبلغ وصحان ما غرما شرعا أم لا (أجاب) اعلم ان المحضر المذكور لم يؤسس على الوجه
 الشرعي المشهور لأن المدعين ذكر في دعواهما أنه باعهما رطل بن يقرشين وهو من قسم الوزون كما
 نشأه ولا بد من ذكر نوعه وصفته ولا يعلم ذلك بقوله فوزنه باراد باشا لا احتمال انقراده وكل ما ذكرناه
 شرط لصحة الدعوى وقوله خلف المدعيان بعد قوله فأكره دليل على الجهل المفرط في كاتبه وقاضيه
 اذ يجري التحالف في مثله قال في البحر في شرح قوله وان عجزا يعني عن البرهان ولم يرضيا الخ ومن
 الاختلاف في القدر ما في الخلاصة معزيا الى المحيط قال أبو سليمان سمعت أبا يوسف في بيع طعما ما
 بعينه بمسرة وقال بعتك جراف بمسرة وقال المشتري اشتريت مكابله ينما لقان وكذا كل ما يكال
 او يوزن انتهى فأوجب التحالف في مثل هذه الواقعة فكيف ثبت بحلف المدعى وقوله ثم حصر رجب
 ابن الحاش وأقر أنه الذي باع لهما البن صبرة بلا وزن فلما ظهر وتبين للعالم الشرعي أنهم باعا البن الرطل
 عشر اواق ونصف اواق وانكارهما والاقرار بعده عرفها ما أنهم يلزمهما التعزير الخ ليت شعري من اين
 ظهر وتبين وقد خالف الشرع ولم يجز التحالف فعلى تقدير صحة الدعوى باتيان جميع شرائطها لا يسوغ
 له الحكم بحلف المشتريين ما لم يجز التحالف حسيما نطق الحديث لانه مخالف للحديث الشريف اذا
 اختلف اتين باعان تحالفا ورا اذا لم يكن في الحديث دلالة على وجوب التعزير بمجرد حلف المدعيين
 مع أنه يحتمل الكذب مع أن علماء ناصرخوا بأن الاصح في مسئلة حلف المدعى عليه واقامة البيعة
 بعده عليه بالمدعى أنه لا يظهر كذبه فلا يعاقب ولا يعزرف كيف بما ذكره عزير الرجلان المذكوران

هذا لا قائل به وأما حكم الساعي في النعمان والتعزير والهوان فمشهور في الكتب مسطور وخول
 المتأخرين اقتوا مجواز قلة حتى قال ملك الملوك الناصحي رحمه الله تعالى

* القتل مشروع عليه واجب * زجراله والقتل فيه مقنع *

شاهدان شهد ملك الملوك أبو العلا * نظم الجواب لكل من هو يبرع والله أعلم
 (سئل) في محضر حاصله ادعى زيد على عمرو أنه كان هو والمدي عليه وخالد عقدوا شركة على أن يضع
 كل مبلغا وأن زيد اسلم عمرا المدي عليه خمسمائة قرش وسبعين قرشا وخالد أسلمه نظيرها وأن يضع
 عمرو ثلثمائة قرش وخمسين قرشا وأن خالد المذكور أخذ ماله المزبور وأنفصل من الشركة واستقر
 هو والمدي عليه شركة بأن يبيعا ويشتريا ويعاسلا ومهما فتح الله تعالى للمدي الثلثان وله مدي عليه
 الثلث وان المدي عليه باع صبرة حنطة في داخل بيت في بيت المدي المزبور بمائة قرش وقاشا
 مصر ياتبعين قرشا وقاصصة بذلك من رأس المال الذي سلمه منه وتأخر له من مال الشركة أربع مائة
 قرش من ذلك ثلثمائة قرش قطعاً مصرية ومائة قرش اسديته ويطالبه بالأربع مائة قرش الباقية له
 من مال الشركة وسأل سؤاله عن ذلك فأجاب بأنه عقد الشركة هو والمدي وخالد المذكور وأن خالد
 أخذ ماله وانفصل عنهم وأنه وضع في الشركة خمسمائة قرش واثنين وخمسين قرشا وأن خالد اسلم مال
 الشركة وأنكر أنه تسلم من المدي المذكور المبلغ المدي به وإن ثبت ما يدعيه فأحضر كلاً من
 فلان وفلان فشهدا بأن المدي والمدي عليه تحاسبا بمحضورهما ما يشاريح كذا على مال الشركة
 فكان آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدي بذمة المدي عليه من مال الشركة أربعة مائة قرش
 منها ثلثمائة قطعاً مصرية ومائة اسدية وقبلت شهادتهما بعد التزكية والمأبث لادى الحاکم المترافع لديه
 بوثا شرعياً وحكم بحقه حكماً صحيحاً امر عياط المدي الزام المدي عليه بالمبلغ المذكور وقرره
 أربع مائة قرش فألزم بذلك الزاماً شرعياً تاماً معتبراً امر عياط وعلى ما هو الواقع سطر فهل هذا المحضر صحيح
 خال من الخلل والفساد أم هو غير صحيح او خفو النامافيه وأجيبوا عما يجتنبونه بأحسن إيضاح وأفصح
 جواب (أجاب) خلل هذا المحضر وأوضح من أن يذكر ذلك لما في المذهب قد تقرر من أن مال
 الشركة في يد الشريك أمانة وأن النقدية عين في الأمانات والشركات والغصوب والمضاربات وأن قبض
 الأمانة لا ينوب عن قبض الضمان وأن شهادة الشاهدان تقبل على السبب لاعلى الحكم والشهادة
 المترتبة على الدعوى الفاسدة فاسدة وأن الشهادة بسبب حساب جرى بين المتداعين غير صحيحة
 كالدعوى بسبب ذلك لأن الحساب لا يصلح سبباً للوجوب المال كما هو مصرح به في كثير من الكتب
 فإذا علمت أن مال الشركة أمانة في يد الشريك فلا يتخلوا ما إن يكون قد تصرف في دراهم الشركة
 بشراء الأعيان ودفعها في ثمنها ولا يكون فإن كان قد تصرف فيها لاتصلح دعوى عينها بعده لانه
 قد صرفها فيما هو مأذون له من قبل شريكه فكيف يصح دعوى عينها وإن لم يكن قد تصرف فيها فهي
 أمانة في يده والواجب ردها بعينها إن تفاسخا الشركة فكيف تصح الدعوى بها والشهادة عليها
 بأنهم في ذمته وقوله باع صبرة حنطة في داخل بيت في بيت المدي وقاشا مصر ياتبعين قرشا وقاصصة
 بذلك من رأس المال الذي سلمه وتأخر له كذا فأولاً الأمانة لا تجوز للمقاصصة بها وثانياً قبضها
 لا ينوب عن قبض ثمن المبيع الثابت في ذمة المدي كما هو مقرر مشهور وفي غالب كتب المذهب
 مسطور لانها عينه وثن المبيع غير متعين فالواجب فيها ردها بعينها حتى قال بعض ائمتنا ينبغي
 للمدي في مثل ذلك أن يطالب المدي عليه أو لا باحضار تلك الدراهم فيقيم العينة عليها كسائر
 النقليات فالمدعي المذكور لم يذكر تصرف الشريك بالشراء بها حتى يكون حقه في المشتري ولا عدمه
 وفسخ الشركة حتى يكون حقه في رد عين تلك الدراهم وقوله واستقر هو والمدي عليه شركة بأن يبيعا
 ويشتريا ويعاسلا رعا يفهم من ظاهره التصرف وقوله وتأخر له من مال الشركة أربع مائة قرش الى آخره

مطلب محضر في الشركة

مطلب الأمانة لا تجوز
 المقاصصة بها ولا ينوب
 قبضها عن قبض ثمن المبيع

بعد قوله باعه صبر فحطه بمائة قرش وقاشا تسعين قرشا ربا يقيم منه عدمه وقول الشاهدين
تخاسبا وكان آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعي بدعة المدعي عليه شهادة بالحكم وهي كإعانت
لأنه وكون آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعي بدعة المدعي عليه الخ مسيما عن قولهما تخاسبا
قد علمت عدم صلاحية مسيما عنه وإذا لم تنفع الدعوى بسبب كون مال الشركة أمارة
لا يثبت في ذمة الشريك بلا موجب لثبوته لآمال المدفوع ولا المشتري به لا تنفع الشهادة المترتبة
عليها إلا بدلة الشهادة ولو قدر أنهم استفتوا من الدعوى الصعجة أذ سمعها مني على صحة الدعوى
وقد علمت عدم صحتها فإن قلت إنكاره التمسك من المدعي موجب للضمان والثبوت في الذمة قلت نعم
لكن لم يجز فيه بخصوصه خصوصية شرعية وانصباب حكم عليه بعد دعواه ومنازعة فيه والدعوى
التي انصب عليها الحكم مجرد تسليم المال بعد عقد الشركة والمطالبة به لا الضمان بسبب الإكثار
لأنه لم يلاحظ لآمال المدعي ولا للشاهد ولا لغيرهما وهو الأصل في ثبوت الثبوت فيها ولم يقع الدعوى به
ولا الشهادة عليه ولا انصب الحكم عليه وكيف يتأتى ذلك ولم يكن هو المدعي وعلى تقدير الدعوى به
فشهادة الشاهدين بأن المدعي والمدعي عليه تخاسبا بحضورهما تاريخ كذا على مال الشركة
فكان آخر ما تأخر بعد كل حساب للمدعي بدعة المدعي عليه من مال الشركة أربع مائة قرش الخ
غير مطابقة للدعوى مع كونها شهادة بالحكم وهو ليس لهما وأعمالهما الأسباب كما شرح هذا مع
أن تسعة أعشار المحضر أو أريد حشوا لا حاجة إليه ومن صبح أصبغ في الفقه ظهر له خله كملق
الصبح والله أعلم (سئل) في محضر صورته أذعى فلان أصالة عن نفسه وولاية عن ابنه
الصغيرين على رجل أنه قتل أباهما الذي هو أباهما فأنكر فيرضى الأب على ما أذعى فكاتب
القاضي أنه عرفة أنه يلزمه القصاص تعريفا فهو إما أن يكون التعريف المد كور حكا يمنع المحالف
القاتل بتأخير القصاص إلى بلوغ الصغيرين عن الحكم بتأخير القود إلى بلوغ الصغيرين وهل يكون
القصاص موروثة على فرائض الله تعالى حتى يكون للزوجة فيه حق فيسترد حذو الكل على
طلب القصاص أم لا (أجاب) ما ذكر من التعريف ليس حكما لأن الحكم إنشاء الزام أو إطلاق
وعرفه في الدواكه السدرة أنه الإلزام في المظاهر على صفة مختصة بأمر فأنزلوه في الواقع شرعا
قال وقولنا على صفة مختصة فصل احترز به عن مطلق الإلزام إذا اعتبر هذا الإلزام بالصيغة الشرعية
كل مرت وقضيت وحكمت وأنفذت عليك النساء وفي معنى الحكم للطرابلسي بعد تقرير كلام كثير في
الثبوت هل هو حكم أم لا فالقول بأن الثبوت حكم في جميع الصور خطأ قطعاً هذا في قوله ثبت عندى
فكيف إذا كتب عرفة أنه يلزمه على ذلك القصاص وكل أحد يعرف أن قاتل النفس المعصومة عدا
بغير حق يقتل يكون حكما والمسئلة فيها خلاف في قتله قتل بلوغ الصغيرين فأصحابا يقولون يقتل
ولا يقتل بلوغ الصغيرين والشافعي يقول يقتل بلوغهما كما حكاه الريلي فلو حكم بتأخير حكمه
لا يمنع التعريف من نفاذ حكمه لأنه ليس من صيغ الحكم في شيء من ذلك فلم يقع فيه بخصوصه حكم يمنع
المحالف والمقرر أن القصاص يجري على فرائض الله تعالى فتستحق الزوجة فيه والام كائناً ما كان
ولا بد من اجتماع الكل في طلب القصاص فلو جاعل بعض فيسقط القصاص ويقلب نصيب
السابقين مالا ويجرم التعرض للقاتل بالقتل بذلك لسقوطه بعفو العاني قل نصيبه أو كثره والحاصل
أن التعريف ليس حكما وأن القصاص يجري على فرائض الله تعالى فكل من له نصيب من الإرث
في ماله فله منه في قصاصه ولما كان لا يجزى يسقط بعفو أحد من ماله من حضورهم جميعاً حتى
الزوجة لأجل استيفاء القصاص وكن الواجب السؤال عن الشهود ورتبتهم لاسيما في القصاص
فإنه باجماع علماء واجب والحاصل أن احتياط العلماء في الحدود والقصاص مشهور وفي غالب
الكتب مسطور والله أعلم (سئل) في محضر صورته من دسق الشام صورته مع محمد أفندي

مطلب محضر في دعوى
قتيل

مطلب القصاص بجرى
على فرائض الله والاحتياط
واجب فيه

ابن احمد الحنفي ابراهيم بن يحيى الوكيل عن عمر بن احمد الناظر على وقف جدته محمد بن صاحب
القانون المستحق لريعه مع من يشركه الثابت في ذلك والحاج ناصر بن شمس الدين
الوكيل عن زوجته فاطمة بنت محمد الثابت في ذلك وفي غيره بموجب حجة سابقة
وموكدهما وجهة الوقف المرقوم من معارضة جهة وقف شهاب الدين بن الناصري المستقر تحت نظر
أحمد افندي ابن محمد واستحقاقه في ريعه مع من يشركه في جميع الجنيحة الكائنة بأراضي مقرى
المحدودة بكذا وكذا الجريانها في وقف شهاب الدين المرقوم الشاهد له بذلك كتاب الوقف المؤرخ
المتصل بالتنفيذ على العادة وأبقى الجنيحة بمحدودها في جهة الوقف المرقوم ويمكن أحمد الناظر
المزبور من التصرف فيها بالجهة وقف جدته اوقع ذلك على وجه الوكيلين المذكورين بالتماس من وكيل
أحمد الناظر المدعو مصطفى جلبي وفي المحضر المذكور رد عوى الوكيلين المذكورين على مصطفى
الوكيل المزبور بأن محمد بن محمود فلاح الجنيحتين ازال الفاصل بينهما وضمهما بغير طريق شرعى وأن
باب أحدهما موجود وهو الآن مسدود وأن أحمد افندي الناظر الذى هو موكل مصطفى جلبي
يعارض الموكلين المذكورين ويقول ان الباب المسدود الذى هو الآن موجود بجنيحة جرباش
وان حدها شرقا بجنيحة الشاردية كما هو معين في الوقفية المبرزة للحاكم الموحى اليه فابن ابراهيم
أيضا كتاب الوقف الموكل فيه من السجل فوجد فيه الحد الشرقي جنيحة الشاردية والباب المتنازع
فيه من جهة الشمال وكتاب الوقف يشهد بمحمد الشاردية من الجانب الغربي جنيحة جرباش ومن
الشمال الطريق وطال النزاع بينهما والتمس كل منهما من الحاكم ان يعين من جهته للكشف من
يعتمد عليه فعين شعبان افندي قوجه ومعه جماعة من المسلمين فوجد جنيحة جرباش مشتملة
على أرض منخفضة قبلية وأرض عالية شمالية ووجد جنيحة الشاردية أرض منخفضة وشمالية أرض
وهي في علو من الجانب الغربي ووجد كذا وكذا فطلب الكشف البينة من المتداعيين المذكورين
بالحد الفاصل وبالباب المتنازع فيه فحضر ابراهيم بن فلان والحرمه فلانة بنت فلان واختها فلانة
وشهدوا بأن الباب الموجود الآن بجنيحة جرباش وان الحد المتنازع فيه الذى هو شرقي جنيحة جرباش
غربي جنيحة الشاردية كان حدا فاصلا بين الجنيحتين بالقرب من الاصول التوت الشاميات الموجودة
يومئذ وازيل وأن باب الجنيحة الشاردية ازيل من مدة مديدة لكونه هدم في وقت السيل ثم وقف
الحاكم على رأس المكان الذى كان به الجدار من الجانب القبلي فوجد كوما من التراب فاخبره
ابراهيم بن عثمان بأنه تراب الجدار المزبور كان فاصلا وأنه جرف وترك في محله وعاد الحاكم الكشف
واخبر الحاكم الموحى اليه اخبارا شرعيا وحضر لدى الحاكم الموحى اليه الحاج سري الدين بن
ابراهيم البعلبي وشهد على وجههما بالحد الفاصل بين الجنيحتين بالحد الذى كان بالجلس بالقرب من
الاصول التوت الشاميات وان الباب المسدود بجنيحة جرباش وان باب الشاردية ازاله السيل من
قديم الزمان شهادة شرعية مقبولة فلذلك منعهم من معارضة جهة وقف جرباش وأبقى ذلك بيد
الناظر ويمكنه من التصرف فيه كما ذكر أعلاه فهل هذا المحضر صحيح معتمد عليه شرعا أم لا (أجاب)
هذا المحضر فيه خلل من وجوه متعددة منها أنه لم يذكر فيه الخارج من ذى اليد وكذلك لا بد منه
كما صرح به في الاشباه والنظائر فراجع ان شككت ومنها قوله فيه الثابت بموجب حجة سابقة
والجدة في كلامه كما غد فيه رقوم وبمثله الجدة لا تقوم ومثله قوله الشاهد له بذلك كتاب الوقف المؤرخ
المتصل بالتنفيذ على العادة وكتاب الوقف خط في كغد وقد نصوا على أن الخط لا يعمل به فلا يعمل
بمكتوب الوقف الذى عليه خطوط القضاة الماضين لان القاضى لا يقضى الا بالخط وهي البينة
او الاقرار او السكول وانت على يقين أنه اذا لم يعلم ذوا اليد من الخارج فالقائى لا يدرى المدعى من
المدعى عليه واذا لم يعلم ذلك لا يدرى البينة على من منهما ودعى الوقفين كدعى المالكين كما صرح به

في سماع التسويين وغيره ومترج في التعريف مواضع منه دمه أنه لا يعمل بالتسوية الواقعة
في زمانه لعدم استيفائها الشرائط الحكمية وهي كونها حادثة وقع فيها إراغ من ختم على ختم
واستوفيت أطرافها الست التي نص عليها ابن القوس في القواعد البدوية بقوله
أطراف كل قضية حكمية • ست بلوج بهدها التصديق
حكمكم ومحكومكم به وله ومحكومكم عليه وحكمكم وطريق

ومنها دعوى الوكيلين على مصطفى بأن محمد بن محمود قتل ج الجنيبتين ازال الفاصل ومنه ما بعبر
طريق شرعي وان باب احداهما موجود وهو الآن مسدود وان أحداً فدى الساطر الذي هو الموكل
يعارض الموكلين فليت شعري هل هو خارج حتى يعارض الموكلين فان كان كذلك فكيف يصح قوله
في آخره وايضا ذلك بيد الساطر وان كان ذايد كيف يصح قوله يعارض الموكلين فهو صادر عن غير
تعقل ومن جنس الوجه الثاني قوله فيه وارز ابراهيم أيضا كتاب الرقب من السجل فوجد فيه كذا
وكذا وليس الموجد فيه سوى خط في ورق ليس من صحح الشرع في شيء ومنها قوله فطلب الكشاف
البينة والأمور بالكشف ليس له طلب البينة لانها للعالم ولا يصح الحكم منه ومنها قوله يخضر ابراهيم
والحرمة فلائنة واختلاف لانة وشهدوا بان الباب الموجود الآن بجنيبة جرياش هذا بالهذان أشبه
اذا المذعي كونه وقف فلان على الجهة الشمالية لا كون الباب للجنيبة كما لا يخفى وهذه اللام لا تنسخ
ان تكون للملك ولا وقف وان كانت للاختصاص فهو غير المذعي ومثله قوله وان هذا المتنازع فيه الذي
هو شرقي جنيبة جرياش غربي جنيبة الشاردية كان حداً فاصلاً بين الجنيبتين بالقرب من الاصول
الى آخره اذ هي شهادة بانه بعد فاصل فلا اثبات فيه ولا نفي للمذعي هذا مع كون القرب مجعولاً للمستدار
وقوله وان باب الجنيبة الشاردية ازيل شهادة بازائه لا بشئ مما يدعيه المذعي وقوله ثم وثب الحاكم
المذكور القاهران مراده به الكشف المذكور بدلالة قوله بعده وعاد الحاكم الكشف أخيراً
الحاكم الموصى اليه في وجه المدعين المذكورين اخباراً شرعية سكاية حال لا تتعلق بالمذعي بحال
وقوله وحضر بين يدي الحاكم الحاج سري الدين بن ابراهيم وشهد على وجهه ما بان اما الفاصل
بين الجنيبتين المستدار الذي كان بالجلس بالقرب من الاصول وان الباب المسدود للجنيبة جرياش
وان باب الشاردية أزاله السبل من قديم الزمان شهادة شرعية ليست كذلك اذ لا تتعلق اهلها المتنازع
فيه وهو كونه جارياً في وقف فلان بن فلان على الجهة الشمالية بل شهادة بانه الفاصل بين الجنيبتين
ففي أجنيبة عن المتنازع فيه كما لا يخفى على فقيه الى غير ذلك من وجوه الخلل التي هي اظهر من ان تذكر
وما أرى هذا المحضر الا محض هذيان من غير تعقل على اللسان والله أعلم

• (كتاب الشهادات) •

مطلب كتاب الشهادات

(سئل) فيما اذا شهد الشهود على رجل بالجرح المجرد هل تقبل منهم على سبيل الشهادة الشرعية أم لا
تقبل (أجاب) لا تقبل منهم على سبيل الشهادة الشرعية كما أفتى به شيخ الاسلام أبو العود العمادي
رحمه الله تعالى وانتم بما أفتى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع دابة وسلمها لاهم شترى ثم أعادها
انسان وشهد له البائع وقال بعت مالاً أملاًك وهي لهذا المذعي هل تقبل شهادته والحال هذه أم لا
(أجاب) لا تقبل شهادة البائع بكون المبيع ملك المذعي كافي الزاوية والحائنة وغيرهما فلا يلتفت
الى قوله بعت مالاً أملاًك وعلى مذعي الدابة البينة والله أعلم (سئل) في الشاهد الفرد هل يقسم به
حق أم لا وهل يشترط في قبول الشهادة عدالة الشاهد أم لا وهل يجب على القاضي السؤال عن
عدالته سرا وعلانية طعن الخضم أم لا (أجاب) شهادة الواحد كعدمه واذا تم نصاب الشهادة
فلا بد من العدالة ولا يقتدر الحاكم على ظاهر عدالة المذعي بل لا بد ان يسأل عنها سرا وعلانية في جميع
الحقوق وسائر الحوادث طعن الخضم اولم يطعن على ما عليه الفتوى لان الزمان زمان السداد

مطلب الشهادة على الجرح

المجرد لا تقبل

مطلب شهادة البائع أنه

باع مالاً أملاًك غير مقبولة

وعلى المذعي البينة

مطلب شهادة الفرد كعدمه

وان تم النصاب يسأل

القاضي عن عدالته سرا

وعلاؤه من الخضم اولم يطعن

والله أعلم (سئل) في شهادة الشريك شركة ملك لشريكه دل تجوز حيث كان المدعى ليس فيه شركة للشاهد ولم تجز الشهادة لفعلا للشريك المساعد أم لا (أجاب) انما الممنوع شهادة الشريك لشريكه المفاوض وكذلك ان كان الشاهد العنان والملك اذا كان المتهود به مشتركا أو ما اذا لم تنفع في المشترك فهي مقبولة كما هو مقيد في المتون والشروح والقنواي والله أعلم (سئل) في شهادة وقعت مخالفة للدعوى ثم أعيدت الدعوى والشهادة على وفقها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل قال في البحر والبرازية لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا الدعوى والشهادة وانفقا تقبل والله أعلم (سئل) في رجل من أعوان حكام سب ساسمة زما شاهر ل تقبل شهادته والحال هذه لا يتوقف عن الحرام ولا يبالي من أين اكتسب المال (أجاب) لا تقبل شهادته والحال هذه والله أعلم (سئل) في شهادة مشايخ البلاد هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل وقد صرح في البحر عازيا للفتح القدير ان شهادتهم وشهادة المعرفين في المسالك والعرفاء في جميع الاصناف وضمن الجهات لا تقبل وأقول لا شك أنهم فسقة مردودون الشهادة لما يشاهد ويرى من أحوالهم مما لا يكاد يوصف والله أعلم (سئل) في شهادة مشايخ القري وجبة المحلات والعرفاء هل هي مقبولة أم لا (أجاب) هي غير مقبولة كما صرح به في البحر نقلا عن فتح القدير والله أعلم (سئل) في شهادة الدروز على المسلمين (أجاب) لا تقبل اذ هم كفار بلا انكار وقد أفق بعض العلماء العالمين بأحوالهم بأنه لا تحل ذبايحهم ولا مناسكهم كالمجوس بل هم شر منهم ان صح ما نقل عنهم والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنت بالغه من وليها وعقد عليها عقد اشريعيا ودفع صداقها بتمامه فلما أراد الدخول به ادعى رجل اسمه صالح بأنه عقد على البنت المذكورة عقد اقبل هذا وأقام بيعة وكذب بذلك فجعل في فاضي الرحلة والبيعة المذكورة رجعت عن شهادتهم من غير اكرامه بخضرة جميع من المسلمين وقالوا صريحا أن ذبا في شهادتنا في حيث رجعوا عن الشهادة وظهر كذبهم تكون المرأة للرجل الذي عقد عليها ودفع الصداق ويتقض الحكم لأنه لم يدافع محلا ام كيف الحال (أجاب) لا يتقض حكم الحاكم برجوع الشهود ويلزمهم التعزير والجزاء عليهم في اليوم المشهود وشرط الرجوع عن الشهادة الذي تترتب عليه أحكام الرجوع ان يكون عند قاض فلا اعتبار به عند غيره ولو كان الغير شرطا والتعزير لازم لهم على كل حال لا ريب فيهم المصلحة وهي موجبة للتعزير ولا ضمان على الزوج المشهود له لعدم سرمان رجوعهم عليه والله أعلم (سئل) في شاهدة طلاق ثلاث أخر اشهادتهم ما الى مدة تبلغ اثنين وخمسين يوما ولا عذر بهم فمات مع شهادتهم خال الزوجين وهما يجتمعان اجتماع الأزواج هل يفسقان بنا خبر الشهادة وترد شهادتهم أم لا (أجاب) نعم يفسقان بنا خبر الشهادة وترد شهادتهما والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا طلبت الشهود للشهادة في مكان بعيد مسافة يومين واحتج الى الركوب فأدعى المدعى للشاهدين اجرة دأبهما هل تسقط شهادتهما بذلك أم لا (أجاب) لا تسقط شهادتهما بذلك كما جزم به في الملتقط والله أعلم (سئل) في ما كورة مشقة على غراس زيتون وغيره مشتركة بين جماعة شركة ملك أرضا وغراسا ادعى أحد الشركاء على الشركاء الحاضرين والغائبين ان أرض الحاكورة وقف وأتى بشاهدين أحدهما آخى يشهد على الحاضرين والغائبين بانها وقف هل تقبل هذه الشهادة على الحاضرين والغائبين أم على الحاضرين فقط أم لا ولا (أجاب) لا تقبل لا على الحاضرين ولا على الغائبين أما على الغائبين فظاهر لان في شركة الاملاك لا يتقصب أحد خصما عن الآخر وأما على الحاضرين فلان شهادة الأعي لا تقبل مطلقا ودخل تحتها ما كان طريقه السماع كما صرح به في تنوير الابصار وغيره والله أعلم (سئل) في شهادة الأعي والقروى وأرباب الصناعات الدنية كالزبال والحائك والقنواي والأعرابي اذا كان عبدا هل تقبل شهادته حيث كان عبدا ولو كان المشهود عليه طالب

مطلب شهادة الشريك
المفاوض غير مقبولة وكذا
شهادة شريك العنان والملك
ان كان المتهود به مشتركا
مطلب الشهادة المخالفة
للدعوى لا تقبل الا اذا أعيدت
الدعوى ووافقت الشهادة
مطلب اعوان حكام
السياسة لا تقبل شهادتهم
مطلب شهادة مشايخ
البلاد وضمن الجهات
والعرفاء لا تقبل
مطلب كالذي قبله
مطلب شهادة الدروز
لا تقبل ولا تحل ذبايحهم
ولا مناسكهم كالمجوس
مطلب في رجل تزوج بنت
فادعى آخر أنه تزوجها قبله
وابت ذلك وحكم الحاكم
فرجع الشهود لا يتقض
الحكم
مطلب اذا رجع الشهود
يعزرون وشرط صحته
ان يكون لدى قاض
مطلب اذا اركب المدعى
الشهود لبعده المسافة لا تبطل
شهادتهم بذلك
مطلب شهادة الأعي غير
مقبولة ولو فيها ثبت بالتسامع
مطلب شهادة القروى
والأعي وأرباب الصناعات
الدنية مقبولة حيث كانوا
عدولا

علم أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو على طالب العلم قال في البحر في شرح
قوله أو يقول وليس منها أي ليس من الأشياء التي تختل بالمروءة فتسقط بها العدالة الصنعة الدينية
كلقنوا في الزبال والحائك فإن الصحيح قبول شهادته إذا كان عدلا ومثله الخساون والدالون
والعامة على قبول شهادة الأعرابي والقروي إذا كان عدلا انتهى فان العبرة بالعدالة وهذا الذي
يجب أن يعول عليه وبقي به فأنرى كثيرا من أبواب الصناعات الدينية عنده من الدين والتقوى
ماليس عند كثير من أبواب الوجاهة وأصحاب المناصب وذوى المراتب قال الله تعالى إننا أكرمكم
عند الله اتقاكم والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا على خمسة نفر من طائفة بينهارين الشهود
تعصب بظاهر بأنهم أناروا قننة ذهبت فيها القوس وأنهم ملأوا حرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام
للأشقياء وضربوا فيه بالبارود وأنهم قاتلوا صوابشي المدينة وأن قصدهم يجمعون العصاة ويهجمون
المدينة هل تقبل شهادتهم أم لا (أجاب) لا تقبل هذه الشهادة إذ قبولها يفتني على الدعوى
الصحيحة وابن هي هنا وعلى تقديره فالتعصب موجب لردّها وعدم سماعها في الخلاصة والبرازية
من أدب القاضي أصل الشهادة لا تقبل عند التعصب فالبحر حوى وفي البحر من الشهادات وعلى هذا
كل متعصب لا تقبل شهادته وفي معين الحكم من موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو أن
يغضب الرجل الرجل لانه من بني فلان أو من قبيلة كذا والوجه في ذلك ظاهر وهو ارتكاب المحرم في
الحديث ليس ماس من دعا إلى عصية أو قاتل عصية وهو موجب للقس ولا شهادة لمثل كعبه والله أعلم
(سئل) في رجل ادعى على آخر ثلاثة وعشرين قرشا وثلاث قرش فادعى المدعي عليه فأقضى بأحد
شاهد أحد هما بثلاثة وثلاثين قرشا وشهد الاخر ثلاثة وعشرين قرشا هل تقبل شهادتهما مع
المخالفة المذكورة أم لا لاسيما مع اطلاق المدعي والشاهدين القروش مع تنوعها (أجاب)
لا تقبل والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا شهد شاهد على ظالم لا يحرمه من
وشهد المشهود له لشأده هل تقبل شهادته وإن كانا من قرية واحدة أو محلة واحدة كما تقبل
شهادة بعض قائله لبعض على قطاع الطريق أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادته له ولا يمنع من ذلك
شهادة الآخر له أو لا ينافي العلماء وقد ترادف المتون والنسوخ والتساوي على ذلك قال في الهداية
وإذا شهد رجلان رجلين على ميت يدين ألف درهم وشهد الآخران للأولين بمثل ذلك جازت شهادتهما
ومثله في مآل الكفر وملحق البحر قال غالب الشراح في مسئلة المتون في طرف الدليل والزام المخالف
في دين الميت فصار كما إذا شهد القرصان في حال حياته وفي طرف المخالف الآخر بخلاف الشهادة في
حال الحياة لأن الدين في ذمة الحي لبقاء ذمته لا في ماله فلا تتحقق الشركة وقد اتفق الامام وصاحباه
على جواز ذلك في الحي ومستند دعوى على الحي فوجب قبولها والله أعلم (سئل) في دارين
آخر بالسكنى ويسد آخر مفتاح بيت منها هل تكون اليد لساكن أم للذي يسه مفتاح بيت منها
وهل يثبت الملك لمن يسه المفتاح في البيت إذا شهد له شاهدان بوضع اليد عليه أم لا (أجاب)
اليدان له السكنى لأن يسه مفتاح بيت منها ولا يثبت الملك في البيت بشهادة شاهدين بأنه ذو يد عليه
إذ ليس من لازم وضع اليد الملك لأنهما متوعدة استعارة ويدها استيداع ويدها استعارة ويدها
ويدها غصب ويدها ملك وغير ذلك فلا يحكم القاضي بالشهادة بمجرد وضع اليد والله أعلم (سئل)
في رجل ادعى على آخر أنه تعدى على مهرته الثلاثية وأدخلها في داره بلاذنه وأخرج على فرسه
للطاحونة فنبعتها المهرية فأدخلها للطاحونة فوقع في الشاغر وهلك وأقام بينة باقراره بذلك
هل نسمع وبين أم لا (أجاب) نعم نسمع وبينه أما الضمان فقد صرحوا بأن من أخذ جزار
غيره فتبعه جحر فأكله الدب أن ساقه أو تعرض له بشئ فمنه والالا وهذا قد تعرض لها بالادخال
في الموضوعين فتقرر عليه الضمان وأما قبول الدية فقد صرح في جامع الفصولين وكثير من الكتب

مطلب شهادة المتعصب غير
مقبولة

مطلب إذا وافق أحد
الشاهدين وخالف الآخر
لا تقبل عليه

مطلب شهادة رجل لا
شهد له بمثل تلك مقبولة

مطلب اليد لساكن الدار
لأن يسه مفتاح بيت منها
ولا يثبت الملك له بالشهادة
أنه ذو يد لنوعها

مطلب ادخل مهرته الغير
داره وطاحونه فهلك
في الشاغر نسمع البيعة على
اقراره بذلك وبين

مطلب الشهادة على الاقرار
بالغصب مقبولة
مطلب شهادة ابن الموكلة
أن أمه وكنت فلانا قبض
حقوقها من فلان وخصومته
لا تقبل

مطلب شهادة اليهود على
النصارى وبالعكس مقبولة
مطلب في اثبات شهادة الزور

مطلب اذا أقام بينة أن
الشاهدين فالاعند قاض
آخر رجعتنا عن شهادتنا
اوشهدنا بزور تقبل

مطلب لو باع حصة من فرس
وسلم لشريكه وكفى للضمان
ولا يشترط صحة الشهادة
ببانه لون الدابة

مطلب شهادة فرعين مع
أصل مقبولة الخ

مطلب شهادة من بدت
منه العداوة غير مقبولة

بأنه لو ادعى الغصب فشهدا على اقراره به تقبل والله أعلم (سئل) فيما اذا شهد ابن الموكلة أن أمه
وكنت هذا في قبض حقوقها من فلان وفي خصومته هل تقبل شهادته أم لا (أجاب) لا تقبل
شهادته كما صرح به البرزاري وغيره والله أعلم (سئل) في شهادة اليهود على النصارى وعكسه
هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل كما صرح به غير واحد من علماءنا والله أعلم (سئل) في شهادة
الزور التي عدلت الاشرار بالله تعالى بنص حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال أيها الناس
عدلت شهادة الزور الاشرار بالله تعالى تالينا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا
قول الزور وقد صرحوا بأنها لا تثبت بالبينة معلين بأنهم من باب النفي واقرار الشاهد على نفسه
بأنه شهد زورا من انذر ما يكون واشراره للناس بهما عظيم فيلزم سد باب اثباتها وتجزي العوام الذين
هم كالانعام عليها فيضر عباد الله تعالى بها فيهل لها طريق غير الاقرار بالله تعالى ان تشفوا الغليل
بما يؤدى الى حسم مادة التزوير ولكم الاجر الوافر الغرير من الله العليم الخبير (أجاب) صرح
الزبلي رحمه الله تعالى في شرح الكنز بأنه اذا أقام المقضى عليه البينة أنهم راجعوا عند قاض آخر غير
الذى كان قضى بالحق تقبل بينته لانه ادعى رجوعا صحيحا وذكركم ان ركن الرجوع أن يقول رجعت
عما شهدت به اوشهدت بزور فيما شهدت وشروطه ان يكون في مجلس القاضى فبه ظهر أنه اذا أقام
البينة عند القاضى بأنهم ما فالاعند قاض آخر شهدنا بزور وقد رجعتنا لديه بذلك وطالب موجه
من الضمان والتعزير تقبل بينته ويقضى عليه بموجبه كما هو صريح كلام الزبلي وهو طريق الى
اثباتها بالبينة لكنه راجع الى اقرار الشاهد اذا ثبت بالبينة كاثبات عينا فكان القاضى بهذه
البينة عاين اقرارهما بشهادة الزور فافهم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع حصة في فرس مشتركة
لرجل وسلمها له هل يضمن بتسليمها له ام لا وهل اذا انكر ورثة البائع البيع والتسليم وشهدت شهود
بالبائع والتسليم يكفي في وجوب الضمان أم لا وهل تكلف الشهود ان يبين لون الدابة واسم المشتري
أم لا يكفون وهل اذا سألهم القاضى عن لونها فقالوا لا ندري لونهما ترده شهادتهم بذلك أم لا (أجاب)
نعم يضمن الشريك بالبائع والتسليم لا المشتري حيث سلم بغير اذن الشريك ولا تكلف الشهود ببيان
لون الدابة ولا لاسم المشتري لعدم الحاجة الى ذلك اذا دخل في ذلك فيما يتعلق بالضمان ولا ترده شهادة
الشهود اذا قالوا لا نعرف لون الدابة ففي جامع الفصولين القاضى لو سأل الشهود قبل الدعوى
عن لون الدابة فقالوا كذا ثم عند الدعوى شهدوا بخلاف ذلك الا ان تقبل لانه سأل عما لا يكلف
الشاهد ببيانه فاستوى ذكره وتركه وتخرج منه مسائل كثيرة انتهى والله أعلم (سئل)
فيما اذا شهد رجلان على شهادة رجل واحد في غير حد وقود مع شاهد أصلي وأمين الشينات على
أصلها هل للقاضى ان يحكم له شهود له بالشهود به أم لا وهل يشترط في صحتها ان يكون الشاهد
الأصلي بعيدا عن محل الشهادة مدة السفر أم لا (أجاب) مسئلة الشهادة على الشهادة أفردت
بسبب مسئلة في كتب الفقهاء ومخلص القول فيها أنها تقبل فيما لا يسهط بالشبهة وأنهما على كل
أصل فرعان ولو شهد واحد أصل وآخران فرعان على شهادة أصل غيره جاز والاشهاد أن يقول اشهد
على شهادتي اني أشهد أن الامر كذا وكذا وأداء الفرع أن يقول أشهد أن فلانا أشهدني على شهادته
ان الامر كذا وكذا ولا شهادة للفرع الا بوث أصل او مرضه او سفره هذا ما سمت عليه متون المذهب
وعن أبي يوسف ان كان في مكان لو غدا الاداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أهل صحاح الاشهاد احياء
لمقوق الناس قالوا الاول أحسن وعرفنا الرواية كما في الحاوى والثاني ارفق وبه أخذ الفقهاء
أبو الليث وكثير من المشايخ وقال نفي الاسلام انه حسن وفي السراجيه وعليه الفتوى كذا
في البحر وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في دهرين يتخاصما فدخل رجل أجنبي بينهما منصرفا
لاحدهما وضرب الآخر تعديا ثم ان الدهر المتصرف له اشتكى المضررب الى القاضى وقال انه بصق

في وجهه وأقام الصرب وروىه شيا حديث له بما اذبح هل تقبل شهادته - ما أم لا تقبل حيث بدت
 العدواة والعصاة والتعصب - ما عليه وهل ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل يا رسول الله
 ما أكبر الكبائر فقال الشرك بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس وقال ألا وشهادة الزور - وسئل قال
 السائل ليتني لم أسأل (الجواب) لا تقبل شهادة من طهرت منه هذه الآية ورأى عليه السلام لا يقرب من
 عليه من شهادة الزور وهذا ما هو في غالب كتب الفقه مقترن بشهرو وأما الحديث فيقال العنبري
 في صحيحه حدثنا محمد بن محمد بن النضر بن الفضل حدثنا الجعفي عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه
 رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ألا أنبئكم ما أكبر الكبائر ثلاثا قالوا بلى يا رسول الله
 قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين وجلس وكان متكئا فقال ألا وقول الزور قال ما زال يكررها
 حتى قلنا ليته سكت وقال الدورى في أدكاره وروى في صحيح البخاري ومسلم عن أبي بكر عن سبع
 ابن الحارث روى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أنبئكم ما أكبر الكبائر ثلاثا
 قلنا بلى يا رسول الله قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس فقال ألا وقول الزور وشهادة
 الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت وفي الترمذي والترغيب والترهيب للمذري رحمه الله تعالى وفي
 بريد بن قائل رضى الله تعالى عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح فلما انصرف
 قام قائما فقال عدلت شهادة الزور الاشرار بالله ثم أتى ثلاث مرات ثم قرأ فاجتنبوا الرجس من الاوثان
 واخشوا قول الزور حذوا لله غير مشركين به ورواه أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه ورواه
 الطبراني في الكبير وموقوف على ابن سعد باسناد حسن ثم قال وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تركوا ما بين يديه من الاوسط واجتنبوا ما بين يديه من
 ابن ماجه والحاكم وقال صحيح الاسناد ورواه الطبراني في الاوسط ورواه عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال ان الطير لتدبر عنساقيرها وتجتري لأذيابها من حول يوم القيامة وما يتكلم به شاهد الزور
 ولا نصارق قدماء على الارض - حتى ينفذ به في النار والاحاديث الواردة في قبح شهادة الزور وشفاة
 مرتكبيها كثيرة وكلام العلماء في ذلك قاطع لوتير الهاجيين عليهم السلام بعصيب رب العالمين
 أعادنا الله تعالى والمسلمين من غصبه آمين (سئل) في الشهادة بالوقف بلا بيان واقفه هل تقبل أم لا
 واذا قال الشهود معنا أنه وقف ولم يلفظ بالشهادة هل يثبت الوقف بذلك أم لا (أجاب) أما
 الشهادة بالوقف بلا بيان واقفه ففيها خلاف ذكره أكثره ما ساقيل نقبل وقيل لا رقيب بالنعيب
 ان قد عاقبت والا لا قال في الرازيه شهدوا أنه وقف ولم يسموا الواقف نقبل قال الامام طهري الدين
 هذا اذا كان الوقف قديما رقبلا لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح انتهى وأما اذا قال
 الشهود معاً أنه وقف ولم يلفظ بالشهادة فلا يثبت الوقف بذلك لا نعلم فيه خلافا بعد علماء الله أعلم
 (سئل) في جماعة شهدوا بوقف قائلي شهد بالسماع لا مسمعا من الثقات أن الحكم الصلاني
 وقف ومع ذلك لم يعينوا الجهة الموقوفة عليهم نقبل هذه الشهادة والحالة هذه أم لا (أجاب)
 يعلم أولا أن المسئلة الشهادة بالوقف بالسماع أصلا وشروطا ثم تذكر في طاهر الرواية وأما قاصدا
 المشايخ على الموت كما في الخلاصة واختلاف المشايخ فيها اختلافا يطول ذكره كما هو دأبهم في أغلب
 مسائل الوقف فنذكر شيئا مما رجع من يعتبر ترجحه قال في الحاشية والخلاصة والبرانية لو قالوا شهدنا
 بذلك لا مسمعا من الناس لا نقبل شهادتهم وفي البحر في شرح قوله وان يسمي لقائني أنه يشهد به بالسماع
 لا الخ وهذا هو الصحيح ثم قال ومعنى التفسير أن يقولوا شهدنا لا مسمعا من الناس وقد استثنى مكين
 في شرحه الموت والوقف فتنقل فيه ما ولو فسر لقائني أنه أخبره من يتق به واستثنى المسمى
 في فصوله الوقف وهو مخالف لا إطلاق الحاشية والخلاصة والبرانية وكثير من الكتب وفي غاية البيان
 قال الشيخ الامام طهري الدين اذا لم يكن الوقف قديما لا بد من ذكر الواقف واذا شهدوا على

مطلب في حديث شهادة
 الزور

مطلب الشهادة بالوقف
 بلا بيان الواقف بها خلاص
 والصحيح أنه لا بد منه

مطلب في الشهادة بالسماع
 بالوقف

أن هذه الضميمة وقف ولم يذكرها الجهة لا تجوز ولا تقبل بل يشترط أن يقول وقف على كذا انتهى
وفي البرازية شهدوا أنه وقف ولم يبينوا الواقف تقبل قال الامام ظهير الدين هذا اذا كان الوقف
قد عاين قبل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح انتهى وفي جامع الفصولين لو ذكر الواقف
لا المصروف تقبل لو قد عاين ويصرف الى الفقراء وفيه لوضوح جابها تقبل اذا الشاهد ربما يكون سنه
عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتحقق القاضي أنه يشهد بسماع فاذا افرق بين سكوت وافصاح
بخلاف سائر ما تجوز فيه الشهادة بسماع انتهى ودوي على القول الفارق بين القديم وغيره والحاصل
ان المسئلة وقع فيها اختلاف كثير ويتبعني أن لا يعدل عن كلام قاضي خان الذي قدمناه في صدر
الكلام والله أعلم (سئل) في الشهادة على الوقف بالتسليم هل يشترط في قبولها تقدم الوقف
وما جذا التقدم وهل يشترط أن يقول الشاهد سمعت من فلان وفلان سمع من فلان إلى أن يصل إلى
من يشهد بالتمت على الوقف أم يكفي قطعه بالشهادة بناء منه على ما اشتهر عنده من أخبار الثقات من
غير بيان من سمع منهم (أجاب) أطلق أصحاب المتن في قبولها قال في الكنز ولا يشهد به بالمعاينة
إلا في النسب والابوة والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف ومثله في المختار وتنوير
الابصار وفي الهداية وأما الوقف فالصحيح أنه تقبل الشهادة بالتسليم في أصله دون شرائطه لأن أصله
شوا الذي يشتهر والكل من هؤلاء أطلق في عدم التقدم وغيره فان قيل علوا ذلك بيد الشهود وفناء
الاوراق فكان هو المتيقن بالحكم قلنا اتقوا هذا لا يتقن الحكم بعله غيرها كما صرح به أصحاب الأصول
ان انتهاء العدة لا يوجب انتهاء الحكم عندها وأما التقدم فقال أهل اللغة قدم الشيء بالضم
قد ما فهو قديم وتقدم مثله فهو ما بعده الناس قد عاين ولا يشترط أن يقول الشاهد سمعت من فلان
وفلان سمع من فلان بل ربما يقبل الشهادة عند بعض العلاء وان كان رده بعض المحققين كإبن الهمام
وقطعه بالشهادة كلف والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا وشهادة بالسماع وفسروا فائين تشهد
بالسماع لا ناسم عنان النياس ومع ذلك ظهر وتبين شرعا تعصمهم في هذه الشهادة وأنهم قصدوا بذلك
ضرب رجل معلوم وإن شاء فهل هذه الشهادة مقبولة أم لا وما يترتب عليهم بسبب ما شرح (أجاب)
هي غير مقبولة كما صرح به في الخاتمة والخلاصة والبرازية وكثير من الكتب المعتمدة وهذا هو الموافق
للقياس في أصل جواز الشهادة بالسماع من غير تفسير قال غاب الشراح في شرح كلام المتن بعد
قولهم ولا يشهد به بالمعاينة إلا في كذا وكذا والقياس أن لا يجوز لأن الشهادة لا تجوز إلا لعلم على
ما يبين من قبل ولا يتحقق العلم إلا بالمشاهدة والعيان والخبر المتواتر ولم يوجد فصيح كالبيع والإجارة
بل أولى ولهذا الوقف للقياس لا تقبل فعلم من هذه العبارة أن عدم القبول عند التصريح بالسماع
هو القياس والاستحسان الموافق لما صرح به قاضي خان وكثير من المتأخرين ولا يرب أنهم يعزبون
وكيف لا وهم فيها متعصبون قصدوا بهما ضرر المشهود عليه والله أعلم (سئل) في شهادة الفقيه
الذي يلحق الإيجاب والقبول للمتنا كين هل تقبل لاحدهما عند التباحث في أصل النكاح
أو في مقدار ما سمي من المهرام لا (أجاب) تقبل لأن النكاح يتم بهما لا بملقن الفقيه والله أعلم
(سئل) في امرأة ماتت عن زوج وعن ابن عمية لاب وأم وابن عمية لام فهل بعد فرض الزوج يرث
ابن العمية لام أم لا يرث ويكون النصف الباقي من الميراث لابن العمية من الابوين وهل اذا ادعى ورثة
زوج المرأة بعد موته أنها خلفت ولدا وماتت بينة تشهد لهم بذلك وأقام ابن العمية بينة تشهد
أن الولد مات قبل وفاة أبي من البيتين تسمع (أجاب) ابن العمية من الابوين أولى بالميراث من ابن
العمية لأن مقتضى القوة كما صرحوا به في اولاد النصف الرابع جميعا وأما مسألة إقامة البيتين المذكورتين
فلا شبهة في عدم العمل بهما لعدم دخول يوم الموت تحت القضاء وعلى القول بالدخول فهما مردودتان
لأن احدهما كاذبة يبين وليست احدهما بأولى من الأخرى واذا ردتا تاريجنا الى ما هو ثابت بيقين

مطلب لا يشترط في الشهادة
على الوقف بالتسليم تقدم
الوقف ولا قول الشاهد
سمعت من فلان وفلان الخ

مطلب في الاشياء التي
تقبل الشهادة فيها بالتسليم

مطلب لو فسروا للقاضي
انهم يشهدون بالتسليم
لا تقبل شهادتهم

مطلب شهادة الفقيه الذي
يلحق المتنا كين مقبولة
في أصل النكاح وفي قدر
المسمى من المهر

مطلب ماتت عن زوج
وابن عمية شقيقة وابن عمية لام
فالباقي بعض فرض الزوج
لابن العمية الشقيقة ولو
أقام كل من ورثة الزوج
وابن العمية بينة الخ

وهو اثنان من العمة من الابوين المتيقن موتها في حياته ولا يترك المحقق لاجل الموهوم كما هو لم يصح
 انما في الفتحة طاهر معلوم والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت وابن عم عصبه اذنى على الميت
 بيتا أنه خلف عنها وله نصه انما فادعت شراء من في العمة وادعى أنه في المرض وبرهنت على دعواها
 وحكم لها به ثم وجد بينة انه كان في المرض هل تسمع وينقض الحكم السابق أم لا (أجاب) لا تسمع ولا
 ينقض الحكم السابق لأن بينتهما هي المقدمة فنافست الطاهر وهو ان الحادث يضاف الى أقرب أو قاه
 والبينة من يثبت خلاف الطاهر والله أعلم (سئل) في شهادة البائع للمشتري هل تقبل أم لا
 (أجاب) لا تقبل والله أعلم (سئل) فيما لوردة القاضي شهادة رجل ثم شهد عنده في تلك الواقعة هل
 يجوز له ولقاضي آخر قبول شهادته في تلك الواقعة اذا زال سبب الرد عنه أم لا (أجاب) ان كان رده
 الشهادة لغبرته هي عدم العدالة بل كان لعدم المرافقة او لمعنى لا يوجب الخلل في عدالته باعتبار
 عدم الاتيان بما هو شرط القبول من الاضطرار يجوز قبولها اذا أتى بما هو شرط وان كان لشبهة
 في الدين او المروءة لا يجوز قبولها ومن سرح بذلك استاذنا العلامة شيخ الاسلام الشيخ محمد بن سراج
 الدين الحانوتي والله أعلم (سئل) في مخدرة معتدة عن وفاة عرف بها من يجوز تعريفها اشراج بمسرة
 شهود أقرب بأشياء من قبض مهرها من زوجها المتوفى ونحوه فهل اذا شهدت الشهود والحاضرون
 للتعريف على فلانة بيت فلان من المشاهير الاعيان المعترف بها أم لا (أجاب) قال علماؤنا في تحمل الشهادة على المتنبه أقوال بعضهم سهل ووسع في ذلك وقال
 يفسح وان لم تفسر عن وجهها عند التعريف وقال تعريف الواحد كاف كما في المازكي والمترجم
 والاشنان أحوط على الخلاف الذي عرف في تلك المسئلة والى هذا القول مالى الشيخ خواهرزاده
 كذا نقله في التنازعانية وبعضهم شرط فيه جماعة لا يتواطون على الكذب وهو قول الامام وبعضهم
 شرط رجلين أو رجلا وامرأتين قال في الحاشي وهو القول المعتمد عليه وقال بعضهم وعليه الفتوى
 وهذا كله بعد الموت أى موت المرأة المشهود عليها ما اذا كانت حية وأشار الشهود اليها وقالوا
 هذه تشهد عليها ونعرفها قيات شهادتهم ما لو قالوا اتهمنا الشهادة على فلانة بنت فلان ولكن لا ندري
 هل هي هذه المتدعى عليها بعينها أم لا صحت شهادتهم وكان على المتدعى اقامة البينة أن هذه هي التي
 سموها ونسبوها كذا في التنازعانية أبصار وغيرها ومن قولنا ما اذا كانت حية الخ يعلم
 الحكم في المسئلة المستول عنها وحاصله أن الشهود الذين يؤدون الشهادة عليها ان قالوا يعرفها
 قبلت ولا حاجة الى شيء غيره وان قالوا لا نعرف انهم اقلان بنت فلان التي تحملنا الشهادة عليها قبلت
 أيضا لكن يحتاج المتدعى الى اقامة بينة انهم انك لا تعرفونها انظر الى كتب الفتاوى يظهر لك ذلك والله
 أعلم (سئل) في العائلة الواحدة ما بين أخ وابن أخ وعم وابن عم ومنافع الاملاك بينهم متصلة
 ومساعدتهم لبعضهم في الدعاوى مشهورة هل تقبل شهادة بعضهم لبعض أم لا وهل اذا شهد المودعان
 للمودع في فرس الودعة أن لا تاجر حها فماتت وهي بيدها ما تقبل شهادتهما أم لا (أجاب)
 لا تقبل كما سرح به في البحر في الاولى بقوله وفي خزنة الفتاوى اذا اتخاض الشهود والمتدعى عليه
 تقبل ان كانوا عدولا انتهى ويتبع جملة على ما اذا لم يساعدوا المتدعى في الخصومة او لم يكن ذلك منهم
 توفيقا انتهى كلامه وفي الثانية بقوله ولا تقبل شهادة المودع والمستعير والمستأجر للمتدعى قبل
 الرد انتهى وهذه شهادة له قبل الرد وقد صرح حوا بأن شهادة الاجير والتليذ لاستأذه لا تقبل
 وفسره اى التليذ في الخلاصة بالذى يأكل مع عياله في بيته وليس له اجرة خاصة وأما الاجير فان كان
 ناصلا لم تقبل والاقبل ومنه يعلم حكم من كان معه في عائلة واحدة من أخ ونحوه بالاولى والله أعلم
 (سئل) فيما لو ادعى ببلغ معلوم وشهدت البينة بأنه دفع للمتدعى عليه صرة من الدراهم مجهولة
 العدد لا نعرف كم هي فهل يثبت المتدعى بهذه الشهادة أم لا (أجاب) لا يثبت ذلك اجماعا ظاهرا

مطلب ادعى احد الورثة
 على آخر انك اشتريت هذا
 الشيء من المورث في المرض
 وادعى الآخر اني اشتريته
 في الحية وكل اقام بينة البينة
 له اشترى في الحية
 مطلب شهادة البائع
 للمشتري لا تقبل
 مطلب اذ اردت شهادة
 الشاهد لعدم العدالة ليس
 لم ردها ولا لغيره ان يقبلها
 بخلاف ما اذ اردت لغير ذلك
 مطلب في الشهادة على
 المخدرة وما فيها من الخلاف

مطلب في شهادة من كانوا
 في عائلة واحدة بعضهم
 لبعض
 مطلب الشهود اذا اخاصوا
 المتدعى عليه تقبل شهادتهم
 أن عدولا مالم يساعدوا
 المتدعى في الخصومة
 مطلب لا تسمع شهادة
 المودع والمستعير والمستأجر
 قبل الرد
 مطلب شهادة التليذ
 لاستأذه غير مقبولة وكذا
 الاجير وكذا من في عياله
 مطلب ادعى مبلغا معلوما
 وأقام بيته يشهدون أنه دفع
 للمتدعى عليه صرة لا يعلمون
 قدرها لا تقبل

مطلب في دفع اعيان ما
وقع في الفتاوى الخ

مطلب في رجل وقف على
نفسه واولاده الخ فادعى
رجل أنه من اولاد ابجد
الواقف واقام بينة على ذلك
لا تسمع

مطلب في امرأة اسمها غزال
ماتت عن زوجها وهي
واضعة يدها على كرم ادعت
خديجة بنت ابي جهم
غزال أنه وقف الخ

ولا يؤهم خلافه ما في الخاتمة والخالصة والبازية وغيرها ادعى على ورثة ميت مالا وأحضر شاهدين
فشهدا أن المتوفى أخذ من هذا المدي متديلا فيه دراهم ولم يعلمكم وزن الدراهم قالوا ان علم
الشاهد ان أنه كان في الصرة دراهم حرروها ثم شهدون بمقدار ما يتقن عندهم فيها من الدراهم
قالوا وينبغي أن يعلموا بجودتها لاحتمال أنها تكون موهبة فاذا علموا ذلك جازت شهادتهم انتهى لانه في
حل الاقدام على الشهادة بالمقدار بعد يتقن ما فيها من المقدار والجودة لا في قبول الشهادة بالمجهول
والحكمهم سافليتيقظ لذلك اذ لا بد من العلم بالحكم كونه ليحكم به والله أعلم (سئل) في وقف حاصل
كاتبه الثابت بعد ذكر الموقوف انشأ الواقف المدعو حسن بن اسماعيل بن محمد بن خريص وقفه هذا
على نفسه وعلى زوجته فلانة بنت فلان ثم على اولادهما الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية
ثم من بعدهم على اولاد الذكور وورثون اولاد الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد
اولادهم ثم أنسألهم الذكور ثم ثم انحصر الوقف في شخص يدعى منصورا فتصرف فيه بالاستقلال
مدة حياته متلقيا ذلك عن أبيه ثم مات منصور فادعى رجل بالوكالة عن والد له يسمى علوان على
ابن منصور المذکور المنصرف فيه بعد أبيه قائلا في دعواه ان أباه الموكل له من اولاد الذكور وانه
يستحق نصف ريع الموقوف المذکور فأنكر المدعى عليه كونه الموكل من اولاد الذكور فأقام
المدعى شاهدين شهدا بأن الموكل المزبور ابن عطاء الله وعطاء الله من اولاد خريص من اولاد
الذکور فهل بهذه الشهادة يثبت للموكل استحقاق نصف الريع من ابن منصور وكون الموكل
المذکور من ذکور اولاد حسن المنصرف لهم الريع أم لا يثبت لان شهادتهم ما قاصرة على
أن الموكل الذي هو علوان ابن عطاء الله وعطاء الله بن خريص وخريص ليس هو الواقف بل الواقف
حسن الذي هو ابن ابن ابن خريص بخزان يكون من ذرية اولاد خريص واولاد اولاده فيكون
من ذرية أخى الواقف او من ذرية ابن أخى الواقف وعلى كل لا يستحق من ريع الوقف شيئا فكيف
يثبت بها استحقاق علوان المذکور وكونه من اولاد حسن الواقف الذي هو ابن خريص
(أجاب) شهادة الشاهدين المذکورين لا يثبت بها استحقاق علوان في وقف حسن المذکور
اذ لا يلزم من كونه من اولاد خريص ان يكون ابن ابن ابن حسن الواقف والشهادة في مثله انما
يثبت بها استحقاق المدعى في وقف حسن اذا جرت الى حسن لا الى جد حسن فلا يعمل بها
ولا يقضى له بنصف ريع الوقف مع من يصل بحسن الواقف من غير تحلل انثى في نسبه فافهم والله
أعلم (سئل) في امرأة اسمها غزال اتقلت بالوفاة عن زوج صغير اسمه محمد وهي واضعة يدها على
الكرم المحوز المجدود بمجدود أربعة الذي حده الغربي كرم خديجة بنت أخت جد غزال المذکور
فوضع محمد والد محمد الصغير المذکور يده على ما خص ابيه منها بالارث الشرعي وهو النصف
فعارضته خديجة المذكورة في ذلك وادعت لدى حاكم شرعي انه وقف من قبل جدتها لاهلها
الواقفة وقد انصرف بها بموت غزال المذکور لموت جميع من شرط له الواقف استحقاقا من الاولاد
واولاد الاولاد سواها وكتب بذلك محضر حاصله ادعى محمد بالولاية الشرعية على خديجة المذکور
بأنها تعارضه في هذا الكرم المجدود بالحدود الاربعة المذکور وتدعيه وفقا من قبل جدتها لانهما
فلانة وسلمات البرهان على ذلك ففجزت فنعها الحياكم المذکور من المعارضة لعدم البينة وبعد مضى
زيادة عن سنة ونصف سنة جددت خديجة المذکور الدعوى في ذلك موكة زوجها فادعى على
محمد الولي المذکور ان كراما في حتم دعاه الغربي كرم خليل بن عبد الله وهذا الحد شامل لما وضع محمد
يده عليه ولما لم يضع يده عليه وهو كرم المدعى عليها المذکور في الدعوى السابقة وكتب بمحضر
بما حاصله ان هذا الحدود الشامل لهما وضع المدعى عليه يده على نصقه وهو وقف كما شرح في الاولى
وأقضى بشاهدين شهدا بأنهما سمعا عامسة متفوضاوا خبرهما بالنقابة وغيرهم ممن لا يمكن توطؤهم على

الكذب أن هذا الكرم المحدود وقف فلائحة بعدة المؤكدة وفيه حكم بجمعة الوقت المبرور وان المصنف
أحضر جمعة لم يذكر فيها مدعى ولا مدعى عليه صاحبها ثبت بشهادة فلان وفلان وفلان معرفة المحكم
الفتاوى وانهم سمعوا ممن يوثق به أنه وقف هل يمثل هذه الدعوى والشهادة يثبت الوقت لا يثبت
لكن كونهم شهدوا بآبائهم سمعوا أنه وقف ولم يشهدوا بأنه وقف لانهم سمعوا واولا ولا كلاس دعوى
الزوج وضع يد محمد على نصف الحدود في مدعاه والشهادة بذلك باطلة لكونه ادخل في دعواه ما
لم يكن له عليه وضع يد اصلا وهو كرم المؤكدة المحرر بجانب الغريب من الكرم المدعى وادعى وضع
يده على نفسه وهو كذب يقر به المدعى اذا سئل عنه ولان المتنازع فيه كونه وقفسا او ملكا وقد
حكم القاضي بجمعة الوقت وهو حكم في غير المتنازع فيه ولا شبهة لذي فهم أن دعوى اصل الوقف
غير دعوى صحته (اجاب) لا يثبت الوقف بهذه الشهادة بلا شبهة باجماع علماء المالكية لا يثبت
بشهادة على الوقف بالسمع وانما هي شهادة على السماع بالوقف والشهادة على الوقف بالسمع
أن يقول الشاهد أشهد به لاني سمعت من الناس او بسبب أني سمعت من الناس ونحوه وفيه مع ذلك
خلاف فالمتون قاطبة قد اطلقت القول بأن الشاهد اذا نكر أنه يشهد بالسمع لا يقبل وبه صرح
قاضي خان وكثير من علماءنا وعبارة قاضي خان ولو قالوا شهدنا بذلك لاننا سمعنا من الناس
لا تقبل شهادتهم فكيف وعبارة الشاهدين على ما هو في المحضر أنهم شهدوا بآبائهم سمعوا أنه وقف
ولم يشهدوا بآبائهم سمعوا ولا قائل بأن هذه شهادة على الوقف بالسمع وهذا الوجه كان
في رد المحضر المذكور فكيف وقد انضم اليه ظهور كذب المدعى بظهور عدم وضع يد محمد
المذكور على شطر الكرم الغريب بالكلية وكون الحكم انصب على غير المتنازع فيه وهو اصل الوقف
لا صحته ومثل ذلك لا يخفى على فقيه أسرعيونه في طلب النقص وكرع في صافي ورده على فيه والله أعلم
(سئل) في شهادة الاعمى في التسبب هل هي مقبولة أم لا (اجاب) اختار صاحب التلخيص
القبول وعزاه الى التصاب ياز ما به من غير حكاية خلاف كما نقله في البحر ووجهه أن ما طرقة الجماع
غير مقتدر الى الرؤية وقد صرح العلامة يعقوب باشا في حاشيته لشرح الوقاية لوقيل الثاني شهادة
الاعمى يعني فيما ليس طرقة الجماع الذي هو محل الكلام وحكم بها بصرح حكمه لانه يجتهد فيه حيث
قال مالك تقبل شهادة مطلقا كالبصير وصرح بهذا في الكتب والله أعلم (سئل) في شهادة الاعمى
وقول بعض أصحاب المتون انه اجازة عند أبي يوسف هل هو على إطلاقه أم هو مقيد بما اذا عملها
بصيرا واذا اعماى وبما يجري فيه السماع وهل الاقرار بما يجري فيه السماع وحل للقاضي أن يحكم
بجمعة شهادته على الاقرار زاعما أنه قول أبي يوسف مع أن السلطان نصره الله تعالى انما طرده القاضي
ليحكم بصرح أقوال أبي حنيفة رحمه الله تعالى لكون القضاء يختص بالطوائف والامان والمكان
والاشخاص أم لا (اجاب) المذهب الصحيح المقتضى به الذي ثبت عليه أصحاب المتون الموضوع
لحل الصحيح من المذهب الذي هو ظاهر الرواية أن شهادة الاعمى لا تنص مطلقا سواء كان بصيرا او قفا
التحمل وأعمى وقت الاداء أو وقتها او كان بصيرا وقتها وعما قبل القضاء وسواء كان فيما طرقة
السمع او لا هذا هو المذهب الذي لا يعدل عنه الى غيره وما سواه روايات خارجة عن طاهر الرواية
وما خرج عن طاهر الرواية فهو من جوع عنه لما تقرر في الاصول من عدم امكان صدق وقبول
مختلفين متفاوتين من مجتهد والمرجوع عنه لم يبق قول له كما ذكره وحيث علم أن القول هو الذي
تواردت عليه المتون فهو والمعتقد المعمول به اذ صرحوا بأنه اذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالخذ
ما في المتون وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى والمتن أيضا عندنا أنه لا يفتى وبه
الاقول الامام الاعظم ولا يعدل عنه الى قولهما أو قول احدهما وغيرهما الا لضرورة
كسئلة المزارعة وان صرح المشايخ بأن الفتوى على قولها لانه صاحب المذهب والامام المتد

مطلب في الفرق بين الشهادة
على الوقف بالسمع
والشهادة على السماع
بالوقف

مطلب في شهادة الاعمى
في التسبب

مطلب شهادة الاعمى غير
مقبولة وفيها كلام طويل
وخلاف

مطلب لا يفتى بغير قول ابي
حنيفة وان صحبه المشايخ

إذا قالت حذام ففسد قوها * فان القول ما قالت حذام

وأما قول بعض أصحاب المتن أنها جائرة عند أبي يوسف فلا يفتى ترجيحاً لقوله ولا يؤذن بتعديج
انما هو حكاية قول أبي يوسف فقط وذلك كقوله في ملحق الأبحر لا تقبل شهادة الاعشى خلافاً
لأبي يوسف فيما اذا تحملها بصيرا انتهى وبه يعلم أنه ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما اذا تحملها بصيرا
وأما تقييده بما يجري فيه السماع فهو قول زفر وهو رواية عن أبي حنيفة رجه الله تعالى وقد علمت
مردوديتها وعبارة بعض المتأخرين توهم أنه قول أبي يوسف وقيد في الذخيرة أيضا قول أبي يوسف
بما اذا كانت شهادته في الدين والعقار أما في المنقول فأجمع علماؤنا أنها لا تقبل انتهى وقد اضطرب
كلامهم فيما يجري فيه السماع ومع ذلك اضرب في شرا الاضطراب لانه في الرواية الخارجة عن ظاهر
المذهب فلا يلتفت اليه ولولا الاطالة لذكرناه فاذا انتقد هذا فلا يتقد قضاء القاضي بخلاف ما عينه له
السلطان نصره الله تعالى لانه معزول عنه فهو فيه رعية لان القضاء يتخصص وأما كون الاقرار
بما لا يجري فيه السماع فهو بدعي والله أعلم (سئل) هل يصح أن يعرف بالمرأة غير محررها
او زوجها وهل يصح من الاجنبي ككونه جارا لها أم لا (أجاب) نعم يصح التعريف من غير المحرم
والزوج ويصح من المرأة والمحدد في القذف ومن آيها وابنها وزوجها ومن لا تقبل شهادته لها
سواء كانت الشهادة لها او عاينها على الاصح لان التعريف ليس بشهادة اذ لا يشترط فيه لفظ
الشهادة ككونه خيرا محصوا والمباحة الى اخبار من يؤثق بخبره والقول المعتمد في تعريفها أن يشهد
على معرفتها رجلان عدلان أو رجل واحد لم يقل أحد باسقاط كون المعارف محررا لها ولا جارا
بل يجوز من الاجانب والاقارب والجار وغير الجار متى عرفها الشاهد مطلقا حل له أن يعرف بها
ولا يلزمه بقوله اعرفها واعرف بها محظور حل له نكاحها كآبن الم والمعة وابن الخمال والخالة
اولم يحل كالم والخمال بل يصح من الاب والابن كما سبق سواء كانت الشهادة عليها او لها على الاصح
المفتى به وكل ذلك مخرج به علماؤنا كصاحب معين والحكام والظهيرية والبرازية وجواهر الفتاوى
وغيرها في كتاب القضاء والشهادة والله أعلم (سئل) في مدع أقام بينة على ملك بهيمة مطلقة وأراد
المحكوم عليه الرجوع بالثمن على بائعه فأقام بائعه بينة على التنازع ودفع المدعى هل يلزمه وشهوده
تعزير أم لا (أجاب) لا يلزم المدعى ولا شهوده تعزير قال في البحر لوردت شهادته لثمة او لخالفه بين
الشهادة والدعوى او بين شهادتين لا يعزرفا لان الذي من هو الكاذب منهم المشهود له او الشاهدان
او اخذهما والله أعلم (سئل) في شهادة الراعي اصحاب بقره كانت في باقورته فسرت هل
تقبل اذا انضم اليه آخر أم لا (أجاب) الراعي كالمودع عند أبي حنيفة وشهادة المودع بالملك
للمودع مقبولة فاذا تم تصاب الشهادة ووجدت العدالة يحكم للمدعى بالمدعى والله أعلم (سئل)
في شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا هل تقبل أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل شهادة العدو على
عدوه بسبب الدنيا قال العلامة يعقوب باشا في حاشيته على صدر الشريعة ولا يصح للقاضي ان
يحكم بشهادته على من يعاديه لانه ليس بمعتد فيه انتهى والله أعلم (سئل) في جماعة بينهم وبين
شخص عداوة دينية وتغصب ظاهرا هل تقبل شهادتهم عليه بغيته او حنصرته أم لا (أجاب)
لا تقبل شهادتهم عليه للتممة مطاقا ولا على غيره حيث كانت قد قال ان الفسق لا تجزى وأما قولهم
يسمع الاخبار بكونه شريرا يثبت الناس بيده ولسانه أي حيث كان المخبرون عدولا او مستورين
ولا عداوة بينه وبينهم ولا تغصب اما اذا كان بينه وبينهم عداوة دينية وتغصب لا يوجب الفسق
فرد شهادتهم بخصوصه قال في الجرا ائق في شرح قوله والعدوان كانت عدوانه دينية تنبئات
حسنه لم أرها غيره يعني ابن وهبان الاول والذي يقتضيه كلام صاحب القنية والمبسوط أنا اذا
قلنا ان العداوة قاذحة في الشهادة تكون قاذحة في حق جميع الناس لا في حق العدو فقط وهو الذي

مطلب يصح التعريف
للمرأة من المحرم والاجنبي
سواء كانت الشهادة لها
او عليها

مطلب اذا أقام المدعى بينة
على المشتري أنها ملكه واقام
البائع بينة أنها اتبعت عنده
لا تعزير بينة المدعى

مطلب شهادة الراعي بالملك
اصحاب الدنيا مقبولة
وكذا المودع للمودع

مطلب شهادة العدو على
عدوه بسبب الدنيا لا تقبل

مطلب في شهادة العدو على
عدوه وعلى غيره وفي القضاء

بها

بمقتضيه العفة فان الفسق لا يقبض حتى يكون فاسقا في حق شخص عدل في حق آخر اتي به ووجد في
قد كذب على شاشته فيما غبر من الزمان اقول بل الظاهر من كلامهم ان عدم القبول انما هو لثبوت
لالتفوق وبؤيده ما يأتي به عن ابن الكمال وما صرح به يعقوب باشا وكثير من علمائنا ان شهادة العدو
على عدوه لا تقبل فالتشديد بكوشها على عدوه ينفي ما عداه وهذا هو المبدأ والافهام تحصل من ذلك
ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وفي معين الحكام في موافق قبول الشهادة قال رحمه
العصية وهو ان يعض الرجل الرجل لانه من بني فلان او من قبيلة كذا وصرح يعقوب باشا في حاشيته
بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه والمسئلة دوارة في الكتب والله أعلم (سئل)
في شهادة القيسي على اليماني في بلاد ناهل تقبل أم لا لما شاهد فيهما من العصية (أجاب)
لا تقبل فقد صرح في معين الحكام وغيره بأن من موافق قبول الشهادة العصية وهو ان يعض
الرجل الرجل لانه من بني فلان او من قبيلة كذا انتهى وفي البرازية في الجنائز منها والمقتول بالعصية
كالكلاباذي والدروازكي بخاري واليماني والقيسي بالشام ثابت بالعصية بينهما فلم يعدم قبول
شهادة احدهما على الآخر والله أعلم (سئل) في سندی شهد عليه هندیان وهما عدوان للسندی
أبنا والد اوة بينهم ظاهرة وكذلك التعصب هل تصح شهادتهما عليه أم لا (أجاب) لا تقبل شهادة
العدو على عدوه اذا كانت العداوة دينوية وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاسمي
بشهادة العدو على عدوه وفي البحران قلنا عدم قبولها لمعنى آخر غير الفسق وهو التهمة لا يصح قضاءه
قال وذكر ابن الكمال في اصلاح الايضاح ان شهادة العدو وعدوه جائزة عكس شهادة الاصل لفرعه
اتهمى وهذا يدل على أنهم لم تقبل للتهمة لا للفسق انتهى فقد علم بما قررناه عدم نفاذ القضاء بشهادة العدو
على عدوه والله أعلم (سئل) في ميت ورثته جميعهم كبار شهد رجلان منهم لمع عينا في التركة بأنهما
ملكه هل تقبل شهادتهما أم لا (أجاب) نعم تقبل وتنفذ على جميعهم والله أعلم (سئل) في رجلين
وارثين شهد الوارث آخر بعين هل تقبل شهادتهما مله وتنفذ على البقية أم لا (أجاب) نعم تقبل
واقته أعلم (سئل) في شهادة أهل الحلة بوقف عليها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل قال في
البحر وفي وقف الظهيرية بعد ان ذكر مسئلة وقف المدرسة وشهادة أهلها وشهادة أهل الحلة في وقف على
الحلة مانعه وكذلك الشهادة على وقف مكب وللشاهد صبي في المكب لا تقبل وقيل تقبل في هذه
المسائل كلها وهو الصحيح انتهى وهكذا تصح القبول في البرازية في مسئلة المكب وشهادة أهل الحلة
بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفية مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة والشهادة
على وقف المسجد الجامع وكذا ابناء السبيل اذا شهدوا بوقف على ابناء السبيل المحال للمعتد القبول
في الكل والله أعلم (سئل) في شهادة أهل القرية المزارعين بأرض في مزارعتهم لاوقف هل تقبل
أم لا (أجاب) صرح في الحاروي الراهدى بأن شهادة أهل الارض لو كبل الرعية والشحنة
والرئيس والعامل لا تقبل لجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذلك شهادة المزارعين بآب الارض واختف
فيها والمعتد عدم القبول لفساد الرماء والتهمة وقد نقل عن نجم الاغة البخاري انه كلن يقبل تقبل
ثم رجع عنه وقال لا تقبل لفساد الزمان والله أعلم (سئل) في الشهادة بالتسب علويا كان او غيره
اذا قال الشهود اشهر عندنا ذلك هل تقبل أم لا وهل يحل للشاهد اذا أخبره عدل ان به الشهادة
اعتمادا على اخبارهما أم لا (أجاب) اجمع أصحاب المتون على ان للشاهد ان يشهد في التسب
والموت والنكاح والدخول وولاية القاتني وأصل الوقف وان لم يعاين قالوا ألا ترى اننا نهد
بنسبه صلى الله عليه وسلم وأصحابه ووجوه الخلفاء الراشدين وان عليا تزوج فاطمة ودخل بها
وان شريحا كان فأضيا اذا أخبرهم بامن يتق به ونفس في الخلاصة أنه لا بد في التسب والنكاح
من اخبار عدلين بخلاف الموت وصح في الظهيرية أن الموت كغيره واختار في فتح القدير الا كقاء

مطلب شهادة القيسي على
اليماني غير مقبولة وكذا الخ

مطلب في هندیين شهدا على
سندی وبينهم عداوة
وفي القضاء بشهادة العدو
مطلب شهد رجلان من
الورثة لمع عينا في التركة
تقبل وتنفذ على الجميع

مطلب شهد وارثان لواث
آخر بعين تقبل وتنفذ على
الجميع

مطلب شهادة أهل الحلة
بوقف عليها وشهادة الفقهاء
بوقف مدرسة هم من أهلها
مقبولة وكذا الخ

مطلب شهادة أهل الارض
لو كبل الرعية والشحنة
والرئيس الخ لا تقبل وكذا
شهادة المزارعين بآب الارض

مطلب تجوز الشهادة
بالتسب والموت والنكاح
والدخول وأصل الوقف
وان لم يعاين وفيه كلام فقيس

فيه بالواحد والحاصل أنه إذا أخبره عدلان في النسب لا كلام في جواز الشهادة وإذا نكر الشاهد
أنه يشهد بالسمع لا تقبل شهادته قال الزيلعي ثم ينبغي أن لا يفسر أنه يشهد بالسمع فلو فسر لا يقبله
كعبانية شي في يد انسان بطلق له الشهادة وإذا فسر لا تقبل انتهى أما لو قال اشهر عندي فهو مقبول
قال في الخلاصة ولو شهدوا بالشهرة في هذه الفصول وقالوا لم نعاين ولكن اشهر عندها نقبل ومثله
في الخاتمة والبرازية وكثير من الكتب قال في البرازية وكثير من الكتب ولكن العبارة لها الواسع أنه
فلان بن فلان الفلاني له ان يشهد أنه ابن فلان وان لم يعاين الولادة الا ترى أنا نشهد أن الصديق
رضي الله تعالى عنه ابن أبي خثافة انتهى وفيها وكذا يشهد على النكاح بالشهرة إذا سمعوا بعرضه
وزفافه أو أخبره عدلان أنها امرأة فلان وكذا في النسب إذا سمع من الناس يقولون انه ابن
فلان انتهى والحاصل من كلامهم أن الشهرة في باب النسب مسوقة للشهادة سواء كانت حقيقة
كجماعه ممن لا يوثقهم انفاقهم على الكذب من غير اشتراط العدالة لفظ الشهادة أو حكمية
كشهادة عدلين عنه أو رجل وامرأتين عدول بلفظ الشهادة على مانص عليه البرازي وفيه
لصاحب البحر كلام قال وقوله إذا أخبره يدل على ان لفظ الشهادة ليست بشرط في الكل أما الذي
يشهد عند القاضي فلا بد له من لفظه وشرط في العناية لفظ الشهادة على ما قالوا كذا في الخلاصة
وأشار المؤلف رحمه الله تعالى بقوله من يثق به الى عدم اشتراط عدد وذكره في الخبر
ولكن في الخلاصة في النكاح والنسب لا بد ان يخبره عدلان بخلاف الموت انتهى كلام البحر
والله أعلم

* (كتاب الوكالة) *

مطلب لا يجوز للاب ان يمنع
ابنته من وكيل الزوج بنقلها
وان منع يعزر

(سئل) في رجل وكل أخاه في نقل زوجته الى محل طاعته فهل لا ينهاه ان يمنع من ذلك أم لا وهل
إذا منعه من نقلها بغير وجه شرعي يعزر وهل على الاخ الوكيل ما أخذ في نقلها أم لا (أجاب)
قد كثر في كلام علماء التوكل بنقل الزوجة وجوازها سواء كان أختا أو اجنبا وبميرطلب الوكيل
بالنقل كطلب الموكل فلا يجوز للاب منعها عنه ومنعه بصير أختا ميرطلب الوكيل
وإذا ارتكب مثل ذلك يعزر ولا قائل يؤاخذة الاخ في مثل ذلك اذ ليس في فعله معصية بل ذلك منه
طاعة من طاعات الله تعالى حيث قصد قضاء حاجة أخيه المسلم واجابة سؤاله فيما لا معصية فيه
والتوهم لحصول ما أخذ عليه أو اثم في ذلك مبالغ في الجهل والله أعلم (سئل) فيما لو أراد الزوج
السفر فقال وكيل زوجته الذي هو والدها أنت تريد السفر وتبقي زوجتك بلا نفقة ولا منفق
شرعي فقال يجيبه ان غبت عنها ستين وتزكها بالنفقة ولا منفق شرعي يكن أخي وكيلا عني
في طلاقها ان أبرأني من مهرها المؤخر لها وأشهد عليه بذلك فغاب الزوج مدة تزيد على المدة التي
عنها فهل إذا أبرأته من مهرها المؤخر وطلق أخوه الوكيل بعد مضي مدة أكثر مما ينبغي يقع الطلاق
أم لا (أجاب) نعم يقع الطلاق المفوض للأخ لأنه توكل وكيل محض فلم يقيد بالجلس ولا يشوبه
تمليك فحكمه حكم التوكيل والله أعلم (سئل) فيما إذا وكل أهالي بلدة رجلين منهم في تعاطي
سائر امور بلدتهم من قبض وصرف واخذ واعطاء وغير ذلك وانهم رضوا بأقوالهما وأفعالهما
وكتب بذلك حجة شرعية تقتصر الوكيلان المرقومان على الوجه المشرح ثم بعد مضي مدة
يسيرة أشهد عليهم أهل البلدة المرقومة أنهم عزلوا الوكيلين المرقومين من الوكالة المرقومة فهل
يكون تصرف الوكيلين المرقومين بعد العزل غير صحيح ولا يعتبر قولهما في جميع ما صرفاه بل
لا بد فيه من البيان وإذا حكم حاكم بأنه لا يلزم الوكيلين المرقومين في جميع ما تصرفاه بعد عزلهما
غير عين فقط فهل يكون حكمه غير صحيح فلا يعول عليه أم لا (أجاب) تصرف الوكيلين المرقومين
بعد عزلهما بالعزل غير صحيح اجماعا وما اعتبر قولهما بعد العلم بالعزل فان كان في عقد لا يملك

مطلب أراد الزوج السفر
فقال أبو البنت تريدان
تتركها من غير نفقة فقال
الزوج الخ

مطلب وكل أهل بلدة رجلين
منهم في تعاطي امور بلدتهم
ثم بعد مدة عزلوا أحدهما فصرفهما
بعد العزل غير صحيح وقولهما
فيه تفصيل

استثنائه في الحال لا يقبل قوله ما كاليك والايقبل حيث كان ذلك لدفع النعمان عن نفسه ما
نقط وهذه قاعدة كلية تنفرع عليها أحكام الوكيل وقد سئل عنها شيخ الاسلام الشيخ علي بن
غانم المسمى شارح الكفر المنظوم فقال هذا السؤال حسن وقد كان يحتج في خاطري كثيرا
ان اجمع في تحريره كلاما يشرح اشكالا ويوضح مراما لكن الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق
ثم ذكر المساعدة المذكورة اعلاه وقرع عليها قائلا التأمل في مقالهم والتقصص لا فوالهم بعيدا
الوكيل بعد العزل يقبل قوله في بعض المواضع دون بعض وذلك ما حاصله انه ان كان واجبا الى ما يقضي
النعمان عن نفسه يقبل كالوكيل يقبض الوديعة فيما يحكي بنقي النعمان عن نفسه فيصدق بيئته
والوكيل يقبض الدين يوجب النعمان على الموكل وهو ضمان مثل المشبوض فلا يصدق انتهى ومنه
الساعدة ظاهرة والتفريع عليها سهل فاصرفاه ان كان لني النعمان عنهما قبل باليمين وان كان يوجب
النعمان على الموكل لا يقبل فافهم والله أعلم (سئل) فيما اذا وكلت زوجي ما في قبض مال قبضه
ودفعه لها ثم مات فهل يقبل قوله بيئته في دفع ذلك أم لا (أجاب) ان كان الموكل فيه قبض وديعة
ونحوها من الامانات فالقول قوله بيئته في القبض والدفع لها وان كان قبض دين وأقرت بقية
الورثة بالقبض وانكرت الدفع فكذلك القول قوله بيئته في الدفع وان انكرت القبض والدفع
لا يقبل قوله الابينة واذا لم تقم بيئته رجعت الورثة بحصتها منه على المدينون ولا يرجع المدينون على
الزوج لان قوله في براءة نفسه مقبول لا في ايجاب النعمان على الميت والزوج فيما يجزى بوجوب ذمة
الزوجة مثل دينها على الغريم لما تقرروا ان الديون تقضى بأمثالها وقد عزل عن الوكالة بموتها
فهو لا يملك استئناف القبض بخلاف ما اذا كانت حية او كان الموكل فيه وديعة لانه في الاول يملك
الاستئناف ذلك الاخبار وفي الثاني ليس فيه ايجاب النعمان عليها وهذه المسئلة قد ذلت فيها
أقدام وانعكست فيها أقلام وقد ذكر بعض معاصري مشايخنا بأنها تحتاج الى التحرير واعتذر
بعضهم عنه بضيق الوقت لا بالتقصير فقال كان يحتج بخاطري كثيرا ان اجمع في تحريره كلاما يزيل
اشكالا ويوضح مراما لكن الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق ولكني بفضل الله تعالى رسته
وفقت لتحريره على الوجه الاتم وأرسلت على كل فرع منها منزلة في أصله وكتب على حواشي بعض
الكتب ما حاصله اعلم اولاً ان الوكيل يقبض الدين بصير مودعا له بدفعه فيجري عليه أحكام
المودع وان من أخبر بشيء يملك استثنائه يقبل قوله وما لا فلا وان الوكيل بعزل يموت الموكل
وان من حكى أمر اليمين استثنائه ان كان فيه ايجاب النعمان على الغير لا يقبل قوله على ذلك الغير
والايقبل ومن حكى أمر اليمين استثنائه يقبل وان كان فيه ايجاب النعمان على الغير فاذا علم ذلك
فاعلم انه متى ثبت قبض الوكيل من المدينين بيئته او تصديق الورثة له فيه فالقول قوله في الدفع بيئته
لانه مودع بعد القبض واذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في ايجاب النعمان على الميت ويقبل قوله في
برائة نفسه فترجع الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا يملك استئناف القبض لعزله بالموت
وقبضه لدين الغريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فتأمل ذلك واعلم انه مفرد ولو اراد الوكيل
تحليف الورثة على نفي العلم بالقبض والدفع او اراد المدينون ذلك فله ذلك ولو ضمنوا المدينون بعد
الحلف واراد أن يحلف الوكيل على الدفع للموكل الظاهر أن له ذلك لما تقرروا ان الوكيل بالقبض
خادم ومن ان المال في يده أمانة وكل أمين ادعى ابطال الأمانة الى مستحقها فالقول قوله وان كل
من قبل قوله فعليه اليمين وقوله في حق براءة نفسه مقبول وان لم يشل في حق ايجاب النعمان على
غيره وايضا كل من أقر بشيء يلزمه فانه يحلف اذا حوكم به الى غير ذلك من الضوابط والشواهد ولا أن
المدينون له أحد المالكين اما الذي دفعه للوكيل واما الذي للورثة والذي دفعه للورثة اذا عادوا
الى تصديق الوكيل يستردوه وكذلك الذي دفعه للوكيل اذا أقر الوكيل بعد أن دفعه المدينون للورثة

مطلب في تحقيق مسئلة
الوكيل بالقبض فانه اما ان
يكون يقبض وديعة او دين
واما ان يدعى الدفع الى
موكله في حياته او بعد موته

بأنه لم يدفعه للموكل وأنه باق عنده أو استهلكه يردده على الدافع هذا ما ظهر لي من كلامهم وتفقهت فيه ولم أر من اشبع القول على المسئلة ولا من أعطاهما حقهما في الاستقصاء وأرجو الله تعالى أن يكون هذا التفقة صواباً والله الموفق (سئل) في رجل تزوج امرأة وسعى مهرها ودفعه إلى أخيهما لم يدفعه لها ثم ان الزوجية ماتت عن الزوج وعن ولد ذكر والزوج يدعي أن أخاهم لم يدفع المهر لها فهل والحالة هذه إذا لم يكن للاخ مينة بالدفع لها يكون القول قوله مع عينة أم لا (أجاب) القول قول أخيها في حق منع الزوج الدافع له فلا طلب له عليها لأنه أمين في حقه والقول قول الأمين باليمين في حق مؤتمنه باجماع أئمتنا والله أعلم (سئل) في رجل دفع لأخيه شيئاً من الدراهم وأمره أن يشتري به الذرة أو ما يتيسر له من الحبوب فاستهلك المأمور الدراهم ثم اشترى لنفسه حنطة مخلوطة بالثعبر بنسبته ويقول لرب الدراهم خذ بدراهمك من هذا وهو يتنعم ويقول ما أخذ الا مثل دراهمي ولا أخذ بها شيئاً هل يجبر على الأخذ من الحبوب أم لا يجبر وله أخذ مثل دراهمه أم كيف الحال (أجاب) لا يجبر على الأخذ من الحبوب بدراهم بل له المطالبة بمثل دراهمه التي استهلكها المأمور قال في البرازية في الخامس في الوكالة بالشراء الوكيل به أنفق الدراهم على نفسه ثم اشترى ما أمر من عنده بدراهمه فالمشتري للوكيل لا للأمر في المختار فإذا كان كذلك في هذه المسئلة فما بالك بالمستول عنها ويضمن مال الموكل للتعدي والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأه دفعت لزوجها مصاغاً من ذهب في سنة الغلاء ليبيعه وينفقه ويرد مثله عليها ففعل واختلف الآن مع الزوج في قيمته هل القول قول الزوج في قيمته أم قول الزوجة (أجاب) حيث أمرته يبيعه صار وكيلاً عنها فيه وإها غنه الذي باعه به والقول قوله في مقداره قليلاً كان أو كثيراً يمينه وشرط رد مثله مصاغاً غير صحيح وإن لم تأمره يبيعه فهو قرض فاسد مضمون بقيته من خلاف جنسه وهو الفضة والقول قول الزوج في مقداره والله أعلم (سئل) في جماعة أسباهية بمدينة نابلس قيل لهم كتبتم للسفر فأنذروا زعمائهم المتوجهين للسفر أنهم إذا اجتمعوا بحضرة صاحب السعادة حاكم دمشق المأمور بالسفر واطلعوا من جانب سعادته ما يسيىء بيورلدى بعدم سفرهم بموجب الأمر الشريف فها جعلوا لجانب دولته من الدراهم قليلاً كان أو كثيراً يدفعوه لهم سوية هل إذا تبين عدم كتابتهم يلزمهم المجمعول أم لا يلزمهم شرعاً (أجاب) لا يلزمهم ذلك حيث علقوه بكتبهم للسفر ولم يكونوا كتبوا إلا أن اذنهم بالجعل مشروط به فإذا عدم الشرط عدم المشروط كما هو ظاهر والله أعلم (ثم سئل عنه) بما صورته فيما إذا أفدتهم من أهل العطاء المعروفين الآن بالسباهية إذا قالوا الجماعة من كبارهم أن كذا كتبوا للسفر فادفعوا عاينهم بيده الحل والعقد مبلغاً من المال قليلاً كان أو كثيراً ونحن ندفعه لكم وتبين عدم كتابتهم أم لا يلزمهم ما دفعوا والتقيدهم الدفع بكتابتهم للسفر حيث عدم الشرط عدم المشروط هل إذا تبين كتابتهم للسفر وما منع عنهم السفر إلا دفع مبلغ من الدراهم ووجد الشرط يلزمهم دفع ذلك أم لا (أجاب) لا شك في أن المفتي انما يفتي بما إليه السائل ينهى وإذا ثبت وجود الشرط للرجوع لا شك في الرجوع قالوا إذا رفع السؤال يبيع مال * باعه ذو المال جازبلاً مرا صبح أنه ان كان مجبوراً فلا * أحديقول بأنه صح الشراء والله أعلم (سئل) في رجل دفع لأخيه مبلغاً من القروش وأمره أن يشتري به ما رأى من الخلج ومهم ما تبقى عليه من الثمن يدفعه له فاشترى سبعة قناطير عن اثنين وأربعة وسنتين قرشاً لكل قنطار بمائتين وثلاثين قرشاً كما أمره وسلم المأمور بالآخر الخلج بعد أن أخبره بثمنه فاستغلاه وقال لا احسبه الا باثنين وثلاثين القنطار ومات وطالب الوكيل ورثته بأن يكملوا له الثمن من تركته فأبوا وقالوا لا نقبله الا بما قال الميت هل لهم ذلك أم لا ويلزموا بدفع الثمن الذي اشتراه به كما أمره به (أجاب) يلزم ورثته دفع الثمن الذي اشتراه به كما أمره من تركته ولا عبرة بقوله لا احسبه الا باثنين وثلاثين

مطلب لو استهلك الوكيل
بالشراء مال الموكل ثم اشترى
بمال نفسه يتقذ عليه وبضمن
مال الموكل

مطلب دفعت لزوجها مصاغاً
ليبيعه وينفقه واختلفا في
قيمه فالقول له

مطلب قيل لجماعة سباهية
كتبتم للسفر فأنذروا جماعة
ايخرجوا لهم امرأ بعدد
السفر الخ

مطلب ارسل بجماعة من
السباهية جماعة منهم
واحد وهم ان يدفعوا مالاً
لوالى في مقابل عدم سفرهم
حيث كتبوا للسفر قدفعوا
فلا يلزمهم المال الا اذا
كانوا كتبوا للسفر

مطلب في مسألة الوكيل
بالقبض

قرشاً ولا يقول ورثته حيث امره بالشراء بخمسة وثلاثين أو أطلق له الشراء والله أعلم (سئل)
في الوكيل قبض الدين إذا مات موكله فقال قبضته في حياته ودفعته له صدقة الورثة في القبض
وأنكروا الدفع للميت هل يقبل قوله بيمينه أم لا (أجاب) نعم يقبل قوله بيمينه حيث صدقته الورثة
في القبض وهذه المسئلة زالت فيها أقدام وضلت فيها أفهام مع قرب مأخذها وسهولة مصداقها في علمك
واجمع فهمك قال في الولوالية في الفصل الرابع من كتاب الوكالة ولو وكل بقبض ودبعة ثم مات الموكل
فقال الوكيل قبضت في حياته وذلك وأنكرت الورثة أو قال دفعت إليه صدق ولو كان ديناً لم يصدق
لأن الوكيل في الموضوعين حكى أمر الایک استثنافه لكن من حكى أمر الایک استثنافه أن كان فيه
إيجاب الضمان على الغير لم يصدق وإن كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض الدبعة
فيما يحكي نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض الدين فيما يحكي وجوب الضمان على الموكل
وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق انتهى وفي فروق الكرايس إذا وكل وكيل بقبض الدين لخات
الموكل فقال الغريم قد أدبت الدين إلى الوكيل وقال الوكيل قد كنت قبضت المال ودفعت إلى الموكل لا
يصدق الغريم ولا الوكيل ولو أودع عند إنسان ودبعة فوكل وكيل بقبضها لخات الموكل فقال المودع
قد رددت الدبعة إلى الوكيل وقال الوكيل قد قبضت ورددتها إلى الموكل فلا ضمان على المودع
والقول قول الوكيل والعرق بينهما أن الوكيل أقر بما ليس له أن يدا به فيفعله فلم يصدق في إقراره
كالوكيل إذا قال بعد العزل قد كنت بعث لم يصدق كذلك هذا وفي باب الدبعة أقر بما ليس له
أن يدا به فيفعله فلم يصدق على القبض إلا أن المودع أمين فيه وقد أقر بالدفع إلى من جعل له الدفع إليه
فإن لم يصدق لم يغرمه فيجعل كالثبني التالف في يده ولو تلف في يده لم يضمن كذلك هذا انتهى والمسئلة
مذكورة في العمادية وجامع الأصولين وكثير من الكتب وقد فهم بعض الناس من كلامهم أنه لا فرق
بين أن تصدقه الورثة في القبض أو تنكذه في مسألة الدين وليس كذلك بل إنما لا يصدق في صورة
إنكارهم القبض أما إذا صدقوه فلا شك أنه يصدق في الدفع إن أنكره بيمينه لأن يده كيد موكله
وهو أمين أدى إيصال الأمانة إلى أهلها حيث اعترفوا بقبضه ولا شك أن ضمان مثل المقبوض
يقع بقبض الوكيل أذيد كيد ولا يتأخر ذلك إلى قبض الموكل فإذا أقر الورثة بقبض الوكيل فقد
أقر وضمنان مثل المقبوض على مورثهم اقتضاء بل اتفق به أن يكون حاكماً أمر الایک استثنافه
وكان نافعا عن نفسه الضمان فأفهم والله أعلم (سئل) في بالغة عاقلة وكلت زوجها في قبض ما قبضه لها
وصيها حال صغرها من تركة والدها ثم ماتت فطلبت بتمية ورثتها منه ما خصها فأدعى دفعه لها حال
حياتها هل يقبل قوله بيمينه حيث صدقوه على القبض وأنكروا والدفع أم لا يقبل الایسنة (أجاب)
لا شبهة في قبول قوله بلائسنة فقد قال في الولوالية ولو وكل بقبض ودبعة ثم مات الموكل فقال
الوكيل قبضت في حياته ثم هلك وأنكرت الورثة أو قال دفعته إليه صدق انتهى وفي جامع الفصولين
وكيل قبض ودبعة أو عارية ينزل عوت موكله فلو قال قبضته في حياته ودفعته إلى الموكل صدق
أنه ولا شك أن المال في يد الوصي أمانة حكمه حكم الوديعة عندنا إنما الشبهة في مسألة الوكيل
بقبض الدين إذا قال قبضته في حياته الخ وقد سئلت عن مسألة الدين قبل الآن فأقبت بأنه إذا صدقه
الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فالقول قوله أيضاً لأنه بالقبض صار أميناً وقد صدقوه بأنه قبض
في حال يملك القبض فيها قبل وجود العزل الحكمي بالموت فكيف لا يقبل قوله مع تصديقهم في مسألة
الدين وإنما لا يقبل قوله إذا أنكروا القبض والدفع وقد زلت أقدام كثيرين في هذه المسئلة وأخطأ
جماعة من المتأخرين حتى من تصدى للتصنيف وأما مسألة الوكيل بقبض الأمانة فلا شبهة فيها
وهي واقعة الحال كإلصاق يمين في هذا السؤال والله أعلم (سئل) في الوكيل بقبض الدين
إذا ادعى بعد عزله القبض والدفع ولم يصدق الموكل فيه ما حكم الحكم ثم في هذه الصورة إذا أقام

مطلب في بالغة وكلت زوجها
في قبض ما قبضه الخ

مطلب لو ادعى الوكيل
قبض الدين القبض والدفع
إلى الموكل قبل العزل صدق
وبعده لا الایسنة

المديون بينة على أن الوكيل قد أقر بأنه قبض منه حين كان وصي لاهل تندفع عنه الخصومة أم لا
 (أجاب) صرح في البحر وغيره أنه يقبل قول الوكيل في القبض والهلال في يده والدفع الى موكله
 في حق براءة المديون ولكن قبيل العزل وأما بعد العزل فلا يقبل قوله لانه حينئذ حكي امره الا يملكه
 للعمال كما صرح حوايه في مسئلة البيع لو قال الموكل يبيع عبدا مثلا لو كره له قد أخرجه عن الوكالة
 فقال قد بعته امس لم يصدق لانه حكي امره الا يملك استثنائه للعمال وأما اقامة البينة من المديون بعد
 دعواه الدفع على اقرار الوكيل قبل العزل بقبضه الدين منه حالئذ فهو دفع صحيح من المديون ويكون
 القول قول الوكيل بينه في الدفع لانه أمين بعد ثبوت قبضه حال وكالته والقول قوله لانه أمين ادعى
 أيضا الامة الى صاحبها فيقبل قوله باليمين حيث ثبت العزل له قبل عزله والله أعلم (سئل) في رجل
 ادعى بالوكالة عن ابن عمه على آخر أن بذمته لموكله كذا من القروش دفع له كذا امنها وبقي له ذمته كذا
 منها وطالبه به فأبى الوكيل وأعترف بالدين فطلب منه اثبات ما قام شاهدان شهدا بأنه وكاله
 بخلاف المبلغ هل بذلك يملك القبض منه أم لا (أجاب) صرح علماؤنا رحمه الله تعالى بأن
 وكيل الخصومة والقاضي لا يملك قبض الدين في متونهم وشروطهم قال في الهداية الفتوى أنه لا يملك
 القبض اظهره الرمانية في الوكالة وقد يؤمن على الخصومة من لم يؤمن على المال فلا يجبر المقضى عليه
 بدفع المال خشية أكله وخوف خيانه فيه فلا يلزم بدفعه له على ما هو المنتهي به والحال هذه لاسيما
 وفيما نص في السؤال من اطلاق المدعى دعوى الوكالة ومخالفة الشهادة بأنه وكاله بخلاف المبلغ قلم
 تطابق الشهادة الدعوى وهو من جملة المردود عندهم رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) في امرأة
 وكلت رجلا في قبض ما خصه بالارث الشرعي من زوجها بأجر مسمى ففعله والان تنكر اتصال ما
 خصها وتمتنع من دفع الاجر المسمى فما الحكم (أجاب) الوكيل امين والقول قوله باليمين ودفع ما قبض
 لها والجمعول له من الاجر لازم عليها حيث كان العمل معلوما وان لم يكن كذلك فلا أجر المثل لا يتجاوز
 المسمى رضاه به والله أعلم (سئل) في رجل وكله جماعة في قبض صرة صدقة من ديوان السلطان
 بصدقة ثم أن الوكيل قبضها وأتى بها للجناس الشرعي ووضعها بين يدي المولى حاكم الوقت
 وعدّها وسلمها له كما جرت به العادة ثم ان القاضي صرفها على مستحقها بموجب الدفتر المقيد
 بالسجل المحفوظ وقبض القاضي استحقاق بعض الموكلين يسده العالمية قهرا على الوكيل لغيبتهم
 ووضعها أمانة تحت يده تابعه وقال القاضي أنا الناظر العام وهذا المبلغ عليه خصام بين فلان وفلان
 وهو تحت يدي أمانة حتى يأق الخصمان فهل والحالة هذه يضمن الوكيل أولا ضمان عليه (أجاب)
 لا وجه لضمان الوكيل والحال ما ذكر وكيف يضمن وقد جرت العادة بتسليمها للمولى فعلى تقدير صحة
 الوكالة بقبضه لا يكون التسليم له ما ذنوبه فيبرأ الوكيل بذلك لثبوت الاذن فيه دلالة كما هو ظاهر
 وانما قلنا على تقدير صحة الوكالة لان المتصدق عليه لا يصح تركه بأخذ الصدقة وصرح حوا قاطبة
 بأن التوكيل بأخذ المباح باطل وصرحوا بأنه لا يتعين التقير ولا الدرهم ولو عين فلان عينه لذلك
 ان يصرف لغيره فأصل الوكالة على حقننى قواعد مذمومة باطل وفي الحاوى الزايدى لو أمره
 ان يصدق به على فقير معين فدفعه الى فقير آخر لا يضمن انتهى فكيف يضمن الموكل وكيله بشي لم يدخل
 حلكه ولم تصح وكالته به وسلمه الوكيل للحاكم الشرعي هذا الاقائل به والله أعلم (سئل) في الصحيح
 الجسد المقيم في البلد اذا اراد أن يوكّل وكيله عنه ليدعى بحق على آخر هل للمدعى عليه ان يأبى حتى
 يحضر الخصم فيدعى بنفسه نفسه أم لا (أجاب) صرح علماؤنا قاطبة متونا وشروحا بأن الوكالة
 في الخصومة لا تكون الا برضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا مدة السفر أو مريدا للسفر
 او مجتهدا ووجه ذلك أن الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستحضره والناس متفاوتون
 في الخدمة فلو قلنا بلزومه يتضرر به فيستوفى على رضاه وهذا مذموم أبى حنيفة واختاره المحجوبون

مطلب الوكيل بالخصومة
 لا يملك القبض وكذا لو أطاق
 الوكالة

مطلب وكلت رجلا ليقبض
 اها ما يخصها من الارث
 باجرة معاومة الخ

مطلب وكل جماعة رجلا
 في قبض صرة صدقة ولم يصل
 لبعضهم نصيبه الخ

مطلب التوكيل بأخذ
 المباح باطل
 مطلب لو أمره ان يتصدق
 به على معين فخالف لا يضمن
 مطلب اذا وكل آخر لخصام
 عنه لا يجوز الا برضى الخصم
 الا ان يكون الموكل الخ

والتي وصدر الشريعة وأبو الفتح الموصلي ورجح دليله في كل مصنف وغالب المتون عليه فليزم العمل به لدفع الضرر لاسيما في هذا الزمان الفاسد والله أعلم (سئل) في امرأة مخدرة وكلت زيدا في دعوى شرعية بحق على آخر فأحضر للدعوى فقال لا أرضى بتوكيل زيد تعنتامنه فهل يعتبر برضاه أم كيف الحال وإذا قلتم لا حيث كانت مخدرة فهل إذا كانت برزوة يكون الحكم كذلك أم لا (أجاب) لا يعتبر برضاه كما هو اختيار المتأخرين وعليه القسوى كما سترج به في فتح القدير وغيره وأما إذا كانت برزوة فهي كالرجل لا يجوز لها التوكيل إلا برضى الخصم قال في الجوهرة المرأة إذا كانت مخدرة يجوز لها أن توكيل بغير رضى الخصم لأنها لم تألف خطاب الرجال فإذا حضرت مجلس الحاكم اقتضت فلم تنطق بجهتها لمجانها وربما يكون سببا لفترات حقها وهذا شيء استحسنته المتأخرون جعلوها كالمرضى وأما إذا كانت عادية أن تختصر مجلس الرجال فهي كالرجل لا يجوز لها التوكيل إلا برضى الخصم أو بخلاف المخدرة فإن الزامه أيا الجواب تنصيص لفتحها إذ لو حضرت مجلس القاضي لا يمكنها أن تنطق بحقها بالمعتبر من الحياء والجل قال في فتح القدير وهذا شيء استحسنته المتأخرون وعليه القسوى انتهى وقد منى عليه في الكثرة ملتي الأبحر وصدر الشريعة وكثير من المتون وفي الحقائق وكذا من المخدرة وهي التي لم تحال الرجال بكرا كانت أو ثيبا وعليه القسوى وكذا إذا علم القاضي أن الموكل عاجز عن البيان في المصونة بنفسه وهذا الذي ذكرناه هو المقرر المشهور وليس للقاضي ولا للمفتي أن يتعداه للاختيار المذكور والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليشتري له جهازا ويطنجه صابونا فأمسك المأمور دراهم الأمر كلها لوجود الرفق في بعضها وأدى دراهم الثمن من عند وأشهد أنه يشتري للأمر ويبلغ الأمر فأجاز فقله هل للمأمور حبس الصابون عنه لاستيفاء ما دفع من ماله أم لا وهل لأمين المصينة دفع الصابون للأمر بغير إذن المأمور أم ليس له ذلك وعليه حفظه حتى يأذن له المأمور بدفعه له وإن دفعه له بغير إذن المأمور للمأمر ورأى أن يكافئه رقبه حتى يستوفي حقه أم لا (أجاب) نعم له حبس الصابون عنه لاستيفاء منه فسد صريح علماء الزنا أن وكيل النصارى لا يجبر المبيع لاستيفاء الثمن سواء أدامه لسائق أم لا وليس لأمين المصينة أن يدفع الصابون المذكور للموكل المذكور وإن كان هو المالك إذا لو كسل بمنزلة البائع منه فيحبس المبيع إلى أن يستوفي الثمن فكيف يجوز للأمين تسليمه لغيره من سلمه إليه وهو الموكل وإن فعل ذلك كان فيه متعديا وبطلان برده وتسليمه له حتى حبه إلى استيفاء حقه والله أعلم (سئل) عن وكيل تاجر دفع لوكيل آخر شيئا بغير إذنه هل يضمن ولا يقبل قوله عليه إذا هو أنكرك (أجاب) نعم يضمن ولا يقبل قوله عليه لأنفراد كل منهما بما وكل به والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في خلع زوجته فخلعه الوكيل بعد عزل الموكل له هل والحالة هذه يصح الخلع وتبين أم لا (أجاب) لا يصح خلع الوكيل بعد عزل الموكل له فلا تين منه قال الريلي قال بعض المشايخ إذا وكل الزوج وكلا يطلاق زوجته بالتامسها ثم غاب لا يملك عزله وليس بشيء بل له عزله في الصحيح لأن المرأة لا حق لها في الطلاق التامس وانطلع طلاق بائن والله أعلم (سئل) فيما إذا جرت عادة التجار أن يبعث بعضهم إلى بعض بضاعة يبيعها ويبيعونها مع من يختاره ويعتقد أماته من المكارية بحيث اشتهر ذلك بينهم اشتها راشدا فيهم وباع المبعوث إليه البضاعة المبعوث في مدينته وأرسل مع من اختاره منهم لبايعها على دفعه متعددة حسب ما تيسر له وأنكر المبعوث إليه بعض الدفعات هل يكون القول قول بائع الثمن بين وإن لم يعلم تفاصيل ذلك لظول المدة أم لا بدله من البينة (أجاب) القول قوله يمينه أذله بعنه مع من يختاره ويراه أمينا لأنه أمين لم تبطل أماته والحالة هذه بالأرسل مع من ذكر وقد ذكر الازهدى زاهر مخ لكر خوار زاده جرت عادة حاكم الرستاق أنهم يبعثون الكرايس إلى من يبيعها لهم في البلد ويبعثونهم بالثمنها لهم يبد من شاء ويراه أمينا فإذا بعث البائع عن الكرايس يبد شخص طنه أمينا وأبني ذنبا

مطلب المخدرة لها التوكيل
بغير رضى الخصم وكذا إذا جاز
عن الجواب

مطلب وجد الوكيل زيدا
في مال الموكل فاشترى من
مال نفسه فأجاز الأمر ذلك
للمأمور أن يحبس ما اشتراه
حتى يدفع له الثمن

مطلب ليس لأمين المصينة
أن يدفع الصابون إلى الموكل
إذا حبه الوكيل
مطلب إذا دفع أحد وكيلي
رجل للوكيل الآخر شيئا
بلا إذن وكاه ما يضمن
مطلب لو وكل رجل في خلع
امرأته فخلعه بعد عزله
لا يصح
مطلب عادة التجار أن يبعث
بعضهم إلى بعض تجارة ليسعها
ويبعثونها الخ

الرسول لا يضمن الباعث اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال استاذنا رجسة الله تعالى وبه
أجبت أنا وغيري انتهى وقد عاهد بقولهم المعروف عرفا كالمشروط شرطاً والعادة محكمة والعرف
قاض الى غير ذلك من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل وكل رجلاً ان يعامل دائنه بالمراجعة
اذا حل الدين عليه بشراء الاشياء له على وجه الحسنة المعهودة في مثله هل يصح توكيله وينفذ فعل
الوكيل عليه أم لا (أجاب) نعم يصح وينفذ فعل الوكيل عليه لانه توكيل بشراء الاشياء المراجعة
وهو جائز ولو توكيل بمطالبة الموكل والله أعلم (سئل) في رجل وكل وكيلاً في بيع شيء وقال له لا تبعه
الا بمحض فلان فباعه بغير محضه هل يجوز ذلك عليه أم لا (أجاب) لا يجوز كما صرح به في الخاتمة
بقوله ولو وكله بالبيع ونهاه عن البيع الا بشهود او الا بمحض فلان لا يملك البيع بغير حضور الشهود وبغير
محض فلان انتهى ومثله في الزاوية وكثير من الكتب ومعنى محض فلان بحضوره او على يده او بعرفته
وما أشبه ذلك والله أعلم (سئل) في الوكالة العامة هل تصح أم لا (أجاب) قد وضع الشيخ زين الدين
له رسالة مستقلة حاصلها أنها تصح ويملك الوكيل فيها كل شيء الا الطلاق والعاق والهبة والصدقة
على المفتي به ويملك التزويج ولو بمطلقة اعلم وم قول قاضي خان تتناول البياعات والاكتبة فيلزم أن
يرتجبه امرأه بعد أخرى فارجع اليه ان شئت والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في تعمير دار
ورجل آخر من قبل آخر بالانفاق على أهل بيته وصرف الوكيل من ماله في تعمير هذه الدار ألف درهم
وأنفق المأمور من ماله على أهل بيت الآخر ألف درهم ثم طلب كل منهما ما صرفه على الوجه المرقوم
ولم يصدق كل من الموكل والامر الوكيل والمأمور على جميع ما صرفه بل صدقاهما على نصف ما ادعيا
صرفه فهل يصدقان بقولهما في جميع ما ادعيا صرفه يأخذ كل منهما ما صرفه وهم ألف درهم أو لا بد
من ثبوت الزيادة بالبينة وهل في هذا فرق بين أن يكون الانفاق والصرف من مال الموكل والآخر وبين
أن يكون الانفاق والصرف من مال الوكيل والمأمور أم لا (أجاب) لا بد من اقامة البينة اذا أراد
كل منهما الرجوع على الآخر بالزيادة وان لم يرد الرجوع بأن كان الصرف من مال الموكل والآخر
وأراد الخروج عن الضمان فالتقول قواهما بما يمين ووجهه أنه ما في الصورة الاولى يتدعيان الدين
والموكل والآخر يتكران واليمين على المدعى واليمين على المنكوفي الصورة الثانية هما أمينان يتكران
الضمان ويتدعيان الخروج عن عهدة الامانة والقول قول الامين باليمين وقد صرح بذلك في التتارخانية
قال ناقلاً عن البينة سئل علي بن أحمد يعني عنه فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد من
اقامة البينة وان أراد الخروج عن الضمان فالتقول قوله انتهى فقد ثبت الفرق بينهما كما ترى ثم اني
ازددت مطالعة في المسئلة ونفرت عليها بالامعان في المراجعة والنظر فرأيت الاول وهو ما اذا اراد
الرجوع لا يقبل قوله أجمعاً ورأيت في الوجه الثاني قولين فبعضهم جعل القول للآخر ونقله
عن نوادر هشام عن شمس قال دفع دراهم لبينة قها على أهله كل شهر كذا فتقال انفق كذا وقال الموكل
كذا دون ما قال الوكيل القول قول الدافع ولا يشبه هذا الوصي انتهى أقول كان وجهه أن الوكيل
بالانفاق وكيل بالشراء والوكيل بالشراء يجب له على الموكل مثل ما وجب عليه للبائع كما صرح حوايه
في كتاب المضاربة فهو مدع ديناً عليه فلا يقبل والقول الثاني قبول قوله لانه وان كان كذلك غير
أنه يدفع الدراهم له قبل الانفاق امين محض لانه لم يجب عليه وقت الدفع شيء فالتقول قوله وهذا الذي
يجب أن يقول عليه والله أعلم (سئل) في وكيل البيع اذا مات مجهلاً للثمن بعد قبضه هل يضمن أم لا
وهل يقبل قول ورثته أنه دفعه في حياته بلا بينة أم لا (أجاب) نعم يضمن ولا يقبل قوله ورثته أنه دفعه
في حياته بلا برهان لانه يموت عن تجهيل تنزرفي تركه الضمان فلا بد للخروج من عهده عن البيان
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ملجأ من وكيل شخص ببيعته والمشتري على الموكل دين هل تنفع
المقاصصة وليس للوكيل مطالبة بالثمن أم لا (أجاب) نعم تنفع المقاصصة عن الموكل فيمنع

مطلب وكل ان يشتري له
بالمراجعة عند حلول دين
دائنه فنفع الوكيل
مطلب وكل رجلاً ببيع شيء
وقال له لا تبعه الا بمحض
فلان

مطلب الوكيل بوكالة عامة
يملك بكل شيء الا الطلاق الخ

مطلب الوكيل في العمارة
لوانفق من مال الموكل

مطلب الوكيل بالبيع
اذا مات مجهلاً للثمن يضمن

مطلب اذا باع الوكيل بالبيع
الشيء الموكل ببيعته من رجل
له دين على الموكل تنفع المقاصصة

عن الوكيل مطالبة المشتري قال في جامع الفصولين في السابع والعشرين ولو كان للمشتري دين على
 موكل البيع يصير قصاصا بالثمن وكذا في الخاتمة وكثير من الكتب شرحوها فتاوى والله أعلم (سئل)
 في رجل وكل آخر بأن يزوج ابنته الصغيرة من فلان بكذا بشرط أن لا يعقد نكاحا عليه حتى يقبض
 النصف منه حشية المثل تخالف الوكيل وعقد قبض قبضه هل ينفذ أم لا ينفذ (أجاب) هذه
 وكالة مضافة إن لم يوجد الشرط الذي هو قبض نصف المهر المتفق عليه لا يصير وكيلا بالنكاح قال
 في الحاوي الراشد راجع القاضى خان وكلته أن يزوجها من نفسه بشرط أن يطلق زوجته سم
 وهذه وكالة مضافة حتى لو لم يوجد الشرط لا يصير وكيلا بالنكاح فلا بد رد النكاح إذا حكمه حكم
 نكاح الفصولي والحالة هذه والله أعلم (سئل) في ذي منصب أرسل مندوبه لرجل يستقرض منه
 مالا ويشتري له منه بضاعة وأوقع التاجر مع المرسل حسابا وكتب له المرسل به أنه يبقى له عندنا آخر
 كل حساب من عن البضاعة كذا ثم مات ذو المنصب والآن التاجر يطالب المندوب هل له عليه
 طلب أم لا (أجاب) ليس له على المندوب طلب إذا هو سفير ومعبر ومن كان كذلك لا طلب
 عليه في الخلاصة أمرأة اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي إليك ولا غنى لك على وقال البائع
 انما بعت منك والثن عليك فالقول قولها وعلى البائع البيعة ومثله في البرازية وجامع الفتوى للذكر
 وفي الخاتمة في آخر كتاب البيوع أمرأة اشترت شيئا من رجل ثم اختلفا فقالت المرأة كنت رسول
 زوجي إليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لا بل بعتك منك ولدي عليك الثمن
 كان القول في ذلك قول المرأة والبيعة للبائع ومثله كثير في كتب اعتبار المعقود وهذا أمر شيخ
 في واقعة الحال أذ قول التاجر كنت رسول صاحب المنصب إليك فلا غنى لك على كقول الزوجة
 كنت رسول زوجي الخ فالقول قوله لا سيما مع أبقاعه الحساب معه في ذلك وكالة البذكرة وبها
 الباقي به وكل حساب من المبيع الذلاني كذا وكذا النفس الضاعة فهو اقرار منه بأنه رسول ولا طلب
 على الرسول والله أعلم (سئل) في اخوين أمرأتهما الاخران يزوجهما أمرأة ويقضى المهر عنه
 قفعل وقضاه من مال مشترك هل له الرجوع بحصته منه أم لا (أجاب) نعم له الرجوع إذا اقر
 في الكتب الفقهية ان من أمر غيره بقضاء دينه يرجع وان لم يشتتر الرجوع والله أعلم (سئل)
 في رجلين حضرا بمجلس الشرع وأشهد أحدهما على نفسه أصالة وعلى أخوته وكالة وشهادة
 جماعة بفساد أخوته أنهم وكلوه في الأشهاد على ان الدار التي في القرية الفلانية لاحق لهم فيها هل هي
 ملك للأخوة الخاضعة بمجلس الشرع فلما علم أخوته بما فعل انكروا وتوكل اخوتهم في ذلك هل يصح
 الحكم عليهم بالأشهاد المذكور أم لا (أجاب) القول قول الاخوة الغائبين عن مجلس الشرع
 الشريف انهم لم يوكوا أختهم في ذلك هذا وقد أوجب صاحب الاشياء والطائر فساد الحكم بالملك
 للمدعي بسبب عدم ذكره البتة والله مدعي عليه في الحادثة وأجاب كثير من العلماء بأن الوكالة
 لا تدخل تحت الحكم وبأنه لا تصح الدعوى فكيف يحكم على الاخوة الغائبين بأشهاد أخيم عليهم
 في جهة غيبتهم هذا لا فائدة في الحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكل ابنه البالغ في شراء
 عقار بعيته فاشترى لنفسه وذكر في صلح التبايع من ماله ومات هل يكون العقار ميراثا عن الاب الموكل
 او عن الابن (أجاب) يكون ميراثا عن الاب حيث عين العقار لابنه في توكيله ويقع الشراء للاب
 وان عينه لنفسه قال في الكثر ولو وكله بشراء شيء بعيته لا يشتريه لنفسه قال شارح الزباني معناه
 لا يتصور أن يشتريه لنفسه بل لو اشتراه بنوى بالشراء لنفسه أو تعلق بذلك يكون له ولا في عزل
 نفسه وهو لا يملك عزل نفسه والموكل غائب انتهى وقوله غائب يعني عن مجلسه والمسئلة متون المذهب
 وشرحه طائفة بها فاذا ذكر في الحجة اشتراء لنفسه من ماله حذر لا اعتبار به والله أعلم (سئل) في رجل
 اتهم بقتل أخيه فنتش حاكم السياسة عليه وعلم قطعائه يقع في يديه ولا خلاص له الا بدفع مال فأذن

مطلب اذا وكله ان يزوج
 ابنته من فلان بكذا ولا يعقد
 عليها الا بعد قبض النصف

مطلب أرسل مندوبه لرجل
 يستقرض له مالا ويشتري
 به بضاعة ففعل فبات المرسل
 لاضمان على المندوب ومثله
 المرافعة اشترت شيئا وقالت
 ارسلني زوجي

مطلب اذا أمر احد
 الاخوين أخاه أن يزوج
 امرأة ويدفع مهرها فدفع
 من مال مشترك له الرجوع
 بقدر حصته

مطلب اذا أثبت وكالة عن
 أخويه في مجلس الحكم
 بالأشهاد أن الدار الفلانية
 لاحق لهم فيها هل هي لفلان

مطلب وكل ابنه في شراء
 عقار بعيته فاشترى لنفسه

مطلب اتهم بقتل أخيه
 فامر أخاه أن يدفع مالا
 لحاكم السياسة

لا تخيه الحى ان يخلصه من مصادره بحال يدفعه اليه بخله هل له ان يرجع بذلك عليه وان مات الدافع
قبل اصال المبلغ اليه هل لورثته المطالبة بمادفع مورثهم عنه باذنه ام لا (اجاب) نعم لورثته الدافع
المطالبة بمادفع مورثهم للحاكم السياسى باذن المتهم المذكور ولولم يذكر الرجوع كما سرح به غير ما واحد
من علمائنا والله اعلم (سئل) في ناظر وقف وكل وكيل في قبض غلة الوقف فعزل الناظر
هل ينزل ويكبل بعزله ويظل تصرفه في الوقف أم لا (اجاب) نعم ينزل بعزله لانه يشترط
لدوام الوكالة ما يشترط لابتدائها كما نص عليه في البحر والله اعلم (سئل) في رجل وكل آخر قبض
حقوقه وغلات عقاره فقبض كما أمره الموكل وماتا بعد أن اوصل الوكيل ما قبضه للموكل ثم ظهر
مستحق في جزء معين من الغلة واختار اثنين الوكيل في ارثه هل لورثته الوكيل الرجوع في ارث
الموكل حيث استهلك ذلك أم لا (اجاب) نعم قرار الثمان على المستهلك والحال هذه وانظر
ما كتبه الاثمة في الوكالة والغصب يشترط ذلك والله اعلم (سئل) في رجل له على آخر دين
طالبه به فدفع له ثوبا وقال بيعه وخسذ دينك من ثمنه فباعه كما أمره ويقول الوكيل لم اقض من الثمن
شيئا بيطالبه بدينه والموكل يمنع عن ايقانه محتجا بأنه عين له دينه من ثمن المبيع هل تسقط المطالبة
الوكيل بسبب ذلك أم لا والقول قوله انه لم يقبض عنه أم لا (اجاب) لا تمنع المطالبة الوكيل
بدينه على الموكل فله حبسه اذا امتنع والقول قوله في عدم قبض الثمن من المشتري ولا يمنع بيعه
الزوب من المطالبة والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل اودع آخر ناقين ثم وكله ببيعهما
واطاق فباعهما من رجل معروف الى أجل متعارف فلما حل الاجل طالب المشتري فلم يوجد هل يلزم
الوكيل دفع الثمن من ماله أم لا واذا قلتم لا فهل اذا دفع بشاء على لزومه ليكون الثمن له هل له الرجوع به
أم لا (اجاب) نعم اذا قضاه من ماله ليكون المال الذي على المشتري له لم يجوز رجوع الوكيل
بمادفع كما في جامع النصارى وغيره والله اعلم (سئل) في وكيل عن غائب يبيع عقاره أمره صنفق
اللواء ببيع ذلك العقار اشخص من ثوبه فباعه خوفا على نفسه او ماله من ذلك الصنفق بما مقداره
نصف القيمة او ثلثها هل يجوز هذا البيع أم لا يجوز لكونه مكرها بأمر الحاكم المذكور ولكونه
بالغبن الفاحش وهل اذا كتب في صك التبائع أنه لا عين فيه وكان الواقع خلافه هل يعتبر ما في الصك
او ما هو الواقع في نفس الامر (اجاب) صرح الفقهاء بأن أمر السلطان اكراه وان لم يتوعده
وامر غيره لا الا ان يعلم بدلالة الحال أنه لو لم يمتثل أمره يقتله او يقطع يده او يضربه ضربا يخاف على
نفسه او تلف عضوه والحاكم المذكور داخل في اسم السلطان لقولهم في كتاب الاكراه وشروطه قدرة
المكره على ايقاع ما هدد به سلطانا او لصا وفي القاموس السلطان الجبة وقدرة الملك وتتم لاهه والوالى
انتهى فاد علمت ذلك فخير دأمر المذكور اكراه وان لم يتوعده المأمور بما يعدم الرضى للعلم بدلالة الحال
بايقاعه عند الامتناع ولذلك كان التحقيق ان السلطان وغيره سواء في اشتراط ذلك هذا او ما يبيع
الوكيل بالغبن الفاحش فهي مسألة خلافية بين الامام وصاحبه هما يتولان بعدم الجواز وهو به وفي
البرازية ويفتق بقولهما في مسألة يبيع الوكيل بماء زهوان وبأى ثمن كان نقله في البحر فيقطع النظر عن
كون الوكيل مكرها لوقضى بعدم جوازه على قولهما بالغبن الفاحش جاز لما علمت والعبرة لما في نفس
الامر لا لما كتب في الصك صرح به في البحر في كتاب الوقف وغيره والله اعلم (سئل) في بيع الوكيل
بالبيع بماء زهوان وبأى ثمن كان (اجاب) مذهب الامام أنه يصح ومذهبهم خلافه قال في البرازية
ويشترى بقولهما وفي تصحيح التدوير ورجح دليل الامام وهو المعول عليه عند النسفي وهو واضح
الا قويل والاختيار عند الحنوبى ووافقه الموصلى وصدر الشريعة انتهى اقول وعليه استحباب المتون
الموضوعة لنقل المذهب بما هو ظاهر الرواية والله اعلم (سئل) في رجل قال لا آخر اضرورة وقعت
عليه خذلى من أحد بضاعة نسيئة وبعها فاشتري له من رجل زيتا بثمن معلوم مثلكا كلامه وباعه فربح

مطلب اذا عزل الناظر
ينزل ويكبل بقبض غلات
الوقف

مطلب وكل آخر بقبض
حقوقه وغلات عقاره فماتا

الخ

مطلب امر المديون الدائن
يبيع ثوبه لاجل دينه فباعه

الخ

مطلب اودع رجلا ناقين

ثم وكله ببيعهما وأطلق

فباعهما الى أجل الخ

مطلب لو اكراه الوكيل ببيع

عقار الغائب على بيعه بضاعة

للقيمة لا يصح وأما الخ

مطلب الوكيل بالبيع لو باع

بغبن فاحش فيه خلاف

مطلب أمر غيره ان يشتري

بضاعة نسيئة ويبيعها ثم

يشتري بها شيئا ففعل وربح

فأربح لا أمر

فيه هل الزيج لا وكيل أم للموكل المميز فله (أجاب) الرجح للموكل كما أن التمسر ان عليه وقد صرح علماؤنا ببيعة الوكالة إذا علم الموكل بقوله استع في ما رأيت فوقع الشراء لله وكل فالرجح له وانتمسرا عليه والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر بقبض دينه من فلان ومخاضته ان احتاج الامر اليها وخاصة الوكيل لا احتياجه اليها وصالحه على بعض الدين هل يصح صلته أم لا يصح ويرجع عليه ببيعة الدين (أجاب) لا يصح صلح الوكيل المذكور فيرجع على المدينين ببيعة الدين والله أعلم (سئل) في رجل قال لمدينه ابعت بالدين مع فلان ففعل قضاء ولم يصل اليه هل يبرأ المدين من الدين أم لا (أجاب) لا يبرأ كما في النزائية من كآب الوكالة في نوع في المأمور بدفع المال لصاحب الدين وغيره والله أعلم (سئل) في وكيل عن غائب اسير يريد خال الغائب التصرف في ماله ووقع يده عن تصرفه محتجا بأنه اشفق منه هل ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك ويدوم على تصرفه ما لم يثبت الغائب ويدوم على الحفظ لا التصرف وانما قلت ذلك لما صرح به في الجرح بقوله وموت احدهما وجنونه الخ من أن الوكالة تبطل بفقد الموكل في حق التصرف لا الحفظ فراجع ان ثبت والله أعلم (سئل) في جماعة وكفوا رجلا في قبض معا اليهم من ناطر على وقف ذات الرجل وادعوا أنه قضها ماله ومات بجهة لافضين وانكرت الورثة العلم بقبضه هل القول قولهم بينهم على تقي العلم حيث لا يبرهان سوى دعوى الناطر المدفع له أم لا (أجاب) هذه دعوى دين في التركة وقول الناطر لا يثبتها بالدين وان كان قوله مقبولا في الصرف فهو في حق راءة نفسه لا في حق اثبات دين على الغير نظيره المودع اذا أمر المودع بدفع الوديعة الى فلان فادعى المودع الدفع لفلان فاسكر فالقول قول المودع في راءة نفسه والقول قول فلان في عدم القبض ولا شبهة أن الورثة ياتون عن الميت فالقول قولهم بينهم على تقي العلم بقبض الميت ولا عبرة بدعوى القبض بلاينة شرعية وهذا الحكم يظهر مما ذكره الطحاوي في محصره والاستيعابي في شرحه ولا يخفى وجهه على الفقيه والله أعلم (سئل) في رجل أرسل الى آخر فردة قماس مصري وفي داحها أربعمون غرشا لبيع القماش وبشترى بمهه وبالأربعين ثيابا معلومة لهما ويرسلها الى مصر فباع غالب القماش وبقي عنده القليل ومات عن غير تجهيل بل بين الورثة غاية التبيين والعادة فيما بينهم ان يبيع نارة بنين ومجل وتارة بنين مؤجلا الى أجل قريب كما يبرهن به عادة جميع التجار فهل لورثة الميت مطالبة المشتريين عند حلول الاجل أم لا وهل اذا لم يقدر روا على الاستيفاء منهم فيستردون الثمن أم لا (أجاب) نعم لهم مطالبة المشتريين بالثمن الذي تقروا بمشاهدة الميت في ذمهم لأن حقوق العقد المشروح عائدة الى الوكيل قد ورث عنه ولا ضمان عليهم فيما سوى عليهم والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا وكلت الكرا بالبيعة امتهاء في قبض مهرها وقضته هل يكون القول قولها في ايصاله اليها أم لا وهل اذا ثبت لها على امتها دين تجس فيه أم لا (أجاب) نعم القول قول الام في ايصال ما قبضته الى امتها حيث صدقتها في القبض من زوجها وكذلك ثبتها في الايصال اليها لانها امينة تدعى ايصال الامانة الى صاحبها ولا شبهة أم لا التحبس في دينها لا طاق المتون والشروح والقناوي على أنه لا يحبس أصل في دين فرعه والله أعلم (سئل) في رجل زوجه أبوه بالوكالة عنه ومات الزوج لاعت تركه ثم مات الاب المروح ص ابن وتركه حل يطالب هذا الابن بمهر زوجته أخيه في تركه الاب أم لا حيث لم يكن الاب ضامنا أجاب المقترا ان الاب لا يطالب بمهر زوجته ابنة اذا يابشر عقد السكاح بولاية او وكالة الا اذا ضمنه فلا يطالب وارثه والحال هذه والله أعلم

(كتاب الدعوى) *

(سئل) في امرأة ادعى وارثها على ابن زوجها المتوفى قبلها بعد مضي عشرين سنة بقاضل مهرها فاقتربه بناء على إبقائه بذمة أبيه فاخبره العدول بأنها ابرأت زوجها منه في حال صحته قبل وفاته ابراه

مطلب لو وكاه بقبض دينه واصاحته ان احتاج لغاصم الوكيل وصالح على بعض الدين فالصلح غير صحيح

مطلب قال لمدينه ابعت الدين مع فلان ففعل قضاء لم يبرأ المدين

مطلب ليس نكاح الغائب وضع يد الوكيل عنه في التصرف في ماله

مطلب وكل جماعة رجلا في قبض استحقاقهم من ناطر الوقت الخ

مطلب اذا أمر المودع المودع بدفعها لفلان فقال المودع دفعتها صدق في راءة نفسه فقط

مطلب أرسل رجل الى آخر قماش لبيعه وحررت العادة بالبيع سنة ومجلاعات له ضمان على ورثته للمرسل ما سوى

مطلب اوكلت البالعة امتهاء في قبض مهرها من زوجها فالقول للام في دفعه اليها

مطلب لا تجبس الام في دين امتهاء

مطلب لا يلزم الاب مهر ابنته الا اذا ضمنه

مطلب ادعى وارث الزوجة على ابن زوجها فاضل المهر فاقتره ثم اخبروه الخ

فحيا هل تسع دعواه عليه البراء لكونه خفي عليه أم لا (اجاب) تسع دعواه لانه محل الخفا
 كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في امرأة اشهدت في حال مرض زوجها انه ليس لزوجها خيل
 ولا غنم ولا بقر ولا جاموس ولا ولا وماتت فبين بعد موته ان له اشياء من هذه الانواع وغيرها هل يمنعها
 هذا الاشهاد عن دعوى الارث في ذلك وفي جميع ما ينظر ام لا (اجاب) جميع ما ينظر للميت
 يجب فيه حقه الذي فرضه الله تعالى اهلها ولا يمنعها مجرد هذا الكلام من دعوى ارثها فيه كما هو ظاهر
 وليس في هذه الصيغة ابراء يمنع ولا صلح يدفع فلا وجه لمنعها عن حقه فيه بل قالوا فيما هو ابلغ من ذلك
 لو صلح أحد الورثة وبراءا عامًا ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته
 كما صرح به في صلح البرازية وكثير من الكتب فهذا مع البراء فكيف مع مالا ابراء فيه ولا صلح بأى
 وجه يستقط حقه وهذا عما لا يتوقف فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل توفي عن غير وارث
 شرعى هل توضع تركته في بيت المال ويقبضها من جعل السلطان ولاية قبضه الله وهل اذا ادعى رجل
 أن هذا الميت ابن ابن اخته شقيقته فهو أعنى المذعى خال أبيه يقبل مجرد دعواه أم لا بدله من بينة
 تذكر اسم الميت واسم أبيه واسم أمي أبيه ليحصل التعريف للقاضي أم لا (اجاب) حيث لا وارث
 بجهة من الجهات يوضع في بيت المال جميع الميراث واذا شهدت شهود المذعى لابد من ذكر الاسماء
 الموصلة الى تعريف القاضى في جامع القسولين اذعى بنو القلم ولم يذكر الجدل لا يصح لانه لا يحصل العلم
 للقاضى بدون ذكر الجلد ومثله في كثير من كتب الفتاوى والله أعلم (سئل) في محدود يتوارثه اناس
 بعد اناس ماتت امرأته منهم فوضع ابن عمها عصبته ما يده على حصتها منه لكونه عصبته وهم من ذوى
 الارحام فنازعوه فيه وادعوا الله وقف معسوف على ما صرفه الواقف وانهم مصرفه دونة وهو ينكر
 كونه وقفًا ويدعى انه ملك يقسم على فرائض الله تعالى ولا تمسك له سمى سوى تذكرة مكتوب فيها
 هذا وقف زيد لا غير ولها صورة بالسجل ويقولون هذه تذكرة كاتب الولاية ويريدون منعه عن الارث
 بمجرد التذكرة هل يقضى له بالارث ولا يمنع بمجرد التذكرة الابينة عادلة تشهد انه وقف فلان عليهم
 بشروطه المانعة لابن العم عن الارث فيه (اجاب) يقضى لابن العم بالارث لنفسه بالاصل
 وهو الملك والوقف طارئ عليه ما لم تقم بينة عادلة تشهد بالوقف بشرطه كما ذكر ولا يقضى لهم بمجرد
 التذكرة نظر وجهها عن حجج الشريعة الثلاث التي هي البينة والاقراء والتكول اذ هي كأغذية خط ليست
 واحدا من الثلاث المذكورات كما هو واضح والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه ضربه
 مورثه بعضا ومات بضربه وأقام على ذلك بينة فأقام الآخر بينة على صحته بعد ضربه وموته حتف
 أنفه لا بضربه هل بينة الموت بضربه اولى بالقبول أم بينة الصحة منه اولى (اجاب) بينة الصحة
 منه اولى بالقبول كما صرح به في الخلاصة والخاتمة والبرازية وكثير من الكتب والله أعلم (سئل)
 فيما لو باع شيئاً وبعض أقاربه يطلع على بيعه وقبضه وتصرف المشتري فيه زماناً ثم ادعى فيه ملكاً
 هل تسع دعواه أم لا (اجاب) قال كثير من علماءنا اذ باع شخص عقاراً او حيواناً او ثوباً او نحو
 ذلك وقبضه المشتري وتصرف فيه تملكه المالك وبعض أقاربه يطلع على ذلك ثم ادعاه او ادعى بعضه
 انه ملكه لا تسع دعواه لان ذلك اقرار منه بأنه ملك المالك المانع الفساد وسد الباب
 التزوير والتليس وبه قطع كثير من أصحاب المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل
 رحل من قريته الى قرية اخرى عن بيت كان هو والد يسكنه فاستعاره رجل من عم الراحل لبيت فيه
 فأعاره ثم رجع الراحل وطالب السكنى في بيته فادعاه المستعير أنه ملكه بالارث عن أبيه فهل تمنعه
 الاستعارة عن هذه الدعوى وترفع يده عنه ونعادي الراحل عليه كما كانت أم لا (اجاب) نعم تمنعه
 الاستعارة عن هذه الدعوى فيه ففي جامع الفصولين الاستعارة من المذعى عليه او من غيره ممنوع من
 دعوى الملك لنفسه واغيره انتهى ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل واطع يده على

مطلب اشهدت في مرض
 زوجها انه ليس له خيل الخ
 فظهر بعد موته أنه بملك شيئاً
 فماذا كر تستحق فيه

مطلب لو صلح أحد الورثة
 وبراءاً عاماً ثم ظهر شيء
 لم يكن وقت الصلح
 مطلب مات عن غير وارث
 توضع تركته في بيت المال

مطلب في محدود يتوارثه
 اناس بعد اناس فادعى
 جماعة بأنه وقف يقضى به
 للوارث الخ

مطلب ادعى انه ضربه
 مورثه بعضا ومات بضربه
 وادعى الاخر انه صحب
 ضربه ومات الخ
 مطلب لو باع شيئاً وبعض
 أقاربه يطلع على البيع
 والقبض ثم ادعى المالك لا تسع
 دعواه
 مطلب اذا استعار شيئاً
 ثم ادعى المالك فيه لا تسع
 دعواه

لمطلب في واضع يده على
عقار ستين سنة ادعى
رجلان حصة فيه لا تسمع
دعواهما

مطلب استعارة شياً
ثم ادعى المالك لا تسمع دعواه
لنفسه ولا لموكله

مطلب تنازعاً في محدود
قاضي احدهما وهو ذؤيب
المالك عن جده والاخر انه
يستحقه بجهة الوقف الخ

مطلب يشترط في دعوى
العقار المرهون - حضرة الخ
مطلب لو ادعى على المشتري
أن السائغ أجزأه من منه
قبل البيع لا تسمع الا بحضرة
البائع

مطلب وهن عند آخر شياً
وغاب الراهن فادعت
زوجته أنه ملكها لا تسمع
دعواها اذا حضر

مطلب في ساحة متصلة
بالطريق أقام اهلها بيعة انما
منه وشهد آخرون الخ

عقار مدة تزيد على ستين سنة والآن يدعى رجلان من أقاربه حصة في ذلك والحال انهما مقيمان ببلدة
الدعوى المدة المذكورة ولا مانع لهما من الدعوى فهل لا تسمع دعواهما للورود الامر السلطاني
بعدم سماع كل دعوى معنى عليها خمس عشرة سنة أم تسمع (أجاب) لا تسمع دعواهما
والحال هذه فقد ثبت عند العلماء لاختلاف الكون منهم أن القضاة يتخصص بالزمان والمكان والاشخاص
والحوادث فالسلطان اذ امتنع عن سماع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة امتنع على القضاة سماعها
ولو قصر واقفها مع ذلك لا يتقدم لانهم معزولون عن سماعها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
استعار من شقيقته حلياً الحاجة في نفسه وحلف لها بما يميناً أنه لا يبيعه عند ما لا يلبه واحدة فلما عارته ثم
طلبت منه استرداده فادعى ملكيته لنفسه او لغيره هل تسمع دعواه أم لا ويستترق منه (أجاب) لا تسمع
دعواه لان هذه الاستعارة اقرب بالملك اليها كما صرح به في العدة ومختصر اصول الزادات ونوادير
هشام وصحبه أبو الليث فلا تسمع لنفسه ولا لموكله او موكلته ويسترد منه والحال هذه كما صرح به
علماؤنا والله أعلم (سئل) في رجلين تارعا في محدود فادعى احدهما وهو ذؤيب أن جده لايه ملك
لايه وسأله وان أباه مات وتركه ميراثه وادعى الآخر وهو تارح وابن خال للأخوان الجدة المربور
وقفه على ابنائه وشائه واولادهم وأنه يستحق معه فيه كذا وبين وجه الاستحقاق بموت امته ومع
كل وثيقة بما يدعيه من الحكم (أجاب) ذكر في جامع الفصولين في الناموس في دعوى الطارح
مع ذي اليد أنه لو اجتمع الهمة مع القبض والصدقة مع القبض فهو كما اجتمع شر أن فاعلم ذلك أو لا فادعا
عليه فاعلم ان حكم المشبهة في هذه المسئلة انه اذا أقام كل من المتدعين بيعة من كان تاريخ بيعة
أسبق فهو الاخر وهذا اذا أرخا فان لم يؤرخا أو أرخ أحدهما لا أثر له ولذي اليد هذا وأما
بجزء الوثيقة فلا يعمل بها يلا بيعة والعبرة بتاريخ نفس المتنازع فيه وهو التليد والوقف لا بكتابة
صكه الذي يجوز تأخير الكتابة عنه ولا شبهة ان هذه المسئلة من مفردات مسائل اختلاف الرجلين
المتدعين وقد أوسعت فيه علماؤنا القول في كتبهم والتقى من واحد وأحد المتدعين داخل والآخر
خارج هو موضوع المسئلة المؤول عنها بطراحي جامع الفصولين وغيره من الكتب الشهيرة
فان في بعضها التصريح بها وفي بعضها ما هو في حكم التصريح والله أعلم (سئل) في دعوى العقار
المرهون هل يشترط حضرة الراهن أم لا أم (أجاب) نعم يشترط طال في جامع الفصولين وفي دعوى
المرهون يشترط حضرة الراهن والمرهون وفاقا وفيه راى المذخيرة والفتاوى الصغرى باع منه شياً
فادعى ثالث أن البائع أجزأه من المبيع أو رهنه منه قبل بيعه لا يصير المشتري خصباً ولو حضر البائع
فبرهن عليه المذعى الآن تقبل بيعة ثم رمز للفتاوى الظهيرية بما يحال له وقد سرح في الحاشية بتليده
فبعض انبث في المسئلة اختلاف الروايتين وبعض جعل الاقل على سهو الكاتب ومال خمس الاغنة
الى عدم سماع البيعة بعيه الراهن والحاصل ان المسئلة قد وقع فيها اضطراب واختلاف حواش
وقد وافق قاضي خان الامام الخصاص في حيله وقاضيهان من أهل الترجيع كما نص عليه الشيخ قاسم
في التصحيح فليفتن هذا التحرير قائم مع اختصاره ليس له تليد والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند
آخر متباعد على دراهم معاملة ثم من وغاب الراهن والآن تدعى زوجته أنه ملكها وابنه رهنه عنده
بغير اذن اهل تسمع دعواها في غيبة زوجها أم لا (أجاب) لا تسمع دعواها ببيعة زوجها الا يشترط
في دعوى المرهون حضرة الراهن والمرهون وفاقا كما ثبت في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل)
في ساحة متصلة بالطريق العام جاربه في وقف راساً جرد رجل بعضاً معيناً من ماله السائمة بها
جمع أهل الطريق متدعيين أمها من جملة الطريق فشهدت بيعة شرعية أنهم أوقف على الراثة كوراني
الحاكم الشرعي وحكم بجزائها في الوقف بعد دعوى صحبة وشهادة مستقيمة هل ينفذ حكمه حيث
صدر على وجهه المعبر شرعاً أم لا (أجاب) نعم ينفذ حكمه ويجعل وقفاً ولو أن شهراً وشهدوا أمها

من الطريق وشهد آخرون أنهم واقفوا الشهادة القاءة على الوتف اولى لانه انص قال في الفتاوى
العناية ولو شهدوا على بقعه متصلة بالمسجد أنهم امنه وشهد آخرون أنهم امن الطريق فالمسجد اولى لانه
انص ويجعل ذلك مسجدا انتهى والله أعلم (سئل) في امرأة اختلفت مع زوجها حال قيام
النكاح وبعد الدخول في مقدار المهر ولهائنه هل تقبل بينتها على الزيادة أم لا (أجاب) نعم تقبل
والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن أحد أولياء دم عبد لدى نائب
حكم مقلد ليحكم بالصحيح من مذهب أبي حنيفة على ثلاثة أنهم قتلوا أبا الموكل بعد ثياباً كرواً فأقام
شاهد على اقرار معينين منهم بأنهم قتلوه بضربى سكين ثم احضر شاهداً آخر شهد بمثله فألزم النائب
المذكور المشهود عليهم ما بديته ظاناً انها ما وجب القتل المذكور غير معين نوعاً من انواعها مع ابائهم ما
لهما فهل يصح هذا الالزام أم لا يصح لكونه خطأ مخالفاً لاجماع المذهب صادر من قيد له الحكم
بمذهب أبي حنيفة النعمان (أجاب) لا يصح هذا الالزام انتقز عندنا الاعلام في باب
ما ينفذ من الاحكام بأن القضاء يختص بالحوادث والزمان والاختصاص والمكان ومنه التخصيص
بمذهب كذهب أبي حنيفة النعمان فيكون القاضي معزولاً بالنسبة لما عداه فلا يصادف محل قضاءه
اذا هو مخالف ما خصه به من ولاية ولا شبهة ان ما حكم به النائب المذكور مخالف لاجماع المذاهب
وليس موافقاً للتول صحيح فيه ولا مهجور مع تصريحهم فاطبة بأن الحكم الصادر بمخالفته المذهب
من يزعم أنه المذهب جائله وليس له بمذهب غير نافذ فانظر الى الولوالجية والتاريخية وغيرهما
يظهر لك ذلك مع كون الامر فيه وافخا من شهر رائحة الفقه والله أعلم (سئل) في صلح حاصله
ادعى زيد على عمرو أنه اسلمه في ثلاث وخمسين جرة زيتاً بالبسية وطالبه به فأنتكر ذلك وذكر انه كفل
بكره اعنده في الزيت المدعى وأن بكره ادفعه جميعه له فاعترف زيد بوصول البعض وانكر البعض فطلب
من عمرو اثبات ذلك فذكر أنه لا يبينه فأنزمت ببقية الزيت وبالرجوع على بكره هل هذا الالزام صحيح
ويكتفي في دعوى السلم بما ذكر أم غير صحيح لعدم ذكر شروطه وعدم ثبوت المدعى وهو أصالة عمرو فيه
مع عدم تصديق زيد له على الكفالة ولكن زيد هو المكلف بالبيينة على السلم لانه متدع لا عمرو ولانه
مدعى عليه ولم يذكر كل الكفالة بأذن المكفول عنه او بغير اذنه ليترب عليه الرجوع وعنده ولم يذكر
الزيت الواصل أنه من عمرو أو من بكره ولم يذكر في الدعوى رأس مال السلم ما هو وما مقداره وغير ذلك
مما هو ظاهر المالك (أجاب) الالزام المذكور غير صحيح والحال هذه لعدم شرائط صحة دعوى السلم
قال في جامع الفصولين في الفصل السادس ويذكر في السلم بيان شرائطه من اعلام جنس رأس المال
وغيره ويذكر نوعه وصفته وقدره بالوزن لو وزناً واتقاده في المجلس حتى يصح عند أبي حنيفة رجه
الله ولا يكتفي بقوله بسبب سلم صحيح شرعي على المختار اذ للسلم شرائط كثيرة لا يتف عايم الا بالخواص
ومثله في البرازية والخلاصة وغيرهما من كتب المذهب ولم يذكر في الصلح المذكور رأس المال وكان
الواجب طلب البيينة من مدعى السلم على عمرو أصالة اذا عترفه بالكفالة وذلك غير المدعى اذا المدعى
الأصالة عليه لا الكفالة له ولم يصدق عليه ولا بد في الاقرار من التصديق وذكر فيه الرجوع على
بكره ولم يثبت اذنه بل ولم يثبت أصل الكفالة فكيف يحكم له برجوعه عليه والحال هذه ولم يذكر كل
بيان الا بقاء ولا بد منه صحة الدعوى المذكورة تميزاً عن التزاع كما في جامع الفصولين وغيره والحاصل
أن أكثر الشروط التي لا بد منها صحة الدعوى المذكورة غير مذكور ولا تصح واذا لم تصح لا يصح
الالزام المذكور لانه مترتب عليها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دراهم
وديعة وقطناً بشمسه ومخلوفاً فانكر المدعى عليه وحلف فبرهن المدعى على دعواه هل يظهر كذب
المدعى عليه فيعزر أم لا (أجاب) الفتوى على عدم تعزيره لانه لا يظهر كذبه بأقامة البيينة لأن
البيينة حجة من حيث الظاهر والله أعلم بالسراير والله أعلم (سئل) في مصبغة بها خواص ملتصقة

مطلب تقبل بينتها على الزيادة
إذا اختلفت مع زوجها
في مقدار المهر

مطلب لو حكم لاولياء
العمد بشهادة اثنين باقرار
المدعى عليه بالقتل لا ينفذ
حكمه

مطلب في صلح حاصله دعوى
سلم ولا بد لصحتها من بيان
شرائطه

مطلب اذا انكر المدعى عليه
الوديعة وحلف ثم أقام
المدعى بيينة لا يعزر المدعى عليه
مطلب اذا اختلف الناظر
والمستأجر في الخواص الملتصقة
بأرض المصبغة فالقول
لناظر

بأرضها بالبناء اختف المستاجر مع ناظرها فبأيدي المستاجر أنهم ملكه وبنائه والناظر
 شكر هل القول قول الناظر أم لا (أجاب) لا شبهة أن القول قول الناظر لا قول المستاجر
 كما يعلم من مسألة الكاس بالاولى وهي كاس في منزل رجل وعلى عنقه قطعة يقول الذي هي على عنقه
 هي لي وأدعاه صاحب المنزل فبقي لصاحب المنزل فبالك بالمتصل بأرض الوقف والله أعلم (سئل)
 في رجل ادعى بالوكالة عن زوجته على آخر أن المحدث الذي في الذي يملك موكلي بالارث عن
 أبيها المشتري له وأن أباهما اشتراه من وصيك حال صغيرك فأجاب أن الشراء كان بغير فاحش ولم يشتر
 فأنكر الوكيل الغبن نوعيه فطلب الشاخي من مدعيه البيعة فأقامها بوجهه فحكم القاضي بفسخ
 البيع لذلك فهل إذا ادعى الوكيل مستأنفا لها على المدعي عليه تجمع دعوا أم لا (أجاب)
 لا تجمع دعواها باجتماع علمائها ولا تقبل بيته اذ من المصريح به عدم جواز استئناف الدعوى بعد
 انفصالها على الوجه الشرعي بحكم القاضي وغاية أمره أن يقيم بيته على أن البيع كان على القيمة
 وقد صرحوا عند تعارض البيتين في ذلك أن بيته الغبن اول بالتقيد لان بيعها زيادة العلم به فلا فائده
 في استئنافها ثانيا فلا يجوز سماعها والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر عا ولا حضرة
 تذكر بخطه وختمه به حمل بقضيه عليه بذلك أم لا وإذا طلبه يمينه على الخط والخطم يحلف أم لا
 (أجاب) لا يقضي بالخط والخطم ولا يحلف عليهما كما صرح به في الخيانة واعلم انه لا يعتمد على الخط
 ولا يعمل به فلا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاء الماضية لان القاضي لا يقضي الا بالخط
 وهي البيعة او الاقرار أو النكول كما في اقرار الخاتمة نقله في الاشياء وفيها لو حضر المدعي خط اقرار
 المدعي عليه لا يحلف أنه ما كتب وانما يحلف على أصل المال كما في قضاء الخاتمة انتهى ولا شك أن الخط
 أهم من ان يكون بالقلم او بالطابع الذي هو الخطم فافهم والله أعلم (سئل) في رجل له عمر في كرم آخر وقد
 اختلف معه في قدره فرب الكرم يريد أن يجعل له ذراعا أو ذراعين وصاحب الكرم يطلب مقدار ما بيع
 دوابه الموقرة بأجماله دخولا وخروجا فما الحكم (أجاب) بحكم اصحاب المعتمد اذا لم يكن
 الا عظم للكرم فقد نصوا على انه لو كان لرجل طريق في دار رجل فأراد صاحب الدار أن يبنى في ساحة
 الدار ما يقطع به طريقه لم يكن له ذلك وينبغي ان يترك في ساحة الدار عرض باب الدار الا عظم فكذا
 نقول في رجل له طريق في كرم رجل أراد صاحب الكرم ان يقرس في أرض الكرم ما يقطع به طريقه
 لم يكن له ذلك وينبغي أن يترك له في الارض عرض باب الكرم الا عظم ولا شك ان النص على ذلك في الدار
 نص عليه في الكرم كما لا يخفى على ذي فقه والله أعلم (سئل) في أم جهزت ابنتها بجهزها وزدفعته لها
 ثم ماتت الأم فادعى بقية ورثتها على البنت بالجهاز أنه عارية وادعت هي الله ملك والام عن تدفع ذلك
 ملكا لا عارية هل القول قولها أم قول بقية الورثة (أجاب) المختار للقوى أنه ان كان العرف
 مستترا أن الأم تدفع ذلك الجهاد ملكا لا عارية لم يقبل قول بقية الورثة انه عارية والقول قول البنت
 في ذلك لان الظاهر شاهد لها والحال هذه والمنظور اليه العرف وقد صرح بذلك غير واحد من علمائنا
 والله أعلم (سئل) في رجل ماتت زوجته عن أسباب لها متصرفه فيها وتدعى انها في بعضها
 أنها لها كانت دفعته عارية والزوج ينكر كون ذلك للام هل القول قول الزوج بيمينه وعلى الأم
 البيعة أم على العكس (أجاب) القول قول الزوج بيمينه على نفي العلم والبيعة على الأم والله أعلم
 (سئل) في امرأه ماتت بنتها فنقلت ما في بيت زوجها من المصاغ والامعة مدعيتها انها كانت
 عارية عندها وباعت شيئا من تركتها بغيره ودفعت معها من المصاغ والامعة فما الحكم (أجاب)
 القول قول الزوج في انها تركته مطلقا وفي أنها ملكه فيما يصلح له خاصة وفيما هو مشتركه الصلاحية وفيما
 هو خاص بالتسليم في انه تركته بيمينه ولا يتقدم في حصة الزوج لغير ضرورة وتضمن حصة الزوج
 فيما قسمته معها انها ان تلفت به ولا ينش عليها بطلبه لحقه كما هو صريح كلام العلماء في الخيانة والله أعلم

مطلب القول لرب المنزل
 في القطيعة التي على عنق
 الكاس

مطلب حاصله أن استئناف
 الدعوى بعد الحكم لا يقبل
 وان بيته الغبن الفاحش
 مقدمة

مطلب لا يقضي بالخط والخطم
 ولا يحلف عليهما بل على أصل
 المال

مطلب لا يعمل بكتوب
 الوقف الذي عليه خطوط
 القضاء الماضية

مطلب رجل له عمر في كرم
 اختلف مع صاحبه في مقداره
 يجعل بقدر الباب الا عظم
 للكرم كما اذا كان في الدار

مطلب جهزت ابنتها بجهزها
 ثم ماتت فادعى ورثتها
 العارية فالمدار على العرف

مطلب ادعت الام شيئا
 من اعيان تركتها ابنتها عارية
 فالقول للزوج

مطلب باعت من تركتها ابنتها
 شيئا ودفعت شيئا واخذت
 شيئا

(سئل) في امرأت ماتت في بيت زوجها الذي به اسبابها فميجت امتها وضرة امها على البيت ونقلتا جميع ما فيه وسلمناه لاختها لا يبيها وطلب الزوج منه ما فرضه الله تعالى له من اسبابها المذكورة فادعى الاخ أنها كانت عارية بيد هاتفا الحكم (اجاب) القول قول الزوج مع يمينه أنه ملك زوجته اذا قضى ما يستدل به على الملك وضع اليد وقد وجد وضع يدها عليها واليمين على الزوج على نفي العلم بأنه لا يعلم انه لمديعها واليمينه على المديع والله أعلم (سئل) فيما لو كان في البلدة قاضيان فوقت المصومة بين المتداعيين فالمدعي يريد أن يخاصمه الى قاض منهما والمدعي عليه يريد الاخر فلن يكون الخيار (اجاب) الخيار للمدعي عليه عند محمد وعليه الفتوى قال في البحر وهو باطلا لا يشمل لما اذا أراد المدعي قاضي محله المدعي عليه واراد المدعي عليه قاضي محله المدعي وما اذا تعدد القضاة في المذهب الاربعة وكثروا كما في القاهرة فأراد المدعي شافعيًا مثلاً والمدعي عليه مالكيًا مثلاً ولم يكونا من محله ما فان الخيار للمدعي عليه وهذا هو الظاهر وبه اقيت مراراً انتهى كلام البحر أقول وقد اقيت به أيضاً مراراً كثيرة والله أعلم (سئل) فيما اذا بنى مستأجر حمام وقف من ماله بناءً باذن نائب الحكم ايجب ما انفقه من الاجرة واختلف مع ناظره في مقدار ذلك هل القول قول المستأجر أم قول الناظر واذا كان القول قول الناظر هل يكون مع اليمين ام بغير يمين (اجاب) لا يكون القول قول المستأجر بالاجماع لانه يدعي بذلك ديناً على الوقف والقول قول الناظر بلا يمين لانه خصم في حق سماع اليمين لا في حق اليمين لان اقراره على الوقف لا يصح واذا كان المستأجر مدعيًا ليعمل بمجرّد دعواه ما لم يتورها باليمين كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في مستأجر حمام ابرزجة مشقة على الاذن بالبناء وثبوته وحكم القاضي به وبرهن على الحكم المستوفى لشرائطه شرعاً هل يعمل به أم لا (اجاب) نعم

بمجرد الدعوى بغير بيان * لا يدفع المطلوب من انسان
فاذا اتى البرهان يدفع للذي * قد تورث دعواه بالبرهان
وحديث سيدنا بهذا ناطق * يرويه عنه كل ذي عرفان
فيه الجواب عن السؤال وغيره * اذ ذلك قاعدة من الاركان
قد قاله الرملي خير الدين لا * حرمت امانته من الاحسان والله أعلم

(سئل) في رجل دفع زوجته قيساً وازار او منشفة ثم حصل بينه وبينها مخاصمة فقال ما اعطيتك الا بئس وقالت بل اعطيتني هبة هل القول قولها او قوله (اجاب) القول قولها لا قوله لانه يدعي النعمان عليها وهي تنكره والله أعلم (سئل) في رجل دفع لاخر خمسة عشر قرشاً ثم ادعى المدفوع له أنها هبة والدافع أنها قرض هل القول قول الدافع أم قول المدفوع له (اجاب) القول للمدفع في ذلك بيمينه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ثوباً بئس معاً ولم سلمه له ثم طالبه بثمانية فأنكر شراؤه وادعى أنه وهبه له وانكر هبته وطلب رده عليه بيمينه او دفع عنه فامتنع عن رده عليه ثم مات عنده هل القول قول البائع أنه ما وجهه له او قول مدعي الهبة بيمينه (اجاب) بمنعه الثور عن مال كذا يضمن قيمته ان لم يثبت بيعه بالثمن الذي ادعاه عليه فان اثبت بيعه له فله الثمن الذي قامت عليه اليمين والمدعي الهبة على مدعي البيع الممين لانكاره أمره لو اقرب به لزمه ان لم يكن له يمينه عليها وان اقام كل منهما بينة على ما ادعى فيبينة البائع مقدمة لان البيع أقوى اكونه اسرع فنادا من الهبة لان الاصح الابالقبض والبيع يصح بدونه والله أعلم (سئل) في مثل قرية عليها عوارض ساجدة يدعي بعضهم لبعض في دفعها لمن يتناولها ويشهد الاخر اسمع شرعاً أم لا (اجاب) ان جاؤا معاً وشهدوا فالشهادة باطلة للتممة صرح به الزياجي قال لانهم ما اذا جاؤا معاً

مطلب القول للزوج في تركه
الزوجة لو ادعى الملك
مطلب اراد المدعي عليه
قاضياً واراد المدعي غيره

مطلب لو بنى المستأجر في حمام
الوقف بالاذن فاقول
في المقدار الذي ظرفه للناظر
بلا يمين

مطلب في مستأجر ابرزجة
مشقة على الاذن بالبناء

مطلب اختلف الزوجان
في شيء فقال اعطيتك كذا بئس
وقالت هبة

مطلب دفع لاخر دراهم
فقال الدافع هي قرض
وقال الاخر هبة
مطلب باع لاخر ثوباً فأنكر
الشراو ادعى الهبة

مطلب قرية عليهم ثواب
سلطانية شهد بعضهم لبعض
بالدفع ان يتناولها

كان ذلك بمعنى المعاوضة فتصاحب التهمة فتدبر والله أعلم (سئل) في شاب أمر دكره خدمة من هو في خدمته لمعنى ذرأ علم شأنه وحقيقته فخرج من عنده فقامه أنه عمد إلى سبته وكسره في حال غيبته واخذ منه كذا مبلغا سماه وقامت أماره عليه بأن عرضه بذلك استبقاه وامتنع راره في يده على ما يتوخاه هل يسمع القاضي والحال هذه عليه دعواه ويقبل شهادة من هو متقيد بخدمته وإكراهه وشربه من طعامه ومركته والحال أنه معروف بحب العلمان الجواب (الجواب) قد سبق لشيخ الإسلام أبي العود العمادى رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوى بأنه يحرم على القاضي سماع مثل هذه الدعوى معللا بأن مثل هذه الحيلة معهم وتقيمين العبرة واختلافاتهم فيما بين الناس مستهجرة ومن لفظه رحمه الله تعالى فيهما لا بد للحكام أن لا يصعدوا إلى أمثال هذه الدعاوى بل يعزروا المدعى ويحجزوه عن التعرض لمثل ذلك العار المتحدع وعنده أئمتنا شيخنا المرحوم مولانا الشيخ محمد بن عبد الله القرنائى صاحب تنوير الابصار لا تشارك ذلك في غالب القري والاممار ويؤيد ذلك مروع ذكرت في باب الدعوى تتعلق باختلاف حال المدعى وحال المدعى عليه ويند على ذلك فيما بعد شهادة من يشاء يتعنى وبعده يتغذى فلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم اما الله واما اليه راجعون ما شاء الله كان وما لم يشأ لا يكون (سئل) في امرأة وقف أبوها أما كن على أولاده التي هي من جلتهم ومات الواقف بعد الحكم بحصة الوقف ولرومه فادعت بعد مدة تزيد على خمس عشرة سنة أن بعض الموقوف ملك أمه وأوان وقفه لم يصادف محلا وجى تشاخذ التصرف في الاماكن المذكورة على ما شرط أبوها الواقف وتقدض ما يحصها من الوقف هل تسع دعواها بعد مضى هذه المدة أم لا (الجواب) لا تسع لامور منها علمها بوقف أبيها الا ما كن التي تدعيها وتسألها ما يحصها من الوقف بشرط الواقف وتركها المازعة في ذلك ولمع حضرة السلطان نصره الله تعالى عن سماع ما عني عليه خمس عشرة سنة فان منعه للقضاء عن سماعها يلحقها بالبيعة في منعهم عن القصا في الحادثة المتصفة بهذه المدة فتقع شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في وريثة اقتسموا غلة كرم ثم ادعى احدهم الكرم ان والده ملكه له في حال صحته وسلمه له وهو لم تسع دعواه وتقبل بيته ولا يمنع من ذلك اقتسام العلة (الجواب) نعم تسع دعواه وتقبل بيته ولا يمنع من ذلك اقتسام العلة لحوار أن تكون العلة مشتركة بينهم والكرم لاحدهم وقد صرح بذلك في البرازية والحلاصة والتأخر خاصة وبجميع التأوى فقلا عن القاضي الامام وغيره من كتب المذهب قال في الخلاصة لو ادعى ثوبا اقتتل المدعى عليه ساومنى غرته أو اشتريه لا يكون دفعا لحوار أن يكون الشجر له والثمرة لقبه انتهى والله أعلم (سئل) في محتسب على قرية يدعى الذي قاطعه على احتسابها عمال معلوم عليه بعد أن تم حول المقاطعة وولى غيره ثم غاب حولا لا مال منكمسرا عليه ثم عليه وهو مسكر ويقول مالك على شئ هل تسع دعواه عليه أم لا وهل القول قول المحتسب المقاطع ولا يلزمه بين (الجواب) لا تسع دعوى المدعى المذكور بما يدعيه عليه من مال مكسور لأن المقاطعة على الاحتساب لا تجوز باجماع الأئمة والاصحاب قال في البرازية في السابع من كتاب القساط تكون اسلا ما وكفرا وخطأ بعد ان قد تم فرعا تقسم من سماعه الابدان وعلى هذا اذا أخذ أحد المكس أو الضرائب مقاطعة فقالوا مبارك باد ووقعت بسرأى الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على مال معلوم احتسابها أعنى الأمر بالمعروف والمهي عن المنكر فضربوا على بابه طبولان وبوقات ونادوا مبارك باد المقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فامتنعنا عن الصلاة خلفه حتى عرس على نفسه الاملام أخذ من هذه المسئلة اتى وقد انقعد الاجماع على حرمة ذلك فكيف تسع الدعوى به والاجماع منه قد على عدم جواز ولوا دعى عليه من تسع دعواه عليه وهو المأخوذ منه المال قاله قول قول المحتسب لانه منكر والمأخوذ منه المال المدعى واما المقاطع المذكور فلا تسع دعواه باجماع المسلمين والله أعلم (سئل) في رجل

مطلب في شاب أمر دكره خدمة من هو في خدمته لمعنى يعلمه منه الخ

مطلب في امرأة وقف أبوها اما كن ثم ادعت ان بعضها وقفاتها لا تسع

مطلب في وريثة اقتسموا غلة كرم ثم ادعى أحدهم انه ملكه أبوه

مطلب في محتسب على قرية يدعى الذي الخ

ادعى على آخر انه تعدى على فرسه ورسمها في المرقى وحملت فأجاب انه لم يتعد عليها ولم يركبها
وانما رآها في المرقى وأراد أن يركبها لحاجة عرضت له فلم يرفها صلاحا لركوبه فهل جوابه هذا
يوجب الغنم أم لا (أجاب) هذا الجواب لا يوجب الغنم اذ الرؤية والارادة في هذا
الباب لا يمتنعان والله أعلم (سئل) في رجل ثبت عليه اعتراف بأنه تعدى على قوس فلان لمده
وركبها بغير اذنه وألزمه القاضي بضمن قيمتها هل القول قول المقر في مقدار قيمتها قليلا كان او كثيرا
وعلى المقر له البينة على دعواه الزيادة أم لا (أجاب) القول في مقدار القيمة قول المتعدي بيمينه
وعلى المقر له البينة على الزيادة التي يدعيها وهذا باجماع علماءنا والله أعلم (سئل) في رجل بنى في
أرض يزعم شخص أنها ملكه وهو ساكت فهل اذا ثبت أنها ملكه يكون البناء للباني أم سكوتة
يكون اذنا ويكفون البناء للمالك (أجاب) لا ينسب لساكت قول الا في مسائل ليست هذه
منها فالبناى للباني وللمالك الرفع الا ان ينسب بالارض فله تملكه بيمينه مقلوعا والحال هذه والله أعلم
(سئل) في امرأة سافرت من ارضها فوجدت في عام سنة تخافت الهلاك فانتقلت عند
أهلها وتركت بنتا صغيرة فطمع لها من عند أهلها فادعى على اهلها انكم فرقت بين زوجتي
وبنتها وماتت بسبب ذلك فعليكم ديتها هل تسمع دعواها بذلك أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه
والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اقترع على نفسه بمال وأشهد بذلك ثم بعد الاقرار ادعى
ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه هل اذا أقام على ذلك بينة تقبل أم لا واذا لم تقم
البينة هل يحلف المقر له أم لا (أجاب) نعم تقبل دعواه وتسمع بينته ولا يمنع الاقرار السابق
كافي الاشياء نقلها عن القبية حتى قال وقد أثبت أخذ من الاول بأن الشهود اذا شهدوا بأن
البعض لاحقية له وانما هو فعل مواطاة وحيلة تقبل انتهى وحيث فقد مدعى الربا البينة فعلى
الطالب البين لأنه ادعى عليه فعلا لو أقترعه لزمه فاذا انكر يحلف والله أعلم (سئل) في بقرة تنازع
فيها خارج وذو يد كل يدعى الشراء فهل اذا ارتخا وتاريخ ذى اليد أسبق ترجح بينته أم بينة الخارج
المأثرة التاريخ (أجاب) يعمل بالأسبق تاريخا والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
ادعى لدى قاض ان فلان بن فلان المتوفى بمكان كذا بتاريخ كذا والديه وانه لا وارث له غيره وشهد
عدلان بذلك وحكم بينته لدى خصم بطريقة الشرعى فادعى الابن لدى قاض آخر على من يسيده شيء
من التركة ذلك فأنكر نسبه فأقام شاهدين شهدا ان قاضى بلد كذا أشهدنا على حكمه ان هذا
الرجل ابن فلان ووارثه لا وارث له غيره فهل يقبل ذلك ويجعل وارثا أم لا (أجاب) نعم يقبل ذلك
ويجعل وارثا في جامع الفصولين وغيره لو ادعى انه وارث فلان الميت وشهدا ان قاضى بلد كذا أشهدنا
على حكمه أن هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث له غيره يجعل وارثا وتذكر واثم هذا فيما
لونهما أن قاضيا من القضاة أشهدنا أنه قضى لهذا على هذا بأن أو يحق من الحقوق او قالوا لشهدا أن
قاضيا من القضاة حكم له عليه به او شهدا أن قاضى الكوفة فعله الى غير ذلك وعند تسمية القاضي
وذكر نسبه لا خلاف في قبول مثل ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ادعت عليه زوجته بغيرها
المجمل وهو مقربه وفقره ظاهر وطلبتها فادعى له للاقاضى ان يسأل من جيرانه عن عسرته عاجلا
ويحلى سبيله أم لا (أجاب) نعم للقاضى ذلك والحال هذه كانه له الطر سوسى في انفع الوسائل
والله أعلم (سئل) في رجل باع بقرة لانسان فادعاها آخر فأقام المشتري بينة على المدعى
انه باعها للبائعه هل تقبل بينته أم لا (أجاب) نعم تقبل بينة المشتري على انه باع الذي لم يباعه
والله أعلم (سئل) في محلة قسمت بين ورثة فادعى رجل على واحد منهم بحصة شائعة فيها عينا
وأقام بينة والاخر غائب هل ينفذ الحكم فيما في يد الغائب أم لا (أجاب) لا ينفذ فيما في يد الغائب
وانما ينفذ على الحاضر فيما في يده كما في جامع الفصولين في الرابع والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت

مطلب في رجل ادعى على
آخر انه تعدى على فرسه
وركبها

مطلب في رجل ثبت عليه
باعتراه أنه تعدى على فرس
فلان الخ

مطلب بنى في أرض غيره
وهو ساكت الخ

مطلب في امرأة سافرت
زوجها فانتقلت عند أهلها
الخ

مطلب في رجل اقترع على
نفسه بمال ثم بعد ادعى
أن بعضه قرض وبعضه ربا الخ

مطلب تنازع خارج وزويدة
في بقرة الخ

مطلب في رجل ادعى
أن فلانا المتوفى والديه وانه
لا وارث له غيره الخ

مطلب في رجل ادعت عليه
زوجته بغيرها المجمل وفقره
ظاهر

مطلب في بقرة باعها لانسان
فادعاها آخر

مطلب في محلة قسم بين ورثة
فادعى رجل على واحد منهم
بحصة الخ

على زوجها بعد الدخول انهم لم يقبض مهرها الذي شرط تجيله لها هل تسمع دعواها او دعوى من يقوم مقامها في ذلك ويقتضى لها يدا لا يقتضى لها حيث سلمت نفسها (اجاب) حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط تجيله على المقتضى به والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر شاة وانها في يده المدعى عليه غيب فادعى الايداع هل تندفع دعوى المدعى أم لا (اجاب) لا تندفع الدعوى في هذه الصورة وان أقام ذوالبيد البينة على الايداع في الصحيح كافي جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلثي فرس وتسليمها منه فادعت امرأة ان لها ربهما فيها وصدقته على ان الثلثين شراء من البائع المذكور فهل تسمع دعواها على المشتري المذكور ببيعة البائع أم لا تسمع الاعلى البائع ولا يكون المشتري خصما (اجاب) لا تسمع دعواها على المشتري حيث صدقته على الشراء المذكور أو وكذبه وأقام برهانا على ذلك اذ المشتري ليس بخصم والحال هذه لكونه مودعا في القدر المدعى عن الغائب كما صرح به في جامع الفصولين في الفصل الرابع في قياس بعض أهل الحق عن البعض في الدعوى والخصومة وغيره والله أعلم (سئل) في حصان بين اثنين لاحدهما الربع وللآخر ثلثه فباع أحدهما الربع فباع الخ مطلب في رجل تلقى ثلثا عن أبيه وتصرف فيه مدة ثم ادعاه الخ مطلب رأى غيره يتصرف في أرض زمانا ولم يدع لا تسمع دعوى ولده بعده مطلب ادعى ولادة الدابة في ملك بائع بائعه الخ مطلب تسمع الدعوى على العاصب وان لم يكن المدعى في يده مطلب ادعى كل من الخارج وذى اليد الملك المطلق مطلب ادعى العاصب أنه نتاح بقرته وذوالبيد أنه نتاح بقرته بائعه مطلب ادعى ذوالبيد الشراء والخارج الملك المطلق وفنى له الخ مطلب في رجل ضاع له جمل متصوص الخ

مطلب في امرأة ادعت على زوجها بعد الدخول انها لم تقبض مهرها المجل مطلب في رجل ادعى على آخر شاة وانها غيبها مطلب في رجل اشترى ثلثي فرس فادعت امرأة ان لها

مطلب في حصان بين اثنين لاحدهما الربع وللآخر ثلثه فباع أحدهما الربع فباع الخ مطلب في رجل تلقى ثلثا عن أبيه وتصرف فيه مدة ثم ادعاه الخ مطلب رأى غيره يتصرف في أرض زمانا ولم يدع لا تسمع دعوى ولده بعده

مطلب ادعى ولادة الدابة في ملك بائع بائعه الخ مطلب تسمع الدعوى على العاصب وان لم يكن المدعى في يده مطلب ادعى كل من الخارج وذى اليد الملك المطلق مطلب ادعى العاصب أنه نتاح بقرته وذوالبيد أنه نتاح بقرته بائعه

مطلب ادعى ذوالبيد الشراء والخارج الملك المطلق وفنى له الخ

مطلب في رجل ضاع له جمل متصوص الخ

لنفسه تقبل وان كان حال الدعوى والنزاع لا تقبل وبذلك وفق في جامع الفصولين بقوله وبالحرج الى أن
 الخلاف واقع فيما لو أقر المدعى قبل النزاع وأما لو قاله مع وجود النزاع ينبغي ان تبطل دعواه وثنا فاعلى
 عكس ذى اليد ثم قال هذا ما ورد على الخاططر الفاترى في تحقيق هذا المرام على حسب ما اقتضاه الوقت
 والمقام والحمد لله عليهم المصواب ومسهل الصعاب اد والله أعلم (سئل) في امرأة كانت تتناول
 قدر معلوم من وقت جدها مدة تسنين شات من أين التلقى فقالت من جدتى ثم سئلت ثانيا عن ذلك
 فقالت تلقينه عن ابن ابن الواقف وأقامت على ذلك بينة هل تقبل بينهما ولا بعد هذا اتناقنا (أجاب)
 نعم تقبل بينهما ولا بعد هذا اتناقنا منها فى البرازية من التناقض يعنى فيما يجرى فيه الخلفاء والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى عنب كرم من هو واضح يده على الكرم بقرن معلوم فادعى شخص بعد مضي سنة
 على مشتري العنب أن الكرم كرمه كان اشتراه من بائع العنب وان العنب نزل كرمه ويطلبه بقرن العنب
 وأظهر حجة شاهدة له بأنه اشتراه منه فهل تسمع دعواه المذكورة على مشتري العنب أم لا (أجاب)
 ليس له دعوى مسبوقة والحالة هذه اذ يطلبه الثمن اجازة ضمنا وهى كالوكالة السابقة والطلب فيها
 لمباشر البيع لتعلق الحقوق به دون المالك والمالك يتبع البائع فاذا اتبعه فلا يحتلوا ما ان يعترف له
 بالملك فيجب عليه دفع ما قبضه اليه واما ان يشكر فيكون البرهان على المدعى واليمين على المدعى
 عليه أما برهان الاقول فقد صرح في جامع الفصولين واكثر كتب المذهب بأن طلب الثمن ودفعه وقبضه
 اجازة لبيع الفضولى وأما برهان الثانى فلما فيه وفى اكثر كتب المذهب بأن الاجازة اللاحقة كالوكالة
 السابقة وأما الثالث فلما فى أكثر المتون والشروح من أن المطالبة بالثمن لمباشر العقد للمالك
 قال في جامع الفصولين وغيره لو أراد المالك أخذ ثمنه من المشتري ليس له ذلك الا اذا ادعى أن الفضولى
 وكاله بقبض ثمنه وهذا كله ظاهر لمن له أدنى المام بالمذهب هذا ولولم يطلب الثمن وطلب تضمينه العنب
 ابتداء فلا بد من تعيين وزن العنب المدعى به وبيان نوع العنب لكونه مثليا وبيان ذلك فى المثل شرط
 أصحة الدعوى فال فى جواهر الفتاوى رجل ادعى على آخر أنه غصب من كرمه وقران من الاعناب وقطع
 من أشجاره كذا ورقا من الحطب قيمته كذا فاستم لمكفانه لا تصح هذه الدعوى بهذا القدر ولا بد
 من بيان نوع العنب والحطب فان قيل ان كان فى العنب يشترط هذا لانه مثلى فلماذا يشترط فى الحطب
 المستملاك وهو مضمون بالقيمة وقد بين القيمة قلنا لان القيمة تتفاوت بتفاوت النوع واصفة لانه من الجوز
 أو الفرساد أو غير ذلك وأنه رطب أو يابس ولم يبين مقداره فلا يعرف أنه صادق فى بيان هذا ولا بد
 من بيان ذلك انتهى فقوله ولم يبين مقداره لان الوقف يختلف واذا شرط ذلك فى الدعوى شرط
 فى الشهادة وذلك ليتصور للحاكم ما يحكم به للمدعى والله أعلم (سئل) فحين اتهم بضرب آخر فراجع
 اليه فأشهد أنه لا يستحق قبله حقا وأبرأه عما ومكث مدة ومات هل تسمع دعوى اوليائه وتقبل بينتهم
 بأنه كان ضربه قبل ذلك الاشهاد ومات به أم لا (أجاب) لا تسمع دعوى اوليائه والحال هذه
 كما هو ظاهر البيان لمن صبغ طرف اثملة من أنامله فى فقه النعمان والله أعلم (سئل) فى ثلاثة
 أخوة اشتقاء عائلتهم واحدة وكسبهم على اختلاف نوعه بينهم وكل مفروض لا خيد بيعا وشرا وجميع
 التصرفات مات احدهم عن ثلاثة بنين كبار ومضوا على أمرهم فاجتمع لهم أموال ثم اختلفوا فادعى
 عنهم ان البستان الفلانى والبدن الفلانيين له خاصة دونهم وأبرز صكوكا كتب فيها اشترى لنفسه
 دون غيره وصدقته أخوه وأولاد أخيه سوى واحد ادعى حصته فيها فأنكر وحلفه الحساكم لكونه زائد
 ظاهرة ومنع ابن الاخ والا أن يريد إقامة برهان شرعى بينة عادلة تشهد أنهم كانوا عاائلة واحدة
 وكسبهم بينهم وكل مفروض لا لا تخريبعا وشرا وسائر التصرفات كما شرح أعماله وأنهم مضوا على أمرهم
 بعد موت الاخ كما كانوا اهل تقبل بينته وثبت حقه فى العقار المذكور وان كتب فى حجج الصكوك
 اشترى لنفسه دون غيره أم لا (أجاب) اذا ادعى الحصة بشركة المفاوضة وأقام بينة انما

مطلب فى امرأة كانت
 تتناول قدرا معلوما فتالت
 تلقينه الخ

مطلب فى رجل اشترى عنب
 كرم من واضح اليد ثم ادعى
 شخص على مشتري العنب
 أن الكرم كرمه ويطلبه الخ

مطلب رجل ادعى على آخر
 انه غصب من كرمه وقران
 من العنب او الحطب الخ

مطلب فحين اتهم بضرب آخر
 فاشهد أنه الخ ثم مات هل
 تسمع دعوى الخ

مطلب فى ثلاثة أخوة فى عائلة
 مات احدهم عن ثلاث بنين
 الخ

من الشركه بفعل ويجزم له بحسنه وان كسب في صك التبايع انه اشترى لنفسه اذ انظر ان احد
 المفاوضين لا يملك الشراء لنفسه خاصه في غير طعام اهل وكسوتهم وقد تقرر ان هذا لا شرطي مركه
 المفاوضه التصبص عليها بل يتكفي ذكره ما خاولا يعمه متع الساسي السابق لانه ساء على عدم
 البسه والله أعلم (سئل) في حجه اماره طهر واعي بيت رجل واحد والله اموالا وتوابا ثم انه وجد
 اثمن من الجسه الاثمين وهل له مطالعة الاثمين بمحسب ما احدثه له من الاموال والانوات وقصر
 ذلك كله منهما (احاب) ان كانت تلك الامور جعه هي ايدى الاثمن فلم يدعوى عليها بما جعهها
 ومظالمه ما ردت خا عليه وان لم يكن تأييدها ما اراد المالك احدث خا عليها ولا يسمع الدعوى شئ منها
 الاعلى من هو سنده وان اراد التمسك به فلا سبلا على وجه الاشتراك يمحور الكل بعد امتناع
 شرائط الدعوى بالنسبه فالصمان عليهم محاسبه وان ثبت باقرار الجسه وكذلك وان ثبت باقرار الاثمن
 فان فالاعتصم او احدثا كذا وكذا حجة قضى عليها ما اماره ان الاول فلما صر حواه فاطمه
 ان دعوى المالك المطلق لا تصح الاعلى دي البدود دعوى الصمان تصح على عردى اليد فيسطر في دعوى
 المتدعي عماد فيعمل معه عماد كروا ما رخان الساسي فلما صر حواه انصاف الاصول والفروع
 من ان اشترال الجماعه فيما لا يتجري بوجوب التكالي في حق كل واحد منهم فيصاف الى كل واحد منهم
 كلاكه ليس معه غيره كولاية الامكاح وقتل الجمع واحد او فيما يتجري بوجوب الوديع وما يحس
 فيه من فضل الساسي كالاقتداء على الصيد ويحرمه والاشترال لهما باجماع ايديهم وهو متصور حتى
 لو قدرنا أنهم حين طهروا أحد كل واحد شيئا باهراده فالصمان لذلك الشئ على أحده حاصه
 حيث لم يعاف أيديهم عليه حتى لو ثبت دعاهم عليهم فالصمان يحسبهم من شاء وترجع المسئله
 الى مسئلة العاصب وعاصب العاصب ولا بأس بذكر شئ من الفروع شاهد على ما ذكره من قول
 قال في جامع الأصول في الفصل الثالث راعيا لصاوي رشيد الدين عصب فاهره من عليه آخر
 أنه منه وصفي له ثم ان المعصوب منه رهن على عاصبه أن الصن ملكي لا تفصل بينه ادعوى المالك المطلق
 لا تصح الاعلى دي اليد لكن لو ادعى على عردى اليد املك عصمت مني تصح في حق الصمان ألا ترى
 أن دعواه على العاصب الاول تصح ولو كانت العين في يد عاصب العاصب ولو رهن المعصوب منه على
 الموصى له أن هذا القرض ملكي بفعل الخ ومنه في كثير من كتب المذهب وفي الدين في
 الشركه الفاسده معللا لاستوائهم في المباح الماحود تأييدها لأمها استويا في المكسب
 وفي كونه في ايديهم ما فكان في يد كل واحد منهم ما نصف طاهرا لا يصح في فيما اراد عليه الاسه
 وهو صريح في تجري اليد الذي هو المتدعي ونوبده أمهم سر حواه فاطمه بأن الفتوى على تصور
 عصب المشاع وهو بما يقطع الشعب وفي التساخرية من باب العصب بقلا عن السراحيه رجل قال
 اعصما من فلان ألف درهم وكا عشرة قسبي عليه بجميع الاقسام ووجهه انه ادعى الاشترال
 في العصب ومن لوازمه وصح يده على المعصوب وقد ردت اقراره على غيره وفي اقراره على نفسه تمت
 على الجميع بخلاف ما لو ثبت ذلك بالنسبه له عديم ما كما ترى ان حجة الاقرار فاصرة وخجة البسه
 متعديه وقد تقرر وجوب الصمان بسبب البسه الظالمه المربيه لبس المالك الحقيقيه والحكمه
 فالخبيثه مثل فعل العاصب والحكميه مثل فعل عاصب العاصب بخلاف ما اذا اتصيا كروا
 العصب بل المبع كما حققه حروري رحمه الله والكلام فيه بطول والله أعلم (سئل) في ميت لا وارث له
 في الظاهر وعليه ديون لانه في دعواه م على وكيل بيت المال أم يثبت العاصي وصيا يتدعي
 عليه أم لا (احاب) قد رجع مثل هذا السؤال لاسنادنا شيخ الاسلام الشيخ محمد بن الشيخ
 سراج الدين الخاوي فأجاب به رحمه المعصوم عليه أنه لو لم يكن للميت وارث فامتنع الدين على الميت

مطلب في حجه أحد وامن
 بيت رجل أمواله لافطه راتين
 منهم سمع دعواه عليها
 ان كل الخ

مطلب دعوى المالك لا تصح
 الاعلى دي البدود دعوى
 الصمان تصح على غيره
 مطلب الاشتراك فيما لا يتجري
 بوجوب التكامل

مطلب رهن على عاصبه
 أنه ملكي لا فصل

مطلب الفتوى على تصور
 عصب المشاع

مطلب في أرائه البد الخفيه
 او الحكميه أو أرائها

مطلب في ميت لا وارث له
 وعليه ديون لانه في الخ

نصب القاضى وصيالا لدعوى انتهى قال وظاهر هذا أن وكيل بيت المال ليس بخصم اذ لو صلح لكونه
 خصما لما احتاج الى نصب القاضى خصما مع وجود وارث انتهى والله أعلم (سئل) في رجل
 ادعى عقارا في يد خاله ارثا عن ابيه فادعى الخال الشراء منها وقبضها الثمن وأحضر شاهدين شهد
 أحدهما باقرار الامة ببيعها له وقبض ثمنها منه وشهد الآخر له بالشراء والتسلم وقبض الثمن وهو كذا
 هل تقبل هذه الشهادة ويعمل بها شرعاً أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادتهما قال في جامع الفصولين
 ادعى شراء وشهد أحدهما به والاخر أنه أقر به تقبل انتهى وقال في البرازية وفي الاقضية شهدا على
 البيع بالإيمان الثمن ان شهدا على قبض الثمن تقبل وكذا لو بين أحدهما وسكت الاخر انتهى فلا شئ
 في قبول مثل هذه الشهادة المذكورة لاتفاقهما على قبض الثمن فلا حاجة الى بيانه والحال هذه والله
 أعلم (سئل) في ابن كبير ذى زوجة وعيال له كسب مستقل حصل بسببه أموالا ومات هل هي لوالده
 خاصة أم تقسم بين ورثته (أجاب) هي لابن تقسم بين ورثته على فرائض الله تعالى حيث كان له
 كسب مستقل بنفسه وأما قول علماءنا وابن يكتسب في صنعة واحدة ولم يكن لهما شئ ثم اجتمع
 لهما مال يكون كله للاب اذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عبارتهم بشرط من المال اتحاد
 الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عيال أبيه فان اعدم واحد منهما لا يكون كسب الابن
 للاب وانظر الى ما علاوا به المسئلة من قواهم لان الابن اذا كان في عيال الاب يكون معياله فيما
 يصنع فدار الحكم على ثبوت كونه معياله فيه فاعلم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل مات
 عن ابن كبير وابن صغيرين لاعت تركه فرأى ما هما الكبير ونشأ في خدمته ومن جملة عائلته مع ابنه
 المقارب لهما في السن وحصلوا جميعا بالكسب والعمل ما لا ولم يكن لهم مال واختلفوا فيه فالكبير
 يدعيه كله لنفسه وانهم كانوا معنيين له بالعمل وابنه يدعى ربه بعمله واخوا يدعيان ثلثيه بعملهما
 وان ابنه لاختص له معهما لكونه معينا والده فالحكم في ذلك (أجاب) ان ثبت كون ابنه
 واخويه عائلة عليه * وامرهم في كل ما يفعولونه اليه * وهم معينون له فالمال كله والقول قوله فيما
 لديه بيمينه وايستق الله فالخزاء * أمامه وبين يديه * وان لم يكونوا بهذا الوصف بل كان كل مستقلا
 بنفسه واشترى كوا في الاعمال * فهو بين الاربعة سوية بلا اشكال * وان كان ابنه فقط هو المعين *
 والاخوة الثلاثة بأنفسهم مستقليون فهو بينهم انثا ثا بيقين * والحكم دائر مع علقته * باجماع أهل
 الدين الحاملين لحكمته والله أعلم (سئل) في أخوين لاب كلاهما في عيال الاب غرس أحدهما
 شجرة تين وهو في عياله ثم مات الاب هل هي للغارس أم تكون ميراثا بينهما عن الاب (أجاب)
 تكون ميراثا عن الاب الذي هو في عياله اذ هي للاب ولو غرسها الابن المذكور قال علماءنا في الابن
 والاب اللذين يكتسبان جميع ما اكتسب للاب لان الابن يعد معيالا به حيث كان في عياله ألا ترى
 أنه اذا غرس شجرة تكون للاب صرح به في الخلاصة والبرازية وجميع الفتاوى وغيرها من الكتب
 فيقسم على فرائض الله تعالى نصفها للغارس ونصفه لاجته حيث لا وارث له غيرهما والله أعلم
 (سئل) في رجل ساكن بيت أبيه وفي جملة عياله يعينه يتعاطى اموره ولا يعرف له مال
 مخصوص به مات هل يكون ما بين يديه وما يوجد عنده ملكا لابي له ولا يجري فيه ارث أم يجري فيه
 الارث (أجاب) حيث كان من جملة عياله * والمعين له في اموره وأحواله * فجميع ما تحصل
 بكسبه * وجهه بكتفه وتعبه * فهو ملك خاص لابي له لا شئ له فيه حيث لم يكن له مال * ولو اجتمع له
 بالكسب جملة أموال * لانه في ذلك لابي معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لابي نص عليه
 علماءنا رجهم الله تعالى فلا يجري فيه ارث عنه لكونه ليس من مسر وكاته والحال هذه والله أعلم
 (سئل) من غرة من الشيخ صالح ابن صاحب التنوير عما نقل في البرازية في كتاب النكاح
 في الفصل التاسع في نكاح البكر رابع شيا * وزوجته او بعض أقاربه حاضر ساكت ثم ادعاه

مطلب في رجل ادعى عقارا
 في يد خاله ارثا عن ابيه فادعى
 الخال الشراء منها الخ

مطلب في ابن كبير له كسب
 مستقل يكون بعد موته لورثته
 لا لابي

مطلب يشترط في كون كسب
 الابن للاب اتحاد الصنعة
 وعدم مال الخ

مطلب في رجل مات عن ابن
 كبير وابن صغيرين وللأكبر
 ولد فأكسبوا مالا ثم اختلفوا
 الخ

مطلب في أخوين كلاهما
 في عيال الاب غرس أحدهما
 الخ

مطلب في رجل ساكن بيت
 أبيه ولا يعرف له مال مخصوص
 هل يكون الخ

مطلب حاصله أنه لو باع بحدثة
 قريبه او زوجته ثم ادعى ملك
 المبيع لسمع بخلاف الاجنبى
 ما لم يتصرف المشتري

لا تسع واختار القاضي في فساده أنه تسع في الزوجة لاني غيرها واختار ائمة خوارج ما ذكرناه
 بخلاف الاجنبي فان سكونه وقت البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضى بخلاف سكوت الجار وقت
 البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناءاً حيث تسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً لا طماع
 الفاسدة انتهى كلام البرازي وعما في الفتية من كتاب الدعوى في باب ما يطل دعوى المدعى باع
 أرضاً واهلها الى المشتري وتصرف فيها مدة زرعاً وبناءاً وجاره ساكت ثم ان يدعى انها ملكه لا تسع
 دعواه ان كان حاضر وقت البيع والتسليم وساكت وقت تصرف المشتري قيل له فلو لم يتصرف فيها
 المشتري ولكن كان ساكناً وقت البيع والتسليم قال لا تسقط دعوى الجار بهذا القدر بخلاف
 ما اختاره المتأخرون فيما اذا باع وسلم وولده او زوجته حاضرة ساكتة حيث تسقط بهذا القدر
 دعواهما انتهى والمعرض على جناب حضرة مولانا سيدنا بعد اهداء وافر الدعاء والتناء في كل صباح
 ومساء أن المفهوم من العبارتين أن الاجنبي غير الجار لا يصير كالجار في سقوط دعواه بتصرف المشتري
 في المبيع زماناً لتخصيصه هم الاجنبي بالجار بعد استئثارهما الاجنبي من القريب والمطلوب من جنابكم
 انه ان وجد نقل صريح بأن الاجنبي كالجار في سقوط الدعوى بتصرف المشتري زماناً لتفصيله
 ذلك وتشهدون من أى كتاب نقل وفي أى محل ذكر حتى نتظر لانه وقع في ذلك اختلاف بين الاصحاب
 لا زلت ملجأً للاحباب (اجاب) قال في شرح تنوير الابصار المسمى بمنح الفقار في مسائل شتى في آخر
 الكتاب باع عتاراً اوحياً انا او ثوباً وابنه وامر أنه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن انه ملكه لا تسع دعواه
 بخلاف الاجنبي ولو جارا الا اذا تصرف المشتري فيه زرعاً وبناءاً فلا تسع دعواه انتهى فقوله
 الا اذا تصرف فيه المشتري الخ استثناء من قوله بخلاف الاجنبي ولو جارا فهو صريح
 في مساواتهما أى الجار والاجنبي في الحكم وبه اتفق شيخ الاسلام شهاب الدين أحمد الحلبي
 المصري وهي في فتاواه في كتاب السويع وفيهم التساوي بينهم في الحكم من عبادة الاشياء فانه بعد
 أن ذكر مسألة القريب والزوجة قال الخامس والعشرون رأه يبيع عرضاً او داراً فتصرف المشتري
 زماناً وهو ساكت تسقط دعواه انتهى فقوله رأه التمييز راجع لقرب القريب والزوجة وهو شامل
 للجار فان مسألة القريب والزوجة هي الرابع والعشرون وأعقبها الخامس والعشرين فهي غيرها
 ولا ريب في مساواتهما في الحكم لا شتر كما في الهلة وأما عبارة البرازية والفتية فلا دلالة فيها على
 الفرق بينهما في الحكم أما عبارة البرازية فموجب قوله فيها بخلاف الاجنبي فان سكونه وقت البيع
 والتسليم ولو جارا لا يكون رضى وتسوى الاجنبي والجار في هذا الحكم وقوله بخلاف سكوت الجار
 وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناءاً فيه اثبات هذا الحكم للجار وهو لا ينافي الحكم بما
 عداه كما تقتضى غاية ما فيه أنه سلك في العبارة مسلكاً غير ملجئ فان حقه أن يقول بعد قوله ولو جارا الا اذا
 تصرف فيه المشتري زرعاً وبناءاً كما هي عبارة تنوير الابصار وأما عبارة الفتية فمن أول الامر وضعها في
 الجار ولا ينافي غيره والذي يشهد بتساويهما ذكر الحيوان والثوب مع العقار والجار والمجاور ومقرب
 من المسارل وذكر الجار لدفع توهم الحاقه بالقريب مع دخوله في سمي الاجنبي فان المراد به خلاف
 الزوجة والقريب كما هو ظاهر وقد كثر افتاء الحنفية عن علماء مصر بتساوي الجار مع الاجنبي في الحكم
 المذكور لا شتر كما في العلم والعلة الموجبة لعدم سماع دعوى الجار بعد تصرف المشتري فيه زرعاً
 وبناءاً على ما عليه الفتوى قطعاً لا طماع الفاسدة وسد باب التزوير والتليس وهذا قدر مشترك بين الجار
 والاجنبي واشترط فيهما تصرف المشتري زماناً بخلاف الزوجة والقريب لما أن الحال اكتف للزوجة
 والقريب من الجار والاجنبي فاكتفي فيها بالحضور والسكوت واشترط في الجار والاجنبي تصرف
 المشتري زماناً زرعاً وبناءاً كدعم الحاکم لظهور التليس منهما بعد هذه الحالة فبمع دعواهما انقرا
 للمدعى عليه لترجح جانب الحق بجانبه اذا المفروض على الحاكم ان يدور مع الحق كيفما دار ولا دفع

ما يقال ان الجار للعمال ككشف من الاجنبي فينبغي الحاقه بالزوجة والشريك قالوا بجملة الاف
الاجنبي ولو جارا لقصور حاله عن الزوجة والقريب في ذلك فالحق بالاجنبي وهذا هو القول الراجح
في المسئلة وهناك اقوال اخر سمع الدعوى في الكل مطلقا اشتراط تصرف المشتري في الكل
الحاق الزوجة بالاجنبي دون القريب وغيره ذلك والله اعلم (مسئل) في رجل مات وترك
عقارا وزوجة وابنا وبنتا فادعى وكيل الزوجة على الابن ارثا فيه فادعى شراءه من أبيه وأقام
بينة شهدت بوجهه وحكم له به ومنع من معارضته ثم أقر المقتضى له للبنت بحصتها فيه بالارث
وصدقته فهل اذا ثبت اقراره بذلك يلزم به ويحكم عليه به واخذت له باقراره أم لا (اجاب) نعم
يحكم عليه بذلك وتسمع مثل هذه الدعوى من البنت او من ورثتها فقد قال في جامع الفصولين الدفع
من غير المذمى لا يصح الا ان كان المذمى عليه أحد الورثة وبهرن الوارث الاخر ان المذمى قال
انما بطلت تسمع انتهى وفي البرازية أقر المقتضى له بعد القضاء أنه حرام وأمره بأن يشتري لمن المقتضى
عليه يبطل القضاء أصله برهن أن هذا العين له بالشراء والارث وقضى ثم قال لم يكن لي بطل القضاء وقد
علم بما سبق أن أحد الورثة وان لم يدع عليه حقيقة وكانت الدعوى على غيره من الورثة فالقضاء
عليه قضاء على الآخر فدخل فرعنا في منقول البرازية فاذا اتى بهذا الدفع قبل منه ولو كان بعد
الحكم يصح اقراره وينفذ عليه وسواء كان بصريح قوله هو ارث عن أبي وكذبت في دعوى الشراء
او بأمره لغيره بالشراء منه بعد قوله هو حرام او باستثرائه منه بنفسه بعده كما يعلم بالاولى وقد أكثر
في جامع الفصولين من القروع الدالة على ذلك والله اعلم (مسئل) في ميزاب يصب في دار آخر
فاختلف صاحب الدار مع صاحب الميزاب في كونه حادثا وقد عينا ويريد صاحب الدار رفعه
بما الحكم (اجاب) لو كان بسيل منه الماء وقت الخسومة ترك والمقول قول صاحبه بيمينه
أنه ما هو محدث ولو لم يكن سائلا وقتها فعليه البينة أنه مسيل قديما ومسيل أبيه او مسيل بالغة
اشتراه بذلك المسيل وان جعل حاله فلا يعرف قدمه ولا حديثه ان لم يحفظ جيرانه وأقر انه وراء هذا
الوقت كيف كان يجعل قديما وبقي والحال هذه كما صرح به غالب علماءنا والله اعلم (مسئل) في رجل
ادعى وشقة صامع معلوما في محدود على جماعة ذوى ايد ارثا عن أبيه فأجابوه بأنا اشتريناه من زيد بكذا
ووقع التقابض بيننا وبينه وزيد اشتراه من أبيك وتقابضا كذلك هل اذا ثبت ذلك بالبينة يدفع
المذمى أم لا وهل اذا طلب احضار صل شرائهم من زيد وصل شراء زيد من أبيه يلزمهم ذلك أم لا وهل
يكافون الى بيان الثمن الذي اشترى به زيد من أبيه أم لا يكفون لذلك ولا يكلف منهم ودهم لذلك أيضا
(اجاب) اذا ثبت شراء المذمى عليهم من زيد بعد شرائه من أبيه اندفع المذمى المذكور
بلا شبهة ولا يلزمهم احضار صل شرائهم من زيد ولا احضار صل شرائه من أبي المذمى بالاجماع لان
النقص قد بشرى ولا يكتب صك بالشراء ويان الثمن انما يحتاج اليه لو احتج الى القضاء به للمذمى
ولا حاجة اليه هنا اذا المذمى عليهم يدعون الشراء من أبيه لا من أبيه فلا يلزم المذمى عليهم
ولا منهم ودهم تسمية الثمن الذي اشترى به زيد من أبيه كما هو ظاهر ان يطلق عليه اسم الفقه والله اعلم
(مسئل) فيما اذا ادعى على عمه بتركته فجده فقال كان ابوك في عيال أبي ومات قبله بتركته هل القول
قوله أم لا (اجاب) القول قوله بيمينه فيما هو تحت يده لان أقصى ما يستدل به على الملك وضع
اليه ولادعى عليه غريم من غرماء أخيه فكذلك الجواب والاصل في هذا الجنس أن الورثة متى
اختلفت في موت الاقارب فالبينة بينة من يدعى الارث والزيادة فيه والقول قول من ينكر والخارج
هو المذمى وذو اليد هو المنكر لان الاول يدعى خلاف الظاهر والثاني يدعى الظاهر اذ الدليل الملك
فلو كان ابن الاخ هو الواضع اليد دون عمه كان القول قوله ولو كان المذمى في ايديهما اتساويا ولو كان
في يده ثلث وأقر بأنه مال الاب الذي هو جده المذمى فعلى ابن الاخ البينة لان ابن محقق وارث

مطلب في رجل مات وترك
عقارا وزوجة وبنتا فادعى
وكيل الزوجة على الابن
ارثا الخ ثم أقر للبنت بحصتها
ارثا الخ

مطلب في ميزاب يصب في دار
آخر فاختلف صاحب الدار
مع صاحبه الخ

مطلب في رجل ادعى شقة صا
ارثا في محدود جماعة فأجابوه
بانا اشتريناه من زيد وزيد
اشترى من أبيك الخ

مطلب ادعى على عمه بتركته
جده فقال كان ابوك في عيال
أبي ومات قبله الخ

مطلب في حاصل فيه بيان
من عليه البينة وبيان
من يصدق بيمينه

مطلب المقتطع له أرض
من بيت المال لا يكون خصما
لادعي ملكيتها الخ

مطلب في مثول على وقف
يدعي على اسبابه أنه يقسم
من أرض الوقف الخ

مطلب دعوى السباهي
على مثله أرضا أنها في تيماره
لا تسمع
مطلب وكيل بيت المال
لا يصلح خصما سواء ادعى
او ادعى عليه الا باذن السلطان

ابن الابن فيه شك والحاصل أن من ادعى خلاف الظاهر لكونه خارجا ويشك في ارضه فعليه البينة
ومن شهد له الظاهر بوضع اليد ونحوه فالقول قوله بيمينه وهذا هو الاصل الذي تبنى عليه الدعاوى
وترتب عليه البينات والايان والتقية لا يحق عليه من كان اليدين في يمينه ومن البينة عليه بعد أن
ينظر النظر الصحيح والله أعلم (سئل) في اراضي بيت المال التي يقتطعها السباهي قطيع عطايه
في الديوان هل يتصب السباهي فيها خصما لادعي رقبته ملكا او وقف او لا يتصب خصما لكون يده
عليها ليست يده ملك (اجاب) لا يتصب خصما لادعيه ملكا او وقف لعدم ملكه لها لان السلطان
ما جعل له فيها الاخراج الذي كان يحمل لبيت المال فلا ملك له في رقبته ولذلك لا يجوز منه ولا يصح
منه وقفها ولا تصرفه فيها بما يخرجها عن ملك بيت المال ولا يورث عنه والسلطان ان يخرجها عنه
الى غيره فيده عليها بامانة فتخرج الى خمسة كتاب الدعوى الشهيرة وهي دقارة في كتب علمائنا
وانظر الى كلام الشيخ شهاب الدين أحمد بن النقيب والى كلام الشيخ قاسم بن قطلوبغا والى كلام
الشيخ زين بن نجيم في مسائلهم الموضوعة في الاقطاعات فانه صريح في المسئلة فمن راجع كلامهم
وكلام علمائنا جميعا في خمسة كتاب الدعوى ارتفع عنه الشك ووقف في المسئلة على اليقين وان
أعلم (سئل) في مثول على وقف يدعي على رجل اسبابه أنه يقسم بعض أراض من الأراضي الوقف
بغير طريق شرعي ورفع أمره الى حاكم الشرع الشريف ومطلب من يمينه الكشف على ذلك والنظر
في حدودها بموجب شرط الواقف اخلل يده فتدب من يمينه نائب للكشف على ذلك بوجه الاستباهي
المتصرف في الأرض فذكر الاستباهي أن الكشف والتحديد لا يصدران في وجهه وانما يصدران في
وجه الدفتر او امراده الامتاع من ذلك فهل تصدر الدعوى في وجهه والكشف والتحديد أم لا
(اجاب) يجزى الكشف والتحديد غير ممنوع مطلقا اذا تجرد عن دعوى رتبة الوقف لانهم بمجرد
اطلاعهم وامتناع الدعوى في ذلك في السباهي الذي هو المقاطع للأرض قطيع عطايه في الديوان
لا يصلح خصما لانه ليس بمالك للأرض بل انما جعل له الاخراج الذي كان يحمل لبيت المال ولذلك لا يجوز
وقفها ولا تصرفه فيها بما يخرجها عن ملك بيت المال ولا يورث عنه والسلطان ان يخرجها الى
غيره فيده عليها بامانة فتخرج الى خمسة كتاب الدعوى الشهيرة وهي دقارة في كتب علمائنا ومن أراد
ان يقف على المسئلة بصريح النقل فعليه برسالة الشيخ شهاب الدين بن النقيب ورسالة الشيخ
قاسم بن قطلوبغا ورسالة الشيخ زين بن الموضوعات في الاقطاعات ومن كان له فقه لا يتوقف في المسئلة
لأنه وروها ووضوحها من كلامهم فيما يصلح خصما وما لا يصلح خصما والله أعلم (سئل) في سبابي
ادعى عليه مثله أرضا في يده أنها بإيرانية في تيماره ويريد أن يقيم البينة عليه بذلك هل تسمع هذه الدعوى
أم لا تسمع في عين الأرض (اجاب) لا تسمع لان الاراضي ليست ملكا حتى يدعيها بالملكية وواضح
اليد كذلك ليس له فيها ملك وانما هو أمور يتناول خارجا مقامه او وظيفة الابن نوكة السلطان
في الدعوى بها فملك ذلك بتقريبه وقد سئل شيخنا السراج الحانوتي عن دعوى وكيل بيت المال
فاجاب بأنه لا يصلح خصما الا ان ينصبه السلطان خصما فيصير به خصما على المنازعة وبمنزلة صرح
صاحب البحر في مسائل شتى وبغير اذن من السلطان لا يجوز الدعوى من وكلاء بيت المال الا اذا قوض
اهم السلطان الدعوى فحينئذ تصح الدعوى منهم وعليهم حيث أذن بهم السلطان والله أعلم
وكتب أيضا على مثله ما صورته لا يكون خصما يدعي عليه او يدعي هو على غيره لانه ليس له
في الأرض ملك ولا شبهة ملك يسوغ الدعوى عليه اوله وقد صرح علمائنا بأن وكيل بيت المال
ليس بخصم يدعي او يدعي عليه ما لم يأذن له السلطان بالدعوى وقد أفق بذلك استاذنا السراج
الحانوتي وحي في فتاواه ولتذكر ما هو شاهد لعدة ما أفق به استاذنا وهو ما صرح به
في جامع الفصولين في أوائل الفصل الثالث وهو ادعى عليه انه استأجر الدابة قبله أو أنهم املكه اختلف

فيه المتأخرون فتقبل أنه خصم لأنه يدعى ملك المنفعة ومن يدعى الملك لنفسه في شيء يتصب خصما لمن
يدعيه ثم قال وقيل لا يتصب خصما الا اذا ادعى الفعل عليه بأن يقول غصبته مني أما بدون دعوى
الفعل عليه بأن قال مثلاً استأجرتك قبلك وسلمها اليك لا الى لا يتصب خصما وبه أفق (ط) وقال (خ)
هو الصحيح اذا يدعى ملك العدين كسنة غير فلا يكون خصما انتهى أقول اذا وكله السلطان بأن يدعى
ويدعى عليه تسع منه وعليه لأنه فوض اليه ما يملكه وقد ظهر الحكم واستبان وانقل من الاخبار
الى العمان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بجهة فادعى عليه شخص خارج
انها ملكه وأخذها بلا حكم وهي نتاج البائع هل اذا أقام المشتري بينة انها نتاج بائعه يندفع المدي
ولو أقام بينة بالملك المطلق او النتاج لكونه خارجا وكذلك البائع اذا أقام بوجه المشتري منه بينة
بذلك يندفع (أجاب) البينة في النتاج لذي اليد ولو أقام الخارج بينة على النتاج وبرهان المشتري
على نتاج بائعه ببرهان بائعه ويندفع المشتري عن البائع باقامة البائع البينة بذلك عليه
والله أعلم (سئل) في رجل باع جاريته لاخر فظهرت حامله فادعى البائع المدكور الحمل منه
فما الحكم (أجاب) ينظر ان ولده لاقل من ستة اشهر من وقت البيع يثبت نسبه منه وتصور
أم ولده ويطل البيع السابق ويسترد هاهو يرجع المشتري بالتمن ويلزمه العقر وهو مهر المنزل ان كان
المشتري وطها ويثبت عليه ذلك بخواقراره اذا لا يخلو وطه في دار الاسلام من مهر أو عقر والله أعلم
(سئل) في رجل ادعى على آخر أن زوجته موروثة بعد موته دفعت له كذا من النقود ومن تركته تعديا
بغير اذنه فانكره فأقام عليه بينة أنه اقتر بكذا فادعى المدي عليه أنه اقتر بعده أن لا شيء له قبله من تركته
ولا قبل زوجته المزبورة هل تقبل دعواه وتسمع بينته بذلك ويندفع خصمه عنه أم لا (أجاب)
نعم تقبل دعواه وتسمع بينته بذلك ويندفع عنه خصمه فقد قال في جامع الفصولين راضر الذخيرة
لو برهن على مال وحكم له به ثم برهن خصمه أن المدي اقتر قبل الحكم أنه ليس له عليه شيء يطل الحكم
ومنه في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في تيم باع جسده أو بوايه عقاره بغير مسوغ فطلب
استرداده من المشتري فادعى مسوغا وانكر اليتيم هل القول قوله أم قول اليتيم (أجاب) بيع عقار
اليتيم لا يجوز والحال هذه وصريح في التمسار خاتمة نقلنا عن المشتري أنه باطل وصريح جوابا أنه اذا وقع
الاختلاف في صحة البيع وبطلانه فالقول المدي البطلان والله أعلم (سئل) في زيد ادعى على
عمر ولدى حاكم شرعي وقال في تقرير دعواه ان الادار القلاية انكأنة بالقدس الشريف بمحلة الشريف
المحدودة بحدود أربع عينها موقوفة عليه وعلى من يشاركه من أقارب من قبل صلاح الدين بن بدر
الدين حسن العياشي وان صلاح الدين وقف الادار المذكورة على محمد بن شمس الدين محمد بن أحمد
شهاب الدين بن ربيع مدة حياته ثم من بعده على أولاده ثم من بعدهم على أولادهم وان المدي عليه
المزبور ووضح يده على الادار المذكورة وأنه ليس من المستحقين في الوقف المزبور وأنه ساكن بالدار
المزبورة بغير طريق شرعي وطالبه بتقريرها وتسليمها اليه وسأل سؤاله عن ذلك فمسئل فأجاب
بأن الادار المذكورة في يد زوجته الحرة فاطمة بنت تقي الدين بن ربيع ولم يعلم بأن لاه المدي فيها
استحقاقا فأبرز المدي من يده كتاب وقف فتمت موافق لما ادعى فلما تأمل الحاكم الشرعي المدي
لديه حين صدور الدعوى أمر المدي عليه بتقرير الادار المزبورة وتسليمها للمدي حيث لم يكن
المدي عليه مستحقا للوقف المزبور فهل حيث لم يكن عمروا المذكور خصما شرعيا حيث أجاب
بأن الادار يرد زوجته وأنه ليس له استحقاق فيها لا تكون اللجنة المكتبة في وجهه حجة على غيره
أم لا (أجاب) حيث كان أمر الحاكم المدي عليه بتقرير الادار وتسليمها للمدي مرتباً على
ما ذكره هو فاسد والكتابة به لا اعتبار بها لافي حق عمرو ولا في حق زوجته وقد تقرر أن اليد في العقار
لا تثبت بتصادق المتداعين الا اذا ادعى الغصب او الشراء فالخصومة منتقمة ولو أجاب بأن الادار يده

مطلب هل يكون المستاجر
خصما لمن يدعى عليه أنه
استأجر قبله او انما ملكه
مطلب لو اشترى بجهة
فادعاه آخر فأقام المشتري
بينته انها نتاج بائعه يندفع
خصومة المدي
مطلب في رجل باع جارية
فظهرت حامله

مطلب ادعى الوارث على
آخر أن زوجته المورث دفعت
له كذا من الخ

مطلب باع الجدا بوالاب
عقار اليتيم بلا مسوغ

مطلب حاصله أن رجلا ادعى
على آخر أن الادار القلاية
وقف عليه وعلى أقاربه
ويده كتاب وقف لحكم له
بالدار بجزء ذلك الخ

مطلب اليد في العقار
لا تثبت بتصادق المتداعين

ولوات المذني يده بالينة لا تمتدفع دعواه بقول المذني عليه ان الدار بيد زوجتي لما علم في شجرة كتاب
 الدعوى لما لم يثبت المذني بالينة يد المذني عليه على المذني انعت صحة دعواه فالامر المستقر عليه
 غير صحيح ويوضحه ما في جامع المصولين اذ من منقول لا فائز المذني عليه أنه يده يقبل اقراره لاق العقار
 حتى يبرهن ولو اكر البذل ولم يكن للمذني يده يحلف (حكم) اكر المذني عليه كونه العقار بيد يحلف
 حتى يبرهن ولو اقر باليد حلف على الملك ولو اقر به يؤمر بترك التعرض ولو برهن المذني بعد اقراره باليد أنه
 له لا تقبل بينه المذني على المالك ما لم يبرهن أنه في يد المذني عليه فلو لم يبرهن على يد المذني عليه وبرهن
 على المالك بعد اقرار المذني عليه باليد وقضى به للمذني لا ينفذ حكمه ما لم يبرهن او يعرف القاضى انه
 في يده ثم رخص وقال انما بشرط الشهادة بأن العقار بيد المذني عليه لتوحيده الحكم وسماع البينة
 اموال اكر من الاستدعاء كونه يده يحلف (طه) لا بد من معرفة القاضى كونه العقار بيد المذني عليه
 فبد كذا المذني انه يده اليوم بعير حق وفرقوا بينه وبين غيره بأن المذني عليه في غير العقار ينتصب خصما
 بذاته من غير امر آخر وفي العقار لا ينتصب خصما الا باعتبار يده مع ما لم يثبت عند القاضى يده لا يجعله
 خصما ولو شهد املكه الدار للمذني ولم يشهد انه بيد المذني عليه يقبل عند محمد درجة الله تعالى
 لاق طاهر الرواية ولو شهد للمذني لا بيد المذني عليه وشهد آخر ان بيد المذني عليه يقبل كلاهما
 اد الحاجة الى شهادة يده ليصير خصما في اثبات الملك ولا فرق بين ان يثبت كلا الحكمين بشهادة مربي
 او فريقي ثم اد اشهاد يده يسألها القاضى عن سماع شهدائيه او عن معاينة لانهم سارحما
 اقراره أنه يده وطأ أنه بطلق له ما الشهادة وهذه ثلثه على كثير من الفقهاء أنه يجوز اقراره هل يثبت
 يده حكما لم يذكر اموال ما عايناه يده لا تصل ثم رخص بعد امطر (عده) وقال تاز على اليد فأراد احدهما
 تخليف الآخر يعني ان يحلف لانه يظهر مسكوله يده في حق المساكل بترك التعرض الى ان يبرهن على
 اليد انتهى هذا وعمل القاضى كتاب الوقت بمجرد ادعائهم من صحيح الشرع المقررة يريد الامر نجما
 ويوجب للذكف تقبلا فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في رجل عليه
 دين هل لا عن ارث وله اخوة ولم يكملوه فيه هل ينفذون بدينه ام ليس عليهم طلب به (اجاب)
 لا ينفذون بدنه ائتهم الهالك مطلقا اذ لم يكملوه مات عن ارث أم لا حيث لم يصعوا أيديهم على تركه
 أما اذا ترك ما لا ووضعا أيديهم عليه فينفذ بطلب الدين منهم ليوافوا من تركه والحال هدم والله أعلم
 (سئل) في رجل باع او قسم ثم ادعى أنه كان فصوليا وان الملك لادان ولم يجوز هل يقبل قوله ام لا
 (اجاب) لا يقبل قوله والله أعلم (سئل) في رجل له اولاد بكارث وثاني مصالحه وخدمته وهو
 مطلق لهم التصرف في أمواله بالبيع والشراء وقبض ديونه وسائر التصرفات والتعاملات مات وفي
 أيديهم من أمواله نحو الدواب والمساكن وغير ذلك هل ذلت جميعه ارث عنه أم لا (اجاب) نعم هو ارث
 عنه والحال هذه والله أعلم (سئل) في مدع ديشامه او ما في تركه ميت ائنه بالرهان هل يحلف
 المذني على أنه ما استوفاه ولا شيئا منه وان لم تدع الورثة الاستيعاء أم لا (اجاب) نعم يحلف
 وان لم تدع الورثة وان أبو يحلفه كما في البرارية والمية وفي الخلية يحلفه القاضى بالله ما استوفيت
 منه شيئا ولا اراه يحلفه على هذا الوجه نظر الميت والوارث النفي وكل من يحرف عن النظر في نفسه
 بنفسه وفي الخلاصة واجمعوا على أن من ادعى ديشامه على الميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث
 بالله ما استوفيت دينك من المديون ولا من احدا دام اليك عنه وما قضيه لك قابض بأمر له ولا اراه
 ولا شيئا منه وما احلت بدلت ولا نبتى منه على أحد ولا عذله ولا شئ منه رخص حكما في أحب الصلاني
 للنصاف والصدرا الشهيد والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى زيد أن له دية عمر وديشامه او ما وذلك
 في وجه وصي أو ولد عمر والمتوفى وانت زيد المذني كور ذلك والحال أن الوصي لم يحلف زيد المذني
 المبرور أن هذا المال باقى في ذمة عمرو ولم يقبض منه شيئا ولم يعوص عنه عوضا ومضت مدة بعد ذلك

مطلب بشرط لصحة القضاء
 البينة من المذني انه في يد
 المذني عليه

مطلب بشرط لصحة
 الشهادة بأن العقار في يد
 المذني عليه المعاينة

مطلب مات المديون عن
 أحواله لم يطلدوا بدينه

مطلب لو قال بعد البيع
 او اقسمة كنت فصوليا
 لا يقبل منه

مطلب مات عن أولاد كثر
 نشأ في خدمته وفي أيديهم
 الخ

مطلب اذا أثبت الدين
 في تركه ميت لا بد من تخليفه
 انه ما استوفاه الخ

مطلب اذا أثبت زيد الدين
 في تركه الميت بالبينة في وجه
 الوصي لا بد من تخليفه أيضا

الاثبات والا ن يطلب وكيل زيد المذبح المزبور المال من وصي ايتام عمرو المتوفى فتمسك الوصي
عن الاعطاء لكون اليمين من سبأ على المذبح وهو يمين الاستظهار والحال انه لم يتعرض في الدعوى
لليمين بوجه من الوجوه والا ن رب الدين غائب فهل يسوغ للوصي دفع المال من غير يمين أم لا
(أجاب) صرح علماؤنا راجعهم الله تعالى بأنه لا بد في ذلك من اليمين ولو أتبته الورثة لحق الميت
اذ عساه ان يكون بذمته دين فيحتاج لو فاته نظرا له وللاوارث الصغير والحكم المذبح كوروهو
عدم الدفع يفهم من كلام الخانية وغيرها فلا يوقف فيه والله أعلم (سئل) في رجل أقتر بقبض
ودبعة من فلان ثم ادعى ان أقراره كان كاذبا هل يحلف المودع انه ما أقتر كاذبا أم لا يحلف (أجاب)
لا يحلف عندهما اذ التحليف يترتب على دعوى صحيحة ولم تصح هنا للتناقض وعلى قول أبي يوسف
يحلفه وفي جامع النصوين (خ) الشافعي مع أبي يوسف رحمه الله تعالى في التحليف فلما اختلف
فيه يفوض الى رأى القاضى والمفتى واختار المتأخرون قول أبي يوسف وعليه الفتوى (سئل)
في رجل باع كراما وتصرف المشتري فيه زمانا ومات وتلقته ورثته من بعده وتصرفت فيه
مدة سنين والا ن تدعى امرأته انه ملكها هل تسمع دعواها مع اطلاعها على ذلك أم لا (أجاب)
لا تسمع دعواها والحال هذه والله أعلم (سئل) في صك بيع شرعى حاصله اشترت فلانة من فلان
فباعها ما هو له وجار في ملكه وطاق تصرفه وحيازته الشرعية ويده واصله عليه الى حين صدور هذا
البيع وذلك جميع الحصة الشائعة وقدرها كذا في المردود الفلانى شركة زيد بحق الباقي بئى
سمى وصدقت أخت البائع لايه والدمها على صحة البيع المذكور على حكمه المزبور وصد من أهل
في محله وانه لا مطعن له ما في ذلك بوجه من الوجوه أصلا ووعدت المشتريه البائع بردها المبيع اليه
اذا جاء اليها بنظر الثمن المسطور بعد مضي سنة وعدا شرعا وقبضت المشتريه المبيع وتصرفت فيه
مدة سنين وأعادته الى البائع بعد دفع نظير الثمن المزبور والا ن الاخت واتها المذكورتان يتعيان
حصة في المبيع بطريق الارث عن والد البائع هل تسمع دعواها أم لا (أجاب) حيث صرح
بأنه يبيع ملكه وقت عقد البيع كاذ كفى الصك وحضرنا وصدقنا كاذ كرفيه لا تسمع دعواها عليه
اذ فيه صريح الاعتراف منهم بأنه باع ملكه فدعواها ما الملك فيه بعده مناقضة فنهما فلا تسمع كما هو
ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة من ابها على مهر مسمى بعضه مجمل وبعضه مؤجل
وأقتر الاب بقبض المجمل في حال صغر الزوجة كما هو مكتوب بكتاب الزوجية ودخل الزوج على الزوجة
ومضى على ذلك سنون ثم مات أبو الزوجة وبعد مدة من موته ادعت الزوجة على الزوج بمجمل
المهر وذكرت أنه لم يصل اليها شيء منه فهل بعد الدخول ولو غابها وتسليمها نفها للزوج وموت أبيها
المهر بقبض مجمل مهرها حال صغرها ولا يته الشرعية عايمها ومضى السنين العديدة على ذلك تسمع
دعواها على الزوج بمجمل مهرها أم لا (أجاب) صرح علماؤنا المتأخرون وأبو الليث الذى
عو من الكنيبة السلسلة وكثير من اضرابه بان الزوج اذا بنى بزوجته أى دخل بها يمنع منها مقدار
ما جرت العادة لتجمل به ويكون القول قول الزوج في ذلك قال في الخانية من الوصايا قال الفقيه
أبو الليث رحمه الله تعالى اذا كان الزوج بنى بها فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتجمل به ويكون
القول قول الورثة في تجمل ذلك القدر وقال في متر تنوير الابصار فان سلت نفسها ووقع الاختلاف في
الحالتين أى حالة الحياة وحالة الممات لا يحكم بهر المثل لانا لم ان المرأة لا تسلم نفسها من غير ان تتجمل
من مهرها شيأ عاده بل يقال لها لا بد أن تقرى بما تجملت والا قضينا عليك بالتعارف قال في شرحه
ذكره في المحيط قال مشايخنا وأقره عليه الشارحون قال مولانا فى بحره بعد نقله لما ذكرنا
ولا يخفى ان محله فيما اذا ادعى الزوج ابطال شيء اليها ما لم يدع فلا ينبغى ذلك انتهى والمسئلة
مشهورة وفي غالب الكتب مذكورة وسبب ذلك من المتأخرين رؤياهم فساد الزمان وقطع شأفة

مطلب اذا أقتر بقبض
الودبعة لا يصدق في قوله
أقترت كاذبا
مطلب اشترى كراما وتصرف
فيه زمانا وتلقته عنه ورثته
والا ن الخ

مطلب في صك بيع شرعى الخ

مطلب اقر الاب في حال
صغرا بنته أنه قبض من
الزوج مجمل مهرها
ثم ادعت الخ

التزويروا لهتمان والله أعلم (مسئل) في امر اذ القعة عاقلة طلعت مهر حاسر زوجها اشبال الروح
دعوت الى ايلن حال صغر كوالاب ميت واقام ينة على اقرار الاب بالقض حال صغرها لا على القص
بعميه فهل هذا الاقرار كقرار الاب بعد بلوعها الله قصه حال الصغر فلا يصح عليها أم كالبية على قص
الاب بعينه في حال الصغر (اجاب) لا يصح عليها اذ هي الآن بالعمة ولو اقر الاب بعد بلوعها
أنه قصه حال الصغر لا يصح عليها والنات باينة كالسابت عيانا وكما مانعا منه مقرر بعد بلوعها
بالقض حال صغرها وحو لا يصح عليها كما هو ظاهر والله أعلم (مسئل) في رجل كتب عليه في صك
أقر فلان أنه استوفى من فلان ما كان له بدينه وأنه ابراه من جميع الحقوق ومن اليين وان وجبت
ادعى أنه كاذب في اقراره فهل له استخلاف خصمه أنه صادق في اقراره ولا يقدر في ذلك قول المورث
ومن اليين وان وجبت لكونها انما يجب بعد دعواه انه كاذب في اقراره أم لا (اجاب) الاراء
استطه والساط لا يعود وليس من باب زوال المانع اذ عدم المقتضى وهو بناء الدين في الدقة وحث
عدم المقتضى فهو من باب الساقط وليس له استخلافه في امر سقط عنه بالاراء والله أعلم (مسئل)
في دار مشتركة بين ثلاثة احوه مات احدهم وعليه دين مستغرق لتركته فلم شرع بسبب ذلك بيع
حصته فباعها الوصي بموية لا خوويه ووفى بثمنها ما كان عليه بأمر الحاكم الشرعي والراية موافق
لمقتضى الشرع واحكامه ومات الاخ الساني ببيع وارثه نصحه المورث له وخلصت الدار لثالث
وتصرف فيها مدة تزيد على عشرين سنة وبلغ ابن الاول وأشهد سال بلوغه انه لا يستحق فيها وارثه
من كل دعوى وتظلم وشكوى اراء عاماتما جازما قاطعا ساجا ومات المربور عن صغير اسمه هبة الله
وصغيرة وزوجة وكان قفل موته أمسكن ابن أخيه المشهد ببناء واستمر به ساكنا بعد موته فادعى عليه
الوصي على هبة الله باجرة مثله للقيم المربور فاسكر بيع ثلث ابيه المتقدم شرحه فائته الوصي بالبيعة
الشرعية وألزمه بأسرة المثل له بعد ان حكم ببيعة البيع وزومه وكتب بجميع ذلك صك شرعي طلب
استجبار البيت فلم يتفق له ذلك ثم ادعى أن بيع ثلث ابيه كان باطلا ~~لأن~~ كونه كان بالغن الفاضل
فقامت بيته أنه بقية المثل بحكم القاضي ببيعة البيع وتعاوده وسعه ثم بعد مدة استأنف الدعوى
بالغبن الساحس لدى الحاكم فجمع دعواه وايدل السبع باستمار المعارجية بأنه بالغبن من غير ان يأوا
بلفظ الشهادة هل يصح ابطاله بعد وجود ما تقدم شرحه أم لا (اجاب) لا يصح قص الحكم الاول
لأنه بعد تأكده بالحكم السابق لا يقضى ولا يحول فقد صرح علمنا في دعوى الرجلين بكاح
امرأة بأنه لو رهن أحدهما وقضى له به ثم رهن الآخر لا يتقبل كإلى الشراء اذا اذاعه من فلان وبرهن
عليه وحكم له به ثم ادعى شراءه من فلان أيضا وبرهن لا يتقبل لنا ~~لأن~~ كده وفي فتاوى شيخ شيوخنا
الشهاب الحلبي رحمه الله تعالى سئل في موقف استبدل وحكم به حتى بعد ثبوت مسوغاته لديه
فاقامت بيته بعد الحكم بأنه ذوريع لم يتعطل بسبب من الاسباب السابقة لذلك وحكم حاكم عوجيه
بعد تقدم دعوى شرعية صدرت من مدع شرعي لدى الحاكم والغنى الاستبدال الاول وحكم بعوده
بلهية الوقت ليصرف في مصارفه على حكم شرط واقعه هل يلحق بمقتضى ما شرح أم لا اجاب
لا يلحق الاستبدال السابق أولا لان القضاء يصان عن الالعام ما أمكن اذ البيعة السابقة قد رتحت
باتصال القضاء بها وبشهادة ما ذكر ولو شهدت بيته بقتل زيد يوم الخميس بحكم الحاكم به انتم شهد من
اخرى بقتل يوم الخميس بالكوفة لانسج لان الاولى رتحت باتصال القضاء بها انتهى قال الريلي في ذلك
ذلك لانه لما حكم بانه قتل بمكة صار ذلك سببا في عدم ايقال في غيرها اذ قل شخص واحد في سكاين لا
يتصور انتم وفي مسئلتنا كذلك لا يتصور بيع واحد على القيمة وعين فاحش لتسا في هذا مع الحكم
بمجرد اخبار الممارجة مع أن الاثبات بلفظ الشهادة ركن لا بد منه وهو ان يقول الشاهد أشهد
بكذا ومع تقدم الراء العامة بقوله لا حولي ولا دعوى قبله ومع تقدم الاستخبار وهو اقراره بأنه

مطلب ادعى الزوج بعد
بلوعها ان أباه أو رقتض
مهر حاسل صغرها واقام
بيته الخ

مطلب أقر فلان أنه استوفى
من فلان ما كان له بدينه
وأنه ابراه من جميع الحقوق

مطلب حاصله أن القاضي
لو حكم ببيعة البيع لعدم
ثبوت الغبن الساحس ليس
لا سرا أن يحكم بخلافه
مطلب حكم الحنفى
في موقف ببيعة الاستبدال
بعد ثبوت مسوغاته ثم حكم
آخر بعوده بلهية الوقت
لا ينفذ حكمه

ملك المؤجر وانه لا ملك له بانفساق الروايات فكيف ينتقض الحكم السابق مع هذه الامور فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أقول

بحسب اقتاض ماله المام * بالفقه يرضى والقضاء حسام
اذ سله جهلا بعد فتكا ولا يرضى به حاشا الاله امام
قد قاله الرملي خير الدين لا * ذات به يوم الجزا أقدام

مطلب حاصله ان دفع الدق
مقبول وان بينة البيع بالغين
الفاحش اولى من بينة البيع
بمثل القيمة

(سئل) فبما لو ادعى خالده على بكر أنه وازع يده على العقار الفلاني بغير حق لكونه ملكا من أملاك مورثي فأجاب بكر بأن وضع يده عليه لكونه ملكا من أملاك والدي تلقينه بالارث عنه فدفع خالدا بأن مورثي اشتراه من وصيك بمسوق شرعي وأبرز من يده حجة بذلك فدفع بكر بان البيع وقع بغبن فاحش وهو غير صحيح وفتة بينة شرعية تشهد بذلك فلم يسمع القاضي هذا الدفع ولم يطالب خالدا بأبواب موجبة الحجة المذكورة فنفى القاضي بكر من وضع يده على العقار وكتب بذلك حجة فهل يسوغ لقاض آخر أن يسمع هذا الدفع من بكر أم لا (أجاب) لا يسوغ منع القاضي عن هذه الدعوى لأن دعوى الغبن الفاحش لا قائل به عدم صحته بل لو أقامها المدعى وأقام المدعى عليه بينة أن الثمن مثل القيمة قدمت بينة الغبن لأن البينة بينة من يدعى خلاف اظهروا البين على من يدعى الظاهر والاصل وقوع البيع بمثل الثمن فالقول قول من يدعيه والبينة على من يدعي كونه بالغبن الفاحش فسوغ اقتاض آخر سماع دعوى الغبن الفاحش وباطال بيع عقار اليتيم بذلك بل المصرح به في كتب علماءنا قاطبة عدم جواز بيع عقار اليتيم غير ضرورة النفقة أو خوف ظالم متغلب عليه أو بيع بضعف قيمته أو إيدى على الميت لا ولاء له إلا منه أو كان في التركة وصية مرسلة لا نفاذ لها إلا منه أو غلته لا تزيد على مؤنته أو خشي عليه النقصان فاذا ادعى اليتيم أن الوصي باعه لواله واحدة من هذه وهو لا يجوز يسمع القاضي منه ذلك بعد بلوغه وان لم يدع الغبن والله أعلم بسئل في امرأة ماتت عن عقار فنسازع فيه ابن شقيقها وزوج بنتها المتوفية وأظهر ابن الشقيق حجة باقرار حاله في صحته انه ملك من أملاكه واظهر زوج البنت حجة مقدمة التاريخ بأنهم اوهبت بنتها المزبورة وحجة الاقرار ثبت مضمونها الذي قاض شرعي بمحضرة خصم شرعي يدعيه اثنان من معتق بدته وشهود هام موجودون والاخرى خالية عن الحكم وعن الشهود فهل يعدل بها ويحكم بموجبها بمجرد هام يعمل بحجة الاقرار الثابتة بالشهود والاخبار (أجاب) يعمل بحجة الاقرار حيث ثبت بالبرهان ولا عبرة بمجرد الخط والكاذب بلا بيان فقد سر حوا قاطبة بأنه لا يعتمد على مجرد الخط ولا يعمل به بل هو خارج عن حيز الشرع الشريف والقاضي لا يقضي الا باحدى حججه وهي البينة والاقرار والنيكول هذا شرع محمد سيد ولد عدنان لا الرسم في الورق من أي كائن كان والعبرة لما هو الواقع لما كتب بالخط من الوقائع اذ لم ينص عليه الشارع ولا اعطاه امام بارع يستأنه فيه الى نص قاطع وحيث ادعى أنه ملكه وهذى أقربت به تصح دعواه وتسمع البينة على اقرارها ويقضى له بالملك ولا عبرة بحجة الهبة من غير شهود وشهود عليها حقيقة وان كتبت اسماء وهم فيها وكتب تاريخ سابق لما قدمناه من اعتبار مجرد الخط هذا وقد قال في جامع الفصولين في الفصل الاربعين في خلل المحاضر والسجلات بعد أن رمز (تم) للتممة عرض على محضر كتب فيه ملكه فملكها صححها ولم يبين انه ملكه بعوض او بلا عوض قال اجبت أنه لا تصح الدعوى ثم رمز (طعم) اشروط الحاكم اكتفى في مثل هذا بقوله وحب له حجة صحيحة وقبضها ولكن ما أفاد (تم) أجود وأقرب الى الاحتياط والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن بنته فلانة زوجة عمر والمتوفية كانت دفعت له كذا فروشام مبلغا معيناً فانكر وحلف فنفعه الحاكم ثم ادعى عليه ثانياً بأن بكر ازوج ابنته السابق عليه كان دفع المبلغ المدعى لابنته ومات وهو بذمتها هل تسمع هذه الدعوى الثانية أم لا (أجاب) لا تسمع لان الحق لا يستوفى من اثنين كما لا يتخاصم مع اثنين بوجه واحد صح به في البرازية وكون المبلغ

مطلب المسوغ لبيع عقار
اليتيم النفقة أو خوف ظالم
الخ
مطلب حاصله انه لا يعمل
بمجرد الخط وليس من حيز
المشرع

مطلب ادعى الاب على زوج
ابنته المتوفية مبلغا معيناً
من جهتها ثم ادعاه بذمتها الا
تسمع للتناقض

مطلب لو دفع أحد المدينين مبلغا وقال الدائن أنه نظير ما في ذمتنا حجة بتقبل قوله

مطلب ادعى انه دفع الاجرة لساطر الوقت وبرهن ثم مات الساطر فطلب ورثته يمين المستأجر يحلف ايضا

مطلب ولدت غلاما وماتا فادعى الزوج نفقته وموتها وعكس ورثتها فالقول لمزوج

مطلب ادعت مهراتها وتركها والدها ودفعها ووصى اخوها بموتاتها الخ

مطلب تنازعت الروجة مع وصي الايتام فيما يصلح للزوجين

مطلب ادعى جاني الوقت المازول على جانيه الا ان انه صرف سنة توليته زيادة عما حصل من الوقت

بسته يشترى منه شيئا كونه يذمتها يستوفى من تركها به منه فهو متساقض فلا تسع شرعا واقعه أعلم
(سئل) في مديوني رجل دفع احدهما مبلغا وادعى الدافع انه سلف ما في ذمة المدين الا سلفا تلاذدن لي في دفعه لك وقال الدائن هو نظير ما في ذمتك انت فهل القول قول الدافع في ذلك أم الدائن
واذا قلتم القول قول الدافع في ذلك سميت هل يبرأ ذلك المدين الا سلفا أم لا (اجاب) نعم القول قول الدافع في ذلك بلا شبهة اذ هو ملك والقول قول الملك في جهة التملك فني جامع المصولي وراهما
لصاوي رشيد الدين شري من دلائل شيئا فدفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من التمس وقال الدلائل
دفعت الى الدلالة صدق الدافع بيمينه لانه الملك وفي الاشياء والتكاليف القول للملك في جهة التملك
ولو كان عليه دينان من جنس واحد فدفع شيئا فالتعين للدافع انتهى وفي جامع المصولي ايضا تبرع
رجل بأداء دين بلارضى من عليه صح انتهى فلا شك في راء المدين الا سلفا المدفوع عنه والحال هذه
والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمر والمتكامل على وقف جهة معينة من جهة اعلام الوقت
مدة معلومة باجرة معينة جميع الاجرة مقدوس يدعروا المخرج المبرور بحضوره ثم ود الصك لمعاينتهم
لنقضه منه وثبت منه دون الصك المرقوم لدى قاض حقيق في وجه وكيل شرعى عن عمر والمؤجر المرقوم
مات عمر وتكلفت ورثة زيد المستأجر أن يحلف لهم الميمين الشرعى أن جميع مبالغ الاجارة قصه عمرو
مورثهم منه فهل لهم ذلك مع وجود الصك الذي جرى التمس بحضورهم ومعاينتهم أم لا (اجاب)
قال العلامة القسبة الشيخ زين بن نجيم في بخره ولم أر حكم من ادعى انه دفع للميت دينه ورثه من
يحلف وينبغي ان يحلف احتياطاً انتهى قال العلامة الفزى أقول ينبغي أن لا يتردد في التحلف
أخذ من قولهم المدين تقضى بأمثالها لا بأعيانها واذا كان كذلك فهو قد ادعى حقا على الميت
انتهى والله أعلم (سئل) في امرأة ولدت غلاما وماتت هي والعلام فادعى زوجها نفقته وموتها
على العلام وادعى اخوها لا يوجبها عكسه فما الحكم (اجاب) القول قول الزوج بيمينه والبينة
على الاخوة اذ الزوج يشكر اربهم وهم يدعونه والقول قول المسكر بيمينه والبينة على المدعى قال
في القسبة مات عن زوجة واخ وابن مات ايضا فقال الاخ مات أخي بعد موت ابنته وقالت الزوجة
بل مات أخوك قبل موت ابنته فالقول للمرأة والاصل في هذا الجلس أن الورثة متى اختلفت في تاريخ
موت الاقارب فالبينة بينة من يدعى زيادة الارث والقول قول من ينكر انتهى أي ينكر الزيادة
وبالاولى اسكار الارث بالكلية وهذه المسئلة جعلت قيم مرسالة تكاد أن تكون مفردة واقعه أعلم
(سئل) في امرأة ادعت مهراتى تركها والدھا المتوفى بالقرب ووصى أخيها الصغير يتدعى دفعها
بموتاتها عشرين سنة ومضى خمسة عشر سنة على دعواها عليه متذيلوعها ولا تسع للأمر السلطاني
وهي تنكر مصى المدة المذكورة هل القول قواها يسوع اها الدعوى أم قول الوصى فلا يسوع اها
الدعوى وهل يشل من الوصى ينسب على تاريخ يوم موت الأم أم لا (اجاب) القول قواها
لما قرأ أن الحادث يضاف الى اقرب اوقافه فيسوع دعواها والحال هذه ولا تقبل البينة على تاريخ
الموت والحال هذه اذا المقرر أن يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل كائن عليه
في العمادية والنظيرية والولولجية والبرازية وغيرها من الكتب والله أعلم (سئل) عن امرأة
كان لها زوجان اخوان ومات عنها وعن ايتام منها ومن غيرها وتدعى جميع ما يصلح للزوجين
ملكها ووصى الايتام يتدعى ارباؤها فامت بيته واقام الوصى بيته من الميرج منهما (اجاب) الميرج
بيته الوصى لانه البيعة الخارج معنى وبيته المرأة بيته ذات اليد ولا تعارضها والله أعلم (سئل)
في ذي جباية على وقف سافر ليحيى ماله ببلده فادعى عليه لدى قاض رجل كان متوليا عليه سنة
وعزل انه صرف في سنة كذا من ماله زائدا عما حصل من الوقت وارردت محاسبة محسبى بامناء
قاض بالزيادة وطالبه بدفع ما قبضه بالجباية له نظير ما صرفه زائدا فسأله القاضي المتدعى لديه عن ذلك

فاجاب بانه جاب لادراية له بهذا الحساب ولا اذن له في مال الوقف بقضاء دين ولا سرف ولم يكن وكيل
 في سماع دعوى تصدر على الوقف وغاية امره انه مأور بقبض ماعلى متقبلي الوقف ومن ارعيه
 فلم يلتفت للقاضي الى كلامه وحكم بالزامه وأمره بدفع ما جباهه ساء مع الدعاو معتد اعلى ما في دفتر
 الحساب الممدنى غير ناظر لشروط الاستدانة على الوقف فهل هذا الالتزام صحيح ام غير صحيح
 (اجاب) هذا الزام غير صحيح لطباق علمائنا على أنه لا تصح الدعوى في الوقف على غير ناظره
 كالأكل وغلة دار قال في جامع الفصولين والمادون بالاستغلال ليس بمتول والمتولى من يلى
 التصرف في الوقف ولذا لم يحجز الدعوى على اكار الوقف وغير الوقف وكذلك غلة دار الوقف
 وغلة الوقف وغير الوقف اذ انبت انه اكار أو غلة دار ومثله في أساسان الحكم لابن الشحنة وغيره
 ولانه لا يجوز للنظر أن يستدين على الوقف ليظم به المستحقين وانما الاستدانة لعمارة الوقف
 بأذن القاضى على الصحيح فاذا سرف من ماله قدر ازاله اعلى المستحقين مطلقا وعلى العمارة
 التى لا بد منها بغير اذن له من القاضى فهو متبرع ايس له الرجوع به كما صرح به علماءنا فاطبة اذ ليس
 للوقف ذمة صالحة لتعلق الدين الا اذا احتاج الى التعمير فأجاز الاستدانة باذن القاضى للضرورة
 استحسننا وحدث قلنا الجاني ليس بخصم فالحكم عليه بدفع ما قبض غير معتبر لما صرح به جميع
 علماءنا فاطبة من ان الحكم على غير خصم غير معتبر قال شيخ شيخنا في فتاواه مكان الواقفون
 في الزمن المنقضى يتسببون للوقف ناظر افقط ويطلقون يده فيما يعامل ويصدقون يده في القبض
 والصرف لدياتهم وخيرهم وخوفهم من الله عز وجل فلما تقهر الزمان وظهر قلة الدين من
 المتكلمين على الاوقاف من الكذب والخيانة والايان الباطلة وقلة الخوف من الله تعالى
 سيما في زماننا قال مشايخنا لو استقرض الناظر لمصالح الوقف فهو على نفسه وقال بعض مشايخنا
 لا يصدق الناظر في زماننا ما هو مشاهد انتهى وفي جامع الفصولين في أحكام الوكلاء امرنا (عز)
 وكمال اجارة الدار وقبض الغلة ادعى بعض السكان أنه يحل الاجرة لموكله وبرهن توقف ولا يحكم
 بقبض أجرح حتى يحضر الغائب انتهى واعلم ان ما في (عز) مبنى على الرواية الثانية عن أبي
 حنيفة التى رواها الحسن عنه وهى ضعيفة لان الوكيل بقبض الغلة وكيل بقبض الدين والخلاف
 فيه بين الامام وصاحبيه مشهور فاقبل والله أعلم (سئل) في جماعة يضربون بالبندق
 حول مباهرا صابت بندقه وجهه صغير فبضعته ولا يعلم الضارب فما الحكم (اجاب) حيث لم يعلم
 الضارب ولم يعين لا تسمع الدعوى على جميع الضاربين حيث لا تتصور الضررية منهم باجمعهم لان ذلك
 محال والله أعلم (سئل) في دعوى النسب المجردة عن حق للمدعى او دفع ضرر عنه هل تسمع
 شرعا أم لا (اجاب) لا تسمع لان الدعوى قول مقبول يقصد به طاب حق قبيل غيره او دفعه
 عن جنى غيره ودعوى النسب المجردة عن ذلك ايس فيه ذلك وبه يعلم عدم سماع دعوى نقباء الاشراف
 أنه شريف أو ليس بشريف والله أعلم (سئل) فيما اذا عذرت الدعوى لغيبة المدعى عليه ثم وجد
 بعد خمس عشرة سنة هل تسمع بعدها أم لا (اجاب) نعم تسمع لان السلطان نصره الله تعالى فيما
 اشترع عنه انه استثنى مع المنع ثلاث مسائل من الدعاوى تسمع بعد المدة المذكورة مال اليتيم
 والوقف والغائب ومن المقر أن التزل لا يتأتى من الغائب له او عليه لعدم تأتى الجواب منه بالغيبة
 والعلة خشية التزوير ولا يتأتى بالغيبة الدعوى عليه فلا فرق بين غيبة المدعى والمدعى عليه والله أعلم
 (سئل) في رجل ادعى على آخر ادعى عليه في ضاع له صندوق فيه اسباب له واسباب
 لاهله وولده مكتوبة بدفته وقد وجد مع المدعى عليه درايان من الاسباب التى كانت به وطالبه
 باحضارها فاحضرت وسأل سؤاله عنه فأجاب بأنه اشتراها من فلان يدا كذا وكذا من الثمن من سوق
 السلطان على يد فلان الدال فكلف المدعى لاثبات ما ادعاه فأقام بينة بأنهم داريا المدعى كانت

مطلب جماعة يضربون
 بالبندق فأصابت بندقه
 وجهه صغير
 مطلب دعوى النسب المجردة
 لا تسمع

مطلب اذا وجد المدعى
 عليه بعد غيبته خمس عشرة
 سنة تسمع الدعوى عليه

مطلب ضاع له صندوق فيه
 اسباب فوجد بعضها
 مع آخر فادعى الآخر أنه
 اشتراها من فلان الخ

مع الاسباب التي بداخل الصندوق فأمر بتسليمها للمدعي وسأله احضار بائعها فاحضره فساله من أين وصلت لك فأجاب بأنه اشتراها من صابري فكله السائب اثبات شرائه من الصابري بالينة الشرعية فاستعمله فأمره ومضت أيام المهلة ولم يأت بها فألزمه بدفع جميع الاسباب التي ادعى أمها كانت في الصندوق من جلته الدرايا اوجيع قيمتها بموجب اعترافه ببيع الدرايا للمدعي عليه التي وجدت معه الدرايا المذكورة وعدم اثباته شرها من الصابري فهل الالتزام صحيح شرعاً أم لا (أجاب) الالتزام بدفع جميع الاسباب التي كانت في الصندوق أو قيمتها بموجب مناجتها للدرايا وبمجاورتها من ائذ للمذهب بجملة ما فهو غير صحيح لعدم موافقته لقول ضعيف خلافة عن قول صحيح والله أعلم (سئل) في ورثة جرى بينهم صلح وأبرأ كل الآخر عن دعواه بطريق التعميم على وجه الانشاء وظهر فساد الابراء وأراد كل مدعى أن يعود الى دعواه هل له ذلك أم لا وهل يصح الابراء عن الارث الكائن في الاعيان أم لا (أجاب) نعم له أن يعود الى دعواه اذا ابراء عن الارث لا يصح وبالحال هذه في القضية وغيرها اقترق الزويان وأبرأ كل منهما ما صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج اعيان قائمة لاتبرأ المرأت منها وله الدعوى لأن الابراء انما يشترط الى الديون لا الاعيان وفي البرازية جرى الصلح بين المتداعيين وكتب الصلح فيه ابرا كل منهما الا تستوعب دعواه او كتب وأقر المدعي أن العين للمدعي عليه ثم ظهر فساد الصلح بقتوى الاثمة وأراد المدعي العود الى دعواه فيسأل لا يصح للابراء السابق والمختار أنه يصح الدعوى والابراء والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لأن بطلان التعميم يدل على بطلان التضمن ومسئلة الابراء عن الارث مشهورة وفي كثير من الكتب المذكورة والله أعلم (سئل) في رجل باع ابنته يتامعاً وما بين معلوم بعرفة الحاكم الشرعي وأقر بقبضه لديه وكتب صك البيع والاقرار ثم الا أن يدعي أنه أقر كاذباً هل تسمع دعواه أم لا واذا قلتم بسماع دعواه فاذا يلزم شرعاً (أجاب)

مطلب اذا برى الصلح والابراء العام بين الورثة فكل أن يعود في دعواه

مطلب باع ابنته يتامعاً وما بين معلوم بعرفة الحاكم الشرعي وأقر بقبضه لديه وكتب صك البيع والاقرار ثم الا أن يدعي أنه أقر كاذباً هل تسمع دعواه أم لا

عند الاسام الاعظم * والنالت المكرم * لا تسمع الدعوى له * ولا يراعى قوله *
* لانه منقوض * يمنع التناقض * وعند يعقوب الدنف * يلزم في هذا الطلب على التي لها اثر * ان كان الاما استقر * وهو الاصح المتقد * اذا الزمان قد فسد *
* حرره في حينه * العبد خبير دينه * مصليا مسلماً * مجبلاً مكرماً والله أعلم (سئل) في امرأة باعت داراً ثم ادعت انها وقف هل تسمع دعواها أم لا (أجاب) لا تسمع دعواها قال الزبلي ولو باع ضبعة ثم ادعى أنها وقف عليه وعلى أولاده لا تسمع دعواه للتناقض لأن اقدمه على البيع أقرارته وان أراد تصليف المدعي عليه ليس له ذلك وان أقام الينة على ذلك قبل تقبل وقبل لا تقبل وهو أصوب وأحوط لانه باقامة الينة ان الضبعة وقف عليه يدعي فساد البيع وحقق نفسه فلا تسمع للتناقض الصريح وذكره في مسائل شي وفي الخاتمة رجل باع عقاراً ثم ادعى أنه وقف واختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا تسمع وقول الزبلي أصوب للتناقض الصريح بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله أحوط لما في جماعها من الاضرار بالناس باحتيال أهل الحيل والخذاع ببيع الوقف واطهارها بالبائع أنه ملك ثم انعطافه عليه بدعواه والزامه باجونه لمدة وضع يده عليه وربعاً تستغرق اضعاف ثمة فيجب عدم القبول حسماً لمادة الفساد والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة نصف كرم أرضه سلطانة ليت المال بثمن معلوم ثم ادعى وابتعد البيع انه وقف فما الحكم (أجاب) الصحيح لا تسمع دعوها كما سرح به فاضى خان ونص عبارة رجل باع عقاراً ثم ادعى أنه وقف واختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا تسمع وفي الزبلي وان أقام الينة على ذلك قبل تقبل وقبل لا تقبل وهو أصوب وأحوط ومثل ما في الخاتمة في التشارعية وفي القصول العمادية فصل بين كونه مسجلاً أي محكوماً به فتقبل الينة وبين كونه غير مسجل فلا تقبل وذكره تفصيلاً آخر بين كونه على قوم بأعيانهم فلا تقبل وبين كونه

مطلب اذا باع ضبعة ثم ادعى أنها وقف لا تسمع دعواه

مطلب رجل اشترى من جماعة نصف كرم أرضه سلطانة ثم ادعى وقفه لا تسمع

على الفسراء او المسجد فتقبل وفيها قبل هذا رجل باع دارا ثم ادعى أنها كانت وقفها هو قبل
 البيع فان أراد تخليف المذبح عليه اميس له ذلك لان التخليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لا تصح
 للتناقض وأما وقف الارض السلطانية التي لبيت المال لا يصح لعدم ملك الواقف لها ووقف الشجر
 بانقراده فيه خلاف نقل الطرسوسي في انفع الوسائل عن الذخيرة ووقف البناء من غير وقف الاصل
 لم يجز هو الصحيح لانه منقول ووقفه غير متعارف ثم قال والشجر نظير البناء من حيث ان قيامها
 بالارض وهو يتبع بحكم الاتصال كالبناء انتهى هذا وان ثبت أنهم اوقف وحكم به حكم فامشترى يرجع
 على من باعه أصيلا كان او وكلا يجتمع الثمن الذي دفعه اليه والله أعلم (سئل) في رجل وكل شخصا
 ليشتري له نصف اشان عا من محدود ولا امرأة فاشترى له موكله من ابنه بالوكالة الشائعة عنها بشرعها بن معلوم
 وتقايا ثم استأجر وكيل الرجل المذكور بالوكالة الشرعية له موكله المزبور من الوكيل عن امه المذكورة
 الشائعة وكالته عنها جميع النصف الباقي عشرين سنة بعشرين من القروش وصدر عقد التواجر
 بينهم ما يوجب وقبول شرعيين وتسليمه وتسليمه وحكم بموجبه حكما صحيحا شرعيا والآن يدعى وكيل
 الاثم أن النصف المبيع والنصف المستأجر ملك أبيه المتوفى ولم يصح بيعه ولا اجازته فيه فهل تصح
 دعواه أم لا والبيع والاجارة المذكوران صحيحان شرعيا (اجاب) لا تصح دعواه لتناقضه الذي
 لا يجتمع البيع والاجارة كل منهما صحيح اذا اجارة المشاع للشريك صحيحة بالاجماع في ظاهرها رواية
 عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) في ناظر وقف ذي يد على محدود تحت تكلمه
 بلجهة الوقف ادعى عليه متول آخر على وقف آخر أنه جار في وقفه الذي تحت تكلمه من جهة وطالبه
 برفع يده وتسليمه فأكثر فأقام المذبح بينة شرعية شهدت بما ادعى وحكم القاضي به بلجهة وقفه ثم بعد
 الحكم عليه أقام بينة أنه وقف من جهة واقفه هل ينقض الحكم السابق بينة الخارج ويحكم به
 بلجهة وقف ذي اليد أم لا (اجاب) لا ينقض الحكم السابق باقامة بينة ذي اليد المذكور
 اذا البينة ليست له وانما هي للخارج وقد أقامها وقفه له بها فلا يجوز نقضها باقامة بينة ذي اليد
 كما لا يخفى على ذي فهم وقد صرحوا بأن من صار مقضيا عليه لا تسع دعواه بعده الا في مسائل
 ليست هذه منها وفي الكافي من كتاب الشهادة اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء ترد بينة ذي اليد
 في هذه المسئلة تضمنت نقض قضاء استوفى شروطه فترد ولا تسع وسواء قلنا بأن القضاء بالوقف قضاء
 جزئي او كلي أي على الناس كافة او مختص والصحيح المقتضى به أنه جزئي ولكن قد صار ذو اليد مقضيا
 عليه وبينته لم تفد غير ما أفادته اليد فكيف ينقض بها القضاء بالبينة المفيدة المبنية خلاف الظاهر
 ولذا جعلت البينات والاعتناء بالوقف كاعتناء بالملك وفي القضاء بالملك اذا صار ذو اليد مقضيا عليه
 لا تسع بينته بأنه ملك لما قلنا وهذا لا توقف فيه لمن غمس رأسه بنصره في الفقه والله أعلم (سئل)
 في محضر حاصله ادعى فلان على فلان الوكيل عن فلانة وأختها فلانة بنتي اخت المذبح الشائعة وكالته
 عنها بشهادة كل من فلان وفلان بأن اباه مات وخلف فرسين احدهما شهابا والاخرى جزارا وجارية
 بيضاء وعشرة قناطير دبسا وأن أخته أم الموكلتين وضعت يدها على ذلك وتصرفت فيه بعد وفاة
 أبيه وهو صغير وله من الارث ثلثاه ومائتاتهما ووضعتا ايديهما على تركتهما ويطالبهما بما يخصه
 من ميراثه من ثمن الفرسين والجارية والدبس لكون أمهما باعتهما جميع ذلك وتصرفت فيه وسأل سؤاله
 فأكثر فطلبت منه بينة فأقام كلا من فلان وفلان شهدا بطبق الدعوى فأمر الحاكم المذبح عليه ان
 تدفع موكلاته له ما يخصه من مخلفات امهم ما أمر امرائهم اهل هذه الدعوى صحيحة والشهادة على
 مثل ذلك مستقيمة أم لا لعدم ذكر قيمة المذبح التي ذكرها شرط لسماع الدعوى بالاجماع لئلا
 انصباب الحكم على شيء معين من المال وهل اذا دفع شيئا بناء على أنه لازم له ثم ظهر عدم لزومه له ان
 يرجع فيه أم لا (اجاب) هذه الدعوى غير صحيحة وكذلك الشهادة المترتبة عليها لان

مطلب وقف البناء والشجر
 من غير ارض الصحيح انه
 لا يصح

مطلب باع ابن امرأة
 بالوكالة عنها نصف محدود
 لها وأجر الباقي من رجل
 ثم ادعى ان المحدود ملك أبيه
 لا تسع دعواه

مطلب ادعى ناظر وقف
 على ناظر وقف آخر ان هذا
 المحدود الذي تحت يده لجار
 في وقفي الخ

مطلب في محضر

معلومية المدعى شرط قال أصحاب التون كالكر وغيره فان تعذر رأى احضار العين المتعاضد بها كمالها
او غيرتها ذكر قيمتها قال الشراح ليسر المدعى معلوما لان العين لا تعلم بالوصف والقيمة تفرق به
وقد تعذر مشاهدة العين فلا بد من ذكر القيمة لبيان الحكم بشئ معلوم ولم يذكر قيمة الفرسين
والجارية والديس والكل عند ما قبى حتى الديس كما صرح به في مخ الغفارة نقلا عن جواهر الفتاوى
مع لاله بان السارعت فيه ولهذا لا يجوز السلم فيه فليت شعري بأى قدر حكم به المالك على المدعى
عليه من قيمة الفرسين والجارية والديس والمالك لا بد أن يعلم ما يحكم به واذا علمت اشتراط ذكر
القيمة لفحص الدعوى في ذلك قطعت بعدم صحة الشهادة واذا قطعت بعدم صحتها قطعت بأن المدعى
عليه اذا دفع شيئا بناء على أنه يلزمه فظهر عدم لزومه رجوع فيه كما هو ظاهر وفي المحضر
خلل أيضا من وجوه كثيرة غير هذا منها أنه لم يبين وضع الواضع هل هو بطريق التعدي
أو بغيره ليرتب الضمان او عدمه ومنها قوله من عن الفرسين الخ ولم يذكر أنها باعته المدعى من
كذا أو أجاز بيعها أو لم يجز وأن الاجازة قبل هلاك البيع او بعده والحكم يختلف في ذلك باختلاف
الاحوال وأما ما يطول ذكرها والحاصل أن هذا المصك على تقدير بثوته لا يلزم به شئ ما لم يستوف
الشروط المأمومة للحكم وينصب على شئ معلوم ثابت بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة والله أعلم
(سئل) في رجل ادعى على امرأة قد واثم الزمت والدرهم وديعة فأثكرت وشهدت البينة
بأقرارها بها هل تقبل أم لا وهل اذا ادعت أن أقرارها كان فارغا لا اصل له يحلف المقر له أم لا
(أجاب) تقبل البينة كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وعبارته ادعى الوديعة وشهد أن المودع
أقر بالابتداء تقبل كما في الغصب انتهى وأما تحلف المقر له اذا ادعى المقر أن الاقرار كان كذا فافتد
صرحت به أصحاب التون قال في الكراقرز بنين وغيره ثم قال كس كذا بما فيها أقررت حلف المقر له
على أن المقر ما كان كذا بما فيها أقرت واستجمل بما تدمع عليه انتهى وهذا استحسان وعليه الفتوى
والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على قتي جناية موجهة للدفع او اهداء هل اذا أقرت أن لا
عن اليقين ينفذ على مولاه ويلزمه دفعه او فداؤه أم لا وهل اذا ادعى المجنى عليه على المولى يحلف أم لا
وهل اذا حلف يحلف على نفي العلم ام على الدية واليقين اثنتا مائتين (أجاب) أقرار القتل المحجور
بجناية توجب دفعه او اهداء لا ينفذ على مولاه وكذلك المكول لا يوجب ذلك واذا ادعى على المولى
ذلك فيمسه على نفي العلم بذلك اذ هو على فعل الغير كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل مات عن
أخت شقيقة فقط وعليه دين لا سحر هل اذا أقرت الأخت بحضوره شهد ويؤضع يدعا على تركته يلزمها
وفاء ما عليه من الدين منها مقدما على الارث أم لا (أجاب) قد تقرر لدى العلماء ان وفاء الدين مقدم
على الارث فتؤمر الأخت المحضرات الميت فيما بوفاء الدين من التركة فان فضل شئ فله ولها ولا تؤمر
بالوفاء من مالها ولها اخذ التركة لنفسها ودفع الدين من مالها فان امتسعت عن البيع ووفاء الدين
تجبس حتى تبسع او توفي الدين من مالها ان امتسعت عن البيع والله أعلم (سئل) في رجل مات
وعليه دين مسعر او غير مسعر فتعرق فأرادت الورثة او بعضهم اداء دينه لتبقى تركته لهم فتحملوا
قضاء دينه من مالهم هل لهم ذلك أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك ويجوز رب الدين على قوله اذ لهم حتى
الاستخلاص والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات مديونا تركته تضيق عن وفائه وقد قبض بعض
غرمائه دينه مقدما أنه قصه قبل موته واذا ادعى احد غرمائه أنه بعده هل اذا أقام بينة تقبل ويرجع على
القابض بقدر ما يخصه مما قبضه المدعى عليه أم لا (أجاب) نعم وتقبل بينه ويرجع على القابض
بقدر ما يخصه مما قبضه المدعى عليه كالدين المبسوك والله أعلم (سئل) فيما اذا نصب القاتل
مسخر عن الغائب وحكم عليه وهو يعلم أنه مسخر هل يجوز الحكم عليه أم لا (أجاب) سرح
في التتار خاتبة وكثير من الكتب أن القاتل اذا نصب مسخر عن الغائب لا يجوز ولو حكم على

مطلب ادعى على امرأة
قد رامن الدين وديعة وأقام
بينة على أقرارها بالوديعة
تقبل

مطلب اذا أقر القاتل بجناية
توجب الدفع لا يسرى على
مولاه

مطلب مات عن أخت
وعليه دين وأقرت الأخت
بأن تركته تحت يدها فتؤمر
الأخت بوفاء الدين

مطلب اذا أرادت الورثة
دفع الدين وإبقاء التركة لهم
ذلك

مطلب اذا ادعى احد
الغرماء على غريم آخر أن
قبض دينه بعد موته الخ
مطلب اذا نصب القاتل
مسخر عن الغائب وحكم
عليه لا ينفذ

نائب لا يجوز حكمه عليه وتفسير المسخر أن ينصب القاضى وكى لاعتن الغائب ليسع الخصومة
 القاضى يعلم أن المحضر ليس بختم فالقاضى لا يسمع الخصومة عليه وفى الولو الجية القاضى
 اذا نصب مسخر او هو يعلم أنه مسخر لا يجوز الحكم عليه وكذا اذا ادعى انسان على آخر والقاضى يعلم
 أنه مسخر لا يسمع الخصومة انتهى والحاصل أنه حكم على الغائب وهو لا يجوز عندنا باجماع
 علماءنا وفى جميع الفتاوى بالمرزوالى المتقى أن القضاء على الغائب لا يتخذ به يفتى انتهى وصرحوا
 بأن القضاء على المسخر قضاء على الغائب فلا يتخذ لئلا يتلذذوا الى هدم مذهب أصحابنا قال فى البحر
 اعلم أن نصب المسخر عند القائل به شرطه أن يكون الغائب فى ولاية القاضى اذا جعل نائباً عن
 الغائب هل تسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المسخر واذا كان الغائب ليس فى ولاية هذا القاضى
 لا تصح هذه الالاباة وليس لهذا طريق عند علماءنا انتهى فعلى هذا اذا كان الغائب بالقدس ولو احققة
 فوابعه ليس لقاضى دمشق ان ينصب مسخر عنه وليس له طريق فافهم والله أعلم (سئل) فى رجل
 ادعى على آخر غصب فرس له فأكره فأقام بينة على اقراره بغصبها هل تقبل أم لا (اجاب) نعم تقبل
 كما صرح به فى جامع الفصولين وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) فى امرأة توفى عنها زوجها
 وأبانت ذمتها من جميع ما تستحقه فى ذمتها من ارث ومهر وغير ذلك فهل ابرأؤها من ذلك صحيح أم لا
 وهل اذا ادعت على الورثة بعد البراء بما يخصها من ارثها وغيره يكون لها ذلك أم لا (اجاب)
 ابرأؤها عن المهر وعن كل دين بذمة الزوج صحيح لانه حق يسقط بالاسقاط ويقبل البراء وأما عن
 الارث فلا يصح لانه لا يقبل الاسقاط ولا يصح البراء عنه فلها طلبه والله أعلم (سئل) من اسلامبول
 فى جماعة وضعوا اسباباً بالهم وأوفى من الذهب والفضة ونقدوا من الذهب والفضة مسكوكه فى
 صناديق من الخشب فى مكان أمانة ثم ان المكان الذى به تلك الصناديق احترق واحترق
 الصناديق الموضوع بها ذلك وصار أوفى الذهب والفضة وبعض النقود المسكوكه سبائك وبعض
 النقود بقى على حاله فجمع الموجود من السبائك والنقد بعض أصحاب ذلك ووضعوا ذلك أمانة
 عند رجل آخر ثم حضر بعض أصحاب الاسباب والأوفى والنقد ويريد الدعوى بأن بعض
 السبائك الموجودة والنقد ملك له فهل له الآن الدعوى بحضور من حضر من بعض الملاك
 أم ليس له ذلك ولا تسمع الدعوى بما يدعيه الا بحضور جميع الملاك لالتباس الحال فى ذلك
 (اجاب) أما الدعوى على المودع فى حق الغائبين فلا تسمع لما علم من خمسة كتاب الدعوى الشهيرة
 الدائرة فى الكتب وأما الدعوى على بعض أصحاب الاسباب الذين يتدعون ملك عين من الاعيان التى
 لم يتخلط بغيرها من اودعها عند الرجل المذكور فيه فسمع لانها دعوى احد المتخاصمين المالك فيها على
 الآخر حيث اعترف الرجل المذكور بالاستيداع لهما اولاً فلهما اذلا مانع يمنع من ذلك شرعاً
 لانها قضية حكمية صدرت من خصم شرعى على خصم شرعى فتجرى فيها أحكام القضايا
 الحكمية وكلية علماءنا رجحهم الله تعالى متظافرة على ان كل من ادعى الملك فى شيء فهو خصم
 لكل من يدعيه وهذا كذلك ولا تتوقف الدعوى على حضور الجميع لثانيه من الاضرار بالخاصين
 مع وجود المسوغ الشرعى ولو قدرنا أنه وجد اختلاط بحيث لا يتميز شيء عن شيء أصلاً او يتميز بعد
 عبر صار كاختلاط الخنطة بالخنطة واختلاط الخنطة بالخير والحكم فى ذلك بثبوت الشركة فيه للكل
 وكل واحد منهم بمنزلة الاجنبى فى نصيب الآخر وتكون شركة ملك باتفاق لانها تثبت بالاختلاط
 لا بفعل احد منهم والشركة بخلافهم فيها خلاف بين أبى يوسف ومحمد أبو يوسف يقول شركة ملك ومحمد
 يقول شركة عقد ولكل حكم فمن قال شركة عقد كان الربح على ما شرط اذا بيع المشترك بخلطهم
 وفى صورة الاختلاط لا يصح لاحد الزيادة عن الآخر ولو شرط له كما صرح به الميرخسى فى مبسوطه
 وغيره فاذا كان الاختلاط فى ذهب وفضة يضرب بقيمة يوم القيمة واذا كان فى ذهب وذهب او فضة

مطلب البينة على الاقرار
 بالغصب مقبولة

مطلب ابرأت زوجها المتوفى
 عما تستحقه من ارث ومهر
 ودين صح ذلك الا فى ارث

مطلب وضع جماعة ذهابها
 وفضة وأوفى منها أمانة
 عند رجل فاحترق المكان
 وصار المذكور سبائك فجاء
 بعض أصحاب

وفضة فبالوزن واذا اختلفت وافيه فعلى مدعى الزيادة البينة وعلى الآخر الجحش فاذا حلف ثبت مدعاه وان نكل لزمه دعوى صاحبه لان اليد متساوية اذ مدعى الاكثر ذويد والاخره له في اليد وان كانت الاعيان كله ما صارت عيناً واحداً لا بد من اجتماع الكل لان الحاضر لا يملك أخذ مال الغائب ويد مودعه يد امانة على الغائب فلا تسع الدعوى عليه ولا تجوز القسمة في غيبته لان كل عيب في الاصل يجتمع اجرائها ليس للاخر فيها شيء ولا قدرة له على تسليمها الا بخلوطة بنصيب الاخر والقسمة فيها مبادلة كالمبيع فيمتنعان وهذه العلل طهر الوجه في الاحكام المذكورة فتأمل والله أعلم (وسئل) عن ما أوصاف صورته في رجل اودع عند رجل صندوقاً وقامقه ولا يحتو ما لا يعلم المودع ما فيه ثم جازيد وعمر وبصناديق مقفولة محتومة لا يعلم المودع ما فيها ووضعها صناديقه ما فوق صندوق المودع برضى المودع فاحترق البيت الذي فيه الصناديق ووجد تحت الصناديق المحترقة صبرة فضة ادعى المودع الاول أم الله وانما كانت دارهم مسكوكه وادعى زيد وعمر وأم الله وانما اصلها دارهم مسكوكه وكل واحد من المودعين يقول دراهمى كذا وكذا الخ الحكم الشرعي في هذه الصبرة هل هي له مودع الاول أم للمودعين والحال أن المودع لم يصدق واحداً منهما بأنه كان في صندوقه دراهم بل يقول هذه الصبرة لا ادري لمن هي ولا في أى صندوق كانت (اجاب) صرح علماً بما في مثل هذه المسئلة بأن من اثبت شيئاً بحكم له به ومن لم يثبت شيئاً لا يحكم له بشئ فاذا ادعى أحدهم على الآخر منهم أن هذه الفضة فضته وأنكر الآخر المودع بأنها كانت في صندوق من هذه الصناديق التي استودعها منهم ولا ادري أى صندوق من هذه الصناديق ولا أعلم ان هي منهم صحت دعواه ورجعنا الى البينة واليمين فمن قامت له بينة عمل بها واذا لم تقم بينة ونكل أحدهم عن اليمين التي لزمته يقضى لخصمه وان حلف كل لخصمه ان ليست لكل قصي بالبركة بينهم كشيء في يد اثنين كل واحد منهما يدعيه ولا يثبت له عليه في جامع القبولين لو كانت العين في يدهما يجعل في يد كل منهما نصفه ويجعل كل منهما مدعيهما في يد صاحبه مدعى عليه فيما يدعيه فيجوز على كل أحكام المدعى فيما يدعيه وأحكام المدعى عليه فيما يدعيه حيث اعترف المودع بأنها كانت في صندوق لا يعرفه منها وان أنكر كونها كانت في صندوق من الصناديق فقد أنكره ما عدا ما سمع دعواه ما عدا ما علمه لانه مودع أنكر الابداع رأساً واحداً فيمتنع ان ادعى انها ودعة لغيرهما عنده ويرهن وان لم يرهض وانما الابداع عليه بالبينة لزمته دعواهها وكذا لو ادعى احدهما انه اودعه وأقام عليه البينة ولا آخر الخصومة معه والله أعلم (سئل) في رجل قبض من آخر قرشاً عن ثوب ثم بعد مدة أتى به للدافع ليرده وادعى أنه زبف فأبكره قرشه المدفع فما الحكم (اجاب) القول قول القابض انه قرشه الذي قبضه منه عن الثوب بينه صريحه قارئ الهداية في فتاواه أخذ من قولهم القول قول القابض فحينما كان أو أمنا وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن البائع اذا قبض الثمن ثم جاء الى المشتري وأراد أن يرده عليه شأمنه زاعماً انه شحاس وأنكر المشتري ان يكون ذلك من دراهمه فهل القول للبائع ام للمشتري أجاب ان اقرباً استيفاء حقه لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري عوض ذلك ولكن ان طلب عين المشتري على نفي العلم بحجاب ويحلف فان نكل لزمه الرد والله أعلم (سئل) رضى الله عنه لظنهما

مطلب في رجل اودع صندوقاً عند رجل وادع رجلان عنده صندوقين ووضعها على الاول فاحترق البيت الخ

مطلب اذا أراد البائع رد الثمن على المشتري مدعي انه زبف فانكر المشتري كونه هو فالقول للبائع

مطلب اذا ثبت نكاحها في وجه ايها فادعت انها حينئذ كانت بالغت تريد ابطال الحكم الخ

اياهم ينصير المسائل وامق * ومن فهمه الصخران رام قالق
* لانت امام عالم متبحر * وجيد فريد بالقرائن ناطق
وخير لدين الله تهدي لشرعه * وأنت على أهل الفضائل فائق
اذا قام برهان بتر وبيح فاسر * لها من ايها وهو في الخلد عالق
على وجهه بعد السؤال ونكره * ولم يبدع ذراحين صار التناطق

وقد حكم القاضي كذا بنكاحها * بغيتها والزوج بالحكم واثق
 فهل بعد هذا الحكم لو أنها ادعت * بلوغا قبيل الحكم للحكم سابق
 وأن أباهما ليس خصما وانها * هي الخصم فيما يدعى وبشاقق
 به ينتفي الحكم الذي قد جرى له * فأوضح لنا عن ذابها وفارق
 وسأخ عبيدا عاجزا ومقصرا * كثيرا الخطايا وهو في الذنب غارق
 وإني ابن عثمان الشهير بكاتب * لشرع رسول جاء والكفر ماحق
 عليه صلاة الله ثم سلا * مدى الدهر والايام ملاح بارق
 كذا الاصل والعجب الكرام وتابع * ومن لهم في الخير والدين لاحق
 * (اجاب) *

نعم ينتفي الحكم الذي قد جرى له * لان أباهما ليس خصما يشاقق
 اذا ما احتمالات البلوغ تأكدت * عليها ولاحت للبلوغ بوارق
 ويقبل منها الدفع من بعد حكمه * كذلك دفع الدفع والزيد لاحق
 وهذا من الدفع الصحيح الذي حكوا * على الاشبه المختار وهو الموافق
 * (وظلم ثانيا أيضا فقلنا) *

لك الحمد يا من للبرية رازق * ومن للثوى والحب لا ريب فائق
 بئسك اسمة العون في كل حادث * وإني بما املتته منك واثق
 اذا كان سنن البت محتملا * له تدعي وهو البلوغ الموافق
 فقامت نكاحي غيرت وان اتي * على صغري من عاقبه التصديق
 وما والدي خصم فيكفي حضوره * وما الخصم في الدعوى سوى من يشاقق

نحباب الى دعواه والقول قولها * وبطل دعوى المدعي وهو مارق والله اعلم
 (سئل) في بكر بالغة ادعى زيد عليها نكاحا مؤرخا فأنكرت فأقام بشاشرين بذلك وادعى عرو نكاحا
 وأن زيد المدعي الاول أقر أنه لا عقد نكاح له عليها بعد تاريخ نكاحه الذي ادعى به فهل يصح ذلك أم لا
 (اجاب) يصح وتسمع الدعوى منه والدفع وكذا يسمع الدفع منها بعد الحكم عليها في الظهيرية
 رجل ادعى نكاح امرأته وهي تجعد فشهد الشهود وأنها امرأته وقضى القاضي بها ثم جاء آخر وأقام
 البيعة على مثل ذلك لا يلتفت الى الثاني لان القضاء صح ظاهرا فلا يطل ما لم يظهر خطأ أو بيقين وذلك
 بأن يوقت الثاني وقتا يكون قبل الاول وفي جامع الفصولين راجع المصيط برهن انه تزوجها في غرة شهر
 كذا وبرهنت انه أقر بعد هذا التاريخ بثلاثة اشهر بأنها حرام عليه وانبت بامرأته فهذا دفع صحيح
 حتى يخلف أنه لم يرد به الطلاق فلو نكل تدفع وصرح كثير من العلماء ومنهم صاحب الذخيرة بأنه يصح
 الدفع ودفع الدفع ودفع الدفع وما زاد عليه وهو المختار وقبل اقامة البيعة وبعد هار قبل الحكم
 وبعده فعلم من ذلك كله أن المدعي كورة متى أقامت بيعة بأنه أقر بعد تاريخ المدعي كور بأنه لا نكاح له عليها
 او لا عقد نكاح له عليها او ما أشبه ذلك من الاقفاط تسمع بينها ويطل الحكم المذكور ومثله لو أقام
 الزوج الثاني بيعة بذلك يطل به الحكم المذكور كما هو صريح هذه النقول فافهم والله أعلم (سئل) في
 امرأة اشترت من زوجها محمد ودات ومنقولات بثمن معلوم قبضته بالحضرة والمعاينة واعترفت بتسلمه
 وكتب بذلك صك شرعي وبعده أشهر أقر لها بصداقها المؤخر وعوضها عنه منقولات وبجرى بينهم ابراء
 عام وكتب به صك شرعي ومات بعد سبع سنين وأشهر والزوجة تنصرف في جميع ما ذكر فادعى بعض
 ورثته غلى وكيلها لادى قاض بأن جميع ذلك تركه فطالب استحقاقه منه لكونه في مرض الموت فابرز
 الوكيل اليك المذكورين وأقام على كل منهما بيعة شرعية فقمعه منه لشرعيهما ثم ادعى آخر من الورثة

مطلب في بكر بالغة ادعى
 زيد نكاحا وعمر وادعى
 نكاحا

مطلب في امرأة اشترت
 من زوجها محمد ودات
 ومنقولات ثم مات بعد ذلك
 بسبع سنين فادعى بعض
 الورثة الخ

على الوكيل المذکور لدى القضاة المزبور عدم صحة البيع لكونه في مرضه وأقام على ذلك بينة
فهل اذا ثبت انه كان مفلوجا يخرج ويحيى في حوائجه يكون حكمه حكم الصحيح ولا يدرى
شراعه في ذلك أم لا وهل اذا عارضت بينة الصحة وبينة المرض فأى البيتين ترجح منهما
(أجاب) المصرح به في غير ما كتاب من كتب الخفية ان المقعد والمفلوج والمسلول اذا انفك
كل داء منهم بالطول حكم تصرف كل واحد منهم حكم تصرف الصحيح كما صرح به في الجامع الصغير
فكان هو الصحيح فاذا علمت ذلك علمت ان المدة المذكورة فوق ما قدره واضعا فانما هي بائنة وروا
المرض الذي يطول بعام والمدة سبعة اعوام والاشهر الزوائد وقع زائد بها مضاعفا لاسيما مع كونه
يخرج ويحيى في حوائجه وبقي من ذلك بعض مصالحه فاذا ثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي صح جميع
ما صدر منه مع زوجته واذا عارضت بينة الصحة والمرض فالبينة الصادرة من الزوجة بأنه كان
في صحته حرجة لانها المذمومة والورثة ينكرون والبينة للمدعى لا للمنكر صرح به غير ما واحد من
علمائنا وحيث طال ما به واتصف بما فهمناه فقد جيع تصرفه مع زوجته باتفاق أهل المذهب
وأئمتنا والظاهر في العمل بعبارة المكلف اولى من اهدارها والحاقه بالحيوامات وكلامه يجوز اما
والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه اشترى رطلين بنايكذا فاجاب بأنى تسلمت منك
رطلين بنا لا وصلهما الى ابى فوصلتهما الى هـ هل القول قوله ولا نتمان عليه أم لا واذا قلتم النتمان
عليه هل يضمن له مثل البن أم قيمته أم ثمنه (أجاب) حيث لا بينة للمدعى التمس على الوجه المذكور
بشئ من البن لانه ينكر شراؤه منه والقول قوله فيه بيمينه ومدعى الشراء ينكر الاذن بايصاله الى يه
والقول قوله بيمينه فيه فيضمن المدعى عليه مثل البن لا ثمنه ولا قيمته والله أعلم (سئل في زيد ادعى على
عمر وبجارية صغيرة أنها ملكه وبنت أمته وان والدته دفعتها للعم وليلد خلفها الى داره لتعلم الادب
وان الجارية المرقومة تحت يده وطالبه بها فاجاب بالانكار وأن الجارية موروثه عن والده فاقام زيد
بينة أنها جاريته وبنت أمته وثبت له بالوجه الشرعي بعد حلفه بالله العظيم انها لم تنقل عن ملكه
بوجه شرعي ثم ادعى عمر وبعد الاثبات ان والدته زيد وهبت الجارية المذكورة لشقيقها والد عمر
المذكور وردها عليها ثم جاءت به امرأة ثانية فوهبتها له بحضور ولد هازيد المدعى وهو ساكت مصدق
اهبتها فاجاب زيد بالانكار عن حضور هذه الهبة وادعى أن الهبة انما وقعت من والدته لوالده عمر
شقيقها بغير حضوره وبغير رضاه فهل اذا قامت بينة على حضور زيد الهبة المزبورة الواقعة من والدته
وتصديقه في هبتها لشقيقها والد عمر وتقبل البينة وتكون الجارية موروثه عنه وهل اذا ادعى زيد
أن الهبة انما وقعت من والدته لوالده عمر وبغير رضاه وأقام على ذلك بينة بعد ذلك تسمع أم لا وهل على زيد
ومن شهد له مواخذه يستحق بها التعزير أم لا سواء استقرت الجارية في ملكه او ملك عمرو
(أجاب) نعم تقبل البينة فقد صرح علماؤنا في كتبهم في باب دفع الدعوى من الخصم على الخصم
انه يسمع الدفع فقا لو ايصح الدفع ودفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار
وكما يصح قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده حتى لو برهن على مال
وحكم له به ثم برهن خصمه ان المدعى اقرب قبل الحكم أنه ليس له عليه شيء يطل الحكم كذا في الذخيرة
وهكذا في جامع الفصولين رامن الها وفيه رامن ادى البراءة واستعمل يومين فلم يأت بالدفع وحكم
عليه ثم برهن فاختار أنه يقبل ويطل الحكم انتهى واعلم ان معنى قولهم يصح الدفع الخ أى اذا كان
الدفع صحيحا أما اذا كان فاسدا لا يصح مثاله في الفاسد ما ذكر من دعوى زيد أن الهبة انما وقعت
من والدته لوالده عمر وبغير رضاه فان ذلك دفع غير صحيح لانه على نفي رضاه والدفع الصحيح الذي يسمع هو
دعوى زيد أن عمر اقرب قبل الحكم أنها ملكه ليس له فيها حق فهذا دفع يسمع لبعثه ويحكم به
والرقيق من قسم المال وليس عليهم مواخذه يستحقون بها الاهانة والتعزير قال الزيلعي في كتاب

مطلب ادعى على آخر انه
اشترى منه رطلين بنا فاجاب
بأنى تسلمتهما لا وصلهما
الى أبى
مطلب سأل ان المختار
ان الدفع يصح وكذا دفع
الدفع ودفع دفع الدفع
وما زاد عليه

الدعوى بعد أن ذكر أن البيعة تقبل بعد اليمين وهل يظهر كذب المنكر بأقامة البيعة والصواب أنه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا يبحث في عينه أنه ان كان لقائل على ألف درهم فادعى عليه فأنكر فخلف ثم أقام المدعى البيعة ان له عليه ألفا ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في امرأة خطبت لابنها بكرة ودفعت امتهة لا بويها تارة بنفسها وأخرى بابنها ومات الابن عنها وعن ابني أم عصبة يدعيان ان المدفوع من مال الميت وله ما فيه الثلثان ارثا وهي تدعى أنه ملكها لاشي فيه لابنها هل القول قولها فيه ام قوالها (أجاب) القول قولها يبينها لان اليد اهلها وعليها البيعة كما هو الاصل في الدعوى ان القول قول ذي اليد باليمين وعلى المدعى البيعة كما أجعت عليه اثبتارهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل تولى القضاء بناحية من النواحي مدة وهو رأتى المستنيب في كل شهر بما تجمد معه من معلوم الخبز والسجلات فلما ابيه مستنيبه بقدر زائد على ما تجمد له وأراد الدعوى عليه عند حاكم شرعي فهل تسمع الدعوى عليه في خصوص ذلك من مستنيبه أم لا تسمع عليه دعوى منه تكون معلوم الخبز والسجلات ليس ماله وانما هو في الحقيقة مال الغير (أجاب) قد سئل شيخنا الحنفى سقى الله تعالى عهده ورفع في الدين مجده عن هذه المسئلة بعينها فلم تأخذ في الله لومة لائم اذ ليس للضلالة الا فقه عينا فأجاب بقوله ليس للمستنيب الدعوى عليه لان الدعوى لا بد وأن تكون بحق ثابت له معلوم الجنس والتقدير وهذا المدعى ليس حقه اذ القاضي ايس له أخذ الاجر على القضاء ولو فرض أنه قال احد يصححه فهو ان باشر القضاء وهو النائب لا المستنيب فقد ظهر ظهور الشمس أنه ايس للمستنيب حق بوجه من الوجوه حتى يسوغ له على النائب الدعوى فطالبت له غير جائزة شرعا انتهى كلام شيخنا رحمه الله تعالى أقول هذا الذي أدين الله به واقد نطق بالحق من قال

تردد حكمة منى * ودع قولا ودع قالا

فساد الدين والدينا * قبول الحاكم المالا

أرى من أثر المالا * لمحض الجور قد مالا

بلا ريب ولا شك * فدع من في الوري مالا

وأقول

والله سبحانه وتعالى ناله صلاح الاحوال وحسن الخاتمة اذا ان الارتمال والله تعالى أعلم (سئل) في دعوى صدرت عن وكيل دقتر دار خزينة الشام المأذون له في ذلك على متولى وقف بخصه ورض من رعية واقعة ضمن ما هو جار في الوقف من الاراضى فحصل التحرير في ذلك من قبل حاكم شرعي وكشف واطلع على تلك الاراضى الجارية في الوقف ولم يثبت ما ادعاه الوكيل وكتب بذلك صل شرعي بثبوت اراضى الوقف بحدودها والا أن قدم وكيل آخر عن دقتر دار آخر بعد مضى ثيف وعشرين سنة يدعى بأراضى خرب داخلية في حدود ما اشتمل عليه الصك المزبور فهل بعد ثبوت اراضى الوقف المندودة الشابة تسمع دعواه بعد منعه المدعى السابق وثبوت ارض الوقف المزبورة (أجاب) قد تفرقت طرق كتيب علماءنا الحنفية أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وان اراضى يبت المال جرت على رقبته أحكام الوقف المؤبدة فكان النزاع وقع بين ناظرى وقفين مختلفين أحدهما ذويد والاخر خارج والبيعة عليه لا على ذي اليد والقضاء لذى اليد قضاء ترك لا قضاء استحقاق اذ لا يكلف للبيعة الا أقصى ما يستدل به على حقيقة كلامه وضع يده اذ هو غير محتاج الى البيعة وأما مع الدعوى بعد المدعى السابق فهو ممنوع الى ان يبرهن الا لا حق بشهادة عدول فتقبل بيئته لانه خارج وبدونها لا تسمع قال في البحر والحاصل أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق وقرع على ذلك فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه في صحته وجواز تصرفه بأنه ليس له عند زيد ولا في ذمته حق ادعى عليه بوديعة فأنكرها

مطلب خطبت لابنها بكرة
ودفعت امتهة لا بويها
الابن عنها وعن ابني عم يدعيان
أن المدفوع تركه وادعت الخ

مطلب اذا أتى النائب
لمستنيبه بما تجمد من معلوم
الخبز والسجلات فادعى
قدرا زائدا لا تسمع

مطلب ادعى وكيل دقتر دار
خزينة الشام على متولى
وقف ارضا ولم يثبت ما ادعاه
والا أن يدعى وكيل آخر الخ

مطلب أشهد على نفسه
في صحته أنه ايس له عند زيد
حق ثم ادعى عليه بوديعة
لا تسمع دعواه

مطلب في صلح المصادقة

فأقام عليه بنتها هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل إلا براء العام بقوله ليس لي عنده الخ ففي المبسوط وغيره ويدخل في قوله لا حق لي قبل فلان كل عين أو دين وكفالة وجناية وأجارة وسد فان ادعى الطالب بعده حقالم تقبل بنته عليه إلا ان يشهدوا عليه بأنه ثبت عليه بفعله بعد البراءة والله أعلم (سئل) في صلح مصادقة صورته تصادق صالح بن حسين وابن عمه عبد النبي بن عبد الرحمن وكلاهما بالاصراف المعتمدة شرعا بأن الذي يستحقه صلح في السار الفلانية جميع العائتين والايوان والبيت السفلي المعروفان بمجدودها وأنه حق من حقوقه والذي يستحقه عبد النبي بمفرده جميع العرقين والثلاث غرف أيضا والعلية الكبيرة والثلاث خلاوى مع الحاكورة والمطبخ والمرتقى وساحة السار سوية بينهما هذه عبارة الصلح وعرف كل بمجدوده وقدمه على تاريخ المصادقة مدة سنين وصالح مستقل بوضع يده على ما عين له اعلاه وعبد النبي مستقل بوضع يده على الغرف بأسرها والعلية الكبيرة والثلاث خلاوى مع الحاكورة وأما المطبخ والمرتقى وساحة الدار فهما في التصرف ووضع اليد عليهما سوية والآن اختلما فصالح يدعى أن الثلاث غرف وما عطف عليها سوية بينهما وأن له النصف فيها ولعبد النبي النصف فقط وعبد النبي يدعى ان جميع المتعاطفات ما عدا ساحة الدار له خاصة فهل القول قول صالح فيما يدعيه أو قول عبد النبي فيه أم القول قول كل قيا هو واضح يده عليه ومتصرف فيه بإشراة مئة سنين وما هو في تصرفه ما معان المطبخ والمرتقى وساحة الدار يكون مشتركا (أجاب) كل من في يده شيء يتصرف فيه خاصة دون الآخر فالقول قوله فيه يمينه أنه ملكه وكل شيء كان فيه سواء في التصرف ووضع اليد لا ترجح لاحدهما فيه على الآخر فيترك كل ذي يد على تصرفه ويمنع عنه إلا أن حيث لا برهان له عليه شيء يوجب الملك له خاصة أو يوجب الشراكة اذا ادعاهما لان العلماء رضى الله تعالى عنهم قالوا اقمى ما يستدل به على الملك وضع اليد وأما قوله سوية بينهما وان صلح ان يكون خبر القول وساحة الدار فقط فيكون التساوى فيه خاصة يصلح ان يكون لما قبله أيضا وان كان الاقول هو الاصل لانه الاقرب فوضع اليد لكونه أقوى هو المعتبر بلا شبهة فيقتضى لصالح والحال هذه بالعائتين والايوان والبيت السفلي ليدعه ولعبد النبي بالغرف كلها والعلية الكبيرة والثلاث خلاوى مع الحاكورة ليدعه ولهما بالمطبخ والمرتقى والساحة طبق ما هما عليه من وضع اليد بالتصرف المذكور ما لم يتم رهان شرعى على خلاف ذلك فيقتضى به ولا شبهة في أن المتعاطفات قبل قوله وساحة الدار مستغنية عن الخبر الذي هو قوله سواء بينهما فلا ضرورة الى جعله لما قبله حتى يوجب الاشتراك كما صرح به الاصوليون في بحث الحروف عند الكلام على الواو والله أعلم (سئل) في أرض كان بها زيتون بمسجد يستقله الولاة عليه ويصرفون غلاته على مصالحه لا يعرف للأرض والزيتون متصرف الا لولاة المسجد في الزيتون وبيت الأرض قرا حاورا لجل بجانبها أرض فضيها الى أرضه وصار يزرعها مدة ثلاثين سنة والآن ادعى عليه متولى الوقت حالاً بأنه أحدث يده على الأرض بعد قضاء الزيتون مع أنه للمسجد واليد لساطره عليه قد بما هل اذا شهدت بينة بمجدود يده على الأرض بعد قضاء الزيتون تغرق من يده ويمكن منها ناظر المسجد حتى يثبت كونه بالبطريق من الطرق الشرعية وثبت اليد للوقت بثبوت الزيتون مع ان السجلات القديمة ودفعه كاتب الولايات تطبق بذلك أم لا (أجاب) اذا برهن المتولى على احداث يد المدعى عليه وان يد الوقت سابقة بشجر الزيتون على يده تكون اليد للوقت والمدعى عليه سارج فيطلب منه اليقينة على انه ما ملكه فان أقامها على وجهها الشرعى سلكهم بها ولا تنزع من يده وتسكون للوقت لثبوت كونه ذايد اذا دعوى في الوقت والمالك سواء في انه يطلب البرهان من الخارج ولا يطلب من ذى اليد في جامع الفصولين وغيره والعبارة غيب أرضا وزرعها فادعى رجل أنها الى غصنها بنى فلوبرهن على غصنها واحداث يده يكون هو ذايد والاربع خارجا ولم يثبت احداث يده فالزراع ذواليد والمدعى هو الخارج انتهى وصريحه حوا فاطبة

مطلب في أرض كان بها زيتون لمسجد ففي الزيتون فاحداث رجل يده عليها وصار يزرعها مدة ثلاثين سنة الخ

بأن صاحب البناء والشجر في الأرض ذويد والثابت بالينة كالثابت عيانا فافهم والله أعلم (سئل)
 في امرأة أجرة رجل بيتا فسكنته بالاجارة مدة ثم ادعت انه ملكها مستدلة بوضع اليد هل اذا ثبت
 استتجارها ندرفع ويثبت ملك المؤجر له بذلك أم لا (اجاب) الاقدام على الاستتجار اقرار
 بأنها لا ملك له فيه بالاتفاق فتدفع بالاتفاق ويقضى به للمؤجر والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى
 شخص خارج على آخر ذي يد أن الجارية المشار اليها بالمدعى ملك له وهكذا أقترى بها وأقام بينة
 على ذلك هل تقبل ويحكم له بها أم لا (اجاب) نعم تقبل ويحكم له بها اذا ثبت بالينة كالثابت
 عيانا هكذا كلفة علمنا وأؤتمنا فكانه يقتر بمجلس الحكم أنها ملكه والله أعلم (سئل) في رجل
 أقعد آخر بمصبة ليكتب ما يرد لها من الزيت ويحرس ما بها ويسمى أميناً يؤمر باستقبال الزيت
 ممن يوصله اليه ويضعه في محلا له المعلومه مات هذا المأمور المسمى بالأمين بعد أن اوصلت ارباب الزيت
 زيتها على جهة طبخه على ما هو المعتاد فادعى رجل على ورثته أنه اوصل زيتا قدره كذا للصبابة
 يريد تضمينهم هل له ذلك أم لا (اجاب) لا وجه لتضمين ورثته والحال هذه اذ فعل ما هو المأمور به
 من جانب رب الزيت ومن جانب رب المصبة نعم لو ادعى أنه استهلكه وأقام على ذلك بينة ضمنه
 في تركه وأما مجرد دعواه أنه اوصل للمصبة التي هو بها كذا من الزيت فلا تسع منه لكونه
 لا يوجب عليه شيئا من الضمان ولوضاع جميع ما به الا يلزمه ضمانه من غيرته ثم منه عليه ولا تفرط
 في حفظه كما هو ظاهر والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استام بهما من يد آخر ثم ادعى
 أنه ملكه هل الاستيام اقرار بالملك لذى اليد ولا تسع دعوى المساوم المذكور في البهيم
 أم لا (اجاب) المساومة مانعة من الدعوى لتضمنها الاقرار بأن المدعى لذى اليد كذا اقتصر
 في البرازية في الدعوى في نوع المساومة ولم يحك خلافا وجامع الفصولين في واسط الفصل العاشر
 حكى في كونه اقرار بالملك لذى اليد قولين صحيحين رامن الفتاوى الصغرى وحكى انفاق الروايات بأنها
 اقرار بالملك لذى اليد رامن الزيادات وقال رامن الفتاوى رشيد الدين الاستسراء والاستتجار اقرار
 بالملك لذى اليد ولم يحك عنه خلافا والله أعلم وأجاب مرة أخرى لا تسع دعواه بعد سبق المساومة منه
 كما في البرازية وجامع الفصولين وغيرهما والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو
 محمداً أنه ملكه ورثه عن والده فأجابه المدعى عليه انى اشترته من والده وعمك المورثين لك بكذا
 وانى ذويد عليه من مئة تزيد على أربعين سنة وأنت مقيم معى في بلدة ساكت من غير عذر بمنعك عن
 الدعوى هل يوجب ذلك من باب الاقرار بالتلق من مورثه فيحتاج الى بينة تشهد له بالشراء ولا ينفعه
 كونه واضعا يده عليه المدة المذكورة ولا تكون الحادثة من باب الدعاوى التي مر عليها خمس عشرة
 سنة مع صريح اقراره بأنه تلقاها عن المورثين المذكورين أم لا (اجاب) نعم دعوى ذلك
 التلق عن أب المؤدع ودعوى تلقى المالك من المورث اقرار بالملك له ودعوى الانتقال منه اليه فيحتاج
 المدعى عليه الى بينة وصار المدعى عليه مدعى وكل مدعى يحتاج الى بينة يتوزع ادعواه ولا ينفعه وضع
 اليد المدة المذكورة مع الاقرار المذكور وليس من باب ترك الدعوى بل من باب المواخذه بالاقرار
 ومن أقتر بشئ غيره أخذ باقراره ولو كان في يده احتياجا كثيرة لا تبعه وهذا اما لا توقف فيه والله أعلم
 (سئل) في دار مشتملة على بيتين وساحة سماوية معدة للارتفاق ووضع الامتعة وما هو من ضرورات
 السكنى باع المالك اهلها بيتا من البيت لرجل يبيعها صحيجا شرعيا بحقوقه وطرقه ومنافعه وما عرف به
 ونسب اليه ومات البائع فباع ورثته البيت الثاني لرجل آخر يبيعها صحيجا شرعيا كما شرح في الاول
 ويريد أن يبنى في الساحة بيتا يلزم منه الضيق على المشتري الاول ومنع الارتفاق وسد الهواء وتقصان
 الاضاءة هل له ذلك أم لا ويمنع شرعا (اجاب) لا شبهة في ان الساحة المذكورة مشتركة بينهما مانصة
 وللشريك منع شريكه من البناء في المشترك وان لم يكن في البناء تضيق على الشريك ولا سد الهواء

مطلب استأجرت بيتا ثم
 ادعت أنه ملكها لا تسع

مطلب ادعى على ذى اليد
 أنه أقتر له بهذه الجارية

مطلب مات أمين المصبة
 فادعى رجل على ورثته
 أنه الخ

مطلب دعوى المالك بعد
 الاستيام والاستتجار لا تسع

مطلب ادعى زيد على عمرو
 محمداً أنه ورثه عن والده
 فأجابه المدعى عليه انى
 اشترته الخ

مطلب رجل له دار مشتملة
 على بيتين وساحة سماوية
 باع كلامن البيت من رجل
 بحقه وطرقه الخ فأراد
 المشتري الثانى ان يبنى الخ

• مطلب في متاع البيت اذا
• اختلف فيه الزوجان

والأضاعة فيمنع عن ذلك مطلقا والحال هذه اذا طلب التسمية في الساحة او طلب احدهما تقسم انصافا
وقد صرح علماؤنا بأنه اذا كان في يد انسان عشرة ايات من دار وفي يد آخر بيت واحد فالساحة
بينهما نصفان والله أعلم (سئل) في اختلاف غول الزمان فيما اختلف فيه الزوجان وسردا معاد
الناس ايفأقولهم مجردة عن التصحيح أي الاقوال في حالة الموت يحل بالترجيح (أجاب) المحل
بالترجيح • والمحل بالتصحيح • قول الامام المتقدم • واليهام المعظم • أبي حنيفة النعمان • السابق
في حالة الاجتهاد على سائر القدران • الذي اقررت بالجملة ذات مناسباته • وعلمت في الدنيا والاخرة
درجاته ومراتبه قال الشيخ العلامة أبو العادل فاسم بن قطيعة بن عماره دقوله القدرين واذا اختلف
الزوجان في متاع البيت فما يصح للرجل فهو للرجل وما يصح للنساء فهو للنساء وما يصح لهما فهو لهما
للا رجل فان مات احدهما واختلفت ورثته مع الآخر فما يصح للرجل والنساء فهو لهما وما قال
أبو يوسف يدفع امرأة ما يجهز به مثله والباقي للزوج ما وصوته وقال محمد ما كان للرجل فهو للرجل
وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل ولورثته والطلاق والموت سواء قال الامام
الاسيضي والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتمد السني والجمهور وغيرهما انتهى أقول
وعلى قول الامام • مثل أصحاب المتون قاطبة • ويكفي في ذلك في الترجيح اذ المتون موضوعات لظاهر
المذهب الصحيح وما فيها مقدم على ما في الفتاوى والشروح كما وضعه الطرسوسي في دفع الوسائل
الى تحرير المسائل واذا ما تناقنا فاختلست ورثته ما قاله قول ورثة الروح في قول أبي حنيفة ونجد
وعند أبي يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر جهازها كما هو أصله وفي الباقي القول قول ورثة
الزوج لان الوارث يقوم مقام المورث فصار كما ورثت باختلاف باقهما • وهما حيان في حال قيام
النكاح ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذلك • بعد موتها • كذا في لسان الحكماء وقد
استقصى فيه في مسألة اختلاف الزوجين في حياتهما وبعد ممات احدهما وقبل النكاح وبعد
وبعد الموت وما اذا كانا حزينين أو أحدهما أو عبيدين فراجع ان شئت وليكن اعتمادك على قول
الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) فيما اذا حكم القاضي على الخصم النكاح
بالكول ثم أراد أن يحاق هل يلتفت اليه ويحطب ويطل القضاء أم لا (أجاب) لا يلتفت اليه
ولا يطل القضاء قال في الحاشية لو قضى عليه بالكول ثم اراد ان يحاق لا يلتفت اليه ولا يطل القضاء
ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر كسالة بدين فأكثرها فأوام
لينة عليه بها فادعى الابراء منها هل تسمع دعواه الابراء عنها سمع اكاره صدورها أم لا (أجاب)
لا تسمع لتناقضه الطاهر والامر في ذلك بين طاهر والله أعلم (سئل) في ثلث كرم زيتون يتقاسم
غاته رجل مع أولاد أخويه يأخذون ثلث هذا الثلث ويأخذ أولاد كل أخ ثلثه يتقاسمونه بينهم فكذا
مدة تزيد على خمس عشرة سنة بلا منازعة والان الم يقول لاحق في هذا الثلث لا ولاد أخ فلان
لموت أبيهم في حياة أبيه بل انصفه في واد أخى الآخر وانما كت اسلم لا لولئك يتناولونه هذه
السنين على وجه التصديق عليهم هل تسمع دعواه مع مقاسمتهم لهم ذلك كذلك ومع منع السلطان عن
سماع ما مضى عليه من الزمن مثل ذلك (أجاب) لا تسمع دعواه والحال هذه والله أعلم (سئل)
في يقيم يتكلم عليه جده أو أخته أو قرله بأشياء من ديون وغيرها وصار يراجع في أمواله ويكتب
الدين باسمه في السجل وكلما سئل يقول هذا المعلن ابن بنى البيت مات البيت عن ورثة فطلبوا ذلك
فقال المال والدين الذي كنت أقررت به ماله انما هو مالي وكنت أقرله بثلثة هل يلتفت الى كلامه
اولا يلتفت الى كلامه لتكذيبه نفسه في ذلك (أجاب) لا يلتفت الى كلامه لتناقضه ويجب عليه
دفع ما أقر به لورثة البيت ولا عين على الورثة لانه ما كان اقراره بثلثة الا على رواية عن أبي يوسف ان
ورثة المقر له يحلفون أما ما نعلم أنه كان كادبا والله أعلم (سئل) في فرس رجل غائب تركها بيد أولاده

• مطلب لو قضى عليه
بالكول ثم أراد الحلف
لا يلتفت
• مطلب ادعى الابراء
عن الكسالة عن الدين يعد
اكارها لا تسمع
• مطلب رجل يتقاسم
مع اولاد أخوته ثلث كرم
زيتون مدة تزيد على خمس
عشرة سنة ثم بعد ذلك
ادعى الخ
• مطلب اقرباوم البيت له
بديون مات البيت عن ورثة
فطلبوا ذلك فقال الخ
• مطلب اذا ادعى رجل
فرسا في اولاد العائيب
لا تسمع

ريد آخر أن يدعى على الغائب بحضور أولاد الغائب بجهة فيها هل تسمع دعواه أم لا (أجاب)
لا تسمع الدعوى على الغائب بحضور أولاده والله أعلم (سئل) في رجلين تنازعا في محدود
احدهما خارج يدعى الشراء من زيد والآخر ذويد يدعى الشراء من عمرو والمشتري من زيد المذكور
برهن الخارج أن زيد المثلقي منه أقر قبل شراء بائعك منه أنه باعني المحدود المذكور بكذا فاشترى بائعك
لم يجز لأنه كان في بيعي فكذلك شراؤك المرتب عليه هل تقبل بيئته بذلك أم لا (أجاب) نعم تقبل
كما أشار إليه في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في محدود موروث باع بعض الورثة
حصته فيه ووضع المشتري يده عليه وصار يتصرف فيه مدة سنين وبعض الورثة يراه ولكنه كان جلا
في بطن أمه يوم بيعه وهو لا يدري بحقيقة أمره فلما كبر أخبر بأنه ميراث عن أبيه هل تسمع دعواه
ولا يمنع سكوته ورؤياه أم لا (أجاب) لا يطل دعواه بسكوته ورؤياه ويعذر بمثل ذلك والقول قوله
في عدم العلم بينه وقد صرح في الخبر بأن الانح قبول الدعوى في من قدم بلدة واشترى أو استأجر
دارا ثم ادعاه قائلاً بأنه دار أبيه مات وتركه ما يراونا وكان لا يعرفه وقت الاستيلاء فإذا كان هذا مع
الشراء والاستئجار فكيف مع السكوت المجرد والله أعلم (سئل) في رجل تكرر دعواه على
آخر بدین له في ذمته ولم يتخلل بين دعوى ودعوى خمس عشرة سنة لكن لوجع السهل بلغ خمس عشرة
سنة هل يمنع المدعى من الدعوى لمنع السلطان الدعوى بعد هذه المدة أم لا لكونه لم يترك دعواه
خمس عشرة سنة (أجاب) لا يمنع لعدم الترك المدة التي منع السلطان من سماعها بعدها كما هو
ظاهر والله أعلم (سئل) في دار وقف أهلي وجد فيها بئر به زيت قديم وهي في يد المتولي عليها من ذرية
الواقف يدعيه للوقف وآخر يدعيه لوقف آخر فهل الزيت يكون للوقف الأول لو وضع يده متوليه أم لا
(أجاب) القول فيه للمتولى على الدار لأنه ذويد وغيره خارج والله أعلم (سئل) في شريكين
شركة مفاوضة سافرا للبحار بقول وباع بعضه للعرب بمن في ذمتهم وبقي بعضه فوضعه في موضعين
ودبعت ومات أحدهما فادعت ورثته على الشريك بأنه ضامن للثمن الذي بذمه العرب وأنه أيضا كافل
لما بقي من القول عند المودعين هل تصح دعوى الورثة بكفالة الشريك للثمن والقول المذكورين
أم لا تصح دعواهم ولا يجوز الزامهم بشيء منها (أجاب) لا تصح دعواهم بذلك إذ كفالة الشريك
بدین مشترك للشريك باطلاً لأنه ما من جزء منه إلا وهو مشترك بينهم ولأنه يؤدي إلى قسمة الدين قبل
قبضه وأنه لا يجوز وما تظاهرت عليه المتون والشروح والفتاوى عدم جواز الكفالة بالامانة
إذ لا يمكن جعلها مضبوطة على الكفيل وهي غير مضبوطة على الأصل فكيف يجوز الزام الشريك بسبب
ذلك بشيء والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما لو قاطع زيد على قري ومزارع من متصرفها ثم أن
بعض متكلمي القرى المزبورة استقرضوا من عمرو مبلغا دفعوه لزيد المقاتع ليحسب لهم المبلغ من
محمولهم الذي للمقاتع بذمتهم وكتب بذلك سجل ثم أن عمر اطلب من المتكلمين المزبورين ما كان
أقرضهم إياه لدى حاكم فأجابوا أن القرض لاحقية له وأنما زيد المقاتع حذدهم بالحكام ونالهم صرة
مجهولة وأقاموا على ذلك شاهدين أحدهما من رعايا القرية المذكورة فنعى الحاكم إذا ذلك عمر وعرفه
أنه حيث كان الأمر كذلك فلا طلب لك على المتكلمين المذكورين بل ما تدعيه لازم على زيد المقاتع
المذكور فهل لعمر وبعد اطلب من المتكلمين والدعوى عليهم الدعوى على زيد والطلب منه وهل منع
الحاكم وتعرفه المدعى أنه لا طلب له على المدعى عليهم وإن ما يدعيه لازم على زيد واقع في محله شرعا
وهل الخبة والشهادة المذكورة حكم شرعي يعتمد عليه شرعا أم لا (أجاب) إذا ثبت الاستقراض من
عمرو ولا ينظر إلى جوابهم المذكور لأن حاصله الانكار ومع الشبوت بأحدى الحجج الثلاث لا يفيد
الانكار ولا وجه للزوم بدل القرض لزيد والحال هذه وإن قلنا بأن المقاتعة على القرى والمزارع على
الوجه الذي يفعل الآن ليس أمرا شرعيا إذا الاستقراض نفسه أمر شرعي يثبت بدل القرض ديناً

مطلب في رجلين تنازعا
في محدود أحدهما يدعى
أن بايعي اشتري من زيد
والآخر يدعى أن زيد أقر

الخ

مطلب إذا مات أحد
الشريكين فادعى ورثته على
الاسترخاء كفسل عن المبيع
لا تسمع دعواهم

مطلب استقرض بعض
متكلمي القرى مبلغا من
عمرو ودفعوه لزيد المقاتع
فطلب عمرو والمبلغ منهم فأجابوا

الخ

لازماً في ذمة المستقرض وان صرفه في أي شيء كان فاذا ثبت الاستقراض بذمة مستكفي بعض القرى
 بأحدى الطبع الشرعية لا يتصور ثبوته بعينه في ذمة زيد به وقد تقرر في المنون كانه عدم صحة التوكيل
 بالاستقراض المطلق فلا يمكن التوفيق بين دعوى القرض على المتكلمين وبين الدعوى على
 زيد بالقرض الذي ادعاه عليهم بعينه لانفاة بين كونه اقرضه لهم وبين كونه اقرضه بعينه له فليس له
 الدعوى على زيد بعد دعواه عليهم لانه كانه قال المال الذي استقرضته مني واستقرضه له بدمتكم
 استقرضه بعينه زيد لانتم ولا شبهة في ان ذلك تناقض يمنع من صحة الدعوى وجوابهم ان القرض
 لاحقيقة له اسكاروا المنرا لينة عليه فكيف يقيمون على ذلك شاهدان والقول قولهم انا ما استقرضنا
 نضع الحاكم عمر العدم بينه لهم عليه لا يوجب كون ما يدعيه لازماً على زيد فكيف يكون لازماً عليه
 بمجمودهم الاستقراض وحيث بنى الحكم على مجرد ما هو المشروح في السؤال فليس حكماً شرعياً قطعاً
 وما يقطع الشغب ما ذكره البرازي في الدفع ادعى ما لا وحلفه ثم ادعاه على خالد وزعم ان دعواه على زيد
 كان طاملاً لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفي من اثنين لا يختص به مع اثنين بوجه واحد انتهى فهذا
 صريح في واقعة الحال قطعاً من غير اشكال والله أعلم (مسئل) في محضر حاصله حضر مجلس الشرع
 الرجل المدعى مسلم بن غنيم الوكيل عن ابنته صفية الحاضرة به وقول كملها له بعد تعريف عها
 سليمان بن غنيم وأشهد على نفسه أنه أبرأ ذمة عبد القادر بن محمد من صداق ابنته ومن سائر حقوقها
 بادنهم بالجلس وأنهم لا تستحق قبلة حقاً ثم أشهد على نفسه الرجل المدعى غنيم بن فوجيع الوكيل
 عن عبد القادر الزوج المذكور الثابت وكالته عنها فيما يأتي ذكره بشهادة أحمد بن جابر وفرحات
 ابن محمود أنه طلق صفية زوجة عبد القادر وبعد الاذن له منه بشهادته ما ثلاث قطاعات فوجب ذلك
 بآب صفية عن عصمة زوجها المذكور فلا تحتل له حتى تنكح زوجاً غيره وذلك بعد اعتبار ما وجب شرعاً
 وثبت ذلك لدى الحاكم ثم وثقوا شرعاً وحكم بوجبه حكماً شرعياً هذه صورة المحضر وذلك كما يغيبه
 الزوج فهل تثبت الوكالة المذكورة المجردة عن دعوى الزوجة أو وكيلها حقاً يدخل تحت الحكم
 كدعوى نفقة العدة أو غيرها من الحقوق أم لا تثبت وهل الحكم على الغائب بالطلاق المذكور يمتثل
 ذلك بعد ويكتفي بمجرد قول الموثق وذلك بعد اعتبار ما وجب وقوله وثبت ذلك لدى الحاكم وحكم
 بوجبه أم لا (أجاب) التوكيل لا يدخل تحت الحكم كما صرح به في جامع الفصولين وغيره وقد ذكرنا
 قاطبة في حيلة اثبات الحرمة على الغائب دعوى كفالة المهر على حاضر أو دعوى ضمان نفقة العدة
 معلناً وقوع الفرقة وتطالب بالاداء وتبرهن على ذلك ويحكم بالفرقة والتمتع ومع ذلك نظر واقع
 وقالوا المتدعي على الغائب شرط لا سبب وفي مثله لا يتصب الحاضر خصماً عن الغائب عند عامة
 المشايخ فينبغي ان يرضى في مثله بالمهر والنفقة على الحاضر لا بالأمانة على الغائب اذا المتدعي على
 الغائب ليس سبباً للمدعى على الحاضر وفي الجبر وأما حيل اثبات طلاق الغائب فكما على الضعيف
 من أن الشرط كالسبب فكيف بما هنا ولا شرط ولا سبب بل ولا دعوى ولا يكتفي بمجرد قول الموثق
 وذلك بعد اعتبار ما وجب الخ قال في الخلاصة وكثير من الكتب الاصل في الحاضر والسجلات
 ان يبالغ في الدكر والبيان بالصريح ولا يكتفي بالاجمال وفي الاشياء والنظائر ولو قال الموثق وحكم
 بوجبه حكماً صحيحاً مستوفياً شرائطه الشرعية فهل يكتفي به فأجبت مراوياً بأنه لا يكتفي به ولا بد من
 بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفية الحكم ما في المقتطع من كتاب الشهادات ولو كتب في السجل ثبت
 عدى بما ثبت به الحوادث الحكمية أنه كذا الا يصح ما لم يبين الامر على التفصيل انتهى هذا والحادثة
 في قرح وقالوا في مسئلة الشرط المتقدمة الاصح أن هذه البينة لا تقبل اذ في قبولها البطال حق
 الغائب وكيف تثبت البينة الكبرى بانهاد الوكيل الذي لا يصح القضاء له بالوكالة المجردة وشهادة
 الشهود غير صحيحة كالدعوى بها بمجرد فلم توجد الدعوى بها الصحيحة التي تطلب بعدها الشهادة

مطلب محضر حاصله
 ان التوكيل لا يدخل تحت
 الحكم

فلا يؤثر الحكم والحال هذه والله أعلم (سئل) في زيد ادعى ان له بذمة عمرو ديناً معلوماً وذلك في وجه وصي ايتام عمرو والمتوفى المذكور وأثبت المدعى ذلك والحال أنه لم يحلف المدعى ان هذا المال باق في ذمة عمرو والمزبور ولم يقبض منه شيئاً ولم يعرض منه عوضاً ومضت مدته بعد ذلك الاثبات والآن يطلب وكيل زيد المدعى المال من وصي ايتام عمرو بنفسه الوصي عن الاعطاء لكون اليين حراً تباع على المدعى وهويين الاستظهار والحال انه لم يعرض في الدعوى لليمين والآن رب الدين غائب فهل يسوغ للوصي دفع المال من غير يمين أم لا (أجاب) صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى بأنه لا بد في ذلك من اليمين ولو أثبت الورثة لحق الميت اذعائه ان يكون بذمته دين فيحتاج لو فاته نظره والوارث الصغير والحكم المذكور وهو عدم الدفع يفهم من كلام الحاشية والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ديناً فدفعه بأنه حال به عليه فلا بد من يمين له على الخيل وأقام عليه بذلك البرهان هل يندفع أم لا (أجاب) نعم يندفع كما صرح به في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) عن اشترى من آخر ثوراً فاستحقته امرأه بالينة فأراد المشتري الرجوع على البائع بمثله فادعى البائع انه ابن بقرته وأقام بينة هل تسمع دعواه وتقبل بينته سواء كانت المرأة حاضرة أو غائبة (أجاب) تسمع دعواه وتقبل بينته بحضرة المرأة اجماعاً وبغيبتها على الاظهر الاشبه واذ ثبت ذلك فالمشتري يسترد الثور ومن المرأة ولا يعرض للبائع والله أعلم (سئل) في ابن في عيال ابيه دفع له الاب مالا تقداً يجزئيه وأذن له بالنفاق على نفسه من مال التجارة فخرج منه بغير اذنه واشترى لنفسه منه اواني نحاس ومات الاب بعد أن أقر في صحته انه ليس له عندي سوى مائة قرش فما الحكم في ثمن النحاس وفيما انفقته في الحج بغير اذنه وفي اقراره اذا ادعى عليه ببقية الورثة انه كان فارغاً (أجاب) أما ثمن النحاس فهو دين على الابن متعلق بذمته يشترط فيه ورثة ابيه ويجزئ على قرائض الله تعالى ومثله المال الذي انفقته في الحج وأما اقراره بأنه ليس له عندي سوى مائة قرش فهو غير مانع للدعوى عليه باكثر منها كيف لا وقد أعقب صحته مرضه ومرضه موته فافهم وجه الاولين أنه بشرائه لنفسه وانفاقه في الحج بغير اذن والده صار متديناً على المال الذي في اماتة فصار غاصباً فعلق بذمته فلا يبرأ منه الا بدفعه للمالكه وبراءته ذمته منه ولم يوجد وجه الثالث أنه اعنى اقراره لا يستغرق الا ذمته وأعظم من ذلك ما صرح حوايه من انه لو دفع الوصي جميع تركه الميت الى وارثه وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى داراً في يد الوصي أنها من تركه والدي لم يقبضها تقبل بينته وهضي بها رأيت ان قال قد استوفيت جميع ما ترك والدي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديناً لا يسه تقبل بينته ويقضى له بالدين صرح به في جامع الفصولين في الثامن والعشرين والله أعلم (سئل) في ذي يد على أتان ادعى عليه خارج انهما ملكه تجب عنده وقد ضاعت منه منذ خمس سنين فادعى ذواليد الشراء من زيد منذ كذا المدة سماها فأقام مدعى الشئح بينة على مدعى الشراء هل يقضى به المدعى الشئح أم لا وهل لتاريخ الضياع من المدعى والمدعى عليه اعتبار كما يزعمه بعض الناس أم لا (أجاب) نعم يقضى به للمدعى الشئح وأما تاريخ الضياع فلا التفات اليه ولا تعويل عليه قال في جامع الفصولين لو قال في دعوى الجارية غاب عني منذ شهر فقال المدعى انا أبرهن أنه ملكي وفي يدي منذ سنة او نحوه يحكم به للمدعى ولا يلتفت الى بينة المدعى عليه لان ما ذكره المدعى من التاريخ تاريخ غيبة الجارية لا تاريخ ملكه ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل تصادق مع زوج ابنته المتوفاة عنه وعن أمها زوجته وعن زوجها فلان على أنه قبض من الزوج ما خصه وخص زوجته من متروكاتها التي تحت يد الزوج المزبور وكتب محضر بذلك وفيه أشهد يعني الاب عن نفسه أصالة وعن زوجته وكالة أنه قبض منه ما خصه منها واستوفاه فهل يمنع هذا الاشهاد دعوى الزوجة أم لا مع عدم ثبوت الوكالة

مطلب لو أثبت زيد في وجهه وصي ايتام عمرو وان له بذمة عمرو ديناً ولم يحلف زيد الخ مطلب دفع المدعى عليه المدعى بأنه حال الخ

مطلب اذا استحق الثور المبيع فأراد المشتري الرجوع على بائنه فادعى الخ

مطلب دفع لابنه مالا ليتجر فيه فخرج منه واشترى اواني بغير اذن ابيه ومات الاب بعد اقراره الخ ثم ادعت بقية الورثة الخ

مطلب دعوى الوارث على الوصي داراً أنها من تركه والده بعد أشهاده على نفسه أنه الخ مسبوقة مطلب ادعى خارج انا ناعلى ذي يد أنها تجب عنده وادعى ذواليد الشراء من زيد

مطلب اذا تصادق الاب مع زوج ابنته المتوفاة أنه قبض ما خصه وما يخص أمها فهذا لا يمنع الام من الدعوى

(أجاب) لا يمنع دعوى الزوجة التي هي أم الميتة بنى بما تركه ابنتها ووضع الزوج يده عليه
 اذ هو اشهاد بقبض ما خصه ما مشا ظاهرا فاذا تبين شي آخر فثبت ما بقي فيه له ما طلبه وما يسر ح به
 ما ذكره في أو آخر الفصل الثامن والعشرين من جامع الأصولين راجع إلى الله متقى حيث قال وفيه دفع
 جميع تركه الميت إلى وارثه وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركته قليل
 ولا كثير إلا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصي أنها من تركه والده ولم يبق من تركته قليل
 وأقضى له بها رأيت ان قال قد استوفيت ما ترك والده على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل
 ديني لانيه ألم أقبل ينيته وأقضى له بالدين انتهى هذا مع ثبوت الوكالة فكيف مع عدم ثبوتها
 والله أعلم (سئل) فيما لو استأجر زيد من عمرو دارا والحال ان عمرا كان وصيا عليه من قبل
 ولما كبر زيد حصل بينه وبين عمرو مبارأة عامة ثم ادعى زيد المدة كونه الاستئجار ان تلك المدة املك
 من أملاك مورثه فهل يسمع القاضي منه هذه الدعوى ولا يثبت له ذلك متناقضا أم لا (أجاب)
 لا يثبت له ذلك متناقضا لكان الحفاء في الاستئجار ولعدم صحة الإبراء عن الاعيان قال في البحر في باب
 الاستحقاق في شرح قوله لا الحزبة والسب والطلاق في العيون قدم بلدة واشترى او استأجر
 دارا ثم ادعاها فلان لا يملكها ما دارا يسه ما تتركها اميرائا وكان لم يعرفه وقت الاستيلاء لا تقبل
 قال والقبول أصح وفي جامع الأصولين دفع يعني الوصي جميع تركه الميت إلى وارثه وأشهد على نفسه
 أنه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير إلا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصي
 أنهم من تركه والده ولم يقبل ينيته وأقضى له بها رأيت ان قال قد استوفيت جميع
 ما ترك والده من دين عن الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديني لانيه ألم أقبل ينيته وأقضى له
 بالدين انتهى ووجهه أنه محل الحفاء فيقبض أشهاده على ما ظهر له وسماه جميع ما تركه باعتباره فلا يفرقه
 ذلك فاقهم والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ثمانية وأربعين قرشا بقيمة قماش من أصل
 مائة وسبعة وسبعين قرشا فادعى المدعي عليه وصول العشرين منها ولم يبق له بدنته سوى ثمانية
 وعشرين قرشا فأنكر وصول العشرين خلفه عليها هل اذا أقام المدين عدلين شهدا الذي الحكم
 الشرعي على أنه قال له لدى المطالبة ما لي عندك من ثمن القماش المنسروح سوى ثلاثين قرشا تقبل
 أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادة العدلين على إقراره بأنه ليس له من ثمن القماش المنسروح سوى
 ثلاثين قرشا حيث صدقتهما المدينون في ذلك وثبتت عدلتهما بالوجه الشرعي اذ لا مانع منها شرعا
 والله أعلم (سئل) في امرأة اشترت من آخر دارا علوية بثمن معلوم وتفرق فاعن تقايض وتراض
 فتراكم المطر الغزير عليها فنزل الماء منها على السفلى فتخلل بناؤها وتريد ردها على بأنه هاهل اها ذلك
 أم لا وهل تسمع دعواها به أم لا وهل لها ردها بغير رد دعواها الجهل والغيب الفاحش مع عدم التغير
 أم لا (أجاب) لم يقل احد من العلماء بأن لها الرده بحدوث التخلل المذكور فلا تسمع هذه الدعوى
 منها والعجب ممن يسمعوها وكيف يجبر على الرده وقد سلمها الدار غير متخلل بناؤها وترد عليه جبرا متخللا
 بناؤها لا فإل بذلك من العلماء وأما مسئلة دعوى الغيب الفاحش بخواب طاهر الرواية منع الرده مطلقا
 سواء غزه الآخر أو لم يغزه وظاهر الرواية طاهر الرواية وادركا مشايخنا يفتون بالرذات غزه
 والا لا وهذا لا يكون في مسئلتنا مع حدوث العيب بالتخلل لما اشتر في المتون والشروح والفتاوى
 في مسئلة حدوث العيب في المبيع في يد المشتري أنه يمنع من الرده فلا تسمع منها دعوى الرده معه ودعوى
 الجهل باطله عند أهل العلم فاطبة والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى البراءة في المقول والعتار على
 آخر فضعه الحكم الشرعي عن هذه الدعوى ثم أعاد الدعوى ثانيا على الوجه السابق هل تسمع دعواه
 أم لا (أجاب) الإبراء عن الاعيان باطل منقولا كان او عقارا فلو قال لا استجنى قبله حقا
 مطلنا ولا استجنى فاقول ادعوى يمنع عن الدعوى بحق من الحقوق قبل الإقرار عينا كان او ديني لانه

مطلب دعوى الارث بعد
 الاستئجار والشراء مقبولة

مطلب ادعى على آخر مبلغا
 من ثمن قماش فادعى المدعي
 عليه وصول كدائمه ثم أقام
 بينة ان المدعي قال الخ

مطلب في امرأة اشترت من
 آخر دارا علوية فتراكم المطر
 ونزل منها على السفلى فتخلل
 البناء فأرادت ردها الخ

مطلب دعوى البراءة
 عن الاعيان غير مقبولة لان
 البراءة عنها لا تصح بخلاف
 البراءة عن دعواها

ابرا عن دعواها لاعتبارها بخلاف قوله ابرأتك عنها فان له ان يدعيها والذي تعطيه عبارة الكتب المشهورة ان كان الابرأ عنها على وجه الانشاء فلما ان يكون عن نفس العين او عن الدعوى بها فان كان عن نفس العين فهو باطل من جهة ان له الدعوى بها على المخاطب وغيره صحيح من جهة الابرأ عن وصف الضمان فالابرأ الصادر في المنقول والعقار ابرأ عن الاعيان لا يمنع الدعوى بأدائها على المخاطب ولا على غيره فافهم والله أعلم (سئل) في رجل دفع لزوجه غزلا وصوفا لتغزلهما فغزلتهما فما قد فعلته للنساج فتسجبه غطاء ثم ماتت الزوجة واختلف الزوج مع ورثتها هم يدعون ملك الغطاء والزوج يدعي ملكه قال قول قول من (اجاب) الغزل للزوج قال الفقيه الجريان العادة ان الزوج يدفع لها وهي تغزل لاجل الزوج فصار الغزل كخدمة البيت من الخبز والطبخ وكيف يكون ملكا لها وقد تسجبه غطاء هذا لا فائده والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على جماعة من أهل الذمة ان له بذمتهم على سبيل القرض الشرعي كذا من القروش تسلموها ودفعوها لجابوش الكائن فانكر واغلب القاضى منه بينة شرعية فذكر أنه لا بينة له والنسأ أيمانهم خلفوا فادعاه الحاكم الشرعي عنهم ثم ادعى عليهم آخر بغيبة المذمى السابق أن المال الذي ادعى به المذمى السابق هو مالى وصل لهم على يد فلان المذمى المذكور قرضاهل تقبل دعواه أم لا (اجاب) لا تقبل دعواه قال في خلاصة الفتاوى ادعى عليه قرض ألف درهم وقال وصل اليك سيد فلان وهو مالى لا تسمع الدعوى ومثله في البرازية ووجهه أن فلانا غائب ونظرة كلمة المذمى على أن دعواه لما ادعاه فلان الغائب بقوله ان المال المذمى به فلان مالى أقرضه للمذمى عليهم فاندفعت خصومته عنهم بذلك فلا تسمع والله أعلم (سئل) فيما لو ادعى على زيد لدى قاض فحكم القاضي له بموجب الشرع الشريف ومنع الخصم عنه من التعرض له ونفذ حكمه قاض آخر ثم بعد مضي مدة من الزمان طلب المذمى من قاض آخر استئناف الدعوى هل يجيبه القاضى الى ذلك أم لا (اجاب) ينظر في دعوى المذمى ان كان اتى بهامع دفع أقام عليه بينة تسمع ويقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من التعرض له لعدم بينة قامت منه على خصمه ثم اتى بها تسمع وان لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حيث لم يزد على ما صدر منه أولا وهو مقصود العلماء في قواهم لا تستأنف الدعوى قال مشايخنا في كتبهم كالخيرة وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وفي الذخيرة برهن الخارج على نتاج حكمه ثم برهن ذو اليد على التسليم يحكم له به انتهى فاذا كان هذا في بينة مثبتة وإما اعتبار وحكم بها وسمع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء على المحكوم عليه فكيف لا تبطل بينة ذى اليد فيما الحق بالملك المطلق وان حكم القاضي له بظاهر اليد المغنية له عن البينة فكيف بينة غير مثبتة لان عنها غنى باليد ولا حاجة للحكم بها اذا القضاء للمذمى عليه عند عدم بينة الخارج قضاء تزل لأقضاء استحقاق فنقول ان أعاد الخصم الدعوى ولا بينة معه بما يدعى لا تسمع دعواه لانها عين الاولى حيث لم يقم بينة ولم يأت بدفع شرعي يقبل شرعا وقد منع أولا لعدم أقامتها فما أتى به تكرر محض منه وقد منع بما سبق فلا يلتفت اليه ولا يسمع منه اجماعا وقد أكثر علمائنا من ذكر هذه المسئلة في باب ما يدعيه الرجلان وهو باب واسع او صله بعض علمائنا الى خمسةائة واثني عشر فضلا وذكر في مسئلتنا ما اقتدينا به فنرأيه نليراجع الكتب وإيا تأمل والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ستة أذرع من أرض يسه البائع وبني بها بناء وتصرف فيه ثم بعده ادعى رجل على الباني المذکور أن له ثلاثة قراريط ونصف قراريط في المبيع المذكور لارباعن أمه ويريد هدمه والحال ان أمه تنظره تصرف بالبناء والاتفاق المذکورين هل له ذلك أم لا وهل تسمع دعواه مع تصرف المشتري برؤية أمه له وأطلاعها على الشراء المذکور والتصرف

مطلب دفع لزوجه شعرا
وصوفا فغزلته ثم تسجبه غطاء
ثم ماتت واختلف الزوج الخ

مطلب ادعى على جماعة
من أهل الذمة مبلغا قرضا
فأنكر واخلفهم الحاكم لعدم
بينة معه ثم ادعى عليهم آخر
ان المال الخ

مطلب لو منع القاضى المذمى
عن دعواه بموجب الشرع
ثم أراد المذمى استئنافها
عند آخران أتى بهامع دفع
تسمع وان كانت عين الاولى
لا تسمع

مطلب اشترى من آخر ستة
أذرع وبني بها ثم ادعى رجل
ان له فيها ثلاثة قراريط ونصف
ارباعن أمه ويريد هدمه والحال ان
أمه تنظره تصرف المشتري برؤية أمه له وأطلاعها على الشراء المذکور والتصرف

المزبومة مدة مديدة أم لا (أجاب) لا تجمع دعواه والخبال مانص أحمد لأنه لا نفاذ في
 متوهم وشروطهم وقتا واهم أن تصرف المشتري في المبيع مع اطلاع الخصم ولو كان اجنبيا بنحو
 البناء والقرس والزرع يمنع من سماع الدعوى قال صاحب المنظومة انشأ اساتيدنا على أنه
 لا تجمع دعواه ويجعل سكونه رضى للمبيع قطع التروير والاطماع والحيل والتلبيس وجعل الحضور
 وترك المسازعة اقرارا بأنه ملك البائع وقال في جامع الفتاوى وذكر في منية الفقهاء وأى غيره
 يبيع عروضا فقبضها المشتري وهو ساكت وترك منازعته فهو اقرار منه بأنه ملك البائع انتهى فلم
 بذلك أن الام لو كانت حية ثم ادعت بعد ذلك لا تجمع دعواها وما منع المورث في مثله منع الوارث
 بالاولى وذلك كله لأجل الدفع والقطع لمادة التروير والتلبيس * والحاسم لطريقة الاحتيال وقطع شأفة
 الاطماع بالتلبيس * في زمان غلب على أهله ارتكاب الباطل ونعاطي العاقل * ليس الواس الذي
 الدنيا نوع باطل * فترى الواحد منهم على خصمه كالسمع الحائل * فحسموا سماع مادة مثل هذه الدعوى
 لما رأوا من فساد أهل الزمان * بارتكابهم باطل العدوان والميل للدينار التي هي حبال الشيطان * فيجب
 منع ذلك إذا القاعدة التي اجتمعت على حجة أهل المذهب درء المفساد أولى من جلب المصالح يدخل
 هذه الواقعة فيما اشتملت عليه من المقررات فيجب العمل بها في دفع الظاهر الذي ينصرف الزمان
 وفساد أهل الذي نطقت الاحاديث بشهرهم وقبح حال اكثرهم والله أعلم (سئل) في حائط بين شخصين
 تشاركهما ولا يئنه اهما ولا حدهما ابيان متصل تربيعا على وجه التشارك ولا آخر عقد عليها
 هل يقضى بهما أم هي لصاحب العقد أم لصاحب الاتصال في طرفي الحائط (أجاب) الحائط
 لصاحب التريبع لسبق استتماله لهما على صاحب العقد اذ هو كوضع الجذوع وقد صرحوا
 بأنه لو كان لاحدهما تريبع ولا آخر جذوع فذو التريبع أولى عليه عامة المشايخ مع ما لا يثبت بأن الاستعمال
 بالبناء عند التريبع يسبق على الاستعمال بجذوع وتفسير اتصال التريبع ان يكون انصاف اللين
 داخل في انصاف لبن الحائط المتسازع فيه ولا شك ان استعمال ذي العقد متأخر واذا اثبت
 في المسئلة فارجع الى جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في سفلى وعالو كل واحد منهما
 في يدرجل بتصرف فيه مدة ستين تصرف الملائك بلا منازع والآن صاحب السفلى يدعى شيئا
 من العالو نفسه انه ملكه هل القول قول واضع اليد وعلى صاحب السفلى البينة حيث توافقا على
 بنية العالو أنه لصاحبه أم لا (أجاب) القول قول واضع اليد وهو ذو العالو بمنه وعلى الآخر
 البينة والله أعلم (سئل) في سفلى اتهم وصاحب العالو ببناء البناء ليتوصل الى حقه في الحكم
 (أجاب) اذا امتنع صاحب السفلى عن بناء السفلى لا يجوز لكن يقال لصاحب العالو ان السفلى
 ان شئت وامنع عن صاحبه حتى يوثق بنية البناء او ما انفقت على الاختلاف وقيل ان بأذن
 القاضي فيما اتفق والافيا القيمة وعليه الفتوى كذا في فتاوى شيخنا السراج الحائقي وفيها وتعتبر
 القيمة يوم البناء لا يوم الرجوع الله والله أعلم (سئل) في صاحب عالو أراد أن يبنى في عالوه بناء
 لا يضرب السفلى هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم المختار لا فتوى أن لذى العالو أن يبنى على عالوه اذ المبنى
 اجماعا على قول الامام وصاحبه وان نقل عن الامام المتع على الاطلاق فهو بخلاف المختار والضرر
 وعدمه يعلم بقول رجلين من أهل البصرة في ذلك وحاصله ان الضرر ان علم يقينا فيمنع وان علم عدمه
 يقينا فلا يمنع وان اشكل بمنع الا برضى ذي السفلى والله أعلم (سئل) فيما اذا الحق الضرر بما لا
 البيت السفلى وكان ذلك بسبب مالك العالو هل عليه منع ضرره أم لا (أجاب) الفتوى على
 ان الضرر ان تحقق او اشكل أنه يضرب أم لا يمنع ذو العالو منه واذا علم أنه لا يضرب لا يمنع واعلم ان سقف
 السفلى وجذوعه وهو اديه وبواريه وطينه لصاحب السفلى غير أن لصاحب العالو سكنة في ذلك كما قلناه
 صاحب البحر عن الذخيرة فاذا علمت ذلك فاعلم أن تطبيقه لا يجب على واحد منهما ما اذا العالو فلعلم

مطلب السفلى في يدرجل
 وعالو في يدرجل بتصرف
 تصرف الملاك والآن
 صاحب السفلى يدعى الخ

مطلب سفلى اتهم وصاحب
 العالو ببناء البناء الخ

مطلب لو أراد صاحب
 العالو أن يبنى في عالوه بناء
 لا يضرب السفلى له ذلك

مطلب يمنع ضرر صاحب
 العالو عن صاحب السفلى

وجوب اصلاح ملك الغير عليه وأما ذوالسفل فلعدم اجباره على اصلاح ملكه فان شاء طينه ورفع ضرر وكف الماء عنه وان شاء تحمل ضرره اذ ضرر حوا بأنه لا يجبر المالك على اصلاح ملكه واذا تلف الطين المانع لو كف الماء بسبب السكن المأذون فيه شرعاً لا ضمان على الساكن وان تعدى بان أزاله وجب الضمان وانما زدت هذا لاني بلغني ان بينهما تنازعا في سطح حضير سكنه لذى الهلو يطالبه ذوالسفل بتطيينه ليدفع وكف الماء والله أعلم (سئل) في ذي يد وخارج تنازعا في بهيمة فادعى ذواليد شراءها من زيد منذ ثلاث سنين وادعى الخارج شراءها من عمر ومنذ سنتين فما الحكم (اجاب) المسئلة فيم الاختلاف الرواية والاكثر على ان سابق التاريخ اولى وعليه اقتصر في الخلاصة والبرازية ونقله في البحر عن غاية البيان وخزانة الاكل ونقله في جامع الفصولين عن المبسوط وان صوب عدم اعتباره بقوله الا صوب عندي ان لا يعتبر التاريخ في دعوى تاريخ الملك من اثنين مالم يورخ ملك من المالك من جهة واحدة واكثر من اعتمده واقتصر عليه عولت عليه وافيت به سابقا والله أعلم (سئل) في رجل اختاف مع والذ زوجته فقال سمينها كذا مهر او قال الاب لم تسم شيئا وهي في وقت النكاح صغيرة وفي وقت الاختلاف بالغة وذلك قبل الدخول ولا بينة للزوج فما الحكم (اجاب) القول قول الاب ولا عين عليه وله مهر مثلهما والله أعلم (سئل) في دار بين أخ واخت ابنا من ابيهما ما فادعى ابن الاخ على ابن الاخت ان أباه كان في حياته اشترى حصتها بكذا حال حياته وأقام بينة وقضى له فادعى المدعى عليه على المدعى المذكور بعد الحكم المزبور انه استأجره في المدعى ودفع له فيه عشرة قروش او بوجره له بقروش كل سنة وان ذلك اعترف منه بأنه لا ملك له فيه فهل نسمع دعواه بذلك وتقبل بينته ويحكم له به أم لا (اجاب) بقوله صرح علما وناطقة بأن الاستيلاء اعترف بأنه لا ملك له في العين وانه دفع صحيح والدفع يصح بعد الحكم قال في جامع الفصولين في اواخر الفصل العاشر رامن الذخيرة كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعد ها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم حتى لو برهن على مال وحكم له ثم برهن خصمه ان المدعى أقز قبل الحكم انه ليس له عليه شيء يطل الحكم ثم رمن بعده لفتاوى رشيد الدين وقال حكم له بمال ثم رفع الى قاض آخر وجاء المدعى عليه عند هذا الفاضي بالدفع تسمع ويطل الحكم الاول وفي الاشباه دفع الدفع صحيح وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار فكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعد ها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما كتبناه في الشرح وكما يصح عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده هو المختار انتهى ومثله في كثير من الكتب فاذا علمت ذلك قطعت بصحة دعوى المحكوم عليه بذلك وقبول بينته والحكم له ودفع خصمه والله أعلم (سئل) في رجل لأولاد له وله أقارب عصبة خمسة احضروهم عند ما مرض مرض الموت واوصى لهم بزيوتون معلوم له ولهم وقال اقسموه خمسة بينكم لا يفضل واحد على آخر فاقسموه بخمسة كما اوصى وتصرف كل فيما اصابه بالقسمة مدة تبلغ ثلاثين سنة والا آن يدعى واحد منهم بأمر القسمة بنفسه انه اقرب درجة الى الميت منهم رانه احق بالزيوتون كله هل تسمع دعواه أم لا لمباشرة القسمة ولمنع السلطان عن سماع ما مضى عليه من الدعاوى خمس عشرة سنة فأزيد (اجاب) لا تسمع دعواه لان الاقدام على الاقسام اعتراف بأن المقسوم مشترك كما صرح به الزيلعي وقاضى خان والعمادى والبرازى لا سيما مع منع السلطان عن سماع كل دعوى قضى عليها هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا ادعى الخارج على ذي يد في محدود أن ذا اليد باعه المحدود بالوكالة عن فلان الغائب بكذا وانقذه الثمن ويطلب تسليم المحدود منه فأناكر المدعى عليه الوكالة والبسع وقبض الثمن فهل تسمع دعوى المدعى وتقبل بينته على ذلك جميعه في غيبة المالك أم لا (اجاب) نعم تسمع دعواه لكونه خصما

مطلب اذا قال الزوج سمينها للمرأة كذا وقال الاب الخ

مطلب ابن و بنت ورنادارا عن ابيهما فادعى ابن الاخ على ابن الاخت ان أباه اشترى حصته امها في حياته فادعى المدعى عليه على المدعى الخ

مطلب يصح الدفع قبل اقامة البينة وبعد ها وبعد الحكم وبعد غير الحاكم الاول الخ

مطلب اوصى لعصبته الخمسة بزيوتون معلوم له ولهم من غير تفاضل فاقسموه ثم بعد نحو ثلاثين سنة ادعى الخ

مطلب ادعى الخارج محدودا على ذي يد أنه باعه له بالوكالة عن الغائب فأنكر ذواليد الخ

قال في جامع المصولين وهذا وجه آخر وهو أن يبيع فيقول اني ففصولي فلا اسلم المبيع فيه المشتري
انه وكيل فلان بالبيع فهو خصم فيثبت أنه وكيل بالبيع انتهى فهو ذا صريح في مشائنا قائل وانه
أعلم (سئل) في ميت مات عن زوجة وابن وبنت فوضع الابن يده على حدود كمن له مدعيها
شراء منه بمن عينه فأقامت زوجة الميت معها وكيل يده على يده بمن آمنه فأدعى لدى الحاكم الشرعي
فأدعى الابن ميتة شرعية شهدت بالشراء منه بوجه الوكيل على الوجه الذي حكى له الحاكم المذكور
بشأنه ومنع من معارضته فيه وبقيته يده عليه وضمت له ثمن الميت عن زوج وصغيرين منه فأدعى
هذا الزوج على الابن المذكور لدى القاضي المذكور أن الحدود تختلف عن الابن ومطلب استحقاقه
واستحقاق ولديه المتجزلهم من ثلث الميت الاقول فيه فأجاب الابن المذكور بما أجابه أو لا فكيف
القاضي المذكور المدعى المزبور ميتة تشهد بأنه تخلف عن والده فأحضر رجلين شهدا له به بوجه الابن
ان والده مات وهو باق على ملكه لم ينقل عنه بناء قل وانتم سمعتم بعلما ما بان في ذلك وقبل القاضي منه
شهادته ما حكم بكون المحدث والمذكور انما قول يبيع ذلك مع الحكم المتقدم منه أم لا يبيع (أجاب
لا يبيع ذلك مع الحكم المتقدم منه ولا وجه للمطلب الميتة المذكورة من المدعى المذكور وأعلم ان ثمة
علم ما في سائر كتبهم تضافرت على ان كل واحد من الورثة يكون خصما على الميت وان في دعوى انشراء
من المورث الموصومة متوجهة على الميت وكل واحد من ورثته خصم عنه فإذا ثبت في حق واحد منهم
ثبت في حق بقية اقيامه مقامه كان الميت خصما بنفسه فيثبت المدعى عليه المدعى الشراء قال في جامع
المصولين مات وترك دارا وثلاثة بنين فغاب اثنان وبني واحد والدار بيده نصيبه ونصيب الغائبين
وديمة عنده والدار غير مقسومة فأدعى رجل كل الدار فلو ادعى ملكا مرسلا وأدعى الشراء من أبيه
يحكم له بالدار اذ بعض الورثة خصم عن كلهم اذ الموصومة توجهت على الميت وكل واحد من الورثة
يكون خصما عن الميت انتهى وهذا في اغلب الكتب فانظر الى قواهم الموصومة توجهت على الميت
وقواهم بعض الورثة خصم عن كلهم فإذا علمت ذلك علمت ان الحكم المتقدم هو الصحيح السابق وان
المتأخر لا اعتبار به لاشتماله على ابطال الاول والحكم الصادر على وجه العدة لا يجوز نقضه ومن
قواعدهم القضاء بحول على العدة ما يمكن ولا يجوز نقضه بالثبوت لا شك ان الحكم كونه ميراثا يلزم
منه ابطال الحكم السابق بكونه ملكا للابن بالشراء السابق من أبيه وهذا لا يجوز وقوع وقوع الاول
صحيحا بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة فاني سئل والحال هذه والله أعلم سئل في رجل دفع لاحد
بنه غنما واقرده عن نفسه وبقيته أولاده ومات وأدعى الابن على اخوته بما يدهم من الركة بحضرة
فصلحوا على شيء منها ودفعوه له واشهدوا على نفسه وابرا عاتما ثم ماتت هو واخوته والا ان أولاده يدعون
على أولاد اخوته باستحقاق أبيهم من الركة هل تسمع دعواهم مع صلح والدهم أم لا (أجاب)
لا تسمع دعواهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة أقرت باستيفاء ما خصها من تركته والدها
واشهدت ان لاسحق ليا قبل اخوتها وماتت فأدعى احد أولادها على اخوتها انفعه الحاكم وقتى عليه
بوجهه هل هو قضاء على البقية من أولادها أم لا (أجاب) القضاء على أحد الورثة قضاء على الكل
اذا الموصومة توجهت على الميت فلا تسمع دعوى البقية والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى حمرا وسافر به فوجد به عيبا فرفع أمره الى الحاكم بثلث البلدة في غيبة البائع وحكم بالرد
بغيره ولم ينعه عند عدل بل استقر في يده المشتري حتى مات عند عدل له ان يرجع بالنظر على البائع
أم لا (أجاب) ليس له ان يرجع بالنظر على البائع والحال هذه اذ هو قضاء على الغائب ولا يتعد
على ما عليه الفتوى ولو قلنا بقاؤه على القول المقابل لما عليه الفتوى فشرط الرجوع بالنظر فلا كراهة
عند العدل لتسكون يده كيد البائع حكما أما لو حدث عند المشتري فلا رجوع له على البائع ولا لاحدا
قال في جامع المصولين في الخامس والعشرين في الخيارات بعد ان رهن رشيد الدين ووجه دعوى

مقلب وضع ابن الميت
يده على حدود فأدعت
الزوجة ثمها فأدعى الابن
الشراء من أبيه وأقام ميتة
وحكم له بثمن أذعت عند
حاكم آخر الخ

مطلب صالح بعض الورثة
وأشهد على نفسه واربا
اراء عامات مات والآن
أولاده يدعون الخ
مطلب أقرت باستيفاء
ما خصها من تركته والدها
فماقت فأدعى أحد أولادها
على اخوتها الخ
مطلب اشترى حمرا وسافر به
فوجد به عيبا فرفع أمره
الى الحاكم بثلث البلدة مع
غيبة البائع وحكم بالرد الخ

وبأنه غائب واثبت عند القاضي عيبه وشراءه فوضعه القاضي عند عدل فثبت في يده هالك على
المشتري اذا رد على بائعه لم يثبت اغتيبه ثم رخص القضاة الاسترواش وقال ينبغي ان يكون هذا
فيما لم يتخذ بالرذ على البائع أما لو قضى به ينبغي أن يملك من مال البائع اذا غايبه انه حكم على الغائب
بلاخسب ولكنه ينفذ في الظاهر الرواية التي انتهت فيه علمت ان واقعة الحال ليست موضع الخلاف لاهلاك
المبيع عند المشتري والله أعلم (سئل) في رجل ادعى لدى قاضي غزوة على آخر بأنه باع دجرا بها
وسافر به الى العريش فوجده عيبا واحضره لحاكم العريش وأشهد على رذبه وانه اثبت العيب
واختار الفسخ وحكم به حاكم العريش في غيبة البائع فكافه قاضي غزوة الى البيان فاحضر رجلا
شهد ابو جده البائع لديه أن المذعي استخار الفسخ لدى قاضي العريش فهل يملك ذلك يثبت الرجوع
للمشتري بالثمن أم لا (اجاب) لا يثبت اذ لا بد من تسمية القاضي الذي حكمه ولان شهادة
الشاهدين انما هي باستخارة المشتري الفسخ لا بالحكم بالرجوع ولان الحكم على الغائب لا ينفذ
على ما عليه الفتوى ومن قال بنفاذه في الاظهر فذاك اذا كان شافعا أما اذا كان خفيا فلا كما ذكره
في البحر والله أعلم (سئل) فيما اذا اختلف المتعاقدان فادعى المشتري أن المبيع بات والبائع
انه بيع وقاء فهل القول قول البائع وهل اذا أقام المشتري بينة ان البيع بات والبائع بينة انه بيع
وقاء فأى البينة تثبت (اجاب) هذه المسئلة ذكر علماء فافهم الاختلاف كثيرا والراجح فيها ما افسر
عليه في الخالية في أحكام البيع الفاسد بقوله وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والاخر بيعا باتا كان
القول لمن يدعى البات والبينة بينة الوفاء انتهى وقد علوا له بأن البينة لمن يدعى خلاف الظاهر
وبيع الوفاء خلاف الظاهر في البياعات فكانت البينة بينة من يدعيه واعتض بأنه رهن في الحقيقة
وبينة البيع مقدمة على الرهن واجب بما حاصله صورته صورة البيع وفيه شرط زائد بخلاف الرهن
فاعتزم هذا التحرير فقد قل من تعرض له والله أعلم (سئل) في حجة اشهاد حاصلها اشهد عليه فلان بن
فلان بالوكالة عن بنت عمه فلانة بنت فلان البكر البالغة الثمانية وكلته عنها في ذلك وتوابعه وسائر
ما ينسب اليه فاعلمه عنها على الوجه الذي سيشرح فيه لديه بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان
العارفين بها في وجد الخضم الجاحد للتوكيل هما المشهد لهما الا في ذكرهما فيه اشهادا شرعيا
في الحجة أن لا حتى للموكل ولا استحقاق مع عيما فلان وفلان هما الجاحدان للتوكيل في جميع
الاسباب المسماة الغائبية عن مجلس الاشهاد المعلومة عندهم علك ولا شبهة ملك وأن المشهد لهما
يستحقان ذلك دونها وأن ذلك تحت يد الموكلة على سبيل العارية وقبل ذلك أحد العامين اصالة
عن نفسه ووكالة عن أخيه المرقوم وتصادق على ذلك كله التصديق الشرعي فهل يعمل بهذه الحجة
ويحكم بمجردها عند المحجة مع جحد المشهد لهما التوكيل أم لا (اجاب) لا عبرة بهذه الحجة ولا يثبت
بمجردها الجاحد التوكيل حق في الاسباب المسماة الغائبية عن المجلس عند المنازعة الشرعية فيها
والخضم الشرعي في ذلك بنت المذكررة ان كانت حية وان كانت ميتة فالخضم وارثها زوجها كان
او غير وليت شعري كيف يجحد العمان التوكيل وتسمع الشهادة لهما به وجودهما متضمن لتكذيب
المشهد الذي هو الوكيل وتكذيب شاهديه والاشهاد منه وشهادة الشاهدين للعامين المذكورين فهذا
أمر عجيب نعوذ بالله من الزبغ والاضلال ونسأله سبحانه وتعالى اصلاح الاحوال والله أعلم (سئل)
في ارز مشرك بين اثنين مات احدهما فالحق ورثة الميت خسران بسببه هل على الشريك الآخر منه
بقدر حصته أم لا (اجاب) ليس عليه شيء من ذلك قال في جواهر الفتاوى ابن وبنت وورثا دارا فادعى
متدع على الابن فيها ولحقه خسران بسبب الدعوى لا يرجع انتهى وهذا اذا لم تقبل الاختصاص
غرمت فعلى من المثل بقدر حصتي وشواهد ذلك كثيرة والله أعلم (سئل) في رجل مات
عن زوجة واب وابنت هل للزوجة او وكيلها على مديونه او مودعه او شريكه لمهرها وتلزمه بدفع

مطلب اثبت العيب في غيبة
البائع عند قاض واختر
الفسخ ثم أقام بينة بذلك عند
قاض آخر بوجه البائع

مطلب اذا ادعى المشتري
أن البيع بات والبائع
وقاء فاقول للمشتري والبينة
للبائع

مطلب في وكيل أقز على
موكلته ان لا يستحقاق لهما
مع عيما والاعمان يشكران
وكالة المفتر

مطلب لو مات أحد الله يكن
فلحق ورثته خسران لا شيء
على الشريك الاخر
مطلب لا تسمع دعوى زوجة
الميت بمهرها على مديونه
ومودعه وشريكه

الوديعه او الدين او مال الشركه لها ولو كياها من مهرها أم لا تسمع لها ولو كياها دعوى في ذلك
 (أجاب) ليس للزوجه ولو كياها الدعوى به مهرها على مديون الميت او على مودعه او على شريكه
 فقد سرحوا بأنه لا يجوز للدائن اثبات دينه على مديون الميت ولا على مودعه ولا على شريكه انما
 الدعوى على وصيه او على وارثه والزوجه دائمة فلا دعوى لها به مهر او دين تما الاعلى الوارث
 او الوصى والله أعلم (سئل) في متازعين في نصف كرم احدهما سارح والاخر ذويد أقام الخارج
 بينة انه أى النصف كان لاييه هل تقبل أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل البينة على هذه الكيفية
 لما سرح به في البحر وغيره من ان شرط الجز صحة الدعوى وقبول الشهادة قال في البرازية من كاي
 الشهادة شهد ان هذه الذار كانت بخله لا تقبل لعدم الجز وفي الكثر ومالك المورث لم يقض لوارثه بل اجر
 الا ان يشهد املكه او يمد مودعه او يمد مستعيره وقت الموت قال الزيلعي والاصل فيه أن الجز
 شرط وهو أن يقول الشاهد مات وتركهام انا لها ولكن اذا ثبت ملكه او يمد عند الموت كان برا
 ومثله الجز مشهورة وفي اغلب الكتب مد كوة والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في بيع نصف
 فرس له يد آخر غاب فباعه لرجل وسلمه ومنى زمن فحضر شخص وادى على الوكيل شراء من الموكل
 بعد تركه ويريد الزامه باحصار الفرس او قيمة النصف الذي اشتراه هل له ذلك أم لا (أجاب)
 لا تسمع دعواه على الوكيل لأنه لا يصلح خصمه له في النصف ولا في قيمته قال في جامع المصولين المقربان
 ما في يده فلان لم يصير خصما للمشتري لا تفاقمه ما أنه للغير وانما خصمه في ذلك المشتري منه وكل من اثبت
 منه ما الشراء بتاريخ اسبق حكم له به وترجع المسئلة الى مسئلة تلقى الملك من واحد لتقيام
 الوكيل مقام موكله في ذلك فاذا علم ذلك علم أنه لا سبيل لهذا المدعى على الوكيل المذكور
 لا في دعوى النصف ولا في قيمته والله أعلم (سئل) في امرأة تزمتها ببيع شرعية لذى قاض شرعى
 حل تخلف في بينها أم تختصر مجلس القاضى ليلحقها (أجاب) ذكر في البرازية نقلا عن المشتق
 عن الثانى رحمه الله تعالى ان المطلوب اذا كان مريضا وامرأة تبعته من يستعملها وقال الامام رحمه
 الله تعالى لايهت وفيها بعد هذا اذا ادعى أنها غير مخدرة وزعم وكياها أنها مخدرة بشرط ان كان من رأى
 القاضى احضارها ليلحقها في وقت وجوبه لا فائدة في الدعوى واقامة البينة على أنها مخدرة أولا
 فيحضرها وان كرم اولياؤها وان كان من رأيه ان لا يحضرها ان مخدرة فان كانت بكرا او من بنات
 الاشراف فالقول قول وكياها بلا يمين انما مخدرة وعلى المدعى البينة وان كانت من بنات الاوساط وعلى
 ثيب فالقول قول الخصم على أنم غير مخدرة مع اليمين وعلى الوكيل البينة على أنها مخدرة والتعويل فيه
 على العادة فان الابكار التي من بنات الاوساط بعد الرفاف بتة يتولين الاعمال ويخرجن الى
 العرس والمأتم وبنات الاشراف ولو بعد الرفاف بتة يحتفين عن الخروج الى هذه المواضع الانادرا
 فيما يستقبح ونلام على الترك كعرس الاخت او العمة اذا كانت لا تخرج الا في تلك الجهة كانت
 مخدرة فان كانت تخرج فيما لا بد تخرج صار الخروج لها عادة لا تبقى مخدرة وكذا افاده الامام
 الحلواني رحمه الله تعالى وفيما قبل هذا والمرأة البرزة كالرجل وان كان المدعى عليه مريضا او مخدرة
 لم تعهد الخروج لا تحضر بل يذهب بنفسه مع الخصم او يرسل ما يما ان كان مأذوبا بالاستخلاف وكلا
 النوعين فعلى عليه الصلاة والسلام الا أنه لا يذهب بنفسه في زمانا كلياتل حشمة القاضى والآداب
 تختلف باختلاف العادات انتهى والله أعلم (سئل) في رجل قيل له لك شجرة زيتون ارفع ابيك
 في قرية كذا فباعها الى فباع بناء على قوله فظهر أن له شجرات متعددة واختلف مع المشتري فالمشتري
 يدعى شراء الكل والبائع يدعى ما تقدم وهو بيع واحدة لا بيعها الحكم (أجاب) كل من أقام
 بينة على دعواه مهما ثبتت فان أقامها فالبينة بينة المشتري فان لم يقيم بينة اختلفا كما في الصحيح لانه
 يسلك بفساد العقود مسلك صحيحها ويبدأ بيمين البائع هنا لان الاختلاف في البيع لاني الثمن ومن نكل

مطلب تنازعا في نصف كرم
 ادعى الخارج أنه كان لاييه
 وأقام بينة لا تقبل

مطلب لو وكل آخر في بيع نصف
 فرس له فباعه لشخص غاب
 آخر وادى على الوكيل شراء
 من الموكل لا تسمع دعواه
 عليه

مطلب في امرأة تزمتها ببيع
 شرعية هل تخلف في بينها أم
 تختصر مجلس القاضى

مطلب لو باع شجرة في محل
 كذا فظهر ان فيه اكثر منها
 فادعى المشتري الكل فالقول
 للبائع والبينة للمشتري

مطلب اذا اختلف المتبايعان
في الثمن وعجز زاعن أقامته
البينة يتخالفان

مطلب ادعت امرأة على
ورثته رجل انها باعت الارار
لايهمم بكذا ولم تقبض الثمن
وادعوا ان الثمن أقل
من ذلك الخ

مطلب ادعى ساكن الارار
تبرعاً ان الخلل الذي فيها
ملكه فالقول للمالك

منهم الزمهم دعوى الآخر واذا اتى بالمشتري خلف يفسخ البيع الواقع بينهما على أى صفة كان
ويتراذان الثمن والمبيع فتأمل والله أعلم (سئل) في المتبايعين اذا اختلف في ثمن المبيع فادعى البائع
لدى الحاكم الشرعى ثمناً والمشتري أقل منه وعجز عن إقامة البينة ولم يرضى بدعوى أحدهما
هل يتخالفان ويفسخ القاضى البيع يطلب أحدهما ويتراذان أم يحلف المشتري فقط لا نكراه الزيادة
ويقتضى له بما ادعى أم لا (أجاب) مسألة اختلاف المتبايعين كتب المذهب طائفة بهامتنا
وشروحا وفتاوى وصرت حواياً بأنهم ما عند العجز عن البينة وعدم الرضى بدعوى أحدهما يتخالفان
ويبدأ بيمين المشتري في مثل مسألتنا فان حلف كلف الآخر الحلف فان حلف فسخ القاضى البيع
يطلب أحدهما وترادأ وفيه الحديث الشريف اذا اختلفا البيعان تحادفا وترادأ والمسئلة شهيرة
والنقول فيها كثيرة والله أعلم (سئل) في امرأتا اختلفت مع ورثته رجل في قدر ثمن دارباعتها
لايهمم فقتالت بعتها له بعشرين قرشاً وسلمته له ولم يقبض العشرين وقالت الورثة بعتيها له بخمسة
ووزنين قلنا بقشره وسلمك ذلك في حياته هل يقبل قول الورثة في قدر الثمن وفي قبضه أم في قدر الثمن
لا قبضه أم يجزى بينهما التخالف ويفسخ البيع ما لم تقم بينة على مقدار الثمن من أحد الجانبين أم لا
(أجاب) بعدموت المشتري لا يجزى التخالف بين البائعة وورثته والحال هذه أعنى كون
الدارى أيديهم والمقول قولهم في قدر الثمن باليمين على العلم والبينة على البائعة فيما تدعيه بدعواها
الزيادة وانكارهم لها وأما في قبض الثمن فالقول قولها بيمينها فيه والبينة على الورثة والمسئلة
صرح بها في التتارخانية وغيرها والله أعلم (سئل) في شغل بدار رجل اختلف فيه الساكن
تبرعاً ومالك الارار كى يدعيه لنفسه فالقول لمن منهما (أجاب) القول قول المالك يمينه أنه
ملكه لاتصاله واستقراره بها النظر لما نقله الشيخ زين الدين في التخالف وتبعه شيخ الاسلام
حولنا الشيخ محمد بن عبد الله الترمذى الغزى في مخ الغفار والله سبحانه وتعالى أعلم

* (كتاب الاقرار) *

مطلب أقتر لا نحر بانه له عنده
طبخة زيت طبخ صابونا
واشترها منه بقدر معلوم
ثم تعلق بأنه اشترى منه ما
لا وجود له

مطلب تحاسب المتعاملان
وفضل بذمة أحدهما مبلغ
بعد المقاصصة بثن البضائع
واعترف به ثم الآن يقول
الخ

مطلب أقتر ان استحقاقه
بالارث كذا من غير ان يعلم
ما يخصه والحال ان استحقاقه
اكثر

(سئل) في رجل بالغ عاقل أقتر طائفة مختاراً لا آخران له عنده طبخة زيت طبخها صابونا
واشترها منه بقدر معلوم من القروش دفع بعض الثمن واجل بعضه أجلا معلوما طابا له البائع عند
الجل فأجابه المشتري بأنه اشترى منه ما لا وجود له في الخارج هل يؤخذ بأقراره ويلزمه الحاكم
الشرعى بما أقتر به طائفة مختاراً أم لا (أجاب) نعم يؤخذ بالمقر بأقراره بإجماع علماء المسلمين ونص
علماء الحنفية أقتر ثم قال كنت كاذباً فيما أقترت به يحلف المقر له أنه ما كان كاذباً فيما أقتر ولا يبطل فيما
أقتر به كنت كاذباً فيما أقتر ولا يبطل فيما أقتر به وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو استحسان
وأما أبو حنيفة وشيخنا رحمه الله تعالى فتسالا لا يحلف المقر له بل بعد الاقرار يلزم المقر بما أقتر من غير
يمين على المقر له ويحبس حتى يوفى ما أقتر به والله أعلم (سئل) في رجل يئنه وبين آخر معاملة
واخذ واعطاء تحاسب معه وفصل بذمة الآخر مبلغ بعد المقاصصة بثن البضائع التي بجهة كل منهما
واعترف به لدى جماعة ثم الآن يقول لا اقيم لك بضاعتك الا بكذا انقص مما وقع أقولا هل لذلك
أم لا والاعتراف السابق ماض عليه (أجاب) يؤخذ به واعترف به وموقع عليه الاتفاق
والمقاصصة ماض لا ينقض بمجرد قوله لا اقيم بضاعتك الا بكذا والله أعلم (سئل) في تركه فيها
منافعة لا يدري كل واحد من أهل الارث مقدار حصته أقتر أحدهم وأشهد ان استحقاقه بالارث
فيها كذا الا غير والحال ان استحقاقه اكثر فهل يصح اشهادها والحال ما ذكر أم لا وهل اذا ادعى
خصمه انك أشهدت بكذا وانكر يحلف أم لا (أجاب) الاقرار اذا كان محالاً شرعاً باطل ومنه
الاقرار بسهام زائدة لوارث على حقه من الفريضة الشرعية كما أفق به الشيخ زين بن نجيم وهو في الاقرار
في فن الفوائد من الاشياء والظواهر فاذا علمت ذلك فلا يمين اذا انكر الخصم الاقرار المذكور اذا فائدة

اليمين النشاء بالسكول وهو لو أنزله لا يشترى عليه فكيف يحلف كما هو طاهر والله أعلم (سئل)
 في يمين دفع له وصيه ماله بعد ثبوت بلوغه ورشده وأشهد على نفسه أن لا يستحق قبله حقا مطلقا
 ولا استحقاقا وإبراهاما عن سائر الدعاوى مخبرا فهل له بعده دعوى على ورثته الوصي المذكور
 أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه قال في البحر الرائق وإن كان الإبراء على وجه الاخبار كقوله هوري
 محالي قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا إذا قال لا ماله لي في هذه العين
 ذكره في المبسوط والمعيط فعلم أن قوله لا يستحق قبله حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى يمنع
 الدعوى بحق من الحقوق قبل الإقرار عينا كان أو دينا قال في المبسوط ويدخل في قوله لاحق لي
 قبل فلان كل عين أو دين وكل كفالة أو جناية أو جارة أو حدة فإن ادعى اطلب بعد ذلك حقا
 لم تقبل يمينه عليه حتى يشهد وأنه بعد البراءة لأنه في اللفظ استناد البراءة على العموم اهـ وليس
 هذا من باب الصلح حتى يدخل في قوائمه لو ظهر فساد الصلح يقتوى الاثمة هل يبطل الإبراء المترتب عليه
 أم لا أو يقال أنه يظهر شي لم يكن طاهرا وقت الصلح هل له أن يدعيه أم لا كما هو طاهر والله أعلم (سئل)
 في مريض مرض الموت أقر لقبر وارث بدين يحيط بجميع ماله هل يسع أم لا (أجاب) نعم يسع
 لكن يؤخر عن دين النعمة وعما سبه معلوم والله أعلم (سئل) في زيد أقر أنه لا يستحق عند عمر
 شيئا ثم أن زيد ادعى التسيان في الإقرار وقال كت نامسا في بعض الذي أفردت به أنه وصلي قيل
 يقبل قوله زيد أم لا وحل يلزم المقر له يمين بأن المقر صادق في أقواله أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه
 التسيان كما هو ظاهر الرواية وعلى الرواية التي اختارها المتأخرون أن دعوى الهزل في الإقرار تسمع
 ويحلف المقر له على أن المقر ما كان كاذبا في أقواله إذا لم يسر محكوما عليه بالإقرار وإن صار محكوما
 عليه بالإقرار لا يحلف كما هو مريح كلام البرزاني وغيره والله أعلم (سئل) في رجل باع
 لا شردا بيمين معلوم وأقر بقبضه والحال أنه قبض البعض دون البعض فحلف المقر له وأنه على
 ورثته فاحتجوا عليه بأقراره هل يحلفون أم لا (أجاب) نعم يحلفون في متن تنوير الأبصار وإن
 كلف الدعوى على ورثته المقر له فاليمين عليهم بالمع لا ماله له أنه كان كاذبا وقد ذكره في شرح الوقاية لمصدر
 الشريعة ونص على أنه الأصح والله أعلم (سئل) فيما إذا كان لوقت مسجديت وبدي رجل
 واقع الدعية أن يشاء البيت له وإن أرضه لوقت المسجد يشاء على أنه في كل سنة يأخذ منه ما طر
 الوقت حكر الأرض وتولى على وقت المسجد ما طر حصد يد فهل يصوغ للناسط المزيو ومطالبة الرجل
 بتمسك يشهد له بالاستحكار وإذا لم يكن مع الرجل تمسك يشهد له يقضي بالبيت لوقت المسجد أم لا
 (أجاب) الإقرار بأن الأرض للمسجد أقرار بالبناء أيضا أنه له فيقتضي بالبيت للمسجد أرضا يشاء
 وقد صرح علما ونافي الإقرار بأن المقر لو قال أرض هذه أداره فلان وبنائها على كان الكل فلان لأنه
 لما أقر بالأرض له ملك البناء تبعاً فلا يقبل قوله فيه بعد ذلك أنه لغير والمسته في أغلب الكتب متونا
 وشروفا وقتاوى والله أعلم (سئل) في امرأة كبيرة تزوجت بزوجين واحد بعد واحد وورثت
 منهما أموالا وقبضت منهما الشياء من مهرها وزوجت من ثالث فقال لها أيها لا ادخلك عليه حتى
 تقر بجميع ما تملكينه لي فقالت كل ما في يدي لو الذي هل يسع أم لا (أجاب) قال في البرزاني في
 الدعوى في نوع آخر في الدفع في قول الشخص كل ما في يدي له فلان هذا الكلام محمول على البر والكرامة
 على اختياره شايخ خوارزم وعليه الفتوى فلا يأتى النزاع وقال في الإقرار قال في حصة كل شيء في
 يدي أو جميع ما أملكه لولدي هبة وقد ران العرف في بلادنا على خلافه فيجعل على البر والكرامة
 اتى وعلى تقدير العمل بأصل الرواية وجعل ذلك هبة فشرطها في الموهوب أن يكون مقبوضا غير
 مشاع بمزا غير مشغول فلا يملك المقر له مال يشته بجزء هذه المقولة والحال هذه والله أعلم (سئل)
 في امرأة أبي أقر باؤها تزويجها إلا أن تشرى بنتها بكدا وتشهد به على نفسها ففعلت والآن تدعى أن ليس

مقلب دفع الوصي مال
 اليمين له بعد ثبوت بلوغه
 وأشهد على نفسه أنه لا يستحق
 قبله حقا وإبراهاما عما
 ثم أراد الدعوى الخ

مطلب أقر في مرض الموت
 لغبر وارث بدين محبط
 مطلب أقر زيد أنه لا يستحق
 عند عمر وشيأ ثم ادعى فيد
 التسيان لا يقبل منه

مطلب أقر بقبض الثمن فحلف
 المقر له فادعى المقر على ورثته
 أنه لم يقبض الكل فاحتجوا
 عليه بأقراره فطلب يمينهم الخ

مطلب الإقرار بالأرض
 أقرار بالبناء

مطلب قالت كل ما في يدي
 لو الذي لا يكون أقرارا

مطلب ادعت بعد الإقرار
 لا بنتها بكدا أنها كاذبة أيها
 أن تحلف ابنتها أن الإقرار
 حق

في باطن الامر لبنته اثنى في ذمتها هل تسمع دعواها ولها تخليف ابنته بان ذلك حق في باطن الامر
 ثابت بذمتهم أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواها ان اقرارها كان كذا بفتحاف ابنته انهم لم تكن كاذبة
 فيه فان حلفت والابطل اقرارها وامتنع الزامها بما أقرت على ما عليه الفتوى والله أعلم (سئل)
 في امرأة أقرت ان جميع ما عندها وما تحت يدها من الحلى والامتنعة والدور ملك لوالدها وأنه عارية
 تحت يدها هل يصح حيث لم يكن المقام مقام الكرامة بل كتب به صك لدى قاض باذنها (أجاب)
 نعم يصح ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما لو تزوج رجل بنته لا تزويجاً وأراد الدخول
 فنفعه الأب عن الدخول حتى تقوله بغيرها واسمها بابها فاقترعت هل يصح اقرارها أم لا وفعلاً لو اكره
 موليته وهو قادر عليها حتى تقوله لابنه الصغير بما ورثته من أبيها فاقترعت هل يصح أم لا (أجاب)
 لا يصح اقرارها والحال هذه قال في التتارخانية نقل عن السباع قال أبو جعفر لو منع امرأته
 عن الزيارة حتى تهب مهرها منه ففعلت لم تصح الهبة ومثله في الخلاصة والبرازية وغيرهما وعبارة
 الخلاصة باللفظ منع امرأته عن المسير الى أبيها حتى تهب وعلل بأنهم بمنزلة المكره وقد اتفق المتأخرون
 على ان الاكراه يتحقق في زمان تاسم غير السلطان وان الزوج سلطان زوجته وشيخ الاسلام
 أبو السعود العمادى مفتى الديار الرومية استنبط من ذلك ان الرجل اذا تزوج ابنته من رجل
 فلما أرادت ان تخرج من بيته الى زوجها منعها الأب الى ان تشهد عليها انها استوفت منه ما نصرت
 فيه من ميراثاتها فاقترعت بذلك ثم اذن لها في الخروج عدم صحة الاقرار وقد أفتى به شيخ الاسلام
 المذكور واذا علم ان الاكراه يتحقق من كل من قدر على تحقيق ما هدد به وعلم ان منعها عن زوجها
 اكراه وكذا منعها عن أبيها لم يتوقف في عدم صحة الاقرار في واقعة الحال والله أعلم (سئل)
 في رجل شتمه آخر وتكلم في عرضه فطلق زوجته رجعيًا ثم تعرض له الشاتم ثانياً فقال له المشتموم
 ألم يكفك أنى طلق زوجتي من اجلك وكرر ذلك القول مرارا ثم أن المطلق توجه لئساب القاضى
 وذكر له صورة الواقعة فقال له النساب طاعت منك ثلاثا ولا امر ارجعة لك واخبر اخا الزوجة بذلك
 فهل قول النساب صحيح أم لا وهل يعمل باخباره أنه طلق ثلاثا أم لا (أجاب) قول النساب غير
 صحيح بل خطأ صريح حيث كان كلام الحالف هكذا اذا الاستفهام الانكارى انما يكون
 لما وقع وتقرر فالمعنى ألم يكفك طلاق زوجتي المقر السابق وهو الموصوف بأنه واحد رجعي فكيف
 يصير ثلاثا بمثل ذلك اذا كثره وان كان بخلافه فلا بد من بيضة ولا يكفي اخبار القاضى اخا الزوجة بأن
 الزوج طاقها ثلاثا بل لو أخبره أنه قضى عليه به فهو باطل قال في البحر والاخبار بالقضاء منه كالاتشاء
 لا بد له من الحضرة قال في شهادات القنية أشهد القاضى شهودا أنى حكمت فلان على فلان بكذا
 فهو اشهاد باطل والحضور شرط ثم قال وفي تهذيب الفلانى اذا قال القاضى حكمت على فلان بكذا
 وهو غائب لم يصدق انتهى فإذا كان هذا في الاخبار بأنه قضى فكيف بالاخبار بأن فلانا وقع منه كذا
 والقاضى في زماننا ممنوع عن القضاء بعلمه وقد صح رجوع محمد عنه فلو قدر أنه قضى في مسألة لئسابه لم
 لا يعتبر هذا وقد قال في البرازية جرى الخلع بين الزوجين مرتين عند القاضى فقال نائبه كان قد جرى
 عندي مرة أخرى والزوج يشكر فقال القاضى الامام لا يقضى القاضى بالحرمة الغليظة بكلام
 النساب أما النساب يقضى بكلام القاضى اذا أخبره انتهى فهذا قاطع للشغب في مسئلتنا والفروع
 الدالة على ما قلنا أكثر من ان تحصر ويطول بذكرها الكلام وفيما قانا كفاية لذوى الافهام
 والله أعلم (سئل) في رجل أقر وهو بحال تعب بشرعاً بأنه لا حق له في المكاين الفلانيين وانهم ما
 من حقوق فلان وفلان وتعرض عن نظير الاشهاد بذلك شيء معلوما وقبضه والآن بعد مضى مدة
 يزعم ان الاشهاد ليس بصحيح لكونه لم يصرح بمقدار الحصة المصالح عليها فهل لا التفت الى زعمه
 والاشهاد وقع موقعه بحيث انه لا يملك نقضه ولا يحتاج الى تنصيص بمقدار الحصة المصالح عليها

مطلب أقرت ان جميع ما
 عندها من كذا وكذا
 لوالدها وأنه عارية تحت يدها
 صح
 مطلب اذا منع الأب ابنته
 من الدخول على زوجها
 وكذا الزوج اذا منعها
 من زيارة أبيها حتى تقتر
 بكذا ففعلت لا يصح لانه
 اكراه والهبة على هذا

مطلب طلق زوجته رجعيًا
 فقال لئسابه ألم يكفك
 انى طلق امرأتى من اجلك
 وكرر ذلك القول فقال له
 النساب الخ

مطلب اخبار القاضى
 بالقضاء باطل وكذا لو أشهد
 انى حكمت على فلان

مطلب اذا أشهد على نفسه
 أنه لا حق له في المكاين
 الفلانيين وانهم ما فلان الخ
 وعرض قدرا معلوما صح
 ولولم يبين الحصة المصالح
 عليها

اذني داخل في العدم والحال هذه أم لا (أجاب) لا يحتاج الى التمسك بمقتدار الحجة والمصالح
عليها بل يصح الصلح مع جهاته كما ذكره الشراح فاطبة والله أعلم (سئل) في أجنبي أقام ينة
شهدت على مريضة مرض الموت بوجه وارثها بعد موتها أنها أقرت باستيقاع من ما باعته له في مرضها
والوارث يقول الاقرار والبيع تلبئة لا أصل له في الباطن وإنما هو حيلة لحرمان الوارث والمقر له
يقول بل هو صحيح باطله كظاهره هل يختلف أنهم إما كانت كذبة في اقرارها بالاستيقاع أم لا (أجاب)
نفس الاقرار بالاستيقاع والحال هذه مختلف فيه لكن الراجح محتمه حيث لم يكن دين على الميت
ولا مال له سواء أوكأن ولا يوفي الا به فقدم الدين المعروف والثابت بجعاشة الله ودفعه اذا اذني
الوارث أن ذلك كان تلبئة يحلف المقر له أنه ما كان كذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر ثوبين رضى بثمن قدره ستون قرشا وأقر بقبضه ومات فادعت ورثته أن الاقرار
بقبض الثوبين كان تلبئة ولم يقبض منه شيئا الحكم في ذلك (أجاب) يلزم المقر له الحلف بالله تعالى
لفقد أقر اقرارا صحيحا فان حلف على ذلك منعه الحكم الورثة عنه وان نكل عن الحمين لزمه ما ادعته
الورثة وان أقامت الورثة المذكورون البينة على ما ادعوا قبلت والله أعلم (سئل) في الوكيل
بالشراء اذا أقر بقبض المبيع المعين من وكيل آخر بالبيع ثم بعده أنه أنكر قبضه بعد دفعه بعض الثمن
مدعى أن اقراره كان كاذبا لعلة الرجاء منه ان يقبضه فلم يقبضه هل تجمع دعواه على وكيل البيع أم لا
(أجاب) يلزم الوكيل البائع الممين على أن وكيل الشراء المذكور ما كذب في اقراره بالقبض
على ما اختاره المتأخرون وهو مذهب أبي يوسف وعليه الصنوي لتغير أحوال الناس وكثرة الخداع
والخسارات والمسئلة في غالب الكتب ومن المقر أن وكيل الشراء ووكيل البيع ترجع الحقوق
إليه الا الى الموكل والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة صغار وكبار وخلف تركه فاتفقوا في
الشراء على ان يقر وظاهرا بأن جميع ذلك المال لفلان أحد أبناء الميت خوفا من ظلمة الولايات وأشهد
المقر له على نفسه شهودا في الشراء ان المال تركه عن الميت يجسرى على فرائض الله تعالى بينهم وان
اقرارهم به تلبئة خوفا من الظلمة هل اذا شهد لهم شهود السريد للقبول قبل شهادتهم ويطل اقرارهم الذي
في العلانية أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادتهم ويطل اقرارهم الذي في العلانية وهذه مسائل
التلبئة وقد ذكرها كثير من علماء في باب البيع الفاسد ومنهم من ذكرها في باب الاقرار وهي في الخلابة
والاختيار والبرازية وجامع الفتاوى وغيرهما من الكتب وقد مر جوابان مدعى التلبئة اذا أقام
بينة عليها تقبل لأنه أي المدعى عليه ذلك اذا عايناه يعترف به الزمان بجميعها فكذا اذا برهن
عليه خصمه بذلك اذا الثابت بالبينة كالثبات عيانا وهذا لا يجاع لانعلم فيه خلافا بين الأئمة
وهو موافق للقياس والاستحسان وكثيرا ما يفعل الساس خسية من الظلمة لاسيما في هذا الزمان
والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه دفع له خسين قرشا على زيت كل جرة بقرش ونصف
فأنكر ذلك وادعى أنه اعاد وكاه في خلاص خسين قرشا من زيد قائلا لهم ما صرفته على الحكم أتايبك
به وأنه استخلص من زيد المبلغ المذكور وصرف منه ثمانية عشر قرشا محصولا ودفع له عشرين قرشا
فأنكر المدعى المذكور ذلك فما الحكم (أجاب) جواب المدعى عليه اسكار لا شذا لخسين قرشا
على زيت كل جرة بكذا ودعوى وكالة في خلاص خسين نكرة فكادت دعوى مستقلة منه فطلب من
المدعى الاول وهو مدعى دفع الحسين على زيت البينة فان أقامها الزم بالقرش والخسين ان كان السلم
فاسدا وان لم يشهدا طلب منه الممين على أنه ما استلم منه ذلك ثم هو على دعواه ولا تمنع عينه الدعوى
ففي أقامها قبلت ثم دعوى المدعى عليه الوكالة وقض المبلغ وأنه صرف منه كذا وبقي معه كذا الاقرار
منه بشئ آخر لكن رد رد المقر له فان عاد الى الاقرار بعد تكذيب المقر له ثانيا وصدق فيه بعده لزمه
ويكونان قد توافقا عليه وما دام على تكذيبه كلما أقر فلا شيء له بما أقر به أنه باقى له عنده من الحسين

مطلب أقر المريض مرض
الموت باستيقاع من ما باعه
صح

مطلب أقر بقبض عن ما باعه
بثمن مات صح ويلزم المقر له البين
بأن الاقرار صحيح

مطلب أقر الوكيل بالشراء
بقبض المبيع من الوكيل
بالبيع صح

مطلب أقرت الورثة بأن
جميع التركة لاحدهم خوفا
من الظلمة وأشهد المقر له في
الشراء أنها تركه

مطلب ادعى على آخر أنه
دفع له خسين قرشا على زيت
فادعى المدعى عليه أنه اعاد
وكاه بقبض خسين قرشا
من زيد

مطلب اقترن الزوج وابان
جميع ما في البيت ملك لزوج
الا اسبابا عينها نجات
ثم ادعت شيئا غير ما عينته
مدعية تجديده بالقول لها

الموكل في قبضها فليتبها لذلك والله أعلم (سئل) في امرأة اقترن ان جميع ما هو في بيت زوجها
ملك له سوى اسباب عينها وكتب بذلك حجة ثم مات الزوج فادعت الزوجة اسبابا لم تكن مما عين لها
في الحجة زاعمة انها جددتها بعد الاقرار وبقية ورثة الزوج يقولون انها كانت موجودة وقت الاقرار
هل القول قولها يبينها والبيئة عليهم أم قولهم والبيئة عليها (اجاب)

الحمد لله ولي الحمد * اسأله التوفيق فيما بدى
القول قول الزوجة المذكورة * وهذه مسئلة مشهورة
تص عليها صاحب الثاني * معلا به ————— له جليه
كون المقر أنكروا الدخولا * فيما أقر فاغتدى مقبولا
قان انوا بجمعة اندفعت * لان دعواهم بها تنزوت
ثم هنا دقيقة تمام * ان لم تكن بينة تمام
وكان لا يصلح الا للرجال * فهو من الميراث عنه لا محال
ان لم تكن بينة لها به * والعكس في العكس وفي المشتبه
قد قاله الفقير خير الدين * معلما على النبي الامين
الحنفي الازهرى الرملى * عامله المولى بمحض الفضل
يارب واختم يا الهى عمله * بالخبر يارباه حقق املا

وصورة ما في الثانية في الاقرار قال ما في يدي من قليل وكثير أو متاع افلان صح اقراره لانه عام
وليس بمجهول فان جاء المقر له لياخذ عبدا من يد المقر واختلفا فقال المقر له كان في يدك وقت
الاقرار فهو لى وقال المقر لا بل ملكت هذا بعد الاقرار كان القول قول المقر الا ان يقيم المقر له
البينة انه كان في يد المقر وقت الاقرار لان المقر ينكر دخول هذا العبد في الاقرار فيكون القول
قولها انتهى وأنت على علم اذا قبل قول المرأة انه حدث بعد الاقرار رجعت المسئلة الى مسئلة
اختلاف الزوجين وقد نصوا فيها على أن القول قول الحى منهم ما يصلح الا له وفي المشتبه فاعلم
ذلك وتنبه ليلتفع في الشبهة والله أعلم (سئل) في مريضة مرض الموت ابرأت بنتا من دينها
الثابت لها عليها أو ائتمدت بأنها قبضته هل يصح أم لا يصح (اجاب) لا يصح قال في جامع
الفصولين مريض ابرأ وارثه من دين له عليه أصلا وكفالة يطل وكذا اقراره بقبضه واحتياله به
على غيره وكذا في غيره والله أعلم (سئل) في رجل قال في صحته ان الارز الذي بيدي باسكاة
ياقا وغيره حواسن ما بيدي من قليل وكثير لبني الاربعة وسماهم سوية بينهم لا ملك لي فيه ولا حق وانما
انا مستقرض وعامل متبرع بعسمي لا ولادى المذكورين هل يصح ذلك ويقضى به لهم أم لا
(اجاب) نعم يصح ولا تفتى به والحال هذه قد صدر جوابا عن قول الرجل جميع ما

مطلب ابراء المريض مرض
الموت وارثه غير صحيح

مطلب اقرار الرجل لوارثه
في حال الصحة صحيح

بيدي افلان او جميع ما يعرف بي وينسب الى فهو لفلان او جميع ما بيدي من قليل او كثير من
عبيد أو غير ذلك لفلان اقرار صحيح واقرار الصحيح لوارثه كالاقرار للاجنبي فبعضه به وفي الثانية
ولو قال بعثي في صحته جميع ما هو داخل في مسنرتي لا امرأتى غير ما على من الثياب ثم مات فادعى
ابنه ان ذلك تركه أبيه قال أبو القاسم ههنا حكم وقدوى فالحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب
القضاء لها بما كان في الدايوم الاقرار وفي الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج صادق في اقراره
وان جميع ذلك كان لها يبيع او هبة او ما أشبه ذلك فهي في سعة من ان تمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن
ملكها الا يصير ملكا لها بالاقرار الباطل انتهى وهي صريحة في واقعة الحال فاذا ثبت هذا الاقرار
وجب القضاء لهم بما اقتر به والادهم في صحته والله أعلم (سئل) في مريض اقتر بعقار وامتنعة معلومة
أنها لابنه وابن ابنه فلان شركة بينهما وأنها ملكهما لا حق له فيها ومات فادعت بنته فيها اربعة

مطلب اقتر لابنه وابن ابنه
بعقار وامتنعة معلومة

هل تجمع بعده أم لا (أجاب) حيث لم تكن في يده وليس ملكه فيها ظاهر الا تستمع لخصه اقراره
 أما اذا كانت في يده أو كان ملكه فيها ظاهر افاقراره له باطل لما سترح به في جامع القصولين وغيره
 بأن اقراره بعين في يده لو ارثه لا يصح ولما في التنازلية من أن اقرار المريض يدين مشترك أو عين
 مشترك لو ارثه ولا يجني باطل والله أعلم (سئل) في أيتام ثلاثة أشهد اثنان منهم بعد بلوغهما
 إماما لا يستحقان قبل فلان وفلان اليه ودين ولا قبل كفلانها حقا مطلقا هل يسمع أشهادهما
 الساكت من الدعوى عليهم أم لا وهل اذا كتب في صك فيه دعواهم عليهم ما يبلغ معين ماصورته
 ويجوز ذلك برئت ذمتهم ما ودمت كفلانهم من المبلغ المذكور وثبت لدى مولانا الخ يمنع من الدعوى
 فيما بعد المبلغ المذكور أم لا وهل اذا تكررت من أحد اليه ودين اقرار في مجلدين أحدهما صورته أكثر
 بأن لهم في ذمته أربعة مائة وخمسة وستين والثاني أكثر هو وفلان وفلان بأن يذمتهم لهم سوية عليهم خمسة مائة
 وخمسة وثلاثين أصل ما لهم المرتب بذمتهم أربعة مائة وخمسة وستون عن مبيع عين فادعى الساكت
 المذكور أو وكيله أنهم ما ديان أحدهما خاص به كما كتب عليه والثاني مشترك كما كتب عليهم وادعى
 المقر أن الأربعة مائة وخمسة وستين التي ذكرت في المشترك هي التي ذكرها في الخاص يكون القول قول
 الساكت عن الأشهاد المتقدم أم قول اليهودي المقر بالحكم (أجاب) لا يسمع أشهادهما
 الساكت عن الدعوى عليهما لأنه اقرار وهو حجة قاصرة على المقر لا تفيدها والبراءة من المبلغ المذكور
 لا تمنع الدعوى بغيره كما هو ظاهر وإذا تعدد الأقرار ووضعين لزمه الشبهة كإفصاحه في الاشياء
 في الأقرار وعلى الخصوص اذا كان بكل اقرار أو صك فقد نص في الخاتمة والتنازلية وغيرهما أن
 اختلاف الصك بمنزلة اختلاف السبب قال في الخاتمة وان عقد على نفسه صكين كل صك يألف درهم
 وأشهد على ذلك لزمه المالك على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب انتهى
 وواقعة الحال أولوية فان الدين الخاص بخلاف المشترك وقد كتب بكل صك وهما في موضعين أي
 مجلدين مختلفين ومن طالع في كتب المذهب وفهم المراد من كلامهم ظهوره ذلك والله أعلم (سئل)
 في امرأة قالت لا استحق في متروكات أبي حقا ثم مات هل تصح دعوى ورثتها باستحقاقها فيها
 أم لا (أجاب) ان كان صدر متها هذا القول مع وجود المنازع الشرعي صح فلا تسمع دعواهم
 فيه وان صدر مع عدمه لا يصح فتسمع كسما عها متها لو كانت حية وذلك لما سترح به في جامع القصولين
 من أن نفي المالك ملكه عن نفسه من غير إثباته لغيره لا يجوز وإذا كان مع النزاع فهو اقرار دلالة بقرنة
 النزاع وقيل انه لغو والله أعلم (سئل) فيما اذا أقرت امرأة بالغة عاقلة بقبض كذا يعني مهرها قبل
 عقد النكاح هل يصح اقرارها أم لا وهل اقرار وكيل السكاح بقبض مهر المسكوة بقبض عليها سواء
 كان قبل النكاح أو بعده أم لا (أجاب) اقرار المرأة العاقلة بقبضها كذا على جهة النكاح قبل
 وقوعه صحيح وتلزم برده ان لم يتم السكاح وان تم حسب من المهر وأما اقرار وكيل النكاح بقبض مهر
 المسكوة فلا يسمع قد علمنا بما سألنا من قبل العقد أو بعده لأنه سفير ومعبّر والله أعلم (سئل)
 في رجل مات عن أم وأولاد وزوجة وترك ميراثا قبل قبضته أشهدت الأم على نفسها أنها لا تستحق
 قبلهم حقا ولا ارثا وأرأت ذمتهم ولم تعرض لاسقاط ما تستحقه من التركة فهل هذا الإبراء يشمل ما
 تستحق من التركة قبل قبضتها (أجاب) صرح علما وأبان الارث لا يصح اسقاطه اذ هو جبري لا سيما
 في الأعيان فهو لا يستحق ارضا معارض بقوله تعالى ولا يوبى لكل واحد منهما الدم فبطل به
 قولها لا تستحق ارضا وفي الإشباه والنظائر لو قال وارث تركت حق لي سيطل حقه وفي جامع القصولين
 لو قال أحد ورثته برئت من تركه أبي يبرأ الغرماء عن الدين بقدر حقه لأن هذا الإبراء عن الغرماء بقدر
 حقه فيصح ولو كانت التركة عيناً لم يصح ولو قبض أحدهم شيئا من بقية الورثة وبرئ من التركة وفيه دليلون

مطلب أقر اثنان بانهما
 لاحق لهما قبل فلان وفلان
 لا يسرى على أخيهما الساكت

مطلب قالت لا استحق
 في متروكات أبي حقا ثم ادعى
 ورثتها الخ

مطلب اقرارها بقبض
 المهر قبل العقد صحيح بخلاف
 اقرار الوكيل بالسكاح

مطلب قول الوارث
 لا استحق ارضا غير صحيح وكذا
 اذا أبرأ أحد الورثة بقبضهم
 من أعيان التركة

على الناس لو أراد البراءة من حصه الدين صح لا لو أراد عليك حصه من الورثه لتلك الدين عن لاعليه
ولو قال وارث تركت حتى لم يطل حصه لان الملك لا يطل بالتزكف وهو صريح بأنها أي الامه لو تعرضت
لاسقاط ما تستحقه من التركة لا يطل حصه من الارث والله أعلم (سئل) في امة اعترف
سيدها بأنه وطئها فأتت بيبث بعد اعترافه بالوطء هل يثبت نسبها منه وورث في تركته مع بقية ورثته
أم لا يثبت نسبها منه ولا ترث (اجاب) لا يثبت نسب ولد الامه من سيدها بمجرد قوله قد وطئتها
الا اذا ادعاه لنفسه فاذا مات السيد لا ترث البنت المذكورة من ماله الا اذا ثبت بينه شرعية معتدلة
دعوى السيدها واذا لم تثبت فالبنت من جلة ماله الموروث عنه لورثته والحال هدم والله أعلم (سئل)
في امرأة أشهدت على نفسها انها لا تستحق قبل اخيها حقاً من مستروكها والدها وان الذي قبضه
اخوها من الديون الخلفة عن والدها وصلها استحقاقها منه وهو ثمانية وأربعون قرشاً فهل يمنعها
ذلك من الدعوى بحسبها على مدينون ما من مداين والدها واذا اعترف اخوها أنه من جلة ما قبضه
وأشهدت به يقبل قوله في حقها أم لا وهل اذا اعترفت أنها اقترضت منه كذا ثم ادعت انها اقترت به
ولم تكن قبضته يحلف لها أم لا (اجاب) لا يمنعها الاشهاد المذكور عن الدعوى بدين على مدينون
عليه دين لو الدها ولا يصدق اخوها أنه قبض منه وشهدا شهدا قال في آخر الفصل الثامن والعشرين
من جامع الفصولين مستشهداً رأيت ان قال قد استوفيت جميع ما ترك والدي من دين على الناس
وقبضت ذلك كله ثم ادعى على رجل ديناً لا يهني أني اقبل بينة وأقضي له بالدين اه وأنت خير بأن واقعة
الحال اولوية واذا قالت اقترت بالمال ولكن ما قبضته يحلف اخوها انها ما اقترت كاذبة كما أفتى به
المتأخرون واستقرت كلمتهم عليه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن آخر على واحد
من ورثته الميت بدين عليه فأقر له بالوكالة وأنكر الدين ثم اثبت في وجهه المدعى عليه الذي هو أحد
هل يؤخذ من جميع التركة أم يلزم المدعى عليه فقط (اجاب) ان شهد مع المقر بالوكالة رجل آخر
يؤخذ من جميع التركة والا لا قال في مجموعة مؤيد زاده نقلاً عن الزيادات ان أنكر الوارث الدين على
ابيه وأقام المدعى بينة يقضى بالدين ويستوفى من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث وهذا
لان القضاء على الوارث يكون قضاء على الكل فان أقر هذا الوارث بالدين وكذب سائر الورثة
فلم يقض القاضى باقراره حتى شهد هذا الوارث وأجني بالدين على الميت جازت شهادتهما ويقضى
بالدين ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة انتهى وهنا اقراره بالوكالة ينفذ على نفسه لاعلى بقية الورثة
فهو خصم في حقه لا في حق غيره اذا اقراره بالوكالة نافذ عليه لاعلى البقية فيؤخذ من المصدق
ما يخصه من الدين وهو قول الفقيه الشيعي والبصري ومالك وابن أبي ليلى قال وهذا اعدل واحسن
والله أعلم (سئل) فيما اذا أقر بحضرة دينه شرعية في مرضه بأن في ذمته لزوجته خمسة وعشرين
دينار ذهباً مهراماً وجلا وصديقه فيه وباعها نصف دار له به وصديق على ذلك بعد موته بعض ورثته
وكذب البعض فهل الاقرار والبيع المذكوران صحيح أم لا (اجاب) أما الاقرار بالمهرام فصح
حيث كانت ممن يؤجل لها مثل المقر به كما صرح به في جامع الفصولين وغيره معللاً بقوله اذ يقبل قولها
الى تمام مهر مثلها بلا اقرار الزوج وأما البيع فلا يجوز قال في جامع الفصولين اعطاها بيتاً عوضاً
مهر مثلها لم يجز اذا البيع من الوارث لم يجز في المرض ولو بمن المثل الا اذا اجاز ورثته والحاصل
ان الاقرار لها بالدين المذكور مهوراً صحيح حيث لا زيادة فيه على ما يؤجل لمثلها ولا يحتاج فيه
الى تصديق الورثة وان كان فيه زيادة لا يصح بها الا به ويصح فيما هو مهر مثلها وان البيع لها لا يصح
الا برضى الورثة فان رضى البعض ورد البعض جاز في حصه من رضى ولم يجز في حصه من لم يرض
وهذه الاحكام كلها صرح بها في جامع الفصولين في أحكام المرضي والله أعلم (سئل) في رجل
أقر في مرض الموت بعشرين قرشاً من المهر المشروط بتجيلة لزوجته المدخولة انها باقية اها في ذمته

مطلب لا يثبت نسب ولد
الامة يقول السيد وطئها

مطلب اقرارها بان الذي
قبضه اخوها من الديون
الخلفة عن والدها وصلها
لا يمنعها من الدعوى على
احد المدينين

مطلب ادعى رجل بالوكالة
عن آخر على أحد الورثة ديناً
على الميت فأقر بالوكالة وأنكر
الدين ثم اثبت الخ

مطلب أقر لزوجته في مرضه
بكذا مهراماً وجلا وباعها
نصف دار له به

مطلب أقر لزوجته بكذا
مهراماً وجلا وباعها بزيوتاً

وباعها به ذيتو ما مرهونا عنده لغيره حل يصح اقراره في تلك الحالة وبيعه لاريتون الرهن
 أم لا (أجاب) لا يصح اقراره لها ببقاء من مهورها المشروط عليه تحصيله قبل الدخول بها
 اذ دعواها به بعد الدخول لا تمنع منها اقراره لها به لا يصح لانه اقرار لوارث وهو لا يصح في مرض
 الموت وبيعه لاريتون الموهون عدم صحته اظهر من الشمس والله أعلم (سئل) في رجل يذهب ويحج
 في حوائجه الداخلية والخارجية غير أن في وجهه اصفرار او في جسده تغير لا يتبع ذلك عن الطروح
 لما ربه من بلد الى بلد آخر أو في هذه الحالة غير ذي فراش ان يجتمع ما في يده لاختيه فلان هل
 يصح اقراره ويعمل به شرعا أم لا (أجاب) نعم يصح اقراره ويعمل به شرعا وحكمه حكم الصحيح ولا يلزم
 من اصفرار الوجه وتغير الجلد الحاميه بالمرض الذي يختلف أحكامه عن أحكام الصحيح
 فان الانسان لا يخلو عن مرض ما مادام يخرج في مصالحه لا بعد مرضا عاده قال في الجامع
 الصغير صاحب الدل والحق ما لم يصر صاحب فراش فهو كالصحيح فاداعلم ذلك علم أنه كقرار الصحيح
 وقد صرح حوا بأن الصحيح اذا قال جميع ما في يدي او جميع ما يعرف بي او جميع ما ينسب الي لم يلان
 يكون اقراره الالهة حتى لا يشترط فيه شرائط الهبة قال في الحاشية قال ما في يدي من قليل او كثير
 او عديد أو متاع لملان صح اقراره لانه عام وليس عجول انتهى فكل شئ ثبت أنه كان بيده يحكم له به
 الحاكم الشرعي كما هو صريح كلام علماءنا والحال هذه والله أعلم (سئل) في آخر من كثر
 منها الدعاوى والمحاصيات لقريب لهما الذي نائب الحكم فرفع أمره الى القاضي الكبير المستيب
 فهم نائبه عن سماعه دعواهما عليه قائلا وان أراد الدعاوى عليه ترسله الى هذا الجواب ولا نسمع عليه
 دعاوى فادعيا عليه لدى النائب فقال على سبيل الاسكار منهم واستبعاده ذلك عنهما اما قلت
 أما كما وأخا كما يعني بذلك غاية الاستسكار والاستبعاد حل يكون اقراره بقتل ابيهما وأخيهما أم لا
 ولو أعاد ذلك وأقر به شهد عليه شهود به أم لا (أجاب) لا يكون ذلك اقرارا بالاجماع وانما هو استبعاد
 منه لصدور المحاصية له منهما والدعاوى عليه وايصال الازية اليه كما هو جار على الاستئنة عند أدية
 من هو محسن لغيره لمسا بته بضد ما تأكل منه من مجازاة المحسن بالاحسان لا بالاساءة وهذا
 مما هو مجمع عليه أي عدم كونه اقرارا بالقتل والله أعلم (سئل) في رجل دفع له آخر على يده
 ولده صابون او ثيابا ونقد او ديرة وأذن له في بيع الصابون والثياب بمصر ففعل ودفع ثمنه له وتوفي الآخر
 بعد وفاة ولده المدكور فادعى وكيل زوجة الولد على ان كلا من الصابون والثياب والمقدم ملك للولد
 دون والده وطالبه بما خضعها يعني زوجة الولد بالارث منه فأجاب المدفوع له بانكار كونها ملكا للولد
 قائلا هي للوالد سلمها الى ولده المدكور يعني كان مأموور في ذلك هل تكون للوالد فتجري على فرائض الله
 تعالى اراثعنه أم للولد فتجري على فرائض الله تعالى اراثعنه واذا قلتم هي للوالد هل لو قسمها حاكم
 وبين ورثة الولد والحال هذه بطل قسمته لمسا بته له ووضع الشرعي أم لا (أجاب) هي للوالد
 لا للولد فقد صرح حوا فاطبة بأنه اذا قال هذا الزيد دفعه لي وسلمه لي عمره وهو وليد صرح به في الخلاصة
 والبرارية والتأخرانية وغيرها ولا شبهة في وجوب ابطال القسمة والحال هذه لما ذكر اذ هو قسمة مال
 العير على العير فلا يجوز والله أعلم

(كتاب الصلح)

(سئل) في قوم لهم قوة ومنعة لثم موأهل قرية باغراق آدمي في بئر وعجز أهل القرية عن دفعهم
 عن أنفسهم وأموالهم الا بسد ثمن من المال ففعل رؤساء القرية وجعلوا لهم مالا لاجل انظام مال
 القرية فهل يلزم الجميع بسد ثمن أهل البئر وغيرهم في ذلك أم يختص بأهل البئر (أجاب) حيث
 لم تكن لهم قدرة على منعهم وكان أحدهم كذلك قسر اعل وجه التعريم فالعرامة على الجميع والحال
 هذه ولا عبرة لكراحتهم وانما دفعه وفي مثله قال الساروق لو تركتم لعنم أولادكم وهذا مستط

مطلب اقرار من توجهه
 اصفرار وجهه تغير صحيح

مطلب قول المذني عليه
 لامتدعيين اما قلت اباكما
 واخاك كما يعني بذلك غاية
 الاسكار غير اقرار

مطلب في رجل دفع لآخر
 صابونا على يده ولده لبيعه
 في المصرفان الوالد بعد
 موت ولده فادعى وكيل
 زوجة الولد الخ

مطلب انهم قوم ذو منعة
 أهل قرية باغراق آدمي في بئر
 ولم يقدروا على منعهم
 الا بسد الخ

مطلب النزول عن التيارات
بمال غير صحيح ولمعنى المال
الرجوع

مطلب في رجلين تخصما على
حسبة بلدة فبذل أحدهما
دراهما لآخر لتكتب باسمه
فللبذل الرجوع

مطلب تخصما على حسبة
بأداة فدفع أحدهما صاحبه
مالا على ترك طلبها فله
الرجوع بمادفع

من فروع متعددة ذكرت في التسعة والاعارة والكفالة والله أعلم (سئل) في النزول عن التيارات بمال
يعطى أصحابها كما هو الواقع في زماننا هل يجوز أو أنه لنزول له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه به
هل يملك ذلك أم لا (أجاب) الاستحقاق للتيارات باعطاء السلطان لادخل رضى الغير وجهه له
فلا اعتياض عنه لا يجوز والدليل على ذلك ما قاله في البرازية وغيره في كتاب الصلح له عطاء في الديوان
مات عن ابنين فاصطالحا على ان يكتب في الديوان اسم احدهما ويأخذ العطاء والاخر لاشئ له
من العطاء ويبدل لمن كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء للذي جعل
الامام العطاء له لان الاستحقاق بالعطاء باثبات الامام لادخل رضى الغير وجعله اتنى فهو صحيح
في عدم جواز النزول عن التيارات وأن النزول له يرجع بما بذل كما هو ظاهر وان كان نزوله عزلا لنفسه
منه وقد رأيت لشيخ الاسلام الشيخ علي المقدسى عند قول صاحب الاشياء في النزول عن الوظائف
مانعه والفتوى على عدم جواز الاعتياض عن الوظائف وقواهم الحقوق المجردة لا يجوز
الاعتياض عنها حتى الشفعة وغيرها صريح في رد قول من قال يجوز النزول عن الوظائف فالحاصل
ان التيارات عطاء المقاتل وجامكيته في بيت المال وولاية الاعطاء والمنع في ذلك للسلطان لامن
هو مكتوب عليه فيعه والنزول عنه بمال غير صحيح فلن دفع المال ان يرجع فيه ويسترد من دفع له
كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجلين تخصما على حسبة بلدة بالمقاطعة بمن بلى اعطاء
الحسبة كذلك ثم اصطالحا على ان يبذل أحدهما مالا لآخر وتكتب على اسمه في الديوان
ولا يتعرض له فيها هل يصح ذلك أم لا ويسترد ما دفعه اليه (أجاب) لا يصح ذلك وله ان يسترد
ما دفعه وعلى الآخر ردده والصلح على نحو ذلك باطل كسئل من مات وله عطاء في الديوان فاصطالح ابنه
على كتب اسم أحدهما في الديوان ويبدل لآخيه مالا في مقابلة وكسئل السارق اذا أخذه
شخص فدفع له مالا لكف عنه فهو باطل ويرد البذل الى السارق والله أعلم (وسئل) مرة أخرى
بما صورته في رجلين تخصما على حسبة بلدة بالمقاطعة بمال خبير من الخصامة فدفع أحدهما
للاخر بمال على أنه متى طلب الحسبة المذكورة بنفسه او بنائبه فالمبلغ المدفوع في نظير اسقاطه
حققه من الحسبة المرقومة يكون في ذمته ليرجع به تصالحا على ذلك وبراء كل الاخر ابراء عاما
وأشهد كل على نفسه أنه لا يستحق قبل الاخر حقا ولا استحقاقا كما جرت العادة في الصكوك وبعد
ذلك تعرض له في الحسبة المرقومة فهل لمن دفع المبلغ ان يرجع به والحال أنه محقر بأنه أخذه في نظير
تركة للحسبة المذكورة وعدم تعرضه لها فيها (أجاب) للدافع الرجوع بمادفع والحال هذه
اذا صلح على مثل هذا باطل اجماعا اذا المقاطعة على الاحتساب لا يجوز شرعا والبرازي في المكفرات
على فاعلى ذلك كلمات تقوم به القيامة عليهم والبراء العام الواقع في ضمن صلح فاسد لا يمنع الدعوى
صراحة قاطبة وخصوصا مع اقراره بعده أنه أخذ المبلغ المذكور في نظير اسقاطه حقه من الحسبة
المذكورة ولا حق له وعلى تقدير أن يثبت له حق في ذلك فقد قالوا الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض
عنها حتى الشفعة فلو صالح عنه بمال اختاره بطل ولاشئ له ولو صالح احدهما زوجتيه بمال لتترك
نوبتها لم يلزم ولاشئ لها وكذلك الصلح عن حق المروفي الطريق والشرب على المختار في هذين لا يجوز
نما بالاك في المكوس والضرائب والمقاطعة عليهم ما وخصوا علق البراء بشرط وتعلق البراء غير
صحيح كما في المتون والشروح والفتاوى وأصل تناول المبلغ المرقوم على الوجه المسطور حرام لا وجه
لحله فهو والبراء سواء وقد صرحوا بأن البراء عن الربا لا يصح وتسمع الدعوى به وتقبل البيعة هذا
واقراره بعد البراء العام بأنه أخذه نظير تركة للحسبة بمنزلة اقراره بعده أنه لاشئ له في ذمته وقد أفتى
ابن نجيم في ذلك بسماع الدعوى وقبول البيعة وعدم منع البراء العام اذ لك أخذ من كلام قاضي خان
في الصلح صرح به في الاشياء في كتاب القضاء ومما صرح حوايه ان كل صلح حلل حراما او حرم حلالا

فهو باطل والحاصل ان المبلغ الذي تناوله الرجل المذكور في مقابلة التركة المزبورة لا قائل بحله ولا مسوغ له شرعا فالواجب على من بسط الله له يدا في الحكم رده الى مستحقه والله أعلم (سئل) فيما لو اعترفت الورثة بان ما في ذمة فلان لو زعم من المبلغ كذا وكذا العدم اطلعهم على ما مورثهم من الدين وكتب بذلك حجة وقينة والمبلغ ثم ظهر ان ذمته لمورثهم ازيد منه هل لهم الدعوى بما ظهر واقامة البيعة عليه أم لا وهل اذا جرى الصلح بينهم وكتب به صل وقينة ابرأ كل منهما الا سترعن دعواه ثم ظهر فساد الصلح يقتوى الائمة وأرادت الورثة العود الى دعوى الزائد هل تصح دعواهم أم لا (اجاب) نعم لهم الدعوى بما ظهر واقامة البيعة على الزائد المدعى ومن له اليقينة ان يدعى منها بأربع ثم اذا ادعى بعد ذلك بيقينها او بشئ منه وعينه لا يمنع اذ ليس فيه تناقض ولا راحة تعارض كما هو ظاهر وأما العود الى الدعوى بعد الابراء تلوا الصلح في البرازية في آخر التاسع من كتاب الدعوى جرى الصلح بين المتداعين وكتب الصلح وقينة ابرأ كل منهما الا سترعن دعواه او كتب وأقر المدعى ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح يقتوى الائمة وأراد المدعى العود الى دعواه قيل لا يصح للابراء السابق والاختار أنه تصح الدعوى والابراء والاقرار بينهما عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لأن بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولدفع هذا اختار لغة خوارجهم ان يحرم الابراء العام في وثيقة الصلح بل فقط يدل على الاستئناف بأن يقر الخصم بعد الصلح ويقول ابرأه ابراء عام غير داخل تحت الصلح او يقر بان العين له اقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان ما كماله حكم بطلان هذا الصلح لا يمكن المدعى من إعادة دعواه انتهى ومثله في غير البرازية والله أعلم (سئل) في تركه الميت اذا كانت مستقرقة بالدين فصولحت الزوجة عن أرثها ومهر حاشي من التركة هل يصح الصلح أم لا (اجاب) استغراق التركة بالدين يمنع الورثة من الملك في التركة فلا يصح صلحهم ولا قسمتهم كما صرح به في الهداية وغيرها والله أعلم (سئل) عن المتخارجين هل لاحد حصة من أرثهم أم لا (اجاب) ليس له ذلك حيث وقع صحبا والاصل صحته في البرازية لو سئل عن حصته بقى بغيره خلا على استثناء الشراف اذا المطلق يحمل على الكمال انحلالي عن الموانع للصحة والله أعلم (سئل) في تركه بين زوجة وأخ مسالحت الزوجة الاخ واخرجته من التركة على شئ معلوم وكتب ذلك المتخارج بينهما ومات الاخ هل لاولاده ان يدعوا في التركة شيئا كان ظاهرا وقت الصلح أم لا (اجاب) ليس لاولاد الاخ ان يدعوا في التركة شيئا بعد التخرج المذكور والله أعلم (سئل) في رجل أخذ عن آخر كتابة وقف بأمر سلطان فادعى الاخذ على المأخوذ منه أنه أخذ دعواه الكتابة في زمنه فصالحه على مال دفعه له هل يصح الصلح ويستحق المأخوذ المال أم لا يصح ويرجع به عليه لكون العوائد انما هي شئ يدفعه المزارعون من مالهم للكتاب لان مال الوقت (اجاب) الدعوى المذكورة دعوى باطلة والصلح عن الدعوى الباطلة باطل ويرجع بمادفعه له والصلح عن تحليل الحرام او تحريم الحلال وهذا ظاهر لا غبار عليه وقد صرح به كثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في متداعين جرى بينهما عقد صلح وكتب ذلك الاشهاد والتباري بينهما ثم بان فساد الصلح وأراد المدعى العود الى دعواه هل له ذلك أم لا (اجاب) نعم له ذلك في المختار كما ذكره البرازي في الدعوى في التاسع من دعوى الصلح والله أعلم (سئل) في ورثة تقاسموا الارث وأشهد كل منهم أنه وصله حصة من التركة ثم ظهر شئ من التركة لم يكن وقت الصلح هل تصح دعوى الوارث المشهد على نفسه في حصته منه أم لا (اجاب) نعم تصح دعواه في حصته بما ظهر ولا ينكره في ذلك تقدم الاشهاد المرقوم قال في الاشياء والنقل ترقى أوائل كتاب القضاء والشهادات والدعوى صالح أحد الورثة وأبرأ غاما ثم ظهر شئ من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرازية انتهى وفي كثير من الكتب مثله فاذا كان هذا مع الابراء العام فكيف لا تصح دعواه به مع عدمه فانهم

مطلب اعتراف الورثة بان ما بذمة فلان لمورثهم كذا وكذا لا يمنعهم من دعوى الزيادة وكذا الابراء بعد الصلح الفاسد لا يمنعها

مطلب استغراق التركة بالدين يمنع صحة الصلح عنها وكذا الشفعة

مطلب ليس لاحد المتخارجين الرجوع

مطلب اذا صالح أحد الورثة صاحبه ليس لاولاد المصالح ان يدعوا شيئا كان ظاهرا وقت الصلح

مطلب رجل أخذ عن آخر كتابة وقف فادعى الاخذ على المأخوذ منه أنه أخذ دعواه الكتابة في زمنه فصالحه الخ مطلب اذا ظهر فساد الصلح فالمدعى العود الى الدعوى

مطلب تسمع دعوى الوارث في شئ ظهر من التركة بعد الصلح ولو حصل الابراء العام

مطلب تسمع دعوى الخ
ما قبله بالأفضل

مطلب صالح اولياء المقتولين
المتهمين على مبلغ وانفقوا
على أخذ بنتين

مطلب رجل مات وبذنته
قدروا من الزيت فصالح اخوه
رب الزيت على مبلغ صح
الصلح

مطلب رجل له على آخر دين
فطالبه به فقال لا أقر لك به
حتى تؤخره عنى

مطلب اذا صالح ولى
المقتول القاتل على أفضل
من الدية بعد القضاء بها فبدل
الصلح على العاقلة

والله أعلم (سئل) فيما اذا صالح أحد الورثة عن التركة وبراها ما تم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت
الصلح هل تجوز دعوى حصته منه أم لا (أجاب) هذه المسئلة ذكرها كثير من علماءنا ومن ذكرها
صاحب الخلاصة والبرازية وقال لا روية فيها ولقائل أن يقول تجوز دعوى حصته منه وفي البرازية
وهو الأصح ولقائل أن يقول لا انتهى وحيث ثبت الأصح لا يعدل عنه والله أعلم (سئل) في قوم
قتل بينهم قبيلان فصالح اولياؤهما المتهمين بهم على قدر من المال وانفقوا على أخذ بنتين به ففقد على
أحدهما ولم يعقد على الأخرى هل يجبرون على نكاح الثانية بالمبلغ المتفق عليه أم لا ولهم المطالبة
بالمبلغ من المال الذي وقع الصلح عليه (أجاب) لا يجبرون على ذلك والصلح عن الجناية بالمال
جائز بالإجماع ولا يجوز بالحرة ولا بما ليس بمال بالإجماع والله أعلم (سئل) في رجل له عند آخر
قدروا معلوم من زيت الزيتون مرض الآخر ومات بعد أن أعلم أخاه بماله عنده فصالحه عنه بمبلغ معلوم
من الدراهم سلمه له صلحا عما بذنته أخيه ومضت مدة تزيد على سنة وأزيد ومات رب الزيت الصالح
والآن يريد الأخ المصالح الرجوع على ورثة الأخ المصالح هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحال
هذه وقد منى الصلح لحمل العقود على الصحة ما أمكن وقد أمكن فيحمل على الصحة والله أعلم (سئل)
في رجل له على آخر دين مكتتب في محكمة طالبه به فقال لا أقر لك بمالك حتى تؤخره عنى ففعل هل يلزم
التأخير أم لا (أجاب) ان قاله علانية بحضور التهودي وخذبه في الحال وان قاله سرا صح التأخير
وليس له ان يطالبه حتى يصل أجله الذي أجله كما صرح به في الهداية والكافي والدرر وملقى البحر
وغيرها من الكتب المعتمدة والله أعلم (سئل) فيما لو أقام ولى المقتول على القاتل بينة
بقتل يوجب الدية على العاقلة ف قضى بها ثم اصطلمها على أقل من الدية من جنس الدراهم هل يصح
الصلح عن ذلك ويكون على العاقلة والقاتل كاحدهم أو يكون الكل على العاقل وحده (أجاب)
يكون على العاقلة ولا يتحول عنها بالصلح المذكور بعد تقرر له لانه اسقاط للبعض من الدية المقررة
والباقى على حاله وليست هذه مسئلة ماوجب صلحا فهو على القاتل المصالح لان الواجب فيها تقرر
بقضاء القاتل لا بصلح المصالح كما هو ظاهر ومسئلة ماوجب صلحا وورثها صالح ابتداء قبل
القضاء بها ففيها لا تتحملها لان صلحه لا يسرى عليهم اما قضاء القاضي فهو سار عليهم لولايتهم العاقلة
ولا ولاية للقاتل عليهم وله على نفسه ولاية التزام فينفذ عليهم خاصة فافهم والله أعلم

* (كتاب المضاربة) *

(سئل) في مضارب بالربح في مائتين اشترى بمـ ما حليجا وأوعاه في اثني عشر عدلا وكسده فقومه رب
المال بما زاد عليه ما واشترى من المضارب ثلاثة منها بغير عينها ونقض المضاربة هل يصح الشراء
والنقض أم لا والمضاربة باقية (أجاب) لا يصح الشراء ولا تنقض المضاربة اما الأول فليجوز
المبيع كببيع ثوب من ثوبين والأفضل البيع من رب المال اذا استوفى الشروط جائزا وما الثاني
فلما صرح جوابه ان رأس المال اذا صار عرضا لا تنقض المضاربة بصريح النقض ولا يبيع العرض
والله أعلم (سئل) في مضارب ادعى هلاله مال المضاربة هل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب)
القول قوله بيمينه والله أعلم

* (كتاب الوديعة) *

(سئل) في رجل اودع عنده اهل قرية امتعتهم وابلهم زمن القسنة اذ قصدهم باع جائر رجاء ان تسلم
من يده فلما حضر ذلك الباغي سمع بابل الوديعة فطلبها من المودع طلبا حثيثا وامره باحضارها بحيث
لو لم يدفعها لوقع فيه قتلا او اتلاف عضوا وأخذ جميع ماله فدفعها المودع خوفا على نفسه مع جعل له
هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن المودع بالدفع حيث علم بدلالة الحال انه لو لم يمتثل أمره يقتله
او يقطع عضو امه او يضربه ضربا يخاف على نفسه او عضوه او يثلث جميع ماله ولا يترك له قدر كفائته

مطلب اكره المودع على دفع
الوديعة لغير مالها الا يضمن

كأعلم من كلام العلماء والله أعلم (سئل) في رجل أودع امرأته المودعة في العبي كذا
 وأمره بأن يوصلها ليدفأ وصدقه النقد وتآخرت العبي عنده لعذر المرض أيا ما أمر أساء بإيصالها إليه
 لعذر المرض فأرسلها ومات المرسل إليه فادعى المودع أن العبي لم تصل إلى ريد هل القول قول المودع
 يمينه أم لا (أجاب) القول قول المودع في راءة نفسه عن النعمان ولا يضمن بالارسال مع أخيه
 الذي يحتفظ به ماله كما هو المعنى به نص عليه في الهبة والله أعلم (سئل) في بكر صغيرة تزوجها
 والد حامس رجل بالولاية وقبض مهرها ومات الأب ثم إن الصغيرة سكنت وطالت الروح بالمر
 فأنث الزوج أنه دفع مهرها لآبها وقبضه أبوها وفي بكر فأنث مهرها لآبها الزوج عن بطير ما عساه
 أبوها من المهر من مخلصاته أم لا (أجاب) هذه المسئلة راجعة إلى موت الأم عن تجهيل
 وقد نصوا على أن الأم ماتت تنقلب مصعونة بالموت عن تجهيل إلى مسائل منها الأب إذا مات مجهلا
 مال ابنه وقد ذكرنا في الأشماء والمطائر ما فلا عن جامع العصولين وذكرنا شيخ الإسلام مولانا
 الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاشي الغري ناعلا عن الفصول العمادية وأنه ذكر فيها قولين فترق بينة
 وبين الوصي فقال وفي العصول العمادية والوصي إذا مات مجهلا لا يضمن وإذا دخله بمال يضمن والأب
 إذا مات مجهلا يضمن وقيل لا يضمن انتهى فقصرنا في المسئلة قولين والذي يظهر أرجحية عدم النعمان
 لأن الأب أقوى مرتبة من الوصي فادعى الوصي فأن لا يضمن الأب أولى وقد نقل في الوصي أيضا
 قول بالنعمان واقتصر على عدم النعمان في الأب كثير من العلماء فإذا اتفق ذلك فاعلم أنه ليس لها الرجوع
 على الزاح في محلفات أبيها ما لم تثبت بالبرهان الشرعي أنه استهلكه عيا وصار دينها ممتدا بدمته
 بسبب الاستهلاك وإذا لم يكن رهان فالقول قول الورثة يمينهم على نفي العلم بالاستهلاك ولا يظنون
 بدفعه من تركته والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل تزوج ابنته الصغيرة وقبض مجمل
 صداقها ومات بلا بيان فبالبنت من تركته فادعى بقية ورثته أن أباهما جهزها به هل يقبل بجزء قولهم
 أم لا بداهم من بينة على ذلك (أجاب) لا يقبل قولهم بلابنة أصير ورثة ديالها بذلك كما صرح به
 في جامع التتوي وهو ظاهر كلام الحنابلة وجامع العصولين وكثير من الكتب أما كلام الحنابلة فلعدم
 استثناء الأب في مسئلة الموت عن تجهيل وتعليق من استثنى أحد المتعاضدين وأما كلام جامع
 العصولين فلأنه قال بعد أن رمى (ح) للمتنقي وضمن الأب جونه مجهلا قليل لا كروبي فاقه بصيغة
 القريض وقال في الثالث والثلاثين وأمر المختصر مات المودع مجهلا ولم تدرك المودعة بعينه ما صار دينها
 في ماله وكذا كل شيء أصله أمانة انتهى ولا سيما في بلاد ما كان أكثر الناس خصوصاً من نفي العلاءة
 يأكلون مهرهم وليساتهم ولونهم عن ذلك لا ينتهون والذي يظهر فيما عدا ما طرأ الوقف والسلطان
 والتشاي والوصي النعمان بالموت عن تجهيل لأن عدمه في هؤلاء ثلاث يتوقف عن الولاية بسبب النعمان
 والله أعلم (سئل) في رجل أرسل إلى بواب وكالة الرملة ليجلس الشيايب العرسية فوقع الخجل
 في ماء ففرق فحقق البواب أنه ان تركه بلا نشر في الهواء تلف فتشرو حتى جف وأعادها كما كان فادعى ربه
 على البواب أنه بقص منه كذا ما الحكم (أجاب) القول قول البواب بيمينه أنه لم يتعد على
 الأبواب بأخذ شيء منها ولا يكون متعديا بشرها لاصلاح أمرها لأنه فعل جليل ما على المحسبي
 من سبيل والله أعلم (سئل) في حرث سلم البور للفقار رضاع في يده من غير تعذر هل يمينه أم لا
 لجران العادة بالدفع إليه لا على وجه الاطراد الذي لا يتخلف من أهل قرية من قري السداد
 (أجاب) لا يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ثلاثة قروش قطعاً
 مصرية ليوصلها إلى فلانة التي خلب بينها دفعها ثم احتلها هل يلزم الدافع استردادها من الأم أم لا
 (أجاب) لا يلزم الدافع استردادها والحال هذه لأنه أمين وقد أدى إمامته بالدفع إلى أمر بالدفع
 إليه وتم عمله فلا يكلف إلى الاسترداد من دفع إليه والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر ثورا

مطلب المودع المأمور
 بإيصال المودعة إلى زيد تبرأ
 ذمته بدعوى الإيصال
 ولو مع أخيه
 مطلب إذا قبض الأب مهر
 ابنته الصغيرة ثم مات لا رجوع
 لها في تركته على ما فيه من
 الخلاف

مطلب إذا قبض الأب مجمل
 صداق ابنته الصغيرة ثم مات
 فأرادت الرجوع في تركته
 فادعى الورثة الخ

مطلب رجل أرسل إلى آخر
 مجمل قاش فأصابه ماء فشربه
 المرسل إليه فالقول له إذا
 اتهمه المرسل بأخذ شيء
 مطلب حرث دفع ثورا
 إلى بقار رضاع في يده لا يضمن
 مطلب دفع لا خرد راسهم
 ليوصلها إلى أم مخطوطة لا يلزمه
 استردادها إذا لم يترجها
 مطلب لو أودع المودع
 المودعة نسي

ثم ان المودع اودعه عند آخر بغير اذن المودع وهلك حمل يضمن المودع الاول قيمة الثور يوم الايداع
من الثاني أم لا (اجاب) نعم يضمن قيمة الثور يوم تعدي عليه بالايداع وغاب عنه والله أعلم
(سئل) في امين بفرضه سلطانية يرد اليها السفن فيلحق وسقها باساحلها رست سفينة بهم او من جلة
وسقها اليكاس بها القشة قال سفانم الامين الفرضه اذا حضر أهل الاكاس او ورد مكتوب من أحد
منهم يطلب ما هو له فلكنه من أخذه فحضر جماعة من أهل الاكاس وأخذوا مالهم وبقى كيسان
فحضر رجل وسعه مكتوب به ما فأخذهما مع رفقة الامين واسقتهما في مركب فانكسرت المركب وغرق
ما فيها وهما من جلة هل اذا ظهر أن أخذهما غير المالك يضمن الامين أم لا (اجاب) لا يضمن
الامين اذا لوجه لثمنانه لانه حيث فارق الاخذ له ماله حق الاخذ لم يكن مقرطاً في الحفظ كسئلة
الجنابي يظن أن رافع الثياب مالكة لا يضمن اذ لم يترك الحفظ لما ظن ان الرفع مالكة فكذلك هنا
لما ظن الامين ان الاخذ له حق الاخذ فافهم والله أعلم (سئل) في مودع اودع الوديعه عند
رجل وفارقه فضاقت من المودع الثاني هل يضمن المودع الاول بفارقه أم يضمنها المودع الثاني
(اجاب) يضمنها المودع الاول عند أبي حنيفة لا الثاني لتعديه بفارقه كما ذكر في السؤال
والله أعلم (سئل) في رجل اودع آخر دراهم فطلبها المودع فقال له المودع اودعتم عند فلان
ثم ردها علي فضاقت عندي وكذبه المودع فما الحكم الشرعي (اجاب) يضمن اذا كذبه
المودع ولم يبرهن المودع لانه أقرب وجوب الثمن عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا ببينة والله أعلم
(سئل) في رجل من العرب اودع عنده آخر دابة وربطها بحبله يته وحفظها بما يحفظ به ماله
كما هو العادة المستمرة بينهم فخلع رباطها من رأسها وسرق هل يكون متعدياً يضمن أم لا (اجاب)
لا يضمن حيث حفظها بما يحفظ به ماله لان الواجب عليه حفظها كذلك وليس عليه ما لا يتدرع عليه
والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت وديعة لرجل مع اخ زوجها بغير اذن من ربها ليوصلها
له فظالمها وادعى عدم الوصول اليه هل القول قوله في ذلك وتضمن حيث لم يأذن لها بالدفع له أم لا
(اجاب) نعم تضمن بارسالها مع اخ زوجها والقول قوله انها ما وصات اليه لانها صارت ضامنة
بارسالها معه والله أعلم (سئل) في رجل اودع آخر سواراً ثم مات المودع فطلب الوارث السوار
من المودع فادعى دفعها للمودع هل القول قوله بيمينه أم لا (اجاب) القول قول المودع أنه رده
الوديعة الى المودع بيمينه وابست مسئلة الامانات تغلب مضبوته عن تجهيل خافهم والله أعلم
(سئل) في رجل سلم ثوره لا كاره ليحفظه ويحرق عليه فصار يمينه في دار غيره ولا بيت عنده فأصبح
مقبطوع العصبين هل يضمن هو ام صاحب الدار أم لا ضمانا عليهما (اجاب) يضمن الاكار لا صاحب
الدار لان الاكار أمين كما اودع ووضعه في دار الاجنبي ايداع وهو لا يعلم كذا فيضمن والله أعلم (سئل)
في مودع استهلك الخنطة الوديعة في زمن الغلاء فطالبه المودع في زمن الرخاء بقيمتها يوم الاستهلاك
هل يلزمه قيمتها يومه او يلزمه حنطة مثله (اجاب) يضمن مثله لا بقيمتها يوم الاستهلاك والله أعلم
(سئل) في مودع ردت الوديعة لربها فوجدناها ناقصة فساءلها فقالت ان زوجي أخذ منها في
حياته من غير علي فما الحكم (اجاب) اقرارها ينفذ في حصتها من تركته ولا ينفذ على بقية ورثته
فان وقت حصتها بغيرها والا فلا يلزمها فيما زاد عنها ولا يلزم بقية الورثة شيء باقرارها والله أعلم (سئل)
في رجل اودع آخر بلادة ومات المودع بكسر الدال فادعى وارثه ما على المودع بفتح الدال فقال دفعتم
لربها هل القول قوله في الدفع بيمينه ويبرأ عن الثمن أم لا (اجاب) القول قوله بيمينه ويبرأ عن
الثمن قال في الاشباه والنظائر في كتاب الامانات كل امين ادعى ايصال الامانة الى مستحقةها قبل قوله
والمودع امين ادعى ايصال الامانة الى مستحقةها قبل قوله والله أعلم (سئل) في دلال ادعى ضياع
المتاع هل يضمن أم لا ويقبل قوله بيمينه (اجاب) هو أمين لا يضمن بالضياع والقول قوله بيمينه فيه

مطلب وضع صاحب
السفينة اليكاس فيها القشة
عند امين الساحل واهره
بدفعها لاربهم عند بحري
أحد منهم او كتاب

مطلب اودع الوديعة
فضاقت ضمن الاول

مطلب يضمن المودع ان كذبه
المودع في قوله اودعتم
واستردتها ثم ضاقت
مطلب اذا سرق الوديعة
والمودع يحفظها بما يحفظ به
ماله لا ضمان عليه

مطلب دفعت الوديعة الى ربها
مع اخ زوجها فالقول لربها
في عدم الوصول
مطلب القول للمودع
في أنه ردها لربها عند طلب
وارثه

مطلب اذا ثبت الاكار للشود
في بيت غير صاحبه فهلك
يضمن
مطلب استهلك المودع
الخنطة الوديعة يجب عليه
مثله

مطلب قالت المودعة
ان زوجي أخذ من الوديعة
في حياته

مطلب يصدق المودع في قوله
رددت الوديعة على ربها
في حياته

مطلب ضياع ما في يد الدلال

وانتاعلم (سئل) في امرأة دفعت الى دلال ثيابا بيضاء وان لم تبس في يومها ردها عليها فحبسها عنده اياما مع قدرته على الرد في يومه فهل كت هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن لخالفته الشرط الذي شرط عليه مع قدرته والله أعلم (سئل) في مودع الغاصب اذ ادعاه الموصوب على الغاصب هل يبرأ أم لا (أجاب) نعم يبرأ كما يبرأ غاصب الغاصب بالرد على الغاصب والله أعلم (سئل) في رجل اودع آخر قوسا فادعاه المودع لرجل آخر وتصرف فيه المودع الثاني بغير اذن المالك هل للمالك القوس ان يضمن الثاني قيمة القوس أم لا (أجاب) نعم له ان يضمن الثاني والحال هذه والله أعلم (سئل) في مودع قامت عليه لصوص مع جلة القاذلة التي هو فيها فلما توجهت للصوص بنحوه وضع الوديعة في جدر شجرة وأخفاها عن الاعين حذرا عليها لما يرجع في وقت امكنه فيه الرجوع اليها لم يجد ها في الموضع الذي وضعها فيه هل يضمن أم لا (أجاب) وضع الوديعة واخفاها في جدر شجرة مما تارة في المشارة عند توجهه للصوص الى المودع غير موجب للاسكان قطعا اذا رجع اليها في وقت أمكنه الرجوع فيه اليها من غير تأخير اذ عين الحفظ فيها كدفعها الاجنبي عند وقوع ضرورة كحرق واذا علم خروجه للصوص على القاذلة قبل قول المودع في ذلك كما قبل في وضعها عند اجنبي اذا علم وقوع الحريق في بيته كما هو مفاد كلام المشايخ فاطبة والله أعلم (سئل) في رجل اودع آخر دراهم فاتفق المودع بعضها وملك الباقي من غير تفريط هل يضمنه وحل القول قوله في مقدار ما اتفق منها وما بقي بيته أم لا (أجاب) يضمن ما اتفق فقط والقول قوله فيه بيته (سئل) في راع اذن له مالك شاة ان يوصلها مسوحة الى زيد فأرسلها مع راع فأكلها الذئب ولم يتعد هل يضمن هذا الثاني أم لا (أجاب) لا يضمن وهو كودع المودع والله أعلم (سئل) في رجل اودع مكاريا جارا عليه بمجوة يوصلها لاخته بمكان كذا فعجز الجار في اثناء الطريق عن حملها فحملها المكاري على جماره وسقط له جمار آخر في اثناء الطريق فاشتغل به فذهب الجار الذي عليه المجوة وضاعت المجوة هل يضمنها أم لا (أجاب) لا يضمنها والحال هذه ففي جامع القصولين وكثير من الكتب واقعة الفتوى استأجر جارا وحمل عليه وله آخر فسطح جماره في الطريق فاشتغل به فذهب الجار المستأجر وحمل فلو جمل لوانع الجار المستأجر حمل جماره ومناعه لم يضمن والاضمن استدلالا بما ذكره في الذخيرة ان الامين انما يضمن بترك الحفظ لو كان بلا عذر أما لو بعذر فلا يضمن اه فاذا كانت واقعة الحال هذه بحيث لو اتبع جارا للمجوة يخاف ضياع بقية الجار لاضمان عليه لقوله في الذخيرة وغيره ان الامين انما يضمن بترك الحفظ لو كان بلا عذر أما بعذر فلا والله أعلم (سئل) في امرأة اودعت اخرى سوارا فلما طلبته قالت عندي امهلي على ثلاثة ايام وأخضرتك فلما مضت ادعت أنه ضاع قبل قولها عندي واعا استتمت رجاء ان تجده هل يضمن أم لا (أجاب) تضمن قال في البرازية استعار كبا وضع فجاءه ماله كدولم يخبره بالضياع ان لم يكن آيسا من وجوده لاضمان عليه ولو كان آيسا من وجوده يضمن قال الصدر الشهيدي هذا التفصيل خلاف فظاهر الرواية فانه اذا وعد الرذم ادعى الضياع يضمن للتناقض اذا كان دعوى الضياع قبل الوعد كما مر به يبقى انتهى وحكم الوديعة حكم العارية والله أعلم (سئل) في امرأة اودعت عند اخرى دراهم ثم طلبتها فوعدها بالرد ثم طلبتها فوعدها بها ثم طلبتها فقالت ضاعت هل يضمن أم لا (أجاب) تضمن والحال هذه على ما عليه الفتوى حيث ادعته قبل الطلب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اودع رثا موجه الى سمط سبدا نخليل على نينا وعليه صلاة الملك الجليل فوضعه في مكان مضبعة بيت خراب وعرضه للهلاك حتى هلك بوقوع الامطار عليه فيمهل يضمن مثله أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه اجماعا والله أعلم (سئل) في رجلين اشترى جاموسا وأودعه من البائع بعد قبضه وغابا ثم حضر أحدهما وأخذ الجاموس من البائع ونقله الى قرية اخرى

مطلب قبل الدلال ان لم تبس
التياب في يومها فردها
مطلب للمالك ان يضمن
المودع الثاني

مطلب وضع المودع الوديعة
في جدر شجرة حين قامت
عليه اللصوص

مطلب اتفق بعض دراهم
الوديعة وضاع الباقي
مطلب اذن المالك لراع
ان يوصل شاة لزيد فأرسلها
الراعي الخ

مطلب رجل اودع مكاريا
جارا عليه بمجوة يوصلها
لاخيه فعجز الجار فحملها
المكاري على جماره الخ

مطلب طلب الوديعة
صاحبها فقال له المودع
امهلي ثم ادعى الضياع الخ

مطلب كالذي قبله

مطلب يضمن المودع الوديعة
اذا وضعها في مضبعة

مطلب اشترى جاموسا وأودعه
من البائع فدفعه لاحدهما
بقية الآخر ضمن

وأودعه عند رجل فسرق هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن قال في جامع القضاة وراى السير
الكبير سئل مولانا عن مواش له ما فغاب أحدهما فدفعت الشريك الآخر كلها الى الراعى هل يضمن
نصيب شريكه أجاب انه يضمن اذ يمكنه حفظها بيد أجيره فلا يصير مودعا غيره الى آخر ما ذكره ومستلثنا
بالاولى اذ الشريك فيها ليس بمودع فيها وفي مسألة السير مودع فضمن بالايدياع والله أعلم (سئل)
في أربعة شركاء في ساقية اشتروا أربعة ارباع من بزر النيلة وأودعوه عند أحدهم وأذنوا له بدفعه اقيم
الساقية وصار يزرع منه شيئا فشيئا والآن قيم الساقية يقول ملازعة الاربعاء ونصف ربيع
والشريك المودع يقول سلمت الجميع ولا ادرى ما صنعت به فهل يلزم الشريك المودع ما نقص البزر
أم لا وهل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والقول قوله بيمينه أنه دفع الجميع للقيم
ولا يلزم القيم بقول المودع حاصلا القول قول كل منهما في نقي الضمان عن نفسه والحال هذه والله أعلم
(سئل) في فرس مشترك بين اثنين اعارها أحدهما بغير اذن الآخر لرجل ايركها الى مكان
معين فركبها وتجاوزته وهلك تحتها وكان المعير أرسلها مع رجل ودعة ليوصلها الى المستعير فأوصلها
فاختار الشريك الذي لم يأذن تضمن شريكه اكونه اعارها بلا اذنه والمعير ضمن المستعير بسبب المجاوزة
عما عين له والمستعير يريد أن يضمن رسول المعير هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس على الرسول
ضمان والحال هذه والله أعلم

(كتاب العارية) *

(سئل) في رجل سطح بيته اصيب في بيوت آخر استأذن الثاني الاول ان يبنى ساترا على بيته
يمنعه اذ اطلع عن الاطلاع على عورة الآخر فاذن له فبناى البيت هل لورثته رفع بناء الثاني عنه
أم لا (أجاب) نعم لورثته رفع بناءه عن ملكهم ولو أذن له مورثهم لانه بمنزلة العارية والمعير اذ اقامت
لورثته استردادها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر سيفاً وهلك المستعير
ولم يبين حال السيف والورثة تقول لا نعلم ما فعل بالسيف هل يكون السيف مضموناً وبؤخذ قيمته
من تركته أم لا (أجاب) حيث مات ولم يبين حال السيف ولا يعلم أن وارثه يعلمه فهو مضمون في التركة
فتجب قيمته فيها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى فرساً وتسليمها ثم اركبها لرجل
عارية وأمره بمجر دوصواها الى مكان كذا يريد اهلها عليه فلما وصل الى المكان المعين دفعها الى ولد البائع
ايركها الى موضع آخر فركبها فهلك تحتها هل تضمن قيمتها للمشتري وله الخيار في تضمين المستعير الاول
او الثاني الذي هو ولد البائع ما الحكم الشرعي (أجاب) نعم يضمن وللمالك الخيار ان شاء ضمن
المستعير الاول وان شاء ضمن الثاني ولا رجوع له على الاول والحال هذه والله أعلم (سئل) في
مستعير اتحل قيد بهيمة العارية معه فذهبت وهو يصورها حتى غابت عن عينه ثم تبعها هل يضمن أم لا
(أجاب) نعم يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في المعير والمستعير اذا اختلفا في الاطلاق
والتقييد ولا بينة فلا يهما القول مع يمينه (أجاب) الاختلاف في الاطلاق والتقييد مستوع الى
انواع شتى في الايام او في المكان او فيما يحمل عليه فالقول قول رب الدابة مع يمينه واذا قال اعرتني
دابتك وهلكت وقال المالك غصبتها مني فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان كان قدر ركبها فهو
ضامن وان قال اعرتني وقال المالك آجرتكها وهلكت من ركوبه فالقول قول الركب ولا ضمان
عليه كذا ذكره كثير من علماءنا وباب الاختلاف في الاطلاق والتقييد واسع فلا نطلق عنان القلم
فيه الا اذا رفع اليك الواقع فتظهر به العلة الموجبة للضمان وغيره والله أعلم (سئل) في رجل
بنى بناء في دار زوجته باذنها ورضاها فهل يسوغ له البناء في ملكها ويصير البناء لها أم لا (أجاب)
نعم يسوغ فقد صرح علماءنا وغيرهم بان الاذن من المالك بالبناء لغير المالك يبيح البناء وقالوا اكل من بنى
في دار غيره بأمره فالبناء لا أمره ولو بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله رفعه قالوا لو عمرها اهلها الاذنهم قال

مطلب اشترى بزر او اودعوه
عند أحد هـم وامر وه
ان يدفعه لقيم ساقية
فالقول له في انه دفع الكل

مطلب اعار أحد الشريك
الدابة بغير اذن شريكه
وارسلها المعير مع رجل الخ

مطلب استأذن رجل
من صاحب سطح ان يبنى
عليه ساتر الورثة الاذن
الرجوع

مطلب رجل استعار سيفاً
ثم مات ولم يبين
مطلب اذا اختلف المستعير
باعارته فهلك في يد الثاني
فالمالك بالخيار في التضمين

مطلب اتحل قيد البهيمة
العارية فذهبت
مطلب اختلاف المعير
والمستعير في الاطلاق
والتقييد فيه تفصيل

مطلب في البناء في دار
زوجته

الشيء مخرج الله تعالى العادة لها ولا شيء عليها من الفتنة فانه متبرع وعلى هذا سائر املاكها
ولو اتفقت معه على ان يعمر ويكن فعمر وسكن مدة يستلها عما اتفق عند راجرة المثل وان لم يقع الاتفاق
على ذلك فهو متبرع بما اتفق وانفقوا على أنه لو أقر أنه بنى متبرعا كان متبرعا وأنه ان أقرت أنه بنى
ليسكن تليين بانه انه يلزم عليه اجرة المثل للسكن لانها ما وضعت متبرعة حيث جعلت ذلك ليسكن
أى نظير عمارته وان أنكرت الاذن قال قول قولها وان قال حوالا لذت لى وقالت اذنت قال قول قوله
لان الأصل عدم الاذن واذا ثبت عدم الاذن برفع ياتوه ويلزم به وان ثبت الاذن له وتصادق على انه له
كان كالمستعير يرفع بطلبها وان تصادق على أنه بنى اياها يرجع بما اتفق ويرجع بما اتفق وقد حصل الجواب
في كل فرع من فروع المسئلة بما قاله علماؤنا والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر أرضا
اربعها ما شاء فزرعها قطناً أى حول فاسترد المعتبر الارض وفيها ثمر القطن وحرث عليه واستمر
بأقيافى الارض حتى أثمر فهل الثمر للمصاحب الارض أم للمستعير الذى أصل البزومته (أجاب) ثمر
القطن وثمرته للمستعير الذى بد رجه ولا شيء للمعير فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
استعار من آخر موصفا وتركه في بيته وخرج الى بعض أشغاله فسرقت من غيره فربط منه هل يضمن أم لا
(أجاب) لا يضمن حيث لم تكن العارية موقفة واما اذا كانت موقفة وحلكت قبل مضي الوقت
فكذلك وان بعده يضمن حيث امسكها بعد مضيها مع امكان الرد والله أعلم (سئل) في رجل استعار
من آخر فرسا وردّها عليه بعد أن طفرت عند المستعير وقطع اها ثم مات عند المعير ويدعى ان موتهما
بسبب القطع الذى وجد عند المستعير والمستعير شكر فقل القول قوله بينه ولا ضمان عليه أم قول
المعير (أجاب) القول قول المستعير أنها لم تقطع بسبب القطع بينه وعلى المعير المينة ولو ماتت بسبب
القطر لا ضمان على المستعير لعدم التعدي منه كونهما مختلفا والله أعلم (سئل) في رجل
استعار جارية لجل معين وأمره مالكها بردها حال وصواها وعدم يساتها فامسكها بعد الوصول
من غير عذر ويطلبها عنده فضاغت حل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن بالامساك عنده والله أعلم
(سئل) في المستعير استعارة مطلقة حل يملك الايداع عند أجنبي أم لا واذا كان يملك
وضاع المستعير بلا تعدد من المودع يضمن أم لا (أجاب) هذه المسئلة اختلف فيها علماؤنا فمن
قائل بأنه يملك ذلك ولا يضمن وهم مشايخ العراق قال بعضهم وبه أخذ أبو الليث ومحمد بن الفضل
وعليه الفتوى وقال بعضهم لا يملك ذلك يرى القاضى رأيه لان الترجيح متساو والله أعلم بالصواب

(كتاب الهبة)

(سئل) فيما اذا ملك زوجته نصف جبل ونصف بقرة ونصف غراس زيتون وربيع بدو وشاة فملكها شريعا
بإيجاب منه وقبول منها وقبضت الروحية الانعام المذكورة ان يوضع يده عليها كما قبضت العقار ونسبت
ذلك كله بعد التولية من زوجها ثم مات الزوج ويريد وارثه ان يجعل الملكات ميراثا بينه وبين الزوجة
فهل حيث خرجت المذكورات عن ملكه بتقليد صحيح لا يصح كون ميراثا عنه بل هى للزوجة بالتقليد
المذكور (أجاب) هى ملك للزوجة المذكورة بالتقليد على الوجه المذكور وليس ميراثا عن الميت
هذا وقد تقرر أن هبة المشاع الذى لا يحتمل القسمة صحيحة وما ذكر منه سوى الغراس أن احتملها بأن
امكن التساوى فيه والافق ومما لا يقسم قسمة هبة النصف منه والحال هذه والتدبها لا يقسم
كالطاحونة والحمام قسمة هبة المشاع فيه وكذا الجبل والبقرة والشاة مما لا يمكن قسمة الواحد منها
فصح فيها الهبة المذكورة والله أعلم (سئل) في شخص وهب ابنه وابن ابنه ومحمد داود وغيره من جميع
ما يملك مما يقبل القسمة ومما لا يقبل بعد واحد حل يجوز أم لا (أجاب) ان حكم حكم بوجبه
جازوا لا عند الامام وهى مسئلة هبة الواحد من الاثنين والله أعلم (سئل) في امرأه جنت
بعد دخول زوجها بها فطالب زوجها من أبيها ما دفع من مهرها وبطلته فادفعه هل له استرداده أم لا

مطلب اذا استرد المهر
الارض وفيها ثمر قطن وهو
للمستعير
مطلب اذا سرق محقق
العارية من غير تفريط
فلا ضمان
مطلب رد المستعير الفرس
بعد ان طفرت وقطع اها
ثم ماتت فاختلها الخ

مطلب امر المعير المستعير ان
يردها عند الوصول
مطلب اختلافوا في ملك
المستعير استعارة مطلقة
الايداع

مطلب ملك زوجته نصف
جبل ونصف بقرة ونصف
غراس وربيع بدو وشاة وقبضت
ثم مات فأراد الوارث جعلها
ارثا

مطلب وهب ابنه وابن ابنة
محمد داود وغيره
مطلب دفع الاب ما قبضه
من الزوج من المهر ليلحقها

(أجاب) نعم له استرداد منه وقد صرحوا بان الاب لا يملك حبة مال ولده ولو بعوض ولا شك ان هذا مال الغير دفعه الغير للغير بغير حق فيسترد والاحمال هذه والله أعلم (سئل) فيما يرسله الشخص الى غيره في الاعراس وشئ مما يدل يكون حكمه حكم القرض فيلزم الوفاء به أم لا (أجاب) ان كان العرف قاضيا بأنهم يدفعونه على وجه البذل يلزم الوفاء به ان منبأ فبذلك وان قضا فبنيته وان كان العرف بخلاف ذلك بان كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا يتفانون في ذلك الى اعطاء البذل بحكمه حكم الهبة في سائر أحكامه فلا رجوع فيه بعد الهلاك والاستمالة والاصل فيه ان المعروف عرفا كالمشروط شرطا والله أعلم (سئل) فيما اعتاده الناس في الاعراس والافراح والرجوع من الحج من اعطاء الثياب والادراهم وينتظرون بدله عند ما يقع لهم مثل ذلك ما حكمه (أجاب) ان كان العرف شائعا فيلزمهم انهم يعطون ذلك ليأخذوا بدله كان حكمه حكم القرض فاسد كذا سده وصححه كصحة اذ المعروف عرفا كالمشروط شرطا فبذلك وبمحسب علمه والله أعلم (سئل) في أمم وهبت لابنها الصغيرين يوتاهن هذا النصف ولهذا النصف وله ما جده أب أب وهي سكة كتبهما هل تصح أم لا ولا تنفيذ الملك (أجاب) لا تصح ولا تنفيذ للملك للشيوع والتغل والله أعلم (سئل) في مريض مرض الموت ملك معتوقه دارا وحاصلا فيه ما متاع الواهب وادبلا فيه دوايه وما يتحصل من محصول قريبي كذا ومات هل تصح هذه الهبة أم لا (أجاب) لا تصح قال في الثانية رجل وهب دارا لرجل وتسلمها وفيها متاع الواهب لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة ومثله في كثير من الكتب وبهذا علم عدم صحة حبة ما يستحصل من محصول القريتين بالاولى لان الواهب نفسه لم يقبضه بعد فكيف يملكه وهذا ظاهر وفي الثانية مريض وهب شيئا ولم يسلم حتى مات بطات هبته لان حبة المريض حبة حقيقة فلا تتم بدون القبض وقد صرحوا قاطبة بأنه اذا وهب لرجل دارا والواهب ساكن فيها لا تصح الهبة بخلاف ما اذا وهبت الزوجة لزوجها وهي ساكنة فيها لانهم اوما في يده وبخلاف الابن الصغير اذا وهب له أبوه دارا وهو ساكن لان قبض أبيه قبض له والله أعلم (سئل) في رجل وهب رجلا زراعا محصودا بنفسه او بوكيد فداسه ونداه وخرن حنطته وتبته هل له بعد ذلك رجوع في هبته أم لا لزيادة قيمته (أجاب) لا يصح رجوعه في هبته والاحمال هذه اذا الموهوب زرع وقد صار بقوله حنطة وتبنا والله أعلم (سئل) في رجل يرعى ان صهره والد زوجته ملكه شجرا معلوما في حياته وجس الشجر عن مستحقه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك وقد اقر أن هبة الشجر بدون الارض كهبة المشاع المحتمل القسمة وهي لا تصح والله أعلم (سئل) في امرأة اراد أن يتزوجها الذي طلقها فاثلاها لا تزوجك حتى تميني مالا على من المهر وهو عشرة قروش فوهبته فتزوجها ثم طلقها بائنا هل يبرأ عن العشرة قروش التي بذمتها أم لا (أجاب) لا يبرأ كما صرح به في الثانية ونقله عنها في البحر والله أعلم (سئل) في افراس معلومة لشخص في كل فرس منها حصة معلومة المقدار وهبها لابن بنته الصغيرين وقبل لهما أبوهما وتسلم ذلك والافراس مختلفة القيمة هل يصح ذلك ويلزم شرعا أم لا (أجاب) نعم يصح قال في المبسوط للشيخ الاسلام شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى ولو وهب لرجل لاثنتين نصف عبدتين أو نصف ثوبين مختلفين أو نصف عشرة أبواب مختلفة زطي ومروى رهروى ونحو ذلك جاز لان مثل هذه الثياب لا تقسم قسمة واحدة فكانوا واهبا نصيبه من كل ثوب وكل ثوب ليس بمشتمل للقسمة في نفسه وكذلك الدواب المختلفة على هذا والافراس المذكورة من هذا القسم والله أعلم (سئل) في حبة مشاع يقسم هل تصح ولو صدق النظم على صدورها من المورث أم لا تصح ولا توجب الملك عند أبي حنيفة ولو حكم بها نائب الحكم المأمور بالقضاء بالاصح من مذهب الامام أبي حنيفة (أجاب) لا تصح هبة المشاع اذ لا يشتمل القسمة كادار والارض ولو صدق الوارث على صدورها من المورث فيه لان تصديقه

مطلب فيما يدفعه الشخص لغيره في الاعراس

مطلب منجونه مشغول ما قبله

مطلب وهبت لابنها الصغيرين يوتاهن السوا

مطلب لا يجوز هبة ما هو مشغول بمتاع الواهب

مطلب ليس لواهب الزرع ان يرجع بعد دوسه وتنقيته
مطلب هبة الشجر بدون الارض لا تصح

مطلب قال لها بعد طلاقها لا تزوجك حتى تميني الخ

مطلب اذا وهب حصة من افراس معلومة لابن بنته الصغيرين صح

مطلب لا تصح هبة مشاع يشتمل القسمة

لا يصير الساسد صحيحا وكلا لا تصح هبته من الاجنبي لا تنسخ من الشريك كما في اغلب الكتب ولا عبرة
 بين شذ بمخالفتهم ولا تنفيذ الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي ولو سلمه شائعا لا يملكه حتى لا ينفذ نفسه
 فيه فكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاضي خان وروى عن ابن رستم
 مثله وذكر عصام أنهم أنفذوا الملك وبه أخذ بعض المشايخ انتهى ومع افادتها للملك عند هذا البعض
 أجمع الكل على أن الواهب استردادها من الموهوب له ولو كان ذارحم محرم من الواهب قال في
 جامع الفصولين راعنا افتاوى الفضلي ثم اذا هلكت اقيمت الرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم
 محرم منه اذا الفاسدة مضمونة على مامر فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد
 قبل الهلاك انتهى وكما يكون للواهب الرجوع فيها يكون لو ادته بعد موته لكونها مستحقة الرد
 وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد اذا مات أحد المتبايعين فلورثته بقصه لانه مستحق الرد ومضمون
 بالهلاك ثم من المقرر أن القضاء يتخصص فاذا ولي السلطان قاضيا يقتضى بمذهب أبي حنيفة
 لا ينفذ قضاؤه بمذهب غيره لانه معزول عنه بتخصيصه فالحق فيه بالرعية نص على ذلك علماء نازحهم
 الله تعالى والله أعلم (مسئل) في رجل أشهد على نفسه أنه ملك أولاد ابنه وسماهم في حجة جميع
 الستة قرايط في الدارين الفلايتين اللتين احدهما بنابلس والاخرى بالقدس لدى الحاكم الشافعي
 بحضور الحاكم الحنفي ثم رجع عن ذلك لدى الحاكم الحنفي وحكم للواهب بالحصة المذكورة هل
 حكم الحنفي صحيح واقف في عمله أم لا (أجاب) نعم حكم الحنفي صحيح واقف في عمله وحكم الشافعي
 غير واقف في عمله اذ هو حكم بلا خصم شرعي فلم يرفع الخلاف والحنفي لا يرى جواز هبة المشاع فكان
 قضاؤه قضاء ترك لان الملك لم يخرج عن الواهب والحال هذه والله أعلم (مسئل) في امرأة
 وهبت إحدى ابنتيها دارا وسلمتها له ثم مات عنها وعن شقيقه المذكور ثم وهبتها للشقيق وسلمتها له
 ومات عنها وعن زوجة وأربع بنات منها وابن من غيرها فالملك الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) أما هبتها
 لابنتها الاول فعصية لا يستفاد شرائطها وأما هبتها لابنتها الثاني قبل تغيير نصيبها من نصيبه بالقسمة فغير
 جائزة لان هبة المشاع ولو من الشريك لا يتجاوز كما هو المذهب فيكون نصيبها الموروث لها من ابنتها
 الاول باقيا على ملكها بالوراثه عنه لم يدخل في ملك ابنتها الثاني فساد الهبة وانقسم ما أصابه
 من ثلث الدار ثلثا عن أخيه على زوجته وابنه وبناته الاربع وأمه المذكورة فكان ما اجتمع لها من
 ابنتها عشرة قرايط وثلثي قيراط ولزوجته الابن قيراطان ثمن ما كان له ولابنه ثلاثة قرايط وسبعة انصاع
 قيراط ولكل بنت من بناته الاربع قيراط وثمانية انصاع قيراط والله أعلم (مسئل) في رجل
 وهب لابنه الصغير بيتا معلوما محدودا هل تصح الهبة بلفظ واحد وتلزم أم تحتاج الى قبوله (أجاب)
 نعم تصح الهبة وتلزم ونتم بلفظ واحد قال في البرازية هبته من ابنته الصغير تم بلفظ واحد ويكون الاب
 قابضا لكونه في يده او يد مودعه او مستعيره لا بكونه في يد غاصبه او مرتهنه او المشتري منه شراء فاسدا
 وهذا اذا علمه وأشهد عليه والاشهاد لا يحرز عن الجود بعد موته والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض
 والوصى كلاب والله أعلم (مسئل) في الجدة أم الأم اذا كانت بنت بنتها في حضانتها افوهاها
 امته معلومة ووضعها في صندوق ثم ماتت تلك الجدة فهل تمت هبتها بمجرد الايجاب كما في هبة الاب
 لطفله أم لا تتم الا بقبض ولها (أجاب) نعم تتم الهبة بعهدة كل من له ولاية على الطفل في الجدة
 كلامه والجدة أم الأم وكل من يعوله لوجود الولاية في التأديب والتسليم في الصناعة بصرح به
 في البحر وتقرير الابصار وغيرهما والله أعلم (مسئل) في شيخ قرية طلب من جماعة ما لا يلدفعه لقيام
 القرية على شرط ان ما يجازيه عليه به يكون بينهم سوية فدفعوا على الشرط المذكور هل اذا دفع
 القسام شيئا يكون بينهم أم لا (أجاب) حكم ذلك حكم الهبة الفاسدة وهي مضمونة بالقبض
 كما صرح به في الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب وينتفع شيخ القرية ما تناوله من الجماعة ولا يصح

مطلب اذا ملك لاولاد ابنه
 ستة قرايط في دارين وحكم
 الشافعي بذلك فله ثلثي نقضه

مطلب امرأة وهبت احد
 ابنتيها دارا وسلمتها له ثم مات
 عنها وعن شقيقه ثم وهبتها
 للشقيق الخ

مطلب هبة الاب لابنه الصغير
 تتم بلفظ واحد

مطلب هبة أم الام لابن
 ابنتها تم بلفظ واحد وكذا
 كل من يعوله

مطلب أخذ شيخ القرية
 من جماعة ما لا يلدفعه لقيام
 القرية على شرط الخ

الشرط المذكور والله أعلم (سئل) في رجل وهب ابنه بالغان نصف ماله وأولاد ابنه المتوفى قبله القاصرين النصف الآخر وأحرم ابنه الآخر هل تصح هذه الهبة أم لا (أجاب) الهبة باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في مشقة الاحكام نقلا عن تنبيه الفتاوى ان هبة المشاع باطلة وهو الصحيح انتهى واذا قلنا بطلانها على الاصح فأتى ترك الوهاب المذكور يجرى على فراض الله تعالى ووجهه الشيعون والله أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه حصه شائعة في كرم مشتركين الوهاب وبين غيره هل تصح هبته له ويملك الموهب أم لا يملك الموهب ولو باعه الموهب له لا يصح (أجاب) هبة المشاع فيما هو محتمل للقسمه وهو ما يجبر القاضي فيه الا ترى على القسمه عند طلب شريكه لها لا تقيد الملك للموهب له في المختار مطلقا شريكا كان او غيره ابنا كان او غيره فلو باعه الموهب له لا يصح لعدم الملك والحال هذه كما صرح بذلك كله صاحب البحر نقلا عن المبتغي بالمجته وغيره والله أعلم (سئل) في هبة الدين من عليه الدين هل للواهب الرجوع ام لا (أجاب) ليس له الرجوع كما صرح به في التتارخانية نقلا عن السراجيه ونص العبارة في السراجيه وهب دينه له عليه لم يرجع انتهى أقول وهو ظاهر لانه ابراء في الحقيقة ولا رجوع فيه والله أعلم (سئل) في مبنية أبرأت باتم من مهرها ودينها عليه بشرط امسالك بنهما منه عندها الى ان تترجح البنت او تموت ولم يوف بالشرط هل يبرأ منه أم لا (أجاب) لا يبرأ ولها مطالبة فقد صرح حوا بأن البراء عن الدين لا يصح تعليقه ويطل بالشرط الفاسد ومن صرح به صاحب الكنز وغيره والله أعلم (سئل) في رجل وهب لابن اخته بيتا وسلمه له ثم مات الوهاب هل لورثته الرجوع فيما وهبه لابن اخته أم لا (أجاب) ليس لهم الرجوع فيما وهبه الميت لما نعين لو وجد أحدهما اكتفى في المنع الاول الرحم المحرم والثاني موت الوهاب والله أعلم

(كتاب الاجارة) *

مطلب اذا تنفسخ الاجارة بموت المتولى وكذا القاضي والاب والوصى

مطلب اذا استأجر جاما فنفق الناس تسقط الاجارة
مطلب استأجر ثلاثة جاما في قرية على ان لكل واحد منهم ثلثا فيه فحكم الحنفى بفساد الاجارة بسبب الشيعون

(سئل) في متول على وقف أهلى عقد اجارة على حافوت الوقت ثم مات هل تنفسخ الاجارة بموته أم لا (أجاب) لا تنفسخ الاجارة بموته كما صرح به علماؤنا قاطبة وقد قال في الاجناس بموت المتولى لا تنفسخ الاجارة وان كان المتولى هو الذى أجر وكذا القاضى لو أجر ومات وكذا الاب او الوصى اذا أجر دارا لغيره ومات لا تنفسخ الاجارة وكذا كل من عقد الاجارة لغيره اذا أجر الوقت بنفسه ثم مات لا تبطل الاجارة على الاصح والله أعلم (سئل) في رجل استأجر جاما في نابلس فوقع الجلاء بها فنفق مع جلة الناس فهل تسقط الاجارة عنه في مدة الجلاء أم لا (أجاب) نعم تسقط كما صرح به في اسان الحكم وغيره والله أعلم (سئل) في ثلاثة استأجر واجاما في قرية على أن لكل واحد منهم ثلثا فيه ووقع في القرية طاعون وانقطع أهلها عن دخوله لاستغلالهم بالاموات ووفعوا أمرهم الى الحاكم الشرعى فحكم بفساد الاجارة على قاعدة مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى بسبب الشيعون مراعىا لشرائط الحكم هل تنفسخ الاجارة بالحكم المذكور أم لا وهل اذا أوجر بعده بأقل من الاجارة السابقة وكانت اجرة المثل تصح اجارته بذلك ولو على النصف من الاولى أم لا وهل تلزم اجرة زمن انقطاع الناس عنه أم لا (أجاب) نعم تنفسخ الاجارة بسبب ما ذكره فصرح في جامع الفصولين في الفصل الحادى والثلاثين في مسائل الشيعون راجع المصدر الشهيد رحمه الله تعالى بأنه أعنى المؤجر سواء كان مما يحتمل القسمه أو لا لو كان كله للمؤجر فآجره من اثنين فان أجل وقال آجرت الدار منك اجاز بالاتفاق ولو فصل بقوله نصفه منك ونصفه منك او نحوه كثلث وربع يجب ان يكون عند أبي حنيفة على اختلاف مرفعا اذا كان كله بينهما وآجر أحدهما النصف من أجنبي ينبغي ان يجوز في رواية لافي رواية ثم روى للاسيجاى وقال آجر داره من اثنين جاز لتوحد العقد حتى لو انفرد أحدهما بالقبول لم يصح انتهى وانت على علم من أن اطلاق المتون

فاطية فساد اجارة المشاع الا من الشريك مدخل للمسئول عنه واطلاق بعضهم حصتها من اثنين شمول
على حالة الایمال لتعاليمهم العضة بتوحيد العقد فحكم الحاكم بفساد الاجارة المذكورة واقع مرقعه
الشريعي فيسقط وحيث وقع كذلك فاجارته بعده باجرة مثله وقتئذ ولو على السف من الاجرة السابقة
سواء قلنا بانها صحيحة او فاسدة فيجب فيها المحي لانها ان كانت صحيحة فهو واضح وان كانت فاسدة
فوجبها اجرة المثل وقد سمي ولا يقاس وقت الرغبة وزيادة الاجرة بسببها في وقت قلت فيه وبرت
الاجرة بسبب ذلك كما هو ظاهر واما انقطاع الناس عنه بسبب الطاعون فان اتسع الناس عنه
بالكلية سقط الاجر بقدره كمثله الجلاء المصريح بها في كلامهم والله أعلم (سئل) في بيتيم
استعمله زوج أمه في أعمال شتى وزجلمها الحث على فذاته والزوع في أرضه مقدسة ستين بلا اجارة
وبلا اذن القاتني حل له طالته بعد البلوغ باجرة المثل ان كان حيا وان كان ميتا يتبع تركته
أم لا (أجاب) له ذلك كالدين كما يعلم مما ذكره في الاجارة والله أعلم (سئل) في بيتيم
استخدمه رجل مدة ستين وكان ما يطعمه ويكسوه لا يساوي أجر مثله ولما بلغ دفع له نصف نرس
في مقابلته خدمته وتسلمه او يريد أن يرجع فيه حل له ذلك أم لا (أجاب) لا والله أعلم (سئل)
في رجل استخدمه بتيامة مدة على ان يطعمه أجره خدمته ولم يعين له شيئا حل له أجره مثل عمل أم لا
(أجاب) نعم له اجرة مثله قال في القنية يتيم ليس له أب ولا أم ولا عم استعمله أقرناؤه بغير اذن
القاتني وبغير اجارة عشرين قد بعد البلوغ ان يطالبهم بأجر مثله فيماتوا انتهى وقد تقرر وأنه ليس لغیر
الاب والجد والوصي استعمال الصغير بلا عوض ومثله السائل لا كلام فيها حيث أجره
من حوفي حجره وان كانت اجارة فاسدة قضيا أجر المثل وان لم يكن أجره من حوفي حجره واستعمله بغير
اجارة فيجب أيضا اجرة مثله كما هو صريح كلام القنية والله أعلم (سئل) في مؤجر امتنع
عن تسليم العين المؤجرة اجارة صحيحة هل يجب حتى يسلمها أم لا (أجاب) نعم يجب في كل حق
امتنع المطلوب عن تسليمه عينا كان او دينيا والله أعلم (سئل) في مؤجر حبس العين المؤجرة
عن المستأجر حتى مضت مدة من الاجارة بما الحكم (أجاب) يسقط عن المستأجر اجرة
ما مضى بحسابه والله أعلم (سئل) في بدين ثلاثة يعملون فيه بزيت مما يخرج من الزيتون يعلمهم
عمل كل في زيتون الا تستأجر بالاجرة المعتادة من الزيت الخارج بعملهم هل ذلك صحيح أم فاسد ولا يستحق
واحد منهم بعمله زيتا بل له اجرة مثل عمل دراهم (أجاب) لكل فيما عمل للاخر في زيتونه الخاص به
اجرة مثل عملهم من جتنس الدراهم لان الزيت الخارج بعمله لانه في معنى قفيز الطحان والله أعلم
(سئل) في رجل أجر آخريتين فانهم أحدهما هل له فسخ الاجارة أم لا (أجاب) نعم له فسخ
الاجارة قال علماؤنا الدار اذا انهدم بعض بنائها فلامستأجر الحيار يعيب بنقص السكنى والله أعلم
(سئل) في رجل استأجر أرضا وقفا من متوليه تسعين سنة باجرة معلومة لدى قاض شافعي حكيم
يلزمها ومات المستأجر هل للعنق فسخ الاجارة وهل تعتبر التساقيد بلا دعوى ولا حادثة أم لا
(أجاب) نعم للعنق فسخ الاجارة اذ حكم الشافعي بملزم الاجارة لا يكون حكما بعدم انقضاءها
لعدم حادثة الفسخ وقت الحكم واما أمر الانقالات والتساقيد الواقعة في زماننا المجردة عن الدعاوى
ليست حكما وانما هي افتاء وقائدهم انه سلم الثاني الاول قضاء سرح بذلك الشيخ زين ربه الله تعالى والله
أعلم (سئل) في رجل استأجر أرض وقف من المتولي باجرة معلومة لمدة معينة ليبنى وبغرس مائة
هل اذا ظهر بطلانها لدى حاكم شرعي يؤمر بالفسخ ام له الاستبقاء باجر المثل وان ابي المتولي الا للعل
(أجاب) نعم له الاستبقاء باجر المثل وان ابي المتولي الا للعل لان ابتداء الفعل ليس فلما قال في مجمع
الفتاوى وفي كتاب الفضلي وصي او متول اجر منزل البيت او منزل الوقف بدون اجر المثل يلزم المستأجر
اجر المثل ام يصير غاصبا بالسكنى فلا يلزمه اجر بالسكنى ذكره ههنا انه يجب على اصول علماؤه ان يصير

مطلب اذا استعمل البيت
زوج امه في أعمال فله ان
يرجع عليه بعد البلوغ باجره

مطلب استخدم بتيامة بعد
يلوغه الخ
مطلب استخدم بتيامة مدة
أجر مثل عمله وليس لغير الاب
والجد والوصي استعماله
بلا عوض

مطلب يجب على المؤجر على
تسليم العين المؤجرة
مطلب تسقط عن المستأجر
الاجرة يجب على المؤجر العين
مطلب اتفق العاقلون
في بدعي أخذ اجرتهم من
الزيت الخارج بعملهم

مطلب للمستأجر فسخ
الاجارة بانهدم أحد البيتين

مطلب استأجر رجل أرضا
وقفا من متوليه تسعين سنة
وحكم الشافعي بملزمها
ثم بعد حكم الحنفى يفسخها

* (أجابه) *

لله حمد دائم الزمان * وصلاة رب النبي العدنان
خذ علم ما قدرته بتمامه * ممن لديه علمه بيان
نص الافاضل فيه عند أئمة * سادوا وشادوا مذهب العلمان
سوق الخلاف على الجواز وفيه * والاقدمون على اعتماد الثاني
والآخرون على الجواز لانه * في عصرهم قد بان محض توان
وعليه فتوى الناس اذ في تركه * اخوف الضياع ونغاية الخسران
وعليه ان صحت بكل شروطها * يجب الذي سمي بلاقصان
اولا فاجر المثل مثل سواء من * كل العقود كلاهما سببان
وعلى الولي الدفع حتما لازما * قادا أي فالحق حبس الخائن
وكذا على العبدى ويوم نجسه * والحلوة الموسومة التبان
واذا أريد على الوفاق جوازها * يستأجر القدر زمان
فيعلون بأمر صاحب أمرهم * فوع القراءة بجله المصان
نخذ الجواب مفصلا في نظمه * مستوفى الاحكام في ذا الشأن

واختتم الهسى بالنبي محمد * أعمال خير الدين بالاحسان

(سئل) في رجل دفع ولده لفقير يعلم القرآن ولم يذكرا مئة وشرط له خمسة عشر قرشاً على تعليمه القرآن ودفع له بعضها وبقي بعضها اقتبعت بتعليمه فوصل الى الساعات فتنازع مع والده فيما دفع من الاجرة وما بقي منها فما حكم هذه الاجارة وما حكم الذي دفعه من الاجرة المسماة والذي بقي منها (أجاب) يجب له أجر مثل عمله لان الاجارة والحال هذه فاسدة والحكم في كل ما هو كذلك منها ان فيه أحر المثل فان ساوى المدفوع خرجا سواء وان زاد أجر المثل عليه يكمل له وان نقص عنه يسترة وان اختلفا في قدر العمل فالقول لابي الولد يمينه وعلى الفقيه البيعة والله أعلم (سئل) في مستأجر رضى ما سنة تحت الرادة بشرط دوران الخرج الحماشي الذي بها وشرط الا بر على المستأجر محصول الاقندي فادارها المستأجر مدة ولم يدر الخرج الحماشي وقل الماء فما الحكم الشرعي (أجاب) الاجارة المشروحة فاسدة باجتماع علما والحق في الاجارة الفاسدة أجر مثلها لا المسمى على حسب الاستعمال فينظر أجر المثل لاستعمال ما عدا الخرج الحماشي باخبار عدلين فيدفع ولا يلزم الا بر المسمى وله أن يئى المستأجر فيخرج الاجارة بل يجب عليه حرمة الاستعمال في العقد الفاسد والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حماما ثلاث سنوات فتقول عن هذه الحرفة الى غيرها هل يكون عذرا وله رد الحمام به أم لا (أجاب) يكون عذرا وله رد الحمام كما صرح به في جواهر الفتاوى في الباب الاول من كتاب الاجارة وصرح كثير بما يعضده كالولوالجى والبرازى والخامنى وغيرهم والله أعلم (سئل) في رجل به داء في انفه اتفق مع طبيب على مداوانه وجعل له اجرة ولم يشرب لذلك مدة ودأوا فما الحكم (أجاب) للتبيب اجرة مثله وما اتفق في ثمن الادوية لسداد الاجارة على الوجه المذكور والله أعلم (سئل) في تيمارى من جلة تيماره أرض بها ثمر مندم هل يجوز له اجارة الارض مع البئر لمن يرغب في استجارها أم لا (أجاب) نعم يجوز له اجارتها وهذه المسئلة ترجع الى اجارة المقطع وفيها الشيخ فاسم بن قنطلوبا التليذ الكمال بن الهمام رسالة مختصرة من اخرى لغيره فيها وكذا الشيخ زين بن نجيم رسالة فيها وحاصل الكل جواز الاجارة وسئل الشيخ فاسم وقيداً أرسل له من مدينة غزة هل يجوز للبدى ان يؤجر ما اقتطعه الامام الاعظم من أراضى بيت المال أولا يجوز اجابه نعم له ان يؤجر ما اقتطعه الامام

مطالب دفع ولده لفقير يعلم القرآن ولم يذكرا مئة وشرط له خمسة عشر قرشاً على تعليمه القرآن ودفع له بعضها وبقي بعضها اقتبعت بتعليمه فوصل الى الساعات فتنازع مع والده فيما دفع من الاجرة وما بقي منها فما حكم هذه الاجارة وما حكم الذي دفعه من الاجرة المسماة والذي بقي منها

مطلب استأجر رضى ما سنة تحت الرادة بشرط دوران الخرج الحماشي الذي بها وشرط الا بر على المستأجر محصول الاقندي فادارها المستأجر مدة ولم يدر الخرج الحماشي وقل الماء فما الحكم الشرعي

مطلب استأجر حماما ثلاث سنوات فتقول عن هذه الحرفة الى غيرها

مطلب اتفق مع طبيب على مداوانه وجعل له اجرة ولم يشرب لذلك مدة ودأوا فما الحكم

بيان مدة مطلب اذا كان في أرض التيمارى ثمر مندم هل يجوز له اجارة الارض مع البئر لمن يرغب في استجارها أم لا

ولا أثر لجزاها من الإخراج إلا ما له في أثناء المدة كالأثر لجواز موت المؤجر في أثناء مدة ما أبرتم قال
 وإذا مات المؤجر أو أخرجه الإمام عن الأرض تنفسخ الإجارة ثم قال وقد وقعت على جواب بعض
 الحنفية من أهل العصر أنها لا تنفسخ بالموت ولا باقضاء غيره فإن الإمام جعله كالوكيل عنه في ذلك
 وتبقى بالمسمى الذي وجد فيه شرط الأزوم ويشهد بذلك قواعد علماءنا والحالة هذه ثم نازع في عدم
 الانفساخ بهم ما واستظهره للأنفساخ بأشياء والحاصل أن نكحة الإجارة لا كلام فيها وأما لزومها
 ففيه كلام قد عرفته بمسألة به هذا الاختصار العجيب فإن فيه معظم ما في الرسائل فليعلم ذلك لأنه مفيد
 جدا والله الموفق للصواب (سئل) في قرية نصفها وقف على جهة بركة ونصفها وقف على جهة
 بركة أخرى أبرمتكم عليها أثناء ما عاشا رجل سنة بما لا يتناول ما يحصل من الثلث المذكور ومن الغلال
 صفيق وشتميم أهل هذه الإجارة تحججه أم باطل لا يجوز معها إلا مستأجر أن يتناول شيئا من الغلال
 ما لحكم الشرعي (أجاب) الإجارة المذكورة باطلة غير منعقدة لما سرح به علماءنا فاطبة
 من أن الإجارة إذا وقعت على أنلاف الأعيان قصدا لا تنعقد ولا تنفذ شيئا من أحكام الإجارة فإذا علم
 ذلك فليس للمستأجر أن يتناول شيئا من الغلال بل ذلك للمتكلم على الوقف أن كان حاضرا وإن كان
 غائبا يحنث على الغلة الضياع بالنظر به ينسب الثاني رجلا يثبت حصصه وقفه ويحفظه إلى حضوره
 فيدفع له ليسر في وجوهه المعينة والله أعلم (سئل) في رجل ماتت زوجته عن رضى بيعة
 فأتى بها نكاحها وقال لها أضعها وتعهدي أمرها وربها على أن لك نصف مهرها ففعلت معها ذلك
 مدة فالحكم (أجاب) لها أبرم المثل كما في الإجارة الفاسدة والله أعلم (سئل) في محدود
 بعضه وقف وبعضه ملك لجماعة استرتم فأذن من له ولاية على الوقف ومن له الملك لرجل منهم أن يعمره
 ويصرف عليه من ماله ويرجع به عليهم ففعل واستمر ما مضى فيه ديسا عليهم وسكنه مدة تسنين بغير
 إجارة سوى السنة الأولى فإنه استأجرها بأجرة معينة ثم أبرم الجميع حصصهم ما عداها لامرأة بأجرة
 زائدة عن سنة إجارته بغير إجازته ويريدون أن يأخذوا منه أجرة تلك السنين بحسابها هل لهم ذلك
 أم لا وهل إجارة المرأة تحججه أم لا وهل له مطالبتهم بما أنفق على العبارة حال ولولو وعدهم بأن يحسبها
 من الأجرة فيما يسكن وهل إذا ادعوا أن أجرة المثل كذا يكون القول قوله في ذلك أم قولهم ما لحكم
 في جميع ذلك (أجاب) أما احتداد الملك فلا أجرة لهم أصلا في السكن الشريك بغير إجارة فإن علماءنا
 صرحوا فاطبة بأن أحد الشريكين إذا سكن في المشترك لا أجرة عليه في الملك أما الوقف فيلزم الشريك
 أجرة المثل على اختيار المتأخرين قال في الأشباه والنظائر من كتاب الغصب منافع المعتد للاستغلال
 ممنونة إذا سكن بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الشريكين في الملك أما الوقف إذا سكنه
 أحدهما بالغلبة بدون إذن الآخر أو كان موقفا للسكنى أو للاستغلال فإنه يجب الإبراءتين يريد
 أبر المثل وصرحوا فاطبة بأن القول قول المستأجر بينهما لا نكاح الزيادة ولا يلزم من استئجار
 المرأة بالزيادة أن تكون أجرة المثل في نفسها كذلك لأن الإجارة قد تقع بالمثل والزيادة والنقصان كالبيع
 فلا يحكم ذلك أعني فيما وجب للوقف ولا بد فيه لمذعي الزيادة على المسمى أجرة أو الغاصب
 من البيعة وإجارة المرأة فيما عدا حصنة الرجل إجارة المشاع لغير الشريك وأطبق المتون على عدم
 جوازها كما هو مذهب أبي حنيفة وقد جعل قاضي خان في فتاواه القدرى عليه وذكر العلامة قاسم
 في تصحيحه بأن ما في المعنى من ترجيح قوله ما شاهد مجهول والنسائل فلا يعول عليه وله المطالبة بما أنفق
 على العبارة سالوا ونعدهم بحسبها من الأجرة لأنه في حكم القرض والحال هذه وهو لا يتأجل
 بالتأجيل ولا يلزم الوفاء بهذا الوعد ولو شرطه في الإجارة فسدت لأنه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة
 لأحد العاقلين وكل هذه الأحكام مصرح بها في غالب كتب أئمتنا الأعلام جزاهم الله تعالى أحسن
 الجزاء والله أعلم (سئل) في رجل يخرج الماء من بئر عميق بالكات ورجال ويسقي بئر القرية

مطلب قرية وقف أبرم المتكلم
 عليها نصفها لرجل ليكون له
 ما يحصل منه من الغلال

مطلب شرط لخالة ابنته نصف
 مهرها لاجل تربيتها

مطلب محدود بعضه وقف
 وبعضه ملك لجماعة أذن
 المتولى ومن له الملك لرجل
 بالعمارة ليسر في ماله
 الخ

مطلب رجل يخرج الماء
 من بئر ويسقي بئر القرية
 شارطا على كل رأس مقدارا
 من الحنفية

وما يحتاجونه في يومهم واكرتهم سنة كاملة شارطوا على كل رأس من البقر مقدارا معلوما
من الحطة والآن يريدون دفع المشروط فما الحكم في ذلك شرعا (أجاب) اللازم قيمة الماء لانه قبي
على الاصح فيسار الى ما يأخذ الاخذ منه ويقوم فيعطى آخذ المتفع به قيمته قليلا كان او كثيرا
ولا يصح الشرط المذكور للبول في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل أقرض آخر طريق المخرج
مبلغا على ان يجعله على دابته ويطعمه من خبزه ومرتته نظير فائدة ما الحكم في ذلك (أجاب)
يجب اجر المثل لكونه وبه قيمة خبزه ومرتته والحال هذه اذا ما جعله من الرزق اجرة غير صالح لها
شرعا وقد نهي عن كل قرض يتوقفه ما والله أعلم (سئل) فيما لو قطع وكيل السلطان زيدا على مكان
متعلق بكوكة في كل سنة مبلغ معلوم فزاد عليه في المقاطعة المزبورة بكرة واقتضى الحال انه اشترك
زيد معه بالزيادة المبرورة مدة من الزمان ثم ان بكر اذا زادت اخرى ثم زاد زيادة اخرى فاصد ان ذلك
الحسلة في رفع يد زيد هل اذا قبلها فزيد بالزيادة المذكورة الاخيرة يجاب الى ذلك أم لا وهل اذا كان
بكر قصر في ذلك مدة من السنين قبل اشتراكه مع زيد وكان يؤدي المقاطعة المبرورة بالقص وان
يلزمه انماها أم لا (أجاب) ان كانت المقاطعة بحال واقعة على سراح الخارج من الارض
وتجار الاشجار وما يستحق بلهية بيت المال من عشرة ذكاة ونحوها هي باطلة من أصلها وان كانت
للاستغلال والمضعة وشرط في مقابلتها المال روى فيها شروط الاجارة والطاهر ان المراد بها
في السؤال الاول لانه المعتاد الجاري في هذه البلاد ولا صحة لذلك شرعا للاول ولالثاني فلا يطاق به
حكم من الاحكام الشرعية الجارية في العقود الصالحة الشرعية حتى يجاب بالاجابة اذ لا صحة ولا روم
اذا لا عقاد منتف بوضعه والله أعلم (سئل) في اجارة القري والاراضي التي في ايدي المزارعين
لأخذ المستأجر الحاصل الحاصل بالمقاسمة منها والعوائد الثابتة كالعمدية والمجسة ونحوها
هل هي جائزة أم لا (أجاب) اعلم ان الاجارة اذا وقعت على انلاف الاعيان قصدا كانت باطلة
ولا يملك المستأجر ما وجد من ذلك الاعيان بل هي على ما كانت عليه قبل الاجارة فيؤخذ من يده
اذا تناولها او يسميها بالاستم لانه لا يملك الباطل لا يترشأ فيجوز عليه التصرف فيها لعدم ملكه
وذلك كاستحوا بكرة لشرب لبنها او بستان لبناء كل ثمرته ومثله استجار ما في يد المزارعين لا كل خراجه
الذي يحصل بالمقاسمة فانه عين وقع عليها الاستجار قصدا ومثله باطل كما علمت لاسيما وقد نصت اليه
ما لا يشوغ شرعا للمؤجر قبل المستأجر وهو تناول العوائد الثابتة التي يجب اعدادها لا تفرغها
فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في شريكي عمل اشترى لنفسه رجلا عماله
جلودا ليخذه اهاقرا باواشترى جميع ما يحتاجه حرقته بحاله نصف الربح الرائد على التثنية عاله
ولهما النصف منه بعد ملهما وبيعت القرب فهل له وله من الربح ما شرط أم لا (أجاب)
ليس للعاملين الا الحرة عملهما بالغة ما بلغت والباقي جميعه لرب المال اذ هذه اجارة فاسدة
وفيها وجوب اجر المثل بالعام ما بلغ حيث فسدت التسمية كما هو هذا الاشكالية والله أعلم (سئل)
في وصى آجر حصصه اليقيم من شريكه بدون اجر المثل ما الحكم (أجاب) * اختلف المتأخر
في هذه المسئلة والقوى على انه يلزم المستأجر تمام اجر المثل وبه أفتى صاحب البحر ومخ العصار
وعليه المتأخرون صيانة المال اليقيم والله أعلم (سئل) * في رجل سكن دارا أيام بلا اجارة
مدة سنتين ولم يكن شريكاهم فيها هل يلزمه اجرة المثل للمدة التي سكنها أم لا (أجاب) نعم يلزم
السالك اجرة المثل على ما عليه الفتوى والله أعلم (سئل) في ثمرعتن ثمرن الغلال بالاجرة بين
يقيم وبالغ آجره البائع باذن الولي هل يلزم دفع حصصه اليقيم من الاجرة لوليه أم لا (أجاب) نعم يلزم
بل لو استعمله الشريك لنفسه بلا اجارة يلزمه مثل اجرة حصصه اليقيم كما أفتى به المتأخرون الحاقاله
بالوقف صيانة له والله أعلم (سئل) * في رجل له جبل فدفعه لرجل ليوقع عليه الرزع من المزارع

مطلب رجل أقرض آخر دارهم ليحمله على دابته

مطلب قاطع وكيل السلطان زيدا على مكان في كل سنة بكذا امداد عليه بكر فاشتركا في الزيادة ثم زاد بكر الخ

المطلب اجارة القري والاراضي التي في ايدي المزارعين لأخذ المستأجر الحاصل منها باطلة

المطلب اشترى رجل جلودا بماله ودفعها لشريكي عمل ليخذه اهاقرا باو شرط لهما نصف الربح

مطلب آجر الوصي عتار اليقيم بدون اجر المثل مطلب يترين بالغ ويقيم آجره البائع باذن الولي يلزمه دفع الاجرة للولي

مطلب رجل له جبل فدفعه لآخر ليرفع عليه الرزع وما حصل بينهما

الى البنياد بالاجرة على ان ما يتحصل من الزرع بينهم اهل يصنع أم لا (أجاب) لا يصح ذلك وجميع
 المتحصل لصاحب الجبل ولا تخراجرة مثله قال في النحر معزيا الى المحيط دفع دابته الى رجل بواجرها على
 ان الاجر بينهم فافاد الشركة فاسدة والاجر اصاب الذابة ولا تخراجرة له وكذلك في السفينة والبيت اه
 ومثله في كثير من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في جبال دفع جماله الى جبال ليواجرها وثلاث الاجرة
 للجمال والباقى لصاحب الجبال فقام الجبال عليه امدته وانتزعها بعد هانمته صاحبها فويل للجمال اجرة
 مثله لا ثلاث الاجرة أم لا (أجاب) نعم للجمال اجرة مثله ولا تصح الشركة بالثلث ونحوه في ذلك
 والمتحصل من المنكارات اصحاب الجبال والله أعلم (سئل) في رجل يعمل بالثلث على جبال
 آخر فحصل من اجرتها احنطة وشعير يسمى علق الجبال ويريد الجبال الاختصاص به هل له ذلك أم لا
 (أجاب) ليس للجمال شيء من ذلك بل النحل (ب الجبال وللجمال اجرة مثله صرح به صاحب البحر
 نقل عن المحيط والله أعلم (سئل) هل قبض الاجرة لامة تولى المنسوب او لامة عزول فيما اجره المعزول
 وهل اذا دفع المستأجر لامة عزول يطالب به ثانيا أم لا (أجاب) نعم قبض الاجرة للمنسوب لا للمعزول
 وان اجر المعزول على الاصح واذا لم يصح قبضه يطالب المستأجر بالاجرة ويرجع على المعزول به المكون
 أخذه منه بغير حق والله أعلم (سئل) في رجل انتصب لعمل الحراسة وحفظ الاماكن بأجر وعلم
 ذلك بين الناس قال له رجل احفظ هذا المكان واحرسه ولم يسم له شيء هل يلزم له اجرة أم لا
 (أجاب) نعم حيث انتصب لذلك فله اجرة المثل على قول شمس وعلمه الفتوى كما في النزائية والجوهرة
 وغيرهما والله أعلم (سئل) في رجل قال لا تخراعمل معي بقرتك في أرضي على ان اصنع معك المعروف
 الفلاني فعمل بقرته نعه ولم يفعل معه المعروف المذكور هل له اجرة المثل أم لا (أجاب) نعم له اجرة
 المثل حيث لم يكن المعروف الذي عينه يصح اجرة او جهلت مدة العمل المستأجر عليه او حصل
 الفساد بوجه من وجوهه متى حصل الفساد بلهالة الاجرة يجب أجر المثل بالغاما بالغ والله أعلم
 (سئل) في رجل استأجر دكانا مدة سنة مثلا ثم ادعى انه افلاس ويريد فسخ الاجارة لعذر الافلاس
 فهل يقبل قوله بجزءه في ذلك أم يحتاج الى اقامة بينة تشهد بافلاسه والحال ان رب الدكان لم يصدقه
 في دعوى الافلاس (أجاب) القول قول مدعى الافلاس بيمينه لانه الاصل وقد قالوا وقال
 المستأجر اريد السفر وصدقه الاجر حلف المستأجر على انه عزم على السفر كما ذكره الكرخي
 والقندوري وقالوا الاتقال من البلدة عذرا لان يكون الخروج يتم ان يكون حيلة التوصل
 الى الفسخ فيحلف المستأجر وسئلنا اولوية بالحكم المذكور كما هو ظاهر والله أعلم (سئل)
 في رجل استأجره جماعة ليرعى اهرهم بقرهم كل رأس بكذا سنة شازطين عليه سنة بيوم ونومه بسنة
 يعذون ان لم تتم سنتك فلا أجر لك وان أتممتها فلك الاجر وعلى خمسة أشهر ويجوز عن العمل بقية السنة
 هل له اجرة لما عمل أم لا اجرة له (أجاب) له اجرة مثله لما عمل في ائمة المذكورة بحسابه ولا يتجاوز به
 حساب المسمى لها او الحلال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا وقفا من دة ول عليه اجارة
 طويلة وغرس فيها ثم مات المستأجر قبل انتهاء المدة فهل تنفسخ بعونه على قول من جوزها في الوقف
 للضرورة واذا قلتم نعم فاحكم الغرس (أجاب) قال في الهداية في الاوقف لا تجوز الاجارة الطويلة
 كيلا يدعى المستأجر ملكها وهي ما زاد على ثلاث سنين وهو المختار انتهى واذا قلنا يجوزها على
 القول المقابل لهذا تنفسخ الاجارة بموت المستأجر والحال هذه فيكف وارثه قلع الاشجار ان لم يضر
 بأرض الوقف فاذا ضرر بملكه الناظر بقيته مستحق القلع لا وقف هذا هو المختار كما نص عليه الاثمة
 الإختيار وعاسيه أحصاها المتون وقد صرح في القنية ان له ان يستبقها بأجرة المثل وان أبي الموقوف
 عليهم وبذلك صرح الخصاص وهو خلاف ما في المتون والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على مسجد أجرها
 نائب الشرع الشريف لرجل اذا ناظرها بأجرة معلومة وأذن له ان يتفق على عمارتها ان احتاجت

مطلب اذا دفع جماله الى آخر
 ليواجرها على ان له ثلث
 الاجرة وله اجرة مثله

مطلب أراد العامل على جبال
 آخر الاختصاص بما يتحصل

من الخ

مطلب قبض اجرة ما أجره
 المعزول لامة تولى لاه

مطلب رجل عرف بالحراسة
 فأمره رجل بحفظ مكان
 استحق الاجر عليه وان لم يسم

مطلب قال لا تخراعمل معي
 بقرتك في أرضي على ان اصنع
 معك المعروف الفلاني

مطلب الافلاس عذرت ففسخ
 به الاجارة والقول للمستأجر
 في الافلاس

مطلب استأجر جماعة رجلا
 سنة ليرعى اهرهم بقرهم
 شارطين أنه ان لم يتم سنته
 فلا أجر له

مطلب استأجر رجل أرضا
 الوقف اجارة طويلة وغرس
 فيها ثم مات

مطلب أجر نائب الشرع
 حيث لا ناظر واذن له بأن
 يتفق عليها ان احتاجت
 ويحسب من الاجرة

الى التعمير ويحسب له من الاجرة فهل يحسب له ما انفق حيث عمر على الوجه المذكور أم لا
(اجاب) يحسب له ما انفق من الاجرة وان اختلف مع من له خصومة في أصل البناء فمثال يثبت
واشكر انفسهم فالقول للنفس وعليه البينة وان وقع الاختلاف في قدر ما انفق يرجع لاهل البينة
فان اتفق جميعهم على قول واحد فالقول له وان كان البعض والبعض يعتبر الدعوى والاشكار كما
أفاده البرازي والله أعلم (سئل) في دار وقوفة على مصالح المسجد الانفى استمرت فاستأجرها
يهودى من متولى الوقف بمائة قروش كل سنة عنودا متعددة معلومة بأذن الحاكم الشرعى
فمرتها على ان يكون جميع ما يصرفه على العمارة يساعى رتبة الوقف فبلغت المصارف على الوقف
بأخباره قدر ما معلوما وكتب بجميع ذلك حجة فصارت اجرتها التى هى أجرة مثلها بذلك الترخيم اصناف
الاجرة المعينة لها وسكن بها مدة سنتين وهو يدفع كل سنة ذلك الثمانية قروش فهل يلزمه أجرة
مثلها بالعة ما بلغت فطلب بما انتقص عنها أم تستمر بالاجرة المماثلة لها من غير زيادة بسبب المدين
المذكور أم لا (اجاب) اعلم أولا ان ما صرف في العمارة يكون دينيا يوفى من مال الوقف لذلك
الموجب له لصيرورتها للوقف بذلك واذا صارت للوقف وبلغت أجرة مثلها اصناف الاجرة المسماة لم
المهودى أجرة مثلها لاسيما مع فساد الاجارة المذكورة لكوتها اطويلة ولان وقعت على الوجه الذى
ذكره علماءنا في كتبهم ان تجعل عتدا مترا دقة كما ذكر في السؤال فالعقد اللازم هو الاول والباقي غير
لازم قال في جواهر الفتاوى في الباب الاول من كتاب الاجارة رجل آجر ضيعة ثلاثين سنة
وكتب في الصلح انه آجر ثلاثين عقدا كل عقد عقيب الاخر والضيعة وقف فانه لا تصح الاجارة هكذا
ذكر وهو الصحيح وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندوانى واختار الفقيه أبو المثلث
انه لا تصح الاجارة للصيانة الاوقاف وعليه الفتوى وفي الباب السادس منها قال سئل ملته الملوكة
أبو العلاء من آجر دارا موقوفة مائة سنة لواحد من المسلمين هل يجوز فأجيب
أفتى بالان الاجارة معشر * من زعمرة الفقهاء قطعها لازما
وبذلك أفتى للتدين حصة * كى لا تكون بما احترظ الملة

مطلب أجرة متولى الوقف
دار الوقف من رجل عتودا
مئة مدة باجرة معلومة وأمره
برهها يكون ما استه دينا
على رقعة الوقف فصارت
أجرهم الصعاف اجرتها قبل
الترخيم

وقد صرح علماءنا رحمهم الله تعالى ومنهم صاحب الحاوى القدسى بأنه يفتى بكل ما هو أرفع للوقف
فما اختلف العلماء فيه حتى نقض الاجارة عند الريادة الصاحبة نظرا للعرف وصيانة لمصلحة الله تعالى
وأبقا الخيرات فالواجب على المهودى المذكور أجرة المثل بالغة ما بلغت قبل العمارية وبه دهاوله
الرجوع بما صرف ولا يعمل بميزد قوله الا اذا اتفق أهل الضيعة عليه وأنه لا ينتقص عنه والرجوع له
في غلة الوقف فان لم يكن فليترصص الى دخلها والله أعلم (سئل) في دار وقف على ذرية شخص
سكنت بها امرأة من ذرية الواقف مع زوجها وقد غير زوجها طائفة من معالم الوقف فأذهب الحشر
وجعل مكانه حاما وحصل بذلك ضرر على السكان فهل يؤمر بإعادة ما كان الى ما كان أم لا (اجاب)
ما غيره يلزم عليه اعادته الى ما كان عليه كما أفتى به شيخ الاسلام الشيخ شهاب الدين الحلبي وقد ذكرت
وجهه في حاشية كتبنا على جوابه فراجعوه وتأمل فيما كتبته والله أعلم

مطلب وقف داره على ذريته
فسكنها امرأة من ذرية
الواقف مع زوجها فغير معالم
الوقف

ومروءة ما كتبته قوله يرفع أمر الشخص المذكور الى والى الامرى فإما مرهم بانه واعادة الوقف الى
ما كان وقوله في جواب السؤال الذى على هذا جميع ما غيره يلزم اعادته على ما كان عليه وقوله في
جواب السؤال الذى بعدهما يلزم الشخص المذكور إعادة الحائط الذى هدمها سريعا في انه
يلزم بهدم حائط الوقف الاعادة لا نقصان وهو محال لقياس اذا الحائط ليس من ذوات الامثال قال
في البرازية هدم حائط غير مسمى مالكة بين اثنين قيمة الحائط وتسليم النقص له وبين ان يأخذ ويصونه قيمة
النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لانها ليست من ذوات الامثال لان كل ما سكن من صنوع
العبيد لا يتكلم فيه المأله لتفاوتهم في الخدافة وقيل ان كان الحائط جديدا أمر بإعادته انتهى فيكون

قوله وصورة ما كتبته الخ هذه
الجملة سابقة من اشكر الشيخ
ولكنها وجدت في بعض
النسخ وأثبتناها لما فيها
من البوائب أه معصية

مطالب رجل أجرة يتاكل شهر
بكذا ثم باعه لا تخر فسكنه
المستأجر مئة
مطالب استأجر رجل أرض
بثمان موقوف عتودا
مترادفة وتسلم المؤجر واستمر
سنتين ثم يحجز عن الاستئجار
أعدهم قدرته

مطلب أجبر الموقوف عليه
المشروط له النظر دار الوقت
لرجل عشرين عقد اكل عقد
ثلاث سنين وأقرب قبض أجرة
جميع العقود ثم مات

الشريك بغير عقد قال اختار عدم لزوم الاجر بخلاف الوقف والا امام ظهير الدين أفقي بأجرة المثل في
دور الوقف لأن دور اليتيم والله أعلم (سئل) فيما اذا أجرنا ظرف وقطعة أرض منه بحق شربها
من الماء لزيد اجارة للزراعة والغراس والبناء والتعلي على ان يكون ماسيغرسه زيد له والحال ان في تلك
النساحة من يغارس على الارض الموقوفة على ان يكون النصف لجهة الوقف تعالارضه والنصف
الاخر للغراس نظير غرسه وعمله فأجر زيد الارض الموقوفة اعمر وكذلك على ان يكون حصة معينة
من الغراس لزيد تعالارض الموقوفة وحصة معينة للغراس نظير غرسه وعمله فما الحكم الشرعي
(اجاب) حيث استأجر زيد ليكون ما يغرسه له فالغراس كله له بل لو غصب الارض وغرسها كان له
ايضا وسواء كانت الاجارة صحيحة او فاسدة وسواء في ذلك الوقف والمالك ويختلف الحكم في القلع وعدمه
فالعرق الظالم ليس له قرار وما وضع بحق فله الاستقرار ولا دخل للعرف مع ما ذكر في صدر السؤال
من قوله على ان يكون ماسيغرسه زيد له وأما اجارته اعمر وعلى ان يكون له كذا وله كذا فالغراس بينهما
على ما اتفقا كالأربعة اذ مالك المنفعة في الاجارة له ان يملكها غيره وهذا الحكم في الغراس وأما حكم
الاستبقاء وغيره فليس في السؤال طلب الجواب عنه وهو طويل الذيل فلا نشتغل بالجواب عنه لعدم
طلبه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر ذميا تعمير ما انهدم وترميم ما استترق من البئر الا في بكذا
من الاجرة على ان يستأجر فعولانها بشرط انه مهمل ما حدث في البئر من شئ الى عشرين فهو قائم به
وكذلك في ذلك ذمى آخر ايضا فعمل ما امر به من التعمير والترميم هل اذا انهدم البئر أو شئ منه او حدث
فيه لا ينفعه حادث يضمن الاصيل او الكفيل وبواخذ بمارته أم لا لعدم صحة الشرط المذكور
(اجاب) لا ضمان على الاصيل ولا على الكفيل لعدم صحة الشرط المذكور اذ هو بمنزلة قول الانسان
لغيره ان انهدم بئرك فأناضا من له وهذا التزام ما لا يلزم فانه لو انهدم لا يلزمه شرعا فاذا كفل به شخص
فقد كفل شيئا لا يلزم الاصيل فكيف يلزم الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حيا موقفا باثنين
وعشرين قطعة مصرية اجارة صحيحة شرعية من ناظر الوقف بعرفة حاكم الزرع فزاد عليه رجل قطعة
او قطعتين هل تفسخ الاجارة بهذه الزيادة ويؤجر للذي زاد أم لا كونها اضرارا وتعتا وما يدخل تحت
تقويم المقومين لانهم يادون الخمس الذي يعتد في العقار غيبا فاحشا (اجاب) لا تقبل منه الزيادة
على المستأجر المزبور فلا تفسخ اجارته بهذه الزيادة كما نص عليه من علمائنا الجمهور والله أعلم (سئل)
في رجل دفع لآخر بيتا بكنه ويرته فرتحه وسقفه بنشب من عنده على طريقة سقائف الفلاحين
وسكن مدة وأخرجه ما لكنه هل له أخذ خشبه أم لا (اجاب) نعم له أخذ خشبه لانه مستعير
لا مستأجر اذ لم يجعل له بدلا والحال هذه والله أعلم (سئل) في المكاري اذا دفع عن جولات
مستكره ما لا مان مشى معه حتى يحمله من اللصوص بغير اذنه هل يكون متبرعا ولا يلزم ضمانه أم لا
فيلزمه (اجاب) يكون متبرعا ولا يلزم المستكرى ما اذى المكاري ان مشى معه الا ان يتبرع له
بشيء بحسن اختياره على وجه مجازاة الاحسان بالا احسان بالمكافأة والحال هذه والله أعلم (سئل)
في امرأة لها حصّة في عقار غير معلومة عندها أجرة الاخير امدّة بأجرة معلومة مقبوضة دون أجرة
مثلها هل تكون الاجارة صحيحة أم فاسدة واذا قلتم فاسدة هل يجب أجرة المثل بالغاما بلغ أم لا يراد على
قدر المسمى (اجاب) حيث لم يبين نصيبها فالاجارة فاسدة اذ شرطها بيان البدل والمبدل ويجب
أجرة المثل بالغاما باع لفساد المسمى وهو عدم بيان التدر المؤجر والله أعلم (سئل) في رجل أجر
محدودات بمائة كة مشتركة وتناول أجرة تمام مدة سنين والا لأن الشركاء يطالبونه بحصصهم منها هل يحكم
القاضي عليه بها لهم أم لا حيث لم يكن ذلك بوكالة سابقة على العقد ولا اجارة لاحقة بعده (اجاب)
لا يقضى عليه لهم بحصصه منها الا لأن المنافع لا تتقوم الا بالعقد وهو صادر منه بلا وكالة سابقة ولا اجارة
لاحقة فملكها الشريك العاقد لكن ملكه في غير ملكه ملك خبيث فيجب عليه التصديق به او دفعه

مطلب اذا استأجر ارض
الوقف ليغرس فيها ويكون
الغرس له فهو له ولو ارف
بخلافه

مطلب استأجر ذميا تعمير
ما انهدم من البئر بشرط مهمما
حدث في البئر فهو قائم به
وكفله ذمى آخر بذلك

مطلب اذا استأجر رجل
حما موقفا وزاد عليه آخر
زيادة تدخل تحت تقويم
المقومين لا تقبل

مطلب دفع لا خريتا يسكنه
ويرمه ففعل ثم أخذه

مطلب اذا دفع المكاري
ان مشى معه مالا للحماية
لا يلزم المستكرى

مطلب اذا وقعت الاجارة
على حصّة غير معلومة كانت
فاسدة

مطلب اذا أجر محدودات
مشتركة وتناول اجرتها
لا يقضى عليه بحصة الشركاء
عند المنتدمين ولكن مختار
المتأخرين خلافا

لمقلب اجر الشريك في دار
خالهم فيها واحد منهم كل
سنة باجره معلوم فالتين الخ

مطلب اذا استأجر بطلا
ليعمل عليه فدفعه لرفيقه
لاشغاله بجماره فذلك

مطلب اذا استأجر دار الوقت
وعمرها المترم فيها ثم أجزاها
بربارة عما استأجر فزيادة
والقول له ان الاجرة اجرة
المثل

مطلب له مستأجران يؤجر
وتطيب له الزيادة ان جلا
الجنس او عمل عماله كبناء
مطلب اذا سكن المستأجر
زيادة على المدة لا يجب الاجر
للتزايد

مطلب سكن الشريك بغير
عقد دفع الاجرة لشريكه
بناء على ان التزمه له الرجوع

مطلب اذا التزم مالا على
احتساب قرية لا يطالب به
ولا يحل للقاضي سماع مثل
حده الدعوى

مطلب اذا قاطع على مال
معلوم احتساب قرية وكل
به شخص فكل منها باطل

لشريكه متروجا من الاثم والشئ انقل لخرجه من الخلاف ايضا والله أعلم (سئل) في شركاء
في دار آجروا واحد منهم مالهم فيما سئله باجر معلوم فالتين كل سنة مكنتها بعد ما آجروا مثلها فكلها
سنتين هل يلزمه المسمى لتلك السنين أم لا (أجاب) نعم يلزم المسمى لتلك السنين وهي مسئلة من آجر
دار كل شهر بدوهم صح في شهر فقط الا ان يسمى الكل وكل شهر سكن منه ساعة صح فيه وهي دؤارة
في الكتب والله أعلم (سئل) في رجل استأجر بطلا وحمل عليه وله حمار فقط حماره في الطريق
فاشتغل به فدفع البطل لرفيقه خرقا عليه ولعدم قدرته على حفظه مع الاشتغال بحماره ولوا تباع
البطل ذلك حماره ومتاعه فهل البطل هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه ارجع
الى جامع الفصولين وغيره يظهر لك ذلك والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من ناظر دار استرمة
وعمرها المترم منها وأجزاها باكثر مما استأجر هل الزيادة له أم لا وقت وهل اذا ادعى الناظر ان الاجرة
الاولى دون اجرة المثل وانكر المستأجر يكون القول قوله ولا تكون اجارته بأكثر من حجة الناظر
(أجاب) الزيادة له لا للوقت وقد صرحوا بأنه اذا آجر باكثر مما استأجر بعد أن عمل به عملا كبناء
تطيب له الزيادة ومن صرح به البرازي في جامعه وكثير من علماء القول قول المستأجر ان الاجرة
أجرة المثل لا سكاره الزيادة وعلى الناظر البينة ولا تكون اجارته بأكثر من حجة الناظر على دعواه للعمل
المذكور ولان عقد الاجارة يقع بالمثل وبالزيادة وبالبينة فلا دليل في ذلك لمتاعه اعماهي من جعله
الدعوى التي فيها البينة على المدعي واليمين على المنكر والله أعلم (سئل) في المستأجر اذا آجر
المستأجر هل يجوز أم لا (أجاب) نعم يجوز بالمثل وبالاقل وبالاكثر ولا تطيب الزيادة بل يجب
التصديق بما زاد الا اذا كان بخلاف الجنس او عمل به عملا كبناء فتطيب صريحه في الاشياء نقلها
عن الرازي والله أعلم (سئل) في دار بين رجلين استأجر أحدهما حصه الاخر سنة باجرة
معلومة فكلها سنتين هل لأجر السنة الثانية التي لم يعقد لها عقد اجارة (أجاب) لا اجرتها
بلا شبهة اذ سكاها بهما يتناول المثل وفي الخلاصة والبرازية مثله في الاجتناب خلفه عن الشريك
والله أعلم (سئل) فيما اذا سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة ملكا مدة بغير عقد اجارة
فرع لزوم الاجرة عليه فدفع شيئا بناء على أنه لازم عليه هل له ان يرجع به على شريكه أم لا (أجاب)
نعم له ان يرجع به والله أعلم (سئل) في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية هل يصح ذلك
أم لا وما الحكم فيه (أجاب) لا يصح ذلك باجماع المسلمين فلا يطالب المحتسب بما التزمه من المال
ولا تصح الدعوى في ذلك ولا انتقام البينة عليه ولا يحل للقاضي سماع مثل هذه الدعوى وسواء وقعت
بطقة المقاطعة او الائتراء او الاجارة كما رأيت بخط الجهة وقد ذكر في البرازية وقدت بسراى الجديدة
واقعة وهي أن واحدا قاطع على مال معلوم احتسابها أعنى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فشرى
على باب طبولات وبوقات ونادى مبارك باد المقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فاستغنا
عن الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام انتهى وهذا ما نفعه عليه الاجماع ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم (سئل) في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية وكله به شخص فهل
حده المقاطعة صحيحة شرعية والكفالة المترتبة عليها كذلك أم لا (أجاب) كل منها باطل باجماع
العلماء فلا يطالب واحد منهما بشئ بل اذا دفع واحد منهما شيئا له الرجوع به باجماع المسلمين لكونه
دفع مال يتعاقب بدقته شرعا على طن أنه متعلق بها وقد صرحوا بأن من شرط صحة الكفالة يكون
المكفول به دينيا لازما فلا يجوز تبدل الكفاية لعدم لزومه مع أنه دين شرعي لكن لا يلزم مكيف
بما ليس شرعي ولا جائز وليس هذا من باب الموانب التي قال بعضهم بصحة الكفالة فيها أما على تفسيرها
بأنها ما يكون بحق كاجرة الحراث وكري النهر المشترك والمال الموقوف لتجهيز الجيش وقضاء الامرى
قطاهر وأما على تفسيرها بأنها ما يأخذها التلثة بغير حق فالمراد ما يتوب كل شخص من التوائب المترتبة

على الناس بغير حق وليس مال المقاطعة المذكورة من هذا القبيل فافهم والله أعلم (سئل)
 في الالتزام والمقاطعة على ما يتحصل من قرية الوقف من خراج مقاسمة وعداد شجر وغنم وغير ذلك
 بمال معلوم من أحد التقدين يدفعه الملتزم ويكون له ما يتحصل منها قليلا كان أو كثيرا هل يجوز أم لا
 وإذا قلتم لا يجوز هل إذا فعل ذلك وكسل الناظر على الوقف وقبض المال المقاطع عليه بظا بية
 الناظر أم يطالب به القابض (أجاب) لا يجوز المقاطعة على ذلك إلا لوجه لها شرعا لكونها
 لا تصور شرعا أن تكون يباعا أو بعض المقاطع عليه معدوم وبعضه مجهول وبعضه ممنوع شرعا
 كالرسوم الخارجة عن الشرع الشريف والدين المنيف ولا أن تكون اجارة لانها يبيع المنافع والواقع
 علمه في المقاطعة المشروحة اعيان لا منافع فهي باطلة بالاجماع وإذا وقعت باطلة كانت كالعديم
 وإذا كانت كالعديم فالمطالب بالمال المقبوض فيها نفس القابض لا ناظر الوقف لاسيما إذا باشره بغير
 إذن الناظر إذا اذنه بالتصرف في الوقف انما هو عايسو غ له شرعا لا فيما هو ممنوع ومحظور من سائر
 الامور والله أعلم (سئل) في استئجار متحصلات الوقف النبوي من غلة كروم وأراضي
 ومسقنات على أن يكون مصرف الترميم المستحق الترميم منها على المستأجر لاهل هو صحيح شرعي
 أم لا (أجاب) هو غير صحيح والحال هذه إذا الاجارة يبيع المنافع فيفسدها ما يفسده في الفصول
 العمادية وذكر ما في النجريد البرهاني في كل جهالة تؤثر في البيع تؤثر في الاجارة ويفسد العقد بها
 سواء كانت الجهالة في الاجرة أو في المدة أو في العمل المستأجر عليه ثم صرح بمسئلة اشترط المرتبة
 وانما يفسد الاجارة لانه لما شرط المرتبة على المستأجر صارت المرتبة من المستأجر من الاجر فيصير الاجر
 مجهولا فيفسد الاجارة وحكمها أعني الاجارة الفاسدة في هذه الصورة ان باشر ترميما يحسب له وعليه
 الخروج مما قبضه من الغلة واجرة المثل لما انتفع به بالغما بالغ لانه من الاجر والله أعلم (سئل) فيما
 إذا استأجر زيد من ناظر وقف أهمل جهات الوقف المشتقة على قرى ومزارع وحوائث بحجة
 شرعية مدته معلومة باجرة معلومة مجبلة وسلم الناظر لزيد المأجور تسلم منه شرعا فوضع زيد عليه على
 المأجور وقبض بعض غلته وسافر قبل انقضاء مدته التوابع ففسخ الناظر الاجارة بالزيادة وأجر
 المأجور من بكر ثم عاد زيد في انشاء مدته التوابع وترافع مع بكر لدى قاض فرفض بكر عن المأجور
 وحكم لزيد بالتصرف وحبس المأجور تحت يد زيد بحجة شرعية لاستيفاء أجرته المجبلة ثم بعد ذلك ترفع
 الناظر مع زيد لدى قاض آخر فرفع الناظر من معارضة زيد واكده حبس المأجور بحجة شرعية ثم عزل
 الناظر المذكور وولى على الوقف غيره ويريد الثاني ان يرفع يد زيد عن المأجور متعللا بأن زيدا قبض
 بعض المأجور فليس له ان يحبس المأجور فهل يمنع من ذلك ويعمل بحجة حبس المأجور وحكم القاضى
 والحالة ما ذكر أم لا وهل إذا كان للناظر شركاء في الاستحقاق من غلة الوقف ويريدون رفع يد زيد عن قدر
 استحقاقهم من غلة المأجور زاعمين بأن زيد حق حبس حصة الناظر المؤجر للوقف هل يمنعون
 من ذلك ولزيد حبس جميع المأجور لاستيفاء أجرته المجبلة وليس لهم مطالبة المستأجر بشئ من ذلك
 أم لا (أجاب) ان كانت الاجارة وقعت على ائلاف الاعيان قصد افعي باطله كما صرح به
 علماؤنا فاطبقت وصار كمن استأجر بقصرة لي شرب لبنها لا تتعد فاذا استأجر زيد القرى والمزارع
 والحوائث لاجل تناول ثمرها لا لشجار من بساين القرى وحصة الوقف من الزرع الخارج فلا اجارة
 باطلة بالاجماع علماؤنا لفرق بين زيد وبكر في ذلك لانهم باطلة والحال هذه والباطل يجب اعدامه
 لا تقريره فترفع يد زيد وعمر عن القرى والمزارع والحوائث وان كانت الاجرة وقعت على المنافع كزرع
 الارض وسكنى الحوائث واستوفيت ثمراتها فلا ينيل الى قبض اجارة زيد ورفع يده واجارته الى
 بكر بمجرد الزيادة ويجب ابقاء يده الى استيفاء مدته ولو عزل الناظر المؤجر لانها لا تنفسخ بعزل

مطلب الالتزام والمقاطعة
 على ما يتحصل من قرية الوقف
 من خراج وعداد شجر وغنم
 لا يجوز

مطلب استئجار متحصلات
 الوقف من غلة كروم وغير
 ذلك لا يصح

مطلب استئجار زيد من ناظر
 الوقف الاهل جهات الوقف
 باجر معلوم وقبض زيد بعض
 غلة الوقف ثم سافر زيد قبل
 انقضاء المدة ففسخ الناظر
 وأجر من بكر ثم عاد زيد في انشاء
 المدة الخ

ولا يجوز ولا التفتت الى ما تعال به الناطر الثاني بالاجماع وليس له استحقاق مع الناطر الذي هو مستحق
معه دخل في رفع يد المستأجر اذ ليس لهم الا طلب استحقاقهم في غلة الوقت ولا مدخل لهم في
الاجارة أصلاً وانه أعلم (سئل) في قرية ليبت المال ضمنها من له ولايتها رجل يعمل معلوم لكونه له
خراج مقاسمتها مات المسمى وولي غيره فأخذ شراجهما من أهله هل يبرأون أم لا (أجاب) التمسير
المذكور باطل اذ لا يصح اجارة لوقوعه على اتلاف الاعيان قصد اولاً ليعالانه معدوم فوجوده وعدمه
سواء فصعح الدفع الثاني وليس له حصص عليهم مطالبة والله أعلم (سئل) في رجل قاطع رجل على
ما في مقاطعته بلهة الميرى من القرى والمزارع بموجب حجة بيده سنة كاملة لم يبلغ معلوم قبضه منه
ثم استحق ما في مقاطعته مستحق لها بالامر الشريف السلطاني بعد ان قبض العلة والواجب شرعا
وكان المزارعون بالقرى يتخذون القاطع بخدمة وتحمّل له عيديات ونجديات وشياً يقال له فتح الخيل
وغير ذلك مما تطلب به نفوسهم ولا نظيب فهل له الرجوع بالمبلغ المذكور الذي دفعه القاطع وليس
للمستحق الرجوع الاجمالي اذ له من العلة وبما هو واجب شرعا أم لا (أجاب) نعم للمستحق
عليه الرجوع على القاطع عاتوا له منه من المبلغ اعدم سلامة المدل فيرجع بالمدل وأما المستحق
فيرجع على المستحق عليه عما هو واجب شرعا في مثله وهو العلة المستحقة وما يدورح له أخذ شرعا
والقول قوله فيه وأما ما عداه فلا مطلب له به شرعا بالاجماع أهل شرع الله اذ هو مال الغير لا حق له فيه لا به
لم يخرج عن ملك مالكه بمجرد الاخذ فكيف يطلب به وهو أجنبي عنه ويحرم عليه تعاطيه
فليس له ما ليس في الشرع حله * وما لم يجزعه عالم وفقهه
وما كان بدعا به ومحض صلاة * وطالها بين الامام سفيه

وكل هذه الاسماء التي سميت ما ازل الله بها من سلطان وما لم يشأ الله لم يكن وما شاء الله كان
والله أعلم (سئل) ايضا في تيماري آتير المتحصل من تيماره لا شرع بلع معلوم هل تنسخ أم لا
(أجاب) لا تنسخ وعلى كل واحد منهما مائة ما تناوله والقول قول كل واحد فيما قبض بيده وعلى
الآخر البينة والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر نصف أرض بستان ملك ونصف
بستان وقت يماري في الاستحكار بما استعلا عليه من آبار ونخيل وبركة معدة بلع الماء واصطل
والآت ثلاثين عقداً كل عقد ثلاث سنوات باجرة لكل سنة ثقتي أربعة قروش ثم مات المستأجر
هل تنسخ الاجارة وان وقعت صحجة أم لا (أجاب) نعم تنسخ الاجارة بموت المستأجر
ولو كتب في صك الاجارة الحكم بعدم انفساخها بموته اعدم ضرورتها اسادته تنصام عليها البينة
ويجوز عليها القضاء من حاكم يراها والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الررع بعلمهما
وبقرهما وورزهما ماسوية فلما خرجت العلة طلب أحدهما منها زيادة عن حصته التي هي الدفق
المتفق عليها بسبب حره الرائد عنه أيا ما هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك مطلقا لعمله
في المشترك ومن عمل في المشترك لا يستحق بعمله شيئا ولو استأجره الشريف للعمل فيه فكيف
يستحق مع عدم الاستعجار له قال في الكفر في باب الاجارة العاسدة وان استأجره لجل طعام بينهما
فلا أجر له ومثله في منخ القنار وأكثر الكتب وحل الطعام مثال ومثله حصص الزرع المشترك وحله
وتذريته وتنقيته والحرف عليه اوله قائلهم والله أعلم (سئل) في امامي مسجد له نصف معلومها
وللآخر نصف اتفقا على أن من غاب منهم ابداً صاحبه عنه غاب أحدهما مدة فسد الآخر عنه
ورجع الغائب ويريد صاحبه ان يختص بالمعين جميعه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك شرعا
اذ لا وجه له بوجوب استحقاقه الجميع والحال هذه لانه متبرع بعمله ونائب عنه فيه واخذ الاجرة
على الامامة لا يقول به المتقدمون أصلاً واستحسنه المتأخرون لاشتغال الناس عن اشغالهم وقلة
من يعمل بحسبة لوجه الله تعالى وعليه العامل مشترع به على صاحبه فانه عدم وجه استحقاقه حصه

مطلب معين رجل قرية يبت
المال من له ولايتها مات
ولي غيره يبرأ أهل القرية
بالدفع اليه
مطلب رجل قاطع
ما في مقاطعته بلهة الميرى
من قرى ومزارع سنة عمل
معلوم ثم استحق ما في مقاطعته
مستحق بالامر الشريف

مطلب لا تصح اجارة المتحصل
من التيمارات

مطلب تنسخ الاجارة بموت
المستأجر ولو حكمه مدم
صحتها بموته

مطلب اذا اتفقا على الررع
بعملها وبقرهما وورزهما
سوية ليس لاحدهما ان يأخذ
زيادة عن ذلك

مطلب اتفق امامان في مسجد
على ان من غاب منهم ما يند
الآخر مسده يحصل ليس
للعاصر ان يختص بالمعين

مطلب الاجارة الواقعة على
الارض المشغولة بالاشجار
او على اتلاف الاعيان باطله
ولو حكم بها

صاحبه الغائب وهذا يدعي الحكم والله أعلم (سئل) في صلح اجارة حاصله لدى الشرع حضرة
فلان وأقر أنه قبل تاريخه أجر فلان ما هو له وهو الربع في البستان المشتل على اشجار متنوعة تسعين
سنة بشاثنين عقد اجمائة وثلاثين قرشا وصدة المستأجر وحكم بسخة الاجارة غيب اعتبار ما وجب
ثم رفع الى نائب حكم جنبي فكتب ما حاصله هذا ما أشهد على نفسه أنه ثبت عنده ما نسب الى الحاكم
من الثبوت والحكم ونفذ كل منهما على وجه فلان لرجل طلب المؤجر بزيادة فادعى المستأجر عليه أنه
يعارضه فيه بغير طريق شرعي طالبا لفسخ اجارته وأخذ المؤجر بالزيادة فغرقه أنه حيث استأجر كذلك
فالزيادة لا يحصل اهلها كون العقد صحيحا لا يفسخ بالزيادة ولا بغيره وحكم بسخة وعدم انفساخه
ولو عوت المتراجرين أو أحدهما ومكنه من التصرف فيه وحكم بذلك في وجه الطالب للفسخ ووجه
المؤجر بالناس المستأجر فهل يعمل بالصلح المذكور مع أن الاجارة واقعة على ما يخص الحصة مما
يستخرج من غمار البستان ومع كونها واقعة فسخها كوماه وهل يضمن المستأجر جميع ما أكله من الثمار
مدة وضع يده أم لا (أجاب) لا يعمل به اذا الاجارة ان وقعت على الارض فهي فاسدة لشغلها بالاشجار
المذكورة وان وقعت على الثمار فهي باطلة فتدبر حوايا عقد الاجارة على اتلاف الاعيان مقصودا
كن استأجر بقرعة يشرب لبنها لا ينعقد وكذلك لو استأجر بستانا لياكل ثمره والمسئلة مصرح بها في منج
الغناء وكثير من الكتب وفي الاجارة المذكورة أمور أخرى توجب فسادها خصوصا عندنا كالشروع
وطول المدة في الوقف ولا شبهة في عدم اعتبار حكم الجنبي والحال هذه اذ طلب الفسخ وأخذ
المؤجر لا يصير خصما شرعيا ففي حكمه في غير محله لعدم الخصم والمؤجر لم يصد ومنه ولا عليه دعوى
لمنصب الحكم عليه وهذا على تقدير مخالفة الجنبي لناس في الاجارة الواقعة على الاعيان والارض
المشغولة والا مرفى ذلك واضح للفقهاء وفيما ذكرنا له أدنى الماسم بالفقهاء كفاية ولا شك في ضمان
المستأجر ببيع ما استهلكه من الثمار اذا الاجارة باطلة والحال هذه فوجودها وعدمها سميان والله
أعلم (سئل) في مدرس مدرسة وضع في خلوة من خلواتها عرضا مشتركا شركة ملك بينه وبين آخر
ومكث مدة وعزل عنها وغاب وولى غيره فطلب الغير من الشريك الآخر أجرة المكان الذي وضع
الشريك فيه المدة المذكورة هل يلزمه دفع أجرة المثل له مدة وضعه أم لا (أجاب) لا يلزم الشريك
أجرة باجماع علماء فافطمة لعدم مباشرة وضعه انظر ما ذكر في الاشياء والنظام وغيره في القاعدة
العاشرة الخراج بالنعمان والحق احق ان يبيع والله أعلم (سئل) في رجلين أجرا أرضا معلومة
ببلغ معلوم عشرين عقدا كل عقد ثلاثون سنة وشرطا الخراج على المستأجر ومات الاخران
والمستأجر في اثنا المدة فما الحكم الشرعي (أجاب) الاجارة من أصلها وقعت فاسدة ولو وقعت
صحيحة تنفسخ بموت أحد العاقدين واذا قلنا بفسادها قالوا يجب فيما مضى أجرة المثل لا المسمى وما بقي
لا حكم له بعد الموت ولا يلزم ورثة المباشرين أجرة ولا اجارة والله أعلم (سئل) في رجل استأجر
قرى من له ولاية اجارتهما فنفعه ظالم متغلب عن تسليها واختص هو بها هل تلزمه اجرة أم لا وهل له
الرجوع بما دفع للمؤجر شرعا أم لا (أجاب) لا تلزمه اجرة بما جاع علمنا فان كان قد دفع
الاجرة أو شيئا منها رجع المستأجر به على المؤجر والله أعلم (سئل) في أماكن موقوفة معدة
للدباغة آجرها المتولى من اناس مدة معلومة بأجر معلوم ولها بالوعة يجري فيها الماء وقد منع
فضلات الدباغة ونجاسات المجريان الماء فهل تكون أجرة التعزيل عليهم كافي السكاسة والرماد أم لا
(أجاب) في فتاوى قاضي خان واصلاح بئر الماء والبالوعة والمخرج يكون على صاحب الدار
وان كان امتلا من قبل المستأجر وفي البلوعة ولا يجبر عليه اذا كان امتلا من فعل المستأجر
أيضا يعني أنه على المالك ولا يجبر المالك على اصلاح ملكه وفي التنازع خاتمة وان امتلا خلاها ومجارها
من فعله فالقياس ان يلزمه نقله يعني المستأجر فأثبت فيه قياسا واستحسانا ومن المقرر العمل

مطلب مدرس مدرسة
وضع عرضا مشتركا بينه وبين
آخر في خلوة منها مدة
ثم عزل وولى غيره فاراد
أخذ أجرة المكان من الشريك
الاخر ليس له ذلك
مطلب أجر أرض عشرين
عقدا كل عقد ثلاثين سنة
وشرطا الخراج على المستأجر
ثم ماتا
مطلب استأجر قرى
من له ولايتها فنفعه ظالم عنها
له الرجوع بالاجر
مطلب اصلاح بئر الماء
والبالوعة على المالك والوقف
وللمستأجر فتحها ان استنج
المالك والمتولى

بالاستحسان الا في مسائل ليست حذو منها فاذا علمت ذلك فاحر تعز بلها على الوقف والمستأجرين
 ان يخرجوا منها اذا لم يفعل المتولي ذلك لتصرفهم بأنه عذر كما هو الاستحسان والحال هذه والله أعلم
 (سئل) في مفرقة لهم عطاء في بيت المال يحيلهم وكيل بيت المال على قري لياخذوا عطاءهم
 من متحصلها فاجبر واحد منهم ما يتحصل من تلك القرى من قسوم ورسوم وزيت زيتون بها وغير ذلك
 مما جرت العادة تناوله من أهل القرى بملع فأنى الجراد على الربع وشجر الزيتون وغيره فلم يسلع المتحصل
 نصف ما عين عليه من الاجرة هل يضمن ما بقي أم لا يضمن شيئا وما الحكم في هذه الاجارة (اجاب) هذه
 الاجارة باطلة لان الاجارة بيع المتناقع وهذه وقعت على الاعيان وهو المتحصل من القسوم والرسوم
 وقد انقضت علما واما على ان الاجارة اذا وقعت على مساو الاعيان او اتلافها فهي باطلة قال علماؤنا
 رحمه الله تعالى عقد الاجارة على اتلاف الاعيان مقصودا لكن استأجر بقرة ليشرب لبنها لا ينعقد
 وكذلك لو استأجر بيتا ماليا كل ثمرة فاذا علم ذلك علم الحكم في اجارة القرى لتناول الخراج مقامه
 كان او وظيفة وانه باطل وقد اقيمت بذلك فرائد او صورة ما رفع الى في قرية آجرها المتكامل عليه الاخر
 لتناول ما يتحصل من خراجها ورسوم انكتم اوز كاه مواشيه اهل يجوز فأجبت بأنها باطلة لا يجوز
 والاقول قول المستأجر فيما وصل الى يده من ذلك ولا يضمن ما جعل عليه من المبلغ المذكور والله أعلم
 (سئل) في عقاره وقوف على جهة بتر آجره من له ولاية ايجاره لرجل مدة ثمان سنوات بأجرة
 مسمومة فاجر المستأجر المذكور ما في ايجاره المدة المسمومة من آخر ومضى على ذلك نصف مدة الاجارة
 والحال أن المؤخر الاول آجره بدون آجر مثله فهو له طلب أجرة المثل من المستأجر الاول ام من
 المستأجر الثاني (اجاب) له طلب أجرة المثل من المستأجر الاول لانه المباشر لعقد الاجارة
 الفاسدة وسواء قلنا بصحة عقد الاجارة الثانية او بفساده لجرى ان أحكام الصحيح في الفاسد كما
 صرحوا به قاطبة وانما قلنا سواء قلنا بصحة الاجارة الثانية أم لا للاختلاف الواقع في المسئلة
 فأفتى بعضهم بأن المستأجر اجارة فاسدة لو آجر من غيره اجارة صحيحة تجوز في الصحيح وقيل لا يملك قال
 في المشتريات الاصح أنه لا يملك يعني فلا تكون صحيحة وعلى كل حال المطالبة للساطر على العقائد
 معه كما هو ظاهر لا يتوقف فيه فقيه والله أعلم (سئل) في خيارين تقبلان فدادين أهل قرية
 فسألهم ما آثر أن يدخلوا معه ما فأنابا فاستأجرا على فدادين معلومة فأدعى أنه شرط عليهما
 في عقد الاجارة أنهم ما متى غابا عن القرية ثلاثة أيام يكن له التلث معهما فهل استأجره على هذا
 الوجه صحيح أم لا وكذلك دعواه (اجاب) استأجره على الوجه المشروح فاسد باجماع المسلمين
 فالدعوى منه لا تصح والواجب في الاجارة الفاسدة أجرة المثل لعمله وراهم فاذا اختلف
 مع المستأجرين في مقدارها فالقول قواه ما فيه ولا يصح التعليق الصادر منه ولا يستحق به التلث
 وان غابا عن القرية ولا قال به من العلماء والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر
 أرضا للزراعة التين بشرها من صهر شيخ ما ثم اقامه المهرج وغار ماؤه ما الحكم في ذلك (اجاب)
 لا شيء على المستأجر والحال هذه من الاجرة حيث فات التمكن من الانتفاع وان كان قد عمل له شيئا
 من الاجرة يرجع به عليه فانظر الثانية والاولى الجية ومنح الفقار يتنفع لك الامر ويرتفع عن عين يمينك
 الغبار والله أعلم (سئل) في رجل استأجر بقيقة مدة معلومة باجرة معلومة فانه دمت قبل انهاء
 مدة الاجارة بترادف الامساك هل للمستأجر فسخ الاجارة والرجوع بما دفع مجعلا عنها أم لا (اجاب)
 صرح القدوري بأن الاجارة تنفسخ من غير حاجة الى الفسخ وصرح في التكر بأننا تنفسخ قال
 في الجوهر وفيه أي قول القدوري اشارة الى أنه لا يحتاج الى الفسخ وهو الصحيح ومن أجهلنا
 من قال ان العقد لا يفسخ يعني بل يفسخ المستأجر وفي تفصيل القدوري للشيخ فاسم قال ابو نصر
 من أجهلنا من قال ان ذلك يوجب فسخ العقد والصحيح هو الاول انتهى وعلى كلا القولين حيث فسح

مطلب جماعة لهم عطاء في
 بيت المال يحاولون به على قري
 لياخذوه من متحصلها
 من قسوم وغير ذلك آجره
 لواحد منهم فالاجارة باطلة

مطلب اذا استأجر عقار
 الوصف باقل من أجرة المثل
 مدة ثم آجره المستأجر من آخر
 فالطالب باتمام أجرة المثل
 هو الاول

مطلب خيارين تقبلان فدادين
 أهل قرية فاستأجرا آخر
 على فدادين معلومة وأدعى
 انه شرط عليهما ان غابا ثلاثة
 أيام يكن له التلث

مطلب استأجر أرضا
 يشربها من صهر شيخ ما بها
 فانه دم المهرج

مطلب تنفسخ الاجارة وقيل
 تنفسخ بانها دام المكان

المستأجر له طلب ما يجمل من الاجرة لما بقي من المدة بحسبه والله أعلم (سئل) في رجل باع
 كردار في ارض وقف وسلمه للمشتري فاستعقته زوجة البائع بعده وطلب له اجرة خارجة
 عن اجرة البقعة من المشتري مدة وضع يده هل اذلك أم لا (أجاب) يلزم المشتري مدة وضع يده
 على ارض الوقف والكردار الذي استحق به حق التمر ارضها اجرة الوقف لاحق التمر الذي يصح
 بيعه حيث كان معلوما كما مر ح به في الخلاصة والبرازية وغيره ما من الكتب فيستظر الى اجرة المثل
 للبقعة بمجرد عتقه فيجب للوقف وأما الكردار فلا لانه سكنه بأويل المالك ووجوب اجرة المثل للوقف
 صيانة له لاختاره المتأخرون على خلاف القياس استقصانا فلا يلزم اجرة غيره بالاستحقاق
 وقد صرحوا بأن المملوك المعتدلا يستغلل انما تجب اجرة المثل على الساكن فيه بغير عقد اجارة
 اذا سكنه على وجه الاجارة دلالة اما اذا سكنه بأويل ملك او عقد لاشي عليه بخلاف الوقف والله أعلم
 (سئل) في رجل مات وله عاقوفة منكسرة عند متولى وقف من الاوقاف من جهة قراءة مرتبة
 عليه في كل ليلة فأقام القاضي ولده مقامه فهل لولد الميت ان يطالبه بعاقوفة آبيه المنكسرة ويحججه
 القاضي على اعطائه عاقوفة والده أم لا (أجاب) نعم له ذلك كما صرح به في انفع الوسائل وجعله
 الاشبه بالفقه والاعدل وعلل بأنه عمل ليس بواجب عليه فعلة فكان ما يأخذ في مقابلته في معنى
 الاجرة وقيل لا وقد علمت أن الاول اشبه بالفقه والله أعلم (سئل) في ارض سلطانية او وقف معدة
 لغراس العنب والتين والزيتون وغير ذلك من الاشجار وتبقى في ايدي غارسها باجرة المثل مادامت
 الاشجار فيها ويدفع اجرة مثله انشأ رجل بطائفة منها غراسا بعد أن استأجرها من له ولاية ذلك
 مدة سنين عيّنوا باجرة معلومة هي اجرة مثله او مات المؤجر قبل مضي المدة هل للمستأجر استبقاءها
 حيث لا ضرر على الجهة التي تصرف الاجرة عليها ويعظم ضرره بقلع غرسه ولا تؤجر بعد قلعه باكثر
 من الاجرة المعينة لها أم لا (أجاب) نعم له الاستبقاء حيث لا ضرر على الجهة ولزوم الضرر على
 الغراس هذا وفي مخرج الغفران فلا عن البحر وفي القنية استأجر ارضا وقفا فغرس فيها وبني ثم مضت
 مدة الاجارة فلا مستأجر أن يستبقها بأجرة المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الا القلع
 ليس لهم ذلك قال مولانا في شرح الكنز وبهذا يعلم مسألة الارض المحتكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف
 الخصاف انتهى وأنت على علم أن الشرع يأبى الضرر خصوصا والناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم
 وفي الحديث الشريف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار والله أعلم (سئل) في رجل أجرة بهما
 لجل قدر معين من العنب فزاد على القدر المعين فهل معه فالحكم (أجاب) ان اطاق البهيم جل
 الزائد وهلك بعد بلوغ المكان المشروط فلصاحبها الاجرة كاملا وضمن من قيمته بقدر الزيادة وان لم يطق
 ضمن قيمته كلها وان اختلفا في ذلك فالقول قول المستأجر لانكاره والله أعلم (سئل) في رجل
 استأجر جلا لجل عنب على ان ما يبيع به من الثمن فنصفه اجرة جمل ففات الجلل وتدعى ربه أنه مات بسببه
 فهل على تقدير ثبوت موته يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن فقد تقر بأن يملك بنفسه العقد ومسلكا
 صحيحا في مثل ذلك والله أعلم (سئل) في رجل استأجر ارضا للزراعة فزرع ومات المؤجر وهو بقل
 هل يقطع أم يبقى الى ادراكه (أجاب) يبقى الى ادراكه بأجر المثل نص عليه في المسألة وغيرها
 والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر رجل ارض بستان الوقف مدة سنة لزراعة الباذنجان
 والرطوبة والبقول ونحو ذلك مما ليس لانتهاه وقت معلوم ومضت مدة الاجارة هل يقطع من ارض
 الوقف وتسلم ارض البستان لنظاره أم لا وهل اذا كان في البستانين يساح للمستأجر اكله أم لا يساح
 له ويضمن قيمة ما أكله منه (أجاب) نعم يقطع وتسلم الارض لنظار الوقف كما صرح به المأثور
 قاطبة في الرطوبة وما في معناها كما بالباذنجان وكل ما ليس لانتهاه وقت معلوم ولا شبهة ان المستأجر
 ضامن لما أكل من ثمرة التين لعدم دخوله في الاجارة بل لو أدخله في الاجارة لا تصح لانه لا تصح اجارة

مطلب باع كردار في ارض
 وقف وسلمه للمشتري فاستعقته
 زوجة البائع بعده موته
 وتطالب له من المشتري اجرة
 خارجة عن اجرة البقعة

مطلب مات وله عاقوفة منكسرة
 عند متولى وقف فأقام
 القاضي ولده مقامه له طلب
 المنكسر لآبيه

مطلب سلطانية او وقف معدة
 لغراس العنب والتين وغير
 ذلك أنشأ رجل بطائفة منها
 غراسا بعد ان استأجرها
 ثم مات المؤجر قبل مضي المدة

مطلب استأجر بهما لجل قدر
 معين ثم زاد عليه فهل

مطلب استأجر جلا لجل عنب
 على ان مهو يبيع فنصفه اجرة
 جمل ففات الجلل

مطلب اذا مات المؤجر
 والزراع بقيل يبقى باجر المثل

مطلب استأجر ارض الوقف
 سنة لزراعة الباذنجان ونحو
 ذلك ومضت المدة يقطع وتسلم
 الارض لنظار الوقف

بستان لياكل غرة شجرة لوقوعها على ائتلاف الاعيان والله أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا وكالة
 شرعية بموجب وثيقة شرعية في استخلاص ما يخصها بالارث من والدها وفي السعي على نكاحها من
 يشاء وجعلت له مبلغا معلوما نظير ذلك وأحاطت به على الزوج من صداقها ثم حصلت مقارضة شرعية
 بين الوكيل والروح فيه ثم ماتت ومات الزوج بعدها ولم يدفع ما قورض فيه وادعى ورثة الروح أن
 الموكلة رجعت عما جعلته للوكيل وأخذته من زوجها فهل لها الرجوع في ذلك بعد استخلاص
 ما يخصها من الارث وتسليمه لها وبعدم مباشرة عقد نكاحها وهل تصح دعوى الورثة الرجوع
 واستخلاصها المبلغ من زوجها أم لا (أجاب) أعلم أنه اذا كان العمل في الاستخلاص معلوما وذكر
 له مدة والسعي على النكاح كذلك ذكر له عمل معلوم ومدة وجب المبلغ المعين له ولا يصح رجوعها
 عنه ولا دعوى ورثتها به لعدم صحته وله المطالبة به شرعا والله أعلم (سئل) في أرض وقف آيرها
 الناطر عليها مدة سنين للعرس وانتهت المدة واخرس باقي فما الحكم (أجاب) يلزم المستأجر قلع
 الغراس وتسليم الأرض فارعة ان لم تنقص الأرض بالقلع فان تقصت فلناظر أن يتكلم الشجر للوقف
 بقيته حال كونه مقلوعا جبراً على صاحب الشجر وان كانت لا تنقص لا يتكلم جبراً ويلزم بالقلع وتسليم
 الأرض للناطق وان تراضياً على تجديد الاجارة وبقاء الغرس جاز والله أعلم (سئل) في رجل
 استأجر من جماعة قبو معصرة وجميع دكان ملاصق لها من جماعة بشرط ان يعمرها طاحون بقل
 ويرزى آلة المعصرة ويضع فيها آلة الطاحون وان يسد باب الدكان ويفتح له بابها ويقتنع بذلك ما شاء مدة
 ثلاثين سنة متواليه عشرة عقود يلى كل عقد ما قبله باجرة معلومة لكل سنة ومهما حدث من ترميم
 فعلى المؤجر من ومهما احتج من آلة الطاحون كاختاب وحديد وأججار رضى فعلى المستأجر وكتب
 ملك الاجارة كما شرح وحكم الحنبلي بموجبها وفيه ومن موجب الروم عقد التاجر وعدم الفسخ بغير
 الموت المستأجرين أو أحدهم الى انقضاء المدة ولم يبق من المؤجر الا الواحد فهل حكم الحنبلي بعدم الفسخ
 بموت المستأجرين أو أحدهم يرفع الخلاف فيمنع الفسخ أم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ لعدم
 وقوعه في حادثة انصيب الحكم فيها بعد خصومة شرعية وهل الاجارة من أصلها وقعت صحيحة أم لا
 (أجاب) الاجارة المذكورة غير صحيحة للشرط المذكور الذي هو تعمير طاحوننا ويرزى آلة المعصرة
 لأن الاجارة كالبيع يفسد الشرط الفاسد وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه منفعة لاحد
 المتعاقدين او المعقود عليه والشرط المذكور داخل تحت التعريف المزبور وان كانت فاسدة فعلى تقدير
 حياة المتعاقدين جميعهم يجب عليهم قسخته فكيف وقدمات الكل الا واحد وحكم الحنبلي من غير
 دعوى خصم على خصم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ سواء صح ان مذهبه كذلك أولا اما اذا لم يكن
 مذهبه كذلك فظاهر واما ان كان مذهبه كذلك فلتخلف شرط كونه يرفع الخلاف وهو كونه في حادثة
 شرعية صدرت من خصم على خصم كما صرحوا به فاطبة فتفسخ بالفساد وتنسخ بالموت كالصحيح
 لان فساد العقود يجري مجرى صحيتها والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حمارا بربع قرش في كل يوم
 مادام الماء منقطعاً عنه وبقرش اذا جرى الماء بعد ان أذن له القاضي بتعميره ما توقف ادارته عليه
 من ماله والرجوع به فعمر ونصرف فيه مدة قبل جرى الماء ومدة بعده وزاد عليه جماعة وأخرج منه فدا
 الحكم في كل من الاجارة والامر بالتعمير مع الرجوع وهل يلزم المستأجر الزيادة في مدة جرى الماء
 وتكون قاضية عليه بأنهم الاجرة مثله في زمن ادارته (أجاب) عقد الاجارة على الوجه المشروح
 فاسد والحكم في الفساد وقفاً او ملكاً أجرة المثل والقول قول المستأجر في قدرها اذا الاصل براءة الذمة
 فيما زاد ما لم تقم عليه بينة ولا تكون الزيادة من الجماعة المذكورة في قاضية بشئ في مدته اذا الاجارة من
 حيث هي تقع بأزيد وانقص وباجرة المثل فلا يكون لها اعتبار في تحكيم أجرة المثل اجماعاً والعبرة في
 ذلك للبيعة التي هي إحدى حجج الشرع الثلاث ولا شك ان له الرجوع بما صرفه في التعمير والحال هذه

مطلب اذا استأجر رجل
 ليس يخلص لها ما يخصها من
 ارث أبيها ولباشرة نكاحها
 صح ان ذكرت مدة

مطلب استأجر أرض وقف
 مدة سنين للغرس وانتهت
 المدة والغرس باق

مطلب استأجر من جماعة
 قبو معصرة وجميع دكان
 ملاصق لها بشرط ان يعمرها
 طاحون بقل ومهما حدث
 من ترميم فعلى المؤجر من
 ومهما احتج من آلة طاحون
 فعلى الخ

مطلب استؤجر رجل
ليس يختص تركه الميت
في مدينة كذا ولم تسم التركة
ولم يأت بها وقد ذكر المؤلف
لها نظائر

كما هو غنى عن التقرير والله أعلم (سئل) في رجل ساكن بمدينة بقراص وله فيها زوجة وابن صغير منها
سافر إلى مدينة مصر ومات فيها عن الزوجة والصغير فنصب قاضي بقراص وصيا على الصغير فاستأجر
هو الزوجة رجلا بأجر مسمى ليذهب إلى مصر ويستخلص ما تركه الميت هناك ويأتي به إلى بقراص
فذهب فوجد الميت قد نصب وصيا على ابنه وسلمه ما يملكه به فطلب الاجير ذلك منه ليوصله إلى
بقراص فأبى وجعلها هو إلى بقراص هل الاجارة صحيحة ويؤخذ ما سأل الاجير من الزوجة والصغير
بحسب ارضهما أو مناصفة (أجاب) ان لم تسم التركة فهي فاسدة وان سميت فهي صحيحة فان كان
الاول قسم اجر المثل على ذهابه لمصر واستخلاص التركة والاثنيان بها إلى بقراص ولزم له اجر الذهاب
فقط من غير تجاوز عن قسط المسمى وان كان الثاني قسم المسمى نفسه على ذلك ولزم قسط الذهاب
منه وما وجب على كلا التقديرين بحسب ما له من التركة على الزوجة الثمن منه والباقي على اليتيم
اذا القسمة في مثل ذلك على مقدار المالك نصوا عليه في كتاب القسمة أما صحة الاستئجار من الزوجة
فما له من الولاية على مالها ونصيبها وأما صحتها من وصى الصغير فلما له من الولاية بالوصاية المستفادة
بنصب القاضي اذ له ولاية نصب الوصي حيث كان اليتيم في ولايته لا سيما مع غيبة وصي الميت
فان قلت اقم شاهد اعلى ما ذكرت قلت أما من كسر عن من حياض الفقه فهو غنى عن اقامة ذلك
فان المساوى له من الفروع لا يكاد يثبت فذكر منه ما لا اعتبار به في البرازية وكثير من الكتب
استأجر رجلا ليحمل له غله من مطمورة عينها فذهب فلم يجد ورجع قسم الاجر المسمى على ذهابه
وجعله ورجوعه به ولزم اجر الذهاب لان الذهاب كان له وان كان لم يسم المطمورة لا يتجاوز عن قسط
المسمى للذهاب اجر المثل وفي مجمع الفتاوى وكثير من الكتب ومن هذا الجنس صارت واقعة
الفتوى رجل اشترى من آخر اشجارا ليقطعها وذهب بالاجراء ثم أنهم اتفقا بالبيع في الاشجار فدخل
للاجراء شيء ينظر ان استأجرهم لينهبوا معه الى موضع الاشجار فلهم اجر الذهاب وان استأجرهم
ليقطعوا الاشجار في موضع كذا ولم يذكر الذهاب فلا اجر لهم لان المعقود عليه قطع الاشجار انتهى
وفي الخلاصة بعد ذكر مسئلة قطع الاشجار ناقلا عن مجموع النوازل قال رحمه الله تعالى وجدت
المسئلة في النوازل والجواب على خلاف هذا صورته ارجل استأجر أجيرا على ان يقطع له اشجارا
بعيدة عن المصر على ان اجر الذهاب والرجوع على المستأجر قال لا أرى له اجر الذهاب ولا اجر الرجوع
لانه لم يعمل شيئا انتهى قوله لا أرى ظاهره الثقة فتأمله وكتب المذهب طائفة بخلافه والله أعلم
(سئل) في رجل من العلماء ربي شخصا وعلمه شيئا من العلم وكان الشخص يخدمه ويتجمل في كفايه
العالم المربي في مقابلته عمله من الثقة عليه والكسوة والسكنى وغير ذلك من الوازم وزوجه زوجة
تؤلفه بالوازمه ولوازمها ولم يجز بينهما ما عقدتواجر في خدمته له ومات الشخص المذكور عن ورثته يريد
بعضهم مطالبة العالم بأجره لخدمته هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك باجماع ائمتنا اذ لا عقد
يوجب الاجرة له ولا قرينة حال تدل على وجوبها والمناسق اعراض لا تقوم الا باحد منها والواقع
من التلمذ المذكور مكافاة وقد قال العلامة في الاسرار امر رجلا بأن يعمل له عمل كذا ولم ينطقا شيئا
من الاجر وعدمه ان كان العامل من قبل من يعمل له الاول الناس مثل هذا العمل بغير اجر كان متبرعا
وان كان يعمل بأجر فهو اجارة فاسدة فله اجر المثل بالغاما بالغ وكذا لو كان بينهما أخذ واعطاء لمثل هذا
العمل بصادون الاجر يجب اجر المثل بالغاما بالغ وعند أبي يوسف وعند محمد كذلك وان لم يوجد بينهما
ذلك من قبل وعند أبي حنيفة لا يلزم شيء ولو خدمه او فعل له فعلا عملا لا بد له بغير أجر ان كان قريبا له
فله اجر المثل وان كان من أهبل التبرع في مثله من قبل لانه انما لم يسم الاجر رجاء الزيادة على اجر المثل
وان كان اجنيا كان متبرعا ان كان من أهله من قبل والا فله اجر المثل بالغاما بالغ وفي الفتاوى الواقعات
منها انتهى وفيما قاله العلامة المذكور جواب المسئلة وهو عدم وجوب الاجر وهذا مما لا يشك فيه

مطلب رجل ربي شخصا
وصار الشخص يخدمه
ويتجمل في كفايه المربي فأت
وطلبت ورثته الاجرة من
المربي

واقته أعلم (سئل) في طاحونة ماء وقف خربت وتغطت مدة أعوام نظرا لها وعدم الاتباع بها
 فاستحكرها جماعة من المتكلمين عليها بأجرة معلومة وعمرها ثم ماتوا وأخلفهم غيرهم من ذريتهم
 أو غيرهم فأبجروها بأجر المثل عامرة والآن المتكلمون على الوقف يدعون على متقبلها بأجرة المثل
 عامرة رعا على مالكي العمارة هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس للمتكلم عليهم الدعوى على متقبلها
 بأجرها عامرة لأن العمارة ملك للمعمر وطلبه على المتكبر بأجرة مثلها حال كونها خرابا حيث لم تكن
 المدة قد مضت وهذه المسئلة أشبه بمسئلة الخافوت التي ذكرها القاضي خان بقوله في أجرة الوقف حانوت
 أصله وقف وعمارة لرجل فابى صاحب العمارة أن يستأجر أصل الحانوت بأجر المثل قالوا إن كانت
 العمارة لو رقت يستأجر الأصل بأكثر مما يستأجره صاحب البناء يكلف صاحب البناء برفع البناء
 ويؤجر الأصل من غيره وإن كان لا يستأجر بذلك يتكلف في يد صاحب البناء بذلك الإجماع ومنه علم
 الحكم في مسئلة الطاحونة واقته أعلم (سئل) في رجل آجر نصرايا طاحونا تدور بها نهر يملع معلوم
 ولم يعم مدة الأجرة هل هي سنة أو أكثر أو أقل وكنت أو جرت لغيره بدون المبلغ المذكور أعلاه ولم
 تقع المصاحفة على الأجرة الأولى هل تلزم الثانية أم لا (أجاب) لا تلزم الأجرة الثانية بالإجماع
 سواء كانت الأجرة الأولى صحيحة أو فاسدة أما إذا كانت الأولى صحيحة فلا بد من استأجرها ما حق بها
 للزومها وأما إذا كانت فاسدة فلا بد من الفساد فيجري الصحيح في الأحكام فلا بد من المصاحفة
 بالقضاء أو الرضا فيها كما هو ظاهر واقته أعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض من متولى الوقف
 سنة ثلاثة قروش فأدخل المستأجر رجلا يعمل معه من أربعة بالنصف فاستأصل المدخل سائر
 الغلة ومنع المستأجر عن فعل من أجرة أرض الوقف وما للحكم في المزارعة بينهما (أجاب) طلب
 الأجرة على المستأجر لا على المستغل إذا استأجر أدخله باختياره ويخطر إلى صحة المزارعة وإلى فسادها
 فترتب عليه بالحكم في كل ما والله أعلم (سئل) في شجرة زيتون في أرض موقوفة مشتركتين اثنين
 آجر أحدهما الشريك الآخر نصفه فيه عشرة سنين بخمسة مائة قرش ليأكل ثمرته مدة العشر سنين
 فاكل المستأجر ثمرته ست سنوات وهلك المؤجر بعد أن أخذ من المستأجر ثمانية قرش وبعد بيع
 النصف لرجل فاستقر المستأجر على اكل الثمرة أربع سنوات والآن يطالبه المشتري بمائتي قرش لسيبه
 هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك ولا لى قبله فإن أجرة الشجر والمكرم بأجر على أن يكون الثمرة
 لا تتعقد بل تقع باطلا لأنها وقعت على اتلاف الاعيان ومتى وقعت على اتلافها لا تتعقد كما صرح
 به علماؤنا فاطبة وكذلك بيع الثمرة قبل وجودها باطل لأنه يبيع المعدوم ولا فائز بجوانه وفاعل ذلك
 معقظ في الجهل المظلم الذي يبعد عا طيه على المسلم فإذا علم ذلك علم وجوب رد ما تناوله المالك بعينه
 إن كان باقيا وضمان مثله إن كان هالكا ومستمسكا وعلى الشريك المستأجر ضمان ما اكل من الثمرة
 والقول قوله بيمينه في مقدار ذلك وعلى مدعى الزيادة البينة الشرعية لأن القول قوله القايض ضميما
 كان أو أمينا فمما قبض والنسقل في جميع ما قلنا مستقيم فنذكر من النقل ما هو موجود في أيدي
 الناس غالبا من الكذب في الهداية بقدر الأجرة لا يتعقد على اتلاف الاعيان مقصودا كما لو استأجر
 بقرة ليشرب لبنها وفي الاشياء والنظائر ولا تجوز أجرة الشجر والمكرم بأجر على أن يكون الثمرة
 وكذا ألبان الغنم وصوفها وفي مبسوط السرخسي والعين لا تتحق بقدر الأجرة وفي البرازية الأجرة
 إذ وقعت على العين لا تجوز وفي الخلاصة الاستتجار لا يجوز إلا لمصلحة مقصودة في العين والمتون
 والشروح والفتاوى مطبقة على أن الأجرة يبيع المنافع فكيف تجوز أجرة نصف شجرة الزيتون عشر
 سنين لا كل ثمرته عشرة سنين بخمسة مائة قرش وأبلغ من هذا مطالبة المشتري من المؤجر للشريك
 المستأجر بعد موته ولم يقع بينه وبين المستأجر عقد صحيح ولا فاسد ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي
 العظيم والله وباليه واجعون (سئل) في امرأة عزمته على الحج فاستأجرت بها الإصحاح ويحمل

مطلب اذا استحكر جماعة
 أرض الوقف وعمرها ليس
 لنا طر طلب اجرتها عامرة

مطلب حانوت أصله وقف
 وعمارة لرجل ابى صاحب
 العمارة ان يستأجر أصل
 الحانوت بأجر المثل

مطلب آجر طاحونا لرجل
 ثم أخرجها لا ترقب انقضاء
 مدة الاولى

مطلب رجل استأجر أرض
 وقف وأدخل معه من ارعا
 فالأجرة على المستأجر

مطلب اذا استأجر من
 شريكه حصه في شجرة الزيتون
 المشترك بينهما فالأجرة باطلة

مطلب استأجرت جمالا
 يحمل ادواتها للرجل واشهدت
 أنها لا تستحق بدقته حقا
 فماتت في اثنا الاربين

دوام المعلومة باجرة معلومة ذهابا وايابا بخلافه فانما في انشاء الطريق هل لورثتها الرجوع بصفة ما بقى من الاستيفاء أولا واذا كانت قبل خروجها ائتمنت على نفسها ان لا تستحق بذمتها حقايدخل ما تجدد في ذمتها بغيرها أم لا (اجاب) نعم لورثتها الرجوع بصفة ما بقى من استيفاء المشرق وطبوعها في انشاء الطريق بلا شبهة اذا الاشهاد صدر بها كان في ذمتها لا بما تجدد به وبها كالا يخفى والله أعلم (سئل) في رجل استأجر رجلا ليحمله من بلد الى الحج ذهابا وايابا وعمل له الاجرة بقاها فما فرماه في الذهاب بمائة مائة فغلبه غيره فمالا يحكم فيما قبض من الاجرة (اجاب) للرجل الاجرة حمله الى المرحلة التي حمله اليها ويرد عليه ما قابل المراحل التي امتنع عن حمله فيها ذهابا وايابا كل بحسبه على قدر المراحل ولا معتبر بالسهولة والوعورة فيها كما صرح به الطارابي في منيا مسكه وغيره وفي اجارات الظهيرية ما هو صريح في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل استأجر سفينة لحمل غلال معلوم الى محل معلوم باجرة معلومة فوضع الغلال بها واسارت ولم يكن صاحب الغلال ولا وكيله فيها فالتكسرت وكان دفع له بعض الاجرة هل يسترده أم لا (اجاب) نعم له استرداد ما دفع من الاجرة اذا لا اجرة له كما صرح به فائز الهداية والله أعلم (سئل) بما صورته فيما سبق من جنابكم الشريف من افتاتكم النيف في المحضرين اللذين حاصلهما استأجر عمر وقريه من الوقت من متوليه العام مع وجوده وتوليه الخاص من جهة السلطان ودفع الاجرة للمتولى العام مع منع السلطان له بالتفصيل في المسئلة بين كون الاجارة صحيحة فيجب المسمى بعينه او فاسدة فيجب أجر المثل او بعدد فضولى فيتموقف على اجازة المتولى الخاص وغير ذلك من الاحكام لا لطلاق اسم الاجارة فيما رفع لكم وحقيقتهما مقصورة عند الاطلاق على ذلك والصحيحة هي المراد عند الاطلاق غالبا وافترق الحكم الشرعي في ذلك حسبما انتهى اليكم فهل اذا كانت الاجارة تناول محضوها من خراج وعدد اشجاره تكون من هذه الاقسام تقع باطلا من أصلها وتكون عدما اذا لا يسلك بالباطل مسلك الصحيح باجماع العلماء واذا كانت باطلا فيما الحكم فيما تناوله المستأجر من محصول القرية وفيما دفعه للمتولى العام من المبلغ الجواب وموضحا معاللا مع النقل الصريح في ذلك (اجاب) المقرر في كلام مشايخنا بأجمعهم أن الاجارة تملك نفع بعرض وانما اذا وقعت على اسملاك الاعيان فهي باطلة وما استحوذ به ان من استأجر بقره ليشرب لبنها او كرمالبا كل غرضه فهو باطل وما يقطع الشغب قواهم جعل العين منفعة غير متصور فاذا علم أن الاجارة اذا وقعت على اسملاك الاعيان قصدا وقعت باطلة فبعدد الاجارة المذكورة كورة حيث لم يقع على الاستيفاء بالارض بالزرع ونحوه بل على اخذ المنحصر من الخراج بنوعية أعنى الخراج الموظف والمقاسمة وما على الاشجار من الدراهم المضروبة فهو باطل باجماع ائمتنا والباطل لا يحكم له باطابق علما تناووا اذا قلنا باطلانه لازم المستأجر أن يرد جميع ما تناوله من المزارعين من غلال ونقد وغير ذلك ولا ية قبض ذلك للمتولى الخاص ولا يدخل للمتولى العام فيه والخيل ما شرح والسؤال الاول لم يذكر لنا فيه أن الاجارة وقعت على تناول الخراج ونحوه من الاعيان وسبب تنافيه عن الاجارة مطلقا فانصرفت الى تلك المنفعة وقسمنا الاحكام على الصحة وحكمها من وجوب المسمى وعلى الفاسدة وحكمها من وجوب اجرة المثل الى غير ذلك وما جئت كان الواقع أنها على ائتلاف الاعيان التي يستوجب دفعها باطلة يرد المستأجر جميع ما تناوله بعينه ان كان قائما وضمانه ان كان مستهلكا او هالكا لانه قبضه على جهة التملك بعدد باطل لا يحكم له اذ هو غير مشروع بأصله ووصفه ويسترد من مؤجره ما دفعه له والجواب يختلف باختلاف الموضوع والله أعلم (سئل) في رجل استأجر مكاريا لحمل قطن معين من الرملة الى القدس باجرة سمائة يحمل بعضها ولا يأتى له حمله بحمل بعضه ثم اشتغل عن بقية المكاراة مع غيره فطالبه بحمل ما بقى فقال لا اجل ذلك الا اذا لم اجد كروة غير هذه الكروة هل لذلك أم لا ويجبر على حمله قبل غيره (اجاب) حيث

مطلب استأجر رجل جمالا يحمله الى الحج ذهابا وايابا فرماه في انشاء الطريق واصنع من حمله

مطلب استأجر سفينة لحمل غلال الى محل معلوم وعمل الخ

مطلب اجارة قرية الوقت باطلا لانها اذا وقعت على اسملاك الاعيان كانت باطلا فيجب على المستأجر رد ما تناوله قائما وقيمة هالكه ويسترد ما دفع

مطلب استأجر مكاريا لحمل له قطننا حمل بعضه لعدم تأتى حمل الكل ليس له ان يحمل غيره قبل حمل باقية

لم يأت له حله معا يجب عليه حل السابق لتقدمه على الاخير ومضى التي الحقان قدم اول الحقير اجابا
 بغير خلاف والله اعلم (سئل) في رجل اجر آخر مارسين من أرض بأجرة معلومة مدة سنتين ثم باعها
 لا حرج بطل الاجارة بهذا البيع (اجاب) لا تبطل الاجارة بهذا البيع بالايجاع وحكم البيع
 انه موقوف يبيع ولا يئبد وليس لقبير المشتري فسخه والمشتري بالخيار علم اولم يعلم في الاصح وفي الثانية
 يتوقف على اجارة المستأجر في اصح الروايات والله اعلم (سئل) في رجل استأجر بيتا
 وقصا ليرع ماشاء فيه سنة كاملة بأجر معلوم اجارة صحيحة وتسلم وزرع فيه ماشاء فأكله الجراد
 ونفى من المدة ما يمكن من الزرع فيه هل يجب الايجار المسمى بالغا ما بلغ أم لا (اجاب) نعم يجب
 الايجار المسمى من الاجرة بالغة ما بلغت والحال هذه لانها في الحقيقة تغد القس من الاستيحاء
 لاحقة الاستيحاء فيجب الاجر بالغ ما بلغ وان أكله الجراد بالايجاع والله اعلم (سئل) في رجل
 استأجر أرضا بوزن بأجرة معلومة مدة سنين معلومة مكرهم وزرعها اصفياء فلم يثبت ودخلت منه ثاية
 فتعدى عليها المؤجر مكرمة وزرعها شويامع بقا مدة الاجارة من الحكم في ذلك (اجاب) المؤجر
 متعديا ثم فعله مستحق لتعدي اذ هو في كل معصية لاحقة فيها مقدر وهذه المعصية من هذا القبيل
 ويسقط عن المستأجر من الاجرة بقدره ولا تسفح الاجارة فيما بقي من مدة الاجارة بل هي باقية والزرع
 للراعي بالايجاع لانه غاميز وهو صالح ملكه وقد صرح علما وبأن المنافع لا تنضم بالاتلاف
 وقد أئلف المؤجر منفعة الارض مكرمية والكرباب وصف في الارض غير متقوم بانقراده يكون الدابة
 ولو ضمنا ضمنا ناقص من قيمة الارض وذلك لما ليكها المؤجر لها ونفعين المالك ناقص من ماله
 بفعله بحال فافهم والله اعلم (سئل) في جماعة استأجروا ابلا من بجالة لحل عمالك لهم معلومة
 وسجولات لهم شخص موصية من دمشق الشام الى القاهرة بأجر معلوم على ان يكون جميع ملحقه
 من الاسفار على الجمالة ليصلوها الى القاهرة فوقع عليه الاستحجار ليهضر المسافة فكأنوا اذا طلعت الاسفار
 منهم دفعوها الى الجمالة ليصلوها الى القاهرة فهل الاجارة على هذا الشرط صحيحة أم فاسدة واداءتهم
 فاسدة هل يلزم الجمالة ان يعضوا بهم بقية المسافة أم لا وهل يكون جميع ما دفعوه باذنتهم للفرقة
 من مالهم أم من مال الجمالة يجب عليهم من اجرة المثل للامانة لهم للمسافة التي حلوا اليها أم لا
 (اجاب) الاجارة على هذا الخط فاسدة يلزم فيها اجرة المثل للمسافة التي قطعت ولا تجاوزها
 عن حصتها من المسمى ولا يلزم المضي عليها بقية للمسافة لان الفاسد يجب اعدامه لا تقريره ويرجع
 حادفعوه باذنتهم للفرقة لاشئ منه على الجمالة وانما هو من مال المستأجرين والله اعلم (سئل)
 في امرأة رهن بنتا عند آخر على عشرة قروش فأجره المرحم باذنتها وقبض الاجرة فهل المقبوض
 من الاجرة له أم للمرأة الرحنة (اجاب) المقبوض من الاجرة للمرأة لاسها المالك وقد أجر المرحم
 باذنتها فبطل الرهن وصحت الاجارة ونهت ولزمت المرأة الرحنة والله اعلم (سئل) في شيخ
 قرية استأجر أربعة نفر لحفر وايترها بكذا وكذا من الحنطة ففروه حتى ايسوا من خروج الماء
 هل يجب الاجرة المعينة لهم أم لا (اجاب) الذي يجب اجرة المنزل من جنس الشقير لا المسمى بنفسته
 من الحنطة اذا الاجر حيث كان كليا بشرط الصحة بيان القدر والصفة ومكان الايفاء كفا في السليم
 كما صرح به في البرازية وغيرها والله اعلم (سئل) في رجل قال له آخر عمر هذا البيت وامكه
 بعمارته فعمره ولم يسكنه هل يرجع عليه بما انفق أم لا (اجاب) نعم يرجع عليه بما انفق والحال
 حله والله اعلم (سئل) في رجل استأجر حائطا من متولى الوقف مدة وبني بها بنايا باذن المتولى له
 بذلك ثم ان رجلا زاد على المستأجر المزبور وأخذ الدكان منه والحال ان رفع البناء بضرر الوقت
 وأبى المتولى الاذن ان يدفع اليه قيمة ذلك وبتملك البناء للوقف فهل كان البناء باذنه ييجر المتولى
 على دفع القيمة أم لا وهل اذا قلتم بعدم لزوم المتولى دفع قيمة البناء له يبقى بناءه ويصرف فيه بالمالك

مطلب أجر أرضا ثم باعها
 فالأجرة صحيحة والبيع
 موقوف

مطلب استأجر بيتا بالبرع
 فيه ماشاء فأكله الجراد وبقي
 من المدة ما يمكن الزرع فيه
 يجب المسمى

مطلب اذا استأجر أرضا
 مدة سنين وكربها فتعدى
 المؤجر عليها وزرعها يستط
 يقدره ولا تنفسخ فيما بقي

مطلب يشترط في الاجر
 ان كان من الكلي ما يشترط
 في السلم

مطلب قال له عمر هذا
 البيت واسكنه يعمارته
 ولم يسكنه

مطلب استأجر رجلا لحائوتا
 من المتولى وبني فيها باده
 ثم زاد آخر على المستأجر
 واخذ الحائوت وأبى المتولى
 ان يدفع لقيمة ذلك

مطلب في اذن المتولى
 للمستأجر ان يعمر لنفسه

ويُدفع اجرة الارض الوقف المشتغلة بيننا أم لا (أجاب) ان اذن له المتولى في عمارة الحانوت
ليرجع بما اتفق على الوقف او قال له المتولى اذنت لك في عمارتها ولم يرد على ذلك كانت العمارة للوقف
ويرجع بما اتفق فان اختلفا فقال المستأجر انفق كذا وقال المتولى كذا دون ما ادعاه المستأجر
فان كان أهل الصنعة على قول واحد فالقول قوله وان اختلفت أهل الصنعة فالقول قول المتولى
ولا عين عليه وعلى المستأجر البينة لانه دعوى وانكار فيه يعتبر فيها ما يعتبر في الدعوى والانكار
كما ذكره كثير من علماء شافى الاجارة وان اذن له المتولى بالعمارة لنفسه فعمرة في عرصه الوقف وبني
حانوته لنفسه فقد قال في الخانية والاسعاف وغيرهما رجل استأجر أرضاً موقوفة وبني فيها حانوتاً ثم
جاء آخر وزاد في غلة الارض وأراد ان يخرج الثاني من الحانوت ينظر ان كان أجره المتولى
مشاهدة فإذا اجار رأس الشهر كان للمتولى ان يفسخ الاجارة لان الاجارة اذا كانت مشاهدة يتجدد
انعقادها عند رأس كل شهر فإذا فسخ الاجارة ان كان رفع البناء لا يضر بالارض كان لصاحب البناء
ان يرفع بناءه وان كان رفع البناء يضر بالارض ليس له ان يرفع البناء فبعد ذلك ان رضى المستأجر
أن يأخذ قيمة البناء ويترك البناء على المتولى كان له المتولى ان يدفع اليه القيمة ينظر الى قيمة البناء
مبنياً والى قيمته منزوعاً عما كان أقل يملكه المتولى بذلك فيصير البناء وقفاً مع الارض وان كان
رفع البناء يضر بالارض وأبى المتولى ان يدفع اليه القيمة وتملك البناء لا يجبر المتولى بل يترتب
صاحب البناء الى ان يتخلص ماله فأخذته انتهى كلام الخانية فهـ وكما ترى صريح في ان كلا
من المستأجر والمتولى لا يجبر اذا أبى ووجهه أنه معاوضة وهي متوقفة على التراضي كما هو ظاهر
ولا يلزم المستأجر اجرة أرض الوقف بلا شبهة لان ابقاء البناء لمصلحة الوقف لا لمصلحته ولولزمته
الاجرة لزمه ضرر ان أحدهما التزم به بفعله والا سخر لم يلتزم به وهما ماضرا الترتيب الى وقت
التخلص وقد التزم به بفعله اذ بنى في أرض الوقف بحسن اختياره بناء لا يتخصص الا بضرر الوقف
فيلزمه ضرر لرب يوم الاجرة من غير انتفاع بالارض ولم يلتزم به فلا يلزمه فحتر من هـ اذ ان البناء
ملكه وان العرصه للوقف وقد قال في البرازية وغيرها ولو كان البناء ملكاً والعرصه وقفاً وأجر
المتولى باذن مالك البناء فالاجر ينقسم على البناء والعرصه وينظر بكم يستأجر كل فناء أصاب
البناء فهو ملك البناء انتهى وهـ هذا كله اذا انشأ الحانوت من أصله وأما اذا استمر فأذن له بزمته
او تطيينه ونحو ذلك فينظر ان زاد فيه من ماله ججرا او خشيبة او شيأ له قيمة بعد الرفع يدفع له المتولى
قيمه من غير تخيير ان سخر الوقف رفعه فان زاد فيه شيئاً لا قيمة له بعد الرفع كالتراب مثلاً لا يرجع بشئ
وان اتفق على تطيينه وعرشته اجرة للاجر باذن المتولى يرجع عليه بما اتفق في غلة الوقف لان عين
الحانوت كانت موجودة فأذن له بمرمتها واصلاح حيطانها وسقفتها والاذن موجب للرجوع فيرجع
بما اتفق في ذلك فتمتبه لما حترته فانه مفرد واعتتمه فانه اوجد والله أعلم (سئل) في رجل استأجر
ساحة مستحكرة للبناء بها باجرة معينة على أنها كذا من الذرع وحددت بمقدود أربعة
معلومة فظهر أنها ازيد من ذلك فما الحكم (أجاب) الذرع وصف زيادته وانتصانه لا يوجب
فساد في العقد ولا قسط للزائد منه ولا للفائت فالاجارة واقعة على المحدود بتمامه ولا قسط للزائد قال
في البرازية وكثير من الكتب استأجر أرضاً على أنها عشرة جرائب بكذا فإذا هـ خمسة عشر أو تسعة له
يعنى للمؤجر المسمى يعني لا يزداد في صورة الزيادة ولا ينقص في صورة الانتصان ولو قال في عقد الاجارة
كل جريب بكذا لزمه كل جريب بدرهم والمسئلة في البيع ومسطرة في الاجارة وهي ظاهرة لا يتوقف
فيها والله أعلم (سئل) في رجل استأجر ساحة بداخل البلدة للبناء بها بمقدودها وساقفها
وعمرافقها وما يعرف بها وينسب اليها مائة معينة باجرة معينة فظهر بها مائة ربيع هل يدخل
في استحكاره أم لا (أجاب) نعم يدخل المهر ربيع اذ هو مما يعرف بها وينسب اليها وهذا

مطلب استأجر ساحة
وقف للبناء بها على انها كذا
من الذرع فظهر أنها بالزيد

مطلب يدخل المهر ربيع
في استأجر الساحة

على الاشبهة فيه والاصل في ذلك ان الاستحكار عداجارة يقصده استيفاء الارض مقررة البناء
والفرض اولاحدهما والاجارة بيع المنافع حتى يدخل الطريق والشرب وان لم تذكر الحقوق والمنافع
وهذا مما لا يشك فيه والله أعلم (سئل) في رجل استحكم من آخر أرضا يبلغ البناء بها ما حكر
المستحكر قطعة منها الرجل ومات المستحكر الاول فهل يطل الاحكار الاول والثاني بموته وللقيم ان
يطلب برفع البناء وتسليم الارض فارغة حيث لا ضرر على الارض بالرفع أم لا (اجاب) نعم يموت
المستحكر ينفسخ الاحكار الاول والثاني وللقيم ان يطلب برفع البناء وتسليم الارض فارغة
كما هو مستفاد من اطلاقهم والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه استأجره على
ان يكفل له ماعلى فلان وفلان من قرض بكذا فافسكرا الاستحجار فاقام بينة شهدت على اقراره له بكذا
هل تصح الدعوى والشهادة المترتبة عليها أم لا (اجاب) لا تصح الدعوى ولا الشهادة المذكورة
لعدم صحة الاستحجار على الكماله اذ هي عليك تنفع بموضع والكفالة ضم ذمة الى ذمة واذا فسدت
الدعوى فسدت الشهادة لان شرط صحته الدعوى الصحيحة والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر
زيد حصه موقوفة من بستان من المتكامل عليه امدة معسومة باجرة معينة فيها غبن فاحس ثم اجر زيدا
الحصة المزبورة مدة تستوعب المدة الجارية في نوابره رجل بأضعاف الاجرة التي استأجرها لها
في المدة المربورة من غير ان يزيد في المأجور المرقوم شيئا فهل يلزم زيد ادفع تمام اجرة المثل لجهة الوقف
أم لا (اجاب) نعم يلزمه تمام اجرة المثل على ما عليه الفتوى كما ذكره في مجمع الفتاوى والبحرنا قال
عن تلميص الفتاوى الكبرى وعباوتة متولى أرض الوقف أجرها بغير المثل يلزم مستأجرها تمام
أجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى انتهى وكذلك في منخ الغفار وكثير من الكتب وقد قالوا
يفتى بما هو الاصح لجهة الوقف فيما اختلف فيه العلماء كما صرح به في الحاوى القدسي ونقله عنه في
منخ الغفار والله أعلم (سئل) في رجل استأجر ظئرا ترضع ولده الى ان يمسي ويعمل الاجرة ومات
الولد بعد شهرين فما الحكم (اجاب) الاجارة فاسدة بلهالة المدة يجب فيها اجرة المثل للشهرين
ويسترد ما راد عنها مما عمل لها والله أعلم (سئل) في رجل استأجر رحي ما يقطعي الماء وزاد زيادة
منعته عن التكن من الانتفاع على الوجه الذي قصده أربعين يوما هل تلزمه الاجرة لها أم لا (اجاب)
لا تلزمه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا انقطع ماء الرحي ولم يتكسر المستأجر من
الانتفاع به على الوجه الذي قصده بالاستحجار هل عليه اجرة مدة الانتفاع أم لا (اجاب) لا اجرة
عليه لمدة الانتفاع كما صرح به الزيلعي وغيره والله أعلم

(باب ضمان الاجير)

(سئل) في رجل دفع للراعي المشترك ثلاثة من البقر فرد عليه اثنين وسأله عن الثالث فقال
لا ادري اين ضاع هل يضمن أم لا (اجاب) ثم يضمن قال البرازي في جامعه دفع الى المشترك ثوبا
للراعي فقال يعني الراعي لا ادري اين ذهب الثوب فهو اقرار بالتضييع في زمانها انتهى يعني فيضمن
على قوله نعم والله أعلم (سئل) في الراعي اذا اخذ الغنم الى الرعي فهلكت واحدة بقوله
انها وقعت في بئر أو أكلها الدب هل يضمن قيمتها أم القول قوله مع عينه أنها ضاعت منه ولو قال
ضاعت مني ولا أعلم كيف ضاعت (اجاب) عند الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاجير المشترك
أمين والقول قوله في الهلاك وعندهما ضامن فلا يدفع عنه الضمان بقوله واذا كان القول قوله
عند الامام فعليه اليمين والقضائي أفنى بقول الامام وكذا الامام الطهيري وفي تنوير الابصار ولا يضمن
ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان وبه يفتي ولا يضمن بقوله ضاعت ولا ادري كيف ضاعت على قوله
ومن الساس من أفنى بقوله ما ومنهم من أفنى بالتضييع وأبو الليث ذكر أن الفتوى على قول الامام
وعليه أصحاب المتون والله أعلم (سئل) في راعي يرعى باقورة ضاع منها بقرة في رعي ملق بالاشجار

مطلب رجل استحكر أرضا
واحكر آخر قطعة منها فموت
الاول ينفسخ كل من
الاحكارين
مطلب لا يصح الاستحجار
على الكماله

مطلب اذا أجر المتولى بدون
أجر المثل يلزم المستأجر تمام
أجر المثل

مطلب استأجر ظئرا ترضع
ولده الى ان يمسي

مطلب اذا انتقطع ماء الرحي
لا اجرة عليه لمدة الانتفاع

مطلب دفع رجل للراعي
ثلاثة من البقر فرد اثنين

مطلب القول قول الاجير
المشترك في الهلاك على قول
الامام

مطلب اذا ضاع بقرة من الراعي
في محل لا يمكنه النظر الى كل
بقرة لا يضمن

هل يضمن أم لا إذا لم يكن له النظر إلى كل بقرة (أجاب) لا يضمن والحال هذه فقد صرح علماؤنا
 أن زاعي البقر إذا كان مرعاه ملتقا بالاشجار ولا يمكنه النظر إلى كل بقرة فضاع منه شيء لا يضمن
 ومثل الاشجار لا يكات والاشجار ونحوها مما لا يمكنه النظر إلى كل بقرة والله أعلم (سئل) في بقرة
 صرفت في الباقورة قصبها الفحول فسدت بهم ولم يردها رعاة الباقورة مع قدرتهم على ردها
 فضاع عدة من الفحول هل يضمنون أم لا (أجاب) نعم يضمنون لأنهم في الحفظ المتمعن عليهم
 منظرطون والله أعلم (سئل) في راع نذرت من باقورته بقرة صارف قصبها فغلبت عليه وفقد
 من الفحول التي كانت معها خيل وجد عند رجل لا تصل إليه اليد فطلبه منه فقال أذكرني ما دفعته
 من ثمنه هل يلزم الراعي ذلك أم لا (أجاب) الراعي أمين لا يضمن إلا بالاعتصم وحيث غلبت البقرة
 عليه وخولها لا يضمن ما ضاع لعدم قدرته على ردها كالفارعة فلا يلزم عليه ضمان ولا دفع ما طلب
 الرجل الذي لا تصل إليه اليد والله أعلم (سئل) في ثلاثة رعاة تركى بقر القرية غاب اثنين منهم
 لعمل مشترك بينهم فنذرت البقرة بقرة ولم يردها إلى الباقورة مع قدرته على الرد فضاع لها الحكم
 (أجاب) الحكم ضمان قيمتها لحيث ترك الراعي ردها مع قدرته على ردها وعدم الخوف على
 ضياع الباقي والله أعلم (سئل) في بشار ترك البقرة تركى وذبح إلى بعض المقسات فسرقت
 منها ثور هل يضمنه أم لا (أجاب) نعم يضمن لكثرة الاصوص وتركهم لدواب الناس في بلادنا
 وقوى عدم الضمان في بلادهم من عليها في غيبته هذا هو العمدة والله أعلم (سئل) في بشار
 يرى بقر قرية طالبه رجل من أهل القرية بقرته فانكر تسليمها أصلا هل إذا أقام بهما بينة على
 تسليمها أيها ثم ادعى البقرة الهلاك لا تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعوى البقرة الهلاك
 حيث انكرا تسليم أصلا لعدم إمكان التوفيق والله أعلم (سئل) في بشار ضرب بقرته
 فكسرهما وماتت من ذلك هل يضمن قيمتهما يوم كسرهما أو يوم موتهما (أجاب) لا شبهة
 في أنه يضمن قيمتهما يوم كسرهما ولا فرق فيه بين اجير الواحد والمشارك ولو ردها على صاحبها مكسورة
 فماتت عنده بسبب المكسر لم يتقرر أنه إذا دخل في ضمانه لا يبرأ إلا بالرد على المالك سليما وقد
 سرحوا في مواضع كثيرة بفروع كثيرة دالة على ذلك منها ما في الخاتمة في كتاب الاجارة رجل
 استأجر جارا وقبضه فأرسله في كرمه فسرق برده فأسأله برده فرض فرده على صاحبه فمات
 من ذلك المرض قالوا ان لم يكن الأكرم حصينا وكان البرد بحال يضرب الجار مع البردة يضمن قيمتهما
 لأنه ضميم البردة بتركها في غير الحصن وضميم الجار بالترك في البرد المهلك وإذا دخل الجار في
 ضمانه لا يبرأ إلا بالرد على المالك سليما انتهى فبذلك نقول دخالة البقرة في ضمانه بالكسر فلا يبرأ
 إلا بالرد سليما وضمان العدو ان تعتبر اقيمة فيه يوم التعدي وفي الجوهره في كتاب الغصب فان
 زنت الجارية المغصوبة عند الغاصب أو سرق فردها على المولى فأخذت بذلك في يده فعلى الغاصب
 قيمتها لأنها تلفت بسبب كان في يده اه وانظر إلى قوله لأنها تلفت بسبب كان في يده وبه علم أنه لا
 فرق بين ان يردها الراعي إلى المالك أو لم يردها إلا دخولها في ضمانه وعدم برأته عن الضمان بالرد مع
 السبب المذكور تأمل والله أعلم (سئل) في بشار ضرب بقرته فسقطت فتجمل مالها وأمر
 رجلا ببيعها وطرحها على البقار فألله عليها ضمانها وتولى وادعى أنه ايس من حياتها ويريد أن
 يضمنه قيمتها حية والراعي ينكر اياس حياتها وكان تناول من الجاهل القبول قوله أم قول
 المالك وما الحكم (أجاب) لا يضمن الراعي شيئا بمجرد دعوى المالك والقبول قوله في عدم الاياس
 ولا يضمن سوى ما تناول من اللحم والقبول قوله فيه مقدار اقيمة والله أعلم (سئل) في رجل
 ادعى على بقار أن بقرته ضاعت معه والبقار ينكر ضياعها معه هل القول قول البقار يمينه أم لا
 (أجاب) البقار لا يضمن ما ضاع معه بغير تقييد على ما هو المذهب فلم تصح الدعوى فلا يترتب عليه

مطلب تباع الفحول بقرة
 فسدت بهم ولم يردها الراعي

مطلب إذا تباع الفحول بقرة
 ولم يقدر على ردها لا يضمن

مطلب إذا نذرت بقرة ولم يردها
 مع قدرته يضمن

مطلب إذا ترك البقرة فسرق
 منها ثور يضمن

مطلب إذا ادعى الراعي
 هلاك البقرة بعد انكار
 تسليمها لا تسمع

مطلب الاجير لو ضرب بقرته
 فكسرهما يجب عليه قيمتهما
 يوم كسرهما

مطلب استأجر جارا
 فسرق برده فأسأله برده
 فرض فرده على مالكه ثم مات

مطلب ضرب البقار بقرته
 فأمر مالكها برجل لا يضمنها
 وادعى الاياس من حياتها
 يريد تضمين قيمتها البقار

مطلب ادعى ان بقرته ضاعت
 مع البقار والبقار ينكر

مطلب اذا ترك الحراث البقر
الفاضلة ترى فتناعت
لا يضمن

مطلب ذبح الحراث لثورا
فاختلف مع مالكه فالقول
للمالك في عدم الايام من
الحياة والحراث في القيمة

مطلب اشتغل الحراث
بالتعشيب فضاغت البقر

مطلب اذا اكثرت المكارى
غيره فضاغ الحبل يضمن
مطلب اذا ترك المكارى
دوايه على أصحابه وسبقها
فذاغ حل يضمن

مطلب استأجر بناء لثوري له
فانهدم بجانب منه لا يجب
عليه اعادته

مطلب استأجر صيدا
من وليه ليرعى بقره فضاغ
منها ثور

مطلب اذا وجدت البقرة
بث صاحبها مقفلا فرجعت
لدال الى مسارحها فبقر بطنها
ذبيان لا يضمن الرعاة

مطلب اذا التفت الباقورة
مبطخة انسان لا ضمان على
البقار الا اذا كان يصنعه

مطلب اذا دفعت قضة لصانع
يعمل لغير واحد فادعى أنها
سرقته ففي ضمانه وعدمه
أقوال

اليمين لانهم لا يتكفون الا بعد دعوى صحيحة والله أعلم (سئل) في حراث يده بقر المالك تركه ما معه
من البقر الفاضلة ترى يجنب الارض التي يحرث بها حتى تأتي نوبتها فيحصر عليها كما هي عادة أهل
البلد فضاغ منها ثور هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في حراث
ذبح ثورا ايس من حياته بعيرا من صاحبه هل يضمن أم لا واداك صكر صاحب الثور الايام
من حياته هل يحاقب واذ احق يلزم الدايح قيمته يوم ذبحه والقول له في مقدار قيمته أم المالك
(أجاب) حيث كان لا ترعى حياته لا يضمن الدايح بالدايح قيمته واذ اخذنا فقهنا مال المالك كانت
حياته ترعى وقال الدايح لا ترعى فالبينة على الدايح واليمين على المالك فاذا عجز الدايح عن البينة وحلف
المالك ضمن الدايح قيمته يوم الذبح والقول له في قدر القيمة بيمينه فاذا ادعى المالك زيادة عما يقول
الدايح فعليه البينة والله أعلم (سئل) في حراث اشتغل عن البقر في التعشيب حتى غابت عن بصره
وضاعت بقر يرضه هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل)
في مكرت سلم المكارى الحبل المكثري فاكثرت المكارى مكاريا آخر وسله الحبل وفارقه وضاع الحبل منه
هل يضمن المكارى الاقول أم لا (أجاب) نعم يضمن المكارى الاقول والحال هذه اذرب الحبل
رضي بيده لا يبدغيره وصار كودع اودع والله أعلم (سئل) في مكارس سبق القافلة وليس مع الاجال
المستأجر على حملها مالها وغاب المكارى عن الاجال وأمر أصحابه بسوقها الى الحبل فضاغ
من دوايه دابة مع حاليها في ثلاث القبة وبعد أيام وجدت الدابة دون الحبل هل يضمن المكارى أم لا
(أجاب) نعم يضمن المكارى والحال هذه اذ هو مودع وليس له ان يودع فيكون متعديا به فيضمن
مشله ان كان مثليا وقيمه ان كان قيميا والله أعلم (سئل) في رجل استأجر بناء فانهدم بجانب
من بنائه بعد ما بناء هل يضمنه ويجب عليه اصلاحه أم لا وهل اذا كان خلع عليه خلة على وجه
الخلع بالهبة المسئلة ليدفع قبضها بالهبة انشد السالف العاقل فلما انهدم البناء ادعى الابن أنها ملكه
هل تسمع دعواه مع حضوره الهبة والتسليم أم لا (أجاب) لا يضمن وله اجرته المبنية ولا يجب عليه
اعادة ما تهدم مما بناه وسكوت الابن مع حضوره للهبة والتسليم مانع له من دعوى المالك كما في
مسئلة البيع التي اطبقت عليها المتنون وقولت من علماء المذهب بالتسليم والله أعلم (سئل)
في رجل استأجر صيدا من وليه ليرعى بقره خاصة فضاغ منها ثور بغير ترخيص هل يضمنه أم لا ولا ينقص من
اجره (أجاب) لا يضمن ولا ينقص من أجره شيء والله أعلم (سئل) في بقرة ضوت الى بيت صاحبها
فوجدت بابها مقفلا فرجعت لدال الى مسارحها او موارد فبقر بطنها ذبيان صاريان هل على رعاة
الباقورة ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على الرعاة لاسيما اذا كان العرف جاريا بأن الراعي اذا
ادخل الباقورة الى البلدة كما هو في قريتي لذ والرملة يبرأ ويصدق بيمينه اذا ادعى أنه جأها الى القرية
ولا يلزمه ان يدخل كل بقرة في منزل ربها قال في جامع الفصولين زعم البقار أنه ادخل البقرة في القرية
ولم يجد ربه اثم وجدها بعد أيام قد نفقت في نهر قالوا ان كان عرفهم ان يأتي بالباقورة الى القرية
ولا يكلموه ان يدخل كل بقرة في منزل ربه اصدق البقار مع يمينه أنه جأها الى القرية انتهى والله أعلم
(سئل) في بقار انتشرت باقورته في المرمى فوقعت في مبطخة انسان فالتفت جأها منها بعد ان تراخي
عن سوتها لترعى هل يضمن ما تلفت أم لا وهل اذا طعن البقار أنه ضامن فاتفق مع ربه على ان يرزعهما
بذره من عنده فان ثبت مثل ما كانت أو أحسن برئ من ضمانها والا يضمن له مقدار ما كانت تترك
بقيت ويكون المالك للبقارها الحكم (أجاب) الاتفاق المذكور لا عبرة به شرعا فلا يلتفت اليه
ولا يقول عليه ولا يضمن البقار الا بالارسال الباقورة في الزرع او بسوقها وقد أصابت الزرع في مشيتها
والافهى بجماء وفعل التجمة جبار بنص النبي المختار صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الاختيار
والله أعلم (سئل) في صانع يعمل وحده دفعت له امرأة فضة يتخذها حياصة فادعى أنها سرقته

هل يقبل قوله في ذلك ولا يضمن أم هو ضامن لما سرق من يده ولا يقبل قوله (أجاب) هذه المسئلة راجعة إلى مسئلة الاجير المشترك وفيها ثلاثة أقوال بل أربعة أقوال عدم الضمان مطلقاً وأنه أمين والقول قوله بالأمين والضمان مطلقاً ولا يلتفت إلى قوله واختار المتأخرون الفتوى بالصالح على النصف جبراً عملاً بالقوانين وفي جامع النصوصين راجع الفوائد صاحب المحيط ولو كان الاجير صالحاً يبرأ بيمينته ولو كان بخلافه يضمن ولو كان مستورا يؤمر بالصالح فهذه أربعة أقوال كلها صحيحة يفتي بها وما أحسن التفصيل الاخير والاول قول أبي حنيفة وقال بعضهم قول أبي حنيفة قول عطاء وطاوس وهما من كبار التابعين وقواها قول عمر وعلي وبه يفتي احتشاماً لعمرو وعلي وصيانة لاموال الناس والله أعلم (سئل) في رجل دفع الغسل ثوباً بالغسل بأجر فغسلته ونشرته على باب الدار ودخلت الدار وتركت منشوراً فضاع هل تضمن حيث غاب بصرها عنه أم لا وهل اذا كانت تغسل غير واحد وأعدت نفسها لذلك فضاوت بمنزلة الاجير المشترك ولم يوجد منها تفريط هل تضمن مع هذا التقدير أم لا (أجاب) اذا غاب عن بصرها تضمن جميع قيمته اتفاقاً ولم يوجد موجب الضمان وضاع من غير تفريط في الحفظ فالواجب على هذا التقدير الصالح على النصف جبراً كما أفتى به اكثر المتأخرين والله أعلم (سئل) في راعي بقرة بقرية استأذن أهلها في اقامة رجل معين مكانه فأذنه قاله ثم أن الثاني أقام ثالثاً راعي بغير اذن من أوليها فضاع ثور منها فعلى من ضمانه (أجاب) لا ضمان على الاول لأنه مأذون له من أهلها فيما فعل وصاحب الثور بالخيار ان شاء ضمن الثاني وان شاء ضمن الثالث لتعدي الثاني بالدفع والثالث بالاختصاص الثالث اذا ضمن على الثاني والله أعلم

* (كتاب الولاء) *

(سئل) في معتق مات عن ابن معتقه وأبناء بني معتقه وأولاد من زوجة له مستولدة لرجل حتى قهرل ارثه لابن المعتق اوله ولولاء لبناء بنيه سوية أم لا ولولاده وزوجته (أجاب) ارثه لابن المعتق لا لبناء بنيه لكونهم محجوبين به ولا للزوجة ولا لأولادها المذكورين لانها أم ولد لم تعتق بعد وحكم أولادها حكمها والله أعلم (سئل) فيما اذا مات رقيق عن ابن من صلبه وعن زوجة وعن ابن ابن سيده ثم مات ابن الرقيق عن أم وأخوة لأم وعن ابن ابن سيده والده ثم مات ابن ابن سيده والده عن شقيقة قبل ان يتناول تركه الرقيق لكونه لم يعلم أن الرقيق عقاراً وظهراً لأن الرقيق عقار فهل لشقيقة ابن ابن سيده المتوفى مطالبة بما يخص أخاها من تركه الرقيق والدعوى على ذي البدل على مخالفت الرقيق ان كان معتقاً وإباقياً في الرق ولو بعد خمس عشرة سنة أم لا (أجاب) الرقيق لا يملك شيئاً وان ملك فكل شيء حصله من المال لما ملكه وان ثبت عتقه فكل شيء حصله بعد عتقه فهو موروث عنه فيقسم على فرائض الله تعالى لزوجه الثمن والباقي لابنه وبوت ابنه استحق ورثته ما ترك هذا الابن لأم سدسه ولا أخوته لآله الثالث والباقي وهو النصف لابن ابن المعتق وبوت ابن ابن المعتق جرى ما ورثه منه على ورثته فيكون نصفه شقيقته وما فضل فلا قرب عصبة وان لم يكن لعصبة يرد على شقيقته المذكورة وأما الدعوى بعد خمس عشرة سنة فعدم سماعها اعراض الامر السلطاني لقبول القضاء التخصص بالحوادث فان وقعت وكانت غير مستتناة من الامر السلطاني بالمنع لا تسمع والالتصاع والله أعلم

* (كتاب الاكراه) *

(سئل) في امرأة ماتت عن زوج وصغير منه وعن أبوين اكراه الزوج بعد وضع الابوين يدهما على مخالفتها على ان يقرباً أنه لا يستحق قبل نسيبه منها حقاً هل يصح اقراره مع الاكراه أم لا وتقسيم تركته على فرائض الله تعالى (أجاب) لا يصح الاقرار مع الاكراه بالاجماع وأيضاً الارث جبري

مطلب اذا نشرت الغسالة
ثوباً فضاع تضمن جميع قيمته
ان غاب عن بصرها والا فنصف القيمة

مطلب عين البقار رجلاً
مكانه باذن رب البقر ثم الثاني
ثالثاً بغير اذن فضاع ثور

مطلب مات عن ابن معتقه
وأبناء بني معتقه وأولاده
من زوجة مستولدة
مطلب مات رقيق عن ابن
من صلبه وعن زوجته وعن
ابن ابن سيده ثم مات الخ

مطلب اذا اكراه الزوج على
ان يقرباً أنه لا يستحق قبل والد
زوجته من مخالفتها حقاً
لا يصح اقراره

فلا يصح قوله لا يستحق قبل نسيبه من مختلفاتها شيئا ففي البرازية وكثير من الكتب لو قال تركت
حق من الميراث او برئت منه او من جميع لا يصح وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح تركه
وفي جامع المصولين في الفصل الثامن والعشرين دفع جميع تركه الميت الى وارثه واشهد على نفسه
انه قبض منه جميع تركه والديه ولم يبق من تركته قليل ولا كثيرا لاستوفاه ثم ادعى داراني يد الوصي
انها من تركه والدي ولم اقبضها قال ألم اقبل بيته واقضى له بها رايت ان قال قد استوفيت جميع
ما تركه والدي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل دينا لايه ألم اقبل بيته واقضى له
بالدين انتهى فقد علمت بذلك صحة دعوى الزوج بشئ رآه او علم به عند نسيبه انه مما تركت زوجته
فانهم والله أعلم (سئل) في أهل قرية أروهم الحاكم بأن يكفلوه في مال لزمه من جانب السلطة
العلية وله يد عادية وقدرة على قتلهم ونهب أموالهم وغلب على ظنهم ايقاع ذلك بهم ان لم يكفلوه فكملوه
خشية ايقاع ذلك عليهم هل يلزمهم المال بذلك أم لا (اجاب) لا يلزمهم المال بذلك واهم الصبح
اذا زال الاكراه كالبيع ونحوه اذا علم بدلالة الحال أنهم لم يمتثلوا أمره يقتلهم او يقطع أيديهم
او يضرهم شر باجناقون على انفسهم او تلف عضولهم فيقتلوا يكون اكراهه ولو لم يكن الا مرططاما
على ما عليه القوي صرح به غالب علماء سارجهم الله والله أعلم (سئل) في ذي ولاية على قرية فار
على ايقاع ضرب وحبس مجتئين بأداهما طلب من رجل منها بيع عقار له بمائة فباعه فباعه ايقاع ذلك به
وأقر أنه قبض غنمه كذلك مع ان قيمة المبيع اضعاف الضعاف الثمن هل يتفذه هذا البيع على هذا الوجه
أم لا وان كتب ملك لذي قاض على صفة الطوع والاختيار وعدم المقصد ويكون الاعتبار في نفس
الامر لا المكتب (اجاب) حيث علم بدلالة الحال أنه لو لم يبعه يوقع به شر باشيديا او جساما مديدا
فالببيع غير نافذ والاقرار غير صحيح فلم يكره فسخه والاعتبار في نفس الامر لا المكتب في الصلح
هذا واما الرذالين القاسح فقد أفتى به كثير من علماء ساء مطلقا ومع القروا راجع المناخرون عليه
وعلاو الاول بأنه ارفق بالناس فلو رآه القاضي وحكم به تفذذه هو قول صحيح أفتى به كثير من علماء ساء
والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في بيع صابون معين وكلته شرعية فباع الوكيل ما أمره
الموكل به بمائتين وبنية وتسعين قرشا وسلمه للمشتري ثم ان الموكل ارغم الوكيل راكرهه وفذذه
بالحكام وتحقق أنه ان لم يطعمه فباع ما أمره به أو وقع فيه ما فذذه به فقدرته عليه فكتب على نفسه ما أمره
به موكله المولى اليه بأنه يستحق في ذمته تسعة قرش وعشرين قرشا اقرارا كذبا لا وجه له شرعا
الخوف وكمله به رجل هل اذا ثبت أن اقراره كان على الوجه المذكور يظل اقراره ولا يستحق عنده
الا المائتين والحبس والتسعين التي باع بها ولا يلزم الكفيل بشئ (اجاب) الاكراه بعدم الاختيار
ولا صحة للاقرار مع الاكراه لان صحته تعتمد قيام الجبر وقد قامت دلالة على عدمه والاكراه فيه يكون
بأشياء منها اذا قال المتقلب لرجل امان تقر لي بكذا والا أقول لانظالم الفلاني لتي مالا او وجد كبرا
او نحو ذلك قال في الحاروي الزاهدي في كتاب الاكراه بعد أن روى نصهم الاثمة قال المديون له اني ادفع
الى القبالة وأقر أنه لا شيء لك على والاقول ان ما في ذلك ذهب شمس الملك فذفع وأقر أنه لا شيء له
عليه فلهذا في معنى الاكراه انه ان يدعى عليه انتهى أقول فاذا كان الرجل له جرامة وهدد به بين يسمع
كلام الغماز وقال ان لم تقر لي بكذا أي بشئ لا أصل له اسعى بك الى من يأخذك بعجز دكلاي وغلب على
طن الهذ ذلك فأقر كاذبا لا يلزمه ما أقر به على هذا الوجه كما هو صريح كلام الغماز واذ بطل بشون
الاكراه على الوجه المذكور عن الاصيل بطل عن الكفيل أدق اثنين ان لادين على الاصيل يصح ان
يطالب به ولا صحة للكفالة من الكفيل بدونه والله أعلم (سئل) في ذي حرقته الكتابة على محل يكتب
ما يؤمر به مما يحصل اوقع القبض عليه حاكم المتكلم عليه وانتم به بان سوباشي اودع عنده ثلاثة آلاف
من القروش فهدده بالضرب الفاحش حتى أقر لذي قاض بذلك فكتب عليه بذلك هل يتفذذ اقراره

مطلب أشهد الولد أنه قبض
جميع تركه والده من الوصي
ثم ادعى داراني يد الوصي

مطلب اذا اكراه الحاكم
أهل قرية ان يكفلوه في مال
لزمه من السلطة لا يلزمهم

مطلب اذا اكراه صاحب
الولاية رجلا على بيع عقاره
فالببيع غير نافذ والعبرة
لما في نفس الامر لا المكتب

مطلب اذا اكراهه ان يقر له
يكذافاقر وكفله بما اقر به
رجل فالأقرار غير صحيح
وكذا الكفالة

مطلب امان تقر لي بكذا
والأقول لانظالم الفلاني

مطلب اذا اكراه الحاكم كاتبه
على ان يقر بسلالة آلاف
اودعها عنده سوباشي فأقر
لا يتفذذ اقراره

بذلك أم لا (أجاب) لا يثبت إقراره إذا رضاه شرط الصحة الإقرار فيفسد الإقرار عند قوات الرضاء وهذا باجماع المسلمين فلا امتناع عن دفع المقتربة للمقترب إن لم يمكن دفعه وله استرداد منه إن كان دفعه له مكرهاً ولا كراه يعدم الرضاء فيفسد كل أمر توقف صحته عليه وقد رفع عن هذه الامة بقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي الخطأ والتسيان وما استكرهوا عليه ومساائل الأكرام لا تخفى على من اتقى الله تعالى وخشى الرحمن وعمل ليوم تشخص فيه الأبصار فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم العزيز الجبار والله أعلم (سئل) في بكر منعهما الحاجر عليهما عند ارادة دخول زوجها الا ان تبيعه مالهان عقار وروكروم ففعلت حين لم تجددت من ذلك هل ينفي بيعها أم لا وحكمها حكم المكره في ذلك (أجاب) لا ينفي بيعها وحكمها حكم المكره قال علماؤنا منع الزوج زوجته من أهلها حتى تم له المهر تكون مكرهة والهبة باطلة قال في مجمع الفتاوى وفي ملته نظ السيد الامام عن الفقيه أبي جعفر من منعه امرأته عن المسير الى أبويها الا ان تم مهرها فوهبت فالهبة باطلة ومثل ذلك في الخلاصة والبرازية وكذلك ذكر في التتارخانية نقلاً عن الشيبانيع ونظم هذه المسئلة صاحب التنوير الشيخ محمد بن عبد الله القزويني الغزي في منظومته المسماة بحففة الاقران في ثلاثة ابيات مشتملة على الحشو فقال

ومعه لعرسه ان تذهب * لاهلها باصاح تقضى ما ربا
الا اذا نسق عنه المهر * فنعلها لاغ وذاقه ذكرا
لانها قد نزلت في الحكم * منزلة المكره هيذا فاعلم
ونظمها وتطيرتها في بيتين خالين عنه بقولي -

ومانع زوجته عن أهلها * لتم المهر يكون مكرها
كذلك منعه والدلبته * خروجها لبعولها عن بيته

وفي شرح تحفة الاقران قال قلت وبوخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهي ما لو زوج ابنته البكر من رجل فلما أرادت ان تخرج من بيته الى زوجها منعهها الاب الا ان تشهد عليها أنها استوفت منه ما تصرف فيه من ميراثاتها فأقرت بذلك ثم اذن لها في الخروج فان الظاهر أن الحكم فيه عدم صحة الاقرار لكونها في معنى المكره لما ذكر من المنع لاسيما والحياء يغلب في الابتكار وبه أفتى شيخ الاسلام أبو السعود العمادى انتهى وأنت على علم أن البيع والشراء والاجارة كالاقرار والهبة وان كل من يقدر على المنع من الاولياء غير الاب كالاب للعللة الشاملة فليس الاب قيدا وكذلك لفظة البكر كما هو مشاهد في ديارنا من أخذ مهرهن كرها عليهن وجبرا حتى من ابن ابن العم وان بعد ومضى ما وجد منها منع ضربها ورعا قتلها وأهل الرسا يتبع بعدون النساء تركه حتى يطلبون فيمن القسمة كما يطلبون القسمة في الاموال والله أعلم ولا حول ولا قوة الا بالله الكبير المتعال نسأله صلاح الاحوال (سئل) في مريضة باعت في مرض موتها كرها لاختها كرها عليها وماتت عن ابن صغير هل ينفي بيعها أم لا (أجاب) لوصى ابنها فصح البيع الواقع على جهة الكراه وان تداولته الايدي بخلاف سائر البياعات اذ هو حتى العبد دونها والله أعلم

(كتاب الحج)

مطلب منع الولى الزوجة
عن زوجها كراه وكذا منع
الزوج لها عن أبويها فيبطل
البيع والشراء والهبة
والاقرار

مطلب باعت في مرض
موتها مكره وخلفت ابنتها
صغيرا

مطلب اذا ادعت البلوغ
تصدق بلايمين ولا يشترط
حضور الوصى وأما دعواها
أنها رشيدة فلا بد من بيعة

(سئل) في صغيرة لها وصى ادعت البلوغ في سن يمكن تصديقها فيه فهل تصدق بلايمين أم لا وهل يشترط حضرة الوصى عند دعواها البلوغ أم لا وهل تصدق في دعوى الرشد بمجرد دعواها ولو مر الوصى بدفع مالها أم لا بد من بيعة لانه مما يخفى (أجاب) الظاهر من عباراتهم أنه لا يمين عليها لعدم الفائدة في التحليف لأن البلوغ والحال هذه ثبت بقولها واتخاذ لرجاء الشكول وهي لو أقرت به

ثم قالت كنت كاذبة لا يصح رجوعها لتناقضها حيث كانت في سنن يستعمل البلوغ فيه كما في الزملي
 والملاحة والتأشيرة والخانية وجامع العصور وغيرها ونما يدل على ذلك بهله أقراروا بما
 وقد كتب صاحب الجوزي شرح قوله وما لا يعلم الانتهاء فالقول لها في حقها ما صوره ولم أره من
 ان المرأة اذا قبل قولها في حقها في الحيض والحبة فهل يكون بينهما أم لا بلا عين ووقع في الوفاية أنه قال
 صدقت في حقها خاصة ومطارد أنه لا عين عليها ويدل عليه قولهم ان الطلاق معلق باخبارها وقد وجد
 ولا فائدة في التحليف لانه وقع بقولها والتحليف لرباء المكول وهي لو أخبرت ثم قالت كنت كاذبة
 لا يرتفع الطلاق لتناقضها كما سيأتي في قوله عن السكاني فريسان شاء الله تعالى انتهى وبه يعلم أيضا عدم
 اشتراط حضرة الرضى عند دعواها البلوغ اذا فائدة له لانه لو كذبت فيه لا يلتفت اليه وأما دعواها
 الرشد فقد قال شيخنا شيخ الاسلام شهاب الدين الحلبي في فتاواه التي أتت فيها بما هو الثابت
 المعقول عليه عنده لا يثبت الرشد الا بحجة شرعية وهي رجلان اورجيل وامرأتان فان بلغت
 وشيدة سئل اليها مالها والا يسلم اليها حتى يؤمن منها الرشد انتهى والله أعلم (مسئل) في المديون
 هل يساع عرضه وعقاره ان لم يحصل الوفاء بعرضه حتى اذا كان له دستان من ثياب يساع دست منها
 ويبقى له دست واحد واذا كان له ثياب يلبسها ويكتفي بدونها يساع ثيابه ويتقى الدين ببعض ثيابها
 ويشتري بما بقي ثوباً يلبسه وهل اذا كان له ابن كفله ما بذته لرب الدين يطالب به ويحبس مع أبيه الاصيل
 واذا كان له مسكن يمكنه ان يجتري بمادونه يبيع ذلك المسكن ويشتري بالباقي مسكناً يكفيه وهل
 اذا امتنع من ذلك يبيع القاشي بنفسه ام يوفى به دينه أم لا (أجاب) اكثر علماء المال في هذه
 المسئلة ووجدتني اقيت فيها امرار التكرار ووقعها وزايتها اكثر العلية المماطلين وضعف الدين
 وعدم الاعناء بوفاء الدين والمناون في الاجتهاد على خلاص الدمة منه مع أنه محبوب عن الجدة
 ما بقي عليه درهم فما اقتيت به اولاً انه يحبس المديون الذي ليس له الاعتصار حتى يبيعه بنفسه عند
 الامام رحمه الله تعالى وعندهما يبيع القاشي ويوفى الدين بتمنه قالوا وبقولهم ما بقي وفي تعميم
 الشيخ قائم قول صاحبين يبيع منقوله ولا يبيع عقاره وفي رواية يبيع العقار كما يبيع المنقول
 وهو الصحيح وعما اقيت به ثانياً قال أصحاب المتن يحبس القاشي لبيع ماله له يبيعه قال الشراح
 لان قضاء واجب عليه ومبرأة في دينه وهذا عند أبي حنيفة وقال صاحباه يبيعه القاشي براء لظلمه
 بالامتناع وعجز خدمه لتقصير الباع والقاشي نصب لخلاص العايز عن الوصول الى حقه لاسيما
 من خدم لا يسأل بالمطل الحرام ولا يكثر بل يوم التزام قالوا وبقولهم ما بقي وقالوا اذا كان له ثياب
 يلبسها ويكتفي بدونها يبيع ثيابه ويتقى الدين ببعض ثيابها ويشتري بما بقي ثوباً يلبسه لان قضاء الدين
 فرض عليه فكان اولي من التجهل قالوا وعلى هذا اذا كان له مسكن ويمكنه ان يجتري بمادونه يبيع
 ذلك المسكن ويتقى الدين ببعض ثمنه ويشتري بالباقي مسكناً يكفيه وعن هذا قال مشايخنا يبيع
 ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع اللبد في الصيف والنطع في الشتاء ولا ريب أنه يحبس بالإصالة
 وابنه بالكفالة وفي البرازية من كتاب القاشي من العاشري الحبير يمكن المكفول له من حبس الاصيل
 والكفيل وكفيل الكفيل وان كثر وأقول وأمر الذين بالفتح انقل الاجال وأضر في الدين من خباث
 الاعمال وعلى الله تعالى اصلاح الاحوال والله أعلم (مسئل) في صغيرة لها جدة أم أم تفرص
 على مالها واضعة يد هاعليه ولها اب مفرق مذكر يحنى على مالها هل اذا ارعه من يد يحنى
 لاسرافه وتبذيره هل هي اسبق بحفظ مالها منه أم لا (أجاب) نعم هي اسبق بذلك اذا المتصف بذلك يمنع
 عن مال نفسه ثمان وعشرين سنة عند أبي حنيفة وعندما اجبيه لا يدفع له ماله حتى يؤمن منه الرشد
 ولا يجوز نصرفه فيه فكيف مال ولده والله أعلم (مسئل) في شخص لا ولي له ادعى البلوغ فترج
 ثم ادعى الآن انه لم يكن بالغاً فادعاه ذلك ولم يثبت أنه حينئذ كان من اهلها فهل يصح رجوعه عن الاقرار

مطلب يبيع المديون كل
 ما لا يحتاج اليه في الحال
 جبراً عليه واختلفوا في ان
 للقاشي ان يتولى البيع بنفسه

مطلب الجدة اسبق بحفظ مال
 الصغيرة اذا كان الاب مسرفاً

مطلب ادعى البلوغ فترج
 ولاولى له ثم ادعى عدمه

بالباوع فيبتي عليه بطلان عقد النكاح لكونه عقداً لا يجزئه حين صدوره (أجاب)
ان كان حين ذلك بلغ سنه ثنتي عشرة سنة فلا ينفذ رجوعه ولا يصدق في أقل منهن فلا ينفذ نكاحه
والله أعلم

(كتاب المأذون)

(سئل) في السيد اذا امر عبده بشيء بعينه كالطعام والكسوة هل يكون مأذوناً حتى
اذا تعلق برقبته دين يباع فيه ان لم يفده السيد واذا رآه يبيع ويشترى فسكت يكون مأذوناً وهل
يكون مأذوناً قبل العلم بالأذن أم لا (أجاب) اذا امره بشيء بعينه كالطعام والكسوة لا يكون
مأذوناً لانه استخداً ولو صار مأذوناً له لتضرر رواه الم بصير مأذوناً بذلك وتعلق برقبته دين لا يباع فيه
وأما اذا رآه السيد يبيع ويشترى فسكت فانه يكون مأذوناً الا اذا كان المولى قاضياً كما في الظهيرية
ولا يكون مأذوناً قبل العلم بالأذن الا في مسألة ما اذا قال السيد لاهل السوق بايعوا عبدى ولم يعلم
العبد ذلك والله أعلم

(كتاب الغصب)

(سئل) في رجل أخذ لا تسركينا بغير اذنه فانتطعت عنده ونقصت نقصاً كثيراً فاحشاً فما الحكم
(أجاب) مالكها مخير ان شاء أخذها مقلوبة وضمنه نقصانها وان شاء طرحها على الغاصب
وأخذ جميع قيمتها والله أعلم (سئل) في رجل استهلك مصاغمة شر كائنه وبين بنته واخت
زوجته بغير اذن من الاخت فاذا يلزمه (أجاب) يضمن قيمته من خلاف جنسه ان كان من الفضة
يضمن قيمته من الذهب وان كان بعكسه فبعكسه ولا يجوز أن يضمن قيمته من جنسه الا اذا ساوته وزناً
فرار من الربا وقد ارتكب معصية بالاستهلاك بغير اذن فيعزره الحال هذه والله أعلم (سئل)
في بكر صغيرة زوجها ابن عمها بالولاية عليها وقبض من مهرها شيئاً واستهلكه ودخل بها زوجها وبلغت
عنده ومات ابن العم المزوج وبرز شخص يطلب من الزوج ما بقى عليه من المهر ويقول وكفى ابن عمها
قبل موته في قبض ما بقى من المهر وذلك على عادة الفلاحين وجورهم على حرمهم واكاهم لهو ورهق فهل
للحرة ان ترجع على تركته ابن عمها بما تناوله من مهرها واستهلكه ويمنع هذا المتعوض عن
الزوج (أجاب) ما قبضه ابن العم واستهلكه مضمون عليه لانه متعدي فيؤخذ من تركته ان كانت
وقول الرجل وكفى ابن العم قبل موته كلام مهمل باطل صادر عن جهل مفرط اذ لا ولاية لابن العم على
المهر في حال حياته فكيف يوكل به بعد مماته فالواجب على الحاكم زجر الجاهل عن مباشرة مثل هذه
الافعال والله أعلم (سئل) في رجل اخراج فرساً من زرعه فافتقر سهادته هل يضمن أم لا (أجاب)
ان ساقها بعد اخراجها ضمن وان لم يسبقها بعده لا على ما هو المختار وعليه الفتوى كما في الخلاصة
والابرازية وجامع الفوائد وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوراً وقبضه ثم ظهر فيه
عيب فردم على بائعه ثم ظهر له مستحق هل له ان يضمن المشتري أم لا (أجاب) ليس له ان يضمنه لانه
برى بالرد على البائع الغاصب والله أعلم (سئل) في رجل باع حصاة في فرس مشترك وسلمها
ثم ردها المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها ثم ردها المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها فهلكت عنده
هل لبقية الشركاء ان يضمنوا الذي اشترى وتسلم ثم ردها أم لا (أجاب) ليس لهم تضمينه وهم مخبرون
بين تضمن البائع والذي هلكت عنده حيث لم يأذونوا والله أعلم (سئل) في أجنبي ذبح ناقة
آخر مدعي الاياس من حياتها هل يقبل قوله أم لا ويضمن (أجاب) في الاجنبى اختلاف في تصحيح
وفتوى في النعمان وعدمه صحيح صاحب الخلاصة عدمه ونقل في جامع الفوائد راضى اللوزل
وفوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود أنه الاستحسان فعليه القول قول المالك في نفي الاياس بمينه
والبيئمة على الذابح فاذا لم يقم وحلف المالك ضمن قيمتها يوم الذبح والقول في التيممة للذابح بمينه

مطلب اذا امر السيد عبده
بشراشي بعينه لا يكون اذا
بخلاف ما لو رآه يبيع ويشترى
فسكت

مطلب أخذ لا تسركينا
بغير اذنه فانتطعت
مطلب اذا استهلك مصاغمة
مشتري كائنه قيمته من خلاف
جنسه
مطلب اذا استهلك شيئاً
من مهر بنت عمه ثم مات
يؤخذ من تركته

مطلب اخراج فرس من زرعه
فاقتصر سعادته
مطلب لا يضمن مستحق
الثور المشتري ان رده على
بائعه بعيب
مطلب باع حصاة في فرس
مشارك فردها المشتري
ثم باعها لآخر وسلمها فهلكت
مطلب ذبح ناقة آخر مدعي
الاياس من حياتها

والله أعلم (سئل) في رجل تعدى على رجل آخر وأخذ منه منزله بغير إذنه ووجهه حلال من الحنطة
 فعشره وعرج بسبب ذلك هل لصاحبه أن يسلك الجمل ويضمن المتعدى ما نقص من قيمته أم لا
 (أجاب) نعم له أن يسلكه ويضمن المتعدى النقصان والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين احتجبا
 على غضب نور واستهلكا قفصين المالك أحدهما قيمته هل له أن يضمن صاحبه الذي استهلك المصنف
 أم لا (أجاب) نعم له أن يضمنه ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في بنية بين شخصين تعدى عليهما
 آخر وحزبهما بغير إذن الآخر ثم زال التعدى ومكنت أياهما صحيحة ثم ماتت حنط انفها هل يضمن حصة
 شريكه أم لا ويكون كما ودع تعدى على الوديعه ثم زال التعدى (أجاب) حيث كانت في يده على
 وجه الحنط لحصة الشريك يزول النقصان برؤى التعدى كالوديعه وإن كانت في يده على وجه العارية
 لها لا يزول ما لم يردّها إلى الشريك والله أعلم (سئل) في أب قبض مهر بنته الصغيرة وماتت مجهلا هل
 لها أن تطالب الورثة به أم لا (أجاب) لا يضمن الأب بموته مجهلا فلا مطالبة لها في التركة والله أعلم
 (سئل) في رجل تعدى على فرس مترك حامل وغصبه من يده أحد الشركاء مدعيان له عليه دين
 وأوثة على عادة الجهال قولدت ومات الولد عنده فهل يضمن نقصان قيمة الإثم أم قيمة الولد أم كليهما
 أم لا يضمن واحد منهما (أجاب) يضمن نقصان قيمة الفرس بالولادة ولا يضمن عندنا قيمة الولد حيث
 لم يتعد عليه ولم يتبعه بعد طلبة والله أعلم (سئل) في رجل أوسق فرسا مشتركا على دين له عند أحد
 الشركاء فطلب الشركاء من الشريك ردّها منه فقال على ردّها ولا تطالبوه إن ضاعت عنده فعلى
 هل يصح ذلك ويلزم ضمان حصة سهمهم أم لا (أجاب) نعم يصح ويضمن وهذا من باب العين المعصومة
 وضمانها صحيح وليس من باب الدين المشترك تأمل والله أعلم (سئل) في رجل له في فرس عشرة
 قراريط باع منها خمسة لآخر وسلمها فباع هذا الآخر لآخر عشرة قراريط وسلمها مع واحد من تاجها
 ثم هلكت عنده هذا الآخر فهل يضمن المشتري الأول قيمة حصة البائع التي هي الحصة قراريط وعلى
 من عنده التساح رد حصة في الموجود منه وضمان ما هلك منه بالتعدى أم لا (أجاب) البائع
 الأول يضمن من شاء من المشتريين قيمة حصته السابقة له في الفرس لتعدى الكل بالتسليم والتسلم
 وحق البائع المذكور في التساح بقدر القراريط الحصة في الإثم باق يطالب به من هو في يده إن باقيا
 فبعينه وإن هلكا فضمنان قيمته من شاء من المشتري وتسلم أو باع وسلم لوجود القبض الموجب للضمان
 وإن كان الزوائد في باب العصب غير مضمونة لأن محلها إذا لم يقع عليها غصب أما إذا غصب من يده العاصب
 غاصب فهي مضمونة على غاصب الفاصب كما أوضحته في بعض الحواشي فتأمل والله أعلم (سئل)
 في رجل خدع امرأة رجل زاعما أنه قريها وفرق بينها وبين زوجها فهل يجبر على ردّها أم لا
 (أجاب) يجبر على ردّها لبعولها قال علماؤنا من خدع امرأة رجل حتى فرق بينها وبين زوجها يجبس
 حتى ردّها أو يموت في الحبس أو تله في مخ الغفارة خلاصة وغيرها والله أعلم (سئل) في رجلين
 خدعا امرأة رجل وفرقا بينه وبينها عاذا يلزمهما (أجاب) يجبران حتى ردّها عليه أو يموتا
 كما صرح به في الخلاصة وغيره أذكره في مخ الغفارة في كتاب الحيات ولا شبهة في وجوب التعرير
 عليهما حاله في كل معصية ليس فيها حد مقدروها من هذا القبيل والله أعلم (سئل) في فاض
 طالم أمر ترجمانه الموكل بأخذ ما يسهونه محمولا ولا يأخذ من رجل مالا لا وجه لا أخذه فأخذه هل
 يضمن الأخذ أم القاضى (أجاب) يضمن الترجان الأخذ لعدم صحة الأمر وفي كل موضع لم يصح
 الأمر لم يضمن الأمر لا سيما إذا كان المأمور لا يحاف منه لو لم يمتثل أمره أو كان يقدر على التخلص من
 عقوبته بوجه يباح له شرعا والله أعلم (سئل) في رجل غصب حنطة واستهلكها ثم صالحه ربه على
 دراهم معينة قبضها في المجلس قبل التفريق ثم أقرضها للغاصب فهل يجوز الصلح المذكور والقرض
 المزبور أم لا (أجاب) نعم يصح الصلح والحال هذه ويطالب الغاصب بما استقرضه ويجب

مطلب أخذ الجمل بغير إذن
 صاحبه ووجهه فخرج بسبب
 ذلك

مطلب غصبا نورا واستهلكا
 مطلب إذا استعمل أحد
 الشريكين الهبة بغير إذن
 الآخر ثم ماتت بعد ذلك
 لا ضمان عليه

مطلب مات الأب مجهلا
 لمهر ابنته الصغيرة
 مطلب غصب فرسا حاملا
 مشتركة من يده أحد الشركاء
 ثم ولدت ومات الولد ونقصت
 قيمة الإثم

مطلب أوسق فرسا
 مشتركا بدين له عند أحد
 الشركاء فقال من عليه الدين
 إن ضاعت فعلى

مطلب له في فرس عشرة
 قراريط باع منها خمسة لآخر
 فباع المشتري العشرة لآخر
 وسلمها مع واحد من تاجها
 ثم هلك

مطلب من خدع امرأة
 رجل يجبس حتى ردّها
 أو يموت في الحبس

مطلب إذا أمر القاضى
 بترجمانه أن يأخذ من آخر
 مالا بغير وجه فالضمان على
 الترجان

مطلب إذا استهلك حنطة
 فداخ ربه على دراهم قبضها
 في المجلس ثم أقرضها للغاصب
 صلح الصلح والقرض

مطلب للمودع ان يخاسم
غاصب الودعة
مطلب تيمارى اقرض من ارا
حبوبا فزرعها ثم استأسره
أهل الحرب فوضع التيمارى
يده على بقرة وزرعه

مطلب رجل له عالول بقر
وضع فيه قريمة فجعلها آخر
مطلب التي تراب مصبته
في أرض رجل

مطلب اذا أمر جماعة رجلا
ان يدفع عنهم مال المصادرة
يرجع عليهم

مطلب اذا باع المستبضع
البضائع وخط عنها بماله
قتل المشتري عليه واخذ
منه بعض دراهم يكون من
ماله

مطلب اذا أخذ متغلب من
التركة ما لا يكون على الكل
مطلب ليس له ان يحرث من
أرض الوقف الا بقدر حصته

مطلب اجر المالك المعتد
للاستغلال ثم مات بعد سنين
من غير أخذ الاجرة
مطلب من بني في ساحة الغير
يلزمه الرقع ان لم يضر
مطلب بشجرة زيتون هلك
ونبت من عروقها اغصان
تعهدها رجل وركبها فاعثرت
فالثمره لراكب

اذا امتنع والله أعلم (سئل) في رجل غصب الودبعة من المودع هل للمودع ان يخاسمه أم لا
(أجاب) نعم له ان يخاسمه والله أعلم (سئل) في رجل تيمارى اقرض من ارا حنطة وشعيرا
وذرة فزرع ذلك في أرضه وسافر المزراع فاستأسره أهل الحرب ووضع التيمارى يده على بقرة
وجارته وزرعه وصار يستعمل البقر في الحث والدياس مدة ست سنوات حتى مات البعض
ونقص قيمة البعض فهل يضمن التيمارى قيمة الهالك ونقصان قيمة الباقي وما تناوله من غلته وايس
عليه سوى مثل ما اقترضه أم لا (أجاب) نعم يضمن التيمارى قيمة ما هلك من البقر وما نقص من
قيمة ما بقي يوم غصبه وعليه رد ما تناوله له من الغلال وعلى المزراع مثل ما اقترضه من الحنطة والشعير
والذرة والله أعلم (سئل) في رجل له عالول بقر وضع فيه قريمة فجعلها منه رجل هل يضمن أم لا
(أجاب) لا يضمن فقد ذكر في جامع الفصولين وغيره ان من حل رباط دابة لا يضمن لعدم الاضافة الى
فعله وهذا بمنزلة والله أعلم (سئل) في رجل التي تراب مصبته في أرض رجل حتى صار كوما
هل يفترض عليه رفعه منه أم لا (أجاب) يفترض عليه رفعه وتخليته من ملك الغير والله أعلم
(سئل) فيما اذا صادر الوالى جماعة فقالوا للرجل خلصنا من مصادرتهم فدفع عنهم مالا لاهل يرجع
عليهم به أم لا (أجاب) نعم يرجع عليهم اذا ثبت أنهم قالوا له ذلك وأنه دفع عنهم له مالا لا خلاص
لهم الا به على قدر رؤسهم والله أعلم (سئل) في مستبضع باع بضائع الناس وقبض عنها
وخطه ثم ان مشترى ما قتل على المستبضع بعد خلط البضائع بأن فيها غائب واستعان عليه بشرطى
متغلب أخذ منه أربعين قرشاً قراه هل هي من ماله أم من مال أصحاب البضائع بقدر بضائعهم
(أجاب) هي من ماله لا من مالهم لانه بخلط الثمن صار مستهلكا له وثبت الضمان في ذمته فالأخذ
من ماله والضمان مقرر عليه والله أعلم (سئل) في رجل مات عن وريثة وتركه وبعضهم غائب
فأخذ ذوقه ورغلبه من التركة ما لا غصباء عنهم هل يختص به الغائبون فيضمن للغائب حصته ام يكون
على الكل (أجاب) هو على الكل ولا يختص به الغائبون حيث لم يوجد منه ما يوجب الضمان
لحصته الغائب والله أعلم (سئل) في رجل له في أرض وقف حصه جزئية نحو قيراطين
هل له ان يحرثها جميعا ويستغلها دون أصحاب البقية أم ليس له الا بقدر حصته (أجاب) نعم

نعم ماله الا الذى يستحقه * وذلك نصف السدس لا غير ذلك
وينبغي شرعا ان يضم زيادة * له حيث كان الامر ما في سؤال الكا
ويارب خير الدين راهن خطه * يرجيك امداداً بقبه الممالك
والهام ما فيه الصواب لطالب الجواب فيمضى بالهداية سالك
سليمان الآفات يرضيك فعلة * وما لم تكن رضاه في الدين فاركا
(سئل) في منافع المعتد للاستغلال اذا مات المالك بعد مدة سنين هل تبطل اجرة تلك السنين
بجونه أم لا (أجاب) لا تبطل بل وارثه يقوم مقامه في طلبها وان قلنا بجونه يبطل الاعداد والله أعلم
(سئل) في ذمى ثبت عليه أنه بنى في ساحة الغير مجاورة لملكه بغير اذن مالكها فماذا يلزمه شرعا
(أجاب) يلزمه رفع بناءه حيث أمكن بلا ضرر يضر ببناء غيره بأن لا يكون مراكبا عليه فيقتضيه ويسلم
الساحة لما اكها فارغة عن بناءه والله أعلم (سئل) في شجرة زيتون هلكت ونبت من عروقها
اغصان فتعهدها رجل فغلت فركبها فاعثرت مراكبها هل الثمرة الذى ركز أم لرب العروق
أم لهما (أجاب) الثمرة للراكب لانها انما ملكه قال في الحاوى الزاهدى (بخ) وصل غصنه
بشجرة غيره وهو ما يقطع من غصنه او يقر من لحافته لتوصل به الشجرة فأثمر الوصل فهو له والشجرة
لصاحبها انتهى وذكر أقوال اخر لكن القلب مطمئن لهذا القول اذا اصل بقاء ملك المالك ولا وجه

له من مال الفير بمثل هذا ونقل عن اسرار شيم الدين العلامة ما ينسب لغيره من قطع رأسها
فكره منته في لحاقه اوتته وادركه في نهـها في موضع القطع فأمر به في النفس فالغزير أكرام الغائب
وعليه فيها غيره مقطوعة وقيمة غير هاب دون الركان مسلح لتناول بني آدم وقيمة أرضها ان تتركها عليها
وقد قد مناهما فتمت به النفس والله أعلم (سئل) في مزارعين في أرض سلطانية من عاداتهم اربع
الخطوة والشعب وما اشبهه من الجيوب وبالأرض شجر خروب ونحوه نابت من غير انبات أحد وكر
أحد هيا لحاقه من لحاقه خروب له فأمر هل لتريكه في مزارعة الجيوب شركه معه فيما ذكره من لحاقه خروبه او غصب لحاقه
أم لا (أجاب) ليس لتريكه في مزارعة الجيوب شركه معه فيما ذكره من لحاقه خروبه او غصب لحاقه
من خروب الغير كما هو ظاهر وهو مصرح به في الحاروي الزاحدي (سئل) في سران أخذهم من
رجل رجل عليها آلة الحراث بلا اذنه وأخذها سران آخر ودفعها اليه يقتل معه مكين فالتالة هات له
فريكه فأخذها العبي وهرت منه فحضرها بسكين فحانت من تحفره من الضامن منهم لها (أجاب)
البد المترتب على يد الضمان يد ضمان فرب الهبة ان يغفر من شاء منهم فان شاء ضمن العبي فهو رأى
ما تكتن في ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال فمفطرة الى ميسرة ولا يلزم أحد من آثاره والله أعلم
(سئل) في رجل ركب فرس صديقه بدينه وردها عليه اول النهار ومات عنده آخره فادعى
تأمينه بسبب أنها ماتت بركوبه وهو شكر ويقول ماتت بسبب آخر هل القول قوله ولا ضمان عليه
الاينة تشهد عليه بما ادعى أم لا (أجاب) لا ضمان عليه الاينة والقول قوله بيمينه أم لا
تت بسبب ركوبه والله أعلم (سئل) في متعلب استولى على قرية وأخذها غصباً من يد مستحقها
وكل من جابهه رجلاً يقتض غلته قاتل لمستحق الترية الدعوى على الركيل المذكور وأخذ الفدية
منه أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك وهو بمنزلة مودع الغاصب وقد تقرر ضمانه باجماع علماءنا والله أعلم
(سئل) في سفينة دخلت باحصة الى فرضة يافا وأظهر المراكبية شيئا مما بهم فانتارت ربح في انشاء
ذلك واستغلت المراكبية باظهار أسبابهم وأسهمهم ولرجل تاجر بداخلها الرز قصيرة فصاح عليهم
أن أخرجوا الى باقي رستي فاستروا في اخراج أسبابهم ودخل الماء الى السفينة من هياج الرياح وتنف
فهل يلزم المراكبية ضمان ما تنفق للتاجر أم لا (أجاب) لا يلزم المراكبية ضمان ما تنفق للتاجر
وكل شيء سلم فهو للمالك والله أعلم (سئل) في الراعي اذا فرط وضمن المرعى بما أذاعه المالك
أنه القيمة ثم ظهر وقتته من الضمان أكثر أو أقل او مثل ما أذاعه هل للمالك أخذه أم هو ملك
الراعي بما ضمن (أجاب) حيث ضمن الراعي ملك المنعمون ولا خيار للمالك بين رد العوض وأخذه
وبين امضاء الضمان والحال هذه لانه ضار ملكا بن أملاكه وتم ملكه فيه برضاه حيث سلم له ما أذاعه
والله أعلم (سئل) في رجل استعمل ثورا آخر بغير اذنه فمرض ومات بسبب ذلك هل يضمن ويعزر
أم لا (أجاب) نعم يضمن قيمة بالغة ما بلغت ان مات عنده وان رده مريضاً ضمن نقصانه وبعده بغير
مارد كما صرح به في التلانية في الاجارة من فصل فيما يكون تضييع الدابة ويلزمه التعزير والله أعلم
(سئل) في قرية من عادات أهلها ارسال خيلهم في المرعى وصار ذلك معروفاً بينهم هل يضمن الشريك
بارسال الفرس المشترك أم لا لا لأن فيه دلالة (أجاب) اذا تلت وكان الارسال معروفاً بينهم
لا يضمن وكذلك لو ضاعت او اكاهما ذئب اذا المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً واعلم ان حصة الشريك
في الفرس في نوبة الشريك أمانة كالوديعة قال في جامع الفصولين راعيا القوائد صاحب المحيط ميب
دابة الوديعة في الحصر اهل يضمن اذا خلفت لاروايتها في الكتب فقبل يضمن لثقله بالارسال وقبل
لاذلو ماتت في الاصطبل لم يضمن كذا حد ايجلاف في المواضع او اكاهما ذئب ضمن لتضييع انتهى
وموضوع ما فيه فيما لم يجر العادة فيه ولذا قال في ضمان المزارع ولو ترك البقر رعى فضاغ اختلف
فيه المشايخ ويضيق بأنه لا يضمن والثقة فيه أنه ما دون فيه دلالة فاعلم ذلك فعليه لا يضمن بالتضييع

مطلب في مزارعين في أرض
سلطانية وبها شجر خروب
من غير انبات أحد وكر
أحد هيا لحاقه خروب فأمر هل
مطلب أخذ رجل بيمينه رجل
ولا اذنه ثم أخذها منه آخر
ودفعها اليه فهرت منه
فحضرها

مطلب ركب فرس صديقه
بدينه وردها عليه اول النهار
ومات آخره
مطلب المستحق القرية
الدعوى على وكيل المتغلب
عليها

مطالب تارت ربح بعد وصول
الركب فأحر التاجر المراكبية
بأخراج وقتته فضاغ علوا
بأسبابهم الى ان اتلقه الماء
مطلب فرط الراعي وضمن
المرعى بما ادعى المالك أنه
القيمة ثم ظهر وقتته أقل
او أكثر او مثل ما ادعى
مطالب استعمل ثورا آخر بغير
اذنه فمرض ومات بسبب ذلك

مطلب في الشريك او المزارع
اذا ترك الهبة رعى فقتلت
او ضاعت او اكاهما ذئب

وأكل الذئب ايضا كما لا يضمن بالتلف ولو لم يكن معهودا فالضمان بالاضبياع واكل الذئب
مقرر وباللطف فيه من الخلاف ما سلف والظاهر في عباراتهم ترجيح عدم الضمان لتعالمهم له دون
الضمان فافهم والله أعلم (سئل) في شريك ترك فرس الشراكة ترمى في المرمى كما هو عادة أهل
القرى فضاعت ثم وجدها أحد الشركاء بعد أشهر وزعم أنها ألفت جنينا بسبب ضياعها ويريد أن يضمه
حصة فيه هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك والحال هذه هذا والمصرح به في جنين البهيمة
اذ لم ينتقص أنه لا يجب فيه شيء والله أعلم (سئل) في غنم ألفت زرعاً هل يضمن مالكها قيمة
مارعته أم لا (اجاب) نعم يضمن لو ساقوا ولو قزح الزرع بحيث لو ساقوا تناوات منه يضمن
القيمة لانه قيمى والقول فيها قول السائق يمينه واليمين على صاحب الزرع في دعوى الزائد عما يقول
الضامن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حرث أرضاً لا تخرى تلك منافعها بغير اذنه وزرعها
قطناً واكل غلتها ويريد صاحبها الانتفاع بها فيمنعه من ذلك معتلاً بأن اصول قطنه باقية فيها هل يجبر
على قلعها وترفع يده عنها أم لا (اجاب) ترفع يده المتعدي بسبب كونه معتلاً بأن السابق اليها
أحق بمنافعها من الظاهري المتعدي عليها ومن سبقت يده الى مباح فهو أولى به وقد ايجت منافعها
للزراع وسبقت يده لهذا المباح فكان أولى به من ذى اليد المتعدي والله أعلم (سئل) في ذى شوكة
وتغلب خسف سقفاً رسي وقف وعطل منافعها ولا قدرة لأرباب الوقف على منعه لشدة تجبره وشقاوته
يعلم ذلك جميع أهل ولايته وانسب أيضاً الى بعض الجور بحجة وعطلها واستمر في يد ذى الشوكة الى
الآن وزهق الباطل ويدهم حجة حاصلها نصادق فلان وفلان الناظر اشترى مع فلان وفلان
من الينكجيرية على ان يعمر وهما من مالهم وينفعوا بهما وعليهم في كل سنة خمسة عشر قرشاً وفي ذلك
غاية الغبن الفاحش فما الحكم الشرعى (اجاب) أما خسف بعض السقف فهو من قبيل الظلم
والعسف فان كان قد أعاده كما كان فقد برئ من الغبن وبقي عليه اثم العدوان ويلزم بأجرة المثل من
تاريخ وضع يده العاديه الى الآن لان منافع الوقف مضمونة على ما اختاره المحققون وكذلك منافع
مال اليتيم تكرون وأما الجبة التي يبد المتغلبين فلا عبرة بها حيث كذبها الظاهر العيان وما بعد الحق
الا الاخلال وقبيح البهتان فالواجب على حكام الاسلام رفع يد أهل الاعتداء وتقرير أهل الاهتداء
ولو بالاهانة والابلام فان رد الأمانات الى أهلها أمر الله تعالى به ووجب الثواب الجزيل لصاحبه
والله أعلم (سئل) في فرس منعها أحد الشرىكين عن الآخر في نوبته فغصب منه غاصب متغلب
هل يضمن قيمة حصته أم لا (اجاب) نعم يضمن لانه ظالم بمنعه والحال هذه ورأى سابقاً مسائل
لو قال أحد الشرىكين هلك في نوبتي وأقام يمينه عليه لا يضمن ولا يحلف ولا شك أنه اذا ثبت منه
في نوبته ضمن بمنعه والله أعلم (سئل) في قرية يبيعون وأراضيها البيت المال ومن سبقت يده
من الزراع على مسكن او منسحل فهو أحق به من غيره هل اذا رحل منها أحد من أربابها وتركها مدة
سنتين اختارها منه ثم رجع ف رأى غيره في مسكنه او منسحله الذي كان في تصرفه سابقاً له اذ راحه عنه
أم لا (اجاب) لا والحال هذه لسقوط حقه بالترك الاختيارى والله أعلم (سئل) في شخص
طالب منه ان يخدم انسا فامتنع فألح عليه بذلك فقال ان خدمت انسا فاعلى لوقف الخاصكية تحبون
قرشاً ثم خدم انسا ناهل تلازمه الخمسون وفيما تأخذ الخلة ويسمونه كسر الفدان هل هو حرام يكفر
مستحله أم لا (اجاب) لا تلازمه الخمسون وأما ما يسمى كسر الفدان فحرام قطعي يكفر مستحله
والله أعلم (سئل) في رجل ذبح شاة غيره فأخذها المالك مذبوحة ويريد أخذ بقرة الذابح
في نظير نقصان الشاة بالذبح هل له ذلك أم لا (اجاب) ليس للمالك الشاة بعد أخذها مذبوحة
الاتعمين الذابح نقصانها بالذبح فينظر كم كانت قيمتها وهي حية وينظر الى قيمتها وهي مذبوحة فيضمنه ما
نقصته وليس له ان يعرض له في غير ذلك والله أعلم (سئل) في رجل غصب شاة فذبحها ثم ان آخر أخذها

مطلب لاشئ في جنين البهيمة
بل يجب نقصان الام

مطلب يضمن المالك
ما ألفت الغنم من الزرع
لو ساقوا

مطلب لو زرع أرضاً لا تخرى
بذلك منافعها بغير اذنه ترفع
يده عنها الا ان من سبقت يده
الى مباح فهو أولى به

مطلب في ذى شوكة خسف
سقفاً لرسى وقف وعطلها
واستمرت في يد ذى الشوكة
الى الآن ويدهم حجة الخ

مطلب فرس منعها أحد
الشرىكين عن الآخر فغصبها
منه متغلب

مطلب في قرية البيت المال
من سبقت يده الى مسكن
او منسحل فهو أحق به فتركها
واحدة مدة سنتين اختارها

ثم رجع

مطلب قال ان خدمت
انسا فاعلى خمسون قرشاً
لوقف الخاصكية

مطلب اذا أخذ المالك
الشاة مذبوحة ليس له
الاتعمين النقصان

مطلب غصب شاة آخر
فذبحها ثم أخذها آخر
مذبوحة

مذبوحة واستلكتها هل لصاحبها ان يشمن الذي أخذها مذبوحة قيمتها يوم غصبها مذبوحة أم لا
(أجاب) نعم لملك الشاة ان يشمن الذي استهلك الشاة بعد غصبها قيمتها مذبوحة يوم غصبها هو ربح
الغاصب الاول ما قصه اللزج ولا يرجع واحد منهم بما ضمنه على الآخر وان شاء ضمن الغاصب
الاول قيمتها حية يوم غصبها ويرجع على المستهلك بقيمتها مذبوحة يوم غصبها المستهلك والله أعلم
(سئل) في سيل جرى من ماء المطر قد دخل في قاخورة شخص فأنلف به من نفاذه هل يشمن جيرانه
ما نلف منه او ما انهدم من القاخورة أم لا (أجاب) لا يشمن شيء مهلك بسيل جرى من ماء المطر
نفسا كان او مالا لا يصنع لاحد فيه فكيف يشمن ما حدث لا قاتل بشئ من بسببه والله أعلم
(سئل) في رجل اوسق بقرة آخر متوعدا ان له عليه دين شام ردها الى يده ولم يسلمها الى أحد
فخرجت منه وضاعت هل يشمن أم لا (أجاب) نعم يشمن والمال هذه قال في جامع الفصولين
ردها أي الودعة الى بيت المودع او الى من في عياله قيل يشمن وبه يفتي اذ لم يرض بغيره وقيل لا وبه يفتي
اذا رد الى من في عيال المالك رد الى المالك من وجهه لا من وجهه والتمنان لم يكن واجبا فلا يجب بشئ
بخلاف الغاصب والمسئلة يجالها فانه لا يبرأ اذا التمنان غنة كان لازما فلا يبرأ بشئ ومثلنا مسئلة
الغاصب فهو ضامن على كل الاقوال والله أعلم

مطلب اذا انلف سيل المطر
تمسا او مالا لا ضمان على
أحد
مطلب اذا ردت الغاصب
المعصوب الى بيت المالك
اولا من في عياله لا يبرأ من
التمنان وأما المودع ففيه
خلاف

(فصل في السعاية والاعوثة)

(سئل) في رجل أرى من يأخذ كل بغلة او فرس غصبا عن صاحبها يحمل رجل فيه من ذلك المسلم
وقال له يم ذا الحمل كذا وكذا انخذ فأنخذ بقوله فماذا يلزمه بذلك شرعا (أجاب) يلزمه شيان
أحدهما التعزير البالغ لا تركابه معصية من معاصي الله تعالى وهي اذية المسلم وظلم الدابة وظلمها انخذ
كما صرحوا به والثاني التمنان اذا نلف المأخوذ كما أفتى به اكثر المتأخرين من علماء الحنفية قطع الفساد
السعاة والاعوان * ولانه لما تحقق او غلب على الطن ايقاع الفعل واخذ المال بالسعاية والعوان *
صار كانه المتلف مباشرة فوجب التمنان ولطهر ورذلك كان في غاية الاستحسان لدى من كان له قلب
سلم من كل انسان والله أعلم (سئل) في رجل دخل بين ابني عم متصارعين ليصلح بينهما فافتري عليه
بالكذب احدهما ان يقرم وتسبه الى أنه جرحه فأدماه فأخذه الحاكم وضربه ضربا مؤلما وجسه
وأخذ منه مالا واذا ما عاد ما يقرم الساعي (أجاب) يلزمه التعزير لا تركابه بما ذكره معصية الله
وضمن ما غرم من المال استحسانا اذ هو بسعائته وشكواه كانه القاه في النار المحمات وهذا الذي
عليه الفتوى لقطع فساد الاعوثة والسعاة * والله أعلم (سئل)

مطلب رجل سعى في أخذ
مال الغير

مطلب اذا سعى بائرا الى
الحاكم فغرمه الحاكم بوزر
الساعي ويشمن المال

مطلب يشمن الساعي

يا أيها العالم المرضى سريته * ماذا الجواب عن الساعي الذي الجلم
يسعى بشخص لم يظلم له لك * فأنخذ المال قسرا منه بالزح
(أجاب) *

أفتى بتفمينه خذاق مذهبنا * لما رأوا وجهه أضوا من الوضع
لانه مثل من ألقى بصاحبه * عمد اليه لك في أسوأ البرج
كما يشاهد في الافطار أجمعها * وفيه من ابلى الاضرار والترح
قد قاله العبد خيرا الدين معترفا * بالذنب لكن يربح الخسمة بالزح

(سئل) في رجل اتهم آخر أنه جاء الى امرأته بقصد الفاحشة وسعى به لحاكم شائعة كاذب فغرم مالا
بسببه هل يشمن الساعي ما غرمه المستعوبه بسبب السعاية المذكورة أم لا (أجاب) نعم يشمن الساعي
والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل سعى بائرا الى ذي سياسة عرقية قاتلا أنه خطب على خطبتي
فغرم مالا بسبب هذه السعاية هل يكرمه ضمان ما غرمه ويحكم عليه به شرعا أم لا (أجاب) نعم يلزمه
الضمان بالسعاية المذكورة لاسيما وقد قصد اضراره وأذيته بالرفع لمن يقرم بمثل ذلك ضاربا في بحر

مطلب يشمن الساعي

مطلب من سعى بائرا الى ذي
سياسة قاتلا أنه خطب على
خطبتي فغرمه مالا يشمن

الرفع الى أهل الشريعة الغراء والملة الزهراء المحض مرض في قلبه وخبت في فؤاده وما كل خطبة تمنع
غيرها بل اذا استوفيت بشر وطها ومن حملتها نسجية المهـر ورضاء المخطوبة والاكفأة وأموها آخر
وشروط يطول الكلام عليها حتى يستوجب الخطاطب الثاني ارتكاب المخطور ومع استيفائها الشر وط
اذا رفع الى من يعزّم مع تحقّقه او غلبته ظنّه بالتعزيم يحرم الرفع ويستوجب الرفع به التعزير لا ارتكابه
الحُرمة واضرا به عن الشرع الشريف زيد من الشرف والحُرمة والله أعلم (سئل) في رجل
سعى باخر لرجل من اشقياء البادية القادرين عليه سعاية خارجة عن الشرع فعزّمه ما لاهل يضمن
أم لا (اجاب) نعم لانه يضمنه لانه سعى به الى ظالم يأخذ بجور كلامه فيدخل في قواهم سعى به
الى ظالم فعزّمه يضمن كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في ذي سعى بذى الى حاكم سياسة يعزّم
بمثل سعيته فعزّمه بسبب سعيته ما لاهل يلزمه ضمان ما عزمه يضمنه أم لا (اجاب) نعم يلزمه
الضمان بالسعاية الكاذبة كما اتفق به في قول علما المتأخرين حمله للفساد قال في البرازية قال محمد
يضمن وعليه القموي ذكره البرازي في آخر كتاب الجنائيات وغيره وأقول ما اقربه للصواب لما انشأه من
عدم التخلف عن أخذ المال * لاسيما في هذا الزمان العجيب الحال * والله أعلم (سئل) في رجل له
ديانة وعرض وبأوى اليه الضيف والمسافر وبؤمته الناس على اشياءهم اودع عنده مباحر قريته
حنطة فسعى به بعض من لا يخاف الله تعالى وكتب الى الحاكم ان المباشرا كل حنطتك وأطعم مودعه
ايضا منها كذا وكذا واقتراء وأقره بذلك اضرا راعظما ولم عرضه بذلك فاذا يلزمه (اجاب)
يلزمه ابلغ انواع التعزير وقد جوز السيد أبو شجاع من علما ثاقلة قال لانه من يسعى بالفساد
في الارض وفي حديث كعب أنه قال لعمر رضى الله عنه انبئني ما المثلث فقال وما المثلث لا أبالك فقال
شتر الناس المثلث يعني الساعي بأخيه الى السلطان يملك ثلاثة نفسه وأخاه وامامه بالسعى اليه وهذا
القدر كاف في قبضه ومذمته والله أعلم (سئل) في رجل من دمياط وجد ميتا في حاصل بعكا وليس
به اثر يدل على انه قتل فأوقع حاكم العرف القبض على أهل بلده وعزّمهم ما لا فسعى بجساعة منهم عنده
بغائب أنه شريك له وله حاصل بعكافيه كذا فعنده وأخذ جميع ما هو به هل يضمنون بسعائتهم ما أخذه
أم لا (اجاب) نعم يضمنون بسعائتهم لظهور أن الحاكم العرفي يأخذ ما في الحاصل كما صرح حوايه
في كثير من مثله في مسائل السعاية يفهمه من له أدنى فهم في الفقه والله أعلم (سئل) في رجل سعى
باخر الى من يعزّم بالسعاية الكاذبة فأناله ضربه وتعدى على فعزّمه ما لا بسعائته الكاذبة هل يضمن
الساعي أم لا (اجاب) نعم يضمن على ما اتفق به المتأخرون قطعا للسعاية الكاذبة واختارها الناس
لقوة وجهه الاستحسان الذي هو القياس الخفي وانهم به وجهها ما فيه من حسم مادة الفساد والله أعلم
(سئل) في رجل سعى باخر كاذبا عنده من يعزّم بمثل سعيته فأناله يهانه يهانه في حريم المسلمين
ويسرق أموالهم الى غير ذلك وغرم بسبب السعاية ما لا فهل والحال هذه يضمن ما عزمه المسعوبه
ويلزمه التعزير أم لا (اجاب) نعم يضمن ذلك ويجب تعزيره ففي البرازية كان السيد الامام أبو شجاع
يقول يثاب قاتل الاعونة وكان يفتي بكفرهم قال مشايخنا واختار المشايخ أنه لا يفتي بكفرهم وجواز
القتل لا يدل على الكفر قال الله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية والاعونة
من المحاربين الله تعالى ورسوله انتهى ومثله في مشتمل الاحكام وجميع الفتاوى وغيرها والله أعلم
(سئل) في رجل مسك حاكم سياسة يعزّم بالسعاية فقال فلان قتل قتيلا قاله كاذبا هل يعد
سعاية ويضمن ما عزمه فلان أم لا (اجاب) نعم يضمن ويعد سعاية قال في البرازية قال الاستاذ
سعى واش الى خليفة بأن فلا نامات عن ولد صغير ومال فقال الخليفة الولد أئنه الله والمال كثرة الله
والساعي دقره الله فقال السامعون الخليفة رجه الله انتهى فهذا صريح في أن قوله مات عن ولد
صغير ومال سعاية فكيف بقوله فلان قتل قتيلا والله أعلم

مطلب سعى باخر لرجل من
اشقياء البادية فعزّمه ما لا
مطلب ذي سعى بذى الى
حاكم سياسة فعزّمه

مطلب رجل له ديانة سعى
به رجل الى الحاكم ونلم
عرضه يعزّر الساعي وجوز
أبو شجاع قتله

مطلب جماعة سعى الى الحاكم
برجل فأخذ جميع ما في حاصله

مطلب سعى باخر الى من يعزّم
بالسعاية فعزّمه

مطلب سعى باخر قاتلا لانه يهانه
يحريم المسلمين فعزّمه المسعى
اليه ما لا

مطلب قال رجل لحاكم
السياسة فلان قتل قتيلا

• (كتاب الشفعة) •

(سئل) في شفع بيع المتفوع فعمد الى المحكمة وطلب الشفعة عند القاضي بعد طلب الموائبة قبل طلب الاشهاد على أحد المتبايعين او عند المبيع فهل حيث اضرب عن طلب الاشهاد مع تمكنه الى الطلب عند القاضي تبطل شفعته أم لا وهل القول قول المشتري في عدم طلب الاشهاد أم قول الشفع (أجاب) صرح علماؤنا قاطبة أنه متى تمكن من طلب الاشهاد على البائع اذا كان المبيع في يده بعد أو على المشتري لو كان قد قبضه او عند العقار المبيع ولم يثبت بطلان شفعته فلا يضرب عنه ومضى الى المحكمة ابتداء وطلب عند القاضي بطلت حتى قالوا لو كان الشفع في طريق الحج فطلب طلب الموائبة وعجز عن طلب الاشهاد يوكل وكيله ان وجسد والاي رسول او كتابا ان امكن وان لم يفعل ذلك مع امكان ما ذكر بطلت شفعته وذلك كله منهم مرسا على طلب الاشهاد واعلاما بأنه متى اضرب عنه مع امكانه بطلت شفعته والطلب عند القاضي متأخر عن الطلبين أي طلب الموائبة والاشهاد فاذا ندمه عليه ما اوعلى أحدهما بطلت شفعته وليس في هذا اختلاف بين ائمتنا فاعلمت ولو قال المشتري انه لم يطلب الشفعة حين اقتبى وقال الشفع طلبت كان القول قول المشتري بخلاف بانه أنه لم يطلب حين لقبك صرح به في مخ العقار ونقل عن الحامية والله أعلم (سئل) في اخوة لهم أرض مغروسة ورجل أرض مغروسة مجاورة لها وطريق النخل واحد باع الرجل أرضه هل لهم أخذها بالشفعة ولا يمنع من ذلك كونها خراجية (أجاب) نعم لهم الاخذ بالشفعة وكونها خراجية لا يمنع ذلك اذا الخراج لا ينافي المال في التارخانية وكثير من كتب المذهب وأرض الخراج مملوكة وكذلك أرض العشر يجوز بيعها وابيها فها وتكون ميراثا كسائر أملاكه فتثبت فيها الشفعة وأما الاراضى التي حازها السلطان لبيت المال ويدها للناس من ارضعة لا تباع فلا شفعة فيها فاذا ادعى راضع اليه الذي تلقاها اشراء او ارثا او غيرهما من اسباب الملك أنهم سائلوه وانه يؤدي خراجها فالقول له وعلى من يخاصمه في الملك المبرهان ان دعوت دعواه وعليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكرت ذلك لكثرة وقوعه في بلادنا مرسا على نفع هذه الامة بافادة هذا الحكم الشرعى الذى يحتاج اليه كل حين والله أعلم (سئل) في الاراضى التي حازها السلطان لبيت المال ويدها من ارضة بالصفة للمزارعين من الخارج منها من زرع او غرس ويتوارثونها هل تباع وتؤخذ بالشفعة أم لا واذا بيع البناء والشجر يجوز أم لا (أجاب) بيعها باطل والباطل لا يتصور فيه شفعة واذا بيع البناء او الشجر وحده جاز ولا شفعة فيه ولا يصير للبائع فيه حق والله أعلم (سئل) في بيت بيع وله شفع أشهد على طلب الشفعة فوراً ثم تركها شهرا فما الحكم (أجاب) اعلم أن الشفع اذا أنى بطلب الموائبة والتقرير وأخر طلب الاخذ لا نسقط شفعته في ظاهر الرواية وان أخر أحد الطلبين المذكورين أو لاسقط لائق الواجب على الشفع اذا علم بالبائع ان يشهد على الطلب فوراً فان أشهد على المشتري او عند العقار أو على البائع والمبيع في يده لم يسلم للمشتري بعد صرح وباب مناب الطلبين ثم لا نسقط بعده على ظاهر المذهب وهو الصحيح الذى عليه الفتوى وان أفتى بعض علماء ما سبقوها بان تأخير شهر الحرجه عن ظاهر الرواية والله أعلم (سئل) في سفلى فوقه علو بيع السفلى هل لصاحب العلو أخذ بالشفعة أم لا (أجاب) نعم له أخذ بالشفعة قال في الخاتمة علو لرجل وسفل لا حرج وطريق العلو في الكفة العليا لا في السفلى باع صاحب السفلى سفله كان لصاحب العلوان يأخذ السفلى بالشفعة لأن السفلى متصل بالعلو فكافا جارين انتهى والله أعلم (سئل) في علو مشترك مع سفله باع أحد الشريكين ثلثي العلو فهل للشريك الاخذ بالشفعة أم لا (أجاب) نعم له ذلك قال في الخاتمة صاحب السفلى بشفعة العلو أخت من الجار في قول أبي حنيفة اذا لم يكن للجار شركة في الطريق انتهى فكيف مع شركته في نفس

مطلب تركه طلب الاشهاد مع امكانه مبطل للشفعة ولو يوكل او كتاب او رسول

مطلب تؤخذ الشفعة في الارض الخراجية لانها مملوكة وكذا العشرية بخلاف اراضى بيت المال

مطلب اراضى بيت المال لا يجوز بيعها فلا شفعة فيها

مطلب بترك طلب الموائبة او التقرير تسقط الشفعة وكذلك تأخير طلب الاخذ شهرا على ظاهر المذهب

مطلب لصاحب العلو أخذ السفلى بالشفعة

العلو وعلوا الشفعة في السفلى بالعلو بأن له حيق التعلو وفي عكسه بالاتصال وبعدم العلم الاحكام فافهم
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من أخيه ما يخصه في عقاره هل لآخوته المشاركين له فيه الاخذ
بالشفعة معه أم لا وإذا قلتم اهتم الاخذ هل تكون على قدر حصصهم أم على قدر رؤسهم وهل اذا طلب
البعض ولم يطلب البعض الآخر لعدم رغبته أو غيبته تقسم على عدد رؤس الطالبين فقط أم لا
(أجاب) هذه المسئلة ذكرها ابن وهبان في نظمه بقوله

ومن يشتري دارا شفيعا وغيره * شفيع على عدد الرؤس تقدر

وهي مستفادة من المتن حيث قالوا اذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم ومن
لم يطلب عددا فلا يحسب ومن كان غائبا لا ينتظر ولا يوقف له نصيب اذا الغائب ليس له نائب
واذا حضر وطلب مستوفيا شرط الطلب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط له وفي الظهيرية
رجل اشترى دارا وهو شفيع فيها بالجوار فطلب جار آخر فيها الشفعة فلم يشتري الدار كلها اليه كان
نصف الدار له بالشفعة والنصف بالشراء قال ابن وهبان مفهوما انه لو لم يعلم اليه الدار كانت بينهما
تسعين انتهى والله أعلم (سئل) في حاكورة بين جماعة أرضا وغرأ باع أحد الشركاء حصته
فيها لأحد الشركاء هل ابقيةتهم الاخذ بالشفعة على قدر الحصص أم لا (أجاب) نعم تقسم الحصة
على قدر رؤس الشركاء والمشتري كواحد منهم وقد قال ابن وهبان

ومن يشتري دارا شفيعا وغيره * شفيع على عدد الرؤس تقدر

يعني أو أرضا لأعلى قدر السهام عندنا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من والده ووكيل
والده الشرعي جميع الحصة الشائعة وقدرها الثلث في جميع الدار القلاية الجارية في ما يكتسبها
بالأرض من ولدها المعلومة بحدودها الأربعة اشترا عينا بايجاب وقبول وتسليم بمثل معلوم
من القروش حال مقبوض ثم بعد ذلك حصل بين المتبايعين اقالة شرعية وتفاخا عقد البيع فهل
يتمتع الاقالة المذكورة الشفيع من أخذ الحصة المذكورة بالشفعة أم لا تمتنع وسواء كانت الاقالة قبل
قضاء القاضى بالشفعة للشفيع أم بعد قضاؤه (أجاب) الاقالة لا تمنع الاخذ بالشفعة لانها بيع
في حق الشفيع فإخذها بعد الاقالة بالشفعة وقد صرح حواجيمنا في باب الاقالة ان المبيع لو كان
عقارا فسلم الشفيع الشفعة ثم تقبلا بأنه يقضى له بالشفعة لكونه بايعا جديدا في حقه كأنه اشتراه
منه الحاصل ان الاقالة توجب للشفيع حق الاخذ بالشفعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكيف
تأمل حقه فشفعته ثابتة في المبيع معها بلا شبهة حيث توفرت شرائط الطلب والله أعلم (سئل)

في شخص له في ساحة قيراط واحد اشترى من شر يكتسبها التي هي ثلاثة وعشرون قيراطا وله جار
يطلب بالشفعة هل له ذلك أم لا شفعة له مع الشريك المشتري لكونه شريكا في نفس المبيع وذلك لجره
(أجاب) لا شفعة مع الشريك ولو بأقل سهم ولو لم يطلب وشرائه مغن عن الطلب والله أعلم (سئل) في
دار نصفها بين ثلاثة أيتام وأمههم ونصفها لهم باع الم نصفه لاجنبي والايام ليس لهم جد ولا وصي
ولا نصب لهم القاضى وصيا ومضى على البيع مدة أربع سنوات وبلغت يتيمة من الايتام وسكنت
عن طلب الشفعة فسقطت شفعتها بالسكوت كما سقطت شفعة أمهها به فهل اذا نصب القاضى وليا
لليتين الباقيين يكون له طلب الشفعة اهـ وأخذ النصف المبيع بها وكذلك اذا بلغ أحد اليتمين له
اخذها تماميا بالشفعة دفعا للضرر حتى يبلغ الاخر ويختير في طلب الشفعة أم لا (أجاب) الصغير
اذا لم يكن له وصي ولا أب ولا جد فهو على شفيعته الى أن يبلغ فاذا بلغ له الشفعة واذا نصب القاضى
له فيما له الاخذ بالشفعة له قبل بلوغه ولا يمنع حرور الاربع سنين على البيع من الشفعة والحال
هذه والله أعلم (سئل) في حاوت اشتراه متولى الوقف من غلة المسجد انهدم وتعلت منشفة
الوقف منه فباعه الناظر من رجل بائى عشر قرشا باذن الحاكم الشرعى في ذلك وكتب به صل

مطلب الشفعة على قدر
رؤس الشركاء لا على قدر
انصباهم

مطلب بقسم المبيع على
رؤس الشركاء والمشتري
كواحد منهم

مطلب الاقالة لا تمتنع
الشفعة بل توجبها ولو سلمها
قبل الاقالة

مطلب اذا لم يكن للشفيع
أب ولا وصي ولا جد
ينصب القاضى له قريبا يأخذ
له بالشفعة والا فهو على
شفيعته حتى يبلغ

مطلب ما اشتراه الناظر
من غلة الوقف ببيع يبعه
فيؤخذ بالشفعة وما زاد
المشتري على الثمن لا يلزم
الشفيع

وفيه شهادة شهوده أدناه بانها ضعف القيمة وثبوت ذلك لديه والحكم عوجب ما ثبت عند غفر
 شفيعه وطاب أخذه بالشفعة بوجهه الشرعي فقبيل الحكم بالاخذ زاد المشتري غايصة قروش على
 الثمن الاول بلحية الوقت فقبل للشفيع أن تأخذه بالعشرين فقال لا فهل أولا يجوز هذا البيع أم لا
 واذا قلتم يجوز فهل يجب فيه الشفعة أم لا واذا قلتم بالشفعة فهل يسقطها قوله لا تأخذه بالعشرين أم لا
 واذا قلتم لا فهل تلزم الزيادة للشفيع أم لا تلزمه واذا قلتم لا فهل تلزم المشتري أم لا (أجاب)
 مروح قاضي خان في فتاواه يجوز أن يبيع ما اشتراه المتولي من غلة المسجد على الصحيح وأنه لا يضر وقتنا
 وحيث انفصل به حكم التماسي بوجهه ارتفع الخلاف وقطعنا بجواز البيع واذا باع بالبيع ثبت
 حق الشفعة لأن حق الشفعة ينشئ على صحة البيع ولا تنقطع الشفعة بقول الشفيع لا أخذه بالعشرين
 إذ لا تلزمه الزيادة وانما تلزم المشتري فقط فان جميع أصحاب المتون والشرائح والفتاوى صرحوا
 بأن الزيادة في الثمن لا تلزم الشفيع لانه استحق أخذها بالمسمى قبل الزيادة فلا يملك ابطال حقه الثابت
 فلا يتغير العقد في حقه كما لا يتغير بتجديدهما العقد لما لحقه بذلك من الضرر ويلحق به في حق المشتري
 لأن له ولاية على نفسه دون الشفيع وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) فيما يفتيه الناس من
 الحيلة لاسقاط الشفعة كخوصصة فلوس جهل قدرها وضعت بعد القبض أو خاتم به فصر مجهول
 القيمة أو صبرة حنطة أو شعير أو نحوها فتخلط في أخرى قبل أن تصير معلومة هل هي موجبة لاسقاطها
 في نفس الامر أم لا وهل إذا ادعى الشفيع العلم بكمية الفلوس عددا أو بالقبضة يكون القول قوله
 في ذلك أم لا وكذلك لو ادعى معرفة قيمة الخاتم وقدر الصبرة ككلا أو غيره بما يقع به العلم يكون
 القول قوله أم لا واذا قلتم القول قوله هل هو باليمين أم لا وهل إذا اتفق المتبايعان على أنهما
 لا يعلمان ذلك ولم يوافقهما الشفيع بل ادعى عقدهما راسعينا بحكمه بما يقول ولا يلتفت الى انقضاء
 المتبايعين على عدم العلم أم لا وهل إذا كان الخاتم مثلا موجودا يجب احضاره ليقيم أم لا وهل
 يأثم الحاكم بترك طلب احضاره مع علمه بوجوده خصوصا والشفيع يتصر بالمشتري غاية الضرر
 أو خضوعا للجواب (أجاب) هذه الحيلة انما تتم بموافقة الشفيع على عدم المعرفة أما لو لم يوافق
 الشفيع المتبايعين عليه بأن ادعى غما عينا فانه يأخذ المبيع بالشفعة ثم يعطى الثمن برعه كما نقله
 في شرح توير الابصار عن الظهيرية وظاهره عدم لزوم اليمين على الشفيع لأن المتبايعين لم يدعيا
 قدر معلوما ليرتب عليه اليمين بعد انكاره وهذا بطبع به الفقيه هذا وقد علت المسئلة بتعذر الحكم
 على الحاكم وذلك يكون بعدم موافقة الشفيع لهما على الجهل به وعدم إمكان اطلاع الحاكم عليه ولذلك
 قال في المختارات ثم يهلكه من ساعته وفي الدرر والقرور ومتن التنوير وضيع الفلوس بعد القبض
 وفي الظهيرية وقد هلك في يد البائع بعد التقاض فعلم منه انه اذا كان قائما فحين احضاره لا مكان
 الحكم وان الحاكم بترك طلبه مع علمه بوجوده يأثم تركه ما عترف به الحكم وقد قال في مخ الغفار
 رأيت منقولاً عن الظهيرية اشترى عقارا بدراهم جزافا واتفق المتبايعان على انها لا يعلمان مقدار
 الدراهم وقد هلك في يد البائع بعد التقاض فالشفيع كيف يفعل قال القاضى الامام عمر بن
 أبي بكر ياخذ الدار بالشفعة ثم يعطى الثمن على زعمه الا اذا ثبت للمشتري زيادة عليه انتهى وكان قد
 قال أولا ويقتضى ان الشفيع اذا قال أنا أعلم قيمة الفلوس وهى كذا ان يأخذ بالدراهم وقيمتها
 فقال حسنا وهذا موافق لما يحشه يعنى وافق بحسه المنقول وقد علت الاحكام المسئول عنها والله
 أعلم (سئل) في حيلة غير نافذة اشترى رجل من أهل سادات ارمنا تقابل داره ولها جارية مملوكة
 فهل حق الشفعة له أم يشتركان (أجاب) يشتركان لأن حق الملاصق مؤخر عن الشرىك في حق
 المبيع وحمايه سواء اذا الطريق مشتركة والحال هذه والله أعلم

وطاب الشفيع ياخذ
 الشفعة عايد عليه من الثمن
 بلا يمين لو احتال المتبايعان
 على اسقاط شفعته ويلزمهما
 القاضى احضاره ليعلم قدره
 ان ياقيا

مطلب اذا كانت المحللة
 غير نافذة ويبيع دار فيها
 يشترك الملاصق مع المتقابل
 في الشفعة

مطلب اذا تم ايا المستأجر
لنصف الدار الموقوف
مع المالك فالمهاياة غير
صحيحة الا اذا اجاز الناظر
قبل السكنى وان بعدها فلا
وان في الاثناء فبقدر ما بقي

(سئل) فيما اذا استأجر نصف موقوف من دار استجارا شرعيا ثم يتأجر مع مالك النصف الاخر لداري
القاضي في سكن جميع الدار مسانحة ورأى القاضي ان يتبدى المستأجر بسكنه سنة وان يسكن مالك
النصف السنة الثانية فسكن المستأجر السنة ثم استأجر النصف الموقوف عن السنة الثانية وبقي ساكنا
في جميع الدار السنة الثانية التي كان حق سكناها صاحب النصف المالك بالمهاياة المذكورة ثم سكن بعد
ذلك المستأجر سنة ونصف سنة بعد أن وقعت منه مهاياة بينه وبين وكيل مالك النصف مشاهرة على أن
يسكن ستة أشهر ومالك النصف بعد هاستة أشهر وسكن المذكور الاشهر الستة ولم يسكن مالك النصف
الى الآن فما الحكم الشرعي فيما يخص صاحب النصف المالك من السكن بالمهاياة المذكورة في هذه
الصورة (اجاب) المهاياة المذكورة غير صحيحة اذا استأجر المذكور لا يملك المهاياة على الوجه المذموم
لان للمستأجر على الوقف أن يمنع مالك النصف عن الانتفاع بجميع الدار في نوبته فهو عاجز عن تسليم
جميع المحل خصوصا مع فساد اجارته بالشيوع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولان الاجارة لازمة من
الساكنين والمهاياة غير لازمة منها والمهاياة لا تبطل بالموت والاجارة تبطل بالموت
فكيف يملكها المستأجر المذكور ولو ملكها لاستدعى عقد الاجارة ما هو فوقه وهو لا يجوز وقد قالوا
في وجهها انها افراز من وجه مبادلة من وجه والمستأجر لا يملك ذلك ولا يتم اجازته استحسانا لضرورة
الانتفاع بالمالك المشرك اذ قد لا يتأتى الانتفاع به الا بها كبيت صغير ومأبث للضرورة يتقدر بقدرها واذا علم
ذلك علم انه لا يستحق المالك فيما مضى سكا ولا اجرة اما السكن فلعدم صحة المهاياة بين المستأجر وبين
المالك واما الاجرة فلعدم تقوّم المنافع بلا عقد اجارة وان قلنا ان الاجارة بالمجتمعة تلحق بمثل هذا
فشرط صحته ابقاء المعة ودفعه عليه وهو الانتفاع ولم يوجد نعم ان وجدت قبل هلاك الموقوف عليه تلحق
ويلزم المقدار الذي وقعت عليه المهاياة لا الزائد عليه قال في الكافي لو استخدم الشهر كله وزيادة
ثلاثة أيام لا يزيد الا ثلثة أيام انتهى وهذا مبنى على أن المنافع لا تتقوم الا بالعقد عندنا ولا عقد
فيما زاد وحاصل الجواب انه اذا لم يصدر اجارة للمهاياة من ناظر الوقف فلا شيء فيما مضى للمالك وان
وقعت منه الاجارة بعد السكن المذكور فكذلك لا تنفأ شرط صحة الاجارة بالمجتمعة وان وقعت
الاجارة قبله فله بقدر المنعروط لا ما زاد عليه وان وقعت في اثناء المدة المنعروطة فله بقدر ما بقي لما تقرر
ان عقد الاجارة بالمهمل لا يتجدد شيئا فشيئا على حسب حدوث المنفعة وهذه معناه ومن له المام بهذا
المذهب يظهر له صحة الجواب والله أعلم بالصواب (سئل) في دعوى الغلط في القسمة بعد بناء أحد
الشريكين هل تسمع أم لا لوجود البناء (اجاب) تسمع لما في التارخانية نقل عن الذخيرة قاسم
قسم دارا بين اثنين وأعطى أحدهما أكثر من حقه غلطا وبني أحدهما في نصيبه قال يستقبل القسمة
فن وقع بناؤه في قسمة غيره رفع نقضه ولا يرجعون على القاسم بقيمة البناء ولكن يرجعون عليه بالاجر
الذي أخذ منه منهم انتهى والله أعلم (سئل) في بالغين وطفل اقسما وشيا ثم بلغ الطفل فقصر في
في نصيب نفسه هل يكون اجازة أم لا (اجاب) نعم يكون اجازة كما صرح به في جواهر الفتاوى
والله أعلم (سئل) في محدود مشتمل على أربعة عقود مائة لرجل نصفه ولا يخرجه ولا يخر
سائر يريد صاحب النصف والرابع قسمته وصاحب الربع الثاني بأبي هل يجبر القاضي الا بى على القسمة
اذا طلبها شريكه أم لا (اجاب) تنظما

مطلب دعوى الغلط بعد
بناء الشريكين مسموعة

مطلب تصرف الطفل بعد
بلوغه اجازة للقسمة

مطلب اذا امتنع صاحب
الاقل عن القسمة يجبر عليها

نعم يجبر القاضي الذي هو متمنع * باجماع اهل العلم والحال ما رفع
ولم تر شخصا قائلا بامتناعه * ليجمع كل ملكة في الذي ججع والله أعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجة وثلاثة بنين وبنيتين وترك استبلا لاهل لاحد البنين أن يختص
بمنفعة دون بقية الورثة أم لا (اجاب) ليس له الاختصاص به ومنع شركائه عنه بل اذا طلبوا
المهاياة اجيبوا الى ذلك واذا طلبوا القسمة وكان ككبير يمكن قسمته اجيبوا فان أبى بعضهم يجبر

مطلب اذا طالب الشريك
المهاياة اجيبوا واذا طلبوا
القسمة الخ

على ذلك لعل كل ذي حق الى حقه والله أعلم (سئل) في رجل يعطي السلاحة لثوب وزنة
 بقر او ارضا وكروما ودار او كان اذن لواحد من ابناؤه ان يعطي امرها ويصرف عليها قبل وفاته
 ورغبته بقية الورثة ان يستقر على تسرفه فغرم وطمع ما غرم بسبب ذلك هل يكون عليهم بقدر
 حصصهم أم لا (اجاب) نعم يكون عليهم بقدر حصصهم والله أعلم (سئل) عن قسمة الفضولي
 هل توقف على الاجازة أم لا وهل تكون الاجازة فيها بالفعل كما في البيع أم لا (اجاب) نعم
 توقف على الاجازة وتكون بالفعل كما يكون بالقول وقد سرح علماء اربابان كل عقد يصح التوكيل
 فيه توقف عقد الفضولي فيه على الاجازة والقسمة مما يصح التوكيل فيه واقعه أعلم (سئل)
 في امرأتين بينهما دار مشقة على ثلاثة بيوت متساوية سكا احدهما سكنت في بيتين واخرى في بيت
 وتطالها بجمعة في البيت الثالث الذي يدحا هل لها ذلك بحيث لو رفعت امرها الى القاضي وطلبت
 التنازل هل يجيبها القاضي الى ذلك فيجعل البيت الثالث بينهما باية اهذه مدة واهذه مدة لا
 (اجاب) نعم يجيبها القاضي الى ذلك فيجعل البيت الثالث لاهذه مدة معلومة واهذه مدة معلومة
 ويقصر بينهما طبعيا لقلوبهما والله أعلم (سئل) في عشار مشترك بين اثنين تقاسمهما قسمة تراض
 وقض كل واحد منهما ما خصه بالقسمة الشرعية وأقر كل منهما ما له استوفى حقه بما هو مشترك
 بينهما والا نريد احدهما بقضها ويدعى العبد انما حش فهل له ذلك بعد اقراره بالاستيفاء كما ذكر
 أم لا (اجاب) لا نسبح دعواه بعد اقراره بالاستيفاء لانه ناقضة كما سرح به علماء اربابا فلو
 قول لا نسبح ولو لم يقر حيث كانت بالتراضي كما بيع فكيف مع الاقرار بالاستيفاء والله أعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين جماعة قسمت بالتراضي بينهم بحضور جماعة وأشهد كل على نفسه بالاستيفاء
 فهل تصح هذه القسمة ولا تنقض بطلب احدهم بقضها بعد ذلك ولا تصح دعواه الغبن العارض في ذلك
 أم لا (اجاب) نعم تصح القسمة بالتراضي بل هي أكدسها بقضاء القاضي بشهادة ائمتهم على
 جهة دعوى الغبن في الوجه الثاني دون الاول اذا لم يقر بالاستيفاء واذا أقر بالاستيفاء لا تصح دعوى
 الغبن بعده مطلقا والله أعلم (سئل) في دار عليها عوارض سلطانية وملاكها متساويون
 في مقدار الملك فيها هل تؤخذ منهم على قدر ملكهم فيها أم على قدر رؤسهم (اجاب) القرامة
 المقررة على الحامات انما هي على الملك فتكون بقدره كما سرح به في الاشياء والنظار ان القرامات
 ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ الانفس فهي على عدد الرؤس ورفع
 عليها ولو الجني في القسمة ما اذا غرم السلطان أهل قرية فانهم انقسم على هذا انتهى ولا شك ان
 العوارض من القبيل الاول لان السلطان ربه اعلى الحامات وهي الدور والله أعلم (سئل)
 في رجل وقف دار له عليها عوارض سلطانية على بيت من بيوت الله تعالى هل تسقط عوارضها
 عليه أم تدور عوارضها عليها ايتادارت وتؤخذ من يتناول غلتها الاوقف أم لا (اجاب) قد تقرر
 أن القرامات السلطانية حيث تعلقت بالاملاك فهي على حسب الاملاك وان تعلقت بالانفس فهي
 على قدر الرؤس والعوارض متعلقة بالحامات التي هي الدور فهي دائرة معها ايتادارت ولو وقف
 فاذا طابت طابت عن غلتها ترجع اليه ملكا كان او وقفنا والله أعلم (سئل) في قرية غراماتها
 السلطانية على شجر زيتونها وارضها هل اذا بيع زيتون منها تبعه القرامة لكونها على ذلك
 أم لا (اجاب) نعم تبعه القرامة السلطانية حيث كانت بحسبه فانهم سرحوا بان القرامات
 السلطانية ان جعلت على الاملاك فهي بحسبها وان جعلت على الرؤس فهي بحسبها وان جعلت عليها
 فهي بحسبها لا سيما لا يمكن فيها فوجب توزيعها على حسب ذلك وقد سرحوا اربابا بان من
 قام بتوزيع اللوات السلطانية على وجه العدل والمساواة كان مأجورا ومن قام بها على وجه الظلم
 وخوى النفس كان مأورا والله أعلم (سئل) في أرض على زراعتها اجبايات سلطانية معلومة زرع

مطلب اذن لواحدة من
 ابناءه في حياته ان يصرف
 على متروكاته ثم مات الخ
 مطلب قسمة الفضولي
 توقف على الاجازة بالفعل
 او بالقول

مطلب ثلاث بيوت مشتركة
 بين امرأتين سكنت كل
 واحدة بيتا فاذا طلبت
 احدهما المهايأة في الثالث

تجاب
 مطلب اذا ادعى الغبن
 الناحش بعد القسمة
 والافراد بالاستيفاء لا تصح
 دعواه

مطلب دعوى الغبن
 في القسمة بعد الاقرار
 بالاستيفاء لا تصح وان
 قبله ان بالتراضي فكذلك
 وان بالقضاء تصح

مطلب تقسم العرامة على
 قدر الملك ان كانت لحفظ
 الاملاك وان لحفظ الانفس
 فعلى عدد الرؤس

مطلب العوارض السلطانية
 التي على الاملاك تدور عليها
 ايتادارت

مطلب اذا بيع شجرة وعليه
 غرامات سلطانية تبعه

مطلب الجبايات توزع على
 زارع المستوى والصيفي
 باامادة

رجل فيه اشتوا وآخر صيفيا ويريد صاحب الصبي جعل الجباية كلها على صاحب الشوى حل له ذلك
 أم لا (أجاب) ليس له ذلك وتكون موزعة بالمعادلة بينهما حيث لم يكن دفعها بالكلية والله أعلم
 (سئل) في غراس وبناء بعضه وقت وبعضه ملك هل يقسم جبرا بطلب أحد الشريكين (أجاب) ان
 أمكنت المعادلة تقسم جبرا أما مطلق القسمة فلما صرح حوايه من انه يجبر الا يجي عليه في متحد الجنس
 سواء كان من ذوات الامثال أم لا بشرط عدم تبدل المنفعة بالقسمة فلا يجبر في مختلف الجنس ولا ما
 تبدل منفعة بالقسمة كالرحى والحمام وأما القسمة لتمييز الوقت عن الملك فقد كثر النقل فيها ومن صرح
 به صاحب البحر في شرح قوله ولا يقسم والله أعلم (سئل) في اخوين بينهما كرم اقتسماه مناصفة
 بالرضى بينهما من غير قضاء قاض فأهمل أحدهما ما وقع في سهمه فحقت أشجاره وخفت آثاره
 والاخر اعتنى به باصلاح أرضه وشجره والتردد اليه بكرته وبقره فاستغلظ واستوى وغاب شئته فأتى
 الحب والنوى فازدهى في عين أخيه ويريد نقض القسمة ليأخذ لنفسه سهمها يشتره فهل يمنع ذلك
 عليه شرعا أم لا (أجاب) يمنع عليه ذلك والحال كذلك وهذا وقد صرح حوافي كتاب القسمة
 أنها اذا كانت بقضاء القاضى ونظر غيب فاحش تنسخ عند الكل واذا كانت بالتراضى اختلفوا
 ذكر في أدب القاضى من شرح الامام الاسيحي ان دعوى الغيب في القسمة اذا كانت بالتراضى
 لا تسمع كما في البيع وقال بعض المشايخ تسمع كالمو كانت القسمة بقضاء القاضى انتهى وفي فتاوى
 قاضى خان وقال الامام أبو بكر محمد بن الفضل تسمع دعواه في الغيب وله أن يبطل القسمة كالمو كانت
 بقضاء القاضى انتهى وهو الصحيح انتهى كذا ذكره كثير من أصحاب الشروح والفتاوى فعلم به
 ان القسمة بالتراضى الرزم منها بقضاء القاضى ووجهه أن الغيب في البيع لا يوجب الفسخ فكذا
 لا يوجب فسخ القسمة بالتراضى والقضاء مجبر فلم يرفع الرضاء فله دعوى الغيب فكيف تنقض القسمة
 في واقعة الجبال وقد تغير المقسوم من حال الى حال والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة
 قسمت فأصاب امرأته بيت وجعل طريقه الطريق القديمة فأرادت السلوك منها فتنال شركاؤها
 ان له طريقا مجتدة اتفقنا مع وكيلك قبل القسمة على أن يكون السلوك منها والحال انه ذكر في صك
 الاقتسام ان الاستطراق من الطريق القديمة ويريدون منعها من السلوك في القديمة فالحكم الشرعى
 (أجاب) حيث جعل طريق البيت عند القسمة طريقه القديمة لزم الاستطراق منه وبطل
 الاتفاق السابق عليهم الوكيل اذ حكم الوكيل في ذلك حكم الاصيل وهو لو وجد منه ذلك كان
 كذلك وصار رجوعا عن الاتفاق السابق فلا يبرأهم المنع من السلوك في القديمة والله أعلم
 (سئل) في شريكين في كرم اقتسماه مناصفة فاستحق رجل نصفه شائعا فصالحاه على شئ منه
 ثم ادعى أحدهما بطلان القسمة والمشاركة مناصفة فيما بقي ويريد تجديد القسمة وادعى الاخر أن كلا
 صالح عن حظه الذي بيده وترك له ما بقي ولا حظ للاخر معه فالحكم (أجاب) المسئلة على
 حسب القواعد المذهبية انه ان وقع الاستحقاق على كل واحد منهما ما يجز شائع كالنصف من هذا ومن
 الاخر مثله ورضى كل بمابقي فالقسمة قد مضت لدلالة ذلك على رضى كل بما في يده والاستقرار على
 ما تقدم فلا تنقض وان كان قد وقع الاستحقاق على الكل دفعة واحدة فلهما الخيار فان وقع الرضى
 لكل منهما على ما في يده استمرت القسمة ولا تنقض بعده وان لم يقع الرضى على شئ فلهما ما فسخ
 القسمة واعادة الامر الى ما كان فان تنازعا في ذلك فقال أحدهما قد اخترنا البقاء على القسمة وأنكر
 الاخر فالجيب على المنكر واذا صدر من المنكر الرضى بالقسمة صريحا أو دلالة امتنع عليه الفسخ به
 والله أعلم (سئل) في ورثة اقتسموا تركته ثم ادعى أحدهم بعد القسمة ديناهل تسمع دعواه
 وتقبل بينته وترد القسمة أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بينته وترد القسمة الا اذا قال
 بقية الورثة نقضى ما يخصنا من الدين من ماله كما أفاده البرازي في كتاب القسمة والله أعلم

مطلب يقسم البناء والقرن
 الذي بعضه وقت وبعضه
 ملك جبرا ان أمكنت
 المعادلة

مطلب اذا اقتسم كرم
 وأراد أحدهما نقض
 القسمة لضعف نصيبه بعدم
 اعتناؤه لا يجاب لذلك

مطلب دعوى الغيب
 الفاحش في القسمة
 سموعة ولو حصلت
 بالتراضى

مطلب اتفاقا قبل القسمة
 على أن يفرض لنصيب أحدهم
 طريق ووقت القسمة على
 أن يسلك من الطريق
 القديمة

مطلب اقتسم كرم
 مناصفة فاستحق رجل نصفه
 فصالحاه على شئ منه فاراد
 أحدهما تجديد القسمة
 فادعى الاخر أن كلا صالح
 عن حظه

مطلب تسمع دعوى أحد
 الورثة الذين بعد القسمة

(سئل) في رجل ارتن عقارا ومات الراهن والحال ان المرتن من بجله ورثته فاقسموا جميعهم التركة بجهها حتى الدار الراهن هل يسقط الدين أم لا واذا قلتم لا هل يبطل الرهن وبصير له المطالبة في التركة أم لا (أجاب) لا يسقط الدين وله المطالبة في التركة وقد انسخ الرهن والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين بينهما بئصال اقتسماها بالتراضي وجعل لأحدهما دراهم على الآخر زيادة لترج قصته هل تصح القسمة ويلزم المال المجهول مع الاوكس أم لا (أجاب) نعم تصح القسمة ويلزم المال والله أعلم (سئل) فيما اذا بنى أحد الشركاء في الدار المشتركة بغير اذن يشركه ما حكمه (أجاب) ذكر علما وانما اذا بنى أحد الشريكين بغير اذن الاثره طلب رفع بناءه قسم فان وقع في نصيب الباقي فيها والاحدم ولا يحق انه اذا لم يكن القسمة أو لم يرضيا بهما من الهدم والله أعلم (سئل) فيما اذا بنى أحد الشركاء في الدار بناء بغير اذن البقية بنقض مشترك من الدار ما حكمه (أجاب) لا يملك الباقي رفعه ولا يرجع بقية ما لا قيمة له بعد الرفع ولا بأجر العمال اذ العمل لا يتقوم الا بالعقد كما نص عليه في البرازية وفي التنازخانية نقلا عن الناصري سائل بئر انين انهم دعى أحدهما بغير اذن صاحبه كل من متطوعا اذا لم يكن له ما عليه جذوع وان كان لهما عليه جذوع يمتنع صاحبه عن وضع الجذوع حتى يأخذ نصف ما أنفق في الجدار انتهى والله أعلم (سئل) في متقاسمين ادعى أحدهم بعد القسمة أن المورث استهلك له غلة قريته وصلى ذلك هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) تسمع دعواه لانهم من قسم دعوى الدين لامن قسم دعوى العين اذ موجب ذلك ثبوت القسمة في الدمة او المثل والاقدام على القسمة لا يمنع دعوى الدين والله أعلم (سئل) في وصي ادخل غلة كرم في القسمة بين الورثة ثم ادعى أحدهم الكرم لنفسه زاعما انه لم يعلم بامها غلة كرمه هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه والحال هذه والله أعلم (سئل) في العقار الذي لا يقبل القسمة كالحاوية والحمام والصبانة وغيرها اذا احتاج الى حرمته وأنفق أحد الشريكين عليها من ماله هل يكون متبرعا أم لا (أجاب) اذا بنى الشريك العمارة والحال هذه فترتها شريكه لا يكون متبرعا ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حققه في جامع الفصولين وجعل الفتوى عليه في الولوالجية قال في جامع الفصولين معزيا الى فتاوى الفضلي رامن افض طاحونة لهما ما أنفق أحدهما في ممرتها بلا اذن الآخر لم يكن متبرعا اذ لا يتوصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا به انتهى ومثل الطاحونة الصبانة اذا طاحونة مثال ما لا ينقسم لانه حكم خاص بها كما هو ظاهر واذا أردت تحقيق العلم بهذا الحكم فراجع كتب المذهب وتأمل واحذر زلة القدم فان في هذه المسئلة وقع تحير واضطراب في كلام الاصحاب والله الموفق للصواب (سئل) في الشريك في العقار اذا امتنع من تعميره الضرر في حل لشريكه أن يعمره ويضع يده عليه الى أن يدفع لها غرمه على ما يخصه فيه أم لا (أجاب) المصرح به في كتبنا ان العقار اذا انهدم لا يجوز أحد الشريكين فازيد على تعميره ولكن بنى الآخر باذن القاضي ويمتنع عن شريكه حتى يأخذ ما يخص حصته شريكه مما أنفق فان امتنع شريكه عن ذلك فرفع الامر الى القاضي يحسمه حتى يستوفيه كسئلة الراهن والمرتن والله أعلم (سئل) في أرض مشتركة بين رجلين غرس أحدهما الارض المذكورة ويريد أن يختص بالغراس دون شريكه فهل يكون ما غرسه مشتركا بينهما أم لا (أجاب) ان غرس بغير اذنه لنفسه فالغراس له ولشريكه أن يكلفه قلعه الا اذا طلبا قسمة الارض فاذا قسمت فان وقع الغراس في حصة الغراس فبالاقلع وان وقع بعضه في حصته وبعضه في حصة الآخر بما وقع في حصته فامرء اليه وما وقع في حصة الاثره له أن يكلفه قلعه وان غرس باذنه لهما أو أطلق فيهما مشتركا بينهما وان عين للغراس فهو له وكان مستعبرا لخصه شريكه في الارض وحكم المستعبر لارض للغراس مذكور في غالب المتون والله أعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين

مطلب اذا اقسام الورثة الدار
المرهونة والمرتن من بجلتهم
انسخ الرهن ولا يستط
الدين
مطلب اقتسما على أن يدفع
أحدهما للأخر دراهم
زيادة على نصيبه

مطلب بنى أحد الشركاء
في الدار بغير اذن البقية

مطلب الاحتدام على القسمة
لا يمنع دعوى الدين
مطلب ادعى أحد الشركاء
الكرم لنفسه بعد ادخال
الوصي غلة في القسمة

مطلب اذا عمر أحد
الشركاء ما لا يقبل القسمة
بعد امتناع البقية لا يكون
متبرعا

مطلب لا يجبر الشريك
على عمارة العقار ويعمر
الاخر باذن القاضي
ويمتنع عن شريكه الى أن
يستوفى

مطلب غرس غرس أحد
الشريكين ويريد أن يختص
بالغراس دون شريكه

مطلب بنى أحد الشريكين
باذن صاحبه عليه على
جانب سطح الطاحونة
فانسخها فوقعت العلية
في نصيب الاذن

أحد الشريكين على جانب من سطعها عليه لنفسه باذن شريكه ثم اقتسما ما بالتراضي فوقعت العلية
على ما أصاب الآخر بالقسمة دل لرفعها عنه حيث لم يشترط في عقد القسمة للباني حق قرار العلية
عليه أم لا (أجاب) لرفعها اذ الباني مستعير لخدمة شريكه للباني وقد علم ان المعير أن يرجع عن
العمارية متى شاء وقد وقع السطع الذي بني عليه في سهم الآخر ولم يشترط في القسمة له حق القرار عليه
وفي الاشبهاء بنى أحدهما بغير اذن الآخر فطلب رفع بناءه قسم فان وقع في نصيب الباني والا حدم
التمهي والتقييد بغير الاذن لما انه بالاذن حل بصير مشتركا أم يكون للباني لانه قيد احترازي فافهم
وفي مشتمل الاحكام نقلا عن جواهر الفتاوى اقتسموا دارا فوق الحوض في سهمهم والمسيل في آخر
ان لم يشترط في القسمة فلصاحب المسيل أن يمنع اجراء الماء انتهى الحاصل أن السطع الذي عليه العلية
ملكه الشريك كله بالقسمة ولم يشترط في القسمة حق القرار عليه فله أن يكفه رفع بناءه والحال هذه
والله أعلم (سئل) في كرم بين رجل وامرأة وبلاصقه أرض اهما يهرعنها بالجبله تعرف بمجدودها
الاربعة اقتسجت مع شريكها الكرم بقضاء القاضى وتقابضا وتصرفا بعد ان قبض كل ما خصه
بالقسمة ثم اختلفا فادعى الرجل أن الجبله في داخل نصيبه وادعت المرأة عدم ادخال الجبله في القسمة
وأنها باقية على الشركة فما الحكم الشرعى (أجاب) اذا أقام الرجل بينة على ما ادعى حكم له به
واذ لم يتم بحال فان وتفسخ القسمة بينهما ثم يستقبلانها ان شاء كالاختلاف في المبيع وهو ظاهر
والحال هذه والله أعلم (سئل) في أخوين نشأوا في الاعمال سواء وحصلوا بكسبهم ماشيا فتشأ
للكبير منهم ماولد فأخذ في العمل مع عمه وأراح والده مدة سنين وأخذ والده يستغل في مصالح
القرية شيخا ويتصرف التصرف التدبيرى لا العملى والآن يريد أن يقسم المال المحصل على الطريقة
للمذكورة فيجعل له ولولده الثلثين ولاخيه الثالث فهل له ذلك أم لا ويقسم انصافا وبعد الاين
مجبنا لوالده (أجاب) ليس له ذلك ويقسم انصافا بين الاخوين ولا يسهم للوالد المعين لايه والحال
ما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل له بنون وبنات أعدلسكاهم أما كن شتى وكان يقسم الغلة
عليهم في حال حياته مات أحد البنين في حياته وله أولاد ثم مات جدهم فأرادوا أن يأخذوا ما كان
يأخذونه أيوهم حل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس ا لهم ذلك اذ لا يلزم من اعداده بسكاهم الملك لهم
فتكون الاماكن من جملة ما تركه فتقسم على فراض الله تعالى ولم يفرض الله تعالى لابن الابن
مع الابن شيئا ولا يلزم أيضا من قسمة الغلة ملك المستغل كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في جماعة
اقتسموا دارا وانفصل كل بمانابه منها فاستحق على أحدهم طريق نصيبه لجهة وقف فما الحكم الشرعى
(أجاب) تفسخ القسمة وتسايف لان المقصود من القسمة تكميل المنفعة باختصاص كل منهم
بخصيبه وقطع أسباب تعاق حق كل واحد منهم بنصيب غيره وشروط القسمة عدم فوت المنفعة بالقسمة
ولا يذمن أفراد نصيب ككل واحد بطريقه في الارض والدار وشربه في الارض ولذلك اذا قسم
ولا حدهم مسيل أو طريق في ملك الآخر لم يشترط في القسمة صرف عنه ان أمكن والافسخت القسمة
والله أعلم (سئل) في ابني عم تقاسما كروما برضاهما وأشهدا على انفسهما مشهودا بذلك وثبت ذلك عند
نائب الحكم الخنقى بشهادة شهوده وكتب بالمقاسمة والابراء العام بينهما ملك وتسلم كل ما خصه واكد
على انفسهما انه متى ادعى أحدهما على الآخر بشئ يخالف ذلك أو نكث عن هذه القسمة يكن عليه
بالنذر الشرعى خمسون دينارا ذهبيا يشتري به زيتا لاسراج مسجد سيدنا الخليل ثم ادعى أحدهما
انه سبق هذه المقاسمة بين أبيهم ما وان أباه وقف ما خصه عليه وأبرز من يده كتاب وقف جاصل شهد
فلان وفلان معرفتهما فلان وانه أشهدهما على نفسه انه وقف ما هو ملكه وهو كذا وكذا شهادة
بوجه وصى المذمى من غير مدعى شرعى يدعى بالوقف وأحضر شاهدين من شهود المقاسمة الأولى شهدا
بتدعاه فعمل بها نائب الحكم الخنقى فهل هذه الدعوى مسجوعة منه وما ترتب عليها من شهادة شاعدى

مطلب كرم مشترك
ويجانبه أرض مشتركة
اقتسما الكرم فادعى
أحدهما دخول الارض في
نصيبه

مطلب اخوان حصلوا
بكسبهما شيئا ثم كبر
لاحدهما ولد وأخذ في
العمل مع عمه وأراح والده
والآن والده يريد أخذ
الثلثين

مطلب لا يلزم من اعداد
الاب لا ولاده أما كنت
لسكاهم أوله تقسم غلتهم عليهم
الملك

مطلب اذا اقتسموا دارا
فاستحق طريق نصيب أحدهم
تفسخ القسمة

مطلب اذا اقتسما ثم ادعى
أحدهما ان أباه وقف عليه
كذا وكذا لا تتمح

القسمة الاولى صحيح أم لا (أجاب) لا تسع الدعوى المذكورة ولا الاشهاد لأمور كثيرة منها
التناقض من المدعى والشاهد من المدعى لسبق مقاسمته تلحقه وقد صرح الزيلعي وغيره بأن الأقدام
على القسمة اعتراف منه بأن المقسوم مشترك وأما الشاهدان فقد صرحوا بأنه إذا كتب في الصك
ما هو موجب للأقرار وكتب الشاهد فيه شهد بذلك ثم ادعاه مدع فشهد له هذا الشاهد لا تقبل لانه
اقرار فيكون بالشهادة الثانية مناقضا لما في جامع الفصولين وغيره ومنها ان ما في صك الوقف من
شهادة شاهديه لقولانها شهدا أنه شهد هما أنه وقف ملكه ولم يشهدا بأنه وقف وهو عليك ففى
البرازية وغيره حالوا شهدوا أنه أقروا شهدنا أنه وقف هذه الارض وقما صحبها وكانت في يده حتى مات
لا تقبل ولو قال مع ما ذكرنا وكان مالكها تقبل ولو كان الواقف بنفسه موجودا وأشهدا أنه وقف ملكه
هذا لم تسترد دعواه الملك على غيره كما هو ظاهر ومنها عدم المدعى الذى تسع منه الدعوى فى الوقف
وقت الشهادة كما هو ظاهر من عبارة الصك المتعلق بشهادة الوقف ومنها انه لا تسع دعوى الموقوف
عليه على ما عليه الفتوى كما صرح به فى الخلاصة والبرازية ومنها ان الوقف ليس يحكموا بل رومه
ليقبل عليه البرهان بلا دعوى على القول به وهناك امور أخرى فيها اختلاف بين العلماء فالخامس أن
العبرة لصك المقاسمة ولا عبرة بالدعوى الصادرة بعدها ولا بصورة الوقف على الكيفية المشروعة
الصادرة قبلها والله أعلم (مسئل) فى أخوين فاسماهما كراما وأشهدا وتصرف المم فمناخسه
بالقسمة ثم باعه من آخر ثم الآخر من غيره ثم تداولته الايدي ومضت على ذلك ثلاثون سنة والآن
ادعى الاخوان على ذى اليد أن جميع الكرم المقسوم لهما لا شئ فيه لعمهما وان مقاسمتها له
لم تصادف عملها هل تسع دعواهما بعد القسمة والاشهاد أم لا (أجاب) لا تسع لما صرح به
فانضى شأن والى يلى والعمادى والبرازى وكثير من علماء من أن الأقدام على القسمة اعتراف
بأن المقسوم مشترك قال الزيلعي ولو ادعى أحد المتقاسمين للتركه ديناً فى التركة صرح دعواه ولو ادعى
عينا بأى سبب كان لم تسع دعواه اذا الأقدام على القسمة اعتراف منه بأن المقسوم مشترك والله
أعلم (مسئل) فى أرض بين اثنين تقاسماها وكتب الكاتب فى وثيقة المقاسمة فكان ما خسر زيد الجهة
القبيلة وعرضها تسع قصبات والحمد للقاسم شجرة رمان والآن الشريك الثانى يقول لزيد ليس لى
الا هذه الرمانة وزيد يقول ليس لى الا تسع قصبات فهل العبرة للقصيب المعدود أو لشجرة الرمان
(أجاب) العبرة لما شهد به البيعة فان أقاماها بعد الاشهاد بالقبض تقبل بيعة كل منهما ما فى الجزم
الذى يد صاحبه لانه خارج وبيعة الخارج أولى وان أقام أحدهما بيعة فقط قضى له به وان لم يقم واحد
منهما بيعة فحالها وترا إذا كان فى البيع لانها مسئلة اختلاف المتقاسمين فى الحدود وقد صرح بها
فى أكثر الكتب ومنها مع الفقهاء وان كان قبل الاشهاد على القبض فحالها وتفسخ القسمة
والله أعلم

مطلب الشهادة على انه
اقراره وقف هذه الارض غير
مقبولة الا اذا قال وكان
مالكها

مطلب الأقدام على
القسمة اعتراف بأن
المقسوم مشترك فلا تسع
دعوى أحد الشركاء انه
ملكه

مطلب فى اختلاف المتقاسمين
فى الحدود

* (كتاب المزارعة) *

(مسئل) فى رجل دفع ثورا لآخر على ربع الخارج فحرق عليه أياما ثم هجر عن العمل فردّه الاخذ
على صاحبه قبل الزرع هل يستحق ربه اجرة المثل لعمله فى الايام المذكورة أم لا (أجاب) ثم يستحق
ذلك والحال هذه والله أعلم (مسئل) فى رجل حرث رجلين ولم يبين حصتهما من الخارج هل فى
الثلث أو الربع فهل يستحقان فى الخارج شيأ أم لا يستحقان فيه شيأ ولهما مثل اجر عملهما
من الدراهم (أجاب) لا يستحقان فى الخارج شيأ بل لهما أجر المثل لعملهما من الدراهم فينظر
بكم يستأجر مثلهما للحرث بالدراهم فيجب والحال هذه والله أعلم (مسئل) فى رجلين لكل منهما
فدان اشتركا على أن هما يذراهما يكون مشترك كالفدان على هذا الوجه ونبت الزرع فهل يكون

مطلب دفع لآخر ثورا على
ربع الخارج فحرق عليه
أياماً ثم هجر
مطلب الحرث اذا لم يبين
له شئ من الخارج يستحق اجر
المثل

مطلب رجلين لكل منهما
فدان اشتركا على أن هما
يذراهما يكون بينهما

مشتراكاً أم لا (أجاب) يكون مشتركاً إذا كان كل منهما صار مقرضاً من الآخر والقرض على الوجه
المشروح صحيح وإن كان قرض المشاع فقد صرح في الجرحى كتاب الهبة بأنه صحيح ولئن كان فاسداً
فقد تقرر أنه يسلك بفاسد العقود مسلك صحيحها تأمل والله أعلم (سئل) في رجلين تشاركا في الزرع
وقال كل منهما لا آخرهما مزرعته يبذري وبقرى فهولاء مناصفة وزرعاً على هذا الشرط يبقرهما
وبذرهما هل كل شيء زرعاً يكون مشتركاً بينهما سواء أم لا (أجاب) نعم يكون مشتركاً
بينهما ويكون كل مقرضاً لا آخر نصف مزرع وإذا تساوا في البذر التقياقصا وإن زاد لأحدهما
بذر يطالب صاحبه بنصفه والله أعلم (سئل) في رجل قال لتسببه أزرع يبذرك كذا حنطة
على أن الخارج بيني وبينك وأساويك بعثله ببذرا من حنطتي فزرعاً على هذا الوجه وسرق حنطة
القاتل فلم يقدر على هذا البذر هل الذي زرع أولاً يكون بينهما وبينه أم لا (أجاب) نعم يكون
بينهما وعليه بدل القرض والله أعلم (سئل) في فلاحين قال كل واحد منهما لا آخر أزرع يبذرك
ومهمه أزرعته فينبئنا نصفان فزرعاً على ذلك هل يكون الخارج بينهما منصفين أم لا وهل إذا انكر
أحدهما ذلك وادعى أنه انما زرع لنفسه خاصة لا للشركة ولم تقم عليه بنسبة يكون القول قوله بينهما
أم لا (أجاب) الخارج بينهما نصفان قال في البرازية فإن قال للعامل أزرع في أرضي يبذرك
على أن الخارج بيننا نصفان فالزراعة جائزة والخارج على ما شرطوا ويكون البذر قرضاً للمزارع
على رب الأرض ومثله في كثير من كتب الفتاوى فهذا صريح في أن مزرعته كل واحد منهما ما يكون
مشتراكاً بينهما على الشرط ومن أنكر ولا يثبت نصه فعليه اليمين والله أعلم (سئل) في رجلين
اشتركا في الزراعة فانفقا على أن من أحدهما بقرا وعملا وبذرا ومن الآخر بقرا انضم إلى بقره وبذرا
بضم إلى بذره فزرع كل واحد بذره مستقلاً بلا خلط هل الشركة صحيحة أم لا والخارج لصاحب البذر
(أجاب) الشركة غير صحيحة والخارج يتبع البذر فالخارج من بذرك لربه أما لو انفقا على أن ما يبذره
أحدهما بينهما ويرجع عليه بحصته من البذر فالكل بينهما وكذلك إذا وجد الأذن بالزرع مشتركاً كصير
الآخر مستقراً فحصل الشركة وقد نقل شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي في فتاواه
عن قاضي خان ثلاثة أخذوا أرضاً بالنصف ليزرعوها يبذرونها شركة فغاب واحد منهم فزرع اثنان
بعض الأرض حنطة وحضر الثالث وزرع البعض شعيراً قالوا ان فعل ذلك باذن الشركاء فالحنطة
بينهم ويرجع الأولان على الثالث بثلاث الحنطة التي يذراها والشعير بينهم ويرجع صاحب الشعير عليهم
بثلثي الشعير الذي بذره وفي الفرض للكركي وفي النفاس خلط الحنطة بالحنطة ليس بشرط الصحة المزارعة
والله أعلم (سئل) في أرض كرهها جماعة على وجه الشركة بينهم فلما كان أوان الزرع زرعها
بعضهم بغیر اذن الباقي فلما ثبت الزرع قالوا لمن لم يأذن ادفع المناقير حصتك من البذر والزرع بيننا
فأجابهم إلى ذلك هل يصح ذلك ويكون الزرع مشتركاً أم لا (أجاب) نعم حيث تراضوا على ذلك
فالزرع مشترك بينهم قال في جامع الفصولين أرض بينهما أزرعها أحدهما ونبت قتر اضيا على أن يعطيه
الآخر نصف بذره ويكون الزرع بينهما ما جاز لا قبل أن ينبت انتهى فحيث تراضوا على أن يعطيه
حصته من الأرض بذرا بعد نبت الزرع جاز وما رزق مشتركاً بينهم والحال هذه والله أعلم (سئل)
في أكار ترك البقر ترى ليلافضات والعادة بين أهل تلك القرية مطردة بأرسال البقر ليلافض
هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه ففي جامع الفصولين في ضمان المزارع والعامل ولو ترك
البقر ترى فضاخاً مختلف فيه المشايخ ويفتي بأنه لا يضمن اه يعني إذا تعارفا وذلك بحيث لا يعدهم
تضييعاً فيما بينهم والله أعلم (سئل) في رجل ذى أرض وبقر وبذر زرع في أرضه يبقره وبذره وأعانه
أكاره مع جملة من الناس واختلفا صاحب البذر يقول الزرع زرعى يبذري والأكاري يقول هو مشترك
زرعته يبذرك للشركة هل القول قول الأكاري أم قول رب البذر بينهما حيث اتفقا على أن أصل البذر

مطلب في رجلين قال كل
منهما لا آخر مهمه أزرعته
يبذري وبقرى يكون
مناصفة

مطلب في رجل قال لا آخر
أزرع يبذرك على أن الخارج
بيننا وأساويك في البذر وإذا
ادعى أنه زرع لنفسه خاصة
قال قول له بيمينه

مطلب اتفقا على أن من كل
منهما بقرا وبذرا فزرع كل
واحد منهما بذره مستقلاً

مطلب ثلاثة أخذوا أرضاً
بالنصف ليزرعوها يبذرونها
فزرع اثنان بعضها حنطة
والآخر بعضها شعيراً

مطلب إذا رضى الزارع
مع الآخر بعد نبت الزرع
أن يعطيه حصته من البذر
ويكون الخارج بينهما

مطلب ترك الأكاري البقر
ترى فضاخاً يعصها

مطلب أعان أكار صاحب
البذر وادعى الشركة
في الخارج

مطلب زرع انسان في أرضه
قلنا نخرث رجل الأرض
طامعاً في أخذ ثمرته
مطلب شجر قطن بين اثنين
اذا كرب أحدهما الأرض
لا يستحق بمقابلته شيء
مطلب افتك الراهن
الأرض بعد ان زرعها
المرتهن قطناً وثمر في يد الراهن
مطلب زرع الزوجة
الأرض بلاذن الورثة وفيهم
صغار وبكار
مطلب اشترى أحد الورثة
يدراهم من التركة بذرا وزرعه
بلا ذنهم

مطلب اذا لم يشترط للاكار
شي من الخارج فله أجر مثله
مطلب أرض بها شجر قطن
لرجل اشترك مع آخر على
ان يعمل معه مناصفة
مطلب ثلاثة لكل
واحد منهم أرض وفيها شجر
قطن اشتركوها على ان يعملوا
ويكون الخارج بينهم
مطلب ثلاثة لهم شجر قطن
اشتركوها مع ثلاثة آخرين
على ان يعملوا معهم ويكون
القطن لستة
مطلب اذا مات من في يده
أرض بيت المال او الوقف
او التمار فالأحق بها الذكر
من أولاده

من رب الأرض (أجاب) القول قول رب البذر بينه والحال هذه والله أعلم (سئل)
في قطن زرعه انسان في أرضه يذره وعاب عن قرينه نخرث الأرض رجل طامعاً في أخذ ثمرته
هل يستحقها بجرته أم هي للذي زرع يذره (أجاب) هي للذي زرع يذره ولاحق للعاثر فيه
ولا أجر له عمله لانه متبرع في العمل والحالة هذه والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين اثنين كرب أحدهما
الأرض عليه وقام بأمره حتى أثمر بغير اذن شريكه هل الثمر بينهما الاصل أم هو للذي كرب وهل له
في مقابلة ثمرته وقيامه أجر أم لا (أجاب) هو بينهما ولا شيء للذي قام في مقابلة قيامه عمله
في المشترك والله أعلم (سئل) في رجل استرح من آخر أرضاً فزرعها المرتهن قطناً واستقل
ثمرته فافتكها الراهن وزرعها أذرة على شجر القطن فأثمر شجر القطن فهل ثمرته ملك للمرتهن أم للراهن
(أجاب) القطن لمن زرعه اذ هو ثمن ملكه فان شجره ملك للمزارع المرتهن لا للراهن زارع البذرة
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن صغار وبكار وامرأة الصغار منها والكبار من امرأة
غيرها فزرعت المرأة في أرض مشتركة وفي أرض غير مشتركة هل الزرع للمرأة أم للشركة (أجاب)
ان زرعت من بذورها فالله له لها خاصة وكذا ان زرعت من بذر مشترك بغير اذن الكبار وبغير اذن
وصى الصغار وعليها الثمن لمنزل حصصهم من البذور وان بذرتهم والكل في عيال المرأة ويحجمون
الغلات ويأكلون بجله فالله مشتركة كما في البرازية والله أعلم (سئل) في ميت مات عن زوجة
وأولاد منها ومن غيرهما فزرع ابن كبير منهم زرعاً صيفياً ذرة وقطناً بذرها ما اشتراه بدراهم من التركة
وذلك بغير اذن كبار الورثة وبغير اذن الحاكم والوصى على الصغار هل الغلة الخارجة منه للشركة على
حكم التركة أم هي للزارع خاصة (أجاب) هي للزارع ولا شيء فيها للبقية الورثة كما في البرازية
وترجع الورثة بحصصهم من دراهيم الثمن التي اشترى بها البذر والله أعلم (سئل) في اكار
لم يشترط له في شجر القطن حصبة بل سكت عن اشتراط الشركة فيه هل له فيه حصصة أم لا (أجاب)
لا شيء له فيه والحال هذه بل هو لصاحب البذر كما هو مذكور في الأولوالجية وغيره او لا كالأكر مثل
عمله والله أعلم (سئل) في رجل له أرض بها شجر قطن اشترك مع آخر على أن يعمل معه بقر
منهما عليه مناصفة هل تصح أم لا (أجاب) لا يصح لشروطه عمل رب الأرض فالخارج لرب
الشجر وعليه لا لأكر آخر مثل عمله وعمل بقره والله أعلم (سئل) في ثلاثة رجال لكل واحد منهم
قطعة أرض له فيها شجر قطن اشتركوها على ان يحرثوها على بقراتهم وعمال فهل تصح هذه الشركة
ويكون الخارج من شجر القطن بينهم على الشرط أم لا تصح الشركة ولكل ما خرج من شجره وهل
للعامل ما شرط له رب الشجر أم أجر مثله (أجاب) لا تصح هذه الشركة ولكل واحد منهم قطنة
الخارج من شجره المخصوص به ولا عامل ما شرط له مالك الشجر حيث خلا عقده معه عن شرط مفسده
والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين ثلاثة اشتركوها مع ثلاثة آخرين على ان يعملوا معهم بقرهم ويكون
القطن مقسوماً على الستة هل يصح ذلك ويقسم القطن كذلك أم لا يصح والقطن للثلاثة الاول
(أجاب) لا تصح الشركة في ذلك والقطن لاصحاب الشجر الثلاثة ولا شيء للآخرين ولهم أجر مثل عملهم
ببقرهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل مزارع في أرض بيت المال والوقف والتمار ويؤدى
قسمها للبهات المذكورة مدة عمرة مات عن ابن وبنت هل تقسم بينهما قسمة ما يملكه من الاموال
لذكره مثل حظ الانثيين أم لا وتبقى في يد الابن المتعاطي للفلاحة فيها ولا شيء للبنت فيها (أجاب)
المزارع في الأرض السلطانية او الوقف او التمار لا يملك الأرض وانما هو أحق بغيرها من غير حيث
لم يكن قائماً ولا معطلاً لها تعطى لايضرب بيت المال او الوقف فلا تقسم قسمة ما يملكه الميت من المال
باجماع العلماء وتبقى في يد ابن المزارع حيث كان صاحبها كما كان أبوه على وجه الاحقية من الغير والله
أعلم (سئل) في قرية يزرع أرضها المزارعون بالحصص وهي وقف او سلطانية ورجل من أهل القرية

مطلب ليس لاحد ان يترفع
أرض الوقف أو السلطانية
من يدم يزرعها

مطلب اذا ترك المزارع
الارض السلطانية او الوقف
باختياره سقط حقه ولو كان
له فيها كردار

مطلب قرية أرضها موقوفة
ويبد كل واحد من أهلها
حصة يزرعها ليس لاحدهم
ان يأخذ من حصة صاحبه
شيء

مطلب زرع الارض الوقف
او السلطانية بغير اذن
صاحب اليد

مطلب رجل غرس أرض
وقف ويريد الان بعض أهل
القرية ان يكلفه قلعها الخ
مطلب غرس في أرض وقف
كرما وتصرف فيه ثم ادعى
عليه رجل أن الارض ملك له
مطلب في بيان الكردار
الذي يستحق به القرار
في الارض

واضع يده عليها مدة سنين يزرعها ويدفع ما هو المتعين من الحصة تلقاها عن أبيه بحيث ان مدته ومدة
أبيه عليها تزيد على أربعين سنة ويريد رجل ان يرفع يده عنها يزرعها مدة عامين له فيها حصة هل ترفع
يده عنها أم لا ويطلب المذمى رفع يده عنها (اجاب) لا ترفع يده عنها ففي الحامى الزاهدى
والفنية له حق القرار في أرض وقف أو سلطانية ويتصرف فيها غيره وهو يراه ولم يمنعها ليس له حق
الاسترداد بعد أن رضى (مخ) ثم قال رضى الله عنه قول (مخ) أحوط فاذا كان هذا فين له
حق القرار في ملك المزارع الذى ليس له حق القرار وهو المسمى بالكردار وهو ان يحدث المزارع
في الارض بناء أو غراسا أو كسبا بالتراب صرح به غلاب أهل الفتاوى المعبرة والمكتب الصححة
المستمرة وبه يعلم حكم أراضى بلادنا التى بأيدى المزارعين فافهم والله أعلم (مسئل) في فلاح
مزارع في أرض سلطانية أو وقف بالحصة رجل عنها وتركها اختيارا فقبل بالقرية غيره وغرس فيها
بأذن من له الاذن وأطعم الغرس ورجع الفلاح ويريد أن يرفع يده الغرس عنها يأخذ غرسه هل له ذلك
أم لا (اجاب) ليس له ذلك بل لو كان له فيها كردار وتركها بالاختيار سقط حقه فكيف اذا تركها
وليس له فيها كردار والمزارع انما حقه في الانتفاع بها مادام يعمدها بالزرع والانتفاع ومضى تركها
سقط حقه وجاز لكل مزارع ان يزرعها بالحصة حيث اذن له بالصريح او بالدلالة ارجع الى ما قاله
الزاهدى في الفنية والحامى يظهر لك ذلك والله أعلم (مسئل) في أرض قرية موقوفة على
جهة تريد كل شخص من أهلها طائفة منها يزرعها باسم معلوم من الخارج يؤديه كل سنة لجهة
الوقف هكذا مدة السنين المتعددة هل لاحدهم ان يتعدى على ما في يد الآخر ويقبضه منه فيزرعه
او يغرسه أم ليس له ذلك وهل اذا فعل ذلك للعاكم رفع يده عنه واعادته للمزارع الا قول المتصرف فيه
مدة السنين المتوالية أم لا (اجاب) لا بسوغ لاحد من المزارعين أن يتعدى على ما في يد الآخر
واذا فعله أحدهم للعاكم رفع يده عنه واعادته للمزارع الا قول اسبق يده الى ما أبيع له وانغريه
ومن سبقت يده الى مباح فهو أولى به وقد ذكرت علماءنا فروعا كثيرة دالة على ذلك كمسئلة
النار ومسئلة الاحتطاب والاحتشاش والاستقاء ورأيت صريح النقل لعلماء الشافعية في هذه
المسئلة أنه لا ترفع يده عن الارض السلطانية المعدة للزراعة بالحصة بغير وجه ككونه خائنا أو عاجزا
معللين بما ذكره وليس بشيء من قواعدا نيا بآباء والمزارعون في اقليمنا على ذلك والله أعلم (مسئل)
عن الارض السلطانية أو الوقف التى لها مزارع معتاد عليها وله يد سابقة على مزارعها بالحصة
المعهودة فيها اذا زرعها غيره بغير اذنه ودفع ما عليها من الحصة هل لمزارعها ان يطالبه بحصته
من الخارج أو باجرة زرعها دراهم أم لا (اجاب) لا وان قلنا لا ترفع يده عنها مادام مزارعها يعطى
ما هو المعتاد فيها على وجهه المطلوب والله أعلم (مسئل) في رجل غرس في أرض وقف الخليل
عليه وعلى نيينا الصلاة والسلام زيتونا وصار النظار يأخذون عداده مدة عشرين سنة ويريد الان
بعض أهل القرية ان يكلفه قلعها أو يرضيه به بدل الارض قائلا انها في ريعى الذى أغرم عليه هل له ذلك
أم لا (اجاب) ليس له ذلك والله أعلم (مسئل) في رجل ذمى غرس في أرض وقف كرمما وتصرف
فيه مدة ثلاثين سنة ادعى عليه مسلم أن الارض له ملكا او مزارعة هل تسمع دعواه هذه مع
تصرفه هذه المدة وهو مشاهد له أم لا لمنع السلطانى تخلدت خلافة مديده (اجاب) لا تسمع
دعواه والاحمال هذه والمقرر في كتب الفقه أن المزارع في أرض سلطانية أو وقف اذا لم يكن له كردار
وهو الكسب أو البناء أو الاشجار المسماة عندهم بحق القرار اذا أهمل الارض فوضع غيره يده عليها
ليس له حق الاسترداد وتبقى في يده من هي في يده وليس لمن كانت في مزارعته أن يزرعها عنها ويرفع يده
ويستولى عليها اذا ليس له فيها ملك ولا شبهة ملك ولا حق الاستبقاء والاستقرار والله أعلم (مسئل)
في أرض تيار بقر على نفر من الانفارة والها مزارعون لهم فيها كردار بغرس كثير من الاشجار *

واضعون أيديهم عليها عن آباءهم مدة تزيد على ستين سنة هل لصاحب التيمار رفع أيديهم عنها وقلع
أشجارهم منها ليرعها هو أم لا (أجاب) ليس لصاحب التيمار رفع أيديهم عنها ولا قلع
أشجارهم منها والحال هذه إذا المنقوض اليه من السلطان تناول الخراج الموقوف عليها والحصة
المقررة في خراج المقاسمة وليس له ملك فيها حتى يملك نزع يد من أربعها الذين صار لهم فيها كدرا
بغير من الأشجار والتصرف الكائن منهم في سائر الأعصار والله أعلم (سئل) في أرض سلطانة
أو وقف في بذراع مداومين على من أربعتها مدة ستينين هل ترفع يدهم عنها بغير جفعة ماداموا قائمين
بمن أربعتها ويؤدون ما عليها أم لا وهل إذا اختار أحد من من أربعها الفراغ عنها المزراع آخر صالح
يصح فراغه ويسوغ للمعروء له من أربعتها أم لا وهل إذا ترك رجل منهم من أربعة أرضه استراحة لتغل
العلة المرعوب فيها سنة أو سنتين ترفع يده عنها وتدفع لغيره أم لا مالم يكن خائسا أو عاجزا أو يتركها
ثلاث سنين متواليه (أجاب) لا ترفع يدهم عنها بغير وجه إذا المقصود منها متوفر ومن فرغ
لأربع صالح فقد أتى بصالح ولم يعمل عمل لا غير صالح فيصع ولا اعتراض عليه والمفروغ له من أربعتها
ولا ترفع يد المزارعين عنها بغير جفعة يأوون بها حيث فاءوا بجزاعتها وأداء ما عليها ولا جناح على
من تركها سنة أو سنتين لتعل العلة المرعوب فيها فلا يقابل بالمسح والدفع لغيره مالم يكن خائسا
أو عاجزا أو نادكا لها ثلاث سنوات متواليات والله أعلم (سئل) في أرض وقف بيد رجل
يتصرف فيها بالزرع صيفيا وشتويا ويؤدى ما عليها من المصيب مدة ستينين لا يتأزعه فيها مزارع
تعدى عليها مزارع آخر وزرعها بغير إذن الأول التي هي في من أربعتها هل له أن يستعدها منه
ويكون أحق به من المزارع الآخر المتعدى أم لا (أجاب) نعم لليد السابقة العادلة نزع اليد
اللاحقة العادية وحيث أيجب للزرع حتى سبقت يده إلى مباح فهو أحق به لا نزاع والله أعلم
(سئل) فيما إذا كان الجماعة حتى قرار في أرض وقف فحولوا من قريتهم للضرورة فوضع أناس
أجانب يدهم عليها هل حيث كان تركهم لها بلا اختيار منهم بل للضرورة لا تسقط قدمتهم ولهم حق
والاسترداد أم لا (أجاب) لا تسقط قدمتهم ولهم حق الاسترداد قال في الحاوي الزاهد حيث
كان الترك بلا اختيار لا تسقط قدمتهم ولهم رفع أيدي الواضعين أيديهم عليها حيث كان الترك بغير
الاختيار والله أعلم (سئل) في أرض سلطانة في يد ذي عطاء بالمقاطعة ببطانة معدة للزراع بالحصة
في يد مزارع نحو خمس سنوات بزوعها وتؤخذ الحصة منه وقد تقدم لغيره زوعها ثم تركها باختياره
ويريد الآن رفع يد المزارع لها حال اعتها هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك حيث تركها
باختياره لسقوط حقه بالترك والحال هذه والله أعلم (سئل) في أرض سلطانة بيد مزارع
بزوعها بالحصة المعهودة في أرض القرية مدة تزيد على عشرين سنين متلقيا لها عن أبيه بعد تصرف
أبيه بالمزارعة مدة ستينين والآن برز شخص يدعي أنها كانت في مزارعة أهل هل تسمع
دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه فيها الأمرين الأول أن الأرض السلطانية إذا تصرف فيها
إنسان وغيره يراه ولم يمنع له حق الاسترداد لأن ذلك الغير لا ملك له في رقبته وأعماله حتى الانتفاع
بها إن كان قد سبق إليها قبله في المزارعة بها والترك الاختياري يسقط حقه في مزارعتها والثاني
أن السلطان منع من سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى الشرعية المدعومة شرعا
فكيف بهذه الدعاوى والله أعلم (سئل) في أرض سلطانة مباحة للزراع وضع رجل يده عليها
مدة تزيد على ثلاثين سنة متلقيا لها عن والده برز له رجل يدعي عليه أن والده كان يفلح بها قبله
وأقام على ذلك بينة هل تسمع دعواه وتقبل بينته ويحكم لها أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه ولا
تقبل بينته الأمرين الأول أمر مولانا السلطان بعدم سماع ما مضى عليه من الدعاوى خمس عشرة سنة
والثاني أن علماء تاريخهم الله تعالى صرحوا في الأرائقي التي بهذا الوصف إذا رأى فلا يجها غيره

مطلب ليس له مقر غليه
أرض التيمار أن يرفع منها
يد صاحب الكردار
مطلب يصح فراع المزارع
لغيره وإذا ترك المزارع
الأرض سنة أو سنتين من
غير زراعة لكثرة غنم لا تنزع
من يده إلا إذا اراد على ذلك
أو كان خائسا

مطلب تعدى رجل على من
يررع أرض الوقف واخذها
منه
مطلب مزارع أرض الوقف
إذا تركها للضرورة له
استردادها

مطلب مزارع أرض المقاطعة
إذا تركها باختياره سقط
منه

مطلب رأى غيره يزرع
الأرض السلطانية ثم ادعى
أنه أحق برعايتها

مطلب أرض سلطانة بيد
رجل نحو ثلاثين سنة ادعى
عليه رجل أن والده كان يفلح
بها

مطلب مزارع أراضى
بيت المال أو الواقف لرجل
فأراد البائع أو ورثته
استردادها وفي هذا المطلب
بيان الكرادر

مطلب اذا دفع لآخر ثورا
على سدس الخارج فله أجر
مثل الثور

مطلب تمت سنة شركتهما
وانفصلا وكرب كل منهما في
أرض الآخر وأحدهما
يقول كل يزرع في كرب
أرضه والاخر يريد الخ

مطلب شجر القطن الموجود
قبل الشراكة لصاحب
الارض

مطلب في كيفية قسمة
الخارج بين ثلاثة من
أحدهم نصف الفدان وربح
البذر ومن الاخرين ثلاثة
أرباع البذر مناصفة
والعمل

مطلب اشترك كل واحد
ثورا واشتركا في الزرع عليهما
والعمل ونصف البذر على
أحدهما ونصفه والارض
على الآخر

مطلب أخذ أرضا بالحصص
ولكل منهما ثور والبذر
عليهما مناصفة وللعمال
ربح الخارج

مطلب في شخص باع آخر
نصف فدان من البقر لزراعة
بينهما والبذر عليهما وصبر
عليه بالثمن في مقابلة عمله
على أن الفدان ان بقي بعد
الزراعة يردّه على البائع
ثم قبل الزراعة مات واحد

ومرض الخ

يتصرف فيها لكونها معدة للمزارعين بالحصص والحال هذه والله أعلم (سئل) في أراضى الوقف
وأراضى بيت مال المسلمين اذا باعها المزارع الذي ينتفع بزرعها اشتريا وصيفيا لرجل بثمن معلوم
وتركها له بحسن اختياره فصار ينتفع بزرعها الانتفاع المذكور مدة سنين ثم مات فوضع ولده يده
عليها وانتفع بها مدة سنين تبلغ مدة انتفاعه وانتفاع أبيه زيادة عن عشرين هل للبائع أو ورثته رفع
يده عنها واستردادها بسبب كون بيعها غير صحيح أم لا لكون البائع تركها باختياره وان أخذ بدلا
(أجاب) ليس للبائع ولا لورثته استردادها والحال هذه اتركها لها باختياره هذه المدة وان قلنا
بعدم صحة بيعها الذحق المنفعة بها يثبت مادام المنتفع ينتفع بها وينتفع جاني الوقف وبيت المال مع
انتفاعه فإذا تركها بالاختيار سقط حقه ولو كان له حق القرار بواسطة الكردار كما صرح به في الحاوى
الراهدى وفي القنية في الغصب فكيف لا يسقط حقه مع عدمه به والكردار أن يحدث المزارع
في الارض بناء أو غرسا أو كسبا بالتراب ينقل من مكان إليها والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
ثورا ليحرق عليه مع ثوره على ثلث الخارج هل تصح هذه المزارعة أم لا والخارج كله لرب البذر
وعليه أجرة عمل الثور (أجاب) لا تصح هذه المزارعة ولصاحب الثور أجرة المثل لما عمل ثوره
من جنس الدراهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا في زرع الشتوى والصيفي
ومت سنة شركتهما وانفصلا ودخلت السنة الثانية وكل منهما كرب في أرض الآخر لزراعة الشركة
وأحدهما يقول كل يزرع في كرب أرضه الخاصة وأحدهما يريد قسمة جميع الكرايين مناصفة فما
الحكم الشرعي (أجاب) لا يقسم الكرايين ولكل واحد منهما التصرّف في أرضه المكروية وليس
للاخر أن يعترض له بطلب قسمة في أرضه لأن الكرايين وصف في الارض فلا حق لشريكه فيه
والله أعلم (سئل) في شريكين في فلاحة ممت سنة ما ولا أحدهما أرض مكروية بهما فاقطن له
قبل شركتهما أدخله عليه هل لشريكه أن ينزعه فيه وفي كرايه أم لا منازعة له معها (أجاب)
ليس لشريكه أن ينزعه في كرب أرضه ولا في شجر القطن الذي أدخله عليه اذا كان كرايين وصف
في الارض فلا يتصور فيه بانفراد ملك لأحد ولكل واحد منهما أرضه بورا كانت أو كرايا فافهم
والله أعلم (سئل) في ثلاثة نفر من أحدهم نصف الفدان وربح البذر ومن الاخر ثلاثة أرباع
البذر ومناصفة والعمل كله عليهم وأحدهم لا بقر من جهته فكيف يقسم الخارج (أجاب)
يقسم الخارج على قدر البذر فأصاحب ربع البذر ونصف الفدان ربع الخارج وللعاملين ثلاثة
الأرباع مناصفة بينهما ولا يستحق أحد العاملين وهو الذى منه نصف الفدان شيئا زائدا عن العامل
الذى لا بقر له لانه يعمل به في مشترك والعمل في المشترك لا يستحق به شيء فافهم والله أعلم (سئل) في
رجلين لكل منهما ثورا واشتركا في الزرع عليهما على أن يعمل أحدهما ونصف البذر عليه ونصف
البذر والارض على الآخر والخارج ثلثا العامل وثلثه للآخر ففعلوا وخرجت الغلة فما الحكم
الشرعي (أجاب) المزارعة فاسدة على الوجه المذكور فالخارج بينهما مناصفة بحكم البذر
وليس للعامل على رب الارض أجر عمله لعمله في المشترك ويجب على العامل أجر نصف الارض
اذا استوفى منافعهما كما في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في رجلين لكل ثورا انتفعا
على أن يحرق أحدهما عليهما والبذر منهما مناصفة وللعمال ربع الخارج يخرج من الوسط والارض
لغير بالحصص فما الحكم (أجاب) يقسم الخارج مناصفة بعد اخراج الحصص للارض لهذا النصفه
ولهذا النصفه ولا أجرة للعامل ولا حصصه لكونه يعمل في المشترك والمزارعة على هذا الوجه فاسدة
والله أعلم (سئل) في شخص باع آخر نصف فدان من البقر بثمن معلوم ليحرق عليه ويزرع بينه
وبينه مناصفة والبذر منهما كذلك ويكون عمل العامل في مقابلة الصبر بالثمن عليه على أن الفدان
ان خلاص من العمل سالما اعاده الى البائع وفسخ البيع وان سرق أو مات قطيعا من العمل فعليه ثمنه

المعين نطق بتركب عليه فأتوا واحد من الثورين ومرض الاثر قبل الزرع فأتى بائع البقر بحمار
والعامل بحمار آخر وقرضه ما وزرع عليه البذر بناء على ما اتفقوا عليه الثور الباقي من المرض
وخرجت الغلة فما الحكم في الخارج وفي ضمان الثور الهالك ورد الثور الباقي وعمل العامل
(أجاب) أما الخارج فبينهما نصان استبنا على البذر لا صحة الشرط لفساد المزاوعة على هذا الوجه
وأنش نصف قيمة الثور الهالك يوم قصه ويرد الثور الباقي دفعا للفساد بقدر الامكان اذ البيع
المذكور فاسد والحال هذه ولا أجره للعامل لماسر حوايه في باب الاجارة الفاسدة انه لو
استؤجر لجل طعام مشترك لأجره أي لا المسمى ولا أجرة المثل عندما خلا قال الشافعي معهما لن يكون
العقد ورده على ما لا يمكن تسليمه لان العقد وعليه حل النصف شاعا وذلك غير متصور لان الحمل نعل
حتى لا يتصور وجوده في الشائع وأنه ما من حزم يحمله الا وهو شريك فيه فيكون عاملا لنفسه فلا
يتحقق تسليم المعقود عليه لان كونه عاملا له نفسه يمنع تسليم عمله الى غيره وبدون التسليم لا يجب
الاجرا الى آخر ما ذكره في تلك المسئلة واذا تأملت وجدت واقعة الحال كذلك وقد قلبت ذلك في أجرة
العامل تفقها ثم رأيته كذلك في جامع القصولين في الفصل الثلاثين في المزاوعة فله الحمد والممة حيث
وافق نفسه هي المقول وعبارته بعد أن ذكر ما يشبه واقعة الحال وليس للعامل على رب الارض
أجر عمله بعينه كذا في المشترك انتهى والله أعلم (سئل) في أخوين بالغين وأخي أخ أحدهما بالغ
والآخر قاصر اشتركا الجميع في فلاحه فكان من أحدا الاخيرين بذور وعمل ومن أحدا بني الاخيرين
وعمل وبقر ومن الآخر بذور وبقر ومن الآخر الثاني بقرف فقط فهل هذه المزاوعة فاسدة والخارج
لا رباب البذر بقدر بذورهم ولا شيء من الخارج للاح الذي منه البقر فقط أم لا (أجاب) نعم
المزاوعة فاسدة والخارج لا رباب البذر بقدر ماله لكل واحد من البذر ولرب البقر أجر المثل لبقرة
والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر بذرا القطن ليزرع الاثر في أرضه بعلمته وبقره ويكون
الثالث له وللآخر الثلثان هل يقسم الخارج على ما اتفق أم لا (أجاب) المزاوعة على الوجه المذكور
فاسدة وعليه أصحاب المذون فيكون الخارج كله لرب البذر وعليه أجرة المثل لما بقي من العمل وفي
جامع القصولين وكان أبو يوسف يقول أولا يجوز ولعله قاس على المضاربة فجعل دفع البذر كدفع
الدراهم ثم رخص عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو دفع البذر بمزاوعة بلا أرض يجوز قال يذر
كرأس مال المضاربة ولم يجز عند محمد وقال محمد بن حماد بن يحيى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واه
حسن والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حرا ثمانية ليرعه له شاة ويأومض فيأفرع جميع
الشاة ويؤمضها فما الحكم (أجاب) الذي نص علماءنا أن الاستحسان في هذه المسئلة ان كان
ورثة الميت يقولون نحن نعمل مكانهم ذلك وتبقى المزاوعة على شرطها الى أن يستحصل
الزرع وليس لرب الارض أن يأخذ الارض من ورثته قبل أن يستحصل الزرع وإن امتنع الوارث
لا يجبر ويتفق على الزرع الى أن يحصل بأذن القاضي ويرجع عما اتفق على الوارث في حصته وإن شاء
أعطى وارث العامل قيمة حصة العامل به ولا يكون كله لرب الارض والله أعلم (سئل) في أربعة
اشتركا في زرع الحنطة والشعير مربعة لكل ربع فعاب واحد منهم بعد زرع الشعير ورجع يطلب
حصته فعموه عنها هل لهم ذلك أم لا ويجب عليهم دفع حصة من الحنطة والشعير (أجاب) ليس
لهم ذلك بل يجب عليهم دفع حصته منهم ما يوجد يكون مقرضا لهم ومستقرضا في البذر كما صرح به
في البرازية وغيرها والله أعلم (سئل) في ثلاثة نفر من أحدهم القصدان ومن الآخر العمل ومن
الآخر البذر والارض ما الحكم (أجاب) المزاوعة فاسدة والخارج كله لرب البذر والارض
وللعامل أجره عمله ولرب البذر ان أجره عمل قصده صرح به في جامع القصولين وغيره والله أعلم
(سئل) في العامل اذا مرض فأقام آخر مقامه على نصف ماله في الخارج والا أن يريد الثاني

مطلب المستأجر للمحل
الطعام المشترك لا يستحق
الاخر

مطلب أربعة اشتركا
في فلاحه ومن أحد هم بذور
وعمل ومن الثاني بذور وعمل
وبقر ومن الثالث بذور وبقر
ومن الرابع بقرف فقط
مطلب دفع الآخر بذور
التسلي ليرعه بعلمته وبقره
على أن تدفع الثلث

مطلب اذا مات المزارع
فلورثته أن يعملوا مكانه
وتبقى المزاوعة على شرطها

المطلب اشتركا في زرع
فعاب احدهم قبل الزرع

مطلب اذا كان من أحدهم
بقر ومن الآخر يذر
فالمزاوعة فاسدة
مطلب مرض العامل
فأقام آخر مقامه بنصف
تماله في الخارج

أن يأخذ جميع ما خرج بعمله هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل يكون على ما شرطت حيث
 صحت المزارعة الأولى انظر الى ما في البرازية والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الزرع
 ببذرهما سوية في أرض بيت المال في الحصة والعمل من أحدهما والبقر من الآخر فحصل للعامل
 مرض في أثناء العمل فطلب صاحب البقر من ابنه العمل المشروط على أبيه فقال له اعمل أنت على
 بقرك وما حصلته أنا من عملي على بقرا غير فيه بيني وبينك نظير عمالك فهل الخارج يقسم على قدر
 البذر ولا يصح الشرط المذكور ولا أجرة لعمل صاحب البقرة أكونه في المشترك أم لا (أجاب) الخارج
 يقسم بعد حصة بيت المال على قدر البذر لأنه غافقه ولا يصح جعل الحاصل من عمله بينه وبين صاحب
 البقر ولا يستحق صاحب البقر عمله أجرة لأنه عمل في المشترك والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا
 على الزرع الصيفي في أرض سلطانية بمباحة للمزارعين بالحصة وأحدهما منه عمل على ثوره وثور
 صاحبه وثلث البذر ومن الآخر العمل على قدانه وثلث البذر والخارج الثلث لصاحبه
 بعده وعمل ثوره ففكر بالارض وثنيها فطابت للزرع ويقول ذو الثلثين لا أمكنتك منها إلا أن تبذر
 الربع وتأكل الربع ورجعوا بما اتفقا عليه هل يجب الى ذلك أم لا (أجاب) لا يجب اليه اذ لا
 يجبر ذو الثلث عليه ويدهما على الارض واحدة فاما أن يحرقا على ما اتفقا عليه واما أن يقسما الارض
 مكروبة ويوزع كل واحد منهما فيما يخصه منها على حدة والله أعلم (سئل) في أربعة اشترى كوا
 في المزارعة ببذر مشترك أرباعا والخارج كذلك وأحصد الزرع فامتنع أحدهم عن حصده بعد
 استوائه هل يجبر على مساواة شركائه بقدر حصته أم لا (أجاب) لا شك في استوائهم في الصرف
 على المشترك فان امتنع أحدهم رفع أمره الى الحاكم الشرعي فبأمره بالمساواة أو بأمرهم بالصرف
 عليه والرجوع عليه بقدر حصته والله أعلم (سئل) في اخوين متفاوضين يعملان بأيديهما عمل
 الفلاحة نشأ لأحدهما ولد فكان يعينهما في العمل وأبوه ربما اشتغل عن العمل بسبب كونه شنيخا
 في القرية وابنه وأخوه في العمل وإذا خلا من تعلقات المشيخة اشتغل معهم والآن اختلف
 الاخوان ويريد أبو الولد المذكور أن يقسم ما تحصل بالعمل لثلاثا وأخوه يريد أن يقسمه انصافا
 فما الحكم في ذلك (أجاب) حيث كان الوالد معينا لهما في العمل لا يضرب له بسهم ويقسم
 الحاصل بالعمل مناصفة للاب والنصف لالخيه النصف والله أعلم (سئل) في رجل شرط
 من جانبه فدان بقر ونصف البذر وآخر منه العمل والارض ونصف البذر عمل ليكون الخارج بينهما
 فأخذ الفدان وشارك مع صاحب فدان آخر ولم تحصل المساواة في البذر هل الخارج على قدر البذر
 أم على الشرط (أجاب) مثل هذا غير صحيح فالخارج تبغ البذر والحال هذه والله أعلم (سئل) في
 رجل له أربعة روس بقر وآخر له رأس بقر اتفقا على شدة فدانين وحرثهما عليهما وعلى البذر أجناسا
 خمسة على صاحب الثور والباقي على صاحب الاربعة وعلى الخارج بينهما ارباعا ربعة لصاحب الثور
 والباقي لصاحب الاربعة والآن صاحب الثور لا يرضى بالربع من الخارج ويطلب الزيادة على ذلك
 فما الحكم (أجاب) ليس لصاحب الثور المشروط عليه العمل على فدان من الفدادين وخمس البذر
 الا خمس الخارج بقدر بذره فقط ولا يستحق بعد له شيئا لعمله في المشترك ومن عمل في المشترك لأجره
 ويجب عليه رد الزائد عن الخمس على شريكه هذا ما تعلق فعليه الرضى به والله أعلم (سئل) في رجلين
 اتفقا على الشركة في الفلاحة الشتوية والصيفي على أن يدفع هذا أرضه كرايهما وبورهما نظير أرض
 هذا وزرعا الشتوي في أرض أحدهما يبذرهما مناصفة وأبي الآخر يدفع أرضه بل استقل
 بها وزرعا فقلنا نفسه فما الحكم في الزرع الذي زرعه في أرض أحدهما ولم يرض بالمشركة الا بشرط
 دفع أرضه ولم يفعل (أجاب) الخارج من بذريهما يقسم انصافا عليهما بعد اخراج خراج المقاسمة
 منه على حسب البذر وأصاحب الارض التي زرعت على الآخر أجرة المثل للنصف من الارض

مطلب مرض العامل
 فأمر ولده صاحب البقر أن
 يعمل وله في نظير ذلك نصف
 ما يحصل من عمله على بقرة
 الغير
 مطلب اتفقا على الزرع في
 أرض سلطانية وشرط
 لأحدهما الثلث وللآخر
 الثلثان ففكر باها وبعده أراد
 المشروط له الثلثان أن
 لا يمكن صاحبه من الزراعة
 الا أن يبذر الربع ويأكل
 الربع
 مطلب امتنع أحدهم
 المزارعين عن الحصاد
 مطلب اخوان يعملان
 في الفلاحة مناصفة
 ولأحدهما ولد يعينهما فأراد
 والده أن يقسم الخارج
 اثلاثا
 مطلب اتفقا على أن من
 أحدهما البقر ونصف البذر
 ومن الآخر العمل ونصف
 البذر والارض
 مطلب اتفقا على أن من
 أحدهما أربعة روس بقر
 ومن الآخر رأسا والحرث
 عليهما وان من صاحب البور
 خمس البذر ومن الآخر
 أربعة أجناسه وان الخارج
 بينهما أرباعا
 مطلب اتفقا على زراعة
 أرضيهما فزرعا أرضيهما
 أحدهما تكون ببذرهما
 مناصفة وامتنع أحدهما
 عن دفع أرضه بل استقل بهما

التي زرعت اجارة فاسدة وحكم الاجارة الفاسدة وجوب أجر المثل بالاستعمال واقه تعالى أعلم
 (سئل) في تورين أحدهما للعامل والآخر لربك هل ذلك ثور الشريك فقط للعامل بذله فقال
 له هلك على وعلىك ولزم معنى النصف ولزمت النصف فدفع له العامل بناء على أنه يلزمه ثم ظهر له خلاف
 ذلك بقصوى المصطفى هل يرجع عليه بما دفع أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع عليه بما دفع إذا عبرة
 بالظن البين خطأؤه والله أعلم (سئل) في رجل له فدان وآخر له اثنان اشتراهما على أن صاحب
 الفدان يذرا السدس والعامل عليه يذرا السدس وصاحب الاثنين يذرا الثلثين فعملوا على ذلك وكان
 من جملة عملهم الحرث على شجر قطن عتيق لصاحب الاثنين لتكون غلته مشتركة على حسب ما اتفقوا
 عليه وفي أثناء العمل وقف ثور له صاحب الفدان فقال له ذوالاثنين يزرع على ما بقي من بقرك وبقري على
 أن تعطينا جزرة زيت والخارج على ما اتفقنا فقيل ذلك وأدركت الغلة فما الحكم في الزرع وغرة
 القطن وجزرة الزيت (أجاب) المزارعة على الوجه المذكور فاسدة لا شترط البذر فيها على العامل
 والخارج على حسب البذر لانه مماؤه فيتبعه في بذر السدس له السدس ومن بذر الثلثين له الثلثان
 ولا شيء من ثمرة القطن العتيق لصاحب الفدان وله أجرة مثل عمل بقره فيه ولا يلزمه جزرة زيت له
 في المشترك ولا أجرة للعامل فيه عندنا كما عرف والله أعلم (سئل) في الوضى هل له إذا مات
 ثور من بقر اليتيم أو احتاج إلى بذر وآلات للحرث أن يجده في غيره ويشتري له ذلك أم لا (أجاب)
 نعم له ذلك والله تعالى أعلم

*(كتاب المساقاة) *

(سئل) في أرض بين اثنين دفعها أحدهما للآخر على أن يغرس فيها غرسا ثلثا للغارس وثلثا
 للآخر فغرس وانثشت الاشجار فهل هي على ما شرط أم تكون مناصفة بينهما أم هي للغارس فقط
 فما الحكم الشرعي (أجاب) الاشجار على ما شرط وإذا اختلفا في الشرط فالقول قول الغارس
 حيث اعترف الثاني بأنه غارس له أو قامت بينة به أو حصل نكول عند طلب البين الحاصل أن يعلم بأنه
 الغارس بطريق من الطرق الشرعية وإن لم يعلم فهو بينهما على قدر الأرض قال في جامع الفصولين
 لو عرف غارسها فهي له والاخافى محل مملوك لأحدهما خاصة فهو له وما في محل مشترك فهو بينهما
 انتهى فجعل الغارس أحق من ذي المثل وهو ظاهر في أن القول قوله والله أعلم (سئل) في المساقاة
 على شجر الوقف مدة طويلة بل يجزء من ألف جزء للوقف والباقي للمساقاة واستجار الاقرحة المحملة
 بين الاشجار بعد مدة طويلة بأجر المثل بحيث لا يرغب أحد الا كذلك ولو زكت هلكت
 الاشجار بالكلية وقطعت الأرض وتبعث المصلحة في ذلك وحكم حكم يرى جوازها نظر المصلحة الوقت
 هل يصح ذلك ويرم ولا تبطل عتق المتولى العاقل لذلك أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم ولا يبطل
 عتق المتولى والحال هذه وحكم الحاكم وافرح في محله خصوصا وقد تبعث المصلحة فيه كما شرح فيه
 وهلاك بعض الثمرة خير من هلاك جميعها مع الاصل والله أعلم (سئل) في رجل دفع أشجارا لثنتين
 مساقاة عامين كاملين لا شرع على أن يكون له ربع الخارج فعمل العام الاول ومنعه رب الكرم عن
 العمل العام الثاني هل له ذلك أم لا ويحجر على تمكين العامل من العمل أم لا (أجاب) ليس
 له ذلك بل يجب إذا لضرر قال علماء نازحهم الله تعالى ان المساقاة لا تخالف المراعاة الا في مسائل
 أربعة منها هذه المسئلة لهذه العلة بخلاف المزارعة لان فيها اتلاف البذر والله أعلم (سئل)
 في شجر قطن لرجل اتفق مع آخر على أن يحرقا يعمل عليه على نصف الخارج فعمل نصف العمل وقسم
 العمل عليه رب الشجر بنفسه فلما دخلت الغلة جاء بطلب نصفها وأخذها بواسطة من له فورا
 فما الحكم (أجاب) لا شيء للعامل في الخارج لفساد المساقاة باشتراط عمل رب القطن معه فيه
 وهو يمنع التسليم فيوجب الفساد كما نصوا عليه قاطبة وإذا كان كذلك فجميع الخارج لرب الشجر

مطلب إذا هلك ثور الشريك
 فدفع العامل له نصف قيمته
 بناء على أنه يلزمه ذلك فله
 الرجوع عما دفع
 مطلب اشتراك رجلان
 لأحدهما فدان وللاخر
 فدانان على أن يذرا صاحب
 الفدان السدس والعامل
 عليه السدس والاخر
 الثلثين ومن جملة عملهم
 الحرث على شجر قطن عتيق
 مداسا لوسى اليتيم أن
 يحدد ما تاف من آلات
 الحرث

مطلب أرض بين اثنين دفعها
 أحدهما للآخر ليغرسها
 الثلثان للغارس والثلث
 للآخر وإذا اختلفا فالقول
 الخ

مطلب في المساقاة على
 أشجار الوقف مدة طويلة
 واستجار الاقرحة المحملة
 بين الاشجار كذلك

مطلب إذا دفع له الاشجار
 عامين مساقاة ليس له منع
 من العام الثاني

مطلب اشتراط عمل رب
 الاشجار فسادا للمساقاة

مطلب اذن ناظر الوقف
لاخر ان يغرس في أرض
غراسا على ان يكون له نصف
ما يغرسه ولم تنص بمدة الخ

وعليه لا آخر أجر مثل عمله وعمل بقره من جنس الدراهم والدنانير والله أعلم (سئل) فيما اذا
اذن ناظر وقف أهلي (زيد) بأن يغرس في أرض الوقف غراسا متنوعا على ان يكون له نصف ما يغرسه
في مقابلة الاعمال المعهودة والنصف لجهة الوقف فغرس زيد في الارض غراسا متنوعا ثم باع
نصفه لعمرو فهل على المشتري العمل ولا يستحق نصف الغراس الا بالعمل واذا عمل فيها عليه نصف
أجرة الارض لجهة الوقف بحسب غراسه أم لا (أجاب) هذه معاملة فاسدة والغراس كله للوقف
وللعامل قيمة الغراس وأجر مثله ولا يتنذ به فيه فيرد ويرجع المشتري على البائع بالتمسك ان كان
قد دفعه أما فسادها فلا نالهم ينصرف لهما مدة وأما كون الغراس كله للوقف فلا في العقد في الشجر
لما كان فاسدا وقد غرسه العامل بأمر الناظر في أرض الوقف صار كأن الناظر فعل ذلك بنفسه فيصير
قابضه لجهة الوقف باتصاله بأرضه مستهلكا بالعالم فيها فيجب عليه قيمة أشجاره وأجر مثل عمله
لأنه استغنى لعمله بأجره ونصف الخارج ولم يحصل له منه شيء فيجب له أجر مثله وأما عدم نفاذ بيعه
فلما ذكرنا أنه صار مستهلكا بالعالم في أرض الوقف الى آخره ومنه يظهر وجه رجوع المشتري بالتمسك
على بائعه فاذا علمت ذلك ظهر لك عدم تأني سؤال العمل على المشتري وعدم تأني سؤال لزوم
نصف أجرة الارض ومن شك في شيء مما اقتنناه فليرجع الى الحامية والتاريخانية وشرح الدرر
والغرر للاخير وفتح الغفار وغيرهما من كتب المذهب يظهر له ذلك والله أعلم (سئل) فيما
اذا استأجر زيد من متولى الوقف أرضا وماء بأجرة المثل واذن له المتولى بالغراس ما اختار وأراد
على ان يكون النصف منه لجهة الوقف والنصف للمستأجر فغرس المستأجر من ماله وكلما كملت مدة
الاجارة استأجر من متولى الوقف الذي له الاجارة والتكامل على الوقف المزبور شرعا بأجرة المثل من
غير زيادة وأذن له المستأجر بالغراس حتى غشا ونشا جديد ابعده جديد ومستجد ابعده مستجد ومضى
على هذا الحال مدة تنوف على سبعين سنة بغشاء عمرو وزاد في الاجرة زيادة فاحشة واستأجر
النصف حصه الوقف من المتولى فهل يسوغ للمتولى ان يؤجر حصه الوقف لغير ذي اليد الغراس
القديم وهل يجوز لزيد على قبول الزيادة عن أجرة المثل أم لا (أجاب) كل ما ذكر فيه فاسد والبناء
على الفاسد فاسد ووجه فساد الاجارة الاولى وجود اشتراط الشرية في الغراس في عقد ها وهي تفسد
عنده قطع اذهبي بيع المنافع فكيف يفسد الشرط الفاسد عقد بيع الاعيان فكذلك يفسد عقد بيع المنافع
واذا فسدت الاجارة الاولى فالغراس كله للوقف لان العامل غرسه باذن متولى الوقف في أرض الوقف
باجارة فاسدة فكان المتولى غرسه بنفسه فيصير قابضا للغراس باتصاله بأرض الوقف مستهلكا بالعالم
فيها كما صرح به غير واحد من علمائنا كصاحب الدرر والغرر وشيخ الاسلام بن عبد الله صاحب
تنوير الابصار وغيرهما واذا عرفت ذلك فلا تنوف في فساد استأجر عمرو والواقع على الشجر والارض
كما هو أظهر من ان يذكر فلا يتأني سؤال قبول الزيادة عن أجرة المثل وعدم قبولها والحال
هذه والغراس قيمة الغراس وأجر مثل عمله كما صرح حوايه والله أعلم (سئل) في رجل له شجر
قطن دفعه لآخر اجرت ارضه ويقوم عليه وله نصف ودفع العامل شجر قطن له لا آخر كذلك
فهل ما يخرج من القطن منه ما بينهما ولو استعان كل منهما بالآخر وتفاوتا ذلك وكثرة أم لا
(أجاب) نعم القطن بينهما ما على ما شرطا والله أعلم (سئل) في رجل عامل آخر على شجر
قطن له واختلف صاحب الشجر مع العامل عليه في الحصة المشروطة له العامل يقول شرط
لي الثلثان وصاحب القطن يقول شرطت لك النصف فهل القول قول صاحب القطن وعلى الآخر
اليينة أم لا (أجاب) القول قول صاحب الشجر فيما شرط للعامل واليينة على العامل
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له شجر قطن جعل لا آخر فيه حصه بسبب بقره منه تضاف
الى بقره هل يستحق بالبقرى القطن تلك الحصة أم ليس له الا أجرة مثل بقره دراهم (أجاب)

مطلب استأجر زيد من متولى
الوقف أرضا بأجرة المثل وماء
واذن له المتولى بالغراس على
ان يكون النصف منه لجهة
الوقف وكلما كملت مدة
الاجارة استأجر صاحبها بأجرة
المثل وهكذا الخاء عمرو وزاد
في الاجرة الخ

مطلب في رجلين دفع كل
منهما شجر قطنه لصاحبه
ليقوم عليه بالنصف

مطلب دفع لآخر شجر قطنه
لا آخر تم اختلافا في الحصة
المشروطة

مطلب دفع لآخر شجر قطن
وجعل له حصه في مقابلة
بقره منه تضاف الى بقره

يجز البقرة لا يستحق لها في الخارج شيء في جامع الفصولين وغيره استئجار البقر ببعض الخارج
لم يرد به أنزل لصاحب البقرة أجر مثل بقرة من الدراهم والدنانير ولا شيء له في القطن وإنما هو جعده
لمالك الشجر والله أعلم (سئل) في حرث عند انسان مضى عامه ومن حمله ما كان فيه شجر
قطن مسكوت عن اشتراط حصة للحرث فيه هل له فيه حصة أم لا وإذا قلتم لاهل اذا تعدي وحرث عليه
الارض في ثاني عامه بغير اذن صاحبه هل غرته للحرث أم لصاحبه الذي أصل بذره منه (أجاب)
لا شيء للحرث في شجر القطن والحال هذه وما يخرج منه من القطن في العام الثاني فهو لمالك
والله أعلم (سئل) في رجل عامل رجلا على شجر قطن له ليقوم عليه فقام العامل عليه مدة ثم ترك
العمل فلما أدرك الثمر جاء يطلب حصته فيه هل له ذلك أم لا والحال أنه ترك العمل عليه والقيام به قبل
أن يبدو صلاحه (أجاب) حيث ترك العمل في وقت لم يكن للثمرة فيه قيمة صرح تركه ولا شركة له فيه
بل هو جعده لمالك الشجر قال في البرازية قام العامل على السكرم أياما ثم ترك فلما أدرك الثمر جاء يطلب
الحصة أن ترك في وقت صارت للثمرة فيه قيمة له الطلب وان قبل أن يكون له قيمة ثم ترك فليس له الطلب اه
ومثله في التارخانة فحث رده على صاحبه قبل أن يصير للقطن غرته قيمة لا يصيل له عليه إذا شركه له
معه فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ساقى آخر في حصة مشاعة في أشجار كرم كالثلث مثلا
هل يصح أم لا (أجاب) هذه المسئلة لم نجد من صرح به من علمائنا فيما بين أيدينا من الكتب
وقد سئل عنها بعض معاصري مشايخنا فأجاب بقوله في المساقاة القسوى على قواها وما يقتضاه جملة
المساقاة المذكورة لانها ما يجبر ان اجارة المشاع وكذلك انتهى وهو تدققه جيد لان العمل
في المزارعة والمساقاة على قواها وقد صرح في الاصل بأن تسليم الشئ يمكن رفع الموانع
عن القبض وهي العلة لها على ان كثيرا من علمائنا صرح بأن القسوى في اجارة المشاع ايضا على قوله ما
لا مكان التسليم بالتخلية او بالنهاية كما ذكره الزيلعي وقد صرحوا بأن المزارعة والمعاملة اجارة حتى
ان من يجيزهما لا يجيزهما الا بقرينة ما ويراعى فيها ما شرطا لها والله أعلم (سئل) فيما إذا غرس العامل
لنفسه أشجار زيتون في خلال شجر العنب والين بغير اذن من مالك العنب والتين حتى اشتر الزيتون
المغروس ما هو في خلاله شرعا وانقص قيمته فهل يؤمر العامل بقطع ما غرسه من الزيتون ويلزمه
ضمان ما ينقص من قيمة أشجار العنب والتين أم لا (أجاب) غرس العامل أشجار الزيتون في خلال
الأشجار المعامل عليها تعد منه فيؤمر بقطعها وإذا تحقق أن شرر شجر التين والعنب ينقصان قيمتهما
غرس الزيتون المذكور ضمن ذلك والله أعلم (سئل) في شجرة ثبتت في أرض غير مملوكة لا تحبلا
انبثت تعهدا رجل بمحمد ما حولها من الحشيش والعزق وتنقيتها وحفر أرضها مدة عشرين
سنة فكبرت وأن اوان غرها فادعى شخص ان والده حوطها وبجر عليها ما قبله هل نسمع دعواه
أم لا (أجاب) لا نسمع دعواه اذ لا يملكها والده بذلك وهي ملك لمن تعهد بها بما ذكر والله أعلم
(سئل) في رجل دفع لأشجارا بعضها شجر وبعضها قراح على ان يقوم على الشجر الذي بها له
ربع غرته وعلى ان يغرس في القراح أغراسا وما تحصل من الاغراس والثمار له نصفه وضربا
لذلك مدة معلومة هل يصح ويكون على ما شرط أم لا (أجاب) نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط
من ربع غرة الشجر الكائن بها ونصف الغراس والثمار في الجحد كما صرح به في التتارخانية والله أعلم
(سئل) في رجل دفع لأشجارا يغرس فيها ويكون الشجر والثمر بينهما ولم يهينهما مدة من السنين
فما الحكم الشرعي (أجاب) لا يصح ذلك شرعا والشجر لمالك الارض وعليه الاغراس أجرة عمله
وقيمة غرسه كما صرح به قاضي خان وغيره والله أعلم (سئل) في شجر زيتون مشترك لاهل يجوز
مساقاة أحد الشركاء عليه أم لا (أجاب) لا تجوز والخارج على قدر المالك ومن صرح بعدم جواز
مساقاة الشريك صاحب مخ الغصار في بابها نقله عن المجتبى والله أعلم (سئل) في أرض

لاب شيء للحرث فيما
يخرج من شجر القطن حيث
لم يشترط له حصة

مطلب اذا ترك العامل شجر
العمل قبل ان يصير للثمرة قيمة
لا شيء له

مطلب في رجل ساقى آخر
في حصة مشاعة كثلث كرم
مطلب غرس أشجار زيتون
بين الأشجار التي يعمل عليها
فاضربها

مطلب ثبتت شجرة في أرض
غير مملوكة فتعهد لها رجل
مدة طويلة فادعى عليه رجل
أن والده حوطها

مطلب دفع لأشجارا
بعضها أشجارا وأمره
ان يغرس البعض الآخر وله
ربع غرة المغروس ونصف
ها يغرسه

مطلب مساقاة أحد الشركاء
غير جائزة

مطلب اتفق رجلان على ان يغرسا أحدهما أرضا ليت المال ويعمل عليها وله النصف وللآخر النصف بسبب ان خاله كان يزرعها

مطلب اذا دفع المتولى أرضا الوقت او شجر الوقت لمن يغرس او يعمل ليس لمن ولى بعده النقض

مطلب اذا اتفقا على زراعة أرض وفيها لأحدهما شجر قطن عتيق لا يدخل في الشركة

سأطانية حيزت لبيت المال وتزرع الناس بها ويتسم عليهم بالحصة اتفق رجلان على ان يغرسا أحدهما ببقرة ويعمل فيها بنفسه وليس من الآخر شيء ويكون الغرس مشتركا بينهما بسبب ان خاله كان يزرعها ويتسم عليه وورث من اربعة اعانه هل يصح اتفاقهما على ذلك ويكون الغرس بينهما أم لا يصح ويكون الغرس لجميع ما يزرع من صبي وشتموى للزراع والغراس ولا شيء للآخر ولا يورث عن خال ولا أب (اجاب) الغرس لغراسه وكذا الزرع ولا يورث الارض المذكورة ولا شيء للآخر فيما غرس وزرع والحال هذه والله أعلم (سئل) في متول على وقف دفع أرضا للوقف مدة معلومة ببعضها شجر وبعضها قراح لثلاثة رجال على ان يغرسوا بها اشجارا لآلهم ثلاثة للوقف والباقي بين الثلاثة وأذن المتولى لأحدهم بأن يعمل على شجر الزيتون وله ربع ثمرته ثم عزل المتولى وولى غيره هل يصح ذلك ويستقر الحال على ما شرط وليس للمتولى الثاني نقض ما فعل الاول قبل تمام المدة أم لا (اجاب) نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط وليس للمتولى الثاني نقض ما فعل الاول كما صرح به كثير من علمائنا والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على ان يشدا بقرا ويتخذا اكرة فيزرعا صفياء وشيتا ويأشركه ولا أحدهما قطن عتيق كان زرعه العام السابق يذره وبقرة واكرته خاصة هل يدخل في الشركة ويكون لشريكه فيه حصة أم لا يكون له فيه حصة (اجاب) لا يدخل القطن العتيق في الشركة فلا حصة للشريك فيه وان عملت بقرة واكرته فيه كما هو ظاهر والله أعلم

* (كتاب الذبايح) *

(سئل) عما ألفه الشيخ محمد الغزالي صاحب التنوير في شرحه لمنظومته تحفة الاقران

أفدنا أيها الخبر المفتى * جوابا كالللال اذا تبدى
اذا ما المرء يجرح صيد بر * ولم يذكر الخلق عبدا
يحمل على المصحح عند قوم * يفوح شذاهم مسكاوندا
(اجاب) *

ألا خذ أيها الفضال نظما * لطيفا بالجواب قد استبددا
وميت الى جراد أو سمالة * فصدت الطير وأظلمت ابدي
فما قد صدته حل وان لم * تسم الله ذا الفضال عبدا

وقد نظمه من بحر آخر بقوله

يا فاضلا في دهره * فاق أهالي عصره
ومن حوى علمابه * صار وحيده دهره
في تارك التسمية * عند تعاطي شجره
عما عدا يتركها * قد صر حوايجله

فأجاب عنه أيضا من البحر والروى

يا عمدة في عصره * وعدة في دهره
هالك جوابا منتقى * تبدد وكنوز سره
شخص رمي جردة * أو صيد ما في بحره
ولم يسم فهو في ال * أظهر حل فادره

والمسئلة في الخاتمة وعبارتها رجل رمى الى خنزير أو أسدا أو ذئبا أو ما أشبه ذلك يتقصده الاصطياد وسمى فأصاب صيدا أو كؤل اللحم فقتله حل أو كاه عندنا وقال زفر لا يحل ولو رمى الى جراد أو سمك فترك التسمية فأصاب طائرا أو صيدا آخر فقتله حل أو كاه وعن أبي يوسف روايتان روى ابن رستم عنه

مطلب في الصيد الذي يحل عند ترك التسمية عبدا

أنه لا يحل لأن ما أصابه لا يحل بدون التسمية والتعجج أنه يؤكل انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم

*(كتاب الاخصية) *

مطلب في بيان الأفضل
في الاخصية

(سئل) هل الأفضل في الاخصية الذكرا أم الانثى وما سنّ النبي (أجاب) صرح في منع
العقار ناعلا عن شرح النعم الوهباني معزيا الى الظهيرية قال والانثى من الابل والبقرا أفضل والذكر
من المعز والضان ان كان موجودا أي من مروض الانثيين من الرض وهو الدق انتهى وفي فتاوى
قاضى خان نحوه ومفهومه اذا لم يكن موجودا لا يكون أفضل وقال في البرازية والذكر منه أفضل
اذا كان خصيا ثم قال ورأيت في منية القبية للتوقاني والفعل اذا كان أكثر لحما أفضل من الحصى
والافهوك لانثى من الابل والبقرا اذا استويا قيمة ثم الانثى من المعز أفضل من التيس اذا استويا قيمة
ثم قال والكبش اولى من الجمجمة الا ان تكون أكثر قيمة وهو كلام في غاية الحسن والتحقيق انتهى
ما نقله شيخ الاسلام العري وأجاب عن سنّ النبي بقوله

ان الثنى من الاغنام ذو سنة * والحسن للابل والعامان للبقر والله أعلم

*(كتاب الكراهة والاستحسان) *

(سئل) فيما ينسب الى حضرة الامام الاعظم أبي سفيان النعمان من جواز لبس الحرير غير الملاصق
للجسد هل صح ذلك عنه فيجوز العمل به والتوى أم لا (أجاب) لم يسمع ذلك عن أبي حنيفة
وان نقل عن برهان صاحب المحيط فقد قال شمس الانعم الخلواني الصحيح أن الكل سرام يعنى الذى
يس الجسد والذى لا يسه قال فى الحاوى الزاهدى قال يعنى استاذهم بدريع وهذا يعنى جواز لبس
الحرير الذى لا يسه الجسد رخصة عظيمة فى موضع عمت فيه البلوى ولكن طلبت هذا عن أبي حنيفة
فى كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا يعنى برهان صاحب المحيط انتهى فالجواب أنه محال

مطلب ما نسب لابي حنيفة
من جواز لبس الحرير غير
الملاصق للجسد لم يسمع عنه

لما فى التون الموضوع لنقل المذهب فلا يجوز العمل ولا القوى به فخالفته لطاهر المذهب والله أعلم
(سئل) فى جماعة سمو انفسهم صوفية وفقراء فلا تسمية فاختصوا بنوع تسمية واشتغلوا بامور
لم ترد بها الشريعة الحميدة ولا الملة الاخوية وهم جهال حتى بنوا قصا الوضوء ومسدات الصلاة
وشرائط سائر العبادات خلفت عن طريقة الواصل والسادات وبما هم وعلمهم من المريدين

مطلب فى جماعة سمو
انفسهم صوفية واشتغلوا
بامور لم ترد بها الشريعة
الحميدة

بل هم بأنفسهم من الصائين المضلين الجاهلين بأركان الدين وباعدون أنهم من عباد الله الصالحين
مع كونهم معموطين فى الجهل لدى علماء الاسلام فهل يمنعون عن ذلك لما فيه من الضرر العام أم لا
(أجاب) نعم يمنعون فقد مثل بهض علماء انشاع مثل هؤلاء فتصل افترؤا على الله كذبوا وسئل
ان كانوا رافعين عن الطريق المستقيم هل يندون من البلاد انقطع فتدعهم عن العالم فقال اماطة الاذى
ابلع فى الصبابة وأمثل فى الديانة وغير الخبيث من الطبيب اركى وأولى فص على ذلك فى التتارسية
وتعرض لمثل هؤلاء كثير من الفقهاء وأقاموا عليهم السكبر وروهم بما تحق عند حضور الجبال

مطلب فى امام يقرأ
فى الجهرات بصوت حسن
على القواعد المقررة لكن
يصادف ان يخرج قراءته
على طبقنم من الانعام
المقررة فى الموسيقى

والله سبحانه وتعالى يصلح الاحوال (سئل) فى امام يقرأ فى الجهرات بصوت حسن على
القواعد المقررة عند أهل العلم بحيث لا يحل بحكم من أحكام القراءة ولكن يصادف ان يخرج قراءته
على طبقنم من الانعام المقررة فى الموسيقى وتطرب هل يجوز ذلك واذا قائم بالجواز
هل يكره أم لا (أجاب) نعم يجوز ذلك ولا يكره اذ تحسين الصوت بالقراءة مطلوب كما صرح به
المحقق بن الهمام فى فتح القدير وقال فى الجهرية ناعلا عن الخلاصة وتحسين الصوت لا بأس به من غير تنق
وفى البيان فى آداب سلة القرآن أجمع العلماء رضى الله تعالى عنهم من السلف والخلف من العناية
والتابعين ومن بعدهم من علماء الامصار أئمة المسلمين على استحسان تحسين الصوت بالقرآن وأقوالهم
وأفعالهم مشهورة ونهاية الشهرة فص مستغنون عن نقل شئ من أفرادها ودلائل هذا من حديث

رسول الله صلى الله عليه وسلم مستفيضة عند الخاصة والعامة كحديث زينوا القرآن بأصواتكم
وحديث أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه قال له لقد أوتيت
من ما من من أمر إذا رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
له لورائي وأنا اسمع لقراءتك الباردة رواه مسلم أيضا من رواية بريدة بن الحصيب وحديث الصحيح
عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما أذن الله لشيء ما أذن
لنبي حسن الصوت يتغنّى بالقرآن يجهر به رواه البخاري ومسلم ومعنى اذن استمع وهو إشارة إلى
الرضا والقبول وحديث فضالة بن عبيد رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لله
أشدُّ أذنا إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب الفينة إلى قنينة رواه ابن ماجه وحديث أبي
إمامة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يتغنّى بالقرآن فليس منارواه ابوداود
باسناد جيد قال بهو والعلماء معنى لم يتغنّى لم يحسن صوته ثم قال قال العلماء رحيم الله تعالى يستحب
تجسين الصوت بالقراءة وترتيلها ما لم يخرج عن حد القراءة بالتقطيع فان افترط حتى زاد حرفا
أو أخفاه فهو حرام انتهى فان قلت ما تصنع فيانص عليه في البرازية وغيرها من كتاب الاستحسان
قراءة القرآن بالالحان معصية والتسالي والسامع آثمان قلت محله ما اذا اخرج لفظ القرآن عن صيغته
بإدخال حركات فيه أو اخراج حركات منه أو قصر ممدود أو ممدود مقصور أو تمطيط يخفى به اللفظ أو يلبس به
المعنى فهو حرام ينقض به القارئ ويأثم به المستمع لانه عدل به عن نهي القويم إلى الاعوجاج والله
تعالى يقول قرآن عربيا غير ذي عوج وان لم يخرججه اللحن عن لفظه وقراءته على ترتيله كان مباحا
لانه زاد بالحانه في تحسينه ويؤيد ذلك تفسير كثير من علمائنا المتغنى في كلام ابن عمر رضي الله تعالى
عنهما في الاذان والتطريب الذي هو اخراج الكلام عن موضوعة الاصل وصيغته وأما تجسين
الصوت فلا اطلاق أن قائلا ما يمنعه لعدم وجهه بل كان جماعة من السلف يطلبون من أصحاب القراءة
بالاصوات الحسنة ان يقرأوا وهم يستمعون وهذا متفق على استحبابه وهو عادة الاخبار والمتعبدين
وعباد الله الصالحين والله أعلم (سئل) في رجل اظهر التوبة عند زيارة البيت المكرم قائلا
يا بيت الله أشهدك على وأشهد الله وملائكته وكتبه ورسله أني تبت ورجعت عن خدمة الحكام
وتعاطي أمورهم وأيضا عهد عند دخوله الحجر النبوية وأظهر التوبة كذلك قائلا أشهدك على يا سيد
المرسلين أني تبت ورجعت عن أمر الحكومة وكذلك عند الصالحين المكرمين قائلا أشهدك على
أني تائب عن ذلك كله وقد كررت ذلك في مجالس عديدة وأيضاً ذكر في مجالس عديدة أني ان عدت إلى
أمر الحكومة أكن برياً من شفاعته محمد ولا أكون من ائمة وان فعلت ذلك فخلاً في حرام علي وتعرض
وعاد إلى ذلك مرة بعد مرة فإذا يلزمه بعد نقض العهد (أجاب) من ثبت عليه وتتردد في هذا الذنب
المنكر فهو في المعصية مرتطم وواقع في غضب الجبار المنتقم وقد بانبت منه زوجته وخلت منها
عصيته ويكفي في الانبعاث به والاعلام بعظيم جرمه قوله جل وعلا وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم
ولا تنقضوا الايمان بعدوا كذبا وقد جاءكم الله بكتابكم كفايلاً ان الله يعلم ما تفعلون ولا تكونوا كآلتي
نقضت غزلهما من بعد قوة أنكاهن اتخذوا ايمانكم دخلاً بينكم أن تكون ائمة هي أربى من ائمة
انما يلوكم الله به وليبين لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون الآية المكرمة فيها ما يزيل عن عبيد
الأكمة الكمة قال القرطبي في تفسيره قوله تعالى وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم لفظ عام لجميع ما يعقد
باللسان ويلتزمه الانسان من صله أو بيع أو موافقة في أمر موافق للديانة وقال ابن يونس في تفسيره
قال أهل التفسير المراد بالعهد هنا اليمين وقيل كل عهد يلتزمه الانسان باختياره ثم قال قال القاضي
العهد يتناول كل أمر يجب الوفاء بمقتضاه ثم قال ان الله تعالى ينسخ العهد عندهم وضرب لهم
مثلاً بقوله ولا تكونوا كآلتي نقضت غزلهما الخ وقال القرطبي أيضاً لو عدت تعالى بعذاب في الدنيا

مطلب رجل تاب عند البيت
وأشهد الله وأشهد الله
وملائكته عن خدمة
الحكام وكرّر ذلك عند
الحجرة النبوية وعند
الصالحين وقال ان فعلت
كذلك فخلاً في حرام

وعذاب عظيم في الآخرة وهذا الوعيد انما هو فيمن نقض عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان من عاهد ثم نقض عهده خرج عن الايمان ولهذا قال وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله أي بسوءكم وذوق السوء في الدنيا هو ما يحل بهم من المكروه وهذا الامر يعمل من الكلام مجلداً فمتى نقضتم على هذا فبقية غاية ونهاية لمن هدام الله ورفع عن نواذير الطلأم والله أعلم (سئل) فيما ابتدع طلبة وتعدوا على كنيسة لد الموقوفة على العمارة المعامرة بالقدس الشريف وأحدث في كل عام مرتين او ثلاثة من أخذ مال جزيل ووقوع عذاب وييل على أهلها سحراً وبأبداً عالم بعده في غابر الزمان وقديم الاوان هل يجب على حكام الاسلام وعلماء الانام من لهم قدوة على المنع وصولة على الصدع ان يمنعوا ذلك لاسيما مع ورود الامر الشريف الخافاتي والحكم المنيف السلطاني لمخالفة الشرع والقانون ومغايرته عرفاً وشرعاً ان يظهر بين اهلهم والمسلمين ويكون (اجاب) نعم يجب على حكام المسلمين وعلماء الانام لاسيما من له بسطة يد وقدرة على اقامة الحد وقوة المنع وصولة الدفع ان يغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلمه وذلك لضعف الايمان ولا سيما مع ورود الامر السلطاني بذلك ونهيهم عن مباشرته منضماً الى نهى الباري جل وعلا من عزيز ماله وقد ورد الوعيد لتاركه والمضرب عنه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال كان سمع أن الرجل يتعلق بالرجل يوم القيامة وهو لا يعرفه فيقول له مالك الى وما بيني وبينك معرفة فيقول كنت تراني على الخطأ والمكر ولا تهاني والآيات والاحاديث الواردة في ذلك اكثر مما يحصى ويحصر فتسأل الله تعالى التوفيق والهداية الى ما يرضيه عز وجل من حركة وسكون والله أعلم (سئل) في المقاطعة على الاحتساب مع كونها مخلوطة وعين له في يوم قدره هل يتجاوزا المقطع عنه ويطلب زيادة عليه أم لا (اجاب) كيف له ذلك وهو ممنوع من أصله الاقل قطعاً ابتدع مكل ما صار وكل ما فعل خلاف ما عن سيد الرسل نقل والله أعلم (سئل) فيما اذا أخذ احتساب قرية بمقاطعة جمال وجعل من له ولاية عليها لنفسه أيضاً مالا مناه خدمة في مقابلة مقاطعة هل نلزم تلك الخدمة شرعاً أم لا وما لعلماء الخنفية من الكلام في هذا المقام (اجاب) لا نلزم شرعاً بل تحرم قطعاً وللبرازي في ذلك كلام اسكان من السهام ذكره قبيل كتاب الكراهة والحكم في ذلك واضح لا غبار عليه والامر يرجع لمن الامر كله اليه والله أعلم (سئل) في رجل ضمن ما يجهل باسكلة حيفاً من العشر ومما اعتيد أخذه من التجار الواردين اليها من البحر والبحال معلوم ثم اشتترك آخر معه في النتمان فيحسر هل يلزمه نصف النتمان أم لا (اجاب) هذه مقاطعة والتمام بما يحدث ولا يطلع عليه الا اهل من السلام ولا يصح ذلك باجماع العلماء الاعلام فلا يلزم النتمان كما لا يلزم الذي اشتراكه وان نسي بالنتمان وقد ذكر البرازي في المقاطعة في مثل ذلك ما تحق عند منجور الجبال وتشتغل به أبدان الرجال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانما اليه راجعون (سئل) من دمشق عن السماع والرقص في السماع هل نكلم الفقهاء عليهم ما يقتضي الترخيص أم لا (اجاب) صريح في التشاورية نقلاً عن نصاب الاحتساب بما نقله هل يجوز الرقص في السماع الجواب لا يجوز وذكر في الذخيرة أنه كبيرة ومن أباحه من المشايخ فذلك الذي حرمانه مركبات المرتعش وذكر في العيون أنه لا يليق بتخصيب المشايخ والذين يقتدى بهم لانه يشابه الله وانه يباين حال المحكم ولو قيل هل يجوز السماع لهم فيقال ان كان السماع سماع القرآن او الموغلة فيجوز ويستحب وان كان سماع غناء فهو حرام لان التغنى واستماع الغناء حرام اجمع عليه العلماء وبالعوافيه ومن أباحه من المشايخ الصوفية فلن نحلي عن الهوى ونحلي بالتقوى واحتياج الى ذلك اجتياح المريض الى الدوا وله شرائط أحدها ان لا يكون فيهم أمر د الثاني ان لا يكون جميعهم الامن بينهم ليس فيهم فاسق ولا أهل الدنيا ولا امرأة والثالث ان تكون نية القول الاخلاص لا أخذ الاجر والطعام والرابع ان لا يتجسسوا ولا يجل طعام ارقطوح والخامس ان لا يقومون الا مغلوبين

مطلب في رجل تعدى على أهل كنيسته لذيهاخذ المال

مطلب في المقاطعة على الاحتساب

مطلب أخذ احتساب قرية جمال وجعل من له ولاية عليها مالا ايضاً مائة خدمة

مطلب رجل ضمن ما يجهل باسكلة حيفاً من العشر ومما اعتيد أخذه من التجار الواردين اليها من البحر والبحال معلوم ثم اشتراك آخر معه في النتمان فيحسر

مطلب في الرقص في السماع وفي سماع اللغناء

مطلب في مانعه له الصوفية من فعل وقول وقد أطل فيه الوقت وفيه حكم سماع الغناء

والسادس لا يظهرون وجدا الاصادقين وقال بعضهم الكذب في الوجد أشد من الغيبة كذا وكذا سنة والحاصل أنه لا رخصة في باب السماع في زماننا لان جنيد ارجحه الله تعالى تاب عن السماع في زمانه اه وفيها قبل هذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أنه دخل عن أخيه البراء بن مالك وهو يتغنى فقال له أنس قد بذلك الله تعالى ما هو خير منه فقال اتخشي ان اسوت على قراشي وقد قاتل تسعة وتسعين من المشركين مبارزا سوى ما شاركني فيه المسلمون قوله وهو يتغنى بظاهره حجة لمن يقول لا بأس للانسان ان يتغنى اذا كان يسمع ويؤنس نفسه وانما يكره اذا كان يسمع ويؤنس غيره ومن الناس من يقول لا بأس به في الاعراس والوليمة ألا يرى أنه لا بأس بضرب الدفوف في الاعراس والوليمة وان كان في ذلك نوع اه وانما لم يكن به بأس لان فيه اظهار النكاح واعلانه وبه أمر صاحب الشرع حيث قال صلى الله عليه وسلم أظنوا النكاح ولو بالدف وكذلك اتخفى وفيها عن الذخيرة ومنهم من قال لا بأس به في الاعياد روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالسا في بيته يوم العيد وفي الدهليز جارية تغنيان بالدف فجاء أبو بكر رضي الله تعالى عنه وقال لهما اتغنيان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالا دعهما فان هذا اليوم يوم عديتم ذكر عن المحيطة تنص صلا آخر في التغنى حاصلة أنه يفترق الحكم بين التغنى لازالة الوحشة فيجل أو الهوا المجرد فلا ومنهم من قال ان كان يتغنى بالشعر تعلم القصاحة ونظم القوافي فيجل والناس فلا ومنهم من فصل بمشاهدة التسيب في الآلة عيانا فيجل والايحرم ومنهم من فصل قائلا ان كان داعية للغير يجل وان للشر يحرم وشبهوه بسوق الهداية ان احتج اليه حل والاحرم وأنشد

او ما ترى الابل السقي * هي وليك اعظمت منك طبعها

تصفي الى صوت الهدا * توتلحع البيداء قطعها

وقد صنف الفقهاء في ذلك مصنفات كثيرة وكذلك أهل التصوف وأجمع عبارة فيه ما قاله بعضهم وقد سئل عن السماع بالابراع وغيره من الآلات المطربة هل ذلك حلال أم حرام قد حرمه من لا يعترض عليه لصديق مقالة وأباحه من لم يشكر عاهة لقوة حاله فن وجد في قلبه شيئا من نور المعرفة فليستقدم والآخر جروعه الى ما نهى عنه الشرع أسلم وأحكم والله أعلم (سئل) من دمشق من الشيخ ابراهيم الصمدي فيما اعتاده السادة الصوفية من حلق الذكر والجهري في المساجد من جماعة ورؤوا ذلك عن آبائهم وأجدادهم وينشدون القصائد الصوفية الصادرة عن ذوى المعارف الالهية كالقادرية والسعدية والمطاويعية وغيرهم من سلت اهم فتها الملة الحمديّة ويقولون يا شيخ عبد القادر يا شيخ أحمد يارفاي شي لله عبد القادر ونحو ذلك ويحصل لهم في اثنا اذ كروجد عظيم وحال يقعد ويقيم فيرفعون اصواتهم بالذكريات ويطلبون الحال وينشرهم المذال ولا يخرجوا ذلك من حضور أو من عوام يحصل منهم اللحن عند الهيام وقصد منهم ذكر الله المهيمن العلامة يدخلون حلق الذكر بنية صالحة ورغبة واضحة وثم من يعترض على ذلك ويقول لفظ شي لله كفر قائلا هالك وكذلك الانشاد ورفع الصوت والرقص بعده من غاية النقص فالا جميع ما ينزل من ذلك لا يجوز في مذهب أبي حنيفة والشافعي وأجد ومالك وينكر كرامات الاولياء بعد الامات ويشنع على قائله غيبة التشنيع بالكلمات المولمات فهل اعترافه موافق للحكم الشرعي ومطابق لما يقتضيه الشأن المرعي الجواب بالنقل الصحيح عن العلماء ذوى الالباب ولكم الاجر والثواب من رب الارباب (الاجاب) الحمد لله وحده اللهم يا من لا هادي اناسواك انلقنا بما فيه فضلك اعلم أولان من القواعد المشهورة التي هي في كتب الانظمة مقررّة مذكوره أن الامور بمقاصدها والاشي والواحدة تصف بالحل والحرم باعتبار ما قصد له وهي مأخوذة من الحديث الذي رواه الشيخان انما الاعمال بالنيات ومدار غاب أحكام الاسلام عليه كما نص عليه العلماء رحمهم الله تعالى فانه انتزك ذلك وعلمت ما هنالك فاعلم تلوه ان ولي الله الشيخ الامام العلامة

البحر الهامة جلال الدين المحلى ذكر في شرح جامع الخواص قوله ويرى ان طريق الشيخ أبي القاسم
 الجبلي سيد الصوفية علما وعلا وصحبه طريق مقوم فانه خال عن البدع دائر على التسليم والتعويض
 والتبري من البصير ومن كلامه الطارقي الى الله تعالى مسدد وعلى خلقه الاعلى المتقين آثار رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وقال رأيت في المنام أني اتكلم على الناس فوق علي ملك وقال ما أقرب ما
 تقرب به المتقربون الى الله سبحانه وتعالى فقلت عمل خفي غير ان وفي فتوى وهو يقول كلام موقوف
 والله ولا التصات الى من رماهم من جهلة الصوفية بالردة عند الخليفة السلطان حتى أمر بسرب
 اعدائهم فامسكوا الا الجبلي فانه تستر باليقين وكان يقف على مذهب أبي توربشخه وبطلانهم
 الطبع فقتلهم من آخرهم الشيخ أبو الحسن النوري للسياف فقال له لم تقتلهم فقال اوثق
 أصحابي بحياة ساعة فماتوا همى الطبر الى الخليفة فرددتهم الى القاضي فسأل النوري عن مسائل
 فقهية فأجاب عنها ثم قال وبعد فان الله تعالى عمادا اذا قاموا بايقين وادانة وانظرة واثباته الى
 آخر كلامه فبكي القاضي وأرسل يقول للخليفة ان كان هؤلاء زنادقة فعلى وجه الارض مسلم
 خلى سبيلهم رجعهم الله تعالى ونفع ما بهم ثم قتل من الصوفية الحسين الخلاج في سنة تسع وثلاثمائة
 في سبي الخليفة المذكور وهو أبو الفضل جعفر المقتدر اه وفي شرح الجامع الصغير للمصاوي
 في قوله صلى الله عليه وسلم من أحب قوما حشره الله تعالى في زمرة من قال من أحب اولياء الرحمن
 فهو معهم في الجنان ومن أحب حزب الشيطان فهو معهم في البيران وفيه اشارة عظيمة الى أحب
 الصوفية او تشبه بهم وأنه يكون مع تفرطه بالقيام عما هم عليه في الجنة ومن تشبه بهم انما فعل
 ذلك لمحبة اياهم ومحبة لهم لا تكون الا تشبه بروحه لما علمت له ارواحهم لان محبة الله تعالى
 محبة أموره وما يقرب اليه ومن تقرب منهم يكون مجاذب الروح لكن التشبه تعوق بظلمة النفس
 والصوفي يخلص من ذلك انتهى وحقبة ما عليه الصوفية لا يشكرها الا كل نفس جاهلة غيبة
 فيرجع لما هو المسؤول عنه فأما حلق الذكر والجهريه وانشاد القصائد فتدجاء في الحديث ما اقتضى
 طلب الجهر نحو وان ذكرني في ملا ذكرته في ملا غير منه رواء البخاري ومسلم والترمذي والنسائي
 وابن ماجه ورواه أحمد بن حنبل بإسناد صحيح ورواه في آخره قال قتادة والله أسرع والذكر في الملا
 لا يكون الا عن جهر وكذا حلق الذكر وطواف الملائكة بها وما ورد فيها من الاساطير فان ذلك
 انما يكون في الجهر بالذكر ومما له احاديث اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهما ابان ذلك يختلف
 باختلاف الاشخاص والاحوال كما جاع بين الاحاديث الظالبة للجهر بالقراءة والظالبة للاسرارها
 ولا يعارض ذلك خير الدكر انني لانه حيث خيف الربا وتأدى المصلي او الصيام والطهر وذكر به
 أهل العلم انه أفضل حيث خلا عما ذكر لانه أكثر علما ولتعدي فائدة الى السامع من يوقظ قلبه الدكر
 فيجمع همه الى الصبر ويدبر في سمعه اليه ويتردد اليوم ويريد النشاط وقوله تعالى واذكركم في
 نفسك أجب عنه بأنها مكينة كآية الاسراء ولا تفجهر به سلا ولا تتعافت به سائر ذلك لا يسمعه
 المشركون فيسبون القرآن ومن امره فأمر به سدا الدريعة كما نهى عن سب الاصنام لذلك وقد رآه
 وبعض شيوخ مالئ وابن جرير وغيرهما حلقوا الآية على الدكر حال قراءة القرآن تعظيما ليدل عليه
 انصافها بقوله تعالى فاذا قرأت القرآن الخ وقال السادة الصوفية الامر في الآية خاص به
 صلى الله عليه وسلم وأما غيره من هو محل الوسواس والظواهر الردية فأمر بالجهر لانه أشد في دفعها
 يؤيده حديث البراء من صلى معكم بالليل فليجهر بقراءته فان الملائكة تضي بصلاته وتسمع لقراءته
 فان موافق الحق الذين يكونون في الهواء وجيرانه معه في مسكنه يصلون بصلاته ويستمدون ويتردد
 بجهره عن داره والدور التي حوله فساق الحق ومردة الشياطين وتفسير الاعتداء في قوله تعالى
 لا يحب المعتدين بالجهر بالدعاء مردود بان الراجح في تفسيره التجاوز عن الماء وربه او الاختراع فيما

لا أصل له في الشرع والتوفيق بين ما ورد في الجهر والاسرار بمحوما قتر واجب فان قلت صرح
 في الثانية بان رفع الصوت بالذكر حرام لقوله صلى الله عليه وسلم لمن رفع صوته بالذكر انك لاتدعو
 أصم ولا غائب او قوله صلى الله عليه وسلم خير الذكر الخفي - لانه ابعد من الزيادة وأقرب الى الخضوع بحمول
 على الجهر الفاحش المنصر وفي البرازية ناقلا عن الفتاوى أن الذكر بالجهر في المسجد لا يمنع احترازا
 عن الدخول تحت قوله تعالى ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ومنع ابن مسعود رضي
 اخرجه جماعة من المسجد معهم يهللون ويصلون عليه عليه الصلاة والسلام جهر ايتخالف قواكم
 قال قلت الانراج من المسجد لونهب اليه بطريق الحقيقة يجوز أن يكون لا اعتقاد هدم العبادة فيه
 وتعليم الناس بأنه بدعة والفعل الجائر يجوز أن يكون غير جائز اغرض يلحقه فكذلك غير الجائر يجوز
 ان يجوز اغرض كما تزل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا فضل تعليم الجواز ثم قال وما روى في الصحيح
 أنه عليه الصلاة والسلام قال رافعي أصواتهم بالكبير ارفعوا على أنفسكم انكم لاتدعون أصم ولا
 غائب الخ يحتمل أنه لم يكن في الرفع مصلحة فقد روى أنه كان في غزاة ولعل رفع الصوت يجزئ بلاء
 والحرب خدعة وأما رفع الصوت بالذكر فخائر اه ملخصا وفي المسئلة للعلماء كلام يمتثل بمجلد او مع
 النظر الى ما تقدم لنا في صدر الجواب في هذا السؤال يتحقق ما فيه الصواب فيكتفى به والله الموفق وأما
 انشاد الاشعار في المسجد ففي دلائل الاجماع ابعاد التاهر السي - الاشعري - ما فيه الكفاية ولو لم يكن
 الاحديث كعب وقصده المعروفة وشارته صلى الله عليه وسلم الى الخلق أن اسمعوا وكان عليه الصلاة
 والسلام يكون مع أصحابه مكان المائدة يتخلطون حلقة دون حلقة فليفت الى هؤلاء وإلى هؤلاء
 والاخبار فيما يشهد له هذه كثيرة والاثريه مستفيض وقول العلماء انما الشعر كلام فحسنه حسن
 وقبحه قبيح فصار على الثر جاز عليه وأما قولهم يا شيخ عبيد القادر فهو داء واذا أصيب الله شيء
 لله فهو وطلب شيء اكرام الله فما الموجب لحرمة ولا يجوز الاعتراض بما في قبيد الشرائع وتسلم الفتاوى
 ومن قال شيء لله بعض يكفر الخ اذ لا وجه لذلك وكيف ذلك مع قواهم لا يخرج المؤمن من الايمان
 الا بحد ما أدخله فيه وقواهم الكفر شيء عظيم فلا يكفر المسلم اذا اختلف فيه ولو برواية ضعيفة ومعاذ
 الله أن يوجد الكفر بذلك وقد قال شارحه وينبغي أن يرجح فيها عدم التكفير ووجه التكفير بأنه طلب
 شيء لله وهو جل وعلا غنى عن كل شيء والكل محتاج اليه وهذا لا يحتاج في خاطر أحد فان ذكره تعالى
 للتعظيم كما في قوله تعالى فان خمسة ومثله كثير وأما الرقص ففيه لافقهاء كلام منهم من منعه ومنهم من
 لم يمنع حيث وجد لذة الشهود وغلب عليه الوجد واستدلوا بما وقع ليعفون أبي طالب لما قال له عليه
 الصلاة والسلام أشبهت خلقي وخلق في لفظ جعفر أشبه الناس بي خلقا وخلقنا فخلق على رجل
 واحدة وفي رواية رقص من اذة هذا الخياط ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم رقصه وجعل ذلك أصلا
 لجواز رقص الصوفية عند ما يجدونه من اذة المواجهين في مجالس الذكر والسماع وفي التارخانية ما يدل
 على جوازه للمغلوب الذي حر كانه كركات المرتعش وبهذا أفق البلقي وبه رها ن الدين الانبائي وبغله
 أسباب بعض أئمة الحنفية والمالكية وكل ذلك اذا خلصت النية وكانوا صادقين في الوجد من مغلوبين
 في القيام والحركة عند شدته الهيام * والشئ قد يتصف نارة بالحلال ونارة بالحرام * باختلاف المقصد
 والمرام * وببعض ما قالوه بطول الكلام * وأما انكار كرامات الاولياء على الاطلاق فالجواب
 ما قاله اللقاني في هداية المرید من كان يكذب بكرامات الاولياء فلا يبحث معه لانه مكذب بما أثبتته
 السنة انتهى ومسألة كرامات الاولياء في الكتب مشهورة مستطارة مقررة مذكورة وفي هذا القدر
 كفاية بان كان له قاب أو ألقى السمع وهو شهيد * ثم رأيت بعد مدة من افتاءى هذا السؤال ارفع للشيخ
 أبي الفتح محمد بن محمد بن عبد السلام المالكي - الدمشقي - دار شيخ الاسلام * وفيه من الكلام ما هو غاية
 المقصد والمرام * فأضيف ذكره هنا وصورته ما قول ساداتنا العلماء أئمة الهدى مصابيح الدجى أي الله

تعالى بهم الدين وقع بهم الجلالة والمقدسين ونفع بعلومهم المسلمين في رجل يزعم أنه حنفي حضر
 مجلس ما كثر شري وأدعى على جماعة من الصوفية أنهم يذكرون الله تعالى قياما ويرقصون ويمنون
 وقال هذا محرم أقبت بتحريره وطلب من الحياكم المشار إليه منهم من ذلك فأجاب الجماعة
 المذكورون بأنهم جماعة صوفية وذلك جائز عندهم فطلب الحياكم المروي إليه فتدوى أحد من السادة
 السانعية فأحضر إلى مجلسه رجلا من أهل العلم والافتاء شافعيًا وأخبر الحياكم بما يجوز ذلك في مذهب
 الشافعي وقال يستثنى من ذلك الرقص الذي يشبه حركات الخنثيين فإن ذلك حرام وإن الانشاد
 المشتمل على تزيين الرب تعالى وتقديسه ومدح الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام والترغيب في
 الجنة والترهيب من النار وما يحصل به الشوق إلى المطالبين شرعًا فكل ذلك جائز فأجاب الشافعي
 المذكور بقوله هذا الذي ذكرته باطل وقد كهرت بهذه الفتوى وطلعت زوجتك فهل ما قاله
 المنكر صحيح أو باطل وهل هو مصيب في انكاره أو مخفي وماذا يترتب عليه في تكفيره هذا الرجل المسمى
 الشافعي في الأحكام الشرعية وهل يكون بمقاتلته هذه وانكاره قاذبا في كثير من أئمة الدين كالتشافعي
 ومالك ونحوهما وطاعنا على السلف الصالح ومكسر الكل من قال يجوز ذلك من المتقدمين والمتأخرين
 من الفقهاء والصوفية وغيرهم وهل لولاة الأمر مرجعهم الله تعالى وعلما المسلمين وصلحاتهم مناقشة
 هذا المنكر على ما قاله ومقابله على ما تفوه به من تكفيره الرجل العالم المذكور وتطبيقه زوجته
 وبنابون على ذلك الثواب الجزيل وما للحاكم السابق في ذلك فأجاب الحمد لله توفيقا للصواب ما صدر
 من هذا المنكر المذكور * والجماز المفروء * من تحريم المباح * وتكفير أهل العلم والصلاح * أمر
 شنيع * وقول قطع * لا يصدر مثله من عاقل * ولا يتفوه به لبيب فاضل * لخروجه في ذلك عن الذواعد
 العلمية * وعدم رجوعه إلى الضوابط القهية * أذن شرط انكار المنكر معرفة مذهب المتنكر
 عليه * لاحتمال أن يكون ذلك الفعل جائزا لديه * فيصير الانكار حينئذ منكرًا * والقبائح به من ذوي
 * فلا يسوغ الانكار في القروع المختلف فيها الأسع اتحاد المذهبين في فروع العقيدة والاصليين
 والمعرفة التامة بالحكم الشرعي في تلك الجزئية * وما يندرج تحته من قاعدة كلية * ليكون
 المنكر على بصيرة * والمنكر عليه في وجوب الامتناع على وتيرة * قال جل وعلا قل هذه سبيلي
 أدعوا إلى الله على بصيرة أما ومن اتبعني وقال تعالى ولا تنف ما ليس لك به علم الآية ولا يقدم
 على المنكر * الأعمال بخبر * منسوخ الرواية والاطلاع * عارف بالخلاف ومراغب الاجماع *
 لاسيما في مسئلة السماع * فإما دققة المغزى بعيدة المرمى واسعة المجال * شامعة المثال * قد
 اضطربت فيها أقوال السلف * واختلفت في تقريرها أئمة الخلاف * حتى عدها بعض العلماء من المسائل
 التي هي لأن لم تحزر * وإن كثرت البحوث فيها وتكرر * وكثير من العلماء جرح إلى عدم الترجيح * ومال
 إلى التوقف دون تنويه ولا تصحيح * فكيف يقطع بالتحريم * أم كيف يعدل عن حسن الظن والتسليم
 * وكيف يكفر من قال بالجواز والاباحة * في مسئلة ايجاز كل عالم فيها قدامه * ووقف بعد التأمل
 دون الباحة * فالكافر من كفر بمثل ذلك * ولم يسلك من التحقيق أقوم المسالك * فإن من كفر مسلما
 فقد كفر كما ورد في الآثر * ومن حرم الحلال * فقد وقع في الضلال * واستوجب العقوبة والسكال *
 إذ ليس في القدر المذكور من السماع * ما يحرم بنص ولا اجماع * وإنما الخلاف في غير ما عين *
 والبراع في سوى ما بين * وقد قال يجوز السماع من الصحابة والتابعين * خلق كثير * وجم غفير
 قال أمضى القضاة المأوردى رحمه الله تعالى اختلف أهل العلم في الغناء فأباحه قوم وحظره آخرون
 ذكره مالك والشافعي وأبو حنيفة في أصح ما قبل عنهم كلامه وقد قال صاحب تصنيف الامماع
 في أحكام السماع لم يزد عن أبي حنيفة في الغناء نص صريح وإنما استنبط بعض أصحابه القول
 بالمنع من مفهوم كلامه في قوله ولا يحضر الولية وفيها له وانتهى ونقل صاحب النهاية في شرح

الهداية من الخنفة اباحة الغناء اذا كان يتغنى ليستفيد به نظام القوى وبصر فصيح اللسان قال وقال
بعضهم اذ كان يتغنى ليدفع الوحشة عن نفسه فلا بأس به قال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي
واستدل عليه بأن انس بن مالك كان يتغنى في بيته ولا يفعل ذلك تلهيائهم قال ومن يقول بالكراهة
مطلقاً يحمل حديث انس على انشاد الاشعار المباحة وجزم صاحب البدائع من الخنفة بما ذكره شمس
الأئمة وعلمه بأن السماع يرقى القلب وهو ظاهر كلام صاحب الذخيرة من الخنفة وذهب طائفة من
الشافعية والمالكية الى التفرقة بين القليل والكثير فأجازوا القليل ومنعوا من الكثير كما نقله الرافعي
وغیره وذهب طائفة الى التفرقة بين الرجال والنساء فحرموا تحريمه من النساء الاجانب وأجروا
الخلاف فيما سوى ذلك وأما سماع السادة الصوفية رضي الله تعالى عنهم فبعضهم يزيل عن هذا الخلاف بل
يوفره عن درجة الاباحة الى رتبة المستحب كما صرح به غير واحد من المحققين سئل الشيخ عز الدين
ابن عبد السلام عن السماع الذي يعمل به في هذا الزمان في مجالس الذكر فأجاب بما صورته سماع
ما يتزك الاحوال المسنية المذكرة للاخرة مندوب اليه وقال في قواعده الكبرى عند ذكر السماع
من كان عنده هوى مباح كعشق زوجته وأمه فسماعه لا بأس به ومن يدعو هوى محرم فسماعه
سحرام ومن قال لا أجد في نفسي شيئاً من الاقسام فالسماع مكروه في حقه وليس بمحرم انتهى فن جزم
بالتحريم والتكفير فقد أخطأ فيما قال * ووقع في الكفر والضلال * واستحق العقوبة والنكال * نسأل
الله تعالى العصمة والتوفيق والهداية الى أقوم الطرق بمنه وكرمه آمين انتهى والله أعلم (سئل)
في جماعة رحلوا عن بلد هم بمساعليهم من الكلف والاذى والظلم والبلاء واستوطنوا بلد غيره ومكثوا
به مدة سنين والآن اتبعهم رجل ولاء السلطان قساماً على بلدهم الاصلى لياخذ ما يتحصل من قسم
أرضه فظلم عطاؤه في الديوان يسمى اسماً به يريد جبرهم على العود الى ذلك الوطن الا أن يدفعوا له
دراهم يسيرها كسر الفدان هل يجبرون على ذلك والحال أنهم تأهلوا بالوطن الثاني ورزقوا به أولاداً
يوتسعون به بحيث ان بعضهم لا يعرف حرفة الفلاحة رأساً واحداً بل منهم الحلاج والمكاري والتاجر
وغیره أو لا يجبرون ليكون تكليفهم بأحد هذين الاخرين ظلمناهم الله تعالى عنه ورسوله كيف الحال
(أجاب) تكليفهم بذلك ظلم وشيز في الدين وشناعة لا يجوز فعلها بين أظهر المسلمين فان المؤمن
أمير نفسه فلا الإقامة في أى بلد شاء وقد رأيت بعض علماء دمشق المحروسة وهو الشيخ الامام
العلامة الهام تقي الدين الحنفي الشافعي جعل في هذه المسئلة رسالة وحط على من يفعله من أهل
الديوان حتى أوقفه على حد الكفر وجعله من جملة الفساد في الارض وزمرة الموبقات يوم
العرض ونحن نقصر على كونه ظلماً وانت تعلم ما أوعد الظالم والمصيبه أعظم ان كنت است بعالم
والله أعلم (سئل) أيضاً في قوم رحلوا عن بلدهم في أوقات مختلفة الى بلد لدا الموقوفة وسكنوا
بها الكثيرة الفتر وحفظوا النفس والجور والاختلاف ففهم من لم يعرف بفلاحة أصلاً ومنهم من عرف
بفلاحة فقام بهم بغيره لما رحل من البلد من رحل فأقلهم من مدة خمس سنين وأوسطهم من رحل من
عشرين سنة وعشر سنين وثلاثين سنة وغالبهم من أربعين سنة وخمسين سنة وستين سنة وجاءهم
أولاد وأولاد حتى أن أحد أولادهم وأولادهم لم ير بلد آبائهم أصلاً والبلد له مقتطعون
فربما ذكر أهل البلد النازين بها أو غيرهم لمقطع البلد أن هؤلاء الذين رحلوا من بلدك وسكنوا بلد
لدا فلا حول وأهل بلدك ولوردتهم اليه كان عامراً أو كان مغلولاً فافهل يجوز في لدا من المدلل لحد
أن يجبرهم على الرحيل من لدا الى البلدة المذكرة أم لا وإذا أجبرهم على ذلك وخالف الاحكام
الشريعة فماذا يجب عليه وما يترتب عليه من الاثم في فعل ذلك (أجاب) لا يجوز اجبارهم على
الرحيل من بلد اتخذوه وطناً وألقوه ويشق عليهم الخروج الى وطن هجروه وألقوه لان المؤمن أمير
نفسه يسكن أى البلاد أحب وأراد ويهش بأى بلدة رأى الراحة لنفسه فيها من البلاد

مطلب لورحل أهل بلدة
من بلدهم واستوطنوا
غيرها لا يجبرون على العود
إليها

مطلب اذا رحل أهل بلدة
من بلدهم الى غيرها
لا يجبرون على العود عليها

ولا يسوغ في مله من المال ولا يحل في تحلة من التحل اذ عاجهم واخراجهم وان تعطل بسبب ذلك
عشرهم واخراجهم ولا يقول بذلك جاهل خلفه عن عالم ولا يحكم بذلك من المسلمين حاكم صكف
واخراجهم هروبا من الجور والفتن والظلم والحق * مع الداعي للقامة من حب الوطن * والبسات
للازمة المعتاد من السكن * وما يخرج الانسان من بلده التي هي أصل وطنه الا لامر عظيم اختار
الغربة التي هي ذل بسببه كمن يجو من العذاب الاليم اذ حبة الوطن مستولية على الطباع * مستدعة
لفرط الاتباع * ومما قيل في ذلك النفس دائما الى بلدها تواقه * والى مستقر رأسها مستاقه *
فلو وجدوا بها خيرا لعادوا اليه بحسن اختيارهم ولو شجوا بها رابحة عدل لبادروا الى الرجوع
وهروا من غير اجبارهم هذا وقد رفع محمد بن عبد المؤمن بن جرير بن سعيد بن داود بن قاسم بن
علي بن عمر بن موسى بن يحيى بن علي الاصغر ابن محمد الياسق ابن علي زين العابدين ابن الحسين بن
علي بن أبي طالب الحسيني الحنفى الشافعي الاشعري رحمه الله تعالى في نظير ذلك سؤال فاجاب
بما تقوم به القيامة على فاعلى ذلك ابتداء بالحمد لله مستحق الحمد لله وانا لله ويا جعون محامل
بالاسلام والمسلمين من هذه الطلبة الطغاة الذين تجروا ويجهلهم برهم عز وجل على هذا الذين فلا يلون
على قول سيد الاولين * والآخرين ولا على قول رب العالمين * فبادعهم اليه أنفسهم الامارة بالسوء
والفساد * ولم يبالوا بقوله تعالى ان ربك لبالمرصاد * ولا يحل اجبارهم على العود وهو من القلب
الظاهر * الفاشي المتظاهر * سواء كان الرجل منهم فلاحا او غير فلاح بل لا يجبر شخص على عمل بغير
رضاء * يهوديا كان او نصرانيا فضلا عن شخص يوحدا * وسواء تقادم عهده بالردة أم لا وهذا
من اقبح خصال أهل الظلم وأبشع افعال أهل الجور لانه نوع من الاسر الذي فيه غاية القهر * وقد حرم
الله تعالى الظلم على نفسه وجعله بين عباده محرما وقال صلى الله عليه وسلم ان دماءكم وأموالكم
واعراضكم حرام عليكم والظلم محرم عليكم في سائر الاديان وقد نقلت عن الكتب المنزلة على
الانبياء والمرسلين على المنع منه والحث على دفعه وقد اتفق فقهاء الاسلام على هذه الكلمة الظلم
يجب اعدامه لا تقريره ولقاضي القضاة بدمشقي محمد بن اسماعيل بن أحمد الوفاي نظيره ومن جوابه
كيف يشك أو يستراب * في تحريم هذه الطلبة وصحة الجواب * وحرمت معلومة من الدين بالضرورة
وانما يستفتى عن مثل هذا الشيء على الظالم لعله يتذكر أو يخشى وفي هذا التقدير كفاية والله أعلم

* (كتاب احياء الموات) *

(سئل) في رجل أحيأ أرضا وانا وزرعها سنين ثم رحل عنها فوضع أخوه يده عليها ثم رجع
المحيي لها ويريد الاتساع بها هل والحالة هذه يكون أحق بها من لم يحيها (أجاب) الذي
أحيأها أولا أحق بها على الأصح لانه ملك رقبته بالاحياء فلا يخرج عن ملكه بالتزلف عليه
الزبلي وصاحب العناية وغيرهما والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية مباحة للرراع وضع
رجل فيها تجارة علامة على سبق يده اليها فاعقبه آخر بالحرث فيها من الاول (أجاب) الاول
أولى كما هو صريح كلامهم في أحياء الموات والله تعالى أعلم

(فصل في مسائل الشرب) (سئل) في الصهاريج الموضوعة لاسرا الماء النازل من السماء
في القرى والامصار كالقدس وغيرها هل يكون ذلك الماء المحرز بها ملكا خاصا لاصحاب الصهاريج
فيحوزهاهم بيعها والتصرف فيها بسائر التصرفات السائغة لذي الملك في ملكه ومنع الغير عن
الشرب والاستقاء منهم ما يرضى من المستحق منهم بغير اباية مالكها ولا يكون ماؤها كماء الابار المعينة
التي يستخاف ماؤها وهل اذا كان بيد شخص صهرنج ما يخرج عن داره في زقاق غير نافذ يتصرف فيه
نصرف الملا في املاكها ولا تصرف في غيره من الجيران فيه وباعة لشخص يتفديعه أم لا واذا

مطلب اذا أحيأ أرضا
مواتا ثم رحل عنها لا يسقط
حقه منها
مطلب وضع علامة في
أرض سلطانية مباحة
للزراعة فاعقبه آخر بالحرث

مطلب الماء النازل من
السماء في الصهاريج الموضوعة
لاسراؤه يملك بخلاف ماء
الابار المعينة

ادعى بعض المبران فيه حصّة مشاعة يقضى له بمجرد دعواه أم لا بدّله من بينة على ذلك (أجاب)
 لا شبهة في كون الماء المجرز بها ملو كالاربابهم بالانهم موضعت لاحراز الماء وليست كالآبار المعينة
 والخصائص التي لم توضع للاحراز ولي في ذلك رسالة قلت فيها بعد ايراد كلامهم يجب في الصهاريج
 الموضوع في الدور التي في الامعة والقرى لاحراز الماء النازل من السماء أن نقول بأن الماء يملك
 بذلك ويصير من قسم الماء الذي في نهاية الاختصاص وقد أقيمت بذلك مرارا ولا ينافيه ما في
 الولو الجنية وكثير من الكتب لوزن ما يثر رجل بغير اذنه حتى يثبت لاشئ عليه لان صاحب البئر
 غير مالك للماء ولو صب ماء رجل كان في الحب يقال له املا الماء لان صاحب الحب مالك للماء وهو
 من ذوات الامتثال فيضمن مثله انتهى لان ذلك في البئر المعين وأما الصهاريج التي توضع لاحراز
 الماء في الدور فلا شبهة في ان ماءها مملوكة لا يصحابها بمنزلة الحب والاونى ومما صرحوا به
 في باب الشرب نقلا عن فتاوى أهل سمرقند رجل وضع طشتا على سطح واجتمع فيه ماء المطر فجاء
 رجل ورفع ذلك الماء وتنازعانيه ينظر ان كان صاحب الطشت وضع لذلك فهو له وان لم يضع
 لذلك فهو للرافع انتهى فعلم أن الفرق في ذلك قصده الاحراز وعدمه ولا شك أن الصهاريج في الدور
 انما توضع لاحراز الماء في ملك ماؤها كالصيد اذا دخل الدار فأغلق عليه الباب ليأخذه ملكه وأما
 اذا لم توضع لذلك لا يملك كالمصيد اذا تكس في أرض انسان لا يملكه صاحب الارض بذلك وصرحوا
 بأنه لو حذق حول أرضه وحياها للذباب حتى نبت القصب صار ملكا له وقد بحث المكمل في البئر
 بمعنى المعينة لان المنصرفه عند الاطلاق أنه ينبغي ان يملك حافرها واطواياها بما يحفره وطيه لتحصيل
 الماء فكيف يتوقف في ملك الماء باحرازه في الصهاريج الموضوع لذلك وأما دعوى الجار الذي لا يملكه
 على الصهاريج لا شك أنه لا يقضى له بمجرد دعواه باجماع العلماء والحال هذه والله أعلم (سئل)
 في قناة قديمة يدار انسان يسيل بها ماء جاره من قديم الزمان بحيث لا يحفظ حدوث ذلك أحد
 من الاقران هل له منعه أم لا (أجاب) ليس له منعه عن ذلك حيث علم أنه كان يجري بها قبل ذلك
 ويبي القديم على قدمه كما كان فيما مضى من الزمان كما في سسائق النهر والميزاب والله أعلم بالصواب
 (سئل) في أهل دار يصون ماء غسيلهم في الزقاق فيضرب بالبران هل لهم منعه أم لا (أجاب)
 لهم منعه لانهم متعدون في ذلك والله أعلم (سئل) في دار بها يجري ماء المحلة النازل من السماء
 منها لا غير هل لاهل المحلة ان يجروا منها ماء اغتسالهم وغسل اوانيهم وثيابهم وأوساخهم أم لا
 (أجاب) ايس لاهل المحلة ذلك اذا أصل استعمال ملك الغير محظور وانما جازا جراء ماء المطر المعتاد
 قديما بناء على أنه يحق فساواه لا يجوز والله أعلم (سئل) في الطريق الخاص في سكة غير نافذة
 اذا احتج الى الاصلاح فما الحكم الشرعي فيه (أجاب) قال في البزاية وغيرها اصلاح اوله
 عليهم اجماعا فاذا باغوا في الاصلاح دار رجل منهم قيل انه على الخلاف في النهر الخاص يعني قال
 أبو حنيفة اذا جاوزوا دار أحدهم رفع عنه مؤنة الاصلاح وكان على من بقي فكل من يتجاوزوا داره
 رفع عنه ذلك الى ان ينهوا وعندهما يكون اصلاحه عليهم جميعا من اوله الى آخره وقيل يرفع اجماعا لان
 صاحب الدار لا حاجة له الى ما وراء داره بوجه ما لانه لا يستعمله بخلاف النهر وهذا اذا اجتمعوا عليه
 أما اذا أبوا كلهم لا يجبرون في ظاهرها رواية واذا امتنع البعض لا يجبر وقيل يجبر وذكر الخصاف
 في النفقات أن القاضي يأمر الذين طلبوا ذلك فاذا فعلوا ذلك كان لهم منع الاخرين عن الانتفاع به
 حتى يدفعوا لهم حصصهم والله أعلم (سئل) في زقاق غير نافذ بمنته دار بقرب بابها صهاريج
 في يدرها ادعت امرأة ان لها فيه حق الاستقاء منه بواسطة دارها يسيل منها ماء اليه
 وان له فاقديما في بيت من بيوت دارها أخبر رجلان نائب الحكم بقدمه وسيل اسطحته وأسطحتهما
 اليه فأمرها القاضي بفتح بابها الذي يبيتها والاخذ من مائه بمجرد اخبار الرجلين بعد دعواها

مطلب ليس لمن يداره قناة
 قديمة يسيل بها ماء جاره ان
 يمنع من ذلك
 مطلب يمنع الجار من صب
 ماء غسيله بالزقاق ان اضر بجاره

مطلب لصاحب الدار التي
 بها يجري الماء المحلة النازل
 من السماء ان يمنعهم من
 ان يجروا ماء اغتسالهم

مطلب في حكم اصلاح
 الطريق الخاص اذا احتج
 اليه

مطلب في صهريج في يد
 رجل ادعت امرأة ان لها
 فيه حق الاستقاء بواسطة
 ان ماء اسطحتها يسيل اليه
 وان له فاقديما في بيتها واخبر
 بذلك رجلان في حكم الحاكم
 لها بمجرد ذلك

المذكورة حل هذا حكم نافذ غير نافذ (أجاب) هذا ليس بحكم نافذ شرعاً لأنه نال عن شروطه الشرعية إذا خباير الرجلين ليس بشهادة المرأة وكون ماء استعملها يسيل إليه لا يوجب ملك الماء لأيهما لم توضع لذلك والمرأة تارحة لأذات يدبغم البئر مسدودة في بيت لها من دارها والمضى عليه ذويد باختصاصه بالبقعة التي بها قم البئر الذي يزرع منه حالاً حيث تأخرت عنه أبواب الجيران ولم يكن لهم حق المروبة وإنما ملك بالاحراز في الصهاريج الكائنة بالبيوت والدور والاولى وألكنيزان بل بحث الكيال بن الهسام في البئر المعينة لأنها المنصرفه عند الاطلاق أنه ينبغي ان يملك صافرها الماء بجمعه وطيه تحصيل الماء فإذا علم ذلك علم ان قم البئر الذي يزرع منه الماء ولا يستطرق لاحد عليه سوى صاحب الدار الذي هو يساهل يثبت به وضع اليد لصاحب الدار عليه فيكون غيره المسمى وهو المسمى عليه فلا يحكم عليه بجمرد الاخبار كما كتب في السؤال وهو لا يحقني على أدنى من له في مسائل القضاء أدنى مجال والله أعلم (سئل) فيما إذا استأجر داراً للسكن في يوتها وفي الدار صريح معتد بلع ماء الاشنية وفيه ماء قبل الاجارة فهل هذا الماء ملك للمؤجر وليس للمستأجر فيه الا ما أباحه المؤجر (أجاب) نعم الصهاريج التي في الدور والمعدة بلع ماء الاشنية الموضوعة لاحراز الماء يملك ماؤها بذلك وهي بمنزلة الجلباب التي هي الخواوي كما يفيد التعليل في مسئلة الانهار المملوكة والابار والخصائص بقولهم لانهم لم توضع للاحراز والمباح لا يملك الا بالاحراز وأنت على يقين بأن الصهاريج المتخذة في الدور انما وضعت للاحراز ولا يشانه بعض عبارات المؤهمة اذ محاملها معلومة عنده العقبة الماهر فلا يجوز للمستأجر منه الا ما أباحه المؤجر والله أعلم (سئل) في شهر رقبية وقف معها بلجة برية على قرية اخرى وقف بلجة اخرى أهلها يسقون منه شجرهم وزرعهم هل للمشكك على النهر منعهم أم لا (أجاب) له منعهم كما صرح به قاضي خان وغيره قال قاضي خان شهر رقبية يمر في أرض رجل كان لصاحب الارض ان يسقى أرضه منه ان كان لا يسقى بأشجار النهر ولهم ان يمنعوه وقال قبل هذا الشهر خاص بقوم ليس لغيرهم ان يسقى بستانه أو أرضه الا بأذنهم فان اذن القوم الا واحد الا وكان فيهم صبي او غائب لا يسوغ لهذا الرجل ان يسقى زرعاً أو أرضه من ذلك النهر ولا شبهة أن وضع الاول فيما الاذن ثابت فيه دلالة ولذا قيد بعدم الضرورة لا تنفائه والنقل مستفيض في المسئلة والله أعلم (سئل) في قناة ماء تابعة لقرية جارية في وقف على قرية اخرى فاذا جعل أهلها امالا بلجة الوقف في مقابلة شرب أرضهم وأشجارهم اختلفوا فيه

مطلب استأجر داراً وفيها صريح معتد الماء الاشنية وفيه ماء قبل الاجارة ليس للمستأجر فيه الا ما أباحه المؤجر
مطلب شهر رقبية وقف معها على جهة ليس لاهل قرية موقوفة على جهة اخرى ان يسقوا منه شجرهم
مطلب في قناة ماء تابعة لقرية جارية في وقف على قرية اخرى فاذا جعل أهلها امالا بلجة الوقف في مقابلة شرب أرضهم وأشجارهم اختلفوا فيه

مقلب ليس للاعلى من شركاء النهر ان يسكر النهر بغير اذنتهم

لا يتركون شرباً من الماء لاهل السفلى الا ما شذوهل تمنع أهل القري العليا من حبس جميع ماء النهر الكبير بالطين والتراب وغيرهما ويؤمرون بسكره بالخشب والحشيش بحيث يبقى لاهل السفلى موضع حاجتهم او يسكنون لهم على قدر اراضيهم ما الحكم الشرعي (أجاب) نعم يمنعون فقد صرح علماء نازحهم الله تعالى بأنه ليس للاعلى ان يسكر النهر على الاسفل ولكن يشرب بحصته لان في السكر احداث شيء لم يكن في وسط النهر وروقة النهر مشتركة بينهم فلا يجوز ذلك لبعض الشركاء بدون اذن الشركاء فان تراضوا على ان الاعلى يسكر النهر حتى يشرب بحصته او اصلطوا على ان يسكر كل واحد منهم في نوبته جاز لان المانع حقيهم وقد زال بتراضهم ولكن ان أمكنه ان يسكر بلوح او باب فليس له ان يسكر بالطين والتراب لئلا يشك بسكره وقبه اضرا بالاشركاء الا ان يتراضوا على ذلك ولو كان الماء في النهر بحيث لا يجري الى أرض واحد منهم الا بالسكر فانه يبدأ بأهل الاسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لاهل الاعلى ان يسكروا وايساهم ان يسكروا قبلهم لقول ابن مسعود أهل اسفل النهر أمراء على أهل الاعلى حتى يروا ونقل ذلك الزياتي وغيره والله أعلم

(كتاب الصيد) *

(سئل) هل الصيد مباح واتخاذ حرفة حلال أم حرام وهل يساح التلهي به أم لا (أجاب) قال في شرح توير الابصار هو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى واذا حملتم فأعطادوا وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم اذا أرسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله تعالى ولانه نوع اكتساب والاكتساب مباح كالاكتساب وهو استدلال بالمعقول قلب وهو مفيد لحل اتخاذ الصيد حرفة لانه نوع من الاكتساب ويخالفه ما في البرازية من أنه مباح الا اذا كان للتلهي او يأخذ حرفة ونحوه في الخلاصة لكن في البرازية والخلاصة أن المذهب عند جمهور العلماء والفقهاء رجحهم الله تعالى ان جميع أنواع الكسب في الاباحة على السواء هو الصحيح وهو مباح الا للتلهي او حرفة وهذا هو الذي عول عليه مولانا صاحب البحر في فوائده فانه قال بعد ايراد عبارة البرازية في فوائده من هذا البحث وعلى هذا فان اتخاذ حرفة كسادة السمك حرام فأوردته هنا تبعاً له والافال تحقيق عندي ما تقدم تقريره من اباحة اتخاذ حرفة وأما كراهة التلهي به فلا شك فيها انتهى أقول وكلامه صحيح وقد كانت تشكل حرفة أو لا باطلاق آيات الصيد وثانياً ان أصحاب المتن والشروح اطلقوا اباحته ولم يستثنوا منه ذلك وأما حرمة التلهي به فقد علمت من نصوص وردت صريحة في حرمة مطلق اللهو فليتامر والله أعلم (سئل) في أخذ الطير بالليل هل هو مكروه أم لا (أجاب) أخذ الطير بالليل لا بأس به والنهي محمول على الذئب ونحن نقول الاولى ان لا يفعل كذا في صيد المحيط والله أعلم (سئل) في صياد صايد سمكة فوجد في بطنها اخرى هل يحل اكل المفروقة أم لا (أجاب) قال في الخمانية اذا أخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة اخرى لا بأس باكلها انتهى وفي الفوائد سمكة في سمكة فان كانت صحيحة حل والا لانها مستقرة والله أعلم (سئل) فيما لو صاد سمكة فوجد فيها دودة او خاتما او دينا راضروا هل يحل له ذلك أم لا (أجاب) ان وجد فيها دودة ملكها احلالا وان وجد خاتما او دينا راضروا بالاهل ولقطعة له ان يصرفها على نفسه ان كان محتاجا بعد التعريف لان كان غنيا هندا كذا في الاشباه والنظائر للشيخ زين بن نجيم رحمه الله تعالى والله أعلم

(كتاب الرهن) *

(سئل) في رجل استعار من امرأته خيالا ليرهنه بما بقي عليه من مهر زوجته ومات فباعته الزوجة هل ينفذ بيعها أم لا (أجاب) لا ينفذ بيعها ويجب عليها استخلاصه من المشتري وتحبسه عندها الى ان تفك المبيعة اذا لم يكن للميت مال صرح به في التارنانية والله أعلم (سئل) في رجل

مطلب في الكلام على اباحة
الصيد والتلهي به واتخاذ
حرفة

مطلب الاولى ان لا يؤخذ
الطير ليل

مطلب في حكم السمكة
المفروقة في بطن اخرى

مطلب ان وجد في بطن
السمكة دودة فهي حلال وان
خاتما او دينا راضروا

مطلب استعار شيأ ورهنه
ثم مات ليس للمرته ان يبعه
بل حبسه الى ان يفك المبيع
ان لم يكن له مال

رهن عند آخر أسبَاب استعارها من آخر ليرهنها وعين للرهن مدة معلومة ومات الراهن هل المبيع
 استردادها لكون المشروط مدة معلومة وقد انقضت وهل إذا استكر المبيع الاذن بالرهن يكون القول
 قوله أم لا (أجاب) نعم للمبيع استردادها بلا شبهة إذا العقد المذکور فاسد والصادق يجب
 اعدامه لا تقريره والحال أنه عين له مدة والاجل في الرهن يفسد الرهن ولا شبهة أنه إذا استكر المبيع
 الاذن فالقول قوله لأن الاذن يستفاد منه والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر
 سوارين ليرهنهما فمفرهما بملع معلوم قبضه من المرتين ثم مات المرتين وهلك السواران فما الحكم
 في ذلك شرعا (أجاب) يجب مثل الدين للمعير على المستعير أن كان كله مفقوتا وان لم يكن كله
 مفقوتا بقدر المضمون ويجب والباقى أمانة والله أعلم (سئل) في رجل رهن عنده آخر زنجيرا
 وأساو ومقلدة الجميع من فضة على قرش وضاع الرهن فما الحكم الشرعى (أجاب) يسط
 الدين قصاصا بقدره والرائد أمانة لا يضمن المرتين الا بالتعدي والله أعلم (سئل) في امرأه
 أقرضت رجلا حرة زيت بمائة وورهن المقرض بها حذلا لا يفسد في الخلل فما الحكم (أجاب) ذهب
 الخلل بالزيت فقد صرح في الدرر والعرو أن المكيل والموزون لورهن بخلاف جنسه وذلك يملك
 بالقيمة كسائر الاموال فليس لب الخلل طلب على ربة الزيت ولا لربة الزيت طلب عليه والزائد أمانة
 والله أعلم (سئل) في أرض مرهونة بآها الراهن وأجاز المرتين وقبض بعد الاجارة نصف
 دينه الذي كانت الارض مرهونة به والآن يريد أن يرجع ويمنع الارض عن المشتري هل له ذلك أم لا
 (أجاب) ليس للمرتين أن يمنع الارض عن المشتري بعد الاجارة والله أعلم (سئل) في رجل
 رهن حصصا مشاعة في عقارات هل يصح ذلك أم لا (أجاب) رهن المشاع مطلقا فاسد سواء كان
 قابلا للقسمة أم لا وسواء كان الشيوع مقارنا او طارئا وسواء كان من شريكه او غيره ويجب رفعه
 بالتفاسخ زعفا للفساد واذا وجد التفاسخ والرهن بدین كان عليه قولي ذلك لا يملك المرتين حبس الرهن به
 بعده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رهن المشاع هل يستوى الحال في عدم صحته بين
 الشيوع الاصل والطارئ أم يصح مع الشيوع الطارئ ويفسد مع الشيوع الاصل وهل اذا مات
 الراهن وامتنع الوارث عن دفع الدين يجبر على وفائه او يبعه لو فاء الدين واذا امتنع الوارث عن وفائه
 وعن بيعه للقاضي يبعه نفسه ليوفي الدين من نفسه أم لا (أجاب) لا يصح رهن المشاع مطلقا
 أعنى سواء كان قابلا للقسمة ولم يكن قابلا لها وسواء كان الشيوع مقارنا او طارئا وسواء كان من
 شريكه او غيره وهو فاسد وقيل باطل وعلى كل وجه الشيوع الطارئ يمنع بقاء الرهن على ما هو الصحيح
 في المذهب كما صرح به في الخلاصة والقبض وغيرهما واذا مات الراهن فالمرتین أحق بالرهن من بقية
 الغرماء سواء كان الرهن صحيا او فاسدا الا فاسد العقد ويجرى مجرى صحيا ولو وصى الميت ببيع
 ياذن المرتين فان لم يكن له وصى ولو وصى القاضي ذلك وان لم يكن واحدا منهما فالقاضي ان يبعه
 بنفسه ويقضى دينه وان كان الورثة كبارا باهرهم القاضي بالبيع فان امتنعوا فالقاضي يبعه كما تقدم
 وان كان للميت تركه غيره فلهم البيع منها وفكالك الرهن ووفاء دينه واستخلاصه لاقتضاهم وكذا
 لو لم يكن تركه وأدوا الدين من مالهم لهم ذلك أما اذا امتنعوا عن الوفاء وعن بيع الرهن فذهب
 القاضي عليهم وكذا يبيع وصيه أيضا وقد علمت ان فاسد الرهن كصحته في ذلك وعن صرح به صاحب
 جامع المصولين في التصرفات الفاسدة وغيره والله أعلم (سئل) في الرهن هل يبيعه المالك
 اذا امتنع المديون من بيعه ووفاء الدين أم لا (أجاب) مذهب الامام تأيد حبه الى ان يبيع
 الراهن بنفسه لانه لا يرى الجبر على الحر المديون وعندهما المالك يبيعه جبرا لانهم اريان الجبر عليه وهذه
 المسئلة فرع ذلك وصرح القاضي خان وصاحب الاختيار وكثير بأن الفتوى على قولهما فاذا حكم به
 حاكم يراه نفذ وارتفع الخلاف والله أعلم (سئل) من بيت المقدس في رجل متول على وقت بتر

مطالب أعار آخر شيئا لبرهنه
 وعينه مدة فله استرداده
 عند انقضائها والقول له اذا
 استكر الاذن بالرهن
 مطلب استعار شيئا لبرهنه
 فهلك في يد المرتين

مطلب اذا ضاع الرهن في يد
 المرتين يستقضى دينه والرائد
 عليه أمانة
 مطلب اقترض مثليا ورهن به
 قبيحا ماله

مطلب ليس للمرتين أن يمنع
 الارض من المشتري بعد ان
 باعها واذا جاز المالك
 مطلب رهن المشاع فاسد
 مطلقا
 مطلب رهن المشاع فاسد
 مطلقا ومع ذلك لو مات الراهن
 فالمرتيس أحق به من بقية
 الغرماء

مطلب في بيان من يملك بيع
 الرهن بعد موت الراهن
 مطلب اختلف في جواز بيع
 المالك الرهن ان امتنع
 الراهن من بيعه

من الموقوف محكوم بصحته بالمرأحة رتب مبلغا معلوما منه في ذمة زيد ورهن على ذلك ثلث دار وقدمات كل من المتولى ومن عليه الدين قطاب متولى الوقت الآن ورثة زيد بذلك فهل يسمع هذا الرهن أم لا وعلى تقدير صدور الرهن ادى حاكم شرعى شافى هل لهذا المتولى ان يأخذ بالمبلغ أم لا (اجاب) رهن المشاع قيل باطل وقيل فاسد وهو الصحيح واذا حكم حاكم يرى صحته بصحته بعد دعوى صحبة وشهادة مستقيمة فلهذا ارتفاع الخلاف لانه حكم في فصل مجتهد فيه واذا نفذ فالوقف اولى بالاستيفاء منه فان زاد على ذراهم الوقف يرد الى الورثة ان لم يكن عليه دين والا صرف في دينه فان نقص عنه وهناك غيره في التركة مما يوفى به استوفى منه ولولم يحكم بصحته حاكم فلي القول الصحيح في المذهب بأنه فاسد الوقف احق به من بقية الغرماء اذ على المحل يد مستحقة لان فاسد الرهن كصحته في الاحكام كلها كما صرحت به علماء واقاطبة والله أعلم (سئل) في رجل رهن زينة ونا عند آخر على جرة زيت وأباح له ثمرته سنين ومات الراهن قبل ان يثمر الزيتون عن ايتام وعن زوجة هي أم الايتام واستمر المرتن يأكل ثمرته مائة وعشرين سنين والآن يطالب أئمةهم بالجرة الزيت فما الحكم في ذلك (اجاب) جميع ما أكله المرتن من ثمرته ممنوعون عليه متعلق بذمته مطالب به كسائر الديون وليس له سوى جرة الزيت ان كانت ثابتة بذمته بسبب وجوب التعاقب بها كقروض او عصب او صلح صحيح وقد تقر أن زوائد الموهون ممنوعة بالاستهلاك والاباحة قد بطلت بموت الراهن لا يقال المالك عنه الى غيره والمباح له تناسلها وهي على ملك المبيع قطعها والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر شجرة زيتون على مال معلوم وأباح للمرتن ثمرته ثم مات الراهن فأكله المرتن بعد سنين هل انقطع الاباحة بموته ولو ارثه ان يصنعه ما اكل بعد موت مورثه أم لا (اجاب) نعم انقطع الاباحة بلا شبهة بموت الراهن ويصنع المرتن ما اكل بعد موته والله أعلم (سئل) في رجل رهن معصرة بدين عليه لا تسروا وسلمها ثم استأجرها منه هل يصح استئجاره أم لا وله الرجوع بما دفع من الاجرة واذا باع مالك المعصرة معصرته بغير اذن المرتن ينفذ بيعه أم لا وما الحكم الشرعى في ذلك (اجاب) استئجار الراهن من المرتن باطل لانه ملكه واستئجار المالك ملكه باطل والباطل لا اجرة له فيرجع بما دفع ان لم يكن من جنس الدين وان كان من جنسه تقع المقاصصة به والمرتن يسترد المعصرة ما بقي له على الراهن درهم فتعود الى جنسه ولا ينفذ بيعها بغير اذنه واذا طلب من الحاكم الشرعى فسخ البيع له ان يفسخ البيع الصادر بغير اذنه والله أعلم (سئل) في دار يتنازع فيها خصمان أحدهما يدعى ان آباءه ارثوها على مبلغ قدره كذا من فلان ومات بعد ان قبضها عنه وعن ورثة آخرين يتنازع كذا وأظهر مستندا يبرعها بذلك وادعى الخصم الاخر أنها وقف فلانة على الجهة الفلانية بعد شرائها من فلان المذكور أو لا وجعلتني ناظرا على وقفها وأظهر مستندا شرعيا بذلك متأخر التاريخ عن تاريخ مستند الراهن المذكور واني ذويد عليها بالنظر الشرعى فهل اذا أقام مدعى الرهن المقبوض المينة الشرعية على تقديمه على شراء الواقعة المذكورة يعمل بينه ويقضى له بالرهن ويقدم وفاء الدين أم لا (اجاب) صاحب التاريخ الاقدم اولى لانه اثبت مدعا في وقت لا يشارعه فيه الاخر والله أعلم (سئل) في رجل رهن زوجته شجرة زيتون ببيعة مهر لها عليه على ان تأكل ثمرته نظير مصلحها به عليه فأكل الثمرة هل تضمنها أم لا (اجاب) نعم تضمن لعدم صحة مقابلة المصير بأكل الثمرة اذ هو باق كان منه وناعليها فافهم والله أعلم (سئل) في رجل له بذمة آخر دين انفق على وضع رهن به عند عدل فمات العدل فما الحكم (اجاب) الرهن على حاله فيوضع على يد عدل باختيارهما وان اختلفا وضعه القاضي على يد آخر وللقاضى ان يبيعه لاسيما على مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى لان الرهن لم يعمل بموت العدل وانما بطلت يده بموته فيختار ان غيره باتفاقها عليه وينصب القاضي عدلا غيره اذا اختلفا وقد أشبع المسئلة في شرح مختصر الكرخي فراجعه ان شئت والله أعلم (سئل)

مطلب رهن المشاع فاسد ومع ذلك لومات الراهن فالمرتن احق به من سائر الغرماء ولو حكم به حاكم يرى صحته بشرطه فلهذا

مطلب اذا أباح الراهن ثمره الرهن الى المرتن ثم مات بطلت الاباحة وعليه ضمان ما أكله بعد موت الراهن

مطلب تنقطع اباحة الراهن المرتن ثمرته الرهن بموته

مطلب استئجار الراهن الرهن من المرتن باطل ويصح الراهن الرهن بغير اذنه المرتن غير نافذ

مطلب دعوى الرهن حيث تقدم تاريخها اولى من دعوى الشراء

مطلب اذا أباح امرأته ثمره زينة في مقابل مصلحها عليه ببيعة المهر لا تصح

مطلب وضع أى الراهن والمرتن الرهن تحت يده عدل ثم مات

في امرأة دفعت شيئا من حليها الى بعض أقارب زوجها المتوفى ليرهنه على مبلغ يجبره الميث ويكفي
 ففعل قول يلزمه وقاؤه أم لا (أجاب) المقر بأنه يبدأ من تركه الميث بتجهيزه وتكفيله وأن وارثه لو
 كفته من ماله رجع به في تركته فالزوجة ان ترجع في التركة بالمبلغ الذي جهزه الميث ولا تكون متبرعة
 في ذلك وتفتك حليها والله أعلم (سئل) في المرتن اذ اقامت مجهولا للرهن هل يضمن قيمته كالا
 أم لا (أجاب) نعم يضمن جميع قيمته لأن زائده أمانة فتضمن بالتجهيل وغير الرائد مضمون من قبل
 والله أعلم (سئل) في رجل رهن بارودة على قرص ودخل المرتن سها في هيجاء فأخذت منه
 ثوبا الحكم الشرعي (أجاب) الحكم في ذلك ضمان بقيته ما بلغت القول قول المرتن فيها
 وعليه ما زاد على القرص الذي بذته الراهن والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند زوجته
 دارا على مبلغ معلوم وهي ساكنة به ما هل اذا قلتم بأنه رهن فاسد يكون له حكم الرهن الصحيح فلا ينفذ
 بيع الراهن لها ولها ووضع بدعها عليها حتى تستوفي دينها وهي احدى من سائر القرماء أم لا
 (أجاب) نعم حكم الفاسد حكم الصحيح فلا ينفذ بيع الراهن لها ولها ووضع بدعها عليها حتى تستوفي
 دينها وهي احدى من سائر القرماء والله أعلم (سئل) في حرة مديونة وهنت بدينها يدين
 لها رها شرعا لانه ان ثم أباح لها السكنى تبرعا فسكتا ثم علم ان يتزوجها بما له من حق الحس
 واعادة يده هل له ذلك أم لا واذا قلتم له ذلك هل له مع ذلك مطالبتها بدينه وجبها حتى توفي دينه أم لا
 واذا قلتم له ذلك هل تجبر على بيع الرهن وان أبت تجلس مع كون الرهن في يد المرتن ولا ينعى ذلك
 عن حبسها لان حقه تعلق بمالية الرهن ولا تعد في بيع الرهن بكونه مقلصة (أجاب) نعم له اعادة يده
 ولا يطل الرهن بذلك ولو كان القبض بالتخليه أي المرتن ولمع ذلك مطالبتها بدينه المرهون عليه
 وجبها به حتى توفي ولو عن ثمنه ويجبرها القاضي بالحبس حتى تباع الرهن او تدفع له من غير ثمنه
 ان يسرويد المرتن يد استيفاء وحقه لازم محترم وتعلق حقه بمالية يجعل المالك كالا جنبي حتى اذا
 جنى عليه المالك كان ضامنا كالا جنبي واذا كانت مقلصة لا يجتمع بيعه بذلك ولا يقول انه مقلصة
 يدفع لها المرهون لضرورة السكنى التي لا يحسد عنها ولا غنية لان ذلك انما هو في غير الرهن أما الرهن
 بماليته احدى المرتن أي من سكناها فيما هي عنه كالا جنبية كما علمت وعن صريح بأن تعلق حق
 المرتن يجعل المالك كالا جنبي الزبلي وغيره في شرح قوله وجناية الراهن والميراث على الرهن
 مضمونة فلا تقاس مسئلته على مسئلة المجلس الذي ليس في يده اثنان رهن بدينه فتأمل ذلك وافهم
 والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن من آخر شيئا على مبلغ ودفعه له وكسب في رغبة ان المبلغ الذي لفلان
 الغائب باق بذمته تجبته خوفا من الظلمة ومات المرتن عن ورثته هل اذا ثبت أن الاقرار على وجه
 التجبته باقرار المقر له او بالينة على الاتفاق سرا يكون المبلغ لورثة المرتن أم لا (أجاب) نعم يكون
 المبلغ لورثة المرتن والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن صرة به احدى الدراهم أقرضها الراهن ومات
 ثم طلب الراهن من ورثته وأحضر بدل دراهم القرض فجاءت به الزوجة وقد تزوت وانفك رباطها
 فادعى الراهن ذلك شيئا منها والزوجة تقول ان الصرة بعينها لا أدرى فقسمتها على القول قول الزوجة
 أم قول الراهن (أجاب) القول قول الزوجة بينهما ان ادعى عليها تناول شيء من الصرة وعليه
 البينة والله أعلم (سئل) في شركاء في الاستيفاء استرهن أحداهم سوا را من امرأة على ما عليها
 من معين سقى دابتها فادعى ضياعه فهل اذا تقدر النعمان بقدره يكون على المرتن خاصة أم عليهم جميعا
 على قدر الشراكة (أجاب) النعمان على المرتن خاصة ان صرحوا بأنه ليس للشركاء ان يرتن
 ولا يرهن على شريكه في الشركة الصحيحة فكذلك في الفاسدة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل
 اشترى من آخر صبرة بمسهم بثن معين من الدراهم وقال له أمسكه حتى أعطيك الثمن بقدر قبضة وفسط
 الثمن عليه فتعيب بعض المصمم عند البائع عيبا فأخشا في الدين زيادة عن قيمة المتعيب جميعه

مطلب لو رهن حليها
 لتكفي زوجها لا تكون
 متبرعة

مطلب اذا مات المرتن
 مجهولا للرهن يضمن جميع
 قيمته

مطلب ارتن بارودة قد دخل
 بها في هيجاء فأخذت منه
 مطلب حكم الرهن الفاسد
 حكم الصحيح

مطلب اذا أباح الراهن
 للميراث سكنى الدار المرهونة
 قبل اقراره وله مرتن حبس
 الراهن بدينه ويجبر المرتن
 على بيع دار الرهن ولو لم يكن
 له غيرها

مطلب اذا ارتهن شيئا بمبلغ
 ثم اقر بان هذا المبلغ لفلان
 ثم مات فثبت ورثته أن
 الاقرار على وجه التولية
 يكون المبلغ لهم

مطلب اذا ادعى الراهن
 ضمان الرهن وادعى ورثة
 المرتن عدمه فالقول لهم

مطلب ليس لاحد الشركاء
 ان يرتن وان فعل فالنعمان
 عليه صحيحة أو فاسدة

مطلب اذا قبض المشتري
 المبيع وقال للبائع أمسكه
 حتى ادفع لك ثمنه فتعيب
 في يده بسقط من الثمن بقدره

مطلب اذا قبض المشتري
 المبيع وقال للبائع أمسكه
 حتى ادفع لك ثمنه فتعيب
 في يده بسقط من الثمن بقدره

مطلب اذا قبض المشتري
 المبيع وقال للبائع أمسكه
 حتى ادفع لك ثمنه فتعيب
 في يده بسقط من الثمن بقدره

مطلب اذا قبض المشتري
 المبيع وقال للبائع أمسكه
 حتى ادفع لك ثمنه فتعيب
 في يده بسقط من الثمن بقدره

مطلب اذا قبض المشتري
 المبيع وقال للبائع أمسكه
 حتى ادفع لك ثمنه فتعيب
 في يده بسقط من الثمن بقدره

مطلب اذا قبض المشتري
 المبيع وقال للبائع أمسكه
 حتى ادفع لك ثمنه فتعيب
 في يده بسقط من الثمن بقدره

هل يضمن جميع قيمة نقصانه أم لا (أجاب) نعم يضمن ويسقط من الدين بقدره والحال هذه وقد صرحوا بأن الرهن إذا انقص عند المرتهن قدرا أو وصفا يسقط من الدين بقدره والله أعلم (سئل) في شخص ادعى على ورثة زيد بدين معين وقال ان زيدا المتوفى رهن تحت يده على الدين المزبور جميع بيته المحدود بمجوده الاربع وأقام البيعة على ذلك فأمر القاضى الورثة برفع يدهم عن البيت وتسليمه لادعى المزبور فعارضه آخر زعماء الله مستأجر للبيت من الراهن المتوفى وبرهن على ذلك فالزم المرتهن بدفع ما على البيت المرقوم من الاجرة للمستأجر فدفعا وتسلم الرهن فهل حيث كان المرهون مشغولا باجارة الغير حال دعوى الرخصة يكون مشغولا ببيعة الرهن أم لا يكون مشغولا ببيعة حيث تسلمه بأمر الحاكم وحكمه بعد الثبوت (أجاب) الزام المرتهن بدفع ما ذكر لم يتقبل به أحد من العلماء وللمرتهن الرجوع بما دفعه للمستأجر ثم الواجب في ذلك شرعا النظر في كلا العقدين فان كان البيت متجسدا في الرهن دون الاجارة اعتبر وكان المرتهن أحق بماليته من المستأجر ومن سائر غرماء البيت وان كان مقبوضا في الاجارة دون الرهن كالمستأجر أحق به من المرتهن ومن سائر الغرماء وان خلا العقدان عن القبض كان جميع الغرماء اسوة فيه يتقاسمون به بقدر حصة وقهم وان اتصل بكل منهما قبض فالعبرة للاسبق تاريخا منهما ما لم يجز صاحب القبض السابق العقد المتأخر لانفساح السابق بالاجارة منه للعقد اللاحق وذلك لان القبض في الرهن اما شرط للزوم او شرط الجواز وهو الاصح والقبض في الاجارة وان لم يكن شرطا لكن هو شرط لاجرة الرهن لا يكون أحق به من بقية غرمائه لا في الاجارة الصحيحة ولا في الاجارة الفاسدة وكل هذه الاحكام صرح بها علماءنا والا اعلام واذا تأملنا المتأمل ظهر له الحال وعرف كيف يتجه له المآل والله أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا ستر له من به دار للمديون نصفها له ونصفها لاولاد أخيه الضامن له فيه وهو وهم ساكنون في الدار لم يتلوها للمرتهن آخرها المرتهن للمديون بقدر معلوم هل تصح هذه الاجارة وتلزم الاجارة على المديون أم لا (أجاب) لا تصح ولا تلزم الاجارة للرهن فقد صرح في البرازية والظاهرية وغيرهما بأن الاجارة من الراهن باطله وعلوا بأنه مالك فكيف يستأجر ما لم يكن له وقد أفقت حرارا لا تخصي في الرجل يرهن محدودا فيجره للرهن قبل قبضه منه بأنه لا يصح الرهن ولا الاجارة أما الرهن فلعدم القبض وأما الاجارة فلعدم جوازها للمالك والمسئلة كثيرة النقل لا تخفى على من له أدنى فضل والله أعلم (سئل) في مرتهن سكن في دار الراهن هل تلزمه اجرة ذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه اجرة لذلك مطلقا اذ الراهن اولم يأذن معدة للاستئجار أم لا والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر عينا وقال له ان لم أعطك دينك الى خمسة أشهر فهو بيع لك بمالك على ومنى الاجل هل يصح البيع أم لا (أجاب) لا يصح البيع قال في البرازية في نوع وضعه عند عدل فالمرتهن ان لم أعطك دينك الى كذا فهو بيع لك بمالك على لا يجوز وذكر في طريقه الخلاف قال ان اوفيتك مالك الى كذا او لا فالرهن لك بمالك بطل الشرط وصح الرهن وقال الشافعي رحمه الله تعالى يطل الرهن أيضا والله أعلم (سئل) في ميت مات عن أولاد صغار وزوجة وعلى الميت دين لرجل مرتهن به حانو تاريخ الزوجة ان تقضى الدين وتنفك الحانوت هل اذا فعلت ذلك تكون متبرعة أم لا واهل الرجوع في التركة (أجاب) لا تكون متبرعة فترجع بما اذنت في التركة والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند امرأة خلتاين فضاع متهما واحدا والمدي يذعى أنه يساوى كذا والمرتهنة تدونه هل القول قوله أم قول المرتهنة وهل حيث ثبت ضياعه وكان الدين أقل من قيمة الخلتاين جميعه يقسم الدين على الموجود والمعدوم فأصاب حصته الدين منه يكون مضمونا وما أصاب الامانة غير مضمون (أجاب) القول قول المرتهنة بينهما في قدر قيمة الخلتاين الضائع واذا ثبت ضياعه تقسم على الدين قيمة الرهن جميعه فأصاب الهالك ينظر الى ما قابل المضمون منه فيضمن والى ما قابل الامانة فلا يضمن فاذا كان مثلا قيمة الرهن

مطلب ادعى رجل على ورثة المتوفى أن هذا البيت الذي في أيديهم رفعة المتوفى تحت يده وآخر أن المتوفى أجره منه فأمره الحاكم المرتهن ان يدفع الاجرة للمستأجر وقد بين المؤلف الاولى من العقدين

مطلب اجارة المرتهن الرهن من الراهن باطله وكذا الرهن أن وقعت الاجارة قبل قبض المرتهن الرهن

مطلب اذا سكن المرتهن دار الرهن لا تلزمه اجرة مطلب قال الراهن للمرتهن ان لم أعطك دينك الى كذا فالرهن بيع

مطلب لا تكون الزوجة متبرعة اذا افكت الرهن بعدم موت الزوج عنها وعن أولاد صغار

مطلب اذا ضاع الرهن فالقول للمرتهن في قدر القيمة فان زادت على الدين فالراند أمانته ان ثبت ضياعه بالبيعة والا لا

مطلب اذا جاء أجنبي ودفع
الدين الى مرتين الكرم وصار
ياكل ثمرته فهو مشترع
وبين من مأكله من ثمرته
مطلب اذا لم يعلم ضمياع
الرهن بالينة يضمن المارتن
جميع قيمته
مطلب يبع الراهن الرهن
موقوف على اجارة المارتن
او فكاه

مطلب اذا مر قراهن كان
معه و ناعلى المرتب بالاقل
من قيمته ومن الدين

مطلب ارتقیت بینا بطریق
بیع الوفاء فانهم ومات
المرتبة عن ورثة

مطالع القول للمؤمن
في قيمة الرحمن

مطالب رجلی رہی عند آخر
خلخال قضی و رہنہ المرفہ
عند آخر بغیر اذنی و حلال عندہ

مطلب دخل رجل دار آخر
في غملة فرعبت امرأته
واسقامت جنينا
مطلب طلب من عطار شربة
لضبيح فسقاه أهله منها
تجارات

مطلب لڑناو له عرفان
الارض وقال له كل فاكل
ومات لا يسمي وكيد الو
ناو له

ضعف الدين وكان الهالك النصف بـقط من الدين نصفه واذا لم يثبت هلاكه بالبيعة بدم من جميع
قيمة الهالك والله أعلم (سئل) في رجل ارهن كراما من رجل بمبلغ وثاب الراهن فجاء أجنبي
قتل الدين وارهن الكرم واكل ثمره مئة سنين ثم حضر الراهن ومنعه المرهن الكرم حتى يدفع له
مادفع للمرهن الاول فما الحكم في ذلك وفيما أكله من ثمره (أجاب) ليس له منه وبشئ ما أكله
من ثمره وبثبوره ولا يرجع على أحد بعد دفعه لاعلى الراهن الاول ولا على الثاني لكونه متطوعا
والله أعلم (سئل) في الرهن ادا لم يعلم ضياعه الا بقول المرهن هل يضمن قيمته بالغة ما بلغت
وتؤخذ منه او من ارثه بعد موته (أجاب) نعم يضمن جميع قيمته بالغة ما بلغت ويؤخذ ما زاد على
الدين منه او من تركته بعد موته حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما صرح به في توير الابصار والدرر والغرر
والله أعلم (سئل) في بيع الراهن الرهن قبل فكاه بغير اذن المرهن ما حكمه (أجاب)
ذكر في الحاشية أنه يترقب على اجازة المرتهن في اصح الروايات ويكافى بقض البيع وبذلك اجازته
واذا لم يفسخ البيع حتى فكاه الراهن نفذ البيع وفي التبيين لا يفسخ بفسخه في اصح الروايتين ومنه
في الكافي والهداية والجوهرية واكثر المعتمدين وفي منية المفتي بيع المرهون يفتى بأنه يفسخ ولا ينفذ
وليس لغير المشتري فسخه وهو موافق لما في التبيين والله أعلم (سئل) في رجل بذمته زيت لآخر
بطريق السلم رهى به المسلم اليه طوقا فسرق من يثمه مع جله أسبابه ما الحكم الشرعي (أجاب)
المقرر في مذهبه أن الرهن مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين فان ساءوا ساءا بالهالك كان المسلم فيه
قد استوفاه وان زادت قيمته فالزيادة أمانة وان نقصت قيمته عن الدين سقط منه بقدرها وطالب
بالباقى والمصرح به جواز الرهن بالمسلم فيه فاذا هلك صار المرتهن مستوفيا يعني في صورة المساواة
والزيادة وما في صورة نقصانه عن المسلم فيه فيصير مستوفيا بقدره وله المطالبة بما بقي من ذلك
والله أعلم (سئل) في أخوين رهنا يتناطريق بيع الوفاء على مبلغ معلوم فانهم لم يبيت ومات
المرتهمة وأحد الراهنين عن أخيه المذكور هل لورثته ما مطالبة الاخ المذكور وليس له أن يعمل
بانهم دام البيت أم لا (أجاب) لورثته ما مطالبة الاخ المذكور وأما انهم دام البيت فموجب
أن يسقط من الدين بقدر نقصانه بالانعدام مثلا اذا كان الدين خمسا وثلاثين والبيت قيمته ذلك فنصار
بساوى نصفه يسقط من الدين بقدره وان ثلثاه ثلث أو أكثر أو أقل فبصا به كما صرح به في البرازيد
وغيرها عند التكامل على نقصان الرهن عند المرتهن والله أعلم (سئل) في الرهن اذا ضاع
واختلف الراهن والمرتهن في قيمته هل يكون القول قول الراهن أم المرتهن (أجاب) القول قول
المرتهن والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر خلخلة لافضة على قدر معلوم من القرش
فتعدى عليه المرتهن ورهه عند آخر بغير اذنه وهناك عندهما الحكم (أجاب) للراهن ان ينهي
المرتهن ويخير الراهن بين ان يضمه قيمته من الذهب بالغة ما بلغت وبين ان يضمه وزنه من النخعة
والقول قول المرتهن اذا اختلفا في الوزن او القيمة بيمينه والبيعة على الراهن والله أعلم

• (کتاب الجنایات) •

(سئل) عن رجل دخل دار آخر على حين غفلة فحصل لزوجه رعب منه وأسقطت جنينا بسببه فهل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن المأصرة جوابه من أنه لو صاح على امرأة فأسقطت جنينا لا يضمن فهذا أولى ولا وجه لتضمنه والحال هذه والله أعلم (سئل) في عطار طلب منه شربة رضيع فادفع اجراء مما يصلح فقاء أهله منها وقد رآه الله بعونه وأهله يقولون مات بسبب ذلك والعطار ينكر فهل يلزم العطار شيء أم لا (أجاب) لا يضمن وإن قدرنا أنه مات بسبب ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ياول آخر عرفا من الأرض وقال له كل منه ولا تشكرا فأكلا ومات رأياؤا.

يذعنون عليه الذية بسبب أنه مات من أكله هل تصح دعواهم أم لا (أجاب) لا تصح دعواهم ولا يلتفت إليها الآن علماء ناصروا قاطبة بأنه لو تناول شخص شخصاً سما أو وضعه في طعام وقال له كل فاكل فمات من ذلك لا يجب عليه قصاص ولا ذية ووجهه أنه تناول باختياره وأكل بنفسه فلا يضاف فعله إليه فكيف يعرق يتوهم فيه الشفاء يجب ذية أو قصاص هذا لا يتوهمه ذولب والله أعلم (سئل) في رجل جذب سكين آخر من حزامه فتناوله صاحبه فبجأ بالفرح يد الجاذب المتعدى وثلث أصابعه هل على صاحب السكين ضمان أم لا (لجواب) لا ضمان على صاحب السكين والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة لها ابن سنه ثمان سنين من زوج توفي وبنت من آخره وحى خرجت اتهمها بما المصلحة اقتضت الخروج وأمرت ابنها المذكور بحمل أخته المذكورة فحملها ففعلها فوق قعا على الاض فانشج رأس الصغيرة ومكثت أياماً مات حل على الأم أو الصبي في ذلك ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على الأم ولا على الصبي والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل يرى غنماً لجماعة أذن واحد منهم للراعي في دخول داره ليسقى غنمه مع جلبة غنم غيره من ماء يترافق الراعي نفسه في البئر ليهيج الماء فقتل عليه ومات به اهل على صاحب البئر ضمان أم لا سواء مات بسبب طرح نفسه أم بسبب برد أو حر ووهج بداخله (أجاب) صاحب البئر محسن وما على المحسنين من سبيل فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم (سئل) في بئر ملوك لشخص بداخل داره المملوك له بهامنا كن يسكن بها بالاجرة استعار انسان منه البئر ليخزن به حنطة ففتحها ليخرج ما فيها من التراب والقمامات فز غلام من أولاد السكان عليها فسقط بها ومات غنماً وقوته هل لا تلزم ذية المبيع ولا المستعير أم تلزمهما (أجاب) لا تلزم ذية واحد منهما بما جاع كل انسان اذ ليست البئر المذكورة بترعد وان حتى يلزم فيها السن وقع بها الضمان بل في بئر العبد وان صرح أبو حنيفة النعمان بأن الساقط فيها اذا مات غنماً بالاختناق من هواء به ليس على جافرها ضمان وصرح أيضاً بأنه اذا تعبد المورور عليها فسقط فيها لا ضمان فكل هذه الوجوه دافعة للضمان ولو وجد أحد هذا الكشي في دفعه والله أعلم (سئل) في ثلاثة أحد هم مسلم والاخران نصرانيان اجتمعوا على قتل مسلم عداثة ياهل يقتلون به جميعاً أم لا وهل لولي الصلح مع أحدهم كائناً من كان منهم وقتل من شاء والعفو عن شاء أم لا (أجاب) نعم لولي الصلح مع اجدهم وقتل أحدهم والعفو عن أحدهم وقتل جميعهم والعفو عن كاهم والصلح مع كاهم لأن الحق له في ذلك وصاحب الحق يتصرف فيه بما ألوحه الله ربه الملائكة والله أعلم (سئل) في سكار له خادم كبير يسوس دوابه في سفره وحضره جاء له من رجل سهم خطأ في إحدى عينيه فمات بعد أيام فادعى والده أن استأذه حمله وهو مجروح في قافلة معه ماسك وروائح طيبة ومات بسببها هل تسمع هذه الدعوى أم لا تسمع (أجاب) حمله في قافلة فيها ماسك وروائح طيبة لا يوجب ضمانه فلا تسمع دعواه في ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في يهودى ففتح كنيفاً له فادعى عليه نصراني أن ابنه الصغير مات برائحته هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع والله أعلم (سئل) في رجل برى في وجه امرأة حرياء فأخذها خوف بنافض ومريض لزم بسببه الفرائش ومات بعد ستة أيام هل يلزمه ذيتها أم لا (أجاب) لا يلزمه ذيتها لكن غير صورته وخوف بالغائبات فانه لا ضمان عليه لاستناده في خوفه الا اذا جرحته الحرياء أو عضتها ومات بسبب ذلك فكن صاح على رجل فصعق فمات من ذلك وكثير من فروع المذهب شاهد له والله أعلم (سئل) في صغيرة بنت ثلاث سنين في حضنة الأم خرجت للزوج وتركها بلا حافظ لها فوقع في قدر طعام حار كانت بين يديها فهلك هل تضمن الأم أم لا (أجاب) نعم تضمن الأم لتركها بلا حافظ لها فوقع في قدر طعام حار كانت بين يديها فهلك الزاهد في القنية والحواوى قال فيها راعى الشرف الأئمة المحكي صبي ابن ثلاث سنين وحق الحضنة

مطلب جذب سكين آخر
فجذبها صاحبها فخرحت
يد المتعدى

مطلب امرأة لها ابن
وبنت أمرت الولد بحمل
أخته فحملها ففعلها
رأسها مات

مطلب رجل يرى غنماً
لجماعة أذن واحد منهم له
أن يسقى الغنم من بئر قتل
إليه ليهيج الماء فمات

مطلب لرجل يربى دابة
استعار انسان ليخزن فيها
غلة ففتحها ليخرج ما فيها
من التراب فسقط فيها غلام
ومات

مطلب اذا قتل ثلاثة رجلاً
فلوليهم قتل الكل أو العفو
عن الكل أو الصلح أو
البعض

مطلب أصابه من رجل
سهم في إحدى عينيه فمات
فادعى والده أن استأذه حمله
في قافلة فيها ماسك وروائح
مطلب يهودى ففتح كنيفاً
فادعى عليه نصراني أن
ابنه مات برائحته

مطلب رعى بوجه امرأة
حرياء فأخذها خوف لزم
به الفرائش ثم ماتت

مطلب اذا خرجت الأم
وتركت ابنتها الصغيرة
فوقع في قدر حار وماتت
تضمن

للاثم فخرجت وتركت العبي فوقع في النار فنعمن الالم ورمز للمعيط وقال لا نعمن في ابن مئ
سنتين ثم رمز لجد الائمة الحكيم وقال امرأة تركت ولدها عند امرأة وقالت احفظه حتى ارجع
فذهبت وتركته فوقع الصغير في النار فلعن الائمة للاثم وسائر الورثة ان كان من لا يحفظ نفسه ورمز
للمعيط وقال اودعت صبية فوقع في الماء فماتت فان غابت عن بصرها ضمنت والادلاء او وجه
النعمان في جميع المسائل المذكورة ترك المعيط الواجب والله أعلم (سئل) في رجل أخذ بيده
بندقة فخرج به ثم وضعها وبعد استقرارها وقع مشحاصها على غراتها لا يفعله فأورى وخرجت وقتلت
شخصا هل عليه وعلى عاقلة دية أم لا (أجاب) ليس عليه دية ولا على عاقلة حيث لم يكن خروجها
بحركته وبشهادة ذلك فروع بطول ذكرها فماتت ما في جامع الفصولين وضع جثة على حائط فلق
بوقوعها شيء لم يضمن اذا انقطع أثر فعله بوضعه وهو غير متعدي في هذا الوضع فلا يضاف اليه اللاب
ومنها رجلان كانا يدبغان جلودا في حانوت واحد فأذاب أحدهما شحمًا في مرجل فغاش فصب
عليه ماء ليسكن فالتب الشحم فأصاب السقف فاحترق متاع صاحبه وأمتعة الخيران لم يضمن ومنها ما
صرحوا به فاطبة بقواهم ولو لم يبق الخداد ولكن حلت الريح بعض النار عن كبره فأحرقت أوقات
كلن هذا رومها حل قطننا الى الدفاف فلقه امرأة في السكة فحصل قبس من النار فأصاب النار
القطن فأحرقته لم يضمن ان كان ذلك من حركة الريح ولا ينظر ان كانت المرأة هي التي مشت الى القطن
فنعمن وان مشى صاحب القطن الى النار لم يضمن الى غير ذلك من الفروع المصروفة بالحكم وأما
حيث كان التلف لا بحركته لا ضمان عليه والله أعلم (سئل) في قرية جاءت على أهلها نائحة
فرحل بعضهم قبيهم أعوان الحاكم السياسي ليردوهم فأبوا فغضب رجل من الاعوان ببندقة جهتهم
فأصاب رجلًا من الراجلين فقتله هل تلزم جنايته شيخ القرية بقواهم هو حترضهم أم لا (أجاب)
لا تلزم شيخ القرية بجنايته بالاجماع والحال هذه بل يلزم الضارب المباشر لما تنصير أنه اذا اجتمع
المباشر والمتسبب قدم المباشر واقعة أعلم (سئل) في رجل دخل قرية بمجلبة وصياح فزعهم رجل
أن زوجته ألفت جنبنا بسبب الخوف من ذلك ويريد تضمن من كان سببا لدخول القرية بهذه الصفة
هل تجع دعواه ويضمن اذا ثبت ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه اذا يلزم الضمان بمثله لعدم
موجبه وقد أفتى والد شيخنا شيخ الاسلام أمين الدين بن عبد العال اذا صاح على امرأة فألفت جنبنا
لا يضمن واذا خوفها بالضرب يضمن ولم يذكروا وجه المرق وأقول وجهه أن في موتهما بالتحويف بالضرب
وهو فعل صادر منه نسب اليه وفي الصياح موتهما بالخوف وهو صادر ومنه انساب اليها وصرحوا أيضا
بأنه لو صاح على كسيفات لا يضمن وفي التنازع خاية فقلاع مجموع النوارل رجل صاح على آخر
بجاء فمات من صيحته تجب فيه الدية وأقول لا مخالفة بينهما فالأول اذا كان الموت بالخوف والثاني
بالصيحة فجاءة وهي منسوبة الى الصياح والخوف منسوب الى الموت فصار الفرق أنه اذا مات بفعل
الغير ضمن ذلك الغير واذا مات بمجرّد الخوف لا ضمان ولو اختلف الصاعل مع أولياء الميت فالقول
للفاعل أنه مات من الخوف وعلى الأولياء البينة أنه مات من التحويف اذا أسكره الفاعل وعلى هذا
اذا صاح على المرأة فجاءة فألفت من صيحته جنبنا يضمن لتسببه الالقاء الى الصيحة منه اليها ولو صاح
على امرأة فجاءة فألفت امرأة غيرها لا يضمن لعدم تعديه عليها لانها ألفت من الخوف فصار كالموت
ضرب رجلا أو قتله فمات آخر بالخوف منه فانقطعت نسبة الموت عن الفاعل تأمل فانه يحترى جنة
والله أعلم (سئل) في فزان بفرصة باقا أرسل أميره حترابا لفا عاقلا الى العوجاء يستجمل
المكاري بالديق فمات أو قتل في الطريق هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن باجماع العلماء بل
صرح البرزقي في الصبي بأنه لو أرسله في حاجة فمات أو قتل في الطريق لا يجب عليه شيء انتهى فكيف
يجب عليه شيء في الحتراب البالغ العاقل بذلك اذ يحصل الامر بأن رجلا يبعث رجلا في حاجة فمات أو قتل

مطلب اذا وضع بندقة
وبعد استقرارها خرجت
وقلت شخصًا فلا دية عليه
ولا على عاقلة وذكر المواقف
لهذه المسئلة نظائر

مطلب اذا اجتمع المباشر
والتسبب قدم المباشر

مطلب رجل دخل قرية
بجارية وصاح فأتى رجل
أن امرأته ألفت جنبنا
بسبب الخوف من ذلك

مطلب في دفع المخالفة
بين قول بعضهم صاح على
آخر فمات لا يضمن وقول
بعضهم يضمن

مطلب اذا أرسل رجل
آخر لحاجة فمات أو قتل
لا يضمن عليه

فيه لا يضمن بالاجتماع والله أعلم (سئل) في مراهق مع معلمه خاض في مسيل ماء فغرق مع جماعة وسلم معلمه مع جماعة هل يضمن معلمه أم لا (أجاب) لا يضمن لانه خاض باختياره فلا وجه لضماني معلمه والله أعلم (سئل) في رجل قال لا تخراكوني على عقدتي خنصري يدي فكواه فشلت خنصره هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن لانه له في ذلك ولو شرط عليه العجل السليم لا يصح لانه ليس في وسعه ذلك والله أعلم (سئل) في رجل أراد من آخر لواطه به وتعذر دفعه الا بقتله هل لذلك أم لا (أجاب) نعم له قتله وقد صرحوا بأنه اذا انظر في باب دار انسان ففقأ صاحب الدار عينه لا يضمن ان لم يمكنه تخبثه من غير قذفه فكيف بمن أراد بانسان لواطه ولم يمكنه تخبثه عنه بغير قتله الامر في ذلك أوضح والله أعلم

* (كتاب الديات) *

(سئل) في رجل ضرب زوجته فأتلف لها ثلاثة اسنان فوكت أخاها في طلبه بموجب ذلك وهو مقر غير أنه يوهنم أنه لا يلزمه بضرب زوجته شيء ويدعي على الاخ أنه شكاع عليه لحاكم سياسي بذلك فغترمه ما لا والاخ منكر الشكوى عليه للسياسي فهل يلزم الاخ بمجرد الذعوى شيء وهل على الزوج ارش الاسنان أم لا (أجاب) ضرب الزوجة بموجب للضمان سواء كان ظالما أو بحق لان المباح يتقيد بالسلامة ففي الاسنان الثلاثة سبع مائة وخمسون درهما أو سبعة من الابل ونصف لان دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس ومادونها ولا شيء على الاخ بالشكوى المذكورة لان الموجب للضمان الشكوى بغير حق وهذه بحق والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل طرح آخر على الارض وضربه فصار يصرع فاذا عليه (أجاب) ان ثبت زوال عقله بما ذكر فدية دية كالهوان زال بعضه فبقتله ان انضبط بزمان أو غيره وان لم ينضبط فمكروهة عدل ولا قاضي أن يقتلها باجتهاده وهذا قتله تفاقها أخذ من كلامهم وقد صرح بعض العلماء بأن الاصراع ضرب من الجنون والله أعلم (سئل) في امرأة خطفها أخوها وابن عمها من محل زوجها وأردفها خلفه على فرس وشدها اليه وسير بها الفرس عدوا وعجزت عن حفظ نفسها فألقت جنينا بسبب الشدة وملاقة السرج ابطنها وماتت بعده بسببه هل عليه غرة الجنين ودية للمرأة وتكون جميع الغرة الاب ونصف الدية للزوج حيث لم يكن لها ولد (أجاب) نعم على مردفها الشاذلها دية في الام وغرة في الجنين فأما دية الامر وهي نصف دية الرجل فغيرها ورثتها وزوجها من جلة الورثة فله النصف منها وأما الغرة وهي خمسة مائة درهم فهي الاب لانحصار ارث الجنين فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة تدعي أنها كانت في دارها بين أغنامها فأصابها سحر من راعي الاغنام فألقت بسببه جنينا وهو يقول رفعت حجرالا أدري أهو الصائب لها أم لا وعلى تقدير أنه الصائب لا أدري هل الالقا به أم بغيره حاصل كلامه انكار ما عدا الرمي هل يلزمه بمجرد ذلك شيء أم لا وهل تقبل شهادة من شرط له مال على شهادته في ذلك أم لا واذا وجد الثبوت الشرعي المستوفي للشرايط الشرعية ما يلزم الراعي شرعا في ذلك (أجاب) لا يلزمه بمجرد الاعتراف بالرمي شيء لاحتمال رمي غيره ولا بالاقرار بالرمي والاصابة لاحتمال أن الاقواء حصل بعارض آخر ولا بد من الاعتراف بأن الاقواء حصل به أو البيئة العادلة التي تشهد بأن سحر هذا الراعي أصابها وألقت به أو تشهد على اقراره به كذلك حتى تلزم الغرة أو النكول عن اليمين المتوجهة عليه في دعوى ذلك كذلك وأما بدون هذه الامور لا يلزمه شيء واذا ثبت بالبيئة العادلة أو الاقرار أو النكول فاللازم عليه غرة وهي نصف عشر الدية قدرها خمسة مائة درهم تبلغ بحساب القروش الآن سبعة وخمسين قرشا تقريبا فاذا ثبت عليه ذلك يلزمه دفعها ولا تقبل شهادة أخذ المال على الشهادة

مطلب مراهق خاض الماء مع معلمه فغرق
مطلب قال لا تخراكوني على عقدتي خنصري فكواه فشلت
مطلب في قتل من يريد اللواط منه

(كتاب الديات)

مطلب ضرب الزوج زوجته موجب للضمان والشكوى بحق لا موجب للضمان

مطلب رجل ضرب آخر حتى صرع

مطلب خطفها من محل زوجها وشدها على فرس خلفه وسيرها فألقت جنينا وماتت بعده بسبب ذلك

مطلبت ادعت أنها أصابها سحر من راعي الاغنام وهو يقول لا أدري أهو الصائب لها أم لا الخ

ولا المشروط عليه مال ولا المتعصب ولا الفاسق المرتكب ما يسقط عدالته كما تقدم من كلام العلما
 رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر ضربات متعددة في رأسه ووجهه يسكن
 قطع عينه وأربع أرحام من أسنانه وكسر عظم عليه الأيسر فما يلزمه (أجاب) إذا كان ذلك
 كله بفعل واحد فلا تؤدى في شيء منه ويجب عليه في العين نصف الدية وفي كل سن نصف عشر الدية وهو
 خمس من الأبل أو خمسمائة درهم وفي اللحي أن لم تنقل العظم بعد كسر عشر الدية وإن نقلته فشر
 ونصف عشر وإن كان كل واحد بفعل مستقل يقتص منه في الأسنان وعليه في العين نصف الدية وفي
 اللحي ما ذكرنا أولا إذا لم يصب في قلع العين ولا في كسر العظم لعدم تحقق الماتلة في ذلك والله
 أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلا حرا عمدا بسكين على يده فجرحها جرحا قاتلا فقتل عاذا
 يلزمه وهل إذا قال الضارب انما ضربته لأن قريته أتهم بواحدة من حرمي فذهبت هذه الجنابة بهذه
 التهمة هل يعتبر بقوله وتذهب هذه بهذه أم لا عبرة بالتهمة ويضمن ارش اليد (أجاب) يجب
 ارش اليد وهو نصف دية النفس على الضارب في ماله لأنه عدو وقد سقط القصاص بالليل لعدم
 إمكان المساواة ولا تذهب هذه الجنابة بهذه التهمة بأجماع كل مسلم فلا اعتبار بقول الضارب
 ذهبت هذه بهذه والله أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلا حرا فقتل عينه فذاذا يلزمه (أجاب)
 يلزمه في ذلك نصف الدية سواء كان عدما أو خطأ لعدم إمكان الماتلة وتحمله العاقلة في الخطأ والدية
 الكاملة مقدرة بما نمت من الأبل أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم فالواجب في العين المذكورة نصف
 ذلك والله أعلم (سئل) في صغير لطم وجه امرأة فأسقط سنناها فماذا يلزمه وهل على أبيه دية أم لا
 (أجاب) يلزم في السن اثنان ونصف من الأبل أو مائتان وخمسون درهما على عاقلة والله أعلم
 (سئل) في خيال قال لا تخر راحات وضربه بعصا فقتل عينه فماذا يلزم الضارب (أجاب) يلزمه
 نصف الدية كما صرح به أصحاب المتون والشروح والقنواوي وهو من الأبل بخمسون مفسدة أو أرباعا
 من بنت خماض اثنا عشرة ونصف ومن بنت لبون كذلك ومن حقة كذلك ومن جذعة كذلك هذا
 من الأبل وأما من الذهب فخمسمائة دينار ومن الفضة خمسة آلاف درهم والله أعلم (سئل) في
 رجل ضرب آخر بجبر فأصاب فيه فأسقط سننا من أسنانه فماذا يلزمه (أجاب) يلزمه في كل سن خمس
 من الأبل أو خمسمائة درهم هذا إذا كان خطأ وإن كان عدما ففيه القصاص السن بالسن والله أعلم
 (سئل) في رجل شج آخر شجة دائمة فبرئت وبقي اثرها في وجهه فماذا يجب عليه شرعا (أجاب)
 يجب عليه حكومة عدل والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بسكين فقطع بعض
 مفاصل خنصره وبصره وشل ما بقي منهما وحصل للوسطى والسبابة بعض شلل فما الواجب في ذلك
 (أجاب) في كل مفصل من مفاصل الخنصر والبصر ثلث دية الأصبع فإن كان قد ذهب منها
 ثلاثة مفاصل فقيم الدية الأصبع كاملة وهي عشر من الأبل أو مائة من الدراهم أو ألف من الدراهم
 لأن في الأصبع الواحدة عشر الدية وهي من هذه الأنواع الثلاثة وإن كان الذهب منها أربعة مفاصل
 ففيه دية أصبع وثلث دية أصبع ثم ينظر إلى ما شل من المفاصل الباقية فإن كان لا يتفجع به
 فحكمه حكم المقطوع في وجوب الدية فيجب دية الخنصر والبصر كالأعشرون من الأبل وهي
 خمس الدية أو بحسابه من الذهب والفضة المشروحين أعلاه وإن كان يتفجع به ففيه حكومة عدل
 بأن ينظر إلى ما فات وإلى ما بقي فيحكم بحسابه وكذلك القول في الوسطى والسبابة فانهم ذلك والله أعلم
 (سئل) في بئر مكبوسة بالتراب في بيت شخص عمد لها رجل فأخرج ترايبها وحزمتها حطة ومدها
 فغاب مدة أشهر ثم حضر وقتها كل ذلك بغير إذن المالك فوقع فيها ابن المالك ومات بالوقوع هل
 تجب دية على عاقلة المخرج أم لا (أجاب) صرحوا بأن كبس التراب ليس له حرم فليكون
 ما أخرجه كحدث البئر العاد وان هو ضامن ما هلك بالوقوع فيها إن ماله في ماله وإن نهضا حرة فعلى

مطلب ضرب آخر ضربات
 يسكن قطع عينه وأربع
 أرحام من أسنانه وكسر
 عظم عليه

مطلب رجل ضرب يد آخر
 عمد بسكين فقتل

مطلب إذا ضرب آخر فقتل
 عينه يجب نصف الدية مطلقا

مطلب صغير لطم امرأة
 فأسقط سناتها

مطلب ضرب آخر بعضا
 فقتل عينه

مطلب ضرب آخر بجبر
 فأسقط سننا من أسنانه

مطلب رجل ضرب آخر
 يسكن فقطع بعض مفاصل
 خنصره وبصره وشل
 ما بقي وحصل للوسطى
 والسبابة بعض شل

مطلب بئر مكبوسة بالتراب
 في بيت رجل فإذا أخرج
 ترايبها رجل كان ضامنا
 لما هلك بالوقوع فيها

عاقلة والله أعلم (سئل) في امرأته قتلها ابن عمها عداؤها زوجها وأولاد ذكور وأب مات
 الأب قبل استيفاء القصاص عن ابن أخيه القاتل فما يستحق الزوج والأولاد عليه (أجاب)
 يستحقون خمسة أسداس ديتها لانقلاب حصتهم في القصاص مالا يجوز الأب ويرث القاتل حصته
 فيه كما نص عليه في التارخانية والله أعلم (سئل) في رجل قتل بنت عمه عداؤها زوجها وأخ
 شقيق هل يقتل بها إذا اجتمع على طلب القصاص أم لا وإذا عفا أخوها عنه بنقلب نصيب
 الزوج مالا أم لا (أجاب) نعم يقتل بها وإن عفا أخوها عنه فلزوجها نصف ديتها والمقتول في كلام
 أئمتنا أن الرجل يقتل بالمرأة وأن دية المرأة نصف دية الرجل والقصاص والدية يجريان على فرائض
 الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل قتل ابنته عداها بجرم دهمته وليس لها وارث سوى زوجها
 وأبناء عمها فماذا يجب لزوجها على أبيها بسبب القتل المذكور (أجاب) يجب له عليه نصف
 ديتها في ماله خاصة وقد تقرر أن القاتل لا يرث من المقتول وأن الزوج بالعمد المحض يجب
 في مال القاتل لا على عاقلة وأنها دية المرأة على النصف من دية الرجل وأن ما يجب على الأب والجد
 في أموالهم بقتل الابن عداها يجب في ثلاث سنين عندنا وقد عرفت الأحكام في هذه المسئلة على
 وجه الاستقصاء والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بجرح أو كدر عداها فكسر بعض سننه
 فماذا يجب عليه (أجاب) إن كان الكسر مستويا يستطاع في مثله القصاص بالمجرد اقتص
 من الضارب فيبد من سننه بمقدار سن المضروب وإن لم يكن كذلك فعليه من ارش السن بجسايه
 إن كان نصف سنه فنصف ارش السن وإن ثلثا فثلث وهكذا وقد تقرر أن في السن نصف عشر الدية
 فبما نعلم مقدار ما ذهب من سننه فيجب ارشه بجسايه حيث لم يمكن القصاص والله أعلم (سئل)
 في رجل ضرب رأس آخر فأذهب بعضا من بصره فماذا يلزمه شرعا (أجاب) صرح في التارخانية
 والبرازية وكثير من الكتب أنه لو ذهب بعض بصره بضربة وشحوا فلا قصاص وفي ذلك حكومة
 عدل ونقله في التارخانية عن الفتاوى الصغرى والمسئلة مشهورة وفي كثير من الكتب
 المذكورة وذكر أيضا في التارخانية أن ذهاب البصر قيل إن الأطباء تعرفه فقول عدلين منهم
 مقبول فربما يظهر المقدار الذاهب منه بقول الأطباء فتسهل الحكومة والحال هذه والله أعلم
 (سئل) في امرأة حرة نبت امرأة أخرى وابنتها عن القاء القمامة بموضع بصره بالمارة
 فأتدب أخوها وشيخ الناهية في رأسها شجة دامية فماذا يلزمه شرعا (أجاب) أولا يلزمه التعزير
 لارتكابه المعصية وثانياً يلزمه حكومة العدل وهي على قول الكرخي المصحح أن يتظاركم مقدار هذه
 الشجة من الموضحة فيجب قدر ذلك من نصف عشر الدية لأن ما لا نص فيه يرد إلى المنصوص عليه والله
 أعلم (سئل) في جماعة يجزئون جرحاً قال قائل منهم ضعوا في حلقة خشبة ثلاثين رساً أحداً فقال
 رئيسهم لا يحتاج فهرس رجل رجل منهم فكسر حافة الحكم فيه (أجاب) الحكم في ذلك عند علمائنا
 المحققين أن حكومة العدل تقسم على جميع الجارين وتسقط حصة المصاب عنه أما وجوب حكومة
 العدل فلنص علمائنا بأن في كسر كل عظم حكومة عدل وأما كونهم عليهم فلنصهم في مسئلة الأربعة
 نفر الذين استوجروا الحفر برفو وقعت عليهم من حفرهم فأت أحدهم أن على الثلاثة ثلاثة أرباع
 الدية وبسقط ربعها مع الذين بأن الموت من جنائيه وجنائيههم فسقط ما قابل فعله كما صرح به في الخبانية
 والبرازية وأكبر الكتب وإن مات الذي انكسرت رجله من ذلك فسمت الدية كذلك فافهم
 والله تعالى أعلم

(باب ما يخذله الرجل في الطريق)

(سئل) في رجل له إيوان سفلى هدمه وجد عمارته ووضع عليه عليه ونصب عليهم ما يارب

مطلب قتلها ابن عمها
 عداؤها زوجها وأولاد
 وأب مات قبل استيفاء
 القصاص

مطلب قتل بنت عداؤها
 زوجها وأخ يقتل بها إذا
 اجتمعت وإن عفا أحدهما
 انقلب نصيب الآخر مالا

مطلب قتل ابنته عداؤها
 زوجها وابن عم
 مطلب ضرب آخر عداها فكسر
 بعض سننه

مطلب ضرب آخر فأذهب
 بعض بصره

مطلب ضرب امرأة في
 رأسها فتجرحها شجة دامية

مطلب جماعة يجزئون جرحاً
 بدفع واحد منهم ضعوا
 في حلقة خشبة ثلاثين رساً
 أحداً ومنع آخر قهرس رجله

مطلب اذا وضع رجل
مبارب نصب في زقاق
غير نافذ يجبر على رفعها
وان اباح اخله ذلك لهم
الرجوع

مطلب ليس لصاحب
المراصة أن ينقله أو يرفعه
أو يسهله

مطلب ليس لصاحب
الجدع أن يرفعه

مطلب بنى على الطريق
العام سائبا بغير إذن
السلطان ومنع به الصانع
طاقة تجاهه

مطلب اذا أراد رجل
احداث طلة في الطريق
العام يمسح ولولم يضر على
الصحيح من مذهب أبي
حنيفة

مطلب اذا كان متكلما
على مدرسة فسد طاقات
فيها بسبب بناء سائبا
أحدثه على طريق العامة
فما سطر عليها الآن أن
يخاصمه برفعه بل ولكل أحد
ذلك

مطلب اذا اخرج حرصا
الى طريق العامة ففتح به كوة
مشرقة على عورات بجاره
ومثاله طريق فاصل

مطلب اختلف ائمتنا
الثلاثة في حكم وضع قنطرة
أو طلة في طريق العامة

نصب في صدر زقاق غير نافذ فيضرب بأحده لاد اطلب أهل الزقاق أو بعضهم رفع المبانى بها يجبر على
رفعها أم لا وإذا ادعى أنه وضع بأذن من أهلها لا باحتهم له هل لهم الرجوع عن الإباحة وتكليفهم رفعها
أم لا (أجاب) لهم أن يطلبوا رفعها لأن الزقاق العبر السافذ ملك لأهل قلمه ذلك سواء أضر أم لا
وان تراخوا بوضعها لهم أن يرجعوا لانها إباحة وللبيع الرجوع عنها كس أياح ركوب دابة أو
مشتركة بينه وبين المباح له أن يمنع منه متى شاء كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل له
ابوان في داره عليه مبارب نصب ماؤها في زقاق غير نافذ هدمه وحدث بناءه وأحدث عليه طقة
ونقل المبارب التي عليه على سطح الطبة المحدثه هل له ذلك أم لا ويكلف برفعها (أجاب) ليس
له ذلك ويكلف الى رفعها فقد صرح في الخلاصة ومنه في البرازية أنه لو أراد أهل الدار أن يتقوا
المبارب عن موضعه أو يرفعوه أو يسفلوه لم يكن لهم ذلك وفي الحاشية في الجدوع وان أراد أن يجعله
أرفع عما كان لا يكون له ذلك لأنه أكثر ضررا عما كان ولا شك بأن الماء كلما كان شاهقا فوقه أضر
بلاشبهه لأنه لقونه بحفر زيادة عما يحفره المستقل ويسد وقعه ويكثر اتساعه وانتشاره فيضرب به
جاره وذلك لأن الرقاق ملك مشترك بين أهل فلا يجوز التصرف فيه بغير إذن شريكه ورضاه وقد
ورد انتهى عن اضرار الجار واذا ناله والله أعلم (سئل) في رجل بنى على الطريق العام سائبا بغير إذن
من السلطان ومنع به الفضاء والهواء عن طاعة مدرسته تجاهه والآن يريد ناطر المدرسه هدمه
فهل تمنع دعواه بذلك ويحب إلى خدمه أم لا (أجاب) للناصر مطالبة برفعه بل لكل
واحد من آحاد المسلمين ذلك فقد انصفوا على أنه اذا اضر فلكل أحد ولو من أهل الذمة غير العبد
والصبيان أن يخاصمه ويتقضى عليه بدمه كما صرح به في جامع الفصولين وامن الفتاوى الدنيارى
ومن قواعدهم الضرورى أن يل مذهب الامام أبي حنيفة برفع ويمنع ولولم يضر ففى التارخاينة وذكر
شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في كتاب الصلح اذا أراد الرجل احداث طلة في الطريق العام ولا يستر
بالعمامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة أن لكل واحد من آحاد المسلمين حق المنع وهو الطرح ومثله
في جامع الفصولين في الفصل الخامس والثلاثين وقد علم من كلام شيخ الاسلام في الصلح أنه لا يعدل
عن كلام الامام لأنه جعله الصحيح من مذهبه وهو ولولم يجعله الصحيح فهو الصحيح حيث ثبت أنه مذهبه
الذى استقر عليه فان كان هذا في لا يضر فكيف فيما يضر وهو بالاتفاق من الجميع والله أعلم
(سئل) في رجل كان متكلما على مدرسة تغير معالمها بغير موجب بحيث أنه سدت طاقات
في المدرسة المذكورة وبني تجاهها انواعا على سائبا أحدثه على طريق العامة والآن يطلب
ناطر المدرسة فتح الطاقات لقدمها وهدم السائبا هل يجب الى ذلك شرعا أم لا (أجاب) نعم
يجب الى ذلك والحال هذه اذا لا يجوز تغيير معالم وقف ما وقد انصفوا على رفع الطلة حيث كانت
تضر والصحيح من مذهب أبي حنيفة أنها ترفع لخاصمة آحاد الناس ما عدا العبد والصبيان ولولم
تضر صرح به في التارخاينة وجامع الفصولين وكثير من كتب علمائنا والله أعلم (سئل) في رجل
أخرج حرصا الى طريق العامة وفتح به كوة مشرقة على عورات بجاره هل ينزع ولا يمنع من نزعه
الطريق الفاصل أم لا (أجاب) نعم ينزع الحرص ولكل واحد من أهل الخصومة أن يطالبه
بنزعه ولا يختص بذلك الجار وإنما سدة الكوة فالسوى على أنها حاشيت كانت للنظر والموضع موضع
مرضع للنساء تسد بلا فرق بين الطريق الفاصل وغيره والمسئلة الاولى في الكثرة وغيره والثانية
في المضمرات وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في بناء تشعت بحيث آل الى السقوط وأخبر
العمارة أنه يحتاج في استناده وتحصينه الى بناء قنطرة في الطريق العام فهل يسوغ للساحب
البناء احداث مثل ذلك اذا كان ليس في احداثه ضرر خصوصا حيث دعت الضرورة والحاجة
اليه وجرى عادة الناس بمثل ذلك وخصوصا أيضا كنه المحل من جانب الشارع الشرع بقدر

المعمارية وأهل الحلة وجماعة من المسلمين وأخبروا بأمرهم بأنه ليس في أحداث ذلك ضرر أصلا
والحال أنها ذرعت أيضا نجباء بناؤها الزيد من ذرع القنطرة الموجودة بذلك الخط فهل حيث
جرت عادة الناس بذلك ولم يكن في أحداثها ضرر يسوغ له ذلك ولا يلتفت إلى المعارض المتعنت
وهل الحائظ الدار حريم وبعد ذلك فناء حاجتي أن لصاحبها ربط دابته إلى جانبها والجلوس في ظلها إلى
غير ذلك من الانتفاعات أم لا (أجاب) قد أكثر علماءنا من نقل هذه المسئلة في كتبهم قال
في البرازية وإن أحدث في طريق ظله لكل أحد الرفع والمنع أضرم لا وقال محمد رحمه الله تعالى
إذا لم ينصر يمنع ولا يرفع وقال الثاني رحمه الله تعالى وبه يعتبر إذا لم ينصر لا يمنع ولا يرفع انتهى
وفي جامع الفصولين في أول الخامس والثلاثين أراد أن يحدث ظله في الطريق العامة وهي لا تنصر
بالعامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن لكل من المسلمين حق المنع والطرح إذا كان
ذلك بغير إذن الإمام قال محمد رحمه الله تعالى له حق المنع لا الطرح قال أبو يوسف ليس له كلاهما
انتهى ونقلا عن الصغار أنه انما يلتفت إلى خصوصية من يخصص لولم يكن له مثل مال الخصم فكونه
مثلا لا يلتفت إليه إذ لو أراد دفع الضرر عن العامة يبدأ بنفسه فالأمر يبدأ بنفسه علم أنه متعنت الحاصل
أن ظاهرا الرواية المنع والرفع واعتبر بعض المتأخرين قول الثاني لأنه أسمع وأرفق مع عدم الضرر
فقال وبه يعتبر ولصاحب الدار الانتفاع بنفسه داره بالقضاء بطين وخشب وربط دابته على
الاطلاق كائن عليه في جامع الفصولين وغيره وإذا كان له ربط دابته في باب أولى جلوسه في ظلها
وقدم صرح به بعضهم والله أعلم (سئل) في أحداث دكان في طريق ينصر بالمارة هل يجوز أم لا
(أجاب) لا يجوز حيث شر بالاجماع وإذا لم ينصر يجوز إذ لم يمنع ولكل أحد من أهل الخصوصية
ذميا كان أو مسلما منعه ورفعته قال في الكثر من أخرج إلى طريق العامة كنيقا وميزابا وأجر صنا
أو دكانا فلكل أحد نزعها انتهى يعني مطالبة بترعه والله أعلم

(فصل في الحائظ المائل)

(سئل) في حائظ مال إلى الطريق العام والخاص فأشهد على ربه من له ولاية الا الشهاد وهو
الجار أو رجل من آحاد الناس في العام هل يضمن صاحبه جميع ما هلك تحته من نفس أو مال أم لا
(أجاب) نعم يضمن ربه ما تاف به من نفس أو مال إن طالب بنقصه مسلم أو ذمي ولم ينقصه في مدة
يقدر على نقضه حيث كان إلى الطريق العامة وإن كان إلى طريق الجار أو إلى دار الجار فالطلب
إلى الجار فإذا طلب ولم ينقض مع تمكنه ضمن جميع ما تاف من مال أو نفس له هكذا صرح به فقهاء
مذاهبنا متونا وشروحا وفتاوى والله أعلم (سئل) في امرأة جالسة تحت جدار انقض بعضه
فأصاب جرح منه رجل المرأة فكسر هاومات هل يلزم رب الجدار ديتها أم لا (أجاب) لا يلزم
رب الجدار ديتها حيث لم يطلب من ربه نقضه قبل الوقوع مسلم أو ذمي والقياس أن لا يضمن
وبه قال الشافعي وأحمد سلقا لأنه لم يوجد منه صنع هو تعد لا مباشرة علة ولا مباشرة شرط أو
سبب والبناء كان مستقيما في ملكه والميلان وشغل الهواء ليس من فعله فلا يضمن ولو كان ما تافا بالكل
إذا لم يكن كذلك والاجماع معتقد على عدم الضمان في غير المائل مطلقا والله أعلم

(فصل في الحيطان والطرق وما ينضر به الجار)

(سئل) في الجار يريد فتح كوة على جاره وفي ذلك اطلاع على عوراته وسريه أو بناء غرفة أو
حائط على جدار مشترك بينهما هل يمنع عن ذلك أم لا (أجاب) أما مسئلة فتح الكوة ففيها
استحسان وقياس والاستحسان المنع وعليه الفتوى كانه في التارخانية وشرح القدوري المسمى
بالضمير عن التهذيب وقال في التارخانية قبل مسئلة الكوة بقليل (م) والخاصة في هذه

مطلب في أحداث شيء
في طريق العامة

مطلب يضمن صاحب
الحائظ المائل ما تاف به
حيث أشهد عليه من له
ولاية الا الشهاد

مطلب لا يضمن صاحب
الجدار الذي انقض بعضه
ما تاف به حيث لم يطلب منه
رفعه

مطلب أراد فتح كوة على
جاره وفي ذلك اطلاع على
عوراته وسريه

المسئلة واجناسها أن القياس كل من تصرف في خالص ملكه لا يجمع في الحكم وإن كان يؤدى الى
الحاق الضرر بالغير لكن ترك القياس في موضع يتعدى ضرر تصرفه الى غيره شرعا وما قبل بالجمع
مطلقا وبه أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى انتهى ومثله في فصول العبادى وكثير من الكتب
وأما بناء الفرقة أو المسئلة على جدار مشترك فالمنع منه متفق عليه قياسا واستحسانا قال في الحاشية
جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يبنى البناء عليه لا يكون له ذلك إلا بأذن الشريك أضرب التبريد
بدلت أرم بصر انتهى ومثله في كثير من الكتب وفي البرازية جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه
سقفا آخر أو غرفة يتبع وهكذا إذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع الا اذا كان في القديم كذلك
انتهى ومثله في الخلاصة وكثير من الكتب والفقهاء فيه أنه يفعل ذلك يصير مستعملا للملك الغير فيغير
اذنه فيمنع وهذا مما لا شبهة فيه والله أعلم (سئل) في رجل له دار ملك ولبارة تبجهاه دار له
وبه وبين جاره شارع يمر فيه الخاص والعام وصاحب الملك مراده فتح كوة في ملكه ساءة هل يجازيه
منعه من ذلك أم لصاحب الملك التصرف في ملكه كيف شاء (أجاب) هذه المسئلة مسئلة
فتح الكوة وظاهر الرواية فيها أن الجار لا يبعه بها لأنه تصرف في ملكه ولم يترك ملك غيره بل كان
صرح في المنعرات شرح القندورى أن الفتوى ان الكوة ان كانت للسطر والساجية موضع التاء
فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسن
والله أعلم (سئل) في رجل فتح في بيته كوى للهواء والقضاء مطلة على ملكه متباعدة لكوى جاره وبينهما
شارع ودوراهما هل له منعه من ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك اذا الملك مطلق التصرف للمالك
ومثله فتح الكوة التي جرى فيها القياس والاستحسان ليست هذه التي للقضاء والهواء واعماهي المعلقة
للطر والموضع موضع التاء وأيضا لو ثبت له مطالبة ثبتت لآخر عليه مثله والممنع من أصله خلاف
القياس كما تقرروا كلامهم فليس له منعه والحال هذه والله أعلم (سئل) في سفل فوقه على
هل لصاحب السفل أن يفتح في سفله طائقة أو يدق وتد أو يفعل فيه ما يضر بالعلو أم لا (أجاب)
ليس له أن يفعل شيئا من ذلك في المتون لا يتعدى سفل فيه ولا ينبك كوة فيه بلارضى ذى الفتوى قال
في البحر أشار به في صاحب الكسرى من فتح الباب ووضع الجذوع وهدم سفله وفي فتح القدير
أن فتح الباب ينبغي أن يمنع اتفاقا وإن وضع حمارا صغيرا أو وسطا يجوز اتفاقا انتهى وأشار بالصغير
والوسط الى عدم جواز وضع حمار كبير والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين هل يجوز
لأحدهما ادخال الاجاب فيها بغير إذن الآخر أم لا وخصوصا مع صريح النبي (أجاب) لا يجوز
لأنه تصرف في ملك الغير بغير اذنه وإن كان مشتركا وهو حرام والله أعلم (سئل) في ساحة
لدار مشتركة بين ثلاثة نفر هل لأحدهم أن يبنى بها كنيشا أو مطبخا أو مطبعا أو بناء يختص به أم لا
(أجاب) ليس له ذلك اذ ليس لأحد الشركاء أن يبنى له بها بناء يختص به في المشترك اذ فيه منع
الشريك عما هو مشترك ولا يملك ذلك وانما له أن يفعل ما هو من حق السكنى كدخول وخروج وتعود
ووضع أمتعة ونحو ذلك لا مما لا يمنع به شر يكمن الانتفاع به كبناء مطبخ أو كنيش في المشترك ونحو
ذلك مما ذكر في السؤال والله أعلم (سئل) في دار راع مالها بيتانها البارف قد بابه وفتح له بابا آخر
في داره ومات البائع عن وروثة فاشترى أحدهم البيت المذكور وهو ملاصق البيت له في الدار يستطرق
اليه من ساحته أو يريد فتح باب البيت المذكور هل ذلك أم لا (أجاب) نعم له ذلك اذ له المروءة من
الساحة قطعا من أى جهة أراد ومن المروءة في عمل له فتح باب فيه كما صرح به علماء فاطمة ولا
يقدر أحد على منعه منه كالأقدرة له على منعه من المروءة والله أعلم (سئل) في زقاق مشترك
على دارين أحدهما في أسفله والاخرى في أعلاه هل لذي العليا أن يحول بابها الى جهة السفلى أم لا
(أجاب) بما في قاضي خان من أن الصحيح أنه ليس له ذلك وعبارته رجل له دار في سكة غير نافذة لها

مطلب اذا أراد أحد
الشريكين البناء على
جدار مشترك ليس له ذلك

مطلب أراد فتح كوة
مطلبة على جاره ولكن
بينهما شارع أراد الجار
منعه

مطلب لو أراد رجل فتح
كوة للهواء والقضاء ليس
لجاره منعه بخلاف ما اذا
كانت للطر والموضع موضع
التاء لسفل

مطلب ليس لصاحب
السفل أن يفعل ما يضر
بالعلو

مطلب ليس لأحد
الشريكين ادخال الاجاب
في الدار المشتركة

مطلب ليس لأحد البناء
في ساحة الدار المشتركة

مطلب لأحد الشركاء
أن يفتح في الدار المشتركة
بابا لبيت آخر

مطلب ليس لصاحب الدار
التي هي في ترقا غير نافذة أن
يفتح لها بابا أفضل من بابها
به فتح أعلى

باب أراد أن يفتح لها باباً آخر أسفل من بابها لاختلاف وافيها والصحيح أنه ليس له ذلك ولو أراد أن يفتح باباً
 آخر أعلى من بابها مكان له ذلك انتهى ومثله في كثير من كتب المذهب ونقل في جامع الفصولين أن
 له مطلقاً وعليه الفتوى ونقل في التتارخانية عن الفتاوى العثمانية أنه ليس له ذلك وعليه الفتوى
 والحاصل أن في هذه المسئلة اختلاف التصحيح والفتوى ولكن المتون على المنع وهو ظاهر الرواية
 كما صرح به في جامع الفصولين فليكن المعول عليه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى داراً لها
 ظلة حادثة على حائطها وحائط الجار في سكة غير نافذة أنهدم هل له إعادة بناء أم لا (أجاب) ليس
 له إعادة بناء كما صرح به في جامع الفصولين وسواء كان بناؤه باذن الجار أم لا لانه ان كان باذنه فهو معبر
 للعائط وللمعبر أن يرجع متى شاء وان كان بغير اذنه فهو غاصب والله أعلم (سئل) في حائط
 مشترك لا يخشى عليه السقوط أراد أحد الشرى بكن نقضه ليعبئه أقوى مما كان أو يبني عليه بناء هل
 يمنع أم لا (أجاب) نعم يمنع لانه تصرف في المشترك وهو لا يجوز بغير اذن الشرى والله أعلم
 (سئل) في معصرة لشخص ولا تخرج حق المتمر على سطحها أنهدم جانب منه هل يلزم صاحب المتمر شيء
 في عمارة ما أنهدم مع مالك المعصرة أم لا (أجاب) لا يلزم صاحب المتمر شيء في عمارة ما أنهدم
 من سطح المعصرة بأجماع العلماء اذ ليس له فيه حق الا حق المرور ومالك الرقبة لربها ومن له حق المرور
 لا يؤخذ بعمارة اجزاء وقد صرح علماؤنا بأنه لو أنهدم السفلى فأنهدم العلو ليس على صاحب العلو
 عمارة وله اذ انبنى صاحب السفلى سفله أن يهدم علوه كما كان وليس عليه شيء مما انفق صاحب السفلى
 على سفله بل له اذا امتنع صاحب السفلى من بناء سفله أن يبنيه ليتوصل الى حقه ويمنع عنه حتى
 يدفع اليه قيمة بنائه بالغة ما بلغت لانه مضطر الى بنائه اذ لا وصول له الى حقه الا به ولو بنى باذن القاضي
 يرجع على صاحب السفلى بما أنفق بالغام ما بلغ لان اذن القاضي كاذبه بنفسه ولو لايته وهذا
 الذي استحسنه المتأخرون وفي قصة الثولوالجية وبه يفتى والله أعلم (سئل) في سفل عليه علو ولا هل
 هذا العلو يمر على سطح لصاحب السفلى أنهدم جانب من المتمر فأدعى ربه على رب العلو أنه أحدث
 حوضاً وشجرة في الحوض فأنهدم بسبب ذلك وذو العلو ينكر حداثتهما ويدعى قدمهما هل القول في
 ذلك قول صاحب السفلى بيمينه أم قول صاحب العلو بيمينه (أجاب) القول قول صاحب العلو بيمينه
 وان كان الحادث يضاف الى أقرب أوقاته ليكون لصاحب السفلى يدعى النفيان وصاحب العلو
 ينكره والاصل عدم النفيان وبرائة الذمة من الاشتغال بحق الغير فعارض الاصل السابق أصل
 أقوى منه والله أعلم (سئل) في دكان جارية في وقف مسجد جامع لها استطاراق قديم في أرض
 موقوفة على جهة أخرى يريد المتكلم عليها منع الاستطاراق المذكور هل له ذلك أم يبقى القديم على
 قدمه (أجاب) يبقى القديم على قدمه اذا الاصل بقاء ما كان على ما كان لعلبة الظن بالمسلمين بأنه
 ما وضع الابوجه شرعى والله أعلم (سئل) في ميزاب الى دار اختلاف صاحبه مع صاحب الدار
 ما الحكم الشرعى (أجاب) بما في جامع الفصولين ان اختلافاً في حال الجريان فالقول
 لصاحب الميزاب والا فلا بد من بينة وقال بعضهم بتركه لوقديما وحديثاً القديم أن لا تحفظ اقراره وراء هذا
 الوقت ككف كان فيجعل أقصى الوقت الذي يحفظه الناس حديثاً القديم قال (مس) هذا
 في غاية الحسن كذا في الفتاوى الصغرى انتهى والله أعلم (سئل) في سطح بيت سفل هو عرصه
 ادار علية ذو السفلى يطالب صاحب العلو بتطينته لدفع وكف الماء عنه في زمن الشتاء محتجاً بأنه
 ليس بمالك فهل تطينته عليه أم على صاحب السفلى أم عليهما وهل اذا تلف طين السطح بواسطة
 انتفاعه به يكون ضامناً أم لا (أجاب) لا يجبر واحد منهما على ذلك أما صاحب العلو فليكونه
 ليس بمالك اذا السطح ملك صاحب السفلى وانما لصاحب العلو سكنه والانتفاع به ولا يجبر الانسان
 على اصلاح ملك غيره ولا نه لو أجبر انما يجبر لحقه أو لحق ذي السفلى فلا وجه الى الاقول وهو ظاهر ولا

مطلب اذا اشترى رجل
 دار الهاطلة حادثة على
 حائطها وحائط في سكة غير
 نافذة أنهدم فأراد إعادة
 ليس له ذلك

مطلب حائط مشترك أراد
 أحد الشرى بكن نقضه ليعبئه
 أقوى مما كان
 مطلب صاحب المتمر
 على مكان لا يلزمه شيء في
 عمارة لو أنهدم

مطلب لو أنهدم السفلى
 وامتنع صاحبه من بناءه
 فلصاحب العلو أن يبنيه
 الا أن الحكم يختلف بين
 كونه باذن القاضي أو بغير
 اذنه

مطلب رجل له علو وله عمر
 على سطح صاحب السفلى
 أنهدم جانب من المتمر فأدعى
 صاحب السفلى أنه أنهدم
 بسبب احداث زب العلو
 حوضاً وشجرة فيه وهو
 ينكر

مطلب لا يمنع صاحب
 الاستطاراق منه

مطلب ميزاب الى دار
 اختلاف صاحبه مع صاحبها

مطلب سطح بيت ادار علية
 طالب صاحبه عن ذي
 العلو تطينته لكونه الممتنع
 به وامتنع صاحب العلو
 لكونه غير مالك

وجه الى الثاني لعدم وجوبه وهو التعدي الا ترى ان السهل لو اهدم لا يجر واحد منهما على سوانه
لما قلنا واعياض الالهي العلويين لك طريق الى حقك سوى أن تبني السهل بنفسك ان شئت ونجسه
عن صاحبه الى أن يؤيد قيمة الساء هذا مع قنات الحق فكيف مع عدم قناته في مسئلتنا اعدم
التطين لا يفوت الحق بالكلية واعياضه واجب قصا تاما واما صاحب السهل فلما صير حواره قاطبة من أن
المالك لا يجر على اصلاح ملكه فان شاء طبعه ودفع ضرر وكف الماء عن نفسه وان شاء تفعل ضرره
كبت لاحق لاحد في علوه ومسئله هذه ليست مسئلة المانع عن التصرف التي ذكرها في الذخيرة
وجامع الفصولين وغيرهما يقال اجتمع مانع ومطلق واعياضه مسئلة اصلاح المالك المتعلق به حق لا غير
واما تلف الطين فان كان بالتعدي من ذي العلو فهو ضامن وان لم يكن كذلك بل كان بالشيء المادون
فيه شرعا أو عرورا الايام والليالي وعلى الشمس والهواء ونحوها فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم
(سئل) في دار جارية في ملك زيد وتجارها دار لكر و فصل بينهما ما در رب سالك هتالير يدريد أن يجعل
سفل داره فرما لحر الحر ويبنى له بيت تاروي يجعل ملاءه ملقعا للدخان لكن بكرا عيانا فعه من ذلك ويتعال
عليه بسبب الدخان وهل له ذلك أم لا ولزيد التصرف في ملكه كيف شاء (أجاب) نعم له ذلك في ظاهر
الرواية سواء تصرف به جاره أم لا وسواء كان الضرر ريبا أم لا واستحسن غالب المشايخ من المتأخرين
منع الضرر الدين وفي الحاشية دار في مساحة بين رجلين اقتسماها فصارا مساحة واحدة او الساء
للاحرار اد صاحب المساحة أن يجعل المساحة بيتا ويستقيم بالريح والشمس على صاحب البناء
في ظاهر الرواية له ذلك وليس لصاحب البناء حق المانع وقال نصير بوجه الله تعالى له أن يجمع والقوى
على ظاهر الرواية وعلى هذا الوارد أن يبنى في المساحة اصطبلا أو تنورا أو ما ماص كان له ذلك انتهى
ولمسئلة شهيرة في كتب الفتاوى والشروح وقد علمت هذه العبارة المختصرة الحكم والتفصيل
وموضع الخلاف وما هو المقتضى به والله أعلم (سئل) في امرأة لها طابون في دارها تريد جارتها
معها عه هل لها ذلك أم لا (أجاب) للمالك أن يتصرف في ملكه بما يشاء ولو أضرب بغيره
فكيف مع الضرر الذي يتحصله الجيران وهو الدخان الكائن من الطابون فالمنع عنه مجموع قياسا
واستحسانا فالكثير من الجيران له يتكلمون حتى نحن به مبتلون والله أعلم (سئل) في امرأة
وضعت على حائط جارتها أحشابا وركبت عليه دالية بغير إذنها هل تؤمر برفعها أم لا وتجبر على ذلك
أم لا (أجاب) نعم تؤمر برفع أحشائها وداليةها لانه تصرف في ملك الغير بغير إذنه
والله أعلم (سئل) في جماعة يتركون على طهر عقار جار في الوقت على جهة البر المرغوبة راعين قدسه
فبنى بعضهم عليه بناء ما دناهل يؤمر برفعها عن الوقت أم لا وهل على تقدير أنه قديم وأن لهم حق
المرور على طهره يباح لهم البناء عليه أم لا ويهدم البناء الذي أحدثه بعضهم وإذا هدم هل تلزم اجرة
المثل مدة وضع البناء أم لا (أجاب) اذ لم يثبت لهم حق المرور يعمون شرعاً عنه وأنه اذا ثبت
لهم حق المرور لا يعمون عنه ومع ذلك ليس لهم حق المرور البناء في الممر باجماع العلماء ومما صرح
به علماء أربابنا بأن صاحب العلو ليس له أحداث بناء على العلو رائد عما هو عليه في السابق وان أحدث
يرصع ومن المصريح به أن منافع الوقت ممنوعة فتلزم الاجرة في ذلك المدة وضعه والله أعلم (سئل)
في علو أحد حيطانه على سفل الجار يريد الجار هدمه هل له ذلك ويجب عليه القاضى اليه أم لا (أجاب)
اذا ثبت حدوده ووضع بغير حق فلصاحب السفل هدمه ويحكم له القاضي بذلك لانه تصرف في ملك
الغير فللعير ان يثبت عن ملكه شرعا وان لم يثبت ذلك بالينة لا يهدم وفي مثل ذلك فروا بين النيوث باليد
والنيوثة بالينة والنيوثة بالمصادقة والاتفاق فقالوا في النيوثة بالينة يهدم لاسيما كانهما مبنية
وهو حجة قوية ومعدية تصح للدفع والرفع وفي النيوثة بغير اليد لا يهدم قولوا واحدا انها حجة
بظاهر الحال وبط فسلحت للدفع لا للرفع وفي النيوثة بالاتفاق والتصادق قولوا وصرح عدم الهدم

مطلب طاهر الرواية أن
المالك يفعل في ملكه ما شاء
مطلقا واحتار غالب
المتأخرين منع الضرر والدين

مطلب امرأة لها طابون
في دارها أرادت جارتها
منه عاهه

مطلب من وضع أحشابه
على حائط جاره يؤمر برفعها

مطلب من له حق المرور
ليس له البناء وان بنى وكان
بوجه يرميه الاجرة مدة
الوضع وكذا ليس لصاحب
العلو أحداث شي على
السهل

مطلب اذا أثبت صاحب
اليدل بدوث العلو بالينة
يحكم بهدمه بخلاف ثبوته
بغير اليد وكذا بالاتفاق
والتصادق على الراجح

فقد ظهرت المسئلة بتفاصيلها والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب جنابة الهمية والجنابة عليها) *

(سئل) في رجل جرح به فرسه فأثاف انسانا حال جوحه وعدم قدرته على منعه هل يضمن أم لا وإذا اختلف مع الاولياء فادعى الجوح والعجز عن المنع وأنكر واذل يكون القول قولهم أم قوله (اجاب) اذا ثبت عجزه عن المنع يدر قال في مخ الغفار وقد اُجاب عنهم ولا ناشخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتى الديار الرومية بأنه اذا تحقق عجزه عن منعها حتى أثلقت انسانا فدمه هدر اه والمسئلة في الفصول العمادية وجامع الفصولين وغيرهما والمسئلة قد وقع في نقلها الاكثر وأصلها عن أبي النضر الكرمانى والوجه فيها أن الراكب عند الغلبة انقطع تسميره فالتحقت بالمنفعة والحال هذه وقد علم من عبارة شيخ الاسلام المفتى أن القول قول الاولياء بينهم وان البيئة على مدعى العجز عن المنع لتحقيق سبب الضمان والشك في مناسفيه فهم ينكرون المنافي وهو يتبعه والاصل عدمه ولذلك قلت اذا ثبت عجزه عن المنع وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في امرأة طلبت من رجل فرسه لتركب فزل عنه واركبها فجمع بينهما ولم تقدر على منعه حتى قتل رجلا هل يضمن المرأة أو صاحب الفرس أو لا يضمن واحد منهما (اجاب) لا يضمن واحد منهما والحال هذه اذا تحقق جوحه أما اذا لم يحقق بأن لم تتم بيئة على ذلك فالدية واجبة على عاقله المرأة لا على صاحب الفرس والقول قول اولياء القتل في انكار الجوح بينهم والله أعلم (سئل) في رجل مزمع طريقا بكاهن انظر المهر الى جلد مفروش فيه ففقر منه الى خلف ولم يمكنه منعه فوطئ رجلا فكسر رجله ومات بسببه فهل يضمن دية الراكب أم فارس الجلد أم يؤخذ المهر به أم لا يازم واحدا مما ذكر (اجاب) لا ضمان على فارس الجلد ولا على الراكب ولا يؤخذ المهر به أما الفارس فلما في التارخانية وضع شيئا على الطريق فنفرت منه دابة فقتل رجلا لاضمان على الواضع اذا لم يصبه ذلك الشيء وأما الراكب فلما أفتى به أبو السعود العمادى مفتى الروم أنه اذا تحقق عجز الراكب عن منع الدابة المركوبة حتى أثلقت انسانا فدمه هدر وأما عدم أخذ المهر فلعدم قائل به من أئمتنا فان احدا من علمائنا لم يقل بدفع الدابة في جنائنها وقد جعل الشارع فعل الجماء جبارا أى هدر ا ثبت بهذا عدم ضمان ركب المهر وفارس الجلد وعدم دفع المهر بتلك الجنابة فقد أهدر دمه والله أعلم (سئل) في جربة أصاب صبيما وضع يده على الزيتون الذى يداس عليه به حال سوق الدابة فهرسه هراقات بسبب ذلك هل تجب دية على عاقلة السائق وهو من جملتهم أم لا (اجاب) نعم تجب دية على عاقلة السائق ويدخل السائق معهم ويكون كاحدهم ومثل جربة عملة الطاحون وغيرها ووجه ذلك أن سير الدابة يضاف الى السائق قال في الحاوى الزاهدى أصابت العجولة صبيما فكسرت رجله وصاحبها ركب عليها وقال كنت نائما فعليه أرش الكسر انتهى وما ضمنه الراكب ضمنه السائق والله أعلم (سئل) في صغير حمل على فرس في المرمى فأسرعت في الهرو وعثرت وانكسرت رقبته ومات بسبب ذلك هل يضمن أم لا (اجاب) نعم يضمن كالبالغ والله أعلم (سئل) في رجل له حصان اعتاد الكدم فتقدم الى صاحبه رجل فلم يثته وربطه بين الخيول فكدم حصان رجل فقتله هل يضمن صاحبه ما أثلفه بعد التقدم المذكور أم لا (اجاب) نعم يضمن حيث تقدم اليه فيه ففي الحاوى الزاهدى برمز برهان الدين صاحب المحيط ربط كلبا على طريق وأشهد عليه بالنقل فلم يتقله حتى نطخ صبيبا وكسرت ثنيته يضمن وفي شرح تنوير الابصار نقل عن السراجية سئل برهان الدين عن عنده ثور نطوح فسيره الى المرمى فنطخ ثور غيره فمات قالوا ان اشهد عليه يضمن والا فلا وفي البرازية ناقل عن المنية في مسئلة نطخ الثور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال انتهى وفي المسئلة

مطلب جرح به فرسه فانثاف انسانا فان ثبت بالبيئة عجزه عن المنع فهدر والا

مطلب أركب فرسه غيره فجرح حتى قتل رجلا

مطلب اذا ركب مهرافقر من جلد مفروش الى خلف فكسر رجل رجل فلا ضمان على الفارس والراكب

مطلب اذا أصابت جربة البتة انسانا حال سوق الدابة فمات فدية على عاقلة السائق

مطلب صغير حمل على فرس فأسرعت فهلكت بسبب عثرها

مطلب حصان اعتاد الكدم فأأثلفه ان كان بعد الاشهاد على مالكه فالضمان عليه ومثله الكلب والنور النطوحان والا فلا

مطلب فی کلب عقور قتل
اناما

مطلب اذا كسر نور فطوح
رجل انسان بعد الاشارة
على مالكة فالواجب فيها
حكومة عدل

مطلب نور فلاح بقرة رجل
فكرها

مطلب دابة كدمت دابة
فهلكت

مطلب رجل عترة آخو

مطلب بعیر عرض بعیر آخر
عضا فاحشا فذبحه مالک

مطلب فرسان بلعبون شرب
واحد منهم آخر بما في يده
فأصاب فرسه وترك الأكل
والشرب حتى مات

مطلب جل عاده أن بعض
مدبر صاحبه أهل القرية
من التوب منه فله انسان
وعمه حات

• ملاب یمن من قتل بعیرا
صانعا علیه بخلاف الحرم
والاعداء علی تقبیل فیهما

مطلب لا ینہی من صاحب
یہ صرف لک

خلاف والاكثر على الثمن كالمائتين اذا حصل التقدم الى صاحبه فيه واقه أعلم (سئل)
في كلب عقور رجل عض رجلا فقتله بعد التقدم الى صاحبه ومطالبته بحفظه ورفع اذنه عن أهل
القرية فلم يفعل هل يضمن صاحبه دية الرجل أم لا (اجاب) بضمن صاحبه الدية كما ستر جوابه
في عامة الكتب وتصلها العاقلة وهو كاحد من كافي الحائض المائتين واقه تعالى أعلم (سئل)
في رجل له ثور يفلح فتقدم اليه أهل قريته وأشهدوا عليه فنلح رجلا فكسريده وعظله عن عمله
فماذا يجب على صاحبه (اجاب) الحكم في كسر كل عضو حكومة عدل وهي أن يقوم المكسور
عبد ابلا هذا الاثر ثم يقوم معه فقد راتفاوت بينهما من الدية هو الواجب على ما عليه الثور وقيل
هو ما يحتاج اليه من النفقة وأجرة الطبيب وغن الادوية الى أن يبرأ وذلك لعدم يسر النظر الى مقدار
هذه من الموصلة لان البست في الرأس ولا في الوجه بل هي في اليد واقه أعلم (سئل) في رجل له ثور
نلح بقره رجل فكسرها هل يضمن صاحب الثور أم لا (اجاب) في الجاهل التي في الحديث الصحيح
الذي رواه الامام مالك والامام أحمد والبخاري ومسلم وأصحاب السنن الاربعة وهو قوله صلى الله
عليه وسلم الجاهل بجرهما جاري يني خدر والمراد بالجهل كل حيوان سوى الادنى والمراد بجرهما
انلافهما سواء كان يجرح أو غيره فلا يضمن صاحب الثور ما فعل ثوره ولا صاحب كل دابة ما فعلت دابته
من فعل ينقطع نسبته عن مالكها أو راعيها او سائقها او قائدها واقه أعلم (سئل) في دابة كدمت
دابة في المرحى فهلكت بكدمها هل يضمن الراعي أم رب الدابة أم لا ولا (اجاب) لا ولا أما الراعي
فلا عدم قصيره وأما رب الدابة فلا أن حكمها الجاهل وان كانت في تديره واقه أعلم (سئل) في رجل
عقر بقره آخرها الحكم الشرعي (اجاب) ان كانت ماتت من العقر ضمن جميع قيمتها وان أبت
حياتها وذبحها مالكتها آيسا من حياتها ضمن قيمتها عافرها ما عدا اللحم والقول قوله ان أنكر ذبحها
من الاصل وفي قيمة اللحم ان اختلفا في قيمته لتقرر الثمنان على القاطع بالقطع أي ضمان القيمة
فانهم واقه أعلم (سئل) في رجلين لكل بغير بطاها في موضع لهما ولاية الربط فيه فعرض أحدهما
الاخر عرضا فاحشا فذبحه مالك العاض هل يضمن قيمته أم لا واذا قلتم يضمن هل يضمنه سلما ومعضوا
(اجاب) يضمن قيمته معضوا اذ هو البعير هدر وفعل مالكة معصية والله أعلم (سئل) في فرسان
يلعبون شرب واحد منهم آخر بما في يده فأصاب شربته فرسه فخرجهما ورجع بهما الى مربطها
وتركت الاكل والشرب هل اذا ماتت يلزم ضمانها ضاربها أم لا (اجاب) هذا السؤال فيه
تفصيل ان أنكر الضارب هلاكها بسبب شربته وأقام ربهما عليه البرهان أن موتها بسبب الخرج ضمانها
والالا لانه المذموم والاعترا المنكر والمبينة على من ادعى واليمين على من أنكر واقه أعلم (سئل) في رجل
من عادته أن بعض حذر صاحبه أهل القرية التي دويها عن القرب منه تركه رجل في مربطه وفك
رسمه وقاده وجل عليه زرع وقاده به فضعه في ذكره وانبيه فأت من ذلك فهل يلزم صاحبه دية
أو يلزمه دفع الجبل لا ولياء القتل أم لا (اجاب) لا يلزمه شيء من ذلك وسواء تقدم اليه أم لا
لان هذا بمنزلة نعمد المرو على البئر الخفور تعديا في غير ملك الحافرقان تعمد المرو ويجمع ضمانه فكذلك
التقرب الى البعير المذكور وتحميله وقوده يمنع من ضمان مالكة ولو تقدم اليه فيه كما هو ظاهر
واقه أعلم (سئل) في بعير صال على رجل فقتله الرجل هل يضمن أم لا (اجاب) بضمن قيمته
والقول قوله في ذلك والمبينة على المالك ولو كان مكان البعير حرم مكث لاشي فيه وكذلك العبد المكاتب
ولو كان مكانه مجنون حرم دية أو مجنون عبد ضمن قيمته وكذلك الصغير يضمن اذا أصاب حرا
أو عبدا فالخزفية الدية والعبد تجب قيمته فالخاسل أن الصغير والمجنون يضمنان بطلان كدابة وبالبيع
العاقل لا يضمن مطلقا فاقهم والله أعلم (سئل) في بعير دنانير نلق ففاح به رجل ليرجع
فلم يرجع حتى حوى فيه فهلك فهل يضمن أم لا (اجاب) لا يضمن والله أعلم (سئل) في أخو

مطلب لا يضمن الراعي بدفع
الجهل لا يخران مات من
غير تعدد

مطلب في راكب خرجت
بندقة فقتل فرس صاحبه
ولم يعلم سبب خروجها

جبالين في مخيم واحد في الربيع ومع أحدهما رجل لرجل دفعه له ليرعاه بالاجرة مرض الجبال مرضا
أعده عن تعهده فحمل الى أهله بعد أن وصى أنشاه عليه بحفظه مع جلدته جاله فبات ختف أنفه أو بفعل
سابقة في المرعى هل يضمن هو وأخوه أم لا ضمان على واحد منهما (أجاب) لا ضمان عليه
ولا على أخيه لعدم تعهدهما والحال ما ذكر فيه إذ الحاصل أنه راع ترك الدابة مع أخيه الضرورة
حصلت له ولا ضمان في ذلك باجتماع اقتناؤهم وقد صرحوا بأن له أن يحفظ بأجرائه ولا يضمن والله أعلم
(سئل) في رجل راكب فرسا خرجت بندقة المعرضة بين يديه على سرج فرسه فأصاب فرس
صاحبه الذي بجانبه فقتلها وكان قد قدح زناده فلم يورولم يعلم ما سبب خروجها هل هو من ربح حملت
من القتيلة ناراً فألقتهما على محل الخروج أو من غير ذلك هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن
حيث جهل السبب لأنه ان كان يحمل الرمح والقائم لا يضمن وان كان بفعله ضمن والضمان
موجب لاستعمال الذمة واستعمال الذمة لا يكون مع الشك وهذا مما يظهر للفقهاء يصادى النظر
والله أعلم

* (باب جنابة المأول) *

مطلب اذا أركب عبده فرس
الغير فأقر العبد به سلا كها
تحتة فالضمان عليه ولا يؤخذ
العبد بأقراره حتى يعتق
مطلب امر عبده البالغ يقتل
فلان فضر به ببارودة عمدا
فاستمر صاحب فراس حتى
مات

(سئل) في رجل أركب عبده فرس الغير فأقر العبد أنها هلكت تحتة هل تسبح الدعوى على
العبد واذا سمعت هل يضمن العبد قيمتها أم سميده (أجاب) لا ينفذ أقرار العبد على سميده
ولا يؤخذ بأقراره إلا بعد عتقه ولا تسبح الدعوى عليه ولا الشهادة بحضور سميده واذا ثبت بالمينة
الشرعية أن سميده أركبه فهلكت تحتة ويجب ضمان قيمتها على السيد لأنه المستعمل لها باركانه
فعليه قيمتها وقتئذ والله أعلم (سئل) في زيد قال لعبده البالغ اقتل فلانا فضر به ببارودة عمدا
فاستمر صاحب فراس الى أن مات فما الحكم (أجاب) يجب القصاص على العبد ولا شيء على
المولى غير التعزير الشديد لا تركابه المعصية الموجبة لذلك وذلك لأن العبد فيما يوجب القصاص
كالحرق فلا يصح آخر مولاه فيه واذا أردت إيضاح ذلك فانظر ما صرح به شراح الهداية وغيرهم
في باب جنابة المأول في مسئلة من قال لعبده ان قتلت فلانا اورميتة الى آخره والله أعلم

* (باب القسامة) *

مطلب قتل بقرب قرية
فادعى أولياؤه القتل على معين من أهلها هل تسقط دعواهم هذه

القسامة والدية عن البقية منهم أم لا (أجاب) اذا وجد قريبا بحيث يسمع الصوت منه ولم يكن الموضع
الذي وجد فيه بمأوا كما غيرهم وجبت القسامة والدية فيه على أهلها ولا يمنع من ذلك دعوى أولياء
القتيل على معين منهم حيث لم يوجد صريح الإبراء للبقية والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على ستة
أنفأرا أنهم ضربوه على يده فثبت وأنه لاحق له عند غيرهم هل تسبح دعواه على غيرهم اذا ثبت عليه ذلك
أم لا (أجاب) لا تسبح كما هو صريح أو كما صرح في كلامهم في فروع متعددة في مواضع مختلفة والله
أعلم (سئل) في قتل ببندقة وجد بين قري ثلاث وهو بأرض واحدة منهم أو اليها أقرب بعد أن صالوا
جميعا على الصواب والدية وبالاسلحة والقتل من فئة وفي أهل القري ثلاث ببندقات فهل تلزم
ديته أهل القري الذين صالوا جميعا أم أصحاب البندقات الثلاث أم القرية التي وجد في أرضها القتل
وتقبل شهادة غيرهم عليهم أم لا أو ضموا للنس الجواب (أجاب) المصريح به في كتب علماء شافعية
أنه اذا التقى قوم بالاسلحة فأنكشفوا عن قتل فعلى أهل الموضع الذي وجد القتل فيه القسامة
والدية لأن القتل وجد بين أظهرهم وفي أرضهم والحفظ عليهم وبصرحت أصحاب المتون ولا يلزم
سواهم الا ان يدعى عليهم الولي ويثبت ذلك بالبرهان ودعواه على واحد منهم أو عليهم جميعا وعلى غيرهم
معهم لا يسقط القسامة عنهم ووجوب القسامة والدية على أهل المحلة والقرية التي وجد فيها القتل

مطلب قتل ببندقة وجد بين
ثلاث قري وهو بأرض
واحدة منهم بعد أن صالوا
جميعا والتقوا بالاسلحة ولم
يوجد الا ثلاث ببندقات مع
ثلاثة أشخاص

مقرر عند علماء سامه وروى أغلب كتبهم المعتمدة مد كور وذلك بسبب أن اللفظ وصياغة الموضع
 عن أن ترق فيه الدماء وتقتل فيه القتل عليهم بهذا الاعتبار قالوا إذا التقي قوم بالسيف وأحلقوا
 عن قتل فالتسامة والدية على أهل المحلة لا على المتقين لا باعتباراً بما يحكم عليهم بأن القتل منهم يمين
 فادعهم ذلك وأما شهادة غير أصحاب المحل الذي وجد فيه القتل فلا شك في قبولها لعدم التهمة خصوصاً
 مع دعوى الولي لأنه لا يدفع عن نفسه لعدم وجوده في محله كما صرحوا به عادة في آراء التسامة
 وأما أعلم (سئل) في رجل ذى - وجد قبله بساحة باب المهد المعروف الكثر قرية يمين
 لحم المعصل عنها بالساحة المذكورة وبه أثر صريرة بندقية من حقة يدعى وليه أنه رمى عند قتل من
 ساطى المهد القليلة والشرقية ولا يعلم المرهضة من سما ولا الصارب له بعينه والساحة ليست شديدة
 لاحد بل ساحة لسائر الناس حال الحكم في ذلك محل تجب القسامة والدية على أهل المهد جميعهم أم على
 أهل القرية المصلحة معهم بالساحة المذكورة التي هي أبعد عن القتل من المهد أم على المجتهد أم يهدر
 يتوالت الجواب رغبة في أعظم الثواب (أجاب) القسامة والدية على أهل المهد جميعهم إن ادعى
 الولي عليهم لا قرينتهم فقد صرحوا فاطمة في حسن هذه المسئلة بأن الاعتراض في وجوب القسامة
 والدية القرب ولا يهدر دم وإن كان المكان ما حال سائر الناس حيث كان قرياً يسمع منه الصوت
 وقد صرحوا بأن المحليين والسكنين وكل مكاتب أحدهما من مصل من الآخر إذا وجد القتل
 في أحدهما فالقسامة والدية على أحده دون الآخر فإذا علم ذلك ينظر إلى دعوى الولي فإن ادعى
 على الأقرب وطلب القسامة من أهل يجاب إلى ذلك ويحكم له ثم أو بالدية عليهم وعلى عواقلهم إن ادعى
 الخطأ وعليهم خاصة أن ادعى العمد وإن ادعى على غير الأقرب فلا بد له من الرهان كما هو شأن سائر
 الدعاوى في غير هذا الشأن هذا ما صرح به علماء مذهب أبي حنيفة النعمان عليه وعليهم من أنه غير
 الرجة والرصوان والله أعلم (سئل) في رجل كشف عليه صواباً الرملة مع جماعة منهم الحاكم
 الشرعي صحة جرم غير من الماي فوجد في رقبته مرمية بهم عاقدة وهو معلق بالمرساة في ساروق
 مدقوق في حائط وهو ميت لا روح فيه ومثل من وليه هل له غريم في ذلك فأجاب ابن عربي في ذلك فلا
 وفلان وفلان لثلاثة نفر سماهم في الحكم في ذلك (أجاب) إذا لم يكن به أثر القتل بجرح أو جرح
 دم من أدبه أو عيه أو أثر جرح أو ضرب فلا قسامة ولا دية فيه إذا الطاهر أنه مات تحت أسفه وإن كان
 به أثر القتل شيء مما ذكر وكان في داخل دار المدكورس وادعى عليهم وليه القتل عليهم القسامة وعلى
 عاقلهم الدية وإن لم يكن به أدهم وكان في محلتهم فالقسامة والدية على جميع أهل المحلة وإن لم يكن في
 دارهم ولا في محلتهم فلا قسامة ولا دية عليهم والبيعة على وليه والميمن عليهم وتسقط القسامة عن أهل
 المحلة والدار إذا دعوى الولي على غير أهل المحلة والدار تسقط القسامة عن أهل المحلة والدار ولا يتحقق
 دعوى الولي بقية الدعاوى الشرعية القياسية إذا التماس في الدعاوى جميعها أن البيعة على المدعى
 واليمين على المكر وخمس دعوى القتل ماد كراً بالص على خلاف القياس لخطر الدماء وهذا مما نصت
 عليه العلماء في كتبهم فاطمة والله أعلم (سئل) في جماعة يوارديه وغير يوارديه أسدقوا خطير من
 من البحر خرجت بندقية من يد أحدهم وقتل رجل منهم ولا يعلم من هو الولي القتل يقول حتى
 عند هؤلاء السوارديه جميعهم بعينونه عند أحدهم والأكلام غراماً هل إذا أقاموا على واحد منهم
 بيه أنه هو الذي خرجت بندقية وقتلته تقتل بينهم ويثبت القتل عليه وتنفي دعوى القتل عنهم أم لا
 (أجاب) لا يثبت القتل عليه ولا تقتل بينهم ولا تنفي الدعوى عنهم إذا دعوى لأنهم لا يسمع إلا من صاحب
 الحق والبيعة لا تقبل إلا لأشاته أو دفعه ولم يثبت عليهم بمجرد الدعوى حتى لا يدفعوا بها أبواب الدعوى
 مقنوح فإن عين المدعى واحد لا دعوى عليه سمعت دعواه وقبلت بيبته وإن ادعى على واحد غير معين

مطلب إذا وجد قتل
 ساحة ساحة لسائر
 الناس فالقسامة والدية
 على أهل أقرب مكان إليها
 وعلى عواقلهم إن ادعى
 الولي الخطأ وعليهم فقط إن
 ادعى العمد وإن ادعى على
 غيرهم فلا تدعى البيعة

مطلب رجل وجد في رقبته
 مرمية وهو معلق في المرساة
 في ساروق مدقوق في حائط
 وهو ميت فاذا ادعى عليه وليه
 ثلاثة نفر

مطلب جماعة خرجت بندقية
 من يد أحدهم ولا يعلم من
 هي فأرادوا أن يعينوا بيعة على
 واحد منهم أنه الذي خرجت
 بندقية

لا تسبح لأن شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه وإن ادعى على الجميع أنهم اشتروا في قتله وواريدهم
أو غيرها صححت الدعوى ولا بد من بينة تشهد عليهم طبق ما يدعى عليهم حتى يثبت مدعاه وقد علم تفاصيل
المسئلة والحمد لله رب العالمين والله أعلم (سئل) في غلام دون البلوغ وجد مقتولا في داخل بيت
من دار شخص وبقر به بشدة ولم يعلم قاتله ادعى أولياؤه القتل على صاحب الدار وصاحب الدار
يقول انما لعب بالبندق فقتل عنده فقتلته فما الحكم في ذلك (أجاب) على صاحب الدار
القسامة والدية ما لم يبرهن على ما ادعاه من قتله نفسه وهي مسئلة من وجد مقتولا في بيت أو دار
ولم يعلم قاتله وأجمع علماءنا على أنه إذا ادعى أولياؤه على المالك فعليه القسامة والدية ما لم يثبت
القتل على غيره أي على غير المالك والمتون والشروح والفتاوى مترعة بها والله أعلم (سئل)
في صغير سقط من سطح أو وقع في ماء فمات ماذا يلزم فيه (أجاب) لا قاتل بالقسامة والدية في مثل
ذلك حيث تحقق موته بسقوطه بنفسه أو هو حاصل بفعل نفسه فكان هذا راء الاجماع منعه قد على
ان من قتل نفسه لا قسامة فيه صغيرا كان أو كبيرا قال في التتارخانية نقله عن التوازل صبي مات
في ماء أو سقط من سطح ان كان من يحفظ نفسه لا شيء على الابوين وان كان لا يحفظ نفسه فعليه ما
الكفارة ان كان في حجرهما وان كان في حجر أحدهما فعليه الكفارة وذكر عن الفقيه أبي القاسم
في الوالدين اذا لم يتعاهدا الصبي حتى سقط من سطح أو وقع في ماء فمات لا شيء عليهم ما الا التوبة
والاستغفار واختار الفقيه أبو الليث أنه لا كفارة على أحدهما الا أن يكون سقط من يده
وفي الفقهية الفتوى على ما اختاره أبو الليث انتهى والله أعلم (سئل) في قتل وجد بسط
الجراح المالح وليس ملوكا لا حيد ولا يسمع فيه الصوت فما الحكم (أجاب) هو جد لا قسامة
ولا دية فيه والله أعلم (سئل) في امرأة باعت حصتها في دار لقرب لها وأبقاها ساسا كنهها
فأصبحت محروقة بنار في البيت الذي بالدار بالمدينة لكونها عاجزة كفيفة صماء فكشف عليها هل يلزم
أهل الدار والجيران والمجدة شيء من غرامة أو دية أو لا يلزم أحد شيء من ذلك (أجاب) لا يلزم
أحد شيء في ذلك لاديه ولا غرامة اذا الجماع جبار رأى فعلها فبالك بفعل الخارج هذا الا فأنل به من فقهاء
الامصار والله أعلم (سئل) في أهل قرية يشهد بعضهم على بعض أنه قاتل لهذا القاتل المدعى
قتله بحجر هل تقبل شهادة بعضهم على بعض أم لا (أجاب) لا تقبل شهادة بعضهم على بعض منهم
باتفاق ائمتنا لان الخصومة قائمة مع الكل والشاهدة قطعها عن نفسه فكان متهمها فلا تقبل شهادته
وهذا باتفاق أبي حنيفة وصاحبيه الا في رواية ضعيفة عن أبي يوسف لا يعمل بها والله أعلم (سئل)
فيما اذا وجد قاتل يترهى أقرب للقرية من اخرى وقد شوه تحت شجرة هي أقرب للآخرى دم سائل
ولم يثبت كون القاتل قتل تحتها ثم نقل وألقى في البئر فما الحكم فيه (أجاب) اعلم أنه يجب النظر
أولا الى دعوى الولي فان ادعى على أهل قرية منهم ما وثبت كون البئر بارضاها لا بأرض اخرى كانت
القسامة والدية عليهم سواء كانت البئر أقرب للآخرى أم لا حيث كانت الارض التي بها البئر ملكا
وان لم تكن ملكا فسلمى أقربهم بالبئر خاصة لان الوجود في البئر كالوجود على ظاهرها والحكم
في الوجود كذلك يعتبر الملك أولا فان لم يوجد فعلى أقرب القريتين ما يدع الولي على الابد فاذ أنكر
كل من أهل القريتين ملكية الارض التي بها البئر فالقول قوله ونرجع الى اعتبار الاقرب ولا اعتبار
الى مجرد وجود الدم السائل من غير وجود القاتل لاحتمال أنه دم غيره وبوجود دم سائل من غير قاتل
لا يجب قسامة ولا دية كما هو ظاهر ما لم تثبت ينة من ادعى عليهم الولي وهم أصحاب القرب من البئر بأنه
نقل من تحت الشجرة وألقى في هذا الموضع فان ثبت ذلك بالمينة الشرعية اندفعت القسامة والدية عنهم
ولزم القرية الاخرى لان الثابت بالمينة كالثابت عيانا فمكانه قد شوه تحت الشجرة ولا تنس اعتبار

مطلب صغير دون البلوغ
وجد قتيلا في دار شخص
وبقر به بشدة فادعى أولياؤه
القتل على صاحب الدار
وهو يقول لعب بالبندق
فقتلته

مطلب لا شيء في الصغير اذا
سقط من سطح أو وقع في
ماء فمات سوى الكفارة على
من وقع من يده من الابوين

مطلب في قتل وجد بسط
شباطي الجراح المالح

مطلب لا يلزم أحد شيء
في امرأة باعت حصتها في
دار باعته

مطلب شهادة بعض أهل
القرية على بعض بالقتل غير
مقبولة

مطلب وجد قاتل يترهى
أقرب للقرية من اخرى ووجد
دم سائل تحت شجرة بقرب
الاخرى

المثلث أو لا ثم بعده القرب وإن أدى على الإبعاد ولم يكن مالاً لقسامة ولادية واعتبرنا في دفع القسامة
 أو الاقرار واليمين والتسكول كسائر الدعوى إن برهن الولي على دعواه ثبت مدعاها والألف مذكور
 قول المدعى عليهم باليمين الحاسل أن ثبت ككون البئر ملكاً للاحدة فالقسامة والدية عليه والأصل
 الأقرب منهما ما لم يثبت نحوجه ونفقه من الإبعاد إلى الأقرب فلا اعتبار بالأقرب والبعد مع ثبوت البئر
 ولا بالمثلث مع دعوى الولي على غيره وكذلك الاعتبار بالأقرب مع دعوى الولي على غير أهلها أو قسامة
 السائل عن التحالف ولا تحالف عندنا في هذا الباب وأما أحد أو سأل أيضاً عن بريم الحاكم
 السياسي وبرمه لكل من أهل الأقرب والإبعاد علم لأصل له شرعاً وقد علمت الأسس حكاهم بهذه الجمل
 الواضحة من الكلام والله أعلم (سئل) في قبيل وجد في قفلة لا مال لها وأولادها يدعون على جماعة
 أنهم قتلوا اليها وهم مقرون بأنهم ما قتلوه هل يلزمهم القسامة والدية مع اعترافيهم أنهم بأنهم ما قتلوه
 أم لا (أجاب) حيث ما أقروا أو أقر أولياء القتل بأن المدعى عليهم وهم أهل القرية ما قتلوه ولا يلزمهم
 قسامة ولادية إذا ثبت عليهم الاقرار إذا اقر أرحمة على المقتر قيل يلزم به شرعاً وقد عرض القريضان
 على أمرهما ولم يذكرا أولياء القتل بأنهم ما قتلوه ولو ذكروهما أوجبهم يلزم القسامة والدية
 إذا اقرارهم بذلك عندهم المدعى لأنه حجة من الحجج الشرعية يمنع الدعوى بحيث ثبت ذلك لأوبى
 لطلبهم معه والله أعلم (سئل) في مسجد القرية إذا وجد فيه قبيل ما حكمه وما الحكم فيما إذا كانت
 كبيرة ولها مساجد متعددة ووجد في أحد هاتين (أجاب) حكمهم الموقوف في مسجد
 كل موجود فيها وهو موقوف الحكم وإذا كانت كبيرة لها محلات وكل محلة لها مسجد فقسامته ودية
 على أهل محله لأنهم الأولى بتدبير أموره كما إذا وجد في دار قبيل منها ما على عاقلة لا على أهل
 محله الحاصل أنهم ما على عاقلة الأشخاص لا حتى بتدبير الموضع والله أعلم (سئل) في رجل
 وقف مدرسة على الأهل بالمذهب الفلاني في بلدة كذا وعلى معبد وعشرين متديباً وعلى أهل شعائرهم
 بسم أحد أمتهم وشرط النخل لمدرستها ووقف على ذلك كله قرية ووجد الآن فيها قبيل ولم يعلم قاطن هل
 القسامة والدية على أهل القرية السكان الفارسين الزراعيين أم على الموقوف عليهم هؤلاء أم لا لقسامة
 والدية في بيت المال قياساً لوقف مثل هذه المدرسة على وقف الجامع (أجاب) القسامة والدية على
 الموقوف عليهم حيث كانوا معلومين قال في التتار حاشية نقلنا عن البقال إذا وجد القبيل في وقت
 الجامع المسجد فهو كوجوده في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال وإذا كان الوقف على قوم
 معلومين فالدية والقسامة عليهم انتهى وفي من الغفار بعد تقول كثيرة ذكرها قال غفر من كلامهم
 أن القبيل إذا وجد في أرض فلا يحلوا ما أن تكون مملوكة أو موقوفة أو مباحة فإن كانت مملوكة فالدية
 والقسامة على الملاك وإن كان بقرب قرية فلا شيء على أهلها لأن العبرة بالملك والولاية كافتناء
 وإن كانت على أرباب معلومين فعليهم القسامة والدية لأن تدبيره اليهم والله أعلم وقال قبله وإن كان
 مباحاً إلا أنه في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال ذكر هذا القيد هلال والكرخي رحمه الله تعالى اه
 ولا شبهة أن القرية الموقوفة على معلومين ليس على أهلها قسامة ولادية لأن الموقوف عليهم لهم ولاية
 التدبير دون أهل القرية والفرق بين المدرسة والمسجد الجامع نعين الموقوف عليهم بشرط الوفاق
 في المدرسة دون المسجد الجامع فانهم والله أعلم وأما مسجد الحلة وشارعها انما يجب على أهل الحلة
 لأنهم أحق الناس بالتدبير فيه والله أعلم (سئل) في قرية ذات محلات وجد في أحد هاتين لم يعلم
 قاطن هل القسامة والدية على أهل القرية كلها وتكون كالحلة في المصراع أم على أهل تلك الحلة وتكون
 كل حارة محلة على حدة (أجاب) القسامة والدية في القبيل الذي يوجد بمحله من المحلات
 المتعددة في كل بلدة على الحلة التي يوجد فيها التسيل بلا شبهة إذ كل محلة ما أهلها عليهم تدبيرها
 والقسامة والدية على من عليه التدبير مطلقاً ما كان في مصر أو قرية لأن عليها التدبير رأه كل حلة

مطلب قبل وجد في قفلة
 لا مال لها وأولادها يدعون
 على جماعة أنهم قتلوا اليها
 ولكن ما قتلوه

مطلب في حكم القبيل
 الموجود في مسجد القرية
 أو في أحد مساجدها

مطلب إذا وجد قبيل في قرية
 موقوفة على مدرسة
 فالقسامة والدية على
 الموقوف عليهم حيث كانوا
 معلومين وأما إذا وجد في وقت
 المسجد الجامع فالدية في بيت
 المال كما يوجد فيه

مطلب إذا وجد قبيل
 في محلة فالقسامة والدية
 على أهلها دون أهل القرية

مطلب اذا وجد قتيل في دار انسان فالقسامة والدية عليه دون أهل القرية

مطلب في بيان القسامة وسببها وركنها وشرطها وحكمها او في بيان العقالة

اولي بسدبها فكان عليهم خاصة والله أعلم (مسئله) في قتل وجده في دار انسان هل عليه القسامة والدية على عاقلته لا على أهل قريته (اجاب) نعم عليه القسامة والدية على عاقلته كما اطلقت عليه متون المذهب قاطبة وشرورها وفتاويها وليس على أهل القرية من ذلك شيء والله أعلم ثم رفع اليه ماضور منه مولانا شيخ الاسلام أفندتم أن القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته فما القسامة وما الدية وما العقالة وما مقدار الدية وهل تجب حالا أو مؤجلا وما مقدار ما يجب منه على كل واحد منهم وما يفعل اذا لم تنسح القبيلة وما الفرق بين الدار والسفينة والحبس حيث وجب هذا الامر على مالك الدار لا على السكان وفي السفينة على من فيها من الركاب والملاحين وفي الحبس على بيت المال ينو الناذك من صلاحه **أجاب** القسامة الايمان التي يقسم بها مالک الدار وملاوسبها وجود القتل وركنها اجراء اليمين على لسانه وشرطها بلوغه وعقله وحريته ووجود أثر القتل وتكميل اليمين بخمس وجبها القضاء بوجوب الدية ان حلف والحبس ان ابي ان يحلف في العمد وبالدية عند الشكول في الخطأ والدية المال الذي هو بدل النفس فوجب على عاقلته ان ادعى الولي القتل خطأ وعليه أن ادعاء عمدا كما نص عليه في شرح المجمع لابن مالك **والعاقلة** أهل الديوان فان لم يكن منهم فهي قبيلة تقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة الا درهم أو درهم وثلاث دراهم ولم تزد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على الاربعة على الاصح فان لم تنسح القبيلة لذلك منهم اليها أقرب القبائل نسباً على ترتيب العصابات ثم ونم واذا ضم اليهم أقرب القبائل كذلك فلم تنسح لا يؤخذ زيادة عما ذكره مسطاع على السنين وقد اختلف المشايخ في الباقي قال بعضهم تعتبر الحال والقرى الاقرب فالأقرب وبعضهم قالوا يجب الباقي في بيت المال وبعضهم يجب الباقي في مال الجاني ووقع في بعض الكتب أنه اذا ضم الى أنصاره أبعد الدواوين ولم يكف يضم اليه الحال الاقرب فالأقرب وهذه المسئلة تدل على ان أهل المحلة تعقل عن أهل محلة اخرى وهكذا ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى في كتابه خلافا لما ذكره المصدر الشهيد وقد تقرر أن وجوب أصل الدية عند عدم العاقلة في مال الجاني رواية شاذة وأن ذم محلة الى اخرى خلاف الظاهر من المذهب وأن كونهما في بيت المال هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى وكما يجرى ذلك في الكل يجرى في البعض فتقرر أن المذهب وجوب الباقي في بيت المال على ما عليه الفتوى لكن في السراجية من ليس له عشيرة ولا ديوان فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكون في ماله وبه أخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت المال وعليه الفتوى وفي المجتبى قلت وفي زماننا يجوز أن لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان من أهل قرية أو محلة يتناصرون لان العشائر قديمة فقيت ورحمة التناصر بينهم قد رفعت وبيت المال قد انهدم والفرق بين الدار والسفينة أن السفينة تنقل وتحول فتكون في اليد حقيقة فتعتبر فيها اليد دون الملك كما في الدابة بخلاف الدار فانها لا تنقل والفرق بين ما وبين السجن أن السجن لا يختص بشخص فكان كالشارع الاعظم والجامع وفيه ما لا يتحقق التهمة في حق الكل فلا قسامة فيه ما على أحد والدية في بيت المال لان الغرم بالغرم واذا لم تكن له عاقلة فلا يصح المفتي به أنها في بيت المال والرواية يكون ما في ماله شاذة مخالفة لظاهر الرواية واذا قلنا سبها عليه خاصة بدعوى القتل العمد فهي في ثلاث سنين أيضا كما صرح به الزيلعي وقد رها من الذهب ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وهذه المسائل تحمل مجملها لكن اقتصرنا على ما لا بد منه والله أعلم (مسئله) فيما اذا اصاب ثلاث رجال في بيت من دار ملحوظة رجل من قرية والرجال لسوا من أهالي القرية فأصبح أحدهم قتيلا بجراحته والاول والثاني يقولان انهم مالم يقتلوه ولم يقتلوه أحدهما وكذا مالک البيت وباقي أهل القرية يشكرون قتله انفرادا واجتماعا ولم يبين قتله فهل موته بهذه الجراحة لوث فالدية على من من المذكورين ينو لنا الحكم بشرطه الشرعي (اجاب) على صاحب الدار القسامة

مطلب في الفرق بين الدار والسفينة

مطلب اذا وجد أحد الضيوف قتيلا في بيت المضيف فالقسامة وابدية على عاقلته

والدية على عادته قال في شئوع الموارل اذا وجد الضيق في دار المصيف قبل ان يفر على رب الدار عند
 أي حبيمة وقال أبو يوسف رحمه الله ان كان دار لا يبيت على حدة ولادية ولو سامة وان كان تحتها
 عليه الدية والقسامة اهـ وهذه المسئلة اجتمع فيها اولها لوجود الاحتياط معهم اوجوب القسامة
 على صاحب الدار والدية على عاقلة على قولهم ما لا شهة لكن قالوا عندنا انما كان كذلك لان المال
 هو الختم منسرة البقرة فكان ولاية التدبير اليه فلم يجرى حيازة البقرة عن ان تراق في الدار ما لا يمانعكم
 عليه بأنه القاتل حقيقة حتى لو كان له دار دعتك سكتها جماعة بآجارة أو عارة مثلا وحدثت
 المقدس فوجد فيها قاتل عليه قال في المحيط واذا وجد المصلي في دار فيها مكان وأربابها عيب
 فالدية والقسامة على أرباب الدار في قول أبي حبيمة وقال أبو يوسف على السكان الحاصل
 أن القسامة والدية لا تجب على أهل القرية ولا على من كانوا بائنين عنده وانما تجب القسامة على
 صاحب الدار والدية على عاقلة وأما اللوث بما ذكره لا يستلزم اختلاف فالحقيقة لا يقول به كائن عليه
 الشراح قاطبة والله أعلم (سئل) في قرية موقوفة على مصالح الحرم من الشريفين هل على
 أهلها قسامة ودية أم لا قسامة ولادية عليهم عيسى بن جندب رصه اصيل (أجاب) لا قسامة ولادية على
 أهلها وقد مر ح علما بأن القاتل اذا وجد بأرض موقوفة على أرباب معلومين فالقسامة وأمانة
 على الموقوف عليهم واذا كانت موقوفة على الفقراء والمساكين ولا قسامة والدية على بيت المال وقالوا
 اذا وجد في وقف المسجد الجامع وهو كما اذا وجد في نفس الجامع فالدية على بيت المال وهذا من هذا
 القليل والحاصل أنه لا قسامة ولادية على أهل القرية الموقوفة سواء كانت وقفا على معسرين أم على
 غير معسرين وانما يتبع في المتقول الموقوف عليهم ان كانوا معسرين لطلب القسامة والدية وان كانوا
 غير معسرين يتبع بيت المال فقل ان طلب ذلك وأما أهل القرية فلا سبيل عليهم والحال هذه والله أعلم
 (سئل) في نسائه وصبيان يستقون من صهر بنح شربة سقطت صغيرة من يدهم تستحق ضمانت عرفها
 هل يجب لها على عاقلة من يستحق قسامة ودية أم لا يجب واذا ادعى عليهم أولياؤها باسمهم دفعوها
 أو دفعها أحدهم سقطت في الثريد هل يلزم فيها عليهم عجز دعواهم ما يلزم في الصل اذا وجد في
 المحل أو القرية اذا ادعى عليه القاتل عليهم القسامة والدية أم لا (أجاب) لا تجب لها القسامة
 ولا الدية لاحتمال وقوعها ربه ودفعها لا يبعد فاعل شجار ووقوعها ربه قدومه لا يرجع على أحد
 شيئا بأجتماع العلماء والقبيل الذي تجب فيه القسامة والدية شرطه أن لا يحال على سبب ظاهر قري
 ينزع وجوه ما وحال محال على سقوطها لانه مسدس طاهر قري لا غار عليه فان ادعى أولياؤها
 على أحد أنه دفعها حتى وقعت لا بد من يسة عادلة وهي عدلان أو عدل وأمرأان أو صوقان
 بالعدالة ولا يثبت ذلك بدون البينة أو الامرار من يعترف اقراره شرعا والله أعلم (سئل) في بناء بني
 للناس بالاحرة أي لشخص مكانا ورم له يتاومعه اجراء يعملون مياومة سقطت على رأسه اخطار
 من سقف البيت الذي يرمه في حال مرضه فان نصح رأسه فهل ذلك هل تجب القسامة والدية على
 عاقلة مستعملة أم لا وهل اذا كشف عليه فوجد في البيت المد كور سده الصفة فاذا رأى أولياؤه القاتل
 على المستعمل ونهت اجراء المساومة بأنه مات بسبب سقوط الاجار عليه من غير فعل المستعمل
 تقبل شهادتهم ويدفعون أم لا (أجاب) لا قسامة ولادية فيه حيث علم موته بالسبب المد كور اما
 القسامة والدية في قبيل جهل أمره كما في سائر كتب الفقه محذور مطلق والذي ذلك بسقوط الاجار
 والحال هذه معلوم الحال لا حريية فيه ولا أشكال وتنقل في لك شهادة الاجراء والعمال اذا لا يجوزون
 بشهادتهم لانفسهم معا ولا يذعن عنهم معر ما والحق أن يتبع وسكلمة الحق برذع وبصدق
 ومن قبله الخربيعه من الشرفه وبالا جاع هدر والله أعلم (سئل) في قتل وجد بقرية وقد
 استمر أن قابله فلان س ولان مهابل اذا أقام أهل القرية البينة من غيرهم أن قابله ولان المد كور

مطلب اذا وجد قتل في قرية
 موقوفة فلا قسامة ولادية
 على أهلها واما القسامة
 والدية على الموقوف عليهم
 ان كانوا معسرين والا لادية
 في بيت المال

مطلب قاء وصبيان
 يستقون من صهر بنح سقطت
 صغيرة من يدهم فقام عرفا
 فادعى أولياؤها عليهم باسمهم
 دفعوها

مطلب اداعات النساء نسب
 سقوط حجر على رأسه فهو
 هدر وتصل شهادة الاخر
 العاملين معه على ذلك

مطلب اذا وجد قتل بقرية
 وأقام أهلها بينة من غيرهم
 أن قابله فلان تقبل وان
 لم يروا لهم تحليب أولياء
 المذني عايم

تقبل وتندفع أو يسأوه عنهم أم لا وهل لاهل القرية اذا لم تكن بيعة تحاييف الاولياء على ذلك وان نكحوا
قضى عليهم (جواب) نعم اذا أقاموا على ذلك بيعة تندفع الاولياء عن أهل القرية ولهم اذا لم تكن
بيعة تحليفهم على نفي العلم بذلك وان نكحوا اقضى عليهم به والله أعلم (سئل) في قبيل وجد في خيمة
رجل نازل بهم في مكان ما الحكيم الشرعى فبسه الجواب مع بيان النقل في ذلك من كتب الاصحاب
(أجاب) قال في الهداية ولو وجد قتيل في معسكر أقاموا بقلعة من الارض لملك لاحد فيها
فان وجد في خباء او فسطاط فعلى من سكنها القسامة والدية وان كان خارجا من الفسطاط فعلى أقرب
الاخبية اعتبارا ليد عند انعدام الملك وان كان للارض مالك فالعسكر كالسكان تجب على المالك
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه الله اهـ ومثله في كثير من الكتب كالولولجية
والظهيرية وتنوير الابصار وشرحه والدرر والغرر وغيرها والنقل في ذلك مستفيض فعلم بذلك أنه ان
لم يكن للارض مالك فالقسامة والدية على من فيها من السكان وان كان اهلها ملك فهو ما على
الملك عند الامام والله أعلم

* (كتاب المعاملات) *

(سئل) في رجل قصد بندقية صيدا فأصاب آدميا فقتله فدفن والدته بآذنه فهل له الرجوع عليه بجميع ما دفع أو بمقدار ما يلزمه من الدية وإذا قلتم انما يرجع بمقدار ما يلزمه هل يرجع الاب الدافع بالباقي على بقية العاقلة كأنه من كانت سواء كانت من أهل الديوان أو القبيلة أو ممن يتناصر بهم أولا يرجع لتبرعهم (أجاب) القائل لا تستقيم مطالبتهم بجميع الدية لانها على جميع العاقلة والقائل كاحدهم وإذا علمت ذلك فآذنه لو ألدأوجب الرجوع عليه بما يخصه فقط فرجع أبوه عليه بما عليه فقط ويكون مستبرعا بما عدا من حصته من لم يأذن من العاقلة لفافهم والله أعلم (سئل) في راعين تضاربا بالعصى ثم تفرقا وفي رأس كل منهما شجرة ولم يصروا أحد منهما صاحب فراش وقضى الله تعالى بوقوع الطاعون ومات أحدهما بقضاء الله الذي يقول للشيء كن فيكون فادعى أولياؤه أنه مات تلك الشجرة وصاحبه يحمد ككون الموت بسببها ويقر بالضرب هل تلزمه وعاقلة دية أم لا لما لم تقم عليه ينة بأنه مات من تلك الضربة لا سيما ولم يصروا صاحب فراش منها ولم يعط عن قضاء مصالحه الخارجية (أجاب) لا تلزمه ولا عاقلة دية له لا لا يلزم من الضرب القتل فاعتراه بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا تلزم الدية حتى تقوم عليه ينة بأنه لم الفراش حتى مات منها فلا تلزم الدية العاقلة وهو كاحدهم أو يقر بأنه ضربه ومات من ضربه فلا تلزم الدية ولا شيء على العاقلة لانها لا تعقل ماوجب باقرار القاتل ولا بد في الاقرار من التصريح بما يوجب الدية عليه لا بما ليس كذلك فحوا الله الذي قتل ونحوه والله أعلم (سئل) في امرأه ضربت أخرى فألقت جنينا ميتا ومات بعده فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) يلزم عاقلة الضاربة دية للمضروبة وغرّة وهي نصف عشر الدية للجنين وعاقلة عصبها النسبية فلا يخل الزوج ولا آقاربه حيث لم يكونوا من عصبها النسبية والله أعلم (سئل) في رجل صوب بندقية نحو رجل ايرميه بها فضر به رجل بعضا ليلقيها من يده فوافق ضربه لها وضعه النار فيها فأما مالها فأصاب رجلها غير المصوب نحو وقتلته فهل الدية على صاحب البندقية أم على صاحب العصا (أجاب) الدية على صاحب البندقية لا على صاحب العصا اذا صاحب البندقية مباشر وصاحب العصا متسبب واذا اجتمع عاقله المباشر وهذه قاعدة لم تختلف العلماء فيها فيما علمت والله أعلم (سئل) بعد عام من طرف صاحب البندقية بما حصل ان صاحب العصا لما ضرب بها أصاب النار فأذاها على محل البارود فخرجت البندقية بفعله فأجاب وكان قد اعترضه الجواب الاول بعض الجنابله بما صورته ان

مطلب اذا وجد قيل في
خية فان كان في أرض مملوكة
فالقسامة والدية على
مالكها والافعل من
يسكنها وان وجد حاربه
فعلى أقرب الاخيه

مطلب قصد بندقه صيد
فأصاب آدميا فدفع والده
الدية بأذنه أيس لوالدهان
يرجع عليه الا بقدر ما يخصه
وما بقى لا يرجع به على العاقل
لانه متدع

مطلب رجل ضرب آخر ولم
يصر صاحب فراش ثم مات
فأدعي أولياؤه أنه مات
بسبب الضرب والضارب
يقرب بالضرب ويشكر الموت
بسببه

مطلب امرأة ضربت
أخرى فالقت جنينا ميتا
وماتت بعده

مطلب أراد ضرب رجل
ببندقه فضر بها رجل بعصا
المليقها من يده فوافق ضربه
وضع النار فيها فأصاب
أخوه قتله

مطلب أراد ضرب رجل
بنسبة فضربه آخر بعينه
ليقيمها فخرج منه وقتل
انسانا في الحكم ففهمه
ذكره المؤلف

ثبت أن صاحب العصال نشر بها أصاب النار فالتقاها على محل النار ودفع ربح السدقة بفعل فالدنية على عاقلة صاحب العصال له الماشر والحال هذه والحاصل أن ولي المتقول إذا ادعى على واحد من مـ ما فعله إثبات المباشرة كما وصفتا فإن ادعى على صاحب العصال هو الماشر على الكيفية المشروحة وأقام دية على ذلك لم عاقلة الدية وهو كـ كأحد مـ وإن ادعى على صاحب السدقة أنه الماشر على ما شرحت وأقام بيعة على ذلك لم عاقلة الدية ويدون دعواه لا يلزم عاقلة واحد مـ ما هذا إذا ذكر صاحب السدقة الصرب وادعى أنها سربت فعل صاحب العصال لا يعقل أما إذا اعترف بوضع النار على محل النار ودعى أن تتحولها بالجهة المسئول بفعل صاحب العصال قد صار معترفاً بالمباشرة فدلزم الدية في ماله ولا يلزم عاقلة إذا العاقلة لا يعقل أحد أو لا عبد أو لا مال لم بالصلى والاعتراف وهذه المسئلة دقيقة ويتشعب منها شعوب تتخفى على صغيف العلم وتقيم الفهم ويحيط بها حط العشواء ويقف فيها وقوف الجمار الموقر في الحال وتخير فيها اختيار المعبر الموقر في حزن الحال أت شعري لو أنشيت عليه معاملة فقبل له لو اختلفا فمال صاحب السدقة لصاحب العصال الذي سربت وأثرت النار وألقتة على محل النار ودعى حتى حرجت فعل عاقلة الدية وقال صاحب العصال أنت الذي أقيمت النار على محل النار ودعى حتى حرجت فعل عاقلة الدية ماذا يجب فأبى جواب أجاب به يدره ويرسله لما كان نظره قتل من عذر راع في هذا الصن إلى الأبط اعبر ماله بالعقل والايصرص على ولاية الامور أن يعاملوه بالكف عن أن يقص منه فلما عده إلى الفتوى فاعماهى أشغال الناس يحمله الملقى على عاتقه أعاد ما الله من شرواً وسواسيات أعمالنا وهذا هو جواب وما ناس الوقوع في الدعوى وأجابه ما فصله من الاهواء الفاسدة وواقه صدق من قال

وإذا ما حلا الجنان بأرض * طلب الخلع وحده وانرا لا

والله الموقر للصواب والله أعلم (مسئل) في صيف وجد مقتول في بيت مضيقهم ولم يوجبوا القسامة والدية على عاقلة ولم تنع عاقلة واحب الخول المعتد شر عاقلة من السائق منه (أجاب) هو في بيت المال كما أثار الى ذلك صاحب الخلاصة في عدم ضم محله الى أخرى في الباقي فأن لا يكون جناية شخص لا عاقلة له يعني حكمه فيه حكم جناية شخص لا عاقلة له وقد تقرر أن جناية الشخص الذي لا عاقلة له في بيت المال وكذا في غيرها من المعتبرات والله أعلم

(كتاب الوصايا)

(مسئل) في رجل أوصى بأن يدعى في ملكه هل على الورثة مراعاة وصيته أم لا (أجاب) ليس عليهم مراعاتها والاصل الدعي في مقار المسلمين والله أعلم (مسئل) في رجل وصيه القاضي وصياً على أيام أخيه وللميت روضة وكنت أباه في المقاسمة والاشهاد والتساري العام معه ففعل وأشهد بالوكالة الثالثة عن أمته أنه قبض جميع ما استحققه من متروك كبر روحها ولم ينل لها عنده قليل ولا كثير الا استوفته ما عدا الدين الذي بدته امامه معلومين ثم لا ينال يدعى الاب المذكور بالوكالة عن استع على الوصي المربور أعيا بما بعد الوصي غير ما هم هل تسج دعواه قبل مجزؤ قوله أم لا يقبل والقول قول الوصي فيها بدعه وهل ادانت الاعيان بالذراهم وقت القسمة لا جمل السمية يلزم الوصي أحد ما عاينته به أم لا (أجاب) لا يقبل مجزؤ قوله ولا يعطى به دعواه شيئاً مما ادعاه والقول قول الوصي فيما يبدعه له أو يزيد أو ينقص تركه أحبه أو تركه أسه اد كل من كانت له يد معاينة على نبي فالقول قوله فيه يمينه ان طلبها مدعيه وأما لزوم الوصي أحد ما عاينته عليه لا جمل القسمة فلا قال به بل شرأه مال اليتيم من ماله لم يسمه غير جائز لانه كالوكيل ولا يعقل لبعده كما صرح به في الاشهاد والظان عارياً بالمرح المنع من الوصايا فكيف يلزم مجزؤ القسمة لا حل القسمة ليطهره منه فقد وكل واحد من الورثة وفي البرارية لو أقرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى البركة

مطلب ادالمسع العاقلة
الدية فالباقي في بيت المال

مطلب أوصى بأن يدعى في ملكه
مطلب قام أبو الروبة مع
وصي اليتام وأشهد أنه
قبض جميع ما استحققه ثم ادعى
على الوصي المذكور أعياها
غير ما قسم

مطلب القول قول الوصي
بما دعه ولا يلزمه ما جـ من
الاعيان وقت القسمة

مطلب اذا ادعى اليتيم
أن يبيع الوصي كان بالغين
الفاحش والمشتري أنه بمنزلة
القيمة فيمنه اليتيم أولى واذا
فسخ البيع فاجده المشتري
الح

وأنتكروا لا تسمع دعواه وإن أقروا بالتركة أمر وبالأدعية عليه والله أعلم (سئل) في وصي باع دار
اليتيم وكتب صك التبائع وفيه أن الوصي باع لوجود مسوق شرعى دافع للبيع وهو الحاجة للنفقة
والكسوة وكون الدار ثالث إلى الخراب وأنه لا غبن فيه ولا فساد ولم تقم قيمة تشهد أنه غبن المثل وكان
المشتري هدم من بناء الدار شيئا وجددهم سائبا والآن كبر اليتيم وادعى غبنا فاحشا هل تسمع دعواه
أم لا (اجاب) نعم تسمع دعوى اليتيم بعد بلوغه وتقبل بينته على أن البيع كان بالغين الفاحش
ولا ينفع من ذلك ما ذكر في صك التبائع فلو أقام المشتري بينة أن قيمة الدار في ذلك الوقت مثل الثمن
وأقام هو بينة فيمنه الغبن أولى قال في البرازية في الدعوى ولو برهن على أنه اشتراه من وصيه بالعدل
والوصي بعد بلوغه على أنه كان بالغين قبل بينة المشتري أولى لأنه يثبت بالزيادة والاكثر على أن يثبت
القلة أعنى الغبن أولى وفي مشتمل الأحكام في الوصية ادعى محدودا في يده اربا من جهة أبيه فأقام
ذوال اليد البينة أنه اشتراه من وصيه بمنزلة القيمة وأقام المدعى بينة أن قيمته زيادة على ما أثبتته ذوال اليد
فقبل البينة المثبتة الزيادة أولى وقال كثير منهم المثبتة القلة القيمة أولى قنیه وعن سبق السائل وصى
بأكرم الصغير وبلغ الصغير وادعى غبنا وأقام بينة وأقام المشتري بينة أن قيمة الكرم في ذلك الوقت
مثل الثمن فيمنه الغبن أولى قنیه اهـ وما عليه الاكثر هو الذي عليه المعول وقد اقره عليه الشيخ
شمس الغزى في منتهى تنوير الابصار في باب الشهادة واذا فسح البيع بحكم الغبن فاجده المشتري
من البناء ان كان باللات هي ملكه لا خفاء أن صاحب الملك يملك النقص وان كان بنقص البناء الاول
فليس للمشتري رفعه وهو ملك لصاحبه فان زاد المشتري في ذلك زيادة أعطى قيمة الزيادة من غير اعطاء
أجر العامل وما هدمه المشتري من بناء الدار يضمن حصص البناء ونقصه لما استكمل ان كان قائما وان كان
استهلكه يضمن قيمته كما هو مصرح به في كتبهم والله أعلم (سئل) في وصي قاض باع كرها مهر
زوجة الميت وكتب صك التبائع وفيه أنه نوذى عليه في الاسواق ومحل الرغبات فليو جده راغب
بأزيد من ذلك فبيع مهر الزوجة اذ لا مال له سواه وعزل الوصي وأقيم غيره فادعى أنه غبن فاحش
وأقام بينة على ذلك وهو الواقع هل تقبل وينقض البيع نظر اليتيم وهل اذا أقام المشتري أيضا بينة
بأنه بالعدل ترجح بينته أم بينة الغبن (اجاب) نعم تقبل البينة على أنه كان بالغين واذا تعارضت
بينة الغبن وبينة العدل فيمنه الغبن أولى قال في البرازية برهن الوصي الثاني أن الوصي الاول كان باعه
بغبن فاحش أو باع العقار المتروك لقضاء الدين مع وجود المنقول يقبل ويظل البيع انتهى ومسئلة
تقديم بينة الغبن مذكورة في البرازية والخلاصة ومسئلة الاحكام وغيرها وهو الراجح الذي عليه
الاكثر والمذكور في بعض المتون الموسوعة للصحيح من الاقوال فكان عليه المعول والله أعلم
(سئل) فيما اذا لم يميز بيع دار اليتيم بالغبن الفاحش وبطل بالوجه الشرعى ورد بعد سنين
الى اليتيم بعد بلوغه أو قبل هل يلزم له أجرة أم لا (اجاب) ظاهرا الرواية لا تلزم لان سكناه تأويل
المالك ومن ألحق دار اليتيم بالوقف أو بجزء المثل والله أعلم (سئل) في وصي أيتام باع
نصف كرم اهم مشتمل على أشجارتين وعنب وغير ذلك لرجل بشئ كل ربع منه ووجله الى سنة وتسلمه
المشتري وصار يأكل غلته ويدفع للوصي آخر كل سنة ربع الفن حتى استوفى الوصي الفن واستقر
المشتري يأكله حتى مضى ثلاث عشرة سنة وكبر الايتام فادعوا على المشتري بطلان شرائه لعدم
المسوق والرجوع بما استهلكه من ثمرته هل تصح دعواهم أم لا (اجاب) قد تفرع عدم جواز بيع
عقار اليتيم عند المتأخرين الاحتجاج الى غنمه لا قضاء لها الا لمن غنمه كنفقة او دين لا يقتضى الا منه
أو وقع في يده تغلب او كانت غلته لا تفي بمؤنته او يبيع بضعف قيمته ومصرح في التتارخانية نقله عن
المتن ان يبيعه والحال هذه باطل بحيث علم ذلك فدعواهم البطلان والرجوع بما أكله المشتري حيث
لا مسوق له بما ذكره صحيحة يجب سماعها ويقتضى عوجها وهو ضمان ما استهلكه المشتري اذ البيع

مطلب باع الوصي عقار
اليتيم ثم عزل ونصب غيره
فاذا ادعى الوصي الثاني
أن يبيع الاول بالغين وادعى
المشتري أنه بالعدل تقدم
بينه الوصي الثاني وفسخ
البيع

مطلب يجب الاجرة في دار
اليتيم لما مضى اذا فسح بيعها
بالغبن
مطلب اذا باع الوصي
أشجار اليتيم بلا مسوغ يجب
على المشتري ضمان ما استهلكه

مطلب في بيان الاشياء
المسوقة لبيع عقار اليتيم

الباطل حكمه حكم العدم ومال اليتيم معصوم محترم وروده من الايات والاسانيد ما يوقف
من قرب اليه على غاية الذم ونهية الاسف لما فيه من العظم وعلى حرمة اجمعت الامم والله اعلم
(سئل) في الجذاب الاب هل يكتسب منقول اولاد ابنه أم لا وهل الشجر المعروس في الارض
المحتكرة من قبيل المنقول فيجوز بيعه اذا قلتم يجوز بيع المنقول (اجاب) نعم يكتسب ذلك قال
في مع الفهارش شرح تنوير الابصار وانا قلنا من الفصول العادية اذا مات الرجل ولم يوص الى احد كان
لابا يه وهو الجذيع العروس والشراء انتهى ومثله في أغلب الكتب وذلك بشرط أن لا يكون
بالاتفاق بين الناس في مثله كما هو مخرج به في عامة الكتب والشجر من قبيل المنقول لا من قبيل العقار
كما صرح به في البحر فتلا عن الاثمة الاخبار وابطل قول من جعل البناء والتكيل من العقار حيث
قال وقد غلط بعض المسردين بخل الخيل من العقار واقتضى به وبه ف يرجع كعادته اه وانما علم
(سئل) في وصي باع شجر اليتيم الموضوع في أرض الوقف المحتكرة هل يحتاج الى مسوغ كما يحتاج
عقاره له أم لا (اجاب) لا يحتاج الى ذلك لان الشجر من قسم المنقول ويبيع الوصي منقول
اليتيم جائز وليس كالعقار لانه محفوف بنفسه والشجر ليس كذلك والله أعلم (سئل) في وصي
الحاكم اذا اشترى لنفسه شيئا من مال اليتيم من نفسه هل يجوز أم لا (اجاب) لا يجوز كما صرح
به في الخلاصة معزا الى نظم الزندوستي قال لانه وكيل والوكيل لا يملك البيع من نفسه ولا يمن لا يقبل
شهادته له وكذا في الفوائد الزنية فتلا عن شارح الجمع وفي البرازية بيع وصي الاب لا وصي القاضي
لانه وكيل من نفسه ان يقع مظهر كبيع ما يساوي تسعة بعشرة او يشتري ما يساوي عشرة بتسعة يجوز
وهذا مما يحفظ وبه يفتي وقولهم من نفسه احتراز عن شرائه من القاضي فانهم والله أعلم (سئل)
في صغيرة ماتت وكان لها اسباب جاءت جدتها أم أمها تطلب ارثها منها فذكر أبوها أنه باعها واذا فتى
ثم اعطى في حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه في ذلك حيث ينفق مثله أم لا (اجاب) نعم يقبل
قوله في ذلك بيمينه حيث كان ينفق مثله في تلك المدة كما في البرازية وغيرها والله أعلم (سئل)
في وصي قاض على أيام أقام القاضي أتهم ناطرة فأحق عليهم الوصي والام تنكر هل النول قول
الوصي فيما صرفه في نفقتهم ولا تكون الام خصما أم لا (اجاب) القول قول الوصي بيمينه
فيما صرفه على النفقة مالم يكذب الظاهر وللوصي الافراد بالنفقة مع كون الام ناطرة ولا تكون
خصما في ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) هل يقبل قول الوصي أنه ائق من ماله عليه ليرجع
به أم لا (اجاب) قول الوصي انما يعتبر في الاتفاق اذا لم يكن فيه رجوع على ماله اما اذا كان
فيه رجوع لا يقبل لانه دعوى الدين في مال الصغير ولا يقبل الابالينة كما في الخلاصة وغيرها والله أعلم
(سئل) في رجل دفع لمرضة او حاضنة بته دراهم من ماله هل يرجع في ماله أم لا (اجاب)
لا حيث لم يشهد والله أعلم (سئل) في رجل أقامه القاضي وصيا على يتيه ولم يرض له اذ ذلك
نفقة ثم فرض له اجر في مقابلته فعمله فساو عن المدة الماضية الحالية عن الدرهم هل له ذلك أم لا
(اجاب) ليس له ذلك لسروعه متبرعا وهذا مما لا يشك في حرمة ذوقهم عليه وانكر الى قوله تعالى
ولا تقر بوا مال اليتيم والله أعلم (سئل) في وصية على ولدها ادعت أن ماله الذي كان يسد
سرق هل يقبل قولها بيمينها أم لا يقبل (اجاب) نعم القول قول الوصية بيمينها أن المال ضاع
او سرق كما في الخلاصة والحانية وغيرها والله أعلم (سئل) في وصي على شات أحبه كبر
وطلب حساب ليطرن هل أتفق بالمعروف أم لا وطلب من القاضي أن يجاسه هل له ذلك وهل
القول قوله أنه اتفق بالمعروف أم لا (اجاب) للقاضي وليس محاسبته لكن لا يجبر على الحساب
لواستع والقول قوله في الحرج وفيما اتفق وفي أنه اتفق بالمعروف ولم يسرق لانه أمير من جهة الميت
او من جهة القاضي والقول قول الامين مع اليمين فيما فعل كذا نقل في مشيئة الاحكام عن فصول
بالمعروف

مطلب الجذاب الاب يكتسب
بيع منقول اولاد ابنه
والبناء والتكيل من قبيل
المنقول

مطلب بيع الوصي منقول
اليتيم لا يحتاج الى مسوغ
بخلاف عقاره

مطلب لا يجوز لوصي الحاكم
ان يشتري شيئا من مال اليتيم
لنفسه من نفسه بخلاف
انما اذا اشترى من القاضي

مطلب يقبل قول الاب أنه
باع مال الصغيرة في حياتها
واندته عليها عند طلب أم
الام ارثها منها

مطلب القول قول الوصي
فيما صرفه على الايتام
ولا يعتبر انكار ائقهم التي
جعلها القاضي ناطرة عليهم

مطلب لا يقبل قول الوصي
أنه ائق على اليتيم من ماله
ليرجع في ماله

مطلب لا رجوع للاب
فيما دفعه لمرضة ابنته

مطلب يستحق الوصي الاجر
من وقت فرض القاضي
له ذلك

مطلب القول قول الوصي
أن المال قد ضاع

مطلب لا يجبر الوصي على
الحاسبة والقول قوله بيمينه
فيما اتفق وفي أنه اتفق
بالمعروف

مطلب اذا غاب الوصى
المختار للقاضي أن ينصب
وصيا

مطلب في بيان الغيبة
المنقطعة

مطلب نصيب القاضي وصيا
على صغار وتصرف فاذا ظهر
وصي مختار وأجاز مافعله
المنصوب جاز
مطلب اذا كانت الام وصية
وافقت على الايتام من
مالها فلها الرجوع ان
أشهدت. وان اذعت
الاستدانة فلا يقبل منها
الاينة الخ

مطلب قبض الوصى الثمن
من المشتري صحيح وان مات
بجهل فلا ضمان عليه

مطلب ان اذ ادعى الوصى
دفع المالك الى اليتم ومسد
بلوغه فهو مصدق وفي
تسليمه خلاف

الاستروشي والله أعلم (سئل) في وصي مختار غائب منقطعة فنصب القاضي وصيا
لأبناحق الصغار وحفظ ما لهم من الضياع والانساق عليهم هل يصح نصبه ويترتب على ذلك موجه
أم لا واذا قلتم بالصحة فالغيبة المجوزة لذلك (أجاب) نعم اذا غاب وصي الميت غيبة منقطعة جاز
للقاضي ان ينصب وصيا ويترتب عليه الاحكام المذكورة في وصي القاضي كما أفاده اطلاق قولهم لا
ينصب القاضي وصيا مع وجود وصي الميت الا اذا غاب غيبة منقطعة أو أقر لم يدرى الدين كما في الاشياء
تتعلق بالخزانة وكما في جامع الفصولين والبرازية والعمادية وقد علوا بأن الغيبة المنقطعة بمنزلة الموت
ولاشك أنه اذا مات حقيقة ونصب القاضي وصيا جازت جميع تصرفاته المقررة في وصي القاضي
فكذلك هنا كما هو ظاهر وأما الغيبة المنقطعة كما في البرازية فتسلا عن الخصاص يفيد أنهم مقصدرة
بكون الوصي المختار في بلد منقطع عن بلد المتوفى لا تأتي ولا تذهب القافلة اليه وما في جامع
الفصولين عن فتاوى رشيد الدين يفيد تقديرها بعتد السفر وتعلمهم بالنظر يفيد تقديرها بحجوف
ضياع مال الصغار ونزولهم بعدم الانساق والنظر في حالهم هذه ما فهمته من النظر في عباراتهم
في مواضع كثيرة والله أعلم (سئل) في قاض نصب وصيا على صغار وتصرف في التركة بحكم
الوصاية فظهر وصي مختار للميت فأجاز جميع ما فعل الوصي المنصوب من جهة القاضي هل يجوز
ما فعله والحال هذه أم لا (أجاب) نعم ما فعله المنصوب جاز لما ننظر أن الاجارة اللاحقة كلكالة
السابقة والمصرح به في الكتب جواز لو كيله بكل ما يجوز له فعله بنفسه وهو عتد له مجيز عند فعله
وهو موجب للانقضاء والتوقف بلا شبهة والله أعلم (سئل) في أيتام صغار لهم جثة لآب
وعم عسيرة وأتم نصيبها القاضي وصية على أولادها ورتب لهم نفقة فادعت الأم الانساق عليهم
من مالها وتريد الرجوع في مالهم هل لها ذلك أم لا وهل اذا ادعت أنها استدانته مبلغا ودفعته
ان أدانها في مصالح الأولاد يقبل قولها وترجع في مال الايتام أم لا وهل اذا تزوجت بأجنبي تسقط
حضانتها أم لا واذا قلتم تسقط تكون لهم أم لا حتى يتهم حيث لا مانع لها وهل للام حبس الايتام عندها
في منزلها لا يجلس ما نبت عليهم من النفقة بالوجه الشرعي وتنع الجدة المذكورة من حضانتهم حتى
تسدت في دينها أم لا وهل اذا قالت أنا أقوم بمؤنة الايتام من غير رجوع في مالهم تجاب الى ذلك
وتنع الجدة من الحضانة بذلك أم لا وهل اذا رهنبت أمهم دارا مشتركة بين الايتام وغيرهم بغير اجازة
الغير يصح الرهن وينفذ أم لا (أجاب) أما مسألة الرجوع الايتام بما انفق من مالها فقها تفصيل
ان أشهدت أنها انفقت لترجع في مالهم والا لا وأما مسألة دعوى الاستدانة في مصالح
الايتام فلا بد لها من بينة على ذلك فان أقامتها رجعت والا لا وأما مسألة سقوط الحضانة بتزوج
الأجنبي فلا شبهة في السقوط به وانتقالها للجدّة وأما مسألة حبس الايتام عندها في منزلها بما نبت
لها من النفقة فلا قائل به وأما مسألة الايتام بمؤنة الايتام الخ فلا تجاب الى ذلك ولا تمنع الجدة
من الحضانة بذلك وأما مسألة الرهن فلا شك ذلك باجتماع العلما والله أعلم (سئل) في وصي باع من
رجل حصّة للايتام في عقار لضرورة النفقة والكسوة وقبض الوصى الثمن ثم مات واحد من الايتام
فهل لا أحد من رث في مال هذا اليتم مطالبة المشتري من الوصى أم لا وهل اذا طالبه ودفع له بناء
على أنه يلزمه وأن اعطاه للوصي لم يصادف محلا يستخلص من الاخذ أم لا (أجاب) قبض
الوصي صحيح في محله وليس لاحد من ورثة اليتم مطالبة المشتري والقول قول الوصى في صرفه على
اليتم ان كان سوا وان كان ميتا لا ضمان عليه بوجهه بجهل واذا دفع بناء على لزومه وان قبض الوصى
غير صحيح يستخلص من المدفوع اليه والتمالك هذه والله أعلم (سئل) فيما بلغ الصبي رشيدا
وثبت كونه بلغ رشيدا ثم بعد ذلك طالب وصيه بدفع ماله اليه فأجاب الوصى بأنني دفعت لك مالا بعد
ان ثبت بلوغ رشيد ا فهل يقبل قول الوصى في الدفع بيمينه أم لا بدله من بينة تشهد له بطبق دعواه

(أجاب) القول قول الوصي والحال ما ذكرناه أمين وقد نصوا على أن كل أمين يقبل قوله في أفعال الامانة الى مستحقة وفي تحلفه خلاف كما نصوا عليه في مسئلة دعوى الاصل فكذا رأيت شيخنا شيخ الاسلام محمد الحائقي أجاب في واقعاته وأقول الطاهر أنه لم يجد في المسئلة سوى الصابط المذكور وفي داخله فيه وكذلك العبد الضعيف لم أرى نص عليها بحجوصها وقد يادرت الجواب بالاسان كذلك أخذ من الصابط المذكور ثم أني بفضل الله رأيتها بحجوصها في كتب التعصير كالصاوي والكشاف والرازي والمفتي في قوله تعالى فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وقد مترجوا بها بأن الوصي مصدق في الدفع مع اليين عند أبي حنيفة خلا فالمالك والشافعي قراجع ذلك الكتب أن شئت والظاهر من علمنا أنهم إنما يستر حواجا بحجوصها الظهورها من الصابط المذكور وهي مما لا يتوقف فيه والله أعلم (سئل) في رضى منصوب من بنات الحاكم فرض القاضي نفقة لآل ستم الدين في حجره قدر ما علوما كل يوم وأمره بالنصر عليهم ومضت مدة سنين فأدعى أنه صرف في كسوتهم أيضا ما لهم كذا زيادة عن النفقة المبرورة فهل يقبل قوله فيها ولا يكون تقدير القاضي النفقة المذكورة مانعا من قبول قوله في الكسوة أم يكون مانعا لدخول الكسوة في معنى النفقة (أجاب) نعم يقبل قوله فيما يكذب به الطاهر فيه ولا يقبل قوله فيما يكذب به الطاهر فيه كما صرح به في الخلاصة والبرازية والحاشية وغالب كتب المذهب وعامة الخلاصة في هذا المثل وإذا أخبر الوصي بالدخول والخروج قبل قوله فيما يحتمل انتهى ولا يمنع قبول قوله تقدير القاضي النفقة لأمور منها أن النفقة تقدير ادم الطهارة والشراب فقط وهو امتداد الى الافهام الا أن وهو كثير الاستعانة الى كلام القضاة قال في الكنز تحب النفقة للروحة على زوجها والكسوة بتدريجها ما تم قال والسكنى فغطف الكسوة على النفقة ومثله كثير في كلامهم ولا يمنع من قبول قوله الادعاء مما لا يحتمل فيما يكذب به الطاهر فيه كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) فيما لو أمر القاضي الوصي بأقرار أصل مال اليتيم فأقرض بأمره وحسبته هل ينقض أم لا (أجاب) قال في البحر في كتاب الوقف بعد أن قرر سؤال اليتيم قلت قال في القضية طالب القيم أهل الخلة أن يقرض من مال المسجد للامام فأبى فأمره القاضي فأقرضه ثم مات مفلسا لا يثنى القيم انتهى مع أن القيم ليس له أقرار من مال المسجد انتهى والوصي مثل القيم لقولهم الوصية والوقف أخوان وقول الزياجي وأغلب شراح الكفر والهداية في الفرق بين امتداني والوصي أنه بأقرار القاضي يؤمن التوى يجوز والمستقرض والحال هذه لكونه معلوما للقاضي والله أعلم (سئل) فيما إذا أقر الوصي بدين على الميت هل يصح أم لا يصح ويسمى بالدفع المعزلة وفيما إذا كان يطعمه من مرقته وخبره هل له أن يحبسها على اليتيم ويتناولها من ماله أم لا (أجاب) أقرار الوصي على الميت بدين باطل وليس له إذا أطعمه من مرقته وخبره أن يرجع بأخذته من ماله ففي القضية والحاشية الرازي وصى يتفق على الصبي من مرقته وخبره حتى بلغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان مكان انفق له يرجع عليه انتهى فالحق شهد يرجع والا لا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى سائرا من مقرر على أرض وقف وعلم عا على الأرض لجهة الوقف بطريق الحكر ثم أوصى في مرض موته إذا نزل به حادث الموت يجمع كل يوم رجلان هسما دنان وفلان يقرآن بس وتبارك والاخلاص والمعوذتين ويصليان على النبي صلى الله عليه وسلم ويهديان ثواب ذلك الى روحه وعين اهسما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من أجرة القرن المذكور وإذا مات أحدهما يترزوله ان كان له أهلية ولا يقرئ القاضي من له أهلية ومات مشتري القرن واستقر الرجلان بقرآن وشا ولا ن علوفتهما كما عين لهما من أجرة القرن بقرعة وارث الموصي عشرين سنة ثم ان أحد القراء ادعى أن القرن وقف وأنه ناظر عليه واستبدل منه رجل آخر بأبدله بطريق الطر بعير معرفة وارث الموصي والحال أن القارئ ليس له سوى علوفته من أجرة القرن فهل يهد الوصية بصير

مطلب فرض القاضي
ودر معلوما لا يتام لا يمنع
من قول دعوى الرضى
الرادة عيه مالم يكذب
الظاهر

سألب اذا أقرض القيم
والوصي مال الوقف واليتيم
بأمر القاضي وقوى المال
على المستقرض فلا ضمان
عليه ما
مطلب اقرار الوصي بدين
على الميت باطل ولو أطعم
الوصي الصغير من مرقته
وحبره ليس له الرجوع الا اذا
أشهد

مطلب اذا أوصى بشئ
لم يقرأ القرآن على قبره
فلا وصية باطله سواء كان
الموصى به لورثة الموصى أم لا

القرن وقف على القارئين أي أسرمد أم لا وهل هذه الوصية صحيحة أم لا وهل يملك أحد القارئين التصرف في القرن أم لا وهل لورثة الموصي التصرف في القرن ومنع الاستبدال أم لا (أجاب) هذه الوصية باطلة ولا يصير القرن وقفاً ولا يملك أحد القارئين التصرف في القرن والاستبدال الواقع منه غير صحيح ولورثة الموصي التصرف في بناء القرن لأنه والحال هذه بما ترك الميت فيجوز على فرائض الله تعالى قال في وصايا البرازية أوصى أقاربي بقرأ القرآن عند قبره بشئ فالوصية باطلة وفي التتارخانية في الفصل التاسع والعشرين من الوصايا إذا أوصى بأن يدفع إلى إنسان كذا من ماله ليقرا القرآن على قبره فهذه وصية باطلة لا يجوز سواء كان القارئ معيناً أو غير معين وعلاو ذلك بأن ذلك بمنزلة الجرة ولا يجوز أخذ الجرة على طاعة الله تعالى وإن كانوا استحسنوا أجوازها على تعليم القرآن فذلك للضرورة لا لضرورة إلى القول بجوازها على الفراءة على قبور الموتى فافهم والله أعلم (سئل) في زوجين لا وارث لواحد منهما سوى الآخر أذا أن لا يخرج من تركه واحد منهما شئ لغير زوجة فما الحيلة (أجاب) الحيلة أن يوصى كل واحد منهما للآخر بجميع ماله ولا يمنع ميت المال عند نالته غير وارث والله أعلم (سئل) في صغار ماتت أمهم عنهم وعن أبيهم فإن التصرف في ما لهم (أجاب) قد انقضت كتب الخفية على أن التصرف في مال الصغير الأب ثم لأب الأب ثم وصى الأب ثم لوصى الأب قال في البحر تنقلا عن خزانة المفتين من البيوع الولاية في مال الصغير إلى الأب ووصيه ثم وصى ثم إلى أب الأب ثم إلى وصيه ثم بعد من ذكر إلى القاضي ثم إلى من نصبه القاضي انتهى وفي الأشباه لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه يعني وصى اليتيم ولو كان منصوبه وفي جامع الفصولين الولاية في مال الصغير إلى الأب ووصيه ثم وصى وصيه ولو بعد فلو مات أبوه ولم يوص الولاية إلى أب الأب ثم إلى وصيه ثم إلى وصى وصيه فان لم يكن ذلك فالقاضي ومن نصبه القاضي وليس لغير أبيه وجده ووصيه ما التصرف في ماله انتهى وكذا في كثير من الكتب المعتبرة والمسئلة في مشاهير كتب الخفية كالدرو وغيرهما والحاصل أن ولاية القاضي في مال الصغير متأخرة عن ولاية الأب والجد وعن وصى كل واحد منهما وفي الحاوي الزاهدي من كتب البيوع في فصل بيع الأب والام والجد والوصى والقاضي والمقطط والآخر والعلم للصغير وشرائهم وسائر ونصر قائم له صرح بأن القاضي محجور عن التصرف في مال الميت عند وصى الميت وعند من نصبه هو وصيا عن الميت فراجع إن شئت وأقول فكيف مع الأب وهو أولى الناس بالولاية على ولده وقد شاهدنا من بعض القضاة في هذا الأمر أعجب العجائب وهو أنهم يصبون مع الأب الحليم وصيا ويزمون الأب بأخذ مال ابنه من ابنة ويكتسون ذلك في سجلاتهم فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أنا لله وإنا إليه راجعون والله أعلم (سئل) في وصى القاذي على أخويه اليتيمين وإذا شهد على نفسه وعلى أخويه اليتيمين أنه لا يستحق هو وهم قبل فلان وفلان حقاً ولا استحقاقاً ولا دعوى من جهة المبلغ الذهب الذي كان بجهة فلان ولا من أجرة عمار شترك وبيع وقف ولا من سائر الجهات لما مضى من الزمان وإلى يوم تاريخه هل ينقد اشهادهم على اليتيمين المذكورين فيما ذكر أم لا (أجاب) لا ينقد اشهادهم على اليتيمين المذكورين إذا شهدوا وأبرأوه لمال لهم بقدر غير باطل وإلما الدعوى عليهم بذلك شرعاً ولا يمنعان عنها إذا مال اليتيم والوقف والغائب مستثنى من عدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة والله أعلم (سئل) في وصى على يقيم أوصى أبوه بوصية لغير وارث لئلا يكتنه ذورحم محرم هل يسوغ للوصى أن ينقد ما حثت من الثلث أم لا وإذا انشدها وباع اليتيم فانكر الوصية وأتى الموصى له بشاهدتين وحكم بها الحاكم الشافعي هل ينقد حكمه أم لا (أجاب) نعم يسوغ للوصى تنفيذ وصيته المشروحة أعلاه كيف لا وهي لمحررم يحرم

مطلب في الحلية
بإختصاص كل من الزوجين
بمال الآخر
مطلب في بيان من له ولاية
التصرف في مال الصغير

مطلب إذا أشهد وصى
القاضي على أخويه على
نفسه وعليهما أنهم
لا يستحقون قبل فلان
وفلان حقاً لا ينقد عليهم

مطلب للوصى أن ينقد
وصيته الميت وإذا أنكرها
اليتيم بعد باوغة وحكم بها
الحاكم الشافعي للموصى له
بشاهدتين نقذ

قطعه وهذا باجماع من الامة واذا بلغ اليتم وانكر ما واثق الموصي له بشاهد مع يمينه عليها وسكنه
القاضي الشافعي بما يراه نفذا وورد في حله الرحم ما ورد فلا ينبغي أن ترد اذا هو خسر بعض عليه
الزواج ونقض والله أعلم (سئل) في يمين له اعمام منهم من هو عم لاب وام ومنهم من هو عم لاب وحل
يجوز لاحد منهم التصرف في ماله بغير وصاية أم لا والحال أن هناك قاضيا يمكن رفع أمر اليتيم
اليه (اجاب) ليس للعم التصرف في مال اليتيم بغير وصاية مطلقا سواء كان عم لاب وام أو لاب
والله أعلم (سئل) في الوصي اذا مات بعد أن خلط مال الايتام بماله هل يكون ضامنا له بسبب
ذلك ويؤخذ ضمانه من تركه أم لا وحل اذا كان قد مات مجهلا من غير خلط بيمين أم لا (اجاب)
لا كلام في أنه يضمن في المسئلة الاولى قولنا واحدا وفي الثانية خلاف وقد قال قاضي خان في الوقت
ناقل عن الناطقي ان الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث أحدا علمته في الوقت
الثانية السلطان اذا خرج الى الغزو وغنما أو أودع بعض الغنمة عند بعض الغنمين ومات ولم يبين
عند من أودع والثالثة القاضي اذا اخذ مال اليتيم وأودعه غيره ثم مات ولم يبين عند من أودع
لا ضمان عليه اه وذكر في الامانات تنقلب مضمونة بالموت اذا لم يبين الا في ثلاث مسائل وذكر
مسئلتى قاضي خان في المتولي والسلطان والثالثة احدى المتفاوضين قال الطرطوسي يحصل من
كلام قاضي خان والتمتع اختلاف في تعيين أحد المتفاوضين وفي تعيين القاضي اليتيم ولا يذكر
واحد منهما الوصي وذكره في جامع الفوائد وابن راجز القوائد صاحب المحط يقول ولا يضمن الوصي
بموته مجهلا ولو خلط بماله ضمن ضمن الاب بموته مجهلا قال لا كوصي اه وأقول والوجه عدم
ضمانهما لالتباس الناس منها ولا غنى لهم عنها فقد علم الحكم في المسئول عنه بأوضح عبارة
وأفهمها للمراد والله أعلم (سئل) في وصي أنفق جميع مال اليتيم بتدوير ما قرض القاضي له
وأذن له بالانفاق فادعى شخص على الميت بدفع فاقتر به هبل يصح اقراره بذلك أم لا وحل يلزم الوصي
ضمانه ووقاؤه من ماله باقراره أم لا (اجاب) اقراره على الميت باطل ولا ضمان على الوصي
باقراره لانه اقرار للغير على الغير فكان باطلا لا عبرة به والله أعلم (سئل) في رجل مريض جعل أخاه
لامه وصيا على أولاده حل هو أو ولي بالتدبير في أموالهم من جميع العصبية حتى الجدات والقاضي
أم لا (اجاب) نعم هو أولى بذلك من كل أحد حتى من الجدات ومن القاضي وغيرهما والله
أعلم (سئل) في الجد اب الأم هل له ولاية في مال الصغير مع أبيه أم لا (اجاب) الولاية في مال
الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصي وصيه ولو بعد ثم الى اب الاب ثم الى وصيه فان لم يكن ثالثا
ومن نصبه القاضي كذا صرح به كثير من علمائنا فاذا كان كل من الاب ووصيه ووصي وصيه
وان بعد وكذا ابوا الاب مقدما في التدبير في مال الصغير على القاضي فكيف يكون لاب الأم
معة نظروا تصرف في ما ن أولاد ابنته وهو لا ولاية له أم لا هذا لا قائل به والله أعلم (سئل) في
امرأة باعت زوجها عقارات في مرض موتها لمحاياة ولادين عليها وماتت عن زوجها وعن بيت
المال فهل ينفذ محاباتها وليست لبيت المال رد محاباتها معه والرجوع الى قيمة المثل أم لا تنفذ ذلك
(اجاب) نعم تنفذ محاباتها معه بل وصيته ماله وليس لبيت المال رد محاباتها لانه ليس بوارث وانما
يوضع في بيت المال عند عدم أصحاب الفرائض والعصبية وذوي الارحام والموصي له بما زاد على
الثالث من حيث انه مال ضائع لا من طريق الارث والتوقف في الوصية لوارث وفي المحاباة انما هو
حق الورثة وحيث لا وارث نفذت محاباتها مع زوجها بلا توقف بل ولو أوصت بكل ماله له تنفيذ
وصيته ماله والحال هذه وقد صرح به في المسئلة صاحب الجوهرة في الوصايا وجميع أوائل كتب
الفرائض ناطقة بذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا كان رجل وصيا على أولاد أخيه القاضين
وعلى أبيهم دين فوفاه الوصي وصرف مصارفهم بلغت منهم ثلث فاقولها الوصي ما الذي له باستد
حساب ما اقتر به لا ختم

مطلب ليس لام التصرف
في مال اليتيم بغير وصاية
مطلب يضمن الموصي مال
اليتيم اذا خلطه بماله وأما
اذا مات مجهلا فلا يضمن
مطلب في بيان مسائل
استندوا من قولهم ان
الامانات تنقلب مضمونة
بالموت عن تجهيل
مطلب لا يصح اقرار الوصي
على الميت
مطلب وصي الاب أولى في
التصرف من الجد
والقاضي
مطلب الولاية لاب الأم
في مال الصغير بل مع الاب
ثم لوصيه ولو بعد ثم للجد ثم
لوصيه ثم للقاضي ثم لوصيه
مطلب في امرأة باعت
زوجها عقارات لمحاياة ثم
ماتت عنه وعن بيت المال
مطلب بلغ من القاضين
يثاقوا لها الوصي بتدبير
معلوم من مال أبيها ودفعه
له ثم بلغ العصبية وبطالون
الرعي أن يدفع لهم على
حساب ما اقتر به لا ختم

وتستحقه عنده مقدار معلوم ودفعها بحجة شرعية والآن قد بلغ به قيتهم وبطالون الوصي بأن
يدفع اليهم على حساب ما أقر به لا ختمهم وهو يتعدل عليهم بما أوفاه وبما سرفه قبل بلوغ أختمهم وإقراره
أهنا بالمبلغ المذكور لها وبالمصارف التي سرفها عليهم بعد ذلك فهل يعمل بمقتضى إقراره المذكور
ويُلزمه أن يدفع لا ختمها الذين بلغوا بعد ما على حساب ما أقر لها به لأنها قضية واحدة نعمهم جميعا
ولا يحسب عليهم من المصارف إلا ما كان بعد الإقرار المزبور والحالة ما ذكر أولا (أجاب)
لا يلزم الوصي أن يدفع لا ختمها على حساب ما أقر به لها الجواز عدم الاتفاق فيما وقع له معهم من
الاتفاق في السابق واللاحق اتحد الزمان أو اختلف كما هو الواقع في كل مكان وقد تقرر أن
الوصي أمين والمال الذي في يده أمانة وأنه إذا ادعى ضياعه أو أنه أنفق على التيمم وأنه أنفق منه
ككذاب لم يكذب الظاهر صدق بيئته في نفقة مثله وله ولاية التجارة بالمعروف في ماله من الجائز
أن يكون تجزئته بغيره أو زاد سعر ما اشترى لهم من المنفعة على سعر ما اشترى لها فلا يلزم عليه
أن يدفع لا ختمها على حساب ما أقر لها به وليست قضية واحدة نعمهم ولربما مضوا فاحتاجوا
إلى زيادة الصرف ولربما أنفق عليهم من مالهم في تعليم القرآن والأدب حيث صلحوا له ويكون
مأجورا ولا شبهة في جواز دفع الوصي لها مالها عنده بعد بلوغها من المال الذي هو تحت يده أمانة
أذبلوها إجازة المقاسمة معها كما صرح به علما وإن كان له المقاسمة مع البالغ من الورثة فإن لم يكن
متعديا فيما فعل وبقي مالا ختمها تحت يده أمانة بطريق الوصاية يصرف فيه كل تصرف يسوغ
للاوصياء شرعا فإذا علم جواز وقوع هذه الاحتمالات وهو أمين فاقول قوله قيتهم تحت يده من
المال وفي غالب كتب علما إذا بلغ العبي وطالب ماله من الوصي فقال الوصي ضاع مني كان القول
قوله لأنه أمين وإن قال أنفق مالك عليك يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذب
فيه الظاهر والمراد بالظاهر الظاهر للأناس ككذب فيه من غير احتمال وفي الخلاصة وكثير من
الكتب قول الوصي معتبر في الاتفاق ولكن لا يقبل في الرجوع عليه إلا بالبينة لأنه ادعى دينيا عليه
فلا يقبل إلا بينة والحاصل أن الزام الوصي بالدفع على حساب ما أقر له سابق عن فهم كل فقيه
وبتقريرنا هذا يظهر الوجه فيه والغيب لا يعلم إلا من تقرر بعلم الغيب ولنا الظاهر وهو تولى السرائر
بلا شك ولا ريب والله أعلم (سئل) في رجل جعل أخاه شقيقه وصيا مختارا على أولاده وأوقع
القبض على الوصي المذكور ناظروا وقت بلد المتوفى وسجنه وتوعد بالضرب وأخذ من مال الأيتام
مبلغا عظيما يستغرق غالب ما لهم بعد حبس الوصي المذكور وأهاتسه وتوعد به للوصي المختار
أن يرفع الأمر إلى ولاية الأمور ليستخلص أموال الأيتام منه ويردوه إليهم أم لا (أجاب) نعم
لوصي المذكور بل عليه ذلك حيث لا سبيل إلى ردّه على الأيتام إلا بالرفع إلى أولئك إذا لم يطلب
ضالة ولا سبيل إلى ردّها إلا بذلك وقد قال تعالى ولوردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم الآية
وهم في ذلك غاية القصوى والنهاية والظن الغالب أو اليقين القاطع بوصول الحق إلى أهله عند
ردّه إليهم حيث لا يمنع من ذلك مانع ولا ينظر بولاية الأمور إلا الانصاف والدفع في وجهه الجور
والاعتساف وحفظ مال التيمم حيث لا يتأتى إلا بالدفع إليهم فهو واجب على الوصي المختار ويحرم
عليه تركه بلا شبهة ولا إنكار فإذا دفع ذلك إليهم وردت أموال التيمم إليه فقد خرج عن عهده الواجب
عليه وحصل الثواب الجزيل لهم بمحصل ما توجهت همته إليه وذهب كل بالأجر الوافر والفوز
بالخسنى في اليوم الآخر وخرج كل منه ومنهم عن عهده الواجب وردع كل ظالم بأكل أموال
اليتامى ويجلب لنفسه بذلك المهالك والمعاطب وهم وفقهم الله تعالى يفترض عليهم ردع من تعدى
حدود الله تعالى وبأكل أموال اليتامى ظلما ويثقل نفسه بجر ما واما وكيف لا يفترض
على عم الأيتام ووصيهم نصب الميت أخيه وأبيه وهو أمور يحفظ مالهم شرعا وإذا فرط ضمن

مطلب الوصي أمين
فيه صدق في دعوى الضياع
والانفاق ما لم يكذب الظاهر
وله ولاية التجارة

مطلب في المراد بالظاهر
من قولهم ما لم يكذب الظاهر

مطلب للوصي رفع
المتقلب على مال الأيتام
ولاية الأمور ليستخلصه منه
بل عليه ذلك

مطلب لودفع القاضى
أجرة الوصي تسترد منه إن لم
تعين له قبل العمل

قطعا وقد قبل

إذا أتيت لم تلم طبعك بالذي • يسوء لا أقصيت الدواء عن السقم

وما شئت خاشا أن تسجع ولاية الأمور برجل تعتد يده بالظلم وتماوت مال اليتيم بغير حق ويهمل
ويلقوا حمله على غاريه بل يترحمونه ويحقرونه ويمزقونه من جوانبه وهذه الامة المحمدية كلها خير أزلها
وأمرها كما جاء في الحديث أمتي كالمطر لا يدرى أوله خير أو آخره وفيه لا تزال من أمتي أمة قائمة بأمر
الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله تعالى وهم على ذلك والله أعلم (سئل)
في وصي على يقيم عمل في نقاضي ديونه ومراعاة أسسائه لمحو من أربع سنين وطلب من قاص أن
يصرف له في نظير خيديمته عن المدة المذكورة أجرة مفسرة له قدرا وعمل ذلك القاصي وولى غيره
فاسترداه منه فهل هي حق الوصي ولا يجوز استرداده منه أم ليست حقه (أجاب) أن كان شرع
متبرعا فليس حقه قاله فتدبره وان عين القاضى له أجرة لعمله حين نصبه فعمل أدفعت له فهي
حقه ولا يجوز استرداده والله أعلم (سئل) في الوصي المنصوب من جهة القاضى هل له أن يتخير
في مال اليتيم لليتيم ويدفعه مضاربة وبضاعة ويتبع من أخرجه العشرة مثلا باثني عشر احتياطا
أم لا ينال الجواب مفصلا (أجاب) نعم للوصي ذلك كما صرح حوايه في الحماية وشرح من لا يحضر
وغيرهما من المعينات ومن أطلق عدم الجواز من أصحاب المتون أراد تجارة الوصي لنفسه كإيه
عليه الشراح والله أعلم (سئل) في تركه فيها صغير هل لايه أن يصالح على ما خصه من عقار وعروض
ومواش وغير ذلك بمال معلوم أم لا (أجاب) نعم لأب أن يصالح إذا لم يكن فيه ضرر على الصغير
كما ذكر البرازي في كتاب الصلح في السادس في صلح الأب والوصي ومسائل التركة والتعارج
لكن بشرط وجود شرائط التعارج ومستوغات بيع عقار الصغير فيه والمال هذه والله أعلم
(سئل) في تركه مستغرق بالدين فيها صغيرة ووصي منصوب من جهة الحاكم دفع الوصي
لبعض الغرماء من غير إثبات دينان مأت الصغيرة عن ورثة فيهم أح لا تم صغيرة أب مقتر بالدين
المذكور هل ينشئ الوصي المدكور ما دفعه من غير إثبات أم لا ينشئ ويصح تصديق الأب على
ابنه الصغير أم لا (أجاب) الوصي ضامن بالدفع على الوجه المذكور ولا عبرة بتصديق الأب على
ابنه الصغير إذا المقران أقرار الأب والوصي لا يصح على الصغير صرح به في جامع الأصول
في الخامس عشر في الخليف وغيره والله أعلم (سئل) في الوصي إذا انقضى القاضى على يامة
فقال عند عقده للمراجعة ضمانه على يعني المدفوع اليه المال هل يكون ضامنا أم لا (أجاب)
لا يصح ضمان الوصي لنفس المدفوع اليه ولا للمال الذي ترتب بمباشرة عليه ادعوى في القبض
أصيل كالمضارب والوكيل وانظر ما كتبه ابن نجيم والكمال عند التكلم على بطلان كماله الوكيل
والمضارب للوكيل ورب المال ترد الماء الرء وتترك الجدال والمراء والله أعلم (سئل) في تركه
فيها كإروايتهم عليهم وصي والتركة في يده ادعى أحد الكبار عليه كرماني يده للورثة أنه ملكه وأثبت
بالبينة الشرعية وحكم له به فهل ينشد الحكم على الكل أم لا (أجاب) ينشد الحكم على الكل
وقد صرح حواي دعوى المعين بأنها إذا كانت في يد أحد الورثة فهو خصم في سماع الدعوى وبعد
الحكم عليهم جميعا والله أعلم (سئل) في وصي مختار على يقيم طلب من حاكم الشرع
الشريف أن يقر له في مال اليتيم أجرة نظير خدمة الوصاية فقرر له الحاكم الشرعي نظير
خدمته في كل يوم قطعتين من مال اليتيم وقبض ذلك مدة سنين وقبض اليتيم ويريد الرجوع عليه
بما صرح له ذلك أم لا (أجاب) حيث عمل وكان المفعول له قدراً أجرة المثل لعمله ليس
لليتيم الرجوع عليه لانه والحال هذه يستحقه ثم عاوان لم يعمل لاشي له ويرجع به عليه وكذلك إذا
كان المفعول رائداً عن أجرة المثل يرجع بالزيادة كما حرره العلماء في محله والله أعلم (سئل)

مطلب للوصي أن يتخير
في مال اليتيم لليتيم ويدفعه
مضاربة وبضاعة لنفسه

مطلب تركه فيها صغير
أراد أبوه أن يصالح عما
يخصه من اقتدار على مال
معلوم

مطلب تركه مستغرق
بالدين وفيها صغيرة ووصي
دفع لبعض الغرماء دينه
بدون إثبات ثم ماتت
الصغيرة عن ورثة فيهم أخ
أب وله أب مقتر بالدين

مطلب إذا عقد الوصي
مراجعة بمال اليتيم لا يصح
ضمانه المال ولا المدفوع
إليه المال

مطلب في تركه فيها كبار
فإذا ادعى أحد الكبار على
الوصي والتركة في يده كرماني
منها أنه ملكه وسكس له به
يمد على الكل

مطلب ليس لليتيم إذا
يلج أن يرجع على الوصي
فيما نزله القاضى حيث
عمل وكان قدراً أجرة المثل

مطلب الوصي أن يأخذ
قدراً أجراً من مال اليتيم
على خلاف فيه

في الوصي المختار إذا أذن له الموصي باستئصال مال اليتيم وكان كثير اتم عين له القاضي في نظير الاستئصال
لحصول المشقة عارفة جريئة فهل له تناولها بحسب ما أذن له القاضي أم لا (أجاب) هذه المسئلة
فيها اختلاف قياس واستحسان ففي جامع الفصولين في السابع والعشرين زامر الشرح الطحاوي
ولا يأكل الوصي ولو محتاجا إلا إذا كان له أجرة فيأكل قدر أجرته ومثله في العمادية وفي الخيرية
والبرازية وكثير من الكتب لذلك لو محتاجا لاستحسانا وفي القنية صحيح أنه لا أجر له وقد تقرر
أن المأخوذه الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها وإذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون تعيين
القاضي فتعيينه أولى وأنت خير بأن نقل القنية لا يعارض نقل قاضي خان فان قاضي خان من أهل
الترجيح كما صرح به الشيخ قاسم في تحصيله والله أعلم

* (كتاب الخنثى) *

مطلب مهم في الدعوى الواقعة
على الخنثى والاختلاف في مسألة

(سئل) عن خنثى مات فادعى أنوثته من يستحق في ارثه على تقدير هاهنا مقدر أو أقام على ذلك
بينه وأنه كان يقول من مبال النساء هل تسمع دعواه وتقبل بينته وإذا قامت نعم فكيف تسمع وتقبل
وما كتب في الهداية أن الخنثى إذا مات قبل أن يستبين لا يغسل بل يكتفي بالتميم احتياطاً ولا يتظره
الرجال والنساء فكيف يثبت خصوصاً إذا قال الشهود نظراً أنها تولى كاتساء لا تسمع لفسقهم
(أجاب) أقول مستغداً المومن من ممد الكون هذه المسئلة وأما لها من الدعاوى الواقعة
على الخنثى والاختلاف الواقع في حاله جعل لها في التتارخانية نوعاً مستقلاً على حدة وذكر فروعا
كثيرة ولا بأس بإيراد ما هو مريح فيما اقتيناه في ذلك قال نوع في الاختلاف الواقع في حالة الخنثى
والدعوى في ذلك وإقامة البينة عليهم أن قتل الخنثى خطأ قبل أن يستبين أمره قال القول في ذلك
قول القائل أنه ذكر أو أنثى وكانت الدية تجب على القاتل بأن لم يكن له عاقلة فإن كان له عاقلة فاقول
قول العاقلة فإن قالوا أنه ذكر فاقول قولهم ووجب عليهم دية الذكور وإن قالوا أنه أنثى وورثته
ادعوا أنه ذكر فاقول قول العاقلة لأنهم يدعون على القاتل والعاقلة زيادة خيسية آلاف
درهم والقائل والعاقلة يشكرون ذلك فيقضى عليهم بدية المرأة وتوقف الفضل إلى أن يستبين
أمره أنه ذكر أو أنثى * رجل مات وترك ولدين أحدهما خنثى مات بعد موت أبيه فادعت أم
الخنثى أنه ذكر وأنه كان ورث من أبيه نصف المال بعد الثمن لأنه مات وترك ابني واحد ثم مات الخنثى
فورثت أم الخنثى ذلك النصف لأن الخنثى مات وترك أمها وأخافرت الأم ثلث ذلك النصف وقال
ابن الميت وهو أخ الخنثى لابل كانت الخنثى جارية وورثت الثلث من الميت بعد الثمن ثم ماتت فورثت
أنت ثلث ذلك الثلث فالقول قول أخي الخنثى إلا أن الأخ يستخلف على نفي العلم بالله تعالى ما يعلم
أنه كان ذكراً وإن أقامت الأم بينة أنه كان يقول من مبال الرجال ولا يرول من مبال النساء فإنه
يرث من أبيه ميراث النصف بعد الثمن ثم ترث الأم ثلث ذلك النصف من الخنثى وإن أقام أخو الخنثى
بينه أنه يقول من مبال النساء ولا يرول من مبال الرجال وإنها ورثت الثلث من الأب بعد الثمن ولا تم
الخنثى ثلث ذلك الثلث لما ماتت الخنثى ذكر أن بينة الأم أولى وإن أقام الرجل بينة أن أبا الخنثى كان
زوجها منه على ألف درهم وطلب ميراثها وصدقه الابن وكذبته الأم ولم تقم الأم بينة على ما ادعت
فانه تقبل بينة الزوج ويجعل عليه المهر ويرث من الخنثى ميراث الزوج وورثت أم الخنثى وأخو
الخنثى من الصدق الذي قضينا به على الزوج ومما ترك الخنثى وإن أقامت الأم بينة على ما ادعت
أنه كان يقول من مبال الرجال ولا يرول من مبال النساء وأقام الزوج بينة أنها كانت أنثى وتبول من
مبال النساء ولا تبول من مبال الرجال كانت بينة الأم أولى بالرد ولو أن هذا الخنثى المشكل الذي مات
صغيراً أقامت امرأته بينة أن أباه زوجها أياه في حياته فأمرها ألف درهم وأنه كان غلاماً يقول من

حيث يقول الغلام ولم يكن يقول من حيث يقول النساء وصدة قنم الام وكذبها الاخ ابن الميت قتال
 اخذ بيته المرأة وأجعله غلاما واجعل صدقاتها في ميراثه من آية واوردتها منه الربع وأوردت له
 منه الثالث وأجعل ميراثه من ميراث الغلام فان أقام الاخ ابن الميت البيعة بأبائه كان جارية يقول من
 حيث يقول الجارية قال لا أقبل بيته في ذلك وأقضى بيته المرأة وهذا اذا لم يأم ما فإذا أقام الزوج
 البيعة أولا وقضى القاضى بذلك ثم أقامت المرأة البيعة فانه لا تقبل بيته الترخ الاول بالقضاء وان
 وقت احدى البيتين وقتا قبل الاخرى فانه يتنفي بأسببهما تاريخا وان لم يوقت ذكر أنهم ما يطلان
 وهذا اذا كانت المرأة تدعى الصداق ومتى لم تدع الصداق فانه ترد البيتان وان كان هذا الصبي حيا
 لم يمت قال يطلان ولا أقضى بشي من ذلك بل الوقت في ذلك حتى يستبين حاله متى ادرك وليست حاية
 الحية عندى بمنزلة ما بعد الموت ولو أن هذا الخنثى حين مات بعد أبيه وهو مراهق أقام رجل البيعة ان
 أباه تزوجه اباه على هذا الوصف وأمره بدفعه اليه وانه كان يقول من حيث يقول النساء ولا يقول
 من حيث يقول الرجال وأنه طلقها في حياته قبل الدخول بها فوجب له نصف هذا العبد وأقامت
 امرأته بيعة ان أباه تزوجه اباه في حياته على ألف درهم وانه كان يقول من حيث يقول الرجال فهذا على
 وجهين أما ان جاءت البيتان معا وجاءت احدهما سبق من الاخرى فان لم يوقتا او وقتا على السواء
 تهازت البيتان جميعا وهذا بخلاف ما لم يدع الزوج نصف الصداق بالطلاق قبل الدخول وانما تدعى
 النكاح على الخنثى لا غير وباقي المسئلة بها لها ذكر أن بيعة المرأة اولى وان وقتا ووقت أحدهما أسبق
 من وقت الاخرى فان جاءت احدهما قبل الاخرى ان جاءت الاخرى قبل القضاء بالاول فالجواب
 انه كالجواب بقيما لوجاء معا ولم يورسا او رشا وتاريخها معا على السواء فانه لا يقتضى بواحدة منهما
 ولو أن هذا الخنثى المشكل مات قبل ان يظهر أمره فأقام رجل البيعة أن أباه تزوجه اباه بألف درهم
 برضاه وانما ولدت منه هذا الولد قال أجبر بيته وأجعلها امرأته وأجعل الولد ابنا وان لم يحم هذا
 الرجل البيعة وأقامت المرأة البيعة ان أباه تزوجه اباه برضى منه وانه دخل بها وانما ولدت منه
 هذا الولد قال تقبل بيته ويقضى بكون الخنثى رجلا وأزمه الولد فان ايجعت الدعوات معا وجاءت
 البيتان جميعا فان قامت احدى هاتين البيتين وقضى القاضى بشهادتهما ثم جاءت البيعة الاخرى
 بعد ذلك قال لا أقبل البيعة الثانية وان كان هذا الخنثى المشكل من أهل الكتاب فادعى رجل
 مسلم ان أباه تزوجه اباه على مهر مسمى برضاها وأقام بيعة من أهل الكتاب على ذلك وأدعت امرأة
 من أهل الكتاب أنه تزوجه وأقام على ذلك بيعة من أهل الكتاب قال أقضى بيعة المسلم وأجعلها
 امرأة وأبطال بيعة المرأة وكذلك لو كان الرجل من أهل الكتاب وبيته من أهل الاسلام يقتضى
 للرجل دون المرأة ثم قال ولو مات هذا الخنثى فادعت أمه ميراث غلام وأقر الوصى بذلك وحده ببيعة
 الورثة وقال هي جارية قال اذا جاءت الاموال والدعوى لم يصدق الوصى ولا الاتم على ما ذهبي
 وان كان هذا الخنثى حيا لم يمت فقال أما غلام وطلب ميراث غلام من آية وصدة قنم الوصى في ذلك
 وأنكر ببيعة الورثة ذلك وقالوا هي جارية قال لا أعليه ميراث غلام ولا اصدة قنم على ذلك الا بيعة الى
 آخر ما ذكره من المسائل وهي حبراء فيما اقتبناه كالا يحنى وأما مسألة الهداية وغيرها فلا ترد لامر
 منها ان النظر اذ وقع انفا قام من غير نعمة لا يوجب الفسق باجماع علماءنا كما سر حوايه في باب بروت
 التسب وفي باب الشهادة على الزنا وهذا اذا كان من يشتهى وأما اذا لم يكن كذلك بأن كان صغيرا
 يفصله الرجل والمرأة قال السراج في كتاب الكراهية وفي الجسائر اذا مات صغيرا وصغيرا يفضل
 الرجل والمرأة وقال في البحر وأما الخنثى المشكل المراهق اذا ماتت فبغير خلاف والظاهر أنه يمتد
 بالمراهق اذا الصغير الذي لا يشتهى علم حكمه من حكم الصغير والصغيرة حيث أجازوا للرجل والمرأة ان
 يعسلاهما ولا شبهة ان محل كلام الهداية في المشتبه قال ابن الهيثم في دليل الامام وقوله ما

لا يطلع عليه الرجال مخدوع بل يطلع عليه اذ دخلت المرأة يحضرنهم يتابعون ان ليس فيه غيرها
ثم خرجت مع الزاد فيعلمون أنها ولده وفيما اذالم يعتمد والنظر بل وقع اتفاقا وبهذا يدفع ما قد أورد
من ان شهادة الرجال تستلزم فسقهم فلا تقبل وفي الجروا فاد بقبوله بشهادة رجلين قبول شهادة الرجال
على الولادة من الاجنبية وأنهم لا يفسدون بالنظر الى عورتها ما لكونه قد يتفق ذلك من غير قصد
نظر ولا يعتمد أو للضرورة كما في شهود الزنا ومثله في الزيلعي وغيره والحاصل ان مسئلة قبول
الشهادة على الخنثى مصرح بها في كلامهم وليست مخالفة لاصل من اصولهم ولا مصادمة لفرع من
فروعهم بل هي ظاهرة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) من غزاة هاشم من الشيخ صالح مفتي غزاة
ابن صاحب التنوير بما صورته قد وقع في المباحة والمحاوره مسئلة وهي زيد له خنثى وبكر له خنثى
وهما صغيران تزوج زيد خنثاه الصغير من خنثى بكر قلما كبيرا فاذا الزوج امرأة والزوجة رجل
فقال الفقير ينبغي القول بصدقة النكاح فان قوله تزوجت كاستوى من الجانبين في جواز النكاح
ولقائل ان يقول لا يصح النكاح لان المالكية تنافي المملوكية وربما يقال لا يحكم بصدقة النكاح
ولا يبطلانه حتى يتبين الحال ثم بعد قولي هذا على طريق البحث رأيت المسئلة منقولة عن الفقيه
والظاهرية ان النكاح صحيح وعمل في الفقيه بما علت فأحب الداعي عرض ذلك على حكم العلماء
وسيد الفضلاء وعين النبل لان مولانا خلال المشكلات كشف المضلات لاجرم انتم بقية
السلف ومرجع الخلف فالمرجوع منكم في هذا المقام غاية التحرير وافصح التقرير دتم ودام النفع
بعلومكم للعبادة الى يوم التناد والقصد بعرض ذلك على جنابكم الفائدة لا غير والله أعلم بالمقاصد
وبتة كل قاصد (اجاب) الخنثى اذا تزوج بالخنثى فقد مصرح في التارخانية والفيض والزيلعي
ومخ الغفار وغيرها بانه موقوف حتى يتبين وكذلك نص كثير من علماء تنابعدم جوازه حتى يتبين
وعبارة التارخانية لو تزوج خنثى من خنثى وهما مشكلان يتوقف في النكاح فان ما تقبل التبيين لم
يتوارنا وعبارة الفيض مثلها وعبارة الزيلعي فان تزوجه أبوه او مولاه امرأة او رجلا لا يحكم بصدقة
حتى يتبين حاله أنه رجل او امرأة فاذا ظهر أنه بخلاف ما تزوج به يتبين أن العقد كان صحيحا والا فبطلان
اعدم مصادفة المحل وكذا اذا تزوج الخنثى من خنثى آخر لا يحكم بصدقة النكاح حتى يظهر ان أحدهما
ذكر والاخر انثى وان ظهر أنهم ما ذكران او اثنيان بطل النكاح ولا يتوارثان اذا ماتا قبل التبين
لان الارث لا يجري الا بعد الحكم بصدقة النكاح انتهى فقوله أحدهما عام فيتناول ما ذاتين على
عكس ما قدره الوليان ويؤكده قوله أيضا وان ظهر أنهم ما ذكران او اثنيان بطل فان مفهومه أنه ان
ظهر أحدهما ذكر والاخر انثى أنه يصح النكاح فيكون موافقا لما في الظهيرية وقاضى خان
والتارخانية وعبارة مخ الغفار وحكمه في النكاح أن لا يزوج من رجل ولا من امرأة فان تزوج
رجلا فوصل اليه جاز او امرأة فوصل اليها جاز والا اجل كالعين تم قال ولو تزوج مشكلا مثله او امرأة
او رجلا لم يجز حتى يتبين فلا يتوارثان فبإد هذه العبارة جميعها التوقف في نكاحه مطلقا فاذا انقصر
هذا فلا شك في صحة النكاح فيما صورتم من أنه بعد كبرهما يتبين أن الزوج امرأة والزوجة رجل لمصادفة
المحل اذ بعد تصويره في المشكلين يبطل التعيين هذا وقد مصرح حوا بأن الرجل لو جعل نفسه محلا
للنكاح صح النكاح ثم رأيت في الظهيرية وقاضى خان والتارخانية ما أزال اللبس بالكلية
وعبارة الثلاثة خنثيان صغيران قال أبو أحدهما لاب الآخر يحضرن من الشهود تزوجت ابنتي
هذه من ابنك هذا قبل الآخر ثم ظهر أن الجارية كانت غلاما والغلام كان جارية كان النكاح جائزا
زاد في الظهيرية قوله وهو نظير ما ذكرنا اذا جعل الرجل في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح انتهى
وقد نقل فيه في النظم الوهباني قولين فقال

مطلب في حكم نكاح الخنثى
اذا زوج بختن

ولو تزوج الخنثى صغيرا بمثله * يصح وفي التغير قد قيل ينكر

قال ابن النخعي في شرحه ظاهر كلام النهاية عدم العصة وهو خلاف ما في الظاهرية وموافق لما نقل عن أبي الليث التيمي وأما قضية أن المالكية تشاق الملوكية فهي مسئلة غيران مسئلتنا ليس فيها ذلك اذ قبل التبيين المالكية والملوكية في كل منهما مخصوصه غير محكوم بها والحكم قبل التوقف بلا شك وأما قضية رجماء قال لا يحكم بمصصة النكاح ولا يبطلانه حتى يتبين الحال لا يلزم التصور مع زوال الاشكال لانه بعد التبيين زال التوقف والمسئلة منه ورة فيما اذا بين بعد كبرهما ان الزوج امرأة والزوجة رجل فتعين الحكم وأما قبل التبيين فلا شك في عدم الحكم بشئ من القطع بالعصة والقطع بالفساد بل هو متوقف كما صرح به القول المذكورة هذا ما فتح الله تعالى به والله أعلم (مسئل) في رجل له آسان آلة الرجال وآلة النساء لكن آلة الرجال منه ودة لا يخرج منها شئ اذا بال او احتلم بل يخرج بوله ومنه من الثقب وخرجت له حبة فهل هو ذكرا يعامل معاملة الذكور في الاحكام أم انشئ فيعامل معاملة الاناث (أجاب) نحو والمسئلة هي ذكرا يعامل معاملة الذكور قال في التنازع عليه وانما يثبت في الاشكال قبل البلوغ فأما بعد البلوغ والادراك نزول الاشكال لان بعد البلوغ لا بد من اماره يعلم بها انه رجل أو امرأة فان جامع بذكراه فهو رجل وكذا ان لم يجمع بذكراه ولكن خرجت لحية فهو رجل وكذلك اذا استلم كما يحتمل الرجال فهو رجل انتهى ولا يقال ان نزول المنى من الثقب وخروج اللحية من تعارض العلامةين لاحتمال ان يكون لا نشاء قضية الذكرا فلا تعارض والله أعلم

مطلب اذا كان لشخص
الثان آلة الرجال وآلة النساء
ولم يخرج من آلة الرجال شئ
وخرجت له حبة فهو ذكرا

• (مسائل شتى) •

(مسئل) في الرجل اذا كان في الصلاة ويخرج من بين اسنانه شئ من فضله الا كل هل يلزمه ام يتلوه وفي صاحب السلس البول اذا كان يتلوه ساعة ويقطر ساعة كيف يكون وضوءه وهل له المصحح على الخفين وهل يقدم الفائتة على الوقفة كالصحيح وهل الحر اذا كان في الثوب جنة مقصد ارجو درج ما يحرم لبسه أم لا او يتفرقه للسدى والهمة وهل يؤذن المصلي ويقبض للقبضات أم لا وهل الافضل للمصافر القصر أم الاتمام وهل بالاتمام يكون من تكبيرة أم لا وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة وهل فائدة المدة اذا نيم وصلى صحيحا كان او صاحب عذرية حتى اذا وجد المدة أم لا وهل مستاجر الوقت اذا كان باجرة المثل تقبل عليه الزيادة أم لا (أجاب) بكرة للعلمي ان يخلع ما بين اسنانه ان كان قليلا دون قدر الحصة وان كان كثيرا زاد على قدر الحصة تفسد صلاته في الصحيح وكذا اذا كان قدر الحصة في الاصح والقاسو في المسجد مكروه كالصفاق والذي يقتضيه النظر القضي عدم التعرض له الى ان يفرغ المصلي من صلاته فيلقيه في محل يباح ولا يأكله وقد ورد كذا الوشم والطرحوا التيم وهو ما يعلق بين الاسنان منه أي ارموا ما يخرج به الخلال وكذلك ما يخلل بين الاسنان ويخرج بنفسه خصوصا ان مكث كثيرا المتغيره وان أكله مع ذلك كره شارحها قال بعض المتأخرين من شراح الذكرا في قوله ولو نظر الى مكتوب وفهمه أو كل ما بين اسنانه أو زمزما في موضع حدوده لا تفسد صلاته وان اتم أي فاعل ذلك أغنى الناظر والاكل والمداواة كرات الكراهة في الناظر والاكل بل قد مر عن الحلبي أنها فيه تجرime وصاحب السلس ونحوه وضأ الوقت كل فرض ويضلي بوضوءه فرضا ونفلا ما يشاء ويطل وضوءه ويخرج الوقت فقط وهذا اذا لم يمس عليه وقت الا وذلك الحديث يوجد فيه وأما مسحه على الخفين فمقرر ذلك على وجه الاختصار ان أصحاب الاعتقاد اذا نوضوا والعذر غير موجود وقت الوضوء والامس حكمهم حكم الاصحاصيصون في الإمامة وما لو طهروا وفي السفر ثلاثة أيام وليساليها من وقت الحديث له على البهارة بعد اللبس بخلاف ما اذا لبس بطهارة العذر بان وجد العذر متارنا للوضوء واللبس اول كليهما او فها بينهما واستقر جني ليس فانه حث

مطلب ابتلاع المصلي ما بين
الاسنان ان كان دون الحصة
مكروه وان قدره ما قصد
والقاسو في المسجد مكروه
ولا يتعرض له الى ان يفرغ
ويلقيه في مكان يباح القاسو
فيه

مطلب في وضوء صاحب
السلس ومسحه على الخفين
والترجيح في حقه

انما يصح في الوقت كلما توصل حدث غير ما يتلى به ولا يصح خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه
 في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفاتحة على الوترية حتى ما يجيء لو عكس لا يصح
 اذا كان صاحب ترتيب ويكره اذا لم يكن صاحب ترتيب وأما الحرير فيجل منه ما سدد حرير ولحمته
 قطن او خز وعكسه لا يجزئ الا في الحرب فقط وأما الحرير الخاص فلا يجزئ عند أبي حنيفة لافي الحرب
 ولا في غيره للرجال ويجزئ للنساء والحلال منه للرجال قدر أربعة أصابع وأما الخسود درهمها فاعتبارها
 للحرمة لم يرد لعلها تنافي كتاب وفي الحاشي الرأهدي بسلامة جميع التفاريق وما كان من الثياب
 الغالب عليه غير القز كالخز ونحوه لا بأس ويكره ما كان ظاهر القز وكذا ما كان خط منه خز وحظ منه قز
 وهو ظاهر لا خبر فيه وفيه بهلامة مجمل الاثمة الحكمي ظاهر المذهب عدم الجمع في التفريق الا اذا كان
 خط منه قز وحظ من غيره بحيث يرى كله قز فلا يجوز كما ذكر في حب قاما اذا كان كل واحد مستيننا
 كالمطار في العمامة فظاهر المذهب أنه لا يجمع وبؤذن للفاقة ويقسم وكذا الاولى الفوائت ويخبر
 في الاذان للباقي فان شاء اذن لكل وان شاء اقتصر على الإقامة هـ اذا افتات صلوات فقضاها في
 مجلس وان قضاها في مجلس يؤذن لكل ويقسم لكل كما مر ح به ابن ملك نقله عن الكفاية والقصر
 للمسافر واجب حتى لو أتم يكون أتماعا هـ الا انه عزيمة لا رخصة قال يعلى بن أمية قلت لعمران قال
 الله ان خفتهم وقد آمن الناس فقال عجب مما عجبتم منه فسأت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه صدقة رواءه مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط
 فقد منع منها أكثر الشراح وصرحوا بأن الاحتياط في تركها او ذلك مبني على جواز التمتع وعدم
 جوازه لكن ذكر في التتارخانية اختلاف المشايخ في القرى الكبيرة اذا لم يعلم بالحكم والقضاء فيها قال
 بعضهم يصلي الفرض ويصلي الجمعة معها الاحتياط وقال بعضهم يصلي الاربعة بنية الظهر في بيته او في
 المسجد أو لا ثم يسهي ويشرع في الجمعة فان كانت الجمعة جائزة صارت الظهر تطوعا والجمعة صحيحة وقول
 بعضهم يصلي الجمعة أو لا ثم يصلي السنة أربعين ركعة ثم يصلي الظهر فان كانت الجمعة جائزة فهذا يكون
 نفلا وان لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرضه وقال في الجمعة هذا في القرى الكبيرة وأما في البلاد فلا شك
 في الجواز ولا تعداد الفريضة والاحتياط في القرى يصلي السنة أربعين ركعة ثم يصلي الاربعة ثم يصلي
 الجمعة ثم يصلي الظهر ثم ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فلو كان اداء الجمعة صحيحة فقد أداها
 وسنة وان لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والاربع سنة والاربع فريضة وركعتان بعده هذا
 سنة قال الفقيه أبو جعفر النسبي رأيت الامام أبا جعفر الهندي قال صلى الجمعة بريدة ثم قام فصلى
 ركعتين ثم صلى أربعين ركعة ما هاتان الركعتان والاربع اعدت صلاة الظهر ولم تزل الجمعة بريدة فقال
 لا ولكن صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم أربعين ركعة على مذهب علي وقول الناس يصلي أربعين ركعة الظهر
 او بنية أقرب صلاة على ليس له أصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقضايا وفي شرح
 الجمع في قوله ويجعلها أي أبو يوسف السنة بعد هاستا الخ ثم اختلفوا في نية تلك الاربعة قبل نوى
 السنة والاحسن والاحوط في موضع الشك في جواز الجمعة وثبوت شرطها أن يقول نويت أن أصلي
 آخر ظهر ادركت وقته ولم أصله بعد وقبل المختار أن يصلي الظهر بنية النية ثم يصلي أربعين ركعة السنة
 كذا في القضية والمسئلة افردت بالتصانيف واشيخ مسايخنا الشيخ علي المتقدم رسالة ناعمة مفيدة
 فيها واذا أصلي فاقد الماء بالتميم لا إعادة عليه سواء كان صحيحا أم صاحب عذروا ما مسئلة الزيادة في
 الوقف مع كونه بأجرة المثل فهي اضمار وتعت فلا تقبل صح به الكل والله أعلم (سئل) في قول
 الفقهاء رحمه الله تعالى هذا قول ضعيف ما المراد بالقول الضعيف الذي يتنوع على قضاء الاسلام
 الحكم به وعلى المقتين الاقتابه وهل هو قول منسوب للامام الاعظم لكن في نسبه اليه ضعف أم هو
 قول بعض علماء المذهب (أجاب) القول الضعيف ما قابل القول الصحيح كان الراجح ما قابل

مطلب في حكم ابن الحرير

مطلب في حكم الاذان
 والاقامة للفوائت وفي حكم
 القصر للمسافر

مطلب في حكم صلاة الظهر
 بعد صلاة الجمعة وفي صلاة
 فاقد الماء بالتميم وفي الزيادة
 على مسأله الوقف بأجر
 المثل

مطلب في المراد من القول
 الضعيف والمرجوح وبعض
 علامات الاقتناء

المرجوح ويعلم ذلك من تعجباتهم وترجيحاتهم في الكتب المتداولة المتأصلة بالقبول وقد شبهت
مصنعاتهم بترجيح دليل أبي حنيفة والاختلاف في مسائل يسيرة اختاروا الفتوى فيها على قولها
أو قول أحدهما وإن كان لا تخرج إلا من قول أحدهما أو قول أحداهما لا نص فيه إلا ما
اختاروا أو قول زفر في مقابلة قول الكل في بعض مسائل فعلينا اتباع ما رجحوه وصححوه والعمل به كما
أقولنا به في حياتهم كما نص عليه العلامة قاسم بن قطلوبغا في كتاب الترجيح والتصحيح قال فإن قيل في
غير الروايات عن الأئمة قد يحكون أقوالا لا ترجح وقد يختلفون في التصحيح قائم بعمل بمن عملوا
من اعتبار تعبير ألفاظ وأحوال الناس وما هو الأرق بالناس وما ظهر عليه التعامل وما نوى
وجهه ولا يحلوا الوجود عن يسير هذا حقيقة لا طبا بنفسه فيرجع من لم يجرى بسيرة إمامة ذمته انتهى
وفي أول المنتزعات أما العلامات للاقتناء وقوله وعليه الفتوى وبه يبقى وبه تأخذ وعليه الاعتماد وعليه
عمل اليوم وعليه عمل الأئمة وهو الصحيح وهو الأصح وهو الظاهر وهو المختار وفي زمامنا وتدوى
مشايخنا وهو الأشبه وهو الأوجه وغير ذلك من الأساط المذكورة في متن هذا الكتاب في مجملها في
حاشية الردوى اه وبعض هذه الألفاظ أكد من بعض ما قطعت الفتوى أكد من لفظ الصحيح والأصح
والأشبه وغيرها ولفظ وبه يبقى أكد من الفتوى عليه والأصح أكد من الصحيح والأصح أكد من
الاحتياط ولا شك أن معرفة راسخ المختص فيه من مرجوحه ومراتبه قوة وصحة ما هو به آمال
المتميزين في تحصيل العلم فالمروض على المفتي والقاضي الشبث في الجواب وعدم الجحارة بهما
خوفاً من الافتراء على الله تعالى بتجريم حلال أو صدق ويحرم اتساع الهوى والتشبه والميل إلى المال
الذي هو الداهية الكبرى والمصيبة العظمى فإن ذلك أمر عظيم لا يتحاصر عليه الاكل جاهل شقي وقد
بينت في هذا الجواب ما يستحق المبالغة وما السيف الاضاربه والله أعلم (مسئل) في شخص قال من لفت
الله تعالى ورجحه به هذه الأئمة أن رفع عنهم الأصرو كان في بعض الأمم الماضية إذا أصاب الدول جلد
أحدهم أو ثوبه لا يظهر الا بقطعة فاستكر ذلك بعض الناس وزعم عدم صحته وأنه لا فائز به فهل الأمر
كازعم أم لا (أجاب) كيف يشكروه ويرعهم عدم صحته وعدم القائل به والمقل به مستقص
صرح به غالب المفسرين والعقهاء والمحدثين حتى وقف عليه كثير من العوام خاصة عن الخواص
وأكثر العلماء من ذكره في هذه الأئمة على غير ما من الاستراد والاختصاص ومن ذكر ذلك (الزحشري)
في الكشاف في آخر سورة البقرة وفي سورة الأعراف والمقرطبي والكواشي والسبكي في المداويك
وأكثر الكتب الشرعية مشحونة بنقل ذلك قال السيوطي في الدر المنثور وأخرج ابن أبي شيبة عن
هائشة رضي الله عنها قالت دخلت على أمير المؤمنين الهادي وقالت ان عذاب القبر من البول قلت كذبت
قالت بلى انه لا عرض منه الجلد والثوب فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقت والناس
لذلك لا يعد ولا يحصى وقد اشتهر في قلوبهم ان ثوبه أحدهم عن المعصية كانت يقتل نفسه وكان الجراء
فيهم يقطع العضو المباشر للمعصية حتى يقطع المذا كبر بالزنا وكان جزاء القتل عمده وخلاء التماس
ولم تكن الدينة مشروعة لهم فرفع عن ذلك ببركة دعاء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم حتى ينزل جبرائيل
بذلك عليه صلى الله عليه وسلم وقال له قد فعل ذلك ربك يا محمد والمسكر لمثل ذلك يستدل بانكاره على قلة
اطلاعه وقتورهمته عن مطالعة الكتب مع كثرة ما في الوجود وكثرة حاملها والمقتسم الا عدم الله
الوجود منهم ولا أخلى الكون من تركهم آمين والله أعلم (مسئل) ممن كان على نهج الشرعة والخليفة
جاري الشيخ حسن العاروري الانصاري عمار واه البخاري في صحيحه قالت الانصار لكل نبي اتباع
وانا قد اتبعناك فادع الله أن يجعل أتباعنا منا فقال صلى الله عليه وسلم جميعا لهم اللهم اجعل أتباعهم منهم
أعجز الانصار رضي الله عنهم بالدعوة منه صلى الله عليه وسلم أن تكون لذراريهم خاصة أم للتابعين

مطلب صح وبقول ان بعض
الامم الماضية اذا أصاب
الدول جلد أحدهم أو ثوبه
لا يظهر

مطلب في المراد بالاتباع
في دعاء النبي صلى الله عليه
وسلم للانصار بقوله اللهم
اجعل أماعهم منهم وفي
تخييره صلى الله عليه وسلم
لخديسة بين ان يكون من
المهاجرين او من الانصار
هل هذا التخيير خاص به أو لا

لهم من ذريةهم ومن غير ذريةهم ما معنى ذلك وما تأويله وما الذي يحمل عليه وعما نقله عبد الله بن قتيبة
 في كتاب المعارف بقوله روى اشعث عن الحسن أنه قال كان حذيفة رجلا من عبس خفيهر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال ان شئت كنت من المهاجرين وان شئت كنت من الانصار هل هذا التخصير
 مخصوص به فقط أم هو الى الان عمد ودلني اخشار أن يكون من أي حتى أراد من احياء العرب
 (أجاب) قد فسر شيخ شيوخ مشايخنا حجة الحفاظ بالشرق والمغرب أبو الفضل أحمد بن علي بن جرير في
 فتح الباري وكذلك العلامة الشيخ أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني في ارشاد الساري لشرح صحيح
 البخاري الاتباع بالخلفاء والموالي وكذلك غيرهم فظهر عمومهم للذري والتابع لهم من ذريةهم
 وحلفائهم ومواليهم ولفظ ارشاد الساري عز وجل بالحديث الشريف (باب اتباع الانصار)
 بفتح الهمزة وسكون الفوقية وهم حلفاؤهم ومواليهم وسقط لفظ باب لابي ذر وبه قال (حدثنا محمد بن
 بشار) العبدى مولا لهم ببند الحافظ قال (حدثنا غندر) محمد بن جعفر قال (حدثنا شعبة) بن الجراح
 (عن عمرو) بفتح العين ابن مرة الجلي: أحد الاعلام الثقات روى بالارجاء أنه قال (سمعت أبا حزة)
 بالجاء المهملة والراء طلمة بن يزيد من الزيادة مولى قرظ بن كعب بالقاف المعجمة المفتوحة والراء
 والطاء المشددة (عن زيد بن أرقم) أنه قال (قالت الانصار يا رسول الله لكل نبي اتباع) بفتح الهمزة
 وسكون الفوقية وسقط لغير أبي ذر لفظ يا رسول الله (وانا قد اتبعناك) بوصل الهمزة وتشديد الفوقية
 (فادع الله ان يجعل أتباعنا منا) بقطع الهمزة وسكون الفوقية فيقال لهم الانصار ليدخلوا في
 الوصية منا بالاحسان وغيره (قدعا) عليه الصلاة والسلام (به) أي بالذي سألو ا فقال كما في الرواية
 الا لا حقة اللهم اجعل أتباعهم منهم قال عمرو بن مرة (فتمت) بتخفيف الميم أي نقلت (ذلك الى ابن
 أبي ليلى) عبد الرحمن الانصاري عالم الكوفة (قال) ولا ي ذر فقال (فقد زعم ذلك زيد) هو ابن
 ارقم وبه قال (حدثنا آدم) بن اياس قال (حدثنا شعبة) بن الجراح (قال عمرو بن مرة) بضم الميم
 وتشديد الراء المكى قال (سمعت أبا حزة) بالجاء المهملة والراء (رجلا من الانصار) بنصب رجلا
 بيان او بدل من حزة قال (قالت الانصار) يا رسول الله (ان لكل قوم أتباعا وانا قد اتبعناك فادع
 الله ان يجعل أتباعنا) قال الطبري الفاء تستدعي محذوفا أي لكل نبي أتباع ونحن أتباعك فادع
 الله ان يكون أتباعنا أي حلفاؤنا وموالينا (منا) أي متصلين بهم مقربين آثارنا باحسان ليكون
 لهم ما جعل لنا من العز والشرف (قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل أتباعهم منهم قال عمرو)
 أي ابن مرة الراوي (فذكرته لابن أبي ليلى) عبد الرحمن (قال قد زعم) أي قال (ذلك) بغير لام
 (زيد قال شعبة) بن الجراح (اظنه زيد بن أرقم) وكأنه احتفل عنده أن يكون ابن أبي ليلى أراد بقوله
 قد زعم ذلك زيد أي زيد آخر كزيد بن ثابت وظنه صحيح فقد رواه أبو نعيم في المستخرج من طريق علي بن
 الجعد بآزما به وفيه التنبيه على شرف حجة الاخبار وصح المراء مع من أحب وتأمل تأثير الحجة في
 كل شيء حتى فواسق الطير بالحجة رفعت على أيدي الملوك حتى في الجطب بحجة الجارية حتى من النار
 فعليك بحجة الاخبار انتهى كلامه ولا ريب أن الانصار وذراريهم ومواليهم عتاقة وعبودية الى
 الآن وكذلك في احياء العرب الكرام على الاستمرار والدوام والفتية والعلماء مصنفات في
 الفقه يقولون فيها كتاب الولاء ويذكرون فيها كتاب الولاء ويذكرون فيه وللاء العتاقة وولاء الموالاة
 فمن رام احكام ذلك فليرجع الى كتب الفقه لاسيما كتب الحنفية فان فيها المقنع وبدر اخلها المشيع وفي
 نهاية ابن الاثير في بيعة الانصار والعقبة بل الدم الدم والهيم الهيم أي انكم تطالبون بدمي واطلب
 بدمكم ودمي ودمكم شيء واحد وذكر في حرف الهاء والذال في بيعة العقبة بل الدم الدم والهيم الهيم
 يروى بسكون الدال وفتحها فالهيم بالتحريك القبر يعني أني اقبر حيث تقبرون وقيل هو المنزل أي منزلكم
 منزلي بلدي آخر الحياحيكم والممات مماتكم أي لا أفارقكم والهيم بالسكون والنفع ايضاه واهدار

دم الفيل يسال دماؤهم بهم خدم أي مهذرة والمعنى ان طلب دكم فقد طلب دى وان ادرد دكم
وقد اهدردى لاستحكام الالة سنا وهو قول معروف لغرب يقولون دى دمك وهدى هدى
ودلك عند المعاهدة اتى والكلام بطول على حديث الحديشين لسدورهما عن بحر لا سكة الزلاء
ولا يقتض شوارد الرواء ولا يساحل ولا يحاول اللهم رخصة من مائة العبد ادمس بالها لا يطسأط
لاستعانة عن كل صة فسأل الله سبحانه ان يكون من سفت له العادة الايدية والسبادة
الاحروية أنه على كل شيء قدير وبالاجابة حذير

بأيتها الحسن الآتى بأستئلة * تروح النجاب تعنى بالمسرات
اعتسنا بلبدية القول فاشرحنا * من السدور ومربا بالمسرات
علا أتر من الدين القويم ولا * اشهى لنامس كلام أهل العمايات
أزال عا هه ومالا عداد لها * فيما مضى وعساء أنه باقى
والله ما الذهب الاربر مع جمل * من الطواهر عسدى كالدوات
واى السؤال وحسنى كله سقم * وفى ما شاء رب السموات
من كل هم وضعف واحلاف هوى * فيه الفساد بما فوق العمارات
لولا المشيئة فى الافعال قد سب * لكان لاسمر ما ريد به بالذات
لكن شاهد ها قطعها قوت * تخف عسا به جمل المسقات
فيا الهى حتام الخير سأل * عبيد عدل خير الدين فى الاكى
لنفسه وجيع المسكين ومن * مهم مضى وكذا يارب من باقى والله أعلم

(سئل) فى رجل مصرى رمل مريه من قري فلسطين ومكثت عامه مدين واسهل من
القرية الى بلد صغير بها أولاده وتوفاه الله تعالى والآل مشايخ العربيه يريدون حبرا أولاده على العود
الى القرية والسكنى بها مثل لهم حبرهم شرعا ثم هم يحثرون يسكنون حيث شاؤوا (أجاب) لا مانع
بحرهم على العود الى القرية والسكنى بها فان من يعمر عليه التوفر على القوى والاحسان فى وطنه
فلها حرا الى حيث يمكن فيه من ذلك كما هو سنة الانبياء والصالين كما نص عليه الفقهاء وأصحاب
المفسرون هم أو السعدو اله ماضى انتهى الديار الرومية والله أعلم (سئل) فى رجل او دمارا
فى أرض ليست ملكه والرياح تم الى جانب مريه فوصلت الى حرومها وأحرق ما فيها من الاكدا من
هل يبنى أم لا (أجاب) نعم نعمى حيا او دمارا والرياح مصطربة كما هو مصرح به فى كبرى التون
والشروح والمساوى واعتمده السامس وأتوا به كما هو المرحضى وأغنى فى تروى الانصار وكذا
فى الفسة وبطله فى جامع التصويل والله أعلم (سئل) فى رجل راحل وعلا لا حرى صاحب العلو
السمل بأذن صاحبه ليرجع حبل له ان يرجع عليه فجميع ما أتى واذا امتنع يحبس حتى يدفع ما أتى
بما هو وكاله أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع مما أتى على عماره واذا امتنع ذواله على اذانه
يحبس فيه كما يحبس فى سائر الديون والله أعلم (سئل) فى قرية عزم أهلها شرطى بخرامه
فاستدان جماعة منهم على غائب ما لا ودفعوه للشرطى عنه والآل بطلوه به قيل بلرمه ذلك حيث
لم يأمرهم بذلك أم لا (أجاب) لا يلزم العتاب ما استدانوا عليه ودفعوه لصاحب الشرطة
بغير أمره فلا يرجعوا عليه والحالة هذه والله أعلم (سئل) فى قوم يقضون الجواميس وليس بهم
من طائفة صانمها ورعيها الكلا المباح وجماعة يعززون لهم ويكافونهم الى شئ من المال والحق
حرا علمهم وقيل هو حلال شرعى أم حرام لا وجه لطلد شرعا بوصف آكله بالفسق ومسهله بالكفر
أم لا (أجاب) تناول ذلك حرام باجماع المسلمين قال صلى الله عليه وسلم المسلم أحوا المسلم لا يسله
وقال صلى الله عليه وسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه وقال صلى الله عليه وسلم حاكبا

مطلب اذا ارسل الشخص
من بلده لا يجسر على العود
اليها

مطلب اذا اوتدنا رافى عبر
أرضه والريخ مصطربة
قاسم شيئا لغيره دعى

مطلب اذا ادى صاحب العلو
السمل بأذن صاحبه يرجع
عما أتى

مطلب عزم الشرطى أهل
بلده عرامة فاستدان جماعة
منهم على غائب ما حصره

مطلب أكل مال الغير حرام
ولا يكره مستعمله على الأصح

عن ربه أنه قال يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ولا خلاف
 في حرمة مال الغير قطعاً واختلاف في تكفير مستحله والاصح عدمه لكن مع الاتفاق على أنه
 كبيرة موجبة للفسق لا يقتضيهما الا ذوب جراءة على الله تعالى في انتهاك محارمه عظمنا الله والمسلمين
 من ذلك والله أعلم (سئل) في رجل شاب في طلب العلم الشريف وفضل حتى تصرف في
 التدريس والتدبير وقد جمعه مجامع برجل جاهل يدعى أنه قرشي فارتفع عليه وأزاحه عن موضعه
 وجلس فوقه متعدياً عليه فقال طالب العلم ليس لك أن تجلس فوق العلماء لانك جاهل وأنا أعرفك
 وأعرف أباك وعضب غيرة على العلماء والعلم فرفعه بسبب ذلك للشرطة ولبعض قضاة العهد فحبس بسبب
 ذلك وغرم ما لا عظميا فهل يلزمه بسبب ما ذكره من تعزير او تغريم لكونه ما نكلم الا حقا ولا نطق الا صدقا
 واذا قاتله لاهل يضمن الرفع له ما غرمه بغير وجه ان تعذر الاخذ من المغرم وهل اذا رفع أمره لقادر
 على استرداد المال الذي غرمه من غرمه يفترض على القادر انتزاعه من آخذه لمكونه ظلماً أم لا
 (اجاب) اعلم أولاً أنه يحرم على الجاهل التقدم على العالم حيث اشعر تقدمه بيزول درجته عند
 العامة لخالفته لقوله عز من قائل يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات وقد قال
 ابن عباس رضي الله عنهما للعلماء درجات فوق المؤمنين بسبع عشرة درجة ما بين كل درجتين مسيرة
 خمسمائة عام وقوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون وهذا يجمع عليه فاذا علمته علمت
 أن المتقدم قد ارتكب معصية واذا ارتكب المعصية يعزروا لما تقدم عليه مباشرة بنفسه حال
 الارتكاب اذ يقبضه كل أحد حال المباشرة ولانه انتصار بعد الظلم وهو مأذون فيه بقوله تعالى ولمن
 اتصم بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل ولا شك أن الجاهل ظلم طالب العلم بتقدمه عليه فلذا لا انتصار
 بهل هذه الالفاظ بل وبما فوقها مما ليس فيه قذف وكونه قرشياً لا يبيح له التقدم على ذي العلم مع
 جهله اذ كتب العلم طائفة بتقدم العالم على القرشي ولم يفرق سبحانه وتعالى بين القرشي
 وغيره في قوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقد صرح حواياً أن حق العالم
 على الجاهل كحق الاستاذ على التلميذ وأنت علم بجرمة تقدمه على استاذك فاذا علمت هذه
 المقدمة التي لا نزاع لاحد فيها فاقطع بعدم لزوم التعزير على طالب العلم وبعدم حجية شكوى
 خصمه ورفعه للمغرم عادة وهو موجب الضمان على ما علمه الفتوى حسبما لمادة الفساد وأما
 وجوب الاسترداد على القادر فعلم من حديث من رأى منكم منكراً فليغيره الحديث الى الآخر
 والظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره ولا شك أن أخذ المال منه ظلم فوق ظلمه السابق ولم يجهل شرع
 فالمقروض على ولاية الامور ان يقابلوا فاعله بالزجر والردع والله أعلم (سئل) في الرجل الجاهل
 هل له التقدم على الشيخ العالم واذا قال له العالم النصارى تعظم قسيسهم واليه ودخاطهم وأبامن
 علماء المسلمين فان لم تكرمنى لاذنى فأكرمنى لعلنى فأبى اكرامه وتقدم عليه مستخفاً وبالعالم الشريف
 هل باستخفافه بالعالم الشريف وبالعالم يكفر وتبين زوجاته ويجرى عليه أحكام المرتدين أم لا
 (اجاب) ليس للجاهل أن يتقدم على الشيخ العالم بل وليس للشيخ الجاهل ذلك فقد صرح علماءنا
 رحمه الله تعالى أن للشاب العالم أن يتقدم على الشيخ الجاهل لانه أفضل منه قال الله تعالى
 هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا يقدم في الصلاة وهي أحد أركان الاسلام وهي ثالثة
 الايمان وقال الله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فالمراد بأولى الامر العلماء
 في أصح الاقوال والمطاع شرعاً ساقدم وكيف لا يتقدمون والعلماء ورثة الانبياء عليهم الصلاة
 والسلام على ما جاءت به السنة كذا صرح الزيلعي وغيره وفي البرازية والشاب العالم يتقدم على
 الشيخ غير العالم قال سبحانه وتعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات فالرافع
 لما كان هو الله تعالى بدرجتين احداهما درجات العلم فمن يضعه يضعه الله في جهنم والعالم يتقدم

مطلب لا يباح للجاهل ولو
 قرشياً ان يتقدم على العالم
 ولو شاباً واذا تقدم عليه له
 تعزيره بتادون القذف

مطلب في شأن الجاهل
 مع العالم والتكليف مع
 الاستاذ واستخفاف العلماء
 والعلم

مطلب أولو الامر العلماء
 في أصح الاقوال

على القرشي العير العالم والدليل على ذلك تقدم الصهرين على الخسبين وان كان الحق أمرهم بما هم
قال الرديسي حق العالم على الخاضع وحق الاساء على التليد واحد على السواء وهو ان لا يستغنى
بالكلام قلبه ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرتد عليه كلامه ولا يستغنى عليه في مشيه والقل في المسئلة
كبير بطول ذكره وأما الاستغنى بالعلم والعالم في الظن الوجاهي
ولكن به من سخط مكبر * كذا في لفظ القسبة يصغر

قال العلامة عبد البر مسئلة هذا البت وان كانت مشهورة عند الخصية الا اني لم أفت عليها الا في
الحاوي السدي قال ومن استغنى بالنبي ايرى من الالهياء يكبر ~~وكذا~~ من استغنى بالعلم
العالمين أئمة الدين والشرعة روى أن من قال لعقبة فقيه بالصغير على وجه الصغير يكبر والكلام
في ذلك بطول وفيما كتبنا كفاية ان شاء الله تعالى وأما أعلم (مسئل) في حرية ساجد رينون
ومعهم الحرية يدور عليه أي بما دار فهل اذا استغل من شخص الى شخص يلزمه معرفته ولا يجوز
تحمله لمن استغل عنه أم لا (أجاب) حيث كانت العرامة متعلقة به فهي دائرة معه أي بما دار
وقد صرح حوا بأن العرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ
الافس فهي على عدد الرؤس ومزج عليه الولوالحي تعزيم السلطان أهل قرية فاس باسم على هذا
والله أعلم (مسئل) فيما يعتقد أرباب الحرف من أن كل من لم ينسب حرقته الى صاحبها الذي
احترعها لا يعتد به ولا يحل له تعاطيها ويحرم عليه تناول أجرة عمله كما كليا طه الى ادرين
والتجارة الى يوح والحلافة الى سلمان الفارسي وسياسة الخيل الى صبر ويحذر ذلك وقد قدور
ذلك شأ بسى الشدة عندهم وهو أن تجتمع أهل الحرف الذين في البلدة فيختلهم من يريد الد
طعاما ولغيرهم من حضر المجلس ورعا أحدهم ذلك وتدابير نفسه وشق عليه الى العباة ويرفع
الى رجل يسمى شيخ الصبغة جلعة على اجاره له بالعمل الى عبر ذلك من البدع التي لم ترد في كان
ولاسية ولا ملة ولا محلة هل حيث أذى ذلك الى مكليف الصقراء من دوى الحرف يمسع شرعا
ويجب معهم من الحظر على أرباب الحرف من الصقراء والعابرين وغيرهم من يتصرف أوليا يصرف
وامتنع عنه لكونه بدعة أم لا (أجاب) نعم يمسع شرعا اذ فاعله والمعمد له كل قدماه
بدع لان أكثر أهل الحرف لا يعلمون من هو أول من محرمه احترامه وفي ذلك ضرر عظيم ويحذر ومنع
أكثر المحرمين عن حرمهم التي بها قيام نيتهم وتكليف المحترف الى ما عساه لا يقدر عليه ومن
الصواعد المقترة السرير ال مع كون ماد كرم البدع وهي ردة وقد ورد عن عائشة أم المؤمنين رضي
الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد
رواه البخاري ومسلم وأبو داود ولفظه من صنع أمر اعلى غير أمرنا فهو ردة وان ما حده وفي رواية
مسلم من عمل بغير ما عليه أمرنا فهو ردة وفي الحديث ونمر الأمور محدثات وكل محدثة بدعة
وكل بدعة ضلالة وعن ثوبان بن جبر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما أحسن عليكم
شبهات النجس في طوبى لكم وفر وحكم ومصلات الهوى رواه أحمد والبرار والطبراني في مسامع الملائك
وفي الحديث أما بعد فان أصدق الحديث كتاب الله وان أفضل الهدى هدى محمد ومن الأمور
محدثات ما وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار ورواه أحمد في مسنده ومسلم والنسائي
وابن ماجه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل بدعة ضلالة وكل بدعة ضلالة وكل بدعة ضلالة
نوصف ذلك لاصلا لها والحق فيما يراه الشارع وما دام الحق الا الضلال ولا شئ في أن الشارع
ما جاء بالشك المد كورولا أرم من أراد الاحراف لاهل جلعة للشيخ مسعه ولا باتحاد طعام لعامة
أهل حرقه في بلدته ولا يحفظ بسعة الصبغة الى أول من يعامله من خلق الله وحاش لله تعالى
أن يكلف عبدا صعبا بعد عدم حوا وعمله في حرقه ما يسد الكاليف الشاقة وأن لا يسوق له

مطلب فيما يعتقد أرباب
احترق من أن كل من
لم يمس حرقته الى صاحبها
الذي احترعها لا يعتد به
وفيما حدوده من الطعام
وفيما يمسح الصبغة من
يريدها

الاحتراف الابعدا شيئا بجميع ذلك وما ذلك الا ضلال لا يرضاه المعين المتعال والله أعلم
 (سئل) في امرأة ماتت عن أبوين وزوج وبنت صغيرة وعن تركة من جلسها مهرها المتأخر
 بدمعة زوجها المتكور فنصب القاضي جد الصغيرة لأمها وصيا مع وجود الأب والجد الأب الأب فباع
 ما خصها من الأسباب لبيها بنين معلوم بدمعة العشرة باثني عشر في كل سنة وطلب منه رهنا على ذلك
 فقال الجد الأب الأب دارى القلانية رهن به ولم تقبض ومات أبو البنت لاعت تركته ثم مات أبوه عن ابن
 ومنفى على ذلك مدة سنين والآن الجد لا يطلب من ابن الجد الراهن رأس المال ورهنه عن السنين
 الماضية الخالي عن حيلة الربا ويريد بيع الدار والحكم الشرعى (أجاب) كل ما ذكره
 من باب النص علمنا أما نصب القاضي جد الصغيرة لأمها فقد صرح علمنا وأن ولاية القاضي متأخرة
 عن ولاية الأب والوصى يعنون به وصى الأب فكيف ينصب وصيا مع وجود الأب الصالح
 للتمتع فوأما قول الجد دارى القلانية رهن ولم تسلم فلانه لا عبرة بالرهن بدون القبض قال عز من
 قائل فرهن مقبوضة فقول الجد دارى القلانية رهن به أو رهن أو جعلتم سارهننا ولم تقبض هدر
 لا عبرة به وأما مطالبه الابن بوفاء دين على أخيه الميت فمفسا فلا قائل به اذ لا يلزم أحد اوفاء دين أحد
 ولو كان أبيا أو ابنا والزامه بريح السنين الماضية الخالي عن حيلة شرعية أعجب من جميع ما تقدم
 فيه والله أعلم (سئل) في رجل مات وعليه ديون مستغرقة لا تفي تركته منه ما يريد القضاة أن
 يلزموا أخاه بوفاء جميع ما هل يلزمه ذلك أم لا (أجاب) حيث ضاقت التركة عن وفاء ديون
 الميت ليس على وارثه الاتسليم تركته ولا يلزمه وفاء جميع ما عليه من الدين والله أعلم (سئل)
 في رجل سكن مع زوجته في دار أمها وهي خراب فعمرها باذن مالكتها وماتت المالكة فهل العمارة
 ملك الباني أم ملك الإذنية وما الحكم فيما اتفق الباني على العمارة المذكورة أم لا (أجاب)
 حيث عمر باذن المالكة فالعمارة لها والنفقة دين عليها فيرجع بها في تركتها ويرث العمارة ورثتها
 والحالة هذه والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين أذن أحدهما للآخر بالانفاق
 عليه ومات الآخر هل للمتفق الرجوع في تركته بما اتفق على حصته أم لا (أجاب) نعم له
 الرجوع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر ثلاثة قروش أجرة أرض وأثنا
 عشر قرشا ونصف ثمن حنطة أقسم بالله أن دفع له ثمن الحنطة يبرئه عن أجرة الأرض فهل للقاضي
 جبره على ذلك إذا امتنع أم لا (أجاب) ليس للقاضي ذلك اذ لا تصح الدعوى فيه لاسيما مع
 جواز امتداده وعدم الفورية فيه والله أعلم (سئل) في رجل له ولاية على بلد ورد عليه ضيف
 فتمكف له فطرح على أهل البلد غرامة عوض ذلك هل له ذلك أم لا لكونه ظالميا يجب اعدامه
 (أجاب) ليس له ذلك بل هو ظالم محض يجب اعدامه ويحرم تقريره بإجماع المال والتخليل ومن
 لا يتخلل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في رجل مات في طريق الحج
 وترك أمتعة ولم يمكن رفيقه أن يستطلع رأى القاضي خوف الضبعة عليها فحملها الى مكة المشرفة
 وأشهد أنه ليس منه برعاية على الجبل وبالخباية عليها وباعها ثم بأضعاف القيمة وأودع ثمنها لدى الرجوع
 الى بلد الورثة عند ثقة لغدر عجزه عن الحفظ فخرجت اللصوص وأخذوا بعض الوديعة قهرا فهل هذا
 الرقيق أمين محض كمن ألقى الرمح ثوب غيره في حجره فيهلك الايداع ولا يضمن أم لا وهل له الرجوع
 بمؤنة الجبل والخباية على الورثة حيث لم يمكن استطلاع القاضي وأشهد أم لا (أجاب) نعم هو
 أمين محض لانه محسن في فعله قال جل من قائل ما على المحسنين من عيب فانتفى عنه الثمنان بهذا
 الفعل الجليل وصرح علمنا وأما رخصهم الله تعالى بأن المفقود اذا مات بالبادية فله صاحبه أن يبيع
 جنازه ومتاعه ويحمل الذراهم الى أهل مضر حبه في التشارخانية عازيا للتجسس الشاصرى وفي
 جامع الفصولين في الثامن والستين في التصرف في الاعيان المشتركة للشرى أن يأخذ حصته

مطلب لا يصح نصب
 الوصى مع وجود الأب
 أو وصيه ولا عبرة بالرهن
 بدون القبض ولا بطلان
 أحد بدين أحد ولو أبيا
 أو ابنا

مطلب لا يلزم الوارث بوفاء
 دين المورث
 مطلب من عمر باذن المالك
 فالعمارة للمالك والنفقة
 دين عليه
 مطلب اتفق أحد الشريكين
 على الدواب المشتركة باذن
 مطلب لا يجبر الدائن على
 الإبراء اذا أقسم بالله ليرث
 من كذا مدينه

مطلب ليس لوالى البلدة
 أن يطرح على أهلها غرامة
 لضيفه
 مطلب مات رفيقه في
 طريق الحج وترك أمتعة
 فحملها الى مكة وأشهد أنه
 ليس منه برعاية وباعها ثم
 بأضعاف القيمة وأودع ثمنها
 فخرجت اللصوص وأخذوا
 بعض الوديعة

ويوقف خمسة العائب فيما يباعه من غيرة الكرم وإذا قدم العائب ان شاء أبا يزيد وان شاء غيره
 فبقيته والقول قول البائع فيها ولا يمين ما أخذته السوس حيث كان للإيداع عذراً وجبه والقول
 قوله لانه أمين والمائة هذه فلا ضمان عليه ولو أن الورثة لم يرخوا ببيعة وردوه وضدوه فبها يبيع بكون
 القول قوله في قبضته يمينه فيمنع جرد ما يقول لا تمكاره الزيادة عليه ولا يشكك في أن له الرجوع
 عما لا بد منه من مؤنة الحل والحياة والمائة هذه والله أعلم (سئل) عن أزد رجل هو اسم لواء
 الخليل على مينا وعليه صلاة الملك الجليل (أجاب) في القاموس أزد كعب بن كعب بن كعب بن كعب
 إبراهيم وأما أبوه فانه تارح وفي تاريخ الخليل إبراهيم بن تارح وهو أزد وفي تفسير الجلالين في قوله
 تعالى وإذا قال إبراهيم لانيه أزد قال هو لقبه واسمه تارح وفي شرح الهمزية لابن حجر ولا بد على
 الساطم أزد فانه كافر مع أن الله تعالى ذكر في كتابه العرب يراه أبو إبراهيم صلى الله عليه وسلم وقت
 لأن أهل الكتاب أجمعوا على أنه لم يكن أباه حقيقة وإنما كان محمداً والعرب تسمى النعم بأبائهم في
 القرآن ذلك قال تعالى والله آياتك إبراهيم واسماعيل مع أنه عم يعقوب بل لو لم يجتمعوا على ذلك
 وجب تأويله بذلك جميعاً بين الأحاديث وأما من أخذ بظاهره كالبضاوي وغيره فقد سأل الحق
 والحاصل أن المسئلة طويلة الأدب والامعة الدلائل كثيرة الأقوال والله أعلم بحقيقة الحال (سئل)
 من حيث المقدس من المرحوم الشيخ صالح الدجاني بما صورته المرجو من خطبة العلوم العليم
 بالسطوق والمهورم أن يبين لسالتنا المروطة التي عدها الحريري هاء في حالي المدرج والوقت
 وجعلها هاء في الجاهلي غير محجمة وإن كانت منقوطة قال في المقامة الجفاء وهي التي اتصل
 انشائها وقيل له في حالة الامتحان أنشئ رسالة حروف إحدى كلمتيه بألفه المقطع وحروف
 الأخرى لم يبق قط قال من أطراح ذي الحرمة غي وحرمة بني الامال بني وقال منها ببيت لا ماط
 شجب واعطاء شجب ومداداة شجب ومرعاة يفن فأتى بالحرمة وحرمة واماطة ومداداة
 ومرعاة في الكلمة التي حروفها غير محجمة في حالة المدرج كما يرى وقال في الرسالة الرطاة وهي التي
 اترم فيها بحرف منقوط وحرف غير منقوط ليس بوثاب عندنزة ثم بل بعففة بر وقال منها
 مذرضع ثدى لانه خص بافاصة تهاه ومنها اذا باش خطمة لا يوجد قائل ومساهمتوما

مطلب أزد عم ابراهيم

مطلب في الداء المروطة
 الى عدها الحريري هاء

فلا خلا ذابجة * يتسطل خصبه

وقال في خطبته التي ألهم فيها عدم القطع في جميع العاطف ما منها الام مداومة اللهو ومواصلة الدهر
 وأطراح كلام الحكاء ومعاصرة اله السماء أما الساعة موعدهم والساورة موردكم أما
 أهوال الطامة لكم مرصده أما دار العصاة الخطمة المرصدة الارحم الله أمراً ملك هؤلاء
 وأحكم طاعة مولا وعمل مادام العمر مطاوعا والدمر موادعا والعهدة كاملة والسلامة
 حاصلة الى أن قال وأسأله الرحمة لكم ولاهمل مله الاسلام وهو أسمع الكرام والمسلم والسلام
 قال الحرث بن هشام فلما رأيت الخطمة فحبة بلا سقط وعرو سايفير نقط دعاني الاعباب فتلها
 العجيب الى استجلاء وجه الخطيب الخ مولا نابع طلبة العلم عارضونا في جعلنا الهاء المربوطة في
 التاريخ خمسة راعين على أنها تاء بأربع مائة وصنع بعضهم تاريخاً وعدوها بأربع مائة وزعم اسم الى
 المدرج بأربع مائة وفي حالة الوقت خمسة فقلت هي هاء خمسة في الحاتين كما قال الحريري وأوردت
 عليهم ما ذكرته لحضرتكم من اقوال الحريري في المقامات من أهاها في الحاتين والمرحوم ذي
 العلوم الباهرة يان ذلك لتستفيد منكم دمت بحمد عليه الصلاة والسلام (أجاب) قال
 مريد عصره ووجد بدهره جلال الدين السبوطي رحمه الله تعالى في شرح عقود الجان التي هي
 أربوزة في المعاني والبيان آخر الكلام على القسم الثاني في شرح قوله
 والوصل والقطع ونقط الاسرف * وتركه حذف وبالقلب

ومثال الثالث يعني حذف كل حرف منقوط والاثبات بالجميع مهملا قول الحريري الحمد لله المجدود
 الالاء الممدوح الامماء الواسع العطاء المدعو لحسم اللاؤاء * مالك الامم ومصور الرمم وأهل
 السماح والكرم ومهلك عاد وارم أدركه كل سر علمه ووسع كل مصر حمله الخطبة بكلماتها كل
 حروفها مهملة وعندهم أن التاء التي تكتب هاء في هذا النوع حكمها حكم المهملة اه كلامه أقول
 ولا ينافيه ما قاله المرادي في الجني الداني وابن هشام في المغني قال المرادي وأمانا التائيت التي
 تلحق الاسم فلا تعد من حروف المعاني ومذهب البصر بين فيها أنها تاء في الاصل والهاء في
 الوقف بدل التاء ومذهب الكوفيين عكس ذلك وقال في المغني والخامس التائيت نحو روجه في
 الوقف وهو قول الكوفيين زعموا أنها الاصل وان التاء في الوصل بدل منها وعكس ذلك البصريون
 لأن الضمير في قوله عندهم راجع للبديعيين اذ هو في بحث البديع كما لا يخفى والتاريخ فن
 اصطلح عليه بعض متأخري الشعراء وأظهروا فيه صنائع لطيفة على عدد الجمل في الحروف نص
 عليه بعض الفضلاء وهو أي فن التاريخ المذكور لاشبهة أنه نوع من أنواع البديع وقد علم من صريح
 كلام السيوطي أنها عند أهل في حكم المهملة ولا يشك ذوقهم أنها تكتب في الخط هاء وان
 كتبت في بعض المواضع القرآنية في المحفف الشريف تاء مجرورة لأن خط المحفف لا يقاس عليه
 كخط العروضين اذ خطان لا يقاس عليهما خط المحفف الشريف وخط العروضين واذا كانت
 تكتب هاء تحسب بعددها هذا والنظر يقتضي جواز اعتبار مجزء النطق عند عدم الوقف
 وجواز اعتبار مجزء الخط اذ الكلام على الحرف له تعلقان تعلق بكتابته وتعلق بنطقه وقد اعتبر
 علماء البدائع كلامهم بما كثر ردوا ذلك في مواضع منها الجناس الخطي واللفظي فلا مانع
 من ذلك فيما يظهر فان قيل قوله في شرح العمدة وعندهم أن التاء التي تكتب هاء في هذا النوع
 حكمها حكم المهملة يدل على أنها في غير هذا النوع الذي هو الحذف ليس حكمها حكمها قلت لا يدل
 لما تقر في الاصول أن الحكم على الشيء لا ينافي الحكم عما عداه ويكفي بيان كلامه قوله التاء التي
 تكتب هاء اذ هو المقصود حيث حكمنا علمها بأنها في الكتابة هاء حسبت بها واذا تصفع الطاب
 يكتب البديعية وتأمل كلامهم حكمهم بحجة الاعتبارين اللذين يجتئها هذا ولم يضع أحد فيما
 علمت من المعبرين المحجج بكلامهم كتابا في هذا الفن الذي هو فن التاريخ المذكور يعتمد في الرجوع
 اليه وغاية ما يقال هي في الكتابة هاء على كل حال وفي النطق كذلك عند الوقف وفي الوصل تاء في النطق
 هاء في الخط فما المانع من اعتبار الخط فتحسب بحسبه باعتباره ومن اعتبار النطق فتحسب
 بأربعمائة باعتباره ويفهم المقصود بالقرائن الحسابية وكمن مشترك كذلك على أن المسئلة ليس فيها
 من الاحكام الشرعية الخطرة رائجة فلا ضرر في استعمالها في كل من الجهتين مع سقوط ما من
 كلامهم وعدم نقل صريح في المنع من جهة من يعتمد عليه والله أعلم (سئل) من بيت

المقدس أينما من المرحوم الشيخ بشير ابن المرحوم الشيخ محمد الخليلي تنقبا

أيامن غدا في البرايا فريدا * وفي العلم ركنان هما شيدا

ومن صار قس الذكبا قولا * اديه وأخفى ابدا بلايدا

يقول أبو الطيب المجتبي * وأعنى الامام المجيد المجيدا

طلبنا رضاه بترك الذي * رضينا له فتركنا السجودا

ومنها آخر بعده * وجدنا به صبا ليدنا عيدا

كان نوالا بعد القضا * فمانع منه شجده جدودا

فأوضح لنا وجه معناهما * بقيت على الدهر صدرا مقيدا

ولازلت توضح للمشكلا * تمانظم الناطقون القصيدا

• (اجاب) •

رضاء السجود لمدرجه * ومدرجه ليس يرضى السجود
ومعنى السجود الخضوع كما * اتي لغة واستغاض ورودا
فن حسن اخلاق مدرجه * خضوع الامام ليس يريد
وعز مقام له مقتض * يكون الخضوع وجوبا أكيدا
ولكن رأى تركه للرضى * به لا يرال مساويا سديدا
ويت التوال جدير بأن * فيسأل اليه فؤادا وقودا
فهي الحدود المخطوط التي * تسجي بخوتنا ونعني السجودا
فما يعنى ليس بحق له * ولكن يراه اعتقادا سجودا
وان القضاء لكل الوري * على مقتضى تلك فضلا وجودا
وقيل الملاء بلا موجب * هو الفضل ان تبغ منه الورداد
فشابه نفس القضاء فعلة * وهذا يلبيغ نخذه مفيدا

(سئل) عن قول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
ولم أله بالادوت عن حكم مطهرى * ولم أنس بالناسوت مظهر حكمه
(اجاب)

يقول بيري في شقي الحقيقة * متيم على الحكم الذي في الشريعة
فلم أله بالسرا الا الهى عن الذي * ألقى طاهرا في نص آي وسنة والله أعلم

• (كتاب القرائن) •

(سئل) في امرأة ماتت عن بنت وعن شقيقين وابن شقيق من أحدهما والكل مفقود ما عدا
البت والقسم (اجاب) تعطى البت نصفها المعروف لها لانه لاشبهة فيه ويوقف الباقي
فاد احكم قاض بموت المفقودين جميعهم اجتهادا او قامت بينة على موتهم جميعهم قبلها بردها ان
كانت حية وعلى ورنها ان كانت ميتة وأقل عدد تصح منه على كلا الحالتين أربعة تعطى البت اثني
ويوقف اثنان فان طهر الاخوان حين دفع لكل واحد منهما سهمه الذي وقف له وان طهر مؤتمهما
سابقا عليها وحياته ابن الاخ يصرف السهمان له وان طهر حياتهما بعد موتهما ثم يصرف
الموقوف لورثتهما والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتي خال وبنتي خال آخر وعن ابن وثلاث
بنات خاله والكل لام وأبنا القسم الفرضية (اجاب) مذهب أبي يوسف تقسم التركة على
أحد عشر سهما لكل ابن من ابني الخال والحالة بانقراده سهمان ولكل بنت من بنات الخالين وبنات
الحالة سهم واحد وقسمه ابدان للذكر منهم مثل حظ الانثيين وقد أفتى به بعض مشايخ بخاري تهبلا
على المقتى والقاضي وهذه رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومذهب محمد رحمه الله تعالى من
نصيب لابن الخال عشرة ولكل واحدة من بنتيه خمسة ولكل واحدة من بنات الخالين وبنات
ولا بن الخالة أربعة ولكل واحد من بناتها اثنان وبالقياس المشهور على مذهب أبي يوسف لكل
ذكر أربعة قرايط واربعة أجرا من أحد عشر جزءا من قيراط ولكل بنت قيراطان وبنات
أحد عشر جزءا من قيراط وعلى مذهب محمد لابن الخال أربعة قرايط وأربعة اجناس قيراط
والكل بنت من بنتيه قيراطان وبنات قيراط ولكل بنت من بنات الخال الثاني أربعة قرايط
وأربعة اجناس قيراط ولا بن الخالة قيراط واربعة اجناس قيراط وثلاثة اجناس خمس قيراط والمتون

مطلب في قوله سيدى عمر
اس العارض ولم أله بالادوت
عن حكم مطهرى الخ

مطلب ماتت عن بنت
وعن شقيقين وابن شقيق
من أحدهما والكل مفقود

مطلب مات عن اب وبنتي
خال وبنتي خال آخر وعن ابن
وثلاث بنات خاله والكل
لاب وأم

على قول محمد وهو أظهر الرايتين عن أبي حنيفة وقول أبي يوسف الا قول وقد رجح عنه الى ما نقلناه
 عنه والله أعلم (سئل) عن تركه جملته عشرة قروش وعلى المتوفى دين قدره مائة وعشرة
 قروش من داخله مهر الزوجة عشرة قروش فما يخصها من ذلك (اجاب) لها سبعة وعشرون
 قطعة وجديدان وخمسة أجزاء من أحد عشر جزءاً من جديد على أن كل واحد من القروش بثلاثين
 قطعة وكل قطعة بعشرة من الفلوس المسماة بالجدد كفي اصطلاح أهل فلسطين والله أعلم
 (سئل) في رجل مات عن خال هو ابن عمه أب الأب وعن ابن عمه أب لابوين فما الحكم
 (اجاب) جميع تركته للخال ولادخل لا يخرج منه بحال كما هو صريح كلام المراجعة
 بقوله في آخر ذوى الارحام ثم يتقل هذا الحكم الى جهة عمومة أبويه وخولتهما ثم الى أولادهم
 ثم الى جهة عمومة أبوي أبويه وخولتهما ثم الى أولادهم كفي العصبية فجعل الانتقال الى عمومة
 أبوي الميت وخولتهما بعد عمومة الميت وخولته والخال من الصنف الرابع وعمومة أبوي
 الميت وخولتهما جعلها كثير من المصنفين صنفًا خامساً وخرا عن الرابع ومن ادخلهما في الرابع
 صرح بأن الارث بجهتهم متأخر عن الارث بجهة عمومة الميت وخولته قال المصنف في شرحه
 على السراجية والصنف الخامس وهم عمات الآباء والإمهات وأخوالهم وخالاتهم وبنات
 الاعمام لأب واولاد هؤلاء ثم قال روى أبو يوسف والحسن بن زياد عن أبي حنيفة وابن سماعة
 عن محمد عن أبي حنيفة أن أقرب الاصناف الصنف الاول يعنى أولاد البنات الخ ثم الثانى يعنى
 الاجداد المساطين الخ ثم الثالث يعنى أولاد الاخوات وبنات الاخوة الخ ثم الرابع يعنى الاعمام لام
 والعمات والاخوال والخالات الخ ثم الخامس وهم من تقدم كترتيب العصبية يعنى أولادهم
 بالميراث الصنف الاول ثم الثانى ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس وهو المأخوذ به يعنى الفتوى
 على هذا القول وروى عن أبي يوسف ومحمد أن أولاد الاخوة والاخوات أولى من الجدة الفاسدة
 وهو أبو الأم وقال قبل هذا روى أبو سليمان عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة رجهما الله أن أقرب
 الاصناف الصنف الثانى يعنى أولادهم بالميراث الجدود الفاسدة والجدات الفاسدات وان علوا
 ثم الاول وان سفلوا يعنى أولاد البنات وأولاد بنات البنات وأولاد بنات الابن وأولادهم ثم الثالث
 وان نزلوا ثم الرابع وان بعدوا وأما تقديم الرابع على صنف من الاصناف فلم نطلع على رواية قوية
 ولا ضعيفة وكذا تقديم الخامس على الرابع والحاصل أنه لا كلام في مسائلنا التى هي واقعة
 الخال أنه يختص فيها بالارث الخال ولا شئ لابن عمه أب الأب لابوين بحال والله أعلم (سئل)
 في امرأة ماتت عن زوج وابن أخت لاب وأم وأخت لاب وأم فما لكل (اجاب) للزوج
 النصف والباقي لابن الأخت ثلثه وابنت الأخ ثلثه على مذهب أبي يوسف اعتبار الوصف الذكورية
 والانثوية فيهما ومحمد يعكس الحكم اعتبار الاصلهما وأفتى بعض المشايخ بالاول تيسيراً ولا أكثر
 بالنسبة وعليه غالب أصحاب المتون والشروح وعلى كل فالمسألة تصح من ستة أزواج ثلاثة
 والباقي يقسم اثلاثاً على ما بين أعلاه ولا يخفى أن ابن الأخت مدل بذات فرض وبنات الأخ بعصبية
 فلم يجز أحدهما الآخر والله أعلم (سئل) من بيت المقدس عن رجل مات عن أولاد
 خالة وأولاد خال فما الحكم (اجاب) الحكم عند أبي يوسف القسمة على الابن جميعهم
 من أولاد الخال والخالة حيث كانا لأب وأم أولاد فقط أو لام فقط فيكون للذكر منهم مثل حظ
 الانثيين وعلى قول محمد الثلثان لأولاد الخال يقسمان عليهم للذكر مثل حظ الانثيين والثلث لأولاد
 الخالة يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان كان أحدهما لأب وأم والآخر لأب فقط أو لام فقط
 فلا شئ لا يخرج مع الاول وعند محمد القسمة على الاصول فلاولاد الخال الثلثان والثلث لأولاد
 الخالة وقد تقرر عندهم أن رجعية قول محمد رحمه الله تعالى في جميع مسائل ذوى الارحام

مطلب عما يخص الزوجة
 من التركة وهي عشرة
 قروش وعاليه مائة وعشرة
 قروش مهرها مائة وعشرة

مطلب مات عن خال هو
 ابن عمه أب الأب وعن ابن
 عمه أب لابوين

مطلب ماتت عن زوج
 وابن أخت لاب وأم وبنات
 أخ لاب وأم

مطلب مات عن أولاد
 خالة وأولاد خاله

مطلب ماتت عن أم وعن
أخ لأم وعن عمات ثلاث

مطلب ماتت عن أخى ابن
ابن وعن ابن أخت يزعم
أنه ابن ابن عم للميتة
مطلب ماتت عن زوجة حامل
من غيرها وعن ابن ابن معتق
وعن بنت معتق

مطلب هلك عن بنت عم
لاب وأم وابن خال لاب وأم

مطلب هو ما قبله بصورة
أخرى

واقته أعلم (سئل) أنى ماتت عن أم وعن أخ لأم وعن عمات ثلاث ولها حصص في كرم
أربعة قراريط فقول للعمات شئ مع الأم والأخ المسد كورأم ليس لهن شئ وما يخص الأم والأخ
من ذلك (أجاب) ليس للعمات شئ والحصص المذكورة وما خلفته الميتة مقسوم بين الأم
والأخ لأم اثلاثا فرضا ورذا فلا دم قيراطان وثلاثا قيراط وللأخ قيراط وثلاث قيراط من الحصص
المذكورة والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أخى ابن ابن وعن ابن أخت يزعم أنه ابن ابن
عم للميتة فهل ميراثها لابن ابن الأم وليس لابن الأخت المذكور شئ أم لا (أجاب) لا يرث
لابن ابن الأم جميعه بينهم ما سوية ولا شئ لابن الأخت ولو كان ابن ابن عم للميتة والله أعلم
(سئل) فيما إذا مات عن زوجة حامل وعن بنت منها وبنتين من غيرها وعن ابن ابن معتق
وعن بنت معتق فما القسمة الشرعية بين من يرث بتقدير أن يكون في موضعها ذكروا نفع أو لم يكن
في موضعها يذروا النساء الجواب مع بيان المشكل بكل تقدير (أجاب) الحكم في المسئلة قبل الوضع
أن تعطى الزوجة الثمن من غير توقف إذ فرضها لا يتغير على ككلا الطرفين وإن ابن ابن المعتق
لا يعطى شيئا ويستدر الجمل في حق البنات الموحودات أنى وتعطى كل واحدة ما سخطه وهو
أربعة قراريط على هذا التقدير معاملة لهن بالأثر من تقديرى المذكورة والأقرب أن يعطى الباقي على
ما عليه الفتوى عند ما وفي المسئلة أقوال أخرى موجودة وهذا إن لم يصبروا وطلبوا الوبر عنهم القسمة
قبل الوضع وبعد الوضع فإن كان الحمل ذكر فلا شئ لابن ابن المعتق والباقي بعد شئ الزوجة للذكر مثل
حقت الانثيين وإن كان أنثى فلا زوجة الثمن والبنات الأربع الثلثان والباقي لابن ابن المعتق ولا شئ لبنت
المعتق مطلقا وحاصل الأمر أن الراسخ في مسئلة الحمل أنما انتدبه واحد أو عامل الورثة بالاضطرار
تقديرى ذكره وأقرب منه ونعنى الأقل لم لا يحجب ولا يعطى من يحجب ولو يعرض التقادير شأفا إذا
وضع الحمل وانقضى الحال زال حينئذ الاشتباه وارتفع الاشكال وهذا إذا وضعت الحمل أو أكثر
حيثما إذا وضعت ميتا أو خرج أقله حيا ومات قبل خروج الأوكثر عدا الموقوف للموحدين وكان
الحمل لم يوجد فبقسم على من كان موجودا من غير اعتبار الحمل وهذه المسئلة ذات شعب وذكروا
يؤدى إلى الخروج عن القدر المستول فتولى عنه عنان القلم والله أعلم (سئل) في هالك هلك عن
بنت عم لاب وأم وابن خال لاب وأم فما الحكم (أجاب) هذه مسئلة اختلف فيها جعل بعضهم
ظاهر الرواية أن الثلثين لبنت العم والثلث لابن الخال وهو المذكور في فرائض السرخسى وعليه
صاحب الهداية ومن الكثر وملق الأبحر وغالب شروح الكثر والهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية
أن لا شئ لابن الخال وإن البكل لبنت العم لكونها ولد العصبية وجعل في الضوء عليه الفتوى
وأنه رواية شمس الأئمة السرخسى وأنه وافق رواية القمى ناشى وقائمه وصححه في المنبران
وعليه صاحب الخلاصة قال في الضوء شرح السراجية فالأخذ للفتوى بروايته يعنى شمس الأئمة
أولى من الأخذ بروايته ما يعنى صاحب الهداية وصاحب السراجية انتهى والأصل فيه أن
جهة القرابة إذا اختلفت كما في واقعة الحال هل يقدم ولد العصبية أم لا قبل وقبل والذي
ينبغى ترجيحه ما رواه السرخسى فان لفظ الفتوى أكد من غيره من ألفاظ التصحيح كالتحسين
والصحيح مع أنى لم أر من اختصر على مقابل ما رواه السرخسى مصرحاً بكونه الصحيح أو الأشبه
أو المختار أو غير ذلك من ألفاظ التصحيح وانما يرسله أو يقول في ظاهر الرواية وأما ما رواه السرخسى
السرخسى فقد صرحوا بأنه الصحيح وأن الأخذ للفتوى به أولى وأنه ظاهر الرواية فليكن المنزل
عليه والله أعلم (وسئل) عنه نائبا بما صورته في امرأة ماتت عن زوج وبنت عم لاب وأم
وأولاد أخوال كذلك هل يكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم ولا شئ لأولاد الأخوال
أم لا (أجاب) قد دفع لى هذا السؤال سابقا وذكرته في جوابه ما حاصله أن الصحيح كما

في المنجرات أن لا شيء لولاد الخبال مع بنت الم وهو أولى بالاخذ لاقتوى كفاي الصوء وفي مجمع الفتاوى
وظاهر المذهب أن ولد العصبية أولى سواء اختلفت الجهة أو اتحدت لأن ولد العصبية أقرب اتصالا
بوارث الميت وكانه أقرب اتصالا بالميت مبسوط وفي فرائض الخلاصة بنت عم لاب وأم أولاد وبنت
عمد المال كله لبنت الم بنت عم وبنت خال أو بنت عمالة كذلك الجواب في ظاهر الرواية وولد العصبية
أولى اتحدت الجهة أو اختلفت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الترجيح عند اتحاد الجهة
انتهى فالواصل أن المسئلة اختلف فيها والصحيح أن ولد العصبية أولى بالترجيح فإذا علمت
ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت الم لكونها وولد العصبية ولا شيء لأولاد الاخوال
والله أعلم (سئل) من بيت المقدس في رجل مات عن بنتي أخت لاب وثلاثة أولاد أخ لام ذكر
وأثنين في الوارث (أجاب) المال كله لبنتي الأخت لاب ولا شيء لأولاد الاخ لام عمدة أبي يوسف
وعند محمد بن قيس المال على بنتي الأخت لاب وأولاد الاخ لام فتم على بنتي الأخت لاب النصف ويعطى
أولاد الاخ لام السدس ويرد عليهم الباقي بقدر سهمهم مضافا قسم المال عليهم أرباعا الربع لأولاد
الأم والثلاثة الأربعة لبنتي الأخت لاب ونصف من أربعة وعشرين حصة من ضرب ستة في أربعة
لأولاد الأم الثلاثة ستة لكل اثنان يستوى في ذلك الذكر والانثى كالأصلهم ولبنتي الأخت
ثمانية عشر لكل واحدة تسعة والله أعلم (سئل) في تركه قسم وفيه الشخص دين لم يستغرق
هل يأخذ من كل منهم حصته من الدين أم لا (أجاب) نعم يأخذ من كل منهم حصته من الدين
حيث ظهر لهم حصة والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين وزوجتين أحدهما وضعت
ذكر بعد موت أبيه مات وبنته الورثة يدعون أنه مات قبل خروج أكثره فلا يرث له وأنت تقول
مات بعد خروجه ومكث ساعة حيا والورثة يعترفون بأنه ابن الميت فهل القول قولها قيرث ويورث
أم قول بنته الورثة فلا ولا (أجاب) القول قول الورثة ولا يرث الا اذا اعترفت الورثة بأنه
انفصل حيا حال في الجرحي الجنازة فلا عن المجتبي والبدائع عن أبي حنيفة لا يقبل فيه الاشهاد
رجلين أو رجلا وامرأتين وتالا يقبل فيه قول النساء الا الأم فلا يقبل قولها وفي الولو الجلية امرأة
حامل ناست والولاد يتحرك في بطنها مقدار يوم وليلة وبعض الناس يقولون أن الولد حتى وبعضهم
يقول انه ميت فدقنت كذلك ثم نبش القبر فوجدوا بنتا ميتة على عاتقها وتركت المرأة زوجها وأبوين
ان أقوت الورثة بأنها ابنته ورثت الابنة ثم ورثت منها ورثت الميت وان جدت الورثة لم يقض لها شيء
لانه لا يدرى أنها خرجت منها أم لا وفي الفتاوى البخارية تعامل مائت ويترك ولدها قدر يوم وليلة
فتقال بعض مات وتالا بعض لم يميت فدقنت ثم نبش القبر فوجدت معها بنت قاعدة على جانبها ميتة
ولأميتة زوج وأبوان أجاب بعض مشايخ بلخ انه لو أخر الورثة كلهم بأنهم بائنتم اخرجت حية بعد
وفاتها نزلت البنت ثم يرث من البنت ورثتها ولو وجد والم يقض عليهم بارت بهذا القدر الا أن يشهد
عدول أنها وادتها حية وانما سمعهم الشهادة لو لم يبقوا قبرها منذ دفنت الى أن نبشت وقدره عوا
صوت البنت من تحت القبر ووجدت ملازمهم القبر ولو لم يكن ثم شهودوا أنكرت الورثة حلقوا على
العلم ولا ميراث لها اذا سقطوا انتهى ولا شبهة في عشر ذلك جدا أو عذره وفي النار ثانية فتالا عن
الحيط وان وقع الاختلاف في انفصاله حيا أو ميتة فشهدت القابلة على انفصاله حيا أجمعوا على أنها
تقبل شهادتها في حق الصلاة عليه وهل تقبل شهادتها في حق الارث قال أبو حنيفة لا تقبل
وقالا تقبل انتهى ولا شبهة أن عمدتهما تقبل شهادة امرأة ثقة ولو لم تكن قابلة في حق الارث
وكذلك لا شبهة في قبول أخبار أمه في الصلاة عليه والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
حامل لها بذنته مهر وعن أم ثلاث بنات فما الحكم الشرعي في مهر الزوجة المذكورة والدين الذي
بذنته وما التسعة الفرضية (أجاب) أما المهر فهو كسائر الديون فيقتضى قبل التسعة ثم يقسم على

مطلب مات عن بنتي أخت
لاب وثلاثة أولاد أخ لام
ذكر وأثنين

مطلب اذا اقتسموا التركة
وفيها دين لم يستغرق يؤخذ
من كل منهم حصته
مطلب وضعت زوجة
الميت ذكر بعد موت أبيه
مات وبنته الورثة يدعون
انه مات قبل خروجه أكثره
فلا يرث وامه تدعى أنه
مات بعد خروجه

مطلب مات عن زوجة حامل
لها بذنته مهر وعن أم
وثلاث بنات

ولما تم طبعها وأينع طبعها أرزخه بهذه القصيدة شاعر مصر المفرد واديبها البليغ الاوحد
الشيخ محمد شهاب الدين فقال وأجاد في المقال

كيف نفسى تضام وهي البرية * أبهذا افتك مفاتي البرية
يارشاي قبل الرشي اذ تم ادى * ان روى منى اليك هديه
حل فتوى مفتي الهوى رب قاض * ليس يقضى بمقتضى الامنية
وخف الله يا ظالم وصاني * كم سجدت قتل نفسا زكية
واطرح قول من يقتل افسى * فهو يروى الفتوى بدون روية
ان خيرا الدين الهمام جليل * وقتلوا في القضاء جليله
لا يرى النفي وهو مهدي قلب * حيث يقضى بما اقتضته القضية
يسند النص في المقال الى ما * صح نقلا واخيرا في الفقهية
فالتصانيف بعضها دون بعض * يتجرى تأليفه الارجحية
رحم الله سادة هم حنفا * قد تحلوا بمذهب المنقية
هذبوه ورجعوا واجادوا * حيث جادوا بقطنة ألمعية
لا تحق صاح تحت ظل ظليل * قد انام الانام في امنية
قال لي قد ساعدت بسعيد * غمرات المسى لديه جنية
كم فتاوى بحسنها تنبهي * وهي ترجو بالطبع نيل المزية
واذا بالها ازدهت فتخير * ثم أرزخ بهية الخيرية

٤١٧ ٨٥٦

١٢٧٣

الجزء الثاني من الفتاوى الخيرية

٢٠ ١٦

هذا الجزء بلغت مصاريف طبعه مبالغ عشرين قرشاً وستة عشر نصف فضة وخالص الكمرك